

المَوْطِئُ لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْمَلِكِ

المحشى بحاشية

كشَفُ الْمُعْطَى عَنْ رَوْحِ الْمَوْطِئِ

لِلْعَلَّامَةِ مُحَمَّدٍ أَشْفَاقِ الرَّحْمَنِ الْكَانِدِ هَلَوِي رَحِمَهُ

المجلد الثاني

طبعة مبدئية مصممة بالون

مكتبة الرشيد

قسم الطباعة والنشر

جمعية ترويج كتب كرامتي العربية (المسجد)
كراتشي، باكستان

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

كشف المعطى عن رجب الموطأ

للعامة محمد أشفاق الرحمن الكاندهلوى رضى الله

المجلد الثاني

طبعة مبدية رضى مودة



مكتبة النشيد والطباعة والنشر
مكتبة النشيد للطباعة والنشر (الطبعة)
كراتشي، باكستان

اسم الكتاب : **الموطأ للأخوة**

عدد الصفحات : **672**

السعر : **750/=** روبية (۳ محلدات)

الطبعة الأولى : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبہ البشری**

جمعية شوهري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوور سیز بنکلوز، جلستان جوهر، کراتشي، پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مکتبہ البشری، کراتشي، پاکستان +92-321-2196170**

مکتبہ الحرمین، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبہ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

كِتَابُ الصَّيَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا جَاءَ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ لِلصَّيَامِ وَالْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

٥٧٧ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: "لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ....."

ما جاء: من الروايات والآثار. "في رؤية الهلال" اختلف في معنى الهلال كما سيحيي. "للصيام" كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية كلها: "للصوم". "والفطر في رمضان" قال الباجي: الفطر لا يكون في رمضان، وإنما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان، ورؤية الهلال في الأغلب في غيره، وظاهره: أن العلامة الباجي قصر الظرف على الجزء الثاني فقط، والأوجه عندي أنه يتعلق بكلا الجزئين أي ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له، وباعتبار الفطر عنه، وذلك لأن المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالهلالين معاً، ولم يذكر فيه ما يتعلق بالأهلة الآخر سواهما.

لا تصوموا إلخ: أي في يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان، كما يدل عليه السياق "حتى تروا الهلال" أي هلال رمضان، وهذا إذا لم يكمل شعبان ثلاثين، وإن كمل شعبان ثلاثين يوماً فيجب الصوم بدون الرؤية أيضاً، وليس المراد رؤية جميع الناس بل بعضهم، وظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهاراً، لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده، قلت: وسيأتي بيان من فرق قبل الزوال وبعده، وإن عدم الصوم مغياً بتحقيق الرؤية، ولو ثبتت لليلة ماضية يجب الصوم متى ثبت.

غم عليكم: بضم المعجمة وتشديد الميم، أي حال بينكم وبينه غيم، يقال: غممت الشيء إذا غطيته، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق: "فإن غم"، ومن آخر "أغمي"، ومن آخر: "غبي" بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة، و"أغمي وغم وغمي" بتشديد الميم وتخفيفها، فهو مغموم، والكل بمعنى، وأما غبي فمأخوذ من الغباوة، وهي عدم الفطنة، وهي استعارة لخباء الهلال، ونقل ابن العربي أنه روي بالعين المهملة من العمي، قال: وهو بمعناه؛ لأنه ذهب البصر عن المشاهدات، أو ذهب البصرة عن المعقولات. قال العيني: ومنه الغم؛ لأنه يستر القلب، والرجل الأغم: المستور الجبهة بالشعر، وسمي السحاب غيماً؛ لأنه يستر السماء، وفي "العارضة": بناء "غم" للستر والتغطية، ومنه الغم؛ فإنه يغطي القلب عن استرساله في آماله، ومنه الغمام وهي السحابة. "فاقدروا له" =

فَاقْدُرُوا لَهُ.

٥٧٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ."

= بمزة الوصل، وضم الدال المهملة وكسرها، وفي "المغرب": الضم خطأ، كما قاله القاري، وفي "النيل": قال أهل اللغة: يقال: "قدرت الشيء أقدره" بكسر الدال وضمها "وقدرته وأقدرته"، كلها بمعنى واحد، وهي من التقدير. وسيأتي في الحديث الآتي أن الرواة اتفقوا على هذا اللفظ، وهو تأكيد لقوله: "لا تصوموا حتى تروا الهلال" عند الجمهور، وللعلماء في معنى هذا اللفظ ثلاثة أقوال: الأول: قول الأئمة الثلاثة والجمهور، قال العيني: وهو مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب، منهم مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد ومن قال بقوله، أن معناه: قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً، يقال: قدرت الشيء وأقدرته وقدرته، أي انظروا في أول الشهر، واحسبوا ثلاثين يوماً، كما جاء مفسراً في الأحاديث الأخر. والقول الثاني: ما ذهب إليه أكثر الحنابلة، إذ قالوا من التفريق بين الصحو والغيم، فقالوا: التعليق على الرؤية متعلق بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر، وهو "اقدروا له"، ومعناه: ضيقوا له وقدروه تحت السحاب. والثالث: معناه: فاقدروه بحسب المنازل، قاله أبو العباس بن سريخ من الشافعية، ومطرف بن عبد الله من التابعين، وابن قتيبة من المحدثين.

فاقدروا له: أي انظروا في أول الشهر، واحسبوه تمام الثلاثين. **الشهر تسع إله:** وفي النسخ المصرية: "تسعة وعشرون"، زاد في بعض النسخ الهندية بعده "يوماً"، فظاهر الحديث الحصر، وليس بمنحصر فيه، فقد يكون ثلاثين، وأجيب بما قال الخطابي في "المعالم": يريد أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين، وليس يريد أن كل شهر تسعة وعشرون، وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوماً أن يخفى عليهم؛ لأن الشهر في العرف وغالب العادة ثلاثون، فوجب أن يكون البيان فيه مصروحاً إلى النادر دون المعروف منه، وقال عياض: معناه: قد يكون تسعاً وعشرين، وقال الحافظ: أو اللام للعهد، والمراد شهر بعينه، أو هو محمول على الأكثر؛ لقول ابن مسعود: "صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين"، رواه أبو داود والترمذي، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد، وقال ابن العربي: معناه: الحصر من أحد طرفيه أي يكون تسعة وعشرين وهو أقله، ويكون ثلاثين وهو أكثره، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً، ولا تقصروا على الأقل تخفيفاً، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهاء باستهلاله، وقال الباجي: ويحتمل أن يريد به التنبيه على ترائي الهلال لتسع وعشرين، ثم قال: ومع ذلك فلا تصوموا التسع وعشرين حتى تروا الهلال، قال ابن العربي: أوجب على الخلق مراعاة الهلال، فمن الناس =

٥٧٩ - **مَالِك** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ.

٥٨٠ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْهِلَالَ رُئِيَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ بِعَشِيِّ، فَلَمْ يُفْطِرْ....

= من يراعي الأهلة كلها في العام؛ لئلا يأخذ في كل شهر المطلع غيم، فلا يهتدي إليه، ومنهم من قال، وهو الأكثر: يخصي هلال شعبان خاصة، ويدل عليه الحديث البديع، رواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: **أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ**، وروى عن عائشة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قالت: "كان رسول الله ﷺ يحفظ من هلال شعبان ما لا يحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته"، قال الدارقطني: هذا إسناد حسن صحيح "ولا تفطروا حتى تروه" أي الهلال، "فإن غم عليكم فاقدروا" قاله الحافظ، أما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك، عن نافع فيه على قوله: "فاقدروا له"، وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ: "فاقدروا ثلاثين"، كذا أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن أيوب عن نافع.

فاكملوا العدد إلخ: وفي رواية: "العدة"، والنسخ الهندية على الأول، والمصرية على الثاني، واللام للشهر أي عدة الشهر، ولم يخص **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** شهراً دون شهر بالإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك؛ إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبيته، وقد ورد في بعض الروايات "فاكملوا عدة شعبان"، وما قيل: انفرد به البخاري، لا يصح فله متابعات بسطت في محله، ولا تخالف بينها، بل هي مفسرة لأحد المحتملين.

بعشي: أي ما بعد الزوال إلى آخر النهار. "فلم يفطر عثمان حتى أمسى" قال الباجي: هذا دليل على أنه كان في رمضان، وأن الهلال الذي رُئي هو هلال شوال. "وغيبت الشمس"، أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن حرمة: أن الناس رأوا هلال الفطر حين زاغت الشمس، فأفطر بعضهم، فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب، فقال: رآه الناس في زمن عثمان، فأفطر بعضهم، فقام عثمان فقال: أما أنا فمتم صيامي إلى الليل. قال الباجي: لا خلاف بين الناس أنه إذا رُئي بعد الزوال فإنه لليلة القادمة، وأما إذا رُئي قبل الزوال فإن مالكا والشافعي وأبا حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون: إنه لليلة القادمة؛ لحديث أبي وائل: "أتانا كتاب عمر أن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال تمأراً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما أهلاه بالأمس"، وقال الثوري وابن وهب وأبو يوسف وابن حبيب: للماضية؛ لما رواه النخعي عن عمر: "إذا رأيتم الهلال قبل الزوال فأفطروا، وإذا رأيتموه بعده فلا تفطروا"، وهذا مفصل، والأول مجمل؛ لأنه قال: "تمأراً"، لكن قال ابن عبد البر: والأول أصح؛ لأنه متصل، والثاني منقطع، فالنخعي لم يدرك عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قال الباجي: قال أبو بكر بن الجهم: هذا لا يثبت عن عمر، رواه شباك، وهو مجهول، قال: وهذا الخلاف إنما هو إذا رُئي في يوم ثلاثين، ولا يصح أن يكون =

عُثْمَانُ حَتَّى أَمْسَى وَغَابَتِ الشَّمْسُ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ فِي الَّذِي يَرَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ: إِنَّهُ يَصُومُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ.

وبه قال الثلاثة الباقية

= قبل ذلك، وهكذا ذكر ابن رشد في "البداية" اختلاف الأئمة في ذلك، ثم قال: وسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التجربة فيما سبيله التجربة، والرجوع إلى الأخبار في ذلك، وليس في ذلك أثر عن النبي ﷺ يرجع إليه، لكن روي عن عمر أثنان: أحدهما عام، والآخر مفسر، ثم ذكر الأثرين المذكورين، أثر وائل عنه، والمفسر أثر النخعي عنه. ثم إن الخبر يقتضي الصوم والفطر من الغد بدليل ما لو رآه عشية، فأما إن كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً أنه لليلة المقبلة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى: أنه للماضية، فيلزم قضاء ذلك اليوم، وإمساك بقيته احتياطاً للعبادة، والأول أصح؛ لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله، كما لو رئي بعد العصر، وفي "البرهان": يجعل أبو يوسف الهلال المرئي قبل الزوال للماضية في الصوم والفطر؛ لأن الظاهر أنه لا يرى قبل الزوال إلا وهو لليلتين، وهو قول علي وعائشة، ورواية عن عمر، وهما أي أبو حنيفة ومحمد جعلاه للمستقبل، وهو قول ابن مسعود وأنس، ورواية أخرى عن عمر رضي الله عنه لقوله ﷺ: **صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته**، فواجب سبق الرؤية على الصوم والفطر، والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والمختار قولهما، وبه قال الشافعي، وعن أبي حنيفة: إن كان مجراه أمام الشمس وهي تطلوه فهو للماضية، وإن كان خلفها فللمستقبل.

إنه يصوم: وجوباً؛ "لأنه لا ينبغي" وليس في "المصرية" لفظة "لأنه" بل فيها "ولا ينبغي" أي لا يجوز "له أن يفطر، وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان" قال الزرقاني: وبه قال الجمهور، منهم الأئمة الأربعة عملاً بالأحاديث السابقة، وقال عطاء والحسن وشريك وإسحاق: لا يصوم حتى يحكم الإمام بأنه من رمضان، وقال ابن رشد: العلماء أجمعوا على أن عليه أن يصوم إلا عطاء بن أبي رباح، فإنه قال: لا يصوم إلا برؤية غيره معه، قال الموفق: المشهور في المذهب أنه متى رأى الهلال وحده لزمه الصيام، عدلاً كان أو غير عدل، شهد عند حاكم أو لم يشهد، قبلت شهادته أو ردت، وهذا قول مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال عطاء وإسحاق: لا يصوم، وقد روى حنبل عن أحمد: لا يصوم إلا في جماعة الناس، وروي نحوه عن الحسن وابن سيرين؛ لأنه يوم محكوم به من شعبان، فأشبهه التاسع والعشرين، ولنا: أنه يتيقن أنه من رمضان فلزمه صومه، كما لو حكم به الحاكم، وكونه محكوماً به من شعبان ظاهر في حق غيره، أما في الباطن فهو يعلم أنه من رمضان، فلزمه صيامه، ثم إن أفطر عمداً كفر وقضى عند مالك، وقال الأكثر: لا كفارة عليه؛ للشبهة، قاله الزرقاني، وقال ابن رشد: شذ مالك فقال: من أفطر وقد رأى الهلال وحده، فعليه القضاء والكفارة، وقال أبو حنيفة: عليه القضاء فقط، قلت: ووافق مالك الإمام أحمد، ففي "المغني": إن أفطر ذلك اليوم بجماع، فعليه الكفارة، وقال أبو حنيفة: لا تجب؛ لأنها عقوبة، فلا تجب بفعل مختلف فيه كالحلد، قلت: وتخصيصه بالجماع مبني على مذهبه أن الكفارة لا تجب إلا به.

قَالَ: وَمَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَحَدَّهُ فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَّهِمُونَ عَلَى أَنْ يُفْطِرَ مِنْهُمْ مَنْ لَيْسَ مَأْمُونًا، وَيَقُولُ أُولَئِكَ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ: قَدْ رَأَيْنَا الْهِلَالَ. وَمَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ نَهَارًا فَلَا يُفْطِرُ، وَلَيْتَمَّ صِيَامَ يَوْمِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ هِلَالُ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَأْتِي.

فإنه لا يفطر إلخ: قال الباجي: هذا مما لا يختلف فيه في المذهب إذا كان في مصر، وبه قال أبو حنيفة، "لأن الناس يتهمون" وقد ورد: **اتقوا مواضع التهم**، "على أن يفطر منهم من ليس مأموناً" من أهل الفسق والبدع، "ومأمونا" بالنصب في جميع النسخ المصرية وأكثر الهندية، وفي بعضها: "مأمون" بالرفع، والوجه الأول، "ويقول أولئك" أي أهل الفسق "إذا ظهر عليهم: قد رأينا الهلال" قال الباجي: وجه ما احتج به مالك من أن ذلك ذريعة لأهل الفسق والبدع إلى الفطر قبل الناس يوم، ويدعون رؤية الهلال إذا ظهر عليهم، قال الزرقاني: وبه قال أبو حنيفة وأحمد والأكثر، وقال الشافعي وأبو ثور وأشهب: يفطر، وإن خاف التهمة لم يفطر، ويعتقد الفطر، قال الحافظ: اختلفوا في الفطر، فقال الشافعي: يفطر ويخفيه، وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً، قال الموفق: لا يفطر إذا رآه وحده، روي هذا عن مالك والليث، وقال الشافعي: يحل له أن يأكل حيث لا يراه أحد؛ لأنه يتيقنه من شوال فجاز له الأكل، كما لو قامت به بيته، ولنا: ما روى أبو رجاء عن أبي قلابة: "أن رجلين قدما المدينة، وقد رأيا الهلال، وقد أصبح الناس صياماً، فأتيا عمر رضي الله عنه، فذكرا ذلك له، فقال لأحدهما: أصائم أنت؟ قال: بل مفطر، قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال، وقال للآخر، قال: أنا صائم، قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأفطر والناس صيام، فقال للذي أفطر: لولا مكان هذا لأوجعت رأسك، ثم نودي في الناس أن اخرجوا"، أخرجه سعيد عن ابن علية عن أيوب عن أبي رجاء، وإنما أراد ضربه لإفطاره برؤيته، ودفع عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه، ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ولا تواعده. وقالت عائشة: إنما يفطر يوم الفطر الإمام وجماعة المسلمين، ولم يعرف لهما مخالف في عصرهما، فكان إجماعاً، وقولهم: إنه يتيقن أنه من شوال، قلنا: لا يثبت اليقين؛ لأنه يحتمل أن يكون الرائي حبل إليه، كما روي أن رجلاً في زمن عمر رضي الله عنه قال: لقد رأيت الهلال، فقال له: امسح عينيك، فمسحها، ثم قال له: تراه، قال: لا، قال: لعل شعرة من حاجبك تقوست على عينك، فظننتها هلالاً، أو ما هذا معناه.

وليتم إلخ: بلام الأمر في النسخ الهندية، وبدونها في المصرية، "صيام يومه ذلك، فإنما هو هلال الليلة التي تأتي"، وتقدم قريباً أنه يجمع عليه إذا رئي بعد الزوال، واختلفوا فيما قبله، والجمهور على أنه ليلة الآتية مطلقاً، "يقول: إذا صام الناس يوم الفطر، وهم يظنون أنه" أي ذلك اليوم "من رمضان" لعدم رؤيتهم هلال شوال في ليلته، فجاءهم ثبت - بسكون الباء وفتحها - "أن هلال رمضان قد رئي" في الليلة التاسعة والعشرين "قبل أن يصوموا" أي هؤلاء الناس "يوم، وأن يومهم ذلك" أي اليوم "أحد وثلاثون، فلهم يفطرون من ذلك"، وفي النسخ المصرية: "في ذلك"، "اليوم أية ساعة جاءهم الخير"، قال الباجي: وذلك يكون على وجهين، أحدهما: برؤية هلال رمضان في أوله، =

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: إِذَا صَامَ النَّاسُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، فَجَاءَهُمْ ثَبَتٌ أَنَّ هِلَالَ رَمَضَانَ قَدْ رُئِيَ قَبْلَ أَنْ يَصُومُوا يَوْمًا، وَأَنَّ يَوْمَهُمْ ذَلِكَ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ، فَإِنَّهُمْ يُفْطِرُونَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ آيَةً سَاعَةً جَاءَهُمُ الْخَبَرُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ جَاءَهُمْ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ

٥٨١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

= وكمال عدده قبل هذا اليوم. والثاني: برؤية هلال شوال بالأمس، وعلى الوجهين يلزم الإفطار ساعة يصح الخبر بذلك، كان في أول النهار أو في آخره، قلت: ذكر المصنف الصورة الأولى فقط، والثانية تستنبط منها لاتحاد السبب، "غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس" لخروج وقتها عند الأئمة الثلاثة من حل النافلة إلى الزوال، واختلف فيه أقوال الشافعية، قال الزرقاني: لا يصلونها لا في اليوم ولا من الغد؛ لخروج وقتها، فلو قضيت لأشبهت الفرائض، وقال الباجي: لا يصلي في فطر ولا أضحي، وذكر في "الدر المختار": أن العذر ههنا لنفي الكراهة، وفي الفطر للصحة، قال ابن عابدين: ذكر في "المنهاج" عن الطحاوي: أنه ما ذكر قول أبي يوسف، وأن أبا حنيفة قال: إن فاتت في اليوم الأول لم تقض، لكن لم يذكر في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا، كما في "البحر". قلت: لكن ذكره الطحاوي في "شرح معاني الآثار"، والحديث الذي أشار إليه صاحب "الهداية" هو حديث أبي عمير المذكور قبل ذلك، قال الزيلعي: رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورواه الدار قطني، وقال: إسناده حسن، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن سعيد ابن عامر قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك: أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ على رؤية الهلال، فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا لعيد من الغد.

من أجمع الصيام إلخ: قال القاري: الإجماع: العزم التام، وحقيقته جمع رأيه عليه، وقال الطيبي: أجمع الأمر وعلى الأمر: إذا صمم عزمه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ (يوسف: ١٠٢)، قال الباجي: الإجماع للصيام هو العزم عليه والقصد له، وذلك أن الصوم من جملة العبادات، فلا يصح صوم رمضان وغيره إلا بنية، هذا هو المشهور من المذهب، قال الزرقاني: هذا على مشهور المذهب؛ لخبر: الأعمال بالنيات، وقياساً على الصلاة؛ إذ فرضها ونقلها في النية سواء، وقيل: يجوز في النقل قبل الزوال، قال القاري بعد حديث الباب: ظاهره أنه لا يصح الصوم بلا نية قبل الفجر فرضاً كان أو تفلأ، وإليه ذهب ابن عمر وجابر بن زيد ومالك والمزني وداود، =

لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ.

٥٨٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

= وَذَهَبَ الْبَاقُونَ إِلَى جَوَازِ النَّفْلِ بَنِيته من النهار، قال الموفق: لا يصح صوم إلا بنيتها إجماعاً، فرضاً كان أو تطوعاً؛ لأنه عبادة محضة فافتقر إلى النية كالصلاة، ثم إن كان فرضاً كصيام رمضان في أدائه وقضائه والنذر والكفارة اشترط أن ينويه من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: يجزئ صيام رمضان، وكل صوم متعين بنيتها من النهار؛ لحديث عاشوراء المتفق عليه، وفيه: **وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلَيْصَمَ**، وكان صوماً متعيناً واجباً، ولنا: حديث الباب. ثم في أي جزء من الليل نوى أجزأه، ثم فعل بعد النية ما ينافي الصوم من الأكل وغيره أم لا، واشترط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد النية بمناف للصوم، واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل، كما اختص به أذان الصبح والدفع من مزدلفة، ولنا: عموم قوله **عَلَيْهَا**: **مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، ولذا قلنا: إن نوى من النهار صوم الغد لم تجزئه تلك النية، إلا أن يستصحبها إلى جزء من الليل، وتعتبر النية لكل يوم، وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر، وعن أحمد: أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر، وهو مذهب مالك وإسحاق، وصوم التطوع يجوز بنيتها من النهار عند إمامنا أبي حنيفة والشافعي، وروي ذلك عن أبي الدرداء وأبي طلحة وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب وأصحاب الرأي، قال ابن رشد في "البداية": أما اختلافهم في وقت النية، فإن مالكا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنيتها قبل الفجر، وذلك في جميع أنواع الصوم، وقال الشافعي: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة، ولا تجزئ في الفروض، وقال أبو حنيفة: تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة، وكذلك في النافلة، ولا تجزئ في الواجب في الذمة، والسبب في اختلافهم تعارض الآثار في ذلك، أحدها: ما روي عن حفصة مرفوعاً: **مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، ورواه مالك موقوفاً، قال أبو عمر: حديث حفصة في إسناده اضطراب. والثاني: ما رواه مسلم عن عائشة قالت: يا رسول الله! ما عندنا شيء؟ قال: **فَإِنِّي صَائِمٌ**، فمن ذهب مذهب الترجيح أخذ حديث حفصة، ومن ذهب مذهب الجمع فرق بين الفرض والنفل أعني حمل حديث حفصة على الفرض، وحديث عائشة على النفل، وإنما فرق أبو حنيفة بين الواجب المعين وغيره؛ لأن الواجب المعين له وقت مخصوص يقوم مقام النية في التعيين، بخلاف ما ليس له وقت مخصوص، فوجب التعيين بالنية، ويقول أبي حنيفة قال النخعي والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر، كذا في "العيني". ومذهب الحنابلة في ذلك ما في "الروض المربع": ويجب تعيين النية من الليل لصوم كل يوم لا نية القرضية، ويصح صوم النفل بنيتها من النهار قبل الزوال أو بعده.

لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ أي عزم عليه وقصد له "قبل الفجر" أي قبل طلوع الفجر، قال الحافظ: ولفظ "النسائي" عن حفصة مرفوعاً: **مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، وغير ذلك من الأحاديث.

قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَا، ثُمَّ يُفْطِرَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الَّذِي يُصْبِحُ جَنْبًا

٥٨٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "وَهُوَ وَقِفْتُ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصْبِحُ جَنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ ﷺ: "وَأَنَا أَصْبِحُ جَنْبًا....."

= برواية الترمذي وأبي داود عن أس: "كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات، فإن لم تكن فتيمرات"، قال القاري: فيه إشارة إلى كمال المبالغة في تعجيل الفطر، وأما ما صح: "أن عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا برمضان يصيان المغرب"، فهو لبيان حوار التأخير؛ فلا يظن وجوب التعجيل، ويمكن أن يكون وجهه أنه كان يفطر في بيته، ثم يخرج إلى الصلاة، وأتقما كانا في المسجد، ولم يكن عندهم تمر ولا ماء، أو كانا غير معتكفين، ورأيا الأكل والشرب لعير المعتكف مكروهين، لكن إطلاق الأحاديث ظاهر في استثناء حال الإفطار.

يصبح حساً. في رمضان، وليس في السح الهدي لفظ: "في رمضان"، نعم! يوجد في المصرية، والتعميم أولى. اختلف السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمهور وفقهاء الأمصار على الحوار كما سيأتي، فصارت المسألة كالإجماعية بعد ما كانت كثير الاختلاف، وذكر العلامة العيني فيها سبعة أقوال، قال أبو عمر: إنه الذي عيه جماعة فقهاء الأمصار بالعراق والحجاز وأئمة الفتوى بالأمصار، وأبو حنيفة والشافعي والثوري والأوراعي والليث وأصحابهم، وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن عينة وأبو عبيدة وداود وإسحاق الطبري وجماعة من أهل الحديث، قال الأبي في "شرح مسلم": إنما كان الخلاف في ذلك في الصدر الأول، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء أنه يحرث، ومستندهم حديث عائشة وأم سلمة، وحديثهما أولى بالاعتماد عليه؛ لأتقما أعم ذلك من غيرهما مع موافقة القرآن في قوله: **فَلَا يَسْبُغُونَ** (الفرقة: ١٨٧)، لأنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم أن يصبح حساً، وكذا حكى الإجماع عليها الزرقاني.

وأنا أريد الصيام فهل يصح الصوم مع حدث الحباة؟ "فقال رسول الله ﷺ: "وأنا أصبح جنباً، وأنا أريد الصيام"، قال الباجي: معناه أنه قد بوى الصيام وقت تصبح بيته، قلت: يحتاج إلى ذلك التأويل من اشترط التيسر، ومن لا فلا، قال الموفق: لا بأس أن يغتسل الصائم، فإن عائشة وأم سلمة قالتا: نشهد على رسول الله ﷺ إن كان ليصبح جنباً من غير احتلام، ثم يغتسل ثم يصوم. ثم ذكر الاختلاف في الغمس في الماء. "فأغتسل وأصوم" فلك في أسوة حسنة. وأجابه بالفعل؛ لأن التعليم الفعلي أبلغ، قال الباجي: وفي ذلك دليل للرجل من وجهين، =

٥٨٧ - **مات** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ.

= أحدهما: أنه قد كان يقصه، وقد أمرنا بالتأني، وفي: أن يسأل سائلاً عن مسألة، وأجبهه حيي **في** مثل ذلك من
 حال يقصه، وهذا يدل على أن حكمه **في** في ذلك حكم السائل، وهو أحسن حكمهم في هذه المسألة، وأجابه يقصه.
فقال له الخ 'الرجل' السائل. يا رسول الله! إنك نست متسألاً، وذلك لأنك قد عرفت أنك ما تقدم من ذلك
 وما تأخر، بمعرفة قوة تعالى: **فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك**، **فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك**، **فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك**
فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك، **فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك**، **فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك**، **فقد نفعه من ذلك ما نفعه من ذلك**
 أحدهما: أراد ذلك المؤمن، شياً من ذلك لأفضل، لأنها الصغار، فإنها حائرة على الأبياء بالنسب، ولعمد،
 راعها: العظمة، قال 'لرقي' أي سر وحال بيت وبيت بيت، ولا تقع بيت ذلك أصلاً، لأن العفران يستقر،
 وهو إما بين العبد وبيته، وإما بين بيت وبيت، وتلقى بالأبياء لأول، وبأنهم الثاني، فهو كدنة عن
 العظمة، وهذا قول في عبه الحسن، فعص رسول الله **في**، لأن حارده **في** يقصه في جواب سؤاله صريح في
 عدم الاختصاص، فوجه العصب اعتقاده التحصيل بلا علم **لأرجو** - يادو بلام في نسخ هندية وانصره، وفي
 رواية: تحذفها، أن أكون أحشاكم بالله بالياء على لفظ 'الحالة' في كسر نسخ هندية وفي مصرية، وبعض هندية
 باللام بدل الياء، وأعلمكم بما أتقي قال اساجي: معنى ذلك: والله أعلم أن ما عرفت من ديني لا يعني أن أكون
 أحشاكم بالله، بل أنا أحشاكم، ومن حشيتي له أي أعلمكم بما أحببت، وأنتم لا تعلمون، فلا بد من الإقضاء.

يصح: يضم الياء، أي يدخل في تصحيح، 'حسباً من جماع غير احتلام' قصد ذلك المتابعة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمد يقصر، ورد: كان كدث قدسي لأعسال وإسالم عنه أولى بدلت، قال القرطبي: في هذا فائدتان، إحداهما: أنه كان يجمع في رمضان، ويؤخر غسله بعد صبح شهر ياناً مجاوراً. وثانيتهما: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام، لأنه كان لا يجتمع به الاحتلام من شيطان، وهو معصوم منه، وقال غيره: في قوفا: "من غير احتلام" إشارة إلى حوار الاحتلام عليه، وإلا ما كان للاستثناء معنى، ورد أن الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، وأجيب أن الاحتلام يصدق على الإنسان، وقد وقع للإنسان غير رؤية شيء في المنام، =

٥٨٨ - **ماثل** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَذُكِرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:

= وأرادت بالتقييد بالجماع المساعة في الرد، كذا في "الفتح"، وقد استوفى: احتج به من أثار الاحتلام على الأنبياء، وفيه خلاف، والأشهر امتناعه؛ لأنه من تلاعب الشيطان، وهم مرهون عنه، وتأولوا الحديث على أن المعنى: يصبح جنباً من جماع، ولا يجب من الاحتلام؛ لامتناعه منه، وهو قريب من قوله تعالى: **وَيَسْتَلِمْ** **بِغَيْرِ حُلَّةٍ** (٢١). ومعلوم أن قتلهم لا يكون حق. "في رمضان" ففي غيره بالأولى، "ثم يصوم" ذلك اليوم، راد في بعض حواشي "أبي داود" بعد هذا الحديث، قال أبو داود: وما أقل من يقول هذه الكلمة يعني يصبح جنباً في رمضان أي لفظ: "في رمضان"، كذا في "البذل".

فذكر له إلخ قال الناحي: فيه دليل على تداكرهم بالعلم في محال علمائهم وأمرائهم، وتحفظهم لأقوال الناس فيه. من 'صبح جنباً أفصر ذلك اليوم'، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث انفصل بن عباس عند مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي بلفظ: من أدركه **صبح وهو جنب**، فلا يصوم، ولا يصوم - ورب الكعبة - قاله. "فقال لا ورب هذا البيت! ما أنا قنيت: من أدركه **الصبح وهو جنب**، فلا يصوم، محمد - ورب الكعبة - قاله". فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن! تدهش! فيه حرص الأمراء على معرفة السنة وموجب الشريعة "إلى أمي" بضم الهمزة وفتح الميم الثقفية، تنبيه أم المؤمنين عائشة وأهـ سلمة، فلتنسألها فيه سؤال من يرض أنه أعلم بحكم الحادثة المختلف فيها، ولذا حصنها بالسؤال، "عن ذلك" أي عما قال أبو هريرة، قال أبو بكر: "فذهب" وائدي "عبد الرحمن" وأنا أيضاً "ذهبت معه، حتى دحسنا على عائشة" أم المؤمنين "فسلم عليها عبد الرحمن" ليس في السج المصرية قط: عبد الرحمن "فصير الفاعل رجع إليه. قال العيني في بيان الاختلاف في هذا الحديث: وفيه أيضاً من الاختلاف ما يقتضي أن عبد الرحمن لم يشافه عائشة وأهـ سلمة بالسؤال عن ذلك، ففي 'سبس الكرى' للنسائي من رواية عبد ربه عن أبي عبياص عن عبد الرحمن بن الحارث قال "أرسلني مروان إلى عائشة، فأتيته فلقيت علامها دكوان، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك، فقالت إلخ فذكر الحديث مرفوعاً، قال: فأتيته مروان فحدثته بذلك، فأرسلني إلى أم سبعة، فأتيته فنقيت علامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر مثله"، قال الحافظ: في إساده نظره؛ لأن أبا عبياص مجهول، وإن كان محفوظاً فيجمع أن كلاً من العلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال، كما في هذه الرواية، وسمع عبد الرحمن وأهـ كلاهما من وراء الحجاب، وقال العيني: الأحاديث التي فيها أن عبد الرحمن شافهما بالسؤال أكثر وأصح، ومع هذا فيجوز أن يكون أرسل المولى أولاً، ثم أتى هو فشافه، أو أن المولى كان واسطة في الدخول عليها معه.

مَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَتَذْهَبَنَّ إِلَى أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ، فَلَتَسْأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَهَبَتْ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَتُرْغَبُ عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَا وَاللَّهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ،

ثم قال عبد الرحمن: 'يا أم المؤمنين! إنا كنا عند مروان بن الحكم، فذكر له أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت عائشة' **ثم** ليس كما قال أبو هريرة، وقد عرفت أنه ورد عدة روايات، لكنها لما كانت مسوخة أو مؤولة صح إكثارها، ولعلها لم تعلم الرواية المرفوعة، وهو الظاهر، أو عذمت مع العلم بتأويلها أو سحها، وسيأتي الجواب عنها في آخر الباب، 'يا عبد الرحمن! أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟' قالت ذلك مبالغة في الإنكار، 'فقال عبد الرحمن: لا والله' لا أرغب عنه أبداً، 'قالت عائشة: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام'، وفي رواية للسنائي: 'كان يصبح جنباً مني، ثم يصوم ذلك اليوم'، 'قال: ثم خرجنا، حتى دخلنا على أم سلمة' قلت: وتقدم من رواية السنائي: 'أن عبد الرحمن رجع إلى مروان، ثم أرسله مروان إلى أم سلمة'، فإن صح فهي رواية الباب اختصاراً.

فسأله عبد الرحمن 'عن ذلك، فقالت كما' وفي السج المصرية: 'مثل ما قالت عائشة'، يريد أنها وافقتها في الحكم، 'قال' أبو بكر: 'فخرجنا' من عندها **ثم** حتى جئنا مروان بن الحكم، فذكر له عبد الرحمن ما قالتا، فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد! كنية عبد الرحمن 'لتركن دابتي فيها بالناب، فتذهب إلى أبي هريرة، فإنه بأرضه بالعقيق' موضع معروف بظاهر المدينة، ولا يخالجه رواية 'الحارثي' بلفظ: 'ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة وكانت لأبي هريرة هنالك أرض' لاحتمال أن يكون قصده إلى العقيق، فلم يخذه، ثم وجداه بذي الحليفة، وكان له أيضاً بها أرض، ووقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر: فقال مروان: عرمت عليكما لما ذهتما إلى أبي هريرة، فقال: فلقيا أبا هريرة عند باب المسجد. والظاهر أن المراد بالمسجد ههنا: مسجد أبي هريرة بالعقيق، لا المسجد السوي؛ =

فَقَالَتْ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا قَالَتَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! لَتَرْكِبَنَّ دَابَّتِي فَإِنَّهَا بِالْبَابِ، فَلْتَذْهَبَنَّ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ، فَلْتُخْبِرْهُ ^{كُتِبَ عَدُ الرَّحْمَنِ} بِذَلِكَ، فَارْكَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَكِبْتُ مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَتَحَدَّثَ مَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَاعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا عِلْمَ لِي بِذَلِكَ، إِنَّمَا أَخْبَرَنِيهِ مُخْبِرٌ.

= جمعاً بين الروایتين، أو يجمع بأهما النقباء بالعقيق، فذكر له عبد الرحمن القصة محملة، أو لم يذكرها بل شرع فيها، ثم لم ينتهياً له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة، وأرادا دخول المسجد السوي، قاله الحافظ، وكذا العمري، إلا أنه أورد على الحافظ في قوله: "مسجد أبي هريرة بالعقيق" بأنه لما جمع أولاً بأهما قصدها إلى العقيق، ولم يجداه، بل وجداه بذي الحليفة، فكيف المسجد بالعقيق، هل رجعا إليه مرة أخرى؟ قال: بل الجواب الحسن: أن المراد مسجده مسجد ذي الحليفة؛ لأهمه ذكروا أن بذي الحليفة عدة آبار، ومسجدان للنبي ﷺ.

فلتخبره أي أبا هريرة 'بذلك' الذي قالتاه على وجه الاستقصاء هذه القصة؛ ليعلم ما عد أبي هريرة في ذلك، وربما كان عنده في ذلك بعض احتمال أن يكون ناسحاً أو مسوحاً، أو يوجب تخصيصاً أو تأويلاً، قاله الساجي. "فركب عبد الرحمن وركبت معه، حتى أتينا أبا هريرة" بعض في قصدهما أبا هريرة، وتقدم قريباً من رواية البحاري بلفظ: "ثم قدر لنا أن حتمت بذي الحليفة"، وضايفه أهما اجتماعاً من غير قصد، قال الحافظ: فيحمل قوله: "ثم قدر لنا" على المعنى الأعم من التقدير، لا على معنى الاتفاق، قلت: لكن يشكل عليه لفظ الطحاوي في 'مشكته' بلفظ: "فخرج مروان حاجاً أو معتمراً، فخرجنا معه حتى إذا كنا بذي الحليفة، ولأبي هريرة هناك أرض، هو فيها قعماً إليه"، ويحتمل عندي: أهما قصدها بالعقيق، لكنه اتفق اللقاء بدون القصد بذي الحليفة، فتحدث معه أي مع أبي هريرة ^{١٤٠} "عند الرحمن ساعة" قل أن يذكر به ذلك، وهذا من حسن الأدب وتقدم التأنيس، ثم ذكر له ذلك، ولفظ البحاري: 'فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك، فذكره، فقال أبو هريرة: لا علم بي بذلك' من أبي ^{١٤١} بلا واسطة، وفيه تيسيم منه للحكم وإقياد للحق، إذ جاءه من النص عن أبي ^{١٤٢} ما لا يمكن رفعه، من عند من لا يشك في ثقته ولا حفظه، ولا سيما في مثل هذا الحكم.

أحبر به محبر ولفظ البحاري: فقال: كدنت حديثه الفصل بن عباس، وهو أعلم، قال الحافظ: وليسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعنى بن عقة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر: أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه قال فيها: إنما كان أسامة بن زيد حديثي. -

٥٨٩ - **مالت** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَوَّحِي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

= فيحمل على أنه كان عبده عن كل منهما، ويؤيده رواية أخرى عند السائي من طريق عبد المثلث بن أبي بكر، عن أبيه، قال فيها: إنما حدثني فلان وفلان، ورواية "الموطأ" لفظ: "أحريه محرراً"، والظاهر أن هذا من تصرف الرواة، منهم من أهتم المرجعين، ومنهم من اقتصر على أحدهما نارة منهما، ونارة مفسراً، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحد، وهو عبد السائي أيضاً من طريق أبي قلابة، عن عبد الرحمن بن الحارث، ففي آخره قال أبو هريرة: هذا، كنت أحسب إياه. قال النووي في "شرح مسلم": رجع أبو هريرة عن قوله مع أنه كان رواه عن الفضل، عن أبي بصير، فعمل سب رجوعه أنه تعارض عبده الحديثان، فجمع بينهما، فتأول أحدهما على ما سذكر من لأوجه في تأويله، فلما ثبت عبده أن حديث عائشة وأم سلمة على ظاهره وهذا متأول، رجع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة أو بالاعتماد؛ لأهما أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى نوح الأكل والامساكة إلى طلوع الفجر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرَهُ خِلَافَ ظُهُورِكُمْ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧)، وإيراد بالمشارة: جماع، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرَهُ خِلَافَ ظُهُورِكُمْ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧)، ومعلوم أنه إذا حار اجتماع إلى صوم الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصبح صومه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرَهُ خِلَافَ ظُهُورِكُمْ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧)، وإذا دل القرآن وفعده على جواز الصوم لمن أصبح جنباً، وجب الخواب عن حديث أبي هريرة عن الفضل، وجوابه من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه إرشاد إلى لأفضل، فالأفضل أن يعتسل قبل الفجر، ولو حانف حار، وهذا مذهب أصحابنا، وجوابهم عن الحديث. والخواب الثاني: لعله محمول على من أدركه الفجر محامداً، فاستدام بعد صوم الفجر عبداً، فإنه يفطر ولا صوم له. والثالث: جواب ابن المنذر فيما رواه عن البيهقي: أن حديث أبي هريرة مسح، وأنه كان في أو الأمر حين كان اجتماع محرماً في الليل بعد اليوم كالأكل والشرب، ثم مسح دنت ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يفتي بما علمه حتى سمعه الناس، فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، قلت: واختار الطحاوي أيضاً في "مشكلة" النسخ.

ثم يصوم قال الرزقي: أعاد انصف هذا الحديث مع أنه قدمه قبل الذي فوقه؛ لإفادة أن له فيه شيخين؛ إذ روه ثمة عن عبد ربه، وههنا عن سمي. وتقدم أن العلماء كأهم أجمعوا على صحة صوم اجنب، سواء كان من احتلام أو جماع، قال القرطبي: فيه فائدتان، أحدهما: أنه كان يجمع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد صوم فجره؛ بياناً للحوار. والثاني: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام؛ لأنه ﷺ كان لا يعتنم؛ إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، واحتنفوا في جواز احتلامه ﷺ وعدم جوار ذلك، وتحقيق المعتمد عليه أن الأشياء =

مَا جَاءَ فِي رُخْصَةِ فِي الْقِبْلَةِ لَصَائِمٍ

٥٩٠ - مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا قَبَلَ امْرَأَتَهُ، وَهُوَ صَائِمٌ

= لا يَحْتَمِلُونَ رُؤْيَا شَيْءٍ فِي الْمَاءِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي الْإِحْتِلَامِ، وَلَكِنْ يَحْجُورُ عَلَيْهِمْ حُرُوجُ الْمَنِيِّ حَالَةَ الْيَوْمِ؛ لَامْتِلَاءِ الْأَوْعِيَةِ حَالِيَةَ قُوَّتِهِمْ وَأَحْلَامِهِمْ عَنِ الْوَسْوَاسِ وَقَتْد. وَقَالَ الْعَبَّاسِيُّ رَادًّا عَلَى قَوْلِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: إِنْ يَأْجُوحُ وَمَا جُوحُ مِنْ إِحْتِلَامِ آدَمَ، فَقَالَ. وَجَاءَ فِي أَحَدِيثِ امْتِنَاعِ الْإِحْتِلَامِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام وَنَحْوِهِمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ حَزَمَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ".

في القبلة. قَالَ أَحْمَدُ: بِالضَّمِّ لِلثَّمَةِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي "الْمَعَالِمِ": قِصَّةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَعْرُوفِينَ، قِيلَ: إِنَّمَا مِنْ إِفْقَالَةٍ، وَأُطْمِئِنَّا مِنَ الْإِفْقَالِ. "لِلصَّائِمِ" احْتَمَلَتْ الرُّوَايَاتُ فِي هَذَا السَّبَبِ، وَلَدَا احْتِصَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ سَلْعًا وَحِلْمًا، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: مَنْ كَرِهَ الْقِبْلَةَ لِلصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَبَنِي عُمَرَ وَعُرْوَةَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ يَقْضِي يَوْمًا، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُرْوَةَ الْخَصِيتَيْنِ مَعْلُوقَةً بِالْأَنْفِ فَإِذَا وَجَدَ الرِّيحَ تَحْرُكُ، وَإِذَا تَحْرُكَ دَعَا إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَالشَّيْخُ أَمْلَكَ لِأَرْبِهِ، وَكَرِهَ مَالِكُ الْقِبْلَةَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ لِلشَّيْخِ وَالشَّابِّ، وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ لِلشَّابِّ، وَرَحَصَ لِلشَّيْخِ. قَالَ عِيَّاسٌ: مِنْهُمْ مَنْ أُنَاحَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهَا لِلشَّابِّ وَأُنَاحَهَا لِلشَّيْخِ، وَهُوَ الْمُرَوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُنَاحَهَا فِي الْمَلِّ وَمَعَهَا فِي الْفَرَسِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنْ حَرَّكَتِ الْقِبْلَةَ الشَّهْوَةُ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْأَصْحَحِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَرْبِيهٍ. وَقَالَ أَصْحَابُ الْحَنَفِيَّةِ فِي فُرُوعِهِمْ: لَا بَأْسَ بِالْقِسَةِ وَالْمَعَانِقَةِ إِذَا أَمْسَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، وَيَكْرَهُ لَهُ مَنْ فَرَّجَهَا، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يَكْرَهُ الْمَعَانِقَةَ وَالْمَصَافِحَةَ وَالْمَاشِرَةَ بِلَا ثَوْبٍ، وَالتَّقْبِيلَ الْعَاقِشَ مَكْرُوهًا، وَهُوَ أَنْ يَمْصُغَ شَفَتَيْهَا، قَالَ مُحَمَّدٌ، كَذَا فِي "الْعَبَّاسِيِّ".

أَنْ رَحَلًا: أَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ "قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ" أَيُّ حَرًّا "مِنْ ذَلِكَ وَجَدَ" أَيُّ حَزَنًا "شَدِيدًا" مِنْ خَوْفِ الْإِثْمِ وَالْذَّمِّ عَمَّا ارْتَكَبَهُ، "فَارْسَلَ امْرَأَتَهُ" إِلَى أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ "تَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ". قَالَ الْبَاجِي: يُرِيدُ: حَرًّا وَأَشْفَقَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُحْظُورًا، وَلَعَلَّهُ وَقْتُ أَنْ قَبَلَ غَفَلَ عَنِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ فَأَشْفَقَ مِنْ فِعْلِهِ لَهُ، وَطَنَّ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فَارْسَلَ امْرَأَتَهُ، "فَدَحَلَتْ عَنِّي" أَمْ الْمُؤْمِنِينَ "أَمْ سَمِعَتْ" هُنْدُ بِنْتُ أُمِّيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ. "فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا، فَأَحْبَرْتَهَا أَمْ سَلَمَةَ" أَيُّ نَحْوِ هَذَا الْفِعْلِ؛ لَمَّا "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ" شَدَّ النَّاءُ أَيُّ يَقْبَلُهَا، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ بِسَدِّ آخَرٍ: "وَكَانَ يَقْبَلُهَا"، "وَهُوَ صَائِمٌ" أَجَابَتْ بِفَعْلِهِ ﷺ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ الْفِعْلِيَّ أَبْلَغُ، "فَرَجَعْتُ إِلَى" بَيْتِهَا، فَأَخْبَرْتُ "رَوْحَهَا" بِذَلِكَ أَيُّ بِفَعْلِهِ ﷺ. "فَرَادَهُ" أَيُّ الزَّوْجَ "ذَلِكَ" الْخَيْرَ "شَرًّا" =

فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْداً شَدِيداً، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهَا، فَأَخْبَرَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَرَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا، فَأَخْبَرَتْهُ فَرَادَهُ ذَلِكَ شَرّاً، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا يَشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ؟" فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا أَخْبَرْتِهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ"،
الباء للإشباع

= قال الباجي: يقتضي أنه استدام الأسف والحزن، فكان ذلك زيادة على حربه المتقدم قبل السؤال؛ إذ لم تأت به بما يقنعه، ويؤمن خوفه مما كان يعتقد أنه أثم به، فيكون معنى 'رأده' ههنا: أدام له الأسف والحزن، ولم يره ما سمع في ذلك من قول النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون معنى "رأده ذلك" حرباً، اشتد حربه؛ لما يقوى عنده من سد الحصر حين لم يكن عد أم سلمة من الإباحة غير ما أحرته، ولم يكن ذلك عنده يقتضي الإباحة له.

وقال: الزوج "لسا مثل رسول الله ﷺ، الله" بالضم مبتدأ "يحل" بضم الباء، وكسر الحاء من أحل، أي يبيح، خبر 'لرسوله ﷺ' ما شاء" بلفظ الماضي في السجع المصرية، وفي الهدية: "ما يشاء" بالمصارع، أي كما أحل له ﷺ القتال بمكة ساعة، ففي "جمع العوائد" برواية الشيخين والترمذي والسنائي: "فإن أحد ترحص لقتل رسول الله ﷺ فيها، فقولوا: إن الله قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم" - "ثم رجعت امرأته" مرة أخرى 'إلى أم سلمة' تسأله هل هذا العمل مما يقتدى فيه بالنبي ﷺ أم لا؟ فوجدت عندها رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: 'ما هذه المرأة؟' تحيى وتروح، ولعله ﷺ علم قبل ذلك محبتها، وهو الأوجه عندي، أو المعنى: ما تسأل هذه المرأة، فأخبرته أم سلمة" بأنها تسأل عن القبلة للصائم.

فقال إلخ: وقد ظن أنها لم تحبرها، "ألا" بفتح الحفرة وتشديد اللام، "أخبرتها أي أفعل ذلك" قال الباجي: فكان يجب عليها أن تحبرها بذلك، وفيه المنع، ولعله ﷺ طمأنها لم تحبرها بذلك، فأكر عليها ذلك، وبهها على الإخبار بأفعاله؛ إذ هي السنن، وإنما يوحد أكثر هذه المعاني عن أزواج النبي ﷺ، ويجب عليهن أن يخبرن بذلك؛ ليقتدي الناس برسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُنْ فِي تَيْمَنَةٍ﴾ (الأحراب: ٣٤)، وقال ابن عبد البر: فيه إيجاب العمل بحبر الواحد. "فقال: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها، فأخبرته فرأده ذلك شراً، وقال: لسا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله" على الجملة الفعلية في النسخ الهندية، وفي المصرية: الله يحل "لرسوله ﷺ" ما شاء، معضب رسول الله ﷺ، وتقدم وجه الغضب في "من أصبح جنباً في رمضان"، وقال: والله يبي لأتقاكم لله" =

فَقَالَتْ: قَدْ أَخْبَرْتَهَا، فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ، فزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا شَاءَ، فَعَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "وَاللَّهِ! إِنِّي لِأَتَقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِهِ".

- ٥٩١ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحِكَتْ.
- ٥٩٢ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَاتِكَةَ بِنْتَ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ امْرَأَةً...

= باللام على لفظ 'الحلالة' في جميع السح، "وأعلمكم حدوده"، قال في "المجمع": الحدود محارم الله، وعقوباته التي قرنها بالدنوب، وأصل الحد: المنع والفصل بين الشيئين، فكان حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام، فمنها ما لا يقرب كالفواحش المحرمة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْتَحْدُذَ مِنْهُ وَلَا نَمُرُّهُ﴾ (الفره ١٨٧)، ومنها ما لا يتعدى كالموارث المعينة وترويح الأربع، ومنه: ﴿لَنْتَحْدُذَ مِنْهُ وَلَا نَمُرُّهُ﴾. قال ابن عبد البر: فيه دلالة على حوار القسلة للشباب والشيخ؛ لأنه لم يقل للمرأة: روحك شيخ أو شاب فلو كان بينهما فرق لساها؛ لأنه الميرس عن الله تعالى، وقد أجمعوا على أن القسلة لا تكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تؤول إليه إلخ، قلت: لكن من فرق بين الشاب والشيخ، أو الخائف على نفسه والمالك له - وهم الجمهور - إنما قالوا بذلك جمعاً بين الروايات، والروايات في ذلك مختلفة كما ستري، على أن الحديث واقعة حال لا عموم لها، فلا مانع من أن النبي ﷺ يعلم أن زوجها الشيخ.

إن إلخ. بكسر فسكون، محففة من المثقلة، دخلت على الجملة الفعلية، "كان رسول الله ﷺ ليقبل" بفتح اللام لتأكيد، "بعض أزواجه" أي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنفسها، كما يدل عليه لفظ "ضحكت"، قال الزرقاني: عائشة، كما في 'مسلم' عنها، "كان يقبلني وهو صائم" أو أم سلمة، كما في "البحاري"، أو حفصة، كما في 'مسلم'، لكن الظاهر أن كلاً منهن إنما أخبرت عن فعله ﷺ معها، "وهو صائم" حملة حالية، "ثم ضحكت"، هكذا في جميع النسخ المصرية لفظ الماضي، وهو الأوجه بالسياق، وفي "الهدية": "ثم تضحك" بناء المصارع تبييناً على أنها صاحبة القصة؛ ليكون أبغ في الثقة بها؛ لأن علم العيان أوثق من علم البيان، راد ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام عن أبيه: 'فطسا أنها هي'، وقال الداودي: ضحكت تعجباً ممن حالفها في ذلك، أو تعجبت من نفسها؛ إذ تحدثت بمثل هذا مما يستحيي النساء من ذكر مثله للرجال، لكن ألحاًها ضرورة التبليغ إلى ذلك، أو سروراً بتذكر مكانها من النبي ﷺ وحالها معه.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَتْ تُقْبَلُ رَأْسَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَا يَنْهَاهَا.
 ٥٩٣ - **مات** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ أَخْبَرَتْهُ
 أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ
 ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ
 تَدْتُو مِنْ أَهْلِكَ، فَتُقْبَلَهَا وَتُلَاعِبَهَا؟ فَقَالَ: أُقْبِلُهَا وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

كانت تقبل إلح قال الناجي: يُحْتَمَلُ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِتِّدَادِ، وَحُجَّتُهُ أَنْ تَفْعَلَ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وَابْتِ
 'فَلَا يَنْهَاهَا' أَيْ لَا يَمْنَعُهَا، وَذَلِكَ لِغَمِّهِ، وَأَنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَهُ، وَيَعْنِي مَعَهَا أَنَّهُ تَمْلِكُ نَفْسَهَا، وَقَالَ الناجي: لَيْسَ فِي خَبَرِهِ
 مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ صَائِمَةٌ؛ خَوَارِ أَنْ تَكُونَ حَائِضًا فِي وَقْتِ صَوْمِهِ فِي رَمَضَانَ، أَوْ يَكُونَ صَوْمُهُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ
فقال له عَمَتُهُ، "عَائِشَةُ" أُمُ الْمُؤْمِنِينَ: "مَا يَمْنَعُكَ" بِصِغَةِ الْمَصَارِعِ، وَفِي السَّحْبِ الْمَصْرِيَّةِ: مَا مَنَعَكَ بِصِغَةِ
 الْإِضَافَةِ، "أَنْ تَدْتُو" أَيْ تَقْرُبُ 'مِنْ أَهْلِكَ' أَيْ رَوْحِكَ، "فَتُقْبَلُهَا وَتُلَاعِبُهَا" قَصَدَتْ بِذَلِكَ إِفَادَتَهُ الْحُكْمَ وَإِلَّا فَمَعْنَاهُ
 أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَصْرَةِ النَّاسِ سِوَمَا عَمَتِهِ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ الناجي: لَمْ تَقْصِدْ بِذَلِكَ أَمْرَهُ بِهِ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَا يُؤْمَرُ بِمِثْلِ
 هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ مُوقِفٌ عَلَى اخْتِيَارِ قَاعِهِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِبَاحَةٌ تَقْبِيهِ رِيَاها خَصْرَةُ عَائِشَةَ وَغَيْرَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا
 يَحِبُّ أَنْ يَسْتَتِرَ بِهِ، وَلَا يَفْعَلُ خَصْرَةَ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا سَأَلَتْهُ عَنْ الْمَنَعِ لَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ كَانَ الصَّوْمَ أَوْ غَيْرَهُ، وَلَعَلَّهُ قَدْ
 يَلْعَنُ ذَلِكَ عَمَهُ، فَأَرَادَتْ أَنْ تَعْلِمَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَنَعٍ. وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ: تَرِيدُ مَا يَمْنَعُكَ إِذَا دَخَلْتُمَا وَحَدَّثْتُمَا، وَحُجَّتُهُ أَنَّهَا
 شَكَّتْ لِعَائِشَةَ قِنَةَ حَاجَتِهِ إِلَى السَّاءِ، وَسَأَلَتْهَا أَنْ تَكْتُمَهُ، فَأَقْبَلَتْهُ بِذَلِكَ؛ إِذْ صَحَّ عِنْدَهَا مَلِكُهُ لِنَفْسِهِ، وَالْأَوْجَحُ
 عِنْدِي أَنَّهَا يَلْعَنُ عَمَهُ أَنَّهُ لَا يَسِيحُ فِي الصَّوْمِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سَوَالُهُ. فَقَالَ: أَقْبِلُهَا، وَأَنَا صَائِمٌ؟" الْوَاوُ حَالِيَةً،
 "قَالَتْ" عَائِشَةُ: "نَعَمْ" قَالَ الناجي: "قَالَتْ: نَعَمْ" وَلَمْ تَعُدْ عَلَيْهِ الْخَصْصَ عَلَى الْمَلَاعَةِ وَالتَّقْبِيلِ بَعْدَ أَنْ كَمَلَتْ تَعْلِيمَهُ
 الْحُكْمَ، فَثَبَّتْ أَنَّهَا إِنَّمَا قَصَدَتْ التَّعْلِيمَ دُونَ الْخَصْصِ عَلَى الْمَلَاعَةِ وَاحْتَمَلَتْ الْفَتْيَا عَنْ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فِي قِلَّةِ
 الصَّائِمِينَ، فَهَذَا الْأَثَرُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا أَبَاحَتْ لَهُ الْقِسَّةَ، وَلَمْ تَرَهَا مِنَ الْخَصَائِصِ، وَسَيَأْتِي فِي الْمَبَادِئِ الْآتِيَةِ مَا يَخَالِفُ
 ذَلِكَ، وَلَا ضَيْقَ فِي الْجَمْعِ إِذَا حُمِلَ أَثَرُ الْمَبَادِئِ عَلَى أَنَّهَا عَلِمَتْ مِنْهُ مِلْكُ نَفْسِهِ، كَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ الشَّرَاحُ، أَوْ يُحْمَلُ
 عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ إِعْلَامَ أَنَّهَا لَا تَقْطُرُ، قَالَ الْحَافِظُ: وَيَجْمَعُ حَمْلُ الْهَيْبَةِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّزْوِيجِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَابَعُ الْإِبَاحَةَ، ثُمَّ
 لَمْ يَذْكُرْ فِي السُّؤَالِ الْمَلَاعَةَ، وَاكْتَفَى عَلَى التَّقْبِيلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْقِسَّةِ، قَالَ الْمَوْفِقُ: الْمَقْبُولُ لَا يَخْبُو عَنْ ثَلَاثَةِ
 أَحْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنْ لَا يَرَى، فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ، لَا يَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ثَانِيًا: أَنْ يَحْمِي، فَيَقْطُرُ بَعِيرَ خِلَافِ
 يَعْلَمُهُ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَمْدِي، فَيَقْطُرُ عِنْدَ إِمَامٍ مَاتَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَقْطُرُ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْخَصْصِ
 وَالشَّعْبِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّسْ بِشَهْوَةٍ كَالْقِيلَةِ فِي هَذَا.

٥٩٤ - **مالك** عن **زيد بن أسلم**: أن **أبا هريرة** و**سعد بن أبي وقاص** كانا **يرخصان** في القبلة للصائم.

ما جاء في التشديد في القبلة للصائم

٥٩٥ - **مسك** أنه بلغه أن **عائشة زوج النبي ﷺ** كانت إذا ذكرت أن **رسول الله ﷺ** كان يقبل وهو صائم، تقول: **وأيكم أملك لنفسه من رسول الله ﷺ**.

كانا يرخصان إلخ وكذا **عمر** وغيره من الصحابة والتابعين كما تقدم، قال **ابن عبد البر**: لا أعلم أحداً رخص فيها إلا وهو يشترط سلامة مما يتولد منها، ومن علم أنه يتولد منها ما يفسد صومه وحب عليه اجتناها.

التشديد في القبلة إلخ لما كانت الروايات في ذلك مختلفة، ذكر المصنف في بابين، ولما كان المرحح عند المالكية التشديد في ذلك؛ إذ المشهور عندهم الكراهة مطلقاً كما تقدم في بيان المسالك، أحر هذا الباب.

تقول إلخ: مبيحة للمحاص، أو مابة له عن الاتباع، قولان للعلماء كما سيأتي، **وأيكم أملك نفسه**، وبه **فسر** **سرمدي** ما ورد في الروايات: "وكان أملككم لإربه"، فقال: يعني لنفسه، "من رسول الله ﷺ"، ونفط **الحارثي** برواية **الأسود** عن **عائشة** قالت: "كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه"، واحتج **شرح الحديث** في هذا اللفظ بموضعين، الأول: في صطه، قال **الزرقالي**: بكسر همزة وسكون الراء، رواه الأكثر كما قال **الخطابي** و**عياض**، قال **النووي**: هو الأشهر، وروي بفتح همزة وراء، وقدمه **الحافظ** أي ذكره مقدماً، وذكر **القول الآخر** بعد ذلك بلفظ: "يروى"، وقال: الأول أشهر، وإلى ترجيحه أشار **الحارثي** وهما بمعنى اوظر والحاجة، أي أغلب هواه وحاجته، ويطلق أيضاً بفتح همزة والراء على العضو المحصوص، قاله **عياض**، قال **التوربشتي**: لكن حمله في الحديث على العضو غير سديد لا يعتربه إلا جاهل بوجوه حسن **الخطاب** مائل عن سس الأدب ونهج الصواب، ورده الطيبي بأنها ذكرت أنواع الشهوة مرتقية من الأدنى إلى الأعلى، فبدأت بمقدمتها التي هي القصة، ثم ثبت بالمشارة، وأرادت أن تعبر بالمحاجة، فكنت عنها بالإرب، وأي عبارة أحسن منها. قلت. والقول الثالث في تفسيره: أن المراد منه نفسه كما تقدم. والاختلاف الثاني في معناه ومقصودها **بم** بهذا اللفظ، قال في "المجمع": تريد أنه يأمن مع هذه المشارة الوقوع في المرح، فهي عنة في عدم إحاق العير به، ومن يجربها به يجعل قولها علة في إحقاقه به؛ فإنه إذا كان أملك الناس لإربه يباشرها، فكيف لا تباح لغيره؟ قلت: ويؤيد هذا المعنى الثاني ما ورد عنها من إباحة القبلة للناس، فقد أخرج **الحارثي** في "صحيحه" تعليقاً: قالت **عائشة**: يحرم عليه فرجها، قال **العيني**: وصله **الطحاوي** بسنده عن **حكيم بن عقيل** أنه قال: سألت **عائشة** ما يحرم عني من أمرأتي وأنا صائم؟ قالت: فرجها، قال **الحافظ**: إسناده إلى **حكيم** صحيح، =

٥٩٦ - قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ أَرِ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ.

٥٩٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ، وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ.

= قال العيني: وبحوه أخرج ابن حزم في "المحلى" من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة **رحمها الله** أم المؤمنين ما يحل للرجل من امرأته صائماً؟ فقالت: كل شيء إلا الجماع، قال الحافظ: أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح، قلت: ويؤيده أيضاً ما تقدم في الباب السابق: أنها قالت لأن أخيه: 'ما معك أن تدبو من أهلك، فتقلها وتلاعها؟ قال: أقلها وأنا صائم؟ قالت: نعم" ويؤيد المعنى الثاني ما في رواية 'مسلم' بلفظ: 'ولكنه كان أملككم' بلفظ الاستدراك، ويؤيده أيضاً ما ذكره الحافظ من رواية حماد عبد السامى: 'قال الأسود: قلت لعائشة: أياشر الصائم؟ قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله **ﷺ** يياشر، وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه'، وظاهر هذا أنها اعتقدت الخصوصية بذلك، فانه اقرطبي، وفي 'كتاب الصيام' ليويسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ: 'سألت عن عائشة عن مباشرة للصائم، فكرهتها'، وهذا المعنى الثاني أراد المصنف؛ إذ ذكر الحديث في باب التشديد، فيكون المعنى عنده أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبله والمباشرة، ولا تتوهوا من أنفسكم أنكم منه **رحمهم الله**؛ لأنه يمدح نفسه، ويأمن الوقوع فيما بعد القبله، وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقكم الانكشاف، ومال ابن قتيبة في تأويل الحديث إلى هذا المعنى الثاني، بل قال بكوها مفطراً للصائم، ولفظه: قال أبو محمد: نحن نقول: إن القبله للصائم تفسد الصوم؛ لأنها تعث الشهوة وتستدعي المذنب، وكذلك نقول في المباشرة، فأما رسول الله **ﷺ** فإنه معصوم، وتقبله في الصوم أهله كتقبل الوالد ولده، ويدل على ذلك قول عائشة: "وأياكم يملك لإربه".

تدعو إلى خير يريد أنها من دواعي الخماج والإلزال، وهذا مما يفسد الصوم، فيس في قصدها إلا التعرير بصومه، وهذا من لا يمدح نفسه، وأما من ملك نفسه فلا حرج عليه، قاله الناجي.

سئل ببناء المحمول 'عن القبله للصائم فأرخص فيها للشيخ'؛ لأن الغالب فيه منكه لنفسه؛ لانكسار شهوته، وكرهها للشاب؛ لأن الغالب فيه عنة شهوته على نفسه، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً وموقوفاً عن غير ابن عباس أيضاً، قال الحافظ: فرق آخرون بين الشيخ والشاب، فكرهها للشاب، وأباحها للشيخ، وهو مشهور عن ابن عباس، أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف، أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة، والآخر: أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

٥٩٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ.

ما جاء في الصَّيَّامِ فِي السَّفَرِ

٥٩٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

والمباشرة إلخ هو التقاء الشرتين، سواء أوح أو لم يوح، "لصائمه" وذلك يحتمل أن يكون؛ لأنه يرى كراهتهما للصائم، أو ينهى سدا للذريعة.

الصيام في السفر احتمت روایات الحديث في هذا الباب أيضاً، ولذا اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال، الأول: التحجير، وروي عن ابن عباس وأنس وأبي سعيد وسعيد بن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والحسين ومجاهد والليث والأوراعي. والثاني: أن الإفطار أفضل، وروي عن عمر بن عبد العزيز والشعبي وقتادة ومحمد بن عني والشافعي وأحمد وإسحاق. الثالث: أن الصوم في السفر لا يحرى، فإن صام وجب قضاؤه في الحصر؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (نفره ١٨٤)، وقوله ﷻ ﴿مَنْ فِي سَفَرٍ مِنْكُمْ﴾ وهذا قول بعض أهل الظاهر، قال الناجي: لا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن صيام رمضان في السفر يصح، إلا ما روي عن بعض أهل الظاهر، فإنه قال: لا يصح ولا يحرى، والدليل على ما يقوله قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (نفره ١٨٤) ووجه الدليل من الآية: أنه تعالى قال: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (نفره ١٨٤) وفي "البدائع": جواز صوم رمضان بجميعه؛ فإن التابعين أجمعوا بعد اختلاف الصحابة، والاختلاف في العصر الأول لا يمنع انعقاد الإجماع في العصر الثاني على ما عرف في أصول الفقه. الرابع: أن الصوم في السفر أفضل، وبه قال الأسود بن يزيد وأبو حنيفة وأصحابه.

وفي "التوضيح": وبه قال الشافعي ومالك وأصحابه وأبو ثور، وكذا روي عن عثمان بن أبي العاص وأنس بن مالك. وقال الموفق: الأفضل عند إمامنا المظهر، وقال أبو حنيفة والشافعي ومالك: الصوم أفضل لمن قوي عليه، ومن كان يصوم في السفر ولا يفطر عائشة وقيس بن عباد وأبو الأسود وابن سيرين وابن عمر وابنه سالم وعمرو بن ميمون، وقال أبو مجلز: لا يسافر أحد في رمضان، فإن سافر فليصمه، قال الناجي: الصوم في السفر أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (نفره ١٨٤). ولأن الصوم يتعلق بالدمة فالمبادرة إلى إبرائها أولى، وربما صرأ من الموانع والاشتغال. بخلاف الفصر؛ فإن الدمة تبرا فيه مما يؤتى به، وفي "المعالم": قال أنس ابن مالك وعثمان بن أبي العاص: أفضل الأمرين الصوم في السفر، وبه قال الشعبي وسعيد بن جبير، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي.

خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْدَثِ فَلَا أَحَدٌ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

خرج إلى مكة ومعه ١٠ عشرة آلاف من المسلمين كما في معاري البحاري، 'عام الفتح في رمضان' وخرج عامد، إلى مكة يوم الأربعاء بعد العصر لعشر حلون منها ستة ثمان من الحجرة، قاله الررقائي، 'والخميس'، قال الحافظ: وقع في 'مسند' من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك، والذي اتفق عليه أهل السير أنه 'خرج في عاشر رمضان، ودخل مكة لتسع عشرة ليلة حلت منه، "فصام حتى بلغ الكديد" ففتح لكاف وكسر ادال المهملة الأولى فتحتية فمهملة، موضع بين وبين المدنة سبع مراحل أو نحوها، وبين مكة ثلاثة أو مرحلتان، قاله الررقائي، وكذا بفتح الكاف، ضبطه جمع من شراح الحديث، وقيل: الكديد: ما غلط من الأرض، وقال أبو عبيدة: الكديد من الأرض: خلق خلق الأودية أو أوسع منها، ويقال فيها: الكديد تصغيره تصغير الترحيم، موضع بالحجاز، ويوم الكديد من أيام العرب، وهو موضع عنى اثنين وأربعين ميلاً من مكة. 'ثم أفطر فأفطر الناس' معه؛ لأنهم كانوا يتبعون الأحداث فالأحدث من فعله ١٠ كما سيأتي، ونسبه من حديث جابر في هذا الحديث: 'ف قيل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإنما يطرون فيما فعت، فدعا بقدر من ماء بعد العصر"، وله من وجه آخر: ثم شرب، ف قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: "عدي، عدي"، قال الررقائي: وللبحاري من طريق عكرمة عن ابن عباس: "بناء من لبن أو ماء، فوضعه على راحته أو راحته" ناشت فيهما، قال الداودي: 'يحتمل أن يكون دعا بالنس مرة وبناء مرة، ورده الحافظ بأنه لا دليل على اتعده؛ فإن الحديث واحد والقصة واحدة، وإنما شت الراوي، فتقدم عليه رواية من حرم البناء، وأعد الداودي أيضاً في قوله كانتا قصتين، إحداهما في الفتح والأخرى في حين. قلت: لكن وقع الحزم في عدة روايات بالنس أيضاً. 'وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ أي من حاله وفعله ١٠ هذا قول الرهري، كما وقع في الصحيحين، قاله الررقائي تبعاً للحافظ، راد الحافظ: ووقعته هذه الزيادة مدرجة عند مسلم، قال سفيان: لا أدري من قول من هو، وقد بينا أنه من قول الرهري، وبذلك حرم البحاري في الجهاد، وقد استدل بالحديث على ثلاث مسائل خلافية، الأولى: ما يقال: إن الرهري أشار بهذا القول إلى أن الصوم في السفر مسحوق، وهو يوافق على ذلك، وفي 'مسند': عن يونس قال ابن شهاب: وكانوا يتبعون الأحداث من أمره، ويروونه بالسح المحكم، قال عياض: إنما يكون ساسحاً إذا لم يمكن الجمع، أو يكون الأحداث من فعله في غير هذه القصة، أما فيها أعني قضية الصوم فليس ساسح، إلا أن يكون ابن شهاب مال إلى أن الصوم في السفر لا يعقد، كقول أهل الظاهر، ولكنه غير معنوه عنه، والمسألة الثانية: ما في "الفتح" في شرح قول البحاري: ناب إذا صام يوماً من رمضان ثم سافر، قال الحافظ: أشار إلى تضعيف ما روي عن عني، وإلى رد ما روي عن غيره في ذلك، قال ابن المنذر: روي عن عني بإسناد ضعيف، وقال به عبيدة بن عمرو وأبو محرز وغيرهما، وبقه النووي عن أبي محرز وحده، =

٦٠٠ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ

= ووقع في بعض الشروح عن أبي عبدة، وهو وهم، قالوا: إن من استهل عليه رمضان في احصر ثم سافر بعد ذلك، فليس له أن يفطر؛ لقوله تعالى: **فَمَنْ سَفَرَهُ** (بقرة ١٨٥)، قال: وقال أكثر أهل العلم: لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر، ثم ساق ابن المنذر سند صحيح عن ابن عمر قال: فوه تعالى: **فَمَنْ سَفَرَهُ** نسجها قوله: **فَمَنْ سَفَرَهُ** (بقرة ١٨٥)، ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور.

والمسألة الثالثة: من بيت الصيام في رمضان يحور له الإفطار، وله صورتان، الأولى: ما في "الفتح" استدرك بالحديث على أن لمراء أن يفطر في النهار ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً، وهو قول الجمهور، وقصع به أكثر الشافعية، وفي وجه: ليس له أن يفطر، وكان مستند قائله ما وقع في "الويطي" من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هدا، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر، قال الموفق: إن نوى المسافر الصوم في سفره ثم بدا له أن يفطر، فيه ذلك، قلت: الاستدلال بحديث ابن عباس على هذه الصورة الثابتة بديهي البصلا؛ فإنه **أمر** وأصحابه كانوا يصومون من المدينة حتى يبعوا الكديد، ويسهما مراحل كما تقدم، وسباني المسألة في كلام المنصف، أما الصورة الأولى التي عزاها الحافظ إلى الجمهور، قال المارزي: احتج به - أي بحديث ابن عباس مطرف ومن وافقه من المحدثين، وهو أحد قولي الشافعي: أن من بيت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنه الجمهور، قاله الرزقاني، وهكذا دأبهم طالما يست شارح الحديث القول المختار عنده إلى الجمهور، فاحفظ عرا إليهم حوار، والزرزقي تبعاً للمارزي المع، قال الماحي: الطاهر من سق الحديث أنه إنما أفطر، لئلا يتكف أصحابه الصوم، فيصعقون عن العمل وعن لقاء العدو، ويحتمل أن يكون إفطاره ليريههم فصره بعد أن نوى من لينته تلك، وقد قال الداودي: إنه أفطر بعد أن بيت الصيام للضرورة، ولا طريق إلى معرفة ذلك، وإذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحكم فعنه **أمر** على الواجب، وأحق به التقوي لعدو، فالعالب أنه لا يكون ضرورة تبيح الإفطر بعد انعقاده إلا بوجود الضعف، أو العطش باللقاء والحرب، والشي **أمر** هدا انقصر استعداداً لأمر مستقبل، وهذا لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم.

أمر الناس وكانوا عشرة آلاف، وقيل: إثني عشر ألفاً، وجمع بأن العشرة حرج من المدينة، ثم تلاحق به لألفان. "في سفره" إلى مكة عام الفتح بالفطر متعلق بالأمر، وتقدم قريباً من حديث أبي سعيد أنه **أمر** قال: قد دبرته من عنده كم، ونصر قومي كم ففصره، فكانت رحصة، ثم قال: **أمر** ففصره عدوكم، ونصر قومي كم، ففصره. فكانت عريمة، "وقال: **أمر** ففصره عدوكم، وهذا بمرله التعليل للأمر، يعني لأجل أن تقووا بالفطر على عدوكم، =

بِالْفِطْرِ وَقَالَ: "تَقَوُّوا لِعُدْوِكُمْ"، وَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرْجِ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْعُطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ، ثُمَّ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ صُمْتَ.

= 'وصام رسول الله ﷺ' ولم يمنع من صومه ما عنه من نفسه قوة وحيد، قال أبو بكر: قال عبد الرحمن بن عوف: قال الذي حدثني من بعض أصحاب رسول الله ﷺ: 'لقد رأيت رسول الله ﷺ بالعرج يفتح العين وسكون الراء مهملة وبالخيم، عقبة بن مكة والمدينة على حادة خرج، ذكر مع أسفيا عن حارمي، وحسبها متصل حل سان، كذا في "معجم"، 'يصب' بياء مدح أو المعقول الماء على رأسه من العطش، أو من الحر' فصبه 'أو' محتمل الشك والتشويش، يعني قد منع به شدة العطش أو الحر أن يصب الماء على رأسه؛ يتقوى به على صومه، ويحفظ عن نفسه بعض أم الحر أو عطش، وكان من ذلك 'حمل' منعه في نفسه لعبادة ربه، 'لا نرى إلى قيامه حتى يورث قدمه، قال أبو حنيفة: يكره، وقال أبو يوسف، لا يكره، وخرج كما روي. أن رسول الله ﷺ صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو صائم، وعن ابن عمر 'أنه كان يبل الثوب ويتعطف به، وهو صائم، وأنه ليس فيه إلا دفع أدى حر فلا يكره كما هو متصل، ولأبي حنيفة: أن فيه إظهار بصحر من العادة، ولا مانع عن حمل مشقتها، وفعل رسول الله ﷺ محمول على حال مخصوصة، وهي حال خوف الإفطار من شدة الحر، وكذا فعل ابن عمر محمول على مثل هذه الحالة، ولا كلام في هذه الحالة.

وفي 'أند' اختار: لا يكره تعطف ثوب مبل ومضمضة و شستاق، أو غسل يترد عبد الله، وله بقى، "شربلالية" عن "الرهان"، قال ابن عابدين: لرواية أبي داود: "أن النبي ﷺ صب على رأسه الماء وهو صائم من عطش أو حر، وكان ابن عمر يبل ثوب ويلبسه عليه، وهو صائم، ولأن هذه لأشياء فيها عون على العادة، ودفع الصجر الصبغي، وكرهه أنه حسنه؛ ما فيها من إظهار بصحر في العادة، وحكي القاري عن ابن الصمام: إنه كرهه أبو حنيفة؛ ما فيه من إظهار بصحر في إقامة العادة لا لأنه قريب من الإفطار، قال قاري: فكان الإمام حمل فعنه 'أ' على إظهار الحر وبصرح عند حصول الآلام، وفي دفع فطرة تتعقق لأسباب استعانة بضماء واحب العبودية لرب لأرباب، وبشدة بن مشاركة أمة في عو رص شربه ميلا إليهم وسهلا عليهم، وحاصل الكلام: أن كلام الإمام محمول على كراهة شربه وحلاف الأولى، وهو 'أ' فعل ذلك؛ لبيان الجواز من إظهار العجز للرحمة على ضعفاء الأمة.

قد صاموا الخ اتدعى لفعلت، صام منهم أن لأمر الإفطار، حصص، أو مخصوص من يتقوى عليه الصوم، وهم 'أ' حسوا من أنفسهم لقوه وعسوا الأحر، سيما فيه اتناح فعله 'أ'، قال: "فما كان رسول الله ﷺ بالكديد"، =

قَالَ: فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْكَدِيدِ دَعَا بِقَدَحٍ فَشَرِبَ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

٦٠١ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْصِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٦٠٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.

= وحيث اهجوه على العدو "دعا قدح" من ماء أو لبن، "فشرب فأفطر الناس" راد مسلم والترمذي عن جابر: "فقبل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: **هذه نعمة** مرتين"، قلت: لأنه **له** لما عزم عليهم وتحتهم الفطر، فيكون الصوم إذ ذاك خلاف أمره الشريف.

فلم يعص باحرم، وحرك بالكسر؛ للالتقاء الساكنين "الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم" للحوار الأمرين معاً، وفيه رد على من أبطل صوم المسافر، ورد أيضاً على من قال: إن من سافر في أثناء رمضان لا يجوز له المفطر، لخروجه **عنه** عاشر رمضان. رعه محمد بن وصاح أن مالكا لم يتابع على لفظ هذا الحديث، وأن غيره يرويه عن حميد عن أنس: "كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون، فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم، فلا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم" ليس فيه ذكر رسول الله ﷺ، ولا أنه كان يشاهدهم في حالهم هذه، وتعبه ابن عبد البر بأنه قلة اتساع في علم الأثر. فقد تابع مالكا على لفظه جماعة من الحفاظ.

إني رجل أصوم إلخ. وفي رواية لمسلم: "أسرد الصوم" وكذا في أبي داود وغيره، "أفأصوم في السفر؟" يَحْتَمِلُ التَّطَوُّعَ والمرص، والأعم منهما، وسيأتي البسط في ذلك، "فقال له رسول الله ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ" ظاهر الأحاديث التي وقع فيها "إني أسرد الصوم" يدل على أنه في التطوع، قال ابن دقيق العيد: ليس فيه تصريح بأنه رمضان، فلا يكون فيه حجة على من مع صوم رمضان في السفر، قال الخافض: هو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب، لكن في رواية لمسلم من طريق أبي مرواح عنه، أنه قال: أجد لي قوة على الصيام في السفر، فهل علي حجاج؟ فقال ﷺ: هي رحضة من سه، فمن أحب فحس، ومن أحب لم يصوم ولا حجاج عليه، وهذا يشعر بأنه سئل عن صيام المريضة؛ لأن الرحضة إما تطلق في مقابلة الواجب، وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم: "أن حمزة قال: يا رسول الله! إني صاحب ظهر أعانته أسافر عليه وأكرهه، وأنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان، وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره، فيكون ديناً علي؟ فقال: **إني كنت شئت أن أحرمه**"

٦٠٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ.

٦٠٤ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ وَنُسَافِرُ مَعَهُ، فَيَصُومُ عُرْوَةَ وَنُقْطِرُ نَحْنُ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِالصِّيَامِ.

مَا يَفْعَلُ مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ فِي رَمَضَانَ

٦٠٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ، فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلُ الْمَدِينَةِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، دَخَلَ وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، وَطَعَّ لَهُ الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ، دَخَلَ

كان لا يصوم إلخ قال ساجي: يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر بمنع من الصوم في السفر؛ لصعقه عنه، ولعل كان ذلك منه في آخر عمره ووقت صعقه، أو في أوقات مخصوصة وحد فيها العجز عن الصيام، ويحتمل أنه كان يقصر في السفر؛ لأنه كان يرى ذلك أفضل من الصوم، ويحتمل أنه كان يرى الصوم فيه مموعاً فت: وهذا الأخير هو المتعين؛ إذ تقدم من مذهبه في بيان مذاهب: أن الصوم في السفر لا يجزئ، فإن صام وحب قضاؤه في الحضر.

ما يفعل من إلخ ذكر المصنف فيه مسائل، أولاهما: المسافر إذا قدم من سفر هل يصوم في ذلك اليوم أم لا؟ وثانيتهما: أن انقضى إذا أراد لسفر في يوم من رمضان، هل يقصر ذلك اليوم أم لا؟

أن عمر إلخ من عادته أنه إذا كان في سفر في رمضان، فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه أي بعد طلوع الفجر كما سيأتي، 'دخل وهو صائم' قال ساجي: قوله: 'من أول يومه' يحتمل أن يريد به قبل طلوع الفجر، فيحب عليه الصوم، ويحتمل أن يريد به بعد طلوع الفجر، وهو أصح؛ لأنه أول اليوم، وما قبل ذلك فهو حر تبيل، فعلى هذا كان صومه مستحباً، قلت: وهذا الثاني هو المتعين من ظاهر السياق، ولا شك في إيجاب الصوم إذا دخل قبل الفجر، وأما إذا دخل بعد الفجر فصومه مستحب كما قاله ساجي، وصرح به الإمام مالك في 'مختصر ابن عبد الحكم' كما قاله الرزقاني، وفي 'المدائع': 'وإذا أراد المسافر دخول مصره أو مصر حر يوي فيه الإقامة، يكره له أن يقصر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في أوله؛ لأنه اجتمع عزم لفطر وهو الإقامة، وأصبح وهو اسفر في يوم واحد، فكان الترحيح للمحرمة احتياطاً. **في سفر** في رمضان، فعلم أنه داخل على أهله برودة' على في أوله كما في أكثر نسخ المصرية والهندية، وليس في نسخة الرزقاني حرف حر، فقصده بالنصب على التوسع 'من أول يومه، وطمع له الفجر قبل أن يدخل' وطمع 'دخل وهو صائم' كما تقدم مسوفاً.

وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ فِي رَمَضَانَ وَطَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ بِأَرْضِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ، وَهُوَ مُفْطِرٌ، وَأَمْرَأَتُهُ مُفْطِرَةٌ حِينَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا فِي رَمَضَانَ: إِنَّ لِرَّوْجِهَا أَنْ يُصِيبَهَا إِنْ شَاءَ.

وإذا أراد إلخ. اقيم "أن يخرج" لسفر "في" يوم من "رمضان، وصبح له الفجر، وهو" مقيم "أرضه قبل أن يخرج" لسفر "فإنه يصوم ذلك اليوم" وحوياً عن المشهور، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب والمري وأحمد وإسحاق: يجوز له الفطر، قاله الزرقاني، قلت: طاهره أن أحمد وإسحاق أباحا الفطر قبل الخروج، وهكذا حكى الشوكاني في "اللب" عن ابن العربي: أنه لم يقل به إلا أحمد، وفي "هامش الموصى" عن "المحلي": قال أحمد وإسحاق بالجواز، لكن لا يفطر قبل الخروج.

وقال الباجي: الحارج لسفر لا يخلو أن يعطر قبل خروجه أو بعده، فإن أفطر يوماً قبل خروجه، فالذي ذهب إليه مالك: أنه يكفر، سواء حرج أو لا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن القاسم في "العتية": لا كفارة عليه؛ لأنه متأول، وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماحشون: إن أفطر قبل أن يأخذ في أهبة لسفر، فعليه الكفارة، وإن أفطر بعد الأحد فيها فلا كفارة عليه. وإن أفطر بعد خروجه لسفر، فلا يجوز أن يخرج لسفره قبل الفجر أو بعده، فإن حرج قبل الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر، فإن حرج بعد الفجر بعد أن بوى الصوم، فالمشهور من مذهب مالك: أنه لا يجوز له الفطر، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب: يجوز له الفطر، وبه قال المري وأحمد وإسحاق، فإن أفطر، فهل عليه كفارة؟ ذهب مالك إلى أنه لا كفارة عليه، وبه قال أبو حنيفة، وقال ابن كنانة: عليه الكفارة، وبه قال الشافعي إلخ مختصراً.

في الرجل إلخ. المسافر "يقدم من سفر وهو مفطر" للسفر، "وامرأته" أيضاً "مفطرة حين طهرت من حيضها" أو نفاسها، أو هي أيضاً قدمت من السفر "في رمضان: إن تزوجها أن بصيها" أي يجامعها "إن شاء"، وروي عن جابر بن يزيد: "أنه قدم من سفر، فوجد امرأته قد طهرت من حيض فأصاها" كما يأتي عن "المعني" في ما جاء في قضاء رمضان، قال الساجي: وأصل ذلك أن من أفطر لعنة تبيح الفطر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان؛ فإنه يستلزم الفطر بقية يومه وإن رالت العلة، مثل الحائض تطهر، والمريض يطمئن، والمسافر يقدم، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: متى رالت علة الفطر وجب الإمساك في بقية ذلك اليوم.

كَفَّارَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

٦٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** :
أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ،

أن رجلاً أفطر إلخ قال الناجي: احتلفت الرواة هذا الحديث في لفظه، فقال أصحاب 'الموطأ' وأكثر الرواة عن مالك: 'أن رجلاً أفطر' وحالهم جماعة من الرواة، فقالوا: 'أن رجلاً أفطر بجماع إلخ'، وقال ابن عبد البر: كذا رواه مالك، ثم يذكر عمادا أفطر؟ وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: 'أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان' فذكروا ما أفطر به، فتمسكت به أحمد وإسحاق ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع؛ لأن الذمة بريئة، فلا يشت شيء فيها إلا يقيين، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل وشرب ونحوهما أيضاً، وبه قال الثوري وابن المبارك وإسحاق، كما قاله الترمذي، لأن الصوم شرعاً الامتناع من الطعام والجماع، فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره، والجماع بهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً، ولمط حديث مالك يجمع كل فطر، لكن قال عياض: دعوى عموم قوله: "أفطر" ضعيفة.

احتج أبو حنيفة ومالك وغيرهما بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: من أفطر في رمضان متعمداً، فعليه ما على من أفطره، وعليه الكفارة بفساد الصوم، فكذا على المفطر متعمداً، واحتجوا أيضاً بالاستدلال بالمواقعة والقياس عليها، أما الاستدلال بما فهو أن الكفارة في الواقعة وجبت لكونها إفساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر، على ما نطق به الحديث، والأكل والشرب إفساد لصوم رمضان متعمداً من غير عذر، فكان إيجاب الكفارة هناك إيجاباً ههنا دلالة، والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا: وجهان أحدهما: بحمل، والآخر مفسر، أما الحمل فاستدلال بتحديث الأعرابي، وأما المفسر فلأن إفساد صوم رمضان دس، ورفع الدس واجب عقلاً وشرعاً، والكفارة تصلح رافعة لها؛ لأنها حسنة، وقد جاء الشرع بكون الحسنة داهية للسيئات، إلا أن الذنوب مختلفة المقادير، وكذا الروافع لها لا يعسم مقاديرها إلا الشارع للأحكام، وهو الله سبحانه، فمتى ورد الشرع في دس خاص بإيجاب رافع خاص، ووجد مثل ذلك الدس في موضع آخر كان ذلك إيجاباً لذلك الرفع فيه، ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعويل. ووجه القياس على الواقعة أن الكفارة هناك وجبت للرجوع عن إفساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف؛ لأنها تصلح راجعة، والحاجة مست إلى الرجوع، أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لرمه الكفارة لامتنع منه، وأما الحاجة إلى الرجوع، فلوجود الداعي الطبعي إلى الأكل والشرب والجماع، وهو شهوة الأكل والشرب والجماع، وهذا في الأكل والشرب أكثر؛ لأن الخوف والعطش يقلل الشهوة، فكانت الحاجة إلى الرجوع عن الأكل والشرب، فكان شرع الرجوع هناك شرعاً ههنا من طريق الأولى، كذا في "البدائع".

فَأَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكَفِّرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ

فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر من فطره صيام رمضان "عتق رقبة" استدل بالحديث على مسألتين، إحداهما: على وجوب الكفارة، قال ابن رشد: شد قوم، فلم يوحوا على الإفطر عمداً باجماع إلا القضاء فقط، إما لأنه لم يلعبه هذا الحديث، وإما لأنه لم يكن الأمر عزيمة، إذ لو كان عزيمة لوجب إذا لم يستطع اعتاق أو الإصغاء أن يصوم. وقال الموفق: إن الكفارة بلزم من جامع في الفرح في رمضان عامداً أو غير. في قول عامة أهل العلم، وحكي عن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير: لا كفارة عليه؛ لأن الصوم عبادة لا تحب الكفارة بإفساد قضائها، فلا تحب في أدائها كالصلاة، ولما ما روي عن أبي هريرة: "سألت عن رجل أفطر في رمضان، فقال: يا رسول الله! هبكت، وقعت على امرأتي وأنا صائم" متفق عليه، وقال الخطابي: وجوب القضاء والكفارة قول عامة أهل العلم غير سعيد بن جبير وإبراهيم السلمي وقندة؛ فإنه قالوا: عليه القضاء، ولا كفارة عليه.

والثانية: استدلت به الحنفية وموافقيه على عدم اشتراط إيمان الرقبة لإصلاقه، واشترط إيمانها مالك والشافعي؛ لقوله ﷺ في حديث السوداء: **عَمَّ بِهِ مَذْمُومُهُ**، وتقييدها بالإيمان في كفارة القتل، فيحمل المطلق وهو الصوم والظهار على المقيد، وتوقف في ذلك الأبي، بأن حمل المطلق على المقيد إذا انعقد الموجب، فإن اختلف كالظهار والقتل، فالذي يفتله الأصويون عن مالك وأكثر أصحابه عدم الحمل كمذهب الحنفية، قاله الررغاني. قلت: وصرح في "الشرح الكبير للدردير" بإيمان الرقبة، وكذا قيدها بالإيمان صاحب "الروص المربع"، فالأئمة الثلاثة متفقة على تقييد الرقبة بالمؤمنة، قال العيني: إطلاق الرقبة في الحديث يدل على حوار المسمة والكافرة والذكر والأنثى والصغير والكبير، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وجعلوا هذا كالظهار مستدلين بما رواه الدارقطني من حديث إسماعيل بن سام عن مجاهد عن أبي هريرة: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِوَصِيَّةٍ بِكَفَارَةِ الظَّهَارِ**.

قلت: والأحاديث التي وردت في هذه القصة كلها مطلقة، فيسعى العمل على إطلاقها، ولا شبه أن تحرير الرقبة المؤمنة أفضل لإيمانها، ولا كلام في ذلك، إنما الكلام في أن من اعتق رقبة كافرة في كفارته هل أدى كفارته أم لا؟ فصريح الروايات المطلقة: الكفاية، ومن قيدها فعليه البيان، وما ذكروا من حديث السوداء خارج عن البحث. "أو صيام شهرين متتابعين" قال الناجي: على هذا جمهور الفقهاء، وقال ابن أبي ليلى: ليس التتابع بالارام في ذلك. قال العيني: هو مذهب كافة العلماء إلا ابن أبي ليلى، والحديث حجة عليه. "أو إطعام ستين مسكياً" قال الموفق: لا يعلم خلافاً بين أهل العلم في وجوب الإطعام في كفارة البوء في رمضان، وهو المذكور في الخبر، والواجب فيه إطعام ستين مسكياً في قول عامة مذهبهم، وهو في الخبر أيضاً، واحتلفوا في قدر ما يطعم، ثم قال ابن عبد البر: هكذا روى هذا الحديث مالك لم يختلف رواته عليه فيه بلفظ التحجير، وتابعه ابن جريج وأبو أويس عن ابن شهاب، ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الظهار، كما سيأتي في الحديث الآتي، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي في طائفة، فقالوا: لا ينتقل عن العتق إلا عند العجز عنه، ولا عن الصوم كذلك، =

أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَقَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقِ تَمْرٍ،

= وقال مالك وجماعة: هي على التحجير؛ لظاهر حديث الباب اثنان على أن الترتيب في الرواية الثانية ليس بمراد، ولأنه يقتصر على إطعام في حديث عائشة في 'الصحيحين' وغيرهما، ولذا قال مالك: الإطعام أفضل، ولأنه سنة ائد في ائصيام، ألا ترى أن حامل والمرضع أو الشبغ الكبر لا يؤمر واحد منهم بعق ولا صيام، فصار الإطعام له مدحل في ائصيام، فقد فضله مالك وأصحابه، وحجة الجمهور في إجاب الترتيب أن ائدين رروا الترتيب عن الزهري أكثر مم روى التحجير، وتعقبه ابن التين بأن ائدين رروا الترتيب ابن عبيبة ومعم والأوراعي، وائدين رروا التحجير مالك وابن جريح وفتح بن سيمان وعمرو بن سيمان، وهو كم قال في الثاني دون الأول، فائدين رروا الترتيب عن الزهري تمام ثلاثين نفساً أو أريد، ورجح الترتيب أيضاً بأن رويه حكى لفظ القصة على وجهها، فمعها زيادة عنه من صورة الواقعة، وراوي التحجير حكى لفظ الراوي، فدل على أنه من تصرف بعض الرواة، إما لقصد الاختصار أو غير ذلك، وينرجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط؛ لأن الأحده محزئ سواء قلنا بالتحجير أو لا، خلاف العكس. وجمع بعضهم بين الروايتين - كائهل والقاضي - بالتعدد، وهو بعيد؛ لأن القصة واحدة والمخرج متحد، والأصل عدم التعدد، كذا في 'الفتح'، وقال القاري: وأجابوا بأن "أو" كما لا تقتضي ترتيب لا تمعه كما بينه الروايات الأخر، وحيداً فالتقدير: أو يصوم إن عجز عن العق، أو يصعه إن عجز عن الصوم، ورواها أكثر وشهر، فقد رواها عشرون صحابياً، وهي حكاية لفظ النبي ﷺ، ورواة هذا اثنان وهو لفظ الراوي.

فقال لا أحد وفي حديث عائشة ر "قال: تصدق، فقال: يا بني الله ما لي شيء، وما أقدر عليه" رد ابن عبيبة عن ابن شهاب: 'فقال: احسن'، فأتي بضم همزة بقاء المفعول "رسول الله ﷺ" ولم يسم الأتي 'عرق' ثم 'فتح العين المهملة والراء، بعدها قاف، قال الحافظ: قال ابن التين: كذا لأكثر الرواة، وفي رواية القاسمي بإسكان الراء، قال عياض: الصواب الفتح، وهو المشهور رواية ولعة، وقال ابن عبد البر: أكثرهم يروونها بإسكان الراء، والصواب عند أهل الإتيان فتح الراء، وكذا قال أهل اللغة، قال الساجي: قال بعض رواة 'الموطأ': العرق، وهو عدي وهم على اللغة المشهورة، إنما العرق بإسكان الراء: العظم الذي عليه اللحم، قال العبي: وفي شرح 'الموصأ' لاس حبيب: رواه مطرف عن مالك بتحريك الراء، وفي "لسان العرب": قال ابن الأثير: هو رصيل مسوح من سائغ الخوص، وكل شيء مصفور فهو عرق وعرق، بفتح الراء فيهما، قال الأزهري: رواه أبو عبيد: عرق، وأصحاب الحديث يخلصونه، وقال ابن التين: أنكر بعضهم الإسكان؛ لأن الذي بالإسكان هو العظم الذي عليه اللحم، قال الحافظ: إن كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم، فيبكر الفتح؛ لأنه يشترك مع ائاء الذي يتحب من احسد، نعم، ارجح من حيث الرواية الفتح، ومن حيث اللغة أيضاً، إلا أن الإسكان ليس بمكر، بل أئشته بعض أهل اللغة كالفراء، وفسره الزهري في رواية "الصحيحين" بأنه المكمل - بكسر الميم وفتح الموقية -، قال الأحفش: سمي المكمل عرفاً؛ لأنه يضر عرق عرق، والعرق جمع عرق كعق وعلق، والعرق: الصغيرة من الخوص، =

فَقَالَ: "خُذْ هَذَا! فَتَصَدَّقْ بِهِ" فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَجِدُ أَحْوَجَ مِنِّي، فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: "كُلْهُ".

= قال القاري: وفي "المعرب" يسع ثلاثين صاعاً، وقيل: خمسة عشر، قال ابن دريد: يسمى ربيلاً لحمل الربيل، وفيه لغة أخرى: ريس - بكسر أوله وريادة النون الساكنة - وقد تدعم النون، فتشدد الباء مع بقاء وريه، وجمعه على اللغات الثلاثة: ربايل، "فقر" أي **فقر** - 'أحد هـ'، فتصدق به 'أي بانصر الذي فيه، قنت: وفيه حجة للجمهور: أن الإعصار لا يسقط الكفارة، قال الحافظ: زاد ابن إسحاق: فتصدق به عن **عنه**، ويؤيده رواية المصور عند البحاري بلفظ: **أصعب هـ عنه**. وخوذه في مرسل سعيد بن المسيب. واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون انصوفة، وكذا في المراجعة. هل تستطيع، وهل تعد، وغير ذلك، وهو الأصح من قوي الشافعية، وبه قال الأوراعي، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر: تحب الكفارة على المرأة أبصاً على اختلاف، وتفاصيل هم في الحرية والأمة والبطاوعة والكرهية، وهل هي عليها، أو على الرجل عنها؟ قال ابن الترمذي: وفي 'المعالم' لنحطائي ما ملخصه: في أمر الرجل بالكفارة دليل على أن على المرأة كفارة مثله؛ لأن الشريعة سوت بينهما، إلا فيما قام عليه دليل التخصيص، وإذا لزمها القضاء لجماعها عمداً؛ لزمها الكفارة هذه العلة كالرجل، وهذا مذهب أكثر العلماء.

فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: ولفظ البحاري: 'فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله!' قال الحافظ: هذا يشعر بأنه فهم الإدراك له في التصديق على من يتصف بالفقر، وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك، فزاد فيه. 'إني من أدفعه؟ قال: **بى أفقر من نعم**. أخرجه البراء والضراري، 'ما أحد أحوج' بالنصب على أنها حبر 'ما' الشافعية، ويحور الرفع على لغة غميم، قاله الرزقي، قنت: وهذا على ما في أكثر النسخ الهندية والمصرية باحساء المهملة في 'أحد'، وفي بعضها بالحيم على انصارع المتكلم من الوجدان، فـ "أحوج" مصوب على المعنوية، وفي 'المشكاة' عن المتفق عليه. "ما أهل بيت أفقر مني"، قال القاري: بالرفع على الوصفية، والنصب على الحرية، وقال الرركشي: 'أهل' مرفوع على أنه اسم "ما"، 'وأفقر' حبره إن جعلتها حجازية، وبالرفع إن جعلتها غيمية. "مى" زاد يونس: 'ومن أهل بيتي' ولفظ البحاري: "قوالله ما بين لانيها يريد الخرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي"، فصحت رسول الله ﷺ حتى بدت أثيابه' وفي رواية ابن إسحاق: "حتى بدت بواحدة"، ولأبي قره في "السس": عن ابن جريح "حتى بدت ثيابه"، ولعلها تصحيف من 'أثيابه'؛ فإن الثيابتين بالتسمة غالباً، وظاهر السياق إرادة الريادة على التيسم، ويحمل ما ورد في صفته **ﷺ** "أن صحكه كان تسمأ" على غالب أحواله، وقيل: كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالآخرة، فإن كان في أمر الدنيا لم يرد على التسم، وقال الساجي: لعنه **ﷺ** صحت منه؛ إذ وجبت عليه كفارة يخرجه، فأحدها صدقة فحملها وهو مع ذلك غير أثم، وهذا من فصل رسا، وسعة رفقته بنا، وإحسانه إلينا. 'ثم قال: كنه"، ولفظ البحاري: **أطعمه أهنت**، وفي أخرى له: **أطعمه عبالث**. واستدل به على المسألتين، =

٦٠٧ - **مالك** عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُرَّاسِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ نَحْرَهُ وَيَنْتِفُ شَعْرَهُ وَيَقُولُ: هَلَكَ الْأَبْعَدُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَمَا ذَلِكَ؟" قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي وَأَنَا صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، ...

= أولاهما: أن الكفارة تسقط بالإعسار، كما تقدم عن الأوراعي، قال العيني، هو إحدى الروايتين عن أحمد، قلت: هي مختارة فروعه، وقال الرهري: لا بد من التكفير، وهذا خاص بذلك الرجل بدليل أنه أحمر المني ﷺ بإعساره قل أن يدفع إليه العرق، ولم يسقطها عنه، ولأها كفارة واحدة فلم تسقط بالعجز عنها كسائر الكفارات، وهذا رواية ثالثة عن أحمد، وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري وأبي ثور، وعن الشافعي: كامدهين، ولما: الحديث المذكور، ودعوى التحصيل لا تسمع بغير دليل، وقوه: إنه أحمر المني ﷺ معجزه فلم يسقطها، قلنا: قد أسقطها عنه بعد ذلك، وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ولا يصح قياس على سائر الكفارات؛ لأنه إطراح للصل بالقياس، وأنت حير بأن الص محتمل للتخصيص، وحوار كفاية الإصعاع لأهله وغير ذلك، وعدم الإسقاط في ثور الحديث نص، فلا يترك باحتمل، وقال ابن العربي: كان هذا رخصة هذا الرجل خاصة، وأما اليوم فلا بد من الكفارة، وقال عياض: قال الرهري: هذا خاص بهذا الرجل، أباح له الأكل من صدقة نفسه؛ لسقوط الكفارة عنه بغيره، وقيل: يتحمل أنه أعصاه؛ ليكثر به وجزئه إذا أعطاه من لا يلزمه بفقته من أهله، وهو قول بعض الشافعية، وقيل: يتحمل أنه ما كان لغيره أن يكفر عنه جاز لغيره أن يتصدق عليه عند الحاجة بتلك الكفارة، وقال القاري: الطاهر أنه خصوصية؛ لأنه وقع عند الدار قطي في هذا الحديث: فقد كفر الله عنك. وقيل: لما كان عاجزاً عن بقاء أهله، جاز له أن يصرف الكفارة لهم، قال الخافض: وهذا هو ظاهر الحديث، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه؛ لأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه.

وينتف شعره راد الدار قطي: "وينتف على رأسه التراب"، وفي رواية: "ويلطم وجهه، ويدعو ويله ويقول: هلك الأبعد" يعني نفسه، كني عنه بلفظ "الأبعد" على عادة العرب إذا حكى عن نفسه بما لا يحمل فعله، وفي الجمع: "الأبعد أي المتساعد على الخير والعصمة، بعد بالكسر فهو ناعد أي هتك. وفي حديث عائشة عند البخاري: 'احترقت'، وفي الأخرى له: "أن الأخر هلك"، وفي بعض الطرق: 'هلك وأهلك' أي روحني، واستدل هذه الزيادة على وجوب الكفارة على المرأة، أو المعنى: هلك أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته، وأهلك أي نفسي بعلي الذي حر علي الإثم، وهذا كله بعد ثبوت الريادة المذكورة، ثم بسط الكلام على هذه الريادة. **وما ذلك إلخ** أي الذي هلك به، وفي رواية: "ما الذي أهلكك"، وفي أخرى: "ويحك! ما صعت؟" قال: أصبت أهلي أي جامعته روحني، وفي أخرى: 'وطئت أهني'، وأنا صائم في رمضان جملة حالية من قوله: 'أصبت'، ويؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة؛ لاستحالة كونه صائماً مجامعاً في حالة واحدة، قاله الخافض.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَدَنَةً؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَاجْلِسْ". فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: "خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ". فَقَالَ: مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: "كُلْهُ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبْتَ". قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عَطَاءٌ: فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: كَمْ فِي ذَلِكَ الْعَرَقِ مِنَ التَّمْرِ؟ فَقَالَ: مَا بَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا إِلَى عِشْرِينَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ

هل تستطيع إلخ: أي تقدر "أن تعتق رقبة"، لم يقيد بالمؤمنة في هذا الحديث أيضاً، كما تقدم، قال: 'لا' وفي حديث ابن عمر: "والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط"، قال: فهل تستطيع أن تهدي بدنة؟ قال: لا، قال الباجي: انفرد عطاء بهذه اللفظة عن سعيد، وقد أنكره سعيد وقال: كذب عطاء احراساني، وإنما قلت له: 'فقال: تصدق'، قال ابن عبد البر: ما ذكر في هذا الحديث محفوظ من رواية الثقات الأثبات إلا هذه الجملة، فإنها غير محفوظة، "فأتى" سواء المجهول "رسول الله ﷺ" يعرق من تمر "أي يعرق فيه تمر، وفي رواية مسند: عن عائشة: "فجسس، فبيما هو على ذلك إذ أقبل رجل يسوق حملاً عليه طعام"، "فقال: خذ هذا فتصدق به، فقال: ما أحد أحوج بالنصب والرفع كما تقدم، وفي المصرية ههنا أيضاً بالحميم، "ممي، فقال: كنه، وصم يوماً مكاناً بالنصب والإضافة "ما أصبت" من فطر الصوم، وفيه إيجاب القضاء مع الكفارة، وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور، وأسقطه بعضهم؛ لأنه لم يدر في خبر أبي هريرة ولا خبر عائشة، ولا في نقل الحفاظ لهما ذكر القضاء، وأجيب بأنه جاء من طرق يعرف مجموعها أن لهذه الريادة أصلاً يصلح للاحتجاج.

ما بين خمسة إلخ: قلت: اختلفت الروايات في مقدار ما في العرق، ولعل المحاري في الصيام: "أتى يعرق فيه تمر، والعرق: المكنل"، قال الحفاظ: ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكنل من التمر، بل ولا في شيء من طرق 'الصحيحين' في حديث أبي هريرة، ووقع في رواية أحمد في حديث أبي هريرة: 'خمسة عشر صاعاً' وفي رواية مهران عن الثوري عند ابن حريمة: "خمسة عشر أو عشرون"، وكذا عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب، وفي مرسله عند الدار قطني الجزم بعشرين صاعاً، وفي حديث عائشة عند ابن حزيمة: "فأتى يعرق فيه عشرون صاعاً" قال الحفاظ: ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد: "فأمر له ببعضه" وهذا يجمع الروايات، فمن قال: إنه كان عشرين، أراد أصل ما كان فيه، ومن قال: خمسة عشر، أراد قدر ما تقع به الكفارة، ويبين ذلك حديث عبيد الله بن الدار قطني: **تصم ستين مسكياً، نكح مسكياً** مد، وفيه: 'فأتى بخمسة عشر صاعاً'، فقال: **أطعمه ستين مسكياً**، وكذا في رواية حجاج عند الدار قطني في حديث أبي هريرة، وفيه رد على الكوفيين في قوهم: إن الواجب من القمح ثلاثون صاعاً، ومن غيره ستون صاعاً، وفي العيني: قال بعض أصحابنا: =

يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ بِإِصَابَةِ أَهْلِهِ نَهَارًا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، الْكَفَّارَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ نَهَارًا فِي رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ فِيهِ إِلَيَّ.

= حصص هذا المرحل بأحكام ثلاثة: جوار الإطعام مع القدرة على الصيام، وصرفه على نفسه، والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً، فإن حطائي: ظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعاً كاف مكفارة عن شخص واحد، لكل مسكين مد، وقد جعله الشافعي أصلاً لمدهه في أكثر المواضع التي يجب فيها الإطعام، إلا أنه قد روي في خبر سبعة من صحر وأوس من الصامت في كفارة الطهارة، أنه قال في أحدهما: إصعام ستين مسكيناً وسقاً، والنسق ستون صاعاً، وفي الخبر الآخر عند أبي داود: أنه أتى عرق، وفسره محمد بن إسحاق في روايته ثلاثين صاعاً، وإسناد الحديثين لا بأس به وإن كانت حديث أبي هريرة أشهر رجالاً، فلا حياط أن لا يقصر على المد الواحد؛ لأن من اجاز أن يكون العرق الذي أتى به النبي ﷺ المقدر خمسة عشر صاعاً، قاصراً في الحكم عن سبع تمام الواجب عليه، مع أمره بياه أن يتصدق به، ويكون تمام الكفارة بأفياً عليه إلى أن يؤديه عند تساعه موجوده، كمس يكون عليه رجل ستون درهماً، فيأتيه خمسة عشر درهماً، فيقال لصاحب الحق: حده، ولا يكون في ذلك إسقاط ما وراءه من حقه، ولا براءة في دمه، قال ابن رشد: إن مالكا والشافعي وأصحابهما قالوا: يطعم لكل مسكين مداً عند أبي ﷺ، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجرئ أقل من مدين عند أبي ﷺ، وذلك نصف صاع لكل مسكين، وقال الشعبي: عندنا الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر، كما في كفارة الطهارة؛ لما روى الدارقطني عن ابن عباس: 'يطعم كل يوم مسكيناً نصف صاع من بر'، وعن عائشة في هذه القصة: 'أتى عرق فيه عشرون صاعاً' ذكره السفاقي في 'شرح البحاري'، ويروي: 'ما بين خمسة عشر إلى عشرين'، وفي 'الصحيح نسبه': 'فأمره أن يخلص، فجاء عرقان فيهما طعام، فأمره أن يتصدق به'، فإذا كان عرق خمسة عشر صاعاً، فالعرقان ثلاثون صاعاً على ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع، وما قال بعضهم (أي الخافض): المشهور في غيرها عرق الخ كونه المشهور في غير طرق عائشة عرقاً لا يستمر رد ما روي في بعض طرق عائشة: 'أنه عرقان'، ومن أين ترجيح رواية غير مسلمة على رواية مسلمة، هذا مجرد دعوى لتمشية مذهبه.

يَقُولُونَ: "ليس على من أفطر يوماً من قضاء رمضان" مثلاً "بإصابة أهله نهاراً" عمداً، "أو غير ذلك" أي من الأكل والشرب، 'الكفارة' بالرفع "التي تذكر عن رسول الله ﷺ"، كما تقدم في الروايات المذكورة 'فيمس أصاب أهله نهاراً'، وذلك؛ لأن الكفارة مخصوصة بغير أداء رمضان، "وإنما عليه" أي على المقصر لقضاء رمضان 'قضاء ذلك اليوم' الذي أفطر فيه، لا غير، "قال مالك: وهذا أحب ما سمعت" بضم التاء على ساء انتكمت فيه "إلي" قال الزرقاني: وعنى هذا الكافة إلا قتادة وحده، فقال: عليه الكفارة، وإلا ابن وهب ورواية عن ابن القاسم، فجعلوا عليه قضاء يومين قياساً على الحج.

حِجَامَةُ الصَّائِمِ

٦٠٨ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ،

حجامة الصائم: قال المجدد: الحجمة: المص، يحجم، والحجام: المصاص وحاجمه، واحتجمه واحتجمة، ما يحجم به، وحرفته: الحجامة ككتابة، واحتجمه: صلبها، وفي "لسان العرب": الحجمة: المص، يقال: حجم اضبي ثدي أمه، والحجام: المصاص، واحتجمه: ما يحجم به، قال ابن الأثير: بالكسر: الآلة التي يجمع فيها دم الحجامة عند المص، وحرفته وفعله: الحجامة، قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أن الحجامة تفطر الصوم حاشاً كان أو محجوماً، قال العيني: أراد بالقوم عطاء بن أبي رباح والأوراعي ومسروقاً ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل وإسحاق؛ فإنهم قالوا: الحجامة تفطر مطلقاً. راد إرراقنا: داود وابن المبارك وابن مهدي، وقال النوفلي: الحجامة يفطر بها الحاحم واحتجوم، وبه قال إسحاق وابن المنذر ومحمد بن إسحاق بن حريمة، وهو قول عطاء وعند ابن جرير بن مهدي، وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم، وكان جماعة من الصحابة يحتجمون بيلاً في الصوم، منهم: ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأُس، ورخص فيها أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأم سمية وحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبير، وقال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي: يجوز للصائم أن يحتجم ولا يفطر؛ لما روى إسحاق عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم؛ ولأنه دم خارج من البدن أشبه القصد، ولنا: حديث: أفطر الحاحم والمحجوم رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نصاً، قلت: وفيه أن من لم ير من اتباعين الاحتجام، أو كان يحتجم في الليل من الصحابة لا حجة فيه في الإفطار بالاحتجام؛ فإنه يشمل أهم يفعلون ذلك توفيقاً عن ظاهر الحديث كما هو معروف عن دأهم أو توفيقاً عن الضعيف، أو عملاً بالاحتياط عند الاختلاف.

ثم قال الطحاوي: وحالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا تفطر الحجامة حاشاً ولا محجوماً، قال عيني: أراد هم عطاء بن يسار وإقاسم بن محمد وعكرمة وريد بن أسلم وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأنا أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً ومالكاً والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر؛ فإنهم قالوا: الحجامة لا تفطر وقال ابن رشد في "سندية": إن في الحجامة ثلاثة مذاهب، الأول: الفطر، وهو مذهب أحمد وداود، والثاني: الكراهة، وهو مذهب مالك والشافعي، والثالث: الإباحة، وهو مذهب أبي حنيفة.

أنه كان يحتجم إلخ: ما يرى من حوار، قال 'نافع': "ثم ترك ذلك" أي الاحتجام صائماً "بعد" أي بعد ما كان يحتجم، فكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر" وأخرجه البخاري تعليقاً، ولقطه: "كان ابن عمر يحتجم وهو صائم، ثم تركه فكان يحتجم بالليل" يعني لما بعثه فيها أحاديث: "أفطر الحاحم والمحجوم"، وكان من ابورع بمكان، قاه ابن عبد البر، وقال الناجي: يريد أنه لما كبر وضعف كان يخاف على نفسه أن يفطر بالضعف من الحجامة، ولذا يكره لكل من خاف الضعف على نفسه.

قَالَ: ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدُ، فَكَانَ إِذَا صَامَ لَمْ يَحْتَجِمْ حَتَّى يُفِطِرَ.

٦٠٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَا يَحْتَجِمَانِ وَهُمَا صَائِمَانِ.

٦١٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يُفِطِرُ. قَالَ: وَمَا رَأَيْتُهُ احْتَجَمَ قَطُّ إِلَّا وَهُوَ صَائِمٌ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إِلَّا خَشْيَةً مِنْ أَنْ يَضْعُفَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ تُكْرَهُ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا احْتَجَمَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُفِطَرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا،

وهما صائمان قال الناجي: هذا على ما تقدم من فعل ابن عمر، قيل: هذا إذا كانا يتحسان من أنفسهما وقوتهما أن الحجامة مع الصوم لا تضعفهما، ويعلمان أنه لا يدخل نقصاً في صومهما **ثم لا يفطر**: لأن الحجامة ليس بمفطر عنده، كما عليه الجمهور، قال: وما رأيتُهُ أي عروة احتجم قط بشد الطاء، أي أبداً، إلا وهو صائم قال الناجي: يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أنه كان يسرد الصوم، فلدلك لم يفتقر له حجامة إلا وهو صائم. والثاني: أن لا يسرد، لكنه قصد ذلك؛ ليبين حواره أو منفعة كان يرحو في ذلك. والثالث: أن يريد به غير الصوم الشرعي، إنما أراد أن يحتجم قبل أن يأكل؛ لقوته على هذا المعنى، أو منفعة أخرى، قلت: وهذا الثالث خلاف الظاهر، وقال ابن عبد البر: ذلك لأنه كان يواصل الصوم، وقال أبو عبد الملك: يحتمل أنه حكى أكثر أفعاله.

أن يضعف: أي المحجوم، فيضطر إلى الإفطر "ولولا ذلك لم تكره"، وفي المحاري: "أن ثانياً سألت أس بن مالك: أكنتم تكرهون الحجامة بصائمه؟ قال: لا إلا من أحل الضعف، وفي الدر المختار: لا تكره حجامة، قال ابن عابدين: أي الحجامة التي لا تضعفه عن الصوم، ويسعى له أن يؤخرها إلى الغروب، وذكر شيخ الإسلام: أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الإفطر. **لم أر عليه شيئاً** لأنه سلم من الضعف، والكراهة من حشي الضعف، ولم أمره بالنقص، ذلك اليوم الذي احتجم فيه؛ لأنه لم يفطر، وبه قالت الحنفية واشافعية؛ لأن الحجامة إنما تكره للصائم موضع التعرير، بعين معجمه ورائين مهمتين بينهما ياء، يعني كراهة الحجامة لمخاطرة بالصوم، لا إذا أمن على نفسه لقوته بالصيام، "فمن احتجم وسلم لقوته من أن يفطر حتى يمسي، فلا أرى عنه شيئاً، وليس عليه قضاء ذلك اليوم"، وتقدم أن ذلك مسلك الجمهور والأئمة الثلاثة خلافاً لأحمد، مستنداً بقوله **فقط** **أفصر حاحم**، وهو حديث مشهور بسند الكلام على طريقه أحافظ في "التلخيص"، =

وَلَمْ أَمُرْهُ بِالْقَضَاءِ لَذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي احْتَجَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ إِنَّمَا تُكْرَهُ لِلصَّائِمِ
لِمَوْضِعِ التَّغْرِيرِ بِالصَّيَامِ، فَمَنْ احْتَجَمَ وَسَلِمَ مِنْ أَنْ يُفْطِرَ حَتَّى يُمِيسِيَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ
شَيْئًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

= وأجاب عنه الجمهور بوجوه، منها: أنه منسوخ، قال ابن عبد البر: إنه منسوخ؛ حديث ابن عباس يعني عند
البحاري وغيره: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم" لأن في حديث شدد وغيره: "أنه ﷺ مر
عام الفتح على من يحتجم لثمان عشرة ليلة حلت من رمضان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم، وابن عباس رضي الله
شاهد معه حجة الوداع، وشهد حجامة حينئذ، وهو محرم صائم، وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند أهل
الحديث، فهو ناسخ لا محالة؛ لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي ﷺ قال العيني: حديث ابن عباس متأخر
ينسخ انتقده؛ فإن ابن عباس لم يصحب النبي ﷺ وهو محرم، إلا في حجة الإسلام، وما يصرح فيه بنسخ
حديث أس، أخرجه الدارقطني: "أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم" بعد ما قال: **أفطر الحاجم والمحجوم**،
وهذا صريح في انتساح الحديث، قال ابن حزم: صح حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم" بلا ريب، لكن وحدها
من حديث أبي سعيد: أرحص النبي ﷺ في الحجامة للصائم، وإسناده صحيح، فوجب الأحكام؛ لأن الرخصة
إنما تكون بعد العزيمة، فدل على نسخ الفطر بالحجامة، سواء كان حاجماً أو محجوماً.

ومنها: ما قال ابن عبد البر أيضاً: أن الأحاديث متعارضة، فسقط الاحتجاج بها، والأصل: أن الصائم على صومه
لا ينقص إلا بسنة لا معارض لها. ومنها: ما أحاب الطحاوي بأنه ليس فيها ما يدل على أن الفطر كان لأجل
الحجامة، بل إنما كان ذلك لمعنى آخر، وهو أنهما يعتابان رجلاً، فلذلك قال رسول الله ﷺ ما قال، وكذا قال
الشافعي، فحمل "أفطر الحاجم والمحجوم" نالعية على سقوط الآخر، وجعل نظير ذلك: أن بعض الصحابة قال
لمتكم يوم الجمعة: لا جمعة لك، فقال النبي ﷺ صدق، كذا في "العيني". ومنها: ما قيل: إن فيها التعرض
للإفطار، أما المحجوم فلضعف، وأما الحاجم فلأنه لا يأمن أن يصل إلى جوفه من طعم الدم، وهذا كما يقال
للرجل يتعرض للهلاك: هلك فلان، وكقوله ﷺ من جعل قاصاً فقد دبح غير سكين، كذا في "العيني"، وإليه مال
البعوي في "شرح السنة". ومنها: ما قيل. إنه ﷺ مر بهما مساء، فقال: **أفطر الحاجم والمحجوم**، فكأنه عذرهما
بهذا، أو كانا أمسيا ودخلا في وقت الإفطار، قاله الخطابي. ومنها: ما قيل: إن هذا على التعليل لهما، كقوله: من
صام الدهر لا صام إلا فطر، فمعناه على هذا التأويل: أي نفل صيامهما فكأنهما صارا معطرين ومنها: ما قيل:
إن معناه جار لهما أن يفطرا كقوله: أحصد الررع: إذا حال أن يحصد، ذكر هذه الوجوه الثلاثة الخطابي أيضاً

صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٦١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتُرِكَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

٦١٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجِّ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ!

تصومه قريش إلخ: يحتفل بهم اقتدوا في صيامه شرع من سيف، وذا كانوا يعظمونه بكسوة كعكة، وبه جرم ابن القيم في 'هدي'؛ إذ قال: لا ريب أن قريشاً تعظم هذا اليوم، وكانوا يكسبون لكعكة فيه، وصومه من تمام تعظيمه، وقال القرطبي: كأنهم يستندون إلى شرح من مضى كبارهم **عليه**، قال ابن رسلان: لعنهم يستندون في صومه إلى أنه من شريعة إبراهيم وإسماعيل؛ وإلهم كانوا يتسبون إليهما في كثير من أحكام الحج وغيره، وكان رسول الله ﷺ يصومه في إحداهما موافقة لهم، أو موافقة لشرع قيس، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة صامه على عادته الشريفة، أو موافقة لموسى **عليه**، وأمر الناس بصيامه - فنحن الصغرة وكسر لم - روايتان، اقتصر عباس على الثانية، وقال النووي: الأول أظهر، قال الحافظ: لا شك أن قدومه المدينة كان في ربيع الأول، فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثالثة، وفي السنة الثانية فرض رمضان، فعلى هذا يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة، ثم فوض الأمر فيه إلى رأي المتطوع كما قال.

فلما فرض إلخ: أي صيام شهر رمضان يعني: في شعاع السنة الثانية كان هو الفريضة - بالنصب - صبغه الرقلي، ونزل يوم عاشوراء أي وحوه، "فمن شاء صامه، ومن شاء تركه" قال الماحي الحديث يقتضي الوجوب من وجهين: من جهة فعله، ومن جهة أمره به، وهو أنه: فلما فرض رمضان، ورد الشرح بسج وجوب يوم عاشوراء، وليس في الأمر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء، إلا أنه قرن به ما يدل على أنه جميع الفرض من الصوم، وقد بين ذلك **عليه** في قوله لسنائل: لا، إلا أن تصح. **عام حج:** وكان أول حجة حجها بعد الإمارة سنة أربع وأربعين، وأحر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن حجر، قال الحافظ: الظاهر أن المراد في حديث الحجة الأخيرة، وقال العيني: يحتفل هذا وغيره، ولا دليل على الظهور، "وهو على سير" بالمدينة المنورة =

أَيُّنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ: "هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ".

٦١٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرْسَلَ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ غَدًا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَصُمْ وَأْمُرْ أَهْلَكَ أَنْ يَصُومُوا.

= "يقول: يا أهل المدينة! أين علماءكم؟ قال الحافظ: في سياق القصة إشعار بأنه لم ير لهم اهتماماً بصيام عاشوراء، فبذلك سأل عن علمائهم، أو بعبارة أخرى صيامه أو يوحى، وقال غيره: أراد إعلامهم أنه ليس كذلك، واستدعاؤه العلماء تبينها لهم على الحكم، أو استعانة بما عندهم على ما عنده، أو توبيخاً أنه رأى أو سمع من مخالفته، وقد حصص به في ذلك الجمع العظيم ولم يذكر عليه، 'سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا اليوم: هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب ساء المجتهون على ما في عامة السج، وفي نسخة 'استقى': 'لم يكتب الله' بفتح الحلالة، فيكون ساء الفاعل 'عليكم صيامه' بالرفع نائب الفاعل، وفي رواية: "لم يكتب الله عليكم صيامه" قاله الرزقي: "وأنا صائم، فمن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر"، هذا أيضاً من إرفوع، لرواية السائي: "سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذا اليوم: إني صائم، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم، ومن شاء فليفطر، قال الحافظ: قد استدل به على أنه لم يكن فرضاً قط. ولا دلالة فيه. لاحتمال أن يريد: ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام، كصيام رمضان، وعاقبته: أنه عام حص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه، أو المراد: أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ كما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (سفره ١٨٣) ثم فسره بأنه شهر رمضان، ولا ينافي هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار مسوحاً، ويؤيد ذلك: أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والباء بذلك، شهدوه في السنة الأولى من الهجرة. قلت: لخص الحافظ هذا الكلام من الشيخ ابن القيم في 'الهدى'، والتفصيل فيه فارجع إليه، وقال في آخره: وإن لم يثبت هذا المسلك تناقضت أحاديث الباب واضطربت.

فصل **الخ:** أمر من الصوم، 'وأمر أهلك أن يصوموا'، وأخرج ابن أبي شيبة في 'مؤلفه' عن محمد بن بكر عن ابن جريح قال: أخبرني عند الملك عن أبي بكر بن الحارث: "أن عمر ﷺ أرسل إلى عبد الرحمن بن الحارث مساء ليلة عاشوراء أن تسحر وأصبح صائماً". كان الإمام ﷺ أشار بإيراد هذا الأثر إلى أن ما تقدم من روايات التحجير، وما ورد في ذلك من سقوطه بفرض رمضان: المراد به سقوط الوجوب، لا سقوط الندب؛ فإن إحتفاء الراشدين كانوا يهتمون بذلك، وكذا روي عن علي ﷺ: "أنه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء" أخرجه ابن أبي شيبة في 'مؤلفه' بطرق، وقد صام النبي ﷺ بعد وجوب رمضان، حتى قال في آخر سببه: لو عشت لأصوم التسع، والمراد بالأهل: إن كانوا مكلفين فالأمر على ظاهره، وإن كانوا غير البالغين فهو على الدب والاعتقاد.

صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَالْدَّهْرِ

٦١٤ - **ماث** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى.

٦١٥ - **ماث** أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ بِصِيَامِ الدَّهْرِ إِذَا أَفْطَرَ الْأَيَّامَ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا، وَهِيَ أَيَّامُ مَنْى وَيَوْمُ الْفِطْرِ وَيَوْمُ الْأَضْحَى فِيمَا بَلَّغْنَا، قَالَ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

صيام يوم عيد "الفطر" ويوم عيد "الأضحى" وصيام "الدهر"، ذكر النصف في الباب مسأتين، أولاهما: صيام عيد الفطر وعيد الأضحى. والثانية: صيام الدهر. أما الأولى فأجمعت الأمة على أن صيامهما حرام مصقلاً، متطوعاً كان أو قاضياً بفرض، حكى عنه الإجماع الرقائي والحافظ والعيني والأبي في "الإكمال" وابن رشد في البداية، وقال الموفق: أجمع أهل العلم أن صوم يومي العيدين مهي عن، محرم فيه التطوع والدر المنصق والقضاء والكفارة.

هي عن صيام يومين هي تحريم، 'يوم الفطر، ويوم الأضحى' فصيامهما حرام إجماعاً، كما تقدم مسوطاً.

نصيام الدهر أي سرد الصوم بلا تخلل فطر يوم، قال الرقائي: أي يغور الإقداء على فعله بلا كره، وإلا فهو مستحب؛ إذ ليس ثم صيام مباح مستوي الطرفين. قال الساجي: لا بأس بصيام الدهر من قولي عليه ولم يرد ذلك إلى الضعيف، وأفطر الأيام التي هي رسول الله ﷺ عن صومها، وقال هذا جمهور الفقهاء، وقال أهل الظاهر: لا يغور ذلك، ومن فعله أثم. والدليل على ذلك قوله ﷺ **كُلُّ عَمَلٍ بِلَا عِلْمٍ لَا يَقْبَلُ**، وفيه من 'أحب' به، ولم يخص صوماً من صوم، ومن جهة لقياس: أن هذا عمل يتقرب به، فحار أن يستند في كل وقت يصح فعله فيه. 'إذا أفطر الأيام التي هي رسول الله ﷺ عن صيامها' يعني بدب صيام الدهر مشروط بهذا القيد، 'وهي أي الأيام المهمة' أيام منى وهي ثلاثة أيام بعد يوم الحمر، فقد ورد في حديث ابن عمر مرفوعاً: **لَهُ مَنَى ثَلَاثَةٌ**، كما سيأتي في "باب صيام أيام منى" قريباً، قال القاري: المراد بها أيام التشريق، وقال العيني: احتسبوا في تعيين أيام التشريق، الأصح: أنها ثلاثة أيام بعد الحمر، وقال بعضهم: بل أيام الحمر، وعبد أي حيفة ومالك وأحمد: لا يدخل فيها اليوم الثالث بعد يوم الحمر. قلت: ما حكى أنه لا يدخل فيها اليوم الثالث وهو من السابق، أو تحريف من السامع، قال القسطلاني: أيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم الحمر، وهذا قول ابن عمر وأكثر العلماء، وبسط السزرقاني في الحج أنها ثلاثة بعد يوم الحمر، وكذا صرح أهل فروع الحنفية بأنها ثلاثة أيام بعد يوم الحمر، قال القاري في "النهاية": يلزم العمل بالشروع إلا في الأيام المهمة، أي يوم الفطر والأضحى مع ثلاث بعده، =

النَّهْيُ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ

٦١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ: "إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى".

وهي أيام التشريق. قال النووي: أيام التشريق ثلاثة بعد يوم الحر، وكذا قال القاري وغيره من شراح الحديث. "ويوم الفطر ويوم الأضحى" كذا في النسخ الهدية، وفي المصرية: "يوم الأضحى ويوم الفطر"، "فيما بلعا" من النهي عن صيامها، كما تقدم النهي عن ذلك. "وذلك" أي إباحة صوم الدهر بشرط فطر هذه الأيام "أحب ما سمعت إلي في ذلك"، الحار الأول يتعلق بـ "أحب"، والثاني بـ "سمعت"، وفيه النهي عن صوم أيام مي.

نهى عن الوصال: وفي رواية مسلم: عن ابن عمر: "أنه ﷺ واصل فواصل الناس، فشق عليهم فهاهم"، فقالوا: يا رسول الله! هكذا بالجمع في بعض الروايات، ولم يسم القائلون، وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة: "فقال رجل: وكان القائل واحد، ونسب إلى الجمع لرضاهم به، قلت: والأوجه ههنا تعدد الأسئلة. "فإنك تواصل، فقال: إني لست" بضم التاء "كهيتكم"، وفي مسلم: عن أبي هريرة: "نسب في ذلك مني بي نعمة" نسقي بضم همزة فيهما. اختلعت المشايخ في تأويله على أقوال، مرجعها قولان، أحدهما: أنه على ظاهره، وأنه يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يتناولهما، فيكون ذلك تخصيص كرامة لا شركة فيها لأحد من أصحابه، واحتلمت أصحاب هذه المقالة في أن يؤتى في ليالي رمضان، كما يدل عليه روايات: إني أبيت **طعمي** بي، **نسقي**، وقيل: في ثمار رمضان؛ لما ورد في بعض ألفاظه: **إني أصل** عند ربي **بصعبي** و**نسقي**، و"ظل" إنما يقال فيمن فعل الشيء هاراً، قال الخافظ: أكثر الروايات بلفظ "أبيت"، وكان بعض الرواة عبر بـ "أظل" نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون، ورد صاحب "المفهم" على هذا القول: بأنه لو كان كذلك لما صدق عليه قوله: "إنك تواصل"، ولا رتفع اسم الوصال عنه؛ لأنه حينئذ يكون مفطراً لا سيما في النهار، ونحو ذلك رد عليه الموفق؛ إذ قال: وقوله: **إني أطعم وأسقي**، يحتمل أنه يريد أنه يعان على الصيام، وبغية الله تعالى عن الطعام والشراب بمنزلة من طعم وشرب، ويحتمل أنه أراد إني أطعم وأسقي حقيقة حملاً للفظ على حقيقته، والأول الأطهر بوجهين، أحدهما: أنه لو طعم وشرب حقيقة لم يكن مواصلاً، وقد أقرهم على قوله: "إنك تواصله". والثاني: أنه قد روي أنه قال: **إني أظل طعمي** ربي و**نسقي**، وهذا يقتضي أنه في النهار، ولا يجوز الأكل في النهار له ولا لغيره، وأجاب عنه ابن المير بأن الذي يفطر شرعاً إما هو الطعام المعتاد، أما الخارق للعادة كالمحصر من الحمة فعلى غير هذا المعنى، وليس تعاطيه من جنس الأعمال، وقيل: كان يؤتى في المنام، فيستيقظ وهو يجد الري والشبع، حكاه الرقاي.

وثانيهما - وهو قول الجمهور - أنه مجاز، واختلفوا فيه أيضاً على أقوال، الأول: أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب، وهو القوة، فكانه قال: يعطيني قوة الأكل والشارب بلا شبع ولا ري، بل مع الجوع والظماء، =

٦١٧ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ، إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ". قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي".

= واقتصر على هذا القول من العربي، وحكى الراعي عن المسعودي: أنه أصبح ما قيل فيه والثاني: أنه تعالى حق فيه من الشبع واري ما يعينه عن الطعام والشراب، فلا يحس نجوع ولا عطش، ويفرق بين هذا القول والآخر ظاهر بأن في هذا القول يحصل القوة مع الشبع والري، وتعقب عنهما أيضاً القرطبي بأنه يعدهما انصر إلى حاله **٢٥**، فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع، ويربط على طه الحجاره، وتثبت من حاد هذه الأحاديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه **٢٦** كان يجوع، ويشد الحجر على طه، وسأني الكلام عليه في آخر لبحث. والثالث: ما قال السوي في شرح المهدب: وهو الأوجه عدي، معناه: محنة لله تشعبي عن الطعام والشراب، والحب اساع يشعل عنهما، وإليه حجج من القسم، فقال: الثاني: أن المراد به ما بعده الله تعالى من المعارف، وما يفيض على قلبه من مدة مساجاته، وقره عبيه بقره، ونعمه حبه، والشوق إليه، وتوابع ذلك من الأحوال التي هي عداء القلوب، ونعيم الأرواح، وقره العين، وبهجة النفوس والروح والقلب بما هو أعظم عداء وحواده وأنعمه، وقد يقوي هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام مدة من الزمان.

إياكم والوصال: منصوب على التحذير أي احدروا الوصال، 'إياكم' كرهه مرتين للتأكيد، قاله الرزقاني، وهو كذلك في جميع النسخ المندبة والمصرية، إلا في نسخة 'المنتقى' ففيها مرة واحدة، وعند من أبي شبة بروية أبي ررعة عن أبي هريرة: 'ثلاثاً'، قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ تَقْدَمُ عَنِ الْحَفِظِ: أَنْ أَكْثَرَ أَرْوِيَاتٍ بِلَفْظِ: 'أَبِيتُ'، وَمِنْ رَوَى بِلَفْظِ: 'أَصَلَ' كَأَنَّهُ عَرَبِيٌّ؛ لَا شَرَكَ لَهُمْ فِي مَطْبَقِ الْكَلِمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى طَلَّ وَخُفَّ مَسْودَةً﴾ (نحل ٥٨)، وَلَا حَتِّصَاصَ لَدُنْكَ بِسَهَارِ دُونَ بَيْنِ، 'يَضَعُمِي' بضم الياء 'رَبِّي وَيَسْقِينِي' بفتح الياء الأولى، وإثبات الياء الآخرة في جميع النسخ، إلا في نسخة 'المنتقى'، فيحذفها بلفظ: 'يَسْقِينِي'، وفي التعبير ثلث إشارة إلى حصيصه المقام بشأن الروية، رد في رواية م سلم عن أبي هريرة: **فَاكْفَمُوا مَا لَكُمْ بِهِ صَافَةً**، وراد الزهري عن أبي هريرة عن أبي سمية في 'صحيحين': **فَمِمَّا نُوْأَنَّ أَنْ يَنْتَهَوْا عَنِ الْوِصَالِ**، وأصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الضلال، فقال: **يَا أَخْرَجَكُمْ كَأَنَّكُمْ هُمْ حِينَ نُوْأَنَّ أَنْ يَنْتَهَوْا**، قال اباجي: طاهر انتهى التحريم، إلا أن الصحابة تلقوه منه على وجه التحفيف عنهم، ولذلك وأصوب، بعد هنيه لهم، كما يدل عليه هذا الحديث، وفيه دليلان أحدهما: أنه لو كان على التحريم والشع م يخافوه بالمواساة، كما م يخافوه بصوم يوم الفطر والأضحى. والثاني: أنه **وَاصِلٌ بِهِمْ**، وهذا يدل على حوارته، وإلا ما واصل بهم، وأجاب للمنعون: بأن الصحابة حملوا النهي على الشفقة، فقد ورد عند البخاري من حديث عائشة: =

إِذَا حَاضَتْ بَيِّنَ ظَهْرَانِي صِيَامِهَا، أَنَّهَا إِذَا طَهَّرَتْ لَا تُؤَخَّرُ الصِّيَامَ، وَهِيَ تَبْنِي عَلَى مَا قَدْ صَامَتْ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ وَجِبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنْ يُفْطِرَ، إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ مَرَضٍ أَوْ حَيْضَةٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ فَيُفْطِرَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

مَا يَفْعَلُ الْمَرِيضُ فِي صِيَامِهِ

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرِيضَ

= أيام حبسها بصيامها أنه يجزئها، وفي المريض خلاف، فقال مالك وجماعة كذلك، وقال أبو حنيفة وطائفة: يستأنف الصيام، واختلف فيه قول الشافعي. "وليس" يجزئ لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله عروحل "أن يفطر" ويقطع التتابع، "إلا من علة مرض أو حصة" تجزئهما عطف بيان لـ "علة"، أو بدل، قاله الزرقالي، قلت: ويحتمل أن يكون العلة مضافاً إليهما، وقال اللاحي. ويجزئ السبب محض ذلك؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه، "وليس له أن يسافر فيفطر"، بل يصوم في السفر، فإن أفطر استأنف؛ لأنه يمكنه معه الصوم وإن لحقته فيه مشقة، قاله اللاحي، وهذا قالت الخفية والشافعية خلافاً للحنفية، كما سيأتي من فروعهم.

أحسن ما سمعت راد في السجح الهدية بعد ذلك لفظ "إلي"، "في ذلك" أي ليس له الفطر إن سافر، فليس تكرار مع قوله أولاً: أحسن ما سمعت، قاله الزرقالي، قلت: والأوجه أن الإشارة إلى الكل، والتكرار للتأكيد، وحاصله: أن من شرع في صيام شهري التتابع، فعرض له عذر يمنع الصوم كالحيض أو المرض، أمسك عن الصوم حتى يمكنه، ولا يوجب هذا الاستئناف، لكن لا يؤخر بعد رفع العذر، فإن أحر بعده استأنف، والمسألة محتلفة عند الأئمة، والمذكور هو مسلك المالكية، وهكذا في فروعهم، وفي "الهداية": وإن أفطر منها يوماً بعد أو بعير عذر استأنف؛ لفوات التتابع وهو قادر عليه، وفي هامشه: "وهو قادر عليه" احتراز عن المرأة إذا أفطرت للحيض، وفي "الدر المختار": صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان وأيام نهي عن صومها، فإن أفطر بعد كسره ونهاس، بخلاف الحيض إلا إذا أبست، أو بعير عذر استأنف الصوم، قال ابن عابدين: أما الحيض فلا تأملا لا تجد شهرين خاليين عنها، وأما النفاس فيقطع التتابع.

ما يفعل المريض إلخ يعني بيان حوار الفطر للمريض ونوع المرض الذي يحور به الفطر، قال اخراقي: للمريض أن يفطر إذا كان الصوم يزيد في مرضه، فإن تحمل وصام كره له ذلك وأجرأه، قال الموفق: أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الحمل، والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ (القرة ١٨٤)، ومرض المبيح للفطر =

إِذَا أَصَابَهُ الْمَرَضُ الَّذِي يَشْقُ عَلَيْهِ الصَّيَامُ مَعَهُ، وَيَتَعَبُهُ وَيَبْلُغُ مِنْهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ،
وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَبَلَغَ مِنْهُ مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِعُذْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَبْدِ،
المريض

- هو الشديد الذي يريد بالصوم، أو يخشى تباطؤ برئه، قيل لأحمد: متى يفطر المريض؟ قال: إذا لم يستطع، قيل: مثل الحمى؟ قال: وأي مرض أشد من الحمى؟ وحكي عن بعض السلف: أنه أباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الأصبع والضرس؛ لعموم الآية، ولأن المسافر يباح له الفطر وإن لم يحتاج إليه، فكذلك المريض، ولنا: أنه شاهد لشهر، ولا يؤديه الصوم. فزمه كالصحيح، والآية مخصوصة في المسافر والمريض جميعاً بدليل أن المسافر لا يباح له الفطر في السفر القصير، والفرق بين المسافر والمريض: أن السفر اعتبرت فيه المظنة، وهو السفر الطويل، حيث لم يمكن اعتبار الحكمة بنفسها؛ فإن قليل المشقة لا يبيح، وكثيرها لا صابطة له في نفسه، فاعتبرت بمحضتها، وهو السفر الطويل، فدار الحكم مع المظنة وجوداً وعدماً، والمرص لا صابطة له؛ فإن الأمراض تختلف، منها: ما يصير صاحبه الصوم، ومنها: ما لا أثر للصوم فيه كوجع الضرس وجرح في الأصبع، وأشباه ذلك، فلم يصلح المرص صابطاً، وأمكن اعتبار الحكمة، وهو ما يخاف منه الضرر، فوجب اعتباره، فإذا ثبت هذا فإن تحمل المريض وصام مع هذا، فقد فعل مكروهاً؛ لما يتضمنه من الإضرار بنفسه، وتركه تخفيف الله تعالى وقبول رخصته، ويصح صومه ويجزئه؛ لأنه عزيمة أبيع تركها رخصة، فإذا تحمله أجزأه.

الصيام معه إلخ أي مع ذلك المرض، "ويتعه" بضم أوله أي يكون المرص بحيث يوقع الصائم في التعب، ويبلغ ذلك 'الإتعا' منه' في محل يعتد به، وعلم منه أن المصاط المرض الذي يشق معه الصوم، لا ما لا يشق، فكيف بالذي يكون الصوم علاجاً له كالتحمة والإسهال، "فإن له أن يفطر" قال الباجي: ومقدار المرض الذي يبيح ذلك لا يستطيع أن يقدر لنفسه، ولذلك قال مالك: والله أعلم بقدر ذلك من العبد، ومن ذلك ما لا تبلغ صفته، وفي "روح المعاني": أن المراد في الآية مرض يعسر عليه الصوم معه، كما يؤذن به قوله تعالى فيما بعد: ﴿لَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثْغِرَ بِكُمْ وَالنَّاسُ لَا يُرِيدُ كُفْرًا بِكُمْ﴾ (النقرة: ١٨٥) وعليه أكثر الفقهاء، وذهب ابن سيرين وعطاء والبخاري إلى أن المرخص مطلق المرض عملاً بإطلاق اللفظ، وحكي أنهم دخلوا على ابن سيرين في رمضان وهو يأكل، فاعتل بوجع أصبعه، وهو قول للشافعية. "وكذلك المريض" توصيح المسألة بذكر النظير الذي اشتد عليه القيام، وفي النسخ الهندية: "وكذلك المريض إذا اشتد عليه القيام في الصلاة، وبلغ" ذلك "منه" مبلغاً "ما الله" كذا في النسخ الهندية، وفي بعض النسخ المصرية بزيادة الواو في أوله بلفظ: "وما الله"، قال الزرقاني: الواو رائدة، وفي "الباجي": "والله أعلم" بدون لفظ "ما". "أعلم بعذر" بعين ودال معجمة في أكثر النسخ، وفي "الباجي": "بالقاف والبدال المهملة" ذلك من العبد" أي مقدار ذلك المرض، "ومن ذلك ما لا تبلغ صفته" أي لا تبلغ هذا المقدار، "فإذا بلغ ذلك" المقدار 'منه صلى وهو حالم' لسقوط القيام بالعذر، "ودين الله يسر" قال الله عز اسمه: ﴿لَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثْغِرَ بِكُمْ وَالنَّاسُ لَا يُرِيدُ كُفْرًا بِكُمْ﴾ وقال عز اسمه: ﴿هُوَ اخْتَارَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّنْ أَنِ كُفْرًا بِرَأْسِهِ﴾ (الحج: ٧٨)

وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَا تَبْلُغُ صِفَتَهُ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى وَهُوَ جَالِسٌ، وَدَيْنُ اللَّهِ يُسْرٌ، وَقَدْ أَرْخَصَ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصَّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فَأَرْخَصَ اللَّهُ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصَّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، فَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا.

النَّذْرُ فِي الصَّيَامِ وَالصَّيَامُ عَنِ الْمَيِّتِ

٦١٨ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ صِيَامَ شَهْرٍ ...
غير معنى

وقد أَرخَصَ 'الله' وليس في السجح الهندية لفظ "الخلالة"، فساء الجاهلون، "المسافر في الفطر في السفر، وهو" أي المسافر "أقوى على الصيام من المريض"، وهذا استدلال بالألوانية يعني لما أباح الفطر للمسافر مع أن مشقته أقل من مشقة المريض، فالأولى أن يباح للمريض، قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي فعليه عدد ما أفطر **من أيام أخر** بقضي فيها ما أفطر، فأرخص الله عز اسمه "المسافر في السفر، وهو أقوى على الصوم"، وفي الهندية "على الصيام من المريض" أعاده؛ توصيحا وتأكيدا، قال الساجي: استدرك مالك على حوار فطره؛ مشقة الصيام عليه، بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ قال: فأرخص الله للمسافر، فجعل حوار الفطر للمسافر يسير المشقة دليلا على حوار الفطر للمريض الذي يتحققه من مشقة الصيام أكثر من ذلك، وهذا من باب الاستدلال بالألوان؛ لأنه إذا كان أصل علة الفطر في السفر المشقة، وكان مشقة المريض أشد، فإن يباح الفطر معها أولى. وهذا احتجاج على من أنكر الفطر للمريض، إلا خوفا من إهلاك دونه ما ذكرنا، وما أعلم أحدا قال به، ولكنه عنه حاف اعتراض معترض به فترع بالحجة، وقوله: "لا أعلم أحدا قاله" يردده ما حكى ابن عبد البر: أنه قيل: لا يفطر لحشية زيادة المرض؛ لأنه ظن لا يقين، وقد وجبت عليه الصيام بيقين، ويمكن أن يقال: إن الساجي لم يعلمه أو لم يعتقد به، وبه سقط ما يتوهم كيف يستدل بالقباس مع أن المرض مخصوص به في الآية فمن السفر؟ فقد أحب ما سمعت إلي في ذلك "هذا يشعر بأنه سمع غيره أيضا، يرد على الساجي ما قال: لا أعلم أحدا قاله"، وهو الأمر مجتمع عليه عندنا بالمدنية مسورة.

أنه سئل **إخ**. ساء الجاهلون "عن رجل نذر صيام شهر" غير متعين، أما المتعين فليس هذا حكمه كما سيجيء، أهل له أن يتطوع أي يصوم تطوعا قبل الصوم بادره، "فقال سعيد: ليبدأ بالنذر قبل أن يتطوع"، قال أبو عمر: =

هَلْ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: لِيُبْدَأَ بِالنَّذْرِ قَبْلَ أَنْ يَتَطَوَّعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغْنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ مِنْ رَقَبَةٍ يُعْتَقُهَا، أَوْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ، فَأَوْصَى بِأَنْ يُوفَى ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَالْبَدَنَةَ فِي ثُلْثِهِ، وَهُوَ يُبْدَى عَلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الْوَصَايَا إِلَّا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ ^{النذر يقدم} ^{الغير الواجبة} ^{في الوجوب} الْوَاجِبُ عَلَيْهِ.....

= هذا على الاختيار واستحسان النذر إلى ما وجب عليه قبل التطوع، قال الباجي: فإن قدم التطوع صح صومه في التطوع، وبقي النذر في دمه، وقد أساء لنفسه، وإما قلنا: يصح تطوعه؛ لأن الزمن لا يختص بصوم النذر، بل يصح فيه التطوع وغيره، وهذا إذا كان النذر غير معين، فإن تعلق برمس معين لم يجر له أن يصوم فيه غيره، فإن فعل أثم؛ لأنه لم يف بغيره، وكان عليه قضاء ندره؛ لأنه قد ترك صومه مع القدرة عليه، فإذا مضى رمس النذر وم يصمه فيه لما ذكرنا تعلق قضاء صومه بدمته، وكان حكمه حكم النذر الذي لم يتعين برمس معين.

مثل ذلك: أي مثل الذي تقدم عن سعيد بن المسيب، وفي "المسوى": معناه: أن المستحب أن يبادر إلى أداء الواجب لا التطوع، فهو قول أهل العلم. **يعتقها إلخ:** صفة لـ "رقبة" يعني نذر عتق رقبة باق عليه لم يوفه، "أو صيام" يحتمل الرفع عطفاً على "نذر" أي يجب عليه شيء من الصيام كالقضاء والكفارة وغيرها، ويحتمل الجر عطفاً على "رقبة"، وهو الأوجه عندي لماسة الناب، وإليه يشير كلام الباجي؛ إذ قال: أدخل مالك هذه المسألة فيمن مات وعليه نذر صوم، ولم يجب عليه؛ لأنه اقتصر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر: "لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد"، "أو صدقة" يحتمل الرفع والجر كما تقدم، وكذلك قوله: "أو بدنة" هي الواحدة من الإبل ذكراً أو أنثى، فالتاء فيها للوحدة لا للتأنيث، كذا في "الشرح الكبير"، وهل تختص بالإبل أو يشمل البقر أيضاً محتلف عند الأئمة، "فأوصى بأن يوفى ذلك" أي النذر المذكور "عنه من ماله" والتقيد بالوصية إذا كان النذر نذر صحة، قال الدسوقي: إن كان النذر في الصحة فلا بد من الإيصاء به حتى يخرج من الثلث، وإلا كان من قبيل الهبة لا يتم إلا بالحوز قبل المانع، وإن كان النذر في المرض فإنه يخرج من الثلث وإن لم يوص به؛ لأن التبرعات في المرض تخرج من الثلث وإن لم يوص بها، وفي "المدونة": كل شيء مما أوجب عليه من ركاة أو غيره، ثم لم يوص بها، لم يخرج الورثة على أداء ذلك إلا أن يشاؤوا. "فإن الصدقة والبدنة في ثلثه" أي في ثلث ماله بشرط الوصية لا في جميع ماله، وكذلك الصيام وغيره، قال في "المدونة": قلت: أرأيت لو أن رجلاً أفطر في رمضان من عذر ثم صح، أو رجع من سفره ففطر ولم يصمه حتى مات وقد صح شهراً، أو قدم فأقام في أهله شهراً فمات، وأوصى أن يطعم عنه، قال مالك: يكون ذلك في ثلثه. "وهو" أي النذر "يبدى" ساء مجهول أي يقدم =

مِنَ النَّذْرِ وَغَيْرِهَا، كَهَيْئَةِ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي ثُلَاثِهِ خَاصَّةً دُونَ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِي رَأْسِ مَالِهِ لَأَخَّرَ الْمُتَوَقَّى مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، وَصَارَ الْمَالُ لَوَرَثَتِهِ سِيَمًا مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَقَاضَاهَا مِنْهُ مَتَقَاضٍ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ أَخَّرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ سَمَّاهَا، وَعَسَى أَنْ تُحِيطَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

= "على ما سواه من الوصايا" المقصية، "إلا ما كان" من الوصية "منه" أي مثل الدر في كونهما واحداً، "وذلك" أي وجه تسمية ذلك "أنه ليس الواجب عليه" أي على الموصي "من الدر" بالافراد في السح الهندية، و"النذور" أي بالجمع في السح المصرية، "وغيرها كهية ما يتطوع به" حر ليس "فما ليس بواجب" يعني وجه تقدم الدر وغيره من الواجبات أن الواجبات أكد من التطوعات، فلا تكونان مساويتين، قال في "الشرح الكبير": لو أوصى بوصايا، أو لزمه أمور تخرج من الثلث، وصاق عن جميعها، قدم فك أسير أوصى به، ثم مدير صحة، ثم صدق مريض لمكوحه فيه، ثم ركاة أوصى بها وقد فرط فيها، ثم ركاة افطر، ثم كفارة طهار وقتل خطأ، ولفظ الكفارة يشمل الإطعام، فهذا أولى من قوله: "ثم عتق رقبة الطهار، ثم كفارة يمينه، ثم كفارة بفطر رمضان"، وإنما أحرث عن كفارة اليمين؛ لأنها وحت بالفراق، وكفارة الفطر باحدث، ثم الكفارة لتعريط في فضاء رمضان، ثم النذر، ثم وثم إلى آخر ما قاله، انتهى بتغير وزيادة.

يجعل ذلك: أي أداء المذكور من الدر وغيره "في ثلثه" أي ثلث ماله "خاصة دون رأس ماله" أي جميع ماله، خلافاً لقوم؛ إذ قالوا: كل واجب عليه في حياته إذ أوصى به فهو في رأس ماله، "لأنه لو جاز له ذلك" أي أداء الواجبات من إيفاء الدر وغيره "في رأس ماله" أي كل ماله "لأحر" فعل ماض من التأخير بزيادة اللام في أونه، "المتوقى" الميت "مثل ذلك من الأمور الواجبة عليه، حتى إذا حضرته الوفاة" أي قرب علامات الموت، "وصار امال لورثته سمي" هكذا في النسخ المصرية، وهو الطاهر، فيكون حراء لقوله: "إذا"، وفي جميع النسخ الهندية بدل ذلك "سيما"، فإن سلم من التحريف يكون بياناً للأمور الواجبة، "مثل هذه الأشياء" وعيها وأظهرها "التي لم يكن يتقاضاها منه متقاص"، وذلك لأن الديون التي لها مطالب ومتقاص لا يؤخرها إلى الموت، واخمة جراء لقوله: "إذا حضرته الوفاة"، "فلو كان ذلك جائزاً له أحر هذه الأشياء، حتى إذا كان عند موته" وحين وقت الموت "سمها" أعاد هذا الكلام لمزيد التوضيح بتغير العبارة، "وعسى أن تحيط" أي هذه الأشياء، وفي النسخ المصرية: "يحيط" بالتذكير بتأويل المذكور "بجميع ماله، فليس ذلك له"؛ لما فيه من الإضرار بالورثة، والتهمة من قصد حرمانهم بذلك.

٦١٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسْأَلُ: هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؟ فَيَقُولُ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَاتِ

٦٢٠ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَخِيهِ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

كان يسأل: ببناء المجهول 'هل يصوم أحد عن أحد، أو يصلي أحد عن أحد؟ فيقول: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد'. قال الباقى: يريد: لا يجزئ أن يوب أحد عن أحد، فمن لزمه من ذلك شيء ففعله، فقد أدى ما عليه وأبرأ ذمته، وإن لم يفعله فلا يوب عنه غيره في صيامه، ولا تقرأ ذمته بذلك، وذلك أن العبادات على ثلاثة أضرب، صرب منها: من عبادات المال لا تعلق له بالبدن كالركاة، فهذا يصح فيه النيابة. والضرب الثاني: له تعلق بالمال وتعلق بالبدن كالخج والعزو، وقد احتلف أهل العلم في صحة النيابة فيه. والضرب الثالث: له اختصاص بالبدن ولا تعلق له بالمال، كالصوم والصلاة، وهذا لا يدحه النيابة بوجه، وبه قال جمهور الفقهاء، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وقال بعض أصحاب الشافعي: يصوم عنه وليه، وبه قال أهل الظاهر، قال الموفق: من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين، أحدهما: أن يموت قبل إمكان الصيام، إما لضيق الوقت أو لعذر من سفر أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طاوس وقتادة أهمما قالوا: يحس الإطعام عنه؛ لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه، فوجب الإطعام عنه، كالشيخ المهرم إذا ترك الصيام لعجزه. ولنا: أنه حق الله وجب بالشرع، ومات قبل إمكان فعله، فسقط.

والثاني: أن يموت بعد إمكان القضاء، فالواجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن عائشة وابن عباس، وبه قال مالك والليث والأوراعي والثوري والشافعي والخرخي وابن علية وأبو عبيد في الصحيح عنهم، وقال أبو ثور: يصام عنه، وهو قول الشافعي؛ لما روت عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ**، متفق عليه، ولنا: ما روى ابن ماجه عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرٍ، فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٌ**، قال الترمذي: الصحيح عن ابن عمر موقوف، وعن عائشة أيضاً قالت: 'يطعم عنه في قضاء رمضان، ولا يصام عنه'. وأما حديثهم فهو في النذر؛ لأنه قد جاء مصرحاً به في بعض ألفاظه.

والكفارات: أي وما جاء في صيام الكفارات، أي باب ما يوجب القضاء في الصيام، وهل يجب التتابع فيه أم لا؟ وغير ذلك، وكذلك هل يجب التتابع في صيام الكفارات أم لا؟ وأما وجوب الكفارات وأنواعها فقد تقدم قبل ذلك.

عمر بن الخطاب إلخ: ثاني الخلفاء الراشدين، "أفطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي عيم" أي سحاب "ورأى" أي اعتقد كما فسره به الزرقاني، أو ظن كما جزم به ابن الهمام، والواو حالية، "أنه قد أسمى وغابت الشمس" =

أَفْطَرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ دِي غَيْمٍ، وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمْسَى وَغَابَتِ الشَّمْسُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عُمَرُ: الْحَطْبُ يَسِيرُ، وَقَدْ اجْتَهَدْنَا. قَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "الْحَطْبُ يَسِيرُ" الْقَضَاءَ فِيمَا نُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَخِيفَةُ مَوُوتِهِ وَيَسَارَتِهِ يَقُولُ: نَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ.

٦٢١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ:

= بالواو في سح 'الموطأ' يحيى، وفي 'الموطأ' محمد: "أو عات" لفظ "أو" شك من الراوي، قال الباجي: يريد أنه قد اجتهد في الوقت اجتهداً عبث على طه معيب الشمس، وهذا الذي يترجم للصائم في يوم الغيم أن يجتهد فيه، فما لم يعلب على صه أن الشمس قد عاتت لم يجر له الفطر، فإن أفطر مع الشك فعليه القضاء والكفارة؛ لأنه قد دخل في الصوم، ولزمه الإمساك، وحرّم عليه الأكل إلا بالاجتهاد وتيقن معيب الشمس، فإذا عبث على طه أن الشمس قد عاتت حل له الفطر، وهذا حكم الصلاة وسائر العبادات، إذا حُفيت علامات أوقافها قام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في جواز الفعل.

طلعت الشمس إلخ. هكذا في السح الهديّة وأكثر المصرية بدون همزة الاستفهام، وهو إخبار أي ظهرت الشمس، وما يريد في بعض السح من اهمرة في أولها سهو من الناسح، ليس لها وجه، قال الباجي: يختمل أن الرجل قصد بذلك ليعلم من عبده ما يجب على من أفطر بعد الاجتهاد، ويختمل أنه أخبره بذلك ليمسك عن الأكل في بقية يومه؛ لأن ذلك واجب على من أفطر، وهو لا يعلم أن الرمن رمن صوم، ثم علم بعد ذلك أنه رمن الصوم، فقال عمر 'س الخطاب' **بش** 'الخطب' هو الأمر الذي تقع فيه المحاطة والشأن واحال، كذا في "المجمع"، 'يسير' أي لا حرج فيه ولا إثم، "وقد اجتهدنا" في تحقيق الوقت حتى عبث الظن أن الشمس عاتت، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها وليس في السح المصرية لفظ "في الوقت"، لكن المراد بالاجتهاد هو الاجتهاد في الوقت.

إنما يريد إلخ. عمر "بقوله: الخطب يسير" وجوب "القضاء" مفعول لقوله 'يريد'، 'فيما نرى' يضم النون أي نظن 'والله أعلم' بتحقيق المراد، ويريد بقوله: يسير "حفة مؤوته ويسارته" بالصب عطف على الحفة أي يريد كونه يسيراً، وهو كذلك يعني الأمر سهل لا صعوبة فيه؛ إذ لا يجب فيه الكفارة كأنه "يقول: نصوم يوماً مكانه"، وما طه الإمام مالك من قول عمر **بش** هو المروي عنه **بش** مفسراً، فقد روى عبد الرزاق عن عمر **بش** أنه قال: 'الخطب يسير'، وقد اجتهدنا بقضي يوماً، وروي أنه قال: "يا هؤلاء! من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير، ومن لم يكن أفطر فليتم صومه".

يَصُومُ قَضَاءَ رَمَضَانَ تَتَابَعًا مَنْ أَفْطَرَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ.

٦٢٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ، لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَلَا أَيُّهُمَا قَالَ: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ.

٦٢٣ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

تتابعاً. بصيغة اسم الفاعل في جميع النسخ المصرية، وبالمصدر بلفظ: "تتابعاً" في أكثر النسخ الهندية، "من أفطره" فاعل لقوله: "يصوم"، والصمير المصوب لرمضان "من مرض" لفظه "من" أحلية أي بسبب المرض، "أو" أفطر 'في سفر'، قال الباجي: يحتمل أن يريد به الإحار عن الوجوب، ويحتمل أن يريد به الإحار عن الاستحباب، وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء، فإن فرقه أحرأه، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، والدليل على صحة ما ذهبوا إليه: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (سورة ١٨٤). ولم يخص متفرقة من متتابعة، فإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة أيام أحر، فوجب أن يجزئه. قال الرقاعي: ذهب الجمهور منهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه فقط، وبه قال جمع من الصحابة، وإن كان القياس التتابع؛ إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء، وتعميلاً لبراءة الذمة، ولكن لم يجب لإطلاق الآية.

يفرق بينه إلخ: أي يجزئه التفرق، وقال الآخر: لا يفرق بينه" أي وحيواً على الطاهر، وقال الباجي: يحتمل أن يكون قاله على سبيل الاستحباب، ولم يرد أنه لا يجزئ إلا متتابعاً، "لا أدري أيهما قال: يفرق بينه" راد في النسخ الهندية بعد ذلك: "ولا أيهما قال: لا يفرق بينه"، وليست هذه الريادة في النسخ المصرية غير "المتقن"، قال ابن عبد البر: لا أدري عن أحد ابن شهاب هذا، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة: أنهما أجازا تفريق قضاء رمضان، وقالوا: لا بأس بتفريقه؛ لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ (سورة ١٨٤) **من استقأ** أي تكلف القيء واستدعاه "وهو صائم، فعليه القضاء، ومن ذرعه" بدال معجمة وراء، وعين مهملتين أي عليه وسقاه "القيء، فليس عليه القضاء" قال الموفق: معنى "استقأ" تقياً مستدعياً للقيء، و"ذرعه" حرج من غير اختيار منه، فمن استقأ فعليه القضاء، ومن ذرعه فلا شيء عليه، وهذا قول عامة أهل العلم، قال الخطابي: لا أعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على إبطال صوم من استقأ عامداً، وحكي عن ابن مسعود وابن عباس: أن القيء لا يفطر، وروى أن النبي ﷺ قال: **ثَلَاثٌ لَا يَحْصُرُ حَجْمَهُ وَاقْيَءَ وَلَا خِلَامَ وَلِئَا:** ما روى أبو هريرة مرفوعاً: من ذرعه قيء، **فليس عليه قضاء**، رواه أبو دود والترمذي، وقال: حسن عريب.

٦٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**، أَنَّهُ سَمِعَ **سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ** يُسْأَلُ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ **سَعِيدٌ**: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُفَرَّقَ قَضَاءُ رَمَضَانَ وَأَنْ يُؤَاتَرَ. قَالَ **يَحْيَى**: وَسَمِعْتُ **مَالِكًا** يَقُولُ فِيمَنْ فَرَّقَ قَضَاءَ رَمَضَانَ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَذَلِكَ مُجَرِّئٌ عَنْهُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَابِعَهُ. قَالَ **يَحْيَى**: وَسَمِعْتُ **مَالِكًا** يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا، أَوْ مَا كَانَ مِنْ صِيَامٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَنْ عَلَيْهِ، قَضَاءُ يَوْمٍ مَكَانَهُ.

بإسأل: ساء المجهول، "عن قضاء رمضان" هل يتابع أم يفرق؟ 'فقال سعيد: أحب إلي' شدد الباء مع "إلى" الحارة "أن لا يفرق" ساء المجهول أو المعلوم 'قضاء رمضان، وأن يؤاتر' بفتح ثاء على ما صطبه الررقي. ويحتمل كسرها ساء المجهول والمعلوم معاً، والمواترة: المتابعة، يقال: تواترت الخيل: إذا حاءت تتبع بعضها بعضاً، قال في 'الجمع': أي يفرقه بأن يصوم يوماً ويمطر يوماً، قال الماحي: فوجه: "أحب إلي أن لا يفرق" حسب ما تقدم من استحباب ذلك؛ لأن الاستحباب تعجبه، وإد عجل أول يوم استحب له تعجيل الثاني، ودبت يقتضي التواتر، إلا أن هذا تواتر ليس بمقصود في نفسه، ووجه ثان: أن العلماء قد اختلفوا في وجوب التتابع. والأفضل أن يؤتى بالعادة على وجه متيقن على أجزائه، فعلى هذه الطريقة يكون التتابع مقصوداً.

فليس عليه إعادة: لأن التتابع ليس بواجب، "وذلك محرى عنه" بصيغة اسم الفاعل في السح الهدية، وفي المصرية: 'يحرى' بصيغة المضارع، والمؤدى واحد، "وأحب إلي أن يتابعه" إلحاقاً بأصحه أو مداراً بهراع دمه أو خروجاً عن الخلاف، وفي "موطأ الإمام محمد **رحمه**" بعد ذكر الآثار: قال محمد: الجمع بينه أفضل، وإن فرقت وأحسيت العدة فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة قسماً. وفي "مراقي الفلاح": لا يشترط التتابع في القضاء؛ لإطلاق النص، لكن المستحب التتابع، وعدم التأخير عن رمان القدرة مسارعة إلى الخير وبراءة الدمة.

أو ما كان إلخ: عطف على "رمضان" أي أكل أو شرب فيما كان، 'من صيام' بيان بقوله: 'ما'، 'واجب عليه' كصهار وكفارة 'أن عليه' وجوباً "قضاء يوم مكانه"، قال الررقي: وهذا قال ربيعة، وهو القياس. فإن الصوم قد فات ركه، وهو من باب المأمورات، والقاعدة تقتضي أن السبب يؤثر في باب المأمورات، قاله ابن دقيق العيد، وأما الحديث فمحمول على صوم التطوع جمعاً بينهما، فليس القياس معارضاً لنص كما رعم، وفي "شرح النقاية": قال الأوراعي والبيه: يجب القضاء في الحماح دون الأكل والشرب، وقال أحمد: يجب القضاء والكفارة في الحماح، ولا شيء في الأكل والشرب، قال الموفق: روي عن علي: "لا شيء على من أكل ناسياً"، =

٦٢٥ - مالك عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُجَاهِدٍ.....

= وهو قول أبي هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب والأوراعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وإسحاق. وقال ربيعة ومالك: يفطر، ولنا: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلَيْتَمِ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ**، متفق عليه، وقال الخطابي: إلى إسقاط القضاء والكفارة عن الناس ذهب عامة أهل العلم غير مالك بن أنس وربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأما إذا وطئ زوجته ناسياً فقد اختلف العلماء في ذلك، فقال الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وإسحاق مثل قولهم فيمن أكل أو شرب ناسياً، وإليه ذهب مالك والحسن ومجاهد، وقال عطاء والأوراعي ومالك والليث بن سعد: عليه القضاء، وقال أحمد: عليه القضاء والكفارة، وقال الحافظ: الخلاف فيه مشهور، وذهب الجمهور إلى عدم وجوب القضاء، وعن مالك: يبطل صومه ويجب القضاء، قال عياض: هذا هو المشهور عنه، وهو قول شيخه ربيعة وجميع أصحاب مالك، لكن فرفقوا بين الفرض والنفل، وقال الداودي: لعل مالكا لم يبلغه الحديث، أو أوله عن رفع الإثم، قلت: لو لم يبلغه الحديث لما قال بعدم القضاء في النوافل، بل الظاهر أن الحديث بلعه، إلا أنه حمل على النفل كما تقدم عن الزرقاني، وسيأتي عن غيره أيضاً، وسيأتي التصريح بذلك في 'الموطأ' أيضاً، ومستدل الجمهور في ذلك ما رواه الأئمة الستة وغيرهم من جماعة المحدثين عن أبي هريرة مرفوعاً: **مَنْ سَى وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَبَيْنَهُ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ**، وذكر العيني ألفاظ كل واحد من الستة في شرحه، ورواه ابن حبان والدارقطني والبرار وابن خزيمة والبيهقي، قاله الريلي، وقال الترمذي بعد تحريكه: وفي الباب عن أبي سعيد وأُمِّ إِسْحَاقَ، وأخرجهما العيني في شرحه، وتكلم عليهما، ولا ضير فيه بعد اتفاق المحدثين سيما أصحاب الصحاح على تخريج حديث أبي هريرة، قال ابن العربي: تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه؛ لأن الفطر صد الصوم، والإمساك ركز الصوم، فأشبه ما لو سى ركعة من الصلاة، وقال القرطبي: احتج به من أسقط القضاء، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء، فيحمل على سقوط الواحدة؛ لأن المطلوب صيام يوم لا حرم فيه، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء، وهو نص لا يقلل الاحتمال، لكن الشأن في صحته، فإن صح وجب الأحد به وسقط القضاء، قال الحافظ: وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعان، وكذا قال ابن القصار، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان، فيحمل على التطوع، وقال المهلب وغيره: لم يذكر في الحديث إثبات القضاء، فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الإثم عنه، والجواب عن ذلك كله مما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: "من أفطر في شهر رمضان ناسياً، فلا قضاء عليه ولا كفارة"، فعين رمضان، وصرح بإسقاط القضاء.

وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ فَسَأَلَهُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ الْكَفَّارَةِ أُمْتَتَابَاتٍ أَوْ يَقْطَعُهَا؟ قَالَ: قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، يَقْطَعُهَا إِنْ شَاءَ، قَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَقْطَعُهَا؛ فَإِنْ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: "ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ".

وهو الخ أي مجاهد يطوف بالبيت، فجاءه إنسان فسأله أي مجاهد، قال الساجي: يقتضي أن الكلام عندهم في الصواف مباح، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله، قلت: وكذلك عند الحنفية وغيرهم، وقد ورد من حديث ابن عباس مرفوعاً: **صاف ست صيام**. **لا بد تعالى قد أحل فيه صوم**، **فمن صام فيه فلا يصح**، لا خبر، أخرجه ابن حبان والحاكم والترمذي، واختلف في رفعه ووقفه، كما سطره رباعي، "عن صيام أيام الكفارة" في كفارة اليمين، كما يظهر من الجواب، "أمتابعات" همزة الاستفهام أي هل صيام كفارة اليمين متتابعات "أم" كذا في السج الهدي، وفي الهدية بدها: "أو"، والأوجه الأول، "يقطعها" أي يفرقها؟ قال حميد: فقلت له: نعم، يقطعها أي يفرقها "إن شاء" ما كان يعتقد حميد فيها حوار التفريق، قال الرقائي: فيه جواب المنعم بين يدي المنعم، قال مجاهد رداً عن حميد: "لا يقطعها" بل يجب التتابع، والمسألة مختلفة عند الأئمة الأربعة، والتتابع مستحب عند الإمام مالك، كما سيصرح به في كلامه، قال الرقائي: وكذا استحباب الجمهور التتابع في كفارة اليمين، ولا يوحونه إلا في شهري كفارة القتل وإظهار وأوصاء عامدة في رمضان، ويستحبون ما استحباب مالك. ولا تعتر بما قال الرقائي: "وكذا استحباب الجمهور" لأن عادة شراح الحديث ينسبون مختارهم إلى الجمهور، وفي مسألة اسباب الإمام الشافعي ومالك متوافقان على الاستحباب، وخفية والإمام أحمد متوافقون على الوجوب.

فإن الخ هكذا في السج الهدي، وفي المصرية بريادة صميم المؤت الراجع إلى الآية بلفظ: **فإن في قراءة أبي بن كعب** سيد القراء وأقرأ الصحابة، "ثلاثة أيام متتابعات" احتج مجاهد بذلك على ما احتاره من وجوب التتابع، وتقدم أنه هكذا قراءة ابن مسعود ولجعي، وفي "المستقى" عن أبي بن كعب وابن مسعود: **أهنا قرأ: "قسيام ثلاثة أيام متتابعات" حكاه أحمد، ورواه الأثرم بإساده، قال الشوكاني: أثر أبي بن كعب أخرجه الدار قطني وصححه، قال الرقائي: فيه الاحتجاج بما ليس في مصنف عثمان، وبه قال جمهور العلماء، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في العمل به دون لقطع، قاله ابن عبد البر، وقال الساجي: الصحيح ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني أنه لا يحتاج به؛ لأنه إذا لم يتواتر فليس بقرآن، وحيث لا يصح التعلق به، قلت: ما قال: إذا لم يتواتر فليس بقرآن فمسلّم، لكن ما قاله: إنه لا يصح التعلق به" فمردود؛ لأنه لم يقل أحد: لا يصح الاحتجاج بغير المتواتر من أحبار الأحاد، كيف وقد تقدم أن جمهور العلماء على الاحتجاج به، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد، قال الشوكاني: قراءة الأحاد مرة مرة أحبار الأحاد صاحبة تنقييد المصنف وتخصيص العام كما تقرر في الأصول.**

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ مَا سَمَّى اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ يُصَامُ مُتَتَابِعًا.
قال يحيى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمَرْأَةِ تُصْبِحُ صَائِمَةً فِي رَمَضَانَ، فَتَدْفَعُ دَفْعَةً مِنْ دَمٍ عَبِيْطٍ

ما سَمَّى الله "في القرآن يصام متتابعاً" سوى كفارة القتل والطهار، فالتابع فيهما واحب بالص، قال الساجي: وقد قال أبو هريرة وابن عباس: إن كل صوم مذكور في القرآن فالأفضل فيه أن يكون متتابعاً، إلا أنه ما لم يشترط فيه التتابع فإنه يحرى عندهما تفريقه، وبه قال مالك، وكذلك في كفارة الأيمان والثلاثة الأيام في الحج والسعة بعد الرجوع، قلت: وهكذا في قضاء رمضان، قال تعالى: **الْفِدْعَةُ مِنَ الدَّمِ أَحْرَى** (الفره ١٨٤)، وقد تقدم قريباً، قال الكاساني في 'الدائع': الكفارة المعهودة في الشرع خمسة أنواع: كفارة اليمين وكفارة الخلق وكفارة القتل وكفارة الطهار وكفارة الإفطار، والكل واجبة، إلا أن أربعة منها عرف وجوبها بالكتاب العزيز، وواحدة منها عرف وجوبها بالسنة، وفي 'المراقي': أربعة متتابعة بالص: أداء رمضان وكفارة الطهار والقتل واليمين لقراءة ابن مسعود المشهورة، والمحير فيه: قضاء رمضان وفدية الخلق لأدى والمتعة والقران وجراء الصيد، وثلاثة لم تذكر في القرآن، وثبت بالأخبار: صوم كفارة الإفطار، وهو متتابع والتطوع متخير فيه، والدر، وهو على أقسام.

وسئل إنا: ساء المجهول، 'مالك عن المرأة تصبح صائمة في رمضان، فتدفع دفعة' بضم الدال المهملة، اسم لما يدفع مرة، وبتحتها المرة، قال ابن فارس: الدفعة من المطر والدم وغيرهما مثل الدفقة، قاله الرزقاني، "من دم عبيط" يعين مهملة، أي طري حالص لا حيط فيها "في غير أوام" أي وقت "حيضتها"، لكن يشترط فيه كما سيأتي من كلام الساجي: أن يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض من يصح أن يكون طهراً كاملاً، وسيأتي بيان الطهر الكامل، "ثم تنتظر" المرأة "حتى تمسي أن ترى مثل ذلك" الدم مرة أخرى، "فلا ترى شيئاً"، وكذلك الحكم لو ترى مرة أخرى في ذلك اليوم، بل هو بالأولى، "ثم تصبح يوماً آخر، فتدفع دفعة أخرى، وهي" الدفعة 'دون' الدفعة "الأولى" أي أقل منها، وذلك ليس باحترار، بل الأقل والأكثر سواء، "ثم ينقطع ذلك" الدم 'عنها قبل حيضتها' المعتاد 'أيام، فسئل' ساء المجهول، أعاد هذا الكلام توصيحاً للسؤال، "مالك كيف تصنع" هذه المرأة "في صيامها وصلاتها؟ قال مالك" يحيا للسؤال: "ذلك الدم من الخيضة" يفتح الحاء وكسرها، "فإذا رآته فلتنظر" قال الساجي: وهذا كما قال: إن المرأة إذا رأت الدم في وقت يصح أن يكون حيضها؛ لأنه تخلل بينه وبين الحيض الذي كان قبله من رمس الطهر ما يكون طهراً كاملاً، فإنه يكون حيضاً، سواء كان في وقت حيضها المعتاد أو في غيره، فإذا رآته امرأة ولو دفعة في اليوم أفطرت؛ لما قدمناه في كتاب الحيض من أن الدم إذا رني في زمن الحيض فهو حيض كثيراً كان أو قليلاً، "ولتقض" وجوباً "ما أفطرت" من الصيام، نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الخائض قضاء الصلاة، ويجب عليها قضاء الصيام، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج: أنهم كانوا يوجون على الخائض قضاء الصلاة، وعن سمرة: أنه كان يأمرها، فأبكرت عليه أم سمة، قال الحافظ: لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب، كما قاله الرهري وغيره، =

فِي غَيْرِ أَوَانٍ حَيَضَتْهَا، ثُمَّ تَنْتَظِرُ حَتَّى تُمِيسِيَ أَنْ تَرَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَا تَرَى شَيْئًا، ثُمَّ تُصْبِحُ يَوْمًا آخَرَ، فَتَدْفَعُ دَفْعَةً أُخْرَى، وَهِيَ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ يَنْقَطِعُ ذَلِكَ عَنْهَا قَبْلَ حَيَضِهَا بِأَيَّامٍ، فَسُئِلَ مَالِكٌ كَيْفَ تَصْنَعُ فِي صِيَامِهَا وَصَلَاتِهَا؟ قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَإِذَا رَأَتْهُ فَلْتَفْطِرْ وَلْتَقْضِ مَا أَفْطَرْتَ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ فَلْتَغْتَسِلْ وَلْتَصُمْ. قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا مَضَى،

= والمروق بين الصوم والصلاة: أما كثيرة متكررة، فيشق قضاؤها، خلاف الصوم؛ فإنه يجب في السنة مرة، وفي العيني: قال معمر: قال الرهري: تقضي الحائض الصوم ولا تقضي الصلاة. قلت: عمن؟ قال: أجمع المسلمون عليه، وليس في كل شيء نهد الإسناد القوي، أجمع المسلمون على أن الحائض والمساء لا يجب عليهما الصلاة، ولا الصوم في الحال، وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وعلى أنه يجب عليهما قضاء الصوم، "فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل"؛ فإن الحائض يلزمها الغسل عند انقطاع الدم لتظهر به من حدث حيضها، "ولتصم"، وفي السخ المصرية: "وتصوم" أي تعود إلى ما كانت عليه من الصوم في ليوم الثاني؛ لأن اليوم الذي كانت حائضه في أوله لا يصح أن تصوم شيئاً منه، وإنما تصوم ما بعده.

قضاء رمضان كله: وكذلك إذا أسلم في أثناء رمضان، وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الأيام، "وهل يجب" وفي السخ المصرية: "أو يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟ فقال" مالك رحمه الله: يجب؛ "ليس عليه قضاء ما مضى" من رمضان كله أو بعضه حال كفره، وذلك طاهر؛ لأن الإسلام شرط الوجوب، وحكى الناجي والرقابي فيه خلافاً للحسن وعطاء وعكرمة في أنه يجب قضاء الماضي، قال أبو عمر: من أوجب على الكافر يسلمه أو الصبي يحتلم صوم ما مضى، فقد كلف غير مكلف؛ لأن الصيام إنما يجب على المؤمن البالغ؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُفُّوا عَنْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ (نفره ١٨٣) وعديث: **رفع الله عن ثلاث**، فذكر منها: **علام حيض، وحرة حتى يحضر، قال الناجي:** والأصل في ذلك: أن الأداء قد فات لمضي رمنه، والقضاء لا يجب إلا بأمر ثان، ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر أشهر المتقدمة من السنين الماضية في أن وقت الأداء قد فات فيها، فإذا لم يجب قضاء ما مضى من الأعوام فكذلك من شهر هذا العام، قلت: وفي "جمع الفوائد": عن سفيان بن عطينة الثقفي قال: قدم وفدنا من ثقف على رسول الله ﷺ، فأسلموا في نصف من رمضان، فأمرهم فصاموا معه واستقبلوا، ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم.

وَأِنَّمَا يَسْتَأْنِفُ الصَّيَّامَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ الْيَوْمَ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ.

قَضَاءُ التَّطَوُّعِ

٦٢٦ - مَالِك عَنْ أَبِي شَهَابٍ: أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ

فِيمَا يُسْتَقْبَلُ !خ: من ذلك الشهر وغيره؛ لأنه صار محاطاً بالصوم على وجه الاحتتام بقوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قال الحرقي: إذا أسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره، وأحب إلي أن يقضي اليوم الذي أسلم فيه" احتلت الأئمة في ذلك، والأئمة الثلاثة ما حلا الإمام أحمد متفقة في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في البدن، ففي "الهداية": إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أمسكا بقية يومهما، ولم يقصيا يومهما ولا ما مضى؛ لعدم الخطأ، وهذا بخلاف الصلاة؛ لأن السبب فيها الجزاء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده، وفي الصوم الجزء الأول والأهلية معدومة عنده، ولم أر التصريح في الفروع بنسب القضاء، وأوجب الحنابلة القضاء في ذلك.

قضاء التطوع: تختلف فيها عند الأئمة والفقهاء، قال البخعي وأبو حنيفة ومالك: يلزم في الشروع فيه، ولا يخرج منه إلا بعدد، فإن حرج قضى، وعن مالك: لا قضاء عليه، قلت: وما ذكر من التأويل لرواية حنبل لا يتمشى فيما سياتي عن الإمام أحمد من كتاب الصلاة له، فالظاهر أنه له رواية أيضاً، قال الحافظ: جوار الفطر من صوم التطوع هو قول الجمهور، ولم يجعلوا عليه قضاء، إلا أنه يستحب له ذلك، وعن مالك: الجوار وعدم القضاء بعذر، والمنع وإنات القضاء بعذر، وعن أبي حنيفة: يلزمه القضاء مطلقاً، ذكره الطحاوي وغيره، وشبهه بحج أفسد حج التطوع، فإن عليه قضاء اتفاقاً.

أصحبنا صائمتين !خ: قال الباجي: يحتمل أن يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله ﷺ، ويحتمل أن يكون ذلك بإدائه، وذلك أن المرأة إذا علمت أن زوجها لا حاجة له بها في العالب هاراً، جاز لها أن تصوم دون إدائه، فإن علمت أنه يحتاج إليها لم تصم إلا بإدائه، وكذلك السرية وأم الولد؛ لأن الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد، فليس لها المنع بالتوافل، وقال العيني: قد اتفق العلماء على أن المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلها حاضر إلا بإدائه؛ لحديث أبي هريرة الثابت في مسلم: "ولا تصوم إلا بإدائه". "فأهدي" ساء المجهول "لها" وفي النسخ المصرية: "إليهما طعام" أي شاة، كما في رواية أحمد عن عائشة، "فأفطرتا عليه" قال الباجي: يحتمل أن يكون للضرورة والحاجة إليه أو السبب لصومهما، ويحتمل أن يكون لاعتقاد حوار ذلك ثم شكنا فيه، وقد اختلف الفقهاء في حوار فطر التطوع لعير ضرورة، فقال مالك: لا يجوز ذلك، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: يفطر كما شاء، والدليل على ما نقوله: قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وهذا قد عقد الصوم، فوجب أن يفي به، والدليل على ذلك من جهة السنة: قوله للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصوم، =

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ

= عليّ رسول الله ﷺ، فقلت له: يا رسول الله! إنا قد حاسبنا لك حيساً، فقال: فما بي كتبُ، **يد الصوم،** وكفى قربة سَأَصُومُ **يوماً مكان ذلك.** قال محمد بن إدريس الشافعي: سمعت سفيان عامة مجالستي إياه لا يذكر فيه: "سَأَصُومُ يوماً مكان ذلك"، قال: ثم إني عرضت عليه الحديث قبل أن يموت بسنة، فأجاب فيه: سَأَصُومُ يوماً مكان ذلك، قلت: وقد علم أن من لم يذكر هذا اللفظ في الحديث، فهو من الروايات القديمة له، فلعله ذكر أولاً مختصراً؛ لأن وجوب القضاء ظاهر، أو علم هو نفسه بهذه الريادة في آخر عمره، وفي "العرف الشدي": مر عليه الحافظ في "التلخيص الحبير"، وقال: احتلط ابن عبيدة قبل وفاته بسنة، وأكره الذهبي من الأول إلى الآخر، ثم ذكر مشأ قول الحافظ ورده. هذا وقد رواه غير الشافعي أيضاً، أحدهما: في "السائي الكبرى"، وثانيهما: في "سرس الدار قطي"، قال القاري: وفي رواية لمسلم: "فأكُل، ثم قال: **كتبُ**، **نَسَحَ**، قال الشامي: ورواد السائي: **وكتبُ**، **أَصَدَّ** يوماً مكانه، وصحح عبد الحق هذه الزيادة، وقد بسط العيني الكلام على مستدللات الحنفية في ذلك، وفيما ذكرنا عشاء هذا الأوحز في إثبات القضاء، وقال العيني والربيعي: روى الدار قطي من حديث جابر قال: صنع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً، فدعا النبي ﷺ وأصحابه وآله، فلما أتى بالطعام تحيى أحدهم، فقال له ﷺ: ما لك؟ فقال: إني صائم، فقال ﷺ: **كتبُ**، **نَسَحَ**، **أَصَدَّ**، ثم دعاه بي صائمه، **أَكَلَ** وصمه يوماً مكانه. وروى أبو داود الطيالسي عنه عن إبراهيم بن عبيد الله بن رفاعة الرقي عن أبي سعيد الخدري، ذكره الزيلعي.

من أكل إلخ: وهل حكم الجماع ناسياً كذلك؟ مختلف عند الأئمة، قال ابن رشد: إذا جامع ناسياً لصومه فإن الشافعي وأنا حنيفة يقولان: لا قضاء عليه ولا كفارة، وقال مالك: عليه القضاء دون الكفارة، وقال أحمد وأهل الظاهر: عليه القضاء والكفارة، وتقدم ذلك مسبوفاً قريباً، "سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ" قيد التطوع احترازاً عند المالكية خلافاً للجمهور؛ إذ قالوا: لا فرق بين صوم التطوع والقرص في السهو، "فليس عليه قضاء؛" لأنه لم يفطر صومه كما سيصرح به المصنف، "وليتيم يومه الذي أكل فيه أو شرب" أو فعل شيئاً آخر من المفطرات ناسياً، "وهو متطوع، ولا يفطره"، وحملوا قوله ﷺ: **يد سبي**، **أَحَدَكُمْ**، **فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ**، قسم صومه، وإنما **ضَعَمَهُ** الله وسقاه، رواه الشيخان وغيرهما، على صوم التطوع، ولا فرق عند الجمهور بين التطوع والقرص؛ لعموم الرواية، "وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان المفطر" إنما أفطره من عذر كمرض وحيض "غير متعمد للمطر" بخلاف المتعمد حراماً، وذلك لما تقدم في أول الباب أن الفطر في صوم التطوع عذر يجوز عند المالكية، ولا قضاء عليه، ولا يجوز الفطر بدون عذر ويجب القضاء، قال الباجي: والأعذار التي تسقط القضاء: السياب والمرض والإكراه وشدة الجوع والعطش، والحر الذي يخاف منه تجدد مرض أو زيادته أو طول مدته، وأما السفر ففيه روايتان، إحداها: أنه عذر يسقط القضاء، وهي رواية ابن حبيب، =

فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَلَيْتَمَ يَوْمَهُ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ، وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ، وَلَا يُفْطِرُهُ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ أَمْرٌ يَقْطَعُ صِيَامَهُ - وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ - قَضَاءٌ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَفْطَرَ مِنْ عَذْرِ غَيْرِ مُتَعَمِّدٍ لِلْفِطْرِ، وَلَا أَرَى عَلَيْهِ قَضَاءَ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ إِذَا هُوَ قَطَعَهَا مِنْ حَدَثٍ لَا يَسْتَطِيعُ حَبْسَهُ مِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْوُضُوءِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ: الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِهَا النَّاسُ، فَيَقْطَعُهَا حَتَّى يُتِمَّ عَلَى سُنَّتِهِ، إِذَا كَبَّرَ لَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا صَامَ لَمْ يُفْطِرْ حَتَّى يُتِمَّ صَوْمَ يَوْمِهِ،

= والأخرى: أنه ليس بعدر، ومن أفطر فيه لرمه القضاء، وهي رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم، قلت: وفي هذا كله خلاف الحنفية. إذ قالوا بإيجاب القضاء مطلقاً سواء كان الفطر بعدر أو بدونه؛ لما تقدم من الروايات، ثم ذكر المصنف عدة أنواع من التطوعات إذا أفست؛ طرداً للناس، فقال: "ولا أرى عليه قضاء صلاة نافلة إذا هو قطعها من حدث"، لفظة "من" سببية، "لا يستطيع حسبه" أي معه "لما يحتاج فيه إلى الوضوء" كقول أو عائط أو ريج. **ولا ينبغي** أي لا يجوز "أن يدخل الرجل في شيء من الأعمال الصالحة: الصلاة والصيام والحج، وما أشبه هذا" كالعمرة والطواف والاعتكاف "من الأعمال الصالحة" التي يتوقف أولها على آخرها، خلاف الأعمال التي تتعص كالقراءة وغيرها، "التي يتطوع بها الناس، فيقطعها" بالنصب في جواب الهي "حتى يتمه على سنته" أي على طريقته، ليأتي بأقل ما يكون من حسن تلك العادة. ثم شرع في تفصيل ما أحمله أولاً، فقال: "إذا كبر" أي دخل في الصلاة بالتكبير "لم ينصرف حتى يصلي ركعتين"؛ لأنه لا صلاة تطوعاً بأقل من الركعتين عند المالكية والحنفية.

وإذا صام أي دخل في الصوم بالنية "لم يفطر حتى يتم صوم يومه" إلى الليل بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَمُوتُ الصِّيَامَ إِلَى شَيْءٍ﴾ (القرة ١٨٧)، "وإذا أهل" أي دخل في الحج بالإحرام "لم يرجع حتى يتم حجه"، وكذلك العمرة، وهذا بالاتفاق بين الأئمة، لا يجوز عند أحد رفضهما، "وإذا دخل في الطواف" بالشروع فيه "لم يقطع حتى يتم سبعة" وفي السحاح الهندية: "حتى يتم سبعة"، وذلك أقل ما يكون من عادة الطواف، "ولا ينبغي أن يترك شيئاً من هذا" أي مما ذكر من الأعمال الصالحة "إذا دخل فيه حتى يقصيه" أي يتمه ويؤديه، والقضاء بمعنى الأداء في كلام المصنف، وهل يجب عليه القضاء المصطلح؟ أيضاً محتلف عند الأئمة، وواجب عند الحنفية في الكل "إلا من أمر" استثناء من قوله: "لا ينبغي أن يترك"، "يعرض له مما يعرض" بكسر الراء "للناس من الأسقام" أي الأمراض "التي يعذرون بها" أي الناس، وكذلك "الأمر التي يعذرون بها" كحبس ونفاس، "وذلك" أي دليل وجوب الإتمام =

وَإِذَا أَهْلٌ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يُتِمَّ حَجَّهُ، وَإِذَا دَخَلَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَقْطَعُهُ حَتَّى يُتِمَّ سُبْعَتَهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا إِذَا دَخَلَ فِيهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ، إِلَّا مِنْ أَمْرٍ يَعْزِضُ لَهُ مِمَّا يَعْزِضُ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَسْقَامِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَالْأُمُورِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(البقرة: ١٨٧) فَعَلَيْهِ إِمَامُ الصِّيَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ^(البقرة: ١٩٦) فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهْلًا بِالْحَجِّ تَطَوُّعًا وَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْحَجَّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِيهِ، وَيَرْجِعَ حَلَالًا مِنَ الطَّرِيقِ، وَكُلُّ أَحَدٍ دَخَلَ فِي نَافِلَةٍ فَعَلَيْهِ إِمَامُهَا إِذَا دَخَلَ فِيهَا كَمَا يُتِمُّ الْفَرِيضَةَ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

- "أن الله تبارك تعالى: يقول في كتابه "وكلوا واشربوا" جميع الليل" "حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود" والمراد: بياض النهار وسواد الليل "من الفجر" بيان للخيط الأبيض، واكتفى به عن بيان الخيط الأسود لدلالته عليه، "ثم أتموا الصيام إلى الليل" فعليه إتمام الصيام إلى الليل كما قال الله عز اسمه، فلا يجوز رفضه قبل الليل، "وقال الله تعالى في مسألة الحج والعمرة" هكذا سياق النسخ المصرية بتكرار لفظ: قال الله، وليس التكرار في النسخ الهندية، فيكون المراد بقوله: "كما قال الله" هي مسألة الحج "وأتموا الحج والعمرة لله" "فلو أن رجلاً أهل" أي أحرم "بالحج" وكذا بالعمرة "تطوعاً وقد قضى الفريضة" جملة حالية، قيد بذلك؛ لأن تقدم النفل على الفرض عندهم مكروه، قال الدسوقي: يكره تقدم النفل على الفرض ساء على أنه واجب على التراخي، أما على الفورية فتقدم النفل أو الدر على الفرض حرام. لكنه لو نوى النفل وعليه حجة الإسلام يقع نفلاً، وقالت الشافعية: يلغو بيته ويقلب حجته فرضاً، كذا في "الشرح الكبير" و"الدسوقي"، قلت: والحنفية في ذلك موافقة للمالكية على المعتمد خلافاً لأبي يوسف، فهو موافق للشافعي كما في "شرح المناسك للقاري" "لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ويرجع حلالاً من الطريق" وكذا العمرة بالاتفاق، ثم ذكر المصنف أصلاً كلياً في ذلك، فقال: "وكل أحد دخل في نافلة" ولا تتبع، "فعليه إتمامها إذا دخل فيها كما يتم الفريضة" نصاً في الحج والعمرة والصوم، وقياساً في البواقي، أو لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُضْمِرُوا عَمَّا كُنْتُمْ﴾ (عمد: ٣٣)، "وهذا أحسن ما سمعت" بخلاف ما روي في معنى "المتطوع أمير نفسه".

فَدْيَةٌ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

٦٢٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَبِرَ حَتَّى كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَامِ، فَكَانَ يَفْتَدِي. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ إِنْ كَانَ قَوِيًّا عَلَيْهِ،

في رمضان 'من علة' وليست في السجح الهدية كلمة: 'من علة'. **كر** **الح** كسر الباء أي أس، فإنه آخر الصحابة موتاً بالصرة، وقد حاور المائة، قال العيني: وكان حينئذ في عشرة المائة، 'حتى كان لا يقدر على الصيام' عاماً أو عامين في أواخر سببه، كما سيأتي، 'فكان يفتدي' أي يطعم عن كل يوم مسكياً، وروى: 'مدا لكل مسكين'، وروى: 'نصف صاع'، وربما أطعم ثلاثين مسكياً كل ليلة من رمضان، يتطوع بدست، وربما جمع ثلاثمائة مسكين فأطعمهم وجبة واحدة، وكان يصنع لهم الحنظل والحرم، حكاة أبو عمر، قاله الرقائي، وقال البخاري في 'صحيحه': 'أطعم أس من مالك بعد ما كبر عاماً أو عامين، كل يوم مسكياً حرّاً ولحمًا، وأفطر'، قال الحافظ: روى عبد بن حميد من طريق النصر بن أس عن أس: 'أنه أفطر في رمضان، وكان قد كبر، فأطعم مسكياً كل يوم'، وروياه في فوائد محمد بن هشام بن ملاس عن مروان عن معاوية عن حميد قال: ضعف أس عن الصوم عام توفي، فسألت ابنه عمر بن أس: 'أصاق الصوم؟ قال: لا، فلما عرف أنه لا يطيق القضاء أمر نجمان من حر ولحم فأطعم العدة أو أكثر. وقال أيضاً في 'التلخيص': قد ذكرته من طرق كثيرة في 'تعليق التعليق'، وقال ابن عبد البر: رواه الحمادان ومعه عن ثابت قال: كبر أس حتى كان لا يطيق الصوم، فكان يقطر ويطعم.

ولا أرى ذلك: أي الإطعام 'واجباً' ولكنه 'أحب إليّ' أي مستحب عندي 'أن يفعله إن كان قوياً عليه' أي قادراً، فإن عجز فلا شيء عليه، قال الموفق: الشيخ الكبير والعجوز إذا كان الصوم يجهدهما، ويشق عليهما مشقة شديدة، فهما أن يفطرا ويطعما لكل يوم مسكياً، وهذا قول عني وإس عباس وأبي هريرة وأس وسعيد بن جبير وصابوس وأبي حنيفة والثوري والأوراعي، وقال مالك: لا يجب عليه شيء، وللشافعي قولان كالمدهيين، ولنا: قوله تعالى: **﴿مَنْ لَيْسَ بِمُسْكِينٍ فَرَسَخًا﴾** (البقرة ١٨٤) الآية، وقول ابن عباس في تفسيرها: برئت رحمة للشيخ الكبير. وقال ابن رشد: أما الشيخ الكبير والعجوز اللذان لا يقدران على الصيام، فإنهم أجمعوا على أن هما أن يفطرا، واحتلفوا فيما عليهما إذا أفصرا، فقال قوم: عليهما إطعام، وقال قوم: ليس عليهما إطعام، وبالأول قال الشافعي وأبو حنيفة، والثاني قال مالك، إلا أنه استحب، وفي 'شرح القاية': قال مالك في المشهور عنه: لا يجب عليه الإطعام، وهو قول الشافعي القديم ومختار الصحاوي، ولنا: ما روى جماعة عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ: **﴿مَنْ لَيْسَ بِمُسْكِينٍ فَرَسَخًا﴾** وفي رواية: 'يطوقونه'، 'فقل: إنها ليست بمنسوخة، بل هي للشيخ الكبير'، وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة، ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك، فكان إجماعاً، وأيضاً لو كان خلاف لكان قول ابن عباس: 'ليست بمنسوخة' مقديماً؛ لأنه لما لا يقال بالرأي، بل عن سماع؛ لأنه مخالف -

فَمَنْ قَدَى فَإِنَّمَا يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا بِمَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

= لظاهر القرآن لأنه مشت في نظم كتاب الله، فجعله معيًّا بتقدير حرف النفي، لا يقدم عليه إلا سماع التقة، وروى الحجاج عن أبي إسحاق، عن الخارث عن عبيد بن عمير: **عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** (سفره ١٨٤) قال: الشيخ والشيخة، ثم قال في ذكر اختلاف الفقهاء في الشيخ العباسي: قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وروى: الشيخ الكبير الذي لا يطبق الصيام يفطر ويطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة، ولا شيء عليه غير ذلك، وقال الثوري: يطعم، ولم يذكر مقداره، وقال المرزبي عن الشافعي: يطعم مدًّا من حنطة كل يوم، وقال ربيعة وماتك: لا أرى عليه الإطعام، وإن فعل فهو حسن، قال أبو بكر: قد ذكرنا في تأويل الآية ما روي عن ابن عباس في قراءته: "وعسى الدين بطوقه"، وأنه الشيخ الكبير، فلو أن الآية محتمة لذلك ما تأوها ابن عباس ومن ذكره ذلك عنه عليه، فوجب استعمال حكمها من إيجاب الفدية في الشيخ الكبير، وروي عن عبيد أيضاً: أنه تأوها على الشيخ الكبير، وقد روي عن النبي ﷺ **مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ فَصَلِّ عَلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ**، وإذا ثبت ذلك في الميت الذي عليه الصيام، فاشيخ أولى بذلك من الميت؛ لعجز الجميع عن الصوم، فإن قيل: هلا كان الشيخ كالمريض الذي يفطر في رمضان ثم لا يبرأ حتى يموت، ولا يلزمه القضاء؟ قيل له: لأن المريض مخاطب بقضائه في أيام آخر، وإنما تعلق العرض عليه في أيام القضاء، فمضى لم يلحق العدة لم يبرمه شيء كما لم يلحق رمصان، وأما الشيخ فلا يرجح له القضاء في أيام آخر، وإنما تعلق عليه حكم العرض في إيجاب الفدية في الحال، فاحتجنا من أجل ذلك. وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من بطرائهم، فصار ذلك إجماعاً لا يسمع خلافه، وكذا حكى عليه صاحب "البدائع" إجماع السلف، وقال: فإن أصحاب رسول الله ﷺ أوجبوا الفدية على الشيخ العباسي، فكان ذلك إجماعاً منهم، فقول ابن عبد البر: "إن الفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا إجماع" مشكل، وقال الشوكاني: وقد روي عن ابن عباس أنه قال: "رحص لشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكياً، ولا قضاء عليه"، رواه الدار قطني والحاكم وصحاحه.

فمن قدى **الح** لتحصيل المستحب عند الإمام مالك ومن وافقه، ولأداء الواجب عند الأئمة الثلاثة ومن وافقهم، "فإنما يطعم مكان كل يوم مدًّا عند رسول الله ﷺ". قال الشوكاني: قد اختلف في مقدار الإطعام، فقيل: نصف صاع عن كل يوم من أي قوت كان، وقيل: صاع من غير البر، ونصف صاع منه، وبه قال أبو حنيفة، وقيل: مد من بر أو نصف صاع من غيره، وبه قال الشافعي وغيره، وليس في المرفوع ما يدل على التقدير، وقال الموفق: الواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير، والخلاف فيه كاختلاف في إطعام المساكين في كفارة الجماع، وقال ابن رشد: أكثر من رأى الإطعام عليهما بقول: مد عن كل يوم، وقيل: إن حفص حفنت كما كان أنس يصنع، أخرجه، قال الباجي: الفدية في ذلك مد عند النبي ﷺ عن كل يوم أفطره، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: صاع تمر أو نصف صاع بر، والدليل على ما نقوله: أن هذه كفارة، =

٦٢٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، وَاشْتَدَّ عَلَيْهَا الصِّيَامُ، قَالَ: تَفْطِرُ وَتُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مَالِكُ: وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ عَلَيْهَا الْقَضَاءَ،

= فم يتقدر بصاع أو فم يتقدر جميعها نصف صاع، أصل ذلك كفارة الأيمان، ولأن ما قلنا هو قول عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، ولا يخالف لهما. وقال الخصاص في أحكام القرآن: أما الوجه في إيجاب الفدية نصف صاع من بر، فهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع، حدثنا أخو حفاف، حدثنا محمد بن عبد الله بن سعيد المستمعي، قال: حدثنا إسحاق لأبوق عن شريك عن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: من مات من غير قضاء فم نصف صاع من بر، وإذا شئت ذلك في أفطر في رمضان إذا مات، ثبت في الشيخ الكبير من وجوه، أحدها: أنه عموم في الشيخ الكبير وغيره؛ لأن شيخ الكبير قد تعلق عليه حكم التكليف على ما وصفا، فحان بعد موته أن يقال: إنه قد مات، وعليه صيام رمضان، فقد تناوله عموم الفطر، ومن جهة أخرى: أنه قد ثبت أن مراد بالفدية المذكورة في آية هذا المقدار، وقد أريد بها الشيخ الكبير، فوجب أن يكون ذلك هو المقدار الواجب عليه، ومن جهة أخرى: أنه إذا ثبت ذلك فيمن مات وعليه قضاء رمضان وجب أن يكون ذلك مقدار فدية الشيخ الكبير؛ لأن أحداً من موجبي الفدية على لشيخ الكبير لا يفرق بينهما، وقد روي عن ابن عباس وقيس بن السائب الذي كان شريك رسول الله ﷺ في الحامية، وعائشة وأبي هريرة وسعيد بن المسيب في الشيخ الكبير: أنه يطعم عن كل يوم نصف صاع من بر، وأوجب النبي ﷺ على كعب بن عجرة إطعام ستة مساكين، كل مسكين نصف صاع من بر، وهذا يدل على أن تقدير فدية الصوم نصف صاع أولى منه بالمد؛ لأن التحجير في الأصل قد تعلق بين الصوم والفدية في كل واحد منهما، وقد روي عن ابن عمر وجماعة من التابعين عن كل يوم مد، والأول أولى؛ لما روياه عن النبي ﷺ. وما عvidه قول الأكثرين عدداً من الصحابة، والتابعين، وما دل عليه من النظر.

خاف على ولدها: هلاكاً واشتد عليها الصيام، قال: تفطر، وتطعم مكان كل يوم مسكيناً مدّاً من خنطة مد النبي ﷺ، وتقدم الخلاف في ذلك قريباً، وقال الموفق: والواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من ثمر أو شعير، والخلاف فيه كالحلاف في إطعام المساكين في كفارة الجماع. **وأهل العلم** متداً، وحبره يرون عليها أي عني الحامل المذكورة "القضاء" فقط بلا إطعام أو مع الإصعام، كما سيأتي، كما قال الله عز وجل هذا بيان لذييل قول أهل العلم، فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية، فقال: ويرون ذلك مرضاً من الأمراض مع الخوف على ولدها فدخل في عموم الآية، وليس فيها إصعام، وأما الموضع الحائفة على ولدها فتقضي وتطعم، وهذا هو المشهور من أقوال مالك، كما قال عياض وغيره، =

كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: **إِذَا كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضٌ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** وَيَرَوْنَ ذَلِكَ مَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ مَعَ الْخَوْفِ عَلَى وَلَدِهَا.

(البقرة: ١٨٤)

- ٦٢٩ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقْضِهِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى صِيَامِهِ، حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ، فَإِنَّهُ يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ الْقَضَاءُ.
- ٦٣٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

- ويحتمل أن مراده ههنا أنهم يرون على الحامل القضاء مع الإطعام، وبه جزم ابن عبد البر وعمره لطائفة، منهم مالك في قول، فهي كالمرضع، وثالث أقواله: يطعمان ولا قضاء عليهما، وقيل: يقضيان ولا إطعام، ومحبها في حوفهما على ولديهما، أما إذا حافتا على أنفسهما فلا فدية باتفاق أهل المذهب، وهو إجماع إلا عند من أوجب الفدية على المريضة، قاله الرقائي، وقال الساجي: الحامل إذا حافت على ولدها من شدة الصيام تفطر وتطعم، ولا خلاف في إباحة الفطر لها، ويحتمل أن يكون ابن عمر أمرها بالإطعام على سبيل اللين والاستحباب، وقد اختلف الناس في ذلك، وعن مالك روايتان، إحداهما: لا إطعام عليها، وبه قال أبو حنيفة، والثانية: عليها الإطعام، ويخرج على هذه الرواية وجوب الإصغاء على شيخ كبير، وقال ابن رشد في 'البداية': الحامل والمرضع إذا أفطرتا ماذا عليهما؟ للعلماء فيه أربعة مذاهب، أحدها: أنهما يطعمان ولا قضاء عليهما، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس. الثاني: مقال الأول: أنهما يقضيان فقط ولا إطعام عليهما، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيد وأبو ثور. الثالث: أنهما يقضيان ويطعمان، وبه قال الشافعي. الرابع: أن الحامل تقضي ولا تطعم، والمرضع تقضي وتطعم. قلت: وهذا هو مشهور أقوال مالك كما تقدم.

فلم يقضه: في سائر السنة، 'وهو قوي على صيامه' أي قادر على قضائه، ولم يمهده عذر عن القضاء، "حتى جاء رمضان آخر، فإنه يطعم" وجوباً عند المصنف "مكان كل يوم مسكيناً مدّاً من حنطة، وعليه مع ذلك" أي مع إيجاب الفدية "القضاء" أيضاً واجب، وإذا لم يصم أحد رمضان لعذر، ولم يفرط في القضاء بأن اتصل عذره إلى رمضان آخر، فقبل: يصوم الثاني إن أدركه صحيحاً، ويطعم عن الأول ولا قضاء عليه، ومذهب الأئمة الأربعة والجمهور: يصوم الثاني ثم يقضي الأول، ولا فدية عليه؛ لأنه لم يفرص، ولأن تأخير الأداء لعذر جائز فالقضاء أولى، قاله الرقائي، قال الموفق: من عليه صوم من رمضان، فله تأخيره ما لم يدخل رمضان آخر؛ لما روت عائشة: 'يكون علي الصيام من شهر رمضان، فما أقضيه حتى يجيء شعبان'، متفق عليه، ولا يجوز له التأخير إلى رمضان آخر من غير عذر؛ لأن عائشة لم تؤخر، ولو أمكنها لأخرت، فإن أخره عن رمضان آخر بطراً، =

جَامِعُ قَضَاءِ الصَّيَامِ

٦٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: إِنْ كَانَ لِيَكُونَ عَلَيَّ الصَّيَامُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصُومَهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ.

صِيَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ أَنْ يُصَامَ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا نَوَى

= فإن كان لعذر فليس عليه إلا القضاء، وإن كان لعذر مع القضاة إطعام مسكين لكل يوم، وبه قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال الحسن والحسين وأبو حنيفة: لا هدية عليه.

إن إلح. بكسر الهمزة وسكون الون، مخففة من الثقلة، 'كان ليكون عني' بشد الياء، وتكرير الكون لتحقيق القصة وتعظيمها، واتعير سقط الماصي أولاً وانصارع ثانياً؛ لإرادة الاستمرار وتكرار الفعل، قاله الرزقاني، قال العيني: وتقديره: كان الشأن يكون كذا، وقيل: لفظة 'ليكون' رائدة. 'الصيام' أي قضاؤها 'من رمضان' تريد أياماً من رمضان لم يمكنها صومها فيها حيض أو مرض أو غير ذلك، 'فما أستطيع' أي أقدر 'أن أصومه حتى يأتي شعبان'، راد البحاري: قال يحيى أي ابن سعيد: الشغل من النبي ﷺ، أو بالنبي ﷺ، أي بمعنى الشغل؛ لأنها كانت مهينة نفسها لاستمتاعه بها في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولا تعلم متى يريد، ولم تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن وقد يحتاجها فتفوقها عليه، وهذا من الأدب، وفي رواية مسند: قال يحيى: فطست أن ذلك لمكانها من النبي ﷺ، قال ابن عبد البر: وهذا التعليل ليس بشيء؛ لأن شغل سائر أرواحه كشغلها أو قريب منه؛ لأنه أعدل أساس، حتى قال: **سهم هذا فسمي فسمي**، **فسمي فسمي**، **فسمي فسمي**، وإنما أحرث ذلك للرحضة والتوسعة، واستدل من أنكر التعليل بأن ذكر الشغل إنما هو من قول يحيى لا من قولها، كما في رواية 'البحاري' بنقص: "قال يحيى: الشغل برسول الله ﷺ"، وكذا في 'مسند' من حديث ابن رافع عن يحيى قال: "فصت ذلك لمكان النبي ﷺ"، ولسقوط هذه العلة جملة من حديث سفيان، كذا في "الإكمال".

صيام اليوم إلح: قال ابن الجوزي في "التحقيق": لأحمد في هذه المسألة - وهي ما إذا حال دون مطيع الهلال عيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة أقوال، أحدها: يجب صومه على أنه من رمضان. ثانيها: لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاء وكفارة وندراً وملاً يوافق عادة، وبه قال الشافعي، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز عن فرض رمضان، ويجوز عما سوى ذلك. ثالثها: المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والمطر، كذا في "الفتح"، =

بِهِ صِيَامَ رَمَضَانَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَى مَنْ صَامَهُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ،

- وأما عند الحنفية على المشهور في المذهب، فيوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان، وإن لم يكن في السماء عنة؛ لعدم اعتبار اختلاف المصالح وجوار الرؤية ببلدة أخرى، كذا في "الدر المختار" و"شرح"، وفي الهداية: لا يصومون يوم الشك إلا تطوعاً؛ لقوله لا يصوم من شك فيه من مصل لا يفعله، وهذه المسألة على وجوه، أحدها: أن يوي صوم رمضان، وهو مكروه لما روي، ولأنه تشبه بأهل الكتاب؛ لأهم رادوا في مدة صومهم، ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان يحريه؛ لأنه شهد الشهر وصامه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يقصه؛ لأنه في معنى المظنون. الثاني: أن يوي عن واجب آخر، وهو مكروه أيضاً لما روي، إلا أن هذا دون الأول في الكراهة، ثم إن ظهر أنه من رمضان يحريه لأصل الية، وإن ظهر أنه من شعبان فقد قيل: يكون تطوعاً؛ لأهم مهى عنه فلا يتأدى به الواجب، وقيل: يحريه عن الذي بواه، وهو الأصح؛ لأن النهي عنه - وهو التقدم على صوم رمضان بصوم رمضان - لا يقوم بكل صوم، بخلاف يوم العيد؛ لأن النهي عنه - وهو ترك الإجابة - يلزم كل صوم. والثالث: أن يوي التطوع، وهو غير مكروه لما روي، وهو حجة على الشافعي في قوله: يكره على سبيل الابتداء، والمراد بقوله لا يقدم مصل صوم رمضان لا يصوم يومين، هي التقدم بصوم رمضان؛ لأنه يؤديه قبل أوانه.

ثم إن وافق صوماً كان يصومه فالصوم أفضل بالإجماع، وكذا إذا صام ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعداً، وإن أفرد فقبل: الفطر أفضل؛ احترازاً عن طاهر النهي، وقبل: الصوم أفضل؛ اقتداء بعلي وعائشة، فإنهما كانا يصوماه، والمختار أن يصوم المصنوع بنفسه أحداً بالاحتياط، وبقي العامة بالتصوم إلى وقت الروال ثم بالإفطار؛ نفياً للتهمة. ثم ذكر المصنف صور التردد في الية، ليس هذا محله، وقد علم من كلام هؤلاء الفحول أن الأئمة الأربعة اختلفوا ههنا في عدة مسائل، الأولى: في تعريف يوم الشك، والثانية: في حكم صومه، والثالثة: لو صامه سبة رمضان أو واجب آخر أو نية العمل، فعاداً حكمه؟ ومن حصص بين هذه المسائل في نقل امداد فقد أخطأ. يهون أن يصام اليوم الذي يشك فيه" أنه من رمضان، أو "من شعبان" هي كراهة على أرجح الروايتين عن مالك، أو حرمة على الأخرى، قاله الرزقاني، "إذا بوى به صيام رمضان" يعني أن النهي والكراهة إذا بوى به صوم رمضان لا التطوع، كما سيأتي، ومثله تقدم عن الشرح الكبير للدردير، وبه قالت الحنفية، كما تقدم عن "الهدية".

"ويرون أن على من صامه" أي يوم الشك "من غير رؤية"، وفي السج المصرية: على غير رؤية، "ثم جاء الثنت" بفتح الباء وسكوها "أنه" أي ذلك اليوم "من رمضان" لثبوت الرؤية "أن عليه قضاءه"؛ لأنه لم يصمه سبة حارمة أنه من رمضان قاله الرزقاني، وحالف في ذلك الحنفية، إذ صوم رمضان يتأدى عندهم سبة لعل وغيره، قال في "الهداية" في الصوم الواجب الذي يتعلق برمان بعينه كصوم رمضان: إن هذا الصبر من الصوم يتأدى بمطلق الية وبسبة العمل وبسبة واجب آخر، وقال الشافعي: في نية العمل عاث، وفي مطلقها له قولان. وفي هامشه عن "الساية": في قول يقع عن الفرض، وفي قول لا يقع، وهو الأصح، وبه قال مالك وأحمد.

وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

٦٣٣ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي نَرَادٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ..

صيام شهر قط الخ هـ بمرّة لاستثناء من الكلام السابق، "إلا رمضان"، وإما لم يستكمل صيام غير رمضان؛ لئلا يطل وجوبه، وما رأيتُهُ في شهر أكثر بالصّب، ثلثي معوي 'رأيت'، 'صياماً' بالنصب على التمييز 'منه' ﷺ 'في شعبان' متعلق بـ "صياماً"، وذكر القاري الوجوه المختلفة في تركيب الحديث، والمعنى: كان ﷺ يصوم في شعبان وغيره، وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه، قال الحافظ: وهما أربعة أنحاث، الأول: احتفت الروايات في صيامه ﷺ شعبان، وفي حديث الباب أنه ﷺ يكثر الصيام في شعبان، وظاهره أنه لا يستوعبه بالصيام، لكن قال الحافظ: راد في حديث يحيى بن أبي كثير: 'فإنه كان يصوم شعبان كله'، وروى أبو داود من حديث أبي سلمة عن أم سلمة: "لم يكن يصوم في السنة شهراً كاملاً إلا شعبان يصومه برمضان"، وروى الترمذي من حديث سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: "ما رأيت رسول الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان"، كذا في 'العيني'، وفي حديث أبي سلمة عن عائشة عند مسلم: 'كان يصوم شعبان إلا قليلاً'، وفي 'المشكاة': "قالت: كان يصوم شعبان كله، وكان يصوم شعبان إلا قليلاً" متفق عليه، وعن عبد الله بن شقيق، فنت لعائشة: أكان النبي ﷺ يصوم شهراً كله؟ قالت: ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان، ولا أفطره كله حتى يصوم منه، حتى مضى لسبيله" رواه مسلم، واحتنف أهل العلم في الجمع بين هذه الروايات، فقال الحافظ: نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: جازي في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول: صام الشهر كله، ويقال: فلان قام لينته أجمع، ولعله قد تعشى أو اشتغل بعض أمره، وحاصله: أن إحدى الروايات معسرة للأخرى محصنة لها، وأن المراد بـ "الكل" الأكثر، وهو محار قليل الاستعمال، واستبعده الطبيعي، قال: لأن النكس تأكيد لإرادة الشمول ودفع التحور، فتفسيره بـ "العص" ماف له، قال: فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة، ويصوم معظمه أخرى؛ لئلا يتوهم أنه واجب كله كرمضان، وقيل: المراد بقوله 'كله' أنه كان يصوم من أوله تارة وآخره أخرى، ومن أثانته طوراً، فلا يخفى شيئاً منه من صيام، ولا يخص بعصه بصيام دون بعض، قال الربيع بن اسير: إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة، والمراد الأكثر، وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الأول، فأخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان، وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله، قال الحافظ: ولا يخفى تكلفه، والأول هو الصواب.

"الصَّيَّامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرُفَثُ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمْرُو شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ".

الصيام حة ليس في رواية أبي داود: 'الصيام حة'، وذكر ابن عبد البر في 'المهيد'، الاختلاف على ما ذكر في هذا المقطع، كذا في "شرح الإحياء"، وهو يضم الحيم وشدة النون: النوقية والسنر، ولحمة كل ما ستر، ومنه الجح، وهو الثرس، ومنه سمي الحن؛ لاستتارهم عن الأعين، والحناء لاستتارها بورق الأشجار، قاله العيني، راد الترمذي وغيره: حة من ... ولأحمد: حة، وحسن حسين ...، وبسائني: حة تحم حاتم من ... وللطبراني: حة سحر ...، وللبيهقي: حة من حة ... ذكرها لخافض مفصلاً، ثم قال: وقد تبين هذه الروايات متعلق هذا المستر، وأنه "من النار"، وهذا جرم ابن عبد البر، وأما صاحب "نهاية" فقال: معنى كونه حنة أي يقى صاحبه ما يؤذيه من الشهوات.

فلا يرفث إلخ [بضم الفاء والكسر، ويروى الفتح] بالثنية، وتثنية الفاء، قاله الررقاني وعيني، أي لا يفحش ولا يتكلم بالكلام القبيح، ويطلق أيضاً على الجماع ومقدماته، وعلى ذكره مع إساءة أو مطلقاً، ويحتمل أن ينهي ما هو أعم منها، قال ابن رشد في "النداء": جمهورهم على أن من سس الصوم ومرعاته: كف النساء عن الرفث والحباء؛ هذا الحديث، وذهب أهل الظاهر إلى أن الرفث بغير، وهو شاذ. ولا يجهل أي لا يفعل فعل الجهن كصياح وسفه وسحرية ونحو ذلك، 'فإن امرؤ' تنحيف النون مع الفاء في أوله، وفي رواية: بالواو، قال عيني: كلمة 'إن' محففة موضوعة بما بعده، تقديره: إن قاتله امرؤ، وعص 'قاتنه' يفسره، كما في قوله تعالى: **وَلَا تَقْرَأُ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْهُنَّ حَتَّى يُؤْخَذَ مِنْهُمْ أَجْرٌ** (سورة البقرة: ٢٢٠) أي استجارك أحد من المشركين. 'قاتنه' قال عياض: قاتنه. دافعه وبارعه، ويكون بمعنى شاتمه ولاعه، وقد جاء القتل بمعنى المعنى، "أو شاتمه" أي تعرض لشتم.

وأشكل صاهر المقطع أن المفاعلة لا يستعمل إلا من فعل التثنية، فكيف يستعمل إلى اصائمه؟ أحاب عنه اساجي بأنه يحتمل ثلاثة أوجه، يحتمل أن يريد: فإن امرؤ أراد أن يشاتمه أو يقاتنه، فليمتنع من ذلك، وليقل: إني صائم. والثاني: أن عط المفاعلة وإن كانت أظهر في فعل الاتية، إلا أنها قد تستعمل في فعل الواحد، فيقال: سافر الرجل، وعالج الطبيب المريض. والثالث: أن يريد: إن وجدت المشاتمة مهماً جميعاً فليذكر الصائم نفسه بصومه، ولا يستسلم المشاتمة والمقاتنة. قلت: والأوجه عندي في معناه: أنه نسبة إلى الشاتمة، وهو غير الصائم، وهو سب استثم من الصائم أيضاً، فمسبة المفاعلة إلى الشاتمة باعتبار فعله وكونه ساء، والفرق بين هذا وبين أول المعاني الثلاثة لاساجي صاهر، 'فليقل'، إني صائم، إني صائم مرتين في سجع 'الموطأ'، وهذا صصه الررقاني، قال الخافض: اتفقت الروايات كلها على أنه يقول: إني صائم، فمهم من ذكرها مرتين، ومهم من اقتصر على واحدة، واحتج في المراد هذا بقول، من يحاطب بها الذي يكلمه بذلك، أو يقوها في نفسه، قال ابن عبد البر: يقوله بلسانه بملشاته والمقاتن، أي وصومي بمعنى من ذلك، وقيل: يقوله في نفسه أي فلا سبيل إلى شقاء عيط، ولا يطلق بأني صائم، =

٦٣٤ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ،

= لما فيه من الرياء واطلاع الناس عليه؛ لأن الصوم من العمل الذي لا يظهر. وبالثاني جزم المتوب، ونقله الرافعي عن الأئمة. ورجح النووي الأول في "الأذكار"، وقال في "شرح المهدب": كل منهما حسن، والقول باللسان أقوى، وهو جمعهما لكان حسناً، ولهذا التردد أتى البخاري في ترجمته بالاستفهام، فقال: "باب هل يقول: إني صائم، إذا شتم" وقال الروياني: إن كان رمضان فيقل بلسانه، وإن كان غيره فليقله في نفسه، وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع، وأما في الفرض فيقل بلسانه قطعاً، وأما تكرير قوله: "إني صائم" فليؤكد الارجحار منه أو من يخاطبه بذلك، ونقل الرركشي أن المراد بقوله مرتين: مرة بقله ومرة بلسانه، فيستفيد بقوله بقله كلف لسانه عن خصمه، وبقوله بلسانه كلف خصمه عنه، وتعقب بأن القول حقيقة باللسان، وأجيب بأنه لا يجمع المحاز.

والذي **الح**: الواو لتقسم، أقسم تأكيداً لكلامه الشريف، "نفسى بيده" أي إن شاء أبهاها وإن شاء أفناها، وهو قسم كان يقسم به النبي ﷺ في أكثر أحيانه، "الخلوف" بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء، قال عياض: هذه الرواية الصحيحة، وبعض الشيوخ يقول بفتح الخاء، قال الخطابي: هو خطأ، وحكى القابسي الوجهين. وصوب الضم، وبالع النووي في "شرح المهدب" فقال: لا يجوز فتح الخاء، واتفقوا على أن المراد به تعير رائحة فم الصائم بسبب الصيام، وسيأتي الخلاف في معناه، "فم الصائم" فيه رد على من قال: لا تثبت الميم في "الفم" إلا في ضرورة الشعر؛ لشوته في هذا الحديث وغيره، قال الناجي: الخلوف تعير رائحة فم الصائم، وإنما يحدث من حلول المعدة بترك الأكل، ولا يذهب بالسواك؛ لأنها رائحة النفس الخارج من المعدة، وإنما يذهب بالسواك ما كان في الأساس من التعير، وقال الترمذي: خلوف فم الصائم تغير طعم فمه وريحه لتأخر الطعام، وهذا ليس على أصل مالك، وإنما هو جار على مذهب الشافعي، ولذلك منع الصائم السواك بعد نصف النهار، وأباحه مالك؛ لأن الخلوف عنده لا يروى بالسواك؛ لأن أصله من المعدة، ولو رآه بالسواك لوجب أن يجمع منه قبل الروا؛ لأن تعاهده بالسواك قبل الزوال يجمع وجوده منه بعد الزوال. قلت: والخفية موافقون في ذلك للمالكية.

أطيب عند الله **الح**: اختلف في معناه؛ لأن استطانة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل إلى الشيء، فيستطيه، أو ينفر عنه فيستقذره، والله سبحانه وتعالى مزه عن ذلك. وفي "شرح الإحياء". اختلف في معناه - بعد الاتفاق على أنه سبحانه وتقدس مزه عن ذلك - على أقوال، أحدها: أنه مجاز واستعارة؛ لأنه جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة ماء، فاستعير ذلك في الصوم؛ لتقريبه من الله تعالى، قال المارزي: فيكون المعنى أن خلوف فم الصائم أصيب عند الله من ريح المسك عندكم، أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وذكر ابن عبد البر نحوه. الثاني: معناه أنه تعالى يحزه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك، كما قال في المكنوم: 'الريح ريح مسك'. حكاه القاضي عياض. الثالث: أن صاحب الخلوف يبال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا، =

إِنَّمَا يَذَرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، فَالصِّيَامُ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرَةِ أَثْمَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَّا الصِّيَامَ، فَهُوَ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ.

على اختلاف مراتب الإحلاص

= لا سيما بالإضافة إلى الخلوف، وهما صدان، حكاه عياض أيضاً. الرابع: أنه يعتقد رائحة الخلوف ويدحر على ما هي عليه أكثر مما يعتقد ريح المسك، وإن كانت عبداً من خلافه، حكاه القاضي أيضاً.

أما بدر: بدال معجمة أي يترك، ولم يصرح بسنة إلى الله عز وجل، نعلمه أنه وعده الإشكال فيه، ولأحمد عن إسحاق بن الطائغ عن مالك: 'يقول الله عز وجل: إنما بدر'. وهكذا في روايات عديدة بسطها الحافظ في 'الفتح'. قال الناجي: 'يتمثل أن يكون تعبته بتعبه على ريح المسك، ويتمثل أن يكون ابتداء شاء على الصائم. "شهوته" أي من إجماع على الظاهر، وليس حرمة: روحته'. ويحمل العموم، فقوله: "وطعامه وشربه" من عطف إحلاص على العام، وفي رواية في فرة: أي لا مثقال شرعي أو لرحماني، قال الحافظ: قد يفهم من الإتيان بصيغة حصر السببه على الجهة التي لها يستحق الصائم ذلك، وهو الإحلاص الخاص به، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالشجاعة لا يحصل بالصائم الفصل المذكور. 'الصيام ي' نهاء النسبية في أوله، وفي رواية البخاري بدون الناء، وأشار هذا إلى سر ضعف وهو أن الصوم لا يطلع عليه العباد بخلاف سائر العادات، فيكون حالاً وجه الله تعالى، وديث لأن الصوم لا صورة له في الوجود بخلاف سائر العادات؛ إذ كثير ما يوجد الإمساك مجرد عن الصوم، فلا مقوم له إلا السببه التي لا يصع عليها غيره تعالى. "وأنا أجزي به" مفتوح همزة على ما صرحه شرح الخديث فاصفة، أي أنا أنوني بنفسني لإعطاء جرائه، وفيه فحامة الجراء بوجهين، الأول: أن كل جراء ينون إعطاءه الخبيب بيده الشريفة وإن قل، كما لا غاية لمسرة ذلك. والثاني: كل عطاء وبول يكون مقداره حسب معصي غائب، وحقار صصه شيجي وأسنادي ووالدي - نور الله مرقده - عند الدرس صصه همزة على ساء تجهول، ومعناه: بيس به جراء إلا بنفسني أي رضائي، ولا عمل ألد من العمل الذي يتوصل به إلى الخبيب بنفسه، 'كل حسنة عشرة أمثالها قال الله عز اسمه: (الأنعام: ١٦٠) وذلك أدناه، وبصاعف 'إلى سبع مائة ضعف' بكسر الصاد المعجمة أي مثل، وقد يزداد أكثر من ذلك كما سيأتي.

إلا الصيام: فإنه لا تحديد لثوابه، قال تعالى: ﴿يُوفَى الصَّادِقُ - أَخْرُجُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (الزمر: ١٠) والصائم صابر، وفي "شرح الإحياء" قد اختلف المفسرون في تفسير قوله تبارك وتعالى: (نور: ٢٦١)، فقيل: يصاعف هذا التضعيف المذكور، وهو سبع مائة ضعف، وقيل: المراد: يصاعف فوق سبع مائة من شاء، وقد ورد التضعيف بأكثر من السبع مائة في أعمال كثيرة في أخبار صحيحة، ثم ذكر بعض الروايات في ذلك، وقال في آخره: والجمع بينه وبين حديث أبي هريرة هذا أنه لم يرد حديث في هريرة انتهاء التضعيف، بدليل أن في بعض طرقه بعد قوله: 'إلى سبع مائة' إلى أضعاف كثيرة، وفي أخرى: 'إلى ما يشاء الله'، فهذه زيادة ليس =

٦٣٥ - مات عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ

= أن هذا التضعيف يراد على السبع مائة، والريادة من الثقة مقولة. 'فهو ي وأنا أجري به' أعاده للتأكيد، وقد اختلف العلماء في معناه - مع أن الأعمال كلها لله عروجل، وهو الذي يجري بها - على عشرة أقوال، الأول: أن الصيام لا يقع فيه رياء كغيره، حكاها المارري، ونقله عياص عن أبي عبيد. الثاني: أن المراد أنا المفرد بعدم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة، وغيره من العادات أظهر سبحانه وتعالى بعض مخلوقاته عليها، قال القرطبي: معناه: أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس، وأما تضاعف من عشرة إلى سبع مائة إلى ما شاء الله إلا الصيام، فإن الله يثبت عليه غير تقدير، ويشهد هذا المعنى رواية "الموطأ" هذه، وكذلك الروايات الأخر ذكرها الحافظ في 'الفتح'. الثالث: معناه: أنه أحب العادات إلي والمقدم عندي، وتقدم قول ابن عبد البر من أنه فضله على سائر العادات. الرابع: الإضافة إضافة تشريف وتعظيم، كما يقال: بيت الله، وإن كان البيوت كلها لله، قال الرئيس بن المنير. التخصيص في موضع التعظيم لا يفهم منه إلا التشريف. الخامس: أن الاستعلاء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أصابه إليه، كأنه يقول: إن أعمال العباد ماسة لأحوالهم إلا الصائم، يتقرب إلي بأمر هو متعلق بصمة من صفاتي. السادس: أن المعنى كذلك، لكن بالنسبة إلى الملائكة؛ لأن ذلك من صفاتهم. السابع: أنه حائض لله، وليس للعبد فيه حظ، قاله الخطابي. الثامن: سب الإضافة إليه سبحانه وتعالى أن الصيام لم يعد به غيره عروجل. التاسع: جميع العادات تنو في منها مظام العباد إلا الصيام. العاشر: أن الصوم لا يظهر، فتكنه الحفظة كما تكن سائر الأعمال، واستند قائمه إلى حديث واحد، وأورده ابن العربي في "المسلسلات"، ولغظه: قال الله عروجل: الإحلاص سر من سري، استودعته قلب من أحب لا يطع منك فيكنه، ولا شيطان فيفسده، ويكفي في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنة لمن يهتم بها وإن لم يعلمها، قال الحافظ: هذا ما وقفت عليه من الأحوبة.

إذا دخل الح شهر "رمضان فتحت" تشديد القوية ويجوز تخفيفها، قاله الررقاني، وقال القاري: بالتخفيف، وهو أكثر كما في التريل، وبالتشديد لتكثير المعول، "أبواب الجنة" حقيقة لمن مات فيه، أو عمل عملاً لا يفسد عليه، وقال القاضي عياص: يحتمل أن يكون ذلك علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيماً لحرمته، وقيل: إن المراد بالفتح كثرة الطاعات في شهر رمضان، فإنها موصلة إلى الجنة، فكفي بها عن ذلك، وقيل: المراد به ما فتح الله على العباد من الأعمال المستوحاة للحجة، كذا في "العبي". "وغلقت" قال القاري: بالتشديد أكثر "أبواب النار" كذلك حقيقة أو محاراً، وفيه دليل على أن الجنة والنار محوقات. ورد على القدرية الذين يقولون: إنهما لم تحقاً بعد، قال ابن العربي: وقد بدعت من الاستفاضة جداً يقرب من التواتر. "وصعدت" بضم الصاد المهمة وشد الفاء، أي عنقت 'الشياطين' أي شددت بالأصفاة، وهي الأغلال التي يعمل بها اليدان والرجلان، وترتبط في العنق، وهي بمعنى رواية البحاري: "وسلسلت الشياطين"، ثم ذلك على الحقيقة على الظاهر، ولا حاجة إلى حمله على التحور.

رَمَضَانَ فَتُحَتُّ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلُقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَكْرَهُونَ السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ فِي سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ، لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْهَى عَنْهُ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ.....

وصفدت شددت بالأعلال، بما حقيقة أو كناية عن فنة إغواء الشيطان.

لا في أوله وهو ما قبل الروا، ولا خلاف في استحبابه إذ ذلك، "ولا في آخره" أي من بعد الروا إلى مغروب، وهو مختلف عند الأئمة، كما سيأتي. قال: ولم أسمع أحدًا من أهل العلم يكره ذلك أي السواك في أول النهار أو آخره، "ولا يهوى عنه" أحد من أهل العلم، بل يستحبونه، والمسألة خلافية شهيرة بين الأئمة، قال أحمد: لا بأس بالسواك للصائم، قال عمر بن ربيعة: "رأيت رسول الله ﷺ يتسوك"، وهو صائم، حسبه الترمذي، وقال زياد بن حدير: "ما رأيت أحدًا كان أدوم لسواك رطب = وهو صائم = من عمر بن الخطاب، لكنه يكون عوداً دوايماً، ولم ير أهل العلم بالسواك أول النهار بأساً إذ كان يعود ياساً، واستحب أحمد وإسحاق ترك السواك بالعشي؛ لحديث الخوف، واحتلفت الرواية عنه في التسوك بالعود الرطب، فرويت عنه الكراهة، وهو قول قتادة والشعبي والحكم وإسحاق ومالك في رواية، وروى عنه أي أحمد أنه لا يكره، وبه قال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة، وروى ذلك عن علي وابن عمر وعروة وبجاءه لما روي من حديث عمر وغيره، كذا في "المعني"، وقال الشعبي: احتلف العلماء فيه على ستة أقوال، الأول: لا بأس به للصائم مصفاً قبل الروا وبعده، ويروى عن علي وابن عمر: أنه لا بأس بالسواك الرطب للصائم، وروى ذلك أيضاً عن مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وإبراهيم السجعي ومحمد بن سيرين وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وابن عبيدة، ورويت الرحضة في السواك للصائم عن عمر وابن عباس، وقال ابن عبيدة: السواك سنة للصائم والمفطر، والرطب وياس سواء.

الثاني: كراهته للصائم بعد الروا، واستحبه عنه رطب أو ياس، وهو قول الشافعي في أصح قوليه وأبي ثور، وقد روى عن علي كراهة السواك بعد الروا، رواه الطبراني، الثالث: كراهته للصائم بعد العصر فقط، ويروى عن أبي هريرة **الربع**: التفرقة بين صوم الفرض وصوم النفل، فبكره في الفرض بعد الروا، ولا يكره في النفل؛ لأنه أبعد عن الرياء، وحكي عن أحمد بن حنبل حكاه صاحب "المعتمد" من لشافعية عن القاسمي حسين. الخامس: يكره بالرطب دون غيره، سواء أول النهار وآخره، وهو قول مالك وأصحابه، ومن روى عنه كراهة السواك الرطب للصائم الشعبي وزيد بن حدير وأبو ميسرة والحكم بن عتيبة وقاتدة السداس: كراهته للصائم بعد الزوال مطلقاً، وكراهة الرطب للصائم مطلقاً، وهو قول أحمد وإسحاق بن راهويه.

في صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ يَصُومُهَا،

صيام ستة أيام من شوال "بعد الفطر من" صيام "رمضان: إنه لم ير" هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، إلا في نسخة "المتقى"، ففيها: "إني لم أر أحداً من أهل العلم والفقهاء ممن رآهم، وهم التابعون "يصومونها"، ويقول أيضاً: "لم يلحقني ذلك" أي صوم ست من شوال عن أحد من السلف "أي الذين لم أدر كههم، وهم الصحابة وكبار التابعين، وإن أهل العلم" هذا ترقى مما قال أولاً "يكرهون ذلك" الصيام، "ويخافون بدعته" أي يخافون من أن يدخل في الدين ما ليس منه، ويخافون أيضاً "أن يلحق" بضم الياء وكسر الحاء بناء الفاعل، وسيأتي فاعله، 'برمضان ما ليس منه' مفعول لقوله: "يلحق". "أهل الجهالة" بالرفع فاعله، "والجفاء" أي العلطة والفضاظة "لو رأوا في ذلك" أي في هذه الستة "رخصة" بالنصب مفعول، وفي نسخة "المتقى" بدله "حقة" يعني أهل الجهالة لو رأوا أهل العنم أنهم لا يشددون في ترك هذه الصيام لأدحوها في رمضان، كما راد أهل الكتاب في صيامهم، "عد أهل العلم" ظرف لـ "رخصة". "ورأوهم" أي أهل العلم "يعملون ذلك" أي صيام هذه الأيام. اعلم أن صوم ست من شوال مختلف عند الأئمة، قال الحرقى: من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال وإن فرقها، فكانه صام الدهر، قال الموفق: وجملة ذلك أن صوم الستة مستحب عند أكثر أهل العلم، روي ذلك عن كعب الأحمري والشعبي وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي، وكرهه مالك، وقال: ما رأيت، إلى آخر ما تقدم في "الموطأ".

ولما: ما روى أبو أيوب مرفوعاً: من **صام رمضان** الحديث، وقال أحمد: روي هذا عن النبي ﷺ بثلاثة أوجه، وروى ثوبان مرفوعاً: من **صام رمضان شهر هجرته** الحديث، ولا يجري هذا مجرى التقديم لرمضان؛ لأن يوم الفطر فاصل، فإن قيل: فلا دليل في هذا الحديث على الفضيلة؛ لأنه ﷺ شبه صيامها بصيام الدهر، وهو مكروه، قلنا: إنما كره صوم الدهر؛ لما فيه من الضعف والتشبه بالنبتل، لولا ذلك لكان ذلك فصلاً عظيماً؛ لاستغراقه بالعبادة والطاعة، والمراد بالخير: التشبيه في حصول العبادة به على وجه عري عن المشقة، كما قال ﷺ: من **صام ثلاثة أيام من كل شهر** كان كمن **صام الدهر**، ذكر ذلك حثاً على صيامها وبيان فصلها، ولا خلاف في استحبابها، وإذا ثبت هذا، فلا فرق بين كونها متتابعة أو مفارقة، في أول الشهر أو في آخره؛ لأن الحديث ورد بها مطلقاً من غير تقييد، ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً، والخمسة عشر أمثالها، وهذا المعنى يحصل مع التفريق.

قال النووي: مذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم استحباب صوم هذه الستة، وقال مالك وأبو حنيفة: يكره ذلك، أما الحنفية فقد اختلفت النقول عنهم، واختلف أهل فروعهم في ذلك، ففي "البحر الرائق": ومن المكروه صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة، متفرقاً كان أو متتابعاً، وعن أبي يوسف كراهته متتابعاً لا متفرقاً، لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً. وعدّها في "نور الإيضاح" وشرحه "مراقى الفلاح" من المدحوبات، وفي "البدائع": ومنها (أي المكروهات) إتناع رمضان بست من شوال كذا قال أبو يوسف، كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوماً خوفاً أن يلحق ذلك بالفرضية، وكذا روي عن مالك، ثم قال: والإتباع المكروه، هو أن يصوم يوم الفطر، -

وَلَمْ يَتْلُغْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ
بِدَعْتَهُ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَهْلُ الْجَهَالَةِ وَالْجَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ
أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ،

= ويصوم بعده خمسة أيام، فأما إذا أفصر يوم العيد ثم صام بعده ستة أيام، فليس بمكروه، بل هو مستحب وسنة.
وفي "الدر المختار": بدب تعريق الست من شوال، ولا يكره التتابع على المختار، خلافاً للثاني (أي أبي يوسف)،
والإتباع المكروه أن يصوم الفطر وخمسة بعده، فلو أفطر الفطر لم يكره، بل يستحب ويسن، ابن كمار وبسط
ابن عابدين في بصوص أهل المذهب في عدم الكراهة، ثم قال: وتما ذلك في رسالة "تخريج الأقوال في صوم الست
من شوال" للعلامة قاسم، وقد رد فيها على ما في 'مطومة الثاني' وشرحها من عروه الكراهة مطلقاً إلى أبي
حيفة وأنه الأصح، بأنه على غير رواية الأصول، وأنه صحيح ما لم يسفه أحد إن تصحيحه، وأنه صحيح
الضعيف وعمد إلى تعطيل ما فيه الثواب الجليل بدعوى كادية بلا دليل، ثم ساق كثيراً من بصوص كتب
المذهب، فراجعها. فعلم بذلك كله أن المرجح عند الخفية هو البدب، وما حكى عنهم خلاف ذلك إما مرجوح
غير رواية الأصول، أو محمول على صوم يوم العيد، واستدل من قال بدب ذلك بخديث أبي أيوب **رضي الله عنه** عن
رسول الله **ﷺ** قال: **من صام مقداً ثم صام مقداً ثم صام مقداً لم يضره شيء من ذلك** رواه الجماعة إلا البخاري
والنسائي، كذا في "المنتقى"، ورواد المدري في "الترغيب"، والنسائي والطبراني، وقال: رواه رواة الصحيح.

بقتدى به الح. ببناء المجهول، أي يتبع بقوله وفعله، عطف على أهل العلم، "هي" بصيغة الماضي في النسخ
المهدية، "ويهي" بصيغة المضارع في المصرية، 'عن صيام يوم الجمعة، وصيامه' بالرفع متداً، و"حسن" خبره،
يعني مستحب، 'وقد رأيت بعض أهل العلم' قال أبو عمر: قيل: إنه محمد بن المسكين، وقيل: صفوان بن سيم
'يصومه' أي يوم الجمعة، "وأراه" بصم الهمة "كان يتحرره" أي يقصده، ولم يكن صومه ذاك اتفاقاً. ظاهر
كلام المصنف أنه بدب إلي صوم الجمعة، لكن قال الناجي: أتى به إجماراً لا احتياراً لفعله؛ برواية ابن القاسم
كراهة صوم يوم موقت أو شهر، وقال عياض: لعل قول مالك يرجع إلى قول الجمهور بالكراهة، وإنما حكى
صومه عن غيره، وظنه أنه كان يتحرره، ولم يقل عن نفسه: وأما أراه وأحبه. قال الرقابي: واعلم أن روايات
في صوم يوم الجمعة مختلفة جداً، ولذا اختلفت الأئمة فيه على أقوال، قال العيني: اختلفوا فيه على خمسة
أقوال، أحدها: كراهته مطلقاً، وهو قول الشعبي والشافعي والزهري ومجاهد، وقد روي ذلك عن عبي، وقد
حكى أبو عمر عن أحمد وإسحاق كراهته مطلقاً، ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة
وسلمان وأبي ذر، وشهوه يوم العيد، ففي الحديث الصحيح: أن النبي **ﷺ** قال: **إن أحد يوم جمعة لله عبد.** =

وَصِيَامُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهُ، وَأَرَاهُ كَانَ يَتَحَرَّاهُ.

= وروى النسائي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا صيام بعد القول الثاني: الإباحة مطلقاً من غير كراهة، وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر، وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن. القول الثالث: أنه يكره إفراده، فإن صام يوماً قبله أو بعده لم يكره، وهو قول أبي هريرة ومحمد بن سيرين وطاوس وأبي يوسف، واختاره ابن المنذر، وحكاها الترمذي عن أحمد وإسحاق. القول الرابع: ما حكاها القاضي عن الداودي: أن الهنيئ بما هو عن تحريره واحتصاصه دون غيره، فإنه متى صام مع صومه يوماً غيره، فقد خرج عن النهي؛ لأن ذلك اليوم منه أو بعده؛ إذ لم يقل: اليوم الذي يليه، قال القاضي عياض: وقد يرجح ما قاله قوله في الحديث الآخر: لا حصص يوم الجمعة، ولا تسبى صيام. وهذا ضعيف جداً، ويرده حديث جويرية في البخاري، وقوله لها: صمت أمس قالت: لا، قال: نعم عند قالت: لا، قال: فقصي، فهذا صريح في أن المراد بما قبله يوم الخميس، وما بعده يوم السبت. الخامس: يحرم صومه إلا لمن صام يوماً قبله أو يوماً بعده، أو وافق عادته، بأن كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، فوافق يوم الجمعة، وهو قول ابن حزم؛ لظاهر الأحاديث الواردة في النهي، وحكى الحافظ في 'الفتح' مع الإفراد عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية، وقول ابن المنذر يشعر بأنه يرى تحريره، وقال: ذهب الجمهور إلى أن الهنيئ فيه للتنزيه، وعن مالك وأبي حنيفة: لا يكره، والمشهور عند الشافعية وجهان، أحدهما - ونقله المزني عن الشافعي - أنه لا يكره، إلا لمن أضعفه صومه عن العادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر. والثاني: وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور. قلت: وقد حصل من كلام الحافظ قولان آخران لم يذكرهما العيني، أحدهما: التحريم، والثاني: الكراهة لمن أضعفه الصوم، فصارت الأقوال سبعة. والثامن: الدب ولو مفرداً، كما سيأتي في الفروع، وهو مختار العزالي في 'الإحياء'؛ إذ عده في الأيام الفاصلة التي يتأكد استحبابها. واحتلت فروع الحنفية في ذلك أيضاً، ففي 'نور الإيضاح' وشرحه: كره إفراد يوم الجمعة بالصوم؛ لحديث مسلم مرفوعاً: ولا حصص يوم الجمعة بعد الحديث إلخ مختصراً، وفي 'البدائع': كره بعضهم صوم يوم الجمعة بانفراده، وكذا صوم يوم الاثنين والخميس، وقال عامتهم: إنه مستحب؛ لأن هذه الأيام من الأيام الفاضلة، فكان تعظيمها بالصوم مستحباً. وفي 'الدر المختار': والمندوب كأيام البيض ويوم الجمعة ولو مفرداً، قال ابن عابدين: صرح به في 'الهر'، وكذا في 'البحر' فقال: إن صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنين والخميس، وكره الكل بعضهم، ومثله في 'المحيط'، معلاً بأن هذه الأيام فضيلة، ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل القبلة، فما في 'الأشباه'، وتبعه في 'نور الإيضاح' من الكراهة قول البعض، وفي 'الحاوية': لا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد؛ لما روي عن ابن عباس: "أنه كان يصومه ولا يفطر"، وظاهر الاستشهاد بالأثر: أن المراد بـ"لا بأس" الاستحباب، وفي 'التحسيس': قال أبو يوسف: جاء حديث في كراهته، إلا أن يصوم قبله أو بعده، فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر، قال الطحطاوي: ثبت بالسنة طله والهنيئ عنه، والآخر منهما الهنيئ، كما أوضحه شراح 'الجامع الصغير'؛ لأن فيه وظائف، فلعنه إذا صام ضعف عن فعلها. وفي 'رسائل الأركان': أن المنع عندنا للتنزيه.

مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٦٣٦ - **مسند** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ:

ليلة القدر واحتلّفوا في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة شهيرة وعربية بسطها الحافظ في 'الفتح' إلى قريب من خمسين قولاً أنها ليست في ليلة بعينها، وأنها تنتقل في الأعوام، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم، وهو أصح الأقاويل وأولاها بالصواب؛ لأن الأحاديث كلها تستعمل على هذا، واستعملها كلها أولى من استعمال بعضها وإطراح سائرها لا سيما وهي كلها أحاديث صحاح ثابتة لا مطعن فيها لأحد، فيحمل حديث أبي سعيد على ذلك العام بعينه، وحديث عبد الله بن أبيس على ذلك العام بعينه، وأمره - بالتماسها في العشر الأواخر على ذلك العام بعينه، وكذلك الأمر بالتماسها في السبع الأواخر في ذلك العام بعينه، وقال الررقابي في بيان الأقاويل: كوها في جميع السنة قول مشهور للمالكية والحنفية، وحرم ابن الحاجب كوها مختصة برمضان رواية عن مالك. وفي 'الدر المختار': وليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقاً، إلا أنها تتقدم وتتأخر حلالاً هما، ولم يتره فيمن قال بعد ليلة منه: أنت حرام أنت طائق ليلة القدر، فعده لا يقع حتى يسلم شهر رمضان الآتي؛ لحوار كوها في الأول في الأولى، وفي الآتي في الأخيرة، وقال: يقع إذا مضى مثل تلك الليلة في الآتي، ولا خلاف أنه لو قال: قبل دخول رمضان، وقع بمصيه، قال ابن عابدين: ما ذكر عن الإمام هو قول له، وذكر في 'البحر' عن 'الحاية': أن المشهور عن الإمام أنها تدور في السنة كلها، قد تكون في رمضان، وقد تكون في غيره، قال الحافظ: كوها ممكنة في جميع السنة هو قول مشهور عن الحنفية، حكاه قاضي حان وأبو بكر الرازي منهم، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، وكوها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه هو قول ابن عمر، وفي 'شرح الهداية' الجرم به عن أبي حنيفة، وقال به ابن المنذر وإمامي وبعض الشافعية، ورجحه السككي في 'شرح المسحاح'، وحكاه ابن الحاجب رواية، وقال السروجي في 'شرح الهداية': قول أبي حنيفة: إنها تنتقل في جميع رمضان، وقال صاحباه: إنها في ليلة مبهمه معينة، وقال الحافظ: كوها ليلة سبع وعشرين هو الحادة من مذهب أحمد، ورواية عن أبي حنيفة، وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حارم عن أبي هريرة قال: تذاكرنا ليلة القدر، فقال رسول الله ﷺ: **لَيْلَةُ سَبْعٍ عَشَرَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ**، قال أبو الحسن الفارسي: أي ليلة سبع وعشرين، فإن القمر يطلع فيها بنلك الصفة، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة بناس من الصحابة، وقال الحافظ بعد سرد الأقوال: وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير، وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب، وأرجحها أوتار العشر، وأرجح أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين، وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْوُسْطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ

يعتكف إلخ: أي في مسجده ﷺ. "العشر الوسط" قال الباجي: وقع في كتابي مقيداً بضم الواو والسين، ويحتمل عدي أن يكون جمع واسط، قال صاحب "العين": واسط الرجل ما بين قدمته وأخترته، وقال أبو عبيد: وسط البيوت يسطها: إذا نزل وسطها، واسم الفاعل من ذلك واسط، ويقال في جمعه: وسط كئازل وبرل وبازل وبزل، وأما الوسط بفتح الواو والسين، فيحتمل أن يكون جمع أوسط، وهو جمع وسيط، ككبير وأكبر، ويحتمل أن يكون اسماً لجميع الوقت على التوحيد كما يقال: وسط الدار ووسط الوقت والشهر، فإن كان قرئ بفتح الواو والسين فهذا عدي معناه، ووقع في رواية البحاري: "العشر الأوسط" قال الحافظ: هكذا في أكثر الروايات، والمراد بالعشر: الليال، وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث، لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان، أو التقدير الثلث، كأنه قال: الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط، وقال القاري: ووجه الأوسط أنه جاء على لفظ العشر، فإن لفظه مذكر، قال الحافظ: ووقع في "الموطأ" الوسط بضم الواو والسين جمع وسطى، ويروى بفتح السين مثل كبير وكبرى، ورواه الباجي في "الموطأ" بإسكانها على أنه جمع واسط، كبازل وبزل، وهذا يوافق رواية الأوسط، وقد رأيت كلام الباجي أنه لم يضبطه بالإسكان بل بضميتين، وهذا تعقب السيوطي كلام الحافظ، اللهم إلا أن يقال: إن الباجي صطه في غير "المتقى"، وقال القاري: ما قيل: الوسط بضميتين جمع وسطى، غير صحيح؛ لأن "فعل" بضميتين لا يكون جمعاً لـ "فعل"، بل لنحو فاعل، وعلم بذلك كله أن اللفظ يحتمل وجوهاً، بصمتين جمع واسط أو جمع وسطى كما قيل، أو بفتحيتين جمع أوسط أو مفرد، وبضم أوله وفتح السين جمع وسطى أيضاً، فتأمل. "من رمضان" قال ابن عبد البر: فيه مداومته ﷺ على ذلك، فالاعتكاف فيه ستة؛ لمواظبته ﷺ. "فاعتكف عاماً" مصدر عام إذا سح، فالإنسان يعوم في دنياه على الأرض طول حياته، فإذا مات غرق فيها، أي اعتكف في رمضان في عام.

ليلة إلخ: بالنصب، وضبطه بعضهم بالرفع فاعل "كان" التامة بمعنى ثنت، "إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج فيها" رسول الله ﷺ "من صحتها من اعتكافه" هذا الحديث مشكل؛ لأن مقتضاه أن حطته ﷺ وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثنتين وعشرين، وهو معائر لقوله الآتي: 'فأبصرت عياني رسول الله ﷺ'. وعلى جهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين، فإنه ظاهر أن الحطبة كانت في صبح اليوم العشرين، ووقوع المطر كان ليلة إحدى وعشرين. وهو الموافق لبقية الروايات، وعلى هذا فمعنى رواية الباب: وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها، ويكون في إضافة الصبح إليها تجور، وقد أطال ابن دحية في تقرير: أن الليلة تصاف إلى اليوم الذي قبلها، ورد على من منع ذلك، ولكن لم يوافق على ذلك، فقال ابن حزم: رواية ابن أبي حارم والدراوردي مستقيمة، ورواية مالك مشككة، وأشار إلى التأويل الذي ذكرنا، ويؤيده ما في رواية للبحاري: "فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي، ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه"، وهذا في غاية الإيضاح.

وَالْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ". قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمْطَرَتْ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ وَعَلَى جَبِينِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ مِنْ صُبْحِ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. ٦٣٧ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ".

= وأجاب عنه السرحسي بأنه ليس فيه كبير حجة، فإنه لم يقل: "أراي أسجد في ماء وطين في ليلة القدر"، قلت: لا حاجة إلى الجواب بعد ما تحقق أنها تحمل في الليالي المتعددة في السنين المحتملة، فلا مانع أن تكون في هذه الليلة من هذه السنة، 'وكان المسجد على عريش' يفتح العين وسكون الباء، أي بي على صوغ عريش، وإلا فالعريش هو نفس السقف، يعني أن المسجد كان مظلاً بالخوص والجريد، ولم يكن محكم الساء بحيث يكن من المطر، وفي رواية للبخاري: وكان السقف من جريد النخل، "فوكف المسجد" أي سال ماء المطر من سقفه، فهو من ذكر المحل وإرادة الحال. **فأبصرت عيناي:** زاده تأكيداً، كقولك: أحدث بيدي، وإنما أراد إظهار التعجب من تلك الحالة العرية، 'رسول الله ﷺ انصرف' من الصلاة، "وعلى جبهته" الجملة الحالية، واختلفت النسخ في ذكر هذا اللفظ، ففي جميع النسخ المصرية "والزرقاني" و"المصفي" و"التوير" بلفظ: "على جبهته"، وهكذا حكاه الحافظ في 'الفتح' عن رواية مالك، وكذا في 'التقصي'، وفي النسخ الهندية والباحي بلفظ: "على جبهته"، قال الباجي: الحين: ما بين الصدغين، والسجود يكون في وسطه، وقال ابن قتيبة: الجبهة: وسط الخارحة، والجبينان يكتسها من كل جانب جبين. قلت: ويكون المعنى على نسخة الحين بيان كثرة الطين حتى وصلت إلى الحين، فتأمل، "وأنفه" قال الزرقاني: فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجزه، وعلى جبهته وحدها أساء وأجزأه، قاله مالك. "من صلاة" صبح ليلة إحدى وعشرين" متعلق بقوله: "انصرف"، وحديث أبي سعيد هذا نص في التحري في الأوتار، ويشكل عليه ما روى أبو داود وغيره من طريق أبي بصرة عنه مرفوعاً: **سَمِعْتُهَا فِي تَسْعَةٍ وَسِتِّينَ وَحَمِصَةٍ**، قلت: يا أبا سعيد! إنكم أعدم بالعدد منا، قال: أجل، قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها التاسعة، فإذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة.

تَحَرُّوا: بفتح المثناة الفوقية والحاء والراء المهملتين وإسكان الواو، أمر من التحري، وفي بعض الروايات: "التمسوا" وهما بمعنى الطلب، لكن معنى التحري أبلغ؛ لما فيه من الطلب بالجد والاجتهاد، "ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان"، قال الزرقاني: ولم يقع في شيء من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر، لكنه محمول عليه؛ لما في الصحيح من رواية أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: **تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي وَتَرِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ** =

٦٣٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

٦٣٩ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَسٍ الْجُهَنِيَّ قَالَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي رَجُلٌ شَاسِعُ الدَّارِ فَمُرْنِي لَيْلَةً أَنْزَلَ لَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

"أَنْزَلَ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ".

= فيحمل المطلق على المقيّد، قلت: لكن من حُتِرَ دورانه في تمام العشر بخري الحديث على إطلاقه، قال الحافظ: كوها تنقل في العشر الأخير كنه قاله أبو قلابة، وبص عليه **مالك** وأخو **ي** وأحمد وإسحاق.

تَحَرَّوْا لَيْلَةَ إِي أي اطلّوا بالحد والاحتياط "ليلة القدر في السبع الأواخر" قال ابن عبد البر: هكذا رواه **مالك**، ورواه شعبة عن ابن دينار بلفظ: "ليلة سبع وعشرين"، قلت: لكن رواية نافع عن ابن عمر، وكذا رواية سالم عنه بعدة طرق عند البخاري وغيره بلفظ: "السبع الأواخر"، فتأمل "من رمضان" وليس لفظ "من رمضان" في النسخ المصرية، ثم احتتموا في مصداقه، فقيل: مبدؤه من ليلة أربع وعشرين على كون الشهر ثلاثين، وهو الأصل، وقيل: من ليلة ثلاث وعشرين على كون المحقق في الشهر تسعاً وعشرين يوماً. **قال** **لرسول الله إ** راد في السبع المصرية بعد ذلك: "يا رسول الله"، وليست هذه الريادة في السبع الهديّة، "إني رجل شاسع الدار" أي بعيدها، ولفظ رواية أبي داود: "قلت: يا رسول الله، إن بي بادية تكون فيها، وأنا أصلي فيها حمد الله، فمرني ليلة معينة أنزلها" أي لتلك الليلة من البادية إلى المسجد، قال القاري: بالرفع على أنه صفة، وقيل: باحرم على أنه جواب أمر، قال الزرقاني: ولأبي داود: "فمرني بيلة من هذا الشهر أنزلها هذا المسجد أصليها فيه"، قلت: وفي السبع التي بأيدينا: "فمرني ليلة أنزلها إلى هذا المسجد" ليس فيها ذكر هذا الشهر، نعم، حكى القاري هذه المقطعة عن "المصابيح".

أنزل ليلة إ قال الناحي: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَصَّ عَلَيْهَا عَلَى مَعْنَى التَّحَرِّيِّ هَا، وَأَمَّا عِنْدَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَنْ تَكُونَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ مِنْ سَائِرِ لَيَالِي الْوَتَرِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَبْصَّ عَلَيْهَا لِعَصِيْبَةِ ثَمَّتْ هَا عِنْدَهُ. قلت: والظاهر أن الأمر كان لتلك السنة خاصة، لكنه ذهب إلى عمومته، كما يدل عليه الروايات، راد أبو داود بعد ذلك قول محمد بن إبراهيم الراوي عن ابن عبد الله بن أنس، فقالت لاسه: فكيف كان أنوك يصنع؟ قال: "كان يدخل المسجد إذا صلى العصر، فلا يخرج منه حاجة حتى يصلي الصبح، فإذا صلى الصبح وجد دانه على باب المسجد، فجلس عليها، فلحق سادته"، قال ابن عبد البر: يقال: ليلة الجهني معروفة بالمدنية ليلة ثلاث وعشرين، وحديثه هذا مشهور عند عامتهم وحاصتهم، وروى ابن جريح هذا الخبر لعبد الله بن أنس، وقال في آخره: "فكان الجهني يسمي تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد، فلا يخرج منه حتى يصبح، ولا يشهد شيئاً من رمضان قبلها ولا بعدها، ولا يوم الفطر"، قلت: وقد ورد كون ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين في عدة روايات وأثار، وذهب إلى ذلك جماعة.

٦٤١ - **ما**ك أنه بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أُرُووا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر،

- وأوله القاري بأن المعنى تاسعة يرحى بقاؤها من بعد العشرين. وهذا القول قال بخارى هو صاهر، وقال الحافظ: يرجع هذا القول رواية البخاري، بلفظ: **التسوية في التسع والسبع والخمسة** أي في تسع وعشرين، وسبع وعشرين، وخمس وعشرين. وثانيها: ما قال الطيبي: إن "تسعة نفى" هي الليلة الثانية والعشرون تاسعة من الأعداد الباقية، والرابعة والعشرون سابعة منها، والسادسة والعشرون خامسة منها، قست: وعلى هذا فيكون معنى الحديث تاسعة من الليالي الباقية، والعدد يكون من الآخر على كون الشهر ثلاثين، وتكون الليالي كلها أشباعاً لا أوتاراً، ويؤيد هذا المعنى ظاهر ما في رواية أبي دود عن أبي بصرة أنه قال لأبي سعيد الخدري: إنكم أعجم بالعدد ما، قال: أجل، قست: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: "بد مصت إحدى وعشرون فإني تليها التاسعة، فإذا مصت ثلاث وعشرون فإني تليها السابعة بخ، لكن تقدم أن حديث أبي سعيد هذا محتمل لتأويل؛ مخالفته روايته نفسه، ولم أر من احتضنها بأشباع العشر الأخير، إلا أن الحافظ قال في سرد لأقوال: القول الثالث والأربعون: إنها في أشباع العشر الوسيط والعشر الأخير، قرأته بخط معلطاي. وثالثها: هو المعنى الثاني إلا أن العدد من تسع وعشرين؛ يكونه انتيق، فتكون "تسعة نفى" هي ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الليالي كلها أوتاراً، وحكي ذلك عن مالك. ورابعها: ما احتاره ابن عبد البر. أن المراد بالتسعة ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الواقفي كانقول الثالث، إلا أن المعنى عده: تاسعة نفى بعد ليلة التي تسمى فيها، فعلى هذا يكون العدد من ثلاثين، وتكون الليالي كلها أوتاراً، وباعتبار المصداق هذا والذي قبله سواء، والاختلاف بينهما باعتبار معنى الحديث، وفي 'المدونة': قال الإمام مالك: أرى - والله أعلم - أنه أراد بالتسعة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين، وباتسعة ليلة ثلاث وعشرين، وبالخامسة ليلة خمس وعشرين. وهذا القول كما يرى يمكن حمله على القول الثالث والرابع معاً، وخامسها: ما يظهر من كلام المعين أن المراد بالتسعة ليلة إحدى وعشرين على نقصان الشهر، والثانية والعشرين على تمامه، يعني عمومهما يتناول صورتين معاً، قال: وهذا من على الانتقال من وتر إلى شفع، واسمي^{١٦} م يأمر أمته باتساعها في شهر كامل دون ناقص، بل أطلق ظلها في جميعه على التمام مرة، وعلى النقص أخرى.

أروا الخ بضم الهمزة "ليلة القدر في المنام" أي أراهم الله تعالى ذلك، وقال ابن المثلث: أي حيلهم في المنام ذلك تبعاً لقصي في أنه من الرؤيا، فحينئذ يحتاج إلى تحريد، كذا في "المرفأة"، "في السبع الأواخر" قال الحافظ: أي قبل ضم في المنام: إنها في السبع الأواخر، وتعقبه بعضهم بأنه ليس ظرفاً للإراءة، بل صفة للمنام أي المنام الواقع، أو الكائن في السبع الأواخر، والأوجه عندي ما قاله الحافظ، ونستحيز بأنه لم يقل: إنه ظرف للإراءة، بل كلامه صريح في أنه ظرف للمقدر، ويدل عليه ما في تعبير البخاري: "إن ناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر، وإن ناساً أروا أنها في العشر الأواخر"، وأمر الالتماس في السبع الأواخر صريح في أنه كان قبل السبع الأواخر.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتٍ فِي السَّبْعِ الْأَوَّاحِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّاحِرِ".

٦٤٢ - **ما** أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَتَّقُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ أَنْ لَا يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمُرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ.

٦٤٣ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: مِنْ شَهْدِ الْعِشَاءِ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظِّهِ مِنْهَا.

وعليه أهل العلم

إني أرى الخ بفتح الهمزة والراء أي أعلم "رؤياكم" بالإنفراد، قال عياض: كذا جاء بالإنفراد، وامرأ مرأيكم؛ لأنها لم تكن رؤيا واحدة، وإنما أراد المجلس، وقال ابن التين: المحدثون يروونه بالتوحيد، وهو جائز، وأفصح منه رؤاكم جمع رؤيا؛ ليكون جمعا في مقابلة الجمع، وتعتق بإضافته إلى ضمير الجمع يعلم منه التعدد ضرورة، وإنما عبر بـ"أرى" ليجاس رؤياكم، وهي المفعول الأول لـ"أرى"، والثاني: قوله: "قد تَوَاطَّاتٍ" باهمز أي توافقت وزنا ومعنى، ويعد في نسخ بطاء ثم ياء، وينبغي أن يكتب بالألف، ولا بد من قرأته مهمورا، قال تعالى **لَا تَتْلُوا شَيْءَ حَدِيثٍ وَلَا مَسْأَلَةٍ** (آية: ٣٧)، قاله النووي. "في" رؤيتها أنها في ليالي "السبع الأواخر"، فمن كان متحريرا أي طالبها وقاصدها "فليتحرها في السبع الأواخر" من رمضان، وتقدم قريبا عن البخاري: أن بعضا رأوها في العشر، وبعضا في السبع.

أرى: بضم الهمزة مبيها للمفعول، أي أراه الله تعالى "أعمار الناس" بالراء المهمة في جميع النسخ من امتون والشروح، فما حكى السيوطي وغيره عن رواية "الموطأ" بلفظ: "أعمال الناس" وهم من الناس، "قبه" أي قبل زمانه **ﷺ**. "أو ما شاء الله من ذلك" أي مقدار ما أراد الله تعالى من أعمارهم أي أرى جميع أعمارهم، أو مقدرا خاصا من ذلك، "فكأنه" **ﷺ** "تقاصر أعمار أمتي" إذ هي ما بين الستين إلى السبعين، وقليل من يحوز ذلك كما ورد "أن لا يبلغوا" لقصر أعمارهم "من العمل" الصالح "مثل الذي" يفتح اللام "يلع غيرهم" من الأمم السابقة "في طول العمر، فأعطاه الله" عروج محل أعمارهم الطويلة "ليلة القدر خير من ألف شهر". قال ابن عبد البر: هذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير "الموطأ" لا مستندا ولا مرسلأ، وليس منها حديث مكر. ولا ما يدفعه أصل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ

ذِكْرُ الْاِعْتِكَافِ

٦٤٤ - **مَات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ **ﷺ** أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** إِذَا اِعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

كتاب الاعتكاف يذكرو به عقب الصيام؛ لأنه من نواعه، ولأن المقصود من كل منهما واحد، وهو كف النفس عن شهواتها وتركبة النفس، ولأن المدي يظل الصوم قد بطل الاعتكاف، ولأنه يسر للمعتكف الصيام، ولأن الصوم شرط في بعض أنواعه عند الجمهور، واشترط مقدمه على المشروط، ولأن الاعتكاف يطلب مؤكداً في العشر الأخير من رمضان، فيحتمل الصوم به، فاسب حتم كتاب الصوم يذكر مسائله، قاله ابن عابد بن

يدي الخ أي يقرب 'إي' شدة بقاء، أي إلى حرق 'رأسه' بضم، وفيه تصريح بتسريح شعر الرأس، وفي بعض ألفاظ الحديث ما يدل على احتمال تسريح النحية، لكنه **ما** يمكنه إلى أحد، وإنما كان يتعاطى ذلك بنفسه، خلاف شعر الرأس، فإنه يعسر مباشرة تسريحه، لا سيما في مؤخر الرأس، فذلك كان يستعين بأرواحه، كذا في 'شرح الإحياء'، راد في 'المشكاة' بروايه المتفق عليه: 'وهو في المسجد'، وفي 'شرح الإحياء' برواية الترمذي والسائي: 'وهي في حجرها' "فأرجحه" الترجيح: تسريح الشعر، وهو استعمال المشط في الرأس، أي أمشط شعره وأنظفه، فهو من محار الخذف، لأن اترجيل لشعر لا لرأس، أو من إطلاق اسم اغسل على الحال، "وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان"، قال الخافض: فسرهما بترهري ناسور والعائط، واتفقوا على استثنائهما، واحتلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب، ولو حرج هما فتوصلاً خارج المسجد م بطل، ويتحقق بها القىء والقصص لمن احتاج إليه، قال الساجي: يريد: لا يدخل بيته إلا بضرورة قضاء الحاجة، وأفعال النبي **ﷺ** على الوجوب، وهذا يقتضي أن المعتكف لا يدخل بيته إلا بضرورة حاجة الإنسان وما يعجز بهجراه من طهارة الحدث وغسل الحدة والجمعة مما ندعو بضرورة إليه ولا بفعل في المسجد، ولا يدحجه لأكل ولا نوم ولا غيره من الأفعال التي يباح فعلها في المسجد.

٦٤٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا اعْتَكَفَتْ لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ، إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي لَا تَقِفُ.

قال يحيى: قَالَ مَالِكُ: لَا يَأْتِي الْمُعْتَكِفُ حَاجَةً وَلَا يَخْرُجُ لَهَا، وَلَا يُعِينُ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلَوْ كَانَ خَارِجًا لِحَاجَةِ أَحَدٍ لَكَانَ أَحَقَّ مَا يُخْرَجُ إِلَيْهِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ وَاتِّبَاعُهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَلَا يَكُونُ الْمُعْتَكِفُ مُعْتَكِفًا حَتَّى يَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَدُخُولِ الْبَيْتِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

لا تسأل عن المريض أي لا تعود "إلا وهي تمشي" يعني تعود ماشية "لا تقف" لذلك، اتساعاً لما روته هي نفسها عن فعل النبي ﷺ مثل ذلك، أخرجها أبو داود، وقال الباجي: تريد أنها كانت تخرج لحاجتها، فتمر بأهل المريض أو بموصعه، فلا تقف للسؤال، لكنها كانت تسأل عنه ماشية؛ لأن الوقوف عليه من معنى العيادة له، ولا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور جمارة ولا طلب دين ولا استيماء حد وجب له، فإن حرج لشيء من ذلك بطل اعتكافه؛ لأن ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملاممة والمواصلة.

حاجة الحج بالشكر في السحاح الهدية، وبالإضافة إلى الصمير بلفظ: "حاجته" في المصرية، والمودى واحد، والأوجه الأول، وبالتعميم فسرّه شيخنا في "المصطفى" أي لا يخرج لحاجة غير الحوائج التي لا بد لها، ولا يخرج لها أي لتلك الحوائج التي له منها بد، "ولا يعين أحداً" أي لا يعينه في شيء من الأمور؛ لأن المعتكف مستغن عنها، إلا أن يخرج لحاجة الإنسان كالأحشيش ونحوهما مما لا بد منه، "ولو كان المعتكف خارجاً لحاجة أحد" أي لو كان له جائز أن يخرج لمعونة أحد "لكان أحق" بالنصب والرفع "ما يخرج إليه عيادة المريض" بالنصب والرفع، وذلك لأن عيادة المسلم من حقوق المسلم، "والصلاة على الجنائز" فإنها فرض كفاية، "واتساعها" أي اتساع الجنائز، عطف على عيادة المريض، قال الباجي: يعني لو كان خارجاً لمعونة أحد أو شيء من الأمور المعتبر بها، لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض وشهود الجمارة؛ لأنها عبادات مأمور بها مع ما شرع من التشارك فيها والاحتفال بها، فإذا كان المعتكف ممنوعاً عنها فإن يجمع من غيرها أولى وأحرى.

ولا يكون المعتكف أي لا يبقى في اعتكافه "حتى يجتنب ما" أي الأشياء التي "يجتنب" عنها "المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنائز ودخول البيت" بالحرع عطف على العيادة "إلا لحاجة الإنسان" استثناء من دخول البيت يعني إذا فعل شيئاً من هذه الأمور لا يبقى معتكفاً، بل يبطل اعتكافه. ثم أوقات الحروح بقضاء الحاجة =

٦٤٦ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَكِفُ: هَلْ يَدْخُلُ لِحَاجَةٍ تَحْتَ سَقْفٍ، فَقَالَ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وفي نسخة: لحاجته

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْاِعْتِكَافُ...

- لا يجب تداركها، وله مآخذ، أحدهما: أن الاعتكاف مستمر، ولذلك لو جامع في أوقات الخروج بطل اعتكافه على الصحيح. والثاني: أن زمان الخروج بقضاء الحاجة جعل كالمستثنى لفظاً عن المدة المندورة، فاشتراط التتابع في الابتداء رابطة لجميع ما سوى تلك الأوقات، كذا في "شرح الإحياء".

هل يدخل لحاجة بالتكثير في الهدية، وبالإضافة إلى الصمير في المصرية، وهو الأوجه ههنا؛ لحمل عامة الشراح الأثر على حاجة الإنسان، كما سيأتي في كلامهم، "نحت سقف" قال الحاجي: يريد بذلك قضاء حاجة الإنسان، فلا بأس أن يدخل تحت سقف، وقد كان الذي يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الإنسان، "فقال" الرهري: "نعم، لا بأس بذلك" يعني الدخول تحت السقف لا ينافي الاعتكاف، قال الررقاي: "وه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل".

قال مالك الأمر المحقق "عددا الذي لا اختلاف فيه" بين أهل العلم "أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه" بالتشديد من التجميع أي يصلى فيه الجمعة، "ولا أراه كره" هكذا في جميع السح الموجودة من الشروح والمتون الهدية والمصرية، ولم يتعرض له الشراح، فالظاهر أن لفظ "كره" بناءً على مجهول بيان صمير المصوب في "أراه"، وفسر شيخنا الدهلوي في "المصمى" بلفظ "كره" بالنساء للمجهول، وهكذا أعرب في السح المصرية، ويحتمل أن يكون هو مقولة يحيى، والصمير المصوب وكذا ضمير الفاعل في "كره" إلى الإمام مالك، لكن فيه أن العبارة هكذا في "المدونة" وليس هناك يحيى، اللهم إلا أن يقال: إن القائل فيها ابن القاسم، فتأمل. "الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها" أي لا يصلى فيها بالجمعة "إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة" وجوباً، ويظل اعتكافه على المشهور، قاله الررقاي، وفي "المسوى": الاعتكاف جائز في كل مسجد، فإن لم يكن المسجد جامعاً فالخروج للجمعة واجب إجماعاً، فإذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي، فيحتاج إلى بية جديدة لما يستقسه إن كان تطوعاً، ولا يبطل عند أبي حنيفة، قلت: وبالأول قال مالك، وبالثاني أحمد كما سيأتي، "أو يدعها" أي يدع الجمعة، قال الررقاي: فيحرم عليه، وفي بطلان اعتكافه قولان، قال الحاجي: أما المساجد التي لا يصلى فيها الجمعة، فإنما يكره الاعتكاف فيها إذا كان الاعتكاف يتصل إلى وقت صلاة الجمعة؛ لأنه يقتضي أحد أمرين ممنوعين، أحدهما: التحلف عن الجمعة، والثاني: الخروج عن الاعتكاف إلى الجمعة، وذلك يبطل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك، وقد روى ابن الجهم عن مالك: الخروج إلى الجمعة، ولا يتفص اعتكافه، وفي الهداية: لا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان والجمعة، أما الحاجة فلحديث عائشة، وأما الجمعة -

فِي كُلِّ مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ، وَلَا أَرَاهُ كُرَّةَ الْاِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ فِيهَا، إِلَّا كَرَاهِيَةً أَنْ يَخْرُجَ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ أَوْ يَدْعَهَا، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا لَا يُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ وَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ إِيْتَانُ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ سِوَاهُ، فَإِنِّي لَا أَرَى بَأْسًا بِالْاِعْتِكَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ:

﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . فَعَمَّ اللَّهُ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا، وَلَمْ يُخَصِّصْ شَيْئًا مِنْهَا.

(البقرة: ١٨٧)

= فأنها من أهم حوائجه، وهي معلوم وقوعها، وقال الشافعي: الخروج إليها مفسد؛ لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع، ونحو نقول: الاعتكاف في كل مسجد مشروع، وإذا صبح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج، قلت: وأيضاً الاعتكاف في الجامع يكون سبباً لكثرة مشيه وعييته عن المسجد بعد مرله، فالخروج في الأسبوع مرة للجمعة أهون عن غيبته ساعات في كل يوم وليمة، على أن فيه إحصاء المساجد عن الاعتكاف وهجرها، كما قال الزبيعي.

فإن كان المسجد الذي اعتكف فيه، والظاهر أن هذا من كلام مالك كما يدل عليه قوله: "لا أرى به بأساً" بصيغة المتكلم، ومير صاحب "المدونة" هذا الكلام عن الكلام السابق بلفظ: "قال"، وهو قرية أخرى، 'مسجداً لا يجمع فيه الجمعة، ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد' آخر 'سواه' أي سوى المسجد الذي اعتكف فيه، وذلك إما لانقضاء مدة اعتكافه قبل محيى الجمعة، أو لكون المعتكف ممن لا تحب عليه الجمعة، "فإنني لا أرى بأساً" وحرراً "بالاعتكاف فيه" أي في مسجد لا يجمع فيه، ثم ذكر دليلاً لذلك فقال: "لأن الله تعالى قال: "ولا تشاروهن وأنتم عاكفون في المساجد" "فعم الله" عروجل "المساجد كلها، ولم يخص" من التفعيل فيهما في السخ الهندية، ومن المجرى في السخ المصرية، "شيئاً منها" أي من المساجد بالجامع أو غير الجامع، "قال مالك: فمن ههناك" أي من عموم قوله تعالى "جاء له أن يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة إذا كان" المعتكف "لا يجب عليه أن يخرج منه" أي من المسجد الذي اعتكف فيه "إلى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة". والحاصل أن عموم قوله تعالى يعم المساجد كلها، فلا تخصيص فيه بمسجد دون مسجد، إلا أن المعتكف إذا كان ممن يجب عليه الجمعة وتأتي الجمعة في زمن اعتكافه، فيتعين الجامع لعارض الجمعة، وتقدمت أقوال الأئمة في ذلك. واتفق الأئمة كهم على شرطية المسجد للاعتكاف إلا محمد بن لبابة المالكي، فأجازته في كل مكان، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها، وهو المكان المعد للصلاة فيه، وفيه قول قدّم لشافعي، وفي وجه لأصحابه وللمالكية: يجوز للرجال والنساء؛ لأن التطوع في البيوت أفضل، كذا في "الفتح"، وقال أيضاً: شرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها، وفي رواية لهم: لها الاعتكاف في المسجد مع الزوج، وبه قال أحمد.

قَالَ مَالِكٌ: فَمِنْ هُنَالِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، إِذَا كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ.
قَالَ مَالِكٌ: لَا يَبِيتُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبَاؤُهُ فِي رَحْبَةٍ مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَضْطَرُّ بِنَاءِ بَيْتٍ فِيهِ،

اعتكف فيه الخ أي بدأ الاعتكاف فيه، "إلا أن يكون خباؤه" كسر الخاء المعجمة وبموحدة، أي حيمته، قال العيني: هو الحيمة من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، 'في رحبة' أصل الرحبة السعة، ومنه مرحباً أي لقيت رحباً وسعة، قال في "المجمع": رحبة المسجد: ساحته، "من رحاب المسجد"، قال الناجي: يريد صحن المسجد داخله، وأما حارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه، وقال الموفق: ظاهر كلام الحرقي أن رحبة المسجد ليست منه، وليس للمعتكف الخروج إليها؛ لقوله أي الحرقي في الحائض. يصرح بها حياء في الرحبة، والحائض ممنوعة من المسجد، وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا، وروى عنه المروزي. أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد، هي من المسجد، قال القاضي: إن كان عليها حائط وباب فهي كالمسجد؛ لأنها معه وتابعة له، وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد، فكانه جمع بين الرويتين، وحملهما على اختلاف الحالين.

ولم أسمع الخ أي من أحد من أهل العلم أن المعتكف يصرّب هكذا في جميع السجح الهدية من المتون والشروح، وفي جميع المصرية: يصرّب، وهو واضح، والأول افتعال من الصرّب، قال صاحب 'المجمع': في حديث "يضطرب بناء في المسجد": أي يصبه ويقبمه على أوتاد مصروية في الأرض، "ساء بيت" نربة المصارع من البيوت "فيه" أي في دا الساء في موضع من المواضع "إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد"، ثم ذكر الحجة لذلك، فقال: "وما يدل على أنه" أي المعتكف "لا يبيت إلا في المسجد"، وفي حكمه رحبة المسجد؛ لأنها أيضاً من المسجد "قول عائشة" الذي تقدم في أول الباب موصولاً: "كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان"، فهذا الحصر صريح في أنه لا يبيت إلا في المسجد.

وحاصل هذا الكلام يقتل وجهين، الأول: أن المعتكف لا يجوز له أن يبيت في غير المسجد من مواضع أخرى، وهذا فسرته شراح "موطأ"، وهذا ظاهر والمسألة إجماعية، كلهم اتفقوا على أن البيوتة حارج المسجد يفسد الاعتكاف، والاستدلال على ذلك بتحديث عائشة طاهر، فإن النبي ﷺ لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان، فلا بد لمعتكف أن يبيت في المسجد أو فيما في حكمه من الصحن وغيره، وهذا كنه إذا كانت رحبة المسجد من المسجد، وأما إن كانت حارج المسجد فالمسألة أيضاً خلافية. والثاني: أن يكون عرض المصنف أن المعتكف لا يجوز أن يبيت إلا في مسجده الذي بدأ الاعتكاف فيه، كما يدل عليه تقييده في أول كلامه المسجد هذه الصفة، =

إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي رَحْبَةٍ مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْتَغِي إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قَوْلُ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَفَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ. قال مالك: وَلَا يَعْتَكِفُ أَحَدٌ فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِي الْمَنَارِ.....

- فحيث تكون المسألة خلافية، وتقدم قريباً أن الحروح إلى الجامع مفسد عند الشافعية والمالكية دون الحنفية والحابلة. ثم إن بات في الجامع لا يفسد عند الحنفية، لأنه محل اعتكاف، لكنه يكره، كما صرح في فروعه، وكذلك عند الحابلة، قال الموفق: وإذا صلى الجمعة، فإن أحب أن يعتكف في الجامع فله ذلك؛ لأنه محل للاعتكاف، والمكان لا يتعين للاعتكاف بغيره فمع عدم ذلك أولى.

فوق ظهر المسجد قال الباجي: لأن ظهر المسجد ليس من المسجد؛ ولذلك لا تؤدي به الجمعة، وإن كانت تؤدي خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه، فإذا لم يجر أداء الجمعة فوق ظهر المسجد؛ لبعده عن حكم المسجد، فبأن لا يجوز الاعتكاف فيه أولى وأحرى، قلت: هذا عند المالكية بخلاف الأئمة الثلاثة، فإن سطح المسجد عندهم في حكم المسجد، كما صرح به في "نيل المآرب" من فروع الحابلة، وكذا في "تحفة المحتاج" وكذا عند الحنفية، وحكى الموفق اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك؛ إذ قال: يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد؛ لأنه من جملته، ولذا يمنع الحبس من اللبس فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، ولا يعلم فيه مخالفاً، ويجوز أن يبيت فيه.

ولا في المنار هو العلم الذي يهتدى به، أطلقه على المنارة التي يؤد عليها بجامع الاهتمام، فلذا قال: "بمعنى الصومعة"، قال الباجي: يريد أنه لا يجوز الاعتكاف في المنار، ووجه ذلك: أن له اسماً يختص به عن المسجد، ولأنه موضع متخذ لغير الصلاة، إنما اتخذ للإعلام بالصلاة، فلم يجر الاعتكاف فيه كالبيت المتخذ فيه لاحتزان حصر المسجد، قلت: وكذلك عند الحنفية لا يصح الاعتكاف فيه إذا كان خارج المسجد؛ لأنه ليس من مسجد، وإن كان داخله فلا بأس بذلك، ثم اختلفوا ههنا في مسألة أخرى، وهي ما قال الباجي: وهل يؤد المعتكف في المنار أم لا؟ اختلف في ذلك قول مالك، فمع منه مرة وأباحه أخرى، ووجه المع: أنه من غير المسجد، فلم يمكن الخروج إليه لحاجة يمكن الإتيان بها في المسجد، كما لو حرج للأكل، ووجه الرواية: أن هذا معنى يراد للصلاة، فلم يطل الاعتكاف بالخروج إليه كالطهارة، وقال الإمام السرخسي من الحنفية: وصعود المعتكف على المنارة لا يفسد اعتكافه، أما إذا كان باب المنارة في المسجد، فهو والصعود على سطح المسجد سواء، وإن كان بابها خارج المسجد فكذا، ومن أصحابنا من يقول: هذا قولهما، فأما عند أبي حنيفة فينبغي أن يفسد للخروج من المسجد من غير ضرورة، والأصح أنه قولهم جميعاً، واستحسن أبو حنيفة هذا؛ لأنه من جملة حاجته، فإن مسجده إما كان معتكفاً لإقامة الصلاة فيه بالجماعة، وذلك إنما يتأتى بالأذان، وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة أصلاً، بل ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة، فهذا لا يفسد اعتكافه.

يَعْنِي الصَّوْمَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَدْخُلُ الْمُعْتَكِفُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا، حَتَّى يَسْتَقْبِلَ بِاعْتِكَافِهِ أَوَّلَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا.

حتى يستقبل الخ أي لأجل أن "يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها"، قال الزرقاني: استحباباً، فإن دخل قبل العصر في وقت يحور له بية الصوم أجره؛ لأن البية تبع؛ إذ الاعتكاف إنما يكون بصوم، وليس الليل بزمانه، وهذا قال باقي الأئمة وطائفة، وقال الأوراعي والبيث والثوري: يدخل بعد صلاة الصبح؛ لظاهر حديث عائشة: "أضرب له حياء، فيصلّي الصبح ثم يدخه"، وأجاب الجمهور بأنه دخل من أول الليل، ولكن إنما غلّي بنفسه في المكان الذي أعده. قلت: كلام الشارح هذا محمل جد، ولشدة إجماله صار محتلاً، سيما ما حكى من اتفاق الأئمة على ذلك، ونوصيح المقام أن ههنا ثلاث مسائل؛ لأن الاعتكاف على ثلاثة وجوه، الأول: الاعتكاف المندوب، قال الدسوقي: اعلم وقع الخلاف في أقل الاعتكاف - أي في أول ما يتحقق به - على قولين، فقيل: أقله يوم وليلة، وهو المعتمد، وعلى هذا إذا دخل المعتكف قبل الفجر أو معه، فلا يحزنه ما لم يضم له ليلة في المستقبل، سواء كان الاعتكاف موبياً أي مدروباً، أو مندروباً، وقيل: إن أقله يوم فقط، وحينئذ إذا دخل قبل العصر أو معه أجره ذلك اليوم، وعند الحنفية ففي "الدر المختار": أقله بقاء ساعة من ليل أو نهار عند محمد، وهو ظاهر الرواية عن الإمام؛ لساء العمل على المسامحة، وبه يعني.

والثاني: الاعتكاف المندوب، واحتلفت أقوال المالكية في ذلك أيضاً، وتقدم أن المعتمد عند الدسوقي هو أن المندوب والمندوب سواء في أن أقلهما يوم وليلة، وعلى هذا: إن دخل قبل العصر لا يحزنه، وهو المرجح عند الدردير في "الشرح الكبير"، وعند الحنفية كما في فروعهم من "الهداية" و"البحر" وغيره: لزمه الليالي سدر اعتكاف أيام، وكذا باعتكاف يومين عددهما، وقال أبو يوسف: في الشبهة لا تدخل إلا البنية الوسطى، وأما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا تدخل فيه الليلة، وإن نوى الليلة معه لزمه، ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم؛ لأن الصوم شرط في الاعتكاف المندوب، والليل ليست بمحل للصوم، فلا تدخل إلا تبعاً، وفي "البدائع": إذا قال: لله عني أن أعتكف يوماً، يصح نذره، وعليه أن يعتكف يوماً واحداً بصومه، والتعيين إليه، فإذا أراد أن يؤدي يدخل المسجد قبل طلوع الفجر، فيطلع العصر وهو فيه، فيعتكف يومه ذلك، ويخرج منه بعد غروب الشمس.

والثالث: الاعتكاف المستحب، قال الموفق: وإن أحب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان تطوعاً (أو مدروباً) كما سيأتي ففيه روايتان، إحداهما: يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين؛ لما روي عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه - قال: من كان سلك معي فاعتكف عشر أيام متفق عليه، =

قال مالك: **وَالْمُعْتَكِفُ مُشْتَغِلٌ بِاعْتِكَافِهِ لَا يَغْرِضُ لِغَيْرِهِ مِمَّا يَشْتَغِلُ بِهِ مِنَ الشَّجَارَاتِ**

= ولأن العشر بعيرها عدد الليالي، فإنها عدد الموث، وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين، والرواية الثانية: يدخل بعد صلاة الصبح، قال حنبل: قال أحمد: أحب إلي أن يدخل قبل الليل، ولكن حديث عائشة: "أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر، ثم يدخل معتكفه"، وهذا قال الأوراعي وإسحاق، وإن نذر اعتكاف العشر ففي وقت دخول الروايتان جميعاً. قلت: اعتكاف العشر الأخير من رمضان الذي اعتكفه ﷺ. وهو المسنون، وهو الذي اتفق عليه الأئمة الأربعة، قال الحافظ تحت حديث عائشة المذكور في كلام العلامة الرقابي ما نصه: فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح، وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل، ولكن إنما تحلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح، وقال أبو الطيب في "شرح الترمذي" تحت قوله: "صلى الفجر ثم دخل معتكفه": احتج به من يقول: يبدأ الاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوراعي والثوري، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل قبيل الغروب إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وتأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتحلى بنفسه بعد الصبح، لا أن ذلك الوقت ابتداء الاعتكاف، بل كان من قبل الغروب معتكفاً، وهكذا حكاه النووي عن الماوي في "شرح الجامع الصغير"، قال: وبه قال الأئمة الأربعة، ذكره العراقي.

وإذا تحققت ذلك فاعلم أن كلام الإمام مالك لا يتعلق بالوجه الثالث، ولا ذكر فيه لاعتكافه ﷺ. ويمكن حمله على الوجهين الأولين من المدبب والمدور، وكلاهما خلافان عند الأئمة، فلا يصح نقل الاتفاق على ذلك، ولذا شرح الباجي كلام الإمام مالك بعبر ذلك، وذكر فيه الخلاف، فقال: وهذا كما قال يؤمر المعتكف أن يدخل معتكفه قبل الغروب، فإن دخل بعد الغروب قبل الفجر يجزئ عند القاضي أبي محمد، ولا يجزئ عند سحنون وابن الماحشون، وبه قال أبو حنيفة، وجه ما قال أبو محمد: أن الليلة داخلة تبعاً، والمقصود بالاعتكاف النهار، فإذا أتى بالمقصود من العادة لم يطلها الإحلال ببعض ثوابها، ووجه ما قال سحنون: أنه زم للاعتكاف، فلم يتبعص كالصوم.

من التجارات إلخ إلا أن تكون حفيضة كما سيأتي، "أو غيرها" من أعمال شتى، "ولا بأس بأن يأمر المعتكف"، راد في السخ أهلية بعد ذلك: "ببعض حاجته"، وليست هذه الزيادة في المصرية، وعلى السخ الهندية فما يأتي من قوله: بضيعة إلخ بيان وتمثيل لبعض حاجته. "بضيعة"، قال في "المجموع": ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه كالصيعة والتجارة والزراعة وغيرها، "ومصلحة أهله، و"لا بأس أن يأمر أحداً بـ"بيع ماله أو" يأمر "بشيء"، وعمل آخر "لا يشغله في نفسه، فلا بأس بذلك إذا كان حفيظاً مثلاً" أن يأمر بذلك من يكفيه إياه أو يعمل به نفسه في المسجد إذا كان خفيظاً، والحاصل أنه ينبغي أن يكون مشتغلاً في العبادة، ولا يضيع وقته في الأمور الدنيوية، إلا أن يكون قليلاً من ذلك فلا بأس به، وفي "الدر المختار": رخص المعتكف بأكل وشرب وعقد احتاج إليه لنفسه أو عياله، فلو لتجارة كره، قال ابن عابدين: أي وإن لم يحضر السلعة، اختاره قاضي خان، ورجحه الزيلعي؛ لأنه منقطع إلى الله، فلا ينبغي له أن يشتغل بأمور الدنيا، وكره تحريماً إحضار مبيع فيه، كما كره مبايعة غير المعتكف مطلقاً.

أَوْ غَيْرَهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُعْتَكِفُ بِبَعْضِ حَاجَةِ بَضِيعَتِهِ وَمَصْلَحَةِ أَهْلِهِ وَبَيْعِ مَالِهِ، أَوْ بِشَيْءٍ لَا يَشْغَلُهُ فِي نَفْسِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ خَفِيفًا أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ يَكْفِيهِ إِيَّاهُ.
قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ فِي الْاِعْتِكَافِ شَرْطًا، وَإِنَّمَا الْاِعْتِكَافُ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ،

يذكر في الاعتكاف شرطاً يخرج عن سعة الاعتكاف، ويبيح له ما يجمع في الاعتكاف من الأعمال، "وبما الاعتكاف عمل من الأعمال" المتصلة "مثل الصلاة والصيام والحج وما أشبه ذلك من الأعمال" كالعمرة والطواف "ما كان من ذلك" أي المذكور من الأعمال "فريضة أو نافلة" سواء لا فرق بين العريضة والنافلة، "فمن دخل في شيء من ذلك" أي المذكور من الأعمال، "فإنما يعمل بما مضى" وعرف "من السنة"، ولا يفعله شرط الخروج، مثلاً يشترط أنه متى شاء يخرج من الصلاة، فلا يفعله ذلك، فكذا الاعتكاف، "وليس" جائزاً "له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسمون، لا من شرط يشترطه" من الافتعال في السجعة المصرية، "ويشترطه" من مجرد في الهدية، والمعنى: لا يجعل شرطاً قبل الدخول في الاعتكاف، "ولا يبتدعه" أي يحدثه بعد الدخول فيه، "وقد اعتكف رسول الله ﷺ دائماً،" وعرف المسلمون منه سعة الاعتكاف، "ولم ينقل عن أحد منهم الشرط، فلا اشتراط فيه ليس بشيء.

والحاصل: أن الاشتراط في الاعتكاف ليس بشيء، والمسألة خلافية عند الأئمة، قال ابن رشد: احتلوا أيضاً هل للمعتكف أن يشترط فعل شيء مما يجمع الاعتكاف، فيفعله شرطه في الإباحة، أم ليس يفعله ذلك؟ مثل أن يشترط شهود جنازة أو غير ذلك، فأكثر الفقهاء على أنه شرط لا يفعله، وأنه إن فعل بطل اعتكافه، وقال الشافعي: يفعله شرطه. والسبب في اختلافهم تشبيههم الاعتكاف بالحج في أن كليهما عادة مانعة لكثير من المباحات، والاشتراط في الحج إنما صار إليه من رآه؛ لحديث صاعقة، لكن هذا الأصل يختلف فيه في الحج، فالقياس عليه ضعيف عند الخصم المخالف له، وفي "شرح الإحياء" للريدي: إذا شرط في ندره الخروج منه إن عرض عارض، صح شرطه عند الشافعية؛ لأن الاعتكاف إنما يترمه بالترامه، فيجب بحسب الالتزام، وعن صاحب "التقريب"، والمحاطي حكاية قول آخر: لا يصح؛ لأنه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف المتتابع فينبغي، كما لو شرط أن يخرج للجماع، وبالأول قال أبو حنيفة، وبالثاني قال مالك، وعن أحمد روايتان كالقولين، وقال صاحب "الدر المختار" وغيره عن "الحجة": لو شرط وقت النذر أن يخرج لعيادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم، جاز ذلك، فليحفظ، قال ابن عابدين: ويشير إليه قوله في "الهداية" وغيرها عند قوله: "ولا يخرج حاجة الإنسان": "لأنه معلوم وقوعها، فلا بد من الخروج، فيصير مستثنى، والحاصل: أن ما يعيب وقوعه يصير مستثنى حكماً وإن لم يشترطه، وما لا فلا، إلا إذا شرطه.

مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةً أَوْ نَافِلَةً، فَمَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِمَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَضَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، لَا مِنْ شَرْطٍ يَشْتَرِطُهُ وَلَا يَتَنَدَّعُهُ، وَقَدْ اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَرَفَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ سُنَّةَ الْاِعْتِكَافِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَالْاِعْتِكَافُ وَالْجَوَارُ سَوَاءٌ، وَالْاِعْتِكَافُ لِلْقُرَوِيِّ وَالْبَدَوِيِّ سَوَاءٌ.
في الحكم

مَا لَا يَجُوزُ الْاِعْتِكَافُ إِلَّا بِهِ

٦٤٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَنَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَا:
بِأبي بكر الصديق
لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ.....

والاعتكاف والجوار. بكسر الخيم 'سواء'، قال الساجي: يريد الجوار الذي معنى الاعتكاف في التناسخ، يزم فيه ما يزم في الاعتكاف، وأما الجوار الذي يفعله أهل مكة فإنما هو لزوم المسجد ناسهار والاقلاب بالليل، فإن ذلك لا يجمع شيئاً، وله أن يخرج في حوائجه ولعيادة مريض وشهود حارة ويطأ أهله وحاربه متى شاء، فهذا احوار غير الجوار الذي عند مالك، وقال العيني: قد احتفوا هل المجاورة الاعتكاف أو غيره؟ فقال عمرو بن دينار: الجوار والاعتكاف واحد، وسئل عطاء بن أبي رباح: رأيت احوار والاعتكاف تحتفان هما أو شيء واحد؟ قال: بل هما تحتفان، كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد، فلما اعتكف في شهر رمضان خرج من بيوته إلى بطن المسجد، فاعتكف فيه، قست له: فإن قال إنسان: علي اعتكاف أيام، ففي حوفه لا بد؟ قال: نعم، وإن قال: علي جوار أيام فإيه أو في حوفه إن شاء، هكذا رواه عبد الرزاق في 'المصنف' عنهما، قال شيخنا: وقول عمرو بن دينار هو الموافق للأحاديث، ولما ذكر صاحب "الإكمال" حد الاعتكاف، قال: ويسمى جواراً، وقال أيضاً في حديث الوحي، ثم فرق بين المجاورة والاعتكاف بأن المجاورة قد يكون خارج المسجد بخلاف الاعتكاف. والاعتكاف للقروي أي الساكن في القرية، وهي ذو الأسنة أعم من المدن، 'والبدوي' أي الساكن في البادية، أي الصحراء والبرية بالخيام وغيرها، 'سواء' أي في الأحكام، أي حكمهما فيما يحرم عليهما ويباح لهما في الاعتكاف سواء، لكهما يفتقران في أمر الجمعة.

ما لا يجوز إلخ: أي بيان الشرط للاعتكاف، وهو الصوم، فإنه شرط للاعتكاف عند المالكية مطلقاً، والمسألة خلافية كما ستأتي.

بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: **وَكُنُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْتَحْسِبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْضِ الْأَسْوَدِ مِنْ فَمَحَرَّتُمْ شَوْصِيْدَهُ إِلَى سَبَلٍ وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَتَنْتُمُ عَكَفُونَ فِي مُسَاحِدِهِ**، فَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْاِعْتِكَافَ مَعَ الصِّيَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ. ^(البقرة: ١٨٧)

يقول الله الخ أي سبب قول الله 'تبارك وتعالى في كتابه' المحيد: "وكنوا واشربوا حتى يستحب الأبيض من الحيض الأسود" أي بيض الصبح من الحيض الأسود أي سواد الليل "من الفجر" بيان للحيض الأبيض، "ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن" أي ولا تخامعوهن، وفيه: معناه: لا تلامسوهن بشهوة، وفي "شرح الإحياء": أن مماسة المعتكف النساء ومماستهن له إذا كان من غير شهوة لا يبأي اعتكافه، وهو كذلك بلا خلاف، فإن كان بشهوة فهو حرام، وهل يصح به الاعتكاف؟ قال مالك: نعم، وإن لم ير، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم: إن اقترب به ينزل بطل، وإذا فلا، وأما الجماع فحرام مفسد بالإجماع مع التعمد، فإن كان ناسياً يفسد عند الثلاثة بخلاف الشافعي، وفي 'الهداية': يحرم على المعتكف الوضوء، لقوله تعالى: وكذا اللمس والقبلة؛ لأنه دواعيه، فإن جامع ليلاً أو نهاراً، عامداً أو ناسياً بطل اعتكافه، وهو جامع دون الفرج فأمرن، أو قل أو لمس فأمرن، يبطل اعتكافه؛ لأنه في معنى الجماع، وأنتم عاكفون أي معتكفون "في المساحد" ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية بقوله: 'فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام'، فيفيد أنه لا اعتكاف إلا به، وتعقب هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على التلزام، وإذا كان لا صوم إلا باعتكاف، ولا قائل به، ورد بأن القاسم وبإفعاله يدعي التلزام، بل معاد كلامهما مدروية الاعتكاف بصائم، واللازم إذا كان أنه يفرد عن الملوم، قاله الرقابي، وقد ناجي: وجه الدليل أن الخطاب في قوله تعالى: 'ولا تباشروهن' للصائمين؛ لقوله تعالى في أول الآية "ثم أتموا الصيام إلى الليل".

وعلى ذلك الخ الذي يلعب عنهما 'الأمر' المحقق "عندنا"، وهو "أنه لا اعتكاف إلا بصيام"، والمنسأة خلافية عبد الأئمة، قال أبو البركات ابن تيمية الحسني: قالت الأئمة الأربعة وأتباعهم: الصوم من شرط الاعتكاف الواجب، وهو مذهب علي وابن عمر وابن عباس وعائشة والشعبي والشافعي ومجاهد والقاسم بن محمد ونافع وابن المسيب والأوراعي والزهري والثوري والحسن بن حي، وقال ابن مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز وأبو ثور وداود وإسحاق وأحمد في رواية: إن الصوم ليس بشرط في الواجب والفضل، وبه قال الشافعي وأحمد، وما ذكره أبو البركات قول قدم لشافعي، كذا في "العيبي"، قال الحافظ: وباشتراط الصيام قال ابن عمر وابن عباس، أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح، وعن عائشة نحوه، وبه قال مالك والأوراعي وأحمد، واحتج عن أحمد وإسحاق، واحتج عياض بأنه **لا** لم يعتكف إلا بصوم، قلت: لا خلاف في أن الصوم شرط عند الإمام مالك، والنقل والواجب في ذلك سواء.

خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ إِلَى الْعِيدِ

٦٤٨ - **مالك** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اعْتَكَفَ، فَكَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ سَقِيفَةٍ فِي حُجْرَةٍ مُغْلَقَةٍ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَشْهَدَ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ. وَحَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا اعْتَكَفَ الْعَشْرَ ..

فكان يذهب: في رمان الاعتكاف "لحاجته" من حوائج الإنسان 'تحت سقيفة'، وتقدم أنه حائز خلافاً لبعض 'في حجرة مغلقة' بعين معجمة ساكنة، أي مقفلة، وفي نسخة: بعين مهملة مفتوحة وشدة اللام أي عالية، قاله الزرقالي. قال الباجي: يريد أنها كانت غير مرله، ويستحب للمعتكف أن يكون موضع حاجته في غير داره؛ لأن في رجوعه إلى داره ودخوله عليه دريعة إلى الاشتغال ببعض ما يظهر إليه فيه، ويراه منه، قال ابن كرامة في 'المدينة': لا يدخل بيته ولا يرجع إليه لشيء، ولا يتوصاً إلا في غيره، وليس النبي ﷺ كغيره. ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه، قال عيسى عن ابن القاسم: إنما يقصد إلى أقرب المواضع إليه، وإن كان مرله لم يتعده إلى غيره مما هو أبعد منه، وقال ابن عابدين من فقهاء الحنفية: لا يرمه أن يأتي بيت صديقه القريب. "ثم لا يرجع" أي أبو بكر من معتكفه إلى بيته بعد حتم رمضان أيضاً 'حتى يشهد' صلاة العيد مع المسلمين'. قال الباجي: يريد أنه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يعدو من معتكفه إلى صلاة العيد. وروى ابن القاسم: يخرج من معتكفه ليلة الفطر، فإذا قلنا بالقول الأول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحباب؟ قال القاضي أبو محمد: على الاستحباب، وقال سحنون: على الوجوب، فإن حرج ليلة الفطر بصل اعتكافه، وقال ابن الماجشون: وجه القول الأول: أن كل واحدة من العبادتين يصح إفرادها، فلم تكن إحداهما من شرط صحة الأخرى. كالصوم والصلاة، ولذلك جاز الاعتكاف في رمن لا يتصل ليلة الفطر، ووجه قول سحنون ما احتج به ابن الماجشون بأن كل عبادتين جرى عرف الشرع باتصالهما فاتصالهما على الوجوب.

إذا اعتكف: بصيغة الأفراد في النسخ الهندية، وفي المصرية بصيغة الجمع، "العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين، قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا' يعني أنه كما رأى بعض أهل العلم من أهل رمانه يفعلون ذلك، كذلك يدع إليه الخبر عن أهل العلم والفصل من السلف يفعلون ذلك، "قال مالك: وهذا" أي مكته في المسجد ليلة الفطر "أحب ما سمعت إلي في ذلك"، وهذا يدل على أنه سمع الخلاف في ذلك أيضاً، وهذا أحب ما سمع، فقول سحنون: 'إنه سة بجمع عليها' ليس بوجيه، -

الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين. قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا، قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في ذلك.

قضاء الاعتكاف

٦٤٩ - حدثني يحيى، عن زياد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عمرة بنت عبد الرحمن،

= قال بن رشد أما وقت خروجه، فإن مالكا رأى أن يخرج المعتكف من المسجد إلى صلاة العيد على جهة الاستحباب، فإن خرج بعد الغروب أخرجه. وقال سحنون وابن ماحنون: إن رجع إلى بيته قبل صلاة العيد فسد اعتكافه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن خرج بعد غروب الشمس، وسبب الاختلاف: هل النية الباقية هي من حكم عشر أم لا، وقال المعنى: هل يبيت ليلة الفطر في معتكفه حتى يخرج منه إلى صلاة العيد، أو يجوز له أن يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان؟ فوالا للعلماء، الأول: قول مالك وأحمد وغيرهما، وسبقهم أبو فلاة وأبو حنيفة، وحنيفة أصحاب مالك إذا فصل هل يصل اعتكافه أم لا؟ فوالا، وذهب الشافعي والسهلي والبرهري والأوزاعي في إخراج من أنه يجوز خروجه ليلة بقصر ولا يدرمه شيء.

قضاء الاعتكاف قال الموفق: إن سوى اعتكاف مدة لم يدرمه، فإن شرع فيها فيه بتمامها، وله الخروج منها متى شاء، وهذا قال الشافعي، وقال مالك: يدرمه بالنية مع الدخول فيه، فإن قطعه لمرمه قصاؤه، وقال ابن عبد البر: لا يختلف في ذلك الفقهاء، ويلزمه القضاء عند جميع العلماء، قال وإذا لم يدخل فيه، فالقضاء مستحب، ومن العلماء من أوجه وإن لم يدخل فيه، واحتج بما روي عن عائشة، فذكر حديث الأحنفية، وقوله **هذا ما أنا بمعتكف فرجع**، فلما أفطر اعتكف عشرا من شوال، متفق على معناه، ثم تعقب الموفق على قول ابن عبد البر وحكايته الإجماع، بخلاف الشافعي وغيره.

قال الترمذي: اختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما يروى، فقال بعضهم: وجب عليه القضاء، واحتجوا بحديث: أن النبي **خرج من اعتكافه، واعتكف عشرا من شوال**، وهو قول مالك، وقال بعضهم: إن لم يكن عليه نذر اعتكاف، أو شيء أوجه على نفسه وكان متطوعا، فخرج فليس عليه شيء أن يقضي، إلا أن يجب ذلك احتيازا منه، ولا يجب ذلك عليه، وهو قول الشافعي، قال الشافعي: وكل عمل لك أن لا تدخل فيه، فإذا دخلت فيه فخرجت منه، فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة، وفي الدر المختار: لو شرع في نفسه ثم قطعه لا يدرمه قصاؤه؛ لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب، وما في بعض المعتكفات: =

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، وَجَدَ أُخْيِيَّةَ، خَبَاءَ عَائِشَةَ وَخَبَاءَ حَفْصَةَ وَخَبَاءَ زَيْبَ،

= أنه يرم بالشرع، مخرج على الضعيف، قال ابن عابدين: قوله: لأنه لا يشترط له الصوم، الأول التعيين بأنه غير مقدر مدة؛ ما علمت أن الاختلاف في اشتراط الصوم مني على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه، وقوله. وما في بعض المعتبرات أي كـ "المدائع" ونحوه من كمال. وقوله: مخرج على الضعيف أي على رواية حسن: أنه مقدر يوم، لكن بعد ما صرح صاحب "المدائع" بروحه بالشرع ذكر روايه حسن ووجهها، وهو: أن شرع في التطوع موجب للإقامة على أصل أصحابنا؛ صيانة لعمودي عن المضللان، ثم ذكر رواية الأصل: أنه غير مقدر يوم، وأجاب عن رواية الحسن بأن شرع فيه موجب مسلم، لكن بقدر ما اتصل به الأداء، وما حرج فما وجب إلا ذلك القدر، فلا يرمه أكثر من ذلك، فعلم أن معنى قول المدائع: إنه يرم بالشرع مراده به: لروم ما اتصل به الأداء، لا يروم يوم، وقوله: أما الفل، أي شامل للمسه المؤكدة، ثم حث في ذلك بأنه لما يكون مقدرًا بالشرع، فيسعي أن يحق القضاء إذا أقسد، ثم على أصل أبي يوسف يسعي قضاء ما بقي من العشر، كما لو بدر العشر يرمه كله متتابعاً، ولو أقسد بعضه قضى باقيه، وعلى أصلهما يقتضي قضاء يوم أقسده لاستقلال كل يوم بنفسه بمسألة كل شفع من النافعة، وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر شمامه.

أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ أي في العشر الآخر من رمضان، فيما يصرف من مكان أي من أحيائه "بدي أراد أن يعتكف فيه"، قال الساجي: وذلك يقتضي أن لمعتكف موضعاً يرمه في مدة اعتكافه من مسجده، وليس لرومه له شرطاً في صحة اعتكافه؛ لأن ذلك سمعه من الإمامة، ونسب في كان يوم قومه في مدة اعتكافه، 'وجد أخيه' جمع حباء، وفي رويه سحاري. فيما يصرف من عداة 'نصر أربع قبات' يعني قبة به، وثلاثة لثلاثة أي الأتية أسماؤها، "حباء عائشة" بكسر الحاء معجمه ثم موحدة ممدودة، أي حيمة من وبر، أو صوف على عمودين أو ثلاثة، 'وحباء حفصة' في رواية سحاري: 'فأسأدته عائشة، فأذن لها، فسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها، ففعلت' وه في أخرى: 'فأسأدته عائشة أن تعتكف، فأذن لها، فصربت قبة فسمعت بها حفصة، فصربت قبة تعتكف معه" وهد شعر بأنها صربت بلا إذن، وليس بمراد، ففي رواية نسائي "ثم سأدته حفصة فأذن لها، وظهر من رواية سحاري أن استدناها كان على نسائ عائشة، فت: وهد سدر من قال باعتكاف المرأة في المسجد، قال الموفق: للمرأة أن تعتكف في كل مسجد، ولا يشترط إقامة جماعة فيه؛ لأنها غير واجبة عليها، وهذا قال الشافعي، وليس ها الاعتكاف في بيتها، وقال أبو حنيفة والثوري. ها الاعتكاف في مسجد بيتها، واعتكافها فيها أفضل، لأن صلاحها فيه أفضل، وحكي عن أبي حنيفة. أنها لا تصح اعتكافها في مسجد الجماعة؛ لأنه ترك الاعتكاف في المسجد ما رأى أسية أرواحه فيه، ولأن مسجد بيتها موضع فطنة صلاحها، فكان موضع اعتكافها كالمسجد في حق الرجل.

فَلَمَّا رَأَاهَا سَأَلَ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا جَبَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَيْسَ تَقُولُونَ بِهِنَّ". ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ

فلما رآها الخ أي رأى رسول الله ﷺ الأختية العديدة 'سأل عنها، فقيل له: هذا جباء عائشة وحفصة وزينب' وفيه تصريح بأن الأختية كانت ثلاثة غير عائشة. ووقع في رواية مسلم وأبي داود: 'فأمريت زينب وعائشة، فصرن، وأمر غيرها من أرواح النبي ﷺ عائتها، فصرن'. وهذا يقتضي تعميم الأرواح، وليس عمداً؛ تفسيرها في الروايات الأخرى بالثلاثة، وبين ذلك قوله: 'أربع فبات' وسنأتي: 'إذا هو بأربعة نسوة، كذا في لرقائي تبعاً لمخاطب في "الفتح"، وليس في رواية مسلم وأبي داود، والروايات المفسرة تعارض، بل وقع الإجماع في روايتهما مع تعابير سيافهما. **التر الخ** بضمرة الاستفهام ممدودة وبغير مد، منصوب على أنه مفعول مقدم لقوله: 'تقولون' أي تصون، وأقول بطلق على الطن، وأخطأ المحققين من رجحوا واستاء، وقصص البخاري: ... من أي متناً هي، وهو المفعول الثاني لتقولون، وفي رواية سنائي: ... يكون يردن ... قال البخاري: يختصم أن يكون النبي ﷺ فذرهن، وخاف عبيهن أن يكون منهن من حملها على ذلك لحرصه على اقرب منه، والغيرة على سائر أرواحه أن يفعل مثل فعله، فلا تسمح ببيتها للاعتكاف، فكره اعتكافها على هذا الوجه، ومع جميعهن؛ لأنه لم يتعين له منهن من قصد هذا القصد، واستند بأحد حديث السرخسي في مبسوطه: 'أن محل اعتكاف المرأة موضع صلاحها، فقال: فإذا كرد هن الاعتكاف في المسجد مع أهل كن يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت، فلأن يمنع في زماننا أولى.

ثم انصرف قال البخاري يريد أن انصرافه كان قبل الترامه الاعتكاف والدخول فيه، ويختصم أن يكون انصرف مابع عرهن، أو بقية أخرى رآها أولى من الاعتكاف، ويختصم أن يكون انصرف عن ذلك لما أراد من صرف جميعهن، فأرى انصرافه أقرب لاستصلاحهن تطيب أنفسهن، وكان المؤمنين رحيماً، قلت: وما قال البخاري أن انصرافه ... كان قبل الترامه الاعتكاف، مشكل بل خلاف ما عبه الجمهور.

عشراً من شوال. وفي رواية لبخاري: 'فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال'. وفي رواية مسلم: 'حتى اعتكف في العشر الأول من شوال'. وجمع الحفاظ أن مراد من قوله: 'آخر العشر انتهاء اعتكافه، قلت: لم أتصل بعد كيف جمع الحفاظ بينهما؟ وما أراد باستثناء اعتكافه؟ فإن انتهاء الاعتكاف أيضاً لا يصل إلا إلى العشر الأوسط، بل الجمع بين الروايتين كما لا يخفى على ناظر الأحاديث أنه ... اعتكف أي بدأ الاعتكاف في آخر العشر الأول من شوال، فبدأته في العشر الأول من شوال؛ إذ كان يوم العاشر، واعتكف إلى عشرين، وحتم بعد العروب من بيته الحادي والعشرين، فكان انتهاءه في العشر الآخر من شوال.

دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَقَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ مَرَضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَيْحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا صَحَّ، أَمْ لَا يَحِبُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟ وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يَقْضِي مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفِهِ إِذَا صَحَّ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَلَغَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُتَطَوُّعُ فِي الْاِعْتِكَافِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْاِعْتِكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا،

دحل المسجد لعكوف الخ قال الليث: يقال: عكف يعكف عكماً وعكوفاً، ويقال: مصدر اللارم عكوف، ومصدر استعدي عكف، كذا في "تذريب الأسماء واللغات" لسوي، "في العشر الأواخر من رمضان، فأقام معتكماً" يوماً أو يومين" مثلاً "ثم مرض" مرضاً يشق عليه مكث في المسجد، "فخرج من المسجد" ولم يعتكف "أُتبع عليه أن يعتكف" ويقضي "ما بقي من العشر إذا صح، أم لا يحب ذلك عليه؟ وأيضاً" في أي شهر يعتكف "لقضاء" "إن وجب ذلك" أي القضاء "عليه؟ فقال مالك: يقضي ما وجب عليه من عكوفه" أي اعتكاف وجب عليه بالنذر أو بالدحول فيه "إذا صح" من مرضه "في رمضان أو غيره". قال الناجي: وهذا كما قال: إن من لزمه اعتكاف في رمضان، وصرأ عليه ماع، فإن عليه قضاءه، ونعاني متابعة من الاعتكاف: امريض والخيص والإعماء والحمون، وفي أحمة كل أمر غالب لا يصح معه فعنه، ولا يسبب إلى المكلف فيه التمریط.

قال مالك هكذا في السبع الهدية كلها، وليست هذه الريادة في السبع المصرية، والأولى حدودها؛ لأن هذا مبرلة الدليل لما قاله أولاً من إيجاب القضاء، وليس بكلام مستأنف حتى يحتاج إلى السند، "وقد يعني أن رسول الله ﷺ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ" عن معتكفه "فلم يعتكف" بذلك "حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشراً من شوال" كما تقدم قريباً في الحديث المسند. ويعلم من ذلك أنه يطبق البلاغ على الذي وصل إليه مسنداً متصلاً، ولذا قالت المشايخ: إن بلاغه صحيح. **والتطوع في الاعتكاف** هكذا في جميع السبع الهدية وبعض المصرية، وفي بعض المصرية: والتطوع في رمضان، وفي نسخة "التنوير": والتطوع في الاعتكاف في رمضان، والأوجه ما في الهدية، فإن التطوع لا يختص بمرضان، "والذي يجب" عليه الاعتكاف "أي النادر به" أمرهما واحد فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا" قال الناجي: وهذا كما قال. إن الذي تطوع بالاعتكاف فله من بالدحول فيه، والذي نذر فله من قبل الدحول فيه، حكمهما واحد فِيمَا يَحِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا؛ لأن ما يباي العادة يبايها =

وَلَمْ يَلْغُني أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ اعْتِكَافُهُ إِلَّا تَطَوُّعًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اعْتَكَفَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتِكَافِهَا: إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ آيَةً سَاعَةِ طَهَّرَتْ، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ.....

= بد تصوع بها، كصوم و حج والصلاة، ولا لم بد على ذلك أسهل في سفر على إراحة؛ لأن ذلك لا ينافي الصلاة، بل هو هيئة من هيئة تسقط عذر، والذي ينافي الصلاة: الكلام والحدث وغيرهما، وأم عند الحنفية فأحكام التصوع ولو أحب حنيفة، فإن في التذاع: أم كان حكمه بد فسد، وبدي فسد لا يجوز، إما أن يكون واحداً، ونعني به السدور، وإما أن يكون تصوعاً، فإن كان واحداً بقضي إذا فسد على فقصه، وإما تصوع بد قطعه من تمام اليوم، فلا شيء عليه في رويته الأصل، وفي رويته الحسن. يقضي بقاء على أن عتكاف التصوع غير معتد في رواية محمد بن أبي حنيفة، وفي رواية حسن عنه مندر يوم، وفي اندر معتد حرم على معتكف عتكافاً واحداً خروج منه إلا حاجة لإسبال صعبه أو شرعيه. أما لنفس فيه خروج؛ لأنه منه لا مطلق.

إلا تطوعاً. ومع ذلك قد قصاه في عشر من شئون كما تقدم، واحتفظ هل كان قصاؤه تصوعاً أو وجوباً، على ما تقدم من اختلافهم في وجوب إقصاء بد فسد. **ترجع إلى بيها** وجوب خرمه مكنتها في مسجد، فإن حرمي: بد حاصت امرأة خرجت من المسجد، وصربت حياء في إرحمة. فإن الموفق: أم خروجها من مسجد فلا خلاف فيه؛ لأن حبص حدث يمنع الست في المسجد، فهو كإحصاءه وكعدمه، وقد قال سي **لا حل لمسجد** = نص لا حسب. روى أبو داود، وإذا ست هذا فإن المسجد إن ما يكن له راحة رجعت إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت، فأثمت عتكافها وقصت ما فسد. ولا كعذر عتيها. نص عنه أحمد، لأنه خروج معتد وحس أنه خروج بجمعة أو ما لا بد منه، وإن كانت له راحة خارجة من مسجد يمكن أن صربت فيها حياءها.

آية ساعه طهرت رادت في مسح شديده بعد ذلك: **ولا تؤخر ذلك**، ويجب هذه الزيادة في مسح مصرية غير ساحي، ومعنى: لا تؤخر خروج إلى المسجد بعد الطهر، فإن أخرت تأخير كثير وهو ما بعده لرجل مؤبياً يصل عتكافها ووجوب الاستئذان، كما في الشرح الكبير **من نسي مسح يؤنه**، أعنى ما قد مضى من اعتكافها، فإن ساحي: وهذا كما قال. إن الحائض لمعتكفة إذا حاصت خرجت من معتكفها، لأن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد، والحائض لا تدخل المسجد، فإذا صهرت رجعت إلى معتكفها، أي ساعة صهرت، لا تؤخر رجوعها عن وقت طهرها، وأما عند الحنفية فقال السرخسي في "مبسوطه": إذا نذرت المرأة اعتكاف شهر، وحاصت فيه، فعليه أن تقضي أيام حصتها وتصلها بالشهر. فإن لم تصبها به فعليه أن تستغفر؛ لأن هذا عذر من الشارع في وسعها، وما سقط عنها معلوم أنه ليس في وسعها، وقد فسأ: لو نذرت عتكاف عشرة أيام فحاضت فيها، فعليه الاستقبال.

ثُمَّ تَبْنِي عَلَى مَا قَدْ مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِك: وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ يَجِبُ عَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَتَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرُ، فَتَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهَا، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ.

٦٥٠ - وَحَدَّثَنِي زِيَاد، عَنْ مَالِك، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْبُيُوتِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِك: لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مَعَ جَنَازَةِ أَبَوَيْهِ وَلَا غَيْرِهِمَا.

قال مالك: احتسبت السجح ههنا أيضاً في ذكر هذا السجد، وسج في سجح مصرية، وهو لأوجه، ويوجد في هندية. ومثل ذلك أي المذكور قبل من حيض المعتكفة المراد يجب عليها صيام شهرين متتابعين كما ذكره قبل وفصر في رمضان، فتحيض في أثناء الكفارة ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها، ولا تؤخر ذلك قبل آخرته استأنفت، وبدلت قالت الحنفية، ففي المدر المختار: إن أفصر بعد كسفر ونفس خلاف حيض، لا إذا نُسيت أو بعد استأنف الصوم، قال ابن عابدس: قوله خلاف حيض، فيه لا يقطع كفارة عن الإفطار؛ لأنها لا تعد شهرين حاليين عنه، خلاف كفارة أيامين، وعندها لا فصل ما بعد حيض عن قبله، فهو أفصرت بعده يوماً استقضت؛ تركها التتابع بلا ضرورة، وأما النفس فيقطع تتابع في صوم كل كدرة

عن ابن شهاب: مرسلًا، وقد تقدم موصولًا في أول الكتاب، وكان حق العدة أن لا يذكر ههنا حديث زياد لأنه دليل للكلام السابق فمحقق به، لكنه موجود في جميع نسخ "أن رسول الله ﷺ كان يذهب لحاجة الإنسان في البيوت"، راد في نسخ هندية والمستقى بعد ذلك: وهو معتكف، ونُسيت هذه لزيادة في مصر غير المستقى، وعرض المصنف عدي بذكر هذا الحديث مع تقدم ذكره في محله. ثبت أن ما ذكره من خروج عن المسجد لضرورة الحيض، فإنها من حوائج الإنسان. فدخوله لحاجة الإنسان في سبب ذلك عن حوار الدخول ما لا يجوز فعنه في المسجد من العويص ومصاراة وعسل من حذاه. وكذا حيض ونفس وغيرهما من الحوائج الضرورية.

مع جارة أبويه. قيده في فروغ المأكلية إذا ماتا معاً كما سيأتي، فإن مات أحدهما وآخر مهمما حي. خرج وجواً وصل اعتكافه، ولا مع جارة غيرهما أي غير لأبوين، وفي نسخ مصرية: ولا مع غيرها أي غير الجنابة، فإن خرج بطل اعتكافه.

النَّكَاحُ فِي الْاِعْتِكَافِ

يَحْيَى عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ: لَا بَأْسَ بِنِكَاحِ الْمُعْتَكِفِ نِكَاحَ الْمَلِكِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، وَالْمَرْأَةُ الْمُعْتَكِفَةُ أَيْضًا تُنَكَحُ نِكَاحَ الْخِطْبَةِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، قَالَ: وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ مِنْ أَهْلِهِ بِاللَّيْلِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ بِالنَّهَارِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمَسَّ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، وَلَا يَتَلَذَّذُ مِنْهَا بِشَيْءٍ بَقْبَلَةٍ وَلَا غَيْرِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ وَلَا لِلْمُعْتَكِفَةِ أَنْ يَنْكِحَا فِي اِعْتِكَافِهِمَا مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، وَلَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ

نكاح الملك أي العقد، قال الباجي: وهذا كما قال: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما حلف من الكلام؛ لأن عقد النكاح لا يباي الاعتكاف، كما لا يباي دواعي النكاح من انتطب والتربس، وإنما يباي نفس المباشرة والجماع، قال الموفق: وإنما كان كذلك؛ لأن الاعتكاف عادة لا تخرم الطيب منه نكاح كالصوم، ولأن النكاح طاعة وحصوص قرية، ومدته لا تتطاور، فيتشاعل به عن الاعتكاف، منه بكره كتشميت العاطس، "ما لم يكن المسيس أي الجماع، فهو حرام إجماعاً لقوله تعالى: . . . من ساء له . . . (النمره ١٨٧)، وتقدم الإجماع على أن نكاح المباشرة في الآية حرام.

نكح بضم أوله، أي خطب، ويعقد عليها 'نكاح الحصة بكسر الحاء' ويعل تخصيصها رخصة؛ لأنها لا تخصر في محس العقد عادة، "ما لم يكن المسيس" فهو حرام كما تقدم، ويجرم على المعتكف من أهله أي حبيته من الروجة والأمة 'بالليل ما يخرم عليه منهن بالنهار' من الجماع ونحوه، قال الباجي: يريد أن حال الليل والنهار مما يجمع منه الاعتكاف سوء، وإنما ذلك لأن من حكمه انتتابع، كشهري صوم التظاهر

ولا خل للرجل الخ وفي المصرية. "الرجل بالشكير،" أن يمس امرأته وهو معتكف من لئداد وشهوة، أم بدون الشهوة فكانت عائشة ترحل رأس رسول الله - وهو معتكف، "ولا يتلذذ منها بشيء نفسه ولا غيرها"، هكذا في جميع السج هدية وسحة 'تنوير'، وليس في غيرها من المصرية، والمعنى: لا يتلذذ بها بغير ائقة أيضاً كحسة، فإن فعل بطل اعتكافه عند المسكية، خلاف الأئمة الثلاثة كما تقدم فيما لا يجوز الاعتكاف إلا به.

للمعتكف الخ أي الذكر والأشئ أن ينكح في اعتكافهما أي يعقد، دليل قوة: "ما لم يكن المسيس" راد في السج المصرية بعد ذلك: "فيكره"، وليس هذا في السج هدية، وعط 'يكره' إن صح ههنا، فهو معنى يخرم؛ لإطال الاعتكاف، قال الباجي: هذا كما قال: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما حلف من الكلام؛ =

أَنْ يَنْكِحَ فِي صِيَامِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ نِكَاحِ الْمُعْتَكِفِ وَبَيْنَ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: أَنَّ الْمُحْرِمَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ وَيَشْهَدُ الْحَنَائِزَ وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَالْمُعْتَكِفُ وَالْمُعْتَكِفَةُ يَدَّهْنَانِ وَيَتَطَيَّبَانِ، وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا يَشْهَدَانِ الْحَنَائِزَ وَلَا يُصَلِّيَانِ عَلَيْهَا، وَلَا يَعُودَانِ الْمَرَضَى، فَأَمَرُهُمَا فِي النِّكَاحِ مُخْتَلَفٌ. قَالَ: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ لَمَّا مَضَى مِنَ السُّنَّةِ فِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ وَالْمُعْتَكِفِ وَالصَّائِمِ.

= لأن عقد النكاح لا يباي الاعتكاف كما لا يباي في دواعي النكاح من التطيب والتزين، قال اندسوقي: إذا قبل وقصد الددة، أو لمس شهوة، أو باشر بقصدها أو وحدها، بطل اعتكافه واستأنفه من أوله، "ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه" وإن لم يكن معتكفاً، "وفرّق" مصدر مرفوع على الابتداء، وقوله: "أن المحرم حبره، بين نكاح المعتكف حيث يجوز، "وبين نكاح المحرم" نكح أو عمرة حيث لا يجوز عند المصنف، وعرضه بيان أن المعتكف والمحرم مختلفان في أحكام كثيرة، ومن ذلك: نكاح المعتكف والمحرم، فيجوز أوهما دون الآخر، "أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد" أي يحضر "الحنائز" أي يجوز له هذه الأفعال كلها، ولا يجوز هذه الأفعال للمعتكف، "ولا يتطيب" أي يحرم عليه التطيب، ويجوز للمعتكف.

يدَّهnan ويطيان وفي "الإحياء" وشرحه: ولا بأس للمعتكف في المسجد بالتطيب بأي طيب كان، وعقد النكاح لنفسه ولغيره بالتزين بلبس الثياب. إذ لم يقل أن الذي غير ثوبه للاعتكاف، وعن أحمد: أنه يستحب ترك التطيب والتزين برفع الثياب، "ويأخذ كل واحد منهما من شعره" أي يجوز هما الأحد من شعورهما، ولا يجوز هذه الأفعال للمحرم، "ولا يشهدان الحنائز ولا يصليان عليها" أي على الحمار، "ولا يعودان المريض" ويجوز هذه الأفعال كلها للمحرم، وإذا وضع الفرق بينهما في الأحكام الكثيرة، "فأمرهما" أي المعتكف والمحرم في النكاح أيضاً مختلف، فيجوز نكاح المعتكف دون المحرم، وسيأتي بيان نكاح المحرم في الحج، وما ذكر من عدم جواز نكاح المحرم مسلك المصنف ومن واقفه، وهو مختلف عند الأئمة، وسيأتي في محله، قال الساجي: والفرق بين الاعتكاف وبين الحج والعمرة: أنه لا خلاف أن الحج يمنع دواعي النكاح من التطيب، فمنع من مقدماته، والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح من التطيب، فلم يمنع من مقدماته من العقد كالصوم.

وذلك لما مضى أي في رمان السلف "من السنة" أي الطريقة المسبوكة، وفي السح بصريّة: "وذلك الماضي من السنة" أي السنة الماضية والطريقة المسبوكة القديمة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم لا اعتكاف أن يجوز لهما النكاح دون المحرم، وذلك لأن مفسدة الإحرام أعظم من مفسدة النكاح، ولأن المعتكف له مانع يمنعه من النساء، =

مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

٦٥١ - **مالك** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ،

= لأنها طهرة لمن عساه أن يتدنس، والأنبياء مرؤوس منه، وأما قوله تعالى: **وَأَوْصِي بِصَلَاةٍ وَزَكَاةٍ** ما ذُكِرَتْ حَيْثُ (مرء ٣١)، فالمراد بها زكاة النفس من الرذائل التي لا تليق بمقامات الأنبياء **عليهم السلام**، أو أوصاي بتبليغ الزكاة، وليس المراد زكاة الفطر؛ لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن.

ما تجب فيه الزكاة. قال الباجي: لفظ الترجمة يحتمل معنيين، أحدهما: أن يبين مقدار ما تجب فيه الزكاة. والثاني: أن يبين حسن ما تجب فيه الزكاة، وقد قصد مالك - رحمه الله - الأمرين جميعاً، فأدخل حديث أبي سعيد، فبين فيه نصاب الزكاة، ودخل قول عمر بن عبد العزيز، وفيه حسن ما تجب فيه الزكاة. قلت: والظاهر عدي أن المصنف أراد معنى الثاني أي بيان الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وسيأتي في كلام المصنف أنها ثلاثة أنواع: العين والحراث والماشية، ولأجل هذه الثلاثة ذكر حديث أبي سعيد، وأما نصاب المقدار في كل نوع، فيأتي في مواضعه مفصلاً.

ليس فيما دون: أي أقل من "خمس دود" بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة، راد التنبيس: 'من الإبل'، وهو بيان لـ 'دود'، قال النووي: الرواية المشهورة بإضافة خمس إلى دود، وروي بتسوية خمس، ويكون دود بدلاً منه، قال الرين بن المير: إضافة خمس إلى دود وهو مذكور؛ لأنه يقع على المذكر والمؤنث، وأضافه إلى الجمع؛ لأنه يقع على المفرد والجمع. وأما قول ابن قتيبة: إنه يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع، والأكثر على أن الدود من الثلاثة إلى العشرة، وأنه لا واحد له من لفظه، وقال أبو عبيد: من الشئتين إلى العشرة، قال: وهو يختص بالإناث، وقال سيبويه: تقول: ثلاث دود؛ لأن الدود مؤنث، وليس باسم كسر عيه مذكر، وكسر المراد في الحديث عام من الذكور والإناث. "صدقة" أي حاجة يعني لا يجب شيء في أقل من خمس إبل، أما وجوب الزكاة في الإبل فمما أجمع عليه علماء الإسلام، ولا خلاف في ذلك بينهم، وصحت فيها السنة بروايات مختلفة وطرق عديدة، وأجمع المسلمون أيضاً على أن ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه؛ لحديث الباب المتفق عليه. 'وليس فيما دون خمس أواق' بالتسوية كجوار، أي من الورق، كما في الرواية الآتية، قال الحافظ: أواق بالتسوية وبإثبات التحتية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتية، وحكى الجسائي وقية مخدفة الألف وفتح الواو، ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق، والمراد بالدرهم: الخاص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب، قال عياض: قال أبو عبيد: إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عد مالك بن مروان، فجمع العلماء، فجعلوا كل عشرة دراهم سعة مثاقيل، قال: وهذا يرم منه أن يكون **دراهم** =

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.

= أحال بصباب الزكاة على أمر مجهول، وهو مشكل، والصواب أن معني ما نقل من ذلك أنه لا يكس شيء منها من صرب الإسلام، وكانت محتلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد، فعشرة مثلاً وزن عشرة، وعشرة وزن ثمانية، فاتفق الرأي على أن يقش بكتابة عربية، ويصير وزنها وزناً واحداً، وقال غيره: لا يتغير المقياس في حاهية ولا إسلام، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، وفي 'المرقاة' عن ابن اهامم: هي من الوقاية؛ لأنها تقي صاحبها عن الحاجة، 'صدقة' قال الحافظ: لا يخالف في أن يصاب الزكاة مائة درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة، إلا أن حبيب الأندلسي؛ فإنه انفرد بقوله: إن كل أهل بلد يتعاملون بدرهمهم، وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد، وكذا حرق المريسي الإجماع، فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن، وانفرد السرخسي من الشافعية بكتابة وجه في المذهب: أن الدرهم المعشوشة إذا بلغت قدرها لو صم إليه قيمة العش من نحاس مثلاً لبلغ بصاباً، فإن الزكاة تجب فيه، كما نقل عن أبي حنيفة، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة، خلافاً من سامع سقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية، وسيأتي الكلام على النقص اليسير قريباً، وقال الموفق: إن نصاب لقصة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام، وقد بينته السنة، وهي ما في 'الحارثي' وغيره في كتاب أسن: 'وفي الرقة ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها'، وأجمع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم، والدرهم التي يعتبر بها النصاب هي الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل مثقال الذهب، وكل درهم نصف مثقال وخمسة، وهي الدراهم الإسلامية التي تقدر بها نصاب الزكاة ومقدار الحرية والدييات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك.

أوسق الخ جمع وسق، بفتح الواو وسكون السين على ما في 'النهاية' و'القاموس'، قاله القاري، قال الحافظ: ويجوز كسر الواو كما حكاه صاحب 'الحكمة'، وجمعه حينئذ أوساق، كحمل وأحمال، وقد وقع كدث في رواية لمسلم، وهو ستون صاعاً بالاتفاق، ووقع في رواية 'أس ماجة' من طريق أبي الحنثري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث، وفيه: والوسق ستون صاعاً، وأخرجها أبو داود أيضاً، لكن قال: ستون محتمواً. 'صدقة' اختلفوا في المراد بالصدقة، فقال الجمهور: المراد بها العشر، وحكى الشراح عن الإمام أبي حنيفة ومن معه: أن المراد بها أيضاً الزكاة كالأوليين، وانتهى زكاة التجارة، وتوصيح ذلك: أن يصاب الحبوب والثمار خمسة أوسق؛ لحديث الباب عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ودود الظاهري وغيرهم، إلا أنهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوسق، فقال داود: إن كل ما يدخل فيه الكيل يرعى فيه النصاب، وما لا يدخل فيه الكيل ففيه قليله وكثيره الزكاة، قال الحافظ: هو نوع من الجمع بين الحديثين، كذا في 'الفتح'، وقال أبو يوسف: فيما لا يوسق كالزعران والقطن يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق، كالذرة في رمايا، =

وقال محمد: يجب العشر إذا بيع الخارج خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه، فاعتبر في القطر خمسة أحمال، وفي الرعمران خمسة أمساء، كذا في 'الهداية'، وقال الإمام أبو حنيفة ومن معه: إن حديث الباب محمول على زكاة التجارة، قال العيني: وهم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي، قال أبو عمر: وهذا أيضاً قول رفر ورواية عن بعض التابعين، وأخرج عبد الرزاق في "مضمعه" عن عمر بن عبد العزيز قال: "فيما أبنت الأرض من قليل أو كثير العشر"، وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي، واستدلوا بما روي من أحاديث العموم من العشر فيما سقت السماء، ونصف العشر فيما سقى بالصبغ، ذكرها العيني، ثم قال: وهذه الأحاديث كلها مطلقة، وليس فيها فصل، وإمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهماً، قال الحصص في "أحكام القرآن": قد روي: "ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة، فحائز أن يريد به زكاة التجارة بأن يكون سأل سائل عن أقل من خمسة أوسق طعام أو ثمر للتجارة، فأجبر أن لا زكاة فيه، فقل الراوي كلام النبي ﷺ. وترك ذكر السب كما يوجد ذلك في كثير من الأخبار، قال ابن رشد: سب الخلاف في ذلك معارضة العموم الخصوص، وأحدثان ثبات، فمن رأى أن الخصوص يبي على العموم قال: لا بد من الصواب، ومن قال: هما متعارضان إذا جهل فيهما المتقدم والمتأخر، ومن رجع للعموم قال: لا صواب، قلت: واستدل الخصية بالرواية الخاصة أيضاً بمقابلة الخاص، وهي ما رواه الطحاوي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: **عن أبي عبد الله، أنه قال: لا يمسح على مسح من** كذا في "العرف" قال ابن العربي: أقوى المذاهب مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاهها قياماً بشكر النعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث، ورام الجويني على تحقيقه أن يخرج عموم الحديث من يدي أبي حنيفة بأن قال: هذا الحديث للعموم، وإنما جاء لتفصيل الفرق بين ما تقل مؤونته وتكثر، ولا يمنع أن يقتضي الحديث الوجهين: العموم والتفصيل، وذلك أكمل في الدليل، وأصح في التأويل، قلت: ولو سلم ما قالوا، فلهن أجوبة أخرى، الأول: أنه مسووح، قال العيني: ومن الأصحاب من جعته منسوحاً ولهم في تقريره قاعدة، فقالوا: إذا ورد حديثان، أحدهما عام والآخر خاص، فإن علم تقدم العام على الخاص حص العام به، وإن علم تقدم الخاص ينسخ العام، قال محمد بن الشجاع الثنجي: هذا إذا علم التاريخ، أما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخراً لما فيه من الاحتياط، وهما لم يعلم تاريخه، فجعل العام آخر احتياطاً. والثاني: أنها أخبار أحاد لا تقبل في مقابلة الكتاب، وهو عموم قوله تعالى: **وَالزَّكَاةُ** حَقٌّ يَوْمَ حِسَابِهِ (الأعام، ١٤١) حكاه العيني عن بعض الأصحاب، قال الرازي في تفسيره: قال أبو حنيفة: العشر واجب في القليل والكثير، واحتج بهذه الآية، فقال: قوله **وَالزَّكَاةُ** حَقٌّ يَوْمَ حِسَابِهِ يقتضي ثبوت حق القليل والكثير، فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير، وقال أيضاً قبل ذلك قوله تعالى: **وَالزَّكَاةُ** حَقٌّ يَوْمَ حِسَابِهِ بعد ذكر الأنواع الخمسة - وهو العن والسخل والزرع والزيتون والرمان - يدل على وجوب الزكاة في الكل، =

٦٥٢ **سَأَلَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ...**

وهذا يقضي وجوب زكاته في الحر، كما كان أبو حنيفة يفتيه، فإن قالوا: لفظ إحصاء مخصوص بالمرح،
فصل في أصل لفظه غير مخصوص بالمرح، وليس عليه أن يحصد في لغة غارة عن إقصاء، وذلك يتناول
الحصص، وأما حصصه في قوله **«حَصَدَهُ»** حب عبده، إلى أقرب المذكرات، وذلك هو ابنه واهله، فوجب
أن يحصد عنه، وعندنا أنه واجب ما فيه إحصاء في أحكام القرآن: أنه إذا روي عن النبي **«حران»**
أحدكم عنه، لا حر خاص، بل وفق الفقهاء على استعمال أحدهما، وحذف في استعمال الآخر، فالمتفق على
استعماله، فصل على مختلف فيه، لما كان حر العشر متفقاً على استعماله، واحتجوا في حر المقدار كان
سبعين حر، غير على عمومته، وإن كان وصياً على مختلف فيه، وإما أن يكون لآخر مسوحاً أو يكون
أبوه، كما لا على معنى لا ينافي شيئاً من حر العشر والربع، أيضاً ما في أحكام القرآن: أن فيما سقت
منه، خمس عنه في بونه في الموسوق وغيره، وحر خمسة أوسق حاص في الموسوق دون غيره، فعبر جاز
بأنه من مقدار ما يجب فيه العشر، لأن حكمه بيان أن يكون شاملاً لجميع ما اقتضى البيان، فما كان حر
لأنه من مقدار ما ذكر مقدار أوسق دون غيره، وكان حر العشر عموماً في الموسوق وغيره، عندما أنه يرد
ما كان من مقدار ما يجب فيه العشر، وأيضاً فإن ذلك يقتضي أن يكون ما يوسق يعتبر في إيجاب الحق بوسق
منه، وخمسة أوسق، وما بين كالموسوق يجب في نفسه، وكثيره، فلو كان ما سقت منه، خمس، وفقد ما
يجب حصد مقدار ما لا يدخل في ذلك، وهذا هو مصروح، وقالوا: ساقط لانفاق لسبب وحذف
على حره، بل وهذا ساقط ما كان من حر في صحيحه، أن مفسر يقضي على اسم يعي الخاص يقضي
غيره، لأن على ذلك أن كان من وقف من لا رائد عليه ولا يوصا عنه، أما إذا بقي شيء من أفراد العام،
فإنه يثبت له كحديث أبي سعيد هذا، فإنه من على إحصاء فيما يخص الموسوق، وسكت عما لا يقدر،
فبذلك عموم قوله **«فما سقت منه»**، وخمس أيضاً ما في أحكام القرآن: إذا قل: وأيضاً فقد
ذلك أن ما حثوا به فيه في ما من حر، ثم سحبت بالزكاة، كما روي عن أبي جعفر محمد بن علي
في حديثه، ولا سحبت زكاته كمن صدق في الحر، فحازر أن يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت
واجبة، فنسخت، نحو قوله تعالى: **﴿وَإِذَا خَضَعَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾** (النساء: ٨)، ونحو ما روي عن مجاهد:
أن حصصاً صرحوا بمساكنه، وقد كسب وقد بقيت، وإذا عمت كنهه عرلت زكاته، وهذه الحقوق غير
ما حثوا به، فحازر أن يكون ما روي من تقدير خمسة أوسق كان معتبراً في تلك الحقوق، وإذا احتل ذلك
في حث حبيب لانه والأثر المتفق عليه على نقله والسادس ما أشار إليه انقاري: أنهما لما تعارضا في إيجاب
فقد دون خمسة أوسق كان لإيجاب أولى الأحكام، وسابع: أن ذلك محمول على ما يأخذه العشر يعني أن ما
دون خمسة أوسق لا يؤخذ بأخيه، ولا يجب رفعه إلى بيت مال، وهذا عمده الأخوة عدي.

ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ".

٦٥٣ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى دِمَشْقَ

من التمر صدقة. قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسائل سأله عن نصاب زكاة التمر، فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار والحبوب بدليل الآثار والإجماع. "وليس فيما دون خمس أواق" بدون الياء في جميع النسخ الهدية، وبعض المصرية كالرواية الماصية، وفي أكثر النسخ المصرية: أواق بالياء، قال الزرقاني: بتشديد الياء وتخفيفها، ويقال: أواق تحذف الياء كما في الرواية الأولى، جمع أوقية، وحكي "وقية" كما تقدم، "من الورق" بفتح الواو وكسرهما وبكسر الراء وسكوها، أي الفضة مطلقاً أو المضروبة دراهم، وإنما تطلق على غيرها مجازاً خلاف في اللغة، والمراد ههنا الفضة مضروها وغيره، قال الساجي: روى أشهب عن مالك: ليس لأوقية الذهب وزن معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً. "صدقة" وقد تقدم في الحديث السابق أن نصاب الفضة مائتا درهم إجماعاً، واختلفوا هل فيها أوقاص أم لا؟

قال الموفق: إذا تمت الفضة مائتين، والدنانير عشرين، فالواجب فيهما ربع عشرهما - ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما - وفي زيادتهما وإن قلت، روي هذا عن علي وابن عمر، وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي ومالك والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن والشعبي ومكحول والزهري وعمرو بن دينار وأبو حنيفة: لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين، ولا في زيادة الدنانير حتى تبلغ أربعة دنانير؛ لقوله ﷺ من كل أربعين درهماً درهم، وعن معاذ عن النبي ﷺ أنه قال: **بدرهم أربعين درهم، ثم لا شيء عليه حتى يبلغ أربعين درهماً، وهذا نص.** ولأن له عفواً في الابتداء، فكان له عفواً بعد النصاب كما لماشية.

ولما روي عن علي مرفوعاً: **هتوا ربع عشر من كل أربعين درهماً، وليس عليكم شيء حتى يتم مائتين.** وقد كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، فمرد حساب ذلك، رواه الأثرم والدارقطني، ورواه أبو داود بإسناده عن عاصم بن ضمرة وإسحاق بن عمار، إلا أنه قال: أحسبه عن النبي ﷺ، وروي ذلك عن علي وابن عمر موقوفاً عليهما، ولم تعرف لهما مخالفاً من الصحابة، فيكون إجماعاً. "وليس فيما دون خمس ذود من الإبل" بيان لدود 'صدقة'، وإنما ذكر الإمام هذا الحديث عقب السابق؛ لما فيه من زيادة قوله: من التمر والورق والإبل؛ إذ لم يكن في الأول بيان التمييز، وقدم الأول؛ إذ هو الصحيح عند الكل، كما تقدم عن ابن عبد البر.

فِي الصَّدَقَةِ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ.

الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

٦٥٤ - مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَكَاتِبٍ لَهُ قَاطِعُهُ بِمَالٍ عَظِيمٍ: هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ:

فِي الْعَيْنِ أي الذهب والفضة، 'والحرث' وهو كل ما لا يسمو ولا يركو إلا بالحرث، وفي السح المصرية: 'في الحرث والعين' بتقديم الحرث، 'والماشية' أي الإبل والقر والعم. قال الباجي: إجماع مع الصدقة فيما عدا هذه الأصناف الثلاثة؛ لأن 'إنما' حرف موصوع للحصر؛ ولذا قال: **فقط في العين والماشية**، والصدقة ههنا الزكاة، وإن جاز أن يقع اسم الصدقة على التطوع، وقوله: "في الحرث والعين والماشية" يختص بهما، أحدهما: أن يريد به نفي الصدقة عما عدا هذه الثلاثة الأصناف، وإن جاز أن يكون من هذه الثلاثة الأصناف ما لا زكاة فيه، لكنه لم يقصد إلى بيانه ههنا، وإنما قصد إلى بيان ما لا زكاة فيه من غيرها. والثاني: أن يريد بذلك أن الذي تحب فيه الزكاة إنما هو من المحروث والماشية والعين، وأوقع على ما تحب فيه الزكاة هذه الأسماء؛ لأن معظم كل جنس منها تحب فيه الزكاة، فأطلق الاسم العام والمراد معظم ما يتناول، كقوله **فقط في العين والماشية**، لا في سائر ما غيرها. **طهوراً**، فغير عن الأرض باسم التراب لما كان أعم أجزائها.

وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ المذكورة، "في الحرث والعين والماشية" بدل من ثلاثة أشياء، قال أبو عمر: لا خلاف في جملة ذلك، ويختلف في تفصيله، وقال شيخ مشايخنا الدهوي في "المسوى": وعليه أهل العلم أن صدقة الأموال على ثلاثة أقسام، وزكاة التجارة إنما تؤخذ بحسب القيمة، وأما صدقة الفطر فهي صدقة الرؤوس.

الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ **إِلْح.** قال ابن نجيم: العين لفظ مشترك بين الشمس والسمك والذهب والديار والمال والقدر والحاسوس والمطر وولد القر الوحشي وخيار الشيء ونفس الشيء والبأس القليل وحرف من حروف المعجم وما ع. عين قبله العراق وعين في الحلد وغير ذلك، قلت: ولذا أورد المصنف بيانه، "الذهب والورق"، وتقدم معنى الورق، وقال المجدد: الذهب التبر، ويؤنث، واحده بهاء، وجمعه أذهاب وذهوب وذهبان بالضم، وأذهبه: طلاه به كـ 'ذهبه'.

قَاطِعُهُ: هكذا في جميع السح الهندية، وفي المصرية: "عن مكاتب له فأقطعه بمال عظيم" قال أبو عمر: معنى مقاطعة المكاتب: أخذ مال معجل منه دون ما كوتب عليه؛ ليعجل عتقه، وفي "المجموع": المقاطعة صرب القطيعة - وهي الخراج - على العبد أو الأرض، والمراد: المكاتب التي تنقرر على الأرض، وقال المجدد: أقطعه قطيعة أي طائفة من أرض الخراج -

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مِنْ مَالٍ زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِذَا أُعْطِيَ النَّاسَ أَعْطَايَتِهِمْ سَأَلَ الرَّجُلَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قَالَ: لَا، أَسْلَمَ إِلَيْهِ عَطَاءَهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا.

٦٥٥ - مَاتَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ، عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَقْبِضُ عَطَائِي،

- "مال عظيم" وصف المال بالعظيم؛ ليدخل في حيز ما تحب فيه الزكاة، "هل عليه" أي عني السيد "فيه زكاة"؟ قال الناحي: سؤاله عن مال عظيم قاطع به مكانته، يحتمل أن يكون سؤالاً عن هذا النوع من هذا المال هل تحب فيه الزكاة، إلا أن جواب القاسم بن محمد يقتضي أن سؤاله إنما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت، ولذلك أجابه بقوله: "إن أنا بكر الصديق" أول الخلفاء الراشدين "لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول"، قال الناحي: احتجاج بفعل أبي بكر، وأحد المراسيل، وإنما احتج بفعل أبي بكر في ذلك؛ لأنه كان الحقيقة، وهو الذي كان يتولى أحد الصدقات من مال الصحابة وأهل العمة، ولم يكن أحد منهم معه في ذلك مع اجتهاده في طلب الصدقات وقتاله المنايع للزكاة، فثبت أنه إجماع لا خلاف بين المسلمين في أنه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول.

الناس إلح بالنصب، "أعطياهم" جمع عطايا جمع عطية، قاله الرقاي، وقال الناحي: في النعة: اسم لما يعطيه الإنسان غيره عني أي وجه كان، إلا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام الناس من بيت المال على سبيل الأرزاق، وتكون في زمن معين، ولذلك كانوا يتابعون إلى العطاء، "سأل الرجل" المعطى له "هل عندك من مال" آخر "وحيث" بسكون التاء "عليك فيه الزكاة" بأن كان نصائباً، ومر عليه الحول، "فإن قال الرجل" وفي المصرية: "هإذا قال": "نعم، أحد من عطائه زكاة ذلك المال" الذي عنده، "وإن قال: لا" أي ليس عندي مال، أو لم يجب عليه الزكاة "سلم" من التسليم، وفي المصرية: "أسلم إليه عطاءه، ولم يأخذ منه شيئاً لعدم الوجوب، قال الناحي: وفي هذا بيان، أحدهما: أن للإنسان أن يعطي زكاة ماله من غيره، ولا يلزمه أن يخرجها من عيه، والثاني: أنه يجوز أن يبوب عه غيره في ذلك، فيؤديها في مواضعها. **إذا حنت إلح** أمير المؤمنين "عثمان بن عفان" في خلافته كي "أقصر عطائي، سألي: هل عندك من مال وحيث عليك فيه الزكاة؟ قال: قدامة: "فإن قلت: نعم، أحد من عطائي زكاة ذلك المال، وإن قلت: لا" أي ليس عندي مال يجب فيه الزكاة "دفع إلي عطائي" كله، وفي سؤاله كالصديق الأكبر، وقولهما: "إن قلت: لا" إلح دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا مخالف لهما إذا كان من جسده، فإن كان ذهباً عن قصة أو عكسه، ففيه خلاف، قاله الزرقاي.

سَأَلَنِي: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا، دَفَعَ إِلَيَّ عَطَائِي.

٦٥٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَجِبُ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

لَا تَجِبُ فِي مَالٍ إِذَا حَالَ عموم حصص منه العيص، وهي العشرات عند الكيل، وانعقدت عند من قال بالزكاة فيه، قال الباجي: "لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" يريد بذلك الماشية والعيون، وأما الررع والثمار وما يخرج من المعدن فإن الزكاة فيه ساعة يحصل منه الصواب، ولا يراعى في شيء من ذلك الحول، والفرق بينهما: أن الحول إنما ضرب في العين والماشية؛ لتكامل للماء فيهما، فإذا مرت مدة لتكامل الماء فيها وحثت الزكاة.

حتى يحول **إِذَا حَالَ** رواه مالك موقوفاً، وأخرجه في "التمهيد" عن ابن عمر مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدار قطني: الصحيح وقفه، وأخرجه الدار قطني في "الغرائب" مرفوعاً، وضعفه، وأخرجه أيضاً من حديث أنس، وضعفه، وأخرجه ابن ماجه عن عائشة، لكن الإجماع عليه أعنى عن إسناده، فإنه الررقابي، وقال ابن رشد في "المقدمات": اختلف فيمن أخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين، أحدهما: لا يخرجه، وهو رواية أشهب عن مالك، والثاني: يخرجه إذا كان يقر ذلك، واحتلف في حد القرب على أربعة أقوال.

وفي "الدائع": أما حوّل الحول فيس من شرائط حوار أداء الزكاة عند عامة العلماء، وعند مالك من شرائط الجوار، فيجوز تعجيل الزكاة عند عامة العلماء خلافاً لمالك، والكلام في التعجيل في مواضع: في بيان أصل الحوار، وفي بيان شرائطه، وفي بيان حكمه المعجل إذا لم يقع زكاة، أما الأول فهو على الاختلاف الذي ذكرنا، وجه قول مالك: أن أداء الزكاة أداء الواجب، ولا وجوب قبل الحول، وما روي: "أن النبي ﷺ استسلف من العباس زكاة ستين"، وأدى درجات فعل النبي ﷺ الجوار، وأما قوله: إن أداء الزكاة أداء الواجب، ولا وجوب قبل الحول، فالحوار عنه من وجهين، أحدهما: ممنوع أنه لا وجوب قبل حوّل الحول، بل الوجوب ثابت قبله؛ لوجود سبب الوجوب، وهو ملك نصاب كامل تام أو فاصل عن الحاجة الأصلية؛ لحصول العناء به ولو وجوب شكر بعمدة المال على ما بيّن في محله، ثم من المشايخ من قال بالوجوب توسعاً، وتأخير الأداء إلى مدة الحول ترفيهاً وتيسيراً على أرباب الأموال، كالدين المؤجل، فإذا عجل لم يترفع، فيسقط الواجب كما في الدين المؤجل، فمهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التأكيّد، وإنما يتأكد الوجوب بآحر الحول، ومنهم من قال بالوجوب -

٦٥٧ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: **أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ الزَّكَاةَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ**.

= في أول الحول لكن بطريق الاستناد، وهو أن يجب أولاً في آخر الحول، ثم يستند الوجوب إلى أوله؛ لاستناد سببه، وهو كون النصاب حولياً، فيكون التعجيل أداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا. والثاني: إن سببها أنه لا وجوب قبل الحول، لكن سبب الوجوب موجود، وهو ملك النصاب، ويجوز أداء العبادة قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب، كأداء الكفارة بعد الجرح قبل الموت.

وقال القاري في "شرح النفاية": جاز تقديم الزكاة لحول وأكثر، وبه قال الشافعي، ولصحبته لابي نصاب خلافه لزهر، وقال مالك: لا يجوز إحراج الزكاة قبل الوجوب؛ لما في "موطئه" عن ابن عمر: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"، ولما: ما روى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث حجة عن عبي: "أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل زكاته قبل أن يحول عليه الحول مسارعة إلى الخير، فأذن له في ذلك"، وفي رواية: "أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك" رواه ابن ماجه، وفي رواية لترمذي: أن النبي ﷺ قال لعمر: **قد جازى الله عبداً بصدقة**، فإن قيل: قال البيهقي: احتج في هذا الحديث، والأصح أنه مرسل، أجيب بأن المرسل حجة عندنا وعند الجمهور، قال السرخسي: ولما: حديث عباس المذكور، وأيضاً حولان الحول تأجيل، وتعجيل الدين المؤجل صحيح، وأيضاً سبب الوجوب تقرر، وهو المال، والأداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز، كالمسافر إذا صام في رمضان إلخ تغيير. وذكر الحافظ في "الفتح" هذه الروايات، وتكلم عليها، ثم قال: وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بعيد في النظر مجموع هذه الطرق.

معاوية **إلخ** أمير المؤمنين، قال الباجي: يريد أنه كان يأخذ من نفس الأعطية الزكاة، ويعتقد أن الزكاة فيها واجبة على من حررت إليه؛ لأنها كانت لهم قبل دفعها إليهم، فحررت عبده بحرى الأموال المشتركة بحري فيها الحول في حال اشتراكها، وأما أبو بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة؛ لأنها لم يتحقق ملك من أعطيها ما إلا بعد الإعطاء والنقص؛ لأن للإمام أن يصرفها إلى غيرهم إذا أداه اجتهاده إلى ذلك، فوجب أن يراعى الحول فيها من وقت قبضه لها وصحة ملكهم إياها، وعلى هذا فقهاء الأمصار، قال ابن عبد البر: يريد أحد زكاتها نفسها، لا أنه أخذ منها عن غيرها مما حال عليه الحول، قال: ولا أعلم من وافقه إلا ابن عباس، ولم يعرفه الرهري، فهذا قال: إن معاوية أول من أخذ، قال: وهذا شذوذ لم يعرج عليه أحد من العلماء، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى، وقال الباجي: قال ابن مسعود وابن عامر مثل قولهما، ثم انعقد الإجماع على خلافه، قاله الرقائي، قلت: وحمله الموفق وغيره على الاستناد من حسن النصاب، كما سيأتي في بيان المستفاد.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، كَمَا تَجِبُ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا نَاقِصَةٌ بَيْنَةُ النُّقْصَانِ زَكَاةً، فَإِنْ زَادَتْ حَتَّى تَبْلُغَ بَرِيَادَتِهَا عِشْرِينَ دِينَارًا وَازِنَةً، فَفِيهَا الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ نَاقِصَةٌ بَيْنَةُ النُّقْصَانِ زَكَاةً.

السنة الح 'السنة' أي الصريقة المسبوكة التي لا اختلاف فيها عندنا بالمدينة المنورة وغيرها أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عينا حائضا "كما تجب في مائتي درهم". وتقدم الكلام على نصاب ورق والدرهم، قال الساجي: وهذا كما قال: إن نصاب الذهب عشرون دينارا من الدينار الشرعية، وهو كل عشرة دراهم مائة دينار، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار إلا ما روي عن الحسن البصري أنه قال: لا زكاة في الذهب حتى يبيع أربعين دينارا، فيكون فيه دينار، والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أن الإجماع انعقد بعد الحسن على خلافه، وهذا من أقوى الأدلة على أن الحق في خلافه، وذلك من جهة السنة ما روي عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي بن أبي حمزة أنه قال: ليس في الذهب - يعني في الدينار - زكاة حتى يبيع أربعين دينارا.

وهذا حديث يمس بإساده هناك غير أن اتفاق العلماء على الأخذ به دليل على صحة حكمه، وذلك من جهة المعنى أن المائتي درهم نصاب الورق، ولا خلاف في ذلك، والدينار كان صرفه في وقت فرض الزكاة عشرة دراهم، فإذن المائتي درهم عشرون مثقالا، فكان ذلك نصاب الذهب. **زكاة** لعدم بلوغ النصاب، "فإن ردت" أي الدينار ناقصة إذا ردت على عشرين دينارا "حتى تبلغ بريادتها" بالباء الحارة في أوله، فضمير الفعل من "سبع يرجع إلى الدينار، ويدور بناء في السبع البصرية، فيكون فاعل "تبلغ" عشرين دينارا، "وردة" أي كاملة الورق، "ففيها الزكاة" واحدة؛ لسووعها النصاب.

وليس فيما الح وهذا سمرقة الدليل للمسألة المتقدمة، "وليس فيما دون" أي أقل من "عشرين دينارا عينا" حائضا "الزكاة" يعني إذا كانت العشرون دينارا ناقصة ورق فلا تجب فيها زكاة، لأن نصاب الدينار عشرون دينارا كاملة، ولا زكاة في أقل منها، فلا تجب في ناقصة الورق، لأنها أقل من النصاب، قال الساجي: وذلك ما دللنا عليه من أن نصاب في الذهب عشرون مثقالا، وراعى في ذلك الورق دون العدد، فإذا ردت حتى تسع بريادتها عشرين دينارا واردة، فقد بلغت النصاب، فوجبت فيه الزكاة. **قال مالك** أي كما أن النمرة في الدينار لورق كما تقدم فكذلك في الدراهم، "وليس في مائتي درهم ناقصة" الورق "سنة النقصان الزكاة، فإن ردت الدراهم" الناقصة "حتى تبلغ بريادتها مائتي درهم وافية" كاملة الورق، "ففيها الزكاة" لسووعها النصاب، والحاصل: أن النقصان ليس في النصابين =

فَإِنْ زَادَتْ حَتَّى تَبْلُغَ بَرِيَادَهَا مِائَتِي دِرْهَمٍ وَافِيَةً فِيهَا الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَتْ تَجُوزُ بِجَوَازِ
 الْوَازِنَةِ رَأَيْتُ فِيهَا الزَّكَاةَ دَنَانِيرَ كَانَتْ أَوْ دِرَاهِمَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ
 سِتُّونَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ وَازِنَةً وَصَرَفُ الدَّرَاهِمِ يَبْلُغُهُ ثَمَانِيَةُ دَرَاهِمٍ بِدِينَارٍ إِنَّهَا لَا تَجِبُ

= يمنع وجوب الزكاة عند الإمام مالك، وتقدم ما قال الحافظ في قوله: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة": استدلل به على عدم الوجوب فيما إذا نقص من الصاب ولو حبة واحدة، خلافاً لمن سماح بنقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية، قلت: وهكذا عند الحنفية، ففي "المحيط الرهائي": إذا نقص نقضاً يسيراً يدخل بين الوربين لا تجب الزكاة وإن كان كاملاً في حق غيره، هكذا ذكره القندوري في "كتابه"، وفي "الدائع": لا زكاة فيها حتى تلغ مائتي درهم وربما ورد سبعة، وإنما اعتبرنا الورق في الدراهم دون العدد؛ لأن الدراهم اسم لمورود. لأنه عبارة عن قدر من المورود مشتمل به على حملة مورودة من الدوايق والحبات، حتى لو كان ورماً دون المائتين وعددها مائتان، أو قيمتها لحدودها وصياغتها تساوي مائتين، فلا زكاة فيها، ولو نقص الصاب عن المائتين نقضاً يسيراً يدخل بين الوربين، قال أصحابنا: لا تجب الزكاة فيه، لأنه وقع الشك في كمال الصاب، فلا تحكم بكماله مع الشك، وفي "السياسة" عن "اليسابيع": إذا كانت المائتان في العدد، ونقصت في الورق لا تجب وإن قل النقص.

مخوار الوارثة أي الكاملة والوفية "رأيت فيها الزكاة، دنانير كانت أو دراهم"، قال الباجي: يريد إن كانت الناقصة تعوز مخوار الوارثة، ففيها الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا زكاة فيها، والدليل على صحة ما يقول مالك: أنه يملك من الذهب مقداراً يخور لورنه جوار عشرين ديناراً، فوجب فيه الزكاة كالعشرين ديناراً، وفي الحاشية عن "المحلى": قال الشافعي: لسا نقول هذا، قال لبي ~~س فيما دون خمسة أواق صدقة~~، وفي 'شرح الإحياء': إن نقص من الصاب حبة أو بعض حبة، فلا زكاة فيه وإن راح رواح التام، أو راد على التام خودته، ولو نقص في بعض الموارب وتم في بعضها فوجهان، الصحيح لا زكاة فيه، وبه قطع المحاملي وغيره، كذا في "الروضة"، ثم قال الباجي: اختلف أصحابنا في تفسير قوله: "بخري عرى الوارثة"، فحكى أبو الحسن القصار وأبو بكر الأبهري: أن معنى ذلك أن تكون في ميراث وازنة وفي ميراث ناقصة، فإذا نقصت في جميع الموارب فلا زكاة فيها، وقال القاضي أبو محمد: إنه أراد بذلك النقص اليسير في جميع الموارب كالحبة والخبتين وما حرت عادة الناس أن يتسامحوا به في الساعات وغيرها، وعلى هذا جمهور أصحابنا، قال الباجي: وهو الأطهر عندي؛ لأن اختلاف الموارب ليس بنقص، ولا بد من ميزان يقع الاعتماد عليه، فيعتبر به الريادة والنقص، قال الررقالي: وعلى هذا جمهور أصحابنا، وهو الأطهر، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون العرض فيها غالباً عرض اموراة، وهو المشهور عن مالك، وما سواه تأويل، وهذا قول أصحابنا العراقيين.

وارثة أي وافية وكاملة، "وصرف الدراهم" أي قيمتها 'بلده ثمانية دراهم دينار' حتى صار مجموع صرف الدراهم عشرين ديناراً، "إنها لا تجب فيها الزكاة" وإن بلغت قيمة الدراهم نصاب الذهب، "وإنما تجب الزكاة =

فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ خُمْسَةُ دَنَانِيرَ مِنْ فَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، فَتَجَرَ فِيهَا،
ربح وغيره

= في عشرين ديناراً عيماً أي بأنفسها، "أو مائتي درهم" أي بأنفسها، ولا يحسب قيمة أحدهم من الآخر، قال الباجي: وهذا كما قال: إن من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب، فإنه لا زكاة عليه فيها، وإن كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب؛ لأن ما تحب فيه الزكاة من الأموال فإنما يصانه بنفسه دون غيره، يعني أن المال إنما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته، فلا تعتبر الفضة بقيمتها من الذهب ولا عكسه، كما لو كان له ثلاثون شاة قيمتها عشرون ديناراً فلا زكاة فيها، وفي الحاشية عن 'المحلي': أنه قال أبو حنيفة والشافعي.

خمس دنانير. 'مثلاً' كما رآه في 'الاستقنى'، وليست هذه الزيادة في بقية السح، لكنها مرادة، والمراد أقل من انصاف، 'من فائدة أو غيرها' ذكر في 'الشرح الكبير': أن ماء العين على ثلاثة أنواع، ربح وعدة وفائدة، وارجح كما قال ابن عرفة: ربح ثم مبيع ثم على ثمة الأول ذهباً أو فضة، قال الدسوقي: وأما العلة فإنها ما تتخذ من سلع التجارة قل بيع رقاها، كعلة العدد وحجم الكتانة، وأما الفائدة فما تتخذ لا عن مال، أو عن مال غير مركب كعطية وميراث وثمن عرض القبية، قلت: واحتفت الروايات عن المانكية في صم هذه الأنواع الثلاثة إلى الأصل كما بسطها الباجي وشارح 'الكبير' ليس هذا محلها، فتجر "فعل من انخرط في جميع السح الموجودة من المصرية ولهدية، إلا في سعة المصنف" والباحي ففهيها: 'فاتح'، قال ارباع: التجارة التصرف في رأس المال صلاً للربح، يقال: تجر يتجر، وتجر وتجر كصاحب وصحب، وليس في كلامهم ناء بعدها جيم غير هذا اللفظ، 'فيها أي في ثبث الدبير الخمسة، 'فمن يأت الخول حتى يبعث' ثبث الدنانير مقدار 'ما تحب فيه الزكاة' أي يبعث حد النصاب، فحكمها: "إنه يركبها" عند تمام الخول، يعني أن المعتز في النصاب عند الإتمام مالم يخر الخول، ويعتبر ابتداء الخول عنده بابتداء التجارة وإن لم يكن إدراك بضائها، لكن لا يحب الزكاة عند تمام الخول بدون انصاف، ولو تم الخول، وقد بيع المال بضائها ولو قبل الخول بيوم، يحب الزكاة، ولو لم يبلغ بضائها عند تمام الخول لا تحب إدراكه، بل تحب إدراك بيع بضائها ولو صار في لعد. والمسألة خلافية عند الأئمة، قال الحارثي: من كانت له سعة لتجارة، ولا يثبت غيرها، وقيمتها دون مائتي درهم، فلا زكاة عليه حتى يخول عليه الخول من يوم ساوت مائتي درهم، قال الموفق: وحمية ذلك: أنه يعتبر الخول في وجوب زكاة التجارة، ولا يعقد الخول حتى يبلغ بضائها، فهو منبث سعة قيمتها دون النصاب، فمضى نصف الخول وهي كذلك، ثم رادت قيمة الماء بها أو تغيرت الأسعار، فبعت بضائها، أو باعها بنصاب، أو منبث في أثناء الخول عرضاً آخر أو أثماً ثم بها النصاب، ابتدأ الخول من حينئذ، فلا يحسب بما مضى، هذا قول الثوري وأهل العراق والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر، ولو منبث للتجارة بضائها، فقصص عن انصاف في أثناء الخول، ثم زاد حتى بلغ بضائها، استأنف الخول عليه؛ لكونه انقطع بنقصه في أثناءه، وقال مالك: يعقد الخول على ما دون النصاب، فإذا كان في آخره بضائاً زكاة، وقال أبو حنيفة: يعتبر في طرقي الخول دون وسطه.

فَلَمْ يَأْتِ الْحَوْلُ حَتَّى بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ: إِنَّهُ يُزَكِّيهِمَا وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ بَيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ بَعْدَ مَا يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَيَوْمٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زُكِّيَتْ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ،

وإن لم تتم إلخ "إد" وصلية، "إلا قل أن يحول عليها الحول يوم واحد" مثلاً، "أو بعد ما يحول عليها" وفي السح الهدية: "عليه" بصمير المذكر يتأويل الموجود، "الحول بيوم واحد" مثلاً فيركي إد داك، وليس اليوم الواحد قيداً احترازياً في كلا الموضعين، ويوضح كلام المصنف ما في "الشرح الكبير" إد قال: وصه الريح لأصه أي لحول أصه ولو أقل من نصاب، ولا يستقل به من حين ظهوره، فمن عنده دينار أول المحرم، فتاجر فيه، فصار برنحه عشرين، فحولها المحرم، فإن تم النصاب بالريح بعد الحول ركي حينئذ، قال الدسوقي: يعني كما لو ملك ديناراً وأقام عنده أحد عشر شهراً، ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين، فإنه يركي الآن، وصار حوله فيما يأتي من يوم التمام، وإليه أشار المصنف بقوله: "ثم لا زكاة فيها" فيما سيأتي من الأيام "حتى يحول عليها الحول من يوم ركيت"، وهو آخر شهر صفر في الصورة التي حكاهما الدسوقي، قال الباجي: يعني أن من كانت له دنائير أقل من النصاب، فتجر فيها، فحال الحول، وقد أكملت برنحها النصاب، فإن الزكاة واجبة فيها؛ لأن حول الريح حول الأصل، سواء كان الأصل نصاباً أو دونه، وقال أبو حنيفة: إن كان الأصل أقل من النصاب فإنه يستأنف حولاً من يوم كمل النصاب، وقال الشافعي: لا يصح الريح إلى أصله، وإن كان الأصل نصاباً، قلت: ومذهب الحنابلة في الريح موافق للحنفية، كما في "الروض المربع" وغيره أن حول الريح حول أصله.

كانت له إلخ أي عنده "عشرة دنائير" مثلاً، "فتجر" بالتخرد في السح الهدية، ولفظ: "فاتجر" بالمريد في المصرية، "فيها، فحال عليها الحول" أي تمت له السنة، "وقد بلغت عشرين ديناراً" أي بلغت حد النصاب عشرين ديناراً، أو أكثر "إنه يركيها مكانه"، وفي السح المصرية: "مكاها" أي يركيها حين تمت لها السنة، "ولا ينتظر لها"، في المصرية: "بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت" مقدار "ما تحب فيه الزكاة" أي لا ينتظر أن يتم لها السنة من وقت تبوعها نصاباً، كما قال به الشافعي وأحمد مطلقاً، والحنفية إد لم يكن في أول الحول نصاباً، "لأن الحول قد حال" وتم "عليها، وهي عنده عشرون"، هكذا في جميع السح المصرية من المتون والشروح، ووقع في جميع السح الهدية، وكذا في "المصمى" لفظ: "عشرة"، وبه فسر الشيع في "المصمى"، لكن الطاهر عند هذا العهد احتقير الفقير أنه وهم من الناسح لا وجه له ههما، والصواب الأول، والمعنى: قد تم له الحول، والحال أن الدنانير إذ داك عشرون أي مقدار النصاب، فقد وحد عد المصنف شرطاً للنصاب حينئذ، وهما النصاب والحول، "ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم ركيت" يعني يعتبر ابتداء الحول الثاني من يوم كمل النصاب ووجب الزكاة، فإذا انقضى الحول من ذلك اليوم وحلت الزكاة مرة أخرى، قال الررقاني: وهذا معني ما قبله، =

فَتَجَرَّ فِيهَا، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَقَدْ بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا: إِنَّهُ يُزَكِّيْهَا مَكَانَهُ، وَلَا يَنْتَظِرُ لَهَا أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ قَدْ حَالَ عَلَيْهَا وَهِيَ عِنْدَهُ عِشْرُونَ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زُكِّيَتْ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي إِجَارَةِ الْعَبِيدِ وَحَرَاجِهِمْ وَكِرَاءِ الْمَسَاكِينِ وَكِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، قُلْ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ. قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الذَّهَبِ

= غايته أنه فرصها في الأولى في خمسة، وفي الثانية في عشرة بحسب سؤاله عن ذلك، وأجاب فيهما بحكم واحد، وهو ضم الريح لأصله، وإن لم يكن بصائباً، قلت: هكذا في عبارة 'موطأ'؛ إذ مآل الصورتين واحد، لكن صاحب 'المدونة' فرق بين الصورتين، فصور خمسة دنائير في الفائدة، وعشرة دنائير في الريح، فتأمل.

عندنا. أي بالمدنية سورة 'في إجارة العبد وحراجهم وكراء المساكين وكتابة المكاتب': أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة، قل ذلك أو كثر، حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه 'أي رب المال بشرط أن يكون بصائباً أيضاً؛ لأنها فوائد تحدت لا عن مال، فيستقل بها، قاله الرقاعي، قال الناجي: وهذا كما قال: إن الأمر يجتمع عليه عند فقهاء الأمصار: أنه لا زكاة في شيء من الفوائد حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضها صاحبها، وإما كان فيه خلاف روي عن معاوية وابن مسعود وابن عباس، وقد وقع الاتفاق بعدمه على ما ذكر مالك، فعلة العبيد وكرء المساكين وكتابة المكاتب كلها فوائد، فلا زكاة في شيء منها، إلا بعد أن يحول عليه الحول من يوم يقبضها رها أو من يقوم مقامه، قال الموفق: من آخر داره فقص كراهها، فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد: أنه يركبه إذا استفاده، والصحيح الأول: لقوله **عندنا** لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، ولأنه مال مستفاد بعقد معاوضة فأشبهه ثمن المبيع، وكلام أحمد في الرواية الأخرى محمول على من آخر داره سنة، وقصص آخرها في آخرها، فأوجب عليه زكاتها؛ لأنه قد ملكها من أول الحول، فصارت كسائر الديون، إذا قبضها بعد حول زكاتها حين يقبضها، وقال أبو حنيفة ومالك: لا يركبها حتى يقبضها ويحول عليه الحول: ساء على أن الأجرة لا تستحق بانقضاء مدة الإجاره. وقال ابن عابدين: وملك المكاتب ليس تمام؛ لوجود الماني، ولأنه دائر بيه وبين مولاه، فإن أدى مال الكتابة سلم له، وإن عجز سلم للمولى، فكما لا يجب على المولى فيه شيء، فكذلك المكاتب، يعني حتى يقبضه المولى، ويحول عليه الحول، وكذا الخواص وغيرها صرحوا بأن لا زكاة فيها، إلا أن تكون للتجارة حتى يقص من كرائها البصاف، ويحول عليه الحول، ووجوب الزكاة في مال العبد مختلف فيه.

وَالْوَرِقُ يَكُونُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ: إِنْ مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْهُمْ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مَائَتِي دِرْهَمًا، فَعَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ مِمَّا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُمْ جَمِيعًا مَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَفْضَلَ نَصِيبًا مِنْ بَعْضٍ، أُخِذَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ إِذَا كَانَ فِي حِصَّةِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ". قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

يكون كل واحد منهما أو المجموع مشتركاً "بين الشركاء: إن من بلغت حصته منهم" أي من الشركاء "عشرين ديناراً عينا" أي بلغت حصته نصاب الذهب، "أو" بلغت "مائتي درهم" يعني نصاب الورق، "فعليه فيها الزكاة، ومن نقصت حصته مما" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "عما تجب فيه الزكاة" أي عن مقدار النصاب، "فلا زكاة عليه"؛ لعدم ملكه نصاباً، "وإن بلغت حصصهم جميعاً ما تجب فيه الزكاة" أي بلغت حصته كل شريك نصاباً، "وكان بعضهم في ذلك أفصل"، وفي بعض النسخ: "أقل"، والمؤددي واحد؛ فإيهما مثلاً من إذا كان أحدهما أفصل فالآخر لا بد أن يكون أقل "نصيباً من بعض" بأن كان لواحد عشرون ديناراً مثلاً، والآخر أربعون، ولثالث سنون "أحد من كل إنسان"، وفي بعض النسخ المصرية: "من مال كل إنسان منهم بقدر حصته إذا كان في حصة كل إنسان منهم" مقدار "ما تجب فيه الزكاة".

وذلك أي شرط كون نصيبه نصاباً لا أقل منه "أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة"، ولم يفرق بين الشركاء وغيرهم، فافتضى أنه إنما يعتبر ملك كل واحد على حدة، فاستند بعموم قوله ﷺ في الشركاء وغيرهم على أن الزكاة لا تجب منهم على من عده أقل من نصاب، قال الناجي: وهذا كما قال: إن الشركاء وغيرهم في اعتبار النصاب سواء، فمن كان عده عشرون ديناراً وجب عليه فيها الزكاة، سواء كانت متميرة من مال غيره أو محتلفة؛ لأن مخالطة غيره بماله لا يدخل في ملكه من الخمسة أكثر من مقدار ماله، وإذا انفرد ماله من مال غيره، فلا زكاة عليه في أقل من النصاب، فكذلك إذا شاركه غيره، فإذا كان المال لجماعة، وكان لكل واحد منهم نصاب، واحتلفت سهامهم، فإن على كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه منها لو انفرد.

ما سمعت يدل على أنه سمع خلافه أيضاً، وذلك أن عمر والحسن البصري والشعبي قالوا: إن الشركاء في العين والماشية والزرع إذا لم يعلم أحدهم ماله بعبه أهم يركون زكاة الواحد قياساً على الخطاء في الماشية، وبه قال الشافعي في الجديد، ووافق مالكاً أبو حنيفة وأبو ثور، قاله الرراقي، قلت: ولا أثر للحظية في غير الماشية عند الحنابلة، =

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ ذَهَبٌ أَوْ وَرَقٌ مُتَفَرِّقَةٌ بِأَيْدِي أَنْاسٍ شَتَّى، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُخَصِّصَهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يُخْرِجَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ زَكَاةِهَا كُلِّهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَفَادَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا إِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا.

= كما صرح به في "الروض المربع"، وذكر الموفق فيه رواية أخرى: أما تؤثر في غير الماشية أيضاً، لكن جعل المذهب الأول، وجملة ما قال: إن الخلطة في السائمة تجعل مال الرحين كمال الرجل الواحد في الزكاة، سواء كانت حصصاً أعيان، وهي أن تكون الماشية مشتركة بينهما نصيب مشاع، مثل أن يشتري نصاباً أو يرثاه، فيبقاه على حاله، أو خلطة أوصاف بأن يكون مال كل واحد منهما ميمراً، محنطاً، واشتركا في الأوصاف التي يذكرها، وهو قول عطاء والأوراعي والشافعي والبيهقي وإسحاق، وقال مالك: إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركاء نصيب، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور، واختاره ابن المنذر، وقال أبو حنيفة: لا أثر لها حال، فإن اختلطوا في غير السائمة كالذهب والفضة وعروض التجارة والرروع والثمار لم تؤثر خلطتهم شيئاً، وكان حكمهم حكم المبردين، وهذا قول أكثر أهل العلم، وما قال الرزقاني من موافقة الحنفية للمالكية، فهو في مسألة الباب يعني شركة العين فقط، وإلا ففي الحقيقة بينهما اختلاف، وأصل توافق المالكية للحنابلة، قال السرخسي: الشريك في المفاوض والعنان وغير ذلك كنهم سواء في حكم الصدقة؛ لأن وجودها باعتبار حقيقة الملك، وعلى المالك به، ولا ملك للشريك في نصيب شريكه معاً كان أو غيره، وقال العيني: ذكر في "المسوط" وعامة كتب أصحابنا: أن الحنابلة يعتبر لكل واحد نصيب كامل كحال الأفراد، ولا تأثير لخلطة فيها سواء كانت شركة منة بالإرث أو الهبة والشراء ونحوها، أو شركة عقد كالعنان والمفاوضة، وقال ابن المنذر: الأصح عدم وجوب الزكاة، وقال ابن حزم في "المحلى": الخلطة لا تحيل حكم الزكاة، هو الصحيح، وإليه يظهر ميل الحنابلة.

بأيدي أناس لغة في "الناس"، كما في "الصراح"، "شئ" أي مختلطة ومتفرقة، "فإنه ينبغي له أن يخصها جميعاً، ثم يخرج ما وجب عليه من ركاها كلها"، قال الساجي: هذا كما قال: من كانت عنده ذهب متفرقة بأيدي أناس شتى على وجه القراض أو الهبة أو غير ذلك من الوجوه التي يتمكن بها من تسميتها، ولا يتعذر عليه تصريفها، فإن حكمها حكم المجتمع في يده؛ لأن الاعتناء باحتمالها في ملكه وتصرفه دون يده، وقال الرزقاني: هذا إجماع إذا كان قادراً على ذلك، ولم تكن ديوناً في الدماء، ولا قراضاً ينتظر أن يبص، قاله أبو عمر، قلت: وتجب الزكاة عند الحنفية أيضاً في الودائع ما لم تدخل في الصغار.

دهباً أو ورثاً بنحو ميراث أو هبة "إنه" بكسر الهمزة مقول القول، "لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها"، قال الساجي: هذا كما قال: إن من أفاد فائدة لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول، سواء كانت جميع ماله أو انصابت إلى نصاب عنده، فإنه لا زكاة عليه فيها، فمن أفاد عشرة دنانير في رجب، =

= ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم، فإنه يزكيها جميعاً لحول الآخرة، ولو كانت الأولى عشرين ديناراً، والثاني عشرة دنانير، فإنه يزكي الأولى لحولها، ثم يركي الثانية لحولها، وهكذا أبداً حتى يرجعاً إلى أقل من النصاب، قلت: وفي المسألة خلاف الحنفية كما يظهر من تفصيل مسلكهم، ففي "أهداية": ومن كان له نصاب، فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه، وركاه به، وقال الشافعي: لا يضم؛ لأنه أصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الأولاد والأرباح ولنا: أن المخانسة هي العلة في الأولاد والأرباح؛ لأن عندها يتعسر التمييز، فيتعسر اعتبار الحول لكل مستفاد، وما شرط الحول إلا للتيسير. ولا يذهب عليك أن المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب أو الورق، وفيها خلاف الحنفية عن المالكية، وهم موافقون للشافعية، بخلاف فائدة الماشية، فحكمها عند المالكية مخالف لفائدة العين، كما سيأتي بيانها في محلها، وحكم الفائدين عند الحنفية واحد، وهو أنهما تضافان إلى النصاب السابق من جنسه بأي نوع استفيدت، قال القاري في "شرح النقاية": ويضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من جنسه، سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بأن اشترى في أثناء الحول شيئاً فاستفاد فيه، أو لم يكن بأن كان معه نصاب، فوهب له شيء، أو ورث في أثناء الحول شيئاً من جنسه، أو حصله من كسبه، وقال مالك والشافعي: إن كان المستفاد بسبب من النصاب ضم، وإن لم يكن بسبب منه لا يضم؛ لأن المستفاد أصل في حق الملك، فيكون أصلاً في حق الواجب فيه، ولنا: أن المخانسة هي العلة في المستفاد بسبب النصاب كأولاد والأرباح الحاصلة عنه في أثناء الحول، وهي موجودة في المستفاد الذي ليس بسبب النصاب، وشرط مالك والشافعي للمستفاد فيه مضي حول تام؛ لقوله **من سجد له ركة من حوله حتى حوله حوله**، رواه الترمذي، ولنا: في المستفاد من الجنس قوله **من سجد له ركة من حوله حتى حوله حوله**، رواه الترمذي، فهذا يقتضي أنه تحب الزكاة في الحادث عند مجيء رأس السنة، وما رواه ليس بثابت، ولئن ثبت فليس فيه ما ينافي مذهبنا؛ لأننا نقول: لا يحب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول، إما أصالة أو تبعاً كما في الأولاد والأرباح. قلت: حديث: **من سجد له ركة من حوله حتى حوله حوله** صحيح الترمذي وقفه على ابن عمر، وتكلم على الحديث المرفوع، فقال: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما من أهل الحديث، وهو كثير العبط، وقال السرخسي في "المبسوط": ثم الصم في خلال الحول بالعلة التي يضم بها في ابتداء الحول، فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار المخانسة دون التوالد، فكذلك في خلال الحول، ثم ما بعد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبع له، حتى يسقط اشتراط النصاب فيه، فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه، ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على التبع. يعني لا يشترط في المستفاد وسط الحول أن يكون نصاباً لحاله، بل يضم إلى النصاب السابق.

الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ

٦٥٨ - **مات** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرٍ وَاجِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ لِبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ،

في **المعادن** جمع معدن بكسر الدال من عدل: إذا أقام، لإقامة الذهب والفضة به، أو لإقامة الناس فيها شتاءً وصيفاً، قال ابن عاتق: معدن بفتح الميم وكسر الدال وفتحها، يستعمل عن النووي، وأصل المعدن المكان نقيض الاستقرار فيه، ثم اشتهر في نفس الأحرار المستقرة التي ركنها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض، حتى صار الانتقال من الموضع إلى مكان آخر، 'قطع' هكذا في جميع النسخ الموجودة من الهندية والمصرية بدون الحمزة، إلا في نسخة 'المصنف' ففيها بالهمزة، وفي هامش النسخ الهندية: قوله: قطع، صوابه أقصع بالهمزة، وأروية ما في الكتاب. قلت: والمعروف عند أهل اللغة أيضاً الإقطاع من الإفعال، وفي 'المرفأة' عن 'الطبري': الإقطاع ما يجعله الإمام لبعض الأحماد والمرتبة من قطعة أرض ليرتق من ريعها، وفي 'النهاية': الإقطاع يكون تمليك وغيره، قال ابن المنك: يعني أعصاه ليعمل فيها، ويخرج الذهب والفضة لنفسه، وهذا يدل على جوار إقطاع المعادن، ولعلها كانت باطنة؛ فإن الظاهرة لا يجوز إقطاعها، قال الخافض في 'الفتح': تقول: قصعته أرضاً جعلتها له قصيعة، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من لأرض الموت، فيحتص به ويصير أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه، واحتصاص الإقطاع بالموت متفق عليه في كلام الشافعية. قال العيني: الإقطاع يكون تمليكا وغير تمليك، وإقطاع الإمام تسويجه من مال الله تعالى لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في إقطاع الأرض، وهو أن يخرج منها شيئاً له يجوز له إما أن يملكه إياه فيعمره، أو يجعل له عتله مدة، ففي صورة التملك يملك الذي أقطع له، وهو الذي يسمى المقطوع له رقعة الأرض، فيصير ملكاً له يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم، وفي صورة جعل العتله له لا يملك إلا مسعة الأرض دون رقبته، فعلى هذا يجوز للجدي الذي يقطع له أن يوحى ما أقطع له؛ لأنه يملك منافعه، وإن لم يملك رقبته، وبه بظاهر في الفقه، ثم ذكر الطائفة، وفي 'الدر المختار': ليس للإمام أن يقطع ما لا عني للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة، كالملح والكحل والآبار التي يستقي منها الناس، فلو أقطعها لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطوع وغيره سواء، وسط ابن عاتق الكلام على الإقطاعات، وقال: إن للإمام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطي المال حيث رأى المصلحة؛ إذ لا فرق بين الأرض والمال في الدفع للمستحق، فاعتمد هذه الفائدة؛ فإن لم أر من صرح بها، وإنما المشهور في الكتب أن الإقطاع تمليك الخراج مع بقاء رقبة الأرض لبيت المال.

معادن القبيلة الح قال القاري: بفتح القاف والباء، مجرورة بالإضافة، وهي مسوبة إلى 'قبل' اسم موضع، وقال النووي: المحفوظ عند أصحاب الحديث بفتح القاف والباء، قال القاري: ولعل غير المحفوظ كسر القاف وسكون الموحدة، =

فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ إِلَّا الزَّكَاةُ.

= قال ابن الأثير: نسبة إلى "قل"، بفتح القاف والياء، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي "كتاب الأمكة": القلعة بكسر القاف وبعدها لام مفتوحة ثم باء، وفي "معجم البلدان" القلية بالتحريك كأنه نسبة إلى قل "بالتحريك"، ما سأل منها إلى يسع سمي بالعور، وما سأل منها إلى أودية المدينة سمي بالقلبية، وحدها من الشام ما بين الحت، وهو جبل من جبال بني عرك. "وهي من ناحية الفرع" قال القاري: يضم الفاء وسكون الراء والعين المهملة، خلافاً لمن وهم فيه وضبطه بالمعجمة، موضع واسع بينه وبين المدينة خمسة أيام أو أقل، وله قرى كثيرة، وأما عند الحمية فما في "البدائع": أما المعدن فإما أن وجدته في دار الإسلام أو في دار الحرب في أرض مملوكة، أو غير مملوكة فإن وجد في دار الإسلام في أرض غير مملوكة فالموجود مما يدوب بالإدانة، ويقطع بالحلية يجب فيه الخمس، فأربعة أخماسه لوأخذ كائناً من كان إلا احربي المستأمن؛ فإنه يسترد منه الكل، إلا إذا قاطعه الإمام؛ فإن له أن يفني بشرطه، وأما ما لا يدوب بالإدابة أو المائع كالقير، فلا شيء فيها، بل كله للواجد، وأما إذا وجدته في أرض مملوكة أو دار أو مزب، فأربعة أخماسه للمالك وجدته هو أو غيره؛ لأن المعدن من تواع الأرض؛ لأنه من أجزائها خلق فيها ومساها، وإذا ملكها المحتص له تملكه الإمام ملكها لجميع أحرائها، ألا ترى أنه يدخل في البيع، ويختلف في الخمس في الدار، وإن وجدته في دار الحرب، فإن وجدته في أرض غير مملوكة فهو له، ولا خمس فيه، وإن وجدته في أرض مملوكة، فإن دخل بأمان رد إلى صاحب الملك، وإن دخله بغير أمان فهو له، فلا خمس فيه. وفي "الدر المختار": ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الطاهرة، وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله في جواهر الأرض بارزاً كمعادن المسح والكحل والقار والقط والآبار التي يستقي منها الناس، فنوا أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطع وغيره سواء.

إلا الزكاة: قال الباجي: دليل واضح على أن المعدن يجب فيما يخرج منه الزكاة، قلت: لكن للمانع كلام في هذه الزيادة، قال الحافظ في "التلخيص": رواه أبو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولاً، وليست فيه الزيادة، قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يثبتوه، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ، وقال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، وقد روى عن الدراوردي عن ربيعة موصولاً، ثم أخرجه عن الحاكم، والحاكم أخرجه في "المستدرک"، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية الدراوردي، قال: ورواه أبو سيرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولاً، لكن لم يتابع عليه، قال: ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، قلت: لكن الإمام الشافعي أنكر الرواية عن النبي ﷺ مطلقاً لا تخصيص طريق مالك، وقال: إنما الثابت الإقطاع فقط، وإليه أشار أبو داود؛ إذ روى حديث الصدقة بطريق مالك المرسل فقط، وروى حديث الإقطاع بطرق عديدة، وتعقب العيني في "الباية" على رفعه.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا قَدْرَ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَفِيهِ الزَّكَاةُ مَكَانَهُ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَخَذَ مِنْهُ بِحِسَابِ ذَلِكَ مَا دَامَ فِي الْمَعْدِنِ نَيْلًا، فَإِذَا انْقَطَعَ عِرْقُهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ نَيْلٌ، فَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ يُتَدَدُ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا ابْتَدِئَتْ فِي الْأَوَّلِ.

أي ثم مال المعدن

رأى يضم أوله ببناء المجهول أي أظن، أو افتح أوله سواء الفاعل أي أعلم وأتقن، والله أعلم" بالحقيقة، حملة معترضة، "أن لا يؤخذ" سواء المجهول "من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر" بالنصب مفعول "يلعب"، "عشرين ديناراً عيناً" أي ذهباً، "أو مائتي درهم" قصة، "فإذا بلغ ذلك" المنقدر أي النصاب "ففيه الزكاة" أي ربع العشر "مكانه" أي في ذلك الوقت، قال الناجي: يريد وقت وجوبها، فيحتمل أن يريد بذلك عند أخذه من المعدن واجتماعه عند العامل، ويحتمل أن يريد بذلك عند تصمينه واقتسامه، قال أبو الوليد الناجي: والأصهر عندي أن الزكاة إنما تحب فيه عند انفصاله من معدنه كالثمرة والزرع تحب فيه الزكاة سدو صلاحه.

أحمد ببناء المجهول "منه نحسب ذلك" أي ربع عشر ما يخرج "ما دام في المعدن نيل" مصدر بمعنى الإصالة أي يضم إلى الأول الذي مع النصاب ويركي، لأنه بقية عرقه، "فإذا انقطع عرقه" بالكسر، "ثم جاء بعد ذلك نيل" آخر، "فهو مثل" النيل "الأول يتدأ فيه الزكاة، كما ابتدئت في الأول" فإن كان نصاباً ركي وإلا لا، قال الناجي: يريد أن النيل الأول لا يضاف إلى الثاني في الزكاة، سواء بلغ الأول نصاباً، أو قصر عنه، أو زاد عليه، لأن حكمه حكم الزرع، فلما لا يضاف زرع عام إلى زرع عام آخر في لزكاة كذلك لا يضاف نيل إلى نيل، فانقطاع النيل بمنزلة انقراض العام، واستئناف النيل بمنزلة استئناف حصاد عام آخر، وفي "شرح الإقناع": يضم بعض المحرق إلى بعض إن أخذ المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار، ولا يشترط نقاء الأول في منكه، ولا اتصال النيل؛ لأنه لا يحصل غالباً إلا منصرفاً، فإذا قطع العمل بعد ضم وإن طال الزمن، وإن قطع بلا عذر لم يضم، طال الزمن أم لا؛ لإعراضه، وقال الموفق: يعتبر إخراج النصاب دفعة واحدة، أو دفعات لا يترك العمل يسهى ترك إتمامه، فإن خرج دون النصاب، ثم ترك العمل مهملًا له، ثم أخرج دون النصاب، فلا زكاة فيهما وإن بلغا مجموعهما نصاباً، وإن بلغ أحدهما نصاباً دون الآخر ركي النصاب، ولا زكاة في الآخر، وما زاد على النصاب فبحسابه، وأما ترك العمل ليلاً، أو للاستراحة، أو لعذر من مرض، أو لإصلاح الأداة، أو إنفاق عبيده ونحوه، فلا يقطع حكم العمل، ويضم ما خرج في العميين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب، وكذلك إن كان مشتغلاً بالعمل فخرج بين المعدنين تراب لا شيء فيه. **مثل الأول** التشبيه في الأخذ يوم حروجه.

قَالَ مَالِكُ: الْمَعْدِنُ بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ يُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَلَا يَنْتَظَرُ بِهِ الْحَوْلُ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا حُصِدَ الْعُشْرُ،

مسئلة الررع فإن الله يسته في الأرض كما يست الررع "يؤحد منه مثل ما يؤحد من الررع"، وليس المراد بالمثلثة المثلثة في القدر المخرج، بل في تركيبه وقت الخروج من المعدن بدون انتظار الحول، كما أفاده بقوله.

العشر، أو نصف العشر، 'ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول' كلام المصنف هذا يتخصص أربع مسائل فقهية خلاصية بين الأئمة، الأولى: أن المعدن يخف فيه الزكاة، وهي المقصودة بهذا الباب، واستدل عليها بتحديث بلال المذكور في الباب، وقال آخرون: فيه الخمس، وسيأتي الكلام عليها. والثانية: أن المعادن مختلفة الأنواع، واحتلفت الأئمة في الأنواع التي يجب فيها الزكاة والخمس، قال العيني: المعدن ثلاثة أنواع: ما يدوب بالبار ولا يطبع كالجص وغيره، وما يوجد في الحمال كالياقوت وغيره، وما يكون مائعاً كالقار وغيره، فالوجوب يختص بالوع الأول عندما دون النوعين الآخرين، وأوجب أحمد في الجميع، ومالك والشافعي في الذهب والفضة خاصة، وفي فروع الحنفية: أن المعدن ثلاثة أقسام: مطيع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والحاس، ومائع كالماء والمخ والفقر، وما ليس شيئاً منهما كالتؤلؤ والفيروز، فيجب الخمس في الأول منها دون النوعين الآخرين، قال مالك العلماء: وأما ما لا يدوب بالإدانة فلا خمس فيه، ويكون كله لنواحد؛ لأن الحصص والورة ونحوهما من أجزاء الأرض فكان كالتراب، والياقوت والعص من جنس الأحجار، إلا أنها أحجار مصيئة، ولا خمس في الحجر.

والثالثة: اشتراط النصاب في ذلك، قال العيني: إنه يجب في قليله وكثيره، ولا يشترط فيه النصاب عندما، واشترط مالك والشافعي وأحمد أن يكون الموجود نصيباً، ولما: أن النصوص الحالية عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل سمعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قيمه وكثيره من غير اعتبار نصاب؛ بناء على أنه ركار لعموم الأحاديث التي احتجوا بها، ولأنه لا يعتبر له حول، فلم يعتبر له نصاب كالركار. والرابعة: اشتراط الحول، ونفاه المصنف في 'الموطأ'، قال الررقاني: وافقه الشافعي في القديم، وقال في الجديد كأبي حنيفة: لا زكاة حتى يحول عليه الحول، قست: لم يقل أبو حنيفة باشتراط الحول، وهو المرجح عند الشافعية، ففي "تحفة المحتاج": لا يشترط له الحول على المذهب؛ لأنه إما اعتبر لأجل تكامل الماء، والمستخرج من المعدن ماء كله، فأشبه الثمر والزرع، وفي 'الدائع' بعد ما ذكر اشتراط النصاب والحول عند الشافعية فقال: وأما عندما فالواجب خمس العنينة في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط الزكاة، ثم استدلل لذلك بعموم ما ورد بلا تفصيل، وأما المسألة الأولى فقد اختلفت فيها الأئمة على ثلاثة أقوال، قال الباجي: المعدن على ضربين: صرب يتكلف به مؤونة عمل، فهذا لا خلاف (أي عندهم) أنه لا يجب فيه غير الزكاة، وضرب لا يتكلف فيه مؤونة عمل، وإما يوجد بكرة، فهذا اختلف فيه قول مالك، فقال مرة: فيه الزكاة، وقال مرة أخرى: فيه الخمس، وقال أحمد وإسحاق: لا تؤخذ من كل معدن إلا الزكاة، وقال أبو حنيفة: يؤخذ من كل معدن الخمس، والشافعي مثل الثلاثة الأقوال، قال الموفق: -

وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

[illegible]

زَكَاةُ الرِّكَازِ

٦٥٩ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ

= الأول: ما تقدم عن كلام الحافظ: أن زيادة وحوب الزكاة لا توجد في الروايات الموصولة. والثاني: ما تقدم عن كلام الإمام الشافعي: أن ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا بإقطاعه، وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ. الثالث: ما أشار إليه الإمام محمد في 'موطنه' إذ قال بعد ذكر حديث الباب: قال محمد: الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: في ذلك الحديث تقدم قريباً، وهو إشارته إلى أن حديث الباب يخالف الحديث المعروف، فهو شاذ. والرابع والخامس: ما في الريمي: قال أبو عبيد في 'كتاب الأموال': حديث مقطوع، ومع إقطاعه ليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، وإنما قال: يؤخذ منها الزكاة إلى اليوم، قال ابن إمام: يعني فيجوز كون ذلك من أهل الولايات اجتهداً منهم. والسادس: ما أحاب به صاحب 'البدائع' بأنه يحتمل أنه إنما لم يأخذ منه ما راد على ربع العشر؛ لما علم من حاجته، وذلك جائز عندنا. والسابع والثامن: ما في 'المسوى' إذ قال بعد ما حكى كلام الشافعي المتقدم: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولو أشتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا بإقطاعه، وأما الزكاة فليست مروية عنه ﷺ. أقول: ولو كانت الزكاة مروية فليس ذلك نصاً في ربع العشر، بل يحتمل معنيين آخرين، أحدهما: يؤخذ منه خمس، وهو زكاة، وهو قول للشافعي، والآخر بالنسبة إلى الكل. والثاني: إذا منكه وحال عليه الخوص تؤخذ منه الزكاة، وهو قول جمع من محدثين، قلت: ويؤيد المعنى الأول منهما: أن في رواية إخراجكم لفظ الصدقة بدل الزكاة، وأيضاً المصنف يوجب على الحديث الآتي زكاة الركايز، بإطلاق الزكاة على الخمس شائع عند المصنف أيضاً، وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم أطلق عليه الزكاة.

زكاة الركايز هكذا في جميع النسخ الهدية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية: 'زكاة الشركاء'، وليس بوجيه، والركايز: بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره راي، مأخوذ من الركر، قال الساجي: اختلف الناس في معنى الركايز، فاختلف قول مالك في ذلك، فمعنى ما روى عنه ابن القاسم: أن الركايز: ما وجد في الأرض من قطع الذهب والورق مخلصاً، لا يحتاج في تصفيته إلى عمل، سواء كان مما دفن في الأرض، أو مما أبتته الأرض، ومعنى ما روى ابن نافع: أن الركايز ما وضع في الأرض، وفي "العيني": قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن المعدن كالركايز، واحتج بهم بقول العرب: أركر الرجل: إذا أصاب ركاراً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن، وهو قول صاحب "العين" وأبي عبيد، وفي "مجمع العرائف": الركايز: المعدن، وفي "النهاية لابن الأثير": المعدن والركايز واحد، وفي "المجمع": الركايز عند أهل الحجاز: كنوز الخاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعدن؛ لأن كلاهما مركوز في الأرض أي ثابت، وقال الموفق: الركايز: المدفون في الأرض، واشتقاقه من ركر يركر =

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَهُ: أَنَّ الرِّكَازَ إِنَّمَا هُوَ دِفْنٌ يُوجَدُ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ مَا لَمْ يُطْلَبْ بِمَالٍ، وَلَمْ يُكَلَّفْ فِيهِ نَفَقَةٌ، وَلَا كَبِيرُ عَمَلٍ وَلَا مَوْنَةٌ، فَأَمَّا مَا طُلِبَ بِمَالٍ، وَتُكَلَّفَ فِيهِ كَبِيرُ عَمَلٍ فَأَصِيبَ مَرَّةً وَأُخْطِيَ مَرَّةً، فَلَيْسَ بِرِكَازٍ.

= قال الحافظ: في قليله وكثيره الخمس، نقله ابن المدر عن مالك كذلك، وفيه عدد أصحابه عنه اختلاف، وهو قول الشافعي في القديم، كما نقله ابن المدر واختاره، وأما في الحديد فقال: لا يجب الخمس حتى يبلغ نصاب الركاة، والأول قول الجمهور، وفي "تحفة المحتاج": وشرط النصاب على المذهب إجماع، قلت: ولا يشترط النصاب عند الحنابلة ولا الحنفية، كما صرح في فروعه، قال الخرقى: ما كان من الركاز - وهو دفن جاهلية - قل أو كثر، ففيه الخمس، قال الموفق: الخمس يجب في قليله وكثيره في قول إمامنا ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في القديم، وقال في الحديد: يعتبر النصاب فيه؛ لأنه حق مال، ولنا: عموم قوله **دِفْنٌ** في **رِكَازٍ** خمس، ولأنه مال مخموس فلا يعتبر له النصاب كالعيمة. والرابعة: ما قال الحافظ: اتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وأعراب ابن العربي في "شرح الترمذي"، فحكى عن الشافعي الاشتراط، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه.

إنما هو دفن بكسر الدال وسكون الميم أي شيء مدفون، كدبح عمى مذبح، وأما بالفتح فالمصدر، ولا يراد ههنا، قاله الحافظ وكذا الرركشي، ورده الدماميني بأنه يصح الفتح على أنه مصدر أريد به المفعول، مثل: هذا الثوب نسيج اليمن، "يوجد من دفن الجاهلية" قال الموفق: الركاز الذي يتعلق به وجوب الخمس ما كان من دفن الجاهلية، هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأبي ثور، ويعتبر ذلك بأن ترى عليه علامات، كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم وصور أصنامهم ونحو ذلك، فإن كان عليه علامة الإسلام أو اسم النبي أو دال هم، فهو لقطة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم رواله عنه، وإن كان على بعضه علامة الإسلام وعلى بعضه علامة الكفر فكذلك، نص عليه أحمد في رواية ابن منصور؛ لأن الظاهر أنه صار إلى مسلم، ولم يعلم رواله منك، فأشبه ما عني جميعه علامة المسلمين، وفي "الدائع": فإن وجد في دار الإسلام في أرض غير مملوكة كاجيال والمقاوير وغيرها، فإن كان به علامة الإسلام، فهو بمنزلة اللقطة، وإن كان به علامة الجاهلية ففيه الخمس. وأربعة أخماس للواجد بلا خلاف، وإن لم يكن به علامة الإسلام ولا علامة الجاهلية، ففيه اختلاف.

"ما لم يطلب" قال الررقاني: أي مدة كونه لم يطلب، قلت: والأوجه عندي موصولة، "بمال" أي ينفق على إخراجها، قاله الررقاني، والأوجه عندي: بعوض مال، أي لم يشتتر، "ولم يتكلف"، وفي النسخ الهدية. "ولم يكف فيه نفقة" عطف تفسير عند الررقاني، والمراد عندي: لم ينفق على إخراجها نفقة، "ولا كبير عمل ولا مؤونة" =

مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحُلِيِّ وَالتَّبَرِّ وَالْعَنْبَرِ

٦٦٠ - مَات عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ...

= بالرفع أي لم يتكلف له كثير عمل، ولم يتكلف له مؤونة نص. وأم ما أي مال لذي نصيب سواء المجهول أو المألوف يتكلف فيه كثير عمل، فأصيب مرة وأخطئ مرة أخرى فليس بركار حكماً، أي يؤخذ منه لركاة ولا يعمس، وإلا فاسم الركار ناق عنه، قاله الرقاعي. وحقيقه الماحي في شرح هذا القول، فقال: ومعنى ذلك أن دون المأهية هو الذي لا يصيب مال، ولا يتكلف فيه كثير عمل؛ لأنه لا سببة عنه.

ما لا زكاة فيه الخ ذكر المصنف فيها ثلاث مسائل، الأولى: زكاة حلي - ففتح حاء مهملة وسكون لام على الإفراد، ونصب الحاء وكسر اللام وشدة ياء على جمع - قال برغب حلي جمع حلي. كندي وندي، قال تعالى: **٥٥. نَسِيتُ مَنَاسِكَ** (الأعراف ٥٤)، قال أحمد: الحلي بالفتح: ما يزين به من مصوغات المعادن أو الحجار، جمعه حلي كندي، وهو جمع وانوحد حية كطسة، قال النعيمي: أما مسألة الحلي (أي من العين) ففيها خلاف بين العلماء، فقال أبو حنيفة وأصحابه وشوري: حب فيها لركاة، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وروى قال سعيد بن مسيب وسعيد بن حمر وعطاء ومحمد بن سيرين وحارث بن زيد ومجاهد وإبراهيم بن وهيب وميمون بن مهران وصاحب وعفصه ولأسود وعمر بن عبد العزيز وذرهمذاني والأوزاعي وابن شرملة والخس بن حي، وقال ابن سدر بن حرم: لركاة وحية طاهر الكتب وسنة، وقال مالك وأحمد وإسحاق والشافعي في أظهر قوليه: لا حب فيها لركاة، وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة وإقاسم بن محمد وإسعي، وكان الشافعي يقول لها في العراق، وتوقف بمصر، وقال: هذا مما أستحجر الله فيه.

وقال البيهقي: ما كان من حلي يمس ويغار فلا زكاة فيه، وإن أخذ مسحور عن لركاة ففيه لركاة، وقال أسد: يركى عاماً واحداً لا غير، وفي الجوهر نفى عن 'انعام' لاحتطائي بظاهر من الكتاب يشهد لقول من أوجبها، والأثر يؤيده، والاحتياط أدوهد، وراد مندري في شرعية فيمن أوجب زكاة الحلي: عبد الله بن عمرو وعبد الله بن شداد، وراد الترمذي عبد الله بن مسعود، وسأني عن البرقي أنه قال: يصحح عدداً وحبوب لركاة. الثاني: زكاة البر، ذكر في 'شرح الإحياء'، هو ما كان من ذهب ونقصة غير مصروب، فإن صرب دينار فهو عين، وقال ابن فارس: هو ما كان منهما غير مصوغ، وقال الزجاج: هو كل جوهر فل استعماله كالحسن والحديد، كل ذلك في 'المصباح'، لكن المتعارف في الإطلاق هو من الذهب ما أخرج من الأرض ولم يخص من شراب، ثم طاهر ما في 'الموطأ': أن تبر والحلي مكسور إذا أراد صاحبه إصلاحه وليس له ولا زكاة فيه، ولا ففيه لركاة، وأما عبد الحميد ففي أهلية. في تبر والذهب والنقصة وحببهما وأوابتهما لركاة. الثالثة: لركاة في العنبر وهو ففتح المهملة وسكون الميم وفتح ياء الموحدة - صرب من نصيب، فإنه النعيمي، وفي 'المحيط لأعطه' =

كَانَتْ تَلِي بَنَاتَ أُخِيهَا يَتَامَى فِي حَجَرِهَا، لَهُنَّ الْحَلِيُّ، فَلَا تُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ.

= يقال له بالفارسية: شاه بو، ثم قال اعيني عن ابن قدامة: لا زكاة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعبر ونحوه في ظاهر قول الخرقي، ويروي نحو ذلك عن ابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور وأبو عبيد، وعن أحمد رواية أخرى: فيه الزكاة؛ لأنه خارج من معدن البحر، وبه قال أبو يوسف وإسحاق، ولنا: أن ابن عباس رضي الله عنه قال: ليس في العبر شيء، إنما هو شيء ألقاه البحر، وعن جابر نحوه، رواهما أبو عبيد، ولأنه كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وحفائه، فلم يأت فيه ستة عنه ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح، وقال القاري في "شرح اسفاية": ولا شيء في لؤلؤ ومرجان وعبر، وكل مستخرج من البحر ولو كان ذهباً أو فضة، وقال أبو يوسف آخراً - وهو قول أبي حنيفة أولاً - : فيه الخمس؛ لما روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة في "مصنفيهما": أن عمر بن عبد العزيز أخذ من العبر الخمس، وهو قول الحسن البصري والزهري، ولهما: ما روى البحاري عن ابن عباس أنه قال: ليس بالعبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر، أي دفعه، ولفظ ابن أبي شيبة عنه: "ليس في العبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر"، ولفظ أبي عبيد عنه أنه قال: "ليس في العبر خمس"، وعن جابر نحوه، فهذا أولى بالاعتبار من قول من دوهما ممن ذكرنا من التابعين، ولأن قعر البحر لا يد عليه، فلا يكون المأخوذ منه عيمة، فلا يكون فيه الخمس.

كانت تلي الخ. أي ولاية الطر "بنات أخيها" قال الباجي: وأخوها الذي كانت تلي سانه هو محمد بن أبي بكر، ولم يكن شقيقها، وإنما كان شقيقها عبد الرحمن، ويحتمل أن تكون ولايتها بإيصائه من إليها، أو بتقدم الإمامها على ذلك، ولا تكون لها اولاية بالأحوة. "يتامى في حجرها" قال الباجي: الحجر: المع، يقال فلان في حجر فلان، إذا كان قد معه من التصرف. وتبعه الزرقاني؛ إذ شرح قوله: "في حجرها" أي معها من التصرف، والأوجه عندي: أنه في معنى الخضم والحفظ، قال المخد: الحجر: المع، وخضم الإنسان ونشأ في حجره أي في حفظه وسره. "هن أخبي" يقتضي ملكهن له، قاله الباجي، "فلا تخرج من حليهن الزكاة"، ما أنه لا زكاة في أخبي عند المصنف ومن وافقه في ذلك، ولذا أورد الأثر في باب "لا زكاة في الحلي"، والأثر مخالف من قال بوجود زكاة فيها الخفية ومن وافقه، واعتذروا عنه بوجوده، الأول: بما هو المشهور: أنه لا زكاة في ما لا يتيم، وأشار إليه الإمام محمد في "موطئه". ويشكل عليه ما سيأتي في الباب الآتي من إحراج عائشة رضي الله عنها الزكاة من مال بني أخيها الأيتام، وسيأتي الجواب عنه. والثاني: بما أشار إليه أيضاً الإمام محمد في "موطئه" إذ قال بعد ذكر هذا الأثر والأثر الآتي: قال محمد. أما ما كان من حلي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حاله، وأما ما كان من حلي ذهب أو فضة ففيه الزكاة إلا أن يكون ذلك ليتيم أو يتيمة لم يبلغا، فلا تكون في ماها زكاة. والثالث: باحتمال أنه لا يبلغ الصواب في منك كل واحد مهين، ولا دليل في الأثر يدفعه. والرابع: بما قاله ابن اهامم: أن عمل الراوي بخلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ عندنا إذا لم يعارض مقتضى السج معارض يقتضي عدمه، =

٦٦١ - **مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحْلِي بَنَاتَهُ وَجَوَارِيَهُ الذَّهَبَ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ.**

= وهو ثابت ههنا، فإن كتابة عمر إلى الأشعري - الآتي ذكرها - تدل على أنه حكمه مقرر، وكذا من ذكر معه من الصحابة، فإذا وقع التردد في السح، والثبوت متحقق، لا يحكم بالسح، هذا كله على رأينا، وأما على رأي احصم، فلا يرد ذلك أصلاً؛ إذ قصارى فعل عائشة قول صحابي، وهو عده ليس نحمة، وعمل الراوي خلاف روايته لا يدل على السح، بل العبرة لما روى لا لما رأى عده. والخامس، بما نسخ في خاطري القاصر: أنها واقعة حال لا عموم لها، وقد ثبت مذهب عائشة خلافها، فإنها رويت عنها مرفوعاً وموقوفاً الزكاة في الحلي، فقد أخرج أبو داود من حديث عائشة **قلت: دخل عني رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات من ورق، فقال: هـ هـ هـ** **قلت: صغتهن أتربن لك يا رسول الله! قال: هـ هـ هـ** **قلت: لا، أو ما شاء الله، قال: هـ هـ هـ** **وأخرجه احاكم في "مستدرک"، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.**

بحلي سائته يبسهن احلي 'وجواريه' جمع حارية "الذهب" قال الناجي: دليل على أنه كان يخبر أن يحلي النساء الذهب، ولا خلاف في جوار ذلك، قلت: وما ورد في أبي داود وغيره من أحاديث مع الذهب بساء منسوح أو مؤول. "ثم لا يخرج" أي ابن عمر "من حليهن الزكاة" حجة لمن أنكر وجوب الزكاة في الحلي، إلا أن الظاهر أن الروايات عن ابن عمر **محمدة؛ إذ حكى فيمن روى عنه إيجاب الزكاة عبد الله بن عمر**، ويؤيده ما في "السنن" **إذ حكى عنه أولاً: أن زكاة الحلي بإعارته، ثم قال: والمروى عن ابن عمر معارض بالمروى عنه أيضاً، أنه ركني حلي سائته ونسائه، ولو سلم فلا آثار المروية عن الصحابة** مع معارضتهم بالآثار الأخر لا تقاوم الثابت بالكتاب والسنة، وتقدم ما قال ابن المدر وإن حرم: الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة، وما قال الخطابي: الظاهر من الكتاب، يشهد لقول من أوجبها.

قال ابن اتمام: وأما الآثار عن ابن عمر **وعائشة وأسماء وموقوفات ومعارضات مكثها عن عمر** أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يركبن حبيهن، رواه ابن أبي شيبة، وعن ابن مسعود قال: **في الحلي الزكاة** رواه عبد البراق، وعن عبد الله بن عمرو: **"أنه كان يكتب إلى حازنه سالم أن يخرج زكاة حلي سائته كل سنة"** رواه الدارقطني، وروى ابن أبي شيبة عنه: **"أنه كان يأمر نسائه أن يركبن حبيهن"**، وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء وإبراهيم السخعي وسعيد بن جبير وطائوس وعبد الله بن شداد أنهم قالوا: في الحلي الزكاة، وأخرج عن عطاء وإبراهيم أنهم قالوا: **مصت السنة أن في حلي الذهب والنمضة الزكاة، وفي المظنوب أحاديث كثيرة مرفوعة غير أنها اقتصرنا منها على ما لا شبهة في صحته، والتأويلات المنقولة عن المخالفين مما يسعى صواب النفس عن إحصارها والالتفات إليها، وفي بعض ألفاظ ما يصرح بردها.** قلت. والروايات في الباب شهيرة بسطها أصحاب المطولات، على أن عموم قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾** (التوبة: ٣٤) =

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ تَبَرُّ أَوْ حَلْيٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِلْبَيْسِ، فَإِنْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ عَامٍ، يُوزَنُ فَيُؤْخَذُ رُبْعُ عَشْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْنِ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ،

[illegible]

نثر يكسر التاء، "أو حلي من ذهب أو فضة" مع كونهما نصاباً "لا يتنعم به للنس، فإن عليه فيه الزكاة في كل عام؛ لأن الذهب والفضة من الأموال المعدة لتسمية، فإذا لم يوجد به النس، فهي فارغة من الحوائج، "يورن" في كل عام، "فيؤخذ ربع عشره، إلا أن ينقص من عشرين ديناراً عيماً" نصاب الذهب إن كان ذهباً، "أو مائتي درهم" أي ينقص من نصاب الفضة إن كان الحلي من فضة، "فإن ينقص من ذلك المقدار" أي النصاب، "فليس فيه زكاة؛ لعدم شرط الزكاة، "وإنما تكون فيه" أي في الحلي "الزكاة" بالرفع "إذا كان إنما يحسكه لغير النس" يعني إذا كان يحسكه لغرض آخر غير النس، "فأما النثر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه" وفي السح الهندية: "صلاحه" بدون زيادة في أوله، "ولسه" بعد الإصلاح، "فإنما هو بمرلة المتاع" أي حوائج البيت الذي يكون عند أهله، ليس على أهله فيه زكاة"، وتقدم الكلام على مسألة النثر والحلي.

وَأَيُّمَا تَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا يُمَسِّكُهُ لِغَيْرِ النَّبَسِ، فَأَيُّمَا التَّبَرُّ وَالْحَلِيُّ الْمَكْسُورُ الَّذِي يُرِيدُ أَهْلُهُ صَلَاحَهُ وَلُبْسَهُ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَتَاعِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ زَكَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ فِي اللَّوْلُؤِ وَلَا فِي الْمِسْكِ وَلَا فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ.

زَكَاةُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالتَّجَارَةِ لَهُمْ فِيهَا

٦٦٢ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ:

اللوؤلؤ ! الخ بهمرتين، أو واحدة في أونه أو آخره، وبلا همر، كذا في 'المجمع'، قال اسوي: أربع لغات، قال العيني: لا يقال لتخفيف الهمة لغة، قال الخليل: اللؤلؤ الدر، واحدة - هاء - قال الرقابي: هو مطر أربع يقع في الصدف، وقال القهستاني: هو جوهر مصيء يحققه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف أي قيل: إنه حيوان من جنس السمك، كذا في 'رد المحتار'. 'ولا في المسك' بكسر الميم: الطيب المعروف، قال الجوهري: هو معرب، وكانت العرب تسميه المشعوم، وهو مذكر، وأشد الجوهري في تأنيبه:

لقد عاجلتني بالسباب وثوبها جديده ومن أردأها المسك تنفع

قال الفاري في 'شرح النفاية': ولا شيء في الماء ولا في ما يؤخذ من الحيوان - كطي - مسك، 'ولا في العبر' تقدم تحقيقه، 'زكاة' بالرفع اسم 'ليس'، وتقدم الكلام في زكاة 'غير'، وأم اللؤلؤ فتقدم نصاً في كلام 'النعني' وغيره، وفي 'الدر المختار': لا زكاة في اللآلئ والجواهر وإن سوت ثوباً ثفاً، إلا أن تكون لتجارة. واستدل الفقهاء لذلك بحديث: لا خمس في حجر. لكنه ضعيف عند المحدثين، كما في 'البريلعي' وغيره، وروى ابن أبي شيبة عن عكرمة: ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الرمرد زكاة إلا أن يكونا لتجارة، فإن كانا لتجارة ففيهما الزكاة، 'موقوف كذا في "الدراية"'.
فيها أي في أموال اليتامى، وذكر الخليل في هذا الباب مسائلين، أم الأولى فقال الترمذي: قد اختلف أهل

العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال يتيم زكاة، منهم عمر وعبي وعائشة وابن عمر، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال يتيم زكاة، وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك، قال العيني: وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول أبي وائل وسعيد بن جبير والسجعي والشعبي والحسن البصري، وحكي عنه إجماع الصحابة، وقال سعيد بن المسيب: لا تحب الزكاة إلا على من تحب عليه الصلاة والصيام، قال ابن رشد: ومنب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية، هل هي عبادة كالصلاة والصيام، أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء؟ فمن قال: هي عبادة، اشترط فيها البلوغ، ومن قال: هي حق للفقراء على الأغنياء، لم يعتبر في ذلك سوغاً.

اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ.

٦٦٣ - **مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تَلِينِي أَنَا وَأَخَا لِي يَتِيمَيْنِ فِي حَجَرِهَا، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ.**

اتَّجَرُوا إلخ. تشديد المشاة الموقية، أمر من الافتعال، في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة" حجة لمن قال بإيجاب الزكاة في مال الصبي، ومن أنكره حممه على الفقه لوجهين: أحدهما: أن الزكاة لا تعي جميع المال، فعلم أن المراد به السقة التي تستغرق جميع المال، قال السرخسي: ألا ترى أنه أضاف الأكل إلى جميع المال؟ والسقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة. والثاني: أن اسم الصدقة يطبق على السقة؛ ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **بسم الله** **دعوى على هذه** **كتاب به صدقة**. وتعقب بأن اسم الزكاة لا يطبق على السقة لغة ولا شرعاً، ولا يقاس على سعة صدقة؛ لأن السعة لا توحد بالقياس، قلت: لكن الروايات محتمة بلفظ الصدقة ولفظ الزكاة، ولو سلم فالصحابة محتمة في ذلك كما تقدم، وحكي عن الحسن إجماع الصحابة، ولا أقل من ذلك أنه قول صحابي عارضه قول صحابي آخر، وفي "الكوكب": تأويله عبداً الإعاق على نفس اليتيم، فإنه قد يسمى صدقة؛ لما قال النبي ﷺ في غير هذا الحديث: **صدقة على غيب**. ومن روى ههنا بلفظ الزكاة، فرواية بالمعنى عده، مع أن ظاهر تأكله الصدقة إحاطة الصدقة كل ماله، وذلك لا يكون في الزكاة، فإنها لا تحب بعود المال إلى أقل من البصاب، وإن لم يكن بصباً من أول الأمر ثم تأكله الصدقة رأساً، وأما إذا أريد بها السقة سواء كانت سقة بنفسه أو أحد ممن يجب عليه نفقته كان ظاهراً في معناه.

تَلِينِي إلخ أي تنوّن أمرني "أنا وأخا لي" وليست في نسخ المصرية زيادة عطف "أنا"، والمراد بالأخ على الظاهر عبد الله بن محمد بن أبي بكر "يتيمين في حجرها" تقدم معنى الحجر في الباب السابق، أي بعد قتل أبيهما بمصر، وفي "التقريب": **قتل سنة ٣٨ هـ** "فكانت تخرج من أموال الزكاة" صريح في إيجاب الزكاة مع ما لعائشة من علو الشأن، لكن تقدم في الباب السابق: "أما تمي سات أحبها، فلا تخرج من حليهن الزكاة"، قال الحافظ في "التلخيص": ويمكن الجمع بينهما بأنها ترى الزكاة في الحلبي، ولا ترى إخراج الزكاة مطلقاً عن مال الأيتام، قال ابن اهنم: وما روي عن عمر **رضي الله عنه** وعائشة من القول بوجوبها في ماؤها أي الصبي والمجنون لا يستلزم كونه عن سماع؛ إذ قد عميت إمكان الرأي، فيجوز كونه ساء عليه. على أنه يَحْتَمِلُ أن يكونا بالعين، وإطلاق اليتيم محار، وهذان الأثران استدسهما من قال بإيجاب الزكاة في مال الصبي، ومن أنكره استدلل بما قاله القاري في "شرح السقاية"، وسأ: ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم - وقال: على شرط مسلم - "أن النبي ﷺ قال: رفع عنه من الزكاة عن سائمة حتى يستنفذ، وعن شبي حتى يحمه، وعن غنم حتى يعض وفي آثار محمد بن الحسن: أحبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: "ليس في مال اليتيم زكاة"، =

٦٦٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُعْطِي أَمْوَالَ الْيَتَامَى مَنْ يَتَجَرُّ لَهُمْ فِيهَا.

٦٦٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ اشْتَرَى لِبْنِي أَخِيهِ يَتَامَى فِي حَجَرِهِ مَالًا، فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالَ بَعْدُ بِمَالٍ كَثِيرٍ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِالتَّجَارَةِ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَهُمْ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ مَأْمُونًا، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ ضَمَانًا.

= وليث كان أحد العماء العاد، لكن احتلظ في آخر عمره، ومعلوم أن أبا حنيفة لم يكن ليذهب فيأخذ عنه حال اختلاطه، ويرويه مع تشديد أمره في الرواية ما لم يشدد غيره على ما عرف، وروى البيهقي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: "من ولي مال اليتيم فليحص عليه السنين، وإذا دفع إليه ماله أحبره بما فيه من الزكاة، فإن شاء زكى وإن شاء ترك"، وروى عن ابن عباس أيضاً إلا أنه نفرد بإساده ابن هبة. ولأن من شروطها البتة، وهي لا تتحقق من الصبي، ولا يعتبر بية الولي؛ لأن العادات الواجبات لا تتأدى بية الغير.

أموال اليتامى **إلخ** زاد في السح المصرية: "الدين في حجرها"، وليست هذه الريادة في السح الهندية: "من يتجر لهم فيها" لئلا تأكلها الصدقة، أو لئلا يفصل لهم ما يقوم بهم، وبقي لهم ما يفعهم بعد البلوغ، والحملة مفعول لقوله: "تعطي"، ولا ذكر في الأثر لركافة، واستدل انصف بذلك وبالأثر الآتي على المسألة الثانية، أي حوار التجارة في مالهم. **أخيه** **إلخ** عبد ربه بن سعيد "يتامى في حجره مالا، فبيع" بناء المجهول من الماصي "ذلك المال بعد" - بالصم - على الساء أي بعد ذلك "ممال كثير" مثلثة، وقيل: موحدة.

في أموال اليتامى لمصلحة اليتامى لا لنفسه، "إذا كان الولي مأموماً" هذا شرط في إيد التجارة، واللفظ مفعول من "الأمن" بالهمزة والميم في جميع السح الهندية والشروح المصرية، وفي أكثر متونها من "الإذن" بالهمزة والdal، والأوجه الأول، فإن حسرت أموالهم في التجارة أو تلفت "فلا أرى عليه ضمناً"، ذكر شيخنا الدهوي بعد ذكر هذه الآثار: وعليه الشافعي، ففي "المهاج". وله أي لولي بيع ماله فرفض أو سيئة للمصلحة، ويركي ماله، ويقف عليه بالمعروف، قلت: وعلم من ذلك أن الأمر بالتجارة في ماله عندهم ليس بواجب، بل للإباحة ومكارم الأخلاق، وهكذا عند المالكية، قال الداجي: قوله: "اتجروا" إذن منه في إدراك ونسبتها، وذلك أن الناظر لليتيم إنما يقوم مقام الأب له، فمن حكمه أن يمي ماله ويشره له، ولا يشره نفسه. لأنه حينئذ لا ينظر لليتيم، وإنما ينظر لنفسه، فإن استطاع أن يعمل فيه لليتيم وإلا فليدفعه إلى ثقة يعمل فيه لليتيم على وجه القراض بجزء يكون له فيه من الربح، وسائر لليتيم، وهكذا عند الحنفية، فهي "الدر المحتار": ولا يتجر الوصي في ماله أي اليتيم لنفسه، =

زَكَاةُ الْمِيرَاثِ

مَالِكَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ وَلَمْ يُودَّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَلَا يُحَاوَرُ بِهَا الثُّلُثُ، وَيُتَدَأُّ عَلَى الْوَصَايَا، وَأَرَاهَا بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ، فَلِلَّذَلِكَ

= وجاز لو انجر في مال اليتيم لليتيم، قال ابن عابدين: قوله: "جار" أفاد أنه لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم، وبه صرح في "نور العين"، وفي "درر الحكام": وله أي للوصي التجارة بمال اليتيم لليتيم، لا لنفسه به، أي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم، وبسط ما يجوز له من التصرفات في مال الصبي وما لا يجوز.

إذا هلك إلخ أي مات، "ولم يود" في حياته "زكاة ماله" أي أن يؤخذ ذلك "أي الزكاة" من ثلث ماله بشرط الوصية كما سيأتي، "ولا يحاور بها" أي بالزكاة "الثلث" أي لا يؤخذ في الزكاة أكثر من ثلث تركته؛ لأنه لا حق للميت في أكثر من الثلث، قلت: لكن استثنى في فروع المالكية بعض الصور من قيد الثلث، بل يخرج فيها من رأس المال كما في صدقة الماشية إذ مات رها بعد مجيء الساعي قبل الأداء، صرح بذلك في زكاة "الشرح الكبير"، وكذلك في زكاة العين إذا اعترف بحلوها وبقائها في دمه، وأوصى بإخراجها كما صرح به الدسوقي، ولا وصية في الزائد على الثلث مطلقاً عند الحنفية كما في فروعهم، إلا أن يميزها الورثة، و"تبدأ" أي الزكاة، وفي السح الهدية: "يتبدأ" أي أداؤها "على الوصايا" المتفرقة، لكن في الفروع ذكر تقدم بعض الوصايا على الزكاة، وعند الحنفية كما في "الدر المحتار": إذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن أخره الموصي، وإن تساوت قدم ما قدم أي الموصي إذا ضاق الثلث عنها. "وأراها" أي الزكاة "بمنزلة الدين عليه" أي في التأكد والتقدم على الوصايا، لا في الإخراج من الثلث، فلا يرد عليه ما قاله الرقاني: ليس على طاهره؛ لأن الدين من رأس المال إجماعاً إلخ، ولذا قال: **فلذلك** إلخ: أي لكونها بمنزلة الدين في التأكد "رأيت أن تبدأ" ببناء المجهول أي يقدم إخراجها "على الوصايا" المتفرقة، قال: "وذلك" أي بإيجاب إخراج الزكاة "إذا أوصى بها الميت"، "فإن لم يوص بذلك" أي بإخراجها "الميت، ففعل ذلك أهله" أي أخرجوا الزكاة عنه، "فذلك حسن" أي تبرع سهم للميت، "وإن لم يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك"، قلت: هكذا قالت الحنفية كما صرح به ابن عابدين إذ قال: طاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية؛ لتعليقهم لعدم وجوبها بدون وصية باشتراط الية فيها؛ لأنها عبادة، فلا بد فيها من الفعل حقيقة أو حكماً بأن يوصي بإخراجها، فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك، ثم رأيت في صوم "السراج" التصريح بجواز تبرع الوارث بإخراجها، وأما اختلاف الأئمة في ذلك، فقال ابن رشد في "البداية": إذا مات بعد وجوب الزكاة عليه، فإن قوماً قالوا: يخرج من رأس ماله، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقوم قالوا: إن أوصى بها أخرجت عنه من الثلث، وإلا فلا شيء عليه، ومن هؤلاء من قال: يبدأ بها إن ضاق الثلث، ومنهم من قال: لا يبدأ بها، وعن مالك القولان جميعاً، ولكن المشهور أنها بمنزلة الوصية.

رَأَيْتُ أَنْ تُبَدَأَ عَلَى الْوَصَايَا، وَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِهَا الْمَيِّتُ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يُوصَ بِذَلِكَ الْمَيِّتُ فَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُهُ فَذَلِكَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَهْلُهُ لَمْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثِ زَكَاةٍ فِي مَالٍ وَرَثَتُهُ فِي دَيْنٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا دَارٍ وَلَا عَبْدٍ وَلَا وَلِيدَةٍ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ اقْتَضَى الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ أَوْ قَبَضَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثٍ فِي مَالٍ وَرَثَتُهُ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

السنة عندنا "التي لا اختلاف فيها" نامدية مشهورة أنه لا تحب على وراث زكاة في مال ورثته بصيغة الماضي، وصمير المفعول المراجع إلى المال على ما في السح المصرية، وأما على نسخ الهدية فمقط: "ورثته" على المصدرية، فهي "مختار الصحاح": وراث يرث ورثاً وورثة ووراثته، بكسر الواو في الثلاثة، ثم ذكر بعض أنواع المال قتيلاً فقال: "في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة" أي أمة "حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك" المذكور "أو اقتضى" أي قصص، وهذا يتفق بالدين، فإن ديون الميراث يستقبلها الحول عند الإمام مالك، صرح به ابن رشد وغيره من أصحابه.

"الحول" فاعل يحول "من يوم باعه" أي ابتداء الحول من يوم بيع المال الموروث، "أو قصصه" أي قصص الدين، والمعنى: أن المال الذي وصل إلى أحد في الميراث لا تحب فيه الزكاة حتى يصير مال تجارة، ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الفعل من البيع والشراء، وهذا إذا كان المال مما لا تحب الزكاة في عيه كالعرض، وإن كان مما تحب في عيه كالذهب والفضة، فيجب الزكاة بعد الحول من يوم القصص، فهي "الدر المختار": ما اشتراه بتجارة كان هاهنا لمقاربة البية لعقد التجارة، لا ما ورثه وبواه هاهنا لعدم العقد، إلا إذا تصرف فيه ناوياً للتجارة، فتجب الزكاة لاقتراء البية بالعمل، قلت: وهذا في العروض، وأما إذا ورث ديداً فهو في حكم الدين المتوسط عند أبي حنيفة، وسبأني حكم الديون في الباب الآتي، فهي "الدر المختار": ومثله أي مثل الدين متوسط ما لو ورث ديداً على رجل إلخ.

ورثته إلخ أي حصل به في الميراث، "الزكاة" بالرفع، فاعل "لا تحب". "حتى يحول عليه الحول" أي بعد القبض كما تقدم، والظاهر. أن المراد بالمال ههنا ما تحب في عيه الزكاة كالقدين، بخلاف ما تقدم، فكان المراد فيه المال الذي تحب الزكاة في قيمته، فلا تكرار، فالمال الذي لا تحب في عيه الزكاة لا تحب فيه على الوارث حتى يحول عليه الحول.

الزَّكَاةُ فِي الدِّينِ

٦٦٦ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ حَتَّى تَحْصُلَ أَمْوَالُكُمْ، فَتُؤَدُّ مِنْهَا الزَّكَاةَ.

٦٦٧ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي مَالٍ ^{إلى عماله}

هذا شهر زكاتكم راد البيهقي في الرواية المذكورة: "ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله"، قال الساجي: يعتدل أن يقول هذا لمن عرف حاله في الحول، ويحتمل أن يريد: أنه الشهر الذي حرت عادة أكثرهم بإحراج الزكاة فيه، قال الرقاعي: قيل: الإشارة إلى رحب، وإبه محمول على أنه كان غام حول المال، لكن يحتاج إلى نقل، وقال الحفاظ ابن حجر والعيبي: أحرجه أبو عبيد في "كتاب الأموال" ونقل فيه عن إبراهيم بن سعد: أنه أراد شهر رمضان، وقال أبو عبيد: وجاء من وجه آخر: أنه شهر الله المحرم. "فمن كان عليه دين" لأحد "فليؤد" أولاً "ديه حتى تحصل أموالكم" أي تفي الأموال حالصاً لكم غير مشعول بحق الغير، "فتؤدون منها" بضمير التانيث في النسخ المصرية، أي من الأموال الناقية بعد أداء الدين، وبضمير التذكير في المهدية، أي مما يحصل بعد أداء الدين 'الزكاة'. بعزم أولاً أن الأئمة مختلفة في وجوب الزكاة على المدينون، قال ابن رشد: المالكون الدين عليهم الديون التي تستغرق أموالهم، أو تستغرق ما تجب فيه الزكاة من أموالهم، وبأيديهم أموال تجب فيها الزكاة، فإنهم احتلوا في ذلك، فقال قوم: لا زكاة في مال حراً كان أو غيره، حتى تخرج منه الديون، فإن بقي ما تجب فيه الزكاة ركي، وإلا فلا، وبه قال الثوري وأبو ثور وابن المبارك وجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: الدين لا يجمع زكاة الخبوب، ويجمع ما سواها، وقال مالك: الدين يجمع زكاة الناص فقط، إلا أن يكون له عروض فيها وفاء من ديه، فإنه لا يجمع. وقال قوم عقابل القول الأول وهو: أن الدين لا يجمع الزكاة أصلاً.

كتب إلخ أي مكتوباً إلى بعض عماله على الطاهر، وسيأتي عن كلام صاحب "المجمع": أن المكتوب كان إلى ميمون بن مهران، وكان على حراج الجزيرة وقصائرها لعمر بن عبد العزيز كما في "تهديب الحفاظ"، "في مال قبضه بعض الولاة" أي أحذه من المالك ظلماً "يأمره" أي يأمر عمر بن عبد العزيز عامله "برده" أي المال المقبوض ظلماً "إلى أهله" ومالكة، "وتؤخذ" بساء المجهول، أي كتب أيضاً أن تؤخذ "زكاته لما مضى من السنين" نظراً إلى أنه في ملك صاحبه في هذه الأعوام، وبه قال الثوري وزفر والشافعي، قاله الرقاعي، "ثم عقب بعد ذلك" أي أرسل بعد الكتاب الأول "بكتاب" آخر، ورجع عما كتبه أولاً، فكتب في هذا المكتوب الثاني: "ألا تؤخذ منه" أي من ذلك المال "إلا زكاة واحدة" نظراً على أن الزكاة تجب في العين بأن يتمكن من تميته، وهذا المال مع عن تميته، =

قَبْضُهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ ظُلْمًا يَأْمُرُهُ بِرَدِّهِ إِلَى أَهْلِهِ، وَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ،
 ثم عقب بعد ذلك بكتاب: ^{أي أحده ظلمًا} أَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَإِنَّهُ كَانَ ضِمَارًا.
 ٦٦٨ - **مسألة** عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ
 وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ، أَعْلَيْهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ: لَا.

= فلم يجب فيه إلا زكاة واحدة، وبه قال مالك والأوراعي، وقال الليث والكوفيون: يستألف به حولاً، وبفله ابن حبيب عن مالك، وهو أحد قولي الشافعي، قاله الرقاعي. ولا يذهب عليث أن قوله: "إلا زكاة واحدة" بملط الاستثناء في جميع النسخ المصرية وأكثر اهدية والمتون والشروح، فما في بعض النسخ اهدية من سقوط "إلا" عنق من الناسخ، فإن المعروف من مذهب عمر بن عبد العزيز يخاف الزكاة الواحدة، فإنه "أي هذا المال" كان ضمارة بكسر الضاد المعجمة، أي عائناً عن ربه لا يقدر على أحده. قال ابن عبد البر: وقيل: الضمار الذي لا يدري صاحبه أخرج أم لا؟ وهو أصح، وفي "المجمع": في حديث ابن عبد العزيز: كتب إلى ميمون بن مهران في مظالم كانت في بيت المال أن يردها على أربابها، ويأخذ منها زكاة عامها؛ فإنها كانت مالاً ضمارة - هو العائث الذي لا يرجى - من أضرته إذا غيبته، فعال بمعنى فاعل أو مفعول، وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن ميمون قال: أحد الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل الرقة - يقال له: أبو عائشة - عشرين ألفاً، فألقاها في بيت المال، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أتاه ولده، فرفعوا إليه المظلمة، فكتب إلى ميمون أن ادفع إليهم ما لهم، وحد زكاة عامهم هذا، فإنه لولا أنه كان مالاً ضمارة أخذنا منه زكاة ما مضى، كذا في "الدرية".

وكتب شيخنا الدهلوي في "المسوى": أظهر قولي الشافعي في الدين الحال على ملي وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الضمار والدين المؤجل والمتعذر أحده أن يجب فيه إذا وجد لأحوال كلها، وقال مالك: عليه زكاة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز، وعند أبي حنيفة لا تجب في الضمار، وفي 'اهدية': لما قول علي: لا زكاة في مال الضمار، قال الزيلعي: غريب، وفي "الباية": أراد أنه لم يثبت مطلقاً، وقال السروجي: روي هذا موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي ﷺ بقل الأصحاب، كصاحب "المسوط" والمحيط" والبدائع"، وقال الزيلعي: وروى أبو عبيد القاسم بن سلام حدثاً يزيد بن هارون قال: حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: "إذا حصر الوقت الذي يؤدي فيه الرجل زكاته أدى عن كل مال وعن كل دين إلا ما كان منه ضمارة لا يرجوه"، وقال القاري في "شرح النقاية": ولما ما ذكره سبط بن الجوري في "آثار الإنصاف" عن عثمان وابن عمر: لا زكاة في مال الضمار.

دين مثله إلخ يعني كان له مال بمقدار الدين، ولا مال له رائداً عن مقدار الدين "أعليه زكاته" أي زكاة هذا المال المشعول بالدين، وفي النسخ المصرية بدون الصمير بلفظ: "زكاة"، والمؤدى واحد، "فقال: لا" زكاة عليه، وبه قال الجمهور كما تقدمت أقوالهم، خلافاً لأظهر أقوال الشافعي.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الدِّينِ: أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُزَكِّيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ أَقَامَ عِنْدَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ، ثُمَّ قَبِضَهُ صَاحِبُهُ لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ قَبِضَ مِنْهُ شَيْئًا لَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ سِوَى الَّذِي قَبِضَ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ مَعَ مَا قَبِضَ مِنْ دَيْنِهِ ذَلِكَ. قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَاضٍ غَيْرُ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، وَكَانَ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ لَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةٌ عَلَيْهِ فِيهِ، وَكَانَ لِيَحْفَظَ عَدَدَ مَا اقْتَضَى، فَإِنْ كَانَ اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَتِمُّ بِهِ الزَّكَاةُ

في الدين إلخ في مسألة الدين إذا كان لأحد "أن صاحبه" أي مالكه "لا يزكيه حتى يقبضه، وإن أقام" أي المال الذي هو دين "عند الذي هو عليه" أي عند المديون "سنتين ذوات عدد" أي إن أقام عنده عدة سنين، "ثم قبضه صاحبه، لم يجب عليه إلا زكاة واحدة" بطراً على أنه لو وجب لكل سنة، وربما أحجمته الزكاة، لكن عدم الزكاة في الدين عند المالكية مقيد بأربعة شروط ذكرت في الفروع كـ "الشرح الكبير" وغيره. ثم ذكر المصنف حكم الدين إذا استوفى متفرقاً، فقال: "فإن قبض" صاحبه "مه" أي المديون، أو الدين "شيئاً لا تحب فيه الزكاة" أي قبض مه شيئاً لا يبلغ حد النصاب فقوله: "شيئاً" موصوف، وجملة "لا تحب" صفة له، "فإنه إن كان له" أي المالك "مال" آخر "سوى الذي قبض" من الدين، ويكون هذا المال مما "تحب فيه الزكاة"، والجملة صفة للمال، "فإنه يركي" هكذا في جميع السح المصرية، وفي الهدية بزيادة صميم المفعول بلفظ: "يزكيه"، قال الزرقاني: ولا بد وضاح. "يزكيه"، وهذا يدل على أن لفظ يركي بدون الصميم، ثم النقص ساء الفاعل ويحتمل البناء للمفعول، وما تقدم عن ابن وضاح: "يزكيه" بهاء الصميم يؤيد الأول، والجملة جزاء للشروط، "مع ما قبض" واستوفى "من دينه ذلك". قال الزرقاني: وكذا إن كان ما عنده أقل من نصاب قد حال عليه الحول، ثم قبض ما إذا أضافه إليه ثم به نصاب، فإنه يزكي يوم القبض عهما، فإن لم يحل الحول على ما بيده لم يرك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصاباً.

لم يكن له ناض إلخ قال في "المجمع": ناض المال هو ما كان ذهباً وفضة عيماً أو ورقاً، نض المال: إذا تحول نقداً بعد ما كان متاعاً، ومنه حديث: صدقة ما برى أي حصل وظهر من أثمان أمتعتهم وغيرها. "غير الذي اقتضى من دينه" أي لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه، "وكان الذي اقتضى من دينه لا تحب فيه الزكاة" لقلته عن النصاب، وجملة "لا تحب" خبر لـ "كان"، "فلا زكاة عليه فيه" أي في هذا المال الذي استوفى من دينه، "ولكن ليحفظ عدد ما اقتضى"؛ ليضمه مما يستوفى بعد ذلك، "فإن اقتضى بعد ذلك عدد" أي مقدار "ما تتم به الزكاة مع ما قبض" من الدين "قبل ذلك، فعليه فيه الزكاة"؛ لأنه تم النصاب بضمه بما كان مستوفى قبل ذلك.

مَعَ مَا قَبَضَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَ مَا اقْتَضَى أَوَّلًا
أَوْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَهْلِكُهُ، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ مَعَ مَا اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، فَإِذَا بَلَغَ مَا اقْتَضَى

ما اقتضى أولاً. بفعله، "أو لم يكن يستهلكه" بل هلك نفسه، أو لم يهلك أصلاً بل كان موجوداً، أما عني الثاني فلا ريب أنه يصم، وأما عني الأول يعني إذا هلك نفسه، فالمسألة خلافية عند الموالث، قال الساجي: لو اقتضى عشرة من دينه، فتمت بأمر من السماء، ثم قص أخرى، فقال محمد بن الموار: ليس عليه زكاة ما تلف، وقال سحنون في "المجموعة": سواء تلفت نفسه أو غير نفسه، يركبها، وهو قول ابن القاسم وأشهب، قلت: وذكر الخلاف الدسوقي أيضاً، واقتصر الدردير في 'الشرح الكبير' على القول الثاني فقط؛ إذ قال فيمن قص عشرة ثم عشرة: يركبهما عند قص الثانية إذا بقيت الأولى قصص الثانية، بل ولو تلف المتهم، قال الدسوقي: اسم مفعول، أي حيث قص نصاباً، فإنه يركبه ولو تلف بعضه قبل كماله، حلاًفاً لاس الموار، حيث قال: إذا تلف المتهم من غير نفسه سقطت ركاته، وسقطت زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب، وأما إذا تلف نفسه فالزكاة اتفاقاً، ورده المصنف بـ 'لو' واستظهره ابن رشد "فالزكاة واجبة عليه" إذا تم النصاب "مع ما اقتضى من دينه" أولاً ولو أنه.

فإذا بلغ إلخ: أي بيع حصة ما استوى من الدين ولو متفرقاً "عشرين ديناراً عياً أو مائتي درهم" أي بيع نصاب الذهب أو الفضة، 'فعليه فيه الزكاة' لتمام النصاب، "ثم ما اقتضى" وفي السج المصرية: "ثم ما اقتضاه بعد ذلك" أي بعد استيفاء النصاب 'من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة' عند القص، ولا ينظر النصاب بعد ذلك إذا كمل النصاب مرة، "نحساب ذلك" أي نحساب ما قص، ولو ديناراً أو درهماً، وحاصل ذلك أنه الدين إذا استوفى متفرقاً، فلا تحب عليه الزكاة حتى يتم النصاب، فإن استوفى في آخره مثلاً عشرة دنانير، ثم في رجب عشرة أخرى، فلا تحب الزكاة إلا في رجب، ولو تلف العشرة التي استوفى في آخره، إلا أن يكون عند الاستيفاء الأول عنده من النصاب مقدراً يجب فيه الزكاة، فتضم هذه العشرة إلى ذلك النصاب، ويركبي معه، ثم إذا تم النصاب في رجب فكما يستوفي بعد ذلك من قليل وكثير، فتجب ركاته عند القص، ولا ينظر النصاب بعد ذلك، وفي 'المسوى': أظهر قولي الشافعي في الدين الحال على مبي وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الصمار والدين المؤجل والمتعذر أحده أن يجب فيه إذا وجد للأحوال كلها.

وعند أبي حنيفة الديون ثلاثة أنواع: دين قوي كقرض وبدل مال تجارية، فكلما قص أربعين درهماً يلزمه درهم، وقيد بأربعين؛ لأن الزكاة لا تحب في مكسور من النصاب الثاني عنده ما لم يبلغ أربعين؛ لمخرج، فكذلك لا يجب الأداء ما لم يبلغ أربعين لمخرج. والثاني: دين متوسط، وهو بدل مال لغير التجارة كشمس السائمة وعبيد الخدمة، فيجب عند قص مائتين منه. والثالث: دين ضعيف، وهو بدل غير مال كمهر ودية وبدل كتابة وحب، فلا تحب إلا عند قبض مائتين منه مع حولان الحول بعد القص، ولا خلاف في أن حول الدين القوي هو حول الأصل، واحتفت الروايات عنه في حول الدين المتوسط، هل يلحق بالدين القوي أو الضعيف، وهذا كله عند الإمام، وعند صاحبيه الديون كلها سواء، تحب ركاتها، ويؤدي متى قص شيئاً قليلاً أو كثيراً إلا دين الكتابة والسعاية في رواية، كذا في "الدر المختار" وهامشه.

عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ مَا اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: ^{مستد} وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ يَغِيبُ

قال مالك إلخ شرع المصنف من ههنا بيان الدليل لما قاله أولاً من "أن المال إذا بقي عند المدين عدة سنين، فلا تحب فيه الزكاة إلا لسنة واحدة"، فقال: "والدليل" مبتدأ، وحرره 'أن العروض' إلخ. 'على أن الدين' إذا ما 'يغيب أعواماً' أي سنين "ثم يقتضى" أي يستوى "فلا يكون فيه إلا زكاة واحدة" أي لسنة واحدة لا لكل السنين، "أن العروض" أي الأمتعة "تكون عند الرجل" وذكر الرجل للأكثرية، والمراد: التاجر المحتكر ولو أننى، "للتجارة أعواماً" أي تحتكر عنده سنين، "ثم يبيعها، فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة" عنده، فاستدل بقياس الدين على عرض المحتكر، والجامع بينهما: عدم القدرة على النماء، لكن المقيس عليه وهو زكاة المحتكر أيضاً يختص بمسلك الإمام مالك، فإنه فرق بين المحتكر والمدير خلافاً للجمهور، قال ابن رشد في "مقدماته": التاجر ينقسم على قسمين: مدير وغير مدير، فالمدير الذي يكثر بيعه وشراؤه، ولا يقدر أن يضبط أحواله، فهذا يجعل لنفسه شهراً من السنة يقوم فيه ما عنده من العروض، ويخصي ماله من الديون التي يرتجى قبضها، فيزكي ذلك مع ما عنده من الناص، وأما غير المدير وهو المحتكر الذي يشتري السلع ويترصص بها النفاق، فهذا لا زكاة عليه فيما اشترى من السلع حتى يبيعها، وإن أقامت عنده أحوالاً.

وقال أيضاً في "البداية": أن مالكاً **رحمه الله** قال: إذا باع العروض زكاه لسنة واحدة كالحال في الدين، وذلك عنده في التاجر الذي تضبط له أوقات شراء عروضه، وأما الذي لا يضبط لهم وقت ما يبيعه ولا يشترونه، وهم الذين يفتشون باسم المدير، فحكم هؤلاء عند مالك إذا حال عليهم الحول من ابتداء تجارتهم: أن يقوم ما بيده من العروض، ثم يضم إلى ذلك ما بيده من العين وما له من الدين الذي يرتجى قبضه إن لم يكن عليه دين مثله، وذلك بخلاف قوله في دين غير المدير، فإذا بلغ ما اجتمع عنده من ذلك نصيباً أدى زكاته، وسواء نض له في عامه شيء من العين أو م ينض، بلغ نصيباً أو لم يبلغ، وهذه رواية ابن الماجشون عن مالك، وروى ابن القاسم عنه: إذا لم يكن له ناض وكان يتجر بالعروض لم يكن عليه في العروض شيء، فمهم من لم يشترط وجود الناض عنده، ومنهم من شرطه، والذي شرهه منهم من اعتبر فيه النصاب، ومنهم من لم يعتبر، وقال المزني: زكاة العروض يكون من أعيانها لا من أثمانها، وقال الجمهور الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والأوراعي وغيرهم: المدير وغير المدير حكمه واحد، وأنه من اشترى عرضاً للتجارة، فحال عليه الحول، قومه وركاه، وأما مالك فشمه النوع ههنا بالعين؛ لثلا تسقط الزكاة رأساً عن المدير، وهذا هو بأن يكون شرعاً رائداً أشبه به بأن يكون شرعاً مستسطاً من شرع ثابت، ومثل هذا هو الذي يعرفونه بالقياس المرسل، وهو الذي لا يستند إلى أصل متصوص عليه في الشرع، إلا ما يفعل من المصلحة الشرعية فيه، ومالك يعتبر المصالح، وإن لم يستند إلى أصول متصوص عليها.

أَعْوَامًا ثُمَّ يُقْتَضَى، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَنَّ الْعُرُوضَ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لِلتَّجَارَةِ أَعْوَامًا، ثُمَّ يَبِيعُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَثْمَانِهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ أَوْ الْعَرْضِ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ ذَلِكَ الدِّينِ أَوْ الْعَرْضِ مِنْ مَالٍ سِوَاهُ، وَإِنَّمَا تُخْرِجُ زَكَاةَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ.

وذلك أي عدم وجوب الزكاة عليهما، لا بعد النص واسيع، لديه. أنه ليس على صاحب الدين أو العرض المحتكر، والعرض بالافراد في السح اعندية، والجمع أي العروض في المصرية، وهكذا في الآتي أن يخرج زكاة دين الدين أو العرض بالافراد والجمع بسختان، "من مال سواه" كعين عنده، "وإنما تخرج" بصيغة التأنيث على الساء للمجهول، وفي المصرية بلفظ التذكير، فيحتمل ساء المجهول أو المعلوم "زكاة كل شيء منه، ولا تخرج الزكاة"، وفي أكثر السح المصرية: "ولا تخرج زكاة" بالتذكير والتذكير، "من شيء عن شيء غيره" فإذا قلنا بوجوب زكاة الدين لكل سنة، أو بوجوب زكاة العرض المحتكر المعد للتجارة حال احتكاره، رجم إخراج زكاة شيء عن شيء آخر، وأوضح منه ما في 'امدونة' إذ قل: والدليل على ذلك أنه ليس على الرجل في الدين يعيب عنه سين ثم يقصه، أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، وفي لعروض يتناعها للتجارة فيمسكها سين ثم يبيعها، أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، أنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته قل أن يقصه، لم يجب عليه أن يخرج في صدقة ذلك الدين إلا دينا يقص به من يبي ذلك على الغرماء يشعبه به، إن قصص كان له، وإن تلف كان منه؛ من أجل أن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه، ولا على رب العرض أن يخرج في صدقته إلا عرصاً؛ لأن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه، وإنما قال رسول الله ﷺ: **لا يخرج زكاة من شيء عن شيء** حتى يفسد ما

وأنت حبير بأن الأصل الذي بني عليه وهو عدم إخراج زكاة شيء عن شيء آخر - محتلف عند الأئمة، قال العيني: الأصل أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا، وهو قول عمر وانه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاد وطاوس، وقال الثوري: يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها، وهو مذهب الحارثي وإحدى الروايتين عن أحمد، وهو أعطى عرصاً عن ذهب وفضة، قال أشهب: بخيره، وقال الطرطوشي: هذا قول بين في حوار إخراج القيمة في الزكاة، قال: وأجمع أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب أجزأه، وكذا لو أعطى درهماً عن فضة عند مالك، وقال سحنون لا بخيره، وهو وجه للشافعية، وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا رآه أحسن للمساكين، وقال مالك والشافعي: لا يجوز، وهو قول داود. وأيضاً المصنف بنفسه أباح زكاة شيء عن شيء آخر في التاجر المدير؛ إذ قال: "يقوم ما عنده ثم يركبه"، كما تقدم قريباً، وبه قال الجمهور في المدير والمحتكر مطلقاً، فليت شعري! كيف تم التقريب؟

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَعِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ سِوَى ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُرَكِّي مَا بِيَدِهِ مِنْ نَاسٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ النَّقْدِ إِلَّا وَفَاءٌ دَيْنِهِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ فَضْلٌ عَنْ دَيْنِهِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَكِّيَهُ.

زَكَاةُ الْعُرُوضِ

٦٦٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، وَكَانَ زُرَيْقٌ

الأمر إلح راد في السخ هدية بعد ذلك: "الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه دين، وعنده من العروض أي الأمتعة "ما" أي مقدار يكون فيه وفاء لما عليه من الدين، ويكون عنده من الناس أي النقد من الذهب والفضة "سوى ذلك ما" أي مقدار "تجب فيه الزكاة" لبلوغة النصاب، فإنه يركي ما بيده من ناص تجب فيه الزكاة "الحزمة صفة لـ"ناص". راد في السخ الهدية بعد ذلك: قال يحيى: قال مالك.

فلا زكاة عليه إلح لأنه قابل الدين، وما قابل الدين فلا زكاة فيه عند الجمهور كما تقدم، "حتى يكون عنده من الناس أي النقد" فصل "أي زيادة" عن دية" أي يفضل عنده عن مقابلة الدين "ما تجب فيه الزكاة" أي يكون عنده فضل من الدين بمقدار تجب فيه الزكاة، "فعليه أن يركبه" أي يركي هذا الفضل، وحاصله: أن الرجل إذا لم يفضل عنده عن مقابلة الدين مقداراً تجب فيه الزكاة، فلا زكاة عليه؛ لما تقدم أن الدين يجمع وجوب الزكاة، أما إذا فضل عنده عن مقابلة الدين، مثلاً يكون عنده نصاب العين أيضاً، ونصاب العروض أيضاً، فالدين يصرف إلى العروض عند الإمام مالك، ويوجب الزكاة على العين، وفي المسألة خلاف الحنفية، ففي الدر المختار: "ولو به نصاب، صرف الدين لأيسرها قضاء، ولو أحسباً صرف لأقلها زكاة، ولو تساوى حير، قال ابن عابدين: قوله: "لو له نصاب إلح" كان يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسوائم، يصرف الدين إلى الدراهم والدنانير، ثم إلى العروض، ثم إلى السوائم.

زكاة العروض قال البجيرمي: العرض بفتح العين وإسكان الراء: اسم لكل ما قابل النقدين من صوف الأموال، ويطلق أيضاً على ما قابل الطول، ويضم العين: ما قابل الصل في السهام، وكسرها: محل الذم والمدح من الإنسان، وفتحتين: ما قابل الجوهر، وقال الجمد: جمع عرض، وهو المتاع وكل شيء سوى النقدين، وقال في المصباح المير: قالوا: الدراهم والدنانير عين، وما سواهما عرض، والجمع عروض كقفس وفلوس، وقال أبو عبيد: =

عَلَى جَوَازِ مَصْرٍ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ وَسَلِّيمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ،

مهر الناس

= العروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقراً، قال ابن اتمام: العروض جمع عرض مفتحت - حطام الدنيا، وبالسكون: المتاع، وهو ههنا أولي؛ لأن آيات في بيان حكم الأموال التي هي غير النقدين والحيوانات، قال ابن رشد في "البداية": اتفقوا على أن لا زكاة في العروض التي يقصد بها التجارة، واحتسبوا في إيجاب الزكاة فيما اتعد منها للتجارة، فذهب فقهاء الأمصار إلى وجوب ذلك، ومع ذلك أهل الظاهر، وقد أجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة، وإن احتلوا في الإدارة والاحتكار، واحتجة هم: ما نقله مالك من عمل المدينة، وما تقدم من عمل العمريين، وحديث سيرة، قال الطحاوي: ثبت عن عمر وانه زكاة عروض التجارة، ولا يخالف فيما من الصحابة، وهذا يشهد أن قول ابن عباس وعائشة: لا زكاة في العروض، إنما هو في عروض النقية، ولا خلاف أنها لا تحب في عبيه، فثبت أنها في قيمته، وعن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال: أمرني عمر .. فقال: أد زكاة مالك، قلت: مالي مال إلا جعاب وأدم، قال: قومها، ثم أد زكاتها، رواه أحمد وأبو عبيد، وهذه قصة يشتهر مثلها ولم تذكر، فيكون إجماعاً. وسط الكلام الريعي وغيره فارجع إليه لو شئت.

على حوار مصر الخ طريق مصر موضع يؤخذ منهم فيه الزكاة، قال أحمد: أحوار كسحاب صحت المسافر، في زمان الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص القرشي الأموي، "وسليمان" بن عبد الملك بن مروان، "وعمر بن عبد العزيز" خامس الخلفاء الراشدين، ومكث في الخلافة سنتين وخمسة أشهر فقط، فذكر رريق "أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: أن انظر من مراك من المسلمين؛ لأنه كان عاشقهم، وهو يأخذ من يمر عبيه، فخذ مما ظهر من أموالهم" أي من الأموال الظاهرة، ويأخذ عبد الحنفية من الأموال الضاهرة واساطة، ففي "الدر المختار": العاشر: من نصه الإمام على الطريق للمسافرين: يأخذ الصدقات من اتجار المارين عليه بأموالهم الضاهرة والناصة، انتهى مختصراً، قال ابن عابدين: قوله: "الظاهرة والباطنة"، فإن مال الزكاة بوعاء: ضاهر، وهو أمواله وما يمر به التاجر على العاشر، وباص: وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها، ومراده ههنا بالناصة ما عدا الأموال، وما الباطنة التي في بيته لو أخرجها العاشر، فلا يأخذ منها.

قال السرخسي: ثم المسموع حين أخرج مال التجارة إلى المقاور، فقد احتاج إلى حماية الإمام، فيثبت له حق لأحد لأجل الحماية كما في السوائيم، يأخذ الإمام لحاجته إلى حمايته. قال ابن اتمام: في العاشر قيد، راده في "المسبوط" وهو أن يأمن به التجار من اللصوص، ولا بد منه، ولأن أحده من المستأنس والدمي ليس إلا للحماية، والأثر دليل صاهر للحنفية في أن بالإمام أحد زكاة الأموال الظاهرة كلها، وسيأتي بيان المذهب في ذلك في بابي أحد الصدقة وصدقة الفطر. "مما يديرون به" من الإدارة، تنقلت الدال على الرأى في جميع السح المصرية، وبعض السح الهدية القديمة، وفي أكثر الهدية: من الإدارة، بنقله الرأى، وهو تصحيف. "من التجارات" قال اساجي: قوله: "مما يديرون به من التجارات" يستغرق العروض وغيرها، وهو في العروض أظهر؛ لأن التجارة إنما تدار بها، ووجه آخر =

فَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ أَنْظَرَ مِنْ مَرِّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ بِهِ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا، فَمَا نَقَصَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَارًا، فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثُ دِينَارٍ فَدَعَهَا ^{وفي نسخة: يرتدون} وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا. وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ ^{أي القصص}

= أن سائر الأموال لا يراعى فيها الإدارة من غيرها، ولا بد من أخذ الزكاة من العين على كل حال، وأما العروض فهي التي تفرق بين المقتنى منها - فلا تؤخذ منه الزكاة - وبين ما يدار منها في التجارة - فيؤخذ منه الزكاة - فكان الأظهر: أنه أراد بذلك زكاة العروض، وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوائزه، وأحد رقيق به الناس في زمانه، وهذا مما يحدث به في الأمصار، ولم ينكر ذلك عليه أحد، ولا يعدم أحد نظم به بسبه، والناس متوافرون في ذلك الرماد من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرة، فثبت أنه إجماع، وخالف داود في ذلك.

ديناراً: مصوب على التعبير، "ديناراً" مفعول لـ "حد"، والمعنى: يقوّم الأمتعة التي عنده، فيأخذ من قيمة كل ما يبلغ أربعين ديناراً ديناراً، وتقدم البسط في مسلك الإمام في زكاة العروض من التفريق بين المدير والمحتكر، ولا فرق بينهما عند الجمهور، بل يقوم الكل ويؤدي الزكاة، قال الموفق: يخرج الزكاة من قيمة العروض دون عينها، وهذا أحد قوي الشافعي، وقال في آخر: هو محير بين الإخراج من قيمتها وبين الإخراج من عينها، وهذا قول أبي حنيفة؛ لأنها مال تجب فيه الزكاة، فجار إخراجها من عينه كسائر الأموال، ولنا: أن الصاب معتبر بالقيمة، فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الأموال.

فما نقص: من ذلك، "فحساب ذلك" أي ربع عشر ما يكون، وهو معنى ما تقدم في موضعه أن ما زاد على عشرين ديناراً، فحساب ذلك "حتى يبلغ" أي القصص أو المال "عشرين ديناراً" أي أقل الصاب، 'فإن نقصت' الأموال عن عشرين ديناراً 'ثلث دينار' بإفراد الثلث في جميع السح الهدية والمصرية، ولا اختلاف في النسخ ههنا بخلاف ما سيأتي من حكم أهل الدمة، "فدعها ولا تأخذ منها شيئاً" لنقصه عن الصاب، لكن إن نقص عن العشرين أقل من ثلث دينار، فخذ منها، وهذا هو الظاهر، وقال الباقي: ليس فيه دليل على أنه إذا نقصت أقل من ثلث دينار تجب فيها الزكاة؛ لأنه لم يتعرض لذلك ولا ذكره، وقد تعلق قوم بهذا، وقالوا: إن مذهب عمر بن عبد العزيز أنها إذا نقصت أقل من ثلث دينار أن الزكاة فيها، وما قالوه غير صحيح، ولا يجب أن يظن هذا به.

أهل الدمة: الدمة والدمام: العهد، وهما معني العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الدمة لدخولهم في عهد المسلمين وأماهم، كذا في "المجمع". "فخذ مما يديرون من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً" ذكر في الحاشية عن "المحلى" بهذا قال أبو حنيفة وأحمد: إنه يؤخذ منه نصف العشر، ومذهب مالك كما في 'الرسالة': =

مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا، فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ،

= أنه يؤخذ من آخر عشر ثم ما يبعونه، وإن احتفوا في السنة مرة، وإن حملوا الطعام إلى مكة أو المدينة خاصة يؤخذ منهم نصف العشر من ثمنه. وقال محمد في 'موطئه': يؤخذ من أهل الدمة مما احتفوا فيه للتجارة نصف العشر لكل سنة، ومن أهل الحرب إذا دحوا بأمان العشر، كدث أمر عمر بن الخطاب ريد بن حدير وأنس بن مالك حين عنهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة. وفي 'التعليق الممجد' عن 'البيان': ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي نبيي والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تحار أهل الدمة العشر إذا اتفقوا إلى غير بلادهم مما قل أو كثر. قال القاري في 'شرح النقاية': الأصل فيه ما في 'معجم اصبرالي' عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: 'فرض رسول الله ﷺ في أموال المسلمين في كل أربعين درهما درهم، وفي أموال أهل الدمة في عشرين درهما درهم' كذا في 'الأصل'، وفي أموال من لا دمة له في كل عشرة دراهم درهم، وقال: لم يسه هذا حديث إلا محمد بن يعقوب بن عبد الله بن ربيع، وقد رواه أبو يوسف وسامة بن علقمة ويريد بن إبراهيم وحرير بن حازم وحبش بن الشهيد وأبيهم بصير في جملة عن أنس بن مالك: 'أن عمر بن الخطاب فرض' فذكر حديث، وروى محمد بن الحسن في 'كتاب الآثار': 'أحربا أبو حنيفة عن أبي صخرة البخاري عن ريد بن حدير قال: 'عني عمر بن الخطاب إن عبيد الله مصدقاً، فأمرني أن آخذ من المسلمين في أموالهم إذا احتفوا بها بتجارة ربع عشر، ومن أموال أهل الدمة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر'. وهذا السند رواه أبو عبيد في 'كتاب الأموال'، وروى محمد في 'الآثار' عن أبي حنيفة عن أبيه عن أنس بن سيرين قال: 'عني أنس بن مالك عن الأبيبة، فأخرج إلي كتاباً من عمر بن الخطاب: 'أخذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهما، ومن أهل الدمة من كل عشرين درهما درهما، ومن لا دمة له من كل عشرة دراهم درهما' روى عبد الرزاق في 'موسمه' عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين. وروى أبو الحسن القدوري في 'شرح مختصر الكرخي': أن عمر بن الخطاب نصب العشار، وقال هم: 'أحدوا من المسم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الخربي العشر'. وكان هذا مختصراً من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً.

قال السرخسي: العاشر يأخذ مما يمر به المسم عليه الزكاة إذا ستمعت شرائط الوجوب؛ لأن عمر بن الخطاب نصب العشار قال هم: 'أحدوا مما يمر به المسم ربع عشر، ومما يمر به الذمي نصف العشر، فقيل له: فكيف يأخذ مما يمر به الخربي؟ قال: كم يأحدون ما؟ فقالوا: العشر، فقال: 'أحدوا منهم العشر، وفي رواية: 'أحدوا منهم مثل ما يأحدون ما'. فقيل له: فإن لم يعلم كم يأحدون ما، فقال: 'أحدوا منهم العشر'. وأن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله بذلك، وقال: 'أحربي به من سمعه من رسول الله ﷺ ثم المسم حين أخرج مال التجارة يحتاج إلى حماية الإمام، فكذلك الذمي، بل أكثر؛ لأن طمع المصوص في أموال أهل الدمة أكثر وأبين، وأما أهل الحرب فأأخذ منهم بطريق التجارة كما أشار إليه عمر بن الخطاب. وإذا لم يعلم كم يأحدون ما، بأحد منهم العشر؛ لأن حال الخربي مع الذمي كحال الذمي مع المسلم.

حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثَ دِينَارٍ، فَدَعَّهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا،
وَاصْتُبْ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُدَارُ مِنَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَاتِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ مَالَهُ
ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرْضًا بَرًّا أَوْ رَقِيقًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ
مِنْ يَوْمِ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّي مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ زَكَاتًا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ
مِنْ يَوْمِ صَدَّقَهُ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِعْ ذَلِكَ الْعَبْرَضَ سِنِينَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

عشرة إلح قال الشيخ في 'المسوى': قال أحمد بقول عمر بن عبد العزيز: إن نصابه عشرة دنانير، وقال أبو حنيفة:
نصابه كنصاب المسهم، كذا في 'الإفصاح'، وتقدم عن 'الساية' قول مالك أنه يؤخذ منهم مما قل أو كثر، قال
الباجي: يحتمل أن يكون هذا اجتهداً منه، وأنه رأى ما دون العشرة لا يؤخذ منه شيء، فإن ذلك من جملة اليسير
الذي يجري مجرى النفقة، والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يؤخذ مما يحمونه للتجارة قليلاً كان أو كثيراً.

ثلث إلح هكذا بإفراد الثلث في جميع السح المصرية من المتون والشروح، ووقع في أكثر النسخ الهندية ههنا
'ثلاثاً ديناراً' بتشنية الثلث، وهو تحريف على الظاهر. "فدعها ولا تأخذ منها شيئاً" وتقدم الكلام على ذلك.
'واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً' براءة "إلى مثله من الحول" هذا نص في أن يكون هذا براءة لهم مما أحد، ومعاً
من أن يؤخذ منهم شيء آخر إلى انقضاء الحول، وبه قال أبو حنيفة والشافعي لا يؤخذ عنهم في العام الواحد
إلا مرة، قاله الرزقاني، كما سيأتي قبيل عشور أهل الدمة، وسيأتي فيه: أن في مذهب الحنفية في ذلك تفصيلاً.

إذا صدق بتشديد الدال، أي أعطى صدقته وزكاه، قال الراغب: يقال: صدق وتصدق، قال تعالى: **وَصَدَّقْ**
صَدَقَ وَلَا يَصِيحُ (بقراءة ٣١)، "ثم اشترى به" أي بماله "عرضاً بَرًّا" بفتح الموحدة والزاي المعجمة قال المحدث: البر:
الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها، وفي "المجمع": ضرب من الثياب، "أو رقيقاً أو ما أشبه ذلك" من
الأمثلة بية التجارة، "ثم باعه" أي ما اشتراه "قل أن يحول عليه الحول من يوم أخرج زكاته، فإنه لا يؤدي من
ذلك المال زكاة"؛ لأنه قد أدى زكاته مرة، ولا زكاة في السنة مرتين "حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه"
تشديد الدال، أي حتى يتم الحول من يوم أدى زكاته، فإنه يؤدي حينئذ أخرى لتمام السنة، "وأنه إن لم يبع
ذلك العرض" الذي اشتراه في الصورة المقدمة "سين" أي عدة أعوام "لم تحب عليه في شيء من ذلك العرض
زكاة" برفع فاعل "لم تحب"، والتنوين للتعميم، "وإن طال زمانه، فإذا باعه فليس عليه" وفي بعض النسخ: لفظ
'فيه' بدل 'عليه'، أي في المال، أو على الرجل، "إلا زكاة واحدة"؛ لأنه صار محتكراً، وتقدم أن احتكر لا زكاة
عليه عند الإمام مالك إلا مرة واحدة خلافاً للجمهور.

الْعَرْضِ زَكَاةٌ وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُ، فَإِذَا بَاعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي بِالذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ
 غَيْرَهُمَا لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا: أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا
 الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ الْحَصَادِ
 يَخْصُدُهُ الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ، وَلَا مِثْلَ الْجِدَادِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ يُدِيرُهُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا يَنْضُ لِمُصَاحِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ،
 أَي لَا يَحْصُلُ فِي يَدِهِ

بالذهب أو الورق: ليس ذكرهما على الاحتراز بل على العادة، قال الناجي: سواء اشترى بالذهب أو بعروض،
 "حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ غَيْرَهُمَا" من الحبوب والثمار "لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا" ولا يبيعها "حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا" بعد
 حَوْلَانِ الْحَوْلِ مَدَّةَ بِسِيرَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ "أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا"، لأنه محتكر، وركاته على البيع عند مالك، بخلاف
 للجمهور؛ إذ قالوا: يقوم في كل سنة، ويؤدي زكاته 'إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا' مقدار "مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ"؛ لأنه لا زكاة على
 أَقْلٍ مِنَ النَّصَابِ، 'وليس ذلك' أي شراء الحبوب والثمار "مِثْلَ الْحَصَادِ" بكسر الحاء وفتحها 'يُخْصَدُ' بكسر الصاد،
 وضمها "الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ"، وأصل الحصد: قطع الزرع، ورمي الحصاد والحصاد كقولك: رمي الحداد، قال تعالى:
 ﴿ثُمَّ أَصْبَحْ مِنْكُمْ حَصَادُهُ﴾ (الأعنام ١٤١)، "وَلَا مِثْلَ الْحَدَادِ" نجيم ودالين مهملتين: فضع الثمار من أصولها كالنخل،
 وحاصله. أن الذي اشترى من الحبوب والثمار للتجارة لا يجب فيهما الزكاة عند الأحد معاً، بل بعد الحول كأموال
 التجارة، بخلاف العشر فيما يخرجه الأرض؛ إذ يجب بمجرد الحصاد والقطع، ولا ينتظر فيه الحول.

ولا ينض إلخ: بكسر الون أي يحصل 'لمُصَاحِبِهِ' أي مالكة "مِمَّا شَاءَ تَحِبُّ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ" بل يكثر بيعه، فكل
 مَا يَجِيءُ مُشْتَرَى يَبِيعُهُ وَيَشْتَرِي بِالثَّمَنِ مَا لَمْ يَحْرِ تَوَفِيَّةً، وَلَا يَنْتَظِرُ سَوْقَ نَفَاقٍ يَبِيعُ فِيهِ، وَلَا سَوْقَ كَسَادٍ يَشْتَرِي
 فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقَالُ لَهُ: الْمُدِيرُ، "فَبِهِ يَجْعَلُ لَهُ" أَي لِمَالِهِ "شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ" معية "يَقُومُ" مِنَ التَّقْوِيمِ "فِيهِ مَا
 كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عَرْضِ التَّجَارَةِ" بقيمة عدل. واحتلف أهل العلم في كيفية التقويم، وفي 'الهداية': يقومها بما هو
 أُنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ، وهو رواية عن أبي حنيفة، وفي "الأصل" حبره، وعن أبي يوسف: يقومها بما اشترى إن كان
 الثمن من النقود، وإن اشترى بالغير النقود يقومها بالنقد العال، وعن محمد: يقومها بالنقد العال على كل حال.
 قال العيني في 'السياسة': في التقويم أربعة أقوال، أحدها: التقويم بما هو أُنْفَعُ: وقوله "فِي الْأَصْلِ" أي في "المبسوط":
 حبره، أي حبر أبو حنيفة المالك في التقويم بما شاء من النقدين، وهذا هو القول الثاني، وعن أبي يوسف: يقومها بما
 اشترى، وبه قال الشافعي في وجهه، وهذا هو القول الثالث. والرابع قول محمد، وبه قال الشافعي في وجهه إجماعاً
 مختصراً. وقال الخرقى: تقوم السلع إذا حال الحول بالأحظ للمساكين من عين أو ورق، ولا يعتبر ما اشترت به.

تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ يُقَوِّمُ فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عَرْضٍ لِلتَّجَارَةِ، وَيُخْصِي فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَيْنٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ تَجَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ لَمْ يَتَجَرَ سَوَاءٌ،

وَيُخْصِي الح أي بعد "فيه ما كان عنده من نقد" أي الدراهم والديناري، "أو عين أي ذهب وقصة، فإذا بلغ ذلك كله" أي بلغ مجموع ما عنده من الأمتعة والأموال مقدار "ما تجب فيه الزكاة" أي النصاب، فإنه يزكيه. وبه قالت الأئمة الثلاثة أيضاً، إلا أنهم لم يخصوا هذا الحكم بالدينار فقط، بل جعلوا الدينار ويحتكر سواء كما تقدم، وأما ضم قيمة العروض إلى التقديس الذي أفاده الإمام مالك في هذا القول، فقال الموفق: إن عروض التجارة تنضم إلى كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه، لا يعلم فيه اختلافاً، قال الخطابي: لا أعلم عامتهم احتسبوا فيه، وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها، فتقوم بكل واحد منهما، فنضمه إلى كل واحد منهما، ولو كان له ذهب وقصة وعروض، وجب ضم الجميع بعضه إلى بعض في تكميل النصاب؛ لأن العرض مضموم إلى كل واحد منهما، فيجب ضمهما إليه، وجمع الثلاثة.

فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصاباً منفرداً، أو كان له نصاب من أحدهما، وأقل من نصاب من الآخر، فقد توقف أحمد عن ضم أحدهما إلى الآخر في رواية الأثرم وجماعة، وقطع في رواية حنبل: أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منهما نصاباً، وذكر الخراقي في روايتين، أحدهما: لا يضم، وهو قول أبي ليبي والخسب صالح وشريث والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور؛ لقوله **سواء** من أحدهما لا يضم، ولأحدهما مالان يختلف نصابهما فلا يضم كأحاسس الماشية، والثانية: يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب، وهو قول الحسن وقتادة ومالك والأوراعي والثوري وأصحاب الرأي، لأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر، فيضم إلى الآخر كأبواب الخس، ولأن نفعهما واحد والأصول فيها متحدة؛ فإنها قيم المنافع وأروش الحيايات وأنما البيعات، والحديث مخصوص بعرض التجارة، فإذا قلنا بالضم فإن أحدهما يضم إلى الآخر بالأجزاء، وهو قول مالك وأبي يوسف ومحمد والأوراعي، وقال أبو الخطاب: ظاهر كلام أحمد في رواية الثوري: أنها تنضم بالأحوط من القيمة والأجزاء، ومعناه: أنه يقوم العالي منهما بقيمة الرخيص، وهو قول أبي حنيفة في تقويم الدينار بالفضة، وفي "الهداية": يضم الذهب إلى الفضة بقيمة عند أبي حنيفة، وعندهما بالأجزاء، وهو رواية عنه.

سواء الح في أنه "ليس عليهم إلا صدقة واحدة في كل عام" ولا يكرر الزكاة تكرار الماء، مثلاً: إن رغبوا في السنة مرات فلا يكون فيه إلا صدقة واحدة على تمام السنة، "تجروا فيه أو لم يتجروا" فإن كان عندهم من أموال الصدقة شيء كالعين وغيره، يؤخذ منها الزكاة وإن لم يتجروا، بخلاف غير المسلمين من أهل الدمة، =

لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي كُلِّ عَامٍ، تَحْرُوا فِيهِ أَوْ لَمْ يَتَحْرُوا.

مَا جَاءَ فِي الْكَنْزِ

٦٧٠ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ سُئِلَ عَنْ الْكَنْزِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدِّي مِنْهُ الزَّكَاةَ.

٦٧١ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ،

= فإهم إن تحروا يؤخذ من أموالهم نصف العشر أيضاً، وإذا لم يتحروا فيس عبيهم العشر بل الخرية فقط، ذكر في "المدة": أن عمر ... قال لأهل الدمة الذين كانوا يتحرون إلى المدينة: إن خرتم في بلادكم فيس عبيكم في أموالكم زكاة، وليس عبيكم إلا حريتكم التي فرضا عليكم، وإن حررتهم وصرتهم في البلاد وأدرتم أموالكم، أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا جزيتكم".

الكر قال ابن جرير: هو كل شيء جمع بعضه على بعض في نفس الأرض أو ظهرها، وقال ابن دريد: هو كل شيء عمنته يبدك أو رجحت في وعاء أو أرض، وقال ابن رجب: هو جعل مال بعضه على بعض وحفظه، وأصله من كبرت الثمر في الوعاء، وقال العيني: وفي النعيث: الكر اسم عمل المدفون، وقال القرطبي: أصله ضم والجمع، ولا يختص بالذهب والفضة، ألا ترى إلى قوله ... **الكر** يضمنه نفسه ويجمعه، وعرض المصنف بأن مصداق الكر الذي ورد الشرع بدمه والوعيد عليه في الآيات والأحاديث، قال عز اسمه: ﴿... وَالذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ مَعَادٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة: ٣٤) إلى قوله: ﴿فَذَرُوا مَا كُنْتُمْ تَكْرَهُونَ﴾ (التوبة: ٣٥).

وهو سئل الخ ساء المجهول من المضارع في جمع السح المضربة، ومنطق: "وهو سئل" ساء المجهول من الماضي في جميع السح المضربة "عن الكر" أي مصدقه في الآية المذكورة "ما هو؟ فقيل: هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة" مما أدى ركاته فليس بكر، وقد أخرج الطبراني والبيهقي وابن مردويه بطريقين عن ابن عمر مرفوعاً، قال البيهقي: ليس بمحفوظ، والمشهور وقعه، قال ابن عبد البر: ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً: ... **الكر** ... فليس بكر، وأخرج الترمذي، وقال: حسن غريب، وصححه الحاكم.

لم يؤد ركاته الخ ولعل المحاري: "من أتاه الله مالاً فلم يؤد ركاته"، "مثل" ضم الميم وتشديد المثناة، ميباً للمفعول أي صور وجعل "له يوم القيامة شجاعاً" ضم الشين، وبكسر، مصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ "مثل"، =

مُثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَيْبَتَانِ، يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمَكِّنَهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ.

صَدَقَةُ الْمَاشِيَةِ

٦٧٢ - **ما** أَنَّهُ قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَوَجَدْتُ فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَةِ،

= والصمير فيه يرجع إلى "مال"، وقد ناب عن المفعول الأول، وقال الطيبي: نصب لجره مجرى المفعول الثاني، أو ضمن مثل معنى التصيير، أي صير ماله على صورة شجاع، وهو الحية الذكر، وقيل: الذي يقوم على ذنبه ويؤاتب الفارس، 'أقرع' وهو ما برأسه بياض، وكلما كثر سمه ابيض رأسه "له زيبتان" بفتح الزاي وموحدين، هما الزبدتان اللتان في الشدقين يقال: تكلم فلان حتى ركب شدقه، أي حرج الرد مهما، وقيل: هما النكتان السوداوان فوق عييه، وهي علامة الذكر المؤذي، وقيل: بقطتان يكشفان فاه، وقيل: هما في حلقه، وقيل: لحمتان على رأسه مثل القرنين، وقيل: نابان يخرجان من فيه، "يطلبه حتى يمكئه"، وفي "المشكاة" عن "البحاري": "يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه" أي شدقيه، 'يقول: أنا كنزك"، وفائدة هذا القول زيادة الحسرة في العذاب.

يمكنه: أي يقدره ذو المال على نفسه.

صدقة الماشية. الماشية تقع على الإبل والبقر والعم، والأحير أكثر، كذا في "المجمع"، أي إطلاقها على الغنم أكثر. وفي "لسان العرب": المشاء النماء، ومنه قيل: الماشية، وكل ما يكون سائمة للنسل والقتية من إبل وشاة وبقر فهي ماشية، وأصل المشاء: النماء والكثرة والتناسل، وقال ابن السكيت: الماشية تكون من الإبل والغنم. قال ابن رشد: أما ما تحب فيه الزكاة من الأموال، فإنهم اتفقوا معها على أشياء واختلفوا في أشياء، أما ما اتفقوا عليه فثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل والبقر والعم، وأما ما اختلفوا فيه من الحيوان، فمنه ما اختلفوا في نوعه، ومنه ما اختلفوا في صنفه، أما الأول فالحليل، قال الجمهور: لا زكاة فيه، وقال أبو حنيفة: إذا كانت سائمة وقصد لها النسل أن فيه الزكاة، وأما الثاني: فهي السائمة من الإبل والبقر والغنم من غير السائمة منها، فإن قوماً أوجبوا الزكاة فيها مطلقاً، وبه قال الليث ومالك، وقال سائر فقهاء الأمصار: لا زكاة في غير السائمة منها إلخ ملخصاً.

كتاب عمر إلخ. المروي عند أحمد وأبي داود والترمذي - وحسنه - والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: "كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به إلى عماله، وقرنه بسيفه حتى قبض، فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض" فذكره، قال الترمذي: حديث حسن، ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم، ولم يرفعه، وإنما رفعه سفيان بن حسين، قال الحافظ: وهو ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري، فأرسله.

فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَدُونَهَا الْغَنَمُ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ...

من الإبل: لفظة "من" بياية، وبدء بالإبل. لأنها حل مواهم، سميت بالإبل؛ لأنها تول على أفحادها، كما في "الدر المختار". "فلوؤها" الفاء بمعنى "أو"، وفي نسخة "المتقى": "فما دوها الغنم" بالضم مبتدأ مؤخر خبره "في أربع وعشرين"، قدم الخبر؛ لأن العرس بيان المقادير التي نعت فيها الركاة، وإنما تحب بعد وجود النصاب، فحسب التقدمة، ثم فيه اثنا فقهيين، الأول: ما قال الساجي: قوله: "في أربع وعشرين" يقتضي أن العنم مأخوذة من أربع وعشرين وإن كانت الأربع الزائدة على لعشرين وقصاً، وقد اختلف قول مالك في ذلك، فمرة قال: إن ما يؤخذ من الصدقة إنما هو على الحملة، ومرة قال: إنما هو على ما ترم به تلك الصدقة، وما راد فهو وقص لا يحب فيه شيء، وفي 'السياسة': الركاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب والعمو جميعاً، وبه قال الشافعي في الحنابلة ومالك وأحمد، واختاره الربيعي، وقال محمد ورهم في النصاب والعمو جميعاً، وبه قال الشافعي في القدر، وفي "الدخيرة": لما لك وللشافعي فيه قولان، والأصح عندهما تعفها بالنصاب دون الوقص، وحنف فيه الحنفية أيضاً، فقال محمد ورهم: إن الركاة في النصاب والعمو معاً، وقال الشياح أبو حنيفة وأبو يوسف: الركاة في النصاب والعمو معاً، وأثر الخلاف يظهر فيما ملك تسعاً من الإبل، فهلك بعد اخوان منها أربعة لم يسقط شيء على الثاني، وعلى الأول يسقط أربعة أتباع شاة، قاله ابن عابد، واستدل الشياح بقوله **في حديث عمرو بن حرم**، **من في سنة من حتى لا يتركه العبي في أساية** على هذه الريادة، قال الخافط في الدرية: "لم أحده، وقد ذكره أبو إسحاق الشيرازي في 'المنهاج'، وأبو يعلى الفراء في كتابه، وقد يستأنس له حديث محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أن في كتاب النبي **في الصدقات: أن الإبل بدلت على خمس ومائة** **من خمس من دون عشر مني**، أخرجه أبو عبيد، وقال القاري في 'شرح إسنائة': ولها قوله **في الإبل: في خمس مني**، وفي عشر مني، وفي خمس مني، وفي عشر مني، وفي خمس مني، وهذا ظاهر في أن الركاة في النصاب فقط. والبحث الثاني: ما قال الرزقاني: إن فيه تعيين إخراج العنم، فهو أخرج بعيراً عن الأربع وعشرين بعيراً لم يخرج، وهو قول مالك وأحمد، وقال الشافعي وأحمد: يخرج به إن وقت قيمته بقيمة أربع شياه؛ لأنه يخرج عن خمس وعشرين، فأول ما دوها، ولأن الأصل أن نعت الركاة من خمس مال، وإنما عدل عنه رفقا بالمال.

في كل خمس شاة: مبتدأ وخبر، بيان للجملة المتقدمة أي الواجب في أربع وعشرين إبلاً من كل خمس إبل شاة، وهذا يقتضي أن فيها أربع شياه، لأن ما فوق العشرين عدد ليس فيها خمس.

وفيما فوق **إلخ**: أي من خمس وعشرين، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار: أن أبة محاض من خمس وعشرين، إلا ما روي عن عبي مرفوعاً وموقوفاً: أن في خمس وعشرين خمس شياه، ومن ست وعشرين ست محاض، قال العبي في "شرح الهداية": وروي ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله، وبه قال ابن أبي المنطبي السخري، وقال الحافظ في "الفتح": المرفوع ضعيف، وقال السرخسي في "المبسوط": أجمع العلماء: إلا ما روي شاذاً عن عبي **يحيى** =

إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتُ مَخَاضٍ، فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ حَقَّةً طَرُوقَةَ الْفَحْلِ،

- وقال الثوري: وهذا عبط وقع من رجال علي، أما علي فإنه كان أفقه من أن يقول هكذا؛ لأن في هذا موالة بين الواجبين بلا وقص بينهما، وهو خلاف أصول الزكاة، فإن مبنى الزكاة على أن الوقص يتلو الواجب، وعلى أن الواجب يتلو الوقص. وحجة الجمهور: كتاب أبي بكر لأنس لما وجهه إلى البحرين: "هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمره الله بها رسوله" الحديث أخرجه البخاري وغيره، وفيه: "فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض".

إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ إِنْ: استدل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت مخاض. "بنت" في رواية: "أبنة" قاله الرقائي، واختلفت نسخ "الموطأ" على هاتين الروایتين، فالسبع الهدية بإسقاط الألف في سائر المواضع، والمصرية بإثاقها في جميعها. "مخاض" بفتح الميم والمعجمة الحميمية: هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثانية، سميت بذلك؛ لأن أمها تكون حاملاً، ومحض بطنها أي تحركت، أو دخلت في الحوامل وإن لم تحمل هي، فالمخاض: الحوامل من النوق، لا واحد لها من لفظها، بل واحدها حلفة، وإنما أضيفت إلى المخاض، والواحدة لا تكون بنت نوق؛ لأن أمها تكون في نوق حوامل تجاورهن تضع حملاً معها، فسيبتها إلى الجماعة باعتبار مجاورتها أمها، ويمكن أن يقال: إن المخاض وجع الولادة، فيكون التقدير ذات مخاض، كذا في "المرقاة" و"المجمع". **فإن** لم: بأن فقدتها حساً أو شرعاً، قال ابن الملك: يتحمل معها ثلاثة أوجه: بأن لا يكون عنده أصلاً، أو تكون مريضة فهي كالمعدومة، أو لا تكون متوسطة، قاله القاري، قال الساجي: ولا يجوز إخراج ابن لبون مع وجود بنت مخاض عند مالك، وقال أبو حنيفة: يجوز، وبناه على مذهبه في إخراج القيم في الزكاة. "قابن لبون" وهو ما تمت له الستان، ودخل في الثالثة، سمي بذلك؛ لأن أمه تكون ذات لب ترضع به أخرى عالماً، "ذكر" وصفه به وإن كان ابن لبون لا يكون إلا ذكراً زيادة في البيان؛ لأن بعض الحيوان يطلق على ذكره وأثاء لفظ ابن كابن عرس وابن آوى، فرفع هذا الاحتمال، أو ليبه على نقصه بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض، قاله ابن زرقون.

وفيمَا فوق ذلك: أي من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين بنت لبون، والعاية داخلة في المعيا بدليل قوله: "وفيمَا فوق ذلك إلى ستين حقة" بكسر الحاء المهمله وتشديد القاف: ما لها ثلاث سنين، سميت بذلك؛ لأنها استحققت أن تتركب وتحمل ويطرقها الفحل، والجمع حِقَاق بالكسر والتخفيف. "طروقة الفحل" صفة لـ "حقة"، والطروقة بفتح الطاء المهمله كما ضبطه القاري والحافظ في "الفتح"، وغيرهما، فعولة بمعنى مفعولة أي بلغت أن يطرَقها الفحل، قال الجحد: الفحل: الذكر من كل حيوان، "وفيمَا فوق ذلك" وهو إحدى وستون إلى خمس وسبعين جدعة بفتح الجيم والذال المعجمة: ما لها أربع سنين ودخلت في الخامسة، وإنما سميت بذلك؛ لأنها سقطت أسنانها، والجدة: السقوط، وقيل: لتكامل أسنانها.

وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ جَذَعَةً، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى تِسْعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ،
وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ.....

وفما فوق إلح وهو ست وتسعون "إلى تسعين بنتا لبون" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "ابتا لبون" وكنها متفقة على ثنتي البت، فما في بعض النسخ القديمة من الأفراد تعريف من الناصح، "وفما فوق ذلك" وهو إحدى وتسعون "إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل" اتفقت الأئمة من أول الحديث إلى هذا، إلا ما تقدم عن عني أنه قال: في خمس وعشرين خمس شياه، حكى عليها الإجماع جماعة، منهم السرخسي في 'مسوطة'، والعيني في "شرحه"، فقال: لا خلاف فيها بين الأئمة، وعينها اتفقت الأحرار عن كتب الصدقات التي كتبها رسول الله ﷺ. وقال السرخسي: على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء. ثم الاختلاف بينهم بعد ذلك.

على ذلك إلح أي على مائة وعشرين "من الإبل، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة"، واحتصوا في المراد بذلك على أقوال كثيرة، فمذهب الشافعي أنه إذا زادت على مائة وعشرين واحدة، ففيها ثلاث بات لبون، ولا عبرة بزيادة بعض الواحدة، ففيها حقتان فقط، صرح به في "شرح المهاج"، فإذا صارت مائة وثلاثين، ففيها حقة وستا لبون، ثم بدور الحساب على الأربعينات والخمسينات؛ لحديث الباب، وبه قال إسحاق بن راهويه وأحمد في رواية، وقال محمد بن إسحاق وأبو عبيد وأحمد في رواية: لا يتغير العرص إلى ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة وستا لبون، قال الموفق: إذا زادت على عشرين ومائة واحدة، ففيها ثلاث بات لبون، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. ومذهب الأوزاعي والشافعي وإسحاق والرواية الثابتة: لا يتعدى العرص إلى ثلاثين، فيكون فيها حقة وستا لبون، وهو مذهب محمد بن إسحاق بن يسار وأبي عبيد، ولما لك روايتان، ولنا: قوله ﷺ: "كتب علي بن أبي طالب الصدقات التي كتبها رسول الله ﷺ"، وقد جاء مصرحاً في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ. وكان عند آل عمر رضي الله عنهم رواه أبو داود والترمذي، وحسنه، وقال ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في الصدقات، وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة؛ لما روي: أن النبي ﷺ كتب لعمر بن الخطاب حرم كتاباً ذكر فيه الصدقات والديات، وذكر فيه مثل هذا إلى آخر ما بسطه. وعند أبي حنيفة وأصحابه: تستأنف الفريضة، فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين إلى خمس وأربعين ومائة، ففيها ست مخاص مع الحقتين إلى خمسين ومائة، ففيها ثلاث حقائق، وليس في هذا النصاب بنت لبون؛ لعدم نصابه، ثم تستأنف الفريضة، ففي كل خمس شاة إلى خمس وعشرين أي خمس وسبعين ومائة، ففيها بنت مخاص مع ثلاث حقائق، وفي ست وثلاثين أي ست وثلاثين ومائة بنت لبون مع ثلاث حقائق، وفي ست وأربعين أي ست وتسعين ومائة أربع حقائق إلى مائتين، ففيها إن شاء أدى أربع حقائق عن كل خمسين، أو خمس بات لبون عن كل أربعين، ثم تستأنف الفريضة أبداً، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين، وهذا قول ابن مسعود وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأهل العراق، وحكى السفاقي أنه قول عمر رضي الله عنه، لكنه غير مشهور عنه، كذا في "العيني" بزيادة واختصار. =

- ومستدل الحنفية ما قال القاري في "شرح النقاية": ولنا: ما روى إسحاق بن راهويه في "مسنده"، والطحاوي في "مشكله"، وأبو داود في "المراسيل" عن حماد بن سلمة، قال: قلت: لقيس بن سعد: اكتب لي كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم، فكتب لي ورقة، ثم جاء يوماً وأخبر أنه أحده من كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأخبرني أن رسول الله ﷺ كتبه لحده عمرو بن حرم في ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، فكان فيه: 'إذا كانت أكثر من عشرين ومائة، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، فما فضل - أي راد - عسى مائة وعشرين، فإنه يعاد إلى أول فريضة الإبل، فما كان أقل من خمس وعشرين ففيه الععم في كل خمس دود شاة"، وروى الطحاوي عن حصيف عن أبي عبيدة ورياد بن أبي مریم عن ابن مسعود أنه قال: 'إذا بلغت العشرين ومائة استقنت الفريضة بالععم، ففي كل خمس شاة، فإذا بيعت خمساً وعشرين ففرائض الإبل، وروي عن إبراهيم السحفي نحوه، وروى ابن أبي شينة عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: 'إذا رادت الإبل على العشرين ومائة، فيستقل بها الفريضة" وما أورد على هذه الروايات البيهقي وغيره من فقهاء الشافعية وغيرهم، أجاب عنه الحنفية، محلها المطولات كـ "العبي" و "الزبيعي" وغيرهما لا يسعها هذا المختصر، ويكفي لهذا الوحيز ما قال العبي في "شرح الهداية" بعد حديث عمرو بن حرم رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: إسناده صحيح، وهو من قواعد الإسلام، وقال ابن الخوري في "التحقيق": قال أحمد بن حنبل: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح، وقال بعض الحفاظ المتأخرين: نسخة كتاب عمرو بن حرم تلقاها الأئمة بالقبول، وهي متواترة، وقال يعقوب بن سفيان العولي: لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصح منه، كان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم. وقال ابن الهمام: قد وردت أحاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين، ذكرها في "الغاية". وهكذا في "شرح الإحياء"، وقال: ذكرها الشمس السروجي في شرحه على "الهداية".

وقال العبي في 'شرح البخاري': وأما الذي استدلل به الشافعي فلأنه قد عملنا به؛ لأننا أوجبنا في الأربعين بنت لبون، فإن الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين، وكذلك أوجبنا في خمسين حقة، وهذا الحديث لا يتعرض لمي الواجب عما دونه، وإنما هو عمل بمفهوم النص، فنحن عملنا بالنصين، وهو أعرض عن العمل بما رويناه. وقال السرخسي في "المسوط": والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود. ثم نقول: وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار وإجماع الأمة، فلا يجوز إسقاطه إلا بمثله، وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار، فلا يجوز إسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار، بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم، ويحمل حديث ابن عمر علي الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين، وبه نقول: إن في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، وحاصل ما قالوا: أن قوله ﷺ في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة. -

مِنَ الْإِبِلِ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَمَا زَادَ.....

= كما يصدق على ما اختارته الأئمة الثلاثة من تعيير النصاب الأول يصدق على ما اختارته الحنفية من إبقاء النصاب، وبعد الأربعينات والخمسونيات مستأنفاً لا من أول النصاب، ويؤيد ذلك أنه يوجد هذه النقطة في حديث عمرو بن حزم أيضاً، كما أخرج الصحوي وغيره بطرق، مع أنه ذكر فيه عود الفرائض إلى ما دون ست اللواتي والحققة، وأيضاً أخرج محمد في "الآثار" عن ابن مسعود إلى مائة وعشرين مثل أحاديث الصدقات، ثم قال: "ثم نستعمل الفريضة، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة"، فعلم أن هذه الكمية لا يباقي عود ما سبق.

سائمة الغنم. أي راعيها، قال ابن عابدين: الغنم محرقة: الشاة لا واحد لها من لفظها، الواحدة شاة، وهو اسم مؤنث للجنس، يقع على الذكور والإناث، وفي "الدر المختار": مشتق من العيمة؛ لأنه ليس لها آلة الدفاع، فكانت غنيمية لكل طالب، قال ابن الهمام: السائمة: التي ترعى ولا تعلف في الأهل، قال ابن رشد: اختلفوا في السائمة من الإبل والقر والغنم من غير السائمة منها، فإن قوماً أوجوها في هذه الأصناف الثلاثة سائمة كانت أو غيرها، وبه قال الليث ومالك، وقال سائر فقهاء الأمصار: لا زكاة في غير السائمة منها، قال الرقابي: لا خلاف في وجوب زكاة السائمة، واحتنف في المعوفة، فقال مالك والليث: فيها تركاة زعت أم لا؛ لأنها سائمة في صفتها، والماشية كلها سائمة، ومعها من الرعي لا يجمع تسميتها سائمة، والحجة عموم أقواله رحمته في تركاة لم يخص سائمة من غيرها، وقال سائر فقهاء الأمصار وأهل الحديث: لا زكاة فيها، وروي عن جمع من الصحابة لا مخالف لهم منهم، ولا أعلم من قال بقول مالك، والليث من فقهاء الأمصار، قاله ابن عبد البر. "إذا بلغت أربعين" ولا شيء في أقل منها إجماعاً، كما قاله العيني، "إلى عشرين ومائة شاة" مستداً خبره قوله: "في سائمة الغنم"، قال السرخسي في "مبسوطة": ويجوز في زكاة الغنم أحد الذكور والإناث عدداً، وقال الشافعي: لا يوحد الذكور إلا إذا كان النصاب كله ذكوراً؛ لأن مصفحة السبل لا تحصل به، ولنا: قوله رحمته في "عشرين شاة"، واسم الشاة يتناول الذكر والأنثى جميعاً، "وفيما فوق ذلك" أي إذا رادت واحدة، وهو إحدى وعشرون ومائة "إلى مائتين شاتان، وفيما فوق ذلك" أي من إحدى ومائتين "إلى ثلاث مائة ثلاث شياه" بالكسر، جمع شاة، قال العيني في "البيان": الشاة من الغنم تذكر وتؤنث، وأصل الشاة شاة؛ لأن تصغيرها شويهة، واجمع شياه ناهية إلى العشرة، يقال: ثلاث شياه، فإذا جاورت العشرة فبالتاء. ومن أول نصاب الغنم إلى ثلاث مائة شياه إجماعي، حكى الإجماع عليه ابن رشد وغيره.

عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ، وَلَا هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَفْرَقٍ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَفِي الرِّقَّةِ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ رُبْعُ الْعُشْرِ.

على ذلك: أي على ثلاث مائة، "ففي كل مائة شاة"، فقال الشعبي والسحمي والخس بن حي: إذا رادت على ثلاث مائة واحدة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة، فإذا رادت واحدة ففيها خمس شياه إلى خمس مائة وهكذا، وهو رواية عن أحمد؛ لما أن ظاهر حديث الباب يدل على أن ثلاث مائة مدار لحكم، وقال الجمهور: إذا رادت واحدة على ثلاث مائة فلا شيء فيها إلى أربع مائة، ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الصحيح عنه، والثوري وإسحاق والأوراعي وجماعة أهل الأثر، وهو قول علي وابن مسعود، كذا في "العيني".

ولا يخرج: ببناء المجهول، وفي رواية: "ولا يوحد في الصدقة" بلفظ: "في" في جميع النسخ الهدية، وبعض المصرية بلفظ "من الصدقة"، والأوجه الأول: "تيس" هو محل العنق، قال المحدث: هو الذكر من الطاء والمعر والوعول، أو إذا أتى عليه سنة، وأراد منه الناحي: الذي لا يبيع حد المحولة، كما سيأتي في كلامه، وروى نحوه عن الإمام مالك، كما سيأتي عن "المدونة". "ولا هرمة" بفتح الهاء وكسر الراء: كثرة سقطت أسنانها، "ولا ذات عوار" بفتح المهملة وضمها أي ذات عيب ونقص، كذا في "النهاية"، قال ابن حجر: فهو من عطف العام على الخاص؛ إذ العيب يشمل المرض والهزم وغيرهما، كذا في "المرواة"، قال الرزقاني: واحتلف في ضبطها، فالأكثر على أنه ما ثبت به الرد في البيع، وقيل: ما يمنع الإجراء في الأضحية، إلا ما شاء المصدق.

ولا يجمع: يضم أوله وفتح ثالثة، "بين مفترق" بفاء فمشاة فوقية فراء حفيضة، وفي رواية: "مفترق" بتقدم التاء وتشديد الراء، قاله الرزقاني، قلت: والنسخ المصرية على الأول، وفي النسخ الهدية بدون التاء بلفظ: "مفرق". "ولا يفرق" يضم أوله وفتح ثالثة مشدداً، ويخفف. "بين مجتمع خشية" وفي رواية: "خافة" منصوب على العلة، "الصدقة" أي خافة قلة الصدقة أو كثرتها، "وما كان من خليطين" تشبيه خليط بمعنى مختلط أو شريك، وسيأتي، "فإنهما يتراجعا" بينهما بالسوية أي يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما. "وفي الرقة" بكسر راء وحقة قاف: الفضة سواء كانت مضروبة أو غيرها، قيل: أصله الورق، فحدثت الواو وعوضت التاء في آخرها كالوعد والعدة. "إذا بلغت خمس أواق" بالتووين كـ "جوار"، "ربع العشر" بضم العين وسكون الشين، وقيل: بضمهما، قاله القاري، وتقدم الكلام على زكاة الفضة.

مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ

٦٧٣ - **ماث** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ حَبَلٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، وَمِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً،

بقرة قال الفاري: المراد الخس، وقال ابن الهمام: البقر الخس، والثاء في 'بقرة' لموحدة، فيقع على الذكر والأنثى، لا لتأنيث. 'تبعاً' هو ما دخل في الثانية على المشهور، وقيل: غير ذلك، كما في 'العارضة' وغيره، وبالأول فسرره أصحاب الفروع من الأئمة الثلاثة، وقال الدردير في 'الشرح الكبير': 'دو ستين أي دخل في الثالثة. سمي به عند الجمهور؛ لأنه قطع عن أمه فهو يتبعها.

مسنة بالنصب مفعول لـ 'أخذ'، واحتتموا في سها، ففي 'الشرح الكبير' للدردير: 'دات ثلاث مسين، أي أوفتها، ودخلت في الرابعة، وفسرها أصحاب الفروع من بقية الأئمة الثلاثة: ما تمت لها ستان وطعت في الثالثة، ثم احتلفوا ههنا في مسنة، وهي: هل يخرى فيها المسن أي الذكر أيضاً أم لا؟ قال الناجي: لا تؤخذ إلا أنثى سواء كانت بقرة ذكوراً أو إناثاً كلها، وقال بعض أصحاب الشافعي: إذا كانت البقر كلها ذكوراً أحد منها مسن ذكر. وهكذا في فروع الأئمة الثلاثة: لا يكفي المسن حلقاً للمحفية، كما تقدم عن 'المبسوط': أنه لا فرق بين الأنثى والذكر في غير الإبل عدهم، وأما الأربعة وما تكرر منها كاشميين، فلا يخرى في فرصها إلا الإناث، إلا أن يخرج عن المسنة تبعية فيجوز، وإذا بلغ مائة وعشرين اتفق المصنفون جميعاً، فيحجر رب المال بين إحراج ثلاث مسنات أو أربع أتعة، والواجب أحدهما أيهما شاء، والخيرة في الإحراج إلى رب المال، كما ذكرنا في ركة الإبل. وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها إناث، فإن كانت كلها ذكوراً أحرأ الذكر بكل حال، ويغتمل أن لا يخرى إلا إناث في الأربعينات؛ لأن النبي ﷺ نص على المسنات، فيجب اتعا مورده، فيكلف شراءها، والأول أولى؛ لأننا احترا الذكر في العجم مع أنه لا مدخل له في ركاثها، فالنصر التي للذكر فيها مدخل أولى. ثم اختلفوا في ما بين أربعين إلى ستين، فقال أكثر أهل العلم منهم الشعبي والشافعي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأحمد وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور: لا شيء في ذلك حتى بلغ ستين، وقال الإمام أبو حنيفة في بعض الروايات عنه: فيما زاد على الأربعين بخمسة، في كل بقرة ربع عشر مسنة فزاراً من جعل الوقص تسعة عشر، وهو مخالف لجميع أو قاصها، فإن جميع أو قاصها عشرة عشرة، قال في 'الهداية': إذا زادت على أربعين وجب في الريادة بقدر ذلك إلى ستين عند أي حيفة، ففي الواحدة ربع عشر مسنة، وهكذا، وهو رواية الأصل؛ لأن العفو ثبت نصاً بخلاف القياس، ولا نص ههنا، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يجب في الريادة شيء حتى تبلغ خمسين، ثم فيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبع؛ لأن معنى هذا الصواب على أن يكون بين عقدين وقص، وفي كل عقد واجب، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء في الريادة حتى تبلغ ستين، وهو رواية =

وَأَيَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَلْقَاهُ فَأَسْأَلُهُ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاعِيَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ،

= عن أبي حنيفة، قال العيني: وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وفي "المحيط": هو أوفق الروايات عن أبي حنيفة، وفي "جوامع الفقه": هو المختار. وأول صاحب الهداية النهي في الأوقاص بالصغار.

وَأَيَّ الْح. بناء المجهول "بما دون ذلك" أي بما دون الثلاثين وأقل النصاب، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى أقرب المذكور، وهو الأربعون، فيكون المعنى أي بما بين الثلاثين إلى أربعين، وإليه يشير كلام ابن رشد المتقدم؛ إذ حمل التوقف على الأوقاص، لكن بشكل عليه عما روي عن معاذ مرفوعاً: **لَا يَأْخُذُ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ**، اللهم إلا أن يقال: إن الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك، "فأي أن يأخذ منه شيئاً"، وقال في وجه عدم الأخذ: "لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً" فيه دليل على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والأربعين مع أن مثله لا يكون رأياً، وإنما هو توقيف، قال الساجي: أي معاذ أن يأخذ شيئاً، إقياداً من معاذ إطاعة للنبي ﷺ ووقوفاً عند حده. "حتى" عناية لمقدار أي لا يأخذ إلى أن "ألقاه فأسأله" ثم لم يتفق لمعاذ أن يلقي النبي ﷺ على المشهور، "فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم" بفتح أمشة التحية "معاذ بن جبل" من عمر، قال عمرو بن شعيب لم يزل معاذ بالحد مد بعثة النبي ﷺ إلى اليمن حتى توفي النبي ﷺ وأبو بكر، ثم قدم على عمر ﷺ. مرده على ما كان عليه، قاله الرقابي.

كَانَ لَهُ غَنَمٌ. مثلاً "على راعيين متفرقين" بتقدم التاء من "التفرق" في النسخ الهدية، وفي النسخ المصرية: بتقدم الفاء من الافتراق. "أو على رعاء" بكسر الراء ممدود، جمع راع، "متفرقين" بصيغة الجمع من التفرق في الهندية. ومن الافتراق في المصرية، كما تقدم، "في بلدان شتى، أن ذلك" أي المتفرق "يجمع" بناء المجهول "كنه على صاحبه، فيؤدي منه" بعد الجمع "صدقته" قال الرقابي: وكذلك الماشية والحرث، وقوله: "أحسن ما سمعت" يدل على الخلاف، والأصل مراعاة ملك الرجل النصاب، ولا يراعى افتراق المواضع إلا من جهة السعة، قاله أبو عمر، قس: وبه قال الجمهور خلافاً لأحمد كما حكاه الحافظ في "الفتح" عنه: أن من كان له ماشية ببلد لا تسع النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة، ومثلها بالبصرة، أما لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد، وخالفه الجمهور فقالوا: يجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى، ويخرج منها الزكاة. "ومثل ذلك" أي مثل الغنم 'الرجل' بالرفع 'يكون له الذهب أو الورق' الدنانير وحب فيهما الزكاة بشروطها "متفرقة في أيدي أناس شتى، أنه" بكسر الهمزة وفتحها "يبغي له" أي يجب عليه "أن يجمعها، فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من ركاتها" بيان ما وجب، وذلك لما تقدم أنه لا يراعى افتراقه في أيدي أناس، وإنما يراعى اجتماعه في ملكه، وجريان الحول على النصاب، "قال يحيى: قال مالك: في الرجل يكون له الصان والمعرز" يسكون الهمزة والعين وفتحهما، جمع ضائن، =

أَوْ عَلَى رِعَاءٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى، أَنَّ ذَلِكَ يُجْمَعُ كُلُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَيُؤَدَّى مِنْهُ صَدَقَتُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الذَّهَبُ أَوْ الْوَرِقُ مُتَفَرِّقَةً فِي أَيْدِي أَنَاسٍ شَتَّى، أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْمَعَهَا فَيُخْرِجَ مِنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ زَكَاتِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ: إِنَّهَا تُجْمَعُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ صُدِّقَتْ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ غَنَمٌ كُلُّهَا. وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَتْ الضَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَعْزِ، وَلَمْ تَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا شَاةً وَاحِدَةً،

= كذا في 'القاموس' و'الكشاف'، وهو مذهب الأحفش، والصحيح مذهب سيويه: أن كلا منهما اسم حسن يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى. والضأن ما كان من دوات الصوف، والمعز من دوات الشعر، 'فَهَسْتَانِي'، كذا في 'الشامي'. 'إِذَا' أي الضأن والمعز كلها "تجمع" بناءً المحوّل "عليه في الصدقة، فإن كان فيهما 'بضمير التثنية في هدية أي في السبعين، وبضمير إفراد التائب في المصرية أي في المجموعة" ما تجب فيه الصدقة' يعني بلغت المجموعة حد النصاب، "صدقت" بضم الصاد وشد الدال: أخرج صدقتها، "وقال: إِنَّمَا هِيَ غَنَمٌ كُلُّهَا" بيان لوجه الجمع يعني أن النص ورد باسم الشاة أو الغنم، وهو شامل لهما فكانا جنساً واحداً، ثم بين دليله، فقال: 'وفي كتاب عمر بن الخطاب' الذي ورد في الصدقة، وقع فيه 'وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة' بالنصب على التمييز 'شاة' بالرفع متبداً مؤخر، قال ابن رشد في 'الدابة': اتفقوا على أن المعز يضم مع الضأن، وقال في 'مقدماته': لا اختلاف في هذا أحفظه، إلا ما ذهب إليه ابن لامية من أن الضأن والمعز صنفان لا يجتمعان في الزكاة، بقوله تعالى.

ثُمَّ دَرَجَهُ مِنْ خِثْلٍ مُسْتَوٍ وَمِنْ جَعْدٍ مُسْتَوٍ ۖ وَإِلَى قَوْلِهِ: ٥٥ مِنْ لَيْلٍ مُسْتَوٍ مِنْ خِثْلٍ مُسْتَوٍ (الأنعام ١٤٤)، قال: فهو كان المعز من الضأن، لكأن البقر من الإبل، وهذا معنى قوله دون بصره، وقال الموفق: لا يعلم خلافاً بين أهل العلم في ضم أنواع الأحناس بعضها إلى بعض في إخراج الزكاة، وقال ابن المنذر: أجمع من يخصه عنه من أهل العلم على ضم الضأن إلى المعز، إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب، سواء دعت الحاجة إلى ذلك بأن يكون الواجب واحداً أو لا يكون أحد النوعين موجباً لواحد، أو لم يدع بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة، وقال عكرمة ومالك وإسحاق: يخرج من أكثر العددين، فإن استويا أخرج من أيهما شاء.

أكثر من المعز: في العدد، 'و لم تجب على رها إلا شاة واحدة لكونها لم تلحق إلى نصاب الاثنين، فإن وجب شتان، فإن تساوى النصفان أخذ واحد من كل جنس، وإن كان أحدهما أكثر ففيه تفصيل عند المالكية بسطه الناجي =

أَخَذَ الْمُصَدِّقُ تِلْكَ الشَّاةَ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الضَّأْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَعْزُ أَكْثَرَ مِنَ الضَّأْنِ أَخَذَ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَى الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ أَخَذَ مِنْ أُيْتَيْهِمَا شَاءَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ الْعَرَابُ وَالْبُخْتُ يُجْمَعَانِ عَلَى رَبَّيْهِمَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ إِبِلٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْعَرَابُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْبُخْتِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا بَعِيرٌ وَاحِدٌ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْعَرَابِ صَدَقَتَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبُخْتُ أَكْثَرَ مِنْهَا فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَلْيَأْخُذْ مِنْ أُيْتَيْهِمَا شَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ

- لا يسهه المقام. "أخذ المصدق" أي الساعي "تلك الشاة التي وجبت على رب المال" في الزكاة "من الضأن" تعبيراً للأكثر، "وإن كانت المعز أكثر من الضأن أحد منها" أي المعز تعبيراً لها، "فإن استوى الضأن والمعز" كعشرين صائاً وعشرين معزاً "أخذ" المصدق، راد في بعض النسخ المصرية: "الشاة"، "من أيتيها شاء" لعدم المرجح لأحد الجانبين، قال ابن رشد: اختلفوا من أي صنف منها يأخذ المصدق، فقال مالك: يأخذ من الأكثر عدداً، فإن استوت حيز الساعي. وقال أبو حنيفة: بل الساعي يغير إذا اختلفت الأصناف، وقال الشافعي: يأخذ الوسط من الأصناف.

العرب بكسر العين جمع عربي للبهائم، وللأناسي عرب، ففرقوا بينهما في الجمع، قاله ابن عابدين. "والسحت" جمع نخفي مثل روم ورومي، ثم يجمع على البخاتي يعصف ويتفل، قاله الرقابي، وفي "الدر": هو ما له سامان، منسوب إلى تحت بصر (بضم الباء وسكون الحاء)؛ لأنه أول من جمع بين العربي والعجمي، فولد منهما ولد، فسمي بختياً، ثم اللفظ هكذا ليحيى بالباء والحاء آخره تاء، ولأس وصاح: بدله السحت بون وجيم آخره موحدة، جمع نخيب ونخبة بمعنى الخيار، والوجه ما ليحيى كما لا يخفى. "يجمعان" بضم الياء "على ربهما في الصدقة" ثم بين وجه الجمع "وقال: إنما هي إبل كلها"، فيشتمل اسم الإبل الوارد في النص، ثم بين طريق الأحاد، فقال: "فإن كانت العرب هي أكثر من السحت، ولم يجب على ربا إلا بعير واحد، فليأخذ من العرب صدقتها" تعبيراً للأكثر، "فإن كانت اسحت أكثر منها، فليأخذ منها" الصدقة تعبيراً لها، "فإن استوت" العرب والسحت "فليأخذ من أيتيها شاء"، وتقدمت المسالك في العم.

وكذلك أي مثل العم والإبل "البقر والخواميس" جمع جاموس، نوع من البقر، كأنه مشتق من جمس الودك إذا جمده؛ لأنه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث والزرع والدياسة، "يجب أن تجمع" بضم التاء على ربا في الصدقة، وقال: إنما هي بقر كلها" في اللغة، فعموم النص يتناولها كلها، قال الحرقى: الخواميس كغيرها من البقر، قال الموفق: لا خلاف في هذا نعلمه، وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العم على هذا، ولأن الخواميس من أنواع البقر، كما أن البخاتي من أنواع الإبل، فإذا اتفق في المال جواميس وصف آخر من البقر، =

وَالْحَوَامِيسُ يَجِبُ أَنْ تُجْمَعَ عَلَى رَبَّهَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْحَوَامِيسِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى رَبَّهَا إِلَّا بَقَرَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَتَهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَامِيسُ أَكْثَرَ فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَلْيَأْخُذْ مِنْ أَيْتِهِنَّ شَاءَ، فَإِذَا وَجَبَتْ فِي ذَلِكَ الصَّدَقَةُ صَدَّقَ الصَّنْفَانِ جَمِيعًا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَفَادَ مَاشِيَةً مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ، فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ فِيهَا

= أو حائِي وعراب، أو معر وصاد، كمل بصاب أحدهما بالآخر، وأحد الميرص من أحدهما على قدر المائيل. "فإن كانت البقر هي أكثر من الحواميس، ولا تحب على رء إلا بقرة واحدة، فليأخذ من البقر صدقتها" بصغير فراد التأنيث في السح الهذبية أي صدقة المجموعة، وبصغير التثنية في مصرية أي صدقة السويعين، وإن كانت الحواميس أكثر فليأخذ منها" أي من الحواميس الصدقة كلها، "فإن استوت فليأخذ من أيتها شاء" إذا كانت في كل واحد منهما السويع الواحدة، وإلا تعين الموجود، ولا يخرج على شراء السويع الآخر، "فإذا وجبت في ذلك للصدقة" باسم، "صدق" بتشديد الدال ساء المجهول، "الصنفان جميعاً" قال الناحي: يحتمل أن يريد بذلك أنه إذا وجبت فيها واحدة أخرجت على ما تقدم ذكره، وكان ذلك صدقة عن الصنفين، ويحتمل أن يريد به: إن وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق، قلت: وحاصله: أن كلام المصنف يتضمن التأكيد لما سبق، ويحتمل البيان نسالة مستأنفة، أما على الاحتمال الأول فيكون تقدير عبارة أنه إذا وجبت في ذلك أي المذكور من الأنواع المحتملة "الصدقة" باسم، ثم أدى الصدقة على التفصيل المذكور "صدق الصنفان" أي أدبت للصدقة عن الصنفين المذكورين "جميعاً"، وعلى هذا الاحتمال كون العرض بذكر هذا الكلام دفع ما يتوهم أنه إذا أدى من أحد السويعين يبقى للسويع الآخر غير مصدق، وأما على الاحتمال الثاني فيكون المعنى "إذا وجبت في ذلك" أي كل من السويعين محتتملين "الصدقة" مستقلة بأن تكون الماشية تقدر تحب فيها الشتان، ويكون الصنفان متساويين "صدق الصنفان جميعاً" أي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلاً، وهذا الاحتمال شرح الزرقاني كلام المصنف، ولم يذكر الاحتمال الأول، فقال بعد كلام المصنف: كتلتين من البقر، ومنها حماموس، فليأخذ من كل نوعاً.

من أفاد أي استفاد، قال المجد: أفدت المال استفدته وأعصيته، صد، ماشية بالصب من إب أو بقر أو غنم بيان للماشية فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها؛ لأن وجوب الزكاة بعد حوالان الحول، إلا أن يكون له قبها بصاب ماشية"، ثم فسر الصواب، فقال: "والصواب ما تحب فيه الصدقة" أي بصاب كل شيء مقدار ما تحب في ذلك مقدار الصدقة، وهو لغة: الأصل، واستعمل في العرف في أقل ما تحب فيه زكاة، ثم بين تفصيل أقل الصواب في الماشية، فقال: إما خمس دود من الإبل وإما ثلاثون بقرة وإما أربعون شاة، =

حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ قَبْلَهَا نَصَابٌ مَاشِيَةً، وَالنَّصَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، إِمَّا خَمْسُ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ وَإِمَّا ثَلَاثُونَ بَقَرَةً وَإِمَّا أَرْبَعُونَ شَاةً، فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ ثَلَاثُونَ بَقَرَةً أَوْ أَرْبَعُونَ شَاةً، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهَا مَعَ مَاشِيَّتِهِ حِينَ يُصَدِّقُهَا، وَإِنْ لَمْ يَحُلْ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ، وَإِنْ كَانَ مَا أَفَادَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ إِلَى مَاشِيَّتِهِ قَدْ صُدِّقَتْ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا يَوْمَ وَاحِدٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرِثَهَا يَوْمَ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهَا مَعَ مَاشِيَّتِهِ حِينَ يُصَدِّقُ مَاشِيَّتَهُ.

= فإذا كان لرجل 'مثلاً' خمس ذود من الإبل أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة، ثم أفاد إليها إبلاً أو بقرًا أو غنماً قليلاً أو كثيراً "باشترأ أو هبة أو ميراث" أي أعم من أي سب استفادها، فإنه يصدقها" أي يؤدي صدقة هذه المستفادة "مع ماشيته" التي كانت عنده قبل الاستفادة "حين يصدقها" أي حين يؤدي صدقة الماشية الأولى، وإن لم يحل على الفائدة الحول". قال الرافعي: فحاصل مذهبه في فائدة الماشية: إن لم يكن عنده نصابها قبل ذلك استوفى بالجميع حولاً، وإن كان له نصاب من نوع ما أفاد ركني الفائدة على حور النصاب ولو استفادها قبل الحول بيوم، وه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأبو نوري: لا تصم الفوائد، ويركي كل عني حوره إلا نتاج الماشية، فتزكي مع أمهاتها إن كانت نصاباً. قلت: ولا يذهب عبيث أن المذكور ههنا حكم فائدة الماشية، والمذكور سابقاً قبيل الزكاة في المعدل فائدة العين، وفرق المالكية في الفائدتين، ففي 'الشرح الكبير'. وضعت الفائدة من النعم لنصاب من جسمه، وإن حصلت قبل تمام حور النصاب بحصة لا لأقل من نصاب، بل تصم الأولى للثانية، وهذا خلاف فائدة العين، فإنها لا تصم لنصاب قبيلها، بل يستقبل بها، ويبقى كل من على حوله، وانفرق: أن زكاة الماشية موكولة للساعي، فلو لم تصم الثانية للأول لأدى ذلك لخروجه مرتين ففيه مشقة واضحة، بخلاف العين، فإنها موكولة لأربابها.

ما أفاده إلخ: أي استفادته، "من الماشية" بيان لـ"ما"، "إن ماشيته قد صدقت" تشديد الدال، سواء المجهول أي صدقها مالكها النافع أو انواهب أو المورث "قبل أن يشتريها" المستفيد، أو قبل أن يقبل الهدية بيوم واحد، أو قبل أن يرثها بيوم واحد، فإنه" أي المستفيد "يصدقها مع ماشيته" ولو ركاه المالك الأول أيضاً، فهذا مال ركني مرتين، "حين يصدق ماشيته" التي كانت عنده من قبل الاستفادة.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْوَرَقِ يُزَكِّيهِمَا الرَّجُلُ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ عَرْضًا، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِي عَرْضِهِ ذَلِكَ إِذَا بَاعَهُ صَدَقَةً، فَيُخْرِجُ الرَّجُلُ الْآخَرَ صَدَقَتَهَا، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ صَدَّقَهَا هَذَا الْيَوْمَ، وَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ صَدَّقَهَا مِنَ الْغَدِ. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ لَا تَحِبُّ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَاشْتَرَى إِلَيْهَا غَنَمًا

مثل ذلك: بفتح الميم والمثناة، قال الزرقالي: أي قياسه "مثل الورق يزكيها الرجل، ثم يشتري بها" أي بتلك الورق 'من رجل آخر عرضاً، وقد وجبت عليه' أي على المائع "في عرضه ذلك إذا باعه الصدقة" بالصم، فاعل "وجبت"، وذلك لما تقدم في محله من مذهب مالك: أن المختكر يركب ماله بعد البيع، "فيخرج الرجل الآخر" أي المائع 'صدقتها'، هذا اليوم؛ لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد باع، "فيكون الأول" أي المشتري 'قد صدقها' بتشديد الدال أي أدى الصدقة هذا اليوم، لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده، 'ويكون الآخر' أي المائع 'قد صدقها من الغد' لنقص عنده بالتجارة في الغد، ولا ضير في ذلك؛ فإن العير قد تحري في الزكاة في عام واحد مرات؛ لاختلاف الملاك، واستثنى الحنفية بعض الصور كما سيأتي من "الدر المختار"، وقد وقع في بعض السح المصرية اختصار في هذا السياق كما في نسخة "الزرقالي" و"التوير"، وسياقهما: فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم، ويكون الآخر قد صدقها من الغد. ونقية السح المصرية والهدية كلها متظافرة على السياق الذي احترته.

كانت له غنم: مثلاً بمقدار 'لا تحب فيها الصدقة' لنقصها عن النصاب كعشرين مثلاً، 'فاشتري إليها غنماً كثيرة' ألفاً مثلاً "تحب في دوها" أي في أقل منها "الصدقة، أو ورثها" أو وهبت له 'إنه لا تحب عنده في الغنم' كلها 'أي الألف والعشرين كلها "صدقة" بالتكثير في النسخ الهدية، والتعريف في المصرية "حتى يحول عنها" الحول من يوم أفادها' أي حتى يحول الحول من يوم استفاد الألف "باشترأ أو ميراث"، أو هبة، وذلك 'أي ووجهه' أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تحب فيها الصدقة' لقنتها عن النصاب، والحملة صفة لـ 'ماشية' 'من إبل أو نقر أو غنم' بيان لماشية، "فليس يعد" سواء المصارح المجهول من العدد كما في جميع النسخ المصرية والشروح، وفي النسخ الهدية بلفظ "بعد" بموحدة في أوله وسكون العين، 'ذلك' اموجود عنده 'نصاب مال' لقنته عن النصاب، بل هو معفو عنه، فلا تحب الزكاة في كل نوع منها، 'حتى يكون في كل صنف منها' أي من الأنواع الثلاثة 'ما تحب فيه الصدقة'، اسم لـ 'يكون'، فإذا صار عنده مقدار تحب فيه الزكاة، "فذلك" متداً 'النصاب الذي يصدق' أي يزكي، والموصول مع صفة صفة للنصاب، وهو حبر "معه" أي مع النصاب 'ما أفاد' أي استفاد 'إليه صاحبه'، ولعظة 'صاحبه' فاعل 'يصدق'، و'ما أفاد' إليه 'مفعوله' 'من قليل أو كثير' بيان لـ 'ما'، 'من الماشية' بيان لـ 'ما'، والحاصل: أن الاستفادة إذا استفيد إلى غير النصاب لا تحب فيه الزكاة حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب، وبه قالت الحنفية.

كثيرة تجب في دونها الصدقة، أو ورثها: إنه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها بإشتراء أو ميراث، وذلك أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة من إبل أو بقر أو غنم، فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة، فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد إليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية. قال مالك: ولو كانت لرجل إبل أو بقر أو غنم تجب في كل صنف منها الصدقة، ثم أفاد إليها بعيراً أو نقرة أو شاة، صدقها مع ماشيته حين يصدقها. قال يحيى: قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في هذا. قال مالك في الفريضة تجب على الرجل،

أو عم إلح مقدار "تجب في كل صنف منها الصدقة" لسوء النصاب، "ثم أفاد إليها بعيراً أو نقرة أو شاة صدقها" أي ركاها "مع ماشيته" التي كانت عنده قبل الاستفادة "حين يصدقها"، وذلك لأن الاستفادة إلى النصاب يركى مع الأصل كما تقدم، وقد وقع التكرار في ذكر هذه الفروع، وإحتمية موافقة هم في ذلك، ففي "الدر المحتار": واستفاد ولو بهمة أو يرث وسط الحول يصم إلى نصاب من حسه، فيركبه تحول الأصل، ولو أدى زكاة بقده، ثم اشترى به سائمة لا تضمه، قال ابن عابدين: قوله: 'يصم إلى نصاب' قيد به؛ لأنه لو كان النصاب ناقصاً، وكمل بالاستفاد، فإن الحول يتعقد عليه عند الكمال.

وهذا أحب إلح. قال الناجي: هذا يَحْتَمِلُ معيين، أحدهما: أنه يجب هذا القول دون غيره من الأقوال، وعنى هذا يقال: يريد أحق بماله، وإن كان لا حق للتعبير فيه، وعلى هذا المعنى بيت حسان:

أتمخوه ولست له بكفو فشركما خيركما الفداء

فقال: شركما، ولا شر في الشيء. ويحتمل أن يريد أن سائر الأقوال لها عنده وجه، ودليل صحته يقتضي محنة لها لأجل ذلك الدليل، إلا أن دليل هذا القول أبين وأرجح، فتكون أفعال على باهما في المشاركة.

في الفريضة أي السمس المعين الذي يجب في الزكاة، "تجب على الرجل، فلا توجد عنده: إنما أي الفريضة إن كانت بت مخاض" فلم توجد "أحد" سواء انعم في السح الهدية أي المصدق، وساء المحول في المصرية "مكاهما" أي بدل بت المحاص "اس لون ذكرأ" تألف الصب في السح الهدية، فهو مع موصوفه معمول لأحد، وبدون الألف في السح المصرية، فهو نائب فاعل، قال الناجي: هذا كما قال، من وجبت عليه بت مخاض =

فَلَا تُوجَدُ عِنْدَهُ: إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ بِنْتُ مَخَاضٍ أَخَذَ مَكَانَهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ لَبُونٍ أَوْ حِقَّةً، أَوْ جَذَعَةً وَلَمْ تَكُنْ، كَانَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يَتَنَاعَهَا لَهُ، حَتَّى يَأْتِيَهُ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَحِبُّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَتَهَا.

= ولم توجد عنده، ووجد ابن لبون، فإنه يوجد منه، ويخرى، ولا خلاف في ذلك، قال الرقابي: وإن كان أقل قيمة منها، وهذا الحكم متفق عليه، وكذا حكى الإجماع على إجراء ابن لبون ابن رشد في "النداية"، والموفق في "المعني"، وما قال الرقابي: وإن كان أقل قيمة منها - وحكى عنه الإجماع - مشكل؛ فإن المدار عند الحنفية على القيمة، وعليه يعمل الحديث، قال الإمام السرخسي في "المسوط": إذ وجب عليه في إسه ست محاص، ووجد ابن لبون، فعسبنا لا يتعين أحده، وعند الشافعي يتعين، وهو رواية عن أبي يوسف في "الأمالي"، واستدلا في ذلك هذا القول، ولكنا نقول: إما اعتبر رسول الله ﷺ هذه المعادلة في المالية معي، فإن الإناث من الإبل أفضل قيمة من الذكور، والمسة أفضل قيمة من غير المسة، فأقام رسول الله ﷺ زيادة الس في المقول إليه مقام زيادة الأبوثة في المنقول عنه، ونقصان الذكورة في المقول إليه مقام نقصان الس في المنقول عنه، ولكن هذا يختلف باختلاف الأوقات والأمكنة، فلو عينا أحد من السون من غير اعتبار القيمة أدى إلى الإصرار بالفقر، أو الإححاف بأرباب الأموال، كذا في "الذلل"، ثم لو لم نجد واحداً منهما لا ست محاص ولا ابن لبون، فقال مالك وأحمد وغيرهما: يتعين عليه شراء ست محاص، والأصح عند الشافعية: له أن يشتري أيهما شاء، قاله الرقابي، وتقدم كلام الموفق في ذلك مفصلاً، قلت: وعنى أصول الحنفية لا يحتاج إلى شراء شيء منهما، بل يعطى قيمة الواجب كيف ما شاء.

وإن كانت العريضة الواجبة عليه "ست لبون أو حقة أو جذعة، ولم تكن" أي التي وجبت عليه عنده "كان على رب المال أن يتناعها" أي الناقصة الواجبة من الأنواع المذكورة "له حتى يأتيه بها" أي يعطيها المصدق، ولا يكفي ههنا الحقبة محل ست اللبون، ولا الخدع محل الحقبة، وه قال الجمهور من الحنابلة، قال الموفق بعد ما أثبت حوار ابن اللبون محل ست المحاص: ولا يخرج بعض الذكورية بزيادة س في غير هذا الموضع، ولا يخرجته أن يخرج عن ابن لبون حقاً، ولا عن الحقبة جذعاً؛ لعدمهما، ولا وجودهما، وقال القاسمي، وس عقيل: يجوز ذلك مع عدمهما؛ لأهما أعلى وأفضل، فثبت الحكم فيهما بطريق التبيه، ولنا: أنه لا يصح قياسهما على ابن لبون مكان ست محاص؛ لأن زيادة س ابن لبون على ست محاص يمتنع بها من صغار السباع، ويرعى الشجر نفسه، ويرد الماء، ولا يوجد هذا في الحق مع ست لبون؛ لأهما يشتركان في هذا، فلم يبق إلا مجرد السن، فتم يقابل إلا بتوجيه.

ولا أحب له إلخ راد في السجعية قس ذلك: "قال مالك"، وليس هذا في المصرية، والأولى جذعه؛ لأنه من تمة الكلام السابق، "أن يعطيه" أي المصدق "قيمتها"، قال الساجي: كان عليه أن يأتي بها، ولم يوجد منه قيمتها من الإبل ولا من غيرها، هذا هو المشهور من مذهب مالك: أنه لا يجوز إحراج القيم في الزكاة، وقال القاسمي أبو محمد: =

= إنه يتحرج على مذهب أن إخراج القيم في الزكاة جائز، وبه قال أبو حنيفة، وحكاه ابن المواز عن ابن القاسم، وأشهب، وقال السرحسي في "المسوط": إذا وجبت العريضة في الإبل ولم يوجد ذلك السن، ووجد أفضل منه أو دونه، أخذ المصدق قيمة الواجب إن شاء، وإن شاء أخذ ما وجد، ورد فضل القيمة إن كان أفضل، وإن كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم، والكلام في ذلك في فصول، أحدها: أن جيران ما بين السنين غير مقدر عندنا، ولكنه يحسب العلاء والرحص، وعند الشافعي يتقدر بشاتين أو بعشرين دراهم، واستدل بالحديث المعروف: أن النبي ﷺ قال: **من حب في سنة ست سنين، فمعه صدق فيها إلا حقه، أحدهم ورد سنين أو عشرين درهماً، ولكننا نقول: إنما قال النبي ﷺ ذلك؛ لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر، لا أنه تقدير شرعي، بدليل ما روي عن علي: أنه قدر جيران ما بين السنين بشاة أو عشرة دراهم، وهو كان مصدق رسول الله ﷺ، فما كان يحصى عليه هذا النص، ولا يطن به محالفة رسول الله ﷺ، ولأننا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء، أدى إلى الإضرار بالفقراء أو الإجحاف بأرباب الأموال، وفي "العيني": قال ابن المنذر: اختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب، ويوجد دونهما، فكان النخعي يقول بظاهر الحديث، وهو حديث أنس في كتاب أبي بكر ﷺ عند البخاري بلفظ: **"من بعت عنده صدقة الحدة، وليست عنده حدة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، وتجعل معها شاتين إن استيسرنا له، أو عشرين درهماً"**، الحديث، وهو قول الشافعي وأبي ثور، وروي عن علي ﷺ **يرد عشرة دراهم أو شاتين**، وهو قول الثوري، وقال ابن حزم: هو قول عمر بن الخطاب، وقال القرطبي: هو قول عبيدة، وهو أحد قولي إسحاق، وقوله الثاني كقول الشافعي، وقيل: تؤخذ فيها قيمة السن الذي يجب عليه، وهو قول مكحول والأوراعي، وقيل: تؤخذ قيمة السن الذي يجب عليه، وإن شاء أحد الفضل منها، ورد عليه فيه دراهم، وإن شاء أخذ دونهما، وأخذ الفضل دراهم، ولم يعين عشرين درهماً ولا غيرها، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: على رب المال أن يتناح للمصدق السن الذي يجب عليه، ولا خير في أن يعطيه بنت مخاض عن بنت لبون ويزيد ثمناً، أو يعطي بنت لبون عن بنت مخاض ويأخذ ثمناً. قال العيني: احتج به أصحابنا في جواز دفع القيم في الزكاة، ولذا قال ابن رشد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل، وما أول الشافعية أثر معاذ أوجب عنه العيني مفصلاً، أيضاً واستدل البخاري بقوله ﷺ **من حدد فقد حنس درعه في سنين سنة**، ويقول ﷺ **تصدق يوم من حينك**، فلم يستثن صدقة العرض من غيرها، ولم يخص الذهب والفضة من العروض، وبكتاب أبي بكر ﷺ في الصدقة بلفظ: **"من بلغت عنده صدقة ست مخاض، وليست عنده، وعنده بنت لبون، فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين"** الحديث، قال العيني: الأصل أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا، وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر والخراج والنذر، وهو قول عمر ﷺ، وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس، =**

بیلو ع المصناب

الواضح ! **الح** جمع ناصحة، وهي التي تحمل الماء من هر أو نثر يسقي الزرع، سميت بذلك؛ لأنها تصصح العطش أي تله باماء، 'والبقر السواني' جمع سانية، قال المجد: السانية: العرب وأداته، والنافقة يستقى عليها، 'وبقر الحرث: إني أرى أن يؤخذ الواجب من ذلك كله إذا وجدت فيه الصدقة'؛ لأن الأحاديث الصحيحة وردت بالعموم، ولم تخص الواضح وغيرها، قال الناجي: وتجمع هذه كلها العوامل؛ فإن الركاة واجبة فيها كانسائمة، هذا قول مالك، وقال أبو حيفة والشافعي: لا ركاة في شيء من ذلك. قال العيني: وهو قول أكثر أهل العلم كعطاء والحسن والمجعي وابن حجر والثوري والبيهق وأحمد وإسحاق وأبي نور وأبي عبيد وابن المنذر، ويروى عن عمر ابن عبد العزيز وعن علي ومعاذ، وقال قتادة ومكحول ومالك: تحب في المعلوفة والواضح بالعمومات، وهو مذهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والزهري، وروى عن علي ومعاذ: أنه لا ركاة فيهما، وحجة من اشترطه كتاب الصديق، وحديث عمرو بن حزم مثله، وشرط في الإبل حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا: في كل سائمة من كل شيء من لبن أو حبوب رواه أبو داود والسنائي والحاكم، =

صَدَقَةُ الْخُلَطَاءِ

قَالَ يَحْيَى:

= وقال: صحيح الإسناد، ثم بسط في الدلائل، وسحو ذلك استدلل الموفق، وقال السرخسي: ولما قوله ص في خمس من الإس ص منه سنة، والصفة متى قرنت باسم العلم تنزل منزلة العلم لإيجاب الحكم، والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيد؛ لأنها في حادثة واحدة وحكم واحد، وعن ابن عباس: أن النبي ص قال: ليس في الخوم والعوامل صدقة، وفي الحديث المعروف: أن النبي ص قال: ليس في حبه ولا في سحبه ولا في كسفه صدقة، وفسر عبد الوارث بن سعيد: الجبهة بالحبل والنحة بالإبل العوامل، وقال الكسائي: النحة: نضم النون، وفسرها بالقر العوامل.

صدقة الخلطاء. جمع خليط، قال المجد: الخليط: الشريك أو المشارك في حقوق الملك كالشرب والطريق، ومه الحديث: "الشريك أولى من الخليط والخييط أولى من الجار"، جمعه خلط والخلطاء، وذكر في "شرح الإحياء" إن الخلطة على نوعين: خلطة اشتراك وخلطة حوار، وقد يعبر عن الأول بخلطة الأعيان وبخلطة الشيوع، وعن الثاني بخلطة الأوصاف، والمراد بالأول: أن لا يتميز نصيب أحد الرجلين أو الرجال عن نصيب غيره، كماشية ورثها قوم أو ابتاعوها معا، وبالثاني: أن يكون مال كل واحد معيا متميزا، وتقدم الاختلاف في أن للخلطة أثرا في الزكاة أم لا؟ فقالت الأئمة الثلاثة: لها تأثير في الزكاة، ثم اختلفوا فقالت الشافعية: تؤثر في كل شيء، وقالت المالكية والحنابلة: لا تأثير لها في غير الماشية، وقالت الحنعية: لا تأثير لها مطلقا، وإليه يظهر ميل البخاري؛ إذ بوب في "صحيحه": باب ما كان من خلطين فإيهما يتراجعا بالنسوية، وذكر فيه الأثرين عن طاوس وعطاء: "إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع"، وهذا نص منهما في أن خلطة الحوار ليس بشيء، ثم ذكر: وقال سفيان: لا يجب حتى يتم لهذا أربعون شاة، ولهذا أربعون شاة.

قال العيني: ورواه عبد الرزاق عنه، وقال التيمي: كان سفيان لا يرى للخلطة تأثيرا كما لا يراه أبو حنيفة، قلت: وعلى هذا الاختلاف يتفرع اختلافهم في قوله ص ما كان من خلطين فإيهما يتراجعا بالنسوية. قال العيني: اختلف في المراد بالخليط، فذهب أبو حنيفة إلى أنه الشريك؛ لأن الخلطين في اللغة التي بها حاصبتنا رسول الله ص هما الشريكان اللذان اختلط مالهما، ولم يتميز كاخلطين من البيد، قاله ابن الأثير، وما لم يختلط مع غيره فليسا بخلطين، هذا ما لا شك فيه، وإذا تميز مال كل واحد منهما من مال الآخر فلا خلطة، فعلى قول أبي حنيفة لا يجب على أحد الشريكين أو الشركاء إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلطا، قال الباجي: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك، وذكر مالك: أن الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك، وحكم الخلطين عند مالك: أن تصدق ماشيتهما كأما على رجل واحد، قال ابن رشد: أكثر الفقهاء على أن للخلطة تأثيرا في الزكاة، واحتلموا هل لها تأثير في قدر الصاب أم لا؟ وأما أبو حنيفة وأصحابه =

قَالَ مَالِكٌ فِي الْخَلِيطَيْنِ: إِذَا كَانَ الرَّاعِي وَاحِدًا وَالْفَحْلُ وَاحِدًا وَالْمَرَاخُ وَاحِدًا وَالِدَّلُو وَاحِدًا، فَالرَّجُلَانِ خَلِيطَانِ وَإِنْ عَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ، ^{الذي يسميها} قَالَ: وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ، إِنَّمَا هُوَ شَرِيكٌ.....

= فلم يروا للخلطة تأثيراً لا في قدر الوجب ولا قدر النصاب، وتفسير ذلك أن أكثر الفقهاء اتفقوا على أن الخلطاء يركون ركاة اثنتي عشرة الواحد، واحتسبوا من ذلك في موضعين، أحدهما: في نصاب الخلطاء، هل يعد نصاب مالك واحد، سواء كان لكل واحد منهم نصاب أو لم يكن، أم إنما يركون ركاة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب؟ والثاني: في صفة الخلطة التي لها تأثير، أما اختلافهم في هل للخلطة تأثير في النصاب أم لا، فبسبب اختلافهم اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب الصدقة من قوله **﴿لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَدْفُوعًا وَلَا بَيْنَهُمْ مَنَاصِعَ﴾**، **﴿وَلَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَدْفُوعًا وَلَا بَيْنَهُمْ مَنَاصِعَ﴾** فإن كل واحد من الفريقين أثر مفهوم هذا الحديث على اعتقاده، وذلك أن الذين رأوا للخلطة تأثيراً قالوا: إن في قوله **﴿لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَدْفُوعًا وَلَا بَيْنَهُمْ مَنَاصِعَ﴾** دلالة واضحة أن مثل الخبيصين كمثل رجل واحد، فهذا الأثر محض قوته **﴿لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَدْفُوعًا وَلَا بَيْنَهُمْ مَنَاصِعَ﴾** من هذا صدق والذين لم يقولوا بالخلطة فقالوا: إن الشريكين قد يقال هما: خبيطان، فيحتمل أن يكون قوله **﴿لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَدْفُوعًا وَلَا بَيْنَهُمْ مَنَاصِعَ﴾** شمع إنما هو هي بسعة أن يقسم مثل الرجل الواحد قسمة توجب كثرة الصدقة، وإذا كان هذا الاحتمال في الحديث، وجب أن لا تخصص به الأصول الثمانية المجمع عليها، ثم الذين قالوا بتأثير الخلطة احتلوا في ثلاثة مواضع، الأول: هل تأثير الخلطة يعم الأشياء كلها أو يختص بالماشية؟ والثاني: في صفة خلطة لتي لها تأثير، وثالث: هل يعد نصاب الخلطاء نصاب مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب أو لا، أم إنما يركون ركاة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب كامل؟ وذكر المصنف مسئله في هذين الاختلافين.

قال مالك: "في" صفة الخلطة التي تؤثر في الزكاة: إن "الخبيصين إذا كان الرعي" ماشيتهما "واحدًا، والمحل" أي ذكر الماشية "واحدًا، والمرأح" بضم الميم على الأشهر وتفتح، محل اجتماع الماشية للمبيت أو للقائمة، "واحد، والدلو" أي آلة الاستقاء، وقيل: كناية عن المياه، "واحدًا، فالرجلان" مند "خبيصان" حرره، وبقي فيه شرطان، أحدهما: بية الخلطة، والثاني: ما ذكره بقوله: "وإن عرف" بـ "الواو" في جميع النسخ، "كل واحد منهما ماله من مال صاحبه" قال الرزقاني: الواو لنحو لا للمبالغة بدليل قوله: "قال مالك: والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس خليط، إنما هو شريك فقط لا خبيط. انتهى ما قاله الرزقاني، وإذا كان الواو حالية، فلفظة "أن" بفتح الهجر، وظاهر كلامه أن الخليط والشريك متقاربان، وهو ظاهر كلام "الموطأ"، وهو نص كلام الناجي؛ إذ قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخبيط الشريك، وذكر مالك **﴿لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَدْفُوعًا وَلَا بَيْنَهُمْ مَنَاصِعَ﴾** أن الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك. لكن لم أجد قيد المعرفة في مروع المالكية من قيود الخلطة، =

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْخَلِيطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْغَنَمِ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْخَلِيطَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاةً فَصَاعِدًا، وَلِلْآخَرِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً، كَانَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى الَّذِي لَهُ الْأَرْبَعُونَ شَاةً، وَلَمْ تَكُنْ عَلَى الَّذِي لَهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ صَدَقَةً، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

= والظاهر عندي أنه ليس بقيد، بل الخليط أعم من الشريك وغيره، وعنى هذا فتأويل كلام "الموطأ" أن 'الو' فيه وصية، ولفظة إن بكسر الهمزة، ومعنى: أن الخليطين من واحد في ماهما الشرائط المذكورة ولو عرفا، وأما الذي لا يعرف ماله فليس بخليط فقط، بل هو شريك أيضاً، فتقابل الخليط والشريك في كلام "الموطأ" تقابل العام الخاص.

لكل واحد منهما إلخ: [كذا هو عندما معاشر الحمية حلالاً للشافعي] زاد في النسخ الهدية بعد ذلك 'من الغنم'. وليست هذه الريادة في المصرية، فإن كانت صحيحة فذكرها لمجرد المثال، كما أن المصنف بنى المثال الآتي على الغنم، وإلا فالحكم لا يختص بالغنم، بل يعم الماشية كلها، "ما تجب فيه الصدقة" يعني لا تؤثر الخلطة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب كامل، فإن كان لكل واحد منهما أقل من النصاب ولو كان المجموع نصاباً كاملاً، فلا زكاة عليهما عند المالكية حلالاً للشافعية والحابلة، كما تقدم من مسلكهم، وإن كان لواحد منهما نصاباً كاملاً وللآخر أقل من نصاب، فحكمه في الزكاة حكم المفرد، وعلى الساعى أن يأخذ الزكاة من ماشيته خاصة.

ذلك: أي الكلام المذكور سابقاً، وأوضحه المصنف بالمثل، فقال: "إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاةً مثلاً فصاعداً أي فأكثر من الأربعين، يعني يكون له النصاب أو أكثر منه، "وللآخر" أي لآخر الخليطين 'أقل من أربعين شاةً' أي أقل من النصاب ولو بواحدة "كانت الصدقة على الذي له أربعون شاةً" فصاعداً لملكه النصاب، وحكمه حكم المفرد، "ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة" بالرفع اسم 'لم تكن'، لنقصه عن النصاب.

منهما إلخ: راد ههنا أيضاً لفظ من الغنم في الهندية لا المصرية، كما تقدم، "ما يجب فيه الصدقة" أي يكون لكل واحد منهما نصاب كامل، "جمعاً" بباء المجهول، أي كلا النصابين في الصدقة، ويجب الصدقة في المجموع، 'ووجبت الصدقة عليهما' أي المالكيين "جميعاً" بقدر ماليهما كالمالك الواحد، وأوضحه أيضاً بالمثل مثل السابق، فقال: 'فإن كانت لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك' أي أقل من الألف بشرط أن لا تكون أقل من النصاب، وإذا قيده بقوله: "مما تجب فيه الصدقة، وللآخر" أيضاً بصاب "أربعون شاة أو أكثر، فهما خليطان" يؤديان الزكاة على ستة الخلطة، 'ويترادان الفضل' أي المأخوذ من نصيب أحدهما الرائد "بينهما بالسوية" ثم فسر السوية بقوله: 'على قدر عدد أموالهما' فإذا كان لأحدهما ألف وللآخر أربعون، فيكون المأخوذ "على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها"، قال الزرقاني: فإذا أخذ الساعى من الألف والأربعين عشرة، كان عني ذي الألف منها تسعة. =

من الغنم ما تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، جُمِعَا فِي الصَّدَقَةِ، وَوَجِبَتِ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا أَلْفُ شَاةٍ أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَلِلْآخَرِ أَرْبَعُونَ شَاةً أَوْ أَكْثَرُ، فَهُمَا خَلِيطَانِ يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ عَلَى قَدَرِ عَدَدِ أَمْوَالِهِمَا عَلَى الْأَلْفِ بِحِصَّتِهَا وَعَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحِصَّتِهَا، قَالَ مَالِكٌ: الْخَلِيطَانِ فِي الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْخَلِيطَيْنِ فِي الْغَنَمِ تَجْمَعَانِ فِي الصَّدَقَةِ جَمِيعًا، إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ" وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً.

= قلت: وهذا وهم من الشارح؛ لأنه لا وجه لأن يوحد من دي الألف تسعة شياه، بل تفض قيمة عشرة شياه على ألف وأربعين، فما يساوي الألف يكون على دي الألف، وما يساوي الأربعين يكون على دي الأربعين، فيكون على دي الألف تسعة شياه وستة عشر جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة، وعلى دي الأربعين عشرة أجزاء من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة لشاة واحدة لا غير، فأَيُّ الخليطين أحد الساعي من شياهه عشرة، يرجع على صاحبه بذلك الحساب، وذلك لأن الأربعين الجزء السادس والعشرون من ألف وأربعين، فيكون من المأخوذ الجزء الواحد لصاحب الأربعين، وخمسة وعشرون جزءاً لصاحب الألف، فتأمل.

بمنزلة الخ: أي تأثير الخلطة في الإبل كتأثيرها في الغنم، ويعتبر فيها ما يعتبر في الغنم من الشروط، وكذلك الخلطة في البقر "يُتَجَمَعَانِ" في المصرية، و"تجمعان" في الهندية "في الصدقة جميعاً" ويوحد الواجب من مجموعهما "إذا كان لكل واحد منهما" أي من الخليطين "ما تحب فيه الصدقة" أي مقدار الصواب "وذلك" أي دليل اشتراط الصواب لكل واحد من الخليطين "أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة فعموم النفي يشمل الخليطين أيضاً،" وقال عمر بن الخطاب ﷺ "في كتاب الصدقة المذكور قبل ذلك: "في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة" بالنصب "شاة" بالرفع مبتدأ، فقيد الزكاة ببلوغ الصواب، قال الباجي. واستدل في الغنم بقول عمر، وهذا يحتمل الوجهين، أحدهما: أن يذهب إلى ثبوت الخلطة في الصواب الكامل، ويفيها فيما دون الصواب، واستدل على انتفاء الزكاة فيما دون الصواب بقول النبي ﷺ في الإبل، واستدل على ثبوتها بعد كمال الصواب بقول عمر ﷺ، فثبت الحكمان بالدليلين. والوجه الثاني: أن يريد بذلك نفي الزكاة فيما دون الأربعين على حسب نفيها في الإبل فيما دون الخمس، وذلك لا يكون إلا من باب دليل الخطاب.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ: أَنْ يَكُونَ النَّفَرُ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شَاةً، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي غَنَمِهِ الصَّدَقَةُ، فَإِذَا أَظْلَهُمُ الْمُصَدِّقُ جَمْعُوهَا؛ لِئَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِمْ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَتَهُوا عَنْ ذَلِكَ، وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ:

قال مالك: 'وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك' ووافقه الثوري وغيره، قلت: وكذلك قالت الحنفية: إن الخليطين أو الشريكين لا يجب في مالهما الزكاة إذا لم يملكا نصيبا كاملا، وإن ملكت أحدهما يجب في ماله، وأما إكراههم الخطة فمعناه أنهم ينكرون تأثير الخلطة في نقص الزكاة أو زيادتها، قال أبو عمر: أجمعوا على أن اسفرد لا يزمه زكاة، واختلفوا في الخليطين، ولا يجوز نقص أصل مجمع عليه برأي مختلف فيه، وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث: إذا بلغت ماشيتهما النصاب وجبت وإن لم يكن لكل نصاب.

بين مفترق الخ: بتقديم الماء أو الناء، روايتان كما تقدم "ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة: إنه" أي عمر رضي الله عنه. 'إنما يعني بذلك أصحاب المواشي' أي الملاك، كما هو ظاهر مقتضى قوله: "خشية الصدقة" قاله أبو عمر، قال مالك: وتفسير قوله: لا يجمع بين مفترق" أوصحه بالمثال، فقال: "أن يكون نفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة" بالنصب تمييز "وقد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة" بالرفع، فاعل 'وجبت'، يعني مسكهم النصاب ومضي الحول، "فإذا أظلمهم" بظاء معجمة أي أشرف عليهم "المصدق" بضم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة، أي الساعي، "جمعوها" خلطة؛ "لئلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة"؛ لأنها وظيفة مائة وعشرين، "فتَهُوا عن ذلك" أي هذا الاختلاط؛ لتقليل الصدقة.

وتفسير قوله: 'ولا يفرق بين مجتمع، أن الخليطين' يكون لهما مائتا شاة وشاتان بأن "يكون لكل واحد منهما مائة شاة" بالكسر للإضافة "وشاة" بالرفع، "فيكون عليهما" أي الخليطين "فيها ثلاث شياه"؛ لأنها وظيفة ما فوق المائتين "فإذا أظلمهما المصدق" أي الساعي "فرقا غنمهما فلم يكن" بعد التفريق "على كل واحد منهما إلا شاة واحدة" لأنها وظيفة الأربعين إلى مائة وعشرين، فإذا فرق كل واحد منهما غنمه صار لكل واحد مائة وشاة، فعليه شاة واحدة، "فهي" سناء المجهول "عن ذلك" الجمع والتفريق "فقيل: لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال: فهذا الذي سمعت في" تفسير "ذلك". وإليه ذهب سفيان الثوري والأوراعي، -

أَنَّ الْخَلِيطَيْنِ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةٌ شَاةٍ وَشَاةٌ فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا أَظْلَهُمَا الْمُصَدِّقُ فَرَقًا غَنَمَهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ"، قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

أي خشية وجوها

= قال ابن رشد في 'مقدماته': ذهب الشافعي إلى أن الهبي فيه إما هو لسعاة، وذهب مالك إلى أن الهبي إما هو لأرباب المواشي، والصواب على عمومهما جميعاً، لا يجوز للساعي أن يجمع غنم رحلين إن لم يكونا حبيطين، فبركتهما على الخلطة؛ يأخذ أكثر من الواحد له، ولا أن يفرق غنم الحبيطين فبركتهما على الأفراد؛ يأخذ أكثر من الواحد له، وكذلك أرباب المواشي لا يجوز لهم إذا لم يكونوا حطاء أن يقولوا: نحن حطاء؛ ليؤدوا على الخلطة أقل مما يجب عليهم في الأفراد، ولا يجوز لهم أيضاً إذا كانوا حطاء أن يسكروا الخلطة؛ ليؤدوا على الأفراد أقل مما يجب عليهم على الخلطة. وأما أبو حنيفة الذي لا يقول بالخلطة، فيقول: المعنى في ذلك: أنه لا يجوز لساعي أن يجمع ملك الرحلين، فبركتهما على ملك واحد مثل: أن يكون للرحلين أربعون شاة فيما بينهما، ولا أن يفرق ملك الرجل الواحد، فبركته على أملاك متفرقة، مثل: أن يكون له مائة وعشرون، فلا يجوز له أن يجمعها ثلاثة أجزاء. وقال الحافظ: قال الشافعي: هو حطاب لرب المال من جهة، وللساعي من جهة، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة، فيجمع أو يفرق لتقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة، فيجمع أو يفرق لتكثر، فلما كان محتملاً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فحمل عيهما معاً، لكن الذي يظهر أن حمه على المالك أظهر.

قال العمري: المعنى واحد، لكن صرف الخطاب الشافعي إلى الساعي، كما حكاه عنه الداودي في "كتاب الأموال" وصرفه مالك إلى المالك، وهو قول أبي ثور، وقال الخطابي عن الشافعي: إنه صرفه إليهما، وقال أبو يوسف: معناه أن يكون لرجل ثمانون شاة، فإذا جاء المصدق قال: هي بيني وبين إخوتي، لكل واحد عشرون، فلا زكاة، أو أن يكون له أربعون، ولإخوته أربعون، فيقول: كلها لي، فزكاة، وفي "المحيط": يكون خطاباً للساعي أو لرب المال، وفي "المسوط": المراد من الجمع والتفريق في الملك لا في المكان إلخ. (مختصراً) وحمل صاحب "البدائع" الجمليتين على المالك والساعي معاً، وصور له أربعة صور، فالأوجه حملهما عليهما معاً كما هو مختار ابن رشد والحافظ والكاساني.

مَا جَاءَ فِيْمَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٧٤ - مالك عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ ابْنِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ جَدِّهِ

فيما يعتد به. أي يحسب ويعتبر في الحساب، "من السخل" بفتح السين وسكون المعجمة وباللام، جمع سحلة مثل عمر وقرعة، ويجمع أيضاً على سخال، أولاد العم ساعة تنتج كما سيأتي في كلام المصنف، ولقطة "من" بيان لـ"ما"، في الصدقة أي ما جاء في عد السخال لأحد الزكاة. وهما ثلاثة مسائل يسعى التمييز بينها، الأولى: عداد السخال تبعاً للأمهات، قال الزرقاني تبعاً لساحي: لا خلاف فيه بين الفقهاء إذا كانت الأمهات بصاباً إلا ما يروى عن لا يعتد بخلافه: أنه لا يحسب السخال خاص، قال الساجي: والدليل على ذلك قول عمر رحمه الله هذا تحصرة الصحابة والعلماء، وأحد به صدقة الناس، ولا يعلم أحد قال بخلافه. والثانية: ما في "الساجي" أيضاً: إذا قصرت الماشية عن الصواب، وكملت بصاباً بالسخال، عدت السخال وأحدثت الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: يستأنف بها حولاً من يوم كمل النصاب. وقال ابن رشد: قال مالك: حول السخل هو حول الأمهات كانت الأمهات بصاباً أو لم تكن، كما قال في ربيع السائل، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور: لا يكون حول السخل حول الأمهات إلا أن تكون الأمهات بصاباً، وسبب اختلافهم هو بعيه سبب اختلافهم في ربح المال، وفي "الدائع": إذا احتضعت الصغار والكبار، وكان واحد منها كبيراً، فإن الصغار تعد ويتبع فيها ما يتبع في الكبار بلا خلاف (أي عند أئمتنا)؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **تعد صغارهم وكبارهم** وروى أن الناس شكوا إلى عمر فذكر الأثر الآتي في "الموطأ"، وقال ابن رشد: سبب اختلافهم احتمال قول عمر: إذا أمر أن تعد عليهم بالسخال، ولا يؤخذ منها شيء، فإن قوما فهموا من هذا: إذا كانت الأمهات بصاباً، وقوما فهموا هذا مطلقاً، وأحسب أن أهل الظاهر لا يوجزون في السخال شيئاً، ولا يعدون بها لو كانت للأمهات بصاباً ولو لم تكن؛ لأن اسم الجنس لا يطلق عليها عندهم.

والثالثة: إن كانت إليه فصلاناً كلها، وبقرة عجاجيل أو عنمة سخالاً، فقال العيني: تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ما قاله صاحب "الهداية": وليس في الفصلان والعجاجيل والخمائل صدقة، وهذا آخر أقوال أبي حنيفة، وبه قال محمد بن الحسن والثوري والشافعي وداود وأبو سيمان، وكان يقول أولاً: يتبع فيها ما يتبع في الكبار من الخدع والشيء، وبه قال زهير ومالك وأبو عبيد وأبو ثور وأبو بكر من الحنابلة، ثم رجع وقال: يتبع واحدة منها، وبه قال الأوزاعي وإسحاق ويعقوب والشافعي في الحديد وصححوه، ثم رجع إلى ما ذكرناه آنفاً. وقال ابن رشد في "الهداية": هل يتبع في صغار الإبل؟ وإن وجبت فماداً يكف، فإن قوما قالوا: يتبع فيها الزكاة، وقوم قالوا: لا يتبع، وسبب اختلافهم هل يتناول اسم الجنس الصغار أو لا يتناول؟ والذي قالوا: لا يتبع فيها زكاة، هو أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة، وقد احتجوا بحديث سويد بن غفلة أنه قال: أتانا مصدق النبي ﷺ، فأنتبه فجلست إليه فسمعتة يقول: "إن في عهدي أن لا أخذ من راضع لبن" والذين أوجزوا الزكاة فيها، منهم من قال: يكلف شراء اللبن الواحدة عليه، ومنهم من قال: يأخذ منها، وهو الأقيس، وسبحو هذا الاختلاف اختلفوا في صغار البقر وسخال العم.

سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا فَكَانَ يُعَدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسَّخْلِ، فَقَالُوا: تَعُدُّ عَلَيْنَا بِالسَّخْلِ وَلَا نَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا؟ فَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا، وَلَا نَأْخُذُ الْأَكُولَةَ وَلَا الرُّبَى وَلَا الْمَاحِضَ وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الْحَذْعَةَ وَالثَّيْبَةَ،

فكان يعد أي يحسب "على الناس بالسخل" بالفتح، "فقالوا بكار" عليه 'نعد' ربادة همزة الاستفهام في أوله في السسخ المصرية، وبدون همزة في الهدية 'عليها بالسخل' أيضاً 'ولا تأخذ منه شيئاً' في الزكاة، 'فلما قدم' سفيان 'على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له' أي ذكر الذي فعل هم وبكارهم عليه "فقال عمر: نعم تعد" ببناء على صيغة الخطاب في السسخ المصرية، وفي السسخ الهدية تأتي على صيغة الجمع لمتكلم، وعليه مشى شيخنا الدهبوي في 'المصمى'، وهكذا في الأفعال الثلاثة الآتية من قوله 'لا تأخذها ولا يأخذ لأكولة وأخذ حذعة، 'عليهم بالسخلة' التي 'يحملها الراعي' ولا تقدر على المشي لصغرها.

ولا تأخذها في الزكاة؛ لأنها من الصغار سمة الأراد، ولا يؤخذ في الزكاة إلا الوسط، "ولا يأخذ الأكولة" بالفتح، سيأتي تفسيرها، "ولا الرُّبَى" بضم راء مهملة وشدة موحدة وقصر (جمع) ربة فعلى، وجمعها ربان كـ عرب، "ولا الماحض" بمعجمتين سيأتي تفسيرهما أيضاً 'ولا فحل الغنم' أي ذكره، 'وأخذ الحذعة'، قال في 'الجمع': "هو ما كان شامفاً، فهو من الإبل ما تمت له أربع سنين، ومن البقر والمعز ما تمت له ستة، وقيل: من لبق ما له ستان، ومن الضأن ما تمت له ستة، وقيل: أقل منها. وفي 'الهداية' يؤخذ التي في ركعتي، ولا يؤخذ الخدح من الضأن إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهو ما أتى عنه أكثر السلف، وعن أبي حنيفة وهو قولهما: 'نه يؤخذ الخدح لقوله ١٦'، حذع...، ولأنه يتأذى به الأصحية، فكذلك الزكاة، ووجه الصاهر حديث علي موقوف ومرفوعاً: 'لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعداً' ولأن الواجب هو الوسط، وهذا من الصغار، ولد لا يجوز اخذ من المعز، وجوز التصحية به عرف نصاً، فعمد من ذلك: أن الخفية والمالكية متفقة على أنه لا يصح في الزكاة أصغر من ذي ستة، ولا اختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط.

والشبة تقدم ما قال الدسوقي: أن التي ما أوى ستة ودخل في شاة، وفي 'در المختار': هو ما تمت له ستة، قال ابن عابدين: أي ودخل في الثاية كما في 'الهداية' وسائر كتب الفقه، والمذكور في 'الصحاح' و'المعرب' وغيرهما من كتب اللغة: أنه من نعم ما دخل في الثالثة، وهذا قال الربيعي: هـ على تفسير الفقهاء، وعبد أهل اللغة: ما طعن في الثالثة. 'وذلك' أي 'أخذ حذعه' والتي؛ لأنه "عدس" أي وسط بين عداء بمعجمتين بركة كراه جمع عدي كـ كريم، أي سحان، وقال القاري في "شرح النقاية": عين مكسورة وداً معجمة ممدودة، هو اردي =

وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْغَنَمِ وَخِيَارِهِ. السَّخْلَةُ: الصَّغِيرَةُ حِينَ تُنْتَجُ وَالرُّبَى: الَّتِي قَدْ وَضَعَتْ، فَهِيَ تُرْبِي وَلَدَهَا، وَالْمَاخِضُ: هِيَ الْحَامِلُ، وَالْأَكُولَةُ: هِيَ شَاةُ اللَّحْمِ الَّتِي تُسَمَّنُ لِتُؤْكَلَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ، لَا تَجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَتَوَالِدُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهَا الْمُصَدَّقُ يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَتَبْلُغَ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ بِوِلَادَتِهَا

= العنم 'وحياره'. حاصل ما قال عمر: أنا كما نحسب الجيد ولا بأحد منه، كذلك نحسب الردي ولا بأحد منه حداء غداء، وأحدنا الأوسط، قال مالك في شرح الألفاظ المشككة من أثر عمر **ع** "السحلة: الصغيرة حين تنتج" ساء المجهول من الإنتاج، أي ساعة تولد، قال الأزهري: تقول العرب لأولاد العنم ساعة تصعها أمها من الصان أو المعر ذكرًا كان أو أنثى: سحلة. وفي "المجمع" السحلة بفتح سين فمعجمة: ولد معز أو صان ذكرًا أو أنثى وقيل: وقت وضعه، وقال الموفق: السحلة بفتح السين وكسرهما: الصغيرة من أولاد المعر و"الربى التي قد وضعت" قال المحدث: الربى كحبل: الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضًا، والحديث الشاح بأن يعصيها من ولادتها نصف شهر، كما قاله الأزهري، أو شهران كما نقله الجوهري كذا في "شرح إقناع"، وفي "المعنى": قال أحمد: الربا التي وضعت وهي تربى ولدها، يعني قرية العهد بالولادة، وتقول العرب: في رباهها، كما تقول: في نفاسها، وفي "المجمع": هي التي تربى في البيت من العنم لأجل اللبن، وقيل: شاة قرية العهد، قال أبو ريد: ليس لها فعل، وهي من المعز، وكذا قال صاحب "المجرد": إنها في المعر خاصة، وقال جماعة: من المعز والسان، وربما أطلق في الإبل، "فهى تربى ولدها" إشارة إلى وجه التسمية بذلك.

والماحض: قال المحدث: الماحض من الساء والإبل والشاء: المقرب، وفي "المعنى": قال أحمد: الماحض: التي قد حاد ولادها، فإن كان في بطنها ولد ولم يحس ولادها فهي حلفة. "والأكولة" بفتح فضم، مسممة للأكل كذا في "شرح المهاج"، "هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل" كلا العليل ساء المجهول، وفي "المجمع" وقيل: الخصي، وفي "شرح الإحياء" عن "المصباح": هي الشاة تسمن وتعزل لتستريح، وليست سائمة، فهي من كرائم الأموال.

تكون له العنم: بمقدار "لا تحب فيها الصدقة" لعدم بلوغها الصاب 'فتوالد' خذف إحدى التائين في السبع اهنية، وبه، ضبطه الررقاي، وفي أكثر السبع المصرية بإنشائها قبل أن يأتيها" أي العنم، وفي نسخة: "يأتيه" أي المالك. 'المصدق' بالرفع، أي الساعي "يوم واحد، فتضع ما تحب فيه الصدقة" أي تسبع الصاب 'بولادها'. قال مالك: أعاده لطول الفصل. "إذا بلغت العنم بأولادها" أي ولو بسبب عداد أولادها 'ما تحب فيه الصدقة' وهو الصاب 'فعليه فيها الصدقة، وذلك" أي وجه ذلك "أن ولادة العنم منها"، فيحسب معها، والولادة مصدر بمعنى المولودة، ففي "مختار الصحاح" ولدت المرأة ولاداً وولادة، ثم اللفظ هكذا في السبع المصرية، وفي اهنية "أن ولادة الغنم منها"، فيحتمل أن يكون بمعناه أو بمعنى المولودة.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا بَلَغَتْ الْغَنَمُ بِأَوْلَادِهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَعَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ وَالِدَةَ الْغَنَمِ مِنْهَا، وَذَلِكَ مُخَالَفٌ لِمَا أُفِيدَ مِنْهَا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْعَرَضُ لَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ، فَيَبْلُغُ بِرَبْحِهِ.....

وذلك. أي حكم السخاخ 'مخالف لما أفيد منها' أي من الماشية 'بأولادها' أي سبب آخر غير استخاخ، يعني أن استخاخ يصم والفائدة لا تصم؛ لأنها لا تحصل بسبب الأصل، والمراد بانضم تكميل النصاب، يعني إن كان النصاب تساق ناقصا يكمل بالسخاخ، فيصم معه ويكون حوله حول الأصل، بخلاف الفائدة؛ فإنها لا يكون حوها حول الأصل، بل إن كان الأصل ناقصا يصم إلى الفائدة، ويعتبر الحول من يوم يكمل النصاب، وفيه خلاف الحقيقة؛ فإنه يصم عندهم مطلقا سواء كان تاجرا أو راعيا، لأن الحول عندهم لا يحسب إلا من وقت كمال النصاب، وبه قال الجمهور، كما تقدم قريبا عن ابن رشد، قال قاري في 'شرح سقاية': يصم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من حسمه سواء كان استفاد بسبب من ذلك النصاب أو لا يكن، وقال الشافعي ومالك: إن كان استفاد بسبب من النصاب صم، وإن لم يكن بسبب منه لا تصم.

ومثل ذلك أي مثل استخاخ 'العرض' بالفتح أي عرض التجارة، "لا يبيع ثمنه ما تجب فيه الصدقة" أي لا يبيع مقدار النصاب "ثم يبيعه" أي يعرض صاحبه "أي لما كان 'بيع' ثمنه" ربحه ما تجب فيه الصدقة "أي مقدار النصاب، كرجل اشترى عرضاً مائة درهم، ثم رده ثمانين درهم فيصدق "أي يؤدي صدقة ربحه مع رأس المال" إذ بلغ مجموعهما النصاب، وتقدم الكلام على ربح المال، وتقدم أيضاً أن العدة عند مالكية في حول الربح حول الأصل بخلاف الجمهور "فإن كان ربحه" بالرفع اسم "كان"، والضمير إلى مال بني كان عنده موجودا قبل ذلك، وبطلان الربح عليه عندي محذور، ولم ير أحداً من الشراح تعرضه، لأن الربح والفائدة عندهم مقابلان، فأفراد بالربح ههنا مطلق اسماء، وإضافة الربح إلى المال يعني كان عنده أيضاً محذوري، ويحتمل أن يكون ربحه 'فعل ماضٍ، فضمير مفعول إلى استفاد' فائدة' بالنصب، حيز 'كان' أو ضمير، وتقدم تعريف الفائدة في محله. "أو ميراث" تخصيص بعد تعميم؛ لأن ميراث يدخل في الفوائد عندهم، "ثم تجب فيه" أي في 'السماء' 'الصدقة حتى جاوز عليه حول من يوم أفاده أو ورثه'. واحصل أنه "شبه ثمن الماشية سماء العين أنه كما يصم ربح العين إلى العين؛ لأنه يحصل منه، فكذلك يصم نخاع الماشية إلى الماشية؛ لأنه يحصل منها، وكما أن فائدة العين لا يضاف إلى العين السابق بل إن كان العين السابق نصفاً يعتبر حول الفائدة من يوم أفادها، وإن كان العين السابق ناقصا يضاف السابق إلى اللاحق، ويعتبر الحول من يوم الإفادة إن صار النصاب كاملاً بمجموعهما، فكذلك فائدة ماشية، إن كان السابق ناقصا يضاف إلى الفائدة، ويحسب الحول من حين كمال النصاب إلا أن السابق في الماشية إن كان كاملاً تصاف لفائدة إلى السابق بخلاف كامل العين، وهذا هو الفرق بين ثمن الماشية، وتمام العين كما سيبيح عليه المصنف قريبا.

مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَيُصَدَّقُ رِبْحُهُ مَعَ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ رِبْحُهُ فَائِدَةً أَوْ مِيرَاثًا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهُ أَوْ وَرَثَتُهُ. قَالَ مَالِكٌ: فَعِدَاءُ الْغَنَمِ مِنْهَا كَمَا أَنَّ رِبْحَ الْمَالِ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهِ مَالًا تَرَكَ مَالَهُ الَّذِي أَفَادَ، فَلَمْ يُزَكِّهِ مَعَ مَالِهِ الْأَوَّلِ حِينَ يُزَكِّيهِ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ غَنَمٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ إِبِلٌ تَجِبُ فِي كُلِّ صَنْفٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً، صَدَقَهَا مَعَ صَنْفِ مَا أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ حِينَ يُصَدِّقُهَا، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ الَّذِي أَفَادَ نَصَابٌ مَاتِيَةً، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا كَلَمِهِ.

فَعِدَاءُ الْغَنَمِ أي سحاحها 'منها' أي من نعم 'كما أن ربح المال منه' أي من مال. فذكر هذا كلام بصريح النتيجة للكلام السابق بعد ذكر التشبيه مفصلاً، وما كان ظاهر هذا الكلام أن غناء العين وربح المال حكمهما واحد مطلقاً، وقد كان بينهما اختلاف في بعض الأمور، به على ذلك بقوله قال مالك: غير أن ذلك 'أي غناء العين وغناء الماشية' يختلف 'فيما بينهما' في وجه واحد، وفي السجح انصربة: 'في وجه آخر'، والمؤدى واحد، وهو 'أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الورق' أي العين 'ما تجب فيه الزكاة' أي مقدار النصاب 'ثم أفاد إليه مالا آخر' أي حصل له عين أخرى بطريق الفائدة، 'ترك' المستفيد 'ماله يدي أفاد' أي استفاد 'فمع بركه مع ماله الأول حين يركبه حتى يحول على الفائدة حول من يوم أفادها' يعني يركب من الأول على حوله، ويركب الفائدة على حوها، 'ولو كانت لرجل غنم أو بقرة أو إبل' أي ولو كانت له ماشية أي نوع كانت 'تجب في كل صنف منها الصدقة' بالرفع فاعل 'تجب'، واحتمة صفة لـ 'غنم' وأحوالها، وإيراد كوها بمقدار النصاب **ثم أفاد إليها** أي الأنواع الثلاثة أي نوع كانت 'بعيراً أو بقرة أو شاة'، بشر على غير النصف، صدقها أي دى صدقة الفائدة 'مع صنف ما أفاد من ذلك' المذكور من الأنواع الثلاثة 'حين يصدقها' أي يؤدي صدقة هذا الصنف إذا كان عنده من ذلك الصنف الذي أفاد أي استفاد 'نصاب ماشية' بالرفع سم 'كان'. وحاصل الكلام أن بينهما فرقا بوجه واحد، وهو أن الماشية إذا استفاد منها شيئاً، وعنده نصاب من جنسها، فحكم فائدته في الحول حكم أصل النصاب، وتضمن الفائدة معه وتركب يركب. وفي العين بخلاف ذلك، يركب الفائدة حوها ونصاب =

الْعَمَلُ فِي صَدَقَةِ عَامَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَإِبْلُهُ مِائَةٌ بَعِيرٍ، فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ أُخْرَى، فَيَأْتِيهِ الْمُصَدَّقُ وَقَدْ هَلَكَتْ إِبْلُهُ إِلَّا خَمْسَ ذَوْدٍ، قَالَ مَالِكُ: يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْخَمْسِ ذَوْدُ الصَّدَقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَجَبَتَا

= الذي كان عنده حوله، ولا يشترط عليك هذه المسألة أي ضم فائدة الماشية إلى النصاب عما تقدم قريباً من قوله: وذلك مخالف لما أفيد منها باشتراء أو هبة؛ لأن المذكور ههنا صم الفائدة إلى النصاب الكامل، فتضم إليه وتؤدي معه، وهناك كان النصاب ناقصاً، فلا تضم إلى الناقص، بل يصم الناقص إلى الفائدة، فإن كانت المجموعة نصيباً حسب الحوز من يوم الإفادة، وإن لم يحصل من مجموعها نصاب بصمان إلى الثالثة، وهكذا، كما صرح في 'الشرح الكبير'.

قال مالك الأمر استقح 'عبدنا' بالندبة "في الرجل تحب عليه الصدقة؛ لوجود شرائطها، وإسه' مبتدأ 'مائة بغير' بالإضافة خبر، والخمسة تمثيل، 'فلا يأتيه الساعي' بعد السنة الأولى "حتى تحب عليه صدقة أخرى؛ مضي السنة الثانية 'فيأتيه المصدق' أي الساعي بعد ذلك "وقد هلكت" الحصة الحالية "إسه" بالرفع أي صاعت إسه كلها 'إلا خمس ذود' أي لم يبق عنده سوى خمسة إبل "يأخذ المصدق" أي الساعي 'من الخمس ذود' المذكورة 'الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال' لستين، 'شأتين' بيان للصدقتين 'في كل عام' خبر، 'شاة' بالرفع مبتدأ، 'تفصيل لشأتين المذكورتين؛ "لأن الصدقة إما تحب على رب المال يوم يصدق" بناءً على المعلوم، ويحتمل مجهول "ماله" بالنصب أو الرفع، وهو اليوم الذي يأتيه المصدق.

وذلك ما قد علم سابقاً أن وجوب الصدقة في الأموال الطاهرة عند المالكية يوم محيئ اساعي، فإذا كان وجوبها بمحيئها فيعتبر المال أيضاً وقتئذ، وكان المال إذاً خمس ذود، ويؤخذ الصدقة أيضاً خمس ذود، وهذا بيان دليل لأحد الصدقة من خمس ذود لا مائة إبل، ويوضح ذلك ما في 'المندوبة' قال ابن القاسم: قسا مالك: لو أن إماماً شعل، فلم يبعث المصدق سعين، كيف يركي إذا جاء؟ قال: يركي السعين الماضية كل شيء وحده في أيديهم من ماشية لما مضى من السعين على ما وجد بين أيديهم، قلت: أرأيت إن كانت خمساً من الإبل، فمضى لها خمس سنين لم يأتها فيها الساعي، فأتاه بعد الخمس سعين، فقال: عليه خمس شياه، قال الناجي: وهذا كما قال: إن من تأخر عنه الساعي وتلفت ماشيته، فإنه لا يضم ماشيته؛ لأن إمكان الأداء إلى الإمام من شرائط الوجوب في الأموال الظاهرة، سواء تلفت بأمر من السماء، أو أتلّفها هو من غير قصد للفرار من الزكاة، هذا قول مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة: إن أتلّفها هو صم. قلت. هذا إذا أتلّفها بعد الوجوب، أما لو أتلّفها قبل احوال فلا ضمان عليه عند الحنفية كما صرح به ابن عابدين وغيره، وإطلاق الباجي مفيد. وما علم أن وجوب الصدقة بمحيئ الساعي =

عَلَى رَبِّ الْمَالِ شَاتَيْنِ، فِي كُلِّ عَامٍ شَاةٌ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ يُصَدَّقُ مَالُهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ أَوْ نَمَتْ، فَإِنَّمَا يُصَدَّقُ الْمُصَدَّقُ زَكَاةَ مَا يَجِدُ يَوْمَ يُصَدَّقُ. وَإِنْ تَظَاهَرَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَدَّقَ

- فإن هلك أو أهكت بدور بية المزارع "ماشيتة" قبل محيء الساعي "أو نمت" أي زادت "فإنما يصدق المصدق" أي يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق أي يوم يأخذ الصدقة، ولما ذكر فيما مضى حكم عامين فقط ولو كان في حكمهما الأعوام الكثيرة أيضاً، إلا أنه أراد أن يذكر حكمها أيضاً نصاً، فقال: "وإن تظاهرت أي جمعت على رب المال صدقات غير واحدة" أي إن كان مصى له أعوام كثيرة لم يصدق فيها، ثم جاء الساعي "فليس عليه" أي على رب المال "أن يصدق" أي يؤدي الصدقة إلا ما وجد المصدق "أي الساعي" عنده أي عند رب المال، "فإن هلك ماشيتة" قبل محيء الساعي "أو نمت عليه فيها" أي في الماشية "صدقات" متعددة لو أتى الساعي كل عام، فإطلاق الوجوب مجاز؛ إذ الوجوب عندهم بمحيي الساعي، ولم يوجد في الأعوام الماضية، فتم يؤخذ بقاء الجهول "أمة" أي من المالك "شيء منها" أي من الصدقات "حتى هلك ماشيته كلها، أو صارت إلى ما" أي صارت إلى مقدار "لا نحب فيه اصدقة" لنقصها عن النصاب "فإنه لا صدقة عليه ولا صمان فيما هلك أو مضى من السنين" كذا في النصية، وهو الأوجه، وفي السبع الهدية بدله: "ومضى من ماله"، فيكون بيانا لقوله: هلك.

قلت: وكذلك لا صدقة عليه لو بقي بعد أخذ صدقة بعض السنين أقل من النصاب مثلاً: إذا جاء المصدق بقي بيده إحدى وأربعون شاة، وقد غاب عنها خمس سنين لم يأخذ منها إلا شاتين فقط؛ لأنها قد قصرت بذلك عن النصاب، صرح به الساجي. قال الرزقاني: وأصل هذه المسألة فصلان: هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين؟ وهل محيء الساعي شرط وجوب أم لا؟ والمذهب أنها تحب بمحيي الساعي وأنها متعلقة بالعين، أشار إليه الساجي. قلت: وأما تعلقها بالعين أو الذمة فمذهب الحنيفة فيه أنها متعلقة بالعين، صرح به في "الدر المختار" وغيره، وقال الموفق: الزكاة تحب في الذمة في إحدى الروايتين عن أحمد وأحد قولي الشافعي؛ لأن إخراجها من غير النصاب جائز، والثانية: أنها تحب في العين، وهو القول الثاني للشافعي، وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا؛ لقول النبي ﷺ في رجل شاة. وقوله: فما نحب سمعنا عند وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف "في"، وهي لطرفية، وإنما جار الإحراج من غير النصاب رحمة. وفائدة الخلاف أنها إذا كانت في الذمة فحال على ماله حولان لم يؤد ركاظهما، وجب عليه أدائها لما مضى، ولا تقص عنه الزكاة في الحول الثاني، ولو كان عنده أربعون شاة مضى عليها ثلاثة أحوال، وجب عليه ثلاث شياه، وإن قلنا: تتعلق بالعين، وكان النصاب مما تحب الزكاة في عينه، فحالت عليه أحوال لم تؤد ركاظها، تعلقت الزكاة في الحول الأول من النصاب بقدرها، فإن كان نصاباً لا زيادة عليه، فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الأول؛ لأن النصاب نقص فيه.

إِلَّا مَا وَجَدَ الْمُصَدِّقُ عِنْدَهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ أَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَاتٌ، فَلَمْ يُوْخِذْ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا حَتَّى هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ كُلُّهَا، أَوْ صَارَتْ إِلَى مَا لَا تُحِبُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَإِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَلَا ضَمَانَ فِيمَا هَلَكَ وَمَضَى مِنْ مَالِهِ.

النَّهْيُ عَنِ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٧٥ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْتَمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَافِلًا ذَاتَ ضَرْعٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لَا تَقْتَنُوا النَّاسَ لَا تَأْخُذُوا حَزَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ نَكْبُوا عَنِ الطَّعَامِ.

تحوا

كرالم الأموال

قالت مر بساء المجهول، "على عمر بن الخطاب نعم من أموال الصدقة فرأى فيها شاة حافلا أي مجتمعاً لها ومنه المخلعة، ذات ضرع" بفتح الصاد المعجمة وسكون الراء المهملة، ندي "عظيم" أي كانت عظيم الثدي لأجل حفل النسل أو حققة، والمعنى على كل حال: أنها كانت من حيار العم "فقال عمر بن الخطاب: ما هذه الشاة" أي من أين جاءت؟ فقالوا: شاة من لصدقة، فقال عمر بن الخطاب: ما أعطى هذه الشاة أهلها بالرفع فاعل "أعطى"، "وهم طائعون"، يريد أن أهلها لا بد أن كرهوا إعطائها؛ لما فيها من كثرة المن وعظم الصرع، وكوها من حيار الأموال؛ لأن الأغلب من أحوال الناس أنهم كرهوا إعطاء أمثاتها، وبشكل عليه أنه ليس في الأثر أن عمر بن الخطاب أمر بردها، وأجاب عنه الساجي بأنه يَحْتَمِلُ أن عمر قد أعلم أن صاحبها قد طابت بها نفسه، وقال أبو عمر: إنما أخذت - والله أعلم - من عمه كتبها لنور، كما لو كانت كتبها مواحص أحد منها، ولذا لم يأمر عمر بردها، ورده اس ررقون بأن مشهور المذهب أن الساعي لا يأخذ منها، ولرأى أن يأتيه بما فيه وفاء، قلت: هذا الرد مختص بمسلك المالكية؛ إذ قالوا بلزوم الوسط، وأما على مسلك الحنفية فما أجاب به أبو عمر صحيح، وفي "الدر المختار": والمصدق لا يأخذ إلا الوسط، ولو كله جيداً فجيد.

لا تقتنوا: بكسر التاء الثانية، "الناس" أصل القنة الاحتسار، إلا أنها استعملت فيما يصرف الناس من الحق إلى الباطل، قلت: والمعنى: لا تفسدوا الناس ولا تعرفوهم عن الدين بزيادة الثقل عليهم، "لا تأخذوا حررات" بفتح الحاء المهملة وتقدم الراي المعجمة المفتوحة على الراء المهملة، جمع حررة تسكون راي، هي حيار ما الرجل؛ -

٦٧٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَأْتِيهِمْ مُصَدَّقًا، فَيَقُولُ لِرَبِّ الْمَالِ: أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِكَ، فَلَا يَقُودُ إِلَيْهِ شَاءَ فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبْلَهَا. قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَلِدُنَا أَنَّهُ لَا يُضَيِّقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَكَاتِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا دَفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

- لأن صاحبها لا يزال يجرها (أي يجرصها) في نفسه، كذا في "المجمع"، يطلق على الذكر والأنثى، ويروى: حرزات تقدم الرأى على الراي، قال صاحب "المجمع": المشهور الأول، قال ابن الهمام: بالفنحات جمع حررة تقدم الراي المعجمة على الرأى في اللغة المشهورة، ذكره في "النهاية"، وهو حيار المال، وفي الأصل كآه الشيء المحبوب للنفس، وذكر عدة روايات وردت فيها المنع عن أخذ حررات المسلمين. "تكبوا" تشديد الكاف كما في الحاشية عن "المحلى"، أي تنحوا، قال المحدث: نكته تكبوا: نحا، لازم ومتعد، "عن الطعام" أي ذوات الدر. قال موسى بن طارق: قلت لمالك: ما معناه؟ فقال: لا يأخذ المصدق لوبا، وقال الباجي: أي اعدلوا بأحدكم عما يكون منه الطعام لأرباب المواشي، وفي "المجمع": يريد الأكلة ودوات اللب وغوهم، أي اعرصوا عنها، ولا تأخذوها في الزكاة.

أشجع إلخ: بفتح الهمة وإسكان المعجمة فحيم، قبيلة مشهورة، "أن محمد بن مسلمة" بن سلمة "الأنصاري" صحابي مشهور مات بعد الأربعين. كذا في "التقريب"، "كان يأتهم مصدقا" أي ساعيا للمصدقة "فيقول لرب المال: أخرج إلي صدقة مالك"، قال الباجي: وهذا على سبيل التفويض إليه، وهو من السنة أن الاختيار إليه، وأنه من أخرج شاة سليمة يحور مثل سنّها في الزكاة أن يأخذها؛ لأن التعيين لرب الماشية دون المصدق. "فلا يقود" رب المال "إليه" أي محمد بن مسلمة، "شاة" مفعول - يقود، "فيها وفاء من حقه" أي المصدق "إلا قلها".

أنه لا يضيق إلخ: العامل "على المسلمين" أي أرباب الأموال في ركائهم "وأن يقبل منهم ما دفعوا" إليه من زكاة "أموالهم"، وقال النبي ﷺ: لعاذ: إنك وكرائم موهم واتق دعوة مصوم فيه ليس بينه وبين الله حجاب، وقال النبي ﷺ: المعتدي في الصدقة كما معها: قلت: وطاهر ما في "الموطأ" أن الخيار في ذلك إلى المالك لكن في الفروع تفصيل، ففي بعضها خير الساعي دون بعضها، وقالت الحنفية: إن الخيار للمالك، قال السرخسي: الخيار إلى صاحب المال إن شاء أدى القيمة وإن شاء أدى سنا دون الواجب وفضل القيمة، وإن شاء أدى سنا فوق الواجب واسترد الفصل، حتى إذا عين شيئا فليس للساعي أن يأبى ذلك؛ لأن صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الأموال، وإنما يتحقق ذلك إذا كان الخيار لصاحب المال. قلت: لكن الحنفية مختلفة في صورة أداء الأعلى واسترداد الفضل؛ لأنه بيع يتوقف على تراصي الطرفين، كما بسطه ابن عابدين.

أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا

٦٧٧ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ:

أحد على رنة العامل ومعهه، فالمراد بيان العامل كم يعطى من الصدقة، سيأتي في آخر الساب، ويحتمل أن لا يختص بالعامل، فيكون قوله: 'ومن يجوز له أخذها' عطف تفسير، والأوجه عندي الأول للتأسيس، فيكون العرض بيان أحكام العامل خاصة وأخذ الصدقة عامة.

لا تحل الصدقة أي الصدقة الواحدة لا صدقة التطوع، "لعي" حكى القاري عن "المحيط" العني على ثلاثة أنواع: عني بوجوب الزكاة، وهو منك نصاب حولي عام، وعني بحرم أخذ الصدقة وبوجوب صدقة الفطر والأضحية، وهو منك ما يبيع قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأصلية، وعني بحرم السؤال دون الصدقة، وهو أن يكون له قوت يومه وما يستتر عورته. وقال ابن رشد: وأما حد العاء الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي إلى أن المانع هو أقل ما يطلق عليه الاسم، وذهب أبو حنيفة إلى أن العاء هو منك النصاب؛ لأنهم المدين سماهم النبي ﷺ أعياء لقوله ﷺ **ما جحد من أحمسه، ويرد على من نهه**. وإذا كان الأعياء هم الذين هم أهل النصاب، وجب أن يكون الفقراء ضدهم، وقال مالك: ليس في ذلك حد، إنما هو راجع إلى الاجتهاد، وسبب اختلافهم هل العني للمانع أمر شرعي أو معنى لعوي؟ فمن قال: معنى شرعي، قال: وجود النصاب هو العاء، ومن قال: معنى لعوي، اعتبر في ذلك أقل ما يطلق عليه الاسم، فمن رأى أن أقل ما يطلق عليه الاسم محدود حده به، ومن رأى أنه يختلف باختلاف الأشخاص والحالات والأرمة والأمكنة وغير ذلك قال: إنه راجع إلى الاجتهاد.

قال الجصاص بعد ذكر الحديث **ما جحد من أحمسه، ويرد على من نهه** بعدة طرق وعدة روايات: ولما كان العني هو الذي منك مائتي درهم، وما دونها لم يكن عنيًا، وجب أن يكون داخلًا في الفقراء، وهذا هو مستند الحنفية في ذلك. "إلا لخمسة" الآتي ذكرها، قال الزرقاني تبعًا للناجي: فتحل هم وهم أغنياء؛ لأنهم أحدها بوصف آخر، وقال ابن رشد: الجمهور على أنه لا تحوز الصدقة للأغنياء بأجمعهم إلا للحمس الذي نص عليه النبي ﷺ في قوله هذا، وروي عن ابن القاسم: أنه لا يجوز أخذ الصدقة لعي أصلاً بمحاهد أو عاملاً، وسبب اختلافهم هو هل العلة في إيجاب الصدقة للأصناف المذكورين هو الحاجة فقط أو الحاجة والمصلحة العامة إلخ. وفي "البدائع": أما الذي يرجع إلى المؤدى إليه فأبواب، منها: أن يكون فقيراً، فلا يجوز صرف الزكاة إلى العني إلا أن يكون عاملاً عليها؛ لقوله تعالى: **لَا تَجْعَلْ مَقَارِعُكُمْ بَيْنَكُمْ وَأَلْتَمِمْ سُبُلَكُمْ لِيَبْذُلُوا إِلَيْكُم مِّنْ أَمْوَالِكُمْ** (البقرة ٢٦٠) حرحت لبيان مواضع الصدقات، ومصارفها ومستحقها، وهم وإن اختلفت أساميهم فسبب الاستحقاق في الكل واحد، وهو الحاجة إلا العاملين عليها؛ -

لِعَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا أَوْ لِعَارِمٍ

= فإنهم مع غناهم يستحقون العمالة؛ لأن السب في حقهم العمالة. ثم فسر الآية بالسط، وقال الجصاص في "أحكام القرآن" بعد تفسير الآية: وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف فإنما يأخذها صدقة بالفقر، والمولفة قلوبهم والعامون عديها لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء، ثم يعطي الإمام المولفة منها لدفع أذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين، ويعطيها العاملين عوضاً من أعمالهم لا على أنها صدقة عليهم، وإنما قلنا ذلك لقول النبي ﷺ **لَمْ يَلِدْ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنْ حَسَنَةٍ إِلَّا دَعَا فِي فَرْئِكُمْ** فبين أن الصدقة مصروفة إلى الفقراء، فدل ذلك على أن أحداً لا يأخذها صدقة إلا بالفقر، وأن الأصناف المذكورين إنما ذكروا بياناً لأسباب الفقر. وفي المرقاة: قال ابن الهمام: قيل: لم يشت هذا الحديث أي الذي في "الموطأ"، ولو ثبت لم يقو قوة حديث معاذ؛ فإنه رواه أصحاب الكتب الستة مع قرية من الحديث الآخر - يعني قوله: **لَا حِلَّ لِعَبْدٍ** - ولو قوي قوته ترجح حديث معاذ بأنه مانع، وما رواه مبيح، مع أنه دحه التأويل عددهم، حيث قيد للأخذ له بأن لا يكون له شيء في الديوان، ولا أحد من الفني، وهو أعم من ذلك، وذلك يضعف الدلالة بالنسبة إلى ما لم يدخله تأويل. قال القاري في "شرح النقاية": ولما ما في "أبي داود" و"الترمذي" من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ قال: **لَا حِلَّ لِمَنْ يَصَدَّقُ عَنِّي**، لا يدي مرة سوى. رواه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما.

لِعَارِ إلخ: هذا أحد التفسير في قوله تعالى في مصارف الصدقة: **فِي سَبِيلِ اللَّهِ** (النوبة: ٦٠) قال الساجي: هو العزو والجهاد، قاله مالك وجمهور الفقهاء، وقال ابن حبل: هو الحج، قلت: وبالأول قال أبو يوسف، والثاني قال محمد، كما في "البذل"، وفي "البدائع": "في سبيل الله" عبارة عن جميع القرب، فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الحيرات إذا كان محتاجاً. قلت: لكن المراد ههنا هو الأول؛ لتفريد الحديث بـ "غار في سبيل الله"، وبالجملة أن ههنا احتلافي، الأول: في أن المراد بـ "سبيل الله" المصنف في الآية الحاج أو العاري؟ والثاني: أن الاستثناء في الحديث عن العبي أو المستثنى مقيد بالفقر؟ وإطلاق العني عليه محار باعتبار ما كان، قال الباجي: لا بأس أن يعطي من الزكاة للعاري وإن كان معه ما يغنيه، وإن لم يأخذ فهو أفضل، هذا قول مالك، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يعطى للعاري العني شيء من الصدقة، ولا يحل له أخذها. قلت: وذلك لاشتراط الفقر في الروايات التي تقدمت قريباً، وتقدم أيضاً أن هذه الرواية لا تقاومها، وعلى تقدير التسليم فتوجيه ما في "البدائع"؛ إذ قال: وأما استثناء العاري فمحمول على حال حدوث الحاجة، وسماه غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة، وهو أن يكون غنياً، ثم تحدث له الحاجة، إلى آخر ما بسطه. "أو لعامل عليها" أي على الصدقة، قال تعالى: **﴿وَلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾** (النوبة: ٦٠) قال الكاساني: هم الذين نصبهم الإمام لحباية الصدقة، وقال أيضاً: الساعي: هو الذي يسعى في القبائل؛ ليأخذ صدقة المواشي في أملاكها، والعاشر: هو الذي يأخذ الصدقة من التاجر الذي يمر عليه، والمصدق: اسم جنس. وفي "الهداية": الغارم: من لزمه دين، ولا يملك نصاباً فاصلاً عن دينه.

[illegible]

مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الصَّدَقَاتِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهَا

٦٧٨ حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنْ أبا كُرَّ الصَّدِيقِ قَالَ: لَوْ مَعُونِي عَقْلًا لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ.

أحد الصدقات أي الصدقة، والتشديد فيها أي في أمر الصدقات من يوفي عن مسعفين من يمس مصرفها من الأغنياء وغيرهم.

عقلا قال يحيى حسن عقال، فيه قوة وحكمة، فذهب جماعة منهم إلى أنه قد يعقل كذا غيره، وهو معروف في اللغة بذلك، وهو قول كسائي، ويقال في عقله وحكمته من أهل اللغة، وهو قول جماعة من الفقهاء، قال حنفي قال أحد متصرفي عقار هذا عام، إذا أخذ منهم صدقة، وفي نسخة أن دود، قال أبو عبيد معمر بن مثنى عقار صدقة منه، ذهب كثرة من من تحقير من لا يرد به حمل على عقله بغيره، وهو عاكي عن (أما مال) في ذلك وغيره، وهو موجود مع تركه، لأن على صاحبها تسليمه، وقد وقع فيها براءتها، وفي حديث محمد بن مسلمة أنه عمل صدقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان يأمر أن يحمل رد حاد، بالمرقة أن أي عقابهم، وهو سبهم، ومن معنى وجوب رد كذا من غيره من سحره، منع مع غيره فيها لغة شدة، ومن رد به سبي، بلفظ حقير، فصدت عقار مثله، ومن كذا من عادة متصرفي رد أحد صدقة أن يحمل على قول أبيض عاكي، وهو حمل على قول من غيره؟ ثم لا يرد إلا، فسمى عند ذلك غيره، وكل من من من عقار، وفي كلام عقار من من نفسه، ومن أن ذهب ومن سبهم عن مال عقار فقبول، ومن عقار من يحمل رد منع إلا من عشرين وحبب فيها من من حسن إلا، فهو عقار، وقال أبو سعيد الخدري كل من أخذ من لأموال وأصداف في الصدقة من إلا ونعمه ونعمه من غيره ونعمه، فهذا كنه في صدقة عقار، لأن مؤذي عقل به عنه صفة استيطان، وعقل عنه لأنه على نفسه لله عن به (مختصر - دود) وفي حديث عن دود عن مروة شعور بسبوي، قال مروة: رد أحد متصرفي أمان إلا أحد عقلا، ورد أحد أمان على أحد نقد وقيل: أرد من سبوي عقار من حقوق صدقة، وفي حديث عن مروي دأرو فيه وجهها، أصبحها وأقوها من صاحب تحرير إليه ورد مائة، لأن كذا خرج مخرج نصيب وسندي، لمقتضى قوة وحكمة قت، وهذا أرحح لأقوال عدي، وبه يظهر ميل ساحي، دأرو وحمل عدي أن يكون قصد ذلك المسألة في مع الحق، وأنه لا أحد منهم إلا جمع ما كان لأحد منهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا كما يقول الخليل في الشافعي، والله ما ركت منها سرعة، ولا يرد ذلك بسرعة فيه لا حكم تنعها، ومن باب طرح مكانه بقدر عاقفا =

٦٧٩ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمَ أَنَّهُ قَالَ: شَرِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ، فَسَأَلَ الَّذِي سَقَاهُ: مَنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ سَمَّاهُ، فَإِذَا نَعْمٌ مِنْ نَعْمِ الصَّدَقَةِ، وَهُمْ يَسْقُونَ فَحَلَبُوا لِي مِنْ أَلْبَانِهَا، فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَائِي فَهُوَ هَذَا، فَأَدْخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَدَهُ فَاسْتَقَاءَهُ.

قال مالك: الأمرُ عندنا أن كلَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَسْتَطِعْ التَّسَلُّمُ مِنْ أَخْذِهَا، كَانَ حَقًّا عَلَيْهِمْ جِهَادُهُ، حَتَّى يَأْخُذُوهَا مِنْهُ.

= كما ورد في بعض الروايات، وهو بخار محاري. رد قل وهو صحيح. فإنه يصهر ميل أبي داود، إذ يُدعى بعدة روايات، لكن روايات رويت كلها بتعريف بصرى. فالترجيح مشكوك. جاهدتهم عنه ونقط أبي داود. والله هو معولي عقلا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لمقاتلتهم على معده.

شرب عمر الخ مرّة 'سأ فأعجبه' أي استعابه، فأكره بالاستدلال لقبي أو بالإلهام الغيبي. 'سأل' أي سقاه: من أين 'حصل لك هذا اللبن'؟ قال 'عمر الخ' سأل عمر رضي الله عنه. 'إد ربه فإنه أعجبه صغره، ولم يكن على ما كان يألفه كل ليلة، وهذا من أساليب التريه، وحمية على النورح، كد في 'مرفقة'، فأخبره أنه ورد 'أي مر' على ماء قد سَمَّاهُ 'وسمي اسمه، أو لم يتعوى عرضه لتسميته، فإذا سمعته. نعم بتعريف من نعم الصدقة' وردت هذا الماء، 'وهو' أي الرعا 'يسقون' نعم من ذلك الماء، 'فحسب لي' بوحده 'في' جميع المسح كمن رفعه عليه علامة المسحة، 'من ألبانها فجعلته' أي 'لبن' في سقائي 'نكسر' أي وعائي 'فهو هذا، فأدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه' أي فتنبأه حتى أخرجه من حوقه، قال الطوسي: هذا غاية الروع واشتره عن ابنه، وقال ابن حجر: كان شارحاً يستحضر قول أئمة، أن كل من 'كل وشرب حرام' يرمه أن يتقبأه إن أضاعه، وإن عذر في تناوله، قال القاري: وفيه أنه لا دلالة في الحديث على كون ذلك أمراً حراماً؛ لأن القاصص إذا أحده على وجه الاستحقاق، وأهداه غير المستحق - على فرض أن عمر رضي الله عنه مستحق - فلا شئ في حقه، كما في حديث بريرة: هو ما صدقه، وأيضاً لا فائدة في استقائه؛ إذ لا يمكن رده إلى صاحبه، وإنما هو تنقية الباص من أثر الحرام أو الشبهة، وهذا لا شبهة أنه ورع.

فريضة من الخ: أي حقا من حقوقه تعالى أيما كان. وقال الساجي: يحتمل أن يريد بالفريضة ههنا الزكاة خاصة، ويحتمل أن يريد سائر حقوق النبي ككون حكمها حكم الزكاة في ذلك، 'فلم يستطع' أي لم يستطع أحدوها منه كان حقا' واحداً عليهم جهاده 'أي لقتال معه' حتى يأخذوها منه 'بقتاله، كما فعل الصديق الأكبر رضي الله عنه. ثم إن كان المانع مقرراً فمستند، وإلا فكافر إجماعاً.

٦٨٠ **مالث** أنه بلغه: أَنَّ غَامِلًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ دَعِيهِ وَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ زَكَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ وَأَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ غَامِلُ عُمَرَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ لَهُ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ تَحْذَهَا مِنْهُ.

زَكَاةُ مَا يُخْرَصُ مِنْ ثَمَارِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ

٦٨١ - **مالث** عَنِ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كتب إليه يذكر. في كذبه على حسب ما سعى للعامل والواهي من بطلان أمير المؤمنين ما يحدث من أمور الناس، وأحد رأيه فيما يرد من ذلك من الأحكام، أَنَّ رجلاً مع زكاة ماله، فكتب عمر بن عبد العزيز إليه أي عمه أن دعه أي تركه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين، هذا بصف منه في إعراء رجل مانع زكاة، وتوبيخ به وتقيح معنه، قال: منع ذلك أي حر كسبه 'رجل' بالنصب أي مانع عن تركه فاشتد أي عظم عليه ذلك الأمر، فأدى بعد ذلك زكاة ماله أي أراد أداءه أو أصر بإعطائه، فكتب عامل عمر بن عبد العزيز إليه يذكر به ذلك أي إعطاءه فكتب إليه عمر أن حذها أي قبلها منه، قال بن عبد البر: يحتمل أنه علم من رجل معينا من العامل دون معينا من أهله، ولم يكن عنده من يمنع الزكاة، وتفرس فيه أنه لا يخالف جماعه المسلمين يدفعين هاتين الإمام، فكان كما ص، ولو صبح عنده معه زكاة ما جاز له تركها عنده؛ لأنها حق للمسلمين والمساكين بمره اقيامه، قال والواحد أن بعض الإمام من منع الزكاة ويؤخذ، فإن أصر على المنع أخذها منه جبراً.

زكاة ما يخرص. ساء مجهول، من ثمار، لفظة من بيان 'ما'، 'نخيل' قال زرعي: النخل معروف، وقد يستعمل في الواحد والجمع، وجمعه نخل، والأعناب قال الزرعي: العنب يقال: شمره لكرم وسكره نفسه، لواحدة عنب، وجمعه أعناب، قال تعالى: ٥ ومن ثمرات النخيل والأعناب (النحل ٦٧) والخرص بفتح معجمة وقد تكسر، وسكون اراء بعدها صاد مهملة، من ناي قصر وصرب، وهو حرر ما على النخلة من لرضب قمر يعرف مقدار عشره، فثبت على مالكة وعلى بيته، ويؤخذ ذلك المقدار وقت الخداد سنة عند لشافعي، وأكبره حنيفة، وحرص الكرمه والنخلة يخرصها: إذا حرر ما عليها من لرضب قمر ومن العنب ريبا، يعني يخرج من هذا كذا، وكذا قمر وكذا وكذا ريبا، وهو من الخرص الطن؛ لأن الحرر إنما هو تقدير بطن، ولاسه حرص بالكسر، كذا في "المجمع" والعيني.

قَالَ: فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَالْبُعْلُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ.

= قال بن رشد في 'سده': 'ما تقدير النصاب بالخرص واعتباره دون الكيل، فإن جمهور العلماء على جرد الخرص في نخيل والأعناب حين يبدو صلاحها؛ ضرورة أن يحصى بينها وبين أهلها يأكلوها رضا، وقال داود: لا خرص إلا في نخيل فقط، وقال أبو حنيفة وصاحبه الخرص باطل، وعلى رب ما أن يؤدي عشر ما تحصل يبدو، رد على الخرص أو نقص منه، والنسب في اختلافهم معارضة لأصول لأثر لا يورد في ذلك، وهو ما روي: أن رسول الله ﷺ كان يرسل عند الله بن روح وعبيد بن حبر. فيحرص عليهم نخيل، وأما الأصول التي تعارضه ولأنه من باب الترميم انتهى عنها، وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر كذا؛ ولأنه أيضا من باب بيع الرطب بالتمر بسبعة، فيدخه سبع من النفاصل ومن السبعة، وكلاهما من أصول الربا، فيما رأى الكوفيون هذا مع أن الخرص لذي كان يحرص على أهل حبر في كل بركة. إذ كانوا يسو أهل بركة، فلو احتمل أن يكون تخميننا ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار.

قال القاضي: 'ما حسب حبر ما تظاهر أنه كان في القسمة؛ ما روي: أن عند الله بن روح كان إذا فرغ من الخرص قال: 'بن شتم فلکم وبن شتم فلي، أعني في قسمة الثمار لا في قسمة حب، وأما حسب حديث عائشة الذي رواه أبو داود وإنما خرص موضع سقي أو حب عليهم في ذلك، وحدثت هو أنها قالت وهي تذكر شأن حبر: 'كان النبي ﷺ يبعث عند الله بن روح إلى يهود حبر، فيحرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه، وحرص الثمار، م حرجه الشيخان، وكيفما كان فالخرص مستثنى من هذه الأصول. هذا بن ثبت أنه كان معه في حكماء مدعى التسمين: فبن حكمه لو ثبت على أهل الدمة ليس يجب أن يكون حكما على المسلمين إلا بدليل، والله أعلم.

سَقَتْ السَّمَاءُ. أي ينظر من باب ذكر النخل وإرادة الخال، ويدخل فيه السيل والأنهار، 'والعيون' بضم أي الحارية على وجه الأرض التي لا يشكف في رفع مائها إلا أنه، 'أو لعل' توحدة مفتوحة وعلى مهمة ساكنة، هو ما شرب عروقه من الأرض، ولم يخرج إلى سقي السماء ولا أنه، معاد: أن ضوءا تصل إلى أياد تحت الأرض، فيقوم لها مقام السقي، ولا تخاف أن تسقى بما يرس إلى عروقها من وجه الأرض من مطر أو غيره، قال الرافعي: وهذا هو المعبر عنه في حديث ابن عمر بقوله: 'أو كان عثريا' مع العيون المهمة ومثلة الحقيقة - فقد فسره خطابي بأنه الذي يشرب بعروقه من غير سقي. 'عشْر' متدا مؤخر، حبره 'فيما سقت السماء'. وحدث ما في المذكور من هذه الأنواع قلة مؤنة سقي. 'وفما سقي' ساء الخجول 'النضج' بفتح النون وسكون الصاد معجمة بهذه المهمة، هو الرش والصب، أي ما سقي بما يستخرج من الأمان بالغرب أو بالناسية، ويستخرج من الأنهار بأنه 'نصف العشر' متدا مؤخر، وذلك أكثره مؤنة، وهذا أصل في أن يتعد سقفة وحفنها تأثيرا في كثرة بركة وفنتها.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ الْغَنَمُ تُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهَا بِسَخَالِهَا، وَالسَّخْلُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْأُمُورِ ثِمَارٌ لَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْهَا، مِنْ ذَلِكَ الْبُرْدِيُّ وَمَا أَشَبَّهُهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَدْنَاهُ، كَمَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ خِيَارِهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَالِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يُخْرَصُ مِنَ الثَّمَارِ.....

وإنما مثل ذلك: أي المذكور من أن نوع سمر بردية عدولا يؤخذ، نعم يرفع، عد على صاحبها بسخاها أي أولاده أو سخل لا يؤخذ في صدقة كما تقدم فربما في موضعه، وقد عرفت أيضا أن كون للريح كالماشية روية 'موضا' وغيرها، وعلى ما روي من القسمة والأنهب فيهما فرق، وما عبد الحنفية فحكى بن عاصدين عن 'الطهرية' أنه حين تمر برمي ودفن فإن الإمام: يؤخذ من كل حبه حصتها، وفي محمد: يؤخذ من 'نوسه' رد كانت 'صدقة' ثلاثة حيد ووسط وردية. 'وقد يكون' هذا بيان محيد من الثمار بعد بيان رديتها، في 'أموال' ثمار حيد لا يؤخذ 'صدقة' منها حادها، كما لا يؤخذ من 'أدوب' رداءها، ثم مثل حيد بقوة: من ذلك 'ندي' لا يؤخذ منها الصدقة، حر مقدم، وأمن 'بعضية' 'البردي' 'مست' مؤخر، وهو نصف الموحدة وسكان 'أرض' ودر مهمس 'أحد' به من أجود ثمر 'وما أسفه' في حدود، ثم ذكر بصرى التيحة بعد ذكر كلالا 'الموعين'. لا يؤخذ من أدبه كما لا يؤخذ من حيدره، وإنما تؤخذ الصدقة من 'أوساط' مال رفق بالمال والعقراء.

أنه لا يخرص الخ: ساء الخجور، من الثمار بلا سخل والأعناب قال 'الررقاني': فلا يخرص في غيرهما عند مالك، وعنه روية شاذة: يخرص التينون أيضا، وهذا قال مالك، وفي 'برهري' وأورعي وبيت: يخرص؛ لأنه ثمر حب فيه ركة، فيحرص كحرص والعنب، ولنا: أنه لا يص في حرصه، ولا هو في معي المخصوص عليه، فيبقى على الأصل. 'فإن ذلك يحرص' ساء الخجور "حين يندو صلاحه ويحل بيعه فإن حل بيعه يكون عند ندو 'أصلاح'، وهو وقت الحرص، وهو وقت وجوب الركة، وسألنا أيضا: 'وذلك' أي وجه جوار الحرص فيهما أن ثمر النخيل والأعناب يوكل رصا وعسا' فبكثر الحاجة فيهما، فإن أبيع ذلك فلا حرص صر الناساكن، وإن مع منه صر الناساكن 'فيحرص على أهله؛ ينوسعه على الناس أي ذلك' 'وإنما لا يكون على أحد من مالك' والناساكن في ذلك صنف، فيحرص ذلك عليهم' يعني 'واجب' 'ثم حتى بينهم وبينه يأكونه' ويتنعمون به 'كيف شاؤوا' من بيع وغيره، 'ثم يؤدون' به الركة بعد احتفاف 'على ما حرص عليهم' أي على ما قدر عليهم حرص بشرط السلامة كما سألنا. وصوره 'أخرص ما في المدونه' قال: قلت مالك: كيف يحرص رسا؟ قال مالك: يحرص عسا، ثم يكل. ما يقص من هذا العنب إذا ترب، فيحرص بقص العنب وما يبيع أن يكون ريبا فذلك ندي يؤخذ منه، وكذلك السخل يكل: ما في هذا الرص ثم يكل: ما فيه إذا جف وصار ثمر فإذا بلغ ثمره خمسة أوسق فصاعدا كانت فيه الصدقة.

إِلَّا النَّخِيلَ وَالْأَعْنَابُ؛ فَإِنْ دَلَّتْ يُحْرَصُ حِينَ يَنْدُو صِلَاحُهُ وَيَحُلُّ بَيْعُهُ؛ وَدَلَّتْ أَنْ ثَمَرَ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ يُؤْكَلُ رَطْبًا وَعَنْبًا، فَيُحْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِمَتَوَسُّعَةٍ عَلَى النَّاسِ، وَلَوْلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ ضَيْقٌ، فَيُحْرَصُ دَلَّتْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يُحْتَمَى بَيْنَهُمْ وَيَبْتَنُّ بِأَكُونَهُ كَيْفَ شَاءُوا، ثُمَّ يُؤَدُّونَ مِنْهُ الزَّكَاةَ عَلَى مَا حُرِّصَ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ رَطْبًا وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ بَعْدَ حَصَادِهِ مِنَ الْخُبُوبِ كَنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَصُ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا فِيهَا إِذَا حَصَدُوهَا وَدَقُّوهَا وَصَبَّوْهَا وَخَصَصَتْ حَبًّا، فَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا فِيهَا الْأَمَانَةُ يُؤَدُّونَ زَكَاتَهَا إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَحْتَ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ النَّخِيلَ تُحْرَصُ....

ما لا يؤكل رطباً: أي لا يؤكل ما لا يندو بعد حصاده من حيث كنهه، فإنه لا حرص، لأن حرص بما هو لا يباع أهلها رطباً، وهذا لا يؤكل منه فصح أن حرص، لأن سجنه لأعناب ثمارها لا يصادره عن كمامتها، فسبها فيها حرص، وهذه ثمرها وحبها ميسرة في رطبها، ولا يباع فيها حرص، فإنه سحيق قلبه، لكن يحتاج إلى الأكل في الحمض الأخضر وغيرها كما تقدم.

ودقوها سندد الثاقف أو صوبها سندد سند تحنة بعد حصاده، مهملة وحسب حد يريد أن يركه تحب عليهم فيها، وعينهم نفسيها وحسنتها من كل شيء، وحسب بن هبته لأدجاره لأقريب، ولا يسقط عنهم من زكاته شيء؛ لأجل إلتحاق عبيها، وذلك لأن هذه الحال التي لا يمكن لأدجاره إلا عبيها، وعلى هذه الهيئة كانوا يؤدُّون زكاة على عهد رسول الله ﷺ، وهذه هي وجه إخراج زكاة كما سيأتي. وقد عني أهلها فيها أعاده تأكيد، ولأنه بعد ذكر لأول، الأمه يرفع مسند مؤخر، يعني أنهم مؤمنون في مسعده وفي وجوب الزكاة فيها، يؤدُّون زكاتها أي الخبوب كنها، ومع ذلك ما تحب فيه الزكاة أن مقدار بصلاب، وهو خمسة أسبق عندهم، وما كانوا أمه فيها فعنتر فوهم وتؤخذ عنهم حسب ما أقروا، قال مالك: صاهرو: وم لهمو، وقد ثبت ومحمد بن عبد الحكم، إن أهموا بصلاب استصان مبدا، فإن مالت ومه الأمر على لا اختلاف فيه عند مالك بن ميمونه.

أن النخيل إلخ: وفي النسخ المصرية: "أن النخل تحرص، وفي "مختار الصحاح": النخل والنخيل بمعنى، والواحد منه، تحرص على أهلها وثمرها، أو هو حذبه في رؤوسها يعني حرص حال كون لأثمار على الرؤوس، وإن حدث لأثمار فلا حرص، إذا صاب وحل بيعه يعني وقت حرص وقت حل نفع عند ندو صلاحه، لأنه ولا بعده، وهذا وقت الوجوب عند المالكية كما سيأتي. "وتؤخذ منه صدقته عمرا عند الجداد"، اختلفت نسخ "الموطأ" =

عَلَى أَهْلِهَا وَتَمَرُهَا فِي رُؤُوسِهَا إِذَا طَابَ وَحُلَّ بَيْعُهُ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ صَدَقَتُهُ تَمَرًا عِنْدَ الْجِدَادِ، فَإِنْ أَصَابَتِ الثَّمَرَةُ جَائِحَةً بَعْدَ أَنْ تُخْرَصَ عَلَى أَهْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تُجَدَّ، فَأَحَاطَتْ الْجَائِحَةُ بِثَمَرِ كُلِّهِ، فَيَسَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّمَرِ شَيْءٌ يُلْغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ. أُخِذَ مِنْهُ زَكَاتُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَصَابَتْ الْجَائِحَةُ زَكَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الْكُرْمِ أَيْضًا.

= في هذا الموضع في كل موضع جاء مصدره أو فعله، ولاكثر في اضمية بالنهمتين وفي المصرية بالمعجمتين، ومؤدى واحد، ففي 'اجمع' حداد النخل - فتح حبه وكسرها - دالا ودلا: القصع. 'ي تؤخذ عند قطع نخل لا فقه، ولا يكف أحد أن يشتري عند حرص من غيره وبأني به، وهذا وقت الإخراج، وأما عند اضمية فقال القاري في "شرح النقاية": وقت وجوب العشر حين ظهور الثمرة عند أي حبيقة، وحين الإدراك عند أي يوسف، وحين الخصوب في اضمية عند محمد، وثمره خلاف تقصر في وجوب اضمية - الإلتلاف.

أصابت الثمرة. سبقت 'جائحة' ما رُفِعَ بعد أن خرص على أهلها وقبل أن تُجَدَّ 'ي تقصع' فأحاطت جائحة بثمر كله، فليس عليهم صدقة، له حوفا في غيرها وقد رتب، ويطلق حكم الحرص متقدما، "فإن بقي بعد جائحة من الثمر ما يشاء بقوية في سبب اضمية، وبثبته في المصرية، ومؤدى واحد، 'شيء' أي مقدار "يلغ خمسة أوسق فصاعداً وهي سنون صاعاً لصاع النبي ﷺ" يعني العبرة في خمسة أوسق لصاعه ﷺ دون غيره من الأصبع وهي خمسة أراض ومدة عددهم. وسباني كلامه على ذلك في ثوب القصر. "أحد مه" أي مما بقي، وفي المصرية 'مهم' أي من أهل سبيل زكاته أي زكاة ما بقي وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة" يعني فلا يؤخذ زكاة الهالك من هذا الباقي.

وكذلك أي مثل ما تقدم في ثمر العمل أي حكمه في الكرم "أي العنب" أيضاً، وفي المعنى: قال أحمد: إذا حرص وترك في رؤوس النخل فعليهم حصه. فإن أصابته جائحة فدهت الثمرة، سقط عنهم الحرص ولم يؤخذوا به، ولا نعم فيه خلافاً، قال ابن المنذر: "جمع أهل النعم على أن يحارص إذا حرص الثمرة، ثم أصابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان قبل حداد، وإن تلف بعض الثمرة فقال القاضي: إن كان لساقي نصيبا ففيه الزكاة وإلا فلا، وهذا القول يوافق قول من قال: لا تحب الزكاة فيه إلا يوم حصاده؛ لأن وجود النصاب شرط في الوجوب متى ما يوجد وقت الوجوب له يجب، وأما من قال: إن الوجوب يشترط إذا بدا الصلاح واشتد الحب، فقياس قوته: إن تلف البعض، إن كان قبل الوجوب، فهو كما قال القاضي، وإن كان بعده وجب في لساقي بقدره، سواء كان نصيباً أو لم يكن.

فَقَالَ: فِيهِ الْعُشْرُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعُشْرُ نَعْدًا أَنْ يُعْصَرَ، وَيَبْلُغَ زَيْتُونُهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَمَا لَمْ يَبْلُغْ زَيْتُونُهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالزَّيْتُونُ بِمَنْزِلَةِ النَّخِيلِ مَا كَانَ مِنْهُ سَقَتُهُ السَّمَاءُ وَالْغَيُونُ،

فيه العشر وروى عن جماعة عتقها، أنه حبيفة وسداعي في أحد مؤنيه، وشي كاس وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد: لا زكاة فيه، لأنه إدم لا يوب، فله زرقان، وفي مسوى وروى أنه لو حبيفة، إلا أنه لا يشترط عدده خمسة أوسق، وروى: يؤخذ من ثمره لا من عصيره فله. وما حكى زرقاني عن صاحبي أبي حبيفة لم أحده في كتبنا، بل ذكر الإمام محمد في موطنه حديث ابن عباس، ثم روى وهذا لأحد بد خرج منه خمسة أوسق فصدقه، ولا يفتى في هذا أبو الربيع، وإنما ينظر أبو الربيع، وأما في قول أبي حبيفة، ففيه وكثيره، وهذا صريح في أن محمدا **يقطع** قائل بوجوب العشر في الزيتون.

العشر ناصبه، نعد أن يعصر، أي يخرج منه الربيع، ويبلغ زيتونه خمسة أوسق، وذلك أن الاعتناء في نضاه إنما هو المكمل، والمكمل لا يتها إلا في الحب، فإذا بلغ خمسة أوسق فقد كمل نضاب. وإذا قصر عن خمسة الأوسق فقد قصر عن النضاب، فلا زكاة فيه، وإنما مراد بالخروج ربه، لأنه حب على رب المال فدفعه على وجه يمكن دحاره والانتفاع به السعة المقصودة منه كالمزج والخب، فله السحي، يعني يعصر في تكميل النضاب الربيع، ويخرج في زكاة الربيع ولو قل كترصل. ويقدر في كذا الإمام محمد ومسوى أن العبرة عند احتضنه الربيع لا بالربيع، وإنما أحد الربيع في صدقه، ووجه ذلك عدي أن الربيع لا يقتصر الانتفاع منه على الربيع، بل ينصرف فيه للبيع وعبره على هيبته أيضا، وقد يكون الربيع لا ريب فيه كما سيأتي، فحينئذ يحتاج من كان بعبره الربيع إلى أمر آخر كاعتبار قيمته، خلاف من قال: يخرج الربيع في صدقه، فله سبع زيتونه خمسة أوسق فلا زكاة فيه، بنقصه عن نضاب، فلو زرقاني فإن معها وكنت لأرب فيه أحد من ثمره، فإنه في 'المدونة' وغيرها، ويخرج الصدقة من الزيتون عند الشافعية كما تقدم قريبا.

سقته السماء أي نضر الغيون، أو كان عدلا كما تقدم في سمر ففيه عشر: فقد مؤونه، وما كان يسقي ماء جهول، ناضح، أي نضاب لما يستخرج من لأر وغيرها ففيه نصف عشر، كما هو قولنا بعشر، ولا يخرج شيء من زيتون في شجرة، أي على رواية صحيحه، ويقدر رواية شاذة عن الإمام مالك أنه حرض، قال الساجي: ولا يخرج شيء من زيتون، لأنه لا فائدة في ذلك لأرباب الأمور، فإنه ليس مما يؤكل رصا، ولا لمسكين؛ لأن لأيدي لا تسرع به لأكل إلا بعد غسل وغبير، ولأن ثمره مستورة في ثوب لا يكاد يتهيا فيها الحرص على التحقيق.

أَوْ كَانَ بَعْلًا فَفِيهِ الْعُشْرُ، وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالنَّضْحِ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَلَا يُخْرَصُ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْتُونِ فِي شَجَرِهِ.

قال مالك: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يَدْخُرُهَا النَّاسُ وَيَأْكُونُهَا أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِمَّا سَقَتْهُ السَّمَاءُ مِنْ ذَلِكَ وَالْعَيُونُ وَمَا كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ، إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاعَ الثَّيِّبِ نحو، وَمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَفِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحُبُوبُ الَّتِي فِيهَا الزَّكَاةُ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ وَالذَّرَّةُ جوز

بعلا لنحل الذي يشرب بعروقه من غير سقي. (الحلى) **الحبوب** التي يجب لعشر فيها وهي التي يدحرجها الناس ويأكلونها ذكر هذين القيدين؛ لما أن مدار الزكاة في الحبوب عند مالكية على لادحار ولاقتيات، أنه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر، وما سقي بالنضح فيه نصف عشر يشرب النصاب فيهما، كما سيأتي التفيد به، والحاصل: أن التفريق بين العشر ونصفه لا يختص بما مر من النحل والزيتون وغيرهما، بل كل اعشيرات حكمها واحد في أن التي تسقى بالنضح وحده ففيها العشر، والتي تسقى بالنضح ففيها نصف عشر، وما كان وحوب الصدقة في الحبوب وغيرها مقيد عند مالكية بالنصاب ذكره إقيد، فقال: 'إد بيع ذلك' المذكور من الحبوب التي يدحرجها الناس ويأكلونها خمسة أوسق والوسق ستون صاع بالصاع لأول صاع التي نحو آخر بدل مما قلناه أو عطف بيان. وما زاد على خمسة أوسق ولو قليلا ففيه لزكاة حساب ذلك أي عشر أو نصف العشر؛ وذلك لأنه لا عفو فيه بعد نصاب، فإن الشبح في المسوى: وهذا قول أهل العلم إلا أن النصاب ليس بشرط عند أبي حنيفة رحم.

قال مالك: بين النصف في هذا القول أنواع الحبوب التي يؤخذ منها عشر، فقال: 'أو حبوب متدا وحده لحظة وما عطف عليه،' التي 'تعب' فيها الزكاة لحظة' بكسر الخاء المهملة وسكون لونها وفتح صاء المهملة، حرة هاء، كد في 'المحيط الأعظم' وهي قمح، ها أنواع كثيرة ذكرها أهل الفن، وذكر بعضها صاحب 'المحيط'.

عجبية: ذكرت في 'الأبواب السابعة' فقد حرجت حرة من الحبة على قدر نصفه سعامة، وهي أين من برد وطيب رائحة من المسك، ثم صارت سرة على هذه الهيئة إلى وجود فرعون، فصعرت وصارت كسفة بدجاجة، وم نرس على هذه الهيئة حتى دبح نجى، فصعرت حتى صارت كبسة الخمامة، ثم صعرت حتى صارت كاسدقة، ثم صعرت حتى صارت كالحمصة، ثم صعرت حتى صارت على ما هي عليه الآن، سأل الله تعالى أن لا تصعرت عن ذلك. =

وَالسُّدْحَنُ وَالْأَرَزُّ وَالْعَدْسُ وَالْجُلْبَانُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْحَلَانُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ
 ارزن یعنی چغندر کشتی برنج سور
 سم یعنی تل، در هندی

= ولشعير يفتح شين ويكسر. قاله الرقاي، قال الخد: شعير معروف، وحده هاء، وفي 'اصراح': الشعير: جو، ولشعيرة. يك وائه. 'واست' بكسر السين أو ضمها وسكون اللام وانشاء الفوقية، كذا في 'الخيطة'. قال الخد: هو بالصم: شعير أو صرب منه أو حامض منه وفي 'الأنوار الساطعة': صم السين وسكون اللام: حب بين الشعير والقمح يعرف عند المغاربة شعير السبي ^{٢٠٥}. قال الرقاي: صرب من شعير لا قشر له يكون في العور والخباز، فيه الخوهر، وقيل من فارس. صرب منه رقيق القشر صعب الخب، وقال الأزهري: حب بين الخصة والشعير، ولا قشر له كقشر الشعير، فهو كالحصة في ملامته وكالشعير في طعمه وبرودته، وفي 'الخيطة': سمه في اليوناني اصراعش، وفي الفارسية جورينه، وفي الترسي: جو كدم، وفي الهندية: آش جو، وقال أيضاً: يكون كالحصة مفشورة، ويكون 'بيض وأحمر، وفي 'اصراح': جورينه، وهكذا فسرده الشيخ في 'المصفي'. واحتسف أهل العلم هل هو نوع من البر أو الشعير أو نوع برأسه؟

'واسرة' صم لدال المعجمة وخفيف راء، هكذا ضبطه شرح البحاري من الحافظ والعيبي والقسطلاي، وفي 'شرح لإقحاح': معجمه مصمومة ثم راء مخففة. وفي 'الخيطة الأعظم': درت بصم دال معجمة وفتح راء مهملة مشددة وسكون مشاة هوقية، يقال عا في الهندية: جور، وهكذا فسرده الشيخ في 'المصفي'. وقال الخد: الدرة: كتنة، حب معروف، أصلها درو، وفي 'اصراح' الدرة: بالصم ولتحفف أصله درو أو دري، والهاء عوض. وفي 'الجمع': صم معجمة وحقه راء، هذه عوض عن واو، 'والدحل' بصم دال مهملة ويكسر، وسكون حاء معجمة آخره نون، يقال له نعة اليونانية: امروطة، وبالغربية: الفث، وبالتركية: الطرق، وبالفارسية: ارزن، وبالهندية: ككتني، أو 'أرز' برية قتل، وفي نعة: صم الرء، وأخرى: بصم الحمرة والرء وشد الرائي، والرابعة: يفتح الحمرة مع التشديد، واحامسة: زر بلا همز، وزن قتل، قاله الرقاي، فسرده الشيخ في 'المصفي' بلفظ برنج، وهكذا في 'الخيطة' وغيره، وفي 'عات اصراح': جوس، 'واعدس' ففتحتن، قال الخد: بالتحريك حب معروف، والعدسة واحده، وفي 'الخيطة': يفتح عين ودال آخره سين، يقال له باليمن: بسن، وبالفارسية: فك، وبالهندية: سور، وفي 'اصراح' ترك، وفي 'إيضاح الصراح' سور 'واحدان' بصم حيم وإسكان اللام وحكي فتحها مشددة: حب من القضاي، قاله الرقاي، وفي 'الأنوار الساطعة' بصم الحيم وسكون اللام، وفي 'الخيطة': اسم حنر، وقال في آخر: يقال له بالهندية: مراكشي، وفسرده الشيخ في 'المصفي': سامش، والأوجه أنه غيره؛ لأن أهل اللغة يفسرونه بشبيه الماش دون صم، وانظاهر مثر. 'واللوبيا' بصم اللام والواو مجهول وكسر ناء موحدة وفتح انشاء التحتية آخره ألف، اسم هندي يقال له في اليونانية: سيلبي، وفي السطية: وجر، وفي العربية: فريفا وقرنا، كذا في 'المحيط'. قلت: لكنه يستعمل في العربية أيضاً، وفي حاشية 'الأنوار لأعمال الأرباب' أن اللوبيا حب يشبه الباقلاء أصغر منه. 'والجلجلان' تخمين مصمومتين بعد كل حيم لاء، قال الخد: ثمر الكبربرة وحب السمسم، =

الَّتِي تَصِيرُ طَعَامًا، فَالزَّكَاةُ تُؤْخَذُ مِنْهَا نَعْدُ أَنْ تُحْصَدَ وَتَصِيرَ حَبًّا، قَالَ: وَالنَّاسُ مُصَدِّقُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا دَفَعُوا.

لَا مَا دَفَعُوا فِي أَيْدِيهِمْ

قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ: مَتَى يُخْرَجُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعُسْتَرُ، أَقِلَّ النِّفْقَةَ أَمْ نَعْدَهَا؟.....

= وفي الحديث: "الزكاة كالحمد" ويقصد بكسر. وفي كتاب محمد بن يعقوب نصيبه هو المسمى، وهو صفاة يقص وأسد. ويسمى العرب دهنه سصد، وفي مصرح بكسر، ويقال: سصد في فشره قبل أن يحصد، وفي مصاح مصرح: "يُسْر"، ويسره شيعة المدهدي في معنى المسمى وما شبه ذلك ذكره المصنف عشرة أنواع مفضلة، وأسرى غيرها غيره ما شبه ذلك وذكره لحي سنة شيعة غيره، وقد عرف مذهب حنيفة أنه حب عدهم في كل ما يحصد به قاء لأرض ويرجح فصد. وسصد عنه لأنه كما سأل في باب ما لا زكاة فيه من غيرة من حبوب جاز ما شبه. أي فيه صعد، لأن عنه عند الماكية لأقليات ولا دحار، فلا زكاة في كرسية على لأصهر. لأنه علف لا صعد حافره، شبه في عسبه أنه يروي.

توحيد مهيا أي من حبوب المذكورة مفضلة ومحملة كتب بعد أن يحصد، يصير حباً أي بعد تقطيعه وتصغيره وحفظه، إن هبته لأدحر، كما تقدم، فإن دفع. وفي مصرح أنه كاد بعد تصغيره في حبوب، وحفاظ في الثمار؛ لأنه أول الثمار، ومؤونة التي تروى سعرة، إن حب لإخراج على رب ما، لأن سعرة كفاشيه، ومؤونة ماشية وحفظها ورعيها ونظام عليها، إن حب لإخراج على ربها، كد هبته فإن ماتت وليس أي أرباب لأموال مصدقون، فسددهم من مفتوحة في ذلك أي في فوضه في مسعه من الكيل وما خرج من أرباب وغيره؛ لأنهم أماء، كما تقدم، فإن سأل في ذلك أي في فوضه في مسعه من الكيل وما خرج من يمكن أن جعل مع كل يسال من حفظ عنه ذلك ويقبل ساء عهدهم منهم في ذلك ما دفعوا ساء منهمه أي لدى دفعوه في الصدقة، وذلك كقولهم مصدقون في فوضه، فإن موفى ومنى دعى رب الله تعالى بها غير تعريضه قبل فوزه من غير تمين، سواء كان ذلك قبل إحصاء أو بعده، ويقبل فوزه أيضاً في قدرها غير يحين، وكذلك في سائر دعاوي، قال أحمد: لا يستحق الناس على صدقاتهم، وذلك لأنه حق لله تعالى، فلا يستحق فيه كالصلاة والحد.

وسئل ساء الجهنون، مالك؟ الإمام متى يخرج من الزيتون عشر رطل في مسح مصرته بعد ذلك: أو نصفه وليس هذا في الهدية، فالمراد بالعشر ما أحب أعم من عشر أو نصفه، أقبل سفقته؟ كمررة الاستفهام أم عدها أي هل يحتمسب بالنفقة التي بذل في تخريج الزيت؟

فَقَالَ: لَا يُنْظَرُ إِلَى التَّفَقُّةِ، وَلَكِنْ يُسْأَلُ عَنْهُ أَهْلُهُ كَمَا يُسْأَلُ أَهْلُ الطَّعَامِ عَنِ الطَّعَامِ، وَيُصَدَّقُونَ بِمَا قَالُوا، فَمَنْ رَفَعَ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا أَخَذَ مِنْ زَيْتِهِ الْعَشْرُ بَعْدَ أَنْ يُعَصَّرَ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي زَيْتِهِ الزَّكَاةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ زَرْعَهُ وَقَدْ صَحَّ وَيَسَّ فِي أَكْمَامِهِ فَعَلَيْهِ زَكَاةُهُ،

لا ينظر إلى التفقة قال ساجي: أي لا يحسب له هذا، وذلك لأن عليه سبع ركعة في أحد أي جرت العدة بأدحارها عليه. وهو أحد منهم قبل ذلك لما حرص عليهم حينهم وعندهم، وتوسموا فيها، ولكن لا يوجد منهم إلا على هيئة الأدحار، فعندهم شقة عليها حتى يحصل ذلك. قلت: وفي الخيط لرهدي. قال لكرحي: يوجد لعشر من جمع ما أخرجه لأرض، ولا يحسب صاحبها ما ألقى على نعه من سفي أو عماره أو أحره عمار ولا عقه بقر. قال بن حماد: يعني لا يغال بعدم وجوب العشر في قدر الدراج يدي تقاسم المؤونة، بل يجب العشر في الكل، ومن الناس من يقول: يجب النظر إلى قدر قيم المؤونة، فيسلم له بلا عشر ثم يعشر الباقي؛ لأن قدر المؤونة بمنزلة السالم له بعوض كأنه اشتراه

ولنا: أنه حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤونة، فلو رفعت المؤونة كان الواجب واحداً، وهو العشر دائماً في الباقي؛ لأنه لا يربط إلى بضعه، لا للمؤونة. وتقدم فيما كلام الموفق في ذلك "أو كس يسأل" سواء انجتهول "عنه" أي ربيوب "عنه" ذلك "كما يسأل أهل الطعام" كاحصه وغيرها "عن الطعام" أي كم حصل؟ ويصدقون بما قالوا في مقدار ما أخرج، "فمن رفع" سواء الفاعل أو المفعول أي حصل، أو أخرج "من زيتونه خمسة" بالرفع أو المصنوع "أو سق فصاعد أحد" سواء انجتهول "من زيت العشر" بالرفع، والمراد حسن، فبعض المصنف أيضاً، بعد أن يعصر ويخرج الزيت، "ومن م يرفع" سواء المعلوم أو المجهول كما تقدم "من زيتونه خمسة" أو سق م تحب عليه في زيت الزكاة". والحاصل أنهم يسألون أولاً، يقال لصاحب المال: كم سبع زيتونك؟ فإن ذكر أنه قصر عن المصنوع م يسأل عنه غير ذلك، فإن قال: سبع المصنوع أو زاد عليه، سئل سؤالاً ثانياً: كم أخرج له من الزيت؟ إن كان عصره، فإن كان ناعه، سئل: كم يخرج مثله من الزيت؟ أو سئل ذلك غيره من أهل المعرفة، فانه ساجي

في أكمامه: جمع كم مأكسر، وعاء الطبع وعطاء النور، كذا في "القاموس"، فعليه "أي لئاع" زكاته وحنة؛ لأنها وجبت بالصالح واليس، "وليس على الذي اشتراه زكاة"؛ لأن الزكاة تعق وحوها قبل البيع، فلا تعق حق الزكاة عند المشتري. قلت: وبه قالت الحنفية، ففي "البدائع": "وباع الأرض العشرية، وفيها ررع قد أدرك مع زرعهها، أو باع الررع حاصة، فعشره على السائغ دون المشتري" لأنه باعه بعد وجوب العشر وبقره بالإدراك. وبو باعهها وزرع نقل، فإن فصله المشتري لنحال، فعشره على السائغ أيضاً؛ لتقرر الوجوب في النقل بالفصل، وإن تركه حتى أدرك، فعشره على المشتري في قول أبي حنيفة ومحمد؛ لتحويل الوجوب من الساق إلى الحب، =

وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ رَكَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلَحُ بَيْعُ الزَّرْعِ حَتَّى يَبْسُ فِي أَكْمَامِهِ وَيَسْتَعْنِيَ عَنِ الْمَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾: (الأعراف: ١٤١) إِنَّ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ.....

= وروى عن أبي يوسف، أنه قال: عشر قدر البقل على النافع، وعشر برادة على المشري، وكسخت حكمه الثمار على هذا التفصيل. وسيأتي مسالك الأئمة في كلام العيني.

ولا يصح أي لا يجوز بيع الزرع حتى يبس، بامتنان التحتين فموجدة فبس مهملة، أي كمامه، ويستعني عن الماء ولا يستعاض عن ماء أنه لا يبقى ماء به بقعه، وذلك خدش هي **تق** عن بيع عيب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد. ثم يجوز بعده في مسلة قائما عند الجمهور، وفي الشافعي: لا يجوز بعده حتى يبس ويصفى؛ لأنه من العرق، قاله الرزقي. **وقال مالك** في تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ فتح الحاء قرأه ابن عمر وعمر وعاصم، والشافعي بكسرها، إن ذلك أي مرد الحق في الآية اركعة والله أعلم. قال الرزي: اختلفوا في تفسيره على ثلاثة أقوال: الأول: يريد به العشر ونصفه، قلت وسيأتي قريب. والثاني: أن هذا حق في ما سوى اركعة، قال مجاهد: إذا حصلت محضت نسائك، فاضرح هم منه، ورد دسمة ودريته فاضرح هم منه، وإذا عرفت كسبه فاضرح ركته. وثالث: أن هذا حق قبل وحب اركعة، فما فرصت الركعة سح هذا، وهذا قول سعيد بن جبير، والأصح بقول لأول. قلت: وباقول الثاني قال ابن عمر. قال الخصاص: روي عن ابن عمر ومجاهد أنه محكمه، وأنه حق وحب عند النصارى غير اركعة، وروى عن أبي **ي** "أنه هي عن حداد النبل وحرم النبل" قال سعيد بن عيسى: هذا لأحد النساكين كي نخسروا. وبقول الثالث أيضاً قالت طائفة. قال الخصاص: روي عن ابن عباس في رواية ومحمد بن الحنفية والسدي وبرهيم: سحها العشر ونصف العشر، وعن الحسن قال: سحنتها اركعة، وقال لصحاح: نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن. وتقدم شيء من الآثار في ذلك.

من يقول إلخ من أهل العلم، أيد بذلك محتاره بأن ما ذهب إليه مالك يكون مراد — الحق — اركعة سمعه من غيره أيضاً، قال الناحي: ولا يكون ذلك إلا من أهل العلم، ومن ليس من أهل العلم لا يقل مثل مالك قوله ولا يرجح به مذهبه. قال الرزي: وإن قال ابن عباس في رواية عطاء، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وطوس والصحاح، وهو الأصح: لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ إنما يحس ذكره أو كان ذلك الحق معنوماً قبل ورود الآية؛ فلا تسمى الآية محملة، وقد قال **ي** ليس في ما حو سوى اركعة فوجب أن يكون المراد بهذا الحق حق اركعة. قال الخصاص: وروى هذا القول عن جابر بن عبد الله ومحمد بن الحنفية وروى عن أسلم وقتادة. وسقط في ترجيح هذا القول بدلائل وبراهين فارجع إليه لو شئت ثم قال: وما ثبت بما ذكرنا أن المراد =

أَصْلَ حَائِطِهِ أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْمُبْتَاعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَابَ وَحُلَّ يَبْعُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُبْتَاعِ.

= بقوله: وَأَنْتَ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ هُوَ الْعَشِيرُ، دَلَّ عَلَى وَجوبِ عَشْرِ فِي جَمِيعِ مَا تَحْرَجُهُ الْأَرْضُ إِلَّا مَا حَصَهُ الْمَدْبِلُ، لِأَنَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ الرِّيحِ لَمْ يَطْغُ عَمُومُهُ بِنَصِّهِ لِنَسَائِرِ أَصْلِهِ، وَذَكَرَ سَحْلَ وَرَبِيونَ وَزُرْمَانَ، ثُمَّ عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: وَأَنْتَ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَهُوَ عَائِدٌ فِي جَمِيعِ الْمَذْكُورِ، فَهِيَ أَدْعَى حَصِيصَ شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ يَسْمَعْ بِهِ ذَلِكَ إِلَّا بِدَبْلٍ، فَوَجِبَ دَبْلُ حَقِّ وَجوبِ حَقِّ فِي الْخَصْرِ وَغَيْرِهَا وَفِي الرَّبِيونِ وَزُرْمَانَ، قَالَ الرَّازِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: فَوَيْهِ بَعْدُ: وَأَنْتَ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَمْوَالِ حَمِصَةً وَهُوَ سَحْلٌ وَرَبِيونٌ وَزُرْمَانٌ - دَلَّ عَلَى وَجوبِ زَكَاةٍ فِي كُلِّ، وَهَذَا يَفْتَضِي وَجوبَ الزَكَاةِ فِي شَمَارٍ كَمَا كَانَ يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ، فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَطْغُ اخْتِصَادُ مَحْصُوصٍ بِالرِّيحِ، فَقَوْلُهُ: غَضَّ الْخَصْدَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ غَيْرُ مَحْصُوصٍ بِالرِّيحِ، وَدَبْلُ عَلَيْهِ أَنْ الْخَصْدَ فِي اللَّغَةِ عَابَرَةٌ عَنِ الْفَصْعِ، وَذَلِكَ بِشَاوِلِ الْكُلِّ، وَأَيْضًا عَصِمَ فِي قَوْلِهِ: حَصَادُهُ حَبَّ عَوْدِهِ فِي أَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ، وَذَلِكَ هُوَ الرَّبِيونَ وَزُرْمَانَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَصِيمُ عَائِدًا بِهِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِذَا كَانَ دَبْلٌ حَقٌّ هُوَ الزَكَاةُ، وَجِبَ الْقَوْلُ بِوَجوبِ الزَكَاةِ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ.

أَصْلُ حَائِطِهِ أَيُّ سِتَانِهِ أَوْ أَرْضِهِ مَالِصٌ أَوْ فِي دَبْلٍ أَوْ فِي الْأَرْضِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ يَبْدُ نَضِجٌ أَوْ سَاءَ الْمَعْلُومُ مِنَ الدَّبْلِ، 'صِلَاحُهُ' أَيُّ مَا بَاتَ وَقْتُ وَجوبِ الزَكَاةِ؛ فَإِذَا تَحَبَّ عِنْدَ اخْتِصَالِهَا، 'فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْمُبْتَاعِ' أَيُّ الْمُشْتَرِيِّ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ كَانَتْ عَلَى مَالِكِهِ حِينَ تَعْلَقُ الزَكَاةُ بِهَا 'وَإِنْ كَانَ الثَّمَرُ قَدْ صَابَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَحُلَّ يَبْعُهُ' أَيُّ دَحَلَ وَقْتُ حُلِّ الْبَيْعِ عِنْدَ الْمَائِعِ، وَهَذَا أَوْ وَجوبَ الزَكَاةِ 'فَزَكَاةُ ذَلِكَ ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ عَلَى الْمَائِعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مِلْكِهِ الْمَائِعِ وَقْتُ وَجوبِ الزَكَاةِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَائِعُ 'الزَكَاةُ عَلَى الْمَائِعِ' أَيُّ الْمُشْتَرِيِّ وَفِي 'الشرح الكبير': 'وَالزَكَاةُ وَاحِدَةٌ عَلَى الْمَائِعِ بَعْدَ الْإِفْرَاقِ وَالطَّبْعِ، وَجَوِبَ اخْتِصَالُهَا عَلَى الْمُشْتَرِيِّ، قَالَ الْعَبَّاسِيُّ فِي 'شرح المحاري': 'خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ بَاعَ حَائِطَهُ أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ قَدْ بَدَأَ صِلَاحُهُ وَحُلَّ بَيْعُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ الثَّمَرِ عَلَى الْمَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمَائِعِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُشْتَرِيُّ بِاخْتِيَارِ بَيْنِ إِفْقَادِ الْبَيْعِ وَرَدِّهِ، وَالْعَشْرُ مَأْخُودٌ مِنَ الثَّمَرَةِ؛ لِأَنَّ سِتَةَ أَسَابِعٍ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ كُلِّ ثَمَرَةٍ يَجِدُهَا، فَوَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْمَائِعِ فَقَدَرْتُ ذَلِكَ كَأَعْيَبِ الَّذِي يَرْجِعُ بَقِيَّتَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: 'بِالْبَيْعِ فَاسِدٍ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَا يَبْعُثُ وَمَا لَا يَبْعُثُ، وَهُوَ نَصِيبُ الْمَسَاكِينِ، فَفَسَدَتْ الصَّفَقَةُ، وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِذَا بَاعَ أَصْلَ الثَّمَرَةِ وَفِيهَا ثَمَرٌ يَبْدُ صِلَاحُهُ أَنْ يَبْعَ حَائِطَهُ، وَالثَّمَرَةُ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ' لِقَوْلِهِ تَعَالَى: 'وَمَنْ بَاعَ حَبًّا يَوْمَ حَصَادِهِ، وَأَمَّا الَّذِي وَرَدَ فِيهِ الْمُهَيَّي عَنْ الْبَيْعِ حَتَّى يَبْدُو اخْتِصَالُهَا، هُوَ بَيْعُ الثَّمَرَةِ دُونَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْشَى عَلَيْهِ لِعَاهَةِ، وَجَوِبَ اسْتِيعَافُ الثَّمَرَةِ الَّتِي وَجِبَتْ زَكَاةُهَا قَبْلَ أَدَائِهَا، وَيَتَعَيَّنُ حَيْثُ أَنْ يُوَدِّيَ الزَكَاةَ مِنْ غَيْرِهَا خِلَافًا مِمَّنْ أَسْفَدَ الْبَيْعَ، وَعَنْ مَالِكٍ: الزَكَاةُ عَلَى الْمَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ، وَهَذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَى الْمَائِعِ مُطْلَقًا، وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْرَاعِيُّ.

مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الثَّمَارِ

قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَجِدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَمَا يَقْطُفُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الزَّيْبِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ، أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ زَكَاةٌ، حَتَّى يَكُونَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ فِي الزَّيْبِ أَوْ فِي الْحِنْطَةِ أَوْ فِي الْقُطْنِيَّةِ مَا يَبْلُغُ الصَّنْفَ الْوَاحِدَ مِنْهُ خَمْسَةٌ أَوْ سَقٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ. كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْ سَقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ". قَالَ: ...

ما لا زكاة فيه الخ عرض منه كما يظهر من ملاحظة ما ذكره به بيان ما لا يجب فيه صدقة، عدم نوعه، بل بصلاب نوعه من أن يكون ثمر أو زرع، وذكره أيضاً ما لا يجب فيه الزكاة منفرداً، عدم نوعه، بل بصلاب، ويجب مع الاجتماع ما نوع آخر كقصبه. **ما أخذ الخ** بضم الحاء وفتح الهمزة في هداية، ومعجمة في مصرية أي يصرم ويقطع، فإن أخذ في ذلك منعه: أخذ لإسرح ولتضع مستأصل، وفرد في ذلك منعه من حمة معد، وأقطع وصرم سحل كالأحداد، قال الرزقاني: قلت هذا وما يأتي من لأفعل كنهه يحتمل سوء معوم والجهول، منه أربعة أوسق' بالنصب على المفعولة، ويحتمل الرفع، 'من ثمر بيان'، وما يقطع بكسر الناء وضمها، يقطع، قاله الرزقاني. منه أربعة أوسق من زبيب، وما منه حصد أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القصبه' بكسر القاف وضمها، سيأتي معناه، "أنه لا يجمع" سواء الجهول عليه أي على الرجل 'بعض ذلك' المذكور من الأصناف الأربعة إلى بعض' حر: لاختلاف الجنس والمقصود 'وأنه ليس عليه' أي على الرجل 'في شيء من ذلك' زكاة حتى يكون في الصنف الواحد من الأصناف المذكورة من الثمر أو في الزبيب أو في الحنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق' ولوسق ستون صاعاً 'بصاع النبي ﷺ' وذلك يعني اشتراط نوع البصلاب كما قال رسول الله ﷺ وتقدم مسد في أول الكتاب. ليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر صدقة، فلا بد إذا من إيجاب الصدقة؛ لنوعها خمسة أوسق.

قال: أي مالك، وذكر خلاصة الكلام بطريق الإجمال، فقال: 'لو أن كان الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق أي يبلغ مقدار البصلاب' ففيه الزكاة، فإن لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه' واحاصل: أن من كان له أقل من بصلاب من ثمر وزبيب وحنطة وقطنية، حيث لا يكون كل واحد منها بصلاب، لكن يتم البصلاب =

وَأِنْ كَانَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مَا يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَقَبِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَجِدَ الرَّجُلُ مِنَ الثَّمَرِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ وَأَلْوَانُهُ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَوْحَدُ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ ...

= قسم بعضها إلى بعض، فلا تصم نوع منها إلى الآخر بكامل انصباب ذلك؛ لأن هذه أصناف مختلفة، وسدس ذلك بقوله: . ووجه الاستدلال أن من كان عنده خمسة أوسق مثلا من مجموع شمر وأبريب، فليس عنده خمسة أوسق من شمر، وإنما في حديث الزكاة على خمسة أوسق من شمر.

وبشرح ذلك الخ ذكر المسألة مقدمه بعض الإيضاح تساهلا أن يجد بالجملة أو معجمه، سبحانه مثل ما تقدم، أي يقصع الرجل من شمر أو نباتة القوية خمسة أوسق فيحب فيها زكاة أو إن اختلفت أَسْمَاؤُهُ وَأَلْوَانُهُ كزيتي وصحاني وألوانه يكون بعضها أسود وبعضها أحمر فإنه يجمع بعضها إلى بعض، ثم تؤخذ بساء اجتهون من ذلك المجموع؛ لتويعها النصاب. فإن لم يبلغ ذلك أي لم يبلغ النصاب فلا زكاة فيه، وحاصل: أن الشمر إذا كان مختلف لألوان جمع بعضها إلى بعض، كاسحت ونعرا في ناشية

وكذلك الخ أي كما تقدم في الشمر كذلك الحظية كلها يجمع بعض أنواعها إلى بعض، ثم ذكر بعض أنواعها فقال: "السمراء" تأتت شمر، سميت به سمرة ثمرها وبياض تأتت الأبيض، سميت به لبياضها والشعير والسبت تقدم معاهما ذلك كنه، وفي السبع المصرية: "كل ذلك"، أصف واحد، فإذا حصص الرجل من ذلك كنه أي الأنواع المختلفة المذكورة خمسة أوسق، جمع عليه بعض ذلك إلى بعض، ووجبت فيه الزكاة، فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه قال الدردير: وتضمه القضي كأصناف الشمر وأبريب؛ لأنها جنس واحد في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاة، وأخرج من كل خمسة، ويجزئ إخراج الأعني منها، أو المساوي عن الأدنى أو المساوي، لا الأدنى عن الأعلى، كضم قمح وشعير وسبت بعضها بعض؛ لأنها جنس واحد

قال الباجي: الحطة يجمع أنواعها كلها كما تجمع أنواع الشمر، فتجمع البياض إلى السمراء، فإذا بلغت النصاب ففيها الزكاة، وهذا لا خلاف فيه. وكذلك يجمع إلى الحطة الشعير والسبت، لا يختلف مالئ وأصحابه في ذلك، وبه قال الخمس وضائوس والزهري وعكرمة، ومع من ذلك أبو حنيفة والشافعي، وقالوا: إن شعير والسبت كل واحد منهما جنس مفرد غير الحطة لا تجمع في الزكاة، قال الرافعي: قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا تصم كل حبة - عرفت باسم مفرد دون صاحبها، وهي حلافتها في الحقة والطعم إلى غيرها. قال ابن رشد: إلهم أجمعوا على أن الصنف الواحد من خبث وثمر يجمع حبه إلى رديته، وتؤخذ الزكاة =

الْحِنْطَةُ كُلُّهَا السَّمَرَاءُ وَالْبَيْضَاءُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّتُّ ذَلِكَ كله صِنْفٌ واحدٌ، فإذا حصَدَ الرَّحْلُ مِنْ ذَلِكَ كُنَّهَ خُمْسُهُ أَوْسُقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الزَّيْبُ كُلُّهُ أَسْوَدُهُ وَأَحْمَرُهُ، فَإِذَا قُطِفَ الرَّحْلُ مِنْهُ خُمْسُهُ أَوْسُقٍ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْقُطْنِيَّةُ هِيَ صِنْفٌ واحدٌ مِثْلُ الْحِنْطَةِ وَالْتَمَرِ....

= عن جميعه حسب قدر كل واحد منها نعي من خد حيد. وحنيف في صم غصني بعضها إلى بعض وفي صم الحصة وشعير وست. فقال مالك: انقصه كلها صنف واحد. وحصة وشعير وست أيضا. وفان لشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة: غصني كلها أصناف كثيرة حسب أسمائها، ولا يضم منها شيء إلى غيره. وكذلك الشعير والست والحضة عندهم أصناف ثلاثة. لا يضم واحد منها إلى الآخر. وست اختلاف من المروعة في الصنف الواحد هو اتفاق الأصناف أو اتفاق الأسماء. فمن قال: اتفاق لأسماء. قال: كيف حنفت أسمائها فهي أصناف كثيرة. ومن قال: اتفاق أصناف. قال: كيف طبق مافعها فهي صنف واحد. إن حنفت أسمائها. فكل واحد منهما يروى أن بشر فاعذنه باستقر. شرح. نعي أحدهم بفتح مدهمه بالأشياء التي عثر بشرع فيها لأسماء. والآخر بالأشياء التي غير الشرع فيها أصناف. ويشهد أن يكون شهادة بشرع بالأسماء في الزكاة أكثر من شهادته بمصناف. وبكذلك لا عذر من موقوف في شرح

الزيب كله جميع أنواعه "أسوده وأحمرة وسود" فإذا قُطِفَ رَحْلٌ مِنْهُ خُمْسُهُ أَوْسُقٍ وَجِبَتْ فِيهِ زَكَاةٌ. فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ لَمْ يَصِبْ فِيهِ زَكَاةٌ. **وكذلك القطنية** جميع أنواعها هي صنف واحد في حكم زكاة. فيجمع بعضها إلى بعض مثل الحضة والتمر والبرس. فإن كل واحد منها جميع أنواعها صنف واحد وإن حنفت أسمائها في أسماء قطنية وألوانها في أحاسنها. ثم بين أن صنف مصادق القطنية فقال: والقطنية بكسر القاف. وصمها عه. فله البرقالي. وفي "تعليق معجم" بكسر القاف وسكون الحاء فوب فتحية مشددة. كاعدس والحمص والبوبيا. وفي "التهذيب". اسم جامع لمحبوب التي تنضج كاعدس وبافلا والبوبيا والحمص والارز والسمنه وغير ذلك. كد في "شرح الفاري". "الحمص" بكسر الحاء المهمة وشدة الهميم مكسورة عند المصريين ومفتوحة عند الكوفيين. قاله برقي. واكتفى صاحب "العيص" على فتح الهميم المشددة آخر صناد المهمة والعدس والبوبيا والحنان تقدم معنى الثلاثه ذكر المصنف أربعة أصناف من القطنية صفا. وأسر إلى باقي لغوه: "وكن ما ثبت معرفته وليس في النسخ المصرية لفظ 'معرفته'. عند الناس أنه قطنية" ودخل فيه القوس. والنسيلة والتمرص. على ما ذكره البرقالي. وعد هذه السبعة المدسوقي تحت قوس السدردير: والقطنية السبعة. =

وَالزَّيْبُ وَإِنْ اختلفتْ أَسْمَاؤُهَا وَالْوَأْنِيَّاتُ، وَالْقُطْنِيَّةُ: الْجِمَصُ وَالْعَدَسُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْبَانُ وَكُلُّ مَا ثَبَتَ مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ قُطْنِيَّةٌ، فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاحِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْصَافِ الْقُطْنِيَّةِ كُلِّهَا لَيْسَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ ذَلِكَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ فَرَّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَيْنَ الْقُطْنِيَّةِ وَالْحِنْطَةِ فِيمَا أُحْذَرُ مِنَ التَّبِطِّ، وَرَأَى أَنَّ الْقُطْنِيَّةَ كُلَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْعُشْرَ، وَأَخَذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْبِ نِصْفَ الْعُشْرِ.

= فار بررقبي: ويس منها كرسه على مذهب، فإذا حصد رجل من دث شي مما ذكر من الأنواع المحتقة خمسة أوسق بالصاع الأول، ونراد منه "صاع النبي" لا الأصوع الحديثة وإن كان مخصوص من أصناف قضية المحتقة كلها يس من صنف واحد من القضية، فإنه يجمع سواء بجهول ذلك بعضه من بعض من دث، "وعليه فيه الزكاة"، وقال الساجي: وقد اختلف قول مالك في القضي في السبوع، ومرة قال: إنه صنف واحد، ومرة قال: هي أصناف محتقة، وحتف أصحابنا في الزكاة، فمهم من قال: هي روية أخرى في الزكاة، ومهم من قال: هي في زكاة صنف واحد دون خلاف، وهي في السبوع على روايتين، وهذا لظاهر من "موصوف" يأتي بعده، قال ساجي: وأظهر عندي أن يكون كل صنف منها صنفًا منفردًا لا يضاف إلى غيره في الزكاة والسبوع؛ لأننا إن عسا الخس بالفضل أحوب بعضها من بعض اطرر دث فيها وانعكس وصح، وإن عللنا باختلاف الصور والمنافع صح.

قال مالك في الاستدلال على محاربه: "وقد فرق عمر بن الخطاب كما سألني موصولاً في عشور أهل لدمه "بين القضية والحطة فيما أخذ من السط" بفتح حوب ونوحدة، بقصرى تحاربه قدموا مذبة بالتجارة "ورأى أن القضية كلها صنف واحد، فأخذ منها العشر، وأخذ من حطة والزيب نصف العشر، لكثير الحمل إلى مذبة، قال ساجي: استدلال مالك في الفرق بين القضية والحطة بأن عمر بن الخطاب حفف عن السط فيما كان يأخذه منهم من الحطة؛ لما كانت الحاجة إليها أكده من سائر الأقوات والقضاي التي هي للأدم، وكان يأخذ من القضاي العشر كاملاً، فعلم بذلك اختلافهما في المنافع والمقاصد، ولو كانت حاجة إليها سواء ومنافعها متفقة لكانت المربعة في كثرة حسنها إلى المذبة سواء، ولا بدخل عنه في ذلك ريب والخصه، فإنه أخذ منهما جميعاً نصف العشر؛ لتأكد الحاجة إليهما، ولم يدل ذلك على أنهما من جنس واحد، وقد يحتاج إلى خمسين حاجة متساوية مع اختلاف منافعهما، إلا أنه في جنس واحد يدي تنفق مدفعه وتساوى.

قال مالك: فإن قال قائل: كيف يُجمع القصبة بعضها إلى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة والرحل يأخذ منها اثنين بواحد يداً بيد ولا يؤخذ من الحنطة اثنين بواحد يداً بيد؟ قيل له: فإن الذهب والورق يُجمعان في الصدقة، وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يداً بيد. قال مالك في النخيل تكون بين الرجلين، فيجذآن منها تمانية أوسق من التمر: إنّه لا صدقة عليهما فيها، وإنّه إن كان لأحدهما منها ما يجذّ منه خمسة أوسق، وللآخر ما يجذّ أربعة أوسق، أو أقلّ من ذلك في أرض واحدة، كانت الصدقة على صاحب الخمسة الأوسق.....

صدقها واحدة الخ فإن ذلك يدل على حد أحدهما. والرحل يأخذ من ثمرها أي من قصبي بين واحد، وحرر تفصيل دليل على خلاف حسن. ولا يداً أي مباحرة. ولا يؤخذ من حصه ثلث بواحد يداً بيد لأخذ حسبه، وهذا هو الذي هو تفصيل في قصبي على حد أحدهما أحسن تفصيلاً. "قيل له" في الجواب: لا تلازم بين البابين. "فإن الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يداً بيد"، فليس جواز لتفاضل في البيع دليلاً على عدم الغنم في الزكاة. قال الباجي: هذا كما قال مكي، وحدث قال أصحابه به. بخلاف قوله في الزكاة أن الفضل حسب واحد صدق بعضها إلى بعض في تركه، وإنما مع ذلك في سبوح صدق جوار تفاصيل فيها. فترى سهماً، فتمثل عنه من مذهب مالك أن يورق جمع إلى تركه في تركه. وهي في سبوح صدق جوار تفاصيل فيها. فعلى هذا حذر أن جمع في تركه ما جوار تفاصيل فيه، وأما ما جرد تفاصيل فيه، فحذر أن جمع في تركه.

في الخيل تكون مشترك بين رجلين أو أكثر فحد منها أي حبل، ويقع في ما بيع لأربعة من هذه الأقول. ليس لهية في صدقة، ومنعجمة في المصرية ثمانية أوسق مثلاً من ثمر على ثمن، به لا صدقة عليهما فيها. نقص كل من نصيب وإنه إن كان لأحدهما منها ما يجذ منه خمسة أوسق أي مقدار نصيب. وللآخر ما يجذ منه أربعة أوسق أي أقل من نصيب. سواء كان أربعة أوسق أو أقل من ذلك أي لأربعة، أو أكثر منها بشرط أن لا يبيع خمسة أوسق في أرض واحدة. وعلى تقدير الأرض بواحد يداً كانت في أرضين فزوى أن لا يبيع على صاحب لأربعة أوسق كانت صدقة على صاحب خمسة أوسق، لسبوح مكيه نصيب، وليس على أي حد أربعة أوسق، أو أقل منها صدقة، لأنه لا يبيع مكيه نصيب، وهو خمسة أوسق بصاع النبي.

وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي جَدَّ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا صَدَقَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ فِي كُلِّ زَرْعٍ مِنَ الْحُبُوبِ كُلِّهَا كَمَا يُحْصَدُ، أَوْ نَخْلٍ يُجَدُّ، أَوْ كَرْمٍ يُقْطَفُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ يُجَدُّ مِنَ التَّمْرِ، أَوْ يَقْطَفُ مِنَ الزَّيْتِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، أَوْ يُحْصَدُ مِنَ الْجَنْطَةِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَمَنْ كَانَ حَقُّهُ.....

وكذلك العمل أي مثل ما تقدم في السجل كدلت لأمر في شركاء كنهم في كل زرع من الحبوب التي تحب فيها زكاة 'كنها' لا يحصى احكم سوح دون سوح "كلما يحصد" ساء اخيرون حال من 'زرع'، أو حل بالكسر عطف على 'زرع'، 'جد' ساء اخيرون حال من السجل. 'أو كرم' بالكسر يقطف 'أي ربه' فله إذا كان كل رجل منهم 'أي من شركاء 'جد' سهمته وانعجمه كما تقدم سحنان. على ساء اعامل أي يقصع من التمر أو يقطف من زبيب خمسة يسحب على المفعولة 'أوسق أو يحصد من الخصة' وغيرها من الحبوب التي فيها زكاة خمسة أوسق، فعليه فيه الزكاة 'للسوح ملكه انصاف'، 'ومن كان حقه' أي ملكه في الشركة أقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه، وإذا تحب صدقة على من سوح حده 'سهمته أو معجمة سحنان. أي قصعه من التمر، 'أو قضاة' من لعب 'أو حصدة' من حبوب، فإن رعب' حد كسر الشيء وبقيته، وفي الجمع: حداد السجل يفتح حبه وكسرها، دالا ودالا، القصع، ومنه قوله تعالى: **مَعْلُومٌ خَدَدَهُ** (الأنبياء: ٥١) واقتطف القصع، 'وإحان قضاها' قال الأزهري: هو اسم وقت القطف، قال الراعي: أصل حصد قصع الزرع، ورمس الحصاد، وإحصاد كقولك: رمس الحداد والحداد، 'خمس' يسحب على مفعولية — بلغ "أوسق".

فالزكاة مسية على أن من سوح ملكه انصاف وجب عليه زكاة، ومن قصر ملكه عن انصاف فلا زكاة عليه، ولا يطر إلى الخمسة والاشترت بد افتقرت في سحت، كما لا يطر إلى الافتراق إذا اجتمعت في سحت، فإذا جد رجلا ثمانية أوسق، فإن كانت بينهما على استواء فلا زكاة على واحد منهما؛ لأنه لا يجد أحدهما خمسة أوسق، وهي انصاف، ولو كان لأحدهما خمسة أوسق، وللآخر ثلاثة أوسق، فلا زكاة على صاحب الخمسة أوسق، على الخمسة أوسق، ولا يجب على صاحب ثلاثة أوسق، وإذا كانت رجل خمسة أوسق جدتها في بلاد مختلفة مباعده جمعت عليه، وأدى زكاة عنها؛ فإذا الاعتار في ذلك ثلث دون الاجتماع والافتراق، كذا في 'سنتي'. قال برقي: وهذا قال الكوفيون وأحمد وأبو ثور، وحثهم حديث: من صدده خمسة أوسق من تمر صدقه وهو أصبح ما في اليد، وقال الشافعي: شركاء في الزرع والذهب والورق وماشية يركون زكاة بوحده، وحنج بأن اسلف كانوا بأحدون الزكاة من حوطة موقوفة على جماعة، وليس في حصص كل واحد منهم ما تحب فيه زكاة. وأجاب من ررقون بأن زكاة الحائط موقوفة على من يوقف، وهو واحد، ولا كذلك الشركاء.

أَقْلَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى مَنْ بَلَغَ جِدَادَهُ أَوْ قَطَافُهُ أَوْ حَصَادَهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَا أُخْرِجَتْ زَكَاتُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا التَّمْرُ وَالْحَنْظَلُ وَالزَّيْبُوبُ وَالْجُبُوبُ كُلُّهَا، ثُمَّ أَمْسَكَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ أَنْ أَدَّى صَدَقَتَهُ سِتِينَ، ثُمَّ بَاعَهُ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ زَكَاةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ

ما أخرجت إلخ: ببناء المجهول "زكاته من هذه الأصناف" المذكورة قبل من خبث وثمار كلها نعمه لأصناف أي جميع ما يجب فيه زكاة، ثم بين لأصناف من الثمر يخرج من من لأصناف، أو جانها أو الحظوة والزبيب وحبوب ربح عطف على حصته كلها نعمه بحدود ثم أمسكه صاحبه بعد أن أدى صدقته أي أدى عشر أو خمسة سبعمائة ثم باعه ثم ضمير مضاف إلى من عليه في ثمة زكاة، لأنه أدى زكاة لأصل، وبسبب هذه الأموال نفسها بأمه حتى حب عليها زكاة في كل سنة حتى يحول على ثمة حول من يوم باعه، أو صاحبه، أي حتى يحول عنه حول بعد قبضه، لأنه لو باعه وأقدم من عادته عنه لمعوم قبل أن يقبضه لا يستأنف به حولاً، وبعد قبضه فقط على عاتق حول من في سبع، فب. ولا حاجة إلى قيد قبضه عند حقيقته كما سيأتي في حرر كذا، إذ كان أصل ذلك لأصناف من غير أموال التجارة أعم من أن يكون "من فائدة أو غيرها" يعني لا فرق بين كون أصلها فائدة أو غيرها في أنه يستقبل سبعمائة، أو حاربه، أو كسب سبعمائة، وبعد ذلك حاربه بصدقه، وحبوه، وعروض قبضها أي يستقبلها أو حل ثم يمسكها منه أو سبعمائة بصدقه بصدقه بصدقه، ثم يبيعها بصدقه، أو لا يكون عنه في ثمة زكاة حتى يحول عنها حول من يوم باعها أي قبض من. كما تقدم في كلام صاحبه

وبما كان فيها قيد عدم التجارة منحصراً ذكره بقوله: "فإن كان أصل ذلك عروضاً بصدقه فعلى صاحبها فيها زكاة حين يبيعها، وفي بعض نسخ النسخة: حتى يبيعها" إذ كان قد قبضها منه من يوم ركني مال يدي ببيعها به، وفي الشرح كثير. إن وحب زكاة في عيها ركني عيها بأن يخرج عشر أو بصدقه، ثم يبيعها ركني ثمن حول بركبته أي حول من يوم ركني عيها، لكن يجب قبضه منه: ثم ركني ثمن ثمانية من كثيرى ويرج سبعمائة، يكون حاربه على بارجح من أن ما عده يستقبل من قبض الثمن. فب. و حاصل: أن الخبث وغيرها إن كانت سبعمائة فيعبر في حول حول مدى شغلها به سبعمائة لا يكون مديراً إن كان محكراً، ما تقدم في موضعه من الفرق بين محكراً ومديراً، وإن مديراً يقوم منه كل سنة بركبته، وإن كانت هذه العروض غير سبعمائة فيستقبلها حول من يوم قبض ثمن. وبعد خفية لا غرة - نقض - من غير حول من يوم بيع، ففي "الدر المختار": "وكتب زكاته ثم صاعاً وحال الخور عند قبض أربعين درهماً من ثمن ثقوي كقرص وبن من حاربه، وعند قبض مائتين منه غيرها أي من بن مال غير حاربه، وهو متوسط كثمان سائمة وعبيد خدمة وحوهم، =

الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مِنْ فَائِدَةٍ أَوْ غَيْرَهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الصَّعَامِ وَالْجُبُوبِ وَالْعُرُوضِ، يُفِيدُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يُمْسِكُهَا سِنِينَ، ثُمَّ يَبِيعُهَا بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهَا زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعِهَا، فَإِنْ كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ فَعَلَى صَاحِبِهَا فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا كَانَ قَدْ حَبَسَهَا سَنَةً مِنْ يَوْمِ رَكَبَ الْمَالَ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ.

ما لا زكاة فيه من الفواكه والقصب والبقول

قال مالك:

ويعتبر ما مضى من الحول قبل القصد في الأصح. قال ابن عابد: "في الأصح" أي في الدين المتوسط؛ لأن الخلاف فيه، أما القوي فلا خلاف فيه؛ ما في "الحيط" من أنه يجب زكاة فيه حول الأصل، لكن لا يبرمه الأداء حتى يقضى منه أربع درهما، وأما المتوسط ففيه رواية: في رويته لأصل يجب زكاة فيه ولا يبرمه الأداء حتى يقضى مائتي درهم فيركبها، وفي رواية من سمعة عن أبي حنيفة: لا زكاة فيه حتى يقضى ويجوز عليه حول

الفواكه الح جمع فاكهة، وهي ما يتفكه أي يتعمه بأكله رضا كان أو يأسا، قال الراعي: الفاكهة قيل: هي ثمار كنه، وقيل: بل هي الثمر ما عدا العنب والرمان. وقائل هذا كأنه يصرح باحتصاصهما بالذكر وعطفهما على الفاكهة. وقال محمد: هي الثمر كنه، وقول مجروح ثمر وعنب والرمان مستند لا يقو به تعالى: **فَمِمَّا ذَرَأَ لِلنَّاسِ كِفْلًا مِمَّا يَبْغُونَ مِنَ الْأَرْضِ فَهُمْ فِيهَا شَاكِرُونَ** (الحج ٢٨) نازل مردود، أو يقصد بفتح القاف وإسكان الصاد المعجمة، المقصصة سات يشبه ترسيم يصف سدوات، وليس بصاد مهملة؛ لأن قصد السكر داخل في الفواكه قاله برزقي. قلت: فالمقصصة داخلة في البقول، وقال محمد: المقصصة سات، فارسيتها سميت وسميت فسرته لشبه في المضي، وفي "الحيط" القصب: الحمودخت بزر است، ويعني لفت، وانفتحة آموه، وفي مختار الصحاح: القصب والقصة لمرصة وهي لإسمنت بدارسية، ولأوجه عدي أن مراد به ما سيأتي من معاد في كلام محمد، وذلك لأن المقصصة مع أنها تدخل في بقول ليست لها مرة تذكرها هكذا، والقصب بالمعنى الآتي لكثرة أنواعها مما يسعى أن يذكر في الترجمة أيضا، قال محمد: القصب كل شجرة صالت وسست أعصاها، وما قطعت من الأعصان نسبها أو القسي والقت وشجر يؤخذ منه القسي. والأسمست. والقصة: قصب، جمعه قصات. وما أكل من نبات مقتضب عصا، جمعه قصب. "والبقول" جمع بقل، كل سات احصرت به الأرض، قاله ابن الفارس، كذا في الزرقاني. وقال محمد: البقل: ما نبت في بزره لا في أرومة ثابتة.

٦٨٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ: خُذْ مِنْ خَيْلِنَا وَرَقِيقِنَا صَدَقَةً، فَأَبَى ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَبَى عُمَرُ، ثُمَّ كَلَّمُوهُ أَيْضًا، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: إِنَّ أَحَبُّوا فَخْذَهَا مِنْهُمْ وَارْدُدْهَا عَلَيْهِمْ، وَارْزُقْ رَقِيقَهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى قَوْلِهِ **عُمَرُ**: وَارْدُدْهَا عَلَيْهِمْ، يَقُولُ: عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

لأبي عبيدة: أمير لشام في زمن عمر بعد العشر. **فأبى**: أي امتنع من الأحاد عهده؛ لأنه لا يرى الصدقة فيهما. ثم كتب إلى عمر بن خطاب فأبى عمر. **أيضاً** ووافق أبا عبيدة في الامتناع "ثم كلموه أيضاً" أي أصرروا على ذلك، ولعنهم كانوا يرون فيهما الصدقة، أو أصرروا تبعاً "فكتب إلى عمر" فكتب إليه عمر. **ثم** إن أحوا فخذها منهم يعني أنهم إذا تطوعوا بذلك فيقبل عنهم تطوعاً. قست: والظاهر أن ذلك كان عن عمر. **أولاً**، ثم قال بركة فيها، كما سيأتي في آخر الحديث: "وارددها عليهم" أي على فقرائهم، كما سيأتي في تفسير الإمام مالك وازرق رقيقهم أي الفقير منهم، وقيل: معناه: ازرق عبيدهم وإماءهم من بيت المال؛ لأن أبا بكر كان يقرض سيده وعنده من الفيء، وكان عمر **عنه** يقرض للمفوس والعبيد، وكذا فعل عثمان وعني **عنه**، قاله البرقي. وقال الداحي: يحتمل أن يريد به أن يخري لرقيقهم رزقاً؛ لكونهم في ثغر من ثغور المسلمين يستعان بهم في الحرب، وليس هم منهم فيزفوقون بأوراق، ويحتمل أن يريد بذلك أن هذا مكافأة هم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم. وفسره شيخنا الدهوي: أي ازرق عبيدهم الذين يتصدقون بهم، ويدحبون في مثل بيت المال.

معنى قوله أي قول عمر **عنه** "وارددها عليهم يقول: على فقرائهم" قلت: صاهر الأثر أن عمر **عنه** لم يقل بإيجاب البركة في الحيل، لكن لما أثر عنه بعدة طرق: البركة في الحيل، فقد قال الحافظ في 'الدراية': روى الدار قطني في 'عرائب مالك' بإسناد صحيح عنه عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبي يقيم الحيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر، وحكى ابن الصمام تصحيحه عن ابن عبد البر، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح قال: أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الحيل، وأن سائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بصدقة الحيل. قال الزهري: ولا أعلم أن رسول الله **ﷺ** من صدقة الحيل، وروى عبد الرزاق من طريق يعنى من أمية أن عمر **عنه** قال به: إن الحيل لسلع في بلادكم هذا، وقد كان اشترى فرساً بمائة قلوص، قال: فقرر عمر **عنه** على الحيل ديناراً ديناراً. وللدان قطني عن علي: جاء ناس من الشام إلى عمر **عنه** فقالوا: إنا نحب أن تركي عن الحيل فاستشار، فقال له علي: لا بأس إن لم يكن جرية راتبية يأخذونها عندك، قال: فأخذ من الفرس عشرة دراهم، وفي رواية: على كل فرس ديناراً.

- ٦٨٦ **مسند** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِيي وَهُوَ بِمَنَى: أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنَ الْعَسَلِ وَلَا مِنَ الْخَيْلِ صَدَقَةٌ.
- ٦٨٧ - **مسند** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَادِينِ، فَقَالَ: وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ؟

ابن تقي

ان لا واحد بضبعة عالت في أكبر السج، وفي بعضها باحصاب من عسل ولا من خيل صدقة قلت: وهكذا أخرج ابن أبي شبة الآثار عن عمر بن عبد العزيز، وفي "الحاشية" عن شخص ما روه عنه الرقيق عن عمر بن عبد العزيز: "خذ من العسل العشر" ضعيف، وفيه جهالة.

البراديس بدل معجمة، جمع بردون كسر موحده، وفتح معجمة، البدنة لغة، وحصه يعرف بوع من الخيل، كذا في 'المجمع'، قال الرقدي: هو التركي من خيل يقع عن الذكر والأنثى، وربما قالوا: بردونه في الأنثى، قاله ابن الأنباري، "فقال" سعيد بن المسيب في جوابه: "وهل" استفهام إنكار "في خيل من صدقة" واسم الخيل وقع عليها وعلى غيرها من العرب، فكأنه أنكر عليه سؤاله عن صدقه البرادين. وذكرت في هذه الآثار ثلاث مسائل اتفق بوب لها: وهي صدقة الرقيق، وتقدم ذكرها قريبا، وصدقة الخيل وعسل، وهما خلافتان، أما صدقة الخيل فذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى أن لا زكاة فيها إلا أن تكون لتجارة، وبه قال صاحب أبي حنيفة، وهو مختار الصحاوي من الحنفية، وقال بعض الظاهرية كما تقدم: لا زكاة فيها مطلقا ولو لتجارة، وقال أبو حنيفة بوجوب زكاة في سائمة الخيل، وهو قول رفر من الحنفية، وبه قال حماد بن أبي سليمان وبراهيم السجعي وريد بن ثابت من الصحابة، كما في "العبي" على "الهداية" وعلى "الحجاري"، ورححه ابن همام، وسقط الكلام على الدلائل. قلت: هذا كما كانت محتظة دكورا وإبائا، قال ابن عابدين وإن كانت دكورا وإبائا في منفردة فروايتان، أشهرهما عدم الوجوب، كذا في "المحط"، وفي "الفتح": أراحح في المذكور عدمه، وفي لإمات الوجوب، وأيضاً اختلف متأخرو الحنفية في الفتوى على قول الإمام أو صاحبه. قال لقاري في شرح البقاية: ولأبي حنيفة: ما في الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: لا زكاة في دابة من دواب الله إلا في البعوضة والبعوض، وفي "البراديس" الحديث، وحق الله في الرقاب الزكاة. وسيأتي هذا الحديث والكلام

عليه في أول كتاب الجهاد، وتقدم قريبا أن عمر وضع عليه الزكاة بعد استشارة الصحابة، وقال ابن عبد البر: روى الدار فصي حديثا صحيحا عن جويرية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبي يقوم الخيل، ثم يدفع صدقتها، أي ربع عشر قيمتها، قاله القاري. وقال الخافط في "الإصابة": رواه اندار قطي في "عرائب مالك" بإسناد صحيح، وأخرجه عنه المراق عن ابن جريح قال: أخبرني ابن أبي حسين، =

= أن ابن شهاب أخبره: أن عثمان كان يصدق خيل، وتندر فضي عن علي بن حذاء بن أسد بن الشاه بن عمر فقالوا: يا حب أن يركب عن خيل، واستشار فقال له علي: لا بأس به إن لم يكن حرية رائنة إلخ قال الخصاص: هذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها، لأنه شاور أصحابه، ومعهوم أنه لم يشاورهم في صدقة التصون، فدل على أنه أخذها ووجه متناورة أصحابه، وبما قال علي: لا بأس به لم يكن حرية عليهم؛ لأنه لا يوجد على وجه الصغار بن علي وجه الصدقة. وقال بن هشام: ففي هذا أنه استشارهم واستحسنوا، وكذا استحسسه علي بشرط شرطه، وهو أنهم لا يؤحدون به بعده، وقد فسنا مقتضاه، إذ قلنا: ليس للإمام أن يأخذ صدقة سائمة الخيل حراً؛ فإن أحد الإمام هو امرؤ يقوه. يؤحدون؛ إذ يستحيل أن يكون استحسانه مشروطاً بأن لا يتبرعوا بما ش بعده من لأئمة؛ لأنه ما على محسنين من سبيل، وهذا حيث فوق الإجماع السكوني. فعلم بذلك أن احتفاء الراشدين الثلاثة يرون الصدقة في الخيل.

وأما العسل فقال الخصاص في "أحكام الفرق" اختلاف في زكاة العسل، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأوراعي: إن كان في أرض العشر ففيه العشر، وقال مالك والثوري وأحمد بن صالح والشافعي: لا شيء فيه، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله. وروى عنه الرجوع عن ذلك، وأنه أخذ منه عشر حين كشف عن ذلك وثبت عنه ما روي فيه. وقال عبيد بن الأسيه: وهو أي العشر مروي عن عمر بن عبد العزيز والأوراعي والزهري وربيعة ومكحول وجبى بن سعيد بن وهب من المالكية، وسلمان بن موسى الفقيه الأحمدب الدمشقي وإسحاق وأبي عبيد وأحمد. وقال أبو حنيفة: إن كان في أرض عشر ففيه الزكاة، وإلا فلا زكاة فيه. وجه الأول: ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في رماه من قرب العسل، من كل عشر قرب فرة من أوسطها" رواه أبو عبيد والأثرم وابن ماجة، وعن سليمان بن يسار: أن أبا سيرة امتنعى قال: فمت: يا رسول الله! إن بي خلا، قال: **د حسد**. قال: فاحم إذا حلها، فحماء له، رواه أبو عبيد وابن ماجة، وروى الأثرم عن سفيان بن عيينة عن أبيه عن جده: أن عمر **رضي الله عنه** أمره في العسل بالعشر، أما الذين فركاة وحيت في أصله وهي السائمة، خلاف العسل. قال العيني. واحتج أصحابنا بما رواه ابن ماجة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو عن أبيه **رضي الله عنه** "أنه أخذ من العسل العشر" وبرواية أبي داود أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سألته أن يحمي واديا يقال له سلة، فحمي له رسول الله ﷺ ذلك الرادي، فلما ولي عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** كتب سفيان بن وهب إلى عمر **رضي الله عنه** يسأله عن ذلك، فكتب عمر **رضي الله عنه** "إن أدي إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور حسه، فاحم له سلة، وإلا فإنما هو دباب عيث يأكله من شاء، والحديث سكت عنه أبو داود لم يتكلم عليه، فأقل حاله أن يكون حساً، وهو حجة، وقول البخاري: "ليس في زكاة العسل حديث يصح" =

جزية أهل الكتاب

٦٨٨ - **مسند** عن ابن شهاب قال: بلغني أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين، وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر.

٦٨٩ - **مسند** عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذكر المَجُوسَ، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: ...

أخذ الجزية ثم لا

« لا يقدح ما م يبين عنه الحديث والقدح فيه، ولا يبرم ما قول سحاري؛ لأن الصحيح من موقوفاته عليه، وكم من حديث صحيح لم يصححه سحاري، لأنه لا يبرم من كونه من صحيح أن لا يحتج به، فإن الحسن وإن لم يسع درجه الصحيح فهو يحتج به وقال الحافظ في التلخيص: بساده صحيح إن عمرو، ورحمة عمرو قوية على الاحتياط، لكن حيث لا يعارض. قلت: وأنت حريص أنه لا تعرض ههنا، لأنه لم يثبت في شيء حديث

أهل الكسب رد في السبع مصرية بعد ذلك ومجوس. قال ابن العربي: أول من أدخل خبره في أبواب الصدقة مالك في «الموطأ»، فتبعه قوم من المصنفين، وتركوا سماعه حروب، ووجه إدخالها فيها أنكم على حقوق أمان، والصدقة حق لمن على المسلمين. وخبره حق من على الكفار ثم حرية هي ما بعض المعاهد على عهده، وهي فعلة من جرى جري: إذا قضى ما عليه، كذا في التفسير لكثير، وقال سراج: هي ما يؤخذ من أهل الذمة، وتسميتها بذلك للاحتزاء بها في حقن دمهم.

الحرس الخ قال ياقوت الحموي في معجمه: سحرى هكذا ينطق بها في حال الرفع والنصب وحرب. ولم يسمع عنى لفظ مرفوع من أحد منهم، وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس فبقت قبلة ليس بأب ولا أم، وإما هم أحلاص من نعت صصحو على يد لاسم كما في القاموس، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر تموخذتين ورائين، وبن جعفر، قوم من أهل المغرب كالأعراب في الفسوة والعصاة. قال ياقوت الحموي: هو اسم يشمل قبائل كثيرة في حبال المغرب أوها برفق، ثم بن آخر المغرب وسحر محبضة، وفي جنوب إلى بلاد السودان، وهم أمم وقبائل لا تحصى، بسب كل موضع إلى الفسلة التي سره، ويقال خموص بلادهم: بلاد البربر.

كيف اصنع أي أقبل الجزية أو ادعوه إلى الإسلام. قال أبو فوننو، وهذا من فقهه. وتوقيه وورعه؛ فإنه إذا أراد لحكمه شاور فيه أهل العلم؛ لظهور ما عندهم من نص يقبل، أو موافقه منهم لرأيه؛ ليتقوى رأيه أو مخالفة له =

أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سَنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ".

٦٩٠ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَرَبَ الْجَزِيَّةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ،

= ليرى في رأيهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: 'أحد العشرة امشيرة دحه: "أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سبوهم سبة أهل الكتاب قال أبو عمر: هذا من الكلام العام الذي يريد به خاص؛ لأن المراد سبة أهل الكتاب في أحد الجزية فقط. قال الحافظ: وقع في آخر رواية أبي عبي الحفي، قال مالك في الجزية. قال النجاشي: يجوز يسبهم سبة أهل الكتاب، وليسوا عنده (أي عند مالك) بأهل الكتاب، وبه قال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إنهم أهل الكتاب.

ضرب الجزية: أي قدرها "على أهل الذهب" كأهل مصر؛ فإنهم عند المالكية أهل ذهب وإن تعاملوا بالقصة كما سيأتي في كلام الدردير، وقال القاري: المراد المكثرين منه، "أربعة دنانير" في كل سبه 'وعنى أهل الورق أربعين درهما' في كل سبة. قال الرزقاني: وإليه ذهب مالك، فلا يراد عليه ولا سقص إلا من يضعف عن ذلك، فيحذف عنه قدر ما يراه الإمام، وقال الشافعي: أقلها دينار، ولا حد لأكثرها إلا إذا بدل الأعياء ديناراً لم يجز قتلهم، وقال أبو حنيفة وأحمد: أقلها على الفقراء والمتعلمين اثنا عشر درهماً أو دينار، وعلى أوساط الناس أربعة وعشرون درهماً أو ديناراً، وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير. وقال الحصص 'في أحكام القرآن' بعد ذكر قول الحنفية: وهو قول الحسن بن صالح، وروى أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب قال: بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عثمان بن حنيف، فوضع على أهل السواد الخراج ثمانية وأربعين درهماً وأربعة وعشرين درهماً واثنا عشر درهماً، وروى الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال: بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة، وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة، فأتياه فسألهما: كيف وصعتما على أهل الأرض؟ قالوا: وضعنا على كل رجل أربعة دراهم في كل شهر، قال: ومن يطبق هذا؟ قالوا: إن لمه فصولاً. فذكر عمرو بن ميمون ثمانية وأربعين درهماً، ولم يفصل الطبقات، وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث، فالواجب أن يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على أن مراده أكثر ما وضع من الجزية، وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن أسلم: أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام. وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون؛ لأن أوراق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام مع الأربعين يفي ثمانية وأربعين درهماً، فكان الخير الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث أولى بالاستعمال؛ لما فيه من الريادة وبيان حكم كل طبقة، ولأن من وضعها على الطبقات فهو قائل بخير الثمانية والأربعين، ومن اقتصر على الثمانية والأربعين فهو تارك للخير الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها، وحديث معاذ عندنا فيما كان منه على وجه الصلح أو يكون ذلك جزية الفقراء منهم، =

وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، مَعَ ذَلِكَ أَرْزَاقُ الْمُسْلِمِينَ وَصِيَّافَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

٦٩١ - **ماث** عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ فِي الظَّهْرِ

= والناس عليه ما روي في بعض أخبار معاد أن سي ... مود أن يأخذ من كل حاد أو حاد ديار ولا خلاف أن امرأة لا يؤخذ منها حرية إلا أن يقع حبس عليه وروى أن عبد عن حرير عن منصور عن حكم عن كتب رسول الله ﷺ أن معاد وهو بابي: أن في حاد واحاد ديار أو عنه من معاف و أن أبو عبيد. وحدث عثمان بن صباح، عن عبد الله بن جيعه، عن أبي الأسود، عن عروة قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا يقبل عليها وعليه حرية، وعلى كل حاد ديار أنه أنشئ عبد أو أنه ديار أو فمته من معاف ويد على ذلك أبقا فور عبد ... حاد و عثمان بن حبيب فلكما حمتهما أهل الأرض ما لا يصفون، فقال بن ترك حم ففصل. وهذا يدل على أن لا غنى تقدر ضافة، وذلك يوجب غنى حاي الإعسار واليسار بخ مختصر قال شيخ في مسوى حسنم في جمع بين كرساب وحدث معاد، فقال الشافعي: قل الحرية ديار على كل ناع في كل سنة، وبسحب الإمام فساكنه يردد، ولا يجوز أن يقص من ديار، وأن الديار مقبول من عبي وانفق، وأنور أبو حسنة حديث عمر ... على أبو سري، وحدث معاد على الفقراء: لأن أهل اليمن أكثرهم فقراء، مع ذلك بي مقصدا مع ما ذكر أرق مسلمين قال لقيس يجوز أن يكون فعل صرف، وأن يكون مستند صرف حرة وهذا قد ناء السبل وعوهم، فإله ابن عبد البر، وقال الساجي: يريد أقوات من عندهم من أحد مسلمين على قدر ما حرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات، وقد روي ذلك مفسرا.

وصيافة ثلاثة أيام. المستحارين هم من مسلمين من حر وشعب وثمن ودرهم ومكان سريون به يكهم من حر وليرد، قاله ابن عبد البر. وقال الساجي: يريد صيافة لمار المسافر من المسلمين يكون ذلك على أهل دمة، أقصى أمد صيافته ثلاثة أيام؛ لأنه فرق بين السفر والإقامة، والذي يبرمهم في مدة الصيافة ما سهل عليهم وحرت العادة به.

قال لعمر إلح أي حر أمير المؤمنين ب في شهر إلى حمل عبيد وبركت، كذا في الجمع، 'أفاعة عمباء' أي عمت، قال الساجي: هو على معنى إصلاح إمام على ما غاب عنه يرى فيها رأيه، 'فقل عمر ادفعها إلى أهل بيت' من فقراء المسلمين 'يتفقون ها' في حمل عبيد أو غير ذلك قال 'أسم' 'فقت' وهي عمباء فكيف يتفقون ها؟ قال عمر: بقضوها بالإلح أي يرصوها في قفار الإبل، وعماءها لا يمنع الاتماع ها؛ وإها تقصر بالإلح فتمشي معها، وهندي ها، 'قال: فقت: كيف تأكل من لأرض؟' لأنها نعماءها لا ترى في الأرض قال 'أسم' فلما رأى عمر ... مرجعة أسمه به بأنها لا تمكن اقتناؤها ولا منفعة فيها إلا للأكل سأل فقال عمر: 'من نعم الحرية هي' ليعم 'كنها كل عبي وفقير، 'ثم من نعمه لصدقه' فحتص بالنساكين 'فقت: بل نعم الحرية' فأشفق عمر ... أن مراجعته إياه بأن لا منفعة فيها كان مدعه في لأكل.

نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْفَعُهَا إِلَى أَهْلِ يَسْتَبْفَعُونَ بِهَا، قَالَ: فَقُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءُ، قَالَ: يَقْطُرُونَهَا بِالْإِبِلِ، قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَمِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ هِيَ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ فَقُلْتُ: بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا،

أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا فاستظهر أسلم بوسم الخرية فقال: 'فقلت' إن عبيها بوسم عم خرية وهو يقتضي محاماة بوسم الجزية لبوسم الصدقة، احتياطاً من عمر ليصرف كل مال في وجهه، وقد رجمه الحارثي في 'صحيحه': باب بوسم الإمام بن الصدقة بيده، وأخرج فيه عن أس قال: 'عدوت إلى رسول الله ﷺ بعد الله بن أبي طلحة يبحكه، فوافيته وفي يده أميسم بوسم بيل الصدقة' قال الخافض: الأميسم هي الخديدة التي بوسم في يعم، وهو بصير الحاتم، والحكمة فيه تمييزها؛ ويردها من أحدها، ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على أميسم في ﷺ. إلا أن ابن الصاع من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في أميسم الزكاة زكاة أو صدقة، فبت: ومقتضاه أن يكون في أميسم الحرية حرية أو ما في معناها. فأمرها عمر ﷺ فمحرت "ساء المخجور، وكان عده" أي عند عمر 'صحاف' بكسر الصاد وفتح الحاء المهملتين، جمع صحيفة بفتح فسكون، بناء كالفصعة. وقال ابن حجر: قصصة مستصينة "تسع" على عدة أرواح التي ﷺ، ليتعاهدوا بالهدايا فيها، "فلا تكون" عده ﷺ 'فاكهة ولا طريقة' بقاء مهمة تصغير طرفة برة عرفة، ما يستطرف ويستملح، وهذا يقتضي أنه قد كانت تكون عده الطرائف والفواكه، ويحتمل أن يكون ذلك من أموان الحرية والأحاس، "إلا جعل منها في تلك الصحاف" التسعة، 'فبعث بها إلى أرواح أبي ﷺ' مراقبة لسي ﷺ وحفظاً له في أهله وعده، "ويكون الذي يبعث به إلى حفصة استه من آخر ذلك، فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة" أي بصيها، يعني لاحتصاصه بحفصة لكونه والدها يرسل إليها في آخر الأمر؛ ما إن نقص بعض السهام عن المساواة جعل النقص في حظها؛ طلب مرضاة غيرها وعلماً منه ﷺ بأنها سترضى ذلك من فعله، ولا تأسف من إثاره عليها، 'قال' أسلم: فلما حرت الناقه "فجعل في تلك الصحاف" التسعة على حسب عادته، 'من لحم تلك الجزور' بلا طح، وفي "المجموع": الحرور: العير ذكراً أو أنثى، واللفظ مؤنث، 'فبعث به' بصمير التدكير - في النسخ المصرية - الراجع إلى اللحم، وبصمير التأنيث - في النسخ الهندية - الراجع إلى الصحف، "إلى أرواح أبي ﷺ" بلا طح؛ ليطنخ به كيف شئ، "وأمر بما بقي من لحم تلك الحرور فصنع" أي طح 'فدعا عليه المهاجرين والأنصار' قال الناجي: يريد أنه دعاهم إلى أكله استئلافاً لهم وإياساً وتواسياً في مال الله تعالى، وهي سنة للإمام أن يجمع وجوه أصحابه للأكل عده، وقد كان جعل لعثمان بن يسار بالكوفة في كل يوم نصف شاة هذا المعنى، وجعل لصاحبيه ربع ربع شاة. وقال أبو عمر: كان عمر ﷺ يفضل أمهات المؤمنين؛ لموقعهن منه ﷺ ويفضل أهل السابقة، وذلك معروف من مذهبه، وتلاه عثمان على ذلك، وكان أبو بكر وعبي يسويان في قسم الفيء، ويقول أبو بكر: ثوابهم على الله الجنة، وأما الدنيا فهم فيها سواء في الحاجة إلى المعيشة.

فَقُلْتُ: إِنَّ عَلَيْهَا وَسْمَ نَعَمِ الْجِزْيَةِ، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فَنُحِرَتْ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ صِحَافٌ تَسْعُ، فَلَا تَكُونُ فَاكِهَةً وَلَا طُرِيفَةً إِلَّا جَعَلَ مِنْهَا فِي تِلْكَ الصَّحَافِ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيَكُونُ الَّذِي يَبْعَثُ بِهِ إِلَى حَفْصَةَ ابْنَتِهِ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ نُقْصَانٌ كَانَ فِي حِطِّ حَفْصَةَ، قَالَ: فَجَعَلَ فِي تِلْكَ الصَّحَافِ مِنْ لَحْمٍ تِلْكَ الْحُرُورِ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجُرُورِ، فَصْنَعَ فَدَعَا عَلَيْهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُؤْخَذَ النَّعْمُ مِنْ أَهْلِ الْجِزْيَةِ إِلَّا فِي جِزْيَتِهِمْ.

٦٩١ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَضَعُوا الْجِزْيَةَ ..

لَا أَرَى إِنْ قَالَ الْبَاحِي. مَعَاهُ أَنْ النِّعَمَ لَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ صَدَقَةٌ كَمَا تُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا رُكَاةَ عَلَيْهِمْ فِي مَوَاهِمِهِمْ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ أَسْمُهُمْ فِي حُرِّيَّتِهِمْ بِقِيَمَتِهَا، وَقَدْ فُسِّرَ ذَلِكَ أَنَّ وَهَبَ فِي 'جَامِعِهِ' فَقَالَ. وَأَحْبَرِي مَالِكٌ عَنْ رِيْدِ بْنِ أَسْمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ حَطَّابٍ كَانَ يُؤْتِي سَعْمَ كَثِيرَةً مِنْ نَعَمِ الْإِبِلِ، فَيَأْخُذُهَا فِي حُرِّيَّةٍ. قَالَ: وَذَلِكَ بِأَقِيَمَةٍ تَكُونُ حُرِّيَّتُهُ عَشْرَةَ دِينَارٍ، فَتُؤْخَذُ سِتُّ مِائَةِ نَكْدَةٍ وَوَاسَةٌ نِوَالٌ نَكْدَةٍ وَكَدَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِأَقِيَمَةٍ. قُتِلَ. وَحَدَّثَنِي أَنَّ وَهَبَ أَحْرَجَهُ مُحَمَّدٌ فِي "مَوْضِعِهِ" فَقَالَ: أَحْبَرْتُ مَالِكًا قَالَ: حَدَّثَنَا رِيْدُ بْنُ أَسْمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ حَطَّابٍ كَانَ يُؤْتِي سَعْمَ كَثِيرَةً مِنْ نَعَمِ الْخَرِيَّةِ. قَالَ مَالِكٌ: 'رَأَى أَنْ تُؤْخَذَ مِنْ أَهْلِ الْخَرِيَّةِ فِي حُرِّيَّتِهِمْ، ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدٌ: أَمَّا مَا ذَكَرَ مَالِكٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ حَطَّابٍ لَمْ يَأْخُذْ الْإِبِلَ فِي حُرِّيَّةٍ عِصْمَاهَا إِلَّا مِنْ بَنِي تَعْبٍ؛ فَإِنَّهُ أَصْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، فَجَعَلَ ذَلِكَ حُرِّيَّتَهُمْ فَأَخَذَ مِنْ إِبِلِهِمْ وَنَقَرَهُمْ وَعِصْمَهُمْ وَفِي 'الدَّرِّ الْمَحْتَارِ': وَجَارَ دَفْعُ أَقِيَمَةٍ فِي رُكَاةٍ وَعَشْرٍ وَحِرَاجٍ وَفُطْرَةٍ وَبَدْرٍ، وَتَعْتَبَرُ أَقِيَمَةُ يَوْمِ الْوُجُوحِ، وَقَالُوا: يَوْمَ الْأَدَاءِ. وَفِي 'أَهْدَايَةِ': يَخُورُ دَفْعُ الْقِيَمِ فِي الرُّكَاةِ عِدْنًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَخُورُ اتِّسَاعًا لِلْمَصْنُوعِ، وَلَسْنَا أَنْ الْأَمْرَ بِالْأَدَاءِ إِلَى الْفَقِيرِ إِيْضًا بِرَقِّ الْمَوْعُودِ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ إِطْلَاقًا لِقَيْدِ الشَّاءِ، فَصَارَ كَأَخَرِيَّةٍ. قَالَ الْعِيْنِيُّ فِي 'أَسَايَةِ'. قَوْلُهُ: كَأَخَرِيَّةٍ أَيْ كَأَدَاءِ أَقِيَمَةٍ فِي الْخَرِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَخُورُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا لَا مَتَقُومًا عَنْ الْوَاحِدِ

أَنْ يَصْعُرُوا إِنْ قَالَ النَّاحِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ نَهْ وَصْعُهَا عَنْهُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ نَهْ وَصْعَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا فَلَا يَطْبُوعُ نَهْ. وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلُ وَالْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ الْمَعْيِينَ حَمْلَ عِصْمَتِهِمَا؛ إِذْ لَا تَبَاقٍ بَيْنَهُمَا؛ وَوَجْهَ أَحْرَ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى عَامِلِ عُمَرِ وَلَا غَيْرِهِ أَنَّ مِنْ أَسْلَمَ لَمْ يَشْتَ عَلَيْهِ جِزْيَةٌ مُسْتَقْبَلَةً، فَحَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ يَبْطُلُ فَائِدَتُهُ، وَحَمْلُهُ عَلَى إِطْلَاقِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَرِيَّةِ يَقْتَضِي فَائِدَتَهُ، وَمِثْلُ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْتَاجَ عُمَرُ =

عَمَّنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ حِينَ يُسْلِمُونَ. قَالَ مَالِكٌ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ لَا جَزْيَةَ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا عَلَى صِبْيَانِهِمْ، وَأَنَّ الْجَزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغُوا الْحُلُمَ

= إِنْ يَكْتَسِبُ بِهِ، وَيَحْمِلُ الْمَسَّ عَلَى رَأْيِهِ فِيهِ، وَإِنْ هَذَا دَهَبُ مَالِكٍ وَأَبُو حَبِيبَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَرِيَّةِ وَيُؤَدِّيهِمَا فِي حَالِ إِسْلَامِهِ. وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ: إِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ إِلَّا بَعْدَ الْحَوْلِ، وَأَنَّهَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِصَاءِ الْحَوْلِ، وَاتَّخَفُوا إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ مَا يَحُولُ حَوْلٌ هَلْ تَوْحَّدَ مِنْهُ حَرِيَّةٌ لِلْحَوْلِ الْأَمْسِيِّ أَوْ لَمْ يَأْسِرْهُ أَوْ لَمْ يَمُتْ مِنْهُ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا أَسْلَمَ فَلَا حَرِيَّةَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِصَاءِ الْحَوْلِ كَانَ إِسْلَامُهُ أَوْ قَبْلَ انْقِصَاءِهِ، وَهَذَا قَالَ أَكْثَرُ الْمُؤَلَّفِينَ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَحَسَتْ عَلَيْهِ الْحَرِيَّةُ، وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ حَوْلِ الْحَوْلِ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ قَبْلَ انْقِصَاءِ الْحَوْلِ. قَبِلْتُ وَهَذَا اتِّفَاقٌ مُشْكِكٌ: لَمْ يَأْتِ مِنَ الْقَوْلِ الْاِخْتِلَافُ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَنْ لَمْ يُعْتَمَدْ عَلَيْهِمُ الْاَوْحُوتُ، وَفِي الْمُرْقَاةِ: قَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: مَنْ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ حَرِيَّةٌ بَانَ أَسْلَمَ بَعْدَ كَمَالِ السَّنَةِ، سَقَطَتْ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ فِي أَثْنَانِهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِيهِمَا، وَنَسَا: مَا أُنْجِرَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي طَيَّانٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَسَّ عَلَى مَسْمُومٍ حَرِيَّةً، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسُئِلَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ هَذَا فَقَالَ: يَعْنِي إِذَا أَسْلَمَ فَلَا حَرِيَّةَ عَلَيْهِ، وَبِالْفِطْرِ الَّذِي فُسِّرَ بِهِ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَنْ أَسْلَمَ فَلَا حَرِيَّةَ عَلَيْهِ

مَضَتْ أَلْحَقْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَمَنْ أَسْلَمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ دِينٌ وَلَا نَفْسٌ وَلَا نِكَاحٌ** (سورة التوبة: ٢٩) وَالنِّسَاءُ وَالصِّبْيَانِ لَا يَقَاتِلُونَ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا تَحِبُّ ثَلَاثَةَ أَوصَافٍ: الذَّكُورِيَّةَ وَالنُّسُوحَ وَالْحَرِيَّةَ، وَأَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا عَلَى الصِّبْيَانِ؛ إِذْ كَانَتْ إِذَا هِيَ عَوَّضٌ مِنَ الْقَتْلِ، وَتَقْتُلُ بِمَا هِيَ مُتَوَجِّهَةٌ بِأَمْرِ حُرِّ الرِّجَالِ السَّالِفِينَ؛ إِذْ قَدْ هِيَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا أَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى الْعَبِيدِ. قَالَ خُوفِي: لَا حَرِيَّةَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا رَائِلٍ الْعَقْلِ وَلَا أَمْرَأَةٍ لَا يَحْمِلُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا، وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَبِيبَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى أَمْرَأَةِ الْأَحْجَادِ أَنْ أَصْرِفِي الْحَرِيَّةَ، وَلَا تُصْرِفِيهَا عَلَى النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَلَا تُصْرِفِيهَا إِلَّا عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي، رَوَاهُ سَعِيدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَالْأَكْثَرُ. وَقَوْلُ ابْنِ أَبِي حَتَّابٍ: حَدَّثَنَا مِنْ كُلِّ حَدِيثٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى غَيْرِ نَاسٍ؛ وَأَنَّهَا تَوْحَّدَ لِحَقِّ الدِّمِ، وَهَؤُلَاءِ دِمَاؤُهُمْ مُحَقَّقَةٌ بِدَوَاهَا. **الْحُلُمُ**: أَيُّ الْبُلُوغِ؛ لَمْ تَقْدَمْ أَنَّهَا لَا تَوْحَّدُ مِنَ الصِّبْيَانِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مَعَادٍ بْنِ حَبِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَى الْبَيْتِ وَأَمْرِي أَنْ أَحْدَ مِنْ كُلِّ حَدِيدٍ بَارٍ، وَشَرِّصُوا فِي ذَلِكَ الْحَرِيَّةَ أَيْضًا. وَقَالَ الْخَصَاصُ فِي "أَحْكَامِ الْقُرْآنِ": قَالَ تَعَالَى: **وَمَنْ أَسْلَمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ دِينٌ وَلَا نَفْسٌ وَلَا نِكَاحٌ** (سورة التوبة: ٢٩) فَكَانَ مَعْقُولًا مِنْ مَعْنَى الْآيَةِ وَمَصْمُومًا أَنْ الْحَرِيَّةَ مَأْجُودَةٌ مِمَّنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقَتْلِ، وَمَنْ يَمْكُنُهُ أَدَاؤُهُ مِنْ اعْتِقَادِهِ، وَلِلذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ مِنْ مَنْ يَكُنُّ مِنْ أَهْلِ الْقَتْلِ فَلَا جَزْيَةَ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: مَنْ كَانَ أَعْمَى أَوْ رَمَنًا أَوْ مَقْلُوحًا أَوْ شَيْحًا كَبِيرًا فَانِيًا وَهُوَ مُوسِرٌ، فَلَا جَزْيَةَ عَلَيْهِ.

قال مالك: وليس على أهل الذمة ولا على المخوس في نحيبهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة؛ لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم ورداً على فقرائهم، ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم، فهم ما كانوا يبلدهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم، إلا أن يتجرؤوا في بلاد المسلمين ويختنفوا فيه، فيؤخذ منهم العشر فيما يديرون من التجارات.....

[illegible]

إلا ان يتحروا الخ. يعني لا شيء عنهم غير الحرية ما دموا في سدد التي أقروا على المقام فيها، وما كان في حكمها من ملاد، نعم، إن حرروا بن ملاد لإسلام 'وحتلفوا' فيها تأييت الصمير - في المسح المصرية - الراجع =

وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ وَصَالَحُوا عَلَيْهَا عَلَى أَنْ يُقَرُّوا بِبِلَادِهِمْ، وَيُقَاتِلَ عَنْهُمْ عَدُوَّهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى غَيْرِهَا يَتَجَرَّ إِلَىهَا، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ مَنْ تَجَرَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ إِلَى الشَّامِ، وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ الْيَمَنِ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنْ الْبِلَادِ، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ، وَلَا صَدَقَةَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمَحْجُوسِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَوَاتِيهِهِمْ وَلَا ثَمَارِهِمْ وَلَا زُرُوعِهِمْ، مَضَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ، وَيَقْرُونَ عَلَى دِينِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ مِرَارًا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْهِمْ كُلَّمَا اخْتَلَفُوا الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِمَّا صَالَحُوا عَلَيْهِ وَلَا مِمَّا شَرَطَ لَهُمْ، وَهَذَا الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْدِنَا.

في بلاد المسلمين وتذكيره في المسح هدية الراحع إلى المحاربة، وفي الجمع: يختلف في فلان: أي يحيى ويذهب، فيؤخذ منهم عشر غير حرية، فيما يديرون من أموال التجارات ولأصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب لخصرة الصحابة ومواقفتهم، ولم يخاف عليه أحد، فثبت أنه إجماع، قاله الساجي. وصاهر هذا الأثر أنهم يؤخذ منهم العشر فيما يديرون من أموال التجارة مصنفًا بلا تعريق بين الخصصة والقضية، وسيأتي في الباب الآتي التعريق بينهما، وذلك أنهم إنما وضعت عليهم حرية وصالحوا عليها على أن يقرروا بلادهم، ويقاتل ساء المجهوم، عنهم عدوهم فليس عليهم غير الحرية ما داموا فيها، فمن خرج منهم من بلاده حتى أقروا عليها إلى غيرها من البلاد، يتجر إليها فعليه العشر أيضًا مثلاً من آخر منهم من أهل مصر إلى الشام أو عكسه ومن أهل الشام إلى العراق أو عكسه ومن أهل العراق أو غيرها إلى المدينة أو اليمن أو ما أشبه هذا من البلاد، فعليه عشر أيضًا إذا أخرج ماله بيع أو شراء، ولا صدقة على أهل الكتاب اليهود ونصارى ولا المحوس ولا غيرهم من الكفار في شيء راد في المسح المنصرية بعد ذلك: من أموالهم ولا ويسب هذه الزيادة في المسح هدية، من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم قال الررقاني: أعاده بقوة. مضت بذلك السنة فلا تكرار فيه لأنه ذكره أولاً لتعبيه، ثم أحر أن أضحه السنة بياناً للسنة. قلت: وتقديم الكلام على هذه مسألة قريباً. ويقررون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه بالشروط المعتبرة المعنومة في المروع.

فعلیهم الخ: يعني أن عليهم في كل سفرة سافروها ساعوا واشتروا - على مذهب من الفاسم أو وصبوا على مذهب من حبيب - أن يؤخذ منهم عشر ذلك، قاله الساجي قال الررقاني: وقال الشافعي وأبو حنيفة: =

عُشُورُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

٣٩٢ - مالك عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ:

= لا يؤحد منهم في اعدام أو حد إلا مرة واحدة. قلت. وتقدم الكلام عليه في ركاه لعروض، ومذهب الخصية في ذلك ما في 'هدية' من الحر في عني عاشر وعشرة ثم مرة أخرى في عشرة حتى يحول الحول؛ لأن الأحد في كل مرة يستصل امان، وحق الأحد حصته، ولأن حكم الأمان الأول باق، وبعد الحول يتحدد لأمان؛ لأنه لا يمكن من اتمام إلا حولا، ولأحد عده لا يستصل امان، وإن عشرة فرجع إلى دار حرب ثم خرج من يومه ذلك، عشرة أيضا؛ لأنه رجع بأمان جديد، وكذا الأحد بعد لا يقضي إلى الاستبصال. قال اعني في 'ساية' وبه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد. وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز. لا يكرر في السنة. 'لأن ذلك' أي عدم التكرار ليس مما صاحبه عنه، ولا لما شرطه، وهذا ندي أدركت عليه 'هل العلم سدينا' وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة العروض، فارجع إليه.

عشور الخ. قال س. رشد في 'ساية': 'الخيرية عدهم ثلاثة أصناف. حرية عبوية. وهي التي تكلم فيها، أعني بني نمرس على الحربين بعد عنتهم. وحرية صلحية: وهي التي سرعوا لها، يكف عنهم. وما حرية لثانته فهي العشرية. وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل الذمة عشر ولا ركاه أصلا في أموالهم، إلا ما روي عن ضائفة منهم: أنهم صاعقوا الصدقة على حصارى بني تغلب، واحتتموا: هل حب العشر عليهم في لأموال بني يتجروا لها إلى بلاد المسلمين نفس التجارة أو الإذن إن كانوا حربيين، أم لا حب إلا بشرط؟ فرأى مالك وكثير من العلماء أن تحار أهل الذمة الذين لم ينتهوا بالإقرار في ملذمتهم الخيرية يجب أن يؤحد منهم ما يحسنونه من سد إلى سد العشر، إلا ما يسوقون إلى مذبة خاصة، فيؤحد منهم فيه نصف العشر، ووافق أبو حنيفة في وجوبه بالإذن في التجارة أو بالتجارة نفسها، وحالفه في القدر، فقال: الواجب عليهم نصف العشر، ومالك لم يستصر عليهم في العشر بوجوب عده نصا ولا حولا. وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحول وانصاف، وهو نصيب المسلمين. وقال الشافعي: ليس يجب عليهم عشر أصلا ولا نصف عشر في نفس التجارة ولا في ذلك شيء محدود إلا ما صطلح عليه أو اشترط، فعلى هذا تكون الخيرية 'عشرية' من نوع الخيرية لصحية، وعلى مذهب مالك وأبي حنيفة تكون حسنا ثالثا من الخيرية غير لصحية والتي على 'ترقاب'.

ثم قال س. رشد وسبب اختلافهم أنه لم يأت في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة يرجع إليها، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك بهم، فمن رأى أن فعل عمر هذا إما فعله بأمر كان عده في ذلك من رسول الله ﷺ، أو حب أن يكون ذلك سنتهم، ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط - إذ لو كان على غير ذلك لذكره قال: ذلك ليس بسنة لآمره لم إلا بالشرط، وحكى أبو عبيد في 'كتاب الأموار' عن رجل من أصحاب النبي ﷺ =

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالزَّيْتِ نِصْفَ الْعُشْرِ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ يَكْثُرَ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَأْخُذُ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ الْعُشْرَ.

٦٩٣ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَى سُوقِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ،

= لا أذكر اسمه إلا أن: أنه قيل له: لم كنتم تأخذون عشر من مشركي العرب؟ فقال: لأهم كانوا يأخذون ما عشر إذا دحما إليهم. قال الشافعي: وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر رضي الله عنه. وإن شاوروا على أكثر فحسن، قال: وحكم الحربي إذا دخل بأمان حكم الذمي.

النبط **الح**: نبط فموحدة مفتوحة، قال الناجي: وهم كفار أهل الشام، عقد لهم عقد الذمة، وفي 'لسان العرب': السبط واسط كاخيش واحش، وفي 'التقدير': حين يربون أسود، وفي 'الحكم': يربون سواد العراق وهم الأساط، والسبب إليهم نبطي. فكانوا يختفون إلى المدينة بالخطبة والريب وغير ذلك من أقوات أهل الشام، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخفف عنهم في الحصة والربط، فيأخذ منهم "من الخطبة والربط" وفي نسخة: والريب بدل الربط، وصوبت، 'نصف العشر' يريد بذلك أي بالتخفيف عليهم أن يكثر الحمل "أي المحمول" أي إلى المدينة فترخص بذلك الحصة والربط بالمدينة؛ لأهم معظم الثروة، وبأحد منهم من القضية تقدم المراد منها: فيما لا زكاة فيه من أثمار، 'العشر' كاملاً على الأصل فيما خروا، وذلك لأن علاء القضايا لا يكاد يصير بالناس كثير صرر.

قال البرقاني: وهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره تناعا لعمر، وتقدم في الباب قبله: أنه يؤخذ منهم العشر، وهو يستثنى حصة ولا ريت بالمدينة ولا تمكة. فظاهر نوبت النصف أنه حمته على أهل الذمة، وهو نص كلام الناجي كما تقدم، وظاهر كلام المؤلف: أنه حمته على الحربي؛ إذ قال: إذا دخل إليها منهم تاجر حربي بأمان أحد منه عشر، وقال أبو حنيفة: لا يؤخذ منه شيء، إلا أن يكونوا يأخذون ما شيئاً، فأخذ منهم مثله؛ لما روي عن أبي محرز قال: قالوا: عمر: كيف يأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منكم إذا دحمت إليهم؟ قالوا: العشر، قال: فكذلك حدوا منهم. وما ما روي: أن عمر أخذ منهم العشر، واشتهر ذلك فيما بين الصحابة، وعمل به الخلفاء الراشدون بعده. ويؤخذ منهم العشر من كل مال لتجارة في ظاهر كلام الحربي، يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه، وهو الترك أيضاً إذا رأى المنفعة. وقال محمد في موضعه: باب العشر، ثم قال بعد ذكر أثر أساب: قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما احتلوا فيه لتجارة من قطية أو غير قطية نصف العشر في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله، وكذلك أمر عمر بن الخطاب رباب بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة.

فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرِ.

٦٩٤ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شَهَابٍ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ يَأْخُذُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرُ؟ فَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ: كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَلَزَمَهُمْ ذَلِكَ عُمَرُ.

اشْتِرَاءُ الصَّدَقَةِ وَالْعُودِ فِيهَا

٦٩٥ - **مالك** عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَقُولُ: **حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَانَ الرَّحْلُ.....**

العشر صدره العموم لا تخصيص حصصة ورسب، وأصاف ذلك بن زمان عمر **١٠** لأن ما كان يفعل فيه كان مشورة الصحابة عابدا، فإذا لم يصب فيه خلاف ولا ظهر فهو إجماع وحنة حب مصر إليها والعمل بها، فانه اساحي. **على أي وجه** **الح** طريق وحنة **١١** كان يأخذ عمر بن الخطاب من سبعة أعشر، فقال بن شهاب: كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية وهي ما قبل البعثة، وقبل ما قبل فتح مكة، فألزمهم ذلك عمر **١٢** وأما قوله أنه توقيف منه **١٣**، وهو سمع أنه كان يجاهد منه فكان يحضر من صحابه، وهو حصة في ذلك أحد فهو إجماع سكوني.

حملت تنحيف أمية أي أركبت رجلا على فرس أي تصدق به؛ يقال عتبه، قال الحافظ، وسمي هذا الفرس الورد، أمده ثوبم الدردي **١٤** فأعصاه عمر، فحمل عليه، فخرجه بن سعد عن سهل بن سعد، وهو أفق على سم الرجل الذي حمه عليه، قال البرقي: ولا يخاصه ما رواد مسلمة وهو يسير عطسه، وساقه أبو عوف عن بن عمر أن عمر حمل على فرس فأعطاه رجلا، لأنه حمل على أن عمر **١٥** ما كان يصدق به، فوجس أنه **١٦** احسن من يتصدق به عليه، أو استشاره فيمن حمه عليه، فأشار عليه، فسميت به عطسه؛ كونه أمر به وحمل أن عمر **١٧** وقفه، فأعصاه **١٨** استعملا لا يوقف نصرفه كما سألني 'عتبي' أي كبره ساق. وحنه عتاق، قال ساجي: عتاق من الخيل الكرام الساقه منها، وقال البرقي: عتق: عتاق من كل شيء في مس الله قال ساجي: حمل عتبه في سبيل الله على وجهين: أحدهما: أن يعزم من فيه الحجة والفروسة، فهذه له ويمكنه إياه ما يعم من حديثه وبكايته ليعزو، فهذا يملكه الموهوب له ويتصرف فيه كما يشاء من بيع وعيرد ووجه ثلثي وهو لأظهر: أن يكون دفعه إلى من يعزم من حانه مواضة الجهاد في سبيل الله على سبيل التحسين به، فهذا ليس لموهوب أنه أن يبيع، وقال الحافظ، والمعنى: أنه ملكه، ولذلك ساق به يعم، ومنهم من قال: كان عمر قد حسبه، وبما ساق به رجل يعمه؛ لأنه حصل فيه هراة عجز لأخيه عن اسحاق وضعف عن ذلك، وانتهى بن حانه عدم لانتفاخ به، وأما ذلك بن لقسام، =

الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ قَدْ أَضَاعَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

= وبدل عني أنه حمل ثمنك قوله: "ولا تعد في صدقتك". ولو كان حسنا عنه به، وذكر الاحتمالين المعين، وحكي عن ابن عبد البر أنه قال: حمى عني فرس حمل ثمنك، فنه أن يفعل فيه ما شاء في سائر أمواله. **الذي هو عنده** أي الذي حمى عنه، قد أضاعه قال الناجي: يحتمل أمرين. أحدهما: أنه أضاعه من الإصاعة، بأن لم يحسن القيام عليه، وبعد مثل هذا في أصحاب النبي ﷺ، إلا أن يوجب هذا عذر، ويحتمل أن يريد به: صيره صائغا من الهوان، لغرض مباشرة الجهاد، وإلتاعه له في سبيل الله تعالى، وورد الرافعي: وقيل: لم يعرف مقداره، فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل: معناه استعمله في غير ما جعل به، والأول أظهر؛ لرواية مسلم: فوحده قد أضاعه وكان قبيل المال، فأشار إلى عنة ذلك وإلى عذره في إرادة بيعه. فأردت أن أشتريه منه" قال الناجي: يحتمل ثلاثة أوجه. أحدها: أنه كان وهو إياه فأراد أن يشتريه منه، وأن يسترحضه لصياغته. ويحتمل أيضا: أن يكون حسنا، فطر أن شراءه حائر، وبيع الذي كان في يده به مباح، حتى معه من ذلك النبي ﷺ. ويحتمل: أنه بلغ من الصياغ منعا بعدم الانتفاع به في النوحه الذي حسنه فيه، فرأى أن ذلك يبيع به شراءه، "وطئت أنه بائعه برخص" بضم الراء وسكون الحاء، مصدر رخص السعر وأرخصه الله فهو رخيص، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه: إما تعبير الفرس وصياغته أو لأنه حان الرخص في السوق أو لكونه معتمدا ومتصدقا.

فسألت عن ذلك عن اشتراؤه رسول الله ﷺ. فقال: لا تشتريه بلاء قبل الهاء، حرم عني السهي، ولا من مهيدي. "لا تشته". قال القاري: هاء النصبير أو السكت، "وإن أعطاك بدراهم واحد" هو مبالغة في رخصه وهو الخامل له عني شرائه، قال ابن است: ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرم بظاهر الحديث، والأكثر على أنها كراهة تنزيه؛ لكون القبح فيه لغيره، وهو أن المتصدق عليه ربما يسامح المتصدق في الثمن بسبب تقدم إحسانه، فيكون كالعائد في صدقته في ذلك مقدار الذي سُمح فيه، كذا في "المرفأة"، وقال النووي: هي تنزيه لا تحريم، فيكره من تصدق بشيء أن يشتريه من دفعه هو إليه، أما إذا ورثه فلا كراهة فيه، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق، فلا كراهة فيه، هذا مذهبا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم.

فإن العائد إلخ إلقاء للتعليل أي كما يفتح أن يفيء ثم يأكل، كذلك يفتح أن يتصدق بشيء ثم يجره إلى نفسه، فشبه بأحسن الحيوان في أحسن أحواله تصويرا لتنهجين وتغيرا منه، قال الناجي: وفي هذا خمسة أبواب: الباب الأول: في وجه العطية. والثاني: في صفة العطية في نفسها. والثالث: في صفة المعطي. والرابع: في صفة الارتماع. =

٦٩٦ - **مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ.....**

= وإحسان: في حكم الإرتجاع. ثم سطر كلام على هذه الأبواب، قل أحافظ. اتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القصد. وفي الهدية. لا رجوع في الصدقة لأن المقصود هو الثوب وقد حصل، وكذا إذا تصدق على عبي استحسنانه لأنه قد يقصد بالصدقة على العبي الثواب وقد حصل.

حمل تحقيف الميم، 'على فرس' أي جمعه حملة رجل محاهد في سبيل الله أي الجهاد. 'فأراد أن يتاعه' أي يشتريه "فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: لا تشعه" أخرجه. أي لا تشتره ولا تعد في صدقتك أي صورة وباعتدال الظاهر أيضاً، ويحتمل أنه سمي اشترى عوداً في الصدقة؛ لأن العادة حرت بالمساحة من المائع في مثل ذلك لمشتري، فأضيق على القدر الذي يسمح به رجوعه. وقال ابن العربي في 'العرضة'. تحت حديث ابن عمر في الأحكام في مسائل، الأولى. قوله: "حمل على فرس" احمّل على ثلاثة أنواع: أن تحس عليه فرس لا تتاع ولا توهب، وأن يتصدق به على غيره لوجه الله تعالى، وأن يهبه. فأما إن حممه عليه على أنه حسن فذلك لا يشتري أبداً، وإن كان صدقة فهي كتاب ابن عبد حكيم لا يشتري أبداً، وفر بعدد: بركة فصل، وهذا صريح مذهب مالك وإشاعلي والبيث، وكذلك لم يقسحوا سبع، وقال في كتاب محمد. إذا حمل على فرس لا يسيل ولا لمسكة، فلا بأس أن يشتريه. الثانية: إذا كنت قد سقيته فقوله: "حمل على فرس" لا يلزم أيها هو من هذه الوجوه؟ ويختلف الحكم باختلاف الوجوه، فأما إذا قال: هو حسن، فلا يسيل إليه سبع لأحد، وما إذا قال: هو سيئ في سبيل الله، فقال مالك: لم يعبه، ولو أسقط كلمة 'ذلك' لركبه ورده، وقال إشاعلي وأبو حنيفة: هو ميث به، ولم يعلم كيفية فعل عمر **رضي الله عنه**، فلا يعلم على أي شيء يرجع جوابه.

فمن أساس وهي المسألة الثالثة من قال: إذا حممه عليه في سبيل الله فلا يتاع أبداً. وهذا حصاً مخالف للحديث؛ فإن النبي ﷺ منع منه عمر **رضي الله عنه** خاصة، ولعله نعت خصص به دون سائر أساس، ومنهم من قال: إن كان الحمل صدقة لم يجز؛ نقول النبي ﷺ لا يحدد ذلك في مسأله. حديث وإن كان هه حار كما في كتاب محمد، وأما رواية من روى على الكراهة فهو أن تعس النبي ﷺ بقوله. كأنك يعود في قبته، يبين أنه قبيح ببرد عنه لا أنه حرام الرابعة: فهو كان حساً حار يعبه إذا صاح، كما قال عبد الملك، وقال ابن القاسم: لا يتاع الخامسة: اختلف الناس في قوله: "لا تشتريه ولو أعصاكه بدينار" هي هو ضرب مثل أو حقيقة؟ فالعدداديون من عمالنا جمعوه ضرب مثل، وقالوا: إن صاحب السلعة لو باع سعته بغير ظاهر ينتهي اثبت أنه يرجع فيه، ومن قال لا يرجع وهم جمهور العلماء - تعنى هذا الحديث السادس: جاء هذا الحديث لا يحدد وجاء قوله: لا حل **ص. لا ح. لا ح.** وذكر رجلاً اشتراها ثمانية، فاقضى هذا بعموم حوز شرائها به، فلما جاء قوله ههنا "لا تشتريه" فحممه قوم على النسخ، وحممه آخرون على الكراهية، وعندي أنه جائز؛ لمسألة من أصول الفقه، وهو أن العموم المطلق إذا عارضه الخصوص في عين مارة، فالصحيح أنه يختص بتلك المارة، وما جاء بعد هذا من قوله: "فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبته" يقتضي التنزه. والله أعلم.

عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَّاعَهُ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا تَبْتَعُهُ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ.

قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَوَجَدَهَا مَعَ غَيْرِ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ تُبَاعٌ، أَيَشْتَرِيهَا؟ فَقَالَ: تَرَكُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

٦٩٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ

وسئل ساء الخهول، "مالك عن رجل تصدق بفتحات، 'صدقة فوجدها' المتصدق 'مع غير الذي تصدق' ساء المعنوم 'أو الخهول' لها عليه تباع، أيشتريها؟ فقال: تركها أحب إلي؛" إذ لا فرق بين اشترائها من نفس من تصدق بها عليه أو من غيره في المعنى؛ لرجوعه فيما تركه الله تعالى، كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى عز وجل، فإنه الرقابي، وقيل: إنه إنما شاء ليحصل فيه انقطاع بالكنية، ولا تبقى النفس مشرفة إليها بعد التصديق بها، وهذا المعنى موجود في الشراء من الغير، وهذا هو الأوجه.

زكاة الفطر. وفي "الدر المختار": من إضافة الحكم لشرطه، والفطر لفظ إسلامي، قال ابن عابدين: والمراد بالفطر يومه، لا الفطر اللعوي؛ لأنه يكون في كل ليلة من رمضان، واحتجف العلماء هل هي فرض أو واحدة أو ستة أو فعل خير مندوب إليه؟ فقالت طائفة: هي فرض، وهم الشافعي ومالك وأحمد، وقال أصحابنا: واحدة، وقالت طائفة: ستة، وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الدخيرة، وقالت طائفة: هي فعل خير كانت واجبة ثم نسخت.

وقال أيضاً في "السبابة": عند الشافعي فريضة على أصبه، وهو أنه لا فرق بين الواجب والفرض، والبراع لفظي؛ لأن الفريضة عنده بوعان: مقطوع حتى يكفر جاحده، وغير مقطوع حتى لا يكفر جاحده، ومن جحد صدقة الفطر لا يكفر بالإجماع، ولذا لا يكفر من قال: إنها مستحبة. وفي "الدر المختار": وحديث "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر" معناه: "قدر" للإجماع على أن مكفرها لا يكفر، قال ابن عابدين: جواب عما استدلل به الشافعي عليه على فرضيتها، وهذا الجواب ذكره في "الدائع"، وأجاب في "الفتح" بأن الثالث بطني يفيد الوجوب، وأنه لا خلاف في المعنى؛ لأن الافتراض الذي يشته الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده، فهو معنى الوجوب عندنا، وقد يجاب بأن قول الصحابي فرض، يراد به النعي المصطلح عندنا؛ للقطع به بالنسبة إلى من سمعه من النبي ﷺ بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله، ولذا قال: إن الواجب لم يكن في عصره ﷺ.

عَنْ غِلْمَانِهِ الَّذِينَ يُوَادِّي الْقُرَى وَبَحْتِيرَ.

قال مالك: **إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ رَكَاةِ الْفِطْرِ:**

عن علمانه الخ أي أرقائه، قاله الرقابي، قلت وبؤيده: أن من أي شبه ترحمه في مصفاه في العبد يكون عائنا في أرض مولاه بعضي عنه، وأخرج منه عن حارث عن - وقع أن عمر كان يعطي عن علمان له في أرض عمر الصدقة. "أدين بؤادي القرى بضم نون وفتح نون مقصور، موضع بين مدينة وشبه من أعمال المدينة كثير القرى، والسنة إليه، وأد فتحها التي سنة سبع عبوة، ثم صولخوا على الحرية، وأخير تقدم بيها في سنة التبريس، والمعنى أن من عمر كان يخرج عنهم زكاة الفطر وإن كانوا عسا عن موضع استيطاهم بالمدينة، وإن معيهم عنه لا يسقط عنه فيه زكاة الفطر. قال من سدر: أجمع عوام أهل العلم على أن على امرء زكاة الفطر عن مملوكة الخاصر غير المكاتب، منعصوب والآق وعيد اشجاره، وأما العائت فعليه فطرته إذا علم أنه حي، سواء رجا رجعت أو ليس منها، وسواء كان مضطفا أو محسوسا، كالأسير وغيره، فإن من سدر: أكثر أهل العلم يرون أن يؤدي زكاة الفطر عن الرقيق عائتهم وحاصرهم، لأنه مالك هم، فوجب فطرتهم عليه كالحاصرين، ومن أوجب فطرة الآق السافعي وأبو ثور وابن سدر، وأوجبها الرهري إذا علم مكانه، وأوراعي إن كان في دار الإسلام، ومالك إن كانت عينه قرية، وم يوجبها عطاء وأثوري وأصحاب رأيي؛ لأنه لا يلزمه الاتفاق عليه، فلا تجب فطرته كالمراة الناشزة.

إن أحسن الخ فيه إشارة إلى أنه سمع في ذلك أقاويل شتى، فمما يجب على الرجل من زكاة الفطر عن نفسه وعن غيره، أن الرجل يؤدي ذلك عن كل من يضمه بفقته أي ضمان وجوب، ولذا قال: 'ولا بد له' أي لا محالة من أن ينفق عليه، قال ابن رشد: أما من يحب فإليه الفقراء على أنها تحب على المرء في نفسه، وأنها تحب في ولده لصغار عليه إذا لم يكن هم من، وكذلك في عبده إذا لم يكن هم من، واحتلفوا فيما سوى ذلك، وتنحيز مذهب مالك في ذلك: أنها تترك الرجل عن نفسه الشرح لفقته عليه، ووافق في ذلك الشافعي، وإنما يختلفان فيما تترك المرأة بفقته إذا كان معسرا، ومن ليس تتركه، وحالقه أبو حنيفة في الروحة وقال: تؤدي عن نفسها، وإنما اتفق الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بالارمة تكلف مكلف في ذاته فقط، كاحمال في سائر العبادات، بل ومن قبل غيره، لإيجابها على الصغير والعبد، فمن فهم من هذا أن علة الحكم بالولاية قال: أبو يدرمه إخراج الصدقة عن كل من يبيعه، ومن فهم من هذه السقعة قال: تنفق يجب أن يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع، وإنما عارض هذا الاختلاف، لأنه تنفق في صغير والعبد وهما اللذان بها على أن هذه الزكاة ليست بمعقعة بذات المكلف فقط، بل ومن قبل غيره إن وجدت الولاية فيها وجوب الفقعة، فذهب مالك إلى أن العلة في ذلك وجوب الفقعة، وذهب أبو حنيفة إلى أن العلة في ذلك الولاية، ولذلك احتلفوا في الروحة.

أَنَّ الرَّجُلَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْ كُلِّ مَنْ يَضْمَنُ نَفَقَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ يُؤَدِّي عَنْ مَكَاتِبِهِ وَمُدَبَّرِهِ وَرَقِيقِهِ كُلِّهِمْ غَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُسْلِمًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

والرجل يؤدي صدقة الفطر "عن مكاتبه" لأنه عند ما بقي عليه درهم، وهذا قال عطاء وأبو ثور، وقال الأئمة الثلاثة وهي رواية عن مالك **أي** أيضاً: لا زكاة عليه في مكاتبه؛ لأنه لا يملكه، وجازئ له أحد الصدقة وإن كان مولاه عبداً، وروي عن ابن عمر **أي** قاله الزرقاني، وذكر في "شرح الإحياء": أما المكاتب ففيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي أصحها: أنه لا تجب عليه ولا على سيده، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: تجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك، والثالث: تجب عليه في كسبه كنفقته، وبه قال أحمد بن حنبل. وفي المسألة قول رابع: أنه يعصي عنه إن كان في عياله وإلا فلا "ومدبره" قال الزرقاني. لا خلاف في أنه كالقن، "ورقيقه" من عطف العام على الخاص، "كلهم" تأكيداً لتعميم "غائبهم وشاهدهم" كما تقدم في الأثر السابق لابن عمر، "من كان منهم مسلماً" شرط عند المصنف، وسبب الخلاف في من لم يكن مسلماً، "ومن كان منهم لتجارة أو غير تجارة" أي سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد، وهذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما: لا زكاة فطر في رفق التجارة؛ لأن عليه فيهم الزكاة، ولا تجب في مال واحد ركاناً، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ، زاد: ويقول الحنفية قال النعمي.

وقال ابن رشد: ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل إلى أن على السيد في عيد التجارة زكاة الفطر، وقال أبو حنيفة وغيره: ليس في عيد التجارة صدقة، وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم، وذلك: أن عموم اسم العبد يقتضي وجوب الزكاة في عيد التجارة وغيره، وعند أبي حنيفة: أن هذا العموم محصور بالقياس، ودلت هو اجتماع ركانين في مال واحد، قلت: ونسب فيه معارضة القياس فقط، بل فيه معارضة الأثر أيضاً، قال القاري في "شرح النقاية": فلو وجب الفطرة فيه لأدى إلى التثني في الزكاة أي التكرار، وقال **رحمته** لا شيء في لصدقة قلت: أخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن عن أمه فاطمة: أن النبي **ﷺ** قال: لا شيء في الصدقة.

ومن لم يكن منهم من العيد وهكذا غيرهم "مسلماً فلا زكاة عليه فيه" وهذا محتلف عند الأئمة، قال ابن رشد. قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل على السيد في العيد الكافر زكاة، وقال الكوفيون: عليه الزكاة، والسبب في اختلافهم اختلافهم في الريادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر، وهو قوله: من المسلمين، فإنه قد حوّل فيها ما وقع يكون ابن عمر **أي** أيضاً الذي راوي الحديث من مذهبه: إخراج الزكاة عن العيد الكفار، وللخلاف أيضاً سبب آخر، وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في العيد، هل هي لمكان أن العبد مكلف أو أنه مال؟ =

قال يحيى: قال مالك في العبد الأبق: إن سيده إن علم مكانه أو لم يعلم، وكانت غيبته قريبة وهو ترجى حياته ورجعته، فإنني أرى أن يركي عنه، وإن كان إباقة قد طال ونيس منه فلا أرى أن يركي عنه. قال مالك: تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى، وذلك أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين.

- فمن قال: لمكان أنه مكلف، اشترط الإسلام، ومن قال: لمكان أنه مال، لم يشترطه، قالوا: ويدل على ذلك إجماع العلماء على أن العبد إذا اعتق ولم يخرج عنه مولاه زكاة فطرته لا يبرمه بحر حها عن نفسه، خلاف الكفارات. **أو لم يعلم** أي سواء علم مكانه أو لم يعلم، يعني العبد مكانه ليس يشترط في إحاطة الصدقة عند المصنف، وقد يذكره أحد من أصحاب الفروع للمالكية، وكانت عبته "أبو حبانة، وهذا شرط للإيجاب، "قريبة، وهو ترجى حياته هكذا في السح الهدية، والمعنى أن العبد ترجى حياته، وفي السح المضربة: وهو يرجو حياته، أي مات يرجو حياة العبد، "ورجعه" أي ترجى رجعة العبد، أو يرجو أملاك رجوع العبد وأوته، "فإنني أرى أن يركي عنه" وإن كان إباقة" أي باق العبد قد صار ونيس منه لأونه ونرجوح "فلا أرى أن يركي عنه"، ولفظ "الندوة": قال مالك في العبد الأبق: إذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فيؤد عنه زكاة الفطر، وإن كان قد طال دنت ونيس منه فلا أرى أن يؤدي عنه، وقال الرقابي: فإن أبو حنيفة، لا زكاة على سيده فيهما، أي ليس ترجى أوته ومن لا ترجى، والمشافعي: يركي إن علم حياته وإن لم يرج رجعته، وأحمد: إن علم مكانه. **كما تجب إلخ** وذلك أي دليل عموم رجوع على أهل البادية وأهل القرى أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان كما سيأتي في باب الآتي، "على الناس" هكذا في السح الهدية، وليس لفظ "على الناس" في السح المضربة، والمعنى: فرضها على سائر الناس، ثم أكد العموم بقوله "على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين" فعمومه شامل لأهل البادية والخاصة، وهذا قال الجمهور، وقال بيث وأبرهري وربيعة: ليس على أهل البادية زكاة فطر، وإنما هي على أهل القرى، قال ابن رشد: أجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بهذا ذكراناً كانوا أو إناثاً؛ لحديث ابن عمر الآتي، إلا ما شد فيه الليث، فقال: ليس على أهل العمود زكاة الفطر، وإنما هي على أهل القرى، ولا حجة له.

مَكِيلَةُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

٦٩٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ** مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ

مكيلة إلح يفتح الميم وكسر الكاف ويسكان التحتية، ما كيل به، وكذا المكيل والمكيل، أي بيان مقدار صدقة الفطر، قال ابن رشد: وأما كم يجب فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يؤدي من تمر وشعير أقل من صاع، واحتسبوا في قدر ما يؤدي من القمح، فقال مالك والشافعي: لا يخرج منه أقل من صاع، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يخرج من البر نصف صاع، والسبب في اختلافهم تعارض الآثار، ثم ذكر الآثار في ذلك، وقال الترمذي في 'جامعه' بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري الآتي قريباً للفظ: 'كما خرج زكاة لفطر صاعاً من صاعاً' إلح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون من كل شيء صاعاً، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: من كل شيء صاع إلا من البر؛ فإنه يخرج منه نصف صاع، وهو قول الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة يرون نصف صاع من بر. قلت: والخمسة: أن الأئمة الثلاثة مع لاختلاف فيما بينهم في بيان ما يخرج في صدقة الفطر اتفقوا على أنها تكون صاعاً كاملاً من كل ما يخرج، وقالت الحنفية ومن وافقهم في ذلك: إنها تحب في البر وما في معناه نصف صاع، واحتسبوا في بيان ما يدخل في حكم البر.

فرص إلح ألزم وأوجب عند الجمهور، ومن يقول بالنسبة يؤول هذا للفظ بمعنى "قدر"، قال الساجي: إن 'فرص' في هذا الحديث لا يصح أن يراد به إلا "أوجب"؛ لأن "على" يقتضي الإيجاب وال لزوم، على أنه قد ورد من طريق صحيح أمر رسول الله ﷺ، وهذا يدل على أنه لا يراد به قدر. ولا يذهب عليّ أن اللفظ بكلا المعنيين بمعنى 'أوجب' وبمعنى 'قدر' لا يخالف الحنفية، وما يوهمه كلام بعض اشراح فهو لعدم الاطلاع على مسلكتهم. "زكاة الفطر من رمضان" فتجب غروب شمس ليلة العيد أو طلوع فجر يومه، قولان لعلماء، "على الناس" سواء كانوا أهل بادية أو أهل القرى كما تقدم، واستدل عمومهم على أنها لا تحتاج لها إلى النصاب؛ وبهذا قالت الأئمة الثلاثة كما في فروغهم، إلا أنهم قيدوا عمومهم بالمفصل عن قوته وقوت عياله، قال النووي العرقي: إذا اعتبرنا القدرة على الصاع؛ لما علم من القواعد العامة، فأخرجنا عن ذلك العاخر عنه، كذا "في الإخاف"، وفي "البداية" قال أبو حنيفة وأصحابه. لا يجب على من تخور له الصدقة؛ لأنه لا يجتمع أن تخور له وأن تحب عياله، وذلك بين.

صاعاً نصب تمييزاً، أو مفعولاً ثانياً، "من تمر" هكذا في جميع النسخ الهادية، والنسخ المصرية كتبها أو أكثرها متطافرة على ترك ذكر التمر، واقتصر فيها على ذكر الشعير فقط، وهو سقوط من الكاتب الأول لا وجه له، "أو صاعاً من شعير" قال الساجي: لفظة "أو" ههنا على قول جماعة أصحابنا لا يصح أن تكون للتجيير، وإنما هي لتقسيم، =

عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

٦٩٩ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْنَمَ، عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْغَامِرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ:

= وهو كنت متحير لاقتضى أن يخرج الشعير من فوته غيره من تمر مع وجوده، ولا يقول هذا أحد منهم، فتقديره: صدق من تمر عني من كان ذلك فوته، أو صاعاً من شعير عني من كان ذلك فوته
على كل حر إلخ: أحد بظاهره دود فأوجب عني العمد كما تقدم، وقالت جمهور إن 'عني' تعني 'عن'، وقال ساجي: أو هي عني ناهياً، لكن جمعها السيد عنه، وقيل: إنها حب عني اسد كما يقار عني كل دالة من دونه درهم، وقد استأوي: العمد من أهل لأن بكلف التواحيات مائة، فجعلها عليه محار، ذكر أو أنشئ طاهر في وجوها عني المرأة وهو كان ها روح، وزيد في بعض صرف عن س عمر: وصغير والكبير، قال حافظ: صاهره وجوها عني تصغير لكن المحاض عنه وليه، وجوها عني هذا في مال الصغير، وإلا فعني من ترمه بفقته، وهذا قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن: هي عني الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري: لا تجب إلا على من صلى وصام.

قال ابن بري: قال محمد بن الحسن وره: لا حب عني التسمية زكاة عصر كان له مال أو لم يكن، فإن أخرجهما عنه وحسه ضمن، وأصل مذهب مالك وجوب الزكاة عني التسمية مطلقاً، وفي التهذيب: يخرج عن ولاده، فإن كان لهم مال أدى من ماله عبد أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد، كذا في المعنى، وذكر في شرح الإحياء: قوله: 'عني الصغير والكبير' يفتضي، يخرج صدقة العطر عن الصغير، وهو كذلك، قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور: هي في ماله إن كان له مال؛ فإن لم يكن له مال فعني من عبته بفقته من أب وغيره، وقال محمد بن الحسن: هي عني الأب مطلقاً، ولو كان للصغير مال لم يخرج منه، وقد من حرم لصهره: هي في مال الصغير إن كان له مال ولا سقطت عنه، وحكى ابن المنذر لإجماع على خلافه.

'من التسمين' تكلم العلماء على هذه الزيادة، وتقدم ما قال ابن بري: إنها زيادة مصطنعة من غير شئ من جهة الإسناد والمعنى، وفي 'شرح الإحياء' عن علي الترمذي، رتب حديث يستعرب لزيادة تكون في الحديث، وبما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك عن نافع، فرد فيه لفظ: 'من التسمين' وقد رواه غير واحد من الأئمة عن نافع لم يذكروا فيه من التسمين، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه. وتبعه على ذلك ابن الصلاح في 'عموم الحديث'. ثم ذكر من تبعه، والجملة: أن الزيادة مختلفة فيها عند أهل الفن.

كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ،

خرج إلح احتسبوا في فور اصحابي: كما فعل كد، هل هو موقوف أو مرفوع؟ وحتسبوا في مراد بالصاع في هذا الحديث، والمعروف أن الطعام على الإصلاق يطق على الخصة، وفي 'الجمع': قال حبيب: إن المعاي في كلام العرب أن الصاع هو البر. وحكى خصاي أن مراد بالصاع فيها حصة، وهو سمه حصه، قال: ويدل على ذلك ذكر شعير وغيره من الأقوات، والخصه أعلاها، فلولا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات، ولا سيما حيث عطف عليها حرف أو مضافة، وقال هو وغيره. وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الخصة عند الإصلاق، حتى إذا قيل: إن سوق الصاع، فهم منه سوق القمح، وإذا عتب العرف برر انقط عليه، ورد ذلك ابن المنذر وقال: ص أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد: 'صاعا من صاع' حجة من قال: صاعا من حصة، وهذا عبط منه، وذلك أن أبا سعيد أحمل الطعام، ثم فسره فقال: كما خرج صاعا من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر، كما في 'البخاري'.

وأخرج الصحراوي حقه من طريق أخرى عن عيص، وفرد فيه: ولا يخرج غيره، قال وفي قوله: 'فما جاء معاوية وجاءت اسماء' دليل على أنها لم تكن قوتا هم قبل هذا، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتا، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجودا؟ قاله الخافض في 'الفتح'. ثم ذكر اختلاف روايات أبي سعيد ثم قال: وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالصاع في حديث أبي سعيد غير الخصة، فيحتمل أن تكون الدرة؛ فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن، وهي قوت غالبهم، وقد روى الحورفي من طريق عجلان عن عيص في حديث أبي سعيد: صاعا من تمر صاعا من سب أو درة، وقال الكرماني: يحتمل أن يكون قوله: صاعا من شعير إلح بعد قوله: صاعا من طعام، من باب عطف الخاص على العام، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف، وليس الأمر ههنا كذلك، وتعقب المعني هد الاستدراك. والخصة: أن إرادة حصة في حديث أبي سعيد الحديثي مشكل، والنظر على طرق الحديث كلها يدل على أنه عليه ما أعطى البر في صدقة الفطر في رماه عليه السلام كنهه الله ما أعطى من جميع ما أعطى من الشعير والتمر والأقط وغيرها الصاع كاملا، رأى أن المقدار من كل الواجب صاع؛ وإذا أنكر على معاوية لو صح، وإلا فقد روي عن أبي سعيد الحديثي عليه السلام أيضا مرفوعا وموقوفا: نصف صاع من بر، كما في 'الزيعي' و'الدرية' عن 'طقات ابن سعد'، وأخرجه الطحاوي وغيره أيضا، ولذا حمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التمرع.

ولا شك في أن مذهب جمهور الصحابة والتابعين: أن نصف الصاع من التمر، قال المعني: روى الطحاوي أحاديث كثيرة عن النبي عليه السلام وعن أصحابه، ومن بعده عن تابعيه في أن صدقة الفطر من الخطة نصف صاع، ومما سوى الخطة صاع، ثم قال: ما علمنا أحدا من أصحاب النبي عليه السلام ولا من التابعين روى عنه خلاف ذلك، فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك؛ إذ كان قد صار إجماعا في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليه السلام =

أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ.....

= في زمن من ذكرنا من تابعين وما أُورِدَ منه حافظ رده عبي، فراجع بينهما في شنب. وقال ابن تيركمامي: ذكره ابن حزم عن عثمان وعبي وأبي هريرة وحابر والخدري وعائشة وأسماء، قال: وهو عنهم كنهم صحيح. قال أبو يوسف: والخمسة أن يوجب في صدقة الفطر صاع من جميع أحسن المنجرح، وبه قال مالك وإشاعة وإسحاق، وروى ذلك عن أبي سعيد الخدري وحسن وأبي عتبة، وروى عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية أنه جرى نصف صاع من تمر حصة، وهو مذهب سعيد بن مسيب وعطاء وصاحبه ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن حبيب وأصحاب الزنبي. قال عبي: ونصف صاع من تمر مذهب أبي بكر الصديق وعمر بن حفص وعثمان بن عفان وعبي بن أبي صاب ومن مسعود وحابر بن عبد الله وأبي هريرة وابن عباس ومعاوية وأسماء بنت أبي بكر الصديق وسعيد بن مسيب وعطاء ومجاهد وسعيد بن حبيب وعمر بن عبد العزيز وصاهس والنجعي والنعيمي وعقمة ولأسود وعروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي قلابة عند مالك بن محمد والأوزاعي والبخاري ومن مال وعبد الله بن شداد ومصعب بن سعيد. قال لطحاوي: وهو قول لقاسم وسام وعبد الرحمن بن القاسم وحكم وإمام، ورواية عن مالك ذكرها في "الدحيمة"، وقال الأبي في الإكمال: ذكر ابن يونس عن ابن حبيب كقول أبي حنيفة، وسألت ما قاله ابن القيم: إن شيخنا بقوي هذا المذهب، وقال ابن المنذر: لا نعلم في قمح حبر ثابت عن النبي ﷺ يعتمد عليه، ولم يكن تمر في المدينة في ذلك الوقت، لا شيء سيم منه، فلما كثر في زمن الصحابة، رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من تمر، وهم الأئمة، فعبر جابر أن يعدل عن قومه إلا في قول مشتهر.

ثم أسند عن عثمان وعبي وأبي هريرة وحابر وابن عباس وابن الزبير وأسماء بنت أبي بكر بأسند صحيحة: أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح، وهذا مضمير منه إلى حبيب ما ذهب إليه حنيفة، كذا في "الفتح". قلت ما قاله ابن منذر: "ليس فيه خبر ثابت" مشكل عند التأمل في الروايات المرفوعة التي ذكرها أصحاب المطولات في تصانيفهم لا يسعها هذا الأوجز، وهو سنة فالتقدير عن مثل هؤلاء صحابة الكبار جماعة الكثيرة يورث الحرم بتقديره نصف صاع، على أنه قد روي عن النبي ﷺ مرفوعا في عدة روايات.

أو صاعا إلخ تقدم ما قال الناجي. إن نقصه أو عندهم ينقسم لا بتحجير، قال ابن رشد. وأما لماذا تحب؟ فإن قوم ذهبوا إلى أنها تحب من هذه الأشياء على التحجير، وقوما ذهبوا إلى أن الواجب عليه هو غالب قوت البلد، أو قوت المكنت إذا لم يقدر على قوت سب، وهو الذي حكاه عبد الوهاب عن المذهب، وأسس في اختلافهم اختلافهم في مفهوم حديث أبي سعيد الخدري هذا، فمن فهم منه التحجير قال: أي أخرج من هذه أجرأ عنه، ومن فهم منه أن اختلاف المنجرح ليس منه إلا ناحة، وإن شبهه اعتبار قوت المنجرح أو قوت غالب البلد، قال بالقول الثاني. وفي المرقاة قال ميرك نقلا عن "الأرهار": اختلف العلماء في أن "أو" هذا في الحديث لتحجير، أو لتعيين واحد منهما =

أَوْ صَاعًا مِنْ رَبِيبٍ، وَذَلِكَ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

= وهو العائف، فيه قولان، أحدهما: أنه بتحجير، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: أنه لتعيين أحد هذه الأشياء بالعنة، وهو غالب قوت السد، وبه قال الأكثرون، قنت. وصاهر "الليل" "والروص" من فروع الحنابلة لتحجير نصاً، وإسه يظهر من البحاري على رأي الخافض: إذ قال: كأن البحاري أراد سبريق هذه التراحم الإشارة إلى ترجيح التحجير في هذه الأنواع، وإن كان الأوجه عندي في ميل البحاري لترتيب الخاص، كما حررته فيما ألفت في تراجم البحاري. وقال مالك: يخرج من غالب قوت السد، وقال الشافعي: من غالب قوت المخرج. وسأ: أن الخبر ورد بحرف التحجير في هذه الأصناف، فوجب التحجير، ويدل عليه أنه خير بين التمر والربيب والأقط، وم يكن الربيب والأقط قوتا لأهل اندية، قال الوبي العراقي: من قال بالتحجير فقد أخذ بظاهر الحديث، ومن قال بتعيين غالب قوت البلد، فإنه حمل الحديث على ذلك.

"أو صاعاً من أقط" بفتح الهمزة وكسر القاف، هو لبن فيه رinde، قال الشيخ في "المدل": وصسط تثبت الهمزة وإسكان القاف، لن يأس غير مبروع الرد وهو الكشت، وفي الهدية: نجر قنت: واحتفت بقلة المذهب في بيان مسائل الأئمة في إخراج الأقط، وجرى عند المالكية صاع من أقط إذا يكون من أغلب القوت، صرح به الرزقالي، وبه حزم للردير والساجي وغيرهما، كما صرح به ابن عابدين عن "المحرر الرائق". وفي "المدائع": أما الأقط فتعتبر فيه القيمة، لا يجرى إلا باعتار القيمة؛ لأنه غير مخصوص عليه من وجه يوثق به، وجواز ما ليس بمخصوص عليه لا يكون إلا بالقيمة. "أو صاعاً من ربيب" قال الناجي: أما الربيب فلا خلاف في جواز إخراجها بين فقهاء الأمصار، وحكي عن بعض متأخري المنع من ذلك، وهو محجوج بالإجماع منه. وقال العيني في الساية: فيه خلاف إصاحبة كما تقدم؛ إذ لا يجوز عندهم إلا من التمر والتمر، قنت: ويخرج منه الصاع الكامل عند الأئمة الثلاثة؛ لأن مقدار صاع من كل شيء عندهم، وكذلك صاع كامل في الربيب عند صاحبي الإمام أبي حنيفة، وهي رواية عن الإمام نفسه، وعنه القنوي، وفي رواية أخرى للإمام: نصف صاع من ربيب أيضاً.

بصاع النبي ﷺ وهو أربعة أمداد بلا خلاف بين الأئمة، حكى الإجماع على ذلك العيني في "شرح الهداية" وغيره في غيره، إلا أنه ذكر ابن رشد في "مقدماته" شيئاً من الاختلاف في المقادير كلها، لكن الأئمة بعد اتفاقهم على أن الصاع أربعة أمداد احتجوا في مقدار المذ، فالمد رضل وثنت عند مالك والشافعي وأحمد، وهو قول أبي يوسف من حنيفة المرجوع إليه على المشهور، وقيل: لا يصح الرجوع. والمد رضلان عند أبي حنيفة ومحمد، قال العيني في "ساية": وقول أبي حنيفة $\frac{1}{4}$ هو قول جماعة من أهل العراق، وقول إبراهيم النخعي وروى فيما قاله أبو بكر الحنابلة. احتج هم أولاً بما أخرجه الصحاوي بسند صحيح عن موسى الخهري عن مجاهد قال: دحسا على عائشة فاستسقى بعضاً، فأتي بعض فالت عائشة: كان النبي ﷺ يعتسل بمثل هذا، قال مجاهد: فحررته فيما أحرر ثمانية أرطال، تسعة أرطال، عشرة أرطال، وقالوا: لم يشك مجاهد في الثمانية، وإنما شك فيما فوقها، =

٧٠٠ - **ماث** عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر

= كتب ثمانية هذه حديث، و انتهى ما وقفه كتب. أخرجه مسلماني لا ثبت. وروى بسنده إلى موسى الحنفي قال: أتني محمد بن خديج فحرقته ثمانية أرصان، فقال حدثني عائشة بنت رسول الله ﷺ أن كان يغسل مثل هذا، قال ابن الترمذي: بساده جيد، ثم ذكر بونين بوجه رجلا رجلا وثلاث أخرجه بدر فقصي بسنده عن ناس من ماث. أن أبي سبي **١٢٤** كان نوصاً برضيخ وبعثنا بصاح ثمانية أرصان، قال حافظ في البداية: هو من رواية ابن أبي سبي عن عبد كرم، و بساده ضعيف. وأخرجه أيضاً من طريق أخرى، وفيه موسى بن نصير، وهو ضعيف جداً، فثبت: لم يذكر حافظ ولا بدر فقصي وجه ضعف في طريق الأولى لنصير فيه، وأما موسى بن نصير فقد حافظ نفسه في بسند ذكره من حال في نفسه رعدة من ثقات، وحمد لأول أخرجه أصحابنا بصريين عن أبي سبي، قال كتاب أبي **١٢٥** بونين بوجه رجلا رجلا، وفي مائة بونين بوجه رجلا، قال صاحبنا في هذا أس قد أخرجه من رسول الله ﷺ، وصاح أربعة مائة، وقد ثبت أن هذا ثمانية أرصان. فثبت الخمسة لأول أخرجه أبو دود في سنده، وسكت عليه هو ومحمد بن يحيى، وكفى بالاحتجاج، وفيه تقوية برويه بدر فقصي، وأخرج لطحاوي حديث شريك بصريين، ثم قال: ووافقه علي ذلك عنه من أبي حكيم. وثالث: ما أخرجه أبو عبيد بسنده إلى برهم، قال كان صاح أبي ثمانية أرصان ومائة رصين، قال حافظ في البداية: هذا مرسل، وفيه حجاج بن أرصة، فثبت بمرسل حجة لا سند، بد توبع تمسكات، و احتجاج بن أرصة من رواد مسلمة والأربعة. وعلى أنه متحري لا يبرأ من درجه حسن، قال سوي في الحديث: أحد لأئمة في المقتد و حديث ضعفه إمامهم، فثبت حجة له، ووثقه شعبه ولبسه، وكان بارعاً في حفظه وعبه. واستدبر أيضاً ما أخرجه لطحاوي فقال حدثنا ابن أبي عمير، قال أخبرني علي بن صالح وشمر بن بونين جميعاً عن أبي يوسف قال: قدمت المدينة فأخرجني من أنق له صاعاً فقال: هذا صاح أبي **١٢٦**، فقدرته فوجدته خمسة أرصان وثلاث، وسمعت من أبي عمر بن بقول: فقال: إن الذي خرج هذا لأبي يوسف هو ماث من ناس، وسمعت أبا حازم يذكر أن مالك سئل عن ذلك، فقال: هو خري عند ماث لصاح عمر بن الخطاب، فكان مالك ما ثبت عنده أن عند ماث خري ذلك من صاح عمر، وصاح عمر صاح أبي **١٢٧**، وقد قدر صاح عمر على خلاف ذلك، ثم ذكر عدة أسايد: أن صاح عمر **١٢٨** هو صاح حجاجي، وروى من أبي شبة في مفسفه في كتاب تركه حدثنا يحيى بن ده سمعت حسن بن صاح يقول: صاح عمر ثمانية أرصان، وقال شريك أكثر من مائة أرصان وأقل من ثمانية أرصان، حدثنا وكيع عن علي بن صاح عن أبي إسحاق عن موسى بن طحفة قال: حجاجي صاح عمر، وهذا لي أخرجه صحابي في كتبه، ثم أخرجه عن إبراهيم سجعي قال: غير صاح فوجدته حجاجي، وحجاجي عندهم ثمانية أرصان بالعدد، ووجه من وضع حجاج فصره على صاح عمر، قال: فما ذكره عبار حقيقي، فهو أول ما ذكره ماث من خري عند ماث صاح عمر؛ لأن المتحري لا حقيقة معه.

إِلَّا التَّمْرَ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ أَخْرَجَ شَعِيرًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْكَفَّارَاتُ كُلُّهَا وَزَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ الْعُشُورِ كُلُّ ذَلِكَ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الظَّهَارَ؛ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهِ بِالْمُدِّ الْأَعْظَمِ مُدُّ هِشَامٍ.

وَقْتُ إِرْسَالِ زَكَاةِ الْفِطْرِ

٧٠١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ ...

إلا التمر لأنه كان قوته وقوت أهل بدنه بالمدينة امسورة، فلذلك كان يرى أن لا يخرج منه غير التمر، وكان يقتصر على إخراجها، ويحتمل أنه كان يخرجها مع التمر من الشعر ويقوت به؛ لأنه كان يرى أن التمر أفضل منه، وإن كان الشعر يخرج منه، وقد قال أشهب: أحب إلي أن يخرج بالمدينة التمر، قاله الساجي، قلت: والأوجه الثاني؛ ما روى جعفر القرياني من طريق أبي محرز: قلت لاس عمر: قد أوسع الله، والبر أفضل من التمر، أفلا تعطي البر؟ قال: لا أعطي إلا كما كان يعطي أصحابي، قال الحافظ: ويستتبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعني الأصناف التي يقتات بها؛ لأن التمر أعني من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد، وإن كان من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهم منه خصوصية التمر بذلك. 'إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيرا' ولفظ الساجي من رواية أيوب عن نافع: فكان ابن عمر يعطي من التمر فأعور أهل المدينة من التمر فأعطي شعيرا، ولأس حريمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: كان ابن عمر إذا أعطى التمر إلا عاما واحدا، قاله الحافظ.

والكفارات كلها: ككفارة الصيام وإيمين وغيرهما "وزكاة الفطر وزكاة العشور" أي زكاة الخبوب التي فيها العشر أو نصف العشر، "كل ذلك" يجب "بالمُدِّ الْأَصْغَرِ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ" وتقدم بيان ذلك قريبا، 'إلا الظهار' أي 'إلا كفارة الظهار' فإن الكفارة فيه 'أي في الظهار' بالمُدِّ الْأَعْظَمِ مُدُّ هِشَامٍ هكذا في السجدة المدينة، فمد هشام بدل من مد الأعظم، وفي سياق النصية: فإن الكفارة فيه مد هشام وهو المد الأعظم، وهشام هذا هو ابن إسماعيل بن الوليد بن المعيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان، كذا في 'البرقاني'.

كان يبعث: سواء الماعل أي يرسل بزكاة الفطر إلى الذي تجمع "سَاءَ الْمُجْهَوْنَ"، "عنده" وهو من نصه الإمام بقصتها، وهو المتعين في رواية 'الموطأ' بلفظ: الذي تجمع عنده، ولفظ الساجي: وكان ابن عمر يعطيها بسدين يقسوها، قال الحافظ: إنني نصه الإمام لقضيتها، وبه جزم ابن بصل، وقال ابن التيمي: معناه من قال: أنا فقير، والأول أظهر، وتعقبه العتي فقال: بل الثاني أظهر على ما لا يخفى، وأيد الحافظ محتاره أي الأول بقوله: ويؤيده ما وقع في نسخة الصنعاني عقب الحديث: قال أبو عبد الله الساجي: كانوا يعصون بجمع لا للفقراء، وقد وقع في رواية بن حريمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، قلت: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، =

إِلَى الَّذِي تُجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.

واستحبه الشافعي

يُحِبُّ عَنْ مَالِكَ: أَنَّهُ رَأَى أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُخْرَجُوا زَكَاةُ الْفِطْرِ.....
وبه قال الجمهور

قيل: متى يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولحديث مالك في 'نوط' هذه، وأخرجه عنه شافعي وقال: هـ حسن، وإن أسحبه يعني تعجيلها قبل الفطر. قيل: والأوجه عندي: أن لأوجه في رواية سحاري هو مختار عيني، كما يدل عنه صاهر النقص، وفي رواية 'نوطاً' انتعين مختار الخافض، وهما محمولان على الحائضين، لا يسعى أن تحملا على محل واحد، فإن أس عمر يعطي الصدقات من يقبضها وهو الفقير، إذ سألته أحد أو وجده، وإن لم يجد فقير أو لم سألته أحد من الفقراء فبعثته إلى من يجمع من العمال؛ رادة للخدمة وتعجيلاً في الفراغ عن الفريضة، فتأمل، فإنه لطيف.

قيل لفطر يومين أو ثلاثة قال الساجي: يريد أنه كان يبعث بها إليه تكون عنده، أن يجب خروجها فيخرجها عنه، ولا يجوز من بينها عن نفسه أن يخرجها قبل وجوبها، هـ هو المشهور من مذهب مالك، وروي عن ابن القاسم: إن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين أخرها، وهـ قل أصعب، وهذا مبي على أن زكاة جوار يخرجها قبل وجوبها، وإحصاء. أن الأثر يخالف المشهور من قول مالك، وأوله الساجي بأن الإخراج المذكور في الأثر كان بصريق الأمانة إلى من يجمع عنده، ثم يخرجها عن مالك في وقته، ولا حاجة إلى التأويل في قول ابن القاسم، وهذا كنه على مختار الساجي. وفي 'الدائع': لو عمل الصدقة هـ يذكر في صاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجوز التعجيل ستة وستين، وعن حلف بن أبيب: أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان ولا يجوز فيه، وذكر الكرخي في 'محصره': أنه يجوز التعجيل بيوم أو يومين، وقال الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً، ثم ذكر وجوب هذه لأفواك كلها، وقال في آخره: والصحيح أنه يجوز التعجيل مطلقاً، وذكر السنة واستثنى في رواية حسن ليس على التقدير، بل هو نيبان استكثار المدة أي يجوز وإن كثرت المدة، ووجهه: أن الوجوب إن لم ينت فقد وجد سبب الوجوب، وهو رأس ثوبه وبني عليه، وتعجيل بعد وجوب سبب جائز كتعجيل الزكاة والعشور وكفارة القتل.

يستحبون إلح قال الأبي في 'الإكمام': استحب مالك وإجماعه إخراجها في هذا الوقت يستعني المساكين عن سؤال في هذا اليوم، قال الموفق: استحب إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة؛ لأن النبي ﷺ أمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى صلاة في حديث ابن عمر، وفي حديث ابن عباس: 'من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات' فإن أخرها عن الصلاة ترك الأفضل لما ذكرنا من سعة، ولأن مقصود منها الإعفاء عن الطواف والطب في هذا اليوم، فمتى أخرها لم يحصل إعناؤهم في جميعه لا سيما في وقت الصلاة، وما من هذا القول عطاء ومالك وموسى بن وردان وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال لقاصي: إذا أخرجها في بقية اليوم لم يكن فعلاً مكروهاً لحصول الإعفاء لها في اليوم.

إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوا إِلَى الْمُصَلَّى. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ وَاسِعٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ يُؤَدُّوا قَبْلَ الْغَدُوِّ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَبَعْدَهُ.

مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

قال يحيى: قال مالك: لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَبِيدِهِ وَلَا فِي أَجِيرِهِ.....

واسع جازر "إن شاء الله" هكذا في السج المصرية والمصرية، إلا في نسخة الناحي ففيها تلفظ: "إن شاءوا" بصيغة الجمع، والضمير لئاس. وأما على بقية السج فذكر الحملة للترك، "أن يؤدوا" بصيغة الجمع، والضمير إلى لئاس، وفي بعض السج المصرية: "أن تؤدى" ساء المحول والضمير إلى الصدقة، "قل الغدو من يوم الفطر وبعده" أي بعد الغدو، واحتسبوا في آخر الوقت والتأخير، وتقدم قريبا عن "المعي" كراهة التأخير إلى بعد الصلاة، ثم قال: فإن أحرها عن يوم العيد أمه ولرمه القضاء، وحكي عن ابن سيرين والشمي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد، وروى محمد بن يحيى الكحال، قلت لأبي عبد الله: فإن أخرج الزكاة ولم يعطها؟ قال: نعم، إذا أعدها لقوم، وحكاها ابن المنذر عن أحمد: واتباع السنة أولى.

ليس على الخ "في عيد عبيده" هكذا في السج المصرية، وفي المصرية "في عبيده" والصواب الأول؛ لأن الصدقة واجبة على عبيده على الخلاف بينهم في تقييد المسموع وغيره، وأما عيد العبيد فليس عليه صدقة عند مالك؛ لأنه لا يموههم؛ إذ نفقتهم على سيدهم، كما قاله في "المدونة"، قال الررقاني: وقال الباجي: ليس عليه صدقة؛ لأن عيد عبيده ليسوا في ملكه، وإنما يكونون في ملكه بعد أن يترعهم، ندبل أنه لو أعتق عبيده لم يعتقوا بعقبتهم، ولكانوا ملكا لهم إلا أن يستشيهم، ولا نجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فيهم. قال العيني في "شرح السحاري": ونجس - أي عبدا - عن عيد العبيد، وبه قال الشافعي، وقال مالك: لا شيء فيهم، وفي "الدائع": أما عند عبده إدادون فإن كان على المولى دين فلا يخرج في قول أبي حنيفة؛ لأن المولى لا يملك كسب عبده إدادون المديون، وعندهما يخرج؛ لأنه يملكه، وإن لم يكن عليه دين فلا يخرج فلا خلاف بين أصحابنا؛ لأنه عبد التجارة، ولا فطرة في عبد التجارة عندنا.

'ولا في أجيده' أي من استأجره لخدمة وخوها، ولو استأجره نأكله، قال الباجي: ولا فطرة عليه في أجيده وإن التزم نفقته؛ لأن نفقة الأجير ليست بالزكاة بالشرع، وإنما هي إجارة تشترط في العقد كما تشترط الريادة من الإجارة وحسبها، ولا في رقيق امرأته زكاة" بالرفع اسم "ليس". قال الباجي: وعبي الروح أن يعق عبي حادماها، وذلك: أن المرأة لا تحبو أن تكون من تخدم نفسها، أو من لا تخدم نفسها، فإن كانت ممن تخدم نفسها فليس عليه إعدامها، وإن كان لها حادما فنفقتها عليها وكذلك فطرتها، وإن كانت ممن لا تخدم نفسها فهو محير بين ثلاثة أحوال: -

وَلَا فِي رَقِيقِ امْرَأَتِهِ زَكَاةٌ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَخْدُمُهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ، قَالَ
مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فِي أَحَدٍ مِنْ رَقِيقِهِ مَا لَمْ يُسَمَّ، لِتِجَارَةٍ كَانُوا أَوْ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ.

= أن يكرى لها من يخدمها، أو يشتريها حادماً بشعنها خدمتها، أو ينفق على حادمتها، وقيل: به بخير بين أربعة أشياء: ثلاثة تقدمت والرابع أن يخدمها بنفسه، فإن حارب نفسه حتى حادمتها كان عليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر؛ لأنها تابعة لنفسه بالشرح. وكذلك إن كانت ممن خدمه بأكثر من حادمة واحد، إلا من كان منهم أي من عبيد العبيد 'يخدمه' أي الرجل 'ولا بد له منه، فتجب عليه صدقة فطره. قال ساجي: 'وأما لإحده فعلى صريحتين: أحدهما أن يكون مرجع الرقعة بعد الخدمة إلى ماله، والثاني أن يرجع إلى حرية، فإن كان رجوعها إلى رق فاحتسب أصحاباً في ذلك، فقال إن تقاسم وإن حدد حكمه صدقة زكاة الفطر على من له الخدمة، وفار أشهب ورجع إليه إن تقاسم: صدقة على من له خدمته. وزكاة على من له الرقعة

من رقيقه راد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ 'كافر' صفة رقيقه، ولا حاجة إليه؛ فإنه ما لم يسم أي ما دام لم يسم، سواء ألتجاره كانوا أو غير تجارده؛ فإذا سُمي وجب عليه صدقته مصدقاً، سواء كانو لتجارة أو لا، وعند الحنفية ليس عليه صدقة الفطر عن عبد التجارده مصدق، وتجب عن عبد الخدمة مطلقاً، سواء كانوا مسلمين أو كافرين؛ لأن الذي يجب عليه وهو مؤن مسمو. وتقدم الكلام على ذلك مسبوفاً أعاده المصنف لمناسبة الباب.

كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

الغسل للإهلال

٧٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ،

للإهلال قال ابن عباس: الإهلال: رفع الصوت عند رؤية الإهلال، ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي، وقيل: الإهلال: ونهش أن يقول: لا إله إلا الله، ومن هذه حمزة ركت هذه القصعة، كقوله: استعمل واستمعة، واستحوقل والحوقفة، ومنه: الإهلال بالفتح. وقال البخاري: في 'صحيحه': أهل: نكبه به، واستهيسا وأهيسا إهلال: كنه من الظهور، واستهل اضطر: خرج من أصحاب، ٥٥٥، أهل: عد له ٥٥٥ (مائدة ٣) وهو من استهلال صبي. قلت: ويستعمل كثيراً في الروايات بمعنى الإحرام، وهو المراد ههنا؛ لأن الإحرام سبب لتسمية، وقال الحافظ: أصبه رفع الصوت: لأهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتسمية عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً. قال الأبي في 'الإكمال': في الحج ثلاث اعتسالات: للإحرام ولدخول مكة وللتوقف بعرفة، وأطلق ماثل على جميعها الاستحباب، وهي عند سبعة مؤكدة، وكدها عدداً وعده تشافعي ما بالإحرام؛ لأمره ٥٥٥ به، قلت: وسيأتي ذكر الثلاثة في أثر عمر في حر الثياب، وهذا الغسل الذي يوجب به انصاف سبعة مؤكدة عند مالك وأصحابه، لا يرحص في تركه إلا لعدو، وهو كد اعتسالات حج. وقال ابن قدامة: من أراد الإحرام استحب له أن يغتسل قبله في قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والثوري وشافعي وأصحاب الرأي؛ ما روى حارثة بن زيد عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ أخذ لإهلاله وغتسل، روى الترمذي، وقال: حسن عريب، وثبت أنه ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نساء أن تغتسل عند الإحرام، وأمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج وهي حائض، ولأن هذه العادة يجتمع لها أساس، فمنها الاعتسالات كالجمعة، وليس ذلك واحد في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإحرام حائز غير اعتسالات، وفي شرح المناسك للبخاري، يغتسل بسدر ونحوه، أو يتوضأ، والغسل أفضل؛ لأنه سبعة مؤكدة، والنوصوء يقوم مقامه في إقامة السنة المستحبة لا السنة مؤكدة، وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام غسل مضمناً، وذكر ابن عدي في الاختلاف فيما بينهم في أن التيمم يجري أم لا؟ ومثلاً للاختلاف في أن غسل الإحرام لمطهرة فيقوم مقامه، أو للظافة فلا؟ قال ابن قدامة: إن لم يجد ماء لم يسس به التيمم، وقال القاضي: يتيمم؛ لأنه غسل مشروع، فدب عنه يميم. وبما: أنه غسل مسنون، فلم يستحب تيمم عند عدمه كغسل الجمعة، والفرق بين الغسل الواجب والمسنون: أن الواجب يبرأ لإباحة الصلاة، =

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** فَقَالَ: مُرَّهَا فَلْتَعْتَسلُ ثُمَّ لْتَهْلِلَ.

٧٠٣ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَعْتَسلُ ثُمَّ تَهْلِلَ.

٧٠٤ - **مات** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِذُخُولِهِ مَكَّةَ، وَلِوُقُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ.

- والتيمم يقوم مقامه في ذلك، والمسنون براد لتطهير وقصع برنحه، وسنم لا يحصل هدا، بل يريد شعنا وتعير؛ ولذلك افترقا في الطهارة الصغرى، فلم بشرع جديد التيمم ولا تكرار مسح به.

بالبيداء بفتح الموحدة والمد، تقدم في التيمم، وفي رواية أبي داود. فسدت أسماء بالمشجرة، وحكى الشيخ في 'اللسان' عن النووي: وفي رواية: بذي الحليفة، هذه المواضع الثلاثة مقاربه، فالمشجرة بذي الحليفة، والسداء هي طرف ذي الحليفة، وسيأتي ما قاله الساجي، 'فذكره' ذلك 'أبو بكر' الصديق 'رسول الله' يعني كيف تصعب؟ قال الساجي: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَّ الْمَسَّاسَ بَدَى بَعْدَ صَحَّةِ الْفَصْلِ وَالصُّوْمِ بَعْدَ صَحَّةِ الْحَجِّ؟ فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بَيَّانَ الْحَجِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ عَتَسَاهَا لِإِحْرَامِهِ عَنْهُ أَنَّ إِحْرَامَهُ رَحِمَ يَصْح. فحاش أن المساس بجمع الاعتسال الذي يوجب حكمه الصهر، 'فقال: مرها فلتغتسل فيه غسل النساء لإحرامه' ويد له صهر، وفي حكمها الخائض، فهو للبطانة لا للطهارة، 'ثم تهليل' بضم هاء من الإهلال بحث لإدعاء، وفي نسخ المصرية بالإدعاء، والمعنى واحد، أي تحرم وتلي، وفيه صحة إحرام النساء وفي حكمها خائض، وتكون منهما حسب: لألقاها شاركتها في اسم الحدث، وراودا عليه سبيلان الدم، وبدا صبح صومه دونهما، فله الرزقي.

فأمرها الحج: لأمره **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أن يأمرها أن تغتسل ثم تهليل، قال الخطابي. فيه استحباب التشبه من أهل التقصير بأهل الفصل والكمال، والافتداء بأفعالهم، صمعا في ذلك مراتبهم ورجاء مشاركتهم، قال ابن اللسان: هذا يدل على أن العلة عنده في اعتساها التشبه بأهل الكمال وهن المظاهرات، والمظاهر أنه إنما هو يتمم المعنى الذي شرح العسل لأجله، وهو التطهير وقطع الرائحة كبريئة؛ ندفع أذاها عن الناس، وينتج عنه رافعي.

قل أن يحرم: وتقدم أنه سنة مؤكدة جماعا، حتى قيل بوجوه، 'وإدخوله مكة' بإضافة الدخول إلى الضمير الراجع إلى ابن عمر، وفي أكثر النسخ المصرية: 'دخول مكة'. وفي رواية أبيوب عن نافع: حتى إذا جاء د طوى، مات له حتى يصبح، فإذا صلى العدة اغتسل، ويحدث أن رسول الله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** فعل ذلك، رواه البخاري وعتسل في حقيقة التصوف دون الدخول، ولذلك لا تغتسل الخائض ولا النساء لدخول مكة؛ لتعذر تصوف عبيهما، وأما عند الحنفية فهي =

غُسْلُ الْمُحْرِمِ

٧٠٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، قَالَ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ

= 'شرح اساسات' لمقاري: وهذا الغسل مستحب للطهارة أو النظافة على قصد الدحول حتى لحائض والنفساء. وفي 'اندر مختار': ويس الغسل لدحوها، وهو للنظافة، فيجب لحائض ونفساء. وهكذا عند الشافعية، فقد قال النووي في "مباينة": إذا بلغ مكة اعتسل بدي طوى بية غسل دحول مكة، إن كان طريقه على دي طوى، وإلا اعتسل في غيرها، وهذا الغسل مستحب لكل أحد، حتى الحائض والنفساء والصبي، قال ابن حجر في "شرحه": قوله: حتى حائض، أي والحلال؛ لأنه ~~لا~~ اعتسل لدحوها عام الفتح وهو حلال، وهكذا عند الحنابلة.

غسل المحرم. قال ابن اندر: أجمعوا على أن للمحرم أن يعتسل من الحنابة، واحتلفوا فيما عدا ذلك، وبوب البخاري بالاعتسال للمحرم، كأنه أشار إلى ما روي عن مالك: أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء، وروى في 'الموطأ': أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم؛ إلا من احتلام، كذا في 'الفتح'.

لا يغسل الخ: قال الباجي: اختلافهما يحتمل أن يكون بمعنى المداكرة بالعلم، ويحتمل أن يكون أحدهما فعل من ذلك ما أنكره الآخر، قال الأبي: والحق هما أنهما لا يختلفان إلا ولكل منهما مستند، فمستند المسور الاجتهاد، ومستند ابن عباس ~~في النص~~، ولذا رجع إليه المسور، قال عياض: ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر؛ إذ لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الحنابة، ولا بد من صب الماء، فحاف المسور أن يكون في تحريكه بأيدي قتل بعض دواب أو طرحها، قلت: هذا إذا ثبت أن المسور كان قائلاً بجوار غسل رأس المحرم الحناب، وإلا فيحتمل أن يكون يبحقه بالمجروح الذي يصر الماء رأسه، إلا أن سؤال عبد الله بن حنين بالكيفية يؤيد ما قاله عياض، وسيأتي البسط في سؤال الكيفية.

قال: يعني ابن حنين، "فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب" حالد بن زيد "الأنصاري" الصحابي. قال الباجي: الظاهر من إرساله إليه يسأله: أن عبد الله بن عباس ~~لم~~ علم أن عبد أبي أيوب من ذلك علماً، ولو لم يعلم ذلك لما أرسل إليه يسأله، هل عنده علم من ذلك، "قال ابن حنين: فوجدته يعتسل"، قال الباجي: لم يعلم اغتساله، هل كان واحداً أو غير واجب؟ قال الأبي: وترجم عليه في بعض نسخ "الأم": كيف يغسل المحرم نفسه من الحنابة؛ وليس في الحديث بيان لذلك ولا في اعتسال أبي أيوب، لأي شيء كان؟ "بين القريين" نفتح القاف، تشبیه قرن، =

وَهُوَ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ
أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ
مُحْرَمٌ؟ قَالَ: فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبُ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ فِي رَأْسِهِ.....
أرأه عن رأسه

= وهم احتسبان القائمان على رأس سيرة وشبههما من ساء، وتد بينهما حسنة بحر عنهما الخيل مستقي به،
ويعشق عنهما المكرة، وقال النبي: هم مبارات سيرة من حجارة أو مدر على رأس سيرة من حاسبها، فإن كانتا
من حشب فهما بوقان، "وهو يستر وفي نسخ المصرية: "وهو مسير ثوب صاهر: أن مراد منه عصاء، عنقه
حسه، وكنت الشبيخ الواد فما عنقه على أبي داود: لأجل الشمس والريح والعار وغير ذلك، لا لأجل لستره؛
لأنه لم يكن عربان كما يوضحه قوله فطاطأه، فسلمت عليه، قال ساحي: سلم عليه وهو في تلك الحالة، لأنه
احتاج إلى محاضبه فيها؛ لأنه احل حتى أرسل إلى سؤله عنها، فسفح كلامه بالسلام عنه، قال عباس
والنوي وغيرهما: فيه حوار السلام على المتظهر في حال صهره، خلاف من هو على الحدث، وتعقبه نوي
العراقي بأنه لم يصرح بأنه رد عليه السلام، بل الظاهر أنه لم يرد لقوله.

فقال من هذا بناءً لتعقيب الدالة على عدم الفصل. وفي جمل رد السلام، وثبت ذكره لوضوحه، والفاء
كقوله تعالى: "وَمَنْ يَتَّبِعْ أَهْلَ الْبَيْتِ يَدْخُلْ الْجَنَّةَ" أي فميرت فاشفق. ففقت. أنا عبد الله بن حنين،
أرسلني إليك عبد الله بن عباس. أسألك. وفي رواية: يسألك. كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو
محرم، قال ساحي: هذا خلاف لظاهر ما احتفا فيه؛ لأنهما احتفا هل يغسل المحرم رأسه أو لا؟ وم حشف في
صفة عسبه؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد الاتفاق على العسل، ولا يمكن مسور أن يقول: به لا يغسل رأسه في
الحنابة، فلا بد أن يكون خلافهما فيما راد على تعرض من لغسل وفي إمرار اليد حمله مع اعتقاده أن تعرض
إفاضة الماء فقط، أو يكون اختلافهما في غسل غير واجب.

على الثوب إلخ العطاء، فطاطأه أي حفص الثوب وأرأه عن رأسه، وفي رواية من عيسه جمع تبايه إلى صدره،
حتى نظرت إليه، وفي رواية من حريخ: حتى رأيت رأسه ووجهه، "حتى بدا" بالتحقيق أي ظهر في رأسه ووجهه
ثم قال لإسنان، قال حافظ: "أفقت على اسمه" نصب عليه صفة لإسنان، راد في رواية ابن وصاح: "الماء، قلت:
وهو موجود في بعض النسخ الخندية بصريق المسحة، صب بصبه أصمره وموحدتين ولاهما مصمومه، أي أفوح،
نصب" بشد اموحدة "على رأسه ماء" فيه الاستعانة في النظرة، قال عياض. ولأولى تركها إلا حاجة، وقال ابن
دقيق العيد: ورد في الاستعانة أحاديث صحيحة، وفي تركها شيء لا يقابلها في الصحة، وقال ابن عدي بعد
بسط الكلام: حاصه: أن الاستعانة إن كانت بصب ماء أو ستفائه، فلا كراهة أصلاً ولو قطعه، وإن كانت
بالعسل والنسخ فتكره بلا عذر. ثم حرك بشد أراء، أبو أيوب "رأسه بيديه" ناشية، قال حافظ: استدلل به
القرطبي على وجوب ذلك في العسل، قال: لأن العسل هو شيء بدونه لكان المحرم أحق أن يجوز له تركه. =

ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: أَصِيبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

٧٠٦ - مَالِك عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّي، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ، وَهُوَ يَصُبُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَاءً،

= ولا يخفى ما فيه، واستدل به على أن تحليل شعر النحية في الوضوء باق على استحبابه خلافا لما قال: يكرهه. كالشوني من الشافعية؛ خشية انتاف الشعر، ولا فرق بين شعر برأس والنحية إلا أن يقال: إن شعر الرأس أصيب، والتحقيق: أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض. "فأقبل بهما وأذبر" يدل على حوار ذلك ما لم يؤد إلى تلف الشعر، وقال من رشد: انفقوا على أنه يخور به غسل رأسه من الخبابة، واحتلفوا في كراهة غسله من غير الخبابة، فقال الجمهور: لا بأس بغسله رأسه، وقال مالك: يكرهه، وعمدته: أن عند الله من عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام، وعمدة الجمهور حديث أبي أيوب هذا، وحمله مالك على غسل الخبابة، والحجة به: إجماعهم على أن يحرم ممنوع من قتل القمل وتلف الشعر وإلقاء الثفت، والغاسل رأسه إما أن يفعل هذه كلها أو بعضها.

يفعل بيته بالفعل؛ لأنه أتبع في التعليق من القول، قال الناجي: لو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مسدداً؛ لأنه إنما سأله عن فعله ﷺ فإذا فعل ذلك بربه إياه - كان متمسكة أن يقول: هكذا كان ﷺ يفعل، فكيف وقد أكد ذلك بأن قال بعد غسل رأسه: هكذا رأيته ﷺ.

مبة. نضم الميم وسكون الهمزة وفتح النحوية، هي أمه، كذا يقول أصحاب الحديث، وقيل: جدته، واسم أبيه أمية - نضم الهمزة وفتح الميم وتشديد الشدة لنحوية - ابن أبي عبيدة بن همام التميمي، حليف قريش، صحابي، مات سنة بضع وأربعين، وفي رجال "جامع الأصول": أسلم يوم الفتح، وشهد حيبا والطائف، وكان عامل عمر على خوران. "وهو يصب" أي والحال أن يعنى يمرغ "على عمر بن الخطاب ماء، وهو" أي عمر ﷺ "يعتسل" أي وهو محرم، "أصيب على رأسي" الماء، مقولة عمر، "فقال يعلى: أتريد" همزة الاستفهام "أن تجعلها" أي هذه الخصلة "لي" أي لأمره لي، ومضى محمد: "أن تجعلها لي، قال الناجي: حذر من أن يكون صب الماء يلحق به أمرا من فدية أو غيرها، وقال اسوي: أي تعني أفتيك وتحني الفتيا عن نفسك، إن كان في هذا شيء، "إن أمرني صبت"، قال ابن وهب: أي إنما أفعله طوعا لنك؛ لفصنتك وأمانتك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: إن مات شيء من دواب رأسك، أو زال شيء من الشعر، لمرمتي القدية، فإن أمرني كانت عيبك، "فقال" له "عمر من الخطاب: أصيب" نضم الهمزة وأوون الموحدين أي أفرغ، "فمن يريده الماء إلا شعنا" بفتحين كما في "الصراح"، أو سكون العين أيضا كما في "الإنسان"، أي تفرقا، فلا فدية على الفاعل ولا الأمر، قال المجتهد: الشعث محركة: انتشار الأمر، ومصدر الأشعث للمغير الرأس، وشعث كفرح.

وَهُوَ يَغْتَسِلُ: اصْطَبَّ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ يَعْلى: أَتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي إِنْ أَمَرْتَنِي صَبَّيْتُ؟
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: اصْطَبَّ فَلَنْ يَزِيدَهُ الْمَاءُ إِلَّا شَعْنًا.

٧٠٧ - **ما** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رضي الله عنه** كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَكَّةَ بَاتَ
بِذِي طُوًى بَيْنَ الثَّيْتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّيْتِ الَّتِي بِأَعْلَى
مَكَّةَ، وَلَا يَدْخُلُ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا حَتَّى يَغْتَسِلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِذَا دَنَا
مِنْ مَكَّةَ بِذِي طُوًى، وَيَأْمُرُ مَنْ مَعَهُ، فَيَغْتَسِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ.

كان إذا دنا الحج قرب "من مكة، بات بذى طوى" مثلكه الطاء مقصور مود، وقد لا يكون، وفي "الحجى":
يصرف ولا يصرف، فمن نوته جعله اسما للوادي، ومن مع جعله اسما للبقعة، واد قرب مكة يعرف اليوم
بـ'شر الزاهر' قاله الحافظ، وقال الررقاني: والفتح أشهر. "حتى يصبح" أي إلى أن يدخل في الصباح، عدية
لـ"بات"، "ثم يصلي الصبح" وفي رواية أبوب عن نافع عبد الشحيين وغيرهما: 'إذا صلي العداة اغتسل،
ويحدث أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، ثم يدخل مكارا؛ اقتداء بفعله - ؛ ولأن في الدحور في الليل مشقة عليه
واحتمال الضياع على الحوائج. ويدب دخول مكة هارا عند مالك والحففة، وهو أصح الوجهين للشافعية،
واشائي هما سواء، وإليه مال الموفق، وحكى النووي عن بعض التابعين أقصدية الليل، وحكى القسطلاني عن فرق
بين الإمام وغيره، 'من الثنية التي بأعلى مكة' التي يسزل منها إلى المعلي ومقابر مكة نجس المحصن، وهي التي
يقال لها: الحجون، - بفتح الحاء المهملة وصم الحيم - وكان اقتدى في ذلك فعل النبي ﷺ فإنه إذا
دخل مكة دخل من كداء من الثنية العليا، وإذا خرج خرج من كدى من الثنية السفلى، والدحور من كداء
مدبور عند الجمهور، وقال الموفق: يستحب أن يدخل مكة من أعلاها؛ لرواية ابن عمر وعائشة **رضي الله عنهما** أنه
دخل من أعلاها وخرج من أسفلها، متفق عليهما. "ولا يدخل" ابن عمر مكة إذا خرج إليها 'حاجا أو
معتمرا' بنية الحج أو العمرة، "حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة، إذا دنا من مكة بذي طوى" متعلق بالاغتسال،
'ويأمر من معه' من الرجال والنساء، "فيغتسلون قبل أن يدخلوا مكة" تحصيلا للمستحب، وتقدم: أن الغسل
لدخول مكة عند الجمهور، فيدب للمحائض والنساء أيضا، وللطواف عند المالكية، فلا يدب هما.

٧٠٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنْ احْتِلَامٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّحُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْغُسُولِ بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ وَخَلْقُ الشَّعْرِ وَإِلْقَاءُ التَّفَثِ وَلَبْسُ الثِّيَابِ.

لا يغسل إلح أخرياً لما هو الأفضل، لما روى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: **حج سعت غسل** كند في 'أعلى'، قال الخافض: طاهره أن غسبه دحول مكة كان حسده دون رأسه، وهكذا قاله الساجي، رداً على ابن حبيب، إذا اعتسل المحرم لدحول مكة فإنما يغسل حسده دون رأسه، فقد كان ابن عمر رضي الله عنه لا يغسبه، وفار الشيع أبو محمد: لعل ابن عمر رضي الله عنه كان لا يغسل رأسه إلا من حانة، يعني في غير هذه المواضع الثلاثة، فذهب إلى تخصيص ذلك، وحكى ابن موار عن مالك أن المحرم لا يتدنث في غسل دحول مكة، ولا يغسل رأسه إلا بقص الماء فقط، واعتبر الساجي من قول مالك: أنه في كل موضع أباح الغسل للمحرم غير حانة فإنه لا يذكر فيه إمرار اليد، وإنما يذكر فيه صب الماء، وإذا ذكر غسل الحانة ذكر إمرار اليد، وقال الشافعي: من ومالك لا يرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام، وروى عنه رضي الله عنه أنه عتسل وهو محرم، وأطال الكلام إلى أن قال: وقد يذهب على ابن عمر وغيره السنن، ولو علمها ما خالفها.

بالغسول بالعين المعجمة كصور في أكثر السج المصرية وإهدية، وهو كالعسل - بالكسر - ما يغسل به الرأس من سدر وحطمي وخومها، وفي "سند العرب" الغسل بالكسر والعسنة: ما يغسل به الرأس من حطمي وطين وأشنان ونحوه، ويقال عَسُولٌ، وفي بعض السج المصرية: بالعاسُول، وقد من حجر في شرح مناسك السنوي: العاسُول هو الأشنان. بعد أن يرمي جمرة العقبة، ولو كان قبل أن يخلق رأسه، وذلك لأن التحلل الأصغر في الحج يحصل عند المصنف ومن وافقه برمي جمرة العقبة، ولا يتوقف على الحق خلافاً للجمهور، كما سيأتي مفصلاً.

وذلك إلح أي وجه الحوار "أنه إذا رمي جمرة العقبة" أي فرع من رمي يوم النحر وحصل له التحلل الأصغر 'فقد حل له قتل القمل' بفتح القاف وسكون الميم، معروف، واحداً هاء، ويكون في شعور الإنسان وثيابه، وفي "التعليق الممجد": القمل والقملة بفتح فالتسكون: دوية يتولد بالعرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدناً أو شعراً، يقال له بالفارسية: **بش**، وهو قراءة الحسن في قوله تعالى: **هـ قَمَلٌ هـ ضَعْفٌ هـ** (لأعر ١٣٣) وقراءة الجمهور بضم القاف وتشديد الميم، قيل: هما لغتان في شيء واحد، وقيل: مختلفان، فصفة صاحب 'الحمل' وغيره من أهل التفسير، 'وحق الشعر وإلقاء التفث' بفتح المثناة فوقية فهاء فمثنى: ابوسح، "ولبس الثياب" ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد، وكره الصيغ حتى بصوف لإلحافه، قاله الترقاوي، قال الساجي: وذلك أن مواضع الإحرام على صريحتين: رمت وإلقاء تفث، فالرمت هو الجماع وما في معناه مما يدعو إليه، =

مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنْ لِبْسِ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ

٧٠٩ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ

= وأما إلقاء الثمت فهو كحلق الشعر وجمع ثياب الإحرام، فأما إلقاء الثمت فهو مسح ثوب التحسين، وهو رمي احمره، وأما الرفث فإنه لا يستباح إلا بآخر التحسين، وهو ضواف الإفاضة، فما ذكره مصنف من قتل القمل وغيره مني على حصول التحلل الأصغر بالرمي عند المصنف خلافا للحقبة والجمهور، قال صاحب الترهان: والرمي غير محلل عبدا، وفي 'الهداية': الحق من أساس التحلل عبدا دون الرمي، خلافا لشافعي.

وإذا عرفت ذلك فعلى المخرم رأسه بعد التحلل الأصغر سواء كان بالرمي أو بالحق - جائز بلا خلاف، وأما قبل التحلل فقال ابن رشد: اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك فتدى، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه، وقال العيني: إن غسل رأسه بالخطمي والسدر، فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القدية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء عليه، وقد رخص عطاء وصاوس ومحاهد من سد رأسه فشق عليه الحق: أن يغسل بالخطمي بخ تعبير. وهكذا حكى مذاهب الأئمة الثلاثة الزرقاني وغيره، وقال العيني في 'السياسة': ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي، وبه قال مالك، وفي 'شرح الوحي': لا يكره بالخطمي والسدر، وفي القدية: يكره ولكن لا فدية عليه، وبه قال أحمد، وفي 'الهداية': لا يغسل بالخطمي؛ لأنه نوع من طيب، ولأنه يقتل هواء الرأس.

ما يلبس إلخ: كلمة 'ما' استهلامية أو موصولة أو موصوفة في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لسأل. و'يلبس' بفتح الموحدة من اللبس بضم اللام، من علم يعلم، وأما اللبس بفتح اللام من باب صرت يضرب فهو بمعنى الخيط، ومنه: انتاس الأمر أي اشتباهه، 'المحرم من الثياب' بيان لـ"ما" أو لمستثنى عنه، والمراد بالمخرم من أحره بخر أو عمرة أو قران، قال الخافض: أجمعوا على أن المراد به ههنا الرجل، ولا يتحقق به المرأة في ذلك، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر، وإنما شترك مع الرجل في مع الثوب الذي مسه الزعفران، فقال رسول الله ﷺ: 'لا تلبسوا'، وفي رواية 'الحجاري': لا يلبس، على الخبر بمعنى النهي على الأشهر، ويحتمل إسهي، قال النووي: قال العلماء: ههنا الجواب من بدع الكلام وجرله؛ لأن ما لا يلبس محصور، فحصل التصريح به، وأما المنبوس للخثر فعير محصور، فقال: لا يلبس كذا، أي ويسى ما سواه، وقال البيضاوي: إنما عدل عن الجواب؛ لأنه أحصر وأحصر. "القميص" بالقياف والميم المضمومين جمع قميص، به على جميع ما في معناه مما كان محيطا على قدر البدن، كذا في 'المنحى'، "ولا العمائم" جمع عمامة بكسر العين، سميت بذلك؛ لأنها تغطي جميع الرأس، وبه على كل ساتر للرأس محيطا أو غير محيط حتى العصابة؛ فإنها حرام، كذا في 'العلى'، 'ولا السراويلات' جمع سراويل، فارسي معرب، يقال: هو معرب شوار، والسراويل يساويل لغة، =

الْمُحْرَمُ مِنَ الثَّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ

= وبالشين المعجمة لغة أيضا، قال القاري: جمع أو جمع جمع. 'ولا السراويل' بفتح الموحدة وكسر الون، جمع برنس بضمهما، قال المحدث: فلسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه، ذراعة كان أو حقة، من البرنس بكسر الهمزة وهو القص، واسود رائدة، وقال ابن حزم: كل ما حب فيه موضع لإحراج الرأس منه فهو حقة، وكل ما حبص أو نسج في طرفيه ليمسك على الرأس فهو برنس، قاله العيني.

'ولا الخفاف' بكسر الخاء المعجمة، جمع خف، قال عياض: به بالقميص والسراويل عنى كل محيط ومحيط على قدر البدن، وبالعمامة والبراس عنى كل ما يعطى الرأس به محبضا أو غيره، وبالخفاف على كل ما يستتر الرجل من جورب وغيرها، والمراد بتحريم المحيط ما يلبس على الموضع الذي جعل له، ولو في بعض البدن، فأما ما ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس به، قال الحطابي: ذكر البراس والعمامة معا؛ ليدل عنى أنه لا يجوز تعصية الرأس لا بالعتاد ولا بالنادر، كما كتلت بجمعه على رأسه، قال الخافض: إن أرد أن يجعله عنى رأسه كلاس القمع صح ما قال، وإلا فمجرد وضعه عنى رأسه عنى هيئة الحامل لا يصير على مدهه، كالانعاس في الماء وستر الرأس باليد، "إلا أحد" بالرفع في السح اهدية، وبالنصب في السح المصرية، وقال الرزقاني: النصب هو عربي جيد، وروي بالرفع، وهو اختار في الاستثناء المتصل بعد النفي وشبهه، "لا يجد يعين" راد معمر عن الزهري عن ساء ريادة حسنة، تميد ارتباط ذكر العين بما سبق، وهي قوله: **ويحرم أحداه في بريرة**، **فإنه أحد العين** الحديث، واستدل بالحديث عنى أن واحد العين لا يلبس الخفين المقطوعين، وهو قول الجمهور، وعن بعض الشافعية جوازه، وكذا عند الحنفية.

'فيلبس حمين' بصيغة المضارع في السح اهدية على الخيرية، وبزيادة اللام في السح امصرية على صيغة الأمر، قال الرزقاني: طاهر الأمر الوجوب، لكنه لما شرع لتسهيله يناسب التثقيب فهو لمرحصة، "وليقطعهما" بكسر اللام وسكوها "أسفل من الكعبين" والمراد بالكعبين هما هو المراد بهما في الوضوء عند الجمهور، وهما العظام الباتيان في جانبي القدم، والمراد بهما ههنا عددا - معشر الحجة - معقد الشراك، وهو المفصل الذي في وسط القدم، بخلاف المراد في الوضوء، قال ابن عابدين تحت قول المصنف: فيقطعهما أسفل من الكعبين عند معقد الشراك، قال: وهو المفصل الذي في وسط القدم، كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء، ولم يعين في الحديث أحدهما، لكن لما كان الكعب يطلق عليهما حمل على الأول احتياطاً؛ لأن الأحوط فيما كان أكثر كشافاً، وقال المحدث: الكعب كل مفصل للعظام، والعظم الناشز فوق القدم، والناشز من حاسيها، قال الحافظ: وهما العظام الباتيان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما، وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه. قلت: وليت شعري! كيف أيد الحافظ رحمه الله كلامه بهذا الأثر؟ فإنه صريح في أن المراد منه مفصل القدم؛ لأنه ورد في روايات كثيرة =

لُبْسُ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ فِي الْإِحْرَامِ

- ٧١٠ - **مالك** عن **عبد الله بن دينار**، عن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما: **أنه** قال: **نهى رسول الله** ﷺ **أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً برعفران أو ورس**، وقال: **من لم يجد نعتين فليلبس خفّين وليقطعهما أسفل من الكعبين**.
- ٧١١ - **مالك** عن **نافع**: **أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث**.....

لبس: نضم الهمزة، ثياب المصبغة في الإحرام، قال أحمد: المصبغ بالكسر وهاء وكعب وكتاب، ما يصنع به، وصعده لها كمنعه وصره وصره صاعاً وصبغاً، وفي "مختار الصحاح": المصبغ والمصبغة ما يصنع به، وجمع المصبغ: مصبغ، وصنع الثوب من باب قطع وصر، وفي "لسان العرب": ثياب مصبغة إذا صنعت، شدد بكثرة.

هي رسول الله ﷺ قال الررقاني: هي تحريم، "أن يلبس" فتح أوله وثالثه "محرم" رجلاً كان أو امرأة "ثوب" مصبوغ برعفران "يفتح" لراي المعجمة وسكون عين مهملة وفتح فاء وراء مهملة ألف ووب، سم عربي، كذا في "المحيط"، وقال العيني: الرعفران اسم عجمي صرفته العرب، فقلوب: ثوب مرعفر، وقال أحمد: الرعفران معروف، وهذا كان في بيت لا بد منه ساء أرض، "أو ورس" فتح واو وسكون راء آخره سين مهملة، كذا في "المحيط"، قال أحمد: ساء كالمصمسم ليس إلا يمين يرفع، فيبقى عشرين سنة، دفع لكيف طلاء، وسحق شرباً، ولبس الثوب المورس مقو على الباه. قال العيني: نباته مثل حب السمسم، فإذا جف عند إدراكه تفتق، فيقص منه مثل الورق، قال الجوهري: المورس ست أصفر يكون نائس، وقال ابن بطار: يؤتى بالمورس من الصين وليمي واهند، وهو يشبه زهر العصفور، قال الخافض: ست أصفر طيب الريح يصنع، وقال ابن العربي: لبس المورس نصيب، لكنه به عن احتساب الصب وما يشبهه في ملائمة الشئ، فيؤخذ منه خريم أنواع نصيب على المحرم، وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب، **أوفان** ﷺ من ه جد عين فبسس حصى "بانشكير"، وليحيي النيسابوري: "الخفين"، بالتعريف، "وليقطعهما أسفل من الكعبين".

يحدث: ساء لفاعل، **عبد الله بن عمر** مصبوغ على المعنوية. **أن عمر بن الخطاب** رضي الله عنهما رأى على طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ثوباً مصبوغاً تمررة وهو محرم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ قال: الحاجي: هذا يقتضي بكاره عليه ثوباً مصبوغاً في حال إحرامه، إلا أن ذلك تخمين وجهي: أحدهم: أنه علم أنه مصبوغ بغير فكرهه وأكرهه، ما سيدكر أنه إمام يقتدى به، ويختمل أنه رأى ثوباً مصبوغاً، ولم يعرف صباغه من مدر هو أو غيره؟ فأكره أن يكون مثل طلحة يأتي المحظور؟ فما تسمى به أنه صباغ مدر، أكره عليه تالياً: تنشيه بالمحظور، "فقل طلحة" بن عبيد الله: "ما أمير المؤمنين إنه ليس بمحظور، إنما هو مدر" =

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ يَا طَلْحَةُ! فَقَالَ طَلْحَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّمَا هُوَ مَدْرٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكُمْ أَتَيْتُمُ الرِّهْطُ أَئِمَّةً يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصَبَّغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَتَيْتُمُ الرِّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصَبَّغَةِ.

٧١٢ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعْصَفَرَاتِ الْمُشْبَعَاتِ - وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ -

= قال محمد: المدر محرمة: قطع الصبي لباس أو العلك الذي لا رمل فيه، وإحدته ماء، وفسره الرقني بالمغرة، ولم يذكر صاحب "المحيط" المدر، وفسر المغرة بالهندية: غير، وقال الموفق: لا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالمغرة؛ لأنه مصبوغ بصبي لا بصب، فقال عمر: بعد ما حقق له أنه ليس محظور 'بكم أيها الرهط' وهو اعصابة دون عشرة، ويقال: إلى الأربعين، وإيراد جماعة الصحابة، 'أئمة يقتدي' ساء القائل 'بكم الناس' لأبكم من الصحابة وأكابرهم، 'فلو أن رجلاً جاهلاً' لا يعرف المسائل 'رأى هذا الثوب المصبوغ' الذي سبغته، يقال: إن أن صبغة من عبيد لله' أحد عشرة قد 'كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام' فيستدل بذلك على بحة المصبوغ مصفقا، حتى يلبس المصبوغ بصب أيضا، كذا في 'الحلى'. 'فلا تلبسوا' أيها الرهط! شيء من هذه الثياب المصبغة، فأكر عليه ثانيا؛ لما ذكره من أنه إمام يقتدي به الناس في لبس المصبوغ، ويجكون عنه مثل هذا، ولا يفرقون بينه وبين المصبوغ، قال الناجي: وهذا أصل في أن الإمام المقتدى به يلزمه أن يكف عن بعض المساح المشابهة للمحظور ولا يفرق بينهما إلا أهل العلم؛ لئلا يقتدي به من لا يعرفه.

المعصفرات الحج. المصبوعة بالمعصر، وهو بصب عين وسكون صاد مهملة فصبه ماء آخره راء، يقال به بالمعاصرة: يهرم ولا يشتر، والمعصفر: كسم وسنبر 'المشعرات' صبغة الشيوخ سلام الله في 'الحلى' بتشديد الواحدة المفتوحة، وفي 'لسان العرب': أتبع لتوب وعيره: رواد صبغا، وكل شيء توفره فقد أشبعته، 'وهي محرمة، ليس فيها رعفران'، قال الناجي: هذا الحديث يدل على استحالتها للمعصفرات المشعرات، ولعله كان من المقدم الذي لا يتنقص عن الحسد منه شيء، وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المقدم: لا بأس أن تلبسه المحرمة ما لم يتنقص منه عليها شيء، وأما المحرم فلا يلبس المقدم، وإن لم يتنقص منه شيء. وقد روى ابن عدوس عن أشهب: أنه كره لباس المعصفر وإن كان لا يتنقص، ويقولوا قال أبو حنيفة: إنه كره المعصفر المقدم للرجال والنساء، =

لَيْسَ فِيهَا رَعْفَرَانٌ. قَالَ يَحْيَى: سُبُلُ مَالِكٍ عَنْ ثَوْبٍ مَسَّهُ طِيبٌ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنْهُ رِيحُ الطِّيبِ، هَلْ يُحْرَمُ فِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صِبَاغٌ مِنْ رَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ.

لُبْسُ الْمُحْرَمِ الْمِنْطَقَةِ

٧١٣ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرَمِ.

٧١٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ فِي الْمِنْطَقَةِ....

= وقال الشافعي: هو مباح على كل حال، والدليل على ما يقوله: إن هذا صعب، له ردع على الجسد، يحصل الاستمتاع منه بارتبة والرائحة، فكان المحرم ممنوعاً من لبسه، كالمصوغ بالزعفران والورس، وقال ابن رشد: احتسبوا في المعصمر، فقال مالك: ليس به بأس، فإنه ليس بطيب، وقال أبو حنيفة والثوري: هو طيب، وفيه القدية، وأما مسالت باقي الأئمة فهي 'افدية': ولا يلبس ثوباً مصوغاً بورس ولا زعفران ولا عصمر، وقال الشافعي: لا بأس بلبس المعصمر؛ لأنه لون لا طيب له، وإنما: أن له رائحة طيبة، قال ابن القيم: فمضى الخلاف على أنه طيب الرائحة أم لا؟ فقضا: نعم، فلا يجوز. قلت: ويقول الحنفية قال الثوري، كما في "شرح القاية" للقاري، ويقول الشافعية قال أحمد، كما في 'النساية' و'شرح الإحياء' أنه جعل للصبب أنواعاً.

ثم ذهب منه إلخ. ناعسل أو غيره، "هل يحرم فيه بضم الياء أي هل يجوز لإحرامه فيه، قال" مالك "نعم" يجوز، 'ما لم يكن فيه صباغ من زعفران أو ورس'، قال الساجي: وهذا كما قال: إن ريح الطيب إذا ذهب من الثوب وبقي أثره، فإنه لا يمنع المحرم من لبسه؛ لأن مع الطيب المحرم يتم يتعق بإتلافه، وبه تتعق القدية، فمن لم يتدف شيئاً منه، فلا شيء عليه وإن شم ريقه، ولذلك لا تحب على المحرم قدية إذا مر على العطارين فشم رائحة الطيب، لكن شم رائحة الطيب مكروه له في الحملة؛ لأنها من دواعي الكناج، فإذا ران من الثوب ريح الطيب، ولم تكن في لونه ربة كنون الزعفران والورس، أو كان مما في لونه ربة فإن اللون بالنعسل، فلا مانع يمنع من الإحرام فيه.

كان يكره إلخ: قال الساجي: يحتمل أن يريد لبسها لغير حاجة إليها؛ لأن المنطقة مما تستعمل وتشد على الجسد؛ يتبرفه بلبسها، فلا يجوز للمحرم لبسها على ذلك الوجه، فإن لبسها خاجته كحمل بقلته، ولم يترفه في لبسها بشد إزاره، وإنما شدها تحت إزاره، فلا بأس بذلك ولا فدية عليه؛ لأن ذلك مما تدعو الضرورة إليه، ولا بدل لها من الملبوس المعتاد، وإن شدها لذلك فوق إزاره فعليه القدية.

٧١٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْقَرَّافَةُ
أَنَّ عُمَيْرَ الْحَنْفِيَّ: أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ يُعْطِي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

تحمير الحرم. سحاء لمعجمه في تعطينه، قال الرابع أصل الحمر ستر اسمي، ويقال ما يستر به؛ حمر، سكر
حمار صار في التعارف اسم ما عطى به المرء رأسها، وحمرت الإماء. عطسته، وأحمرت العينين؛ جعلت فيه
حمر، قال ثعلبي: ذهب إلى حوار تعطيه رجل الحمر وجهه عثمان بن عفان وريد بن شيت ومروان بن الحكم
ومحمد بن وهب وشافعي ومجاهد أهل العلم. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى المنع من ذلك؛ حديث
بن عباس في حرم ناتي وقضيه بده، فقال **الحرم** • **حمة** • **رأسه** • **رؤسهم** • **ورؤس أسانيهم**:
وكفؤوه في ثوبين، خارجا وجهه ورأسه.

بالعرج: فتح العين مهملة، وسكان الراء حرره جيماً، على ثلاث مراحل من المدية، 'يعضي وجهه وهو عرج'، قال الساجي: 'يتمثل أن يكون فعل ذلك خاجنه إية، وحمل له فعنه لأنه رأه مباحاً، وقد حاشاه بن عمر وعبد، فقلوا: لا يجوز لمحرره تعصيه، وإن ذلك ذهب منك، ويما ذكر فعل عثمان، وذكر خلاف عليه؛

٧١٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يُخَمَّرُهُ الْمُحْرِمُ.

٧١٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَأَقْدَبَنَ عَبْدَ اللَّهِ وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَا حُرَّمٌ لَطَيَّنَاهُ، وَخَمَّرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَقَدْ انْقَضَى الْعَمَلُ.

= ليكون للمجتهد طريق إلى الاجتهاد يظهر الخلاف إليه ووقوفه عليه، قلت: والأوجه عدي: أن النبي كان رخص له . لا اشتكاه عليه، كما سيأتي في كلام السرحسي، لكنه . حمه على العموم.

الدفن **الح** يفتح ابدال المعجمة والقاف، مجتمع لحى الإنسان من الرأس، "فلا يخرمه" يشد الميم أي لا يغطي "المحرم" وفي "موطأ" محمد بعد ذلك: قال محمد: ويقول ابن عمر . بأحد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، قال الباجي: وإلى هذا ذهب مالك، وحكى القاضي أبو محمد لتأخري أصحابنا في ذلك قولين: الكراهية والتحريم، فإن عطى المحرم وجهه فعليه القدية أم لا؟ قال ابن القاسم: لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً، وقال الباجي بعد ذكر الاختلاف: فتحصيل المذهب أنما إن قلنا بتحريم التغطية فعليه القدية، وإن قلنا بكراهيتها دون التحريم فلا فدية فيه. قلت: ومختار فروع المالكية التحريم، كما صرح به في "الشرح الكبير" والأبواب وغيرهما، وعند الحنفية: لو عطى جميع وجهه ومحيط أو غيره يوماً وليلة، فعليه دم، وفي الأقل من يوم صدقة كما سطر في الفروع.

كفن **الح** فعل ماضٍ من التكفين، "انه واقد" بالقاف، "ابن عبد الله" بن عمر، أمه صفية بنت أبي عبيد الثقفية، احتسب في صحتها، تزوجها عبد الله في خلافة عمر . "ومات" واقد "بالجحفة" بضم الجيم وإسكان الحاء وفتح الفاء، وتقدم قريباً عن ابن سعد: أنه مات بالسقيا محرماً، حكى الحافظ في "الفتح" عن "كتاب المغازي" لاس قتيبة: أنه وقع عن غيره وهو محرم، فهلك، "وقال: لولا أنا حرم" بصمتين أي محرمون "لطيساه" أي سوع من الصيب، وعدم بدنت أن إحرام واقد انقطع بالموت؛ ولذا "خرم رأسه ووجهه" أي عطاها.

وإنما يعمل **الح**: بالأعمال "ما دام حياً، فإذا مات فقد انقضى العمل"، فانقطع إحرامه أيضاً، وما روي عن ابن عباس مرفوعاً في قصة محرم وقصة داته فواقعة عين لا عموم لها؛ لأنه علل ذلك بقوله: **فيه بعثت**، وهذا لا يتحقق في غيره، فيكون خاصاً بذلك الرجل، ولو استمر نقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء بقية ماسكه، ولو أريد التعميم في كل محرم يقال **بعثت** "فإن المخرم"، كما قال: **بعثت**، **بعثت**، **بعثت**، ومن قال: إن الأصل التعميم، ففيه تعسف. إذ اختصاص ظاهر من التعليل، والعدول عن أن يقول: إن المحرم يبعث، كذا في "الرقاي". قال العيني في حديث ابن عباس **بعثت** احتج به الشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، =

٧١٩ - **مَالَتْ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنَّا نُخَمِّرُ
وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرَمَاتٌ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ فَلَا تَنْكُرُهُ عَلَيْنَا.

« ويد بحرم ستر رأسه وتطيشه، وهو قول عثمان وعبيد بن عباس وعطاء وثوري، وذهب أبو حنيفة ومالك والأوراعي إلى أنه يصح به ما يصح بحلال، وهو مروى عن عائشة بن عمر وصاوس، لأنها عبادة شرعت، فطلعت بالموت كالصلاة والنسياء، وقال **أبو حنيفة** **لا بأس به**، وإحرامه من عبثه؛ ولأن الإحرام هو بقي لطيف به وكملت مناسكه، ولا فائده، وما أحاب عنه حافظ بأن ذلك ورد على خلاف الأصل، فيقتصر به على مورد النص، تعنه العبي بن أبي لا يسمه أنه ورد على خلاف الأصل، كيف وقد أمر بعنقه بالناء والسدر، وهو الأصل في إيموني، وأجيب عن الحديث بأنه ليس عاماً؛ لأنه في شخص معين، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، وقال **أبو حنيفة** **لا يجوز غسله سدر**، وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء: أن رسول الله ﷺ قال: **لا بأس به**، وروى الدارقطني بإسناده عن عطاء عن ابن عباس يرفعه، وحكمه أن القصاص بصحته، ولقبه **أبو حنيفة** **لا بأس به**، وفي 'الموصط' أن ابن عمر حرم وجهه وأقدانه ورأسه.

لا تَنْتَقِبِ الْحُجُوتَ مفتوحين مبهم يود مسكة ثم قاف مكسورة، مخروم على السهي، فكسر لانتقاء الساكنين، ويجوز رفعه على الحرة، 'مرأة حرة' أي لا نسس سفار، وهو حمار الذي تشده امرأة على الأنف أو تحت المخاض، وإن قرب من العين حتى لا يبدو أحقاد فهو أخصوص ينفع جوفه وسكون اصماد الأول، فإن رل في الفم، ولم يكن على الأرسه منه شيء، فهو التام. **ولا تَلْسُ الْحُجُوتَ** نصح ساء واخره على السهي، ويجوز رفعه، 'القمارين' نصح القاف وشد الفاء وبالرأي المعجمة، شية فصار كرماد، شيء تنسبه ساء العرب في أيديهم، يعطي الأصابع ونكف والساعد من الرد، ويكون فيه فض محشو، ذكره الطيبي، وقيل: يكون له أرزير يزر على الساعد، كذا في 'المزقة'، وقال حافظ: ما تلسه المرأة في بدها، ويعطي أصابعها وكفيها عند معابة شيء كعمر ونحوه، وهو بيد كحف مرحل. قل العبي: كان عند الله يقول: لا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ وَلَا نَسْسُ الْقَمَارِينِ، واحتشوا في ذلك، فمعها جمهور، وأخره حقيقه، وهو روية عن شافعية ومالكية.

كما يحرم الخ أي عظمي 'وحوها وحو محرمات' أي بعضها في حاة لإحرام، "وحو مع' جذتي "أسماء بنت أبي بكر المصديق"، راد في السجاضه بعد ذلك: فلا تكره عيبا، ونست هذه ريادة في لسج المصرية، بل عزها البرفاني إلى رواية، إذ قال: راد في رواية: فلا تكره عيبا، قال اساجي: وبإضافة ذلك إلى كونه مع أسماء =

مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ فِي الْحَجِّ

٧٢٠ - **مالک** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ:

= لأنها من أهل العزم والدين والمصل، وإيها لا تفرهن إلا على ما تراه جائزا عندها، ففي ذلك إخبار بجواره عندها، وهي ممن يحب من الاقتداء بها قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تنس المحيط كنه والخفاف، وأن لها أن تعطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها، فتسدل عليه الثوب سدلا حفيفا تستر به عن نظر الرجال، ولا تغمره إلا ما روي عن فاطمة بنت المنذر فذكر ما ههنا، ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك التحميم سدلا، كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كما مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا سدلت الثوب على وجوهنا، ونحن محرمات، فإذا جاورنا رفعناه، أخرجناه أبو داود وابن ماجه، قاله البررقاني، وقريب منه ما قاله ابن رشد، ونصه: أجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها، وأن لها أن تعطي رأسها، وأن لها أن تسدل ثوبها على وجهها فوق رأسها سدلا حفيفا تستر به عن نظر الرجال إليها، كنحو ما روي عن عائشة، فذكر حديثها، ثم قال: ولم يأت نكحها وجوههن إلا ما رواه مالك عن فاطمة بنت المنذر، فذكر ما ههنا، وهكذا أكثر شراح الحديث حكوا الإجماع في ذلك، لكن يظهر ملاحظة فروعه أن بينهم ههنا اختلافًا دقيقًا، سيأتي التنبه عليه، إلا أنهم وغيرهم متفقون على وجوب كشف وجهها، ولم يخفى التحجير مطلقًا إلا عن فاطمة، واختلف أهل الدراية في تأويله على أقوال: الأول ما أشار إليه ابن رشد من نفرد فاطمة في ذلك، وهذا يؤمى إلى الشذوذ. والثاني: ما ذكره ابن المنذر احتمالًا من تأويله إلى ما ورد عن عائشة سدلا عند الضرورة. والثالث: ما يظهر من كلامه الناجي: أن الواجب على المرأة إعراء الوجه عن لباس مخصوص بالوجه، وهو النقاب، وأما غير النقاب فلا يجب إعراء الوجه عنه، بل يستحب، فيمكن أن تريد أنهن كن يسترن وجوههن بغير النقاب على معنى التستر.

في الطيب الحج قال ابن رشد: أجمع العلماء على أن الطيب كله يحرم على المحرم بالحج والعمرة في حال إحرامه، واحتلوا في جواره بمجرد قبل الإحرام؛ ما يبقى من أثره عليه بعد الإحرام، فكرهه مالك، ورواه عن عمر بن الخطاب، وهو قول عثمان وابن عمر وجماعة من التابعين، ومن أخرجه أبو حنيفة والشافعي والثوري وأحمد وداود، والخجة لمالك حديث صفوان بن يحيى، وعمدة القريب الثاني حديث عائشة رضي الله عنها في أول الباب، وقال الشعبي: اختلف العلماء في استعمال الطيب عند الإحرام واستدامته بعده، فكرهه قوم ومعه، منهم مالك ومحمد بن الحسن، ومعهما عمر وعثمان وابن عمر وعثمان بن أبي العاص وعطاء والزهري، وحالفهم في ذلك آخرون، منهم: أبو حنيفة والشافعي، ثم قال بعد ذكر حديث عائشة في الويلص. احتج به أبو حنيفة وأبو يوسف وروى في أن المحرم إذا تطيب قبل إحرامه ما شاء من الطيب مسكًا كان أو غيره، فإنه لا بأس به ولا شيء عليه، سواء كان مما يبقى عليه بعد إحرامه أو لا، ولا يصدره بقاؤه عليه، ونه قال الشافعي وأصحابه وأحمد والثوري والأوزاعي، =

كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِجَّتِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

= وهو قول عائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن الزبير وابن جعفر وأبي سعيد الخدري، وجماعة من التابعين بالحجاز والعراق، وذكر أسماء عصبهم، قلت: هكذا أصح مسند لأئمة عامة شرح حديث وعنه إمام ذهب. والحقيقة: أن بينهم تفاصيل في استدامه الطيب بعد إجماعهم على أنه لا يجوز استعمال طيب مسحوم عند الإحرام، وفي الدر المختار: وصيب بدنه لا ثوبه مما تنقى عنه، هو لأصح، قال ابن عديم: فإنه: صيب بدنه أي استحبابا عند الإحرام، ولو مما تنقى عنه كالمسك، والفرق بين الثوب والبدن، أنه اعتبر في البدن نزع، واستعمل باثوب مفصل، وفي البحر الرائق: ليس له استعمال الطيب في بدنه قبل الإحرام مما تنقى عنه بعد، ولا تنقى، وكرهه محمد بن تنقي، وقيدا مسندا، لا يجوز تطيب في ثوب مما تنقى عنه على قول كل على إحدى الروايتين عنهما، قالوا: وبه يأخذ، والفرق هما بينهما: أنه اعتبر في بدن بعد على لأصح، وبما ثوب مفصل عنه، فمعتبر تافعا، وما المصحاوي إن قول محمد، ورجحه في معنى لأن، لكنه يفرق بين ثوب وبدن في قول لشيخين، وكذا لم يفرق بينهما محمد في موضعه وكذا لا يفرق بينهما في عامة ثوب، ولا صاحب البرهان، ولا صاحب البدائع، ولا لقاري في شرح المسالك، ولا المرحسي في مسوخته ولا المعني على الكسر، ولا في السنية والخوهرية وشرح بوقاية، بعد فرق بينهما بن إمام، وذكر يفرق بين بدنه عن صاحب سحر، ثم قال: وقد قيل يجوز في ثوب بعد على فوهما، وكذا فرق بينهما في شرح المسح مصطفى للكسر، والربيعي عليه، وفي شرح إحياء ما تنوب عنه وبدن، وبما حوده أنه لا يجوز.

كنت أطيب الحج قال الحافظ: مسند فوهما: كنت أصب على أن كان لا تقتضي التكرار، أي ما يقع منها ذلك إلا مرة واحدة، وقد صرحنا في رواية عروة عنها أن ذلك كان في حجة بؤدح، كما في البحري في كتاب المسح، كذا استدل به النووي في شرح مسنده، ونعفى أن ندعي تكراره، أي هو تطيب لا إحرام، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل إحرام مع كون الإحرام مرة واحدة، ولا حتى ما فيه، وفي النووي في موضع آخر: اختار أنها لا تقتضي تكرار ولا استمرار، وكذا في غير في محصور، وإحرام من صاحب بأنها تقتضيه، قال: ولقد استدلنا من فوهما كان جاء بقرى صيف، أن ذلك كان بتكرار منه، وفي جماعة من المحققين: إنها تقتضي التكرار ظهورا، وقد وقع قوله بدل على عدمه، لكن بسفاد من سيفه ذلك مساعده في ثبت ذلك، والمعنى: أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام ما صنعت من استحبابه ذلك، على أن هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها غيرها، فرواها ماثلة وباعه مقصور عند مسنده، وحتى بن سعيد عند سباني، كلاهما عن عبد الرحمن بن عيسى عن عبد الرحمن بن عبد الحارث بن عبد الله بن عيسى، وكذا سائر الطرق ليس فيها كتب، انتهى بريدة، ونعفى معني كلام حافظ، أن سائر طرق ليس فيها كتب، وبسط الكلام على الطرق المتضمنة لذلك، وقال: قال الإمام حجر بن عدي: كان لا يقتضي تكرار ولا استمرار،

٧٢١ **ماث عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ:**

= وحرّم بن الحجاب أنّه تقتصبه، وقال بعض المحققين: تقتضي التكرار، ولكن قد تقع قربة تدل على عدمه، قال لعبي: كان 'تقتضي' الاستمرار خلاف 'صار'، ولذا لا يجوز أن يقال في موضع: "كان الله أن يقال: صار". الإحرامه أي لأجل إحرامه قبل أن يحرّم" ومسلم والسائي: حين أراد أن يحرّم، واستدل به الجمهور على استحباب التطيب عند إرادته الإحرام، وحوار استدائه بعد الإحرام، وأنه لا يصر بقاء لونه ورائحته خلافا لماث كما تقدم، وأجاب عنه المالكية بأمر، منها أنه **ع** عتس بعد أن نطس؛ بقوله في رواية ابن المنذر عن عائشة عند البخاري. ثم ضاف سائنه، ثم أصبح محرما، فربّ مراد بالصواف الخماخ، وكان من عادته أن يعتسل عند كل واحدة، ومن ضروره ذلك أن لا يفتي نطس أثر. ويرده قوله في صريح آخر في هذا الحديث: ثم أصبح محرما بصبح صبا، فهو ظاهر في أن نصح نطس وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم: أن فيه تقدما وتأخيرا. وتقدير: ضاف على سائنه بصبح صبا ثم أصبح محرما. خلاف الظاهر، ويرده قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم: كان إذا أراد أن يحرّم ينطيط بأطيب ما يحد، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك، وسائني وإن حان: رُبّت الطيب في مفرقة بعد ثلاث وهو محرّم، وقال بعضهم: إن الوييص كان نقيا يدهن نطيط الذي نطيب به، قول وبقي أثره من غير رائحة، ورده قول عائشة: بضح طيا وقال بعضهم: بقي أثره لا عييه، قال ابن العربي: ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عييه بقيت، وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت صخرة عن عائشة قالت: "كما بضح وجوها بالمسك المطيب قل أن حرّم، ثم حرم فغرق، فبسيل عني وجوها، وحس مع رسول الله **ﷺ** فلا بهاء"، فهذا صريح في بقاء عي الطيب، ولا يقال: إن ذلك خاص بالنساء؛ لأنهم جمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين، وقال بعضهم: كان ذلك طيب لا رائحة له؛ لرواية الأوراعي عن الزهري عن عروة عن عائشة: نطيت لا يشبه طيبكم، قال بعض رواة: يعني لا بقاء له، أخرجه السائي، ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله، ولمسلم من رواية منصور بن رادان عن عبد الرحمن بن القاسم: نطيت فيه مسك، وله من طريق الحسن بن عبيد الله: كأني أنظر إلى وييص المسك، وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة: بالعالية الحيدة، وللشيعين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: بأطيب ما أحد، وهذا يدل على أن قوله: نطيت لا يشبه طيبكم، أي أصيب به، لا كما فهمه القائل، يعني ليس له بقاء. وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه **ﷺ**، قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من مالكية، وقال بعضهم: لأن الطيب من دواعي الكاح فهي الناس عنه، وكان هو أملك الناس لإربه ففعبه، ورححه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في الكاح، وقد ثبت عنه أنه قال: حسب من **ﷺ**، **ن** نطيت، أخرجه السائي من حديث أس، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس. "ولحله" أي لأجل إحلاله من إحرامه "قل أن يطوف بالبيت" طواف الإفاضة، قال الحافظ: وفي اللباس من البخاري من طريق يحيى بن سعيد =

أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِحُنَيْنٍ، وَعَلَى الْأَعْرَابِيِّ قَمِيصٌ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ: قل أن قميص، ولساني من هذا الوجه. وحين يريد أن يرور البيت، وأنه أيضاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة: وحده بعد ما يرمي حمرة العقبة قل أن بطوف، واستند به على حل الطيب وغيره من محرمات لإحرامه بعد رمي الحمرة، ويسمى امتناع إجماع ومعلقاته على الصواف بالبيت، وهو دال على أن للحج تحليلاً، فمن قال: إن الحق سبب كما هو قول جمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه.

أعرباً إلح أي بدوياً، مسوب بن الأعرب وهم سكان النادية، لا واحد له من لفظه، جاء إلى رسول الله ﷺ قال حافظ: لم أفق على اسمه، لكن ذكر ابن فتحون في الدليل عن "تفسير الصراطوشي" أن اسمه عطاء بن مية، قال ابن فتحون: إن ثبت ذلك فهو أخو عيسى بن مية راوي الخبر، "وهو حينئذ يسمى الحاء المهملة والواو ميم، كذا في "الخصي"، قال ياقوت الحموي: يجوز أن يكون بصغير الحسان وهو لرحمة. تصغير بريح، ويجوز أن يكون تصغير الحن وهو حي من الحن، وقال السهيلي سمي بخين بن قايبة، قال: وأظنه من العماليق، قيل: واد قل اصائف، وقيل: واد حب دى بحار. قال أبو قدي: بينه وبين مكة ثلاث جبال، وقيل: بينهما بصعة عشر ميلاً، يذكر ويؤث، وسبأني في الجهاد، والمرد مصرفة من عروة حين، والموضع الذي فيه هو الجعرانة، قاله ابن عبد البر، وهما موضعان متقاربان، قاله الساجي، فلا إشكال عما في "الصحيحين" وغيرهما: سيما الساجي. باحمرته ومعه ثمر من أصحابه، جاءه رجل إلح. 'وعلى الأعرابي قميص' وفي رواية: عليه حبة 'وبه أثر صفرة'. قال الساجي: الصفرة إذا كانت من غير صيب غير ممبوغة، مثل أن تكون من سائر الأصعدة الصفر غير لرعرعان والثورس، ولكن الصفرة فيما روي كانت طيباً؛ لما رواه بن جريح عن عطاء قال: وهو مصمغ بطيب، 'فقال: يا رسول الله! إني أهللت' أي أحرمت "عمرة، فكيف تأمرني أن أصنع في عمري؟" قال الساجي: وهو غير عالم بأشع حمة، أو غير عالم به في العمرة وإن علم بمنعه في الحج، فلما حاك في نفسه خبر محرم أو غير ذلك، سأل النبي ﷺ، وهذا السؤال محمل في هذا الحديث؛ لأنه لا يبين نية هل أحرمت على هذه الصفة أو فعل ذلك بعد إحرامه؟ وقد بين فليس بن سعد ذلك في حديثه عن عطاء: أنه أحرمت على هيئته سبب، وذلك أنه قال: يا رسول الله! إني أحرمت بعمرة وأنا كما ترى ولفظ البخاري برواية ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح: كيف ترى في رجل أحرمت بعمرة وهو متضمخ بطيب؟ فسكت النبي ﷺ فجاءه الوحي. الحديث، "فقال له رسول الله ﷺ: أي بعد ما جاء الوحي "ارفع" بكسر الراء أي ارفع "قميصك" أي على الفور 'واعسل هذه الصفرة عت' راد الصحيحين وغيرهما: ثلاث مرات، قال عياض وغيره: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَضِّ لَبِيٍّ. فيكون مصاً في تكرار العسل، ويحتمل أنه من كلام الصحابي، وأنه ﷺ أعاد لفظ: سبب على عادته أنه إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث مرات لتفهم عنه.

أَنْزِعْ قَمِيصَكَ وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ عَنْكَ وَافْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجِّكَ.

٧٢٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، فَقَالَ: مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ؟

حجك الخ بدول الناء في السحاح الهدية وأكثر المصرية، وريادتها في هامش الباجي، قال الباجي: يقتضي أنه علم من حال السائل أنه عالم بما يفعل في الحج، وإلا فلا يصح أن يقول له ذلك؛ لأنه إذا لم يعلم ما يفعله الحاج، لم يمكنه أن يحتله المعتمر. ثم احتسبوا في إيراد بقوله **حجك** هذا، قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويغتسلون الطيب في الإحرام إذا حجوا، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة، فأحبره النبي **ﷺ** أن يحرمها واحد، ونهض أسحاري في 'صحيحه': 'واضع في عمرتك ما تضع في حجتك'، وقال ابن سير في 'الحاشية': قوله: واضع، معناه أترك؛ لأن إيراد بيان ما يحسنه المحرم، فيؤخذ منه فائدة حسنة، وأما قول ابن بطال: أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة، ففيه بصر؛ لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال، فإن في الحج أشياء رائدة على العمرة، كالوقوف وما بعده، وقال النووي كما قال ابن بطال، وراد: ويستثنى من الأفعال ما يختص به الحج، وقال الباجي: يجب أن يكون ما أمره أن يفعل غير ما أمره من إزالة القميص وغسل الصفرة؛ لأنهما قد نص عليهما، فلا معنى أن يصرف قوله: 'وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك' إليهما؛ لأن ما تقدم من قوله فيهما أين من هذا النقط الثاني، والنوحه الآخر: أنه قد عطف هذا النقط الثاني على الروع والغسل، فالظاهر أنهما غيرهما، ولا شيء يمكن أن يشار إليه في ذلك إلا العدية. قال الحافظ. كذا قال الباجي، ولا وجه لهذا الخصر. بل الذي نرى من طريق آخر: أن المأمور به الغسل والبرع، وحدث أن عبد مسلم والسياني من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال: ما كنت صابعا في حجك؟ قال: أنزع عني هذه الثياب، وأغسل عني هذا الخوف، فقال: **ما كنت صابعا في حجتك وصعبا في عمرتك**. قال الحافظ: واستدل حديث يعنى على مع استدانة الطيب بعد الإحرام؛ بالأمر بغسل أثره من الثوب والبدن، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن، وأجاب الجمهور بأن قصة يعنى كانت باخترانة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في ستة ثمان بلا خلاف، وقد ثبت حديث عائشة المتقدم في حجة الوداع ستة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، وبأن الأمور بعينه في قصة يعنى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب، فلعل علة الأمر فيه ما حاله من الزعفران، وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقا محرما وغير محرر.

بالشجرة الخ: سمرة ندى الحبيبة على ستة أميال من المدينة، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ أنكر ريح الطيب؛ لأنه كان في ركب محرمين فسأله، فقال معاوية بن أبي سفيان: 'يضح هذا الطيب "ممي يا أمير المؤمنين"، قال الباجي: وذلك أن معاوية لم يكن عنده مما يكر في ذلك الموضع، إلا لم ابتدأ فيه، فقال "عمر، عني معنى الإنكار عليه: =

فَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: مَنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: مَنْكَ لَعَمْرُ اللَّهِ! فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: إِنْ أُمَّ حَبِيبَةَ طَيَّبْتَنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَرْجِعَنَّ فَلتَغْسِلَنَّهُ.

أنت معاوية

٧٢٣ - عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، وَإِلَى جَنْبِهِ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ، فَقَالَ عُمَرُ: مِمَّنْ رِيحُ

وفي نسخة على

- "منك لعمر الله"؟ لأني أحب الرفاهية، وكان عمر يسميه كسرى العرب، وقوة. لعمر الله فتعج الامام والعين المهملة، قصد به القسم، كما في قوله عز اسمه: ﴿مَعْرُكٌ تُهْلِي سَكْرَتِهِمْ بِمَعْنَاهُمْ﴾ (الحجر: ٧٢) والمراد بقاؤه عز اسمه، فقال معاوية "معتذرا أو موبدا لرأيه برأي أم المؤمنين: "إن أم حبيبة" رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية، وقيل: اسمها هدد، والمشهور الأول، مشهوره بكينها، سنها حبيبة بنت عبد الله بن جحش زوجها الأول، هاجرت معه إلى الحبشة، فتصر بالحبشة ومات بها بصرايا، فتزوجها رسول الله ﷺ وهي هناك سنة ست من الهجرة، وقيل: سبع، وكان الحاشي أمهرها من عند نفسه، توفيت باندنية على الصحيح سنة ٤٤ هـ كذا في "العات ابووي".

'صيتي يا أمير المؤمنين' قال الساجي: قال ذلك ليعلمه أن التطيب كان باندنية، فنب: والأوجه عندي أنه قال ذلك، ليستدل بعلها على الحوار، فإنها من أمهات المؤمنين، وهي عنه بأمثال هذه الأفعال، "فقال عمر عرمت عليك" أي أقسمت عليك وأمرتك، وفي "المجمع": أمرتك أمرا حارما متحكما، وفي رواية عند الرراق: أقسمت عليك، "لترجعن" بصيغة الخطاب، "فتعسسه" بصيغة أحصاب أيضا، والأوجه بصيغة العائب؛ لرواية عند الرراق: لترجعن إلى أم حبيبة، فتعسله عنك كما طينتك، راد في رواية يوب عن نافع عن أسيم قال: فرجع معاوية إليها، حتى لحقهم بعض الطريق، قال الرراقي وغيره من المالكية: فهذا عمر مع حالته لم يأخذ بحديث عائشة عن ظاهره، قال ابن القيم: قال البخاري: إن عمر لم يسعه حديث عائشة وإلا لرجع إليه، وإذا لم يبلغه فسمه رسول الله ﷺ بعد ثبوتها أحق أن تتع. وحديث معاوية هذا أخرجه الرراق ورواه فيه: فربي سمعت رسول الله ﷺ يقول: سمعت من وعنه من هذه البرادة أن ذلك استساق منه بالحديث المذكور، ولم يكن فيه توقيف من النبي ﷺ، وإلا لذكره، عنى أنه يَحْتَمِلُ أن عمر لم يكن من مذهبه عدم حوار، لكنه لما رآه منافيا لشعث الثعل شد في ذلك في حق الخواص، كما تقدم قوله لصحة في الثياب المصبغة: إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس. الحديث.

وهو بالشجرة الخ يدي الخليفة وإلى جنبه كثير بن الصلت" بن معد يكرب الكندي أبو عبد الله المدني، 'فقال عمر: "إنكارا على ما وجد: 'من ريح هذا الصيت؟ فقال كثير بن الصلت: هذا الريح يوجد "مي يا أمير المؤمنين"، قال الساجي: يَحْتَمِلُ أن يكون جرى هذا لعمر معاوية وكثير في سفرين مختلفين، فكان عمر لمرط تفقده لأمر المسمين، واهتاله لأدباهم كان يفقد هذا المعنى في جميع أسفارهم، ويَحْتَمِلُ أن يكون ذلك في سفر واحد.

هذا الطيب؟ فقال كثير: مني يا أمير المؤمنين، لبّدت رأسي وأردت أن أخلق...

بعد الفراغ عن المسك

لبّدت تشديد الموحدة 'رأسي' والتشديد أن يأخذ شيئاً من الصمغ أو العاسون كالخضمي والورس، فيجعله في أصول الشعرة ليجتمع شعره ولا يتشتت، أو لا يقع فيه القمل، والتشديد مدبب عند شافعية، صرح به شراح الحديث وأهل الفروع كصاحب الحفة احتاج وغيره، حتى لو كان يدي حرم يحصل به التعصبة، ولم يذكر الجمهور التشديد مضافاً في مندوبات لإحرام، إلا ما سألني عن رشيد الدين وغيره، وعن سر دلت أنه يخالف قوله **لبّدت** حاشي سبغ حسن، وأخرج البخاري عن ابن عمر **لبّدت** سمعت عمر **لبّدت** يقول: من صبر فليحلق، ولا تشبهوا بالتشديد، وكان ابن عمر **لبّدت** يقول: لقد رأيت رسول الله **لبّدت** ملدداً، وسألني في الموصأ أيضاً في باب التشديد، قال الحافظ: أما قول عمر **لبّدت** فحمله من طار على أن أراد من أراد إحرام فقص شعره بسبعة من التشعث، لم يخر له أن يقصر، لأنه فعل ما يشه تشديد الذي أوجب شراح فيه الحق، وكان عمر **لبّدت** يرى أن من لبّد رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق ولا يخرئه التقصير، ويحتمل أن يكون عمر **لبّدت** أراد الأمر بالحلق عند الإحرام، حتى لا يحتاج إلى التشديد ولا إلى الصفر، أي من أراد أن يصفر أو يلبّد فليحلق، فهو أولى من أن يلبّد ويصفر، وأما قول ابن عمر فظاهره: أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التشديد أولى، فأحر هو أنه رأى أبي **لبّدت** يفعله. فعلم من ذلك أن عمر **لبّدت** أيضاً لا يراه، وهذا هو الذي فهم ابن عمر **لبّدت** من قول أبيه، كما حرم به الحافظ، وأما فعله **لبّدت** فيحتمل بيان خور، وأما عند حنفية فصرح أهل الفروع أن التشديد إن كان ناشئاً فبیه ده؛ للتعطية، وإن كان مع لطيب أيضاً فبیه دم، وأنشكرك عليه صاحب اسحر ما نبت في 'اصحاحين' من تبيده **لبّدت**. وقال ابن عابدين في هامشه: أحاب عه العلامة المقدسي في شرحه بقوله: أقول: لا ريب في وجوب حمل فعله **لبّدت** على ما هو سائغ بل ما هو أكمل، فالتشديد الذي فعله **لبّدت** يسير لا يحصل به التعطية، ولا يمنع نداء فعله في الإحرام ولا لقاءه، والموجب للدم يحمل على المألغة فيه حيث تحصل منه تعطية، وقال أيضاً في 'رد مختار': وعليه يحمل ما في 'الفتح' عن رشيد الدين في 'مناسكه' إذ قال: وحسن أن يلبّد رأسه قبل الإحرام، وقال صاحب 'انقبية': حسن أن يلبّد رأسه نحو حصى أو غيره، لكن تشديداً سائغاً، وهو اليسير الذي لا تحصل به التعطية، فإن استصحاب التعطية اكثارة فعل الإحرام لا يجوز، خلاف الطيب، وعليه يجب أن يحمل تبيده **لبّدت** في إحرامه، وقامه في جنابات 'رد المختار': 'وأردت أن أخلق' اختلف نسخ 'الموطأ' في ذكر حرف النفي قبل لفظ 'أخلق' فهي موحودة في جميع النسخ المصرية الموحودة عندي من النون والشروح المصرية، إلا ساجي لم يذكرها، وعلى صيغة الإثبات بنى شرحه، فقال: وكان كثير ما أردت أحلاقاً مدماً فيه صيب؛ لأن التشديد يلزم الخلاق. ولا يوجد حرف النفي في شيء من النسخ الهندية ولا في شرح شيخنا المصنف، وعلى الإثبات بنى شرحه إذ قال: قلت كثير من إزم من است، يصفى مع كرم مئة سرخود راو خاستم كه خلق كنم، يعني بعد انقضاء المناسك. وكذا لا يوجد في 'المختل'، وعليه بنى شرحه إذ قال: أردت أن أخلق، أي بعد فراغ سكي. وكذا لا يوجد في نسخة 'الموطأ' لمحمد، =

فَقَالَ عُمَرُ: فَادْهَبْ إِلَى شَرَبَةِ فَاذْلُكْ رَأْسَكَ حَتَّى تُنْقِيَهُ، فَفَعَلَ كَثِيرٌ بَنُ الصَّلْتِ.

في نسخة: دلت

قال يحيى: قَالَ مَالِكُ: الشَّرَبَةُ: حَفِيرٌ يَكُونُ عِنْدَ أَصْلِ التَّحْلَةِ.

٧٢٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَخَارِجَةَ.....

= والمعنى على كتابنا المسحتين صحيح، أما على نسخة الإثبات فكما شرح به الناجي والشيخ في 'المصنف' وصاحب 'المحلى'، وحدث أن مذهب جماعة من الأئمة وغيرهم أن التسد يوجب الحق بعد السك ولا يكفي فيه اتقصير، كما سيأتي بيانه في التسيد، وأما على نسخة النقي فما تقدم فربما في كلام الحافظ من الاحتمال في كلام عمر أن التحليق عند ابتداء الإحرام أولى من التليد والتقصير، فكان كثير اعتذر عند عمر ^{له} أنه لما يرد التحقيق إذا دلك لعرض احتار التسد؛ لئلا ينشعث الشعر، وهذه السحرة هي الأوجه عدي كما لا يخفى على متأملي، وحدث لأن زيادة التحقيق بعد أداء السك لا يوجب التليد في بدأ الإحرام، وما يقل به أحد.

فاذهب إلخ. بصيغة الأمر من الذهاب، "إلى شربة" سبأ في كلام المصنف تفسيره، 'فادلك' قرأ المحمد: دلكه بيده: مرسه ودعكه، رأست حتى تنقيه' يضم التاء وسكون النون وبالقاف، من الإلقاء، أصبه إخراج، أي تستخرج طيها، ويختل فتح النون وشدة القاف من التنقية بمعنى التصفية، 'ففعّل كثير من الصلت ذلك' أي ما أمره به عمر. **قال مالك إلخ.** قال صاحب 'المحلى': الشربة بفتح الشين المعجمة والراء: حويض حول السحرة، وقال المحمد: الشربة بالتحريك: كثرة الشراب، والحويض حول السحرة يسع ربها. وفي 'التمهيد': اشربة مستقنع ماء، عند أصول الشجر حوض يكون مقدار ربها، وقال ابن وهب. هو الحوض حول السحرة يجمع فيه الماء

الوليد بن عبد الملك: ابن مروان الأموي، ولي الخلافة بعد أبيه سنة ٨٦هـ، وكان مدة إمارته عشر سنين إلا ثلاثة أشهر، كذا في 'المحلى'، "سأل" انتهى من الفقهاء السبعة الشهيرة بالمدينة المنورة 'سأله' بن عبد الله 'ابن عمر' وخارجه بن زيد" بن ثات الألبصري الحارثي بفتح النون وشد جيم وبراء نسبة إلى الحارث بن ثعلبة أبو زيد اندلي، أحد الفقهاء السبعة، قال مصعب الزبيري: كان حارحة وطبعة بن عبد الله يقسمان الموارث ويكتبان الوثائق، وينتهي الناس إلى قولهما، وقال ابن حراش: حارحة بن زيد أحل من كل من اسمه حارحة، مات ١٠٠هـ، وقيل: سنة ٩٩هـ. "بعد أن رمى الحمره" العقبة "وحلق رأسه" أي وبعد الحق، "وقبل أن يفيض" أي يطوف طواف الإفاضة "عن الطيب" أي سأل عن استعمال الطيب في تلك الحالة، هل يجوز أم لا؟ قال الناجي: سؤال الوليد عن التطيب بعد الحلاق يقتل أن يكون لما بدعه من الاختلاف في ذلك، فلما سأل وجد الخلاف فيه "فنهاه سالم" إما لأنه يرى كراهته، أو لأن الحاح الشعث التفل، وبه أخذ مالك، "وأرخص له خارجه بن زيد بن ثابت"؛ لأنه جازر بلا كراهة عند الجمهور.

ابن زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ وَحَلَقَ رَأْسَهُ وَقَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ، عَنِ الطَّيِّبِ، فَنَهَاهُ سَالِمٌ وَأَرْخَصَ لَهُ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ.

قال مالك: لا بأس أن يدهن الرجل يدهن فيه طيب قبل أن يحرم، وقبل أن يفيض من مئى بعد رمي الجمرة.

قال يحيى: سئل مالك عن طعام فيه زعفران هل يأكله المحرم؟ فقال: أمّا ما مسته النار من ذلك فلا بأس به أن يأكله المحرم، وأمّا ما لم تمسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم.

أن يدهن: قال المحدث: دهن رأسه وغيره: نه وادهن به، على افتعل، وفي "المجمع": يدهن بتشديد دال يفتعل، أي يطيب بالدهن؛ ليزيل شعث رأسه ولحيته، "الرجل" أي المحرم "يدهن" بضم الدال ليس فيه طيب" يبقى أثره بعد الإحرام كالزيت الخالص، "قبل أن يحرم" وكذلك بعد الإحرام بشرط الفراغ من التحلل الأصغر، وهو إيراد بقوله: 'وقبل أن يفيض من مئى' إلى مكة لأجل طواف الإفاضة، "بعد رمي الجمرة" العقبة، قال الحاجي: له أن يدهن قبل إحرامه بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في ذلك أكثر من التطيب، وذلك جائز قبل الإحرام، كغسل رأسه بالعاسول أو نحوه، وإنما يكره له الدهن المطيب قبل إحرامه؛ لقاء رائحة طيبة، ولادهاان المحرم ثلاثة أحوال: أحدها: قبل الإحرام، وقد ذكرنا، والثاني: بعد رمي حمرة العقبة وقبل الإفاضة، فلا بأس بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في الادهاان حينئذ أكثر من إرانة الشعث، وذلك مباح له، وأما الدهن المطيب فحكمه حكم الطيب، وأما الثالث: فعند الإحرام وقبل وجود شيء من التحلل، فإن الادهاان حينئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب.

سئل: بساء المجهول، الإمام 'مالك عن طعام فيه زعفران' أو غيره من أنواع الطيب، "هل يأكله المحرم؟ فقال 'مالك: "أما ما مسته" كذا في الهدية بصيغة الماضي، وفي المصرية: "ما تمسه" بصيغة المضارع، "النار من ذلك" بحيث أماته الطبخ وإن بقي لونه؛ لأنه لا يذهب بالطبخ، "فلا بأس به أن يأكله المحرم": لأن النار قد غيرت فعل الطيب الذي في الأشياء، فجاز أكلها، "وأما ما لم تمسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم" أي يحرم، وعينه الفدية، قاله الزرقاني، وبسط الحاجي الفروع واختلاف أقوال أصحابهم، وفي "البدائع": لو كان الطيب في طعام طبخ وتغير، فلا شيء على المحرم في أكله، سواء كان يوجد ريحه أو لا؛ لأن الطيب صار مستهلكا في الطعام بالطبخ، وإن كان لم يطبخ يكره إذا كان ريحه يوجد منه، ولا شيء عليه؛ لأن الطعام غالت عليه، فكان الطيب معمورا مستهلكا فيه، وإن أكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم إذا كان كثيرا، وقالوا في المنح يجعل فيه الزعفران: =

مَوَاقِيتُ الْإِهْلَالِ

٧٢٥ - **ماثل** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ بَحْدٍ مِنْ قُرْنٍ".

= به ب كان برعرون عا فعنه الكند، لا من صبر سعد، لا بخرجه عن حكمه عيب، وب كان منع عا فلا كفاره عنه، لأنه ليس فيه معنى لظن، وقد روي عن بن عبد، أنه كان يأكل خشك من أصغر وهو محرم، ويقول: لا بأس بحبص لأصغر بمحرم، وفي الحديث: معناه ساعية مصد.

مواقيت جمع ميقات كموقع ومعد، ونسبه أن جعل نسي، وقت حصصه، ثم سمع منه فأصبح على المكان، وقال بن كثير: سويب وسويب أن جعل نسي، وقت حصصه، وهو من مقدار مده، يقال: وقت شيء، اشتد يد يوقته، ووقت الحنفية - منه د بن مده، ثم سمع منه، فقل نسويج: ميقات، وقال بن عابد: جمع ميقات بمعنى الوقت الحدود، واستعمل بمكان أي مكان لإحرام، كما استعمل المكان لوقت في قوله تعالى: **هَذَا أَهْلُ بَحْدٍ** (١٠٠ - ١٠١) ولا ساقية قول خوهر: استقلت موضع لإحرام؛ لأنه ليس من ربه لتفرقه بين حنفية ومعد، وكأنه سجد في البحر إلى صاهر ما في الصحاح، فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين. والمراد بالإهلال الإحرام كما تقدم.

قال الخ وسجاري من طريق أبي نعيم عن نافع عن ابن عمر: أن رجلاً قام في مسجد، فقال: يا رسول الله! من أين تأمرنا أن نهل؟ قال: **هذه** "نهل" حصصه وأنه مكسر ثابته، أي حرم، من أهل الحرم، إذا رفع صوته عند الإحرام، أهل المدينة: ضيعة حرم مراد به الأمر، مراد مدبته **هذه**، من ذي الحليفة: بأخاء أئمه والهاء، مصغر حنفية سات معروف، قال محمد: موضع على ستة أميال من مذبة، وهو ماء بني حصص، ويهل أهل الشام: راد الساساني من حديث عائشة، ومصر. وراد شافعي في روثه ومغرب، من الحنفية: حصص خيم وسكون أئمه، وسميت مهبة، فصاح أئمه وسكون اءاء وفتح الحنفية، كعقمة، وقل: حرب صفة، واشتهر الأول، ويهل أهل حد: أما حد فهو كل مكان مرتفع، وهو سم لعشرة مواضع، والمراد ههنا أي أعلاها قامة وليس، وأسفها أشد والعراق، من قرن: بفتح القاف وسكون اراء فون، لا بصاف، على مرحلة من مكة، وهو أقرب لمواقيت، كذا في الحديث: "نواصاً"، قال عبد الله بن عمر: بن الحصباء **هذه** "ويعني أن رسول الله ﷺ قال" وفي "الصحيحين"، عن سالم عن أبيه، "ورغم أن بني **هذه**"، وه اسمعه، وهذا غاية في الشجر والتوفي والتعبير لما سمعه من النبي ﷺ مشافهه مما لم يسمعه منه، ويهل أهل اليمن من بضمه: بفتح شحنة ولأمين مفتوحين بينهما ميم ساكنة، مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً، ويقال لها: "أسم" باهجرة وهو الأصل، والياء سهيلها، وحكى ابن السكيت فيه "برمر"، راثي بن اللامين، لم يصرف للعمية ولأبيث.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَّمَةٍ.

- ٧٢٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَّمَةٍ.
- ٧٢٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهَلَ مِنَ الْفَرَعِ.

أمر الحج وأصل الأمر الواجب، فاستدل به من قال: إن تقدم الإحرام عن مواقيت وتأخيرها عنها لا يجوز، والمسألة خلافية، وتقريب لا يتم إلا بإثبات أن الأمر بالشئ يقضي الشئ عن خلافه، وهي أيضا خلافية، وعمل الإمام مالكاً ذكر هذا حديث نبو الحديث المتقدم إشارة إلى أن الخبر في الحديث متقدم بمعنى الأمر، "أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة متعلق بـ 'يهلوا'، وكلمة 'من' استدلته، أي استدل به، هلاهم من ذي حليفة، فانه العبي، وأهل الشام من الحففة، وأهل نجد من قرن أي قرن السارل، وانقر قرنا: أحدهما هذا، وهو الميقات، ولثاني قرن الشعاب، وليس ميقات على الظاهر، قاله الخافض، وسعه الرقابي وغيره، لكن جمعا كثيرا من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في المصروع بأحدهما واحد، "قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأخبرت ساء مجهول، أن رسول الله ﷺ قال: ويهل أهل اليمن من يلمم، وأحدث أخرجه البخاري بطرق.

أهل أي أحرم "من الفرع" بضم أوله وسكون ثابته، وقيل: بضمين آخره عين مهملة، موضع ساحية المدينة، وهو دون ذي الحليفة إلى مكة، وفي المعجم: قرية من وادي الرعدة عن يسار المسقى، وبها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة، وقيل: أربع ليال بها منازل وحل وماء كثير، واحتجبت العماء في توجه الأثر لاحتلافهم في مدي تخاور عن ذي الحليفة إلى الحففة مثلا، قال ابن رشد: احتلوا فيمن ترك الإحرام من ميقاته، وأحرم من ميقات آخر غير ميقاته، مث: أن يترك أهل المدينة الإحرام من ذي الحليفة ويجرموا من الحففة، فقال قوم: عليه دم، ومن قال به مالك وبعض أصحابه، وقال أبو حنيفة ليس عليه شيء، وقالوا أي عمائنا الحففة: ولو مر متقدين بإحرامه من الأعد أفضل، ولو أورد إلى أسالي لا شيء عليه عن المذهب، وعارة "لساب": سقط عنه الدم، قال ابن عابدين: قوله: بميقتين، أي كالمدي بحر بني الحففة ثم بالحففة بإحرامه من الأعد أفضل، ثم قال بعد ذكر عارة 'لساب' وشرحه: لكن في 'الفتح' عن 'الكافي' الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية: ومن جاور وقته غير محرم، ثم أتى وقتا آخر وأحرم منه، أحرأه، ونو كان أحرم من وقته كان أحب إلي =

٧٢٨ - **مَالِكٌ** عَنِ الثَّقَفِ عِنْدَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهَلَ مِنْ إِيْلَاءٍ.

٧٢٩ - مَا لَكُمْ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا مِنَ الْجَعْرَانَةِ بِعُمْرَةٍ.

= فعلم منه أن قول أبي حنيفة إنكار في غير أهل المدينة اتفاق لا احترازي، وأنه لا فرق في طاهر الرواية بين المدني وغيره، وقال ابن عديم: فوه أي ملأ. "إن هذه الموافقة لأهلها وإن مر بها" قد أفاد أنه لا يحوز مجاورة الجميع إلا محرماً، فلا يجب على المدني أن يحرم من ميقاته وإن كان هو الأفضل، وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عندما، ويعلم منه أن شامي إذا مر على ذي الحيفة في دهابه لا يلزم الإحرام منه بالنظر في الأولى، وإنما يجب عليه أن يحرم من الخحفة كالمصري، وقال القاري في 'شرح النقاية': ولو لم يحرم المدني ومن معه من ذي الحيفة وأحرم من الخحفة، فلا شيء عليه، وكره وفاقاً، وعن أبي حنيفة: يلزمه دم، وبه قال الشافعي، لكن صاهر هو الأول؛ ما روي في الحديث من قوله **هو من أبي حنيفة** من غير ههنا، فمن حاور في ميقات الثاني صار ميقاته.

إبلياء قال النووي: همزة مكسورة ثم مشاة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخرى ثم ألف ممدود. هـ هو الأشهر، وحكي فيها القصر، ولغة ثالثة: 'إبلاء' حذف الباء الأولى وسكون اللام وند، وورد. الإبياء، بألف رلام، وهو عريب، قيل: معناه: بيت الله، ومراد: البيت المقدس، وم يذكر في رواية 'الموطأ' الإهلان كان نخعة أو عمرة، وكذا لم يذكره في رواية محمد، لكن ذكر في "جمع الفوائد" رواية مالك: أن ابن عمر أهل بخعة من إبياء، قنت: واحتشم فقهاء الأمصار في تقديم الإحرام على الميقات المكاني، قال العيني في شرح هداية: تقدم الإحرام على هذه المواقيت حائر بالإجماع. وقال داود الطاهري: إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة، وقال في 'شرح البحاري': قال ابن حزم: لا يخل لأحد أن يحرم بالخروج أو العمرة قبل المواقيت، فإن أحرم أحد قسماً وهو يمر عليها، فلا يحرم له، ولا حج ولا عمرة له إلا أن يسوي إذا صار في الميقات تحديد الإحرام فذلك حائر، وقال عيني: إن ابن حجر نقل الإجماع على الخوار في التقدم عليها. ثم قال: فإن قنت: نقل عن إسحاق وداود عدم الخوار، قنت: مخالفتها للجمهور لا تعتبر، وقال أيضاً: احتسبوا هل لأفضل التزام الحج مهين أو من مره؟ فقال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل، وقال الثوري وأبو حنيفة وإسافعي وأخرون: لإحرام من المواقيت رخصة، واعتمدوا في ذلك على فعل الصحابة، فإنهم أحرموا من قبل المواقيت، وهم بن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم، قالوا: وهم أعرف بالنسبة وهم فقهاء الصحابة، وشهدوا بإحرام رسول الله ﷺ وعلموا أن إحرامه ﷺ من الميقات كان تيسيراً على أصحابه ورخصة لهم، وابن عمر كان أشد الناس اتباعاً لرسول الله ﷺ.

أهل: أي أحرم بعد قسمة عثمان حسين في عام الفتح سنة ثمان 'من الجعرانة' قال ياقوت الحموي. كسر أوله إجماعاً، ثم بحرامه **هـ** هذا من الجعرانة يستعمل وجوهاً، أحدها: أنه **لا** أراد العمرة مقصودة، إذ كان يخرج إذ ذاك من تلك الواحي إلى المدينة؛ فأراد أن يكون آخر أعماله إذا العمرة، فعنى هذا في فعله **هـ** حجة، =

التلبية والعمل في الإهلال

٧٣٠ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

= على أن من كان داخل الميقات وأراد الحج أو العمرة فلا يحتاج الخروج إلى المواقيت بل يهل من موضعه، ويكون فعله تلبية تفسيراً لما ورد في روايات المواقيت بعد المواقيت المذكورة: ومن كان دون ذلك فليس حيث نسأ. قال العيني: الفاء جواب الشرط، أي فعله من حيث قصد الذهاب إلى مكة، يعني يهل من ذلك الموضع، قال ابن رشد: جمهور العلماء على أن من كان مبره دونه، فميقات إحرامه من مبره، وقال الحافظ: هذا متفق عليه، إلا ما روي عن مجاهد أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، ونال الوجوه في إحرامه تلبية أنه أراد دخول مكة لاحتار حاكم بعد الفتح، إذ كان هذا أول الرجوع إلى المدينة، وعلى هذا تلبية أن يدخل بدون إحرام أيضاً، لكنه أحرم لإحرام العمرة ولم تكن العمرة مقصودة، ويحتمل وجوهاً أخرى.

التلبية. مصدر لى أي قال: ليث، قال العيني: هي مصدر من لى بتي، وأصله لب على وزن فعل لا فعل فقتت اباء الثالثة ياء؛ ستثاقلاً لثلاث باءات، ثم قلت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وما قال صاحب 'التبويح': قولهم: لى مشتق من لفظ ليث كما قالوا: حمدل وحوقل، ليس بصحيح، ثم سطر في التعقب عليه. قال ابن رشد: اتفقوا على أن الإحرام لا يكون إلا نية، واحتجوا هل تحرى نية فيه من غير التسمية؟ فقال مالك والشافعي: تحرى النية من غير التلبية، وقال أبو حنيفة: التلبية في الحج كالشكيرة في الإحرام بالصلاة إلا أنه يحرى عنده كل لفظ يقوم مقام التلبية كما في افتتاح الصلاة عنده ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح الباب" أن التلبية مرة فرص، وهو عند الشروع، وتكرارها ستة أي في الخمس الأول وكذا سائر الخالص، والإكثار منه مذموم إلج. وفي "الهداية": ولا يصير شارعاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتسمية حلالاً للشافعي؛ لأنه عقد على الأداء فلا بد من ذكر، كما في تحريم الصلاة، ويصير شارعاً بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت أو عربية، هذا هو المشهور عن أصحابنا، والفرق بينه وبين الصلاة على أصلهما أن باب الحج أوسع من باب الصلاة، حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقييد البدن، فكذا غير التلبية وغير العربية. قال ابن الهمام: قوله: "حلالاً للشافعي" في أحد قوليه، وروي عن أبي يوسف كقوله؛ قياساً على الصوم فجامع أما عادة كف عن المخطورات، فتكفي النية لالتزامها، وقسنا نحن على الصلاة؛ لأنه التزم أفعال لا مجرد كف، بل التزم الكف شرط، فكان بالصلاة أشبه، فلا بد من ذكر يقتضيه أو عما يقوّم مقامه مما هو من خصوصياته، وقد روي عن ابن عباس في قوله تعالى: فمن وجس فيه **حج** (سورة ١٩٧) قال فرص الحج الإهلال، وقال ابن عمر: التسمية. وقول ابن مسعود: 'الإحرام' لا يباي قولهما كيف وقد ثبت عنه أنه التسمية. وقال ابن رشد: كان مالك لا يرى التلبية من أركان الحج، ويرى على تاركها دماً، وكان غيره يراها من أركانه، وحجة من رآها واجبة: أن أفعاله تلبية إذا أتت بياها لواجب أنها محمولة على الوجوب، حتى يدل الدليل على غير ذلك؛ لقوله تلبية **حج** عني ما سلككم =

أَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ نَبِيَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ** إِنَّ الْحَمْدَ
وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.

الصلوات مع الصلوات

= وفي بخاري في شرح حديثه فرض حج لإحرام بجماع لأمه، ولأن كل عبادة لها تحصيل فلها إحرام
كإحلاله، وهو عند سبب لاداء لا ركن كما في شافعي ومالك، لأنه يدوم من خلق ولا يتصل عنه من
غیره، ويجمع كل ركن في الجملة، ولو كان ركنًا لما كان كذلك.

لَبَّيْكَ الح: است' حفظ متى عند سببه ومن نعمة، وفي سبب مفرد، ونعمة نفس بآء: لاتصافها بالتصغير كما
في بيت وبيت، ورد أنه نفس بآء مع مقصور، وعن سبب نصب على مصدر، ونعمة بآء في غنى
بأكس، أي بآء بعد سبب، وهذه تنسب حسب حقيقته من مكسب أو مضافة، ومعدة بحجة بعد إجابة قال
لنفسه في: أي حيث يفتح حينئذ برهنة في سبب كما أبحث أولاً حين نصب الأبرج بآء
برحمه، قد فعل ولا حس أن معدة منادات بعد سبب في كل ما أمر به. اللهم سبب أي يا الله!
أبحاث بعد دعوتك، وفي نفس فمجد على بخاري كبره لتكثيره، وأحدهما في يدي وأخر في لأخرى، أو
كبره بأعسر جانبين محتفظين من غنى والفقر والضعف والقصر وخبره نسراً، أو إشارة إلى وقوع أحدهما في عام
الأبرج والأخر في عام الأبرج است' لا شريك لك سبب في سبب ونسبه لأن مؤكدة بآءة لثبات
الأبرج منه، وهذه تصرفها بنفي شريكه عادة ونسبه في سبب ونسبه، أي حمد ونعمة لك في حافظ
روى كسر همزة على الاستئناف، ونسبها على تعين، وكسر أحوذ عند جمهور

في نصب لأن من كسر جعل معدة بآء حمدت على كل حال، ومن فتح قال معدة: بيت هذا است' وفي
رمخسري أن شافعي حذر فتح، وإن كان حقيقته حار الكسر، وقال قسبي فتح روي عامة وهم مشهورون،
وفان بخاري الكسر هو محذر رويه ودريه، فب ورجح النووي وس دقيق عيد الكسر كما في الفتح،
وفي إمامة الكسر لأف لا فتحها، يكون ساء لا ساء، فإن من هماء يعني في روحه لأوجه، وأما في
أحور فيجوز، والكسر على مستأنف ساء، ويكون نسبه ساء، وفتح على أنه تعين بنسبه، أي بيت لأن
الحمد ونعمة لك، وما لا حفي بآء لا مرة لأحد يفتض على لأحر، ونسبه كسر بول، لإحسان ومنه
مضيف، وفتح سعيه، فإن تعين ساء، وسبب ساء، وهي بالنصب على مشهور،
وفان عدس، يجوز رفع على لاءء وحز محدوف أي مسفرة لك، وحز من الأبخاري أن موجود حز ساء
وحز بآء هو المحدوف، فب: وعلى هذا لا يرد ما أورد البخاري على الرفع: أنه لا يجوز العطف على محل سم
بآء، إلا بعد مضي حيز وإمات بالنصب أي على مشهور، وحز رفع وتقديره مثك كسك، فانه
حافظ، وفان البخاري: بالنصب عطف على حمد، وقد يستحب رفع عند قوة: واست، فإن من أمير:
فوز أحمد ونسبه وأورد أمك! لأن حمد معين بالنسبة، وقد يقال حمدته على عمه، وجمع بينهما، =

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ
لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

بث سجدت

= وأما الحديث فهو معنى مستقل بنفسه. قال القاري: وفي تقدمه الحمد على التلبية إيماء إلى عموم معنى الحمد، وإشارة إلى أنه بداته يستحق الحمد سواء أُنعم أو لم ينعَمْ، ولا مانع من أن يكون 'الملك' مرفوعاً وجره قوله: لا شريك لك، وعمل من حذر الوقفة المظيفة بعد 'الملك' بأن يصاها بـ 'لا' التي بعدها ربما يتوهم أنها هي لما قبلها، وذلك كمر. ونعقده القاري بأنه دهرول عما قبلها وما بعدها.

قال باع "وكان عبد الله بن عمر" هذا نص على أن الريادة من ابن عمر، وهكذا في رواية يحيى التيمي عند مسلم، وأوضح منه ما في الناس من السحاري بعد ما ذكر تنبيه رسول الله ﷺ المذكورة من ريادة قوله: 'ولا يريد على هذه الكلمات'، وما بهم رواية الفصل الثاني - من باب التنبيه للمشكاة عن المتفق عليه، واللفظ مسلم، أن هذه الريادة أيضاً مرفوعة - وهم أو سهو من الناسج. 'يريد فيها' فيقول: 'لبيك لبيك ليك' ثلاث مرات، وهكذا رواية محمد، وفيه إشارة إلى أن التأكيد المقطعي لا يراد فيه على ثلاث مرات واتفق عليه السماع، وأما تكرير **سَعْدَيْكَ** لا **لَبَّيْكَ** **لَبَّيْكَ** (ج ١٢). فليس من التأكيد، قاله الرقالي. 'وسعديك' قال عباس: بفرداها وتثنيها كـ 'ليك'، ومعناه: ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة وإسعاد بعد إسعاد، ولذا أثبت. وهو من المصادر المنصوبة لمعل لا يظهر في الاستعمال. قال القاري: وفي 'النهاية'. لم يسمع 'سعديك' مفرداً عن لبيك. 'والخير بيدك' هكذا لقض مسلم. وفي المشكاة بروية مسلم: 'أو خير في يديك'. وورد: والشر ليس إليك أي لا يسيب إليك أذى 'ليك' و'الرغباء' إليك هكذا في جميع نسخ الهدية والمنصورة إلا نسخة الرقالي، ففيها الرعي بالقصر. قال المازري: يروى بفتحراء والمد وبضمراء مع القصر. وقال القاري: يروى بفتحراء والمد، وهو المشهور، وبضمراء مع القصر، وبظيرة العباء والعلى والنعماء والسعي، وحكى أبو علي فيه الفتح مع القصر أيضاً، ومعناه الطلب والمسألة والارعة. قال الناجي: كأنه قال: إن الرغوب إليه هو الله تعالى. 'والعمل' قال الطيبي: أي كذلك العمل منه إليه؛ إذ هو المقصود منه. وقال القاري: الأظهر أن التقدير: والعمل لك أي لوجهك ورضاك، أو العمل لك أي بأمرك وتوفيقك، أو النعنى: أمر العمل راجع إليك في الرد والقور.

فإن قيل: كيف راد ابن عمر في التلبية ما ليس منها مع أنه كان شديد التحري لاتساعه **لَبَّيْكَ**. وقد تقدم من رواية مسلم عن سالم عنه: أن النبي ﷺ لا يريد على هذه الكلمات المذكورة. أولاً أحاب الأبي أنه رأى أن الريادة على النص ليست سجداً، وأن الشيء وحده كحديث هو مع غيره، أو فهم عدم القصر على هذه الكلمات، وأن الثواب يتضاعف بكثرة العمل، وانقصار النبي ﷺ بيان لأقل ما يكفي. وأجاب الترمذي العراقي بأنه ليس فيه حبط السنة غيرها، بل لما أتى بما سمعه صم إليه ذكر آخر، وباب الأدكار لا تحجير فيه إذا لم يؤد إلى خريف ما قاله النبي ﷺ. فإن اندكر خير موضوع ولا استكثار منه حسن. قال العيني: قال أبو عمر: أجمع العلماء على القول بهذه التلبية المروية =

٧٣١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ،

عن رسول الله ﷺ. واحتسبوا في الريادة، فقال مالك: أكره ريادته فيها على تسمية رسول الله ﷺ. وروى عنه أنه لا بأس أن يراد فيها ما كان ابن عمر يريده. وقال الثوري ولأورعي ومحمد بن الحسن: أنه أن يراد فيها ما شاء وأحب. وقال أبو حنيفة وأبو ثور: لا بأس بالريادة. وقال الثوري: قال الشافعي: إن راد شيئاً في التسمية من تعصيب الله تعالى فلا بأس بإشياء الله، وأحب إلي أن يقتصر وقال أبو يوسف والشافعي في قول: لا يسعى أن يراد فيها على تسمية النبي ﷺ المذكورة، وإليه ذهب الطحاوي واحتاره.

كان يصلي الخ قال الساجي: هذا اللفظ إذ أضيق في الشرح اقتضى صاعده في عرف الاستعمال النافذة، وهو المعلوم من قومه: صلى فلان ركعتين، وإن كان روي أن صلاة النبي ﷺ في الركعة كانت صلاة الفجر، وقد احتار مالك أن يكون إحرامه بأثر نافذة؛ لأنه رياده حير. قال النووي: في حديث استحباب صلاة الركعتين عند الإحرام، ويصيهما قبل الإحرام ويكونان نافذة، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري: أنه استحبت كونهما بعد صلاة فرض؛ لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والنسب ما قاله الجمهور، وهو ظاهر الحديث. وفي 'المحلى': قلت: فيه شك كون الإحرام بعد الصلاة، ويكون نافذة عند أبي حنيفة والشافعي والجمهور، وهو صلى المكتوبة أجرته كما حرثه عن تحية المسجد، كما ذكره فقهاء الثوريين. وعند مالك يجرم الإحرام والمعتز بأثر فريضة أو نافذة كما في 'الرسالة'. وبه قال أحمد، غير أن ظاهر مذهبه كونه بعد الفرض أو للإحرام. وقال النووي: يستحب أن يجرم عقب الصلاة، فإن حصرته مكتوبة أحرم عقبها وإلا صلى ركعتين تطوعا. وقد روي عن أحمد: أن الإحرام عقب الصلاة وإذا ستوت به راحته وإذا بدأ بالسيرة سواء؛ لأن الجميع قد روي عنه ﷺ بطرق صحيحة، فوسع في ذلك كله، وهذا كله على الاستحباب، وكيف ما أحرم حار، لا يعم أحدنا حائف في ذلك. وقال الدردير: ثم رابع ليس ركعتان، والفرض محرم عقبهما، وقائه الأفضل. وقال المدائني: الفرض محرم أي في أصل السنة، والخاص أن السنة تحصل بإيقاع الإحرام عقب صلاة ولو فرض، لكن إن كانت خلافاً سنة ومندوب، وإن أتى بعد فرض أتى سنة فقط. قلت: وفي فروع الحنفية شك الركعتين مالا، وآخرى مكتوبة. وفي 'الروض المربع' وسن إحرام عقب الركعتين مالا، أو عقب فريضة. وما من ابن القيم في 'المغني' أن ﷺ أحرم في صلاة بعد ما صلى الظهر ركعتين، قال. وم يقل عنه أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر. قلت: وظاهر للنصوص أن هاتين الركعتين كانت تحية لإحرام لا للظهر ولا للفجر، كما قال به الحسن البصري، وقد تقدم في كلام الساجي والنووي، ويؤيده ما في 'شرح لإحياء' برواية أحمد وأبي داود والحاكم من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خرج حاجا، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجب الخ.

فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهْلًا.

٧٣٢ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الرَّاحِلَةُ: ومسلم في حديث ابن عمر: استوت به الناقة قائمة، "أهل" أي رفع صوته بالتلبية، اختلفت الروايات في موضع إحرامه ﷺ. فروي أنه أحرم في مصلاه بعد الصلاة، وروي: حين استوت به الراحلة كما في حديث الباب، وروي: أنه أحرم ما علا شرف البداء، وجمع بين هذا الاختلاف ابن عباس، قال حافظ: وقد أرباب الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لاس عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إحرامه. فذكر الحديث، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس. وقد اتفق فقهاء الأمصار على جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل. وقال الررقاي: في حديث الباب حجة للشافعي ومالك أن الأفضل أن يهل إذا استوت به راحلته وتوجه لطريقه ماشيا. وكذا جمع بين مذهبيهما غيره، وفرق الساجي بينهما، فقال: ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يهل الراكب إذا استوت به راحلته قائمة على لفظ الحديث، وقال الشافعي: يهل إذا أحدث ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة: يهل عقب الصلاة.

يَبْدَأُكُمْ: قال الررقاي: باند، "هذه" التي فوق عنمي دي الحيفة من صعد من الوادي. قاله أبو عبيد النكري وغيره. وأصافها إليهم لكونهم كذبوا بسبها. وفي "أعلى" سميت البداء، لأنه ليس فيها أثر ولا ساء، وكل مفارقة يسمى بداء، قاله النووي. وهي الشرف الذي فدام دي الحيفة إلى مكة. "التي تكذبون على رسول الله ﷺ" فيها أي بسبها، فـ"في" للتعبير أي تقولون: إنه ﷺ أحرم مها. قال الساجي: يعني - والله أعلم - أنهم يقولون: إن النبي ﷺ أحر الإحرام والإهلال حتى أشرف عليها، وذلك مروي عن أس (أيضا) قال: صلى النبي ﷺ بالمدينة - وحين معه - الظهر أربعاً، وصلى دي حيفة ركعتين، ثم بات فيها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به ناقته على البداء، حمد الله وسبح وكبر، ثم أهل حج وعمره. فأبكر عند الله بن عمر هذه الرواية، ووصفها بالكذب؛ لأن الكذب الإحرام بالشيء على ما ليس به، قصد بذلك المنحر أو لم يقصد، وفي "امدينة" عن ابن نافع: أنكر مالك الإحرام من البداء. وقال الأبي: ليس من شرط الكذب العمد، فهو محمول على أنه أراد أن ذلك وقع منهم سهواً؛ إذ لا يرضى به بأنه يسهب الصحابة إلى الكذب الذي لا يخل. "ما أهل رسول الله ﷺ" إلا من عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة" قال الساجي: هذا يقتضي أنه أفضل موضع دي الحليفة للاقتداء بالنبي ﷺ والتبرك بموضع إحرامه، ومن أحرم من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة أحرأه؛ لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع مع عظم الرفاق وكثرة النشر وتزاحم الناس.

٧٣٣ - **ماث** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْرِيِّ. عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدَ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا،

أنا عبد الرحمن كنية ابن عمر **ث**، رأيت تصنع أربعة أي من الخصال، وهو معمول بقوة: تصنع، وخمسة معمول ثان بقوة. رأيت، أنه أَرَأَيْتَ من أصحابك أي أقوامك ومثالث من أصحابك **ث**، وفي بعض نسخ 'النحاري' من أصحابنا أي من أصحاب رسول الله **ث**، قال يحيى سيرة عن وجه عقبه لها، وعن عده في ذلك توفيق من النبي **ث**، أو فعله عن رأي واجتهاد؛ لأن ابن عمر كان كثير حفظ لأفعال النبي **ث**، شديد الاقتداء به معروف بذلك مشهور في صحابة وابعين، فأرد ابن جريج أن يعلم ما حلف فيه أصحابه من ذلك. "يصنعها" قال الحافظ: انصهر من التماثل المفرد من عمر ثم ذكر دون غيره ممن رآهم عبيد. وفي ما روي، يَحْتَمِلُ أن يكون مرده لا يصنع غير مجموعها وإن كان يصنع بعضها.

وفي 'التعقيب لمحمد': مراد يعني برؤيه عن الأكثر. وتابع في ذلك فقال، ما رأيت أحدا، أو المراد يعني برؤيه أحد يصنعها على سبيل الالتزام، قال، وما هي؟ ونقص 'النحاري'، ما هي قصير المفرد. من جريج! قال، رأيت لا نفس من لأركان' لأربعة سبب إلا مركبين 'اليمانيين' بتحقيق لاء؛ لأن ألف بدل من إحدى يأتي السب، وهو الأوضح الذي احبته لعب، ولم يذكر من ف من غيره كما حقه العبي، وفي لغة قبيصة، شديدها على أن الألف رائد. قال لأبي: هو مسنون إلى النسي، فالنسي أن يقال في سبب إليه، أي، فرادو فيه الألف عوضا من إحدى يأتي السب، فهو شدو جمعوا من العوض ومعووض منه، وذلك لا يسعي، وحكى سبوه فيه التشديد، ووجهه بأن الألف فيه رائد. وفي معنى أنشد شدوده وهو قد يراد في سبب كما رادو نراي في 'التراري' مسنونا إلى نراي، والنون في 'الصعالي' مسنونا إلى صعاء. والمراد ههنا ركن سماوي ولركن الذي فيه الحجر الأسود، ويقارن له: ركن عرفي، كونه من جهة عرق، ورأيه أكثر بلاد الهند، والذي فيه بماني؛ لأنه من جهة ايمس، ويقال ههنا: اليمانيان عيبا، ويقال لركن لآخرين 'شديمان'، قول قيل: لا هو الأسودين تعبيا! أحجب بأنه ربما يقشته على بعض المعواذ أن في كل من هذين الركنين حجر الأسود، ففهم اشتية ولا يفهم التعليب، كذا قال 'الترقياني' وغيره. وإصلاح ركن عرفي على ركن الذي فيه الحجر الأسود غير معروف، والمعروف إطلاقه على الركن الذي بين جدار الباب وجدار الحيطيم.

'ورأيتك تنس' تفتح أوجه وثاقته، فهو من باب تنس معنى التماس، ومن باب ضرب معنى الخط، فقال جمع نعل، وهو ما يلبس في الرجل بقوة القدم عن مسح وغدر وغيرهم. تنسه كسر السين المهملة وسكون الواو، تنسبة إلى الست بالكسر، آخره مشاء فوفية، هي التي لا تشعر فيها، مأخوذ من استت معنى حقيق. فإنه الأهرري، أو لأنها سننت السداع أي لانت. وقال أبو عمر والشيباني كل مدحوخ سب. وما سألني من جواب ابن عمر يدل على أن المراد ههنا النعل التي ليس فيها شعر.

قَالَ: وَمَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ! قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَالَالَ وَلَمْ تَهَلَّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ مِنْهَا إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيتوضأُ فيها،

= وقيل، مسوب إلى سوق الست بالفتح، 'ورأيتك تصنع' بضم موحدة وفتحها فتان مشهورتان حكاهما اخوهرى، وحكى الكسر أيضاً من صرب بصرب، كد في 'أعشى'، بالصفرة' بالضم أي اللون الأصفر بالرفعمران أو غيره، وقيل، 'صفرة' ست تصع به أصفر أي تصع ثوبت أو شعرك، كما سيأتي. قال الناحي: 'يحتمل أن يريد إحصاء ويحتمل الثياب، وقال يحيى بن عمر: يريد أنه كان يصنع بها ثيابه لا حينه، قال: وهذا معناه عند أصحاب مالك، قال أحمد بن حنبل ولا يشت أن النبي ﷺ صنع لحية صفرة ولا غيرها، ولا أدرك ذلك، توفي رسول الله ﷺ ويس في حينه ورأسه عشرون شعرة بيضاء، 'ورأيتك إذا كنت' بالرفع 'أهل الناس' أي أحرما "إذا رأوا إهلالاً" أي هلال دي الحجة "يوم هل" هكذا في السح اهدية بالإدغام، وكذا في رواية البخاري، وفي السح المصرية بعد الإدغام، "ت حتى كان" هكذا في السح اهدية، وكذا لفظ البخاري، وفي المصرية "مسلم" بالمصارع، ثم يشكك على هد الحديث ما يأتي في باب إهلال أهل مكة: أن ابن عمر أيضاً يهل خلال دي الحجة، ويأتي الجمع هناك "يوم" بالرفع فاعل 'يكون' انامة والنصب خبر على أنها ناقصة، قاله الرراقي 'التروية' ثامن دي الحجة.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْح: في جواب أسئلته وبأن متمسكه في هذه الأمور الأربعة: "أما الأركان فهي لم أَرِ رسول الله ﷺ يمس منها إلا" الركبتين 'اليمانيين' لأهما على قواعد إبراهيم، كما سيأتي بيانه في بناء الكعبة، واستلامهما مختلف، فركن لأسود استلامه استقبال إن قدر، واليماني مسه بلا تقيل، كما سيأتي مفصلاً في باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام، بخلاف اششاميين فبسا على قواعد إبراهيم. قال القاسمي: لو أدخل الحجر في البيت حتى عاد الششاميان على قواعد إبراهيم استلما. قال ابن القصار: ولما لم يمس ابن الربير الكعبة على قواعد استلم الأركان كلها، قال القاسمي عياض: اتفق العلماء اليوم على أن الركبتين الششاميين لا يستلما، وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة وبعض التابعين، ثم ذهب خلاف. وتخصيص اليمانيين؛ لأهما كانا على قواعد إبراهيم، بخلاف الآخرين، ولما ردهما ابن الربير على قواعد استلمهما أيضاً، ولو لم يمس الأركان كذلك استلما كلها اقتداء به، صرح به القاضي عياض، قاله المعيني. 'وأما النعال السبتية فهي رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر" وهذا يعين المراد من النعال السبتية، 'ويتوضأ فيها' أي يعسل الأركان حال كونها فيها، وهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغُ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُلُ حَتَّى يَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

٧٣٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَحْرَمَ.

٧٣٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَهَلَ.....

السها كذا في السجح اهديه بصير لإفراد الراحع إلى نعال، وفي المصرية بصير النشبة بتأويل النعلين، والمعنى: ألسها اقتداء به ﷺ. وأما حكمه النعال المستية فقد قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً في حوز ألسها في غير المقابر، وإنما كره قوم ألسها في المقابر؛ لقوله ﷺ للماشي بين المقابر: لا تسلك وقال قوم: يجوز ذلك ولو كان في المقابر؛ لقوله ﷺ: لا تسلك في قبري ولا تسلك في قبري. وقال حكيم الترمذي في 'نواذر الأصوص': إن ألسي ﷺ إنما قال لذلك الرجل ﷺ لأن الميت كان يسل، فلما صر على ذلك الرجل شعبه عن جواب السكين، فكاد يهلك لولا أن شته الله تعالى، كذا في العيني، وقال أيضاً: ذهب أهل الظاهر إلى كراهة ذلك، وأنه قال أحمد بن حنبل، وقال ابن حزم في 'المعنى': لا يصل لأحد أن يمشی بين القبور بعينين مستيتين، وهما اللذان أن لا شعر عليهما، فإن كان فيهما شعر حار ذلك، وقال الجمهور من العلماء جواز ذلك، وهو قول الحسن والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وحماد بن أبي حمزة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم.

اصبع لها قال المارزي: قيل: المراد صبع الشعر، وقيل: صبع الثوب. قال القاضي عياض: وهذا أصح الوجهين، لكن قد جاءت آثار عن ابن عمر بن فيها تصغير ابن عمر لحيته، واحتج بأنه ﷺ كان يصغر لحيته بأورس والرعرعان، رواه أبو داود. وأحيب باحتمال. أنه كان مما ينطبق به لا أنه كان صبع لها شعره، وقال ابن عبد البر: لم يكن ﷺ يصبغ بالصفرة إلا ثيابه، وأما الخضاب فلم يكن يصبغ.

يسعث إلح بصيغة التذكير في السجح اهديه، والتأنيث في السجح المصرية. أنه راحته "أي تستوي به قائمة إلى طريقه. قال المارزي: ما تقدم من جواته بض في عين ما سئل عنه، ولما لم يكن عنده بض في الرابع أحاب بضرب من القياس، ووجهه: أنه لما رآه ﷺ في حجه من غير مكة إنما يهل عند الشروع في الفعل آخر هو إلى يوم التروية؛ لأنه الذي يتبدأ فيه بأعمال الحج من الخروج إلى منى وغيره.

كان يصلي ركعتين سنة الإحرام أو صلاة الظهر؛ اتباعاً لما رآه من فعله ﷺ، "ثم يخرج" من المسجد "فيركب" على دابته "فإذا استوت به راحلته أحرم" اتباعاً لما سمع من النبي ﷺ يهل حين استوت به راحلته.

مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَأَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ أَشَارَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ

٧٣٦ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

من مسجد ذي الحليفة: ييس في أكثر النسخ الهندية لفظ عند "مسجد ذي الحليفة"، وفي بعض النسخ الهندية: من عند باب مسجد ذي الحليفة، "حين استوت به راحلته، وأن أبان" بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة فألف ونون. ابن عثمان بن عفان التابعي. "أشار عليه" بصمير الأفراد في النسخ الموحدة عددا من الهندية والمصرية، وحكى الرزقاني عن بعضها بالجمع، أي على عند الملك ومن معه. "بذلك" أي بالإحرام بعد ما استوى، والقصد بذلك تأييد لما احتاره من الإحرام إذاك، والروايات في ذلك مختلفة كما عرفت، وكذلك عمل الصحابة ومن بعدهم. وقال سعيد بن جبير في آخر ما تقدم من حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره في الجمع بين مختلف ما روي في محل إحرامه رحمه الله، قال سعيد: فمن أحد يقول ابن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه.

بالإهلال: أي بالتلبية، وقول عياض: "إنه رفع الصوت بالتلبية" تعقب بأنه لا يثبت حينئذ قوله مع قوله: رفع الصوت، قانه الرزقاني. لكن سيأتي في الحديث لفظ الإهلال مع رفع الصوت، وفسره الرزقاني برفع الصوت، قال العيني: قال ابن بطال: رفع الصوت بالتلبية مستحب، وبه قال أبو حنيفة والثوري والشافعي، واحتلفت الرواية عن مالك، ففي رواية ابن القاسم: لا يرفع الصوت إلا في المسجد الحرام ومسجد مي، وقال الشافعي في القسمة: لا يرفع في مسجد الجماعات إلا المسجد الحرام ومسجد مي ومسجد عرفة، وقوله الحديد: استحبابه مطلقا، وفي 'التوضيح' وعددا أن التلبية المقترنة بالإحرام لا يجهر بها، وأجمعوا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية، وإنما عليها أن تسمع نفسها. وقال ابن رشد: أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية، وهو مستحب عند الجمهور، وأجمع أهل العلم على أن تلبية المرأة فيما حكاه أبو عمر هو أن تسمع نفسها بالقول. وكذا حكى الإيجاب عن أهل الظاهر خلافا للجمهور غير واحد من شراح الحديث، منهم الشيخ في "البدل" والعلامة الرزقاني في "الشرح".

أن رسول الله ﷺ. قال ابن عبد البر: هذا حديث يختلف في إسناده اختلافا كثيرا، وأرجو أن تكون رواية مالك فيه أصح فروى هكذا، وروى عن خلاد عن زيد بن خالد الجهني، وروى عن خلاد عن أبيه عن زيد هكذا في "التنوير"، ثم حكى عن المزي تفصيل الاختلاف.

قال: "أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ
أَوْ بِالْإِهْلَالِ" يُرِيدُ أَحَدَهُمَا.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ،
وفي نسخة: بعض

أَتَانِي جَبْرِيلُ إخبار منه ^١ أن هذا لأمر مما أناد به جبريل، وأنه لم يقصر فيه على ما أداه إليه اجتهداده، فأمرني
عن الله تعالى أمر بدت عند جمهور، ووجوب عند الظاهرة، قاله الرراقي وليس بوجه؛ فإن هذا الاختلاف في
الأمر الثاني لا هذا الأمر. "أن من أصحابي هذا هو الأمر محض فيه بدت عند الجمهور، وللوجوب عند
الظاهرة على ما هو المشهور، ولأوجه عندي أن هذا الأمر يقصر بوجوب عند الحنفية كما سألني تقريره، أو
من معي" بالشك من الراوي في روايته حتى والشافعي ومحمد وغيرهم، بشاره أن المصطفى ^٢ قال أحد القطبين
وكل منهما بسند مسند الآخر، قاله الرراقي، وقال الباجي: انتفى من الروي، ومن معه هم أصحابه لا سيما على
ما ذهب إليه الجمهور من أصحاب الحديث، فإنهم يقولون. فلا بد صحته، وإن لم يكن رأى النبي ^٣ إلا مره
واحدة، أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية؛ إظهاراً لشعار الإحرام وتعليةً للجاهل ما يستحب في ذلك المقام، أو
بالإهلال قال الرراقي: هو رفع لصوت بالتلبية، والتصريح بالرفع معه رادده بيان، يريد أحدهما يعني أنه ^٤
بما قال أحد هذين القطبين لكن الراوي شك فيه، قاله، فأنى سألته عن التلبيات فوجه. يريد أحدهما. وفي
النسائي عن ابن عيسى بلفظ التلبية، وفي س ما حقه بلفظ الإهلال، وقد روي رفع لصوت بالتلبية عن جماعة من
الصحابية منهم: جلال بن السائب، وميمون بن عبد الله بن حاتم، وأبو هريرة عن أحمد، وابن عباس عن
أحمد أيضاً، وحاتم عن سعيد بن منصور في نسخة من روايته في التلبيات، وعائشة عن أبيهقي. وأبو بكر عن
الترمذي، وسهل بن سعد عن الحاكم، ذكر العيني في "شرح المحاري" القاط هذه الروايات، وهي حجة بجمهور
في أن رفع الصوت بالتلبية مندوب على ما هو المشهور، وهذا إذا أراد رفع الصوت جهراً، وإنما إذا أراد به مجرد
التكلم بالتلبية، فهي حجة للحنفية وغيرهم في إيجاب التلبية كما تقدم من كلام ابن قدامة في مدأ باب التلبية،
وإليه مال الباجي؛ إذ قال: إن التلبية من شعائر الحج ومما لا يخور للحاج نعمد تركها في جميع سبكه، ومتى تركه
في جميعه عامداً أو غير عامد فعليه دم، وقال الشافعي: لا دم عليه، والدليل على ذلك: أنه ترك وحاً في الحج
فلم يسقط وجوبه عنه إلى غير ذلك، فإن سموا وجوب التلبية، وإلا فاحدث حجة عليهم: لأن ظاهر الأمر
الوجوب، وأما رفع الصوت بالتلبية، لما كانت التلبية من شعائر الحج كان من سنها الإعلان به؛ ليحصل المقصود
مبها كالأذان، وليس له أن يرفع صوته حتى يشق على نفسه، ولكن على قدر طاقته وحسب ما لا يتأدى إلا به.

ليس على النساء الحج قال الباجي: لأن النساء ليس شأهن الجهر: لأن صوت امرأة غورة فيس عندها من الجهر
إلا بقدر ما تسمع نفسها، وما راد على ذلك من إسماع غيرها فليس من حكمها. قلت: كون صوتها غورة مختلف =

لِتُسْمِعَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالْإِهْلَالِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ، لِيُسْمِعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَبِيْه إِلَّا فِي مَسْجِدِ مَنْى وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِمَا. قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ التَّلْيِيَةَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ.

عالم من الأرض

= عند الأئمة حتى عند احنفية أيضاً، لكن لا خلاف في أن صوته فتنه، وقد تقدم في أول الباب الإجماع على أنها لا ترفع صوتها، وفي "الدر المنثور": ولا تلي جهرًا بل تسمع نفسها دفعا لفتنه، وما قيل: إن صوتها عورة ضعيف. "تسمع امرأة نفسها" فيستثنى ذلك من قوله. "ومن معي"، فليس من ذلك، قاله الرزقاني. قلت: ولا يحتاج إلى الاستثناء إذا أريد في الحديث برفع الصوت التكلم به.

لا يرفع المحرم إلح فلا يشوش عيهم، "ليسمع" من الإجماع "نفسه ومن يبيه إلا في مسجد منى ومسجد الحرام" كذا في المسح المصرية، وفي الهدية: "مسجد الحرام" بالتكثير، فإنه يرفع صوته فيهما قال الناجي: المحرم لا يرفع صوته بالإهلال في غير مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد اجماعات، هذا هو المشهور عن مالك، وروى القاضي أبو الحسن عن من نافع عن مالك أنه قال: يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدنة. قال أبو الحسن: هذا وفاقا لمشافعي في أحد قويه، وله قول ثان: أنه يستحب رفع الصوت بالنسبة في سائر المساجد، ووجه قول مالك المشهور: أن المساجد مكية للصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن، فلا يصح رفع الصوت فيها بما ليس من مقصودها؛ لأنه لا تعلق لشيء منها بالحج، وأما المسجد الحرام ومسجد الحيف فيصح اختصاصهما من الطواف والصلاة أيام منى، ولسبب الحج بنيا.

صلاة إلح مفروضة كانت أو نافلة 'وعلى كل شرف' أي مكان مرتفع من الأرض، قال في "المواصلة": وفي بطن كل واد، وعند ما لقي الناس، وعند اصمام الرفاق، وعند الانشاء من اليوم، وإنما يريد بذلك أن هذه هي الأحوال التي تقصد بالتلبية؛ لأن التلبية شعار الحج، فشرع الإتيان بها عند الثقل من حال إلى حال، قاله الناجي. وفي "الحاشية" عن 'الحنفى': روى ابن أبي شيبة عن جهم: كانوا يستحبون التلبية عند ست: در الصلاة. وإذا استقلت بالرجل راحته، وإذا صعد شرفا أو هبط واديا، وإذا لقي بعضهم بعضا، وبالأسحار. وفي 'المسوى' عن 'استباح': يستحب إكثار التلبية ورفع صوته في دوام إحرامه خاصة عند تغير الأحوال، كركوب وزول وصعود وهبوط واحتلاط رفة. وفي 'الهدية' مثل ذلك، وفي 'النعى' يستحب استدامة التلبية والإكثار منها على كل حال، وهي أشد استحبابا إذا علا نشرا أو هبط واديا وإذا انقث الرفاق وإذا عطى رأسه ناسيا وفي دبر الصلاة المكتوبة وفي "شرح الباب" للفقاري: يستحب إكثارها عند تغير الأحوال والأرمان وكلما علا شرفا أو هبط واديا، =

إِفْرَادُ الْحَجِّ

٧٣٧ - **مالك** عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ

= وبعد الصلوات فرضاً أداءً وقضاءً وكذا بوتر، وبغلا أي ما ليس بفرض، فيشمل السنة والتطوع، وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لطاهر الرواية، وأما ما حصة الصحابي المكتوبات دون النوفل والمواهب، فهو رواية شاذة، كما قاله الإسيباني، اللهم إلا أن يقال: أراد زيادة الاستحباب بعد المرائض الوقتية.

إفراد الحج قال الخافظ: هو الإهلال بالحج وحده في أشهره عند جميع، وفي غير أشهره أيضاً عند من يخبره، ولا يبا فيه الاعتماد بعد الفراغ من أعمال الحج في هذه السنة، أو قبل دخول أشهره. فقت: ومعنى قوله: عند من يخبره: أن الإحرام بالحج قبل أشهره يختلف فيه، قال ابن قدامة: الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه، فإن أحرم به صح، وإذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج حار، نص عليه أحمد، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وإسحاق، وقال عطاء وطاوس والشافعي: يجعله عمرة؛ لقوله تعالى: **هَاجِجًا** (المره ١٩٧) وسأ قوله تعالى: **سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** (المره ١٨٩) فدل على أن جميع الأشهر ميقات. وسيأتي بيان أشهر الحج في باب التمتع. قل ابن قدامة: الإحرام يقع بالسنت من وجوه ثلاثة: تمتع وإفراد وقران، وأجمع أهل العلم على جوار الإحرام بأي الأساك الثلاثة شاء، واحتسبوا في أفصلها، فاختار إماما التمتع ثم الإفراد ثم القران، وروى المروزي عن أحمد: إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل. وختار الحنفية أفضية القران ثم التمتع ثم الإفراد، هكذا في "هامش الكوكب بدري" ومن قال بأفضية القران أشبهت من المالكية كما جرم به الدسوقي، ثم المشهور على السنة المشايخ بل في تصانيف كثيرة من محققي الفقهاء وشرح الحديث، أن هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في إحرامه **٢٢٠**، وقيل بعكس ذلك بأن ترجيحهم في إحرامه **٢٢١** مبني على ما تحقق عندهم من أفضيته، لكن النصوص أنه ليس بمضرد عند الكل. قال النووي: أما حجة **٢٢٢** فاحتلّفوا فيها هل كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء حسب مذاهبهم السابقة، وكل رجحت نوعاً وادعت أن حجة النبي **٢٢٣** كانت كذلك، والصحيح أنه **٢٢٤** كان أولاً مفرداً، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصار قارناً. فهذا النووي صحيح في بيان المذاهب أفصلية الأفراد، وصحيح ههنا كونه **٢٢٥** قارناً انتهاءً. وقال القسطلاني في "المواهب": قد احتلّفت روايات الصحابة في حجة **٢٢٦** حجة الوداع هل كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً؟ وروي كل منها في "الحجاري" و"مسلم" وغيرهما، واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال: أحدها: أنه حج مفرداً لم يعتزم معه وحكي هذا عن الإمام الشافعي وغيره. قال القسطلاني في "المواهب": والذي ذهب إليه الشافعي في جماعة أنه **٢٢٧** حج حجا مفرداً لم يعتزم معه، =

- وكان يتيماً في حجر عروة بن الزبير - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ،

= وحكاية الررقاني في 'شرح المواهب' عن الإمام مالك، ورجحه هو بنفسه، وحكي عن الشافعي وغيره أن نسخة القرآن والتمتع إليه ﷺ على سبيل الاتساع؛ لكونه أمر بهما. وبه حرم الخطابي. قال الحافظ في 'الفتح': هذا هو المشهور عند الشافعية والمالكية. والثاني: حج متمتعاً حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاسمي أبو يعلى وغيره. الثالث: أنه حج متمتعاً لم يحل فيه لأجل سوق أهدي، ولم يكن قارناً، حكاية ابن القيم عن أبي محمد صاحب "المعي" وغيره. الرابع: أنه حج قارناً وصاف له ضوايف وسعى سبعين. قال ابن الهمام: هذا مذهب علمائنا. الخامس: أنه حج مفرداً واعتمر بعده من التسعيم، ورغم ابن تيمية: هذا غلط لم يقنه أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من أهل الحديث، كذا في "المواهب". وقال ابن القيم: الذين قالوا ذلك لا يعلم هم عذر إلا أنهم سمعوا أنه أفرد الحج، وأن عادة المرددين أن يعتمروا من التسعيم، فتوهما أنه فعل كذلك. السادس: أنه حج قارناً وصاف فما طوافاً واحداً وسعيها واحداً، وبه جرم الإمام أحمد كما تقدم النص عنه أنه قال: لا أشك فيه، وسقط ابن القيم في "أهدي" في إثبات هذا القول أكثر السط وأجاب عن حاله.

خرجنا. واحتلف في عددهم قليل: في تسعين ألفاً، ويقال: مائة ألف وأربعة عشر ألفاً، ويقال: أكثر من ذلك، حكاية البيهقي. قال الررقاني: هذا في عدة الذين خرجوا معه، وأما الذين حجوا معه فأكثر المقيمين بمكة، والذين أتوا من اليمن مع علي ﷺ وأبي موسى ﷺ. وقال القاري: بلغ جملة من معه ﷺ تسعين ألفاً، وقيل: مائة وثلاثين ألفاً. وفي "هامش أبي داود" عن "السمعات": ورد في بعض الروايات أنهم لم يعينوا عددهم، وقد بلغوا في غروة تبوك التي هي آخر عزواته ﷺ مائة ألف، وحجة الوداع كانت بعد ذلك، ولا بد أن يزدادوا فيها، ويروى: مائة وأربعة عشر ألفاً، وفي رواية: مائة وأربعة وعشرون ألفاً. "مع رسول الله ﷺ" رادت عمرة: خمس بقين من ذي القعدة، كما يأتي في ما جاء في النحر في الحج، "عام حجة الوداع" ستة عشر من المحجرة، ولم يحج ﷺ بعد المحجرة غيرها، سميت بذلك؛ لأنه ﷺ ودع الناس فيها، وقال لـ"علي": لا حج بعد حدي هذا فلم يحج، وفيه دليل على أنه لا بأس بالتسمية بذلك خلافاً لمن كرهه، كما سيأتي في باب السير في الدعوة، "فما من أهل بعمره" فقط، فقد كان النبي ﷺ أذن بذئ الحليفة: من شاء أن يهل بحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمره فليهل، "وما من أهل شحجة وعمرة" أي جمع بينهما، فكان قارناً "وما من أهل بالحج" زاد في النسخ المصرية: وحده.

وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يُحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

٧٣٨ مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

بالحج. أي وحده كما يدل عليه انفسه، وهذا من مستدلّات عامة لشافعية والذكية في أنه لا كان مفردا، وحمته محققهم كانوا يوجبون وحده في بعض عباداتهم من تقدم ذكرهم في الفصول من اختلاف في حرمه ^١ على أنه ياب ابتداء الحلال، ثم صار قاربا، وحمته خفصه واحدة القائلون بالقران ابتداء على أنها سمعت تنبيه بالحج فقط، ويقالون أن بيني بينهما شيء، جمع بين ذلك وبين ما ورد من روايات الصريحة الصحيحة في قرانه ^٢ كما يأتي بيانه، فأما من أهل بعمره فحلّ ما وصل مكة ونسب بأعمالها، وهي طواف والسعي وحلق أو التقصير، وهذا مجمع عليه في حق من لم يسبق معه هديا، وأم من أحرم بعمره وساق الهدى معه فقال ماتك وشافعي، هو كذا، قال النووي في مذهبك المنع هو الذي يجرم بعمره من ميثقات يده وبصرغ منها، ثم يشئ الحج من مكة، سمي متمسكا لاستمناعه من محصورات لإحرام بين حج وبعمره، فإنه يخل به جميع المحصورات إذا فرغ من العمرة سواء كان ساق هديا أو لم يسبق. وكذا قال الأبي في الإكمال: إن المعتزم إذا فرغ من عمرته حل، ثم يشئ الحج من عامه. وإن كان معه الهدى فكذلك عند مالك وشافعي قياسا على من ليس معه هدي. وقال أبو حنيفة وأحمد لا حل من عمره حتى يحرم هديه يوم النحر كما سيأتي في آخر القوال، "وأما من أهل بالحج" مفردا وأهدى "أو جمع الحج والعمره" وصار فارقا فم يجزئ نصح لياء وصحتها وكسر الحاء، يقال: حل الحرم وأحل بمعنى واحد، حتى كان يوم النحر فحرموا، وهذا محمود على أن من أهل بالحج وأهدى، وإلا فمن كان أهل بالحج ولم يهد أمره رسول الله ﷺ ينسجه إلى بعمره، كذا في البدل، قلت: وهو نص رواية الأسود عن عائشة عند البخاري، ولفظها: خرجنا مع النبي ﷺ ولا يرى إلا أنه الحج إجماع.

أفرد الحج. وهذا كاصح في مستدل من قال بأفضلية الأفراد خلافا من حمته على الابتداء أو على التلبية، كما تقدم من المسائل الثلاثة في الحديث السابق، وقال ابن القيم: لا ريب أن قول عائشة وابن عمر: أفرد الحج محتمل لثلاث معان، أحدها: لإيهال به مفرد. الثاني: مفرد أعماله الثالث: أنه حج حجة واحدة لا يجمع معها غيرها، بخلاف العمرة؛ فإنها كانت أربع مرات. قلت: والمعنى الثاني بحالهم ويوفق مسند الحقيقة، وهو أنه أفرد أعمال الحج ولم يجمعها مع أفعال بعمره، فهو من مؤيدات أن القارن يطوف صوابين ويسعى سبعين، ويترد أعمال الحج.

٧٣٩ - **مالك** عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

أفرد الحج. أي واستمر عليه إلى أن تخلص منه عني. ولم يعتمر تلك السنة، وهو مقتضى مختار لإمام مالك وقد عرفت مسند الفقهاء، وأعاد الإمام مالك هذا الحديث مختصراً؛ لأنه سمعه من أبي الأسود بالوجهين. وأخرجه السنائي عن قتيبة، وابن ماجة عن أبي مصعب عن مالك به مختصراً. وعرض الإمام مالك بإيراد هذه الروايات تأييداً لاحترازه من ترجيح الأفراد، وقد أجاد ابن اهتمام في إجمال مستدلالات الأئمة في هذا الباب، فقال: وجه الأول أي الأفراد ما في 'الصحيحين' من حديث عائشة: "ما من أهل بعثت من أهل نحر" الحديث المتقدم، ومسلم عنها: أنه **١** "أهل نحر مفردين، وسحاري عن ابن عمر: أنه **٢** "أهل نحر واحد، وفي سنن ابن ماجة عن جابر **٣** أنه **٤** "أفرد الحج، وسحاري عن عروة بن الزبير: قال: حج رسول الله **٥** فأحبرتني عائشة أنه أو شيء بدأ به الطواف بسبب، ثم لم تكن عمرة، فهذه كلها تدل على أنه **٦** "أفرد. قال ابن رفاي نعا سووي: ورجح الأفراد بأنه صح عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم مزية في حجة الوداع على غيره، فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقاً لحديث حجة الوداع؛ فإنه ذكرها من حين خروج النبي **٧** من المدينة إلى آخرها، فهو أصبغها من غيره، وأما ابن عمر فصح عنه: أنه كان أحداً خطام ناقة النبي **٨** في حجة الوداع، وأنكر عني من رجع فور أنس عني قوله. وقال: كان أنس يدخل على نساء وهن مكشفات الرؤوس، وبني كنت تحت ناقة النبي **٩** بمسبي ناعها سمعه بني ناجر، وأما عائشة فقربها عن رسول الله **١٠** معروف، وكذلك اصلاها عني ناطق أمره وصاهره مع كثرة فقهاها وعظيم فضتها، وأما ابن عباس فصحه من العلم والفق في يدين وإفهم الثاقب معروف مع كثرة حثه وبأن الخلفاء الراشدين واضوا على الأفراد بعد النبي **١١** أن ذكر وعمر وعثمان، واحتج عن عني **١٢**، ولو لم يكن الأفراد أفضل وعموا أنه **١٣** حج مفرداً لم يواطوا عليه مع أهم الأئمة المقتدى بهم، فكيف يصح لهم المواظبة على خلاف فعنه **١٤** وروي عن مالك أنه قال: بدأ حاء عن النبي **١٥** حديثان مختلفان وعمل أبو بكر وعمر أحدهما وترك الآخر، ذلك أن الحق فيما عملاً به. وأنه لم يقل عن أحد منهم كراهة الأفراد، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع، حتى فعنه عني، نبيان الحوار، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بإجماع، خلاف التمتع والقران ففيهما الدم لخبران النقصان بلا شك؛ لأن اصياف يقوم مقامه، ولو كان دم سبك لم يبق مقامه كالأضحية. قلت: كونه دم حبر مختلف عند الأئمة، وهو كذلك يعني دم حبر عند الشافعية والمالكية، ولذا حرم به النووي وتبعه الرافعي خلافاً للحنفية والحنابلة، ولذا عد ابن قدامة وغيره من فقهاء الحنابلة في وجوه ترجيح التمتع: أن فيه زيادة سبك وهو الدم، وبه حرم أصحاب فروع الحنابلة وقال صاحب 'الروض المربع': يجب على الأفاقي إن أحره متمتعاً أو قارباً دم سبك لا حبران، خلاف أهل الحرم ومن هو منه دون مسافة القصر، فلا شيء عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)، =

= ثم قال ابن اعمام: وجه القائلين: إنه كان متمتعاً ما في "الصحيحين" عن ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ وأهدى فساق معه أهدي من ذي الخبيفة، وعن عائشة ر. "تمتع رسول الله ﷺ" وتمتعاً معه" كمثل حديث ابن عمر، متفق عليه، وعن عمران بن حصين: تمتع رسول الله ﷺ وتمتعاً معه، رواه مسلم والبحاري معناه، وفي رواية مسلم والنسائي: أن أبا موسى كان يعني بالمتعة، فقال له عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، لكي كرهت أن يصلوا معرسين هم في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فهذا اتفاق مهمما على أنه كان متمتعاً، وعدم من هذا أن الذين رووا عنه الأفراد عائشة وابن عمر رووا عنه أنه كان متمتعاً، ولا شك أن ترجيح رواية التمتع؛ تعارض الرواية عن روي عنه الأفراد، وسلامة رواية غيره ممن روى التمتع دون الأفراد، ولكن اشتهر بعبء القرائن وعرف الصحابة أعم من القرائن، كما ذكره غير واحد، وإذا كان أعم فيحمل أن يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث، وهو مدعانا، وأن يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح، فعيناً أن سطر "ولا في أنه أعم في عرف الصحابة أو لا، وثانياً في ترجيح أي الفردين بالدليل، والأول بين في ضمن الترجيح، وثم دلالات أخر على الترجيح مجردة عن بيان عمومها عرفاً، أما الأول: فما في "الصحيحين" عن سعيد بن المسيب - واللفظ للحجاري - قال: اختلف علي وعثمان بعثمان في المتعة، فقال علي: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ، فلما رأى ذلك علي أهل بها جميعاً، فهذا بين أن رسول الله ﷺ كان مهلاً بهما، وسيأتي عن علي التصريح به، ويفيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع، فإن عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد علي إظهار مخالفته تقريراً ما فعله وأنه لم يسبح، فقرن، وإنما تكون مخالفة إذا كانت امتعة التي نهى عنها عثمان هي القرآن، فدل على الأمرين اللذين عيناها، وتضمن اتفاق علي وعثمان على أن القرآن من مسمى التمتع، وحينئذ يجب حمل قول ابن عمر: "تمتع رسول الله ﷺ" على التمتع الذي سميته قرآناً لو لم يكن عنه ما يخالف ذلك اللفظ، فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا، وهو ما في "صحيح مسلم" عن ابن عمر ر. أنه قرن الحج مع العمرة وصافهما طوافاً واحداً، ثم قال. هكذا فعل رسول الله ﷺ. فظهر أن مراده بلفظ المتعة في ذلك الحديث الفرد المسمى بالقرآن. وكذا ينزج مثل هذا في قول عمران: "تمتع رسول الله ﷺ" وتمتعاً معه، لو لم يوجد عنه غير ذلك، فكيف وقد وجد عنه ما في "صحيح مسلم" عن عمران بن حصين قال لمطرف: "أحدثك حديثاً عسى الله أن يفعلك به: أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة، ثم لم يبه عنه حتى مات"، وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة: تمتع رسول الله ﷺ إ.خ. لو لم يوجد عنها ما يخالفه، فكيف وقد وجد عنها ما هو ظاهر فيه، وهو ما في سنن أبي داود: سئل ابن عمر كم اعتمر رسول الله ﷺ فقال: مرتين، فقالت عائشة: لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثاً سوى التي قرن نحرته، وكذا ما في "مسلم" من أن أبا موسى كان يعني بالمتعة، وقول عمر: قد علمت أنه ﷺ فعله، فهو ﷺ فعل النوع المسمى بالقرآن، يدل عليه ما في "الحجاري" عن عمر =

= قال: سمعت رسول الله ﷺ نوادي العقيق يقول: أني نسيته من بني حنظلة حين فسد صل في هدمه دي مارت
 أنصه من حمه في حمه. ولا بد له من امثال ما أمر به، وما في أبي داود والسنائي عن مصور، "وأن ماجه"
 عن الأعمش كلاهما عن أبي وائل، عن الصبي بن معد قال: أهملت بهما معا، فقال عمر: هديت لسنة نبيك ﷺ.
 وروي من صرق أخرى، وصححه الدار قطني قال: وأصححه إسماعيل، حديث مصور والأعمش عن أبي وائل عن
 الصبي عن عمر. وأما الثاني: ففي "الصحيحين" عن بكر بن عبد الله المزني، عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ
 يبي بالخج والعمرة جميعا، قال بكر: فحدثت ابن عمر فقال: لي بالخج وحده، فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر،
 فقال أنس: ما تعدونا إلا صياها، سمعت النبي ﷺ يقول: **سنة حجة وعمره**. وقول ابن الجوري. إن أنسا **سنة**
 كان إد داك صيا - لقصد تقدم رواية ابن عمر **سنة** عليه - غلط، بل كان سن أنس في حجة الوداع عشرين
 سنة أو أكثر، فكيف يسوع عليه سن الصياح إد داك؟ مع أنه إنما بين ابن عمر وأنس في السن سنة واحدة أو
 سنة وبعض سنة، ثم رواية ابن عمر عنه الإفراد معارضة بروايته عنه التمتع، وقد عرفت أن مراده بالتمتع القران،
 وثبت عن ابن عمر فعنه وبسته إلى رسول الله ﷺ كما ذكرناه، ولم يختلف على أنس أحد من الرواة في أنه **سنة**
 كان قاربا، قالوا: اتفق على أنس ستة عشر راويا أنه **سنة** قرون، مع زيادة ملازمته لرسول الله ﷺ، لأنه كان
 حادمه لا يفارقه حتى أن في بعض طرقه: كنت أحد برمام ناقة رسول الله ﷺ، وهي تقصع خرقها، ولعابها يسيل
 على يدي، وهو يقول: **ليكن بحجة وعمره**.

من أهل أي أحرم "تحج مفرداً" بالنصب على الحالية في السخ الهدية، وبالجر على الصفة في السخ المصرية، "ثم بدا له أن يهل" أي يحرم "بعده بعمره" أي يردفها عليه 'فيس له ذلك'؛ لأن أعمال العمرة داخلة في الحج، فلا فائدة في إردفها عليه، بخلاف عكسه فيستعبد به الوقوف والرمي والمبيت، قاله الرقائي، وقال النووي: قد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشد بعض الناس فمنعه، وقال: لا يدخل إحرام على إحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة، واحتجوا في إدخال العمرة على الحج، فجوزوه أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي، ومنعه آخرون.

أدرکت عليه الخ وهذا كالدلیل لما تقدم من أنه عمل أهل المدينة، وهو حجة عند المالكية. قال صاحب "المحلی": هو الأصح من قولی الشافعی. قال عیاض: وجعلوا هذا حاصا بالنبي ﷺ لضرورة بیان الاعتماد فی أشهر الحج، وتبعه النووي، وفيه نظر للمبکی، وجوزہ أبو حنیفة.

عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالسُّقْيَا، وَهُوَ يَنْجَعُ بَكَرَاتٍ لَهُ دَقِيقًا وَخَبِطًا، فَقَالَ: هَذَا عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى يَدَيْهِ أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبِطِ؛ فَمَا أَنْسَى أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبِطِ عَلَى ذِرَاعَيْهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَالَ: أَنْتَ تَنْهَى عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: ذَلِكَ رَأَيْي، فَخَرَجَ عَلِيٌّ مُغَضَّبًا وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا.

= أن يتمتع لباس بالعمرة إلى الحج، فيرمي الناس ذلك، فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة في السنة. هذا وقيل: كان هي عمر أيضاً عن متعة المصح كما سيأتي بيانه في باب التمتع، وقال الحافظ: إن عثمان **س** لم يخف عليه أن التمتع وانفراد حائزان، وإنما هي عهدهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر، لكن حتي عني **س** أن يعمل غيره لهي على التحريم فأشاع حوار ذلك، وكل منهما محتهد مأجور. قلت: وسيأتي في كلام الحافظ أيضاً ما يدل على أن عثمان حمل التمتع على أنهم كانوا حائزين، ومال العوي - كما يظهر من كلام الحافظ - إلى أن عثمان رجح عن الهي لسكوته على فعل عني، فصار إجماعاً. وقال الخصائص في "أحكام القرآن": وقد روي عن عثمان: أنه لم يكن ذلك منه عني وجه الهي، ولكن عني وجه الاحتيار، وذلك لمعان، أحدها: القصبة ليكون الحج في أشهره المعلومة له، ويكون العمرة في غيرها من الشهور. والثاني: أنه أحب عمارة البيت وأن يكثر رواه في غيرها من الشهور. والثالث: أنه رأى إدخال الرقيق على أهل الحرم. ثم ذكر الروايات عن عمر بن الخطاب بسحو هذه الوجوه.

وعلى يديه إخراج أراد به ما يشمل الدراعين أيضاً كما سيأتي، 'أثر الدقيق والخبط' لاستعجانه؛ لأنه كبر عليه هيه عن أمر فعنه **س**، 'فما أنسى أثر الدقيق والخبط على ذراعيه' سببه عني شدة حفظه القصة 'حتى دخل على عثمان بن عفان وعنده كان بعسفان كما تقدم، "فقال" أنت نهى عن أن يقرن' ساء الفاعل أو المفعول 'بين حج والعمرة' وتقدم من رواية اسخاري عن سعيد بن المسيب: فقال علي: ما تريد إلا أن تهني عن أمر فعله رسول الله **ص** وراد مسلم من هذا الوجه: فقال عثمان: دعنا عنك، قال: إلي لا أستطيع أن أدعك، فقال عثمان دعت أي ترجيح الأفراد 'رأيتي، فخرج علي معصاً؛ لأن معارضة النص بالرأي شديد عندهم، وهو يقول: سيك اسهم لبيك تحجه وعمرة معاً" وللسائي: فقال عثمان: ترابي أهني الناس عنه وأنت تفعله؟ قال: ما كنت أدع سة أي **س** بقول أحد. وهو نص في أن علياً نسب القرآن إلى السنة بخلاف الأفراد، ولم يذكر عليه عثمان، بل نفسه كما في رواية لسانه لفظ: هي عثمان عن التمتع، فني علي وأصحابه بالعمرة، فسم ينههم عثمان، فقال له علي: ألم تسمع رسول الله **ص** تمتع؟ قال: بلى. وله من وجه آخر. سمعت رسول الله **ص** يبيهما جميعاً. راد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال: أجل، ولكما كان حائزين.

قال يحيى: قال مالك: الأمر عندنا أن من قرن الحج والعمرة لم يأخذ من شعره شيئاً، ولم يحل من شيء، حتى يتحرر هدياً إن كان معه، ويحل بمنى يوم النحر.

٧٤١ - مالك عن محمد بن عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، خرج إلى الحج، فمن أصحابه من أهل بحج، ومنهم من جمع الحج والعمرة، ومنهم من أهل بعمرة (فقط)، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة، فلم يحل، وأما من كان أهل بعمرة فحل.

مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقولون: من أهل بعمرة ثم بدا له أن يهل بحج معها،

الأمر عندما أهل المدينة "أن من قرن الحج والعمرة" أي أحرمهما معا أو أردفه عليها "لم يأخذ من شعره شيئاً؛ لأنه محرم" ولم يحل "بكسر اللام الأولى نكس الإدغام" من شيء "من المحرمات" حتى يحرم هدياً إن كان معه "وإن لم يكن معه فيشتري ويسحر؛ لأن دم القران واجب بشرطه. قال ابن قدامة: ولا يعلم في وجوب الدم على القارن خلافاً إلا ما حكى عن داود: أنه لا دم عليه. "ويحل على يوم النحر" يرمي جمره العقبة، قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الناقية والجمهور. قال الساجي: يعني أن من قرن بين الحج والعمرة، فإنه لا يصح أن يتحل من شيء من إحرامه حتى يحل من جميعه، وذلك لا يكون إلا على يوم النحر. قلت: وهو كذلك عند الحنفية، قال القاري في "شرح اللباب" بعد ما ذكر فراع القارن عن أفعال العمرة: ثم يقيم محرماً؛ لأن أوّل تحلله يوم النحر، فإن حلق يكون حياته على إحرامين. **عام حجه الحج** ستة عشرة، وفيه التسمية بذلك خلافاً لمن كره ذلك "خرج إلى الحج" بأنواعه الثلاثة "فمن أصحابه من أهل بحج" مفرد "ومنهم من جمع الحج والعمرة" وصار قارناً "ومنهم من أهل بعمرة فقط، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحل" إلى يوم النحر، وقد تقدم في حديث عائشة أن ذلك محمول على من أهدي، ومن لم يكن معه هدي أمره النبي ﷺ بالفسخ، وأما من كان أهل بعمرة فحل "بصيغة الأفراد في الهندية وبصيغة الجمع في المصرية، بعد أداء أفعال العمرة، وغرض الإمام بإيراد هذه الرواية إثبات شرعية القران المذكور في الترجمة.

ثم بدا له الحج أي أراد أن يهل أي يحرم "بحج معها، فذلك له" أي حائر له. قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الناقية والجمهور. وقال ابن عبد البر: إن أما ثور شد، فمفع من إدخال الحج على العمرة قياساً على عكسه. أما لم يطف بالبيت و' يسعى' بين الصفا والمروة"، وإطلاق الطواف على السعي محار، أو بطريق الحذف. قال الساجي: يريد أن من أهل بالعمرة، ثم أراد أن يردف الحج على العمرة، فيكون قارناً لها، فذلك له، وتقدم أنه يكون قارناً =

فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ قَالَ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَهَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

= عند الحقيقة لو أحرم بالحج قل أكثر طواف العمرة لا بعده. "وقد صنع ذلك" أي أردف الحج على العمرة "عند الله بن عمر حين قال: إن صددت" سواء المجهول أي منعت "عن البيت" أي عن الوصول إليه "صنعنا كما صنعنا" أنا وأصحابي "مع رسول الله ﷺ" من التحلل بالحديبية حيث مع المشركون من دخول مكة، "ثم التفت" إلى عمر "إلى أصحابه" بعد ما أحرم بالعمرة "فقال" محمرا لهم عما أدى إليه بصره: "ما أمرهما" أي الحج والعمرة "إلا واحد" بالرفع أي في حكم الحصر، فإذا جاز التحلل في العمرة مع أمها غير محدودة بوقت، فأولى أن يجوز في الحج، "أشهدكم أني قد أوجبت الحج" أيضا "مع العمرة" ومعنى إشهاده لهم على ذلك: ليعلموا ما صار إليه من ذلك.

قال مالك هكذا في جميع السبع اهدية، وليس في السبع المصرية لفظ "مالك"، بل سباقه: "قال: وقد أهل". وجعله العلامة الرقاي قول ابن عمر - إذ قال: قال ابن عمر - محتجا على جوار إدخال الحج على العمرة، لكن الظاهر أنه مقولة الإمام مالك، كما هو نص السبع اهدية، وبه جزم الساجي. إذ قال: وقول مالك: قد أهل أصحاب رسول الله ﷺ، يريد أن منهم من أهل بالعمرة إلخ. وبه جزم صاحب "المحلى"، إذ قال: قال مالك مستدلا ثانيا على إدخال الحج على العمرة إلخ. "وقد أهل" أي أحرم "أصحاب رسول الله ﷺ" أي بعضهم "عام حجة الوداع بالعمرة" كما تقدم في حديث عائشة: ما من أهل بعمرة، "ثم قال لهم رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة" التي أحرم بها، وفيه جوار إدخال الحج على العمرة؛ إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك، "ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا" يوم النحر، وهو حجة لمن قال: إن سائر الهدى لا يحل حتى يحل منهما جميعا قال صاحب "الهداية" في المتمتع سائق الهدى: إذا دخل مكة طواف وسعى، على ما يسي في متمتع لا يسوق الهدى، إلا أنه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية؛ لقوله ﷺ: لا يسبق من سائر الهدى ما سبق الهدى، وختمت عمره وختمت منها، وهذا يفي التحلل عند سوق الهدى. قال الحافظ في "الدرية": رواه مسلم في حديث جابر الطويل، وفي "الصحيحين" عن أنس: ما كان معي هدي فأحسب حج

قَطْعُ التَّلِيَّةِ

٧٤٢ - **مَالِكٌ** عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ** أَنَّهُ سَأَلَ **أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ** وَهُمَا **غَادِيَانِ** مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنتُمْ تَصْنَعُونَ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟.....

قطع التلبية، يعني متى يقصع الحرم بالحج التلبية. وأخصيص الحرم بالحج؛ لأنَّ الحَصَفَ - سيدكر قطع اعتمر لتلبية عن قريب. والمسألة خلافية عند أهل العلم، قال الحافظ تحت حديث البخاري عن ابن عباس أنَّ أسامة بن زيد كان ردف سي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة، ثمَّ أُرِدِفَ غُصَلَ بْنِ عَبَّاسٍ. ولَمَّا فَكَلَاهُمَا قَالَا: هَ يَرْوِي ابْنُ أَبِي بَيِّنٍ حَتَّى رَمَى حِمْرَةَ الْعَقْفَةِ فِي هَذَا حَدِيثٍ أَنَّ نِسَةَ تَسْمُرَ ابْنِ رَمِي حِمْرَةَ يَوْمَ الْحَجَرِ. وَبَعْدَهَا يَشْرَعُ الْخَاجُ فِي التَّحْمِلِ. وَرَوَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: نِسِيَةَ شَعَارِ خُجٍّ. فَإِنْ كُنْتَ حَاجًّا فَسَبِّحْ حَتَّى تَبْدَأَ حَدِيثًا، وَبَدَأَ حَدِيثًا أَنْ تَرْمِيَ حِمْرَةَ الْعَقْفَةِ. وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَسْعُورٍ مِنْ صَرِيْقِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَحْجِبْ مَعَ عَمْرِو بْنِ إِحْدَى عَشْرَةَ حِجَّةً، وَكَانَ ابْنُ بَيِّنٍ حَتَّى يَرْمِيَ الْحِمْرَةَ، وَاسْتَمَرَّ رَهًا قَالَ شُفَاعِي وَابْنُ حَبِيْبٍ وَابْنُ وَاسِعٍ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَتَّاعُهُمْ. وَفَلَتْ صَائِفَةٌ. يَقْصَعُ الْحَرَمَ التَّلِيَّةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ، هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَمْرٍ، لَكِنْ كَانَ يَعَاوِدُ التَّلِيَّةَ إِذَا حَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَرَفَةَ. وَفَلَتْ صَائِفَةٌ: يَقْصَعُهَا إِذَا رَاحَ إِلَى الْمَوْقِفِ. رَوَاهُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعُورٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحَةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي وَقْصٍ وَعَبِي، وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ، وَقِيْدَةُ يَرْوِي أَنَّ شَمْسَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْرَاعِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ. وَشَارِبُ طَبَاخِي يَرْوِي أَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ تَرْتِيبًا مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ أَنَّهُ يَرْكَبُهَا لِلِاسْتِعَالِ بِعِزِّهَا مِنَ الذِّكْرِ. لَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَشْرَعُ. وَجَمَعَ حَدِيثُ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ لَأَثَرٍ.

وهما غاديان جملة اسمية حالية أي داهيان عدوة من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون أي من الذكر وغيره في الطريق في مثل هذا اليوم مع رسول الله ﷺ. ونُسِبه من صَرِيْقِ مُوسَى بْنِ عَقْفَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: قُلْتُ لِأَنَسٍ عِدَّةَ عَرَفَةَ: مَا تَقُولُ فِي نِسِيَةِ يَوْمِ؟ كَدَّ فِي 'الْفَتْحِ'. 'فَضْلُ' 'أَنَسٍ' 'كَانَ يَهْلُ مِنْهُلَ مَا وَلَا يَكْرُ عَلَيْهِ، وَفِي 'مُسْنَدِهِ' وَ'أَبِي دَاوُدَ'. عَنْ ابْنِ عَمْرٍ. 'عَدُوًّا' مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ. مَا لَمْ يَنْبَغِ وَمَا لَمْ يَكْرُ، 'وَيَكْرُ الْمَكْرُ فَلَا يَكْرُ عَلَيْهِ'. قَالَ ابْنُ أَبِي قُيَيْبٍ: قَوْلُهُ: لَا يَكْرُ عَلَى صَبِيْعِهِ مَعْنَاهُ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَالتَّخْمِيرُ لِمَرْفُوعٍ فِيهِ ابْنُ أَبِي قُيَيْبٍ. وَصَلَتْهُ الْحَافِظُ فِي 'الْفَتْحِ' عَلَى نِسَاءٍ لَمْ يَحْجُوهُنَّ. وَفِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْفَةَ: لَا يَغِيْبُ أَحَدًا عَنْ صَاحِبِهِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: هَذَا رَحِصَةٌ. وَلَا حَرَجَ فِي التَّكْبِيرِ، بَلْ جَوْرُ كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ، وَيَسَّاتُ التَّكْبِيرَ فِي عَرَفَةَ مِنْ سِتَّةِ الْخَاجِ بَلْ أَسِئَةً هِيَ التَّلِيَّةُ إِلَى رَمَى حِمْرَةَ الْعَقْفَةِ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَصَفِيِّ: أَنَّ الْعِدْمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ النِّسَةَ فِي الْعَدُوِّ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ أَسِئَةً فَقَطْ، وَحَكَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ أَنَّ بَعْضَ الْعِدْمَاءِ أَحَدٌ يَظَاهِرُهُ، لَكِنَّهُ لَا يَدِينُ عَلَى فَضْلِ تَكْبِيرٍ عَلَى نِسِيَةِ. بَلْ عَلَى جَوْرِهِ فَقَطْ. لِأَنَّ عِبَادَةَ مَا فِيهِ تَقْرِيرُهُ ﷺ عَلَى التَّكْبِيرِ، وَذَلِكَ لَا يَدِينُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ؛ فَقَدْ قَدْ مَدِينُ لِيُصْرِيحَ عَلَى أَنَّ النِّسَةَ حَيْثُ أَقْصَى: مُدَاوِمَتُهُ ﷺ عَلَيْهَا.

قَالَ: كَانَ يُهْلُ الْمُهْلُ مِنَّا فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ الْمُكَبَّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

٧٤٣ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا.

٧٤٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عليه السلام: أَنَّهَا كَانَتْ تَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ.

٧٤٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ.....

أن علي بن إمام وفيه انقطاع؛ لأن محمد الباقر لم يدرك علياً "كان يلبي في الحج" إلى يوم عرفه، "حتى إذا راعت الشمس أي رأت" من يوم عرفه قطع التلبية"، وبه قال الأوراعي والليث، وهو المروي عن سعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعروة والقاسم، وتقدم في بيان المذهب ما قاله الخافض؛ وقالت طائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد وعمر، فإن لم يكن لعلي روايتان في المسألة يقيد أثر الباب بالرواح إلى الموقف بعد الزوال.

ودلت أي فعل علي "الأمر الذي لم يزل" أي استمر "عليه أهل العلم سدياً" المديّة الموروثة، وتقدم في المذهب أنها إحدى روايات الإمام مالك رواها ابن المنذر عنه. قال الناجي: قال أبو القاسم بأثر قول مالك في التلبية: إلا أن يكون أحرم بالحج من عرفه، فيبي حتى يرمي حمرة العقبة، فحمل الحديث على من هذا حكمه، ولعله تأول قول الراوي: أن النبي عليه السلام لم يزل يلبي حتى رمى حمرة العقبة أنه أمر بذلك. وأنت حير بأن التوجيه فيه بعد لا يخفى.

إذا راحت: أي من المصلى "إلى الموقف"، هكذا في جميع السج المصرية والمصرية إلا الررقاي، ففيها: إذا رجعت إلى الموقف، والمعنى واحد، وتقدم أن ذلك رواية أشهب عن مالك، وعرض المصنف بذكر هذه الآثار المحتلفة: الإشارة إلى الاعتدال عن العمل برواية الفصل، ومكانة علي وعائشة عن النبي عليه السلام لا تخفى. ولم يحالف أن الفضل كان إذا كان رديف النبي عليه السلام خلاهما، وقال الصحاوي: إن القاسم لم يخبر في حديثه عن عائشة أنها قالت: إن التلبية تنقطع قبل الوقوف بعرفة، وإنما أخبر عن فعلها، فقد يخور أن تفعل ذلك لا على أن وقت التلبية قد انقطع؛ ولكن لأنها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبير والتلهيل، ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التلبية وحروح وقتها.

إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَبْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يُلَبِّي حَتَّى يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، فَإِذَا غَدَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ، وَكَانَ يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

٧٤٦ - **م** عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يُلَبِّي وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

٧٤٧ - **م** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَنْزِلُ مِنْ عَرَفَةَ بَنِمِرَّةَ،

إذا انتهى الحج ويستندم الترك حتى يطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة ثم بعد ما أتم الطواف والسعي "يلبي حتى يعدو من منى إلى عرفة، فإذا غدا أي شرع في إدهاب من منى ترك التلبية" أي في الطريق، هذا هو مفهوم الأثر عند عامة شراح "الموطأ" من الررقاني والناجي "والمصنف"، وعلى هذا فلا أثر لمخالف لما تقدم في بيان إدهاب من كلام الحافظ؛ إذ قال: قالت طائفة. يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم، وهو مذهب ابن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة. ويمكن تأويل أثر ساب بن كلاب الحافظ لو صح أنه هو مذهب ابن عمر أن يقال: إن معنى قوله: ثم يلبي حتى يعدو أي حين يعدو من منى إلى عرفة، فإذا أتم إدهاب ترك، فتأمل. 'وكان' ابن عمر "يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم" وسأبني قطع التلبية في العمرة قريباً.

لا يلبي قال الحافظ في "التحصيل": هكذا أخرجه السيوطي عن مالك عن الزهري. وروى عن ابن عمر خلاف ذلك أيضاً، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين، قال كان ابن عمر إذا صاف بالبيت لبي وهو يطوف بالبيت. قال الررقاني: لعدم مشروعيتهما في الطواف؛ ولذا كرهها ابنه سالم ومالك. وقال ابن عيينة: ما رأيت أحداً يقتدي به بغير حرم البيت إلا عطاء بن السائب، وأجاره الشافعي سراً وأحمد، وكان ربيعة يلبي إذا طاف، وقال إسماعيل القاضي: لا يزال الرجل ملبياً حتى يسمع العاية التي يكون إليها استجابته، وهي الوقوف بعرفة، قاله أبو عمر.

تنزل من عرفة وللفظ محمد في "موطئه": تنزل بعرفة، "سمرة" بفتح السين وكسر الميم، على ما ضبطه عامة شراح الحديث. قال ابن حجر في "شرح مناسك النووي": يخور إسكان الميم مع فتح السين وكسرها، موضع، قيل: من عرفات، وقيل: بقرها خارج عنها، قاله الررقاني. وظاهر أكثر هروغ الأئمة الثلاثة الثاني، وبه جزم الررقاني في "شرح المواهب" والطبري في "شرح المشكاة"؛ إذ قال: وليست من عرفة، وكذا قال النووي في "شرح مسند"، وقال الحافظ في "الفتح": موضع قرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات، وإليه يشير تووير شيخنا في "المصنف"؛ إذ قال: باب يستحب تقصير إحطة سمرة، وتعجيل الرواح إلى عرفة، فهذا ظاهره أن عرفة غير عمرة، =

ثُمَّ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْأَرَاكِ، قَالَتْ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُهَلُّ مَا كَانَتْ فِي مَنْزِلِهَا، وَمَنْ كَانَ مَعَهَا،

= وفي "الحاشية" عن "المحلى": يفتح النون وكسر الميم، ويحور إسكانها، موضع تحت عرفات وليس منها، وهو منتهى الحرم، وكأنه برّح بين الحل والحرم. وبذلك جزم النووي في "ماسكه"؛ إذ قال: ليس من عرفات وادي عربة ولا عمرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المواضع خارج عن عرفات على طرفها العربي. وظاهر فروع الحنفية الأول، بل هو نص "الزيلعي على الكسر"؛ إذ قال: يرل مع الناس حيث شاء، وقرب الجبل أفضل، وعند الشافعي بطل عمرة أفضل؛ لرولہ في فيه. قلنا: عمرة من عرفة، وقد قال عروة عروة كتاب موقف موقف. عن عن نص عروة ونزوله في لم يكن عن قصد. وكذا حكاه ابن عابدين عن "المعراج"؛ إذ قال ينزل بعرفات في أي موضع شاء، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في عمرة أفضل؛ لرولہ في فيه. قلنا: عمرة من عرفة، ونزوله في فيه لم يكن عن قصد.

ثُمَّ تَحَوَّلَتْ عائشة من عمرة "إلى الأراك" بالفتح آخره كاف، قال الرقالي: موضع بعرفة من ناحية الشام، وقال ياقوت الحموي: وادي الأراك قرب مكة ينصل بغيقة. وقال الأصمعي: جبل لهديل، وقيل: هو موضع من عمرة في موضع من عرفة، وقيل: هو من مواقف عرفة بعصه من جهة الشام وبعضه من جهة اليمس، وهو في الأصل شجر معروف، وهو أيضاً شجر مجتمع يستظل به. وقال الساجي: قوها: كانت تنزل من عرفة إجم يقتضي أن عمرة من عرفة، والأراك موضع غيره، وذكر جماعة من أصحابنا أن عمرة والأراك شيء واحد، وإنما عمرة موضع الأراك بعرفة، فإن لم يكن ما قالوه محالاً للحديث؛ فإن معنى الحديث أنها كانت تنزل في موضع من عمرة، ثم تحولت من موضعها ذلك إلى مبيت الأراك بسمرة، وهذا على معنى أنه أرفق في النزول والتصرف، وكل ذلك واسع أن ينزل الإنسان من عرفة حيث شاء، وجرى العمل نزول الإمام بسمرة. والظاهر في معنى الأثر أنها كانت تنزل أولاً بسمرة إلى روال الشمس؛ اتباعاً لفعله في ثم تخرج من عمرة إلى الأراك، وإليه ميل أكثر الشراح، وظاهر تبويب شيعنا الدهلوي في "المصنف"؛ إذ قال: باب نزول عمرة، وجوار ترك بروها، يدل على أن المعنى أنها كانت تنزل أولاً بسمرة، ثم تركت النزول في هذا الموضع للرحمة وغيرها، واختارت البرول في الأراك، وبه جزم صاحب "المحلى"؛ إذ قال: ثم تحولت لأجل المراحة إلى الأراك موضع قريب عمرة. وعرفات كلها موضع الوقوف إلا بطل عربة كما سيأتي في محله.

قَالَتْ أم علقمة "وكانت عائشة في تهل "أي تبي" "ما كانت"، "ما" بمعنى "ما دام" "أي مرلها" أي الموضع الذي نزلت فيه "و" يهل كذلك "من كان معها"؛ اتباعاً لأمر المؤمنين، "فإذا ركعت فتوجهت إلى الموقف" بعرفة "تركت الإلهال" أي التلبية، قال الساجي: تريد أنها كانت تلبي إلى أن تركت متوجهة إلى الموقف، ويحتمل أن تريد إلى الصلاة ووصفته بأنه رواح إلى الموقف؛ لأن المقصود بذلك الرواح إلى الموقف، والمصلى بقرب الموقف، والرواح إليهما واحد، "قالت: وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة" كما فعلته في حجة الوداع مع النبي في "ثم تركت ذلك" أي الاعتمار بعد الحج متصلاً، "فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الجحفة" =

فَإِذَا رَكِبْتَ فَتَوَجَّهْتَ إِلَى الْمَوْقِفِ تَرَكْتَ، الْإِهْلَالَ، قَالَتْ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَعْتَمِرُ بَعْدَ الْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ تَرَكْتَ ذَلِكَ فَكَانَتْ تَخْرُجُ قَبْلَ هِلَالِ الْمُحَرَّمِ حَتَّى تَأْتِيَ الْجُحْفَةَ، فَتَقِيمُ بِهَا حَتَّى تَرَى الْهِلَالَ، فَإِذَا رَأَتْ الْهِلَالَ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ. ٧٤٨ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ مَنَى، فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَالِيًا فَبَعَثَ الْحَرَسَ يَصِيحُونَ فِي النَّاسِ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهَا التَّلْبِيَةُ.

إِهْلَالُ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ

٧٤٩ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! مَا شَأْنُ النَّاسِ يَأْتُونَ شَعْنًا وَأَنْتُمْ مُدْهِنُونَ، أَهَلُّوا إِذَا رَأَيْتُمْ الْهِلَالَ.

= التليقات المعروف لأهل الشام 'تقيم بها حتى ترى الهلال' أي هلال محرم، 'فإذا رأت الهلال أهلت' أي أحرمت 'عمره' فتأتي مكة وتعمل أفعال العمرة، ثم تعود إلى المدينة؛ وبعد ذلك تحصل انفصال بين الحج والعمرة امتثالاً لأمر أمير المؤمنين عمر، كما سيأتي عنه قريباً في باب العمرة، أنه قال: انفصلوا بين حجتكم وعمرتكم؛ فإن ذلك أتم حج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

عمر بن عبد العزيز الإمام لعاد عد يوم عرفة من منى إلى عرفات 'فسمع التكبير عالياً' أي سمع الناس يهتفون بالتكبير "فبعث الحرس" فتمنحوا مع حارس على ما صطبه ارفقي، وقصه حاء المهملة وتشديد الراء على ما صطبه صاحب "المخلى"، والأوجه الأول، وهم حده لستصل امرتوا حفصه 'يصيحون' أي ينادون 'في الناس أيها الناس! إنما' أي وظيفة اليوم "الثلاثة"، وما تقدم من حديث أس: 'يكبر المكبر فلا يكبر عليه' مضمون على حوار. وقال الساجي: فأنكر عمر بن عبد العزيز رث التسمية، وقطعها حملة في وقت هي فيه مشروعة، وخاف إضرارها ودروسها حتى يقطع حكمها. يعني أنكر أفراد التكبير، أما حصه بالتسمية فلا بأس به كما تقدم.

ابن عمر وسيأتي في كلام الحفاظ: أنه منقطع في 'الموطأ' ووصفه بن المدر، قال: يا أهل مكة! حضاب إلى من مكة، سواء كان مكيًا أو آفاقياً "ما شأن الناس" الآفاقيين "يأتون" أي يدخلون مكة 'شعناً' بالنصب فسكون جمع أشعث، وهو معبر لرأس متفرق الشعر منشئت إحال، يعني يدخلون مكة كذلك بعد عهدهم بالدهن وغيره لأجل إحرامهم "وأنتم مدهنون" بتشديد الدال من الإدهان أي مستعمون الدهن في الشعر، وإذا كان بعيد الدار أشعث لأجل القدوم على بيت الله، فأهله أولى بذلك، "أهلوا" أي أحرموا بالحج أمر بدب 'إذا رأيتم الهلال' =

٧٥٠ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَقَامَ بِمَكَّةَ تِسْعَ سِنِينَ، يُهَلُّ بِالْحَجِّ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ مَعَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ بِالْحَجِّ إِذَا كَانُوا بِهَا،

- أي هلال ذي الحجة؛ ليعبد عهدكم بالترجل والادهاق، وتأخذوا من الشعث تحظ وافر. وهو الذي اختاره مالك لمن أحرم بالحج، قاله الباجي. وفي "المحلى": وبه قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وجماعة أن الأفضل للمكي أن يحرم من أول ذي الحجة، ونقله عياض عن كثير من الصحابة، وقال الشافعي وبعض المالكية وكثير: أن الأفضل للمكي أن يحرم يوم التروية.

أن أمير المؤمنين "عبد الله بن الزبير" بن العوام القرشي الأسدي "أقام مكة" في رمان خلافته "تسع سنين" فإنه يبيع له بعد موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤هـ، واستشهد سنة ٧٣هـ كما في "تاريخ الخلفاء" "يهل" أي يحرم "بالحج لهلال ذي الحجة" وشقيقه "عروة بن الزبير" معه يفعل ذلك "وعامتهم يفعلون كذلك كما تقدم قريبا. قال الباجي: تعلق مالك في هذه المسألة مع ما تقدم بفعل عبد الله بن الزبير مدة تسعة أعوام بحضرة الصحابة والتابعين، وهو الأمير الذي يشهر فعله، ولا يخفى أمره، ولا يكر عليه أحد، ولا يثابر مع ديه وفصله وورعه إلا عني ما هو الأفضل عنده، ووافقه على ذلك أخوه عروة مع عنمه وديه، وعني هذا كان أمر جمهور الصحابة، ولذلك قال عبيد بن جريح لابن عمر: رأيتك تفعل أربعة لم أر أحدا من أصحابك يفعلها.

وإنما يهل أي يحرم "أهل مكة وغيرهم" هكذا في جميع النسخ المصرية و"الرقالي" و"الباجي" و"التوير" بريادة "غيرهم"، وليست الزيادة في النسخ الهندية ولا "المصمى" والأولى حذفه لما سيأتي من ذكر الغير، "بالحج إذا كانوا بها" أي بمكة، فإذا كانوا بغيرها أحرموا من الميقات الذي يمرون به إن كان، وإلا فمن المحل الذي هم فيه "ومن كان مقيما بمكة من غير أهلها" توضيح لقوله المتقدم و"غيرهم" على صحة وجوده، والمعنى: أن أهل مكة إذا كانوا بمكة وغيرهم من الأفاقيين إذا برلوا بمكة يهنون "من خوف مكة" متعلق بقوله: "يهل"، والمعنى: أن من أهل بالحج من مكة سواء كان من أهلها أو ممن برل بها، إنما يهل من خوف مكة. قال الباجي: ومن أين يحرم؟ روى أشهب عن مالك: يحرم من داخل المسجد. وروى ابن حبيب عنه: يحرم من باب المسجد لا يخرج من الحرم إلى الحل للإحرام. قال الباجي: هذا يقتضي أن إحرامه من جميع الحرم مباح وإن اختير الإحرام من داخل المسجد أو باب المسجد، فمن أحرم من الحرم فلا شيء عليه. قلت: واختلفت نقلة المذاهب في بيان ميقات المكي، حتى قال ابن رشد في "البداية": لا خلاف عندهم أن المكي لا يهل إلا من خوف مكة إذا كان حاجا. مع أن الخلاف بينهم شهر حكاه القسطلاني والحافظان ابن حجر والعيني، مع اختلافهم في حكاية الاختلاف، وفي "شرح اللباب": من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومني، فوفقه الحرم للحج، ومن المسجد أفضل أو من دويره أهله.

وَمَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ، قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَهْلُ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ فَلْيُؤَخِّرْ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنَى، وَكَذَلِكَ صَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.
 قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ مَكَّةَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، كَيْفَ يَصْنَعُ فِي الطَّوْفِ؟.....

ومن أهل من مكة "الحج" سواء كان مكيا أو آفيا برلها "فيؤخر الطواف بالبيت" أي طواف الحج العرس وهو طواف الإفاضة. قال الساجي: ومعنى ذلك أن الطواف الذي هو ركن من أركان الحج إنما هو طواف الإفاضة، فأما طواف الورد فليس ركن من أركان حج، وبما هو الورد على البيت كتعبئة المسجد، فإذا أحرم من مكة فليس عليه طواف وورد؛ لأنه لم يرد من جهة من الجهات سواء أحرم بالحج من مكة يوم التروية أو قسه أو بعده. "والسعي" بالصب عطف على الطواف أي فليؤخر السعي "بين الصفا والمروة" ليقعه بعد الطواف الواجب "حتى يرجع من منى" غاية لتأخير؛ فيه يتأخر السعي بين الصفا والمروة إلى أن يعود من منى للإفاضة؛ لأن من شرط السعي أن يعقب طوافا واجبا، ولا يجب على الحاج أحرم من مكة طواف إلا طواف الإفاضة، ومن قدم الطواف بالبيت والسعي ففي "المدونة" لا يخبره ذلك وليعهدهما بعد الرجوع من عرفة، فإذا لم يعدهما حتى حرج إلى بلده فعليه الهدى، وذلك أيسر شأنه، قاله الساجي. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح الباب" إذ قال: ثم إن أراد المكّي ومن معه تقديم السعي على طواف الزيارة مع أن الأصل في السعي أن يكون عقبه؛ لماسة تأخير الواجب عن الركن، إلا أنه رخص تقديمه بالحملة على الرحمة، فحيثما يشغل بصواف؛ لأنه ليس للمكّي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة للأفياقي، فيأتي المكّي بطواف قبل بعد الإحرام بالحج، ليصح سعيه وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيره إلى وقته الأصلي وهو بعد أداء ركنه - قيل: الأول وقيل: الثاني، وصححه ابن الهمام وهو الظاهر خصوصا للمكّي؛ فإن فيه خلافا للشافعي، والخروج عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالإجماع. "وكذلك صنع عبد الله بن عمر" أي يؤخر الطواف والسعي إلى الرجوع عن منى كما يأتي موصولا عنه في باب الرمل في الطواف.

عن أهل أي أحرم 'الحج من أهل المدينة أو غيرهم' من الأفياقيين المقيمين بمكة "من مكة هلال ذي الحجة" وبقي بعد إحرامه بمكة أياما "كيف يصنع بالطواف" وفي الهدية: في الطواف، والأوجه الأول كما لا يخفى. يعني هل يجوز له أن يطوف بالبيت في هذه الأيام أم لا؟

قَالَ: أَمَّا الطَّوَافُ الْوَاجِبُ فَلْيُؤَخِّرْهُ، وَهُوَ الَّذِي يَصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَطْفُ مَا بَدَا لَهُ، وَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ كُلَّمَا طَافَ سَبْعًا، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَأَخَرُوا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَكَانَ يُهَلُّ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَيُؤَخِّرُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِنًى.

الطَّوَافُ الْوَاحِدُ وهو طواف الإفاضة "فليؤخره" إلى الرجوع من منى، "وهو" الطواف "الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة" أي يأتي بالسعي متصلاً بهذا الطواف؛ فإن السعي بعد طواف النفل لا يصح عند مالك، كما تقدم قريباً "وليطف" طواف النفل "ما بدا له" في هذه الأيام؛ فإن الطواف مندوب التفضل، وكذلك قالت الحنفية: يتطوع بالطواف ما شاء "وليصل ركعتين" تحية الطواف "كلما طاف سبعا" يفتح السين أي سبعة أشواط "وقد فعل ذلك" أي تأخير الطواف والسعي "أصحاب رسول الله ﷺ" الذين أهلوا بالحج من مكة، فأخروا الطواف "الواجب" بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى "بيان لما أفاده اسم الإشارة في قوله: 'وقد فعل ذلك'، وإشارة إلى ما سيأتي من حديث عائشة في باب دخول الحائض مكة بلفظ: فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، أما الذين كانوا أهلوا بالحج، أو جمعوا بين الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً أي بعد أن رجعوا من منى "وقد فعل ذلك" عبد الله ابن عمر "أيضاً، "فكان يهل لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ" وبخالفه ما تقدم في حديث عبيد بن جريح قلت لابن عمر: رأيتك تصنع أربعاً إلخ، وفيه: ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال، ولم تقل أنت حتى يكون يوم التروية. وجمع بينهما بأنه كان يفعل الأمرين جميعاً، تارة كذا ومرة كذا، وقال الحافظ في "الفتح": إن ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك. وروى عبد الرزاق عن نافع: أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال، ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى. وروي أيضاً عن معاهد قلت لابن عمر: أهملت فيما إهلالاً محتلماً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً، وليس كذلك كما نفعل. قلت: فأي شيء نأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، "ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، حتى يرجع من منى" كما سيأتي موصولاً عنه في باب الرمل.

قال يحيى: سئل مالك عن رجل من أهل مكة: هل يهل من جوف مكة بعمره؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيحرم منه.

ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي

٧٥١ - مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن عمرة بنت عبد الرحمن: أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان، كتب إلى عائشة زوج النبي ﷺ أن عبد الله بن عباس

من أهل مكة أي مقيما لها سواء كان مكيا أو آفيا "هل يهل" أي يحرم "من جوف مكة بعمره؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيحرم منه" وبذلك قالت الجمهور. إن ميقات المكي لإحرام العمرة الحل، حكى الإجماع على ذلك من قدامة وغيره مع الاختلاف فيما بينهم في أفضل المقاع للإحرام كما سيأتي بسطه قيل بكاح المحرم، وصرح بوجوب الخروج إلى الحل الحافظ والعيبي والقسطلاي والطبي والقاري والووي والأبي والشوكاني وغيرهم، وبوب البخاري في "صحيحه" باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، وذكر فيه حديث المواقيت، وفيه: حتى أهل مكة من مكة، لكن شراح "الصحيحين" حصصوا الحديث بالعمرة، ووجهوا ترجمة البخاري بأنه نظر إلى عموم اللفظ، وقال المحب الطبري: لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة، كذا في "الفتح"، وفيه أيضا: قال صاحب "أهدي": لم يقل أنه اعتمر مدة إقامته بمكة قل الهجرة، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا دخلا إلى مكة، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل، ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها. قال الحافظ: وبعد أن فعلته بأمره دل على مشروعيته. وقال القاري في "شرح اللباب" نخا: إن بعض الفقهاء قالوا: العمرة مختصة بالآفاقي، فليس لأهل مكة أن يخرجوا للحل ويعتمروا، وجعلوا حديث عائشة من مختصاتها، وما روي عن ابن الزبير أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب، فحملوه على أنه مذهب صحابي لا حجة فيه عليه، وأنت خير بأن فعله هذا بمحض من الصحابة والتابعين، ولم يسر عليه، فيكون حجة.

كتب إلى عائشة إلح "أن" بفتح الهمزة ويروى بكسرهما، "عند الله س عباس قال: من أهدى هديا" أي بعثه إلى مكة "حرم عليه ما يحرم على الحاج" من محظورات الإحرام، "حتى يسحر" ببناء المجهول 'أهدي' بالرفع، 'وقد بعث' بصيغة المتكلم راد في السح أهدي بعد ذلك: "إليك" ولم يرده في السح المصرية لكنه ظاهر من قوله: أو مري صاحب أهدي، "أهدي، فاكثي" بصيغة الخطاب للمؤث "إني بأمرك" كيف أفعل "أو مري صاحب أهدي" الذي معه أهدي؛ ليحري، فـ"أو" للتشويح بين الكثرة والرواية. قلت: ويحتمل الشك من الراوي، وليست هذه الجملة في رواية مسلم، بل اقتصر على الحملة الأولى "فاكثي إلي بأمرك". قال الحافظ بعد ذكر رواية مسلم: -

قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ،
وَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِهَدْيٍ فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِّي صَاحِبَ الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرَةُ:
فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ،
ثُمَّ قَلَّدَهَا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٍ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُحَرَ الْهَدْيُ.

كتابة أو دراية

تاسع المحررة

غاية لـ "محرم"

٧٥٢ - مائت عن يحيى بن سعيد

= زاد الطحاوي برواية ابن وهب عن مالك "أو مري صاحب الهدى" أي الذي معه الهدى، كما يصح. ونعله كتب إليها؛ ما بلغه إنكارها عليه، فقد روى سعيد بن منصور عن عائشة: وقيل لها: إن ريادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه، فقالت له عائشة: أو له كعبة يطوف بها "قالت عمرة، فقالت عائشة: ليس الأمر "كما قال ابن عباس" فإني "أنا فتلت فلاندة" جمع قلادة وهي ما تعلق بالعنق 'هدى رسول الله ﷺ بيدي' بفتح الدال وشد الياء على الشية، وفي رواية بالإفراد على الحسية. قال الحافظ: فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها فتلت بأمره، "ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده" الشريفة. قال الباجي: يحتمل أن تكون أرادت بذلك تبين حفظها للأمر ومعرفتها من تناول كل شيء منه، ويدل ذلك على اهتبالها بهذا الأمر ومعرفتها به، ويحتمل أنها أرادت أن النبي ﷺ تناول ذلك بنفسه، وعلم وقت التقليد؛ لئلا يطرأ أحد أنه استباح محظور الإحرام بعد تقليد هديه وقبل أن يعلم هو بذلك، فتبين من ذلك أنه لم يأت شيئا من هذا إلا وهو عالم بتقيد هديه. "ثم بعث بها رسول الله ﷺ مع أبي" بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة، تريد بذلك الصديق الأكبر. قال الحافظ: واستفيد من ذلك وقت البعث، وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس.

أحله الله له: وفي رواية لمسلم: فأصبح فيها حلالاً يأتي ما يأتي الحلال من أهله "حتى نحر الهدى" بيناء المجهول، صبطه الرزقاني، وفي 'التعليق الممجد' حتى نحر أي أبو بكر، وفي بعض النسخ بنفط المجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس معياً إلى النحر؛ إذ هو باق بعده، فلا مخالفة بين حكم ما بعد العاية وما قبلها. قلت: هو غاية لتحريم لا لـ "لم يحرم" أي الحرمة المنتهية إلى النحر لم يكن، وذلك لأنه رد لكلام ابن عباس، وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النحر، كذا في "الكواكب الدراري" للكرماي. وقال الحافظ: وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى؛ لأنه إذا اتقى في وقت الشبهة، فلأن يتفني عند انتفاء الشبهة أولى. قال الحافظ: وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس: أنه ذهب إلى ما أفنى به قياساً لتولية في أمر الهدى على المباشرة له، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة.

أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الَّذِي يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ وَيُقِيمُ: هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَنْ أَهْلٌ وَلَبَّى.

٧٥٣ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّمِيمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكُعْبَةِ.

قال يحيى: سئل مالك عمن خرج بهدي لنفسه، فأشعره وقلده بذئ الحليفة، ولم يحرم.

انه قال سالت "عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهديه إلى الحرم و"هو" يقيم" ولا يتوجه معه "هل يحرم عليه شيء؟" أي هل يصير محرماً ببعث الهدي، "فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول: لا يحرم إلا من أهل" أي أحرم أولى، وإلى ذلك ذهب فقهاء الأمصار من أنه لا يكون محرماً بمجرد البعث، وهو المقصود بهذا الأثر، وهو أيضاً حجة لمن قال: لا بد للإحرام من النسبة أو ما يقوّم مقامها، خلافاً لمن قال: يكفي له مجرد البنية، فتأمل.

انه رأى رجلاً وسأني في كلام الحافظ: أنه ابن عباس، "متجرّداً بالعراق" أي المصرة كما سبأني، والمعنى أنه رآه متجرّداً عن المحيط، إلا أنه لابس ثياب الإحرام، وذلك سلباً يمس جميعهم المحيط، فأكر عليه مخالفة عادة الناس، "فسأل" ربّيعة "الناس" مفعول "عه" أي عن حاله "فقالوا: إنه أمر بهديه أن يقلد" سواء المجهول "فندلت" تجرد، قال ربّيعة: فلقيت عبد الله بن الزبير" ابن أخت عائشة "فذكرت له ذلك، فقال: بدعة ورب الكعبة"، قال الطحاوي: ولا يجوز عدداً أن يكون ابن الزبير حلف على ذلك أنه بدعة إلا وقد علم أن النسبة خلاف ذلك. قال الحافظ: ورواه ابن أبي شيبة عن الثقفى عن يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربّيعة أخبره أنه رأى ابن عباس - وهو أمير على المصرة في زمان علي - متجرّداً على من المصرة، فذكره فعرف بهذا الاسم المهم في رواية مالك. قلت: وعلم منه أيضاً القصة كانت في زمان علي في المصرة. **سأل** سواء المجهول "مالك عمن خرج بهدي لنفسه" أي رجل من أهل المدينة أو أهل الشام مثلاً ساق هديه وتوجه معه، "فأشعره وقلده بذئ الحليفة" ميقات أهل المدينة، "ولم يحرم هو" أي لم يوجب الإحرام "حتى جاء الحيفة" أي ميقات أهل الشام، ويقع في طريق أهل المدينة أيضاً "قال: لا أحب ذلك، ولم يصب من فعله"، أي أخطأ في ذلك؛ لأنه إن كان ميقاته دا الحيفة فيحرم عليه تعديه حلالاً، وإن كان ميقاته الحيفة، فقد أفات نفسه الفصيلة، وهذا كله عند المالكية، وأما عند الحنفية فقد يصير بالتقليد للبدن محرماً بشرط التوجه معه وبية السك، نعم، لا يصير محرماً بتقليد الشاة، =

هُوَ حَتَّى جَاءَ الْجُحْفَةَ فَقَالَ: لَا أَحِبُّ ذَلِكَ، وَلَمْ يُصِبْ مِنْ فَعْلِهِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقْلَدَ الْهَدْيَ وَلَا يُشْعِرَهُ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ إِلَّا رَجُلٌ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَيَبْعَثُ بِهِ وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَخْرُجُ بِالْهَدْيِ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَقَالَ: نَعَمْ! لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْإِحْرَامِ لِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ أَقَامَ فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُجَرَّ الْهَدْيَ.

- 'ولا يسعى له أن يقلد الهدى ولا يشعره إلا عند الإهلال' أي الإحرام؛ لأنه ﷺ قلد وأشعر عند الإحرام، 'إلا رجل لا يريد الحج، فيبعث به ويقيم في أهله' كما فعله ﷺ، إذ بعث أهديا وأقام في أهله خللا. **هل يخرج بالهدى:** "غير محرم، فقال: نعم لا بأس بذلك" أي يجوز لكن لا يتجاوز به الميقات إلا وهو محرم، إلا أن لا يريد دخول مكة، قاله الزرقاني. قلت: وكذلك عند الحفية لا يجوز مريد دخول مكة التحاور عن الميقات إلا محرمًا، ففي 'الدر المختار': حرم تأخير الإحرام عنها كلها (أي المواقيت) من قصد دخول مكة يعني الحرم ولو لحاجة غير الحج، أما لو قصد موضعًا من الحل حل له مجاورته بلا إحرام. **وسئل مالك:** أيضًا "عما اختلف الناس فيه" من السلف "من الإحرام" بيان لـ "ما" أي عما قالوا: أحرم من يبعث بالهدى، وأطلق الإحرام على تحرره عن الملبوس المحيط بمحار؛ لكونه صورة الإحرام، وإلا فابن عباس ومن معه لا يقولون: إنه يكون محرمًا، بل قالوا بالاحتساب عن محظورات الإحرام، قال الباقي: وما أرى ابن عباس أطلق عليه اسم محرم، ويلزمه ذلك ناحته ما يحتسه المحرم؛ لأن المحرم إما سمي محرمًا؛ لأنه دخل في عبادة يحرم بها عليه معان مباحة. "لتقليد الهدى" اللام للتعبيل، "ممن لا يريد الحج ولا العمرة" كما قال ابن عباس ومن وافقه، "فقال مالك" في جواب هذا السؤال: "الأمر عندنا" بالمدينة المنورة "الذي يأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين" الذي تقدم مرفوعا: "إن رسول الله ﷺ بعث بهدي، ثم أقام" بالمدينة، "فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى أخر الهدى" ببناء المجهول، وبه قالت الثلاثة الباقي والجمهور، كما تقدم قريبا، وأخرج البيهقي عن الزهري قال: أول من كشف العمي عن الناس وبين لهم السعة في ذلك عائشة، فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها، قال: فلما بع الناس قول عائشة أخذوا به، وتركوا فتوى ابن عباس، ووافق عائشة ابن مسعود وابن الربيع وأسس، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع النبي جابر يحدث عن أبيهما قال: يسما النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه إلخ تقدم قريبا، فقد ضعف ابن عبد البر وعبد الحق ابن عطاء، كذا في "المحلى".

مَا تَفْعَلُ الْحَائِضُ فِي الْحَجِّ

٧٥٤ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ الَّتِي تُهَلُّ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِنَّهَا تُهَلُّ بِحَجِّهَا أَوْ عُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ تَشْهَدُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَعَ النَّاسِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَا تَقْرُبُ الْمَسْجِدَ حَتَّى تَطْهَرُ.

المُرَادُ الْحَائِضُ وكذا النساء "التي هل" أي تريد "أن تحرم بالحج أو العمرة" إما "تكسر العمرة" "هل" أي تحرم "بالحج أو عمرتها إذا أرادت" يعني أن حبسها لا يمنعها من الإهلال بالحج والعمرة؛ لأن الإحرام بهما لا يباي الخيض ولا الناس، ولذلك لا يفسدان شيئاً منهما إذا طريا عليهما ويفسدان الصوم والصلاة؛ لما كانا مباحين هما، قاله الحاجي وكذلك قالت الحنفية. "ولكن لا تطوف بالبيت" قال الحاجي: لأن الصواف بالبيت يباهيه، ولذلك يفسده الخيض والناس ويمنع صحته وعامه؛ لأن من شرطه الطهارة. قلت: وكذلك قالت الحنفية: إما لا تطوف بالبيت إلا أن الطهارة عندهم واجب، فهي "شرح اللباب" الأوب (أي من واجبات الطواف) الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر، وإن فرق بينهما في حكم الإناء والكفارة، ووجوبها عليهما هو الصحيح من المذهب، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد. وقال ابن شجاع: هو سنة. ونقل النووي في "شرح مسند" عن أبي حنيفة استحبابها، وكأنه أحد من قول ابن شجاع. "ولا بين الصفا والمروة" أي لا تسعى فهو من باب "عمقتها تساء وماءً مارداً"، أو التقدير: لا تطوف بجاراً كما سيأتي في "باب دخول الحائض مكة". وقال الحاجي: يعني أنها تمتنع من السعي أيضاً كما تمتنع من الطواف، ومعنى ذلك: أن السعي إما يكون باثر الطواف بالبيت، فإذا لم يمكن الحائض الطواف بالبيت لم يمكنها السعي بين الصفا والمروة، وإن لم تكن من شرطه الطهارة؛ لأنه عادة لا تعلق لها بالبيت، ولو صرأ على امرأة الخيض بعد كمال الطواف يصح سعيها. قلت: وكذلك عند الحنفية، بل عند الجمهور في المسائلين، كما سيأتي.

وهي أي الحائض "تشهد" أي تحضر "أساسك كلها" من وقوف عرفة والمردلة والخمار وغيرها، غير ما استثنى وهو الطواف والسعي، "مع الناس" يعني لا تعتزل عنهم "غير أنها" وهذا تنبيه على المستثنى لا تطوف بالبيت؛ لاشتراط الطهارة، أو وجوبها "ولا بين الصفا والمروة" لتوقفه على الطواف عند الجمهور خلافاً لما سيأتي عن عطاء وبعض أهل الحديث في كلام الحافظ في مسألة السعي، وقال ابن قدامة: السعي تبع للطواف لا يصح إلا أن يتقدمه طواف فإن سعى قبله لم يصح، وبذلك قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقال عطاء: يخرجه، وعن أحمد: يخرجه إن كان ناسياً وإن كان عمدًا لم يخرجه. قلت: ويأتي مفصلاً في أبواب السعي قبل صياح يوم عرفة، "ولا تقرب" الحائض -

الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ

٧٥٥ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ

= "المسجد" بالنصب "حتى تطهر" يسكون الطاء وضم الهاء من المجرد، أو يفتح الطاء المشددة من المزيد محذوف إحدى التائين مبالغة في السهي، والعرض نفى الدحول ولو لغير طواف، قال الباجي: فيمتنع عليها الطواف حيثما لمعيين: أحدهما: أنه في المسجد والحائض لا تدخل المسجد، والثاني: أن الحيض حدث يجمع الطهارة، والطواف لا يكون إلا بالطهارة، ومثل ما قال ابن عمر **رضي الله عنهما** روي في حديث عائشة **رضي الله عنها** أنه **ﷺ** قال لها: **فعلى ما يفعل حجاج مكة** لا يصح في البيت ولا في المسجد **رضي الله عنهما** حتى يصح. كما سيأتي في "باب دخول الحائض مكة".

العمرة الح كان أهل الخاهية يرونها من أفعال الفجور، فأبطله النبي **ﷺ** قولاً وفعلاً، ولذا أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة؛ ليشتهر بذلك جوارها. قال الخافظ: اتفقوا على جوارها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، ونقل الأثرم إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام؛ ليمكس حلق الرأس فيها، قال ابن قدامة: هذا يدل على كراهة الاعتماد عنده في دون عشرة أيام.

اعتمر ثلاثاً. يعني سوى التي قرن بحجته عند الجمهور. وقال الباجي: قوله: "ثلاثاً" هو الصحيح على مذهب مالك، ومن قال: إن النبي **ﷺ** قرن الحج يقول: اعتمر أربع عمر. "عام الحديبية" تقدم ضبطها في الاستمطار بالنجوم، وتقدم أيضاً أنها كانت في ذي القعدة سنة ست بلا خلاف. قال الخافظ: وكان توجهه **ﷺ** من المدينة يوم الاثنين مستهل ذي القعدة سنة ست، فخرج قاصداً إلى العمرة، فصده المشركون عن الوصول إلى البيت، ووقعت بينهم المصالحة على أن يدخل مكة في العام المقبل، وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه خرج في رمضان واعتمر في شوال، وشد بذلك، وقد وافق أبو الأسود عن عروة الجمهور، وفي العيني بعد ما بسط الروايات في عمرة شوال عن عائشة: قال شيخنا: كأن عائشة تريد بعمرة شوال عمرة الحديبية، والصحيح إعمالها كانت في ذي القعدة كما في حديث أس في الصحيح، وإليه ذهب الزهري ونافع وقتادة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وغيرهم، واختلف فيه على عروة، فروى عنه ابنه هشام: أنها كانت في شوال، وروى ابن أبي الأسود عنه: أنها كانت في ذي القعدة. قال البيهقي: هو الصحيح، وقد عد الناس هذه في عمره **ﷺ** وإن كان صد عن البيت فنحر الهدى وحلق. قال الباجي: فعدها عمرة يقتضي أنها عنده تامة وإن كان صد عن البيت ومع منه، فلا قضاء على من صد عنه، وقال أبو حيفة: عليه القضاء، والدليل على ذلك إجماع الصحابة على الاعتداد بعمرة الحديبية. فلو كانت عمرة غير تامة وكانت عمرة القضية قضاء لها لما عدت عمرة الحديبية إلا أن تعد مع عمرة القضية عمرة واحدة، قلت: وبحسب ذلك حكى الخافظ عن ابن التين، وبه حرم الزرقاني، -

وَعَامَ الْقَصِيَّةِ وَعَامَ الْجِعْرَانَةِ.

٧٥٦ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَعْتَمِرْ إِلَّا ثَلَاثًا، إِحْدَاهُنَّ فِي شَوَّالٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ.

= لكن لمخالف أن عددها عمره بأعشار ثبوت بعض الأحكام منها من لإحصار والإحرام والخلق وغيرها، وقال ابن المصنف: والمراد بالأربعة إحرامه من، فأما ما تم له منها فثلاث، ولذا قال البراء: اعتمر النبي ﷺ عمرتين قبل الحج، فمما يختص بعمره الحديثية، وقال البررقاني بعد قول القسطلاني في "المواهب" في عدده عمره الحديثية ما يدل على أنها عمره تامة: لعل مراد من حيث الثواب؛ لأنه ما أت من أعمالها شيء سوى الإحرام، وأنت حينئذ بالصحة محتتمة في عددها أيضاً، ففي الصحيحين عن براء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة فل أن يجمع مرتين، قال ابن القيم: أراد العمرة المفردة المستتمة، ولا ريب أنهما أثنان؛ فإن عمره القرون لم تكن مستقلة، وعمره الحديثية صُدَّ عنها وحيل بينه وبين إتمامها.

وعام القصص وتسمى عمرة القصاء وعمره القصبة وعمره الفصاض، قال العيني: أما العمرة الثانية فهي أيضاً في ذي القعدة سنة سبع فيما عمت، قاله باقر وسيمان التيمي وعروة ومحمد بن إسحاق وغيرهم، لكن ذكر ابن حبان في 'صحيحه' أنها كانت في رمضان، قال المحب المصري: وما يغل ذلك أحد غيره، والمشهور أنها في ذي القعدة.

م يعتصر إلا ثلاثاً قال الناجي: إنكار لقول عبد الله بن عمر وفوق أس: اعتمر أربعاً، فأما ابن عمر فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمرة في رجب، وأكثر ذلك عائشة وقالت: م يعتصر في رجب قط، وأما أس فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمرة رعم أنه فرها نخخته، وقرب منه ما حكى الأبي في 'الإكمال' والسوسي في 'المكمل' عن القاضي عياض، وقال في آخره: فحاء من هذا أن عمره م ليست إلا ثلاث، وعلى أنها ثلاث اعتمد مالك في الموصأ، فحدث عائشة عبد المالكية عن طاهره خلاف محققيه القائمين بقوله م، كما تقدم في محله، لكن الحديث مخالف ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر أربعاً، وهما عن أس 'اعتمر أربعاً، ويمكن أن يجمع بأها لم تعد في حديث الباب عمرة القران؛ لأنها لم تكن مستتمة، ويؤيد ذلك ما في 'أبي داود' من حديثها رداً على ابن عمر. لقد علم ابن عمر أنه م قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرأه حجة الوداع، فعدت عائشة ههما غير عمرة القران، ويحتمل عند احتفية أنها لم تعد في حديث الباب عمرة الحديثية؛ لأنها م تتم. 'إحداهن في شوال' قال الحافظ: روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر عمرتين في ذي القعدة وعمره في شوال، وبإساده قوي، وقد رواه مالك عن هشام عن أبيه مرسلاً، لكن قوها في شوال معائر لقول غيرها في ذي القعدة، وجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة: م يعتصر م إلا في ذي القعدة، ولا يباويه أن عمرة القران =

- ٧٥٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: أَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ أَحُجَّ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ.
- ٧٥٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي شَوَّالٍ، فَأَذِنَ لَهُ، فَأَعْتَمَرَ، ثُمَّ قَفَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَحُجَّ.

= كانت في ذي الحجة؛ لأن مبدأ إحرامها كان في ذي القعدة، وفعلها كان في ذي الحجة، فصح طريقا الإنصات والعي، كما جمع بذلك بينهما ابن اهماه وابن اقيم والنفسطاني وغيرهم. 'واشتي' كذا في جميع السجح المصرية واهدية، إلا في نسخة المتقى فيها: 'اشتات'. "في ذي القعدة" وهما عمرتا الحديبية والقضاء، أو عمرتا القضاء والقران على الاحتمالين المذكورين في قولها ثلاثا.

تسبه: لا خلاف بين أهل العلم أنه ﷺ لم يعتمر أكثر من أربع. قال ابن اهماه: قد اعتمر النبي ﷺ أربع عمرات كلها بعد الهجرة، ولم يعتمر مدة إقامته بمكة بعد السوة شيئاً، وذلك ثلاث عشرة سنة، وعن هذا ادعى من ادعى أن السنة في العمرة أن تفعل داخلًا إلى مكة لا خارجًا بأن يخرج إلى أهل فيعتمر كما يفعل اليوم وإن لم يكن ذلك مموعاً، ثم فصل العمرات الأربعة المذكورة: وهي عمرة الحديبية وم تتم، وعمرة القضاء وعمرة الحجرة، وهي تحمل عمرة شوال عند المحققين كما تقدم بياها في إحرامه ﷺ، وأما من قال بأنه ﷺ كان مفرداً أنكر هذه العمرة، قال ابن بطال: الصحيح أنه اعتمر ثلاثاً والرابعة إما تخور بسنتها إليه؛ لأنه أمر أساس لها وعملت خصصته، لا أنه اعتمرها، كذا في 'العي'، وقال أيضاً: أسقط بعضهم عمرته هذه فجعلها ثلاث عمر، وهو الذي صححه القاضي عياض، وهذا مسلك عامة الشافعية والمالكية القائلين بإفراده ﷺ خلافاً لعقبيهم، كما تقدم في محله.

اعتمر: تقدير هجرة الاستفهام، "قبل أن أحج"، ولعل مشأ السؤال ما في "أبي داود" بسنده إلى سعيد بن المسيب أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه اندي قص فيه ينهي عن العمرة قبل الحج، فعلم سعيداً روى هذا الحديث، فاحتاجوا إلى السؤال عنه، فقال سعيد: نعم، قد اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر قبل أن يحج، قال ابن عبد البر: يتصل هذا الحديث من وجوه صحاح، وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين العلماء في جواز العمرة قبل الحج لمن شاء.

عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ، "استأذن" أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال"، ولعله استأذن لما أنه سمعه قال: أتم لعمرك أن يعتمر في غير أشهر الحج، فحاف أن لا يحد عليه عمر على العمل بما لا يرضاه، "فأذن له" عمر ﷺ، وعلم منه أن قوله المذكور إرشاد لمصلحة وليس نهي، "فاعتمر" ابن أبي سلمة "ثم فعل" أي رجع إلى أهله "ولم يحج"، فعلم منه، ومما سبق جواز العمرة في أشهر الحج، وهو المقصود من هذه الآثار، =

قَطْعُ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ

٧٥٩ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ اعْتَمَرَ مِنَ التَّعْمِيمِ: إِنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ.
قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَمِرُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

- وعلم أيضاً ما نَوَّه به محمد في "موطنه" على هذا الأثر باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج أي في تلك السنة، فلا يكون متمتعاً لأنه مشروط باحتماء العمرة واحج معاً في أشهر الحج، قال ابن قدامة في "المعنى": إن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام، لم يحج من القابل فليس متمتع، لا يعلم فيه خلافاً، إلا قولاً شاذاً عن الحسن فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع حج أو لم يحج، والخمهور على خلاف ذلك.

قطع التلبية **الح** أي متى يقصعها المعتمر، والمسألة خلافية، قال ابن قدامة: يقطع المعتمر التلبية إذا استتم الركض، ولهذا قال ابن عباس وعمر بن ميمون وطاووس والشامي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال ابن عمر وعروة والحسن: يقطعها إذا دخل الحرم، وقال سعيد بن المسيب: يقطعها حين يرى عرش مكة.

إذا دخل الحرم وبه قال مالك في معتبر من المواقيت كما تقدم، والظاهر أن عروة كان يحرم من ميقات المدينة؛ لأنه مدني. **فليس اعتمر** كذا في السج الهدية، وفي المصرية: فيمن أحرم، وهو المراد من قوله: اعتمر أي أحرم للعمرة "من التعيم إنه لا يقصع التلبية حتى" كذا في السج الهدية، وفي المصرية "إنه يقصع التلبية حين يرى البيت" والمؤدى واحد، "يرى البيت" وتقدم أن ذلك رواية المختصر، والمعروف في المذهب أن معتمر الحجرة أو التعيم يني إلى دخول بيوت مكة، وفي "المدونة": قال ابن القاسم: قال مالك: والحرم بالعمرة من ميقاته يقطع التلبية إذا دخل الحرم، ثم لا يعود إليها، والذي يحرم من غير ميقاته مثل الحجرة والتعيم يقطعون إذا دخلوا بيوت مكة، قال: فقلت له: أو لمسجد، قال: أو المسجد، كل ذلك واسع. **سئل** ساء الجهول، مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت أي ميقات كان "وهو من أهل المدينة أو غيرهم" من الأفاقيين "متى يقطع التلبية؟" قال: أما أهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم، وعلى ذلك سائر كتب المالكية، قال "مالك: "ولمعي أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك"، كما تقدم في باب قطع التلبية أي للحاج برواية نافع عنه، وأخرجه البيهقي من حديث عبد الملك بن أبي سليمان قال: سئل متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم، وقال ابن عباس: حتى يمسح الحجر، قلت: يا أبا محمد! أيهما أحب إليك؟ قال: قول ابن عباس.

أَوْ غَيْرِهِمْ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟ قَالَ: أَمَّا الْمُهْلُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، قَالَ: وَبَلَّغْنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

٧٦٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ عَامَ حَجٍّ...
سنة أربع وأربعين

التمتع: قال الحافظ: المعروف أنه الاعتماد في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة، ويطلق في عرف السلف على القران أيضاً، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع إيراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ سَمِعَ نَفْسَهُ نِدَاءً بِحُجَّةٍ﴾ (القرة ١٩٦) أنه الاعتماد في أشهر الحج قبل الحج، ومن التمتع أيضاً القران؛ لأنه تمتع بسقوط سفر للسك إلى الآخر، ومن التمتع أيضاً مسح الحج إلى العمرة، وقال الفاري في "شرح اللباب": التمتع في اللغة بمعنى التذد والانتفاع بالشيء، وفي الشريعة: الترفق بأداء السكين في أشهر الحج في سنة واحدة من غير إلام بينهما إلاماً صحيحاً، وإنما سمي متمتعاً؛ لانتفاعه بالتقرب إلى الله تعالى بالعبادتين، أو لتمتعه بمحظورات الإحرام بعد التحلل من العمرة، أو لانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات ولا يبعد أن يقال: لتمتعه بالحياة حتى أدرك لإحرام الحجة.

عام حج. أول حجة بعد الخلافة كما جزم به الزرقاني وصاحب المحلى وغيرهما أمير المؤمنين 'معاوية بن أبي سفيان' وكان أول حجة حجها بعد الخلافة ٤٤هـ، وآخر حجة حجها سنة ٥٧هـ ذكره ابن جرير، والمراد الأول؛ لأن سعداً مات سنة ٥٥هـ على الصحيح "وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج"، وبسط الشيخ في "الكوكب الدرري" أن مداكرهما يحتمل أن يكون في مسح الحج إلى العمرة، أو في المتعة المعروفة الشامة للقران والتمتع الاصطلاحيين، قلت: وظاهر سياق التمتع بالعمرة إلى الحج يؤيد الثاني، والباعث على التوجيه الأول نسبة الضحاك فاعله إلى الجهل واستدلاله بآية الإتمام ونفي عمر، فهذه كلها ترشد إلى الاحتمال الأول، وسيأتي البسط في ذلك قريباً، "فقال الضحاك بن قيس: لا يصح ذلك" وفي النسخ المصرية: "لا يفعل ذلك"، والمعنى واحد "إلا من جهل أمر الله"، فإنه عر اسمه قال: ﴿وَتَمَتُّعٌ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ نَسْ﴾ (القرة ١٩٦)، والأمر بالإتمام يناي السح، وهذا الاستدلال ظاهر على الاحتمال الأول أي مناظرتهما في الفسخ، وأما على الاحتمال الثاني فلا يبعد أن يكون معنى إتمامهما عند الضحاك إفرادهما كما روي عن غيره، قال السيوطي في "الدر": أخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن ابن عمر في قوله: ﴿وَتَمَتُّعٌ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ نَسْ﴾ قال: من تمامهما أن يفرد كل واحد منهما عن الآخر، =

مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَقَالَ سَعْدٌ: بَشَسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي، فَقَالَ الضَّحَّاكُ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ.

٧٦١ - **ما نث** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ!

- وأن يعتمر في غير أشهر الحج، وسيأتي عند المصنف في باب العمرة أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجاجكم وعمرتكم، فإن ذلك ثم حج أحدكم وأنه لعمرته أن يعتمر في غير أشهر حج، "فقال سعد: بَشَسَ مَا قُلْتَ" نداء الخطاب فإن نسبة الجهل إلى فاعل المتعة سواء كانت متعة المسح أو الثانية مما لا يسعي، فإنهما فعلنا بأمره **رحم** "يا ابن أخي"، قاله ملاطفة ونأيسا؛ فإنه صحابي صغير، "فقال الضحّاك: فإن عمر بن الخطاب قد هي عن ذلك". تختلف السلف في المتعة التي هي عنها عمر، قال المارزي: قيل: "المتعة التي هي عنها عمر مسح الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قال عياض: ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي احتفلوا فيها إنما هي مسح حج إلى العمرة، وهذا كان عمر **رحم** يصرب أساس عليها ولا يصرفهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما صرفهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن مسح الحج إلى العمرة كان خصوصا في تلك السنة؛ لحكمة، ورجح النووي الثاني: إذ قال: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما هو عن المتعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه، ومراده: هي أولوية للترغيب في الأفراد، وقد أخرج مسلم عن أبي موسى أنه كان يعني بالمتعة، فقال له رجل: رويث ببعض فتياك؛ فإنه لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في السلك بعد حتى لقيه بعد، فسأله، فقال عمر: قد علمت أن النبي **رحم** قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يطبوا معرسين في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فبين عمر فيه العلة التي لأحبها كره التمتع، فكانه رأى عدم الترفه للمحاج بكل طريق، وتقدم في باب القرآن في وجوه هي عثمان أن يختار المشايخ في عرض عمر **رحم** بالنهي كثرة المشي إلى البيت وأن يزار البيت في كل عام مرتين كما تقدم قريبا، وسيأتي في باب العمرة ما قال عمر **رحم** افصلوا بين حجاجكم وعمرتكم؛ فإن ذلك ثم الحج أحدكم وأنه لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

وصنعها معه نسبة الجهل إلى فاعله مما لا يسعي، ثم نسبة متعة المسح إليه **رحم** محازة لكونه سب فعلهم وأمرهم وراضيا لهم فعله، وكارها توقفهم فيه ومكرا عليهم بتطوهم بذلك، كذا في "الكوكب"، وأما نسبة المتعة المعروفة إليه **رحم** فظاهر؛ لأنها تشمل القرآن أيضاً.

لأنَّ أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمَرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ.
 ٧٦٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَعْتَمَرَ
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي شَوَّالٍ أَوْ فِي الْقَعْدَةِ أَوْ فِي ذِي الْحِجَّةِ قَبْلَ الْحَجِّ

اعتمر قبل الحج الحج في أشهره كما يدل عليه قوله: وأهدي، فإن الهدى إنما يجب في العمرة في أشهره إذا حج في عامه، وأما انطوع فلا فرق فيه قبل الحج وبعده، وقد روى الحصاص في "أحكام القرآن" برواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: لأن أعتمر في شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة في شهر يجب علي فيه الهدى أحب إلي من أن أعتمر في شهر لا يجب علي فيه الهدى. "أحب إلي" - "إلى" الخارة الداحنة على صميم المتكلم من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة تأكيد في الرد على من مع من التمتع من الصحابة، وإيماء إلى رد من قال بأفضلية الأفراد بشرط أن يعتمر بعد الحج، وفي المواربة عن مالك: ما يعجزني قول ابن عمر هذا، وإفراد الحج من الميقات أحب إلي ضرورة كان أو غير ضرورة.

قبل الحج لا بعده ولو في ذي الحجة. قال الساجي: قوله: "قل الحج" يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد أن جميع ذي الحجة من أشهر الحج من عامه، ثم حصص قبل الحج دون ما بعده نحكم التمتع وإن كان جميع الشهر حكمه واحد في أنه من أشهر الحج، والثاني: أن يريد أن ما قبل الحج من أشهره دون ما بعده، فقال: أو ذي الحجة قبل الحج، وأراد بيان أن ذلك من أشهر الحج دون ما بعده، وقد احتفت الفقهاء في ذلك، واحتفت فيه قول مالك، فروى أشهب عن مالك في "المجموعة" أن أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة، وروى ابن حبيب عن مالك: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة وعشر ليال، وليس يوم النحر عنده من أشهر الحج وإن كانت ليته منها، والدليل على ما بقوله قوله تعالى: ﴿حَجَّ سَهْرَ مَعْدَنَاتٍ﴾ (الشعر ١٩٧) فأنى بلفظ الجمع ولا يحلو أن يكون اثنا أو ثلاثة، ولا خلاف أنه لم يرد ههنا شهرين فله يبق إلا أن يريد ثلاثة، ووجه آخر من الآية أنه قال تعالى: ﴿فَمَنْ مَرَّ مِنْ بَيْنِ الْحَجَّ فَلَا رِمَاةَ﴾ (الشعر ١٩٧) وهو الجماع، وأنه معلوم وممنوع يوم النحر، فوجب أن يكون من أشهر الحج. فإن قلنا: إن جميع ذي الحجة من أشهر الحج ففائدة ذلك أن تأخير طواف الإفاضة إلى آخره لا يلزم به الدم، وإن قلنا: إن عشر ذي الحجة من أشهر الحج، فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بانقضائه التحلل، وقال ابن قدامة: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة، وهو قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والسحمي وفتادة والثوري وأصحاب الرأي، وروي عن عمر وابنه وابن عباس: أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة، وهو قول مالك؛ لأن أقل الجمع ثلاثة. وقال الشافعي: آخر أشهر الحج ليلة النحر وليس يوم النحر منها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ مَرَّ مِنْ بَيْنِ الْحَجَّ﴾ ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر، ولنا: قوله ﷺ: يوم حج الأكمة يوم نحر، رواه أبو داود، فكيف يجوز =

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُذْرِكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ، وَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ.

= أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره؟ وأيضاً فإنه قول من سبينا من الصحابة، ولأن يوم الحرة فيه ركن الحج وهو طواف الزيارة، وفيه كثير من أفعال الحج، منها: رمي جمرات العقدة والبحر والخلق والطواف والسعي والرجوع إلى منى، وما بعده ليس من أشهره؛ لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا لأركانه فهو كالحرمة، ولا يتمتع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث، فقد قال تعالى: ﴿...﴾ (الفرقة ٢٢٨) والقرء الطهر عده، ولو طلقها في طهر احتسبت بقرئته، وتقول العرب: ثلاث حنول من دى الحجة وهم في الثالثة، وقوله: ﴿...﴾ أي في أكثرهن. وفي الهداية: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من دى الحجة، كذا روي عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الربيع. قال ابن الهمام: العبادلة في عرف أصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وفي عرف غيرهم أربعة، أخرجوا عبد الله بن مسعود وأدخلوا ابن عمرو بن العاص وابن الربيع، قاله أحمد بن حنبل، فحديث ابن عمر أخرجه الحاكم وصححه، وعلقه البخاري، وحديث ابن عباس أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه عن ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وحديث ابن الربيع أخرجه الدارقطني، قال القاري في "شرح النقاية": ولما ما أخرجه الحاكم وقال: على شرط الشيخين، وعلقه البخاري عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿...﴾ قال: شوال وذو القعدة وعشر من دى الحجة، وتفسير الصحابي في حكم الرفع، وهذا يتم الاستدلال.

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ أَي لَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا إِلَى مَوْضِعٍ يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَإِلَى مِيقَاتٍ أَوْ مِثْلِهِ فِي الْبَعْدِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَإِلَى مَصْرِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ مِثْلِهِ فِي الْبَعْدِ عِنْدَ مَالِكٍ، كَمَا تَقْدُمُ مَفْصُلاً فِي شُرَاطِ التَّمَتُّعِ مِنْ كَلَامِ "الدَّرْدِيرِ". "حتى يذركه الحج" أي حتى أشأ الحج منها، "فهو متمتع إن حج" أي بشرط أن يخرج في تلك السنة، "وعليه ما استيسر" أي ما تيسر "من الهدى" وأدناه شاة، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الأربعة، ولا يصح ما في "المغني" إنه بدنة عند مالك إذ قال: الدم الواجب شاة أو سبع بقرة أو سبع بدنة، فإن نحر بدنة أو ذبح بقرة فقد راد خيراً، وهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وقال مالك: لا يخرى إلا بدنة؛ لأنه ﴿...﴾ لما تمتع ساق بدنة، وهذا ترك لظاهر قوله تعالى: ﴿...﴾ (الفرقة ١٩٦) وإطراح للأثار الثلاثة، وما احتجوا به فلا حجة فيه؛ فإن إهداءه ﴿...﴾ للبدنة لا يجمع إجراء ما دونهما؛ فإنه ﴿...﴾ قد ساق مائة بدنة، ولا خلاف في أن ذلك ليس بواجب، قلت: بل سيأتي التصريح عن الإمام مالك أن أحب ما سمعه في ما استيسر من الهدى هو الشاة، وحكى الأبي في "الإكمال" عن القاضي عياض: اختلف فيما استيسر من الهدى، فقال مالك وجماعة من السلف: هو شاة، ثم في الحاشية عن "المحلى": أقله شاة، وهذا دم شكر عبد أبي حبيبة ودم حياة عبد مالك.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ لَفَقْدَهُ أَوْ فَقْدَ ثَمَنِهِ "فصيام ثلاثة أيام في الحج" أي في أيامه فإن المراد وقت الحج؛ لاستحالة كون أعماله ظرفاً له، قال البيضاوي: أي في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل، وقال أبو حنيفة: في أشهره =

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ انْقَطَعَ إِلَى غَيْرِهَا وَسَكَنَ سِوَاهَا ثُمَّ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا: إِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، أَوْ الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ....

= بين الإحرامين، وسعة إذا رجع، راد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك لفظ: 'من مي' فهو يؤيد من قال: المراد بالرجوع: الفراق من أعمال الحج. وقبل المراد بالرجوع بن أهله كما هو المعروف في خلاف بين الأئمة، قال البيضاوي: إذا رجعته بن أهليكم، وهو أحد قولي الشافعي، أو بفرعته، أو فرعته من أعماله، وهو قوله الثاني ومذهب أبي حنيفة، وقال لدسوقي: فسرته مالت في 'المدونة' بالرجوع من مي، سواء كان مكة أو سده، وهو المشهور، وفسره في 'المواري' بالرجوع إلى أهله، وقال أيضًا: المراد بالرجوع من مي: الفراق من أفعال الحج، سواء رجع مكة أو رجع لأهله، أو أقام مي، فعلم منه أن المشهور من قولي مالك يوفق الحنفية والثاني لأحد قولي الشافعي، وقال ابن حجر في 'شرح المنهاج': "وسعة إذا رجع بن أهله" أي وضه أو ما يريد بوضه ولو مكة أي الأظهر، وقال الأئمة الثلاثة كالمفاسد: المراد بالرجوع: الفراق من الحج، وسباني بيانه في آخر كتاب الحج.

ودلت أي وحول الهدي أو الصيام إذا أقام بمكة وما في حكمها حتى الحج ثم حج راد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك 'من عامه' أي فهو لم يجمع من عامه، أو خرج من مكة إلى بلده مثلاً ثم حج في عامه لم يكن متمتعاً. **من أهل مكة** المتوصلين لها "انقطع إلى غيرها وسكن سواها" تفسير بلافتتاح بغيرها أي استوطن غير مكة ثم قدم مكة معتمراً في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى أنشأ حج منها أي من مكة في عامه هذا، إنه متمتع؛ لأنه انتقل حكمه إلى حكم سائر الأفاقيين، وكميت فيه شروط التمتع، 'يجب عليه الهدي' أي ذه التمتع إن وجد، أو الصيام إن لم يجد هدياً، وأنه لا يكون مثل أهل مكة في عدم حوار التمتع، أو عدم وجوب الدم على الخلاف بينهم كما تقدم في شرائط التمتع، وما أفاده الإمام مالك كذلك قالت الحنفية، قال القاري في 'شرح اللباب' في شرائط التمتع: أن يكون من أهل الأفاق، والعمدة للتوصل، فهو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو أفاقي، ولو استوطن الأفاقي بمكة فهو مكّي، ومعناه أن أكثر الصحابة منها جرس **هـ** كانوا متمتعين.

من غير أهل مكة أي من الأفاقيين، 'دخل مكة بعمره في أشهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة' أي التوطن بها 'حتى يشئ الحج منها أتمتع هو؟ بحمرة الاستفهام، فقال: نعم، هو متمتع 'يجب عليه الهدي، أو الصيام إن لم يجد الهدي، وليس هو مثل أهل مكة، "وإن" وصلية أراد الإقامة بمكة، "ووجه ذلك أنه دخل مكة" والحال =

حَتَّى يُنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا، أُمْتَمَعَ هُوَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، هُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ، وَدَلَّكَ أَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا الْهَدْيُ أَوْ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَّ هَذَا الرَّحْلُ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ وَلَا يَدْرِي مَا يَنْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

٧٦٣ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ دِي الْقَعْدَةِ أَوْ فِي دِي الْحَجَّةِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَحْدِ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعَ.

= أنه ليس من أهلها إذا دخل مكة أو إذا حج أو إذا صام على من لم يكن من أهل مكة وقت الإحرام بالعمره وأيضاً أن هذا الرجل يريد الإقامة بمكة ولا يدري ما يدور به بعد ذلك هل يهبطه نسابة الإقامة أو يرجع بعد حج أو ليس هو من أهل مكة حين الاعتناء، فهو من الأوفيين بعد من ساجي وهذا كما قال: إن من كان من غير أهل مكة ودخلها في شهر الحج سوى لإقامته لها والاستيطان، فإن حكمه في الحرم والتمتع حكم أهل الأفاق، لأن الاستيطان لا يوجد منه بعد، فقد أتى بعض أهل الجمع وهو عمرة قبل الاستيطان، وإذا لا يكون ممتع من كل منصفه من أن يحرم بعمرة مثل أن يدخل معمر في مصاب فيحل من عمرته ثم يستوص بمكة ثم يعمر في شهر حج ورجع من عامه، فإنه لا يكون ممتعاً، فإنه أشبه ومحمد. فبت: فعلى هذا الخصة لا توفيقهم في مسألة الاستيطان، نعم، لو أراد هذا الأفاقي لسكنى مكة دهرًا بدون التوصل فيها فائسأله وفاقية ويكون ثمتا عند حتمه أيضاً، لكن في عمدة كتب خروج من هديه وعمره حرمته من قومه، إذا قدم كوفي بعمرة في شهر حج ثم أخذ مكة دار ورجع من عامه ذلك فهو متمتع، فهذا إن لم تأول بما ظهر من كلام القاري أن خاد الدار هو الغياض بدون الاستيطان، فهذا يوافق الجمهور.

من اعتمر في شوال الحج يريد قبل حج بدين قوله: "ثم أقدم مكة" أي بعد عمرة وهو يرجع من أهله حتى يدركه الحج فهو متمتع إن حج أي بشرط أن يحج في سنة، أو عليه ما استيسر من هدي شاه أو أعمى منها، فمن لم يجد أهدي غيب أو ثلثاً فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع على حرم ما تقدم من حديث ابن عمر **رضي الله عنه**.

مَا لَا يَجِبُ فِيهِ التَّمَتُّعُ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ ذِي الْحِجَّةِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، إِنَّمَا الْهَدْيُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَسَكَنَهَا ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنَيْهَا. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الرَّبَاطِ، أَوْ إِلَى سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا، كَانَ لَهُ

أَوْ ذِي الْحِجَّةِ أَيِ فِي أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ بَدَلِيلُ قَوْلِهِ: "ثُمَّ رَجَعَ" بَعْدَ عَمَرِهِ إِلَى أَهْلِهِ، أَوْ مَثَلُهُ فِي سَعْدٍ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ" التَّمَتُّعُ، لِأَنَّهُ أَوْدَعَ كُلَّ سَنَةٍ سَفَرَهُ، وَهُوَ يَتَمَتَّعُ بِشَرْكَ سَفَرٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا الْهَدْيُ يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ، أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا حَتَّى احْجَّ ثُمَّ حَجَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ، إِذَا شَرَطُوا بِتَمَتُّعٍ عَدَمِ الْإِمَامِ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيَّةُ، إِذَا شَرَعُوا عَدَمَ الْعُودِ بِمَقَاتٍ وَلَا لَمْثَةٍ مَسَافَةٍ، وَكَذَلِكَ الْحَنَابِلَةُ، إِذَا شَرَطُوا عَدَمَ الْخُرُوجِ إِلَى مَوْضِعٍ يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، كَمَا تَقْدِمُ ذَلِكَ كُنْهٌ فِي شَرَائِطِهِ، وَلِذَا قَالَ سَاحِي: لَا يَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا يَرَوِي عَنِ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ وَعِظَاءُ أَنَّهُ يَتَمَتَّعُ وَإِنْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

انْقِطَعَ إِلَى مَكَّةَ أَيِ انْتَقَلَ إِلَيْهَا وَسَكَنَهَا سَنَةً عَدَمَ الْإِنْتِقَالِ مِنْهَا، وَبِذَلِكَ فُسِّرَ الدَّرْدِيرُ الْإِنْقِطَاعَ، 'مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَسَكَنَهَا' قِيلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ "ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كُتُوبَهُ غَيْرَ مَكِّيٍّ شَرَطَ لِقِسْمِيَّةِ الْإِدْمَاعِ، لَا شَرَطَ لِمَدَمٍ فَقَطْ كَمَا تَقْدِمُ الْقَوْلَانِ لِلْمَالِكِيَّةِ فِي شُرُوطِ التَّمَتُّعِ، 'وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ' وَهُوَ 'إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنَيْهَا' يَعْنِي إِذَا اسْتَوَصَّ مَكَّةَ قِصَارًا بِمَنْزِلَةِ الْمَكِّيِّينَ، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ.

خَرَجَ إِلَى الرَّبَاطِ أَيِ الْجِهَادِ، وَأَصْلُهُ: مِلَازِمَةُ ثَعْرِ الْعَدُوِّ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْجِهَادِ أَيْضًا، "أَوْ إِلَى سَفَرٍ آخَرَ" مِنَ الْأَسْفَارِ 'غَيْرِ الْجِهَادِ، وَالْمَعْنَى: أَنْ مَنْ اسْتَوَظَّ مَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ عَنْهَا بِقَصْدِ سِيَةِ الْعُودِ إِلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا، سِوَاكَ كَانَ لَهُ أَهْلٌ مَكَّةَ أَوْ لَا أَهْلٌ لَهُ هَا فِدَحَلَهَا" أَيِ مَكَّةَ 'عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ"، فَفَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ "ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ" مِنْ عَامِهِ، "وَسِوَاكَ" كَانَتْ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَحَلَ لَهَا مَكَّةَ "مِنْ مَقَاتِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ دُونَهُ" مِنْ بَقِيَّةِ الْمَوَاقِفِ، =

أَهْلٌ بِمَكَّةَ أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ بِهَا، فَدَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ وَكَانَتْ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مِنْ مِيقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ ذُوْنَهُ، أُمْتَمَعَ مِنْ كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **هَذِهِ حُرْمَةُ الْحَجِّ** **حَرَمٌ** (سورة بقره ١٩٧)

= قاله نزيلنا، وعلى هذا فمرد ميقات أي **مِيقَاتِ الْحَجِّ**، ولأوجه عدي أن المراد بمِيقَاتِ نَبِيِّ ﷺ حُرْمَةُ الْمُؤَقِفَاتِ أَيْ سَوَاءَ كَانَ حَرَمُهُ مِنْ مِيقَاتِ أَيْ مِيقَاتِ كَلِّ أَوْ مِنْ دَخَلِ مِيقَاتِ، بِهِ يَشِيرُ مَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ السَّاحِبِ، «أُمْتَمَعَ» هُجْرَةٌ لاسْتِهْجَامٍ مِنْ كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ مَذْكُورَةً؟ فَقُلْنَا مَالِكٌ فِي حُجْرَتِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ فَإِنْ سَاحَى، وَبِمَا سَاءَ مَا تَلَفَّظَ بِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَدْيًا أَوْ لَا يَكُونَ؛ لَأَنَّ حُكْمَ الْإِسْتِصْطِاقِ يَنْتَهِى مِنْ سَوَاقِطِ مَوْضِعِهِ وَأَنْ يَكُنْ لَهُ هَدْيًا، فَإِنَّ تِلْكَ حُكْمَ الْإِسْتِصْطِاقِ فَخَرَجَ عَنْهُ بِشَرْطٍ مِنْ لَأَسْفَرِ إِلَى رِثَاةٍ أَوْ غَيْرِهِ حَتَّى يَنْتَقِلَ عَلَيْهِ سَاسَةٌ وَتَعْمَلُ، وَبِأَنَّ شَرْطَهُ مَا قَدَّمَاهُ ذَكَرْهُ، قُلْنَا، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَقِيقَةُ فِي الْمُنَاقَاةِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِدُخُولِهِ مِنْ مَكَّةَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ إِلَى أَهْلِهِ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَاعْتَمَرَ مِنْ مِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَفِيهِ مُتَمَتِّعٌ وَإِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّمَتُّعِ الْإِحْرَامُ مِنَ مِيقَاتِ وَلَا مِنَ عَمْرَةٍ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ مَا قَدَّمَاهُ ذَكَرْهُ، قُلْنَا، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَقِيقَةُ فِي الْمُنَاقَاةِ مَعًا، قُلْنَا نَقَرْنَا فِي «شرح المسائل» أَوْ خَرَجَ السَّكَنِيُّ إِلَى الْإِقَاقِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِيهَا، وَدَخَلَ مَكَّةَ عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا عَلَى صَرِيحِ سَلَسَةٍ، بِوُجُودِ الْإِمَامِ، وَفِيهِ أَيْضًا: لَا يَشْتَرُطُ لِحُجَّةِ التَّمَتُّعِ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ مِنَ مِيقَاتِ وَلَا إِحْرَامُ الْحَجِّ مِنْ حَرَمٍ؛ لَكِنَّهُ إِحْرَامُ مِنَ مِيقَاتِ مِنْ حَمَمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَهُوَ أَحْرَمُ بِعُمْرَةٍ دَاخِلِ مِيقَاتِ، أَوْ سَاحَى مِنْ أَحِلٍّ، وَلَمْ يَلَمْ يَنْتَهِيَا إِلَّا مَا صَحِيحًا، يَكُونُ مُتَمَتِّعًا وَعَلَيْهِ دَمٌ تَرْتَبُ لِمِيقَاتِ.

وَذَلِكَ أَيْ ذَلِكَ مَا أَقْدَرَهُ أَنْ يَلْتَمِزَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: **ذَلِكَ** أَيْ التَّمَتُّعُ، أَوْ وَجُوبُ الدَّمِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَشَارِئِ بِهِ **هَذِهِ حُرْمَةُ الْحَجِّ** **حَرَمٌ** (سورة بقره ١٩٧) وَهَذَا مِنْ حَاضِرِيهِ غَابَ عَنْهُ الْحَاجَةُ، ثُمَّ فِي آيَةِ مَسَائِلَ خِلَافَتَانِ، أَوَّلَاهُمَا فِي الْإِشَارَةِ، فَقَالَتِ الْحَقِيقَةُ: «ذَلِكَ» بِإِشَارَةٍ إِلَى التَّمَتُّعِ أَيْ التَّمَتُّعِ مِنْ هَدْيًا يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَالَتْ ثَانِيَةً، بِإِشَارَةٍ إِلَى الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ مِنْ وَجُوبِ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ، هَكَذَا قَالَتِ عَامَةُ الْمُفَسِّرِينَ، وَلَمْ يَكُنْ مَسْأَلَتُهُمْ غَيْرَهُمَا، وَقَالَ الْخَصَائِصُ فِي «حُكْمِ الْقُرْبَانِ»: وَامْتِنَعَتْ مَحْضُورٌ هَا مِنْ هَدْيًا يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَنْ كَانَ وَصْفُهُ الْمُؤَقِفَاتِ فَمَا دُونَهَا فَلَيْسَ لَهُ مَتْنَعٌ وَلَا قُرْبَانٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍاهُ قَالَ: إِنَّمَا التَّمَتُّعُ بِحُجَّةٍ مِنْ هَدْيًا يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَعْنَى **هَذِهِ حُرْمَةُ الْحَجِّ** **حَرَمٌ** (سورة بقره ١٩٧) لَا دَمَ عَلَيْهِمْ إِذَا تَمَتَّعُوا وَمَعَ ذَلِكَ فَتَنَّهُمْ أَنْ يَتَمَتَّعُوا بِالْهَدْيِ، فَظَاهِرُ الْآيَةِ بِوُجُوبِ خِلَافٍ مَا قَالُوهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: **ذَلِكَ** مِنْ هَدْيًا، وَالْمُرَادُ: مَتْنَعٌ، =

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ

٧٦٤ - مَاتَ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الشَّيْمَانِ، ..

= ولو كان المراد اهتدي لقول: دلت على من لم يكن. فإن قيل: يجوز أن يكون اللاحق بمعنى 'عسى'، قيل له: لا يجوز إرادة انقطع عن حقيقته وصرفه إلى النحر إلا بدلالة. ولكل واحدة من هذه الأدوات معنى هي موضوعة له حقيقة، فغير جائز حملها عليها إلا بدلالة، وأيضاً فإن امتنع أهل سائر الأفاق بما هو خفيف من الله وإرادته المشقة عليهم في إنشاء سفر لكن واحد منهما؛ بدلي معي عن ذلك لأدى ذلك إلى مشقة وصرر، وأهل مكة لا مشقة عليهم ولا صرر في فعل العمرة في غير أشهر حج ومسألة شعبة: مرد حاصري مسجد الحرم، واحتلفوا في المراد به، فقال نافع والأعرج: هو أهل مكة بعينها، وهو قول مالك، وإسارده الضحاوي، وقال طاوس: هم أهل الحرم، وقال أبو حنيفة: هم أهل البقعات، وقال مكحول: من كان منزله دون البقعات، وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: من هو من مكة على دون مسافة القصر، وهو قول أحمد، كذا في 'الخصي'. قال أبو بكر الخصائص: احتلف أساس في ذلك على أربعة أوجه، فقال عصاة ومكحول: من دون البقعات إلى مكة، وهو قول أصحابنا، إلا أن أصحابنا يقولون: أهل البقعات مسيرة يوم، وقال ابن عباس ومجاهد: هم أهل الحرم، وقال الحسن وطلوس ونافع وعبد الرحمن الأعرج: هم أهل مكة، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: هم من كان أهله دون ثلثين، وهو حينئذ أقرب البقعات، وما كان وراءه فعليه منع. وقال ابن قدامة: 'حاصري' المسجد الحرام أهل الحرم ومن بيته وبين مكة دون مسافة القصر، من عساه أحمد، وروى عن عصاة، وبه قال الشافعي، وقال مالك: هم أهل مكة، وسألت حاصر شيء من ذلك منه ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضر بدليل أنه إذا قصد لا يترخص ويخص السفر فيكون من حاضريه.

في العمرة أي الروايات المتفرقة في باب العمرة، وهي نعمة الربارة، وقيل: القصد، وقال الرابع: عمارة: قصص الحرات، والاعتماد والعمرة: الربارة التي فيها عمارة النود، وجعل في شريعة لتقصيد المحصوص، وفي الفتح: قيل: إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام، وفي التلخيص: ريادة بيت الحرم كعبته خاصة وشروط مخصوصة. واحتلف أهل العلم في حكمها، قال ابن رشد: فإن قولاً قال: به واجب، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد والأوزاعي والثوري، وهو قول ابن عباس من صحبه وجماعه من التابعين، وقال مالك وجماعة: هي سنة، وقال أبو حنيفة: هي تطوع، وبه قال أبو ثور ودادود قس: واحتلفت بقية المذاهب في بيان مسألت الأئمة في ذلك، وتعل ذلك لاختلاف الروايات عنهم، قال في 'البدائع': فإن أصحابنا: إنها واحدة كصدقة الفطر والأضحية ونوتر، ومنهم من أطلق اسم السنة، وهذا لا ينافي الواجب، وفي 'النسب' و'شرح' لبقاري: العمرة سنة مؤكدة على المختار، وقيل: واحدة، صححه فاضي حان، وبه حرم صاحب 'البدائع' =

٧٦٥ - **مالك** عن **سُني** مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني قد كنت تجهّزْتُ للحج فاعترض لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمرِي في رمضان فإنَّ عمرة فيه كحجة.

٧٦٦ - **مالك** عن **نافع**، عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجكم وعمركم؛ فإن ذلكم أتمَّ لحج أحدكم وأتمَّ لعمركم أن يعتمر في غير أشهر الحج.

فقال قال بن عبد البر، هكذا جمع روة لموصى، وهو مرسل ضعیف، لكن صح أن ما ذكر سمعه من تلك امرأة فقار بذلك مسند، فقد روه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد من حريمه يقال لها أم معقل، هكذا سماه الزهري، وهو مشهور معروف، لي قد كنت خربت في قبائل مدح فاعترض بي عائق وعربي مانع، قال برزقي وعبد لي دود فأصابتها هذه القرحة الخفية أو حسري، فهبت فيها أبو معقل، وأصابني فيها مرضي هذ حتى صححت منها، وكان لما حمل هو لذي ريد أن يحج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: **فهذا حديث حسن**، فإن حج من سبيل الله، وفي رواية عبد الرزاق: قال: يا رسول الله! إني أردت الحج ففصلت حمي، أو قالت: بعيري، وجمع بأنه صلتم واحد فحصبته هذه القرحة، أو صل بعد حصولها ثم وجد فذكرت له لوجهين وقصر بعض الرواة على أحدهم. **فإن عمرة فيه كحجة** وفي رواية مسند، تعدس حجه، وفي السحاري: فإن عمرة في رمضان حجه، أو حرمه من، قال من حرمة: في هذا حديث أن الشيء يشبه بالشيء، ويجعل عدله بد أشبه في بعض المعاني لا جميعها؛ لأن العمرة لا يقضى لها فرض الحج ولا نذر

افصلوا الحج وأخرجه مسند برواية حار عن حمير، وفيه القصة، قال: فقصو بوضي حمره وكسر لصاد على ما صصه صاحب المعنى في ترفو بين حجكم وعمركم، قال الساجي: يحتل من حجه انقص الفصل بينهما في الإحرام، إلا أنه قد بين في آخر الحديث أنه إنما أراد الفصل بينهما في وقت الإحرام، فتعد أشهر الحج للإحرام بالحج وجره بالعمرة في سائر شهور، فإن ذلك كد في تسخ مصرية، وفي تسخ حديدة: ذلكم ثم حج أحدكم فتعد به أشهر الحج، وأتمَّ عمرته متدا، وجره أن يعمر في غير أشهر الحج، وقال ابن القيم في أهدي: روي عن طابوس عن ابن عباس: منع رسول الله ﷺ وأبو بكر حتى مات وعمر وعثمان كدك، وأبو من هني عنها معاوية. رواد الإمام أحمد في مسند وترمذي. وقال: حسن، وذكر عبد الرزاق عن ابن طابوس عن أبيه قال: قال أبي بن كعب وأبو موسى لعمر بن الخطاب: ألا تقوم فتبين للناس أمر هذه المنعة؟ فقال عمر: وهل بقي أحد إلا وقد علمها ما أن فافعلها، قال: فما ذكره شيخنا عمر أنه به عن منعة سنة، وإنما قال: أن إتمَّ حجكم وعمركم أن تقصو بينهما فحار بهما أقص الأمور وهو فرد كل واحد منهما سفر يستنسه له من بدده. =

٧٦٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَّاءَ كَانَ إِذَا اعْتَمَرَ رَأَى مَا لَمْ يَحْطُطْ عَنْ رَاحِلَتِهِ حَتَّى يَرْجِعَ. قَالَ يُحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا.

وهذا الفصل من القرآن وسمعت، وقد قيل على ذلك أحمد وأنه حشفه مائت واستمعي وغيرهم. وهذا هو الإجماع الذي قلناه أنه كثر وعمره. وكان عمر بن الخطاب قد سمع، وكذلك علي، وكان علي وعمر في قوله تعالى: **وَالْحَجُّ مَحْبُوبٌ** (سورة الحج، الآية ٢٦) قالوا: إقامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلكت، وقد قال **عَلَيْهِ السَّلَامُ** لعائشة في عمرتها: **أَنْتِ أَعْلَمُ بِحُجَّتِي**. وفي موطأ أحمد ما ذكره ابن أبي عمير عن محمد بن يعقوب عن رجل من أصحاب علي بن أبي طالب أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: **أَفْضَلُ مِنْ نَحْرٍ**، ولكن القرآن أفضل من الحج مفردة وعمره من مكة ومن سمعت علي بن أبي طالب وهو يقول: **أُتِيَ حَشَفٌ وَنَعْمَةٌ مِنْ فَهَائِشِهَا**، وقال من نفسه فهذا يعني حماره عمر بن الخطاب فضل من غنم ميهمة أنه كفي عن ميهمة ثم ميهمة من حمل كفيه على ميهمة فمسيح. ومنهم من حمده على ترك الأول ترجيحاً لإجماعهم. ومنهم من عارضه بروايات أبيه عنه روى ابن أبي عمير. ومنهم من جعل في ذلك رواية عن علي بن أبي طالب فلو كانت رواية عن أبيه حجة كما سلك ابن جرير، ومنهم من يعدل أبيه رأيه من غيره؛ كراهته أن يضل الخراج معرسين بسائهم في ظل لأثر، ولأوجه عدي أن كفي عمر كان من ميهمة فمسيح وسمعت معروفاً كسبهم، انتهى عن ذلك حتى تحريم، وهو محتمل ما ورد أنه كان يصر على ذلك. قال علي بن أبي طالب: **مَا كَانَ عَمْرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ يَنْصَحُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ**، لا عتفاده هو وغيره أن المصحح حاصل بالتحليل، وأنه كفي عن أبي كان سبيل لا حيلة، وهو محتمل رواية ابن أبي عمير، وما حمده أيضاً على التحريم فعل نفسه أسمع، سائر خبر.

لم **نخطط** قسمه عدة الأول كـ تبصر من حظ الشيء يحظ إدارته وإلقاه في فـ بصر الرحل والأمتعة على راحته حتى يرجع في مديته قال ساجي: يحمل أن يكون إسه على مديته حين إيلها بدعوة سبي . . . ويحمل أن يكون لإسرح تبصر في أمور مسلمين في قول مصر فيها مديته مع صحبة . . . ويحمل أن يكون إلقاه تحفة . . . مفعلة بها جرون من الإقامة تحفة . . . واستبصار . . . أي تبصر هم مدة نالته ثم: لأمر مدو لا يكون مقسم بها مقيما

العمره سه مؤكدة كد من اوبر هيد هو مشهور في المذهب. كد فل جمع من ملكية، وه فالب حقيقه: ايها سه مؤكده، كنهه ه يقوم. ايها كد من اوبره لان اوبر عدهم وحب. ولا علم احدا من مسلمين رخص في تركها، فل لاي في الاكل فل عيب فل ماث. هي سه مؤكده، وفل مرة: لا نعم احدا يرخص فيها، فحمل بعضهم فوه على الاستحباب. وحمه بعضهم على الجوب، وفل برزقالي حمل على السنه؛ لان تركها لا يرخص فيه، بل فله سه فل عيبها، وحمه بعضهم على الجوب، وه فل من حيب وس حنيه. وفل اساحي عد قول ماث. لا نعم احدا. ايح. يريد ايها مؤكده، وانه لا نعم احدا من مسلمين بفصل تركها، ولا يرخص فيه، بل يأمر بمعنها، ويقي تأكيد حدها كما يقي بالمسارعه في تأكيد السنه لاسيما ما اختلف في وجوبه كل اوبر

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُعْتَمِرِ يَقَعُ بِأَهْلِهِ:

في السنة مرارا من إصلاق الجمع على ما فوق الواحد، فذكره المرة الثانية فأكثر، لأنه اعتمر أربعاً كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرير، نعم، إن شَرَعَ في المكروه لزمه إتمامها، لأنه من قسم الحائز، وأجار الجمهور وكثير من المالكية التكرار بلا كراهة؛ للحديث السابق: **عمره مراراً** حتى نابع ابن عبد البر فقال: لا أعلم أحداً من كره ذلك حجة من كتاب ولا سنة نخب التسليم لثقلها، قاله الرزقي، وفي شرح استهاج: يس الإكثار منها لاسيما في رمضان، وقال ابن قدامة: لا بأس أن يعتمر في السنة مراراً، وروي ذلك عن عبيد بن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وطاوس وعكرمة والشافعي. وكره العمرة في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك، وقال الشافعي: ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة، ولأن النبي لم يضعه، ولأن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي عمره مع قراها وعمرة بعد حجها، ولأن النبي قال: **عمره مراراً** متفق عليه، وقال علي في كل شهر مرة، وكان أنس إذا حرم رأسه حرج وعتمر، رواها الشافعي في 'مسنده'، وقال عكرمة: يعتمر إذا أمكن موسى من شعره، وقال عطاء: إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين، فأما الإكثار من الاعتمار والمؤالة بينهما فلا يستحب في صاهر قول السلف الذي حكياه، وكسب قال أحمد: إذا اعتمر فلا بد من أن يحق أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس، فظاهر هذا أنه لا يستحب أن يعتمر في أقل من عشرة، وقال بعض أصحابنا: يستحب الإكثار من الاعتمار، هذا ما في 'المعني' وفي 'الروض المربع': تباح العمرة في كل وقت، فلا نكره في أشهر الحج ولا يوم النحر ويوم عرفة، ويكره الإكثار والمؤالة بينهما باتفاق السلف، قاله في 'المدغ'، ويستحب تكرارها في رمضان؛ لأنها تعدل حجة، وقال إقاري في 'شرح المناب': ولا يكره الإكثار منها في جميع السنة، خلافاً لما ذكرنا، بل يستحب على ما عليه الجمهور، وقد قيل: سبع أسابيع من الأضوفة كعمرة، وورد: ثلاث عمر كحجة، وورد: عمرتان، وفي الهداية: هي جائزة في جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها فعلها يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، لما روي عن عائشة أنها كانت تكرر العمرة في هذه الأيام الخمسة. قال ابن إمام: قال الشيخ تقي الدين في 'الإمام': روى إسماعيل بن عياش عن إبراهيم بن عيسى عن عمار: قال النحر يعني ابن عباس: خمسة أيام: يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق، اعتمر قبلها أو بعدها ما شئت

يقع بأهله أي يجامعها إن عابه في ذلك أهدي" جراء للمحابة، واحتلفوا في مصداق أهدي الواجب في إفساد الحج والعمرة، أما الأول فسيأتي في محله، وأما الثاني فالجمهور على أن الواجب شاة، قال الموفق: من وصي قبل التحلل من العمرة فسدت عمرته، وعابه شاة مع القضاء، وقال الشافعي: عليه القضاء وبدء؛ لأنها عادة نشتم على صواف وسعي فأشبهت الحج، وقال أبو حنيفة: إن وصي قبل أن يطوف أربعة أشواص كفوساً، وإن وصي بعد ذلك فعليه شاة، ولا يفسد عمرته، ولنا: أنها عبادة لا وقوف فيها فلم يجب فيها بدنة، ولأن العمرة دون الحج =

إِنَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيَ وَعُمْرَةً أُخْرَى يَتَدَيُّ بِهَا بَعْدَ إِتْمَامِهَا الَّتِي أَفْسَدَ، وَيُحْرِمُ مَنْ
حَيْثُ أَحْرَمَ لِعُمْرَتِهِ الَّتِي أَفْسَدَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْ مِيقَاتِهِ فَلَيْسَ
عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ مِيقَاتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ جُبٌّ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ نَاسِيًا،

= فوجب أن يكون حكمها دون حكمه. وعمد أخرى فقهاء عن عمره في فسدها، قال ساجي: وهذا كما
قال: إن المعتمر إذا وقع بأهله فقد فسد عمره، لأن بفساد قصد حج وعمره وبفسادهم، ولا خلاف عنده في
أن الوضوء يفسد هذين السكوتين وجب قصدهما ههنا، سدى لها أي عمره بقصد فور بعد إتمامه العمره
التي فسدها بإحرامها، قال ساجي: يريد أنه يقضي على عمرته في فسدها حتى يكملها ويحل منها كما يكمل
في لا فساد فيها، ولا خرج من حي فسدها بفساد، بل يبرمه أن يقضي في فسدها حج وعمره كما يقضي في
صحيحتهما، ولا يصح خروجه منهما، إلا بالإكمال والتحليل. وهذا مذهب جمهور الفقهاء، قال تقري في
شرح سنن: إذا أفسد عمرته فعليه ان يقضي في الخامسة وفسدها بإحرامه حديث

ويحرم: في عمرة لقضاء من حيث أحرم لعمرته الأولى التي فسدها، قال ساجي: فإن كان أهله ناسيًا
الأول من الميقات ثمه القضاء من الميقات، وقال أبو حنيفة: إن فسدها عمره حرامه أن أحرمه من حل، وليس
على ما يقوله: به معنى يجب غنائه في عمرة مقصده سد، فوجب أن يحرم في فسدها، قلت: ويدل على ما
قائله الحنفية: أنه إذا دخل في مكة بوجه مشروع صار من أهله، ومذهب مكِّي لعمره حل كما لا يخفى. "إلا أن
يكون أحرم" أولاً من مكان بعد من مفرقه كمصري أحرم من مدينه بمرور بعمره وفسدها فليس عليه أن
يحرره في القضاء، إلا من ميقانه أي حلقه، قال ساجي: يعني من أحرم من بعد من ميقات في بداء سكه ثم
فسده، يمكن عليه أن يقضي: إلا من ميقات. ولا يبرمه أن يحرم في القضاء من حيث كان أحرم في الآثناء؛ لأن
تقديم الإحرام من الميقات يمكن وأما عليه في الشرح فلم يجب عليه قضاء. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك: أنه
إذا دخل مكة على وجه مشروع صار من أهله فيعتمر من حل، وإن رجع إلى الأفاق صار من أهله فيحرم من
أي المواقيت شاء، ففي "البحر العميق" يحرم بقضاء في أي وقت شاء من أي ميقات شاء، ولا يتعين ميقات سدى
أحرم منه للأداء، ولا الزمان الذي أحرم فيه. ولا يصرح سدى سكه في الأداء، وقال غاري في شرح سنن:

ولا يشترط لاقوود القضاء بحرمه من حيث أحرم أولاً. ولا من ميقات. وهذا حب لإحرام من ميقات مطلقاً
أو على غير وضوء: سواء كان عمد أو ناسياً، ثم وقع بأهله أي جامع معتد بإتمام عمرته أو ناسياً، هكذا
في لسخ الهدية، وليس في أحد من السجح مقصرة ولا انتول ولا اشتروح لفظ ناسياً، ولعله رده بعض
الناسخين؛ لمبايسة قوله. ثم ذكر، ولا فرق في ذلك بين النسيان وعدمه، قال مالك: 'يعتسل أو يتوضأ' =

ثُمَّ ذَكَرَ قَالَ: يَغْتَسِلُ أَوْ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَعْتَمِرُ عُمْرَةً أُخْرَى وَيُهْدِي، وَعَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ فَإِنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ يُحْرِمَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْزِيٌّ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنْ الْفَضْلُ أَنْ يُهْلَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنَ التَّنْعِيمِ.

= شر على ترتيب لف، ثم يعود إلى الصواف، فيطوف بالبيت؛ لصلان الطواف الأول؛ فإن الطهارة من شرائط الطواف عند المالكية، ويطوف بين الصفا والمروة؛ لأن صحة السعي يتوقف على صحة الطواف، وقد بطل لغوات شرطه كما تقدم في "ما تفعل الحائض"، وهذا كله إبقاء للعمرة الفاسدة. ويعتمر عمرة أخرى قضاء عن الأول، ويهدي أي يجب إبداء فساد العمرة الأول، قال الباجي: يعني من طاف وسعى على غير طهارة فإن صوابه غير صحيح؛ لعدم شرط صحته وهو الطهارة، فإن جامع بعد أن طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الصواف وسعى، فعليه أن يتمادى على فساد عمرته، فيطوف ويسعى، ويحل منها، ثم يقضي عمرة ويهدي هديا، وأما مذهب الحنفية فقد عرفت في ما مضى أن الطهارة ليست بشرط عندهم، فلم تفسد العمرة فلا قضاء لها، لكن يجب الهدى للطواف حسا، قال انفاري في "شرح لباب": لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو ألقه ولو شوطا حسا أو حائضا أو محدثا فعليه شاة في جميع الصور المذكورة. "وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي محرمة فجامعها بعد أن طافت للعمرة حسا أو محدثا" مثل ذلك أي مثل ما تقدم من حكم الرجال؛ فإن النساء شقائق الرجال، وكذلك قالت الحنفية: إن حكم النساء في ذلك مثل الرجال وتقدم حكم الرجال عند الحنفية قريبا.

قال مالك الحج احتتمت سح الموطأ في هذا القول، ففي جميع السح الهدية. قال مالك: فأما العمرة من التمتع فإنه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم فإن ذلك محرم عنه إن شاء الله، ولكن الفصل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله ﷺ وهو أبعده من التمتع، فهذا الكلام وإن أمكن تصحيحه، لكن الظاهر أن فيه سقوطا، والصواب ما في السح المصرية وعليه اعتمادنا؛ لاتفاق السح العديدة على ذلك واختياره عامة الشراح المالكية وبصحتها: قال مالك: فأما العمرة من التمتع "فتحت المشاة الفوقية وسكون النون وكسر العين المهملة، موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الخلل إلى البيت، سمي به؛ لأن عنى يحميه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم، وابوادي اسمه نعمان، قاله في "القاموس"؛ فإنه وإن كان فيه فصل عند المالكية أيضا كما حزم به الرقائي والباقي، لكنه لا يتعين لإحرام كما ذهب إليه بعض السلف، قال: الحافظ: احتلفوا هل يتعين التمتع من اعتمر من مكة؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق ابن سيرين قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع، =

نِكَاحُ الْمُحَرِّمِ

٧٦٨ - مَالِكٌ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

= وَقَالَ الصَّحَاوِيُّ: ذَهَبَ فَرَمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا مِيقَاتَ لِعُمْرَةٍ مِمَّنْ كَانَ مَكَّةَ لَا شُعْبَةَ، وَلَا يَسْعَى بِحُجْرَتِهِ كَمَا لَا يَسْعَى بِخَاوَرَةِ الْمُوقِيتِ إِنِّي لَنُحِجُّ، وَحَالَهُمْ أَجْرُونَ فَقَالُوا: مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ حُلٌّ، وَهِيَ مَوْضَاعٌ يَرُدُّ عَلَى مَا حَكَى سَوَّيٌّ عَنْ الْقَاصِي عِبَاصٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ مِنْ حَرَمِهِ مِنْ شُعْبَةٍ خَاصَّةٍ، فَإِنْ دَخَلَ وَهُوَ مِيقَاتُ مُعْتَمِرِينَ مِنْ مَكَّةَ، وَهَذَا شَدِيدُ مَرْدُودٍ، وَلَدَيْ عِيبٍ لِحَمَاهِيزٍ أَنَّ جَمْعَ جِهَاتِ الْحِلِّ سَوَاءٌ، وَلَا خَصِيصَ لَشُعْبَةٍ، مِنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ الْحَرَمِ "إِنْ أُنِيَ مَوْضِعٌ مِنَ الْخَلِّ، فَإِنْ دَخَلَ" إِنِّي خَرُوجٌ مِنْ حَرَمٍ إِلَى حِلٍّ مُخَرَّجٌ عَنْهُ: مَا يَمُدُّ (لِجَمْعٍ عَلَى أَنَّ مِيقَاتَ مَكِّيٍّ لِعُمْرَةٍ حُلٌّ، بِإِشَاءَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَسْرُثُ، أَوْ لَكِنْ يُفْصَلُ أَنْ يَهْلَ مِنْ الْمِيقَاتِ الَّتِي هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةُ، وَهُوَ الشُّعْبَةُ، "أَوْ" يَحْرَمُ مِنْ مَا هُوَ أَعَدَّ مِنْ شُعْبَةٍ كَأَحْرَمِهِ وَخُدَيْيَةَ، لِأَحْرَمِهِ مِنْهُمْ، فَإِنَّ الزُّرْقَانِيَّ، وَعَنِ هَذَا السِّيَاقِ وَتَرْجُومَةُ بَرْزَوِيِّ عَلَى مَوْضَاعٍ فَصَلَتْهُ شُعْبَةُ، خِلَافَ مَا يَمُدُّ مِنْ سِيَاقِ اسْتِحْسَانِهِ: فَإِنَّهُ تَدْرَأُ عَلَى أَلْفِصَّةٍ غَيْرِ الشُّعْبَةِ، وَفِي الْخَلِّ: عَنْهُمْ أَهْمُ الْخَلِّ عَلَى أَنَّ مِيقَاتَ مِنْ مَكَّةَ لِنِكَاحِ الْحَرَمِ وَالْعُمْرَةِ الْحِلِّ: لِنَحْقِيقِ بَوَاقِ سَفَرٍ، غَيْرِ أَهْمُ احْتِمَاؤِهِ فِي أَنَّ أُنِيَ مَوْضِعٌ مِنْ حِلٍّ يُفْصَلُ لِأَحْرَمِ عُمْرَةٍ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: كُنْهَا سَوَاءً، وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، أَفْصَلَتْهُ شُعْبَةُ، وَقَالَ شَاوِعِي: أَفْصَلَتْهُ أَحْرَمُهُ ثُمَّ لَشُعْبَةٍ ثُمَّ مَا كَانَ أَعَدَّ وَالْأَفْصَلُ عَدُّ الْحَفِيَّةِ الشُّعْبَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْفَرُوقِ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْأَنْدَالِ الْمُحْتَارُ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: لِأَحْرَمِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ أَفْصَلُ مِنَ الْإِحْرَامِ هَذَا مِنَ أَحْرَمِهِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحِلِّ عَدًّا، وَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ مِنْهَا، لِأَمْرِهِ أَنْ يَحْرَمَ مِنْهَا بِأَنَّ يَدْهَبَ بِأُخْتِهِ عَائِشَةَ إِلَى الشُّعْبَةِ يَحْرَمُ مِنْهُ، وَبَدَلُ الْقَوْلِ مُقَدِّمًا عَلَى الْفَعْلِيِّ، وَعَدُّ لَشَاوِعِي بِالْعَكْسِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ سَلَا، وَتَالَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَلَالٍ عَنْ رِبِيعَةَ عَنِ ابْنِ سَرِيٍّ، كَمَا قَالَ ابْنُ تَرْمِذِي، وَوَصَلَهُ مَصْرُ الْوَرِاقِ عَنْ رِبِيعَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ سَنَانٍ وَابْنُ تَرْمِذِي، وَقَالَ: حَسَنٌ، وَلَا نَعْمَ أَحَدًا أَسَدُهُ غَيْرَ مَطَرٍ، نَعَثَ "أَوْ" رَافِعٍ، نَقَضِي، اُحْتَفِظَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَقْوَانٍ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: اسْمُهُ عَلَى أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ الْعَشْرَةِ أَسْلَمَ مَوْلَاهُ، مَاتَ فِي أَوَّلِ حِلَافَةِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ الْقَاصِحِ، كَدَّ فِي التَّقْرِيبِ، يَقُولُ: كَانَ لِعَلَّاسٍ فَوَهِهُ لَسَانِي ^{١٦}، وَأَعْتَقَهُ مِنْ شَرِّهِ بِإِسْلَامِ عِلَاسٍ، وَكَانَ بِسَلَامَةٍ فَلَمْ يَدْرَ، وَهُوَ يَشْهَدُهَا وَيَشْهَدُ أَحَدًا وَمَا عِنْدَهَا، وَرُجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ هُوَ أَوْسُ بْنُ حُجْرٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ، فَإِنَّ الزُّرْقَانِيَّ، وَهُوَ يُتَعَرَّضُ لِحَافِظِهِ وَغَيْرِهِ فِي تَرْجُمَةِ أَوْسٍ عَنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ "فَرُوحَاهُ مِمَّوْهُ" ثُمَّ يُؤْمِنُ بِسِتِّ حُرُوتٍ هَالِيَةٍ أَحَدُ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا مِنْ دُحُلٍ هُنَّ، تَزَوَّجَهَا ٧ هـ، وَتَوَفَّتْ بِسَرَفٍ حَيْثُ حَيَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥١ هـ عَلَى الْبَرَجِ، وَصَاحَرَهُ قَوْلُهُ: فَرُوحَاهُ أَنَّهُ وَكُنْتُهُمَا فِي قَوْلِ الْمِكَاحِ لَهُ، لَكِنْ رَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ سَنَانٍ عَنْ ابْنِ عِلَاسٍ أَنَّ حَصْبَةَ ابْنِي حَبِيبَةَ حَبِيبَتُ أُمِّهَا، ابْنُ الْعَلَّاسِ فَأَكْحَمَهَا ابْنِي ^{١٧}، فَصَاحَرَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِنِكَاحِ نَفْسِهِ بِحَبِيبَةَ قَوْلُهُ: فَرُوحَاهُ عَلَى مَعْنَى حَصْبَةٍ فَقَطْ مُخَارَ، =

بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَوَّجَاهُ مِثْمُونَةَ بَنَتِ الْحَارِثِ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

٧٦٩ - **ماث** عن نافع عن نبيه بن وهب أخيه بني عبد الدار أن عمر بن عبد الله بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان إني قد أردت أن أنكح

= قاله الرقابي، قلت: وهو المتعين جمعاً بين الروايات، وإلا تعارضت الروايات بأسرها. 'ورسول الله ﷺ' بالمدينة قبل أن يخرج إلى عمره القصية، وهذا أيضاً قريبه على أن المراد بقوله: روجاه: خطاه؛ فإن الروايات الكثيرة تدل على أنه ﷺ تروجها بسرف، ويحتمل أيضاً أن يكون فونه. روجاه على معناه انصاهر، لكن قوله: قل أن يخرج" يكون صرفاً بقوله: بعث، ويؤيد ذلك ما في الصفات لأن سعد سنده بن موسى بن محمد: أنه ﷺ تروجها في شوان وهو حلال، فهذه قريبة على أن المراد بالتروج: الخطئة، كما أقر به الرقابي؛ لأن جمهور أهل الحديث والفقهاء واسير متفقة على أن التروج كان في عمره القصية، وروى عن ميمونة قالت: تروجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف، هذا لمط في داود، زاد أبو يعنى الموصلي في مسنده: بعد أن رجعا من مكة، قاله الربيعي، وهذا الحديث أيضاً من مستدلّات من مع نكاح المحرم، وهو أيضاً قريبه على أن المراد حديث اساب: الخطئة، وإلا تعارضا في قل الخروج وبعد الرجوع، ومحمل حديث ميمونة عند حقيقه موزني؛ يجمع روايات التروج محرمًا، وقال ابن القيم في 'المعنى' بعد ما حكى اختلاف الروايات في نكاحه ﷺ فالأقوال ثلاثة: أحدها: أنه تروجها بعد حله من العمرة، وهو قول ميمونة نفسها، وقول السفيّر بينهما وبين رسول الله ﷺ. وهو أبو رافع وقول جمهور أهل النقل، والثاني: أنه تروجها وهو محرم، وهو قول ابن عباس وأهل الكوفة وجماعة، والثالث: أنه تروجها قبل أن يخرج.

أن النكاح يضم فسكون أي أروح أي صلحة بن عمر القرشي، وقال بعضهم: الأنصاري، والصحيح الأول؛ لما في مسلم من رواية أيوب عن نافع عن نبيه بن وهب عن عمر بن عبد الله وكان يحض ست شية على ابنه. "ست شية بن جبير" بن عثمان بن أبي طلحة العدري، "وأردت أن تحضر ذلك" قال الساجي: إرسال عمر بن عبد الله إلى أبان أن يحضر نكاح ابنه بمعنى إشهار النكاح وحضار أهل الفضل والدين فيه، ويحتمل أيضاً أن يحضره لعلمه بما يصح العقد مما يفسده، والأوجه عندي أنه من باب إكراه الأمراء والافتحار خصوصهم، 'فأنكر ذلك' أي نكاح المحرم "عليه أبان" فقال: إلا أراه أعرابيا كما في رواية مسلم، وفي أخرى له: إلا أراه عراقيا حافيا، قال القاضي عياض: قوله: أعرابيا أي جاهلا بالسنة، والأعرابي هو ساكن السادة، قال: وعراقيا ههنا خطأ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم فيصح عراقيا أي أحدا مذهبهم في هذا جاهلا بالسنة، قاله النووي، ومعنى قوله: جاهلا بالسنة أي على ضده أن السنة عدم جواز نكاح المحرم مستطفا لما سمعته من أبيه كما سيأتي، وكان الهوى فيه للتنزيه، =

طَلْحَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ،
 وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ
 وَلَا يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ.

= كنه محرمه على التحريم كما حممه عليه الأئمة الثلاثة **هـ** "وقول: سمعت عثمان بن عفان يعني أنه وفي نصريحه
 — سمعت كما وقع في النسخة ومسنده وغيرهما رد على من قال: لا يسمع أباه، فأنشئت مقده، وفي التهذيب
 الحافظ قال الأثرم: قلت لأحمد: إن ابن عثمان سمع من أبيه قال لا

لا ينكح بفتح أوله وكسر الكاف وتخفيف الحاء بالكسر على النهي، قال صاحب النسخة: مرفوع على
 الخبرية، ويحتمل أن يكون محروما بالكسر، وسيأتي عن الخطابي أن الأصح النهي، أي لا يعقد لنفسه المحرم حج أو
 عمره أو هما، ولا ينكح نفسه أوه وكسر الكاف محروما، أو يضم حاء، أي لا يعقد غيره بولاية ولا وكالة،
 'ولا يحطب' يضم الطاء من الحصة بكسر الحاء، أي لا يصحب امرأة نكاح، قال الربيعي والحافظ في التذرية:
 راد ابن حبان في 'صحيحه'، ولا يحطب عليه، قال القاري: روي الكلمات الثلاث بالفتح والنهي، وذكر
 الخطابي أنها على صيغة النهي 'صح'، على أن سمي بمعنى النهي أيضا، بل أنشأ، والأولان يتحرمان والثالث لشرية
 عند الشافعي، والكل لشرية عند أبي حنيفة، كذا في 'سند'، قال الزرقاني: فيسمع من الحصة أيضا كما هو ظاهر
 الحديث، وبه قال الجمهور كما في 'انفهم'، وحمل الشافعية النهي في الحصة على الشرية، قلت: ما حكى عن
 الجمهور خلاف الشافعية من تخصيصه، بل كنههم منفقون على أن النهي في الثالث لشرية، أما شافعية فظاهر كما قر
 به الخطابي، وبه جزم النووي كما صرح به في 'شرح مسند' أن النهي فيه شرية، وما عند الخليلية فقد تقدم في
 أول الباب من أن قدامة أنه إن شهد أو حصب لم يصح نكاح، وما عند المالكية فقال الباقي: قوله: لا يحطب
 يحتمل أن يريد به السفارة في النكاح والسعي فيه، ويحتمل أن يريد به إيراد حصة حال النكاح، فأما السعي فإنه
 ممنوع، فإن سعى فيه وتداول لعقد نسوة، أو سعى فيه نفسه وكمل العقد بعد التحليل لم أر فيه نصا، وعندي أنه
 قد أساء، والنكاح لا يصح، وأما إذا حطب في عقد النكاح وساول العقد غيره فهو على حو ما ذكرنا، فهؤلاء
 كنههم صرحوا بعدم الفسخ في حصة المحرم، ولبت شعري ما الذي فرق بين كلمات الرواية؛ فإنهم لا يفسحون
 النكاح حصة المحرم ويفسحونه بعقده مع ورود النهي عنهما سبق واحد، على أن الروايات في صحة نكاح محرم
 صحيحة ثالثة ولا رواية في حوار الحصة حال الإحرام، وأيضا ما كان رواية سبب حجة للأئمة الثلاثة في حرمة
 العقد، ورجحوه بأنه قوي وبأن أبا داود الراوي الحديث فهم أن المراد التحريم، ولذا أنكر على عمر بن عبد الله
 وحمه أكثر الحنفية على الشرية، وحمه صاحب "أهداة" على الوطء، قال ابن إمام: والمراد بالحملة لثابتة المتمكين
 من الوطء، والتذكير باعتبار الشخص أي لا تمكن المحرمة من الوطء زوجها، ورد على من يضعف هذا التوجيه.

- ٧٧٠ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَرَدَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِكَاحَهُ.
- ٧٧١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَحْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.

٧٧٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلُوا

طريقاً يفتح قضاء المهمة، ذكر الحافظ في مناسخ أبي عصمان: أباه طريف بن مالك، وفي اتعسف للمحدث: طريف كـ كريمة من الناعمين. تزوج امرأة وهو محرم، ثمكة رآه في بعض النسخ الهندية، "فرد عمر بن الخطاب عليه السلام نكاحه"، قال ساحي: ورده لنكاحه ختم أن يكون نكاح، ويحتمل أن يكون صلاق، والمسح باسم الرد أتيق، وفيه ترجيح لما ذهبنا إليه وقلنا به من أن المحرم لا ينكح.

لا ينكح يفتح أوجه المحرم ولا يحجب على نفسه ولا على غيره، لعموم قوله **لا** ولا حصص، فيعم نفسه وغيره.

أن سعيد الخدري والثلاثة من الفقهاء المشهورين، "سئلو ساء مجهول" عن نكاح آخره فقالوا: لا ينكح يفتح قوله "آخره ولا ينكح" بضم أوجه، وقد أكثر الإمام مالك الآثار في ذلك بعد الحديث المرفوع في السبع لقوة الخلاف في ذلك وصحة روايته عن عباس أنه **لا** تزوج وهو محرم، نسيها على أن العمل والفتوى اتصل بالنكح فلا يصح دعوى لسح أيضاً، لكن الآثار أيضاً مختلفة، فلمخالف أن يحمل آثار المنع على خلاف الأولى، واستند بالإمام أبي حنيفة وإن وافقه في ذلك مما روي من أنه **لا** تزوج ميمونة محرماً، وهو مشهور من حديث ابن عباس، قال الحافظ: وقد صح من حديث أبي هريرة وعائشة، أما حديث ابن عباس فأخرجه الستة بل أجمع المحدثون على تخرجه وتصحيحه، قلت: ولم يخرج البخاري حديث التزوج حلالاً، فإنه ترجم بنكاح المحرم في موضعين من صحيحه ولم يخرج فيهما إلا حديث ابن عباس، قال الحافظ في "الفتح": "أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة، وصاهر صبيحة أنه لم يثبت عنده الشبهة عن ذلك ولا أن ذلك من الخصائص، وقد ترجم به في كتاب النكاح ولم يرد على إيراد هذا حديث، وقد أيضاً في موضع آخر: كأنه يحتج إلى الحوار؛ لأنه لم يذكر في الباب شيئاً غير حديث ابن عباس، ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه، ورجح حديث ابن عباس بوجوده، منها: كونه ثمرته من العلم واتفقه لا يدايه غيره ممن روى حديث التزوج حلالاً، ومنها: اتفاقهم على تصحيحه، وروايات التزوج حلالاً لا تخو عن شيء من الكلام، ومنها: أنه محكم في معناه لا يحتمل تأويلاً قريباً، بخلاف روايات التزوج حلالاً فإنها تحمل على الخصصة وغيرها كما تقدم في أول حديث الباب، ومنها: أنه مثبت لأمر رائد وهو الإحرام، وهذا مختص بمن قال: إن النكاح وقع قبل الإحرام، وعلى هذا فلا يرد أن أهل الأصول =

عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ فَقَالُوا: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ. قَالَ نَحْيِي: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ: إِنَّهُ يُرَاجِعُ امْرَأَتَهُ إِنْ شَاءَ إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ.

حِجَامَةُ الْمُحَرَّمِ

٧٧٣ . عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يسار: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

= من أخيه صرحوا بأن زويه بن عباس فقه ورويه يزيد منته، لأن ذلك ناسبه بن الحسن الملاحق، وأما إخبار
الحسن السابق على الإحرام كما وقع في بعض الروايات أنه سمعت أبا رافع مولاه ورجلاً من أنصار هروجاه
ميمونة ورسول الله ﷺ بأن جده بن عباس منبت ويريد نائب، كما قال ابن أحمد، ومنها: أنه مؤيد
بالتقياس؛ فإنه عقد من العقود، فمن اشترى حارية لخدمة جوار بالاتفاق فأنكح كذا، وسهني وارد على الخطأ
أيضاً، والمصير عند تعارض الروايات بن تقياس، ومنها: أن عمر نكح كذا بن عباس كما تقدم في أول حديث
الباب من رواية أحمد وإسحاق فإنه أعرف بالتقصية، وأما حديث أبي هريرة فد أخرجه الطحاوي وإسحاق قصي،
وصححه الحافظ كما تقدم في كلامه، وحديث عائشة أخرجه صحاحي أيضاً ورواه في مسنده، وقال
الطحاوي: روى ذلك عنها من لا يضع أحد فيه أبو عوف عن معيرة عن أبي الصحن عن مسروق، فكل هؤلاء
أئمة يحتج بروايتهم، وفي تنسيق الضام: أخرجه ابن حبان وإسحاق أيضاً، وتقدم صحته أيضاً في كلام الحافظ،
وأخرج الطحاوي الآثار في ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك أنهم لما يروون حديثاً ناسباً.

في عهد مد: لأن الرحمة ليست كساح فلم تدخل في الحديث، فأما إن خرجت من عهداً فلا يعيدها؛ لأنه كساح فدخل فيه: قال ابن عبد البر: لا خلاف في ذلك بين ثمة المصري بالأمصاري، لأن المراجعة لا تحتاج إلى وث ولا صدق، قاله الرزقاني، قال الساجي: يعني إذا ضحك أمرته ظفقه رحمة في حال إحرامه أو قبل ذلك فإن له أن يراجعها ما كانت له المراجعة بقاء عهد، خلافاً لما يروى عن ابن حنبل من معه المراجعة. **محمد بن حرم** وسجد ذلك يوم استخاري في صحيحه. قال العيني: هذا باب في حكمه الاحتمام للمحرم، هل يجمع معها أو يباح له مصقفاً أو لمصرورة. والمراد في ذلك كنه المحرم لا الخاتم. والاحتمام: وفي "الحكم" الختم المص، والاحتمام: المصاض. قال العيني: ونحوه مطلقاً قال عطاء ومسروق وإبراهيم وصاوس والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر. وقال قوم: لا يحتجم حرم إلا من ضرورة، روى ذلك عن ابن عمر، وهو قال مائث. وقال ابن قدامة: أما الحمامة إذا لم يقطع شعراً فصاحة من غير هدية في قول الجمهور؛ لأنه ندو بإخراج دم، فأشبهه القصد وبطأ الخرج. وقال مالك: لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان حسن المصري يرى في الحمامة دماً وسيأتي شيء من مسلك المالكية في آخر الباب، وهذا كنه في الاحتمام، أما قطع الشعر للحمامة فسيأتي بيانه في هدية من حق =

اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَوْقَ رَأْسِهِ، وَهُوَ يَوْمِنْدٍ بِلَحْيَيْ جَمَلٍ، مَكَانَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

٧٧٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

« قل أن يبحر، وفي 'الحجى' أحرار الاحتجام أو حيفة والشافعي والجمهور بلا ضرورة أيضاً لو لم يقطع شعرا، ولو قطع شعرا فهو حرام يجب فيه العدية، وحجامة **ع** في وسط الرأس كال لعدن، فإنه لا يمتثل عن قلع شعرا. **احتجم** **الح** في حجة الوداع، كما حرم به الحارمي وغيره، قاله الخافظ، "وهو محرم" حمة حالية، "فوق رأسه" وتقدم قريبا من حديث ابن حصة: في وسط رأسه. بيان موضع الحجامة: لأنها تختلف باختلاف المواضع، وهي في الرأس أشد لما يحتاج إليه من حلق شعر موضعها، وربما قتل شيئا من الدواب إلا أن ذلك كله مباح مع الحاجة إليه، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: احتجم النبي **ص** في رأسه وهو محرم من وجع كان به نساء: يقال له: لحي حمل، وفي صريح آخر له عن ابن عباس تعيقا أن رسول الله **ص** احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به. **بلحْيَيْ حَمَلٍ** يفتح اللام وسكون المهملة وتحتين، أولاهما مفتوحة، بسط التشية. 'حمل': يفتح الحيمه واليم، موضع بطريق مكة، ولفظ محمد في "موطنه" عن سليمان بن يسار: أن رسول الله **ص** احتجم فوق رأسه، وهو يومئذ محرم بمكان من صريق مكة، يقال له: لحي حمل، قال ميرك: قوله: 'لحي حمل' وقع في بعض الروايات بالتشية، وفي بعضها بالأفراد، واللام مفتوحة وينور كسرهما وأهممة ساكنة، موضع بطريق مكة، ذكره النووي في 'معجمه' في سمة العقيق، وقال: هي بير حمل التي ورد في حديث أبي جهم في 'الينيم'. وقال ابن وصاح وغيره: هي بقعة معروفة عقب الخخفة على سعة أميا من السقيا، ورعه بعضهم أن المراد بـ"لحي الحمل" الآلة التي احتجم بها أي احتجم بعظم حمل، وهو وهم، والمعتمد الأول؛ لما في حديث ابن عباس نساء، يقال له: لحي حمل، قاله البخاري في 'شرح الشرائع'، وقريب منه ما في 'الفتح' للحافظ.

لما لا بد منه. أي من أمر لا بد له منه، هكذا في النسخ الهندية، فقوله: "لما لا بد منه" تأكيد وتوضيح للاضطرار، وفي النسخ المصرية: لا يحتجم المحرم لما لا بد منه، ولفظ محمد في "موطنه": لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه، والمعنى على الجميع واحد، يعني لا يحتجم إلا لضرورة شديدة دعت إليه، ولما كان ذلك هو مسلك الإمام مالك - كما تقدم في أول الباب - تبه بقوله.

إلا من ضرورة: فذكر أثر ابن عمر **ع** بعد الحديث المرفوع فإنه كان ساكنا عن الضرورة، ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة في احتجامه **ع** محرما بدون التقييد بالضرورة، مال الجمهور إلى الحوار مطلقا، وكذا قال محمد في "موطنه" بعد حديث سليمان بن يسار المرفوع المتقدم، قال محمد: وبهذا تأخذ لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم اضطر إليه أو لم يضطر، إلا أنه لا يخلق شعرا، وهو قول أبي حيفة **ع**.

مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

٧٧٥ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ بن عباس

أكله من الصيد لفظ "من" بيان لـ "ما" أي باب الصيد الذي يجوز أكله للمحرم، ولا تأثير للإحرام ولا لمحرم في حرم شيء من الحيوان الأهلي كهزيمة الأنعام وحوها؛ لأنه ليس بصيد، وبما حرم الله تعالى الصيد، وقد كان النبي ﷺ يدبج البدن في إحرامه في الحرم يتقرب إلى الله سبحانه بذلك، وقال: **فليس حرام** - والفتح، يعني بسالة الدماء بالدمج والبحر، قال ابن قدامة: ليس في هذا اختلاف، وقال السحاري في 'صحيحه': لم ير ابن عباس وأسس بالدمج أساساً وهو في غير الصيد، هو الإبل أو العجم والقر والدجاج والحيل، قال الحافظ: وهو متفق عليه فيما عدا الحيل؛ فإنه مخصوص ممن يباح أكلها، وكذا قال الشعبي: إن هذا كله متفق عليه غير دمج الحيل؛ فإن فيه خلافاً معروفاً، ويجوز للمحرم صيد البحر؛ لقوله تعالى **فما وجد من البحر من صيد** (سورة البحر: ٩٦)، وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطداؤه وأكله وبيعه وشراؤه، كذا في "المعني"، وسبأني في آخر هذا الباب. وأما صيد البر فقد قال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم، وقد نص الله تعالى عليه في كتابه، فقال سبحانه: **ولا تأكلوا مما يقتلون بالسيوف من الصيد والجمادات** (سورة المائدة: ٩٥) وقال تعالى: **ولا تأكلوا مما يقتلون بالسيوف من الصيد والجمادات** (سورة المائدة: ٩٥) وقال ابن رشد: المحصور الخامس الاصطياد، وذلك أيضاً مجمع عليه؛ لقوله تعالى: **ولا تأكلوا مما يقتلون بالسيوف من الصيد والجمادات** (سورة المائدة: ٩٥) وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ولا أن يأكل ما صاده هو منه، واختلفوا إذا صاده حلال هل يجوز للمحرم أكله؟ على ثلاثة أقوال، قول أنه يجوز له أكله على الإطلاق، وقال قوم: هو محرم عليه على كل حال، وقال مالك: ما يصيد من أهل الحرم فهو حلال، وما صيد لأحله فهو حرام على المحرم، وسبب اختلافهم تعارض الآثار في ذلك، واختلف الناس في أكل الحرم حرم الصيد على مذاهب، أحدها: أنه ممنوع مطلقاً صيد لأحله أو لا، وهذا مذكور عن بعض لسنف، ودينه حديث الصعب بن جثامة، الثاني: ممنوع إن صاده أو صيد لأحله سواء كان باده أو غير إدره، وهو مذهب مالك والشافعي، الثالث: إن كان باصطياده أو باده لا بدلالته حرم عليه، وإن كان على غير ذلك لم يحرم، وإليه ذهب أبو حنيفة، قلت: والأول أي أجمع مصبفاً، حكاه في "البدل" تعال للدائع عن علي وابن عباس وعثمان **في رواية لعموم قوله تعالى: لا تأكلوا مما يقتلون بالسيوف من الصيد والجمادات** (سورة المائدة: ٩٥) أخر أن صيد البر محرم على المحرم مطلقاً من غير فصل بين أن يكون صيد المحرم أو حلال، وهكذا قال ابن عباس: إن الآية مهمة لا محل لث أن نصيده، ولا أن تأكل، وبه قال داود بن علي الأصمهاقي. قال الحافظ: وبه قال علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحاق خديث الصعب، وأما الثاني فحكاه العيني عن مالك والشافعي وأحمد وإسحاق في رواية والجمهور، وراد في التعليق المحمد عثمان وعطاء وثأثور، وأما الثالث فقال العيني: إذا اصطاد حلال صيداً فأهداه إلى محرم، فقد ذهب جماعة إلى إباحته مطلقاً، ولم يقصصوا بين أن يكون قد صاده من أجله أم لا، حكى أبو عمر هذا القول عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة والربيع بن العوام =

الأنصاري عن أبي قتادة: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِيَعُضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَحَشِيًّا فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاولُوهُ سَوَطَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ فَأَبَوْا فَأَخَذَهُ

= وكعب الأحبار ومجاهد وعطاء في رواية، وسعيد بن جبير، وبه قال الكوفيون، وحكاه ابن الممما عن طلحة بن عبيد الله وعائشة أيضاً، وحكاه الريدي في "نصب الرأية" عن الشافعي إذ قال. والشافعي مع أبي حنيفة في إباحة أكل المحرم ما صيد لأحبه، وأحمد مع مالك في تحريمه، فهو صحيح فيمكن أن يكون قولاً له. وفي "القسطلاني": قال المرادوي من احسان: ويجزم ما صيد لأجله، على الصحيح من المذهب، نقله الجماعة عن أحمد، وعبه الأصحاب، قال: وفي 'الاقتصار' احتمال جوار أكل ما صيد لأجله.

بعض طريق مكة وتقدم في كلام الحافظ: أن الروحاء هو مكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر، ثم اتفقا بالقاح. 'تخلف مع أصحابه' وتقدم في كلام الحافظ: أنهم اتفقا بالقاح، وبها وقع له الصيد المذكور، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها، ولفظ "الحاري" برواية صالح بن كيسان عن نافع أبي محمد عن أبي قتادة قال: "كنا مع رسول الله ﷺ بالقاح من المدينة على ثلاث"، قال الحافظ: أي ثلاث مراحل، فالظاهر أن المراد في حديث الباب تخلفهم بالقاح بعد ما انصرفوا عن ساحل البحر، وفيها وقع أمر الصيد، وهو أي أبو قتادة غير محرم، طاهره انحصار عدم الإحرام في أبي قتادة خاصة، وهكذا في عامة الروايات للشيخين وغيرهما.

فرأى حماراً وحشياً قال النووي: كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش، وفي رواية أبي كامل الحذري عن أبي عوانة: إذا رأوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً، فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى، وهي الأتان سميت حماراً بحاراً، فاستوى على فرسه، وفي رواية محمد بن جعفر: فقمتم إلى الفرس فأسرحته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح، وفي رواية فضيل بن سليمان عند الحاري في الجهاد فركب فرساً له، يقال له: الخردة، فسأله أن ينالوه سوطه فأبوا، وفي رواية عمرو بن الحارث: وهم محرمون وأنا رجل حل على فرس وركت رقاء على الحمار فبينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت أنظر إلح.

فسأل أصحابه أن ينالوه سوطه فأبوا عليه، وقالوا: لا نعيك عليه، وفي رواية عمرو بن الحارث: وكنت نسيت سوطي فسأهم رمحه فأبوا، فأحده "أي كل واحد من السوط والرمح، وفي رواية محمد بن جعفر: ونسيت السوط والرمح فقلت: ناولوني السوط والرمح، فقالوا: لا، والله! لا نعيك عليه شيء، فعضت فزلت فأخذتهما ثم شد على الحمار فقتله، ولفظ "الحاري" برواية صالح بن كيسان عن نافع المذكور: ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة: فحممت عليه الفرس فطعنت، راد في رواية عمرو: فأتيته إليهم، فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، فقالوا: لا نمسه، فحممته حتى جثته به، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ. وأبى بعضهم من الأكل، وفيه حوار الاجتهاد في الفروع والاختلاف فيها إذا استند كل إلى دليل.

ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ، فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمْوَهَا اللَّهُ. ٧٧٦ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ كَانَ يَتَزَوَّدُ.....

فَمَا أَدْرَكُوا الْحَجَّ وقد تقدمهم إلى اسفيا سألوه عن ذلك. ولفظ صاحب من كيسان: فأثبت النبي ﷺ وهو أماما فسأته، فقال: كذا. وفي حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أسحاري: قال: لما كان يوم النحر، قالوا: لا، قال: فكنوا، قال الحافظ: وفي رواية مسلمة: عن مالك بن أنس: أنه سئل عن طريق آخر، من سئل عن ذلك، فقال: بعد ما سألهم عن فتنهم وإشارتهم ودلائلهم: ثم سئل من سئل عن ذلك، فقال: نعم، نعم الطاء، وسكون العين أي طعام أضعكموها الله، وفيه حوار أكل المحرم لحم الصيد إذا لم يكن منه قتله أو إغارة أو إشارة أو دلالة، وهو إجماع إذا لم يصد لأحبه، فإن صيد لأحبه فكذلك عند جمهور، منهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد، وقال الحنفية وضائفة: يجوز أكل ما صيد لأحبه طاهر حديث أبي قتادة: أنه صاده لأحبه، كما سيأتي، فإن قيل: كيف لم يخرم أبو قتادة مع محاورته أبقات وذلك لا يجوز، وفي التعليق لمحمد بن القاري: أنه لم يخرم لقصده الإحرام من ميقات آخر وهو الحنيفة، فإن المدي غير بين أن يخرم من ذي الحنيفة وبين أن يخرم من الحنيفة، وقال القسطلاني: لم يخرم؛ لاحتمال أنه لم يقصد بسكاه إذا يجوز دخول الحرم بغير إحرام من لم يرد حجا ولا عمرة، كما هو مذهب الشافعية، وأما على مذهب الأئمة الثلاثة القائلين بوجوب الإحرام فإنه إما لم يخرم؛ لأنه كان أرسه إلى جهة أخرى؛ ليكشف أمر عدو، وقال سووي. قال القاضي عياض في حواشي: إن الموافقة لم تكن وقت بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ بعثه لكشف عدو لم جهة الساحل، وقيل: إنه لم يكن حرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ، ليعلمه أن بعض العرب يقصدون لإغارة على المدينة، وقيل: إنه حرج معهم لكنه لم ينو حجا ولا عمرة، قال القاضي: هذا بعيد.

كَانَ يَتَزَوَّدُ أي يجعل ردا لسفره، "صيف الطاء" بكسر الطاء، جمع طي، "في الإحرام"، كذا في السح الهندية وفي المصرية: وهو محرم. قال العيني: وعزى صاحب الإمام بن سبائي من حديث أبي حنيفة عن هشام عن أبيه عن حده الزبير قال: كما حمل الصيد ضعيفا وتزوده، وعن محرمون مع رسول الله ﷺ، رواه الحافظ أبو عبد الله السخري في "مسند أبي حنيفة" من هذا الوجه عن هشام، ومن جهة إسماعيل بن يزيد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة، قلت: هكذا رواه محمد في الآثار بلفظ "كما حمل لحم الصيد ضعيفا وتزود وتأكله، وعن محرمون مع رسول الله ﷺ"، رده أريبعي في "نصب الترية". كذلك رواه ابن أبي العوام في "كتاب فضائل أبي حنيفة"، واختصره مالك في الموطأ. قال الحافظ في "الدرية": وصله ابن أبي العوام وابن حنبل.

صَفِيفَ الظَّبَاءِ فِي الْإِحْرَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالصَّفِيفُ: الْقَدِيدُ.

٧٧٧ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟

والصفيف صداد مهملة ففائين بهما تحتية. قال المحدث: الصفيف كـ "أمير" ما صف في الشمس؛ ليحف، وعلى الجمر؛ يشنوي القديد، ذكر في "المجمع" في حديث "كان يترود قديد الظباء" وهو اللحم الممنوح المحقق في الشمس، وقال الربيعي: قال في "الصحيح" الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم ليستوي إلخ، قلت: والأثر مؤيد لمن قال: يغور للمحرم أكل ما اصطيد لأخيه فإنه كان يترودون لإحرامه.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ والحديث هكذا أخرجه البخاري في باب "ما قيل في الرماح" فقد أخرج أولا حديث أبي البصر ثم قال: وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث أبي البصر قال: هل معكم من لحمه شيء؟ قال العبي، أخرجه البخاري موصولا في "كتاب الدنانج" قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله إلا أنه قال: هل معكم منه شيء؟ وفي الصحيحين من طريق عبد الله بن أبي قتادة قالوا: معا راحه فأحد رسول الله ﷺ فأكلها، وللبخاري في "الهبة": فاولته العصد فأكلها حتى تعرفها، وفي رواية المطلب: قد رفعنا له الدراع فأكل منه، وجمع بأنه أكل من كليهما، ولأحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة: فقال: **نه**، **صع**، ووقع عند الدار قطي وابن خزيمة والبيهقي: أن أبا قتادة قال للبي **نه**، إنما اصطدته لك، فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أحبرته أبي اصطدته له، قال الدار قطي وابن خزيمة وأبو بكر اليسابوري والخورقي: تفرد بهذه الزيادة معمر، قال ابن خزيمة: إن كانت هذه الزيادة محمولة احتمل أن يكون **نه** أكل من لحم ذلك الحمار قل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله، فلما أعلمه امتنع، قال الحافظ في "الفتح": وفيه بطلان؛ لأنه لو كان حراما ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله، ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجوار؛ فإن الذي يحرّم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله، وأما إذا أتى بلحم لا يدري لحم صيد أو لا، فحملة على أصل الإباحة، فالأكل منه لم يكن ذلك حراما على الأكل، وعندني بعد ذلك فيه وقفة، فإن الروايات المتقدمة طاهرة في أن الذي تأخر هو العصد، وأنه **نه** أكلها حتى تعرفها أي لم يبق منه إلا العظم، ووقع عند البخاري في "الهبة": حتى نغدها أي فرعها، فأبى شيء يبقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله؟ لكن رواية أبي محمد في الصيد عند البخاري: **في معكم شيء منه** قلت: نعم! قال: **نه**، **في صعه** **صع** **صع** **نه**، فأشعر بأنه بقي غير العصد، وفي "نصب الراية": قال صاحب التنقيح: الظاهر أن هذا اللفظ الذي تفرد به معمر عطى؛ فإن في الصحيحين: أن النبي ﷺ أكل منه، وفي لفظ لـ "أحمد" =

٧٧٨ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ الضَّمَرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ الْبُهْزِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ

- قلت: هذه العصد قد شويتها وأصحنها فأحدها فهشها وهو حرام حتى فرغ منها، وحديث أبي قتادة من مستدللات الحنفية؛ فإن طاهره ثم صاد لأحد رفقتهم، قال القاري في شرح الشافية: الأولى في الاستدلال على المصطوب حديث أبي قتادة؛ فإنهم لما سأله لم ينع عنه، حتى سأله عن مواقع حل كانت موجودة أم لا؟ فقال: "لا، قالوا: لا، قال: لا، فهو كان من المواقع أن يصاد لهم لطم في سبك ما يسأل عنه منها في التخصيص عن المواقع، فيجب ما يحكمه عند حيوة عنها، وهذا المعنى كالصريح في هي كون الاصطياد هم ماعنا، وقال الشيخ في "الكوكب": فهذا أبو قتادة افتراه اصطاد الحمار لنفسه خاصة مع كبر حشته ما هو، وكون أبي قتادة عن سفر فيس اصطاده إياه، لا بنية أصحابه المحرمين؛ إذ لم يكن معه أحد، وهو غير محرم، ثم لما أحده حمته أكنه بعضهم، وامتنع عنه بعض؛ لعدم عنه المسألة، فكان فعل كل منهما ضا وتحميا حتى أتوا رسول الله ﷺ. فهنا سأل أنا قتادة هل صدته ثم أو لنفسك؟ كما سأل عنهم في "مسند" فعمد أن الإشارة والدلالة وإعانة محرمة محرمة دور بية المحرم، وإلا لم يتركه النبي ﷺ أن يسأل عنها. قال الخافظ: وفي رواية عن أبي سارث: فصر أصحابي حمار وحش، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض، راد في رواية أبي حارم، وأحوا لو أبي أبصرته، هكذا في جميع الطرق والروايات، فهذا كالنص بأنهم أحوا أن يعقره أبو قتادة، فهل كانوا يخشون أن يعقره أبو قتادة لنفسه؟

خرج يريد مكة **الح** في حجة الوداع، كما ذكره فيها ابن القيم "وهو محرم" من ذي الخليفة "حتى إذا كان بالروحاء" ففتح الرء وسكون الواو وحاء مهملة وبالمدة، موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة، كذا في هامش الطحاوي عن "منتهى الأرب"، "إذا حمار وحشي عقير أي معقور، قال في 'الجمع': مقتول أو مجروح أي لم يمض بعد، قلت: والأول متعين ههنا نرواية "الطحاوي" بخمار وحش عقير، فيه سهم قد مات، "فذكر" بساء المجهول "ذلك" أي شأنه "لرسول الله ﷺ" يعني وصعوا رسول الله ﷺ حاله، "فقال: دعوه" ففتح الدال وصم العين المهملتين أي تركوه؛ فإنه يوشك" أي يقرب "أن يأتي صاحبه" الذي صاده، "فجاء المهري وهو صاحبه"، ولفظ "الطحاوي" برواية ابن الهاد: فجاء رجل من همر هو الذي عقر الحمار. "إلى رسول الله ﷺ" فقال: يا رسول الله! شأنكم بهذا الحمار، ولفظ "الطحاوي" برواية ابن هارون: فجاء المهري فقال: يا رسول الله! هي رميتي فكلوه، "فأمر" رسول الله ﷺ "أبا بكر" الصديق "فقسمه بين الرفاق" بكسر الرء، جمع رفقة بصم الرء وكسرها: القوم المترافقون في السفر، وقال الباجي: هو جماعة من الناس يجتمعون في المأكول والنزول والتعاون.

إِذَا حِمَارٌ وَحَشِيٌّ عَقِيرٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: دَعُوهُ؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهُ، فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ وَهُوَ صَاحِبُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْحِمَارِ، فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْأَثَايَةِ بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ وَالْعَرَجِ إِذَا ظَنِّي حَاقِفٌ فِي ظِلٍّ، وَفِيهِ سَهْمٌ، فَرَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ لَا يَرِيْبُهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يُجَاوِزُوهُ.

في نسخة: يجاوزه

بالأثاية قال الررقاني: بضم الهمة ومثناة فالف فتحتية، وقال ياقوت الحموي: بفتح الهمة وبعد الألف ياء مفتوحة، من أثيت به إذا وشيت، ورواه بعضهم أثانة ثاء أخرى، وأثانة بالوون وهو خطأ، والصحيح الأول، تفتح همرته وتكسر، موضع في طريق الحففة بينه وبين المدينة خمسة وعشرون فرسحا، وقال المجد: أثاية بالضم ويثنت: موضع بين الحرمين فيه مسجد بيوي، أو شر دون العرج، وفي "المحلى": موضع بطريق الحففة بينه وبين المدينة سعة وسبعون ميلا، "بين الرويثة" - بضم الراء المهملة، وفتح الواو وسكون التحتية، وفتح المثناة والهاء - موضع، قاله الررقاني، وقال الحموي: تصغير روثة، وهي على ليلة من المدينة، وفي "المحلى": موضع على ستة عشر فرسحا من المدينة المورة. "والعرج" بفتح العين المهملة، وسكون الراء وبالحميم، قال الحموي: قرية جامعة في واد من بواحي الطائف، وهي أول ثامة، بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلا. "إذا ظني حاقف" ثاء مهمله فألف ففاق ففاء، أي واقف مسح رأسه بين يديه إلى رجليه، وقيل: الحاقف الذي لحا إلى حقف وهو ما انعطف من الرمل، وقال أبو عبيد: حاقف يعني قد انحنى وتثنى في نومه، وفي "المجمع": فإذا ظني حاقف أي نائم، قد انحنى في نومه. "في ظل وفيه سهم" وفي رواية يريد بن هارون عن يحيى بن سعيد عند "الطحاوي": إذا هو بظني مستظل في حقف جبل، فيه سهم وهو حي. "فرعم" ولفظ "الطحاوي": فقال. "أن رسول الله ﷺ أمر رجلا" لم يسم "أن يقف عنده لا يريبه" بفتح الياء وكسر الراء فتحتية فموحدة، قال أبو عمر: أي لا يمسسه ولا يجره ولا يهيجه، قلت: ويحتمل أن يكون من الإربة أي يزعجه من رائي وأرائي إذا رأيت منه ما تكره أحد من الناس. "حتى يجاوزوه" ولفظ "أحمد" برواية هشيم عن يحيى فقال: من ههنا لا يرميه أحد شيء. قلت: والفرق بين قصة الحمار الوحشي والظلي طاهر بأن الثاني كان حيا، كما تقدم النص بذلك، وهذا أوجه بل هو متعين، وقال ابن القيم: والفرق بين قصة الظلي وقصة الحمار أن الذي صاد الحمار كان حلالا، فلم يمنع من أكله، وهذا لم يعلم أنه حلال وهم محرمون فلم يأذن لهم في أكله، ووكل من يقف؛ لئلا يأخذه أحد حتى يجاوزوه. وقال الباجي: يحتمل أمره ﷺ ذلك وجهين: أحدهما: أن الذي أصابه بالسهم قد ملكه، فلا يجوز لأحد أن يبال منه شيئا إلا بإذنه، والثاني: أنه إذا كان حيا بعد لم يكن للمحرم أن يركبه.

٧٧٩ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّبَذَةِ وَجَدَ رَكْبًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مُحْرَمِينَ، فَسَأَلُوهُ عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ وَجَدُوهُ عِنْدَ أَهْلِ الرَّبَذَةِ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: ثُمَّ إِنِّي شَكَّكْتُ فِيمَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَاذَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ؟ قَالَ: أَمَرْتُهُمْ بِأَكْلِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَمَرْتُهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَفَعَلْتُ بِكَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَوَاعَدُهُ.

البحرين بلفظ تشبيه حر، موضع بين البصرة ودمشق قال صاحب السحري يقرب من العراق إلا أنهما مما بني اليمن، وتقدم قبل ذلك "حتى إذا كان بالرَبَذَةِ" فتح اراء في واحدة ومعجمة، موضع قرب المدينة، وقال صاحب: موضع بين المدينة ونجد. "وجد ركبا من أهل العراق" يأبون مكة، قال صاحب: يحتمل أنه أدركهم أو أدركوه هناك أو اتقى طريقهما، قلت: الأثر لا يبيّن إلى ثلثي. "محرمين" قال صاحب: هذا يقتضي أنهم أحرّموا قبل الميقات؛ لأن الرَبَذَةَ قبل الميقات.

فسألوه عن لحم صيد إلخ فظاهر هذا الصيد أنه من قوم حلال؛ لأنهم يجرمون عائدا من لو قيت بعد محاورة الرَبَذَةِ، قاله صاحب: قلت: وسيأتي أصل ذلك في الأثر الآتي. "فأمرهم" أبو هريرة "أأكله، قال" أبو هريرة: "ثم إنني شككت فيما أمرهم به؛ ككوتهم محرمين، "فما قدمت المدينة ذكرت ذلك"، أي سؤال الركب لعمر بن الخطاب. "الظاهر أنه أحرمه سواءهم وأمسك عن يده ما أحاب به، كما يدل عليه قوله، "فقال" عمر. "ماذا أمرهم به؟" ولعل عمر أراد أن يعلم ما أحاب به أبو هريرة خشية أن أفتاهم بغير ما يسعي، فيتكفئ استشفه في أعلامهم بأن ما أمرهم به أبو هريرة غير صحيح.

قال إلخ أبو هريرة: "أمرهم بأكله"؛ لأن الشك طرأ بعد ذلك، كما يدل عليه قوله المنتقد: "ثم شككت، وحين الإفتاء كان حارما بدا الفتيا. "فقال عمر" بن الخطاب: "لو أمرهم بغير ذلك لفعلت ذلك" كذا وكذا، وسيأتي في الأثر الآتي: "أوجعتك، وفي" كتاب الآثار "نحمد أحرارنا أبو حيفة حدثنا أبو سلمة عن رجل عن أبي هريرة قال: مررت بالبحرين فسألوني عن لحم الصيد يصيده الحلال، هل يصح للمحرم أن يأكله؟ فأفتيتهم بأكله وفي نفسي منه شيء، ثم قدمت على عمر بن الخطاب فذكرت له ما قلت لهم، فقال: "لو قلت غير ذلك لقتل بين اثنين ما بقيت. "يتواعده" من "التفاع" في أكثر النسخ، وفي بعضها: "يتوعدة" من "التفعل" وهو الأوجه، قال المجد: التواعد: التهديد، قلت: ويستعمل التواعد في الخير والشر معا.

٧٨٠ - **ما** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّبَذَةِ، فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صَيْدٍ، وَجَدُوا نَاسًا أَجَلَةً يَأْكُلُونَهُ، فَأَفْتَاهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: بِمَ أَفْتَيْتَهُمْ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: أَفْتَيْتُهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَفْتَيْتَهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَأَوْجَعْتُكَ.

٧٨١ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ كَعْبَ الْأَخْبَارِ أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ مُحْرَمِينَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ وَجَدُوا لَحْمَ صَيْدٍ، فَأَفْتَاهُمْ

يُحَدِّثُ سَاءَ الْفَاعِلُ، 'عَدَّ اللَّهُ سَ عُمَرَ' مفعول، 'أَنَّ' أي 'أَبَا هُرَيْرَةَ' 'مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّبَذَةِ' لا يحالف ما تقدم، فالظاهر أنه وجدهم مارين به لما برز أبو هريرة بالرَبَذَةِ في الصريق، 'فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صَيْدٍ وَجَدُوا نَاسًا' من أهل الرَبَذَةِ، 'أَجَلَةً' جمع حلال، 'يَأْكُلُونَهُ' هل يجوز للمحرمين 'بَصًا' أكله أم لا؟ 'فَأَفْتَاهُمْ بِأَكْلِهِ'، 'قَالَ' أبو هريرة: 'ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ'، فسأله عن ذلك، 'لَمَّا طَرَفَ عَنِ الشَّيْءِ فِيهِ، كَمَا تَقْدِمُ'، 'فَقَالَ: بِمَ' بالخارة على 'مَا' الاستفهامية، 'أَفْتَيْتَهُمْ؟' قال 'أَبُو هُرَيْرَةَ'، 'فَقُلْتُ: أَفْتَيْتُهُمْ: بِأَكْلِهِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَفْتَيْتَهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَأَوْجَعْتُكَ' تصريح بما تقدمت الإشارة بقوله: 'لَمَعَلْتُ'، وأراد تأديب من يتسامح في الفتوى، وإشارة إلى أن جوار لحم الصيد كان معروفا، كيف وقد وكل الي **٣٤٦** أن يكرر بقسمة لحم الصيد في حجة الوداع، وقد وافاه في ذلك حلائق لا يحصون، ولأجل ذلك أراد عمر التشبيه وإلا فاحتج لا لوم عليه.

فِي رَكْبٍ جمع ركب، ولفظ محمد: 'أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ مُحْرَمِينَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ' وكانوا إذا ذاك محرمين سواء أحرموا من الشام أو بعد انفصالهم عنها، وإلا لما كان سؤالهم عن الصيد معني، وفي 'التعبيق الممجد': 'وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس، كما ورد في رواية: "وجدوا لحم صيد" صاده حلال 'فَأَفْتَاهُمْ' كعب 'بأكله، قال' عطاء. 'فما قدموا' المدينة 'على عمر بن الخطاب'، وهذا أيضا يدل على أن إحرامهم كان قبل الميقات؛ لأن ميقاتهم بين الحرمين، قال الباجي: ظاهره يقتضي أنهم أقبلوا من الشام وهم محرمون، ويحتمل أيضا أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا بعد انفصالهم منه، غير أن ظاهر الحال يقتضي أنهم أحرموا قبل الميقات، أو قدموا على عمر بالمدينة بعد أن أحرموا، وميقاتهم بين المدينة ومكة إلا أن يكونوا قدموا على عمر بغير المدينة، وظاهر الحال خلاف هذا، قلت: تطافرت جميع السجح المصرية واهدية على قدمهم على عمر بالمدينة المورة. 'ذكروا ذلك' أي ما أفْتَوْا به من إباحته؛ لأنه **٣٤٦** كان يهتبل بأمر الناس وأمر دينهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم وتصرفهم، ولما كان يعرف ذلك من حاله يبدأ بالإحبار عنه.

كَعْبٌ بِأَكْلِهِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: مَنْ أَفْتَاكُمْ بِهَذَا؟ قَالُوا: كَعْبٌ، قَالَ: فَإِنِّي قَدْ أَمَرْتُهُ عَلَيْكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا، ثُمَّ لَمَّا كَانُوا بِيَعُضِ طَرِيقِ مَكَّةَ مَرَّتْ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَفْتَاهُمْ كَعْبٌ أَنْ يَأْخُذُوهُ فَيَأْكُلُوهُ، قَالَ:
عطاء

هذا الحديث يشهد للميم من التأخير، 'عبيكم حتى ترجعوا' من سبكم، بل سبكم؛ فإنه لما أحرى من جرى من أكل اللحم يقتوى بعضهم سأنهم من المفتي هم بذلك، يعرف له قصده ومكانه من العلم، فلما أحرى بأنه كعب، قال: قد أمرته عليكم توبها به؛ لإصاحه في الفتوى وتقديما له، وهذا تأخير يقتضي صلاته لهم، وحكمه عليهم ورجوعهم إلى رأيه، وتصرفهم بأمره، فانه الساجي. ثم لما كانوا بعض طريق مكة بعد ما خرجوا من المدينة على ما عليه ظاهر كلام عامة الشراح، والأوجه عدي بعد ما خرجوا من مكة بعد الفراع من الحج، كما سيأتي تقريره، 'مرت بهم رجل' بكسر الراء وسكون الجيم، فصيح، "من جراد" بالفتح، يقال له بالفارسية: رخ، وسيأتي بيانه في "قضية من أصاب شيئا من جراد". فأفاهم كعب أن يأخذه ويأكلوه، وقد حكى غير واحد من أئمة الحديث والفقهاء الإجماع على جواز أكله.

قال الخ بعد ما رجعوا من مكة بعد الفراع عن العمرة على أنصاره أو الخج، 'ذكروا له ذلك' أي إياه كعب جوار أكله، "فقال عمر: ما حملك على أن أفنتهم" بصيغة الماضي في السجح الهدية، وأن تفتيهم بالمصارع في السجح المصرية 'هذا' أي تفتيهم بخوار أكله في حالة الإحرام أو جوار أكله مطلقا، وأرد عمر أن يفتح الأمر هل عنده نص في ذلك أو اجتهد منه، "فقال كعب: هو من صيد البحر" وقد قال عمر اسمه: البحر، "فقال عمر: وما يدريك؟" أي يعلمك أنه من صيد البحر؟ "فقال: يا أمير المؤمنين! والذي نفسي بيده إن" نافية 'هي' إشارة حوت" بفتح الحاء وسكون الراء، كالعطسة للإسكان، كذا في 'الصحاح' وغيره، وقال الهروي: هي عطسته، وفي 'الجمع': ثرت الدابة إذا طرحت ما في أمها من الأذى، قال العيني: اختلف في ثرة حوت، فقيل: عصسته، وقيل: هو من تحريك الثرة وهو ظرف الألف، قال ريس الدين: فعلى هذا يكون بالثنية، وهو المشهور، وأنه من الرمي بعف، وإحرام يطرحه من أمه أو دبره بألف، وتوقف ابن عبد البر في أنه من ثرة الحوت بأن امشاهدة تدفعه، وروى الساجي عن كعب: قال: خرج أوله من مبحر حوت، فأفاد أن أول حلقه من ذلك، قاله الرزقاني، وسيأتي عن "أنس" أنكر كثير كونه من البحر، "بشرة" بضم المثناة وكسرها، من بابي نصر وصرب أي يرميه، "في كل عام مرتين" قال صاحب المحلى: وهذا الجواب وإن لم يقع صوابا عند عمر لكن لما كان مجتهدا فأفتى به أمضاه، ومما يشهد بقول كعب هذا من المرفوع ما ورد هذا المعنى مرفوعا عند ابن ماجه من حديث أنس: أن حوت البحر، قال الحافظ: اختلف في أصله، فقيل: إنه ثرة حوت، =

فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَفْتَيْتَهُمْ بِهَذَا؟ فَقَالَ: هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: وَمَا يُذْرِيكَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هِيَ إِلَّا نَثْرَةٌ حُوتٍ يَنْثُرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ.

قال يحيى: سئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق، هل يتباعه المحرم؟ فقال: أما ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد، فأني أكرهه وأنها عنه، فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين، فوجده محرم فابتاعه، فلا بأس به، قال يحيى: قال مالك فيمن أحرم وعنده صيد قد صاده أو ابتاعه: فليس عليه...

= فذلك كان أكله بغير ذكاة، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أس رفعه: أنه شبه حوت، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة، فاستقمنا رجل من جراد، فجعلنا نصرب بعالا وأسواط، فقال: كده فيه من صيد حرام. وأخرجه أبو داود والترمذي وسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال: لا جواز فيه إذا قتله المحرم، وجمهور العلماء على خلافه، قال ابن المنذر: لم يقل: لا جواز فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الربير، واحتج عن كعب الأحبار، وإذا ثبت فيه الجواز دل على أنه بري، قلت: وقد قال الترمذي: لا يعرفه إلا من حديث أبي المهرم عن أبي هريرة، وأبو المهرم اسمه يزيد بن سميان قد تكلم فيه شعبة، وقال أبو داود: أبو المهرم ضعيف والحديث وهم، وفي "التقريب" أبو المهرم متروك، وبسط في "التهديب" في جرحه.

يوجد من لحوم الصيد يباع "على الطريق هل يتباعه" أي يشتريه "أحرم" "فقال" مالك: "أما ما كان من ذلك يعترض" سواء المجتهول أي يقصد به "الحاج"، وفي "المجموع": اعترض فلا الشئ، ككفاه، "ومن أجلهم صيد" سواء كانوا معيين أو غير معيين ويظهر كونه لهم بالسؤال، أو باعتراضهم الحاج بذلك أو بغير ذلك. "فأني أكرهه" تحريما، قاله الزرقاني، "وأفني عنه" تأكيد للكرهية، وكأنه إشارة إلى أن المراد بالكرهية التحريم، "فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين" بل صاده للمحليين "فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به" أي يجوز له شراؤه؛ لأنه لم يصد لأجله، وقد عرفت أنه يجوز عند الحنفية ما صيد للمحرم بشرط أن لا يوجد منه صبح في الاصطلاح.

فيمن أحرم والحال أنه "عنده صيد قد صاده أو ابتاعه" قبل الإحرام، "فليس عليه أن يرسله"، أي لا يجب عليه أن يفره، بل يجوز له أن يبقيه في بيته، ولذا قال: "لا بأس أن يجعله" أي يبقيه ويتركه "عند أهله"، قال الباجي: وهذا كما قال: إن من ملك صيدا قبل إحرامه ثم أحرم، فلا يخلو أن يكون أحرم وهو في يده أو حلقه في أهله، فإن كان حلقه ثم أحرم فإنه لا يرول ملكه عنه، وليس عليه إرساله، وهذا معنى قول مالك: ولا بأس أن يجعله في أهله، =

أَنْ يُرْسِلَهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي صَيْدِ الْحَيْتَانِ فِي الْبَحْرِ
وَالْأَنْهَارِ وَالْبِرْكِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: إِنَّهُ حَلَالٌ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَصْطَادَهُ.

مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

٧٨٢ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ:

= وهو معنى قوله: "وعنده صيد" يريد أنه في ملكه إلا أنه ليس حاصر معه في وقت إحرامه، وه قال أبو حنيفة،
وقال القاري في "شرح المسالك" لو أخذ صيدا في الحن وهو محرم لم يملكه، ووجب عليه إرساله، سواء كان في
يده أو فقصة معه أو في بيته، ولو أحده في الحن وهو حلال ثم أحرم ملكه مكا مستمرا حيث لم يخرج بالإحرام
عن ملكه، ثم إن كان في يده لزمه إرساله على وجه لا يصيب ملكه، أي إن شاء بقاءه في ملكه بأن يرسله في
بيته، وإن كان الصيد في بيته - وكذا إذا كان في فقصة حن إحرامه لا في يده - لا يجب إرساله على الصحيح،
وقيل: لو كان القفص في يده يجب إرساله.

فِي صَيْدِ الْحَيْتَيْنِ جمع حوت، "في البحر" سواء كان ماحا أو عددا. قال ابن عبد البر: البحر: كل ماء مجتمع
من ملح أو عذب. قال تعالى: ... وَبَيْنَ يَدَيْهِ أَرْضٌ خَالِدَةٌ (طاهر ١٢)
والأهوار: جمع هور، وفتح اهاء أجود من سكود، وه ورد القرآن، قال المحمّد: هو بحر الماء، ومثله في "مراقي
الفلاح" بحيون وسيحون وغيرهما، والبرك كـ"عب" جمع بركة بكسر الباء وسكون الراء، هذا هو المشهور،
وقال صاحب "مطالع الأنوار": يقال: هكذا ويقال: تفتح الماء وكسر الراء، وأصله: من البروك وهو الثوب،
كذا في "تهذيب النووي" "وما أشبه ذلك" يفتل أن يكون إشارة إلى المياه المذكورة، أي كالعدير والحياص
والعيون، والأوجه عندي أنه إشارة إلى حيوان، والمعنى: صيد حيتان وما أشبهه من صيود البحر أنه حلال
للمحرم أن يصطاده نص القرآن، قال تعالى: ... وَبَيْنَ يَدَيْهِ أَرْضٌ خَالِدَةٌ (طاهر ١٢) (مائدة ٩٦)

ما لا يجوز وفي المسح المصرية: ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد، أشار المصنف بتفريق الترجمة إلى الجمع بين
الروايات المختلفة في الباب، فمعناها يدل على أحوار مضيقا، ومعناها على الملح مضيقا، وجمع بينهما الجمهور
حمل روايات الملح على ما يوجد فيه صغ من المحرم، أو صيد لأجنه عبد القائلين به، وروايات الإباحة على غير
ذلك، وإلى ذلك أشار المصنف بالترحيتين، وتقدم المذهب في أول الترجمة السابقة.

وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ، أَوْ يَوْدَانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

قريب الحقة

٧٨٣ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ.....

وهو بالأنواء فتح الهمرة وسكون الموحدة والند، حمل بينه وبين حقة مما يلي المدينة، ثلاثة وعشرون ميلا، وقد تقدم في غسل المحرم. "أو يودان" فتح انوو وتشديد الدال المهمة، فألف فود، موضع قرب الحقة، قال حافظ: هو أقرب إلى الحقة من الأنواء. "فرده" أي الحمار، "عليه" أي على صعب "رسول الله ﷺ" قال: "فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي"، وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي: فلما رأى ما في وجهه من الكراهية، وكذا لاس حرمة من طريق اس حريح، كذا في "الفتح" قال اساحي: يريد من التعير والإشفاق نرد التي هديته مع أنه بقل الهدية ويأكلها، فحاف الصعب أن يكون ذلك نعي حصه، فدل تصيبا لقله، "إنا بكسر الهمة؛ بوقوعها في الانتداء، "لم رده" قال عياض: صطناه في الرويات بفتح الدال اشدة، وأبى ذلك محققو أهل العربية، وقالوا: إنه غلط، والصواب صم الدال، لأن الصاعف من المحرم، يراعى فيه ألوا التي توجهها ضمة الهاء بعدها، قال: وليس بفتح بعض، بل ذكره ثعلب في "المصباح" بعد: تعفوه عنه بأنه صعب، وأجاروا أيضا الكسر وهو أضعف، كذا في "المحلى"، "عيت أنا" بفتح همة أي لأجل أنا "حرم" بضم الحاء والراء، جمع حرم بالكسر بمعنى حرام، كما في "القاموس"، وفي "المحلى" جعله الجوهري جمع حرام، أي بمعنى محرم، أي نحن محرمون، وفي رواية سعيد بن جبير عن اس عباس: لو لا أنا محرمون لفساد ميث، كذا في "المحلى"، واستدل بالحديث من مع المحرم عن أكل الصيد مطلقا سواء دعه حلال لنفسه أو محرم؛ وذلك لأنه اقتصر في الحديث في التعليل على كونه محرمًا فدل على أنه هو سب الامتناع، وأجاب عنه الشافعية ومن وافقهم بما قال الشافعي: إن كان الصعب أهدي حمارا حيا فليس للمحرم أن يذبح حمارا وحشيا حيا، وإن كان أهدي لحما فيحتمل أن يكون عنه أنه صيد له، ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد لأجله إلخ، وأجاب عنه الحنفية ومن وافقهم بأن الصحيح في الرواية رد الحمار حي، كما تقدم عن الجمهور، وما يَحْتَمِلُ أنه عزم أنه صيد بدلالة المحرم، وما قال الطحاوي: إن حديث الصعب مضطرب، وما قال بعد ما سطر الكلام على حديث الصعب: وعلى كل حال ففي الحديث اضطراب، ليس مثله في حديث أبي قتادة فكان هو أولى إلخ، وحاصله: الترجيح لرواية أبي قتادة، وما قال أبو داود: وإد تارغ احرام عن النبي ﷺ بظن ما أحد به أصحابه إلخ، وحاصله الرجوع إلى دلائل آخر.

قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، قَدْ غَطَّى وَجْهَهُ بِقَطِيفَةٍ أَرْجَوَانٍ، ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُّوا، فَقَالُوا: أَوْ لَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي.

٧٨٤ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ: يَا ابْنَ أُخْتِي! إِنَّمَا هِيَ عَشْرُ لَيَالٍ فَإِنْ تَخَلَّجَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ فَدَعُهُ، تَعْنِي أَكَلَ لَحْمِ الصَّيْدِ.

قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج" بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره جيم. "وهو محرم في يوم صائف" أي شديد الحرارة، "قد غطى" أي ستر "وجهه" وكان مدهمه جوار تعطية الوجه للمحرم، وتقدم الكلام على ذلك في باب، "نقطيفة" كسبية: هي كساء له حمل. "أرجوان" بضم الهمزة والحاء، بينهما راء ساكنة، ثم واو مفتوحة، فألف، فو، أي شديد الخمرة، وهو معرب أرجوان، وهو شجر له بور أحمر، وكل لون يشبهه فهو أرجواني، وقيل: الأرجوان: الصوف الأحمر، كذا في الأعلى. ثم أتى بلحم صيد" قال لأصحابه: كلوا، فقالوا: أو لا تأكل أنت فقال: إني لست كهيتكم" أي لست مثلكم في ذلك؛ لأنه "إنما صيد من أجلي"، قال الناجي: ذهب أي عثمان إلى أن الصيد إنما يحرم من المحرمين على من صيد من أحبه دون غيره، وقد حالفه في ذلك علي بن أبي طالب وامتنع من أكله، وإن كان صيد من أجل عثمان ولم يصد من أحبه، وفي "المسوط" عن ابن القاسم: كان مائد لا يأخذ بخديث عثمان حين قال لأصحابه: كلوا، وأبي أن يأكل لح.

إنما هي. أي مدة الإحرام "عشر ليالٍ"، وذلك لما تقدم في "إهلال أهل مكة" أن عبد الله بن الربيع أقام بمكة تسع سنين يهل هلال ذي الحجة، وعروة بن الربيع معه يفعل ذلك، فلم يبق مدة الإحرام إلا عشر ليالٍ، وغرضها أن تلك المدة قصيرة، والصبر عن أكل لحم الصيد في هذه المدة لا يلحق به كثير مشقة، فإن تخلج - بفتح الفوقية، والحاء المعجمة، واللام المشددة، وجيم - أي تحرك، ويروى بالحاء المهملة، أي دخل في نفسك شيء، يعني إن شككت في أمر الصيد "فدعه" أمر من "ودع" أي دع ما يربيك إلى ما لا يربيك، تعني عائشة رضي الله عنها بقولها المذكور أكل لحم الصيد، قال الناجي: لم يفسر في الحديث أن كلامهما في لحم الصيد، ولكن أورد من الحديث ما حفظه ثم فسره بما فهم من مقصده وتيقن من معناه، وقد روي ذلك مفسراً في بعض الحديث من حديث عبد الرزاق: أن عروة قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن لحم الصيد للمحرم، فقالت: يا ابن أخي! إنما هي أيام فلائل فما حاك في نفسك فدعه إلخ.

يُحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ يُصَادُ مِنْ أَحْنَه صَيْدٍ، فَيُصْنَعُ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ أَجْلِيهِ صَيْدٌ: فَإِنَّ عَلَيْهِ جَزَاءَ ذَلِكَ الصَّيْدِ كُلِّهِ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ

صيد نائب فاعل صواه يصاد، فيصنع ساء افعول، "له" أي المحرم، ذبح الصيد أي يصح وبهنا، فيأكل منه وهو يعلم أنه كذب في السج نصريه، وفي اهديه أن من أحله صيد فإن عليه جزاء ذبح الصيد كله لا تقدر أكله؛ لأن الإخراج لا يتعص. وفي غير كنه، وقيل لا حرء عليه؛ لأن الله تعالى جعله على قتل الصيد وهذا لم يقتنه، قاله الرقالي، وفي "الحبي" قوله "عليه جزاء الصيد كله" وهو قال الشافعي، خلاف أبي حنيفة (ج).

وسئل ساء افعول، ما أتت عن رجل يصطد في أكل الميتة يعني لعب محمصة بن حذاف، يجوز له أكل الميتة وهو محرم، فجدد الميتة وجد الصيد أيضا، أصيد الصيد فأكبه ثم يأكل الميتة فذل ما أتت من يأكل الميتة، ولا يصيد صيد، "ودب" أي دليل ذلك أن الله تبارك وتعالى لم يرحص للمحرم أي لم يصب على الرحصة للمحرم، كما نص في حكم الميتة، في كل صيد ولا في أحده على حال كذب في كثر السج، وفي بعضها: في حال من الأحوال بل أصح مع في قوله عز اسمه: **وَلَا يَحْنُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الصَّيْدِ** (سورة ٥: ٩٥) ولم يفسس فيه ضرورة ولا غيرها، وقد أرحص صا في ميتة على حال ضرورة؛ إذ قال عز اسمه: **وَلَا يَحْنُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الصَّيْدِ** (سورة ٥: ٩٥) وقال تعالى:

وَلَا يَحْنُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الصَّيْدِ (سورة ٥: ٩٥) وأصيد فصيد بعد تصيده حكمه حكم الميتة، وتصيده أيضا مباح، فكان فيه معان فيكون أشد حرما، كما بسطه الناجي، قال صاحب الحبي: وهو قول أبي حنيفة والشافعي، ففي الدر المختار يقدم الميتة على الصيد، لكن في الأشبه على الحرمة صيد المذبح أو أن اتفاقا، قلت: لعل مراد اتفاق الحنفية؛ ولا فاسئلة خلافه عند الأئمة، وفيها تفصيل عند المالكية، كما بسطه الدردير، وقال بن إمام، لو اضطد محرم بن أكل الميتة أو الصيد بأكل الميتة لا الصيد على قول ربه؛ لتعدد جهات حرمة عنه، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف: يشبه الصيد ويؤذي إخراجا، لأن حرمة ميتة أعظم، ألا ترى أن حرمة الصيد ترتفع باخروج من الإحرام فهي مؤقتة، خلاف حرمة الميتة، فعليه أن يقصد أحف الحرمتين دون أعظهما، والصيد وإن كان مخطوئ الإحرام لكن عند لضرورة يرتفع الخطر، فيقتنه يأكل منه ويؤذي إخراجا، هكذا في المسو، وفي فتاوى قاضي خان: "أن المحرم إذا اضطد إلى ميتة وصيد فميتة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف وأحسن: يدب الصيد، ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد أولى عند الكل إجماع، قلت: واحتنف أصحاب المذبح في ذبح، ففي شرح المناسبات: "ولو اضطد المحرم بن صيد وميتة يساو الصيد؛ لأن حرمة أكل الصيد مما احتنف فيه من أصبه، خلاف أكل الميتة، فالصيد أحل في الخملة من الميتة، لاسيما وهو فاس لتدركه بالكفرة إجماع، وفي الدر المختار: "ويقدم الميتة على الصيد، قال ابن عاتدين: أي في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف وأحسن: يدب الصيد، والفتوى على الأول، كما في التمرلية، ورححه في سحر: "نصا: بأن في كل الصيد ارتكاب حرمتين =

عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَيَصِيدُ الصَّيْدَ فَيَأْكُلُهُ أَمْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ؟ فَقَالَ: بَلْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُرَخِّصْ لِلْمُحْرِمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ. وَلَا فِي أَخْذِهِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِي الْمَيْتَةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا قُتِلَ الْمُحْرِمُ أَوْ ذَبَحَ مِنَ الصَّيْدِ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِحَلَالٍ وَلَا لِمُحْرِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذِكْيٍ كَانَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَأَكْلُهُ لَا يَحِلُّ. وَقَالَ مَالِكٌ: قَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ ثُمَّ يَأْكُلُهُ: إِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مِثْلُ مَنْ قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ.

- الأكل والقتل، وفي أكل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط، والخلاف في الأولوية، كما هو ظاهر قول 'البحر' عن الحنانية، فالميتة أولى إلخ. وتقدم قريبا عن "الأشباه" عن الزارية: الصيد المذبوح أولى اتعاقا.

وقد أرخص بقوله: **﴿لَا مَصْرُفَ لَهُ﴾** (الأعاء ١١٩). **وأما ما قتل المحرم**: أي صاد المحرم صيدا، "أو ذبح من الصيد" الذي صاده غيره، قال الدردير: ما صاده محرم فمات بصيده بسهمه أو كلبه أو ذبحه ولو بعد إحلاله، أو ذبحه وإن لم يصده ميتة على كل أحد إلخ، "فلا يحل أكله لحلال ولا لمحرم؛ لأنه ليس بذيكي" بل ميتة، قال الباجي: وهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إن غير القاتل يأكل منه إلخ، "كان خطأ أو عمدا" فإن ذلك سواء في المص. قال العيني: قتل الصيد في حالة الإحرام حرام بلا خلاف، ويجب الجزاء بقتله؛ لقوله تعالى: **﴿لَا تَقْتُلُوا صَيْدَهُمْ إِنَّهُمْ حُرْمٌ﴾** (المائدة ٩٥) سواء في ذلك كان القاتل ناسيا أو عامدا أو مبتدئا في القتل أو عائدا؛ لأن الصيد مضمون بالإتلاف، كعرامة الأموال فيستوي فيه أحوال، وقيد العمدية في الآية المذكورة إما؛ لأن مورد النص فيمن تعمد، أو لأن الأصل فعل العمد والخطأ ملحق به للتعليل، وقال الزهري: نزل الكتاب بالعمد، وجاءت السنة بالخطأ، وقال مجاهد: المراد بالمتعمد القاصد إلى قتل الصيد الناسي لإحرامه، فأما المتعمد تقتل الصيد مع ذكره لإحرامه فذاك أمره أعظم من أن يكفر وقد بطل إحرامه، وهو مذهب غريب إلخ، فأكله لا يحل أي لأحد؛ لأنه ميتة.

قد سمعت ذلك. "من غير واحد" من العلماء، إشارة إلى أنه لم ينفرد بذلك، وزيادة أشهب عن مالك من كنت أقتدي به، والتعلم منه دليل على أنه أخذ ذلك عن مشايخه، وقد تقدم أن جمهور السلف والخلف على ذلك.

الذي يقتل الصيد إلخ. قال الباجي: وهذا كما قال: إن من قتل الصيد فقد وجب عليه جراؤه؛ لقتله إياه، فإن أكل منه بعد ذلك فلا جزاء عليه غير الجزاء الأول وهو الذي وجب بالقتل، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: وفي قتله جزاء كامل، وفي أكله ضمان ما أكل، وقال عطاء: من ذبح صيدا ثم أكله فعليه كفارتان إلخ، -

أَمْرُ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ صِيدَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ كَلْبٌ فِي الْحَرَمِ، ...

- وقال ابن قدامة: إذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ضمنه لقتل دون الأكل، وبه قال مالك والشافعي، وقال عطاء وأبو حنيفة: يضمه للأكل أيضاً إلخ، ولأبي حنيفة: أن حرمة باعتار كونه مبتة، كما ذكرنا، وباعتار أنه محظور إحرامه؛ لأن إحرامه هو الذي أنحرص الصيد عن المحلّة والداح عن الأهلية في حق الدكّة، فصارت حرمة تناول هذه الوسائط مضافة إلى إحرامه، بخلاف محرم آخر؛ لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه إلخ، قال القاري في شرح "القيّة": هذا الخلاف إذا أكل بعد الحراء، وأما إذا أكل قبله فيدخل قيمة ما أكل في الحراء اتفاقاً إلخ، هكذا قال عامة شراح الهداية وغيرهم، وحكى القاري في شرح "اللبّ" عن الخوهر، قيل: على الخلاف أيضاً، وقال القدوري: لا رواية في هذه المسألة، فيجوز أن يقال: يدرمه حراء آخر، ويجوز أن يتداحل إلخ، قلت: لكن العامة على الأول، قال ابن المصنف تحت قول صاحب الهداية: فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة، يعني سواء أدى ضمان المذبح قبل الأكل أو لا، غير أنه إن أدى قبله ضمن ما أكل على حدّته بالغا ما بلغ، وإن كان أكل قبله دخل ضمان ما أكل في ضمان الصيد، فلا يجب له شيء بإفتراده إلخ.

أمر الصيد في الحرم قال الموفق في "المعي": صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم، والأصل في تحريم صيد الحرم النص والإجماع، أما النص: فما روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: **هـ** **ص** **ح** الحديث، وفيه: **هـ** **ص** **ح** متفق عليه، وأجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم، وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا إلا شئني: أحدهما: القمل مختلف في قتله في الإحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف، والثاني: صيد البحر مباح في الإحرام بغير خلاف، ولا يخل صيده من أبار الحرم وعيونه، وكرمه جابر بن عبد الله لعموم قوله **هـ** **ص** **ح** وعن أحمد رواية أخرى: أنه مباح إلخ.

كل شيء صيد ببناء المجهول "في الحرم" سواء كان الصائد حلالاً أو محرماً. "أو أرسل" ساء المجهول "عليه كلب" ونحوه، "في الحرم" سواء كان المرسل أيضاً في الحرم أو في الحل، "فقتل" الكلب "ذلك الصيد في الحل" بعد إخراجهم من الحرم، "فإنه لا يخل أكله" لأحد في الصور كلها، "وعلى من فعل ذلك جرّاء الصيد" في جميع الصور، "فأما الذي يرسل" ببناء الفاعل "كلبه" مفعول، "على الصيد" حال كونهما أي المرسل والصيد كليهما معاً، "في الحل فيطلبه" أي يتعاقب الكلب الصيد "حتى يصيده" بعد الدخول "في الحرم فإنه لا يؤكل" أيضاً؛ لأنه إذا دخل في الحرم صار من صيده، ومن دخله كان أمّا، ولكن "ليس عليه" حيث "في ذلك جزء"؛ لأنه لم يرسله في الحرم ولا إلى الحرم، ودخول الكلب الحرم ليس من فعله، "إلا أن يكون" الصائد "أرسه" أي الكلب "عليه" أي على الصيد، "وهو قريب من الحرم"، واحتلف قول مالك في مقدار القريب، كما سيأتي بيانه، "فإن أرسه قريباً من الحرم فعليه جرّاءه" -

فَقُتِلَ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْحِلِّ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءُ الصَّيْدِ، فَأَمَّا الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَصِيدَهُ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ جَزَاءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ فَإِنْ أَرْسَلَهُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

= وقد عرفت أن في كلام المصنف فروعاً عديدة، وهذه الفروع مختلفة عند المالكية أيضاً فضلاً عن غيرهم. قال الباجي: قوله: وأرسل عليه كلب في الحرم إلخ، يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم. والثاني: أن يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل، فأما إن كانا في الحرم فأخذه الجراح في الحرم أو الحل فعليه جزاؤه؛ لأن الصيد قد كان متحرماً بحرمة البيت، فإذا صاده أو أخرجته منه فأخذه في الحل فقد انتهك حرمة الحرم، وأخذ صيداً متحرماً، ولو كان الصائد في الحل والصيد في الحرم لكان هذا حكمه؛ لأن ذلك المعنى موجود فيه، فإن كان الصيد في الحل والصائد في الحرم فقال ابن القاسم: لا يجوز له الاصطياد، وقال ابن الماجشون له: ذلك وجه قول ابن القاسم قوله تعالى: **لَا تَنْتَهِبُوا صَيْدَ اللَّهِ حُرْمَةً** (المائدة: ٩٥) ومن جهة المعنى أن هذه حرمة تمنع الاصطياد، فوجب أن يكون الاعتبار فيها بحال الصائد دون حال الصيد، ووجه قول ابن الماجشون: إن الحرم لا تأثير له في الصائد وإنما تأثيره وحرمة للصيد فإذا لم يتحرّم بحرمة الحرم جاز اصطياده، وقال الباجي أيضاً: اختلف قول مالك فيما يقرب من الحرم، وإن كان يمنع الاصطياد كما يمنع الحرم، فقال أشهب: ليس له حكم الحرم، وروي ذلك عن مالك وابن القاسم، قال مالك: والاصطياد فيه مباح إذا سلم من القتل في الحرم، وقال ابن الماجشون: إن كل ما يسكن بسكون ما في الحرم ويتحرك بتحريكه فإن حكمه حكم الحرم، وقال القاري في شرح 'اللباب': لو رمى حلال من الحرم صيداً لحل ضمن، بخلافه لزم، وكذا ضمن لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم، ولو رمى صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن، وفي 'البدائع والخواوي' قال محمد: وهو قول أبي حنيفة فيما أعلم، وقال الكرماني: عليه الجراء ولا يؤكل، وهذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة؛ لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسألة احتياطاً في وجوب الضمان؛ لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط، فترجح جانب الموجب احتياطاً، وصرح في 'المبسوط' أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله، وعلى هذا إرسال الكلب ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدحل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء، ولكن لا يحل أكله احتياطاً، وفي 'الكبير' يحل أكله قياساً ويكره استحساناً، ولو كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فمر فيها السهم، لا شيء عليه ولا بأس بأكله أيضاً؛ لأن الرمي والإصابة حصلاً في الحل، ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد لا يكون اصطياداً في الحرم، كذا في 'المبسوط' إلخ.

الْحُكْمُ فِي الصَّيْدِ

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ...﴾

لا تقتلوا الصيد. هو كل حيوان متوحش، وقيد الشافعي بما أكل، 'وأنتم حرم' محرمون، 'ومن قتله منكم متعمدا' الأكثر على أنه ليس بتقييد لوجوب الحراء؛ فإن العامد والمحطى فيه سواء، بل بقوله: **«من عدل فسد»** (مائدة ٩٥) فالإثم مقيد بالتعمد؛ ولأن الآية تزلزل فيمن تعمد؛ ولأن الأصل العمد وإحصاء لاحق به، "فحراء مثل ما قتل" كائن من النعم أي شفه في الحقيقة، "بحكم به" أي مثل ما قتل، "دوا عدل منكم" هما قطعة ميراث لها أشبه الأشياء، والحمية صفة حراء، واعتبر أبو حنيفة الممانعة حسب القيمة، "هديا" حال من الهاء في "نه"، أو من "حراء"، "بالغ الكعبة" وصف به هديا؛ لأن إضافته لفضية، "أو كفارة" عطف على "حراء"، "طعام مساكين" بيان أو يدل منه من غالب قوت البدن ما يساوي قيمة البدن، لكل مسكين من عدل لشافعي ومالك، ومدان عند أبي حنيفة، "أو عدل ذلك صياما" أو ما سواه من الصوم، فيصوم عن طعام كل مسكين يوما، 'اليدوق وبال أمره' أي فعليه احراء واجبة، 'اليدوق' ثقل ما فعله من هتك حرمة الإحرام، وكلمة 'أو' للتخيير عند الشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وللتبويب عند مالك. (المحلى)

لا تقتلوا الصيد. قال الرارقي في "الكبير في المرد بالصيد قولان: الأول: أنه الذي توحش سواء كان مأكولا أو لم يكن، فعلى هذا المحرم إذا قتل سعا لا يؤكل صمه، ولا يخاور به قيمة شاة، وهو قول أبي حنيفة، وقال رفر: يجب بالغا ما بلغ. الثاني: أن الصيد هو ما يؤكل لحمه، فعلى هذا لا يجب الصمان في قتل السبع، وهو قول الشافعي، وسلم أبو حنيفة أنه لا يجب الصمان في قتل الفواسق الخمس، قال الساجي: والدليل على ما يقوله قوله تعالى: **«حَرَّمَ عَلَيْكُمْ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ جَزَاءً»** (مائدة ٩٦)، والصيد: اسم واقع على كل متوحش يصطاد سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل، ولذلك يصح أن يقال: اصطاد فلان سعا، كما يقال: اصطاد طيا إجماع. وفي الهداية" الصيد: هو الممتع المتوحش في أصل الحقيقة، قال صاحب العاية: لا فرق في الصيد بين المملوك وإساح والمأكول وغيره؛ لتناول اسم الصيد ذلك كله إجماع. "وأنتم حرم" في محل نصب على الحال من فاعل "لا تقتلوا"، و'حرم' جمع حرام، يقال: رجل حرام وامرأة حرام، واحتنف المفسرون فقيل: معناه وقد أحرمته بأحد السككين، وقيل: دخلتم في الحرم، وقيل: هما مرادان، والثالث: اعتمده الفقهاء، "ومن قتله" لعنه تعالى ذكر القتل دون الدبح؛ لتعميم، قال الزرقاني والبيضاوي وغيرهما وقال الخصاص في "أحكام القرآن": إنه يدل على أن كل ما يقتله المحرم فهو غير ذكي؛ لأنه تعالى سماه قتلا، والمقتول لا يجوز أكله، وبما يجوز أكل المدبوح على شرائط الذكاة، وما ذكي لا يسمى مقتولا، وكذلك قوله **«حَرَّمَ عَلَيْكُمْ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ جَزَاءً»** خمس منجنج حرام في حرام، دل على أن هذه الخمسة ليست مما يؤكل؛ لأنه مقتول غير مذكي؛ ولذا قال أصحابنا: من قال: "لله علي ذبح شاة" إن عليه أن يدبح، =

وَمِنْ قَتْلِهِ مَكْرَهُ مُنْعِمًا فَجَزَاءُ مَنْ مَاتَ مِنْ مَاتٍ مَنِ النِّعَمِ

= ولو قال: 'لله عني قتل شاة' لم يلزمه شيء إلخ، وهذا أحد الأبحاث المهمة في هذا اللفظ. والثاني: ما قال الخصائص: إن قوله تعالى: 'من قتله' ينتظم الواحد والجماعة إذا قتلوا في إيجاب جزاء تام عني كل واحد؛ لأن 'من' يتناول كل واحد على حياله في إيجاب جميع الجزاء عليه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ مُتْعَةً مَبْغُضَةً فَقَدْ أَسْلَمَ بِهَا نَفْسًا﴾ (النساء: ٩٢) قد اقتضى إيجاب الرقة على كل واحد من القاتلين إلى آخر ما بسطه مفصلاً، والمسألة خلافية سيأتي بيانها بعد تفسير الآية في قول مالك: الأمر عدنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكمه عليه بالجزاء. والثالث: ما قال الرازي في "تفسير الكبير": إن قوله تعالى: "لا تقتلوا" يفيد المنع من القتل ابتداءً والمنع منه تساماً فليس له أن يتعرض إلى الصيد ما دام محرماً لا بالسلاح ولا بالخوارج من الكلاب والطيور، سواء كان صيد الحبل أو المحرم إلخ. والرابع: أن الكفاية راجعة إلى الصيد وهو معموم يتناول جميع أنواعه، فهو حجة للجمهور في وجوب الجزاء لجميع أنواع الصيد، خلافاً لداود. قال الموفق: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير، إلا ما حكى عن داود: أنه لا يضمن ما كان أصغر من الحمام؛ لأنه تعالى قال: ﴿مَنْ قَتَلَ طَيْرًا مَبْغُضَةً فَلَهُ الْفَكْرُ بِهَا﴾ (النساء: ٩٢) وهذا لا مثل له، ولما عموم قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ طَيْرٍ مُبْغُضٍ﴾ (النساء: ٩٢) وإلخ وسيأتي بيانه في هذية ما أصيب من الطير والوحش، "مكم" متعلق محذوف وقع حالا من فاعل "قتله"، أي كأننا مكم متعمداً حال منه أيضاً، وتقدم أن قيد العمد ليس للاحتراز عند الجمهور، خلافاً لأهل الطاهر.

فجزاء. أي فعلية جزاء، 'مثل ما قتل من النعم'، في 'الحلالين' عليه جزاء هو 'مثل ما قتل من النعم'، قال صاحب 'الجمال': قوله: 'من النعم' حال من 'مثل' أو صفة له أو خبر ثان عن المبتدأ الذي قدره الشارع إيج، وفي 'المدارك': 'من النعم' حال من الضمير في 'قتل'؛ إذ المقتول يكون من النعم أو صفة لـ 'جزاء' إيج، وسيأتي في كلام صاحب 'الهداية' أن المراد: ما قتل من النعم الوحشي. والثانية في المراد بالمماثلة، وهي باعتار الحقيقة واهيئة عند مالك والشافعي، وباعتبار القيمة عند أبي حنيفة، فقال: يقوم الصيد حيث صيد فإن بلغت القيمة لمن هدي يجزى بين أن يهدي ما قيمته قيمة الصيد وبين أن يشتري بها طعاما، فيعطي كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من غيره وبين أن يصوم عن طعام كل مسكين يوما، وإن لم يلغ يخير بين الإطعام والصوم، كذا في 'البيضاوي' وقال أبو السعود: ولنا أن النص أوجب المثل، والمثل المطلق في الكتاب والسنة وإجماع الأمة والمعقول، يراد به إما المثل صورة ومعنى، وإما المثل معنى، وأما المثل صورة بلا معنى فلا اعتبار له في الشرع أصلا، وإذا لم يكن إرادة الأول إجماعا تعينت إرادة الثاني؛ لكونه معهودا في الشرع، كما في حقوق العباد، ألا يرى أن المماثلة بين أفراد نوع واحد مع كونها في غاية القوة والظهور لم يعتبرها الشرع ولم يجعل الحيوان عند الإتلاف مضمونا بفرد آخر من نوعه مماثل له في عامة الأوصاف، بل مضمونا بقيمته مع أن المصوص عليه في أمثاله، إنما هو المثل قال تعالى: ﴿وَعَدُوْهُ عَدُوٌّ لِّكُلِّ مَعَدُوٍّ عَدُوٌّ عَلَيْكَ﴾ (الفره. ١٩٤) فحيث لم تعتبر تلك المماثلة القوية مع تيسر معرفتها وسهولة مراعاتها؛ =

يَحْكُمُ بِهِ دَوَا عَدْلٍ مَعَهُ

= فلأن لا تعتبر ما بين أفراد أنواع مختلفة من المماثلة الصعيفة الخفية مع صعوبة مآخذها وتعسر المحافظة عليها أولى وأحرى؛ ولأن القيمة قد أريدت فيما لا نظير له إجماعاً، فلم يبق غيره مراداً؛ إذ لا عموم للمشارك في مواقع الإثبات، والمراد بالمروي إيجاب النظير باعتار القيمة لا باعتار العين، ثم الموجب الأصلي للحماية والجزاء المماثل للمقتول إنما هو قيمته، لكن لا باعتار أن يعمد الجاني إليها فيصرفها إلى المصارف ابتداءً، بل باعتار أن يحبسها معياراً فيقدر بها إحدى الخصال الثلاث، فيقيمها مقامها إن أحر ما بسطه، وفي "الهداية" إجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع منه، إذا كان في برية فيقومه دوا عدل، ثم هو محير في الفداء إن شاء ابتاع بها هدياً ودنعه إن بلغت هدياً، وإن شاء اشترى بها طعاماً ونصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد النظير فيما به نظير، ففي الطهي شاة، وفي الأرب عاق، وفي البيروق حجرة (وهي التي سعت أربعة أشهر)، وفي العامة بدنة؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَحْسُومَةً فَقَدْ قَتَلَ النَّفْسَ كُلَّهَا﴾ ومثله من النعم ما يشبه مقتول صورة؛ لأن القيمة لا تكون نعماً، والصحابة أوجبوا النظير من حيث الحلقة والنظر، وقال **سليم بن عبد الله**: وما ليس به نظير عند محمد يجب فيه القيمة، مثل العصور والحمام وأشاهمها، وإذا وجدت القيمة كان قوله كقولهما، والشافعي يوجب في الحمامة شاة ويثبت المشاهدة بينهما من حيث إن كل واحد منهما يعف ويهدر، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهود في الشرع، كما في حقوق العباد، أو لكونه مراداً بالإجماع، أو لما فيه من التعميم وفي صده التخصيص، والمراد بالنص - والله أعلم - فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشي، واسم النعم يطلق على الوحشي والأنهي، كذا قاله أبو عبيدة والأصمعي، والمراد بما روى التقدير به دون إيجاب المعين، قال صاحب العاينة: قوله: "وامراد بما روى" جواب أي عن مستدله، يعني أن إيجاب النبي **ص** والصحابة هذه النظائر لم يكن باعتار أعيانها؛ إذ لا مماثلة بين الصنع والشاة خففة، وإنما كان باعتبار التقدير بالقيمة، إلا أنهم كانوا أرباب المواشي فكان الأداء عليهم منها أيسر. وهو نظير قول عبي في ولد المعرور: يكف العلام بالعلام، والحارية بالحارية والمراد القيمة بخ.

يَحْكُمُ بِهِ أي بالمثل أو الجزاء، قولان لأهل التفسير ساء على اختلافهم في الفروع، فهما قولان للفقهاء، وأجمل شيخ مشايخنا الشاه ولي الله في "المسوى" الكلام على قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَحْسُومَةً فَقَدْ قَتَلَ النَّفْسَ كُلَّهَا﴾ فقال: معناه على قول أبي حنيفة: يجب على من قتل الصيد جزاء، هو مثل ما قتل، أي مماثلة في القيمة، يحكم بكونه مماثلاً في القيمة دوا عدل، إما كائن من النعم حال كونه هدياً، وإما كفارة طعام مساكين، وعنى قول الشافعي يجب على من قتل الصيد جزاء، إما ذلك الجزاء مثل ما قتل في الصورة والشكل، يكون هذا المماثل من جنس النعم يحكم بمثلته دوا عدل يكون جزاء حال كونه هدياً، وإما ذلك الجزاء كفارة إلخ. "دوا عدل" يعني حكماً عادلاً، =

هَدِيَا بَعِ الْكَبِيرَةِ أَوْ كَفَّارَةً صَعْدَةً مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذِكْتُ صِيْدًا يَدُوْقُ وَبِئْسَ أَمْرٌ هَذَا.

(المائدة: ٩٥)

= "وذوا" تثنية دو بمعنى صاحب، "مكم" أي من المسلمين، قال الرازي في "الكبير": احتج به من نظر قول أبي حنيفة في إيجاب القيمة، فقال: التقويم هو المحتاج إلى الطر والاحتهاد، وأما الحلقة والصورة فمشاهدة ظاهرة لا يحتاج فيها إلى الاحتهاد، وجوابه: أن وجوه المشاهدة بين النعم وبين الصيد مختلفة وكثيرة، فلا بد من الاحتهاد في تغيير الأقوى من الأضعف إلخ.

هديا حال من جزاء، أو منصوب على المصدرية، أي يهديه هديا، أو منصوب على التمييز، كذا في "الجمال"، وقال أبو السعود: حال مقدرة من الضمير في "به"، والهدي ما يهدي إلى الحرم من النعم، وتقدم قريبا المالكية استدلو بذلك على أنه يجب في الصغير الكبير، وفي المغيب الصحيح. قال الباجي: ظاهره يقتضي أن يكون ما يخرج من النعم حراء عن الصيد مما يجوز أن يهدي وهو الخدع من الصان، والثي من غيره، وهذا قال مالك وجميع أصحابه إلخ، وتقدم أيضاً ما أحاب به الموفق بأن الهدى في الآية معتبر بالمثل إلخ، وكذلك عند الشافعية لا عبرة في المرجح بس الأضحية، وقال الحصان: قد اختلف في السن الذي يجوز في حراء الصيد، فقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يهدي إلا ما يجزئ في الأضحية والإحصار، وقال أبو يوسف ومحمد: يجزئ الجفرة والعناق على قدر الصيد، والدليل على صحة القول الأول أن ذلك هدي تعلق وجوه بالإحرام، وقد اتفقوا في سائر الهدايا التي تعلق وجوها بالإحرام أنها لا يجزئ منها إلا ما يجزئ في الأصاحي، وأيضاً لما سماه الله تعالى هديا على الإطلاق كان بمزلة سائر الهدايا المطلقة في القرآن، فلا يجزئ دون السن الذي ذكرنا، وذهب أبو يوسف ومحمد إلى ما روي عن جماعة من الصحابة: أن في اليربوع حفرة، وفي الأربع عناق، فأما ما روي عن الصحابة فجائز أن يكون على وجه القيمة إلخ، وفي "أهدابة" الجراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف: أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع منه، إذا كان في برية، فيقومه دوا عدل، ثم هو يحرق في القداء إن شاء ابتاع بها هديا ودبحه إن بلغت هديا، وإن شاء اشترى بها طعاما وتصدق، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعية: يجب في الصيد النظير فيما له نظير، ففي الطهي شاة، وفي الأربع عناق، وفي اليربوع حفرة، وقال أيضاً: إذا وقع الاختيار على الهدى يهدي ما يجزئ في الأضحية؛ لأن مطلق اسم الهدى مصرف إليه، وقال محمد والشافعية: يجزئ صغار النعم فيها؛ لأن الصحابة أوجبوا عناقا وحفرة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يجوز الصغار على وجه الإطعام يعني إذا تصدق إلخ، قال ابن القيم: العناق الأنثى من أولاد المعز دون الخدع، والجعر ما يبيع أربعة أشهر من العناق إلخ، وقد عرفت من هذا أن لا عبرة بالسن عند محمد والشافعية وأحمد، ولا بد من السن الذي يجزئ في الأضحية عند الشيخين من الخنفيه ومالك **هديا**، لكن الصغير يجزئ بالكبير عند مالك، خلافا لهما، كما تقدم في مسائل المائلة مفصلاً، هذا 'بالغ الكعبة' صفة "هديا"، والإضافة لفظية أي واصلاً إليها، وقال الحصان: بلوغه الكعبة ذبحه في الحرم لا خلاف في ذلك إلخ، وكذا قال غير واحد من أئمة الفقه والتفسير منهم الرازي في "الكبير": إذا قال: سميت الكعبة كعبة؛ -

قَالَ مَالِكٌ: فَالَّذِي يَصِيدُ الصَّيْدَ وَهُوَ حَلَالٌ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَبْتَاغُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ثُمَّ يَقْتُلُهُ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ مَنْ أَصَابَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحْرِمٌ حُكِمَ عَلَيْهِ.

= لارتفاعها وتربعها، والعرب تسمى كل بيت مربع كعبة، والكعبة إما يريد بها كل الحرم، لأن الديح والسحر لا يقعان في الكعبة ولا عندها ملازقا، وبطريق هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَا يَتَزَكَّى مِنْهَا﴾ (حج ٣٣) ومعنى بوعه الكعبة أن يذبح بالحرم إلخ. قال ابن رشد: أجمع العلماء على أن الكعبة لا يجوز لأحد أن يذبح فيها، وكذلك استجد الحرم، وأن المعنى في قوله: "هديا نالغ الكعبة" أنه إما أراد به البحر بمكة إحسانا منه مساكينهم وفقرائهم، وكان مالك يقول: إنما المعنى في قوله: "هديا نالغ الكعبة" مكة، وكان لا يخبر من غر هديه في الحرم إلا أن يحرره بمكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أجره إلخ.

عمرته الذي يتابعه: أي يشتره وهو محرر ثم يقتله، وقد هيى الله عن قتله، قال الحاشي: وهذا كما قال: 'الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله' بعد أن يحرم أنه بمنزلة الذي يتابعه في حال إحرامه فيقتله، وذلك أن الذي يحرم وفي يده صيد صاده وهو حلال قد حرم عليه قتله؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَا يَتَزَكَّى مِنْهَا﴾ (حج ٣٥) فهي عن قتله في حال الإحرام، وقد استويا في ذلك، وإنما اختلف أصحابنا في استدامة إحرامه، فجوزه أشهب ومنعه غيره، وم يختلفوا في مع القتل إلخ، فعليه جزاؤه؛ لأن من هي عن قتل الصيد لأجل إحرامه فقتله عليه الجزاء؛ لأنه قتل الصيد في حال إحرامه.

من أصاب الصيد: سواء كان واحدا أو جماعة، "حكم عليه"، راد في "النسخ المصرية" بعد ذلك "الحجاء؛ لأنه تعرض لما هي عنه، ولا يختلف في ذلك بكونه مفردا أو مع غيره، وهذا هو العرض عدي بكلام الإمام مالك، وم يتعرض به أحد من الشراح، والمسألة خلافية، قال الحرقى: ولو اشترك جماعة في قتل صيد فعليه جزاء واحد، قال الموقف. يروى عن أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات: إحداها: أن الواجب جزاء واحد وهو الصحيح، ويروى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال عطاء والزهري والشافعي وإسحاق رضي الله عنهم والثانية: على كل واحد جزاء، رواها ابن أبي موسى، واحتارها أبو بكر، وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة، ويروى عن الحسن؛ لأنها كفارة قتل يذبحها الصوم أشبهت كفارة قتل الأدمي. والثالثة: إن كان صوما صام كل واحد صوما تاما، وإن كان غير ذلك فجزاء واحد إلخ، وفي "التفسير الكبير" جماعة محرمون قتلوا صيدا، قال الشافعي: لا يجب عليهم إلا جزاء واحد، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة ومالك والثوري: يجب على كل واحد منهم جزاء واحد، حجة الشافعي أن الآية دللت على وجوب المثل، ومثل الواحد واحد، وأكد هذا ما روي عن عمر: أنه قال مثل قولنا، وحجة أبي حنيفة: أن كل واحد منهم قاتل فوجب أن يجب على كل واحد منهم جزاء كامل إلخ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهِ أَنْ يَقُومَ الصَّيْدُ الَّذِي أَصَابَ، فَيُنْظَرَ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَيُطْعَمَ كُلُّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا، وَيُنْظَرَ كَمْ عِدَّةُ الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامًا، وَإِنْ كَانُوا عِشْرِينَ مِسْكِينًا صَامَ عِشْرِينَ يَوْمًا، عَدَدَهُمْ مَا كَانُوا وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ بِمِثْلِ مَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

أحس ما سمعت في كيفية التقويم وأداء الكفارة بالطعام والصيام "في" الرجل "الذي يقتل الصيد فيحكم" بقاء المجهول "عليه" أي على الرجل "فيه" أي في قتل الصيد "أن يقوم الصيد" مع صفته، حيز لقوله: "أحس ما سمعت"، "الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام" يعني أن الصيد يقوم بالطعام بأن يقال: كم ثمن هذا الصيد إذا بيع بالطعام، كما تقدم في كيفية التقويم من الأبحاث التي في تفسير الآية، "يقطعم" بالرفع والنصب، بقاء المعلوم أو المجهول، "كل" بالنصب أو الرفع، "مسكين مدًا، أو يصوم مكان كل مد يومًا" عند مالك ومن معه، وعدنا الحنفية مكان كل مد من البر يومًا، كما تقدم في تفسير الآية، قال الناجي: طاهره يقتضي أنه إذا حكم عليه بالإطعام كان له أن يطعم "كل مسكين مدًا أو يصوم مكانه يومًا دون حكمه، وعلى هذا إما يحتاج إلى الحكم في إحراح المثل، أو إحراح الطعام، فأما التحجير بيبه وبين الصيام والتكفير بدلًا من الطعام، فلا يحتاج فيه إلى حكم إلى آخر ما بسطه. "وينظر" كم عدة مساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكينًا صام عشرين يومًا عددهم" منصوب بزعم الخافض، أي يصوم بمقدار المساكين كائنة "ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكينًا" يعني أن الصيام والإطعام في جزاء الصيد لا يتقدر بعدد ينتهي إليه حتى لا يبرأ عليه، كما تقرر سائر الكفارات ككفارة الصيام والطهار بالستين.

قال مالك سمعت إلح أهل العلم ومشايخي "أنه يحكم" بقاء المجهول، "على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال مثل ما يحكم" بقاء المجهول، "نه على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم" يعني جزاء الصيد في الحرم على القاتل المحرم والقاتل الحلال سواء لا يزداد على المحرم بسبب إحرامه جزاء آخر، بل تداخلت الحرمتان حرمة الإحرام وحرمة الحرم، وبذلك قالت بقية الأئمة الأربعة، ففي شرح "الإقفاء" والمحل والمحرم في ذلك أي في تحريم صيد الحرم وقطع شجره والصمان سواء بلا فرق إلح، وفي "الروض المربع" ولا يلزم المحرم جزاء إلح، قال صاحب العناية: فإن قيل: الصيد كما استحق الأثم بسبب الحرم، فكذلك استحقه بسبب الإحرام، فإذا قتل المحرم صيد الحرم ينبغي أن يجب عليه كفارتان، وليس كذلك، قلت: وجوب الكفارتين وجه القياس، صرح بذلك في "الإيضاح"، ووجه الاستحسان ما ذكر في شرح الطحاوي "أن حرمة الإحرام أقوى؛ لأن المحرم يحرم عليه الصيد في الحل والحرم جميعًا، فاستيعب الأقوى الأضعف إلح.

مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ

٧٨٥ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ،

ساقط المحرم الحج أي ما يجوز للمحرم قتله من الصبود وغيرها، فهذا مبررة الاستثناء مما تقدم، وبهذا نوب الحارثي في "صحيحه" ونوب داود في سبعة. قال العيني: دواب: جمع دابة وهي ما يذب على وجه الأرض. وقال صاحب "المنتهى": كل ما شق على الأرض دابة وديب، وإهاء بمسألة والدابة في التي تركب أشهر. وفي "المحكم" الدابة: تقع على المذكور والمؤث وحقيقته الصفة. قال العيني: وادبة: في لأصل كل ما يذب على وجه الأرض، ثم بقية العرف العام إلى دوات القوائم الأربع من الجبل والعال والحميز، ويسمى هذا مقولاً عرفياً، فإن قلت: في أحاديث الباب العرب واحدة وليس من دواب، ونو قال من الحيوان كان أصوب، قلت: أكثر ما ذكر في أحاديث الباب الدواب، فصر في هذا الخلف. وقال حافظ: الدواب تشديد الموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان، وقد أخرج بعضهم منها الطير؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّائِهِمُ الطَّيْرُ﴾ (الأعاء ٣٨) وحديث الباب يرد عليه؛ فإنه ذكر في الدواب الخمس العرب والحادثة، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّائِهِمُ الطَّيْرُ﴾ (الأعاء ٣٨) وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق: وخلق الدواب يوم الخميس وبفرد الطير بذكر، وقد تصرف أهل العرف في الدابة، فمهم من يخصها بالجمار، ومهم من يخصها بالعرس، وفائدة ذلك تصرف في الخلف.

خمس مرفوع على الابتداء بكرة محصية بصفة، وهي قوله: "من الدواب" وهو ما دب من الحيوان، وفي الحديث رد على من أخرج منها الطير، والخبر قوله: "ليس على المحرم" بأحد السكتين أو كان في الحرم، فهي الإثم عن غيرها بالأولى، في قتلها جناح بضم الحيم أي بجم، والحدح برفع اسم "ليس" مؤخر عن حره، وأحديث أخرجه الحارثي عن عائشة، قال حافظ: التقييد بخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد، وليس نحة عدد الأكثر، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله: أولاً، ثم بين بعد ذلك أن غير خمس يشترك معها في الحكم، فقد ورد في بعض طرق عائشة بقط أربع، وفي بعض طرقها بقط ست، أما طريق أربع فأخرجها مسلم عنها، وأسقط العقرب، وأما صريق الست فأخرجها أبو عوانة في المستخرج عنها، فأثبتها وراد: الحية، ويشهد لها روايه مسلم، وإن كانت حاية عن العدد ذكر فيها الحية، وأعرب عياض فقال: وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سعا، وتعقب بأن الأفعى داخلة في مسمى حية، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود زيادة السبع العادي، فصارت سعا، وفي حديث أبي هريرة عند ابن حزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الدثب والمر على الخمس المشهور، فتصير هذه الاعتبار سعا، لكن أفاد ابن حزيمة عن الذهلي: أن ذكر الدثب والمر من تفسير الراوي لتكلم العقور، ووقع ذكر الدثب في حديث مرسل، =

لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغَرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

= أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال: **يصل المحرم حية** ، **يسب** ورجاله ثقات أخرجه أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الدئب للمحرم، وحجاج ضعيف، وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة، فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة ريادة على الخمس المشهورة، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال. 'الغراب' وهذا أحد الخمسة، وهو أصناف: العذاف والزراع والأكل وعراب الررع والأورق والأعصم والعقق وعراب الليل، كذا في حياة الحيوان، وقال أيضاً: وعراب البين الأنقع، قال الخوهري: هو الذي فيه سواد وبياض. ثم قال: وكل عراب غراب البين إذا أرادوا به الشؤم، لا عراب البين نفسه الذي هو عراب صغير أبقع، وقال صاحب "الهداية": المراد بالعراب في الحديث العذاف والأنقع؛ لأهما يأكلان الحيف، وأما عراب الررع فلا، وكذا استشه ابن قدامة وما أطر فيه خلافاً، وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود إن صبح حيث قال فيه: ويرمي الغراب ولا يقتنه، وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي وبجاهد. قال ابن اسندر: أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل العراب في الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال: إن أدامه فعليه الجزاء. وقال الخطابي: لم يتابع أحد عطاء على هذا، ويحتمل أن يكون مراده عرابه الررع. 'واحدة' بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين مهمورة، والجمع حذأ بكسر الحاء والقصر والهمز كـ'عب وعبة'، وفي 'المحلى' الحداة بكسر أوله وفتح ثابته بعدها الهمزة بلا مد، وحكى صاحب "المحكم" المذم فيه، والتاء فيه ليست لتأنيث، بل هي كالتاء في ثمرة. "والعقرب" يطلق على الذكر والأنثى سواء، جمعه العقارب.

والفأرة همرة ساكنة وتسهل. قال الحافظ: لم يختلف العلماء في جوار قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم السعفي، فإنه قال: فيها حراء إذا قتلها المحرم. أخرجه ابن المنذر، وقال: هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم، ونقل ابن شاش عن المالكية خلافاً في جوار قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى. قلت: وتقدم في العقرب أن الدردير لم يحك الخلاف فيها، بل أطلق الاستثناء. ثم قال الحافظ: والفأر أنواع، منها الحرذ بالجيم يوزن عمر، والخلد يضم المعجمة وسكون اللام، وفأرة الإبل، وفأرة المسك وفأرة الغيط، وحكمها في تحريم الأكل وجوار القتل سواء. وقال الدميري: هي أصناف: الحرذ والفأر معروفان، وهما كالحاموس والبقر، ومنها الميرابيع والزباب والخلد، فالزباب صم، والخلد عمي، وفأرة البيش، وفأرة الإبل، وفأرة المسك، ودات النطاق، وفأرة اببيت وهي الفويسقة، ويحرم أكل جميع أنواع الفأر إلا اليربوع، وسور الفأرة يورث النسيان. وفي "الهداية" الفأرة الأهنية والوحشية سواء، والصب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة؛ لأهما لا يتدنان بالأذى.

والكلب العقور قال الحافظ: الكلب معروف والأنثى كلبة، واحتلف العلماء في المراد به ههنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوم أم لا؟ فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال: الكلب العقور الأسد، -

٧٨٦ - **مسئ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ: الْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحِدَاةُ وَالْغَرَابُ.**

٧٨٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْغَرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.**

٧٨٨ - **مسئ** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ فِي الْحَرَمِ.

- وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنه سألوه عن كلب العقور، فقال: "ي كلب أعقر من خبة، وقال رفر. المراد بالكلب العقور ههنا الذئب خاصة، وقال مالك في "الموطأ" كل ما أعقر الناس وعدا عبيهم وأحدهم مثل الأسد والسر والهمد والذئب هو العقور، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور، وقال أبو حنيفة: المراد بالكلب ههنا الكلب خاصة، ولا ينحى به في ذلك الحكم سوى الذئب، وقال النووي: اتفق العلماء على حوار قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في حل وحرم، وحنفوا في مراده، فقيل: هذا الكلب المعروف خاصة حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة وأحمد بن صالح وأحقوه به الذئب، وحنف رفر الكلب على الذئب وحده، وقال الجمهور: ليس المراد تخصيص هذا الكلب بل المراد كل عاد مفترس كالسبع والسر، وهذا قول الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم ومعنى العقور والعافر: الجارح.

من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه" أي لا إثم عليه ولا مذبة، 'العقرب والفأرة والكلب العقور والحداة والغراب' أعاد المصنف هذا الحديث؛ لإفادة أن له فيه شبيهاً آخر ولعله أراد تقوية رواية نافع الدالة على أن ابن عمر سمعه بدول الواسطة، وحاكما ريد بن حبيب وسام كما تقدم في أو حديث نافع. وقال الحافظ: أورده البحاري في بدأ الخلق، وساق مظه مثل نافع، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال: الحية بدل العقرب إلى آخره.

أمر بقتل الحيات إلخ إما لأنه بلغه الحديث الذي فيه الحية، وإما لأنها أولى من العقرب، وقد أمر رسول الله ﷺ بقتل الحية في مئ عند نرون 'والمرسلات' كما أخرجه البحاري في التفسير. قال الأبي: وقد صح النهي عن قتل حيات البيوت بلا إندار، فهو محصص بعموم أحاديث الناس، والإندار عند مالك في حيات بيوت المدينة أكد من حيات بيوت غيرها، وحكى العيني اختلاف السلف في مسألة الإندار فارجع إليه.

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ الَّذِي أُمِرَ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ: إِنَّ كُلَّ مَا عَقَرَ النَّاسَ،

قال مالك: في تفسير "الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم إن كل ما عقر الناس" أي جرحهم وعدا عليهم وأخافهم مثل 'الأسد من السباع' معروف جمعه أسود وأسود وأسود والأسى أسدة، 'والمر' بفتح النون وكسر الميم ويحور إسكان الميم مع فتح النون وكسرها صرب من السباع فيه شبه من الأسد إلا أنه أصغر منه وهو مقطع الخلد قطا سودا وبياضا، وهو أخبث من الأسد لا يملك نفسه عند العضب، حتى يبلغ من شدة غضبه أن يقتل نفسه، ورعه قوم أن اسمرة لا تصعب ولدها إلا مطوقا خيعة، وفي طبعه عداوة الأسد، والظفر بينهما سجال، قاه الدميري. وفي 'لغات الصراح' عمر: يئدوا. "والفهد" بكسر الفاء وسكون الهاء، قال الدميري: رعم أرسطو أنه يتولد بين عمر وأسود ومراحه كمراح السم، وفي طبعه مشاهدة لطبع الكلب في أدوائه ودوائه، ويضرب بالفهد المثل في كثرة النوم، ويصاد بالصوت الحسن، ومن خلقه أنه بأس لمن يحسن إليه. وفي "لغات الصراح" فهد يوز بيتا. 'والذئب' يهمز ولا يهمز وأصله أفعرة يطلق على الذكر والأنثى وربما قيل: ذئبة بالهاء، وعجيب أمره أنه ينام بإحدى مقتلتيه والأخرى يقضى حتى تكفي العين النائمة من النوم فيفتحها ويأبى بالأخرى؛ ليحترس باليقظ ويستريح بالنائمة، فهو الكلب العقور وهذا قال الشافعي وأحمد، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة: المراد به الكلب المعروف خاصة كما تقدم في تفسير الكلب العقور في الحديث المتقدم، و"أما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع" وفي السبع الهندي: من الضبع وهو بصم الباء لغة قيس وسكوها لغة عجم وهي أنثى، وقيل: يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل: في الأنثى صعة، قاله الزرقاني، واختلف أهل الهد في ترجمته فقيل: هذارة، وقيل: بج. 'والثعلب' يقع على الأنثى والذكر ويختص ثعلبان بصم الثاء واللام، قاله ابن الأباري. وقال غيره: يقال في الأنثى: ثعلبة، قاله الزرقاني. ويقال له في الهدي: لوزي. "والهر" ذكر القط (السنور) والأنثى هرة، قاله الأزهري، وقال ابن الأباري: يقع على الذكر والأنثى وربما دخلت فيها الهاء. "وما أشبههم من السباع" قال الأزهري: يقع السبع على كل ما له ناب يعدو به ويفترس، كالذئب والفهد والسم، وأما الثعلب فليس بسبع وإن كان له ناب؛ لأنه لا يعدو به ولا يفترس، وكذا الضبع، وعلى هذا فعدوا في السباع تجوز علاقته المشاهدة للسباع في الناب، وإن لم يفترس به، قاله الزرقاني. "فلا يقتلهم المحرم، فإن قتله فداء" وفي نسخة: "وداه"، فالعلة في قتل المذكورات في الحديث وما في معناها عند مالك كوهن مؤديات، فكل مؤد يجوز للمحرم وفي الحرم قتله، ولا فدية وما لا فلا، قال الباجي: لم يختلف قول مالك في الأسد والسم والفهد: أنه يجوز للمحرم قتلها، واختلف قوله في الذئب، وروي عنه إباحة ذلك ومنعه، وجه الإباحة؛ لما فيه من الاحتلاس وتكرر الضرر والآدى كالعقرب؛ ولأن اسم الكلب العقور يتناولها، فوجب حمله على عمومها، ووجه المنع: أنه لا يتدنى عالما بالعقر والتفرس، وإنما يفعل ذلك في البادر، أو عند انفراد بصغار المواشي، فأشبه الضبع، وأما الضبع والثعلب والهر وما أشبهها من السباع فلا يقتلهم المحرم؛ فإنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يتدنى بالضرر غالبا، بل يفر من الإنسان إذا رآه. =

وَعَدَا عَلَيْهِمْ وَأَخَافَهُمْ مِثْلُ الْأَسَدِ وَالنَّمْرِ وَالْفَهْدِ وَالذَّنْبِ، فَهُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ، فَأَمَّا مَا كَانَ
 فِي سَبْعَةٍ: وَأَمَّا
 مِنْ السَّبْعِ لَا يَغْدُو مِثْلُ الضَّبِّ وَالثَّعْلَبِ وَالْهَرِّ وَمَا أَشْبَهَهُنَّ مِنَ السَّبْعِ، فَلَا يَقْتُلُهُنَّ
 الْمُحْرِمُ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَدَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا ضَرَّ مِنَ الطَّيْرِ فَإِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا مَا
 سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ: الْغُرَابَ وَالْحِدَاةَ، وَإِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ الطَّيْرِ سِوَاهُمَا فَدَاهُ.

مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَفْعَلَهُ

٧٨٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ، عَنْ
 رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ، أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.....

= وأما عند الحنفية فقال ابن الهمام: يستثنى من صيد البر بعضه كالذئب والغراب والحدأة، وأما باقي المواضع
 فيست بصيود، وأما باقي السباع فالمصوص عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الجواز لا يحاور شاة إن ابتدأها
 المحرم، فإن ابتدأته بالأذى فقتلها فلا شيء عليه، وذلك كالأسد والمهد والنمر والصفور والباري، وأما صاحب
 "البدائع" فقسم البري إلى مأكول وغيره، والثاني إلى ما يتدنى بالأذى عالياً كالأسد والذئب والنمر والمهد، وإلى ما
 ليس كذلك كالصبيغ والثعلب، فلا يحل قتل الأول والأخير إلا أن يصول، ويحل قتل الثاني ولا شيء فيه وإن لم يصل،
 وجعل ورود النص في المواضع وروداً فيها دلالة ولم يحك خلافاً، بل ذكره حكماً مستنداً مسكوتاً فيه، ثم رأياه
 رواية عن أبي يوسف قال في "فتاوى قاضي حان": وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب، وفي ظاهر الرواية
 السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، وفي "الدر المختار": فإن قتل المحرم صيداً فعليه جزاؤه ولو سعا غير صائل.

وأما ما صر أي أدى "من الطير فإن المحرم لا يقتله إلا ما سمي النبي ﷺ الغراب والحدأة" بالنصب بدل عن قوله:
 ما سمي، "فإن قتل المحرم شيئاً من الطير سواهما فدهاه" قال الناجي: وهذا كما قال: إنه لا يقتل ابتداءً من الطير
 إلا الغراب والحدأة؛ لأن المنع عام في الطير وسائر الحيوانات؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَالْمُحْرِمِينَ أَنْ يَقْتُلُوا الْحَيَاةَ﴾ (البقرة: ١٧٢) ثم
 حصص النبي ﷺ من الجملة الغراب والحدأة، فبقي باقي الطير على المحرم، وأيضاً فإن مضرهما التي أتاحت قتلها
 لا يشاركهما في إباحة القتل. قنت: وقد عرفت أن النهي عند الحنفية عام في جميع الصيود، والطيور كلها
 صيود؛ لتوحشها في أصل الخلقة.

رأى عمر بن الخطاب ولم يظ محمد عن ربعة قال: رأيت عمر بن الخطاب، "يقرد بعيراً له" من التقريد وهو نزع
 القراد من البعير، "في طين" أي يزيل قراد بعيره ملقياً في الطين، ولم يظ محمد: يقرد بعيره بالسقيا فيجعل في طين، =

يُقَرَّدُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسَّقِيَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَكْرَهُهُ.

٧٩٠ - **مالك** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسْأَلُ عَنْ الْمُحْرِمِ يَحْكُ جَسَدَهُ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَلْيَحْكُكُهُ وَلْيَشْدُدْ، وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايَ، وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رِجْلِي لَحَكَّكَتُ.

= "بالسقياء" بضم السين المهملة وسكون القاف والقصر، قرية بين مكة والمدينة، وهو محرم؛ لأنه يرى حواز ذلك، قال محمد بن الحسن: لا بأس بذلك وهو قول عمر، وهذا أعجب إليسا من قول ابن عمر، وهو قول أبي حنيفة، وروى ابن أبي شيبة: أن علياً رضي الله عنه رخص للمحرم أن يقرء بعيره، وعن ابن عباس وجابر لا بأس به، وعن إبراهيم ومجاهد كذلك، قاله في "المحلى"، "قال مالك: وأنا أكرهه"؛ لما سيأتي عن ابن عمر أنه كان يكره ذلك، قال الباجي: وقد اختلف في ذلك فأحازه عمر وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وكرهه ابن عمر وسعيد ابن المسيب وبه قال مالك، والأصل في ذلك مع قتل القمل وإلقائها عن الجسد، فقول: إن هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جسده فلم يكن للمحرم طرحه عما يختص به من الأجسام، كالقمل من جسد الإنسان، وهذا حكم جميع الهوام لا يجوز للمحرم قتله، فيلزم الامتناع من قتل الدباب والمل والبراغيث، والدليل على ذلك قوله ﷺ لكعب بن عجرة: "أدبت هم من" ثم أباح له إزالته على أن يقتدي، فدل على المنع من إزالة ما يقع عليه هذا الاسم من غير أذى. وفي "الهداية": ليس في قتل العوص والمل والبراغيث والقراد شيء؛ لأنها ليست بصيود وليست بمتولدة من البدن، ثم هي مؤدية بطباعها، والمراد بالمل السود والصفير الذي يؤدي، وما لا يؤدي لا يحل قتلها ولكن لا يحل الحزاء؛ للعلة الأولى، ومن قتل قملة تصدق بما شاء؛ لأنها متولدة من التفت الذي على البدن. قال ابن اتمام: يفيد أن الحزاء باعتبار أنه قضاء التفت، فيستفاد منه أنه لو لم يأخذها من بدنه بل وجد قملة على الأرض فقتلها فلا شيء، واعلم أن الإلقاء على الأرض كالقتل تحب به الصدقة. وسيأتي شيء من قتل القمل في فدية من حلق قبل أن ينحر.

تسأل ببناء مجهول، "عن المحرم يحك" ببناء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية، وبزيادة همزة الاستفهام في أوله في النسخ المصرية، وضمير الفاعل "المحرم"، "جسده" مفعول، "فقالت: نعم فليحككه" الأمر للإباحة أي يجوز له أن يحك جسده، ثم قالت زيادة في بيان الإباحة "وليشدد" كـ "ينصر" أي يبالغ في الحك بالشدة أمر إباحة، قالت عائشة: "لو ربطت" ببناء المفعول، "يداي" نائب الفاعل واحتججت إلى الحك، "ولم أجد" ما أحك به "إلا رجلي" بالثنية مع شد الياء والإفراد مع السكوت، "لحككت" ببناء المتكلم ومحمل قولها: "وليشدد" عند مالك كما جرم به الزرقاني، وبسط نصوص المذاهب في ذلك الباجي، هو ما إذا كان يرى ما يحكه، فإن لم يره، وإنما يجوز الحك بالرفق؛ لأنه إذا شدد مع عدم الرؤية ربما أتي على شيء من الدواب ولا يشعر به، وقد قال مالك: =

٧٩١ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي الْمَرْأَةِ لِشَكْوَى كَانَتْ بِعَيْنَيْهِ، وَهُوَ مُحْرَمٌ.

٧٩٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَنْزِعَ الْمُحْرِمُ حَلَمَةً أَوْ قُرَادًا عَنْ بَعِيرِهِ أَوْ يَحْلَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

٧٩٣ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ
ليس هذا إلا في سعة الشرح

= لا بأس أن يحك المحرم ما يرى من حسده وقروح، وإن أدمى جلده. وفي "الدر المختار": ولا يتقي حك رأسه وبطنه لكن يرفق إن حاف سقوط شعره أو قمل. وعند القاري في "شرح السالك" من المكروهات حك شعر رأسه ولحيته وسائر جسده حكاً شديداً؛ لما فيه من التعرض لقص الشعر وإزالته وتقه، وقال في المساحات: وحك رأسه وسائر بدنه يرفق إن حاف سقوط شيء من شعره وإن لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدمى. وفي "المسوى" عن "الهدية": إذا حك فليرفق نخكه خوفاً من تائر الشعر وقتل القمل، فإن لم يكن في رأسه شعر فلا بأس بحك الشديد.

نظر في المرأة بالكسر معروفة مفعلة من الرؤية، حمه مرأ ومرايا، كذا في "الصراح". وقال المحمّد: كمسحاة ما ترائت فيه. ويقال له في الهدية: آتية، "لشكوى" بالقصر مصدر، وفي رواية: لشكو بالتوین مصدر أيضاً أي لمرض، "كان بعينه وهو محرم" قال الناجي: يريد أنه استباح ذلك هذه العنة، ويحتمل أن يكون أحرر أن سب نظره فيها كان لشكوى عينيه؛ لأنه ليس في النظر في المرأة ما يمنع من أجل الإحرام؛ لأن نظر الإنسان إلى جسده كله مباح في حال إحرامه. وفي "أهامش" عن "المحلى" وعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر وابن عباس: لا بأس بالمرأة للمحرم. قال الرقاي: ويكره عند مالك بعير ضرورة مخافة أن يرى شعنا فيصلحه.

حلمة بفتح الحاء، قال المحمّد: الصغيرة من القردان أو الصحمة ضد، "أو قرادا" برة غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه، وهو كالقمل للإنسان. "عن بعيره" أما لو ركب القردان على نفسه فلا بأس أن يدفعه؛ لأنه ليس مما يتولد عن الإنسان، راد في بعض النسخ الهدية بعد ذلك: "أو يحله" وكتب في الحواشي ليس هذا إلا في سعة الشرح. قلت: وليست هذه الريادة في النسخ المصرية ولا "المصطفى" وذكر في "المحلى" بدله "أو يحكه" وقال: "أو" للتويع لا للشك. "قال مالك: وذلك" أي ما روي عن ابن عمر من الكراهة "أحب ما سمعت إلي" متعلق بـ "أحب" "في ذلك" أي في مسألة القردان، بخلاف ما روي عن أبيه في أول من تفريده، وهذا الأثر متمسك للإمام مالك في ما اختاره، كما تقدم في أول الباب، وقال محمد في موطنه بعد ذلك: قول عمر بن الخطاب أعجب إليّ في ذلك من قول ابن عمر **ر**.

عَنْ ظَفَرٍ لَهُ اِنْكَسَرَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ سَعِيدٌ: اقْطَعْهُ.

قال: وسئِلَ مالِكُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ أَيقْطَرُ فِي أُذُنِهِ مِنَ الْبَانِ الَّذِي لَمْ يُطَيَّبْ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَلَوْ جَعَلَهُ فِي فِيهِ لَمْ أَرْ بِذَلِكَ بَأْسًا. قَالَ مالِكُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبْطِ الْمُحْرِمُ حَرَاةَهُ، وَيَقْطَعَ دُمْلَهُ وَيَقْطَعَ عِرْقَهُ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

عن ظفر له بالنصم ناخن جمعه أظفار وأظفور وأظافير، كذا في "الصراح". قال الرابع: الظفر يقال في الإنسان وفي غيره، قال تعالى: ﴿لَنْ يَنْصُرَكَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ﴾ (الأنعام ١٤٦) أي دي محالب "انكسر وهو محرم" وقد بقي شيء منه معلق، "فقال سعيد: اقطعه" قال الساجي: وقد رواه اس وهب أحري مالِك عن عبد الله بن أبي مرزم قال: انكسر ظفري وأنا محرم، فتعلق فأداني، فذهبت إلى سعيد بن المسيب، فقال: اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر، ففعلت. وذلك أن قطع الظفر مموع للمحرم؛ لأنه من إمطة الأدى، وإلقاء التفت المعتاد بطول السمر والإحرام، فإن قطعته فإن ذلك على صريين: أحدهما: أن يقطعه لضرورة. والثاني: أن يقطعه لغير ضرورة، والأول ينقسم على قسمين: أحدهما: أن يقطعه لضرورة محتصة بالظفر. والثاني: لضرورة غير محتصة بالظفر، الأول مثل ما ذكرناه أن يكسر الظفر فيبقى معلقا يتأدى به، فهذا يقطعه ولا شيء عليه فيه، ولا نعم فيه خلافا في المذهب.

وسئل الخ ساء المجهول "مالك عن الرجل يشتكي أذنه أيقطر" بهمة الاستمهام، "في أذنه من البان الذي لم يطيب" هكذا في جميع السح الهدية، ومن الررفاني وهو الصواب عندي، وفي جميع السح المصرية من المتون والشروح: من الألبان التي لم تطيب، وهذا لو صح فهو جمع لب. قال المحدث: ليس كل شجرة ماؤها. ويحتمل على البعد أن يكون بمعنى اللبن المعروف، ويراد به الدهن مجازا، وأما على الأول: فهو من النون والألف واللام رائدنان. قال المحدث: البان: شجر ولحم ثمره دهن طيب، وحبه نافع ليرش والشمش والكلف واحصف والبهق والسعفة والجرب، وغير ذلك. وفي "المحيط" بان: بفتح الموحدة وألف وسكون نون، اسم عربي يقال له في الهدية: بآين وأكثر ما يوجد في الحجار والخش والمغرب، ثم بسط في فوائده مثل ما تقدم عن "القاموس" وأكثر منه، وقال: دهنه ينفع وجع الأنف والأذن وطش الأذن، معربا، ومعنى قوله: "لم يطيب" أي لم يجعل فيه الطيب؛ فإنه كثيرا ما يستعمل طلاء مع العنبر أيضا كما في "المحيط"، ويقال لغير المطيب: البان السمح. "وهو محرم" أي يقطره في حالة الإحرام. "قال مالك: لا أرى بذلك بأسا" أي جائزا، "ولو جعله في فيه" أي أدخله في فمه أكله أو لا، "لم أر" مضارع محروم من الرؤية، "بذلك" أي يجعله في فيه بأسا.

يبط: بضم الباء وشد الطاء، أي يشق المحرم، "حراجه" هكذا في جميع النسخ المصرية بالخاء المعجمة، قال الزرقاني: بضم المعجمة كعراب شرة والواحدة حراجة. وفي "الجمع": حراح: بضم المعجمة وخفة راء، القرحة. =

الْحَجُّ عَمَّنْ يُحَجُّ عَنْهُ

٧٩٤ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ

= وقال المحدث: كالعرب اقروح. وفي السبع اهديه ناخيم، وفي "الحاشية": قال الشارح. نصب الخيم ولكن في 'القاموس' الخراج بالكسر جمع حراجة بالكسر قمت: ومرت بالشارح صاحب "المعنى"، فإنه ضبطه نصب الخيم، وفي 'المختار الصحاح': جرحه من باب قطع، والاسم الخرج بالنصب واجمع حروح، ولم يقو. حراج إلا في الشعر، والخراج بالكسر جمع حراجة. "ويقاً" ما هو في آخره أي يتنق. قال المحدث: فقا العين واسر وحوها كجمع كسرها أو قلعهما أو حقها. "دمه" قال المحدث: الدمل كـ "سكر وصرده" حراج، جمعه دمايل. "ويقطع عرفه" قال المحدث: العرق: الطريق يعرفه الناس حتى يستوضح، وبالكسر للشجر والبدن معروف، جمعه عروق وأعرق وعراق، 'إد احتاج إن ذلك' قال صاحب 'المعنى'. وعنه احمهور. وعند الحسن عليه القدية قال الناحي: لأن الإحرام لا يتعلق بقطع شيء من جند جسده، وإنما ذلك ممنوع لغير حرمة الإنسان وهو مباح لضرورة كاللحامة، وقد احتجهم النبي ﷺ وهو محرم، ومن هذا المعنى ط حراجه وفقاً دمله وقصع عرقه لحاجته إن ذلك وقد شرط مالك الحاجة إلى ذلك.

الحج عمن يحج عنه. أي بيان الحج عن الغير، قال الموفق: لا يجوز أن يستيب في الحج مواحب من يقدر على الحج بنفسه إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الإسلام، وهو قادر على أن يحج، لا يخفى عند أحد أن يحج غيره عنه. والحج مندور كحجة الإسلام في إباحة الاستئانة عند العجز وابع منها مع القدرة؛ لأنها حجة واجبة، أما حج التطوع فيقسم أقساماً ثلاثة، أحدها: أن يكون ممن ه يؤد حجة الإسلام، فلا يجوز أن يستيب في حجة التطوع. الثاني: أن يكون ممن قد أدى حجة الإسلام، وهو عاجز عن الحج بنفسه، فيصح أن يستيب في التطوع. والثالث: أن يكون قد أدى حجة الإسلام وهو قادر على الحج بنفسه، فهل له أن يستيب في حج التطوع؟ فيه روايتان، أحدهما: يجوز، وهو قول أبي حنيفة والثانية: لا يجوز، وهو مذهب الشافعي. وفي "الهداية". تخور الإنابة في الحج أصل حالة القدرة؛ لأن باب الملل أوسع. وقال الحافظ بعد ما حكى عن ابن المنذر وغيره الإجماع المذكور: أما الملل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً لشافعي، وعن أحمد روايتان. **رديف رسول الله ﷺ** راد النحاري من رواية شعب عن الزهري: على عجز راحته، وفيه حوار الإرداف وهو من التواضع، ولا خلاف فيه إذا أصافته الدانة، وكان النبي ﷺ ردف سامة من عرفة إلى المردلفة ليلة النحر، =

الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

= ثم أورد الفضل من المزدلفة غداة يوم النحر. "فجاءته امرأة" قال الحافظ: لم تسم 'من حثعم' بفتح الحاء المعجمة وسكون المثلثة وفتح العين المهملة، غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتار القبيلة لا العلمية وورن الفعل، قانه القسطلاني. "تستفتيه" ويأتي بيان الاستفتاء قريبا، "فجعل الفضل يظر إليها" قال الباجي: يحتمل أن تكون قد سدلت على وجهها ثوبا؛ فإن المحرمة يجوز لها ذلك لمعى الستر، إلا أنه كان يبدو من وجهها ما يظر إليه الفضل. وفي 'الفتح' عن العياض: لعل الفضل لم يظر نظرا يكر، بل حشي عليه أن يؤول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الحلابيب. 'وتنظر' الخثعمية "إليه"، وفي رواية شعيب: وكان الفصل رجلا وضيفا أي جميلا، وأقبلت امرأة من حثعم وضيفة، فطمق الفضل بظر إليها وأعجمه حسها، كذا في "الفتح": قال القرصي: هذا البطر بمقتضى الطباع؛ فإنها محمولة على النظر إلى الصورة الحسنة. "فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر" الذي ليس فيه المرأة، منعاه عن مقتضى الطبع وردا إلى مقتضى الشرع. وقال ابن عبد البر: وتبعه عياض فيه ما يرم الأئمة من تعبير ما يحشى فنة ومنعه ما يكر في الدين. وقال النووي: فيه حرمة النظر إلى الأجنبية وتعبير المنكر باليد من قدر عليه. وقال الأبي: الأظهر أن صرفه وجه الفضل ليس للوقوف في المحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي، وإنما هو لخوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي.

فَقَالَتْ: الخثعمية "يا رسول الله! إن فريضة الله" راد في النسخ الهندية: "على العباد" وليست هذه الريادة في السخ المصرية 'في الحج' أي في أمره وشأنه، ويمكن "في" بمعنى "من" الليانية، كذا في "المراقبة". "أدركت" أي العريضة "أي" مفعول، ولم يسم الأب "شيخا" حال "كبرا" نعت له، "لا يستطيع أن يثبت على الراحلة" نعت آخر، أو من الأحوال المتداخلة، أو "شيخا" بدل؛ لكونه موصوفا، أي وجب عليه الحج بأن أسلم وهو شيخ كبير. "أفأحج عنه؟" أي أيجوز لي أن أتوب عنه فأحج عنه؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها همزة معطوف على مقدر، والمعنى: أيصح مني أن أكون نائبة عنه في الحج؟ وهذا كله على المشهور. قال صاحب "المحلى": المشهور فيه فتح همزة وصم الحاء أي أحرم عنه نفس، قيل: وروي بضم همزة وكسر الحاء أي أمر أحدا أن يحج عنه؟ "قال: نعم". وفي حديث أبي هريرة: فقال: أحجج عن أبيك، واختلفت الروايات في أن السائل رجل أو امرأة والمسؤول عنه أبوه أو أمه.

مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدَهُ

قال مالك: مَنْ أَحْصَرَ بَعْدُو فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَدْيُهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

فمن أحصر ببناء المجهول "عدو" قال الرابع: الحصر والإحصار: المنع من طريق البيت، فالإحصار يقال في المنع الظاهر كالعدو، والمنع الباطن كمرض، والحصر لا يقال إلا في المنع الباطن، فقوله تعالى: **فمن أحصر** (الغرفة: ١٩٦) فمحمول على الأمرين. وقال أحمد: الحصر كاحصر والبصر: التصيق والخس عن السفر وغيره، كالإحصار، وأحصره مرض أو البول: جعله يحصر نفسه. واحتلفت الأئمة في هذا الباب بعد اتفاقهم على أن حكم الحصر لا يختص بالنبي ﷺ كما توهمه بعضهم، واحتلوا من فروعه في مسائل كثيرة، حكى العيني في شرح "الهداية" عن الإسيحاني والثوري والكرماني أنهم اختلفوا في الإحصار في اثنين وسنتين موضعاً، ثم بسطها، لكنها تقتصر منها على ما لا بد من معرفتها لناظر الحديث، الأول: ما في 'العيني' وهو اختلافهم في الحصر بأي شيء يكون، فقال قوم وهم عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي والثوري: يكون أحصر بكل حبس من مرض أو غيره من عدو وكسر وذهاب بقعة، ونحوها مما يجمعه عن المصلي إلى البيت، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ورهم، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وريد بن ثابت، وقال آخرون وهم البيت من سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يكون الإحصار إلا بالعدو فقط، ولا يكون بالمرض، وهو قول عبد الله بن عمر. ومعنى قوهم: لا يكون الإحصار بالمرض أي لا يجوز له التحلل بذلك، وهذا مفيد عند الإمام الشافعي وأحمد لعدم الاشتراط؛ فإن اشترط عدم الإحرام التحس بالمرض ونحوه يجوز له التحلل عدماً، كما سيأتي، قال العيني في "النهاية": الإحصار من عذر أو مرض أو كسر أو قطاع طريق وبكل حبس، وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء والنخعي وأبي ثور والثوري وعروة ومجاهد وعلقمة وإحسان وسالم والقاسم وابن سيرين والرهري وأبي عبيد وأبي عبيدة ودود وأصحابه، وقال الفصل بن سمة: قال بعض الفقهاء: لا يكون إلا من عدو دون المرض، وهو قول مخالف لقول مجتهد الفقهاء ومذهب العرب. وقال ابن حزم في "المحلى": كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته من عدو أو مرض أو خطأ طريق أو خطأ في رؤية أهلال فهو محصر.

من أحصر كذا في السمع الهندية، وفي السمع المصرية: من حبس، وكلاهما ببناء المجهول "عدو" قال الساجي: وذلك مما يكون في الحج بأحد وجهين، أحدهما: أن يبقى بقاءه واستيطانه لقوته وكثرته، واليأس من إزالته، فإن ذلك يكون حسناً، وبطل حيث حبس، وإن كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما يهمل به أنه لو زال العدو لأدرك الحج. والوجه الثاني: أن يكون العدو مما يرجى رواه، فهذا لا يكون محصوراً حتى يبقى بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج، فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون. "فحال بينه وبين البيت" =

٧٩٥ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدِيثِيَّةِ،

= قال الباجي: الإحصار لا يكون إلا عما لا يتم السك إلا به، وهو في العمرة البيت والسعي بين الصفا والمروة، وفي الحج مع ذلك عرفة، فإن أحصر بعد الوقوف بعرفة عن مكة فإنه يأتي بالمناسك كلها ويستطر أياما، فإن رآه العدو وأمكنه الوصول إلى البيت طاف، وإلا حل وانصرف؛ لأن عليه أن يأتي من سكه بما يمكنه، وما حصر عنه تحلل وجار له تركه، كما يجوز له ترك جميع النسك. "فإنه يحل من كل شيء" من محظورات الإحرام، وينحر هديه ' أي ينحر الهدي إن كان معه قد ساقه، وأما نخله للحصر فلا يوجب هدبا عند مالك، قاله الباجي خلافا للأئمة الثلاثة، قد تقدم مبسوطا في الفرع الرابع. "ويخلق رأسه" أي سة، فقد عرفت في الفرع التاسع أن حلق الرأس ليس بشرط التحلل عند مالك، بل هو سة، وتقدم هناك المذهب. "حيث حبس" ببناء الجهول أي في أي موضع وقع الحصر من الحل أو الحرم. "وليس عليه" أي على المحصر "قضاء" لما أحصر عنه عند مالك والشافعي، خلافا للحنفية؛ إذ قالوا بالقضاء وهما روايتان لأحمد كما تقدم في الفرع الثالث مختصرا وفي عمرة القضاء مفصلا.

حل هو وأصحابه إلخ وقد وردت قصة حصره في عمرة الحديبية في كتب الصحاح بروايات كثيرة وألفاظ مختلفة مختصرة ومفصلة. قال الخصاص في "أحكام القرآن": قد تواترت الأحبار بأن النبي ﷺ كان محروما بالعمرة عام الحديبية، وأنه أحل من عمرته بغير طواف، ثم قضاه في العام القابل في ذي القعدة. "أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية" لما صدقهم المشركون كما تقدم في باب العمرة في أشهر الحج. "فنحروا الهدي وحلقوا رؤوسهم وحبوا من كل شيء" من مجموع الإحرام "قبل أن يطوفوا بالبيت" فإن المشركين منعوهم عن الوصول إلى البيت، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالحديث والفقه والتاريخ أنه ﷺ لم يصل إلى البيت في هذا السفر، فليس معنى قوله: "قبل أن يطوفوا" أنهم طافوا بعد ذلك، بل لم يطوفوا أصلا. "وقبل أن يصل إليه" أي إلى البيت "الهدي" وعلم منه أن الهدي ينحر في موضع الحصر، ولا يجب وصوله إلى الحرم، والمسألة خلافية عند الأئمة، ومن قال بوجوب وصوله إلى الحرم كالحنفية استدل بقوله عز اسمه: ١٠٥ لَا حَرَمَ لَهُ سَبْعَ هَدْيٍ مُحْتَصِرَةً (سورة ١٩٦) قال الخصاص: احتلف السلف في الحل ما هو؟ فقال عند الله بن مسعود وبن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين: هو الحرم، وهو قول أصحابنا والثوري، وقال مالك والشافعي: محله الموضع الذي أحصر فيه، فيذبحه ويحل. والدليل على صحة القول الأول: أن الحل اسم لشئتين: يحتمل أن يراد به الوقت، ويحتمل أن يراد به المكان، ألا ترى أن محل الدين هو وقته الذي تحب به المطالبة، وقال النبي ﷺ لصباغة: سبي بهن محسني حبس محسني فجعل المحل في هذا الموضع اسما للمكان، فلما كان محتملا للأمرين ولم يكن هدي الإحصار في العمرة مؤقتا عند الجميع وهو لا محالة مراد بالآية، وجب أن يكون مراده المكان، فاقتضى ذلك أن لا يحل حتى يبيع مكانا غير مكان الإحصار؛ لأنه لو كان محل الإحصار محلا للهدي لكان بالغاه محله بوقوع الإحصار، ولأدى ذلك إلى بطلان العاية المذكورة في الآية، فدل ذلك على أن المراد بالحل هو الحرم؛ لأن كل من لا يجعل =

فَنَحَرُوا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَحَلَوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ.

= موضع الإحصار محلا للهدْي؛ فبما جعل المحل الحرم، ومن جعل محل الهدْي موضع الإحصار أصل فائدة الآية وأسقط معناها، ومن جهة أخرى قوله تعالى: ﴿لَمْ نَعْلَمْ﴾ (مح ٣٣) ودلالته على صحة ما قلنا في محل من وجهين: أحدهما: عمومته في سائر الهدايا. والآخر: ما فيه من بيان معنى المحل الذي أحصر فيه ذكره في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْعَىٰ بَيْنَ مَحْجَاهِ إِلَىٰ أَحْرَ مَا سَطَهُ﴾. وفي 'البحر العميق' نقل صاحب 'الكشاف' عن الرهري: أنه نحر هديه في الحرم، واستدل الآخرون بخديث الباب. قال شوقي: لأن السي وأصحابه نَحَرُوا هديهم في الحديبية، وهي من الحل. قال النحاري: قال مالك وغيره: إنهم حنقوا وحنوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدْي إلى البيت، وروى أن السي حر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرصون، وهي من الحل باتفاق أهل السيرة والنقل. وفي 'النحاري'، أن الحديبية خارج من الحرم. قال الحافظ: هو من كلام الشافعي في 'الأم'، وعنه أن بعضه في الحل وبعضه في الحرم. قُتِلَ ويستدل لهم أيضا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرْضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنَ رَأْسِهِ فَليَبْسُ بِسَلْوَةٍ مِّنَ رِّبَاسِهِ أَوْ مِّنَ رِجْلَيْهِ﴾ (نح ٢٥)

ثم لم نعلم بالبول في أوله في السج احديية فصبيعة المتكلم مبيا لتفاعل، وابتحائية في أوله في السج المصرية فصبيعة اعائب مبيا للمجهول. "أن رسول الله ﷺ أمر أحدا من أصحابه أن يلبسوا له 'ولا من كان معه في هذا السفر من الآفاقيين وأخارجين إلى الحديبية "أن يقضوا شيئا" من العمرة، ولا أمرهم "أن يعودوا لشيء" من الهدْي، أراد الإمام مالك أن يستدل بذلك على أن القضاء غير واجب على المحصر؛ فإنهم حصروا في عمرة الحديبية ولم يقل عنهم أنهم قصوا العمرة أو أمرهم السي بذلك، وعدم النقل مثل هذا الأمر الذي وقع في محفل عظيم وعدد كثير ومشهد مشهور أول دليل على عدم القضاء، لا سيما وقد نقل إلبا ما جرى في هذه العمرة من المحاصمة والصلح والصد والكذب وغيرها بروايات كثيرة، وهكذا قال غير واحد من أهل العلم الذين يروون القضاء على المحصر. قُتِلَ ومن ذهب إلى القضاء قد روى الواقدي في المعاري من طريق الرهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا: أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتمروا، فلم يتحلف منهم إلا من قتل خير أو مات وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يشهد الحديبية، وكانت عدتهم ألفين. قال الخاكمي في 'الإكيب': تواترت الأخبار أنه ﷺ ما هل ذو القعدة أمر أصحابه أن يعتمروا قضاء عمرتهم، وأن لا يتحلف منهم أحد من شهد الحديبية، فخرجوا إلا من استشهد وخرج معه آخرون معتمرين، فكانت عدتهم ألفين سوى النساء والصبيان.

٧٩٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ: **إِنْ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلُ بَعْمُرَةَ...**

أنه قال البخاري في جواب ابنه عبد الله وسالم، ولفظ البخاري برواية الجويرية المذكورة. أهما كتبا عند الله بن عمر ليأتي برل الجيش بالنزير، فقالا: لا يصرك أن لا تخج العام إنا نخاف أن يخال بيك وبين البيت، فقل. حرجنا مع رسول الله ﷺ... الحديث. 'حين حرج' أي أراد أن يخرج من المدينة 'إلى مكة' سنة اثنين وسبعين أو ثلاث وسبعين. 'معتمرا' قال الحافظ: في "منوطاً" من هذا الوجه: "حرج إلى مكة يريد الحج فقال: إن صددت فذكره ولا اختلاف؛ فإنه حرج أولا يريد الحج، فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة، ثم قال: ما شأنهما إلا واحدا، فأصاف إليها الحج فصار قاربا. وهكذا في عامة شروح البخاري، لكن السحرة التي بأيدينا من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى، نعم، أخرج البخاري في باب طواف القارن رواية الليث عن نافع: أن ابن عمر أراد الحج عام برل الحجاج بالنزير، فقيل له: إن الناس كائن بينهم قتال، الحديث. 'في الفتنة' أي فتنة الحجاج حين سرى بالنزير، قال القسطلاني ونسعه الرزقالي: ودلت أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية، ولم يكن استخلف نفي الناس بلا حليفة شهرين وأياما، فاجتمع رأي أهل الحل والعقد من أهل مكة، فابعوا عند الله بن الزبير، وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان وأعمال المشرق، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم، ثم لم يرل الأمر كذلك إلى أن توفي مروان، وولي ابنه عبد الملك، فجمع الناس الحج خوفا أن يابعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشا أمر عليه الحجاج، فقدم مكة وأقام الخصار من أول شعبان سنة اثنين وسبعين بأهل مكة إلى أن غلب عليهم، وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين.

إن صددت يضم اصداد المهملة مسيا للمفعول أي معنت "عن البيت" أي الوصول إليه 'صعنا' أي أما ومن معي. 'كما صنعنا مع رسول الله ﷺ' حين صد في عمرة الحديبية. قال النووي: الصواب في معناه: أنه أراد أن صددت وأحصرت نخست كما نخسا عام الحديبية مع النبي ﷺ. وقال القاسمي: يحتمل أنه أراد أهل بعمرة كما أهل النبي ﷺ بعمرة في العام الذي أحصر، قال. ويحتمل أنه أراد الأمرين وهو الأصهر. قال النووي: وليس بظاهر كما ادعاه، بل الصحيح الذي يقتضي سياق كلامه ما قدمناه. "فأهل" أي ابن عمر "بعمرة" راد في رواية جويرية عبد البخاري: فأهل بالعمرة من ذي الحليفة. قال الحافظ: وفي رواية أيوب انصاية: فأهل بالعمرة من سار، والمرد بالدار المنزل الذي نزله بذي الحليفة، ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة، ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته، ثم أعلن بها، وأظهرها بعد أن استقر بذي الحليفة. "من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهل" أي أحرم 'بعمرة عام الحديبية' سنة ست، يريد أنه امتثل بسك رسول الله ﷺ ليأتي من التحلل دون البيت إن صد عنه بما أتى به النبي ﷺ، ويكون له من ذلك ما كان له.

مِنْ أَجْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بَعْثَةِ عَامِ الْحُدَيْيَةِ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ

نظر في أمره يعني تأمل ما أحرم به من العمرة، وما كان يريدُه أولاً من الحج؛ فإنه قد تقدم في الجمع بين مختلف الروايات أنه حرج يريد الحج، فلما ذكروا له الفتنة أحرم بالعمرة؛ لأنها أهون. "فقال" في بصره وتأمله 'ما أمرهما' أي الحج والعمرة 'إلا واحد' بالرفع، وفي 'الإكمال' عن القاضي عياض: يعني في حكمه 'أحصر'، وأنه إذا كان التحلل للحصر جائزاً في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت، ففي الحج أحور. وقال اساجي: فرأى أن حكمهما في ذلك واحد، فإذا كان الترخص بالتحلل في أحدهما كان له في الآخر مثل ذلك؛ ولأنه إذا كان له التحلل في العمرة، وليست متعلقة بوقت معين، فماذا يكون له ذلك في الحج - وهو يفوت نفوت الوقت - أوى، وهذا حكم بالقياس، ولا يعلم أحداً أكر عليه ذلك. "فالتفت إلى أصحابه"، فأحبرهم بما أدى إليه نظره 'فقال: ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم' أشهدهم ولم يكتف على الية فقط مع أن التلفظ ليس بشرط؛ لئيبه بذلك من يقتدي به على أنه انتقل نظره من العمرة إلى القرآن. "إني قد أوجبت" أي أكرمت بقسي 'الحج مع العمرة' وفيه إرداف الحج على العمرة، كما تقدم في مبدأ القرآن ومنتهاه، وفي رواية جويرية عند البخاري: أهل بالعمرة من ذي الحليفة، ثم سار ساعة، ثم قال: إنما شأهما واحد أشهدكم إني قد أوجبت حجة مع عمرتي. وعنده أيضاً برواية موسى بن عقبة عن نافع: أشهدكم إني قد أوجبت عمرة، حتى كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد، أشهدكم أي جمعت حجة مع عمرة. ورواية الليث: إني أشهدكم أي قد أوجبت عمرة، ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة، الحديث.

ثم بعد بالذلل المعجمة أي سار إلى مكة "جاء البيت" ولم يصد في الطريق، "قطاف" للحج والعمرة معا 'صوفاً واحداً' اختصوا في تعيين هذا الطواف على أقوال سياقي بياها. 'ورأى' ابن عمر 'ذلك' أي الصوفاً الواحد 'بجريا عنه' بضم الميم وسكون الجيم وكسر الراء بلا همز، أي كافياً، مفعول لقوله: 'رأى'، وظاهر هذا السياق أنه لم يطف إلا وقت دخوله مكة، ثم تحلل يوم البحر بالخلق والرمي بدون الطواف، ثم اعلم أن المشهور على ألسنة المشايخ أن الحديث حجة للأئمة الثلاثة في وحدة الطواف للمقارن، ومخالف للحقبة في اختيارهم الطوافين له، وبدلت حزم عامة الشراح والمخشين، وأنت حير بأن كلامهم هذا يحمل محل محتمل، وذلك لأهم اتفاقاً على أن القارن يطوف ثلاث أطواف: طواف القدوم والركن والوداع، وأصابت الحفصة على ذلك طواف العمرة أيضاً، فصارت أربعة، قال الموفق: الأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة: طواف الزيارة، وهو ركن الحج لا يتم إلا به بغير حلاف، وطواف القدوم، وهو سنة لا شيء على تاركه، وطواف الوداع واجب، يوب عنه الدم إذا تركه، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري، وقال مالك: على تارك طواف القدوم دم، ولا شيء على تارك طواف الوداع، وحكي عن إسماعيل كقولنا في طواف الوداع، وكقوله في طواف القدوم. وإذا عرفت هذا فحديث الباب لو حمل على طاهره أنه اكتفى على طواف واحد لا غير كان تاركاً للمسة والواجب عند الكل، وتاركاً لركن أيضاً عند الحنفية، =

فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ،

= وأيضاً يخالف حديث نفسه المرفوع أيضاً، كما أخرج البخاري في "صحيحه" عنه: واستلم الركن أول شيء، ثم حب ثلاثة أطواف، ومشى أربعاً، فركع ركعتين حين قضى طوافه، فانصرف، فأتى الصفا فطاف بالصفاء والمروة سبعة أطواف، ثم لم يخلل من شيء حرم منه حتى قضى حجة، ونحر هديه يوم النحر، وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه. وعن عروة أن عائشة أحرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة إلى الحج بمثل الذي أحبرني سائمه عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ مصرحاً بالطوافين من فعنه ﷺ فكيف يمكن أن يحمل حديث الباب على طاهره في الاكتفاء بالطواف الواحد، الطواف الأول لا غير؟ ولذا نرى شراح الحديث مع اتفاقهم على أن الحديث حجة هم ومحال للحجية احتاجوا إلى تأويله، حتى تناقض بعضهم بعضاً في المراد بالحديث، وأولوه توجهات مختلفة بعضها محتمل وبعضها بعيد جداً، فمنها ما قال الرقابي: قوله: فطاف طوافاً واحداً، لقراه بعد الوقوف بعرفة، وبه قالت الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حيفة والكوفيون: على القارن طوافان وسعيان. وأنت حير بأنه لو حمل على الطواف بعد الوقوف يخالف المالكية أيضاً في ترك طواف القدوم الواجب. ومنها: ما حكاه الرقابي وغيره عن بعض الحنفية: أنه طاف لهما طوافاً واحداً أي طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذي للآخر. وهذا أيضاً بعيد؛ لكنه مع بعده لا يردده لفظ الحديث، كما لا يخفى.

ومنها: ما بسطه الطحاوي في "شرح المعاني": وأراد بالقران المتعة، والمنتمتع يسقط عنه طواف القدوم، فلم يبق إلا طوافه الأول يوم الإفاضة، وهو أيضاً بعيد يأتي عنه صريح ألفاظ الروايات بأنه أهل بها معاً قبل الوصول إلى مكة. ومنها: ما في "العرف الشدي": أنه طاف طواف العمرة وأدرك فيه طواف القدوم للحج لا طواف الزيارة. وذكر فيه أيضاً قبل ذلك: لكي ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدوم في طواف الزيارة، إلا أنهم قالوا: أنه لو ترك طواف القدوم لا شيء عليه؛ لأنه ترك ستة، وفي عبارة في "معاني الآثار": أنه ﷺ لم يطف طواف القدوم. قلت: أصل هذا التوجيه مأخوذ عن كلام الطحاوي إذ قال: لكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يطف حجته قبل يوم النحر؛ لأن الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة إنما يفعل للقدوم، لا لأنه من صلب الحجة، فاكتمى ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدوم في عمرته عن إعادته في حجته.

ومنها: ما قال الحافظ: قوله: بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم، فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة لما لك في قوله: إن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يخرى عن طواف الإفاضة لمن تركه جاهلاً أو سبه حتى رجع إلى بلده، وعليه الهدي، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتعقب بأنه إن حمل قوله: "طوافه الأول" على طواف القدوم؛ فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة، كان ذلك دالاً على الإجراء مطلقاً، ولو تعمد لا يقيد الجهل والنسيان، لا إذا حملنا قوله: "طوافه الأول" على طواف الإفاضة يوم النحر أو السعي. ويؤيد الثاني حديث جابر عند مسلم: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه =

أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ نَفَذَ جَاءَ الْبَيْتَ، فَطَافَ طَوَافًا وَاحِدًا
وَرَأَى ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ، وَأَهْدَى. قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدُ
كَمَا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَنْ أَحْصَرَ بغير عدو فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ
دُونَ الْبَيْتِ.

مرض ونحوه

ما جاء فيمن أحصر بغير عدو

٧٩٧ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ:

= بين الصفا والمروة إلا صوفاً واحداً، صوفاً الأول. هو محمد بن علي ما حمل عليه حديث بن عمر المذكور. وقال
أيضاً في الإحصار: حمله بعضهم على طواف القدوم، وهو مشكل كما تقدم ومنها: ما قال لسدي بن علي
'السحاري': قوله: 'طوافه الأول' أي أول طواف طافه بعد البحر والحق؛ فإنه هو ركن الحج عندهم لا الذي
طافه حين القدوم، وإن كان هو متدرجاً من الصف؛ فإنه يقدوم وليس بركن للحج، ولا يفي أن بعض روايات
أن عمر يبعد هذا التأويل، ويقتضي أن الصوف الذي يخرى عنهما هو الذي حين القدوم، وقرب التوجيهات
عندي هو ما تقدم عن الطحاوي من الاكتفاء بطواف العمرة عن صوف القدوم، وهذا وإن لم يوفق خصية لكن
تتفق عليه جميع ما روي عن ابن عمر في هذا الباب، فلا بد في أن يكون مدحه كذلك؛ فإنه يحتج ليس بتقدم
للتحمية. وعلى هذا معنى قوله: 'طاف هما صوفاً واحداً' أي ركن العمرة وقلوب الحج، ومعنى قوله: 'صوفاً
الأول' أي طواف العمرة، ومعنى قوله: 'رأى محرمًا عنه' أي عن القدوم، ومعنى قوله: 'لم يزد عليه' أي حين قدم
حتى يوم البحر، وذلك لأن طواف الإفاضة عنه ناس، ومعنى ما في إحصار السحاري من طريق جويريه سقط:
وكان يقول: لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة: أن المفرد إذا ما يدخل مكة بن وصل إلى عرفة
يسقط عنه طواف القدوم. وكذلك إذا دخل مكة كنه ما يصف بقدوم فمحور له أن يتحل بعد طواف
الإفاضة، لكن القارر لا يسقط عنه صوفاً الأول، لكون صوفه متصفاً بصواف للعمرة وهو ركن، ولا يجوز له أن
يحل حتى يطوف للعمرة والقدوم يوم يدخل مكة.

فهذا الأمر أي الحكم الذي ذكر في هذا الباب "عندنا فيمن أحصر" سواء أجهل بعدو كما أحصر لبي^١
وأصحابه في الخديبية، وتحمل موضع حصره، فكذلك يتحل موضع أحصر من أحصر بعدو. 'قال مالك' هكذا
في السج أهلية، وليست في النصية هذه الكلمة، بل الكلام كنه مذكور في القول السابق، وهو الوجه. 'فأما من
أحصر بغير عدو' كمرض ونحوه، 'فإنه لا يحل دون البيت' ولا يشتبه حكم الإحصار، كما سيأتي في الباب تلاحق.

الْمُحْصَرُّ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوْ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ وَافْتَدَى.

٧٩٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ.

٧٩٩ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيمًا أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِنَعْضِ الطَّرِيقِ كُسِرَتْ فَحِذِي، ...
أي شيعا

لا يحل الخ فتح أوله وكسر ثابته وتضديد ثابته، أي لا يخرج من إحرامه في موضع حصل له المرض، بل يستمر في إحرامه. حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للحج، إن بقي وقته بعد رواه العذر، وإلا فعسكرة عند الشافعي ومالك، وهو المشهور عن أحمد، وفي أخرى له وبه قالت الحنفية: أن يتحلل كما تقدم في الفرع الأول من الفروع المأصية في أول الباب المأصية. "فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها" أي من الثياب لأجل المرض "أو الدواء" المصوح في الإحرام كانضبط وغيره "صنع ذلك" أي استعمله "وافتدى" ولا يتم عليه، والأصل في ذلك قوله عز اسمه: **فمن كان منكم مريضا أو به عذر فما بلغ طوافه** (سورة ٢: ١٩٦) وسياقي تفصيل الفدية في محله.

المحرم لا يحل له من الإفعال، إلا البيت" ظاهره أنها لا ترى الإحصار مطلقا، ولذا قال الحافظ. في المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره. أنه لا يحصر بعد النبي ﷺ. ثم قال بعد ما ذكر أثر سالم المذكور قبل: وأخرج ابن جرير عن عائشة بإسناد صحيح قالت: لا أعلم المحرم يحل بشيء دون البيت، وعن ابن عباس بإسناد ضعيف: لا إحصار اليوم. وروي ذلك عن عبد الله بن الربيع، وأشار المصنف بذكر هذا الأثر في الباب أنه محمول على من أحصر بغير عذر. وقال ابن عبد البر: معناه المحرم بمرض مرضا لا يقدر أن يصل إلى البيت فيفي عني حاله، فإن احتاج إلى لبس أو دواء فعل وافتدى، فإذا برئ أتى البيت وضاف وسعى. فهو كقول ابن عمر سواء.

أيه: أي الرجل المصري، "قال: خرجت إلى مكة" أي معتمرا كما يدل عليه الجواب الآتي "حتى إذا كنت ببعض الطريق" رد جماعة: وقعت عن راحلتي، "كسرت" نسكون التاء ببناء المجهول 'فحدي' نائب فاعله، 'فأرسلت' بصيغة المتكلم، إلى مكة" رسولا "وبها" أي بمكة "عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس" الفقهاء من الصحابة والتابعين، أستفتيهم في التحلل "فلم يرخص" بناء الفاعل من الترخيص أي لم يجوز "لي أحد أن أحل" وفي رواية حماد: فأرسلت إلى ابن عمر وابن عباس فقالا: العمرة ليس لها وقت كوقت الحج، يكون على إحرامه =

فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، وَبِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَخَّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَجِلَّ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ، حَتَّى أَحَلَلْتُ بِعُمْرَةٍ.

٨٠٠ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُبَسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٨٠١ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حَزْرَبَةَ الْمَخْزُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَسَأَلَ مَنْ يَلِي عَلَى الْمَاءِ الَّذِي ...

أي سقط عن الدابة

= حتى يصل إلى البيت. 'أقامت' بصيغة تذكير على ذلك الماء الذي كسرت فحدي عده 'سبعة أشهر، حتى أحللت بعمره' بعد الصحة، والأثر يحتمل أن يكون من باب الإحصار بمرض كما أشار إليه المصنف بالترجمة، ويحتمل أن يكون من باب الإحصار بالعمرة كما تقدم في المرح الثاني من فروع الباب الأول مما ذكره محب الدين الطبري عن ابن عمر وابن عباس. أنه لا يتحقق الإحصار في العمرة، لعدم التوقيت وحول القوات. من حبس ساء المجهول. 'دور' سبب مرض فإنه لا يحل 'بفتح آباء وكسر الحاء، أي لا يخرج من إحرامه. 'حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة' أي يسعى بينهما وإحلاق الطواف على السعي شائع في النصوص، والأثر يحتمل الأمرين المذكورين قبل ذلك.

صرع أي سقط عن دونه 'بعض طريق مكة وهو محرم' قال الساجي: سس فيه ما يدل على أن إحرامه كان بحج أو عمرة، إلا أن قول المفتي له: "ثم عليه حج قابل" يقتضي أن إحرامه كان بالحج، وأنه قد يس ذلك لهم في سؤاله، وعرفوا ذلك من حله، ولو كان محرماً بعمرة لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل، ولو لم يعرفوا صفة إحرامه لما أفنوه حتى سألوه عن مقتضاه. قلت. لكن في 'المتقى' رواية ماثلة: وهو محرم بالحج. 'فسأل من يلي على الماء الذي كان عليه عن العلماء' احتجفت بسج 'موطأ' في هذا اللفظ أيضاً، وما ذكرنا من السياق هو ما أطلق عليه جميع السج المصرية من المتن والشروح إلا الرقابي، فليس فيها لفظ 'عن العلماء' بل راده في الشرح، وكذا ليس في 'جمع الفوائد' ولا 'المتقى'. قال الساجي: يريد أنه سأل عن يستغنيه في أمره من الخالي على الماء إن كان يحضر موضعه منهم أحد، فوجد به عبد الله بن عمر.

وفي 'جمع الفوائد'. فسأل عن ذلك الماء الذي كان عليه، فوجد. ولفظ الإشارة لا يوجد في نسخة غيره، وفي 'المتقى': 'فسأل عن الماء الذي كان عليه. قال الشوكاني: قوله: "على ماء" هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: 'عن الماء'، وفي نسخة صحيحة من 'موطأ': 'عن الماء' مسح بـ"عن". وفي جميع السج الهدية: =

كَانَ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُمُ الَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَيَفْتَدِي، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ، وَيُهِدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فَيَمْنٌ أَحْصَرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ. قَالَ مَالِكٌ:

= فسأل من يلي الماء الذي كان عليه، فوجد. قال الشيخ في "المصنف" پس سوال كرد آن عمر را که بودند متصل آید که قروء آمده بود برآں، پس یافت عبد الله بن عمر. "فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم" قال الباجي: هذا يدل على أن مروان كان من الفقهاء، وأنه كان ممن يستفتى ويؤخذ بقوله، ويدل أيضاً على أن المفتي إذا كان من أهل العلم والاجتهاد جاز أن يفتي في موضع فيه من هو أعلم منه؛ لأنه لا خلاف أن ابن عمر وابن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين والفضل بدرجات منه.

الذي عرض له. من الصرع والشكوى. "فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه" يعني أحاول له التداوي بما يحتاج إليه لمرضه. 'ويفتدي' إن فعل في التداوي شيئاً من محظورات الإحرام. قال الباجي: وكذلك إن احتاج أن يربط على موضع الكسر حرقاً، فإنه يربطها ويلزمه الفدية. قلت: وعندنا الحمية فيه تفصيل، قال في مكروهات الإحرام من 'العية': وتعصيب شيء من جسده غير الرأس والوجه إن كان بلا علة؛ لأنه نوع عبث وإلا فلا بأس به، وأما تعصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقاً موجب لمعزاء، بعدد أو بغير عذر، إلا أن صاحب العذر غير آثم. "فإذا صح" وفاته الحج "اعتمر" أي يتحلل بفعل العمرة. "فحل من إحرامه" بذلك؛ فإن فائت الحج يتحلل بفعل العمرة عند الثلاثة، ويفسخ الحج إليها عند أحمد، كما تقدم في الفرع الثامن. قال الباجي: ومعنى ذلك أن يكون مرضه يدوم به حتى يفوته الحج. قلت: وهذا ظاهر كما يدل عليه قوله: "ثم عليه حج قابل" أي في السنة الآتية قضاء عما فات في السنة الماضية. "ويهدي ما استيسر" أي تيسر "من الهدى"؛ لأنه صار فائت الحج وعبه القضاء عند الأربعة، والهدي عند الثلاثة ما حلا الحنفية، فعندهم محمول على التنبذ كما سيأتي في محله.

وعلى ذلك أي المذكور قبل، حبر. "الأمر" مبتدأ، "عندنا" بالمدينة المنورة "فيمن أحصر بغير عدو" أن لا يحل إلا بفعل العمرة، ولا يتحقق الإحصار بغير عدو. **قال مالك:** في تقوية ما تقدم وتأنيده، كما ذهب إليه عامة الشراح، والأوجه عندي: أن المصنف شرع من ههنا أحكام فائت الحج، ولما كان حكمه وحكم المحصر بالمرض عند مالك متقاربين جمع بينهما في باب واحد. "وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا أيوب الأنصاري" أحد كبار الصحابة اسمه خالد بن زيد البصري "وهبار" بفتح الهاء وتشديد الموحدة على ما ضبطه في "المعني" و"تهذيب الأسماء" لنووي و"التعليق الممجّد"، راد آخره راء مهملة. "بن الأسود" بن مطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي، =

وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ: أَنْ يَحِلَّاهُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا وَيُهِدِيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ حَبَسَ عَنِ الْحَجِّ بَعْدَ مَا يُحْرَمُ، إِمَّا بِمَرَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ أَوْ بِخَطَأٍ مِنَ الْعَدَدِ، أَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ، فَهُوَ مُحْصَرٌ، عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْصَرِ. قَالَ يَحْيَى:

سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهْلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مُتَحَرِّقٌ،
التاريخ من العاشرة تأليف

= أَسْمُ بِالْحَجْرَةِ بعد فتح مكة وحسن إسلامه. "حين فاتهما الحج" كما سيأتي الأثران عنهما موصولاً في باب هدي من فاته الحج. 'وأتيا يوم النحر' أي وصلا مكة بعد يوم عرفة. 'أن يحللاه بعمرَةٍ ثم يرجعا' سؤل النشبة في السح اهدية، وبدونه في المصرية. "حللا ثم يحجان" سؤل النشبة في جميع السح اهدية والمصرية، أي يقصيان الحج. 'عاما قابلا' بالنصب على الظرفية والصفة. "ويهديان، فمن لم يجد" اهدى 'فصيام ثلاثة أيام في الحج وسعة إذا رجع إلى أهله' كما سيأتي في محله، ومقصود امصاف تقوية ما تقدم أن المحصر بالمرض إن فاته الحج يتحلل بفعل العمرة، فإن فالت الحج كيفما كان يتحلل بذلك.

وكل من حبس عن إتمام الحج 'بعد ما يحرم، بما مرض' أي سواء كان حسه مرض. "أو بغيره أو خطأ من العدد" مثل أن يطل يوم النحر يوم عرفة. "أو خفي عليه الهلال" وهو وإن كان يدخل في خطأ العدد لكن حصه بالذكر بكثرة وقوعه، والخطأ في العدد قد يكون بعد حقاء الهلال، مثل أن يطل يوم السبت يوم الجمعة، فيتأخر يوما، ويموت بذلك الحج، ومثل الدسوقي خطأ العدد بقوله: صورته كما قال ابن عبد السلام: أن يعملوا أول الشهر، ثم إنهم سهوا ووقفوا في الثامن، ولم يشئ لهم خطأ إلا بعد مضي العاشر. قلت: وعلى هذا فهو مقابل الحقاء الهلال. "فهو محصر وعليه ما على المحصر" من التحلل بفعل العمرة، واخدي واقضاء، ومعنى قوله: "فهو محصر" أي في حكمه، وإلا فبهما فرق عند المالكية أيضاً، وكذا عند الجمهور يرمه القضاء من قابل، سواء كان الفاتت واحداً أو تطوعا، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد: لا قضاء عليه، بل إن كانت فرصا فعلها بالوجوب السابق، وهو إحدى الروايتين عن مالك؛ لأنه كالمحصر، وجه الرواية الأولى: حديث عمر المذكور، والمحصر غير مسبوق إلى التعريط، بخلاف من فاته الحج إلح محصر. وعند الحنفية، إن فالت الحج يتحلل بفعل العمرة وعليه القضاء، لكنه ليس بمحصر كما تقدم. **عمن أهل** أي أحرمة 'من أهل مكة بالحج، ثم أصابه كسر' لبعض أعضائه "أو بطن" أي إسهال "متحرق" احتفقت سح "لوطاً" في هذا اللفظ، ففي بعضها بالنون والحاء المعجمة والراء المهملة، وفي بعضها بالتاء بدل النون والباقي سواء، والمراد على كنيهما الإسهال الطويل، =

أَوْ امْرَأَةً تُطَلَّقُ، قَالَ: مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ، فَهُوَ مُحْصَرٌّ، يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ
الْآفَاقِ إِذَا هُمْ أَحْصَرُوا.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَدِمَ مَكَةَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ،

= مأخوذ مما قال المحدث: رجل متحرق السرنال ومحرقة: إذا طال سفره، فتشقت ثيابه. وفي "الصرائح": تحرق فراش حتى كرون در كرم، وفي بعضها نالتاء والحاء والراء المهملتين، وفي نسخة الباحي: بض مخوف، والمراد مهلك، يقال: مرض مخوف أي مهلك، والمقصود في كلها سواء، أي أصابه إسهال بطن متواتر: "أو امرأة تطلق" أي تكون امرأة حامل يصيبها وجع الباس، قال المحدث: وطلقت كـ "عني" تطلق في إحصاء طلقا: أصابها وجع الولادة. قال مالك: "من أصابه هذا" أي ما ذكر من الأعداء. "منهم، فهو محصر، يكون عليه مثل ما يكون على أهل الآفاق إذا هم أحصروا" يعني لا فرق في ذلك بين المكين وغيرهم، قال الباحي: وهذا الذي ذهب إليه مالك، وعنده أكثر أصحابه. وقال أشهب: لا إحصار على المكّي، وإن بعث بعثا، يريد وإن حمل على النعش إلى عرفة وغيرها. قال الموفق: فإن كان قد طاف وسعى للقدوم، ثم أحصر، أو مرض حتى فاتته الحج، تحلل بصواف وسعي وهذا قال الشافعي وأبو ثور، وقال الزهري: لا بد أن يقف بعرفة، وقال محمد بن الحسن: لا يكون محصرا بمكة، وروي ذلك عن أحمد. وفي "السياسة": الرابع عشر: (من اختلافات الإحصار) قال الزهري وعروة بن الزبير: لا إحصار على أهل مكة. وفي المسنن: لو أحصر بمكة بعد قدومه، فليس بمحصر. وقال السرخسي: الأصح إن منع من الوقوف والطواف فهو محصر. وفي "الهداية": من أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف، فهو محصر، وإن قدر على أحدهما فليس بمحصر، وقيل: في المسألة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف، والصحيح ما أعلمتك من التفصيل. وفي "البيان": قوله: ومن أحصر بمكة، حاصله أن الإحصار لا يتحقق عندنا إلا إذا منع عن الوقوف والطواف جميعا، وقال الشافعي: يتحقق الإحصار بمكة مطلقا سواء قدر على الطواف أو لا. وقوله: 'خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف' وهو ما ذكر علي بن جعد عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن المحرم يحصر في الحرم، فقال: لا يكون محصرا، فقلت: أليس أن النبي ﷺ أحصر بالحدودية وهي من الحرم؟ فقال: إن مكة يومئذ كانت دار الحرب، فأما اليوم فهي دار الإسلام، فلا يتحقق الإحصار فيها، قال أبو يوسف: وأما أنا فأقول: إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت، فهو محصر. قوله: 'والصحيح ما أعلمتك' أي الصحيح من الرواية أن الممنوع من الوقوف والطواف يكون محصرا باتفاق أصحابنا، وإذا قدر على أحدهما لا يكون محصرا، وهو معنى قوله: "ما أعلمتك من التفصيل".

رجل قدم مكة معتمرا. أي محرما بالعمرة "في أشهر الحج" وكان قصده التمتع. 'حتى إذا قضى عمرته' أي أدى أعمالها وحل منها. 'أهل بالحج من مكة' كما هو ديدن المعتمر. "ثم كسر" ساء المجهول "أو أصابه أمر" آخر مانع =

أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ كُسِرَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ، قَالَ: أَرَى أَنْ يُقِيمَ، حَتَّى إِذَا بَرَأَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

= 'لا يقدر' لأجله "على أن يحضر مع الناس الموقف": عرفة "قال مالك" أعاده ليفصل بين السؤال والجواب: "أرى أن يقيم" عنى إحرامه الذي أحرم به أولا. "حتى إذا برأ" بفتح الراء من باب فتح وكسرها من باب سمع، وفي لغة: بضمها من باب كرم أي صح من مرضه وقوي. "خرج إلى الحل" وجوبا؛ لأنه قد أحرم أولا بالحج من مكة كما تقدم، فإذا فاتته الحج يتحلل بعمره، ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم عند المالكية، فلا بد عندهم أن يخرج إلى الحل ليجتمع بين الحل والحرم. وفي "اللباية" الستون: (من اختلافات الإحصار) أن المكي إذا تبس بالحج ثم أحصر بالحج بمكة، فإنه يطوف ويسعى ويحل، وكذا العريب بمكة إذا أحرم، وبه قال الشافعي، وقال مالك: إذا بقي محصورا حتى فرع الناس من الحج خرج إلى الحل، ويحرم بعمره ويفعل ما يفعله المعتمر ويحل، وعليه الحج من قابل والهدي مع الحج، وكذا العريب إذا أحصر بمكة، حكاه عنه ابن المنذر في 'الأشرف'.

والمسألة خلافية عند الحنفية، ففي 'السياسة': الثامن عشر: المحرم بالحج إذا أحصر وفاته الحج فإنه يتحلل بأفعال العمرة، ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد، بل يؤديها بإحرام الحج الذي هو فيه، وعند أبي يوسف: يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة. وهكذا حكى الاختلاف العرب من جماعة في "مسكه"، لكن تعقبه القاري بأنه وهم، بل عند أبي يوسف يقلب إحرامه إلى العمرة من غير تحديد، وعندهما لا يقلب. وهكذا حكى الخلاف صاحب "البحر العميق" عن "البدائع"، ثم قال: والدليل على صحة ما ذكرنا أن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف، كما يتحلل أهل الآفاق، ولا يلزمه الخروج إلى الحل، ولو انقلب إحرامه إحرام عمرة وصار معتمرا لزمه الخروج إلى الحل. وفي "مسك الكرماني": اختلفوا في الطواف الذي يقع به التحلل، فعند أبي حنيفة ومحمد والشافعي: هو عمل عمرة مؤداة بإحرام الحج، ومعناه أنه يبقى في إحرام الحج، ويتحلل بأعمال العمرة. وقال أبو يوسف وأحمد: يقلب إحرامه إحرام عمرة. "ثم يرجع" من الحل إلى مكة، فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة، "ثم يحل" عن إحرامه، "ثم عليه حج" عام "قابل" قضاء لما فاتته. قال الجوهري: قبل وأقبل بمعنى، يقال: عام قابل أي مقل، قاله الزرقاني. "والهدي" جبرا لذلك، وقد عرفت أن فائت الحج يتحلل بعمره إجماعا، وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف عند الأئمة الأربعة في المرجح عنهم، واحتلفوا في الهدى كما سيأتي في محله.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ مَرَضَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ، قَالَ: إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ لِلْعُمْرَةِ، فَلِذَلِكَ يَعْمَلُ بِهَذَا، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

قال مالك: وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ

أي وقد كان طاف

فيمن أهل أي أحرم "الحج من مكة، ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة" قال الناجي: يريد أنه فعل ذلك وإن لم يكن من حكمه أن يفعله؛ لأن من حج من مكة ليس عليه طواف ورود؛ لأنه ليس بوارد، وله أن يتطوع بما شاء من الطواف، ولا يسعى بين الصفا والمروة؛ لأن السعي بينهما لا يتصل به؛ لأنه عمل من أعمال الحج لا تتعلق له بالبيت، فلم يكن فريضة في نفسه مفردا، وحكمه أن يكون باثر طواف في حج أو عمره، ولا طواف في الحج إلا صواف الورد أو الإفاضة، فإذا سقط طواف الورد لم يبق عليه إلا طواف الإفاضة، فيلزمه تأخير السعي يأتي به بعد طواف الإفاضة، هذا مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: من أحرم من مكة بالحج فله أن يقدم الطواف والسعي.

"ثم مرض" ووقع له الإحصار بذلك، "فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف" بعبارة "قال" مالك أعاده؛ ليفصل بين السؤال والجواب. "إذا فاته الحج" لعدم الوقوف بعبارة، "فإن استطاع" بعد ذلك الخروج إلى الحل ولم تخترمه المية قبل ذلك، "خرج إلى الحل" وحويا، إذا استطاع ذلك. "فدخل" مكة "بعمره" أي ملئها بما بدون تجديد الإحرام، كما تقدم قريبا. "طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة" للعمرة؛ لأن الطواف الأول الذي فعله قبل المرض كما لم يجزه للحج؛ لكونه قبل الوقوف، كذلك لا يخبره هذه العمرة؛ لأنه لم يكن نواه للعمرة التي يريد أن يتحلل بها، فلهذا يعمل بهذا أي يأتي بالطواف والسعي. قلت: وكذلك عند الحنفية لا يكفي طوافه الذي طاف قبل الفوات 'وعليه حج قابل' قضاء لما فاته عند الأربعة "وأهدي" عند مالك ومن معه، خلافا للحنفية.

وإن كان الحج الذي أهل بالحج "من غير أهل مكة" بل يكون آفاقيا "فأصابه مرض" موصوف "حال" ذلك المرض صفة "بیه" أي المحرم "وبين" إتمام "الحج، وطاف" بالواو في السجدة الحادية، أي وقد كان طاف بالبيت قبل المرض، وفي النسخ المصرية بالغاء، فهو لترتيب الذكرى وليس متمنع على المرض. "بالبيت" للمقدوم الواجب عند مالك، والسعة عند غيره. "وسعى بين الصفا والمروة" بعد طواف القدوم، ثم وقع له الإحصار. "حل" أيضا "بعمره" لغوت الحج، "وطاف بالبيت طوافا آخر" للتحلل "وسعى بين الصفا والمروة" تكميلاً لأفعال عمرة التحلل. "لأن طوافه الأول" الذي طاف للمقدوم "وسعيه" الأول الذي سعى بعد طواف القدوم "إنما كان نواه للحج" لا للتحلل، =

وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ وَسَعْيَهُ إِنَّمَا كَانَ نَوَافًا لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

مَا جَاءَ فِي بِنَاءِ الْكُعْبَةِ

٨٠٢ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ.....

= والحاصل أن لا فرق بين فاتة الحج بين المكي وغيره في أنه إما يتحلل بفعل العمرة، إلا أن المكي يجب عليه الخروج إلى أهل عند مالك خاصة دون غيره، بخلاف الأفاقي؛ إذ لا يحتاج إلى الخروج، وإما كرر الإمام مالك هذه المسألة؛ لأن الصواف في الصورة الأولى م يكن مشروعاً، وفي هذه الصورة مشروع، بل واجب عند مالك، فيبين أنهما سواء في وجوب استئناف الطواف والسعي للعمرة التحلل. وقال لقاري في 'شرح لمالك' لو قدم عمرم نخبة فطاف لبقاوم وسعى، ثم فاتة الحج بموت الوقوف، فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة من طوافها وسعيها آخر بعدها، ولا يكفيه طواف التحية الأولى ولا السعي المتقدم في التحلل. "وعليه حج قابل" بالإضافة، أي حج عام قابل. "والهدي" كما تقدم قريبا.

بناء الكعبة احتضنت شراح الحديث وحملات التاريخ في عدة ساء الكعبة وفي أول سائها، ففي 'العيبي': قال الشيخ قطب الدين: قالوا: بني البيت خمس مرات: ستة الملائكة، ثم إبراهيم **عليه السلام**، ثم قريش في الخاهلية وحضر النبي **صلى الله عليه وسلم** هذا الساء، ثم ابن الزبير، ثم حجاج واستمر. وفي "الخميس" عن "البحر العميق" أن الكعبة بنيت سبع مرات، الأولى: ساء الملائكة أو آدم على الخلاف. الثانية: ساء إبراهيم **عليه السلام** الثالثة: ساء العمالقة. الرابعة: ساء جرهم. الخامسة: ساء قريش قبل الإسلام خمسة أعوام. السادسة: ساء ابن الزبير. السابعة: ساء الحجاج. وعن "شفاء العرام": لا شك أنها بنيت مرارا، وقد اختلف في عدد بنائها، ويتحصل من مجموع ما قيل فيه: إنها بنيت عشر مرات، منها: ساء الملائكة، ومنها: ساء آدم، ومنها: ساء أولاده وساء إبراهيم **عليه السلام**. وساء العمالقة، وساء جرهم، وساء قصي بن كلاب، وساء قريش، وساء ابن الزبير، وساء الحجاج. وكذا حكى صاحب "مراة الحرمين" عن "شفاء العرام" للثقي الفاسي، وراد في آخره: ثم بين أن بنايات الملائكة وآدم وأولاده لم يأت بها خبر ثابت، وأما ساء الحليل فجاء به القرآن والسنة. وقال الحديث: الحق أن الكعبة لم تنس جميعاً إلا ثلاث مرات: الأولى: ساء إبراهيم **عليه السلام** الثانية: ساء قريش وكان بينهما ١٦٧٥ سنة. والثالثة: ساء ابن الزبير وكان بينهما ٨٢ سنة، وأما بناء الملائكة وآدم وشيث فلم يصح، وأما ساء جرهم والعمالقة وقصي، فإما كان ترميماً.

سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِئْثَامَ الرُّكَّتَيْنِ اللَّذَيْنِ
يَلْيَانِ الْحَجَرَ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتَمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

٨٠٣ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ:
مَا أَبَالِي أَصَلَّيْتُ فِي الْحَجَرِ أَمْ فِي الْبَيْتِ.

٨٠٤ - **مسند** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَاءِنَا يَقُولُ: مَا حِجْرُ الْحِجْرِ، وَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ، إِلَّا إِرَادَةَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّاسُ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ كُلَّهُ.

- والمعنى: أن الميت لم يكمل في جانب احتطيه على قواعد إبراهيم، وإنفاقي في الحجر من البيت فوق ستة أذرع ودون سعة أذرع، كما حققه الخافض. وحكي عن الشافعي عن عدد نقيهم من أهل العلم من قريش أنه ستة أذرع وشبر، قال الخافض: وراد معمر في آخر الحديث: ولا صاف أساس من وراء الحجر إلا لذئ، ونحوه في رواية أبي أويس. قال الأبي: وهذا الذي قاله من عمر من فقهه، ومن تعليل العدم بالعدم عند عدم الاستلام بعدم أهما من الميت. وقال غيره في الحديث: علم من إعلام سورة؛ فإنه **١٦** أعلم عائشة بذلك، فكان الذي تولى بعضها وسأها ابن أختها عند الله من الربر، ولم يقل عنه أنه قال ذلك لغيرها، وأوضح منه قوله **١٧** هذا: قول عبد الحميد بن زياد. **فهذه** **لايت** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣</**

ما أنالي أصليت بمهرة الاستهزاء "في الحجر" بكسر الحاء وسكون الحيم "أم في البيت أي أمي الآن، وإلا فالحجر أيضاً من البيت. قال الساجي: هذا يَحْتَمِلُ معيين: أحدهما وهو الأطهر: أن يكون تقرر من رأيها مع الصلاة في البيت، فتقول: إن الصلاة في حجر بمرستها في المنع، بما عني وجه الكراهية، وإما على وجه عدم الصحة، ولو كانت مباحة في البيت لما حصت الحجر به؛ لأن ذلك حكمه سائر المواضع. والوجه الثاني: أن نكون قلنا ذلك على سبيل إباحة الأمرين جواباً لمكر ذلك في البيت، فقالت: إن الصلاة في الحجر والبيت عندي سواء. قلت: ما ذكر الساجي من المعنى الأول مضي عن مختار المناكية في منع الصلاة في البيت كما سيأتي، وتأويل للأثر إلى مختارهم، لكن الروايات تأتي عن هذا التأويل؛ فإن صلاته **فإن** في جوف الكعبة مروية بطرق عديدة صحاح.

ما حجر: بالتحقيق وبناء المجهول أي ما مع وأحيط "أحجر" بكسر الخاء وسكون الحيم أي ما أحيط الخطيم بأحذار. "وطاف الناس" نالوا في أوله في السبع الفدية، وفي القصيدة الفاء 'من ورائه' أي وراء الحجر والخدار المحيط. 'إلا إرادة' بالنصب أي لإرادة "أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله" فهو لم يحجر لأوشك أن يمر به طائف فلا يستوعب البيت بالطواف، وإجماع الناس على تحجيره دليل على أن الاستيعاب لجميع البيت لازم متفق عليه، =

الرَّمْلُ فِي الطَّوَافِ

٨٠٥ - **مسألة** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ.....

= فلو كان الطواف بعض البيت محرماً لما احتيج إلى تحجيره، وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر، حكاه ابن عبد البر. ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر، وكان عملاً مستمراً، قاله الحافظ. وقال الحرقي: ويكون الحجر - بالكسر - داحلاً في طوافه؛ لأنه من البيت قال الموفق: إنما كان كذلك؛ لأنه - عر اسمه - أمر بالطواف بالبيت جميعه بقوله: **هـ**، **بِفَضْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** (الحج ٢٩) والحجر منه، فمن لم يطف به لم يعتد بصوافه، وهذا قال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر. وقال أصحاب الرأي: إن كان مكة قصي ما بقي وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم، ونحوه قال الحسن.

الرمل في الطواف قال العيني: الرمل بفتح الراء والميم: سرعة المشي مع تقارب في الخطو، وفي "الحكم": رمل رملاً إذا مشى دون العدو. وقال الفراء: هو العدو الشديد. وفي "الجمهرة": شبيه بالهرولة، وفي "الصحاح": هو الهرولة، وفي "المعجم": هو الحبس، وقيل: هو أن يهر مكباً ولا يسرع العدو. وفي "كتاب المسالك" لاس العربي: هو مأخوذ من التحريك، وهو أن يترك الماشي مكباً لشدة الحركة في مشيه. وقال الناجي: هو الإسراع بالحبس، لا يخسر عن مكبته ولا يتركها. وبسط في "الحجر العميق" اختلافهم في تفسيره، وحكي عن "مسك السروحي" يقال للرمل: الحبس، ومن قال: هو دون الحبس فقد أخطأ. وفي "التعريق الممجد": هو بفتح الراء وسكون الميم. سرعة المشي مع تقارب الخطا، وأصله أن يترك الماشي مكباً في المشي، واتفقوا على كونه مشروعاً.

وسه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء، قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهنتهم أي ضعفتم حتى يثرب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة، ولم يأمرهم به في جميع الأشواط، شفقة عليهم. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، واحتلوا في أنه هل هو من المس التي لا يجوز تركها أم من المس التي يجزى فيها؟ فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأولى، وروى ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود، وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم وسام إلى الثاني. وروى ذلك عن ابن عباس. وهذا لمرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع، لكونه مافياً للمستتر. كذا في "عمدة القاري". وهكذا حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر في "التمهيد".

رمل الحج بفتح الحين أي في طواف القدوم في حجة الوداع، كما سيأتي في كلام ابن عبد البر، وإليه ما الحافظ كما تقدم في كلامه. "من الحجر الأسود أي ابتدأ الرمل من الحجر الأسود. "حتى انتهى إليه" بعد تمام الشوط، وفعل ذلك في "ثلاثة أطواف" أي في الثلاثة الأشواط الأولى. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": روى إسماعيل =

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدِنَا.

٨٠٦ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ.

= وَيَحْيَى الْقِصَاصُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَافٍ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاعِ سَبْعًا، رَمَلَ مِنْهَا ثَلَاثَةً وَمَشَى أَرْبَعًا. وَهَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الَّذِي وَصَفَ فِيهِ حِجَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ خَرُوجِهِ إِلَيْهَا بِأَيِّ الْقِصَاصِ حَمِيْعَهَا، رَوَاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَمَاعَةً، وَحَكَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أَنَّ مَالِكًا سَمِعَهُ تَمَامَهُ مِنْ جَعْفَرٍ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ أَنَّ مَالِكًا قَطَعَهُ فِي أَبْوَابِ مِنْ 'مَوْضِعِهِ' وَثَنَى مِنْهُ عَمَّا احْتَدَى إِلَيْهِ فِي أَبْوَانِهِ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: حَضَرَ ابْنَ جَرِيحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْعَمَرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَعَبِي بْنُ صَاحٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عِنْدَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، يَسْأَلُونَهُ عَنْ حَدِيثِ الْحَجِّ، فَحَدَّثَهُمْ بِهِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ. وَحَدِيثُ الْمَالِكِ بَصٌّ فِي اسْتِيعَابِ الرَّمْلِ لِحَمِيْعِ الطَّوْفَةِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ فِي سَبْعِ الرَّمْلِ بَصٌّ فِي غَدَمِ اسْتِيعَابِ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْبَيْنِ، وَأَجِيبَ بِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ مُتَأَخِّرٌ؛ لِكُونِهِ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاعِ سِتَّةَ عَشَرَ، خِلَافَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي فِي عَمْرَةِ الْقِصَاصِ سِتَّةَ سَبْعٍ، فَهُوَ نَاسِخٌ لَهُ وَقِيلَ: إِنَّ الرَّمْلَ سِتَّةَ، فَعَدَّاهُ الْبَاقِي فِي الْعَمْرَةِ لَضَعْفِهِمْ بِالْحَمَى. قَالَ النَّاجِي: إِنَّ جَابِرًا عَابَسَ مَا رَوَى عَنْهُ حِجَّةَ الْوُدَّاعِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَسْمُوهُ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَشَاهِدُ عَمَّ الْقَضِيَّةَ لِعَمْرَةِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي تَرَكَ الرَّمْلَ مَا بَيْنَ الرُّكْبَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَشْرُوعًا لِحَاجَتِهِ إِلَى الْإِبْقَاءِ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَزِمَ اسْتِدَامَةُ الرَّمْلِ الْمَشْرُوعِ.

الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ أي استمر "عليه أهل العلم ببلدنا" أي كون الرمل من الحجر إلى الحجر، وكونه في ثلاثة أشواط فقط دون باقي السبعة، وبه أحد الثلاثة الباقية في المسائلين، وهو قول الجمهور. وقال ابن الربير: يس في الصواف السبع. وقال الحسن وابن جبير وعطاء: إنه لا رمل بين الركبين، كذا في 'المنحى'. وقال محمد في 'موطئه' بعد حديث جابر المذكور: وبه يأخذ، الرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة والنعامة من فقهاءنا. وتقدم في أول الباب أنه مذهب الجمهور، خلافا لما روي عن ابن عباس وبعض التابعين.

ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ: الأولى 'ويعشي أربعة أصواف' الأحر، راد مسلم من طريق آخر عن نافع، وذكر أي ابن عمر أن رسول الله ﷺ فعله، وله أيضاً بطريق آخر عن نافع عن ابن عمر قال: رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشي أربعاً. فكان نافعاً يتحدث به على الوجهين: مرفوعاً وموقوفاً، وقد يجمع بينهما، وعنه أنه أن الرمل كما هو وظيفة الثلاثة الأول، كذلك السكون والوقار وضيفة الأربعة الأحر، ولذا قال الحافظ: لا يشرع تدارك الرمل، فهو تركه في الثلاث لم يقصه في الأربع؛ لأن هينتها السكون، فلا تعير. وقال الموفق: الرمل لا يس في غير الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم أو طواف العمرة؛ فإن ترك الرمل فيها لم يقصه في الأربعة الباقية؛ =

٨٠٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، يَسْعَى الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْتَ تُخَيِّبُ بَعْدَ مَا أَمَتْنَا، يَخْفِضُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ.

= لأنها هيئة فات موضعها، فسقطت، كما ظهر في الركعتين الأوليين، ولأن المشي هيئة في الأربعة كما أن الرمل هيئة في الثلاثة، فإذا رمل في الأربعة الأخيرة كان تاركاً للهيئة في جميع طوافه، فإن ترك الرمل في شوط من الثلاثة الأول أتى به في الاثنين الباقيين، وإن تركه في اثنين أتى به في الثالث، كذلك قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وإن تركه في الثلاثة سقط؛ لأن تركه للهيئة في بعض محلها لا يسقطها في بقية محلها، كترك الجهر في إحدى الركعتين الأوليين لا يسقطه في الثانية. وذلك صرح ابن المصنف في "الفتح". راد ابن عابدين: لأن ترك الرمل في الأربعة سنة، فلو رمل فيها كان تاركاً للستين.

يسعى كذا في السجدة الهدية وبعض المصرية بصيغة مضارع، وفي أكثر المصرية: "سعى" بصيغة الماضي، والمعنى: يسرع المشي ويرمل "في الأشواط الثلاثة" الأول، جمع شوط = بفتح الشين المعجمة - وهو الحري مرة إلى العاية، والمراد ههنا الطوفة حول الكعبة، وفيه حوار تسمية الطوفة شوطاً، وروي عن مجاهد والشافعي كراهته. قال النووي في مسأله: كره الشافعي أي يسمى الطواف شوطاً ودوراً، وروي عن مجاهد وقد ثبت في 'صحيح' البخاري ومسلم عن ابن عباس: تسمية الطواف شوطاً، والظاهر أنه لا كراهية فيه. قال ابن حجر: قوله: "كره الشافعي" ونسبه عن ذلك الأصحاب، وقوله: "والظاهر أنه لا كراهة" يوافقه قوله في "المجموع": هذا الذي استعمله ابن عباس يقدم على قول مجاهد. ثم الكراهة إما تثبت سعي الشرع، ولم يثبت في تسميته شوطاً هي، فالمختار أنه لا يكره.

'يقول في طوافه' على حسب الدعاء والذكر "اللهم لا إله إلا أنت، وأنت تحيي" بضم أوله 'بعد ما أمتنا' بإشباع الألف في موضعين على ما في جميع السجدة المصرية، وفي السجدة الهدية بدون الألف في قوله: أنت وفي آخره: "بعد ما أمتنا"، بزيادة ضمير المتكلم المنصوب، والأوجه الأول؛ فإن عامة الشراح وغيرهم حملوه على الشعر. قال الرزقاني: هذا بيت فيه رخاء الحرم = معجمتين، وهو زيادة سب خفيف في أوله، وقال الباجي: كان بقوله على حسب ما يتحيره الإنسان من الذكر أو الدعاء، لا على أن هذا اللفظ مخصوص بالطواف ومسحوق فيه. وروي ابن حبيب عن مالك أنه قال: ليس العمل على قول عروة هذا، وإنما أراد أنه ليس بذكر معين للطواف حتى لا يخرى غيره. وفي "البحر المحيط": سئل مالك عن قول عروة، فقال: ليس عليه العمل، هذا أمر قد ترك. وأراد مالك أنه ليس مما يستحب، بل المستحب تركه، وأن لا يقصد إليه. "يخفف بها صوته" كي لا يشغل الناس سماعه عما هم فيه، وهذا هو حكم الذكر والدعاء في الطواف والسعي على الصفا والمروة، وفي كل موضع مجمع مفرد ينفرد كل أحد بالذكر والدعاء، فلو رفع كل إنسان صوته لأدى بعضهم بعضاً، وليس كذلك التلبية؛ فإنها شعار الحج، فلذلك شرع فيها الإعلان، قاله الباجي.

٨٠٨ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: **أَنَّه رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ التَّنْعِيمِ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ يَسْعَى حَوْلَ الْبَيْتِ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ.**

٨٠٩ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنًى، وَكَانَ لَا يَرْمُلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ.

أنه رأى أحاه 'عبد الله بن الزبير' أحرم بعمره من السعي، ومما أحرم منه تناعا لعمره عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر منه 'قال' عروة: "ثم رأيتني" أي أخي 'يسعى' أي يرمي 'حول البيت' الشريف "الأشواط الثلاثة" الأول. قال الناحي: وأمكن تعريفها بالآلف واللام؛ لأنه المعروفة بالرمل، وبما رمل في طوافه؛ لأنه إنما شرع في طواف من قدم من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي، وقد قال ماث في 'المختصر': يرمي المعتمر مكى وغيره، ووجه ذلك ما قدمنا: أنه داخل من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي، وبوت الإمام محمد في 'موطنه' على هذا الحديث "باب مكى وغيره يجزئ" ويعتمر هل يجب عليه الرمي؟ ثم بعد ما ذكر هذا الحديث قال: قال محمد: وبهذا، أحرم، الرمي واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وفي 'الحلى' لأن حرم من طريق عبد الرزاق بسنده عن مجاهد قال: خرج ابن الزبير وابن عمر فاعتمرا من الجعرة، فما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة، قال مجاهد: وكنت جالسا عند رمره، فلما دخل ناداه ابن عمر: **ارمل الثلاث الأولى**، فرمي ابن الزبير السبع كله، فهذه الآثار حجة من قال بسنية الرمل للمكي أيضا، وسيأتي الخلاف في ذلك.

كان إذا أحرم. بالحج معردا أو متمتعاً. من مكة لم يطف بالبیت 'طواف القدوم'؛ لأنه ليس على مكى، ويحتمل أن يراد به نفي طواف الركن قبل الإفاضة، فيكون احترازا عما تقدم في أبواب المحصر من احترازه بصوافه الأول. 'ولا بين الصفا والمروة'؛ لأنه مرتب على الطواف، وهو لم يطف بعد. "حتى يرجع من منى" فيصوف ويسعى بعد ذلك، 'وكان لا يرمي' نصب الميم مضارع رمى بفتحها. 'إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة' يعني إذا أحرم من مكة لم يرمي في الصواف، واحتلف في إيراد هذا الطواف كما سيأتي، وتوضيح ذلك يتوقف على خلافيتين في الرمل، أولاهما: أهم احتسبوا في الرمل في أي طواف يكون؟ والجمهور على أنه يس في طواف يتعقبه السعي، وقيل: في صواف القدوم، سواء يسعى بعده أم لا. قال النووي: الرمل مستحب في الطوافات الثلاثة الأولى من السبع، ولا يس ذلك إلا في طواف العمرة وطواف واحد في الحج، واحتسبوا في ذلك الصواف وهما قولان لشافعي، أصحهما: أنه إنما يشرع في طواف يعقبه سعي. والثاني: يرمي في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا. ج.

الاستِلامُ في الطَّوافِ

- ٨١٠ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ، وَرَكَعَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.
- ٨١١ - **ما ت** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: كَيْفَ صَنَعْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِلامِ الرُّكْنِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَبْتَ.

الاستلام في الطواف الاستلام هو المسح باليد، افتعال من استلام الذي هو التحية، وقيل: من السلام بالكسر وهو الحجارة. وقال ابن سيده: استلم الحجر واستلّمه باهمر أي قننه أو اعتنقه، وليس أصبه الهمز، ويقال: استلمت الحجر إذا لمسته، كما يقال: اكتحللت من الكحل. وفي 'الجامع': قيل: هو استعمل من الألفة وهي الدرع والسلاح، وإنما يسمى الألفة؟ ليمتع بها من الأعداء، فكان هذا إذا لمس الحجر فقد نخص من العذاب. كذا في 'النعبي'، وفي 'المعني': مأخوذ من السلام وهي الحجارة، فإذا مسح الحجر قيل: استلم أي مس السلام، قاله ابن قتيبة. وفي 'معنى': قيل: افتعال من منسأة، كأنه يفعل ما يفعله منسأة، وقيل: الاستلام أن يغيب نفسه عند الحجر بالسلام؛ فإن الحجر لا يغيبه، كما يقال: احتدم إذا لم يكن له حاد. وقال ابن العراقي: هو مهموز الأصل مأخوذة من الملائمة وهي الموافقة، أو من الألفة وهي السلاح، وكثر هذه الوجوه الرركشي الحسبي.

كان إذا قضى أدى، كفوفه عمر سمه: ١٠٥: **فصل** (سمه ٢٠٠) وليس معنى القضاء المصطلح للمقهاء مقابل الأداء. 'طوافه بالبيت' أي الطواف الذي يعقده السعي، 'وركع ركعتين' تحية الطواف، وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة؛ ليسعى بينهما. 'استلم الركن الأسود' قننه، 'قل أن يخرج' من المسجد إلى الصفا. قال الناجي: يريد الطواف الذي يتعقده السعي، فإنه إذا أكمله وأكمل الركعتين بعده وصل بذلك الخروج إلى الصفا، فكان إذا أراد فراق البيت، عاد إلى الركن فاستلمه، وذلك أنه يستحب أن يصلي هاتين الركعتين حلف المقام، ومن فعل ذلك فأراد أن يخرج إلى الصفا، فإن طريقه على الحجر الأسود، فكان يستلمه في حروجه ذلك إلى الصفا، ويحتمل أن يكون شرع ذلك من أجل أن الركعتين من نواحي الطواف، فاستحب أن يفصل عنهما باستلام الحجر كالطواف.

كيف صنعت الحج احتسار منه ﷺ لأصحابه وأهل العلم منهم؛ ليعلم بذلك مقدار عظمهم، وحملهم أفعاله وأقواله ﷺ على وجهها. 'يا أبا محمد' كنية عبد الرحمن، 'في استلام الركن' فقال عبد الرحمن: استلمت مرة 'وتركت' أخرى، يريد أنه فعل أمرين، وهذا يقتضي أنه لم يعتقد في الاستلام أنه شرط في صحة النسك، =

٨١٢ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ اسْتَلَمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا، وَكَانَ لَا يَدْعُ الْيَمَانِي إِلَّا أَنْ يُغْلَبَ عَلَيْهِ.

= وإنما اعتقده من انفصال بني يوحنا من فعلها، ولا تأثم من تركها مع عقاده أنها من القرب، وقد قال جميع الفقهاء: من ترك الاستلام لغير شيء عيبه، واستلما نفس، فإنه حرجي، وفي ررقاني استلمت حين قدرت، وتركته حين عجزت، فهي رواية سعيد بن منصور عن طريق أبي سفيان عن عبد الرحمن بن أبيه: أنه كان إذا أتى الركن، فوجدهم يريدون عيبه، استقبله وكثر ودعائه ضاف، فإذا وجد حيوة استلمه. فقال له رسول الله ﷺ: أصبت في تصويبه دلاء على أنه لا يسعى براحه، وقد روى الفاكهي عن طرق ابن عباس كرهتها، وقال لا يؤدي ولا تؤدي، وروى شعبي وأحمد وعمرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَهُ بِرَأْسِهِ وَبِأُذُنَيْهِ وَبِإِسْنَانَيْهِ وَبِأَعْيُنَيْهِ وَبِأَفْئِدَتَيْهِ وَبِأَرْجُلَيْهِ وَبِأَسْنَانَيْهِ وَبِأَنفِهِ وَبِأَلْفَاظِهِ وَبِأَمْرِهِ وَبِنَهْيِهِ وَبِعَقْدَةِ بِيَدَيْهِ وَبِحَبْلِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَبِحَبْلٍ مِثْلَهُ مِنْ أَوَّلِ شَيْءٍ فَهُوَ مُشْرِكٌ».

استلام الحجر، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يسلمه ويقبضه، قلت: رأيك إن راحمه؟ رأيت إن عنت؟ قال: جعل رأيك باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يسلمه ويقبضه، فظاهر أن ابن عمر لم ير الراحام عدرا في ترك الاستلام، وقد روى سعيد بن منصور عن حماد بن محمد عن رأيت ابن عمر يراحه على الركن حتى يدمي، ومن طريق آخر: أنه قيل له في ذلك، فقال هويت الأفتدة به، فأريد أن يكون قوادي معهم، وفي الروص المربع: إن شق استلامه وتقبضه لم يراحه، ويستند بدد، وفي الدر المختار يستتمه بلا إيداء؛ لأنه سنة، ونترك لإيداء وجب، قال ابن عاتدين: فلا يترك الواجب للسنة، فكذلك شرط في فروغ لشافعية ومالكية لسنية الاستلام عدم المزاحمة، فلا خلاف فيه بين الأربعة.

اسلم الأركان كنهيا. وقد يحتمل أن يكون مذهبه أنه يس من البيت شيئا محجورا، كما رواه ابن أبي شيبة
من عباد بن عبد الله بن الزبير. أنه رأى أبا يستلم الأركان كنهيا، وقال: به يس منه شيء محجور، ويروى نحو
ذلك عن معاوية حيث أنكر عليه ابن عباس، وحتمل أن يكون فعله بعد ما أتم ابن الزبير بناء الكعبة، كما حمه
عليه ابن قنصار، وتعه ابن ثعلب، وعنى هذا فلا خلاف بينه وبين جمهور، وأما عني لأول فكان فيه خلاف في
السلف، كما تقدم فيما قيل لابن عمر: رأيتك تصنع أربعة إلخ، وأخرج البخاري في "صحيحه" عن أبي الشعثاء
أنه قال: ومن يتقي شيئا من البيت، وكان معاوية يستلم الأركان، فقال ابن عباس: به لا يستلم هذان الركبان،
فقال: ليس شيء من البيت مهجور، فلما خاف. وصيه أحمد ويزمدي واحكمه عن أبي الصمير قال: كنت
مع ابن عباس ومعاوية، فكان معاوية لا يمر بركن إلا أسلمه، فقال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ لم يستلم
إلا الخجر واليماني، فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجور. راد أحمد من صريق مجاهد، فقال ابن عباس: =

تَقِيلُ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فِي الْاِسْتِلَامِ

٨١٣ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ وَهُوَ يَطُوفُ

- **هَذَا كَقِي** شَوْ - بِدُنُوِّهِ حَسْبُ (الأحزاب ٢١) فقال معاوية. صدقت، وقد أحاب الإمام الشافعي بأن لم يدع استلامهما حجرا بيت، وكيف بهجره وهو يصوف به؟ ولكنا نتبع السنة فعلا وتركنا، ولو كان ترك استلامهما حجرا هما، لكان ترك استلام ما بين الأركان حجرا به، ولا قال به، وتقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما قال القاضي عياض: اتفق الفقهاء اليوم على أن الركبتين الشاميين لا يستممان، وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة والشافعية، ثم ذهب خلاف، قال القاري في "شرح المساب": أما الركبان الأحرار فلا استلام فيهما ولا إشارة هما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الأربعة "وكان لا بدع بفتح الباء أي لا يترك الركن اليماني إلا أن يعقب عليه" يعني أن محافظته على استلامه كانت أشد، فكان لا يترك استلامه بدون العجر والمشقة، ولعل ذلك إما كان عنده الاتفاق على استلامه، واختلاف في استلام الركبتين الآخرين، وأما الحجر الأسود فبه يذكره؛ ما أن الاهتمام به كان معلوما ومعروفا بين الناس.

في الاستلام كذا في السبع الهندية وبعض المصرية، وفي أكثرها: تقيل ركن الأسود في الصواف وقال حافظ: الاستلام افتعال من استلام، بالفتح أي النحية، قاله الأزهري. وقيل من استلام بالكسر أي احجارة، وقال أيضا: الاستلام: مسح بايد والتقبيل بالضم، وقال أيضا: في البيت أربعة أركان، الأول له قضبان كون الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم، ولتلي: الثانية فقط. وليس بالآخرين شيء منهما، فثبت يقبل الأول ويستلم الثاني فقط، ولا يقبل الأحرار ولا يستممان، هذا على رأي الجمهور، واستحب بعضهم تقبيل ركن اليماني أيضا فثبت. تقدم قريبا الإجماع على أن الشاميين لا يستممان، وبقي الخلاف في اليمانيين، ما وصفتها؟ أما الركن الأسود فيستحب له اجمع بين التقبيل والاستلام، والروايات في التقبيل متطابقة.

قال وهو. عمر "يصوف بالبيت" فقال محاضا للركن الأسود؛ لسمع الناس: "إني أت حجرا" راد في السبع الهندية بعد ذلك. لا تصر ولا تنفع، وليس هذا في السبع المصرية، وفي "الصحيحين" أما والله إني أعظم بيت الحجر لا تصر ولا تنفع، الحديث، يريد أن يعقب عنه من بطل أن تعظيم النبي ﷺ وأمنته إنما كان على حسب تعظيم إمامية الأوثان؛ لاعتقادهم أنها آفة، وأما تصر وتنفع، فأراد عمر أن يعلم الناس أن تعظيمه بحجر إنما كان لتعظيم النبي ﷺ طاعة لله، وإفراد به بالعبادة على حسب ما أمرا بتعظيمه است، وعلى حسب ما أمر ملائكة أن يسجدوا لآدم عبادة لله، لا على أن آدم معبود بذلك، وأنه يصير وينفع. "ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ فثبت، ما قبلت، ثم قبلته" عمر، أفاد أن تقبيله وتعظيمه ليس لداته ولا لمعنى فيه، وإنما هو لما أن النبي ﷺ شرع ذلك طاعة لله تعالى.

بِالْيَمِينِ لِلرُّكْنِ الْأَسْوَدِ: إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ، مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ إِذَا رَفَعَ الَّذِي يَطُوفُ بِالْيَمِينِ يَدَهُ عَنِ
الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ أَنْ يَضَعَهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ.

سحب الخ أي بعد مسحه بياه بالاستلام يده "أن يضعها على فيه" هكذا قال يحيى بن وهب وابن القاسم
وابن بكير وأبو مصعب وجماعة الركن اليماني، زاد بن وهب: "من غير تقبيل" فعجب من ابن وصاح، وقد
روى "موطأ" ابن القاسم وابن وهب - وهي بأبدي أهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى - وفيهما جميعاً: اليماني،
كيف أنكره على يحيى وأمره بطرحه! ولكن عبط لا يسلم منه أحد، وكأنه رأى رواية القعني ومن تابعه على
قوله: الركن الأسود، فأنكر اليماني. عني أن ابن وصاح هو أبو موسى القعني، فهذا مما تسور فيه على رواية
يحيى، وهي صواب، فإنه أبو عمر، هكذا في "الترغابي". وحاصله: أن رواية "الموصأ" مختلفة في ذكر هذا القول،
فذكره يحيى وجماعة لفظاً. لركن اليماني، وذكره القعني ومن وافقه بلفظ: الركن الأسود، وأنكر ابن الوصاح
عني يحيى لفظ: اليماني، وأمر بطرحه، ونعقنه ابن عبد البر، وصوّب رواية يحيى، وعدمه منه أيضاً، أن ما في السحب
أهدية من قوله: من غير تقبيل - وليس هذا في السحب المصرية مختص برواية ابن وهب دون غيره، وأما
مسالك الأئمة في ذلك فقد قرأ صاحب "أختي" بعد قول مالك المذكور أنه أحد مالك وأحمد أنه يستلمه ولا
يقبله إليه بعد استلامه، وقال الشافعي: يقبل أيده، وقال أبو حنيفة: لا يستلمه، ذكره النووي، والمعروف في
'أهداية' وغيره: أن استلام الركن اليماني حسن في ظاهر الرواية، وعن محمد: أنه سنة، وقال القاري في 'شرح
اللمبأ': ويستحب استلام الركن اليماني في كل شوط، ومرد بالاستلام ههنا منه كفه أو بيمينه دون يساره
كما يفعله بعض الجهة والمنكبة - من دون تقبيل والمسجود عليه، ثم عبد العجر عن ابن ترمجة ليس فيه
البينة عنه بالإشارة، وهذا يدي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية، كما في رواية "الكافي" و'أهداية' وغيرهما من
كتب الرواية، وقال الكرماني: هو الصحيح، وذكر نصر بن عبيد عن محمد: أن الركن اليماني في الاستلام
والتقبيل كالحجر الأسود، وقال في "الحجة": هو ضعيف جداً، وفي 'الدائع': لا خلاف في أن تقبيله ليس بسنة،
وفي 'السراجية': ولا يقفه في أصح الأقوال، وذكر كرماني عن محمد: أنه يستلمه ويقبل يديه ولا يقفه،
والحاصل: أن الأصح الاكتفاء بالاستلام، وأجمهور على عدم تقبيل، ولا اتفاق على ترك المسجود، فإذا عجز
عن استلامه فلا يشر إليه إلا على رواية عن محمد.

رَكْعَتَا الطَّوَافِ

٨١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ**، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّبْعَيْنِ، لَا يُصَلِّي بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ كُلِّ سَبْعٍ رَكْعَتَيْنِ، فَرُبَّمَا صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ.

ركعتا الطواف: سنة مؤكدة غير واجبة عند أحمد، وبه قال مالك، وللشافعي قولان: أحدهما: أنهما واجبتان، كذا في 'المعنى'، وفيه أيضاً: إذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف، روي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء وجابر والحسن وسعيد بن جبير وإسحاق، وعن أحمد: أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة، وفي 'المعنى': سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية، وهو مذهب الحنابلة، وأوجبهما الحنفية والمالكية، لكن قال الحنفية: لا تخبران بدم، وهو القول الآخر للشافعي، ويخبر عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد، ولا تخبر عن المالكية، وقال السوي في 'ماسكه': هما سنة مؤكدة على الأصح، وفي قول: هما واجبتان، وسواء قلنا واجبتان أو ستان، فبينا ركنا في الطواف، ولا شرطاً لصحته، بل يصح بدونهما، ولا يغير تأخيرهما ولا تركهما بدم وغيره، لكن قال الشافعي: يستحب إذا أخرهما أن يريق دماً، وإذا قلنا: إلهما سنة فصلى فريضة بعد الطواف أجزأ عنهما كتحية المسجد، نص عليه الشافعي في القديم. وقال القاري في 'شرح الباب': صلاة الطواف واجبة بعد كل صواف، فرصاً كان الطواف أو واجباً أو مفلاً، ولا تخبر المكتوبة والمدورة عنها. وقد أخرج البخاري في 'صحيحه' تعليقا: قال إسماعيل بن أمية: قلت للزهري: إن عطاء يقول: تجزئه المكتوبة من ركعتي الطواف، فقال: السنة أفضل، لم يطف النبي ﷺ سبوعاً قط إلا صلى ركعتين.

لا يجمع بين السبعين إلخ: تشية سبع أي سبعة أشواط، والمعنى: لا يجمع بين الأسبوعين، وقوله: 'لا يصلي بينهما' أي الركعتين، حال 'ولكنه كان يصلي بعد كل سبع' أي بعد تمام كل طواف، 'ركعتين' اتباعاً لفعله ﷺ، 'فرمما صلى ركعتين عند المقام' أي حلف مقام إبراهيم عملاً بالمستحب، 'أو عند غيره' وهو جازع عند الأئمة الأربعة. قال النووي: ويستحب أن يركعهما حلف المقام، فإن جازعاً روى في صفة حجته ﷺ ثم عد إلى مقام إبراهيم، فقرأ: ﴿تَحْمِدُ مِنْ مَقْدَمِ إِبْرَاهِيمَ مُقْسِيَةً﴾ (القرة ١٢٥) فجعل المقام بينه وبين البيت، وحيث ركهما جازعاً، فإن عمر ركهما بذي طوى، وروي أن رسول الله ﷺ قال لأُم سلمة: **إِذَا نَفَسْتَ صَلَاةَ صَبْحٍ فَصُوتِي إِلَى بَعْرِكَ**، وبس يصبر، ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، قال الحافظ: أي خرجت من المسجد أو من مكة. وفي 'الدر المختار': عند المقام أو غيره من المسجد، وهل يتعين المسجد؟ قولان، قال ابن عابدين: لم أر من حكى القولين، سوى ما توهمه عبارة 'النهر' وفيها طر، والمشهور في عامة الكتب: أن صلاحها في المسجد أفضل من غيره. وفي 'اللباب': لا يختص بزمان ولا مكان، ولو صلاحها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه، جاز ويكره. وبوب البخاري في 'صحيحه': من صلى ركعتي الطواف خارج الحرم، ثم ذكر فيه أثر عمر: أنه صلى خارج الحرم، =

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الطَّوَافِ، إِنْ كَانَ أَحْفَ عَنِ الرَّجُلِ أَنْ يَتَطَوَّعَ، فَيَقْرُنَ بَيْنَ
الْأُسْبُوعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يَرْكُعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رُكُوعِ تِلْكَ السَّبَّوْعِ؟ قَالَ: لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ،
وَإِنَّمَا السَّنَةُ أَنْ يُتَّبَعَ كُلُّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ فِي الطَّوَافِ فَيَسْهُوُ
حَتَّى يَطُوفَ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةً أَطْوَافٍ قَالَ: يَقْطَعُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ،

= وحديث أم سمية المذكور في كلام المؤلف. قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان آخر صلاة ركعتي
الطواف، في أي موضع أراد الصائف، وإن كان ذلك حيف المقام أفضل وهو متفق عليه، إلا في الكعبة أو الحجر.
وسئل ساء المخمور، مالك عن الطواف، إن كان أحف عن الرجل أي صار حفيها عليه "أن يتطوع"
بالأضوفة، "فيقرن" بالنصب "بين الأسبوعين أو أكثر، ثم يركع" أي يصلي "ما عليه من ركوع" أي صلاة، ولفظ
"من" بيان "ما" أي ثم أراد أن يصلي ثغيات الطواف بمقدار "تلك السبوع" بضم المهملة والموحدة لعة في
الأسبوع، وقال ابن التين: جمع سبع ضم فسكون، كردد وبرود، ووقع في "حاشية الصحاح" مصوص بفتح أوله،
كضرب وضروب، وقال المجد: طاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا.

لا يسمى ذلك: الجمع بين الأسابيع بدون الصلاة، ويكره. وإنما السنة أن يتبع كل سبع ركعتين قال الناجي.
وهذا كما قال: إن السنة لطائف أن يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتيه، فإن فعل الأسبوعين ولم يركع
سهما فغير حائر، وحوره للشافعي، والدليل على ما بقوله: إن هذين سكان لا يتداخلان، فلم يخر أن يشرع في
أفعال ثانٍ منهما قبل تمام الأول. وقال الرزقي: كره ذلك مالك، قلت: لكن لو فعل أحد ذلك يصلي لكل
أسبوع ركعتين في المشهور عن مالك، كما سيأتي في انقواء الآتي، وفي "الحاشية" من قال بكرهينه أبو حنيفة
ومحمد والثوري وأبو ثور وابن المنذر، بقية عياض عن الجمهور، وهو ما أثور عن حسن والزهري، وأجاره جماعة
بلا كراهة، لكنه خلاف الأول، وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، ومن قال بذلك عائشة وحسن وعطاء
وإس حنبل وأحمد وإسحاق وعق النخاري في "صحيحه" قال نافع: كان ابن عمر يصلي بكل سبوع ركعتين،
قال ابن عابدين: وفي "السراج": يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما، وإن انصرف عن
وتر، وقال أبو يوسف: لا يكره إذا انصرف عن وتر، كثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة، وإخلاف في غير وقت
الكرهية: أما فيه فلا يكره إجماعا، ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح.

فيسهو الخ: مقدار الأشواص، "حتى يطوف ثمانية أشواص أو تسعة أطواف، قال" مالك: "يقطع"، ذلك الطواف
ويختمه "إذا عم" وتبقى "أنه قد زاد، ثم يصلي ركعتين" ولا شيء عليه بهذه الريادة، قال الرزقي: فإن تعدد
الريادة ولو قلت كعص شوط، بطل طوافه، قلت: وأبطله الدسوقي كما سيأتي في كلامه، "ولا يعتد بالذي كان
راد" سهوا، "ولا يسمى له أن يبي على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا" من الوصل في أكثر النسخ المصرية. =

وَلَا يَعْتَدُ بِالَّذِي كَانَ زَادَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْبَغِي عَلَى التَّسْعَةِ، حَتَّى يُصَلِّيَ سُبْعَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الطَّوَافِ أَنْ يُتْبَعَ كُلُّ سُبْعٍ رَكْعَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ شَكَّ فِي طَوَافِهِ بَعْدَ مَا يَرْكَعُ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَلْيُعِدْ، فَلْيَتِمَّ طَوَافَهُ عَلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ لْيُعِدْ الرَّكْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَطَوَافٍ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ السُّبْعِ.

= أي حتى يكمل طوافين، وفي السجح اهدية والرقاني: حتى يصلي من الصلاة، أي يصلي شععتي طوافين، والأول أوجه: "لأن السنة في الطواف أن يتبع كل سبع ركعتين"، قال الساجي: ودلت أن من سعى في طوافه فبغ ثمانية أطواف أو تسعة أو أكثر من ذلك، ثم ذكر ولم يكن قصد أن يقرر بين كل سبعين، فإنه يقطع ويركع للسبع الكوامل، ويعني ما زاد، ولا يعتد به، إن أراد أن يطوف أسوعا آخر، وليتدنه من أوله، فيصوف سعا ثم يركع، وهذا حكم العائد في ذلك، فإن أكمل السبعين عامدا أو ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين؛ لأن الأسوع الثاني مختلف فيه، فأمرناه بالركوع مراعاة للاختلاف، هذا هو المشهور من قول مالك، ومذهب الحنفية في ذلك ما في 'شرح الباب': طاف وسعي ركعتي الطواف ولم يتذكر إلا بعد شروعه في طواف آخر، فإن كان التذكر قبل تمام شوطه، رفضه وقطعه لتحصل سنة الموالاة بين الطواف وصلاته، وبعد إتمام شوطه لا يرفضه، بل يتم طوافه لنذي شرع فيه، وعينه لكل أسوع ركعتان، ولو طاف فرسا أو غيره ثمانية أشواط، إن كان حين شرع في هذا الشوط على طل أن الثامن سابع فلا شيء عليه، وإن علم أنه الثامن، لكن فعنه ساء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر، والصحيح أنه يلزمه تنمة سبعة أشواط للشروع الملزم. وقال ابن نجيم في 'البحر' بعد ما حكى الاختلاف في كون السبعة ركعا أو واحدا: وهذا التقدير أعني السبعة مانع للنقصان اتفاقا، واحتلوا في معه للزيادة، حتى لو طاف ثامنا وعلم أنه ثامن احتلوا فيه، والصحيح: أنه يلزمه إتمام الأسوع؛ لأنه شرع فيه ملتزما، بخلاف ما إذا طل أنه سابع ثم تبيّن له أنه ثامن؛ فإنه لا يلزمه الإتمام؛ لأنه شرع فيه مسقطا لا ملتزما، كالعبادة المظنونة.

ومن شك في طوافه إلخ: أنه لم يتم السبع، "بعد ما يركع ركعتي الطواف"، يعني وقع الشك بعد صلاته تحية الطواف هل أتم سبع أشواط أو لم يتم، "فيعيد" من العود أي ليرجع إلى المطاف "فليتمم طوافه على اليقين"، قال الباجي: فعليه أن يرجع ويبني على ما يتيقن من طوافه لقرب المدة؛ لأنه إما ذكر ذلك بأثر سلامه من الركعتين، فإن يتيقن خمسة طواف شوصين، وإن يتيقن ستة صاف واحدا. "ثم ليعد الركعتين؛ لأنه لا صلاة لطواف إلا بعد إكمال السبع" قال الموفق: إن شك في عدد الطواف بني على اليقين، قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على ذلك، ولأنها عبادة فمضى شك فيها وهو فيها بنى على اليقين كالصلاة، وإن شك في ذلك بعد فرائعه من الطواف لم يلتفت إليه، كما لو شك في عدد الركعات بعد الفراع عن الصلاة. وفي "القنية": لو شك في عدد أشواطه =

قال مالك: وَمَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ يَنْقُضُ وَضُوءَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ وَقَدْ طَافَ بَعْضَ الطَّوَافِ أَوْ كُلَّهُ، وَلَمْ يَرْكَعْ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ وَالرَّكْعَتَيْنِ،

= أعاد الشوط الذي شك فيه، وفي الحج يبني على الأقل في ظاهر الرواية، ولا يبني على غالب صه، خلاف الصلاة ولو نفلاً؛ لأن تكرار الركن والريادة عليه لا يفسد الحج، وريادة الركعة تفسد الصلاة، فكان لتحري في باب الصلاة أحوط، وما في 'اللباب': ولو شك في عدد أشواط الركن أعاده، قال في 'التحرير المحتار': أعاد أشواط الذي شك فيه، وليس المراد أنه يعيد الطواف كله، وكذا ما في 'الحر': لو شك في أركان الحج قال عامة المشايخ: يؤدي ثانياً، أي يؤدي ما شك فيه طوافاً كان أو شوطاً، فلا يخالف ظاهر الرواية، ثم التعليل بقوله: لأن تكرار الركن إلخ، يعيد أن طواف الواجب من التطوع أيضاً كطواف الركن في حكمه الساء على الأقل، وفي 'البدائع': أما الشك في أركان الحج ذكر الحصائص أن ذلك إن كان يكثر يتحرى أيضاً كما في باب الصلاة، وفي ظاهر الرواية يوحد باليقين، والفرق: أن الريادة وتكرار الركن لا يفسد الحج، فأمكن الأحمد باليقين، فأما الريادة في باب الصلاة إذا كانت ركعة، فإنها تفسد الصلاة إذا وجدت قبل القعدة الأخيرة، فكان العمل بالتحري أحوص.

يقض وضوءه وهو إلخ الواو حالية، 'يطوف بالبيت، أو يسعى بين الصفا والمروة، أو بين ذلك' الظاهر أن الإشارة إلى الطواف والسعي، وعلم حكمه بقوله: لا يدخل في السعي، فالصور ثلاث بين حكمها مرتين فقال: 'فيه' التضمير بشأن 'من أصابه ذلك' أي الحدث والحال أنه 'قد طاف بعض الطواف أو طاف كله' ولكن 'لم يركع ركعتي الطواف، فإنه يتوضأ ويستأنف الطواف' من أوله، سواء وقع الحدث في وسط الصوف أو بعد الفراغ عنه قبل الركعتين 'و' يصلي 'الركعتين' بعد الطواف طاهراً متصلاً به، والحدث يجمع بقاء الطواف بعصه على بعض، وبقاء الركعتين على الطواف الكامل. قال الدردير: ثانياً أي الشرائط كونه أي الطواف متلبساً بالظهيرين، أي طهارة الحدث والحدث، وبطل بناء الحدث حصل أثناءه ولو سهواً، وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف إن كان واحداً أو تطوعاً، وتعتمد الحدث، وعند الحموية: الموالاة بيه سة ليس شرط، صرح بذلك في فروعههم، وفي 'الدر المحتار' لو حرج منه أو من السعي إلى جارة أو مكتوبة أو تحديد وضوء ثم عاد، بنى، قال ابن عابدين: قوله: 'بنى'، أي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال، وظاهره أنه لو استقبل لا شيء عليه فلا يزمه إتمام الأول؛ لأن هذا الاستقبال للإكمال بالموالاة بين الأشواط، وفي 'اللباب' ما يدل عليه حيث قال في مستحبات الطواف. ومنها استئناف الطواف لو قطعه، أو فعله على وجه مكروه، قال شارحه: لو قطعه أي ولو بعذر والظاهر أنه مقيد بما قبل إتيان أكثره. وإذا عاد للبناء هل يبني من محل انصرافه أو يبتدئ الشوط من الحجر؟ والظاهر: الأول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة.

وَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَهُ مِنْ انْتِقَاضِ
وُضُوئِهِ، وَلَا يَدْخُلُ السَّعْيُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ بِوُضُوءٍ.

الصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ فِي الطَّوَافِ

٨١٥ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
ابْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَافَ بِالنِّبْتِ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا
قَضَى عُمَرُ طَوَافَهُ نَظَرَ، فَلَمْ يَرَ الشَّمْسَ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَاخَ بِذِي طُوًى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

وأما السعي **إخ** ذكر في السجح الهدية قل ذلك: قال مالك، وليس في المصرية، وهو الأوجه، فإن الكلام مدحوق
بما قبله، "فإنه" الضمير لشأن، "لا يقطع ذلك" أي السعي "عليه" أي على الرجل "ما أصابه" فاعل "لا يقطع"،
"من انتقاض وضوئه"، لفظ "من" بناية، قال الجاهلي: وذلك يقتضي معيين: أحدهما: أنه ليس من شرط السعي
والطهارة، لأنها عبادة لا تعلق لها بالبيت، كالحمار. والثاني: أن الحدث في أثائه لا يمنع البناء على ما مضى، فمن
أحدث في أثناء سعيه فالأفضل له أن يخرج، فينظهر لحدثه ذلك، ثم يرجع فيبي على ما تقدم منه، ولو ثمادى
محدثاً لأجرأه، "ولا يدخل السعي" أي لا يندؤه "إلا وهو طاهر بوضوء" أي يستحب له ذلك، وتقدم أن
الطهارة ليست بشرط للسعي عند الأربعة، إلا في رواية لأحمد: قال الموفق: ولا يعول عليها.

طاف بالنبت **إخ** طواف الوداع، قال الجاهلي: جوار الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر لا يعلم فيه
خلافاً، وقد سئل مالك عن الطواف الواجب بعد العصر، فقال: لا بأس بذلك، ويؤجر الركوع حتى تغرب الشمس.
قال ابن عبد البر: كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، قالوا: فإن فعل فليؤجر الصلاة. قال
الحافظ: ولعل هذا عند بعض الكوفيين، وإلا فاشتهور عند الحنفية: أن الطواف لا يكره، وإنما تكره الصلاة، وقال
أبو البر: رأيت البيت يغلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد، وروى أحمد بإسناد حسن عن جابر: كما يطوف
فممسح الركس العاتقة والحائمة، ولم يكن يطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس.
"فلما قضى" أي أتم "عمر طوافه نظر" إلى المطلع "فلم ير الشمس" طالعة "فركب" بدون الصلاة؛ لأنه لا يراها بعد
الصبح حتى تطلع الشمس، "حتى أتاه" أي أبرك راحلته "بذي طوى" بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة. "فصلى
ركعتين" زاد في السجح المصرية: سنة الطواف، وعلق البخاري في "صحيحه": طاف عمر بعد صلاة الصبح، فركب
حتى صلى الركعتين بذي طوى، قال الحافظ: وقد رويها بعلو في أمالي ابن مندة من طريق سفيان، ولمطه: أن عمر
طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج إلى المدينة، مما كان بذي طوى وطعت الشمس صلى ركعتين.

٨١٦ = **ماث** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ فَلَا أَدْرِي مَا يَصْنَعُ.

٨١٧ - **ماث** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْبَيْتَ يَخْلُو بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا يَطُوفُ بِهِ أَحَدٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْضُ أُسْبُوعِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ،

يطوف بعد صلاة العصر. هكذا في جميع النسخ اشدية وأكثر المصرية، وفي بعضها: الصبح، والصبح: لأور، "ثم يدخل في حجرته" بضم المهملة وسكون الخيم، الموضع المفرد، كذا في الجمع، وفي الحمل: القطعة من الأرض المحجورة بخائط أو نحوها، فهي فعلة بمعنى مفعولة كالعرفة والقبصة. "فلا أدري ما يصنع" يريد لا يدري هل كان يركع لطوافه بعد دخول حجرته أم لا؟ والأظهر: أنه لم يكن يركع حتى تغرب الشمس؛ لأنه لو ركع قبل الغروب لركع في المسجد؛ لأن ذلك أفضل، ولأن الأمر المعتاد من وصل ركوعه بطوافه أن يركع في المسجد، وانصرف عبد الله إلى منزله قبل أن يركع، طاهره الامتناع من الركوع، ولا يمتنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف إلا من رأى الوقت لا يصلح لرافة، وإن كان لها سبب، قاله الناجي.

ما يطوف به أحد في هذين الوقتين. قال الزرقاني: هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة، لا إخبار عن حكم، فسقط قول أبي عمر بن عبد البر: هذا خبر مكر، يدفعه كل من رأى الطواف بعدهما وتأخيره الصلاة، كماله وموافقيه ومن رأى الطواف والصلاة معا بعدهما. وذكر في "موطأ محمد" بعد أثر الباب: قال محمد: إنما كان يحوي؛ لأنهم كانوا يكرهون الصلاة بين الساعتين، والطواف لا بد له من صلاة ركعتين، فلا بأس بأن يطوف سعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض، كما صرح عمر بن الخطاب، أو يصلي المغرب وهو قول أبي حنيفة. وقال الناجي: قوله: 'إن البيت كان يخلو في هذين الوقتين' يقتضي الامتناع من الطواف في هذين الوقتين، وإنما دلت؛ لأن الطائف في هذا الوقت إنما يصوف أسبوعا واحدا، ثم يمتنع عن الطواف لامتناع ركوع الطواف الأول، ولأن من سعة كل طواف أن لا يحول بينه وبين ركوعه طواف آخر، ولذلك كان يخلو البيت من الطائفتين في دين الوقتين. قلت: وهذا عند المالكية لعدم رؤيتهم وصل الأسابيع حتى قال بعضهم: إن الريادة على السبع عمدا يبطل الطواف، كما تقدم مفصلا. وعند الحنفية: يكره وصل الأسابيع بدون الصلاة، لكن لا كراهة عندهم في الأوقات المكروهة.

بعض أسبوعه إلخ: شوطا أو أكثر ما دون السبعة، "ثم أقيمت" مع الإمام الراتب "صلاة الصبح أو صلاة العصر"، وكذا حكم غيرهما من الصلاة المكتوبة، وحصلهما بالذكر؛ لما يترتب عليهما ما سيأتي من منع التحية بعد البناء؛ فإنه يقصع الطواف وجوبا، ويستحب كمال الشوط، قاله الزرقاني. و"يصلي مع الإمام" أي يدخل في صلاته، =

فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ يَنْبِي عَلَى مَا طَافَ حَتَّى يُكْمِلَ سَبْعًا ثُمَّ لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ، قَالَ: وَإِنْ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي الْمَغْرِبَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، لَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ وَاحِدٍ، وَيُؤَخِّرُ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَمَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَيُؤَخِّرُهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ صَلَّاهُمَا إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَدَاعُ الْبَيْتِ

٨١٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

= "ثم يبي على ما طاف" قبل الصلاة ويدب أن يتدئ ذلك الشوط وإن لم يكمله أولاً. "حتى يكمل سبعا، ثم لا يصلي" ركعتيه "حتى تطلع الشمس" وترتفع قدر رمح "أو" حتى "تغرب" الشمس، فيصليهما قبل صلاة المغرب، "قال" مالك: "وإن أخرهما حتى يصلي" فريضة "المغرب، فلا بأس بذلك" قال الزرقاني: قبل أن يتفل، وإلا ابتدأه، وظاهره: أن تقديمهما قبل صلاة المغرب أفضل، وقد قال ابن رشد: إنه الأظهر لاتصالهما حينئذ بالطواف، ولا يفوتانه فضيلة أول الوقت؛ لحفتهما.

لا يريد على سبع واحد: لكرهه جمع أسوعين أو أكثر قبل صلاة الركعتين عند مالك، كما تقدم مفصلاً. "ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس" وتحل النافلة بالارتجاع، "كما صنع عمر بن الخطاب" فيما مر عنه مسنداً. "ويؤخرهما بعد" صلاة "العصر حتى تغرب الشمس، فإذا غربت الشمس صلاهما إن شاء" قبل صلاة المغرب "وإن شاء أخرهما حتى يصلي" مكتوبة "المغرب، لا بأس بذلك"، ظاهر هذا القول التخيير في أدائهما قبل المغرب وبعده، وظاهر القول الأول أفضلية تقديمهما قبل صلاة المغرب. قال الزرقاني: فهو اختلاف قول، وفي "الاستدكار": عند جماعة من رواة "الموطأ" عن مالك: أحب إلي أن يركعهما بعد صلاة المغرب. فله ثلاثة أقوال، مشهورها الثالث وهو رواية ابن القاسم عنه.

وداع البيت: يفتح الواو، اسم للتوديع، كسلام وكلام، كذا في "العيادة". وقال ابن نجيم: له خمسة أسام: طواف الصدر؛ لأنه يصدر عنه، والصدر الرجوع، وطواف الوداع؛ لأنه يودع البيت به، وطواف الإفاضة؛ لأنه لأجله يفيض إلى البيت من منى. وطواف آخر عهد بالبيت؛ لأنه لا طواف بعده، وطواف الواجب، واختلف في المراد =

قَالَ: لَا يَصْدُرَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ آخَرَ التَّسْلُكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ. قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: فَإِنْ آخَرَ التَّسْلُكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ: ...

= بالصدر الذي هو الرجوع، فعندنا: هو الرجوع عن أفعال الحج، وعند الشافعي: هو الرجوع إلى أهله، ويتنى عليه: أنه لو طاف للصدر ثم أقام مكة شغل له ترممه الإعادة عندما حلافا له، قال الموفق: طواف الوداع واجب يوجب عنه الدم إذا تركه، وهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي.

لا يصدر الح: بضم الدال والنون الثقيلة أي لا يصرف. "أحد من الحاج تخصيصه بـ 'الحاج' حجة للحقيقة، في أنه يجب على الحاج دون إخراج عن مكة، ولو مكيا، حلافا للمالكية في المشهور عنهم، كما تقدم. 'حتى يطوف بالبيت' صوف الوداع، "فإن آخر السك الطواف بالبيت" وفي تسميته إياه سكا أيضاً حجة للحقيقة لأن المراد بالصدر الرجوع عن السك كما تقدم، ولذا جمعه عمر آخر السك، وإليه أوله أشبه من المالكية، كما حكاه الساجي، ولذا قال: من طاف هذا الطواف ثم أقام أياما فليس عليه أن يودع إن شاء فعل وإلا لا، وقد اقتدى عمر في هذا الحكم بالبي حيث قال: ... أخرج مسلم، ورواه الشافعي، وراد: ... كذا في "التعقيق الممجد".

قال مالك في الح مأخذ قول عمر بن الخطاب إذ قال: "فإن آخر السك الطواف بالبيت إن" قوله "ذلك فيما يرى" - بضم النون - أي نظر أنه مأخوذ من قوله تعالى الآية: "والله أعلم" حقيقة مستدله، جملة معترضة، والذي نظر أنه قال: "نقول الله تبارك" بلام الخارة على القول في السج المصرية، خبر لـ 'إن'، وفي السج الهندية بدله: 'نقول الله تبارك وتعالى: ومن يعظم' من التعظيم "شعائر الله" جمع شعيرة أو شعارة - بالكسر - بور فلادة، بإعلام الحج وأفعاله، كذا في "الحمل"، 'فإنها' أي تعظيمها، كذا في "الخلاص"، 'من تقوى القنوب'، "من" ابتدائية، أي فإن تعظيمها متداً وناش من تقوى قنوبهم، كذا في "الحمل" عن الخطيب، قال الساجي: اختلف الناس في تأويل هذه الآية، فذهب مجاهد إلى أن شعائره هي البدن، وأبو القاسم أبو إسحاق هذا القول؛ لأنه تعالى قال: ... فأحبر تعالى أن البدن من الشعائر، وهو يريد أن يجعلها جميع الشعائر، قال: ومما يبين ذلك أنه تعالى قال: ... (الحج: ٣٢) وذلك يقتضي أن يكون أجلا مؤقتا كالوقوف بعرفة، والمبيت بالمدلفة، ورمي الجمار.

وقد روي عن زيد بن أسلم أنه قال: الشعائر ست: الصفا والمروة والجمار والمشرع الحرام وعرفة والركن. والجرمات خمس: الكعبة الحرام، والبدن الحرام، والمسجد الحرام، وأشهر الحرام، والمنحرم حتى يحل "وقال: ... محبة" أي حب ... فمحل الشعائر كلها ومحل انقضائها جميعها إلى استيعاق، قال السيوطي في "الدر": أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن موسى في قوله تعالى: ... من تعظم شعائر الله، ويجمع من شعائر الله، والبدن من شعائر الله، =

فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ أَوْ عَرَضَ لَهُ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَهِلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ حَتَّى صَدَرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا فَيَرْجِعَ فَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ.

جامع الطواف

٨٢١ - عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ،.....

رجلا جهل **اح** لم يعلم أن يكون آخر عهده أي الخارج من مكة 'الصواف بالبيت' للبوداج، حتى صدر أي رجع عن مكة، لم أر عليه شيئا، لأنه لو تركه ولا شيء، تركها، وعنده دم عند الحفية، إلا أن يكون علم ذلك، وكان إذا كان ذلك 'قريبا' من مكة، وقد عرفت قريبا منه بعد القرب حد، بل امدار عدهم في ذلك على عدم المشقة، ورأى الإمام من الطهران بعيدا وامدار في ذلك عند الحفية على المواقف، ويجب العود ما لم يخاورها، 'فيرجع فيطوف بالبيت' طواف البوداج، ثم 'بصرف' إلى مصرفه، إذا كان قد أفاض، قال الساجي: 'يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد أن هذا حكم من أفاض، وأما من لم يفيض فإنه يرجع على كل حال، قرب أو بعد. والثاني: يريد إذا كان قد أفاض يوم السحر، وأما من أفاض بعد السحر واتصل خروجها بإفاضته، فليس عليه طواف؛ لأن صواف الإفاضة بخلافه، قلت: وهو حجة الثاني مختص بمسك المالكية.

سكوب **اح** أو ال الرحيل إلى المدينة. أي أشتكى أي أتوجع، وهو مفعول 'شكوت'، تريد أنها شككت إلى رسول الله ﷺ أنها لا تصيق الطواف ماشية؛ لصعقتها من تلك الشكوى التي كانت لها، قاله الساجي، وفسر الحفاظ من حذر والعيبي في غير موضع من شرحيهما: شكوى أم سلمة لمجرد الضعف، وفي رواية السائي عن أم سلمة: أنها قدمت مكة وهي مريضة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ أخذ بيده. 'فقال' النبي ﷺ 'طوفي من وراء الناس'؛ لأنه أستر لها، ولأن سعة النساء التاعد عن الرجال في الطواف، ولأن بقرها كوها ركة يخاف تأدي الناس بدانتها، وقطع صفوفهم، وقال الساجي: طواف النساء وراء الرجال لهذا الحديث، وم يكن لأجل البعير، فقد طاف رسول الله ﷺ على بعيره يستتم الركعتين، وهذا يدل على اتصاله بالبيت، لكن من طاف بعيره =

قَالَتْ: فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= من الرجال على بعيره فيستحب له إن حاف أن يؤدي أحدا أن يبعد قليلا، وإن لم يكن حول البيت رحام، وإن أمس أن يؤدي أحدا فليقرب، كما فعل النبي ﷺ. وأما المرأة فإن من ستها أن تطوف وراء الرجال. وأنت راكبة على بعيرك كما في رواية هشام عند البخاري بلفظ: عن عروة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال وهو ممكة وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج، فقال لها رسول الله ﷺ: رد فاستصحبني حتى بعثتني إلى بيت المقدس، ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، وعلم منه أيضا: أن القصة طواف الوداع، وقال الباجي: يحتمل أن يكون طواف أم سلمة طواف الواجب وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون طواف الوداع، قلت: وهو الصواب؛ لما في 'السنائي' عنها قالت: يا رسول الله! ما طفت طواف الخروج، فقال النبي ﷺ: رد فاستصحبني حتى بعثتني إلى بيت المقدس، وعلى الأول حملة ابن حزم إذ قال: طافت أم سلمة ذلك اليوم على بعيرها وهي شاكية، وتعقبه ابن القيم في 'الهدى' وقال: هو طواف الوداع بلا ريب، قال الموفق: لا نعلم بين أهل العلم خلافا في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر؛ فإن ابن عباس روى: أنه ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركض بمحجر، وعن أم سلمة قالت: شكوت إبل، متفق عليهما، وقال جابر: طاف النبي ﷺ على راحلته؛ ليراه الناس، وليشرف عليهم؛ ليسألوه، فإن الناس غشوه، والمحمول كالراكب.

وأما الطواف راكبا أو محمولا بعير عذر فمفهوم كلام الحرقى: أنه لا يجزئه، وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي ﷺ قال: صدق صدق والثابتة: يجزئه، وبغيره بدم، وهو قول مالك، وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعيد ما دام ممكة، فإن رجع حبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج. والثالثة: يجزئه ولا شيء عليه، اختارها أبو بكر، وهي مذهب الشافعي وابن المديني؛ لأن النبي ﷺ طاف راكبا. قال ابن المديني: لا قول لأحد مع فعله ﷺ. ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقا، فكيف ما أتى به أجزاءه، ولا يجوز تقييد المطلق بعذر دليل، ولا خلاف في أن الطواف راكبا أفضل؛ لأن أصحاب النبي ﷺ طافوا مشيا، والنبي ﷺ في غير حجة الوداع طاف مشيا، وفي قول أم سلمة: شكوت إبل النبي ﷺ إلى أشتكى، فقال: صدق صدق، دليل على أن الطواف إما يكون مشيا، وإما طاف النبي ﷺ راكبا لعذر، فإن ابن عباس روى: أن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثروا عليه ركب، رواه مسلم، وكذلك في حديث جابر: فإن الناس غشوه، وروي عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ طاف راكبا لشكاة به، وهذا يعتذر من منع الطواف راكبا عن طواف النبي ﷺ، والحديث الأول أثبت، فعلى هذا يكون كثرة الناس وشدة الزحام عذرا، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قصد تعليم مناسكهم، فلم يتمكن منه إلا بالركوب. "قالت فطفت" أي راكبة كما في نسخة 'التوير'، أي على بعيري، واستدل بالحديث المالكية على مختارهم من طهارة بول ما يؤكل لحمه.

حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَانِبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ.

٨٢٢ - مَاتَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّ أَبَا مَاعِزٍ الْأَسْلَمِيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَفْيَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْتَفْتِيهِ،

بصلي الح الكعبة، ويؤب عبه المحاري في "صحيحه": أحمر بقرة صلاة الصبح، قال الخافظ: ليس فيه بيان أن الصلاة حينئذ كانت الصبح، ولكن تبين ذلك من رواية أخرى عند المحاري من طريق يحيى بن أبي ركريا العسائي عن هشام عن أبيه بنقط. وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية حسان بن إبراهيم عن هشام، وأما ما أخرجه ابن حريجة من طريق بن وهب عن مالك وإس هبة جميعا عن أبي الأسود في هذا الحديث قال فيه: 'قالت: وهو يقرأ في العشاء الآخرة' فساد، وأص سياقه لفظ إس هبة، لأن إس وهب رواه في 'الموطأ' عن مالك فم يعين الصلاة، كما رواه أصحاب مالك كلهم، أخرجه الدار قسي في 'الموطآت' له من طرق كثيرة عن مالك، منها: رواية إس وهب المذكورة، وبد يقر ذلك فاس هبة لا يفتح به إذا انفرد، فكيف إذا حالف. "وهو يقرأ بالطور أي سورة الطور، وحدثت واو القسم؛ لأنه صار عنما عندها. 'وكتاب مسطور' وهكذا أخرجه المحاري، وأخرج أيضاً. 'وهو يقرأ ونظور وكتاب مسطور' راد هشام في روايته. فلم تصل حتى خرجت، أي من المسجد أو الخرم، فدل على جور ركعتي حجر خارج المسجد أو الحرم، وتقدم الكلام على المسألة قريباً.

تسقي الح تصلب الغتيا في أمرها "فقات" إلى أقمت" أي توجهت، "أريد أن أصوف بالبيت، حتى إذا كنت عند باب المسجد" وفي السج المصرية: باب المسجد. "هرقت بفتحين، وبضم أوله وكسر ثانيه وصوب الأول، وإهاء بدل من الهمزة يقرأ. أراق يريق وهراق بهريق، ويجمع بين البدل والمبدل منه، فيقال: أهرق بهريق، ومنه لفظ محمد في 'موطئه': أهرقت الدماء، بالنصب جمع دم، وأشارت لجمع إلى الكثرة 'فرجعت' إلى بيتي "حتى ذهب ذلك عني" في هذا اليوم، أو في يوم آخر، "ثم أقمت" ثانياً 'حتى إذا كنت عند باب المسجد هرفت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني، ثم أقمت' ثالثاً 'حتى إذا كنت عند باب مسجد هرفت الدماء هكذا في جميع السج الهدية والمصرية من ذكرها الرجوع ثلاث مرات، ورفه في سج الهدية على الأخيرة علامة السجعة، إشارة إلى أنه وقع في بعض السج ذكر الرجوع مرتين، وذكره في 'موطئه' محمد أيضاً ثلاثاً. 'فقد عبد الله بن عمر" اتعاف لما روي عن النبي في ثواب الاستحاضة: 'إنما ذلك' بكسر الكاف "ركضة من الشيطان" والركض: صرب بالرجل، ولا يباويه ما تقدم في باب الاستحاضة. 'إنما ذلك عرق المجر؛ لأن الشيطان يجري من آدم مجرى الدم، فإذا ركض ذلك العرق سال منه الدم، ونشيطان في هذا العرق الخاص تصرف، وله به اختصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا في 'تعليق الممجد' عن 'الكاهن المرحان في أحوال الحان' =

فَقَالَتْ: إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَارْجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ فَارْجَعْتُ، حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنَّمَا ذَلِكَ رَكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَاعْتَسِلِي، ثُمَّ اسْتَغْفِرِي بِثَوْبٍ، ثُمَّ طُوفِي.

٨٢٣ - **م** أَنَّهُ بَلَّغَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ مُرَاهِقًا خَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَبِينَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ أَنْ يَرْجِعَ. قَالَ مَالِكٌ: ^{طواف القدم} وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

= ويحتمل أن يكون النسبة إليه محاربا؛ لأنه يحمله لما يدخل على المرأة في ذلك من الإلحاح. 'فاعتسلي' قال الساجي: يحتمل أن يريد به الاعتسال من احبض على حسب ما تفعله المستحاضة، ويحتمل أن يريد غسل ما بها من الدم، إن كان لم يجعل لها حكم الحيض. "ثم استغفري" بالمشقة والغاء، أي تلجمي، والاستغفار أن تشد فرجها خرقه عريضة بعد أن تختشي قطعا وتوثق صر فيها بشيء تشده على وسطها، من ثمر الدابة الذي يجعل تحت دسها، كد في 'التعليق' عن 'المجمع' وغيره. "ثوب" يريد أن تتوفي به مما يخري منها من الدم. "ثم طوي" قال محمد: وهذا أحد، هذه المستحاضة تنوضا وتستغفر ثوب، ثم تطوف وتضع ما تضع الطهارة، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

دخل مكة مرَاهِقًا بفتح اهاء وكسر ها، يعني ضاق عليه الوقت حتى يخاف فوت الوقوف بعرفة. 'أخرج إلى عرفة قبل أن يطوف بالبيت' طواف القدم وقبل أن يسعى 'بين الصفا والمروة'؛ لأنه مرتب على الطواف ولم يحد به وقتا. 'ثم يصوف' للإفاضة 'بعد أن يرجع' عن متى ويسقط عنه طواف القدم؛ لعذر ضيق الوقت.

ودلت أي ترك صواف الورود 'واسع' أي حائر لضيق الوقت "إن شاء الله" للتبرك. قال الساجي: وقد روى محمد عن مالك: أن لمرهق تعجيل الطواف وتأخيره. وقال أشهب: إن قدم يوم عرفة أحبت تأخير طوافه، وإن قدم يوم التروية أحبت تعجيله، وله في التأخير سعة، رواه عنه محمد، وفي "الهداية": إن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفات ووقف بها، سقط عنه طواف القدم؛ لأنه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الأفعال، فلا يكون الإتيان به على غير ذلك الوجه سنة، ولا شيء عليه بتركه؛ لأنه سنة، وبترك السنة لا يجب الجابر

أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يُرِيدُ الصَّفَا، وَهُوَ يَقُولُ: تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأُ بِالصَّفَا.

٨٢٥ - مَاتَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّفَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا،

= وإنما الاستدعاء عندهم بالصفاء استحباب، وقد اختلف عن عطاء، فروي عنه: أنه يعني الشوط، وعنه: أن من جهل ذلك أجزأ عنه. قال الشيخ في "المسوى" بعد حديث الباب: عليه أهل العلم، ففي "المهاج": شرطه أن يبدأ بالصفاء. وفي "المهذب": إذا سعى معكوساً بأن يبدأ بالمروة، فمن أصحابنا من قال: يعتد به ولكن يكره، والصحيح: أنه لا يعتد بالشوط الأول، قال العيني في "السياسة": لو بدأ بالمروة لا يعتد به بالإجماع، وشدد عطاء بن أبي رباح، فقال: إن بدأ فيه بالمروة أجزأه، وعده صاحب "المنهاج" البدء من الصفاء في الشرائط، وبسط القاري في شرحه إن الأعداء الأصح القول بالوجوب من الأقوال الثلاثة. الشرطية والوجوب والسيية.

خرج من المسجد الحج بعد ما طاف وصلى ركعتين. "وهو يريد الصفا وهو يقول هكدا في جميع السح. "بدأ بما بدأ الله به" بصيغة الإحار على جمع المتكلم، وفي رواية: "أبدأ" بصيغة الإحار أيضاً على الأفراد. كما في "مسلم" برواية حاتم عن جعفر. قال النووي: قد نُسب في رواية السائي في هذا الحديث بإسناد صحيح: ابدؤوا بصيغة الجمع، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ولعل الأمر في هذا الحديث لا يوحد من رواية من يحتج به، وهو حجة للجمهور في أن الاستدعاء بالصفاء واجب، وأصرح منه في الدلالة رواية السائي: بصيغة الأمر للجمع، واستدل بالحديث من قال: إن الواو أيضاً للترتيب. قال الخطابي فيه: إنه اعتبر تقدم المبدوء به في التلاوة فقدمه، وأن الطاهر في حق الكلام أن المبدوء مقدم في الحكم على ما بعده، وأجاب من أنكر ذلك بأن الترتيب واجب بفعله أو بقوله، وإلا لم يحتج إلى أمره، بل فهموا الترتيب من نفس الآية.

وقف على الصفا قال ابن عبد البر في "التمهيد": أحب للمرتقي على الصفا والمروة أن يعنو عليهما، حتى يبدو له البيت؛ لما رواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبدو له البيت، وهو حديث انفرد به عبد الرزاق عن مالك، فإن لم يفعل فلا حرج. "يكبر ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده" نصب على الخالية، قال القاري: حال مؤكدة أي منفرداً بالألوهية، أو متوحداً بالذات، "لا شريك له" في الألوهية فيكون تأكيداً، أو في الصفات فيكون تأسيساً. "له الملك" بضم الميم، "وله الحمد" زاد في رواية أبي داود: "يحيي ويميت". "وهو على كل شيء قدير"، راد في رواية مسلم وأبي داود: لا إله إلا الله، أخر وعده، ونصر عده، وهزم الأحرار وحده، ثم دعا بين ذلك، وقال مثل هذا ثلاث مرات، ثم رل إلى المروة. "يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو" أي بعد ذلك أو بين ذلك، كما تقدم في رواية مسلم وأبي داود. قال النووي: يكرر بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات، =

وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، يَصْنَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَدْعُو، وَيَصْنَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٨٢٦ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ عَلَى الصَّفَا يَدْعُو يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ هَذَا دَعْوِي **نَسَحْتُ نَكْمَهُ** وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، أَنْ لَا تُنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ. (عائذ: ٦٠)

جامع السعدي

٨٢٧ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ:

= هـ، هو لمشهور عند أصحابنا، وقال جماعة من أصحابنا: يكرر تذكر ثلاثا ولدعاء مرتين فقط، واصواب لأو، ويصنع على المروة مثل ذلك استدل به العرس عند السلام على أن المروة فصل من الصف؛ لأنها تقصد بالتذكر والدعاء أربع مرات، بخلاف الصف، فإنها تقصد ثلاثا، وأما البداءة بالصف فيسبغ بورد؛ لأنه وسية، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأن الصف تقصد أربعاً أيضاً، أوها: عند البداءة، فكل منهما مقصود بذلك، وتنتار الصف بالابتداء، وعلى انفراد يتعدلان؛ ثم ما ثمة هذا التفصيل مع أن العادة المعتقة كما لا تتم إلا بهما معاً، وجرم اشهاد القرقي تلميد العرس بأن الصف أفضل؛ لأن السعي منه أربعاً ومن المروة ثلاثاً، وما كات العادة فيه أكثر فهو أفضل.

يدعو يقول الحج في دعائه 'انهم إليك قلت: هـ هـ هـ حمل الدعاء على ظاهره من الصف، لا أن اراد به العادة، كما هو قول آخر في تفسير الآية، ووجه اربعة على الأول بقوله تعالى: هـ هـ هـ من الصف، هـ هـ هـ (عمر: ٦٠) أن الدعاء أحص من العادة، فمن استكرر عن الدعاء استكرر عن العادة، فالوعيد بما هو من تركه استكثاراً ومن فعل ذلك كفر. 'وإنك لا تخلف الميعاد' كما قلت في القراء المجيد، 'وإني أسألك كما هديتني' ثناء الحاصل، 'لِلْإِسْلَامِ، أَنْ لَا تُنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ' أي لا تخرجه 'مني حتى تتوفاني وأنا مسلم' فإن العبرة بالخواتيم.

جامع السعدي ذكر الشيخ في 'البدع' تعال للعي: اختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال، أحدها، أنه ركع، لا يصح الاحتج إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وحابر، وبه قال الشافعي ومات في المشهور، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وإسحاق وأبو ثور. والقول الثاني: أنه واجب جبر ندم، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومات في 'العتقة' كما حكاه ابن العربي. والثالث: إنه ليس بركن ولا واجب، بل هو سنة ومستحب، وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية. وحكى الخطابي من مذهب عائشة هـ هـ هـ أنه تصحيح.

قُلْتُ لِعَائِشَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ:

لعائشة أم المؤمنين الحج بقوله عز اسمه: **لَا تَجْهَرُوا لَهُ** (الحرب ٦) وهل يقال هن: أمهات المؤمنات أيضاً؟ قولان مرجحان. "وأنا يومئذ حديث السن" أي صغير العمر، فيه اعتذار عن سؤاله، وأن التماسه عليه شأ لحدثة سنه، وم يكن بعد فقه ولا علم من سن النبي ﷺ ما يتأول به نص القرآن. "أرأيت" بكسر التاء، "قول الله" أي أحريي عن مفهوم قوله "تارك وتعالى" إن الصفا والمروة" جلا السعي البدن يسعى من أحدهما إلى الآخر، والصفا في الأصل: جمع صفاة، وهي الصخرة والحجر الأمس، والمروة في الأصل: حجر أبيص هراق، قاله القسطلاني. "من شعائر الله" من أعلام ديه، جمع شعيرة وهي العلامة. وفي "التفسير العريبي": جمع شعيرة أو شعارة بمعنى العلامة، ويطلق في عرف الشرع على أمكة العادة كالكمعة، وأرمنتها كشهر رمضان، وعلامتها كالختان وغيرها. قال الرازي: أما شعائر الله فهي أعلام طاعته، وكل شيء جعل عبداً من أعلام طاعة الله فهو من شعائر الله، وشعائر الحج: معالم بسكه، ومنه أشعر احرام، ومنه إشعار النساء، والشعائر جمع شعيرة، وهو مأخوذ من الإشعار الذي هو الإعلام، ومنه قولك: شعرت بكذا أي علمت، والشعائر إما أن تحمى على العبادات أو على السك، أو نعملها على مواضع العبادات والسك. فإن قلنا بالأول حصل في الكلام حذف؛ لأن نفس الجبين لا يصح وصفهما بأههما دين وسك، فالمراد به أن الطواف بهما والسعي من دين الله تعالى، وإن قلنا بالثاني استقام طاهر الكلام؛ لأن هذين الجبين يمكن أن يكونا موضعين للعبادات، وكيف كان، فالسعي بهما من شعائر الله ومن أعلام ديه، والسعي ليس عادة تامة في نفسه، بل إنما يصير عادة إذا صار بعضاً من أبعاد الحج؛ فهذا السر بين الله تعالى الموضع الذي يصير فيه السعي عادة، فقال: **فَمَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ** أي إثم عليه، وأصل الجناح الميل، وقيل: الميل إلى النازل كما بسطه الرازي. أن يطوف" تشديد الطاء أصله يتطوف، فأبدلت التاء طاء؛ لقرب محرجهما، وأدعت الطاء في الطاء. "هما" أي يسعى بهما. "فما على الرجل" ولفظ 'البخاري': "فوالله ما على أحد جناح شيء من الإثم والملام أن يطوف بهما"؛ إذ مفهوم الآية: أن السعي ليس بواجب؛ لأنها دلت على نفي الجناح، وذلك يدل على إباحته وتساوي الطرفين من الفعل والترك.

قال الحافظ محصله: أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح، فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك؛ لأن رفع الإثم علامة المباح، ويرداد المستحب بإثبات الآخر، ويرداد الوجوب عليهما بعقاب التارك، ومحصل جواب عائشة: أن الآية ساكنة عن الوجوب وعدمه، مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين. "قالت عائشة" رادة عليه "كلا" استفتحت كلامها بـ "كلا" على معنى التأكيد في الردع، وأحبرته أنه "لو كان" الأمر "كما تقول، لكنت الآية: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما"، زيادة حرف النفي، كما فرئى به في الشواهد، ثم بيئت عائشة أن الاقتصار في الآية على نفي الإثم على الفاعل، له سبب خاص، فقالت: "إنما أنزلت هذه الآية في الأبصار" بالراء المهملة في جميع نسخ "الموطأ" -

أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَصِفُ بِهِمَا﴾ ^(البقرة: ١٥٨) فَمَا عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا؟
فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا! لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ
بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةَ حَذَوَ
قُدَيْدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَصِفُ بِهِمَا﴾ ^(البقرة: ١٥٨) فَتَحَرَّجُوا
نَسَبَهُ غَنَمٌ وَلَا حُدُوحٌ عَلَيْهِمْ يَصِفُ بِهِمَا

٨٢٨ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ سُودَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَتْ تَحْتَ ..

= وروايات "الصحيحين" وغيرهما، وعراه الخطابي لأكثر الروايات، وإن في بعضها: الأصباء، بالوحدة بدل
الراء، قال: فإن كان محفوطا فهو جمع نصب، وهو ما يصب من الأصنام؛ ليعبد من دون الله. 'كانوا يهلون' أي
يحجون قبل أن يسلموا كما في رواية البخاري، "مناة" بيم مفتوحة فون محققة، محرور بالفتحة؛ لعلمية
والتأنيث، وسميت مناة؛ لأن السائل كانت غنى أي تراق بعدها، اسم صم كان في الجاهلية. 'وكانت ماة
حذو' بفتح المهملة وسكون المعجمة أي مقابل "قديد" بضم القاف وفتح الدال المهمة بعدها نخبة ثم مهمة،
قرية جامعة بين مكة والمدينة، كثيرة المياه، قاله السكري. 'وكانوا' أي الأنصار التي قبل لمناة 'يتخرجون' بالخاء
المهملة والجيم، يحترزون ويتألمون "أن يطوفوا" في الجاهلية "بين الصفا والمروة"؛ لكرهيتهم بذلك الصميين،
وحبهم صمهم الذي بالمثل أي مناة "فما جاء الإسلام، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك" أي عن السعي بين
الصفا والمروة. "فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَصِفُ بِهِمَا﴾ ^(البقرة: ١٥٨) فمات عن حج بيت الله وحج حذو

توهموا من كونهم كانوا يفعلونه في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام، فخرج الخواص مطابقة جواب السائلين؛ لأهم
سودة الحج لم أجد ترجمتها. "كانت تحت" وفي النسخ المصرية: كانت عند 'عروة بن الرزي' أي في نكاحه،
"فخرجت" إلى المسعى تطوف بين الصفا والمروة. الحملة حال مقدرة، ويحتمل أن تكون مستأجرة، كذا في "المحلى".
"في حج أو عمرة" شك من الراوي، "ماشية" حال من صمير "تطوف"، "وكانت امرأة ثقيفة" كناية عن سمها،
"فجاءت" إلى المسعى "حين انصرف الناس من صلاة العشاء"؛ لتطوف وتسعى ليلا؛ لأنه أستر وتقل الزحمة =

عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَخَرَجَتْ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَاشِيَةً، وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً، فَجَاءَتْ حِينَ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الْعِشَاءِ، فَلَمْ تَقْضِ طَوَافَهَا حَتَّى نُوْدِيَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الصُّبْحِ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، وَكَانَ عُرْوَةُ إِذَا رَأَاهُمْ،
الداء الأول

= في المسعى إبداعك. "فم تفضي" أي: تمت "طوافها" أي السعي بهما، "حتى يودي" ساء المجهول "بالأول" أي بالأداء الأول "من" أدائي "الصبح"، وفي نسخة الباجي: بالأول من الصبح، والتأنيث باعتبار الدعوة؛ فإنه صلى الله عليه وسلم ساء بها، كما ورد عند سماعه: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، الخديث. قال القاري: سمي الأداء دعوة؛ لأنه يدعو إلى الصلاة والذكر. "فقضت" أي أكملت "طوافها فيما بينها" أي صلاة العشاء "وبينه" أي بين الداء الأول، أو فيما بين الأولى من الصبح وبين انصراف الناس عن صلاة العشاء، والمؤدى واحد، وهو أنها لثقلها لا تكمل طوافها إلا فيما بين العشاء إلى الصبح، ومع ذلك لم ترخص في الركوب مع ثقلها وشدة تعبها في السعي. قال الباجي. وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها لثقلها إلا فيما بين العشاء وبين الأداء للصبح، ومع ذلك كانت تطوف بهما ماشية ولا ترخص بالركوب، وقد روى معمر: أنها كانت تستريح في أثناء سعيها، ومعنى ذلك: أن الخبوس في أثناء السعي لعذر ليس بممنوع ما لم يخرج إلى حد القطع، وذلك أن فيه معونة على العبادة وتسما إلى إتمامها، وأما الخبوس لعذر عنة فممنوع في الحملة؛ لأنه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الانقصال، فإن فعل فقال أشبه: إذ كان شيئاً حقيقياً فلا شيء عليه وإن شاع، وإن طال الخبوس حتى يكون تاركاً للسعي الذي كان فيه؛ فإنه يستأنف ولا يبي.

إذا رآهم إلخ: الناس "يطوفون على الدواب" والمراكب "بهاهم أشد السهي، فيعتلون" بفتح التحتية وتشديد اللام افتعال من العلة أي يتمسكون، يقال: اعتل فلان، إذا تمسك بحجة. "له بالمرص حياة مه" أي من عروة، ولا يكونون مرضاء في الحقيقة فيقول عروة لما فيما بينها وبه "أي محاطاً لها خاصة: "لقد حاب هؤلاء" من أجر من أتى بالعبادة على الوجه المأمور به. "وخسروا" ما غنم من أتى بالعبادة على وجهها. قال الباجي: وقد روي عن ابن أبي مبيكة أنه قال لعائشة: أي أمته! ما معك من العمرة عام الأول فقد انتظراك؟ فقالت: الصفا والمروة لا أستطيع أن أمشي بهما، وأكره أن أركب بهما، وروي عن معاهد: لا يركب بهما إلا من ضرورة، وبه قال مالك، فإن كانت ضرورة فقد قال ابن نافع: لا بأس أن يسعى الرجل راکباً من مرض أو نحو ذلك. وقال عطاء: يركب بهما من شاء، والدليل على ما يقول: ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى ماشياً، وأفعاله على الوجوب. ومن جهة القياس: أنه سعى ذو عدد سع، فكان حكمه المشي مع القوة، أصل ذلك الطواف. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ومما يدل على كراهية الطواف راکباً من غير عذر إني لا أعدم خلافاً بين المسلمين أنهم لا يستحبون لأحد أن يطوف بين الصفا والمروة على راحته راکباً، ولو كان طوافه صلى الله عليه وسلم =

يَطُوفُونَ عَلَى الدَّوَابِّ يَنْهَاهُمْ أَشَدُّ النَّهْيِ، فَيَعْتَنُونَ لَهُ بِالْمَرَضِ حَيَاءً مِنْهُ، فَيَقُولُ لَنَا
 فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ: لَقَدْ حَابَ هَؤُلَاءِ وَخَسِرُوا.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَسِيَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي عُمْرَةٍ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَسْتَبْعِدَ
 مِنْ مَكَّةَ: أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ فَلْيَرْجِعْ فَلْيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

= رَأَى لَعْمَ عَدَرَ لِكَانَ ذَلِكَ مُسْتَحَابًّا عَنْهُمْ، أَوْ عَدَمُ مِنْ صَحَّ عَدَهُ مِنْهُمْ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ وَعُرْوَةَ كَرَاهِيَةَ أَنْ
 يَطُوفَ أَحَدُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَأَى، وَهُوَ قَوْلُ حَمَاقَةِ الْعُقَلَاءِ قَتْلًا: وَبِهِ قَالَتِ الْحَفِيفَةُ، فَقَدْ عَدَّ أَقَارِي فِي 'شَرْحِ
 اللَّيَالِي' السَّعْيَ مَا شَاءَ فِي الْوَحْيَاتِ، وَأَوْجَبَ الدَّمُ تَرْكَ الْمَشْيِ بِلَا عَدَرٍ، وَكَذَا فِي "رَدِّ الْمُخْتَارِ" وَاسْتَدْنَعُ "وَالْعِيَّةُ"
 وَغَيْرَهَا، وَعَدَهُ الْوُجُوهُ فِي السَّعْيِ، فَقَالَ: أَحَامِسَةُ: الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَرْكَبَ فِي سَعْيِهِ، بَلَا لَعَدَرٍ كَمَا سَقَى فِي الطَّوَافِ.

حَتَّى يَسْعِدَ الْحَجَّ يَخْرُجُ مِنْهَا حَتَّى يَصِيرَ بَعِيدًا مِنْهَا. "أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى" أَيُّ نَحْبٍ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ وَالسَّعْيِ،
 قَالَ الْمَاجِي: مَعَهُ أَنَّهُ يَسْعَى بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ مِنَ الطَّوَافِ مَا يَبْرَهُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ السَّعْيُ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ الْحَكَمِ
 عَنْ مَالِكٍ، وَلَا يَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ مِنْ سِتَّةِ السَّعْيِ اتِّصَالَهُ بِالصَّوْفِ؛ لِأَنَّهُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ
 الْحَجِّ لَا تَعْلُقُ بِهِ نَالِيَّةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَعَقَّبَ مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِالنَّالِيَّةِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ سِتَّةِ اتِّصَالِهِ بِالطَّوَافِ، لَمْ يَبْدَأْ
 الصَّوْفَ؛ لِتَتَعَقَّبَهُ السَّعْيُ. "وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ" وَأَفْسَدَ الْعُمْرَةَ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ أَيْضًا، فَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ رَكْنَهَا وَهُوَ السَّعْيُ نَاقٍ عَلَيْهِ. وَاحْتَصِلَ أَنْ الرَّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ
 وَاجِبٌ سِوَاءِ أَفْسَادِهَا بِالْوُضْءِ وَغَيْرِهِ أَوْ لَا يَفْسِدُهَا، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ الرَّجُوعِ وَإِتْمَامِ مَا بَقِيَ، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ
 بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ، فَلَوْ أَفْسَدَهَا بِالْوُضْءِ وَغَيْرِهِ نَحْبُ الْقَضَاءِ أَيْضًا؛ وَلِذَا قَالَ: "ثُمَّ عَلَيْهِ" بَعْدَ مَا أُنِّمَ الْعُمْرَةُ
 الْفَاسِدَةُ، "عُمْرَةٌ أُخْرَى" قَضَاءُ لِمَا أَفْأَقَمْنَا، "وَأَهْدَى" أَيْضًا فِي الْقَضَاءِ لِفَسَادِهَا. قَالَ الْمَاجِي: لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ السَّعْيَ
 بَيْنَهُمَا مِنْ أَرْكَانِ سِتَّةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَالْمَكْنَفُ مَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِتَحْلُلِهِ، كَمَا لَوْ
 تَرَكَ صَوَاهِغَ النَّبِيِّ، وَذَلِكَ مِمَّنْ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّعْيَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ
 السَّيِّئَ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ التَّمَامِ، فَإِذَا كَانَ السَّعْيُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ
 الْخُرُوجُ مِنْهُمَا قَبْلَ الْإِتِمَامِ بِهِ، فَيَرْجِعُ مِنْ حَيْثُ ذَكَرَهُ نَاقِيًا عَلَى إِحْرَامِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى إِحْرَامِهِ فَسَادًا
 رَجَعَ فَأَتَمَّ نَسْكَهَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَدْحَلَ عَلَيْهِ فَسَادًا رَجَعَ فَأَتَمَّ عُمْرَتَهُ الَّتِي أَفْسَدَ ثُمَّ قَضَاهَا وَأَهْدَى. وَأَمَّا عِنْدَ الْحَفِيفَةِ
 فَعَمِي 'شَرْحُ اللَّيَالِي': لَوْ تَرَكَ السَّعْيَ كَمَنْ أَوْ أَكْثَرَهُ فَقَلِيلُهُ دَمًا؛ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبِ، وَحُجَّتُهُ نَامَ أَيُّ صَحِيحٍ، لَكِنَّهُ نَاقِصٌ
 يَجْعَلُ بِالْذَّمِّ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ رَكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ قَالَ وَكَذَا الْحَكَمُ فِي سَعْيِ الْعُمْرَةِ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَاهُ الرَّجُلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَيَقِفُ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ؟ فَقَالَ: لَا أُحِبُّ لَهُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ نَسِيَ مِنْ طَوَافِهِ شَيْئًا أَوْ شَكَّ فِيهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ سَعْيَهُ، ثُمَّ يُتِمُّ طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عَلَى مَا يَسْتَيْقِنُ، وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، ثُمَّ يَتَدَبَّرُ سَعْيَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٨٢٩ - مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.....

وسئل. ساء المجهول "مالك" الإمام "عن الرجل يلقاه الرجل الآخر بين الصفا وماروة" أي وهو ساج، فيقف معه يحديثه أي يشتغل معه في التكميم، فقال لا أحب له ذلك قال في الحديث: "وه قال أبو حنيفة: إنه يكره الحديث في الطواف والسعي إذا كان يشغله عن غيره، وكذا السبع والخمسة كما في 'الحاوي'، قلت: وبذلك قالت الجمهور كما تقدم قريباً أن الموالاة من سنن السعي حتى قيل بوجوبها

ومن نسي من طوافه شيئاً شوطاً أو أكثر، "أو شك فيه" أي في الصوف، هل أتته أم لا؟ قال الساجي: من شك في شوط من صوفه وهو يسعى، فإنه يرجع ويتم طوافه على ما استيقن، ثم يعيد الركعتين والسعي، ووجه ذلك: أنه يلزمه أن يأتي بالطواف على يقين؛ ليتحقق براءة دمه، فعليه أن يتم الطواف على اليقين، ثم يأتي بعده بما هو بعده في المرتبة. "فلم يذكر" ذلك إلا وهو يسعى بين الصفا وماروة. "فإنه يقطع سعيه ثم يتم صوافه بالبيت على ما يستيقن" فيبي على الأقل، كما تقدم مفصلاً. قال الساجي: فإن كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك سعى عليه، وإن كان بقي عليه بعض شوط، فهل يتم ذلك الشوط أو يتدبره الذي يقتضيه؟ قول أصحابنا: إنه يتدبره الشوط من أوله، ويركع ركعتي الطواف أي يعيدهما بعد تمام الطواف باليقين. "ثم يتدبر سعيه بين الصفا وماروة" ولا يعتد بما سعى قبل ذلك؛ لأن صحته بتقدم الصوف، قاله الرزقاني. وقال الساجي: فعليه أن يتم الطواف على اليقين، ثم يأتي بما هو بعده في المرتبة. قلت: وعند الحنفية إثبات أكثره وهو أربعة أشواط يقوم مقام الكبر، فيكفي الدم لو ترك الأقل من طواف الزيارة أو طواف العمرة، ولكل شوط صدقة في الأقل من طواف الصدر، واحتنف في موجب طواف القدوم كما سطر في "شرح الباب".

بين الصفا وماروة إلخ: احتلفت نسخ "الموطأ" في هذه الكلمة جداً، ففي جميع النسخ الحنفية غير "المصنف" بين الصفا وماروة، وفي "المصنف": "إذا برل من الصفا وماروة، وكذلك في أكثر النسخ المصرية، وكذا في نسخة 'التبوير' وعلى هامش 'المنتقى': "إذا برل من الصفا مشى، يعني بإسقاط لفظ 'ماروة' والبداءة بلفظة 'من'، وفي 'الرزقاني': "إذا برل بين الصفا وماروة، كذا روادس وصاح، ولا ينبغي بإسقاط قوله: 'ماروة'، وكأنه اكتفى بلفظ =

مَشَى، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ.
أُحْدَرْتُ

= "بِئْسَ الْمُصِيدَةُ لِنَفْسٍ، وَحَاصِصَةٌ. إِسْقَاطُ لُفْظِ الْمُرُوءَةِ" مع إثبات لفظ "بِئْسَ"، وفي "التمهيد" لاس عند الضرر: إذا برل بين الصفا والمروءة، هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: إذا برل بين الصفا والمروءة، وغيره من رواية "الموطأ" بقول: إذا برل من الصفا مشى، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى، ولا أعلم رواية يحيى وجهها، بل أن يَحْتَمِلَ ما رواه الناس: لأن ظاهر قوله: "برل بين الصفا والمروءة" يدل على أنه كان راكدا، فبرل بين الصفا والمروءة، وقول غيره: برل من الصفا، والصفا حين لا يَحْتَمِلُ إلا ذلك، وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى برواية ابن جريح عن أبي الربيع عن جابر: أن رسول الله ﷺ صاف في حجة الوداع على رحته بالبيت وبين الصفا والمروءة، إلى آخر ما بسطه.

وعلم من ذلك كله أن الصواب في رواية يحيى: بين الصفا والمروءة، والأوجه ما في رواية غيره: من الصفا والمروءة، والمعنى: إذا نزل من الصفا في شوط ومن المروءة في آخر، ويمكن أن يؤول إليه لفظ يحيى كما لا يخفى، ولفظ محمد في "موطئه": حين هبط من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدماه، الحديث، وفي حديث جابر الطويل عند أبي داود، ورواية حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن محمد: فبدأ بالصفا، فرقي عليه حتى رأى البيت، فكبّر الله ووحده، ثم برل بين المروءة، حتى إذا انصبت قدماه رمل في بطن الوادي، حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروءة، ولفظ مسلم هذا السند: فبدأ بالصفا، فرقي عليه، ثم برل بين المروءة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروءة.

مَشَى على هيئته، "حتى إذا انصبت قدماه" قال عياض: محار من قوهم: صب الماء وانصب، أي أهدرت. في بطن الوادي" أي السعي، وهو في الأصل: مفرح بين حلال أو تلال أو أكاء، كذا في "القاموس"، قاله القاري. "سعى" أي عدا وأسرع في المشي، وفي رواية مسلم وغيره منه: رمل، وهو معنى سعى. "حتى يخرج منه" أي من السعي، فيمشي على عادته إلى أن يصعد على الخيل الآخر. قال الناجي: والسعي بين العنمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور، وقد أعلمت أحلف ذلك الموضعين حتى صار إجماعا. وصفة السعي: أن يكون سعيه بين سعيين وهو الحسب، رواه محمد عن أشهب عن مالك، فإن ترك السعي سطر المسيل فقد احتلف فيه قول مالك، قال في "المسوط": قد كان مرة يقول: عليه الدم، ثم رجع فقال: لا شيء عليه، وإنما ذلك على الرجال دون النساء. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": واحتلف قول مالك وأصحابه فيما ترك الرمل في الطلوف والمرولة في السعي، ثم ذكر ذلك وهو قريب، فمرة قال مالك: يعيد، ومرة قال: لا يعيد، وبه قال ابن القاسم، واحتلف قول مالك أيضاً فيما حكاه ابن القاسم عنه: هل عليه دم مع حاله هذه إذا لم يعد أم لا شيء عليه؟ فمرة قال: لا شيء عليه، ومرة قال: عليه دم. وقال ابن القاسم: هو خفيف، ولا يرى فيه شيئا، وكذلك روى ابن وهب في "موطئه" عن مالك: أنه استخفه ولم ير فيه شيئا.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ جَهَلَ قَبْدًا بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: لِيَرْجِعْ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لِيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَيَسْتَبْعِدَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النَّسَاءَ رَجَعَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

قال مالك في الحج حكمه "رجل جهل" لترتيب بين الطواف والسعي، "فقد بالسعي بين الصفا والمروة" وسعى سهم "قل أن يطوف بالبيت، قل" مالك: "ليرجع" وحيث، فإن هذا السعي لا اعتداد به عند الأئمة الأربعة كما سيأتي قريباً "فليطف بالبيت" أولاً، "ثم ليسع" وفي نسخة: "ثم يسعي" بين الصفا والمروة" قال في "المغلي": "وبه قال الأئمة السابقة: به يجب ترتيب بين الطواف والسعي، وبشروط تقلده الطواف على السعي، فهو سعي ثم صاف، أعاده، وقيل: أعاده ما دام بمكة، وإن رجع إلى أهله، ليست بدم. وبالإجراء قال بعض أهل الظاهر: الحديث: 'سعت قل أن أصوف'، وأولوه بأن المراد بعد طواف القدوم قل صواف الإفاضة. قال الناجي: هذا على وجهين، أحدهما: أن يكون ذلك قل أن بصوف، بمعنى قوله: "ليرجع" يريد ليرجع من مكانه إلى البيت، فليطف به ثم ليسع، ويختل أن يكون ذكر ذلك بعد صوافه وبعد أن طاف الأمر فيه، بحيث لا يمكن أن يتصل سعيه به، فعليه استئناف الطواف؛ لينتقل به السعي، وأما إن ذكر ذلك بأثر طوافه فإنه يخرئ بذلك الطواف ويعيد السعي.

وفي التمهيد: واحتنف العلماء فيمن قدم السعي على الطواف، فقال عطاء بن أبي رباح: يخرئه ولا يعيد السعي، ولا شيء عليه، وكذلك قال الأوراعي وطائفة من أهل الحديث، واحتلف في ذلك عن الثوري، فروي عنه مثل قول الأوراعي وعطاء، وروي عنه أنه يعيد السعي، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: لا يخرئه وعليه أن يعيد، إلا أن مالكا قال: يعيد الطواف والسعي جميعاً، وقال الشافعي: يعيد السعي وحده؛ ليكون بعد الطواف، ولا شيء عليه إلخ، وإعادة الطواف عند ما أتى إذا لم يذكره بأثر طواف، كما تقدم في كلام الناجي.

وإن جهل ذلك إلخ. استمر جهله، "حتى يخرج من مكة ويستبعد" عن مكة فإنه يرجع إلى مكة" وحيثاً عند المالكية؛ لتركه ركن السعي، فإن سعيه الأول صار كأن لم يكن؛ لتقدمه على الطواف، وقد عرفت أنه واجب عند الحنفية، فلو لم يرجع عندها يكفي الدم. "فيطوف بالبيت" لينتقل به السعي، "ويسعي" بعد الطواف بين الصفا والمروة، وإن كان هذا الماهل "أصاب النساء" أيضاً قل السعي "رجع" إلى مكة، وإن فسدت عمرته؛ لإصابة النساء قل أداء ركنها، ولم تقصد العمرة عند الحنفية؛ لأن السعي عندهم ليس بركن. "طواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة"، وهي أفعال العمرة الأولى التي أفسدها بالوطء، "حتى يتم" مضارع من الإتمام "ما بقي عليه من تلك العمرة" التي أفسدها، =

صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ

٨٣٠ - **مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،**
عبد الله

= 'ومن بيان ما ثم عليه عمرة حرى قضاء ما أفسدها أو هدي' وحب عند في القضاء: لإفساد العمرة الأولى. قال الشافعي: يريد أنه قد أفسد عمرته لإفساده لساء قبل أن يطوف ويسعى، لأن ما تقدم من سعيه وطوفه غير محزن. فكان كمن وصى في عمرته قبل الطواف والسعي، فعليه أن يرجع إلى مكة من حيث كان، ويكون رجوعه على إحرامه، فيطوف ويسعى لعمرته التي أفسد، ثم يحل ثم يستأنف الإحرام بعمرته ثانيا، قضاء بالأولى حتى أفسد، ويهتدي هذا لإفساد عمرته الأولى. وفي شرح اللسان: لو سعى قبل الطواف لم يعتد بذلك السعي، فإن لم بعده فعليه دم، ولو ترك السعي ورجع إلى مكة بأن حرج من اميقات، فأراد العودة إلى مكة، يعود بإحرام جديد؛ مدحونه الحرم، وإذا عاد بإحرام جديد فإن كان بعمره قبلي أو لا بأفعال عمره ثم يسعى، وإن كان حج فيطوف أو لا طواف القدوم ثم يسعى بعده، وإذا أعاده سقط دم، قال في الأصل: والله أحب بي من الرجوع؛ لأن فيه منفعة للفقراء.

صيام يوم عرفة تنق الجمهور على فضيلة صومه لغير الحاج، وإن كان فيه بعض خلاف، قال ابن رشد في البداية في باب مندوب من الصيام: لم يرغب فيه متفق عليه فصيام يوم عاشوراء، وانحرف فيه صيام يوم عرفة، وسبب من شواهد وأمر من كل شهر. ثم قال: وأما اختلافهم في يوم عرفة ولأن النبي ﷺ أفطر يوم عرفة، وقال فيه: **صيام يوم عرفة يكفّر سنة واحدة**، ولأنه، ولأنه أحسن الناس في ذلك، واختار الشافعي الفطر للحاج وصيامه لغير الحاج؛ جمع بين الأثرين. قلت: لكن فروغ الأئمة الأربعة متفقة سنده ثم حثمتو هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، ونفت بأن فعله مجرد لا يدل على عدم استحباب صومه. إذ قد يتركه بيان حوز، ويكون في حقه أفضل نصيحة النبي، وأحب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حزيمة وإحاكم على شرطه سجاري، وأقره عليه إلهي عن أبي هريرة قال: هي ﷺ عن صوم عرفة بعرفة، وأحد صاهره قوم، منهم جني بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فصره للحاج، وجمهور على استحبابه حتى قال عطاء: كل من أفصره يتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم. وفي شرح اللسان في مستحبات الوقوف: الصوم من قولي عليه لا مشقة، والمطر للضعيف، وأما ما في الخاية: ويكره صوم يوم عرفة بعرفة فمسي على حكم الأعمش، فلا ينافيه ما في 'الكرامات' من أنه لا يكره للحاج الصوم في يوم عرفة عبدا، إلا إذا كان يصومه عن أداء شأسته فحينئذ تركه أولى، وهو مختار حصاني؛ إذ قال في 'المعالم' بعد حديث أبي هريرة في النهي: وإنما هي المحرم عن ذلك خوفا عليه أن يضعف عن الدعاء والانشغال في ذلك المقام، فأما من وجد قوة ولا يخاف ضعفا فصوم ذلك اليوم أفضل له إن شاء الله، وقد قال ﷺ **صيام يوم عرفة يكفر سنتين، سنة منها مذهب**، وهو قال الشافعي في القديم، كما قال البيهقي في 'المعرفة'، حكاه النعيمي.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ.

أن ناسا تماروا إلح: شكوا، كما في رواية ميمونة عند البخاري في الصيام، أو احتفوا، ووقع عند اندر قطي في 'الموصات'. احتف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ. "عندها أي عند أم الفضل،" يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ. قال الحافظ: هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم، معتادا لهم في الحضر، وكان من حزم بأنه صائم. استند إلى ما ألقه من العبادة، ومن حرم بأنه غير صائم قامت عنده قرية كونه مسافرا، وقد عرف هيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النفل. فقال بعضهم: هو صائم" بناء على ما ألقه أو حسن الص به 'وقد بعضهم: ليس بصائم' للسفر، ولما يوجب مناعته ﷺ من الخرج العام "فأرسلت" بصيغة انتكهم، وفي حديث لبخاري عن كريب عن ميمونة: أن ناسا شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه خلاب وهو واقف في الموقف، فشرب منه والناس يطروء. قال الحافظ: فيحتمل التعدد، ويحتمل أنهما معا أرسلتا ذلك، فسب ذلك إلى كل منهما؛ لأهما كانتا أحيين، فتكون ميمونة أرسلت سؤال أم الفضل لها في ذلك؛ لكشف الحار في ذلك ويحتمل العكس، وستأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي شاربت الإرسال، ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل، لكن روى السائي من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك، ويقوي ذلك أنه كان ممن جاء عنه: أنه أرسل، إما أمه وإما خالته.

"إليه ﷺ نقدح بن علمها بحقه ﷺ حيث يقوم مقام الأكل والشراب، حتى إذا أكل طعاما قال: اللهم بارك لي فيه وأطعمني خير منه، وإذا كان ساقا: وردني فيه، أو لماساة الرمان والمكان، قاله القاري وقال الباجي: تريد أن تختبر بذلك صومه وتعلم الصحيح من قول المختلفين، وهذا وجه صحيح في معرفة أحد القسمين، وهو أن يشربه فيعلم بذلك فطره، وأما لو امتنع من شره فليس في ذلك دليل على صومه؛ لحوار أن يمتنع من ذلك شبع، وروي غير ذلك، ولعله أن يكون في رده ما يدل على صومه، أو يتسب به إلى سؤائه. "وهو واقف على بعيره" هـ هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة، خلاف ما في المسح السقيمة: على بعير له، وإن صح المعنى لكن السار على الرواية، قاله الرقاي. 'عرفة' ليس هذا اللفظ في المصرية، وحديث الباب نص في أنه ﷺ كان على بعير، وأخرجه البخاري بمواضع من كتابه في الحج والصوم والأشربة بلفظ البعير، وعند أبي داود في باب الحصة: عرفة، عن خالد بن العلاء قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس يوم عرفة على بعير، وعن بيط: أنه رأى النبي ﷺ واقفا عرفة على بعير أحمر، قال الشيخ في 'البدل': ولفظ السائي على حمل أحمر، وهذا كله يخالف ما في حديث جابر الطويل. حتى إذا راعت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له، فركب حتى أتى بطن الوادي، فخطب. =

٨٣١ - **رواه** عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد: أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة، قال القاسم بن محمد: ولقد رأيتها عشيّة عرفة يدفع الإمام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض، ثم تدعو بشراب فتفطر.

= والحوادث عن حديث سبط وحالد: أنهما رآه من بعد، فصاها عير، وصواب: أنه **كأن** على ناقته مقصود حين قام في الموقف وحصب. واحتلف أهل العلم في أنهما أفضل الركوب أو ركه عرفة فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب؛ لكونه **رواه** وقف ركبا. ومن حيث يصرفون في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء، وتصريح المطلوب حينئذ، وذهب الآخرون إلى أن استحباب الركوب يحصل من جناح ناس إلى التعيين منه، وعن إسماعيل قول: بهما سوء، كذا في **الشرح**. قد سوي في **الشرح** مستم في مذهبا ثلاثة أقوال، أصحها: أن الوقوف ركبا أفضل. والثاني: غير ركب أفضل. والثالث: هما سواء. وفي **الشرح** نسب: يقف ركبا وهو الأفضل، والأكمل أن يكون الركوب عير، وإلا فقلنا إن قدر عيره، وإلا فقلنا، وإلا فمصححه: لقوله تعالى: **وإذا كنتم من بعد الصلاة فاعلموا أنه قد مضى من عرفة** (الحدود ١٩١) وسقط من عاندين في رد اختيار وأهمل سحر: الاختلاف في أن الركوب يحصل بالإمام أو يعم غيره أيضا. فشرحه رد في حديث ميمونة: والناس بصرون، وفي رواية في عيره وهو يحض الناس عرفة، فشرحه على رؤوس ملا لأعلى؛ إعلاء لإصهار حكمه امتثل على رحمة لعائش، قال الناجي: وشرب الحبي **رواه** في ذلك الموقف؛ بين ناس قصره، وعنه قد علم تمراري أصحانه في ذلك الوقت، فأردت بين الشراخ وإيضاح حق ورفع المس، وفيه دليل على حوار الأكل والخبر في المحاق.

عشيّة عرفة **الحج** طرف له انتهى. يدفع الإمام أي أمير حج بعد غروب الشمس؛ لأنه وقت دفع الإمام. ثم تقف هي برهة من الزمان، حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض، والمراد بيباض الأرض حيوها عن الناس، يعني ليحيوها مواضع من سواد الناس، وإنما تقف؛ لأنها تحتاج للكشف وحيها بمقصر والذهاب، وانتظرت ذهاب الرحمة، قال مالك: إنما أردت أن يحيوها مواضع من الناس، ولا يرى شيء منها غير فطرها، ولم ترد بها شيئا من صنوع قمر وعيره، قال: والدفع مع الناس أحب إليّ، يريد من لا عذر له كعذر عائشة، فالأحب ما فعلت؛ لأن الناس يقتدون بها ولا يعلسون العذر. كذا قاله النووي، كذا في **الترغيب** وفي الهداية. ثم مكث قليلا بعد غروب الشمس وإفاضة الإمام؛ لخوف الرحمة، فلا بأس به؛ ما روي أن عائشة **رواه** بعد فاصه الإمام دعت بشراب فأفطرت ثم أفاصت. قال ابن الأمام. حمه مصنف على أن فعلها كان قصد التأخير لحقة الرحمة، والحديث أخرجه بن أبي شيبة، حدثنا أبو حنيفة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة، هكذا في **الترغيب** والساية. قال الحافظ في **الدرية**: بساده صحيح. ثم تدعو بشراب وفي بعض النسخ الهدية: ثم تدعو بشراب، فتفطر عيره، قال الناجي: إنما يدل على أن أكملها ذلك الوقت كان يصوم، وذلك يكون من طرفين: أحدهما: =

مَا جَاءَ فِي صِيَامِ أَيَّامِ مِنَى

٨٣٢ - مالك عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ مِنَى.

٨٣٣ - مالك عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ أَيَّامَ مِنَى يَطُوفُ يَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ.

= أن يكون علم بصومها؛ فذلك سمي ما تناوله فطرا. والطريق الثاني: أن ذلك ليس بوقت أكل لغير الصائم؛ لأن من لا يصوم إما يشتغل في ذلك الوقت بالدعاء والفر والتأهب له، ولا يشتغل بذلك تناول صعام إلا صائم.

أيام منى: قال الأبي في "شرح مسلم": أيام منى هي الأيام الثلاثة بعد يوم الحرة، والثلاثة مع يوم الحرة هي الأيام المعدودات، ويوم الحرة ويومان بعده هي الأيام المعلومات. وقال الرقائي: أيام منى أيام رمي الحمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل بها إحراح منها في يومين بعد يوم الحرة، وهي الأيام المعلومات والمعدودات وأيام التشريق. وقال الحافظ: أيام منى أربعة: يوم الحرة وثلاثة أيام بعده. قلت: لا شك أن يوم الحرة يوم رمي يوم القيام منى، وباعتبار ذلك أطلق عليه بعضهم: أنه من أيام منى، لكن ورد النص أن أيام منى ثلاثة، وهي لا بد أن تكون بعد الحرة؛ لما في 'در السيوطي' أخرج ابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه والحاكم وصححه، والبيهقي في "سننه" عن عبد الله بن يعمر الديلمي سمعت رسول الله ﷺ يقول، وهو واقف بعرفة: الحج عرفات، الحج عرفات، فمن أدرك فيه جمع فلأن يصنع النحر فقد أدرك، أنه منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا يثم عليه ومن نحر فلا يثم عليه. قال الشوكاني: "أيام منى" مرفوع على الابتداء، وخبره قوله: ثلاثة أيام، وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الحمار، وهي الثلاثة التي بعد يوم الحرة وليس يوم النحر منها؛ لإجماع الناس على أنه لا يحور النحر يوم ثاني الحرة، ولو كان يوم الحرة من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء في ثانيه. وتقدم في صوم الفطر والأضحية: أن أهل العلم اختلفوا في صيام أيام منى على تسعة أقوال، والمشهور المعمول بها عند الأئمة اثنان، أحدهما: أنه يحور صيام الأيام الثلاثة بعد يوم الحرة لمتمتع وقارن عند مالك والشافعي في القديم وأحمد في رواية. والثاني: لا يحور مطلقا كما قالت الحنفية، وهو قول الشافعي في الجديد. قال الحافظ في 'الفتح': هو المشهور عن الشافعي، وبه جزم النووي في "مسأله" هي إلح. وهي الثلاثة بعد يوم الحرة كما تقدم قريبا، والحديث بعمومه حجة للحنفية ومن وافقهم في النهي عن صيامها مطلقا.

يطوف: في الناس، جملة مستأنفة، أراد ﷺ اهتباله بتعليم الناس؛ لئلا يضل ظان أن الصوم مشروع فيها أو مستحب؛ لكونها من أيام العبادات. 'يقول' جملة حالية من المستكن في "يطوف". 'إنما هي أيام أكل وشرب' =

٨٣٤ - مالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَتَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى.

٨٣٥ - مالك عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ أُخْتُ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَوَجَدَهُ يَأْكُلُ، قَالَ: فِدَعَايَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي صَائِمٌ،

هذه الأيام، وليس بصيف أن يصوم دون دن من أضافه، رواه البيهقي بسند مقبول، ومن ثم قال جمع: سر ذلك: أنه تعالى دعا عباده إلى زيارة بيته فأحبوه، وقد أهدى كل على قدر وسعه، ودحو هديهم فقتله منهم، وجعلهم صيافة ثلاثة أيام، فأوسع رزقه طعمه وشرب ثلاثة أيام، وسهله امتوث إذا أضافوا أضغوثاً من على الساب، كما يضعون من في اندر، والكعبة هي اندر، ومنازل الأقطاب باب اندر، فعمد الله عز وجل كل صيافته، وذكر الله عز وجل غلب الأكل والشرب مذكور عن الله، فلا يسعروا بعد في خصوص نفسه ويسى حقوق الله تعالى.

قوله عن الحج. وأحدث مكرراً، تقدم بسنده ومعه في صيام يوم نحر ويوم الأضحية من كتاب الصيام، وعمل مصنف ذكره ههنا لما قد يطلق عليه من على يوم النحر أيضاً، كما تقدم في أول باب.

فوجده الحج. أنه يأكل عداً، قال عبد الله: فِدَعَايَ أَيُّ لَأَكُلَ مَعَهُ، على معنى حسن لأدب مع الولد. قال: فقلت له: أي صائمه على صهده غير ما منع له من صاعه منه، وقد دعا إليه. فقال: في هذه الأيام؟ هكدي في نسخ الهدية، أي تصوم في هذه الأيام؟ وسب في النسخ انصافه بقصه في، فيكون هذه الأيام مستداً وأحيى حبه، أي هانا معاشر مسلمين رسول الله ﷺ عن صيامهم، وأمر بقصرهن، قال مالك: وهي أي الأيام التي أشر إليها عمرو بن عاص بقوله هذه الأيام، هي أيام شريق. قال ساجي. يريد أن تلك الأيام التي أشر عليها هي أيام شريق، وإن لم يكن في أحدث ذكرها ولا نفسها، غير أن ليس في الأيام أيام يمكن أن يشار إليها مانع من الصوم فيها غيرها؛ لأن يوم النحر بما هو يوم، وكذلك يوم النحر لا يشر دكل واحد منهم عما يضاف إليه من جسده، وأيام شريق كلها منقصة، فيحمل أن يكون ذلك اعتقاد أن أيام شريق؛ ما ذكرنا. ويحمل أن يكون اعتقاد ذلك خبر عنه. قلت: وشي هو الظاهر من السعي، فقد وردت الروايات الكثيرة الصريحة بقصه ليهي عن صيام أيام الشريق، كما سبقتها الصحوي والعبي في شرح ساجي. قال محمد عبد حديث ساجي: وهذا مأخذ، لا يسعى أن يصوم أيام شريق منع ولا غيرها؛ ما جاء من سعي عن صومها عن النبي ﷺ وهو قول أبي حنيفة ونعمة من قيس، وقال مالك بن أنس: يصومها الممنوع الذي لا يجد أهدي، إذا فاتته الأيام الثلاثة قبل للنحر.

فَقَالَ: فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الَّتِي نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِنَّ، وَأَمَرَنَا بِفِطْرِهِنَّ؟ قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

مَا يَجُوزُ مِنَ الْهَدْيِ

- ٨٣٦ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.
- ٨٣٧ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا،

أهدى حملاً إلخ: ذكر الإبل متافق أهل اللغة، ونقل الخوهري عن ابن السكيت: إنما يسمى حملاً إذا أروع، أي دخل في السنة الرابعة. قال الدميري: العير حمرة الإنسان، وأحمل كأنرجل، والناقة كالمراة، والقعود كالفتى، والقنوص كاخارية. وذكر المنذري: أن اسم هذا الحمل عصيمير. وقال القاري اعتمد ﷺ يوم بدر. "كان لأبي جهل عمرو بن هشام" محرومي، فرعون هذه الأمة الأحول المأنول، كنه العرب أنا الحكم، وكناه إشارع ناني جهل، قتل كافراً يوم بدر في السنة الثانية من هجرة، ذكر في رجال "جامع الأصول". كان يكنى أنا الحكم فكناه النبي ﷺ أنا جهل، فعنت عليه هذه الكنية. "في حج أو عمرة" شئت من الراوي، وفي رواية أبي داود عن ابن عباس المذكورة: أن رسول الله ﷺ أهدى عمه الخديجة في هداياه جملاً كان لأبي جهل، في رأسه برة فضة، وفي روايه: برة من ذهب. قال الشيخ في "أسر" تعاقب قاري: ويمكن التعدد باعتبار المنحرفين.

رأى رجلاً إلخ: قال الحافظ: ثم أقف على اسمه بعد طول البحث. وقال القسطلاني: لم يسم، وكذا قال العيني وغيره. "يسوق بدنة" فتحات، قال الحافظ: كذا في معظم الأحاديث، ووقع لسمه من طريق بكر بن الأحسن عن أس: مر سدة أو هدية، ولأبي عوانة من هذا الوجه: أو هدي، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبدنة مجرد مدلوها المعوي. قال القسطلاني: البدنة تقع على الحمل والناقة والبقرة، وهي بالإل أشبه، وكثر استعمالها فيما كان هدياً. "فقال: اركبها" راد السائلي من صديق سعيد عن قتادة، وخورقي من صديق حميد عن ثابت كلاهما عن أس: وقد جهده المشي، فقال: يا رسول الله! إنما بدنة، أضيق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، وهو كان المراد مدلوها المعوي لم يحصل الخواب بقوله. إنما بدنة؛ لأن كوها من الإبل معنوم، فليظهر أن الرجل ظن أنه حتى على النبي ﷺ كوه هدياً، فدللت قال: إنما بدنة. والحق أنه لم يخف ذلك عليه ﷺ؛ لكوه كانت مقددة، =

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: ارْكَبْهَا وَيْلَكَ، فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ.

= ولد، قال له لما راد في المراجعة: 'ويْلَكَ'، كذا في 'الفتح'. "فقال: اركبها ويْلَكَ" قال النووي: أصلها من وقع في هلكة، فقيل: لأنه كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهد؛ وقيل: كلمة تحري على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وصفت له أولاً، بل تدعمها العرب كلامها، كقوله: لا أم له، ولا أب له، وعقرى حتى وما أشبه ذلك، وقيل: هو تأديب، وبه جزم من عند ابن عباس وعربي، وبالع فقل: أوّل من راجع في ذلك بعد هذا، ولولا أنه ^{١٣} اشترط على ربه ما اشترط هت ارجل لا محالة. وقال القرطبي: ويغتمل أنه فهم عنه ترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائفة، فزجره عن ذلك، وعلى الخليلين فهي دعاء، ورجحه عياض وغيره قائلين: والأمر ههنا وإن قسنا: إنه للإرشاد لكنه استحق عدم تنويعه عن امتثال الأمر، وقيل: لأنه أشرف على هلكة من الجهد، وويل يقال من وقع في هلكة، فانعني أشرفت على هلكة فاركب، فعنى هذا: هي حجارة. "في الثانية أو الثالثة" بالشك من الراوي. قال الساجي: يحتمل أن يريد في الثانية من قوله: "اركبها" تناء فيقول له ذلك رجلاً عن مراجعته عن أمر قد كان له في التعلق بما أمره، وحمه على عمومته في لأحوال سعة، ويحتمل أن يريد الثانية من جوابه له عن قوله: إنها بدنة، فيكون في ذلك رجاء له عن تكرير سؤاله عن أمر قد بينه له.

ثم اختلفوا في ركوب الهدى على مذهب: الأول: وجوب الركوب؛ لظاهر الأوامر في ذلك. الثاني: الخوار مطلقاً، وبه قال عروة بن الزبير، وسبه ابن السدر إلى أحمد وإسحاق، وبه قالت الظاهرية، وهو الذي جزم به النووي في "الروضة" تبعاً لأصله في أصحاب. ثالث: نقيضه بالحاجة، بقوله النووي في "شرح المهدب" عن الماوردي والسديجي وغيرهما. وقال أنروباي: تعويره بعير الحاجة بخالف ابن، وهو الذي بقوله الترمذي عن الشافعي حيث قال: وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ^ﷺ وغيرهم ركوب البدينة إذا احتاج إلى ظهرها، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وحكى ابن عباس عن مالك والشافعي: كراهة الركوب بدون الحاجة. قال النووي في "شرح مسلم": مذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج، ولا يركبها من غير حاجة، وهذا قال ابن السدر وجماعة، وهو رواية عن مالك. الرابع: أنها لا تركب إلا عند الاضطرار، وهو المقول عن جماعة من التابعين، وهو المقول عن الشعبي والخمس البصري وعطاء بن أبي رباح، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، فبدلت قيده صاحب "الهداية" من أصحابه: بالاضطرار. قاله العيني، قال الحافظ: وقال ابن العربي: كان مالك يركب للبصرة، فإذا استراح برل ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها، إلا من ضرورة أخرى، والدليل على عتار هذه القيود الثلاثة - وهي الاضطرار والركوب المعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: ركب ما تعرفه من دابة حتى تجد صهر، فإن مفهومه: أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعد بن منصور من طريق إبراهيم السجعي قال: يركبها إذا أعني قدر ما يستريح على صهرها وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

٨٣٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُهْدِي فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ، وَفِي الْعُمْرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ، وَكَانَ فِيهَا مَنْزِلُهُ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ طَعَنَ فِي لَبَّةٍ بَدَنَتِهِ حَتَّى حَرَجَتْ الْحَرَبَةُ مِنْ تَحْتِ كَتِفِهَا.

يهدي الح: بضم أوله في الحج بدنتين بدنتين بال تكرار، لإفادة عموم التسمية، "وفي العمره بدنة بدنة" بالتكرار أيضاً، قالوا: إن أسماء الأحاس والمصادر إذا كررت كان المراد حصولها مكررة، كذا في "المعنى". قال الناجي: على معنى تعظيم الحج وانتقرب فيه أكثر مما كان ينتقرب في العمره، ولأنه لما كان الحج أكثر عملاً كان يحصه بزيادة في إحراج المال لما كان له تنفق بالعمل. قال "عبد الله بن دينار: "ورأيتُه" أي ابن عمر، "في العمره ينحر بدنته وهي قائمة" فيه مسألتان، "ولاهما: مباشرة ذلك نفسه، والأصل فيه ما روى أنس قال: ونحر النبي ﷺ بيده سبعين بدنة قياماً، كذا قاله الناجي، وانوارد في حديث أنس عند "الشيخين" وغيرهما سبع بدنات، ويأتي في العمل في النحر عن أنس عند البر الإجماع على استحباب توي ذلك نفسه، والحوار بعينه. وفي "الهداية": الأولى أن يتولى دنحها نفسه إذا كان يحسن ذلك؛ ما روى أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة في حجة الوداع، فحرق بها وستين بنفسه، وولى الباقي عليها، ولأنه قرية والتوي في القرينات أولى؛ ما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه، فجوزوا تولية غيره. "في دار خالد بن أسيد" - بفتح الألف وكسر السين المهملة - أنس أبي العيص - بكسر المهملة، كما في "التقريب" في ترجمة أخيه - أنس أمية بن عبد شمس الأموي، أخو عتاب بن أسيد أمير مكة.

وكان فيها. في دار خالد "ممرله" أي ممر أنس عمر إذا حج أو اعتمر، قاله الرزقاني، يعني كان يمر فيها كلما نجيء للسلك، ويحتمل أن يكون المعنى: كان فيها بارزاً بذلك. "قال" أنس دينار: "ولقد رأيته" أي ابن عمر، راد في السجح الهدية بعد ذلك: في العمره، وليست هي في المصرية، "طعن في لمة" بفتح اللام وتشديد الموحدة: المنحر من الصدر، "بدنته" بفتححتين، "حتى حرجت الحره من تحت كتفها" هكذا في السجح، ولفظ محمد في "موطنه": لقد رأيته طعن في لمة بدنته حتى حرجت سة الحره من تحت حكها، وفي نسخة: كتفها، والخلك بفتححتين: زمر زخدان قال أنس عابدين: النحر: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح: قطعها في أعلاه تحت الحيين. وقال الدردير: الدكاة في النحر طعن بلمة بلا رفع قبل التمام، يعني لا يرفع آلة النحر قبل إتمام النحر. وفي "تكملة النحر": النحر: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح: قطع العروق من أعلى العنق تحت الحيين، ولا بأس بالذبح في الخلق كنه أسفله وأوسطه وأعلاه؛ لأن ما بين اللثة والحنين هو الخلق، ولأن كله محتتمع العروق، فصار حكمه الكل واحد. وفي "الدائع" الذبح: هو فري الأوداح، ومحلّه ما بين اللثة والحنين، واسحر: فري الأوداح، ومحلّه آخر الخلق ولو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر نخل؛ لوجود فري الأوداح، =

٨٣٩ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَهْدَى جَمَلًا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

٨٤٠ - **ماث** عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ ^{وَمُسَوَّبَ إِلَى قَارَةَ} أَهْدَى بَدَنَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا بُحْيَةَ.

٨٤١ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا نَتَجَتِ النَّاقَةُ فَلْيُحْمَلْ وَلَدُهَا حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَحْمَلٌ، حُمِلَ عَلَى أُمِّهِ حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا.

= لكنه يكره؛ لأن النسبة في الإبل لبحر وفي غيرها الذبح؛ لأن الأصل في بدنه هو لأسهل على الحيوان، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل، وأسهل في إبل البحر، نحو نبتها عن لحم، واجتماع لحم فيما سواه من خلفها، والبقر والغنم جميع حلقها لا يختلف.

عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين أهدي جملاً في حج أو عمره ففداه ببدنتي **ماث** قال ساحي: وهذا على نحو ما تقدم من أن البدن تكون من دكور الإبل وإناثها، وإن ذلك يجوز مع الاحتياط دون الضرورة والعدم؛ لأن الأصهر من حال عمر بن عبد العزيز كونه من إناث؛ لأن ذلك موجود. مع أن إناثها إنما كانت في الأغلب أهل من إناث الذكور، وذلك يدل على قصده لذلك وحسنه، لأنه رآه أفضل أو ينجي منه حور.

أهدي بدنتين ولقط محمد: أهدي عاماً بدنتين، أي في سنة من السنين، أحدهما حنة هكذا في جميع النسخ، وكذا في 'موطأ محمد' وهو بضم موحد وسكون حاء معجمة فاء فوقية فضحية متدودة، هي الأنثى من الحمل، والذكر نختي، وهي حمات طوال الأعناق كما في التعليق لمحمد عن نهاية، وهكذا فسره بدميري، وفي 'الرقابي' عن 'المشارك': إبل علاطها سامان وقال الساحي: هكذا رواه جني، ورواه أشهب وابن نافع: نحاية. قال الرقابي: وفي رواية: حينة، بفتح النون وكسر حيم، وسكان تحتة فموحدة، مؤنث حيب في 'النهاية' هو القوي من الإبل الخفيف السريع. وقال الدميري: نجيب من إبل وحبل ومن رحاح. كبريم قال ساحي: والمعنى: أن أنواع الإبل كلها تحرى في الهدايا التحت والسحب والعراب، وسائر أنواع الإبل، وكذا سائر أنواع البقر من الجواميس والنقر، وكذلك سائر أنواع الغنم من النضاب والمغر، وإنما تخلف في الأساس.

إذا نتحت إبل بضم النون وكسر اثناء فوقية، ساء مخفوف، على ما صصه عامة شارح وبعوين، بل 'نكرو صصها بساء الفاعل، لكن صسطه في 'التعليق الممجد' عن 'المصاحح السير' ساء الفاعل، ولم يرد على كليهما واحد، أي وضعت البدنة فليحمل ويدها ساء فاعل، فولدتها مفعول، أو ساء المفعول فهو نائب فاعل. 'حتى سحر' أي الولد معها أي مع الأم. فإن لم يوجد ساء المفعول 'ي' يولد 'ي' ما يركبه عليه، 'يحمل' ساء المفعول، 'على أمه حتى يسحر معها' أي إلى أن يسحره معها قال الساحي: حمل ما نتجته الناقة يكون إن كانت فيه قوة =

٨٤٢ **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: إِذَا اضْطُرِرْتَ إِلَى بَدَنَتِكَ، فَارْكُبْهَا رُكُوبًا غَيْرَ فَادِحٍ، وَإِذَا اضْطُرِرْتَ إِلَى لَبَنَيْهَا، فَاشْرَبْ بَعْدَ مَا يَرَوَى فَصِيلُهَا، فَإِذَا نَحَرَتْهَا فَانْحَرْ فَصِيلَهَا مَعَهَا.

الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ حِينَ يُسَاقُ

٨٤٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ:

= على المشي في قرب المكان؛ سوقه معها ومراعاته له بما يراعيها به، وإن عجز عن المشي وخيف عليه منه، فليحمه على ما كان عليه من الظاهر، فإن لم يجد محملاً حمله على أمه. قال ابن القاسم: ومعنى ذلك: أنه قد لزمه حمله، فإن لم يقدر على ذلك حمه على أمه، كما لو اضطر هو إلى ركوبها، وإن لم تقدر أمه على حمله فقد قال ابن القاسم: يكلف هو حمه، ومعنى ذلك عدي: أنه قد لزمه حمله فإن لم يحمله وهلك فعليه بدله. ولا تخلو الدنة أن تتج قل يحياها أو بعد ذلك، فإن نتجت قبل ذلك إلا أنه قد نوى بها الهدي فقال مالك في رواية محمد عنه: أحب إلي أن ينحر ويدها معها، ومعنى ذلك: أن الولد من حمة ما قد بوى بها الهدي، فيستحب أن لا يرجع فيه عن بيته، وإن نتجت بعد الإتيان وحب بهداؤه مع أمه؛ لأنه من حمة ما قد لزم إحراجه على وجه الهدي، كسائر أعضاء البدنة.

إذا اضطرت إلح شاء الخطاب، بقاء المجهول، "إلى بدنتك، فاركبا ركوبا غير فادح، بالماء والدال والحاء المهمتين غير مثقل، من فده الدية: إذا أثقله، وقد تقدم مرفوعا: **ركبها** معروف **د** حنت **يل** طهرها. وإذا اضطرت إلى لسها فاشرب بعد ما يروى" بفتح الواو من سمع يسمع، ذكر في "الصراح" روى ارتوى وتروى بمعنى. "فصيلها" وهو ولد الناقة إذا فصل عن رصاع أمه، والمراد هها مطلق الولد. "فإذا نحرها" أي الأم "فانحر" بصيغة الأمر، لوجوب أو البدن كما تقدم من المداهب. "فصيلها معها" كذا في النسخ المصرية، وبعض الهدية بلفظ التذكير، وفي أكثر الهدية: "فصيلتها" في الموضعين، والأوجه: الأول، وفيه: شرب لس الهدي ما فضل عن ري ولده قال الزرقاني: كرهه مالك في حال الاحتيار ولو فضل عن ربه؛ لأنه نوع من الرجوع في الصدقة، وليتصدق ما فصل، ومحل الكراهة حيث لا ضرر، وإلا غرم إن أصرها أو فصيلها بشربه إرش النقص أو الدل، إن حصل تنف وفي "الهداية": إن كان لها لبن لم يحلبها؛ لأن اللبن يتولد منها فلا يصرفه إلى حاجة نفسه، ويصح صرعها بالماء البارد حتى يقطع اللبن، هذا إذا كان قريبا من وقت الديح، فإن كان بعيدا منه يحلبها ويتصدق بلسها، كي لا يضر ذلك بها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثلها أو بقيمتها؛ لأنه مضمون عليه. قلت: وأثر الباب مؤيد للحفية والمالكية إذا دار الحكم فيه بعد ري الولد أيضا على الاضطراب.

أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدِيًّا مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ

إذا هدى هديا إلخ: فقط هدى وإن كان يعم الأنواع الثلاثة من الإبل والبقر والعمه، لكن سردهما لأول، بتدليل السياق من الأشعار والبحر وغيرهما. "من المدسة" ذكر ذلك؛ لما أن هدى قد يشتري من الصريق أيضا، بل من الحرم أيضا، وقد اشترى ابن عمر مرة من قديد، كما أخرج السجستاني في 'ناب من اشترى هدى من الصريق'. 'قده' بتشديد لام أي هدى يعلين كما سيأتي، والتقليد سنة الإجماع، وهو تعديق بعل أو جده؛ ليكون علامة هدى. وقد أصحابنا: لو قلد بعروه مرادة أو لحي شجرة أو تسه ذلك حار؛ لحصول العلامة، وذهب الشافعي والثوري إلى أنها بقيد بعين، وهو قول ابن عمر. وقال الزهري ومالك: يجرى وحدة، وعن الثوري: يجرى فم القرية، وعلان فصل لم وجدتهما، قاله العيني. وقال من رشد: إذا كان هدى من الإبل والبقر فلا خلاف أنه يقيد، واحتسبوا في تقيد العمه، فقال مالك وأبو حنيفة: لا تقيد. وقال الشافعي وأحمد وداود: تقيد. وفي 'شرح اللباب' يس تقيد بدن الشكر دون بدن الحرم، وهو أن يربط في عنق بدنة أو بقرة قطعة بعل كاملة أو ناقصة أو قطعة مزادة أو لحاء شجرة أو حوه من شراك بعل وغير ذلك مما يكون علامة على أنه هدى، ولا يسن في الغنم مطلقا، لكن لو قلدته حار، ولا بأس به. وفي 'المسوط': لا يضرد. وفي 'البدائع': لتدليل على أن العمه لا تقيد، قوله تعالى: ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ (سورة النحل) عطف القلائد على الهدى، والعطف يقتضي المعايرة في الأصل، واسم هدى يقع على العمه والإبل والبقر جميعا، فهذا يدل على أن هدى نوعان: ما يقيد، وما لا يقيد. ثم الإبل والبقر يفلدان إجماعا، فتعين أن العمه لا يقيد؛ ليكون عطف القلائد على هدى عطف اشياء على غيره فيصح. وقال محمد في "موطنه": التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن. 'وأشعره' وفي 'الهداية' الإشعار الإدماء بالجرح لعة، بأن تدمى شعيرة، وفي الشرع: أن يصرب صفحة سنام هدى تحديدة حتى يتصح بالدم ظاهرا، وزعم ابن قرقول أن إشعارها هو تعليمها بعلامة، شق جلد سنامها عرضا من الجانب الأيمن، هذا عند الحجازيين، وأما العراقيون: فالإشعار عندهم تقليدها بقلادة، واحتسبوا في حكم الإشعار، فذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى أنه سنة. وقال أبو يوسف ومحمد: إنه حسن، وقيل: سنة، كما في 'البدائع'. وذكر ابن أبي شيبة في 'مصنفه' بأسايد جيدة عن عائشة واس عاص: إن شئت فاشعر، وإن شئت فلا، كما في 'العيني'. وفي 'الهداية': هو مكروه عند أبي حنيفة، وعندهما حسن، وعند الشافعي سنة؛ لأنه مروي عن النبي ﷺ وعن الخلفاء الراشدين. ولهما: أن المقصود من التقيد أن لا يباح إذا ورد ماء أو كلاً أو يرد إذا صل، وهو في الإشعار أتم؛ لأنه ألزم، فمن هذا الوجه يكون سه، إلا أنه عارضه جهة كونه مثلة، فقدا نحسه.

ولأبي حنيفة: أنه مثلة وأنه منهي عنه، ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم، وإشعار النبي ﷺ كان لصيانة الهدى؛ لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به، وقيل: إن أبا حنيفة كره إشعار أهل زمانه؛ لمبايعتهم فيه على وجه يخاف منه السراية، وقيل: إنما كره إثارة على التقليد. وفي "العارضة": الإشعار والتقليد سنة، وأكرهه أبو حنيفة، =

بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يُقْلَدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُوجَّهٌ لِلْقَبْلَةِ،

= وقال: إنه مثله، ويروى ذلك عن إبراهيم النخعي، وقد روي عن ابن عباس التحجير فيه والرحضة، وعن عائشة تركه، فرجح أبو حنيفة الترك. لأنه جهة المثلة وهي حرام، وترك الدب أول من اقتحام التحريم. قلت: أصل الاختلاف اختلافهم في الأصول، فإن العموم والخصوص إذا تعارضا نزلا عند الحنفية مرة واحدة، ويرجح اختصاص عند الشافعية. قال ابن حجر في "شرح ماسك النوى": وإنما لم يكن مهيأ معه أنه مثله؛ لأن أحبار النخعي عامة، وأحباره خاصة، فقدمت وقفية كلامهم أنه لا فرق في بدب الإشعار بين القريب والبعيد، وقيل: ينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمدينة فيعمل، وبعيدها جدا فلا يعمل؛ لأنه قد يحشى منه تلف الحيوان أو مرضه، وقد يجب بأن ذلك لا يحشى إلا عند أفحاش الخرج، وهو مموع ههنا، وإنما المراد نجرحه أدنى جرحه بحيث يخرج منه قليل دم؛ ليلوث صفحة سنامه، وهذا عالما لا يحشى منه في الإبل والبقر شيء، فإن فرض ذلك لشدة حر أو برد فلا بد أن يبدب تأخيره إلى وصوله مسافة لا يحشى منه لو فعل فيها شيء. وفي "شرح اللباب": يحور الإشعار، وقيل: يكره، قال في "المحيط": هو الصحيح، وقيل: بدعة؛ لأنه مثله، وقيل: يس، وهو الأصح، وفي "المحيط": هو الصحيح؛ لما ورد في الأحبار وثبت في الآثار، فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الأحبار؟ وإنما كره إشعار أهل زمانه؛ لأنه رآهم يبالغون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك المدينة بسرايته، خصوصا في حر احتجاز فرأى الصواب في سد هذا سبب على العامة؛ لأهم لا يقفون على الحد، فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجند دون اللحم فلا بأس بذلك، قال الكرماني: وهذا هو الأصح. وقال صاحب "اللباب": معنى هذا يكون الإشعار المقتصد المختار عنده من باب الاستحباب، وهذا هو الأليق بمنصب ذلك الجلب، وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام. وفي "الدر المختار" كره الإشعار؛ لأن كل أحد لا يحسه، فأما من أحسنه بأن قطع الجند فقط فلا بأس به. وقال الشيخ في "الكوكب الدرري": فلو أشعر عالم طريقته أتى ندبا، والذي اشتهر من مع الإمام فهو منع لما ارتكبه أهل زمانه من المبالغة فيه، أو هو ردع للعوام مطلقا إبقاء على الهدايا، وحوفا عما يؤول الأمر إليه من المبالغة فيه، والوقوع في المهية عنه، طلبا لما هو ندب فحسب. قلت: ويؤيد ذلك ما تقدم في البحث الأول من الدقة في معنى الإشعار لعله.

بذي الحليفة الخ: ميقات أهل المدينة، اتباعا للبي رحمته فإنه رحمته قلد هداياه وأشعرها بها، وكان ابن عمر من أكثر الناس اتباعا له رحمته، وصرح أهل الفروع من الأئمة الأربعة باستحبابه من الميقات. "يقلده قبل أن يشعره" قال الدسوقي: السنة تقدم التقليد فعلا خوفا من نفاها لو أشعرت أولا. قال الناجي: وقد قال ابن القاسم في "المدونة": وكل ذلك واسع، يريد أن الترتيب المذكور ليس بواجب. وفي "ماسك النوى": هل الأفضل أن يقدم الإشعار على التقيد؟ فيه وجهان، أحدهما: يقدم الإشعار، فقد ثبت ذلك في "صحيح مسلم" من حديث ابن عمر مرفوعا. والثاني: وهو نص الشافعي تقدم التقليد، وقد صرح بذلك عن ابن عمر من فعله، والأمر فيه قريب. =

يُقْلَدُهُ بِنَعْلَيْنِ، وَيُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقِفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ،

- وقال القسطلاني: هل الأفضل قلده لإشعار أو تنقيده؟ صح في الأول حر في صحيح مسلم، وصح في الثاني فعل ابن عمر وهو المخصوص، وورد في "المجموع": أن الماوردي حكى الأول عن أصحابنا كنههم، ولم يذكر فيه خلافا. قلت: ولم أجد الترتيب بينهما في فروج الحنفية والشافعية، وأدركت في مكان واحد قال الشافعي: ودلت أن السنة أن لا يكون إيجافه لمن يريد الإحرام إلا عند إحرامه وفي العتمة و الموارية عن مالك أنه كره بشامي والمصري أن يقلد هديه بذي الحليفة، ويحرم إحرامه إلى الحنيفة. وفي الحديث من رواية داود بن سعيد عن مالك: لا بأس بذلك، وفعل ذلك في مكان واحد أحب إلي. وقال مالك في "الموازية": يقلد هديه ثم يشعره، ثم يخلله إن شاء ثم يركع ثم يجزم، فليس اتصال ذلك كله. وفي شرح السبكي: إن بعث هدي يقلده من يده وإن كان معه فهو من حيث يجزم هو السنة، كذا في شرح الكبر وفي المعني عن الشافعي قال بن بطال: من أراد أن يجزم بالحج أو العمرة وساق معه هدبا لا يقده إلا من مبقات، وكذلك يستحب له أن لا يجزم إلا من ذلك الميقات عنى ما عمل به النبي ﷺ في الحديبية وفي حجه أيضا، وكذلك من أراد أن يعث هدي بن لبت ولم يرد الحج والعمرة وأقام في يده، فإنه يجوز له أن يقده ويشعره في يده ثم يعث، كما فعل النبي ﷺ، بدعت هديه مع أبي بكر رضي الله عنه، وم يوجب ذلك على النبي ﷺ إحراما، وعن هذا جماعة أنه المقتضى مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق بن أحمد ما سطره "وهو" أي هدي أو ابن عمر "موجه للقلبة" وفي السج الهدي. متوجه بقصة، أي في حاجتي تنقيده وإشعاره، من سنة أن يكون هدي موجهها إلى القلبة، وكذلك قال مالك، وكذا من سنة ما سطر لندك أن يكون متوجهها إلى العتمة. "يقده بعين" قال الشافعي: هذا هو المستحب أن يقده بعين في رقبته، وإن قدها بعلا واحدة فقد قال مالك: حرثه العمل أو حدة، وتقدم في أول الحديث شيء من ذلك. وفي هامش "أحكام الأحكام". استحبت تنقيده بعين لا واحدة، وقد اشترط الثوري ذلك، وقال غيره: تحرى الواحدة. "ويشعره" بضم نونه من الإشعار، من الشق كسر الشين أي الخاب الأيسر، اختلف فقهاء الأمصار في أفضلية الإشعار في الأيمن أو الأيسر، ولمالكية في ذلك أربعة أقوال كما في "الدسوقي" و"الإكمال"، إذ قالوا: وفي أولويته في الشق الأيمن أو الأيسر. ثالثها: إنما السنة في الأيسر. ورابعها: أهمها سواء، لكن مشهور مذهبه الأيسر، وهذا اكتفى عليه عامة قبة مذهب، وعليه اقتصر الدردير إذ قال: وس من الخاب الأيسر، وه قال صاحبا أبي حنيفة، كما في المعني وغيره، وقال محمد في "موطئه": وهذا بأحد، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن، والإشعار من خاب الأيسر إلا أن تكون صعبا مقرة لا يستطيع أن يدخل بينهما، فليشعرها من الخاب الأيسر أو الأيمن، وهو أي يسار رواية للإمام أحمد كما في المعني، وفي أخرى له المشهورة عنه وه قال الشافعي وهو رواية عن أبي يوسف كما في "شرح السبكي"، أن يشعر في الأيمن.

ثُمَّ يُدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دُفِعُوا، فَإِذَا قَدِمَ مِنْى غَدَاةَ النَّحْرِ، نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ، يَصْفُفُهُنَّ قِيَامًا وَيُوجِّهُهُنَّ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ.

٨٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا طَعَنَ فِي سَنَامِ هَدْيِهِ وَهُوَ يُشْعِرُهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

= "ثم يساق الهدى "معه حتى يوقف" ساء المحجول "نه" أي بالهدى "مع أساس" أي الحجاج "عرفة" يوم عرفة، يريد أنه يستصحب هديه ويحضر معه في وصوله إلى مكة، وحروجه إلى منى وعرفة، حتى يوقف به بعرفة حين وقوف الناس، وأما الوقوف في غير ذلك من الأيام فغير مشروع، كذا في "المتقى"، وسأيت الكلام على تعريف الهدايا قريبا، "ثم يدفع" ساء المحجول "نه" أي بالهدى "معهم" أي الناس "إذا دفعوا" ساء المحجول أي أفاضوا، ورجعوا من عرفة بعد غروب الشمس، "فإذا قدم" ابن عمر "منى، غداة يوم النحر" لرمي حجرة العقبة، وبعد ذلك "نحره" أي الهدى، قال الساجي: فلا يحور نحره ليلا، وعلى هذا قول مالك وجماعة أصحابه إلا أشهب، فقد روي عنه الجوار ليلا. "قل أن يخلق أو يقصر" لقوله عن اسمه: ﴿وَلَا تَخْفَوْا زُجُوسَكُمْ حَتَّىٰ تَبْعَثَ هَدْيَٰ مُحَمَّدٍ﴾ (سورة ١٩٦) وكان هو أي ابن عمر "ينحر هديه بيده" يعني يباشر ذلك نفسه، وهو السنة لمن يحسه كما تقدم، وقد نحر النبي ﷺ ثلاثا وستين مرة بيده في حجة الوداع، "يصفهن" بالصناد المهملة وتشديد الفاء المضمومتين. "قياما" لقوله عن اسمه: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِ صَوَفَ﴾ (الحج ٣٦) جمع صافة، "ويوجههن" أي الهدايا، وإفراد الصائرات في أول الأثر باعتبار اللفظ. "إلى القبلة" اتباعا لفعله ﷺ. فإنه كان يستقبل بدسحته القبلة، فانه أبو عمر، قال القاري في "شرح اللباب": واستحب الجمهور استقبال القبلة، وكان ابن عمر يكره أن يأكل مما لم يستقبل به القبلة، وقال ابن رشد في "البداية": أما استقبال القبلة بالديحة فإن قوما استحبوا ذلك، وقوما أحاروا ذلك، وقوما أوجبوه، وقوما كرهوا أن لا يستقبل بها القبلة، والكرهية والمنع موجودان في المذهب، أي في مذهب المالكية، وجعل الساجي ذلك سنة، "ثم يأكل" نفسه "ويطعم" غيره؛ لقوله عن اسمه: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَضَعُوا لِقَاعَ وَأَشْعِرُوا﴾ (الحج ٣٦) ولقوله ﷺ في بدانات خمس أو ست فطفقن يردلفن إليه بأيتها يبدأ: **من شاء افصح**، أخرجه أبو داود برواية عبد الله بن قريط.

كَانَ إِذَا طَعَنَ إِلَخ: أي صرب "في ساء" بفتح الس المهملة، "هديه وهو يشعره" أي إذا شرع في الإشعار، "قال بسم الله والله أكبر" امتثالا لقوله عن اسمه: ﴿وَنُكِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ (الفرع ١٨٥) قال الساجي: وهو على معنى التسمية على ابتداء النسك، ويحتمل أن تكون التسمية للإيجاب كما يسمى للندب، وهذا مما رواه أشهب عن مالك في "العتية": أن من تولى إشعار هديه قال: بسم الله والله أكبر، وفي "شرح اللباب" قال الكرمانى: يستحب أن يكرر عند التوجه مع سوق الهدى، ويقول: الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد. ثم الأئمة بعد اتفاقهم على أن لا تشعر الغنم احتلفوا في إشعار الإبل والبقر، قال الساجي: هذا إذا كان لبقر أو الإبل أسنمة، =

٨٤٥ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْهَدْيُ مَا قُلِدَّ وَأُشْعِرَ وَوُقِفَ بِهِ بَعْرَةٌ.

٨٤٦ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُجَلِّلُ بُدْنَهُ الْقَبَاطِيَّ وَالْأَنْمَاطَ....

= فإن لم يكن لها أسمة فإنها تقيد ولا يشعر، رواه العتي، واختار من حسب أن تشعر الإبل والبقر وإن لم يكن لها أسمة، ووجه قول مالك: أن الأشعر محتص بالسام، بدليل أنه لا يفعل في غيره مع وجوده، فإذا عدم فقد عدم محل الإشعر كالعم، ووجه قول ابن حبيب: أن هذا هدي من الإبل والبقر فكان حكمه أن يشعر كسائر لها أسمة، وأما الغنم فلا يشعر جملة.

الهدي ما قلد إلخ: سواء مجهول، وتقدم أن التقليد سنة بالإجماع في الإبل والبقر ومختلف في العم، وأنكر ابن حرم التقليد في البقر، 'وأشعر' سواء المجهول أيضاً، وتقدم الخلاف في حكمه هل هو سنة أو حسن أو مكروه؟ ثلاثة أقوال لعلماء فيه، واحتملوا أيضاً في كميته، قال الأبي في 'الإكمال': اختلف في كيفية إشعار، فمالك في المدونة: أنه يشعر عرساً، وقال ابن حبيب: طولاً، وفسر الساجي أطول بأنه من المقدم إلى المؤخر، قال: وإنما كان كذلك ليشتر الدم، ولو كان عرساً كان يسيراً، ثم جمع بينهما بعد ما سطر في حقيقة لصور واعرض، بأن المراد من لعرض في كلام الإمام مالك هو أيضاً من الدب إلى العنق، 'ووقف' سواء المجهول 'نه' أي بالهدي 'نعرة' قال الساجي: يريد أن هذا هدي الكامل الصفات والعصائل، وقال الرزقالي: وغيره ليس هدي إن اشتراه تمكة أو مئ ولا يخرج نه إن أحل، وعنه بدله، فإن ساقه من أحل استحب ووقوفه بعرة، هذا قول مالك وأصحابه كما في 'الاستدكار'، قال الساجي: الأصل في ذلك أن الهدي من شرطه أن يجمع فيه بين أحل والحرم، ولا جرى من اشتراه بالحرم أن يحرمه بالحرم دون أن يجرحه إلى أحل، هذا مذهب مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن اشتراه في الحرم وغيره فيه أحراه، والدليل على ما بقوله: أن النبي ﷺ جمع في هديه بين أحل والحرم؛ لأنه قلده وأشعره بذئ الحليفة وساقه إلى البيت.

كان يجلل إلخ: بضم الياء وفتح الجيم وكسر اللام المشددة، بضم أوله وسكون الدال ويضم، جمع بدنة فتحتين، أي يكسوها الحلال بكسر الجيم وحققة لام - جمع جل بضم حيم - هو الذي يصرح على ظهر حيوان من الإبل والفرس والحمار والعل، وهذا من حيث العرف، لكن العلماء قالوا: إن التجليل محتص بالإبل من كساء وجوها، كذا في 'العبي'، 'القباطي' بضم القاف على ما ضبطه صاحب 'المحلى' جمع القبطي - بالضم ثوب رقيق من كتان، يعمل بمصر نسبة إلى القط بالكسر على غير قياس، فرقا بين الأساب والثوب، وسط اسووي في 'تهذيبه' الاختلاف في ضم القاف وكسرها في القطبية، ثم قال: واتفقوا على أن جمعها قباطي بفتح القاف وهي ثياب تعمل بمصر، كذا قاله الهروي والجمهور، وقال الزبيدي: هو ثوب من كتان يتخذ بمصر. =

وَالْحُلَّ، ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ، فَيَكْسُوها بِإِيَّاهَا.

٨٤٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ، مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَصْنَعُ بِجَلَالِ ^{أي بالجلال} ^{الكعبة} بُدْنِهِ حِينَ كَسَبَتْ الْكَعْبَةُ هَذِهِ الْكِسْوَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يَتَصَدَّقُ بِهَا. ^{ابن عمر} ^{الديباج}

= 'والأعاص' مفتاح هرة جمع عطر مفتحتين، ثوب من صوف ذو لون من ألوان، ولا يكاد يقال لأبيض: عص، قاه الرققي، وقال الساجي: هي ثياب ديباج، وفي 'المجمع': هي صرب من السط، له حمل رفيق، 'والحلل' جمع حلة بضم الحاء، هي برود ايسس، ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من حسن واحد، كذا في 'المجمع'، قال الساجي: يريد أنه كان يكسوها بإياها إذا أهداها، وهذا يقتضي أن تخلل الأبيض والملون واجر واكتان وسائر أنواع الثياب، وقال مالك: ولا تخلل بالحق وغير ذلك من الألوان خفيف، والياض أحب إليها، وفي 'العبي' قال ابن بصال: كان مالك وأبو حنيفة والشافعي يرون تحيل البدن، وسأني عن "هجة القوس" الاتفاق على عدم وجوب التحليل.

ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ فَيَكْسُوها بِإِيَّاهَا" الصمير الأول إلى الكعبة والثاني إلى الحلل، قال الساجي: يريد أنه كان يرى أن هذا أحق ما صرفت إليه، إذا كانت البدن ها تعلق بالبيت، وكانت تحلل، وكانت الكعبة مما يشرع كسوها، فكأن ما يليقها مصروفا إليها. وقال أبو عمر: لأن كسوها من القرب وكرائم الصدقات، وكانت تكسى من رمن نع الحميري، ويقال: إنه أول من كساها، فكان ابن عمر يحملها بدنه؛ لأن ما كان لله فتعظيمه وتجمينه من تعظيم شعائر الله، ثم يكسوها الكعبة، فيحصل على فضيلتين وعملين من ابن، قلت: وهذا كان في أول الأمر، ثم كان **الله** يتصدق بها كما سيأتي قريبا.

يَصْنَعُ بِجَلَالِ **الح** بكسر جيم وحقة لام، جمع حل كما تقدم قريبا، "بدنه" جمع بدنة، حين كسبت بساء المجهول، 'الكعبة هذه الكسوة' المعروفة، قال صاحب "المحلى": يعي الديباج، وأور من كساها ابن الربيع، وكانت كسوها المسجوح، وذكر في 'التعليق الممجد': لعل المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباج، وكان قل ذلك في رمن اخفاء تكسى بالقساطي كما سطره العبي، وسيأتي شيء من ذلك في آخر الحديث، ويأتي فيه أيضاً: أن عمل ابن عمر كان إذا كان أمر الكسوة إلى العامة، ثم لما صار أمرها إلى الأمراء تصدق بها.

فَقَالَ **الح**: ابن دينار 'كان' ابن عمر 'يتصدق بها' أي بالجلال، قال الساجي: معنى ذلك: أن جلال البدن كانت كسوة الكعبة، وكانت أوى بها من غيرها، فلما كسبت الكعبة رأى أن الصدقة لها أولى من غير ذلك؛ لأن الهدى وإن كان له تعلق بالبيت فإن مصرفه إلى المساكين ومستحققي الصدقة، ويحتمل أن يكون ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة قل أن يعلم أن النبي **ﷺ** كان يقسم جلال بدنه فلما علم ذلك رجع إليه وأحد به، وقال المهذب: ليس بالتصدق بجلال البدن فرصا، وإنما صنع ذلك ابن عمر **ﷺ**؛ لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهده الله، ولا في شيء أضيف إليه، وأخرج محمد في "موصته" برواية نافع: أن ابن عمر **ﷺ** كان يخللها بالحلل والقساطي والأعاطط، =

٨٤٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ فِي الصَّحَايَا وَالْبُدُنِ: الشَّيْءُ فَمَا فَوْقَهُ.

٨٤٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالَ بُدْنِهِ، وَلَا يُجَلِّلُهَا، حَتَّى يَعْدُوَ مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ.

٨٥٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَنِيهِ:

= ثم يبعث جلالها فيكسوها الكعبة، فإن فلما كسبت الكعبة هذه الكسوة، أقصر من الحلال، ثم أخرج عن مالك قال: سألت عبد الله بن دينار، ما كان ابن عمر يصنع جلال بدنه حتى أقصر عن ذلك كسوة؟ قال: كان يتصدق بها. ثم قال قال محمد: وهذا بأحد، يعني أن يتصدق جلال بدن وحظمتها، ولا يعصي الحرر من ذلك شيئاً، ولا من لحومها، نعم! أن النبي ﷺ بعث مع علي بن أبي طالب هدي، فأمر أن يتصدق جلاله وحظمتها، وأن لا يعطي الجزار من خطمها وجلاله شيئاً.

الصحايا: جمع ضحية كـ "هدية"، وهدايا: ما يذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، قاله القاري. "والبدن" بسكون الدال وضمها جمع بدنة متحركة. 'التي' كـ "كريم"، "فما فوقه" أي فما يكون أكبر من الشيء، وفي 'التعقيق المحدث': شيء من إبل ما به خمس سرير وضع في السادسة، ومن إفر ما به ستار وضع في الثامنة، ومن إعمه ما به سه وضع في الثامنة، كذا قال قاري. وفي 'ندر المختار' شيء من خمس من الإبل، وحويين من لقر، وحوون من الشاه. **لا يشق جلال بدنه.** جمع بدنة، أي لا يقطعها من موضع؛ فلا تعسد وتكون قاسية لأي انتفاع كان، وعنى السحاري في 'صحيحه': وكان ابن عمر لا يشق من جلال إلا موضع السنام، فإذا نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم، ثم يتصدق بها.

ولا يجللها إلخ: لا يكسوها الحلال، 'حتى يعدو من مئى إلى عرفة' قال الساجي: ومعنى ذلك أن حلال البدن تشق على أسمتها لمعينين: أحدهما: أن يبدو الإشعار. والثاني: أن ذلك أتت ها على ظهور البدن، قال مالك: وذلك من عمل أساس، وما علمت أن أحدا ترك ذلك إلا عبد الله بن عمر، وذلك أنه كان يحل الحبل والأصابع المرتفعة، فكان يترك ذلك استقواء للثياب، ولم يكن يحل إلا حين يعدو من مئى إلى عرفة، لتقوى لثياب حالها، ولا تتغير بطول البس ها. قال ابن المنار: كان ابن عمر يجللها بدي الخسفة، فإذا مشى بيلا ربح الحلال، فإذا قرب من الحرم جنبها، وإذا خرج إلى مئى جللها، فإذا كان حين سحر نزعها، فعنى هذا يحتمل أن تكون هذه رواية مخالفة لرواية مالك، ويحتمل أن يكون مالك إنما قصد الإحار عن آخر عمله فيها، واستوفى ابن المنار الإخبار عن جميع أحوالها.

يَا بَنِي! لَا يُهْدِينَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ مِنَ الْبُذُنِ شَيْئًا يَسْتَحْيِي أَنْ يُهْدِيَهُ لِكَرِيمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْكَرَمَاءِ وَأَحَقُّ مِنْ اخْتِيرَ لَهُ.

الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ أَوْ ضَلَّ

٨٥١ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ صَاحِبَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ بَدَنَةٍ عَطِبَتْ مِنَ الْهَدْيِ فَانْحَرُهَا، ثُمَّ أَلْقِ قِلَادَتَهَا فِي دِمِهَا، ثُمَّ خَلِّ نَيْنَهَا وَتَيْنِ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا.

يا بني إلخ فتح الموحدة وبسند المشقة. 'لا يهدي' قسم مشقة شحبة وبسند الضعيفة. 'أحدكم الله' البدن 'بقسم الله' وسكوت جمع بدنه، 'شيئاً يستحيي' أن يهديه كرمه، فإن الله 'أكرم الكرماء'، جمع كريمة، وهو لجامع لأنواع خير وشرف والمصائل. 'وأحق من اختير له' قال الداجي: ومعنى ذلك: الموعظ هم واسطي عن أن يهدي أحدهم من الهدى ما يستحيي أن يهديه من كرمه عنه، وذكرهم بأن الله عروجه أكرم الكرماء وأحق من استحيي منه أن يهدي به خفير، وتون من خبير به ارفع. **إذا عطب إلخ**. قوله: 'عطب كـ' فرح'. ههنا، كذا في المصاحح. وفي 'المجمع' عطب الهدى هلاكه، وقد يعبر به عن أفه تعريده، فتسعه من السير، فيسحر، ومقصود الرحمة: أن الهدى سواء كان وحياً أو بطوعاً إذا عطب في الطريق فما يفعل به، وهل يجب عليه أن يسل أم لا؟ وكذلك إن ضل وكسرت إن حرر بعصب أو قتال بعد أن وجد هل يجوز الأكل منه أم لا؟

كيف أصنع بما عطب إلخ. بكسر الظاء أي قارب اهلاك، وقيل: وقف في الطريق وعجز عن السير. قال المحمدي: عطب كـ 'فرح': ههنا، واسمير والغرس بكسر. 'من الهدى' قال سحج. يحتمل أن يكون سؤلاً عن جميع حسن الهدى، ويحتمل أن يكون سؤلاً عن هدي معهود عندهما، وهو هدي الذي بعث به ﷺ معه وهو الأظهر، فسؤله عما يصنع بما عطب منه، ودلت يحتمل معيين من جهة اللفظ: أحدهما: العطب من جهة الموت والقوات، غير أن جواب النبي ﷺ يمنع هذا. والمعنى الثاني: أن يكون المعنى: بلغت مبلغاً لا يمكن توصيلها معه، وذلك على صريخ: أحدهما: أن يكون دلت مع إيصالها في الوقت وبعده. وثاني: أن يمنع منه في الوقت من إعياء علب عيها، ويمكن إيصالها بعد الوقت. 'فقال له رسول الله ﷺ' كل بدنة عصت من الهدى 'يحتمل الوجهين المتقدمين، من استعراق الحسن والعهد، ولا يمنع أن يكون الأولى معنى 'لعهده'، وشابذة لاستعراق الحسن، كذا في 'المنقى'. 'فانحرها' وحوماً، كما حرم به الرزقي، فهو عند المالكية، وأما عند غيرهم فيحتص الوجه بالانطواء لا بوجوب، 'ثم ألق بصيعة الأمر'، 'قلادتها' بكسر القاف: المفتولة التي تجعل في العنق من حيط وقصة وغيرهما، =

٨٥٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَاقَ بَدَنَةً تَطَوُّعًا فَعَطِبَتْ، فَحَرَّهَا ثُمَّ خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا أَوْ أَمَرَ مَنْ يَأْكُلُ مِنْهَا غَرَمَهَا.

مالك عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

= وفي بعض نسخ المصرية: فلائدها، صبعة الجمع. في دمه" حكى عن الإمام مالك في تأويل الأمر بدت قولاً: لأول: ما حكى عنه أنه قل مرة: أمره بدت: ليعنه أنه هدي، فلا يسباح إلا على الوجه الذي يسعى، وبه يؤو ما قال الساجي: روى عنه ابن الموار أنه عنه بالإذن للناس في أكلها، وحاصلهما واحد، وهو أن الأمر بإبقاء القلادة في لده بالإشارة وإعلام الناس بأن هذا هدي عصب، فيسعى أن يأكله من جور أنه أكله. وإشائي: أنه تؤيد مرة على أنه هي أن يتفع منها شيء حتى لا تحس فلائدها؛ لتقلد لها غيره، يعني لا يستقي شيئا منها ولا يتست شيء من أمرها حتى فلائدها على قنتها وبررها. ثم حل صبعة الأمر من التحية، وأسدل هذا النقط الساجي وغيره من المالكية: أنه لا يبي تفرق ذلك على أساس: ليسها وبين الناس يأكلوها الظاهر بمقاصد ابن: خواب الأمر، كس تقدير: فهم يأكلوها، راد مسلم وغيره في حديث ابن عباس: لا بأس من أكله من قبل. قال المارري: قيل: هذه عن ذلك حمية أن يتساهل، فيحمره قل أنه: وفي 'النجي' عن التوضيح: احتلف أهل عجم في هدي التصوع إذا عصب قبل محله، فقات طائفة: صاحبه ممنوع من الأكل منه، روي ذلك عن ابن عباس، وهو قول مالك وإبي حنيفة وإشافعي، ورخصت طائفة في الأكل منه، روي ذلك عن عائشة وابن عمر، فت: وهكذا حكى موفق موافقة الشافعي لأحمد في المنع من أكل هدي التطوع، والإباحة من هدي الواجب إذا عطا.

من ساق بدنة إلح: أو غيرها من الهدايا، 'تصوعاً' خلاف الواجب، 'فعضت' بكسر الظاء أي قارنت اهلاك. فحمرها ثم حلى' من التحية، 'ليسها وبين الناس' قال صاحب 'الحلى': التعريف فيه للعهد، وأمره الذين يتبعون القافلة ويتمسكون أسافطه، أو جماعة غيرهم وهي قافلة أخرى، قاله الطيبي. فت: ويدخل فيها الفقراء والأغنياء ما حلا المهدي، ورسوله عند المالكية، والناس الفقراء خاصة عند الحنفية، وكذلك عند الشافعية والحنابلة ما حلا أهل البرقة، 'يأكلوها فليس عليه شيء' أي لا بأس عليه ولا ضمان، وإن أكل منها المهدي "أو أمر من يأكل منها" سواء كان مأموراً عبداً أو فقيراً عند المالكية، ويختص الضمان بإصعاع يعني عند الأئمة الثلاثة، 'عزمها' بكسر الزاء أي دفع يدها هدياً كاملاً لا قدر أكله أو ما أمر بأكله على أصح القولين في المذهب، قاله البرقاني، قال ابن رشد: احتفوا فيما يجب على من أكل منه، فقال مالك: إن أكل منه وجب عليه بدنه، وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وابن حبيب من أصحاب مالك: عليه قيمة ما أكل، أو أمر بأكله صاعاً يتصدق به، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين.

٨٥٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً جَزَاءً أَوْ نَذْرًا أَوْ هَدْيَ تَمَتُّعٍ، فَأُصِيبَتْ بِالطَّرِيقِ، فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ.

٨٥٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً ثُمَّ ضَلَّتْ أَوْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَذْرًا أُبْدِلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا فَإِنْ شَاءَ أُبْدِلَهَا وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا. **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا يَأْكُلُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنَ الْجَزَاءِ وَالنُّسْكِ.

من أهدي بدنة إلخ: واحدة مثل أن تكون "جزاء" عن صيد لرمه، "أو ندرا" أوجه على نفسه غير معينة، "أو هدي تمتع" أو قران، "فأصيب" أي هبكت أو عطبت بصيغة التأنيث في جميع النسخ الهدية وبعض المصرية، وفي بعضها: "فأصيب" بلفظ التذكير، "في الطريق" كذا في النسخ المصرية، وفي الهدية: بالضريق، والأوجه: الأول. 'فعليه البدل' ويفعل بالمعطوة ما شاء من أكل وإطعام وبيع وغير ذلك عند الجمهور، ومهمه الحنفية على ما تقدم، إلا أن الإمام **مالكا** رحمته الله لم يخور ببعه، قال ابن رشد: أما الهدي الواجب إذا عطب قبل محله، فإن لصاحبه أن يأكل منه؛ لأن عليه بدله، ومهمه من أجاز له بيع لحمه وأن يستعين به في البدل، وكره دث مائه.

من أهدي بدنة إلخ: مثلاً، وهكذا حكم غيرها من الهدايا، "ثم ضلت" فلم توجد على وقت البحر، "أو ماتت" قبل سماع المحل، "فإنها إن كانت ندرا" أي واحدة في الدمة غير معينة، قال الباجي: يريد ندرا متعلقاً بالذمة، وهذا حكم كل هدي متعلق بالذمة، من جزاء صيد أو قران أو تمتع، أن يبدل إن ضل، "أندها" أي يخب عليه ندها؛ لأن وجوبه متعلق بالذمة، فلا تقرأ حتى يحرر، وتقدم في أول الباب الإجماع على ذلك من كلام الموفق، "وإن كانت تطوعاً فإن شاء أندها وإن شاء تركها" أي لم يندها وحكى شيخنا في "المصنف" الإجماع على ذلك، نعم، احتلموا حداً فيما إذا وجد بعد الضلال، وسط الباجي أقوال المالكية في ذلك، وكذلك الموفق وغيره.

من الجزاء: لنصيد 'والنسك'، والمراد بالنسك في اصطلاح المالكية كما جرم به الرزقاني وغيره: هو ما كان لإلقاء ثقت أو رفاية بمعها الإحرام، وقال الأبي في 'الإكمال': إن دماء الحج تقسم إلى هدي ونسك، فاهدي عندما ما كان جزاء أو تمتع أو قران أو فساد أو فوات، وعند الأحاف الهدي على نوعين: هدي شكر، وهو هدي المتعة والقران والتطوع، وهدي جبر: وهو سائر الدماء الواجبة ما عدا الثلاثة، وكل دم وجب شكرًا فلصاحبه أن يأكل منه ما شاء، ولا يتقيد ببعض منه، ويؤكل الأغنياء والفقراء، ولا يجب التصديق لا بكبه ولا بعضه، بل يستحب أن يتصدق شئيه، ويطعم ثلثه، ويهدي للأغنياء ثلثه، وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه ولو كان فقيراً، ولا للأغنياء، ويجب التصديق بجميعه، حتى لو استهلكه بعد الذبح كنه أو بعضه لرم قيمته للفقراء، فيتصدق بها عليهم.

هَذِي الْمُحْرَمُ إِذَا أَصَابَ أَهْلَهُ

وما عرمان

٨٥٥ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ سَأَلُوا

أصَابَ أَهْلَهُ أي جامع أهله. قال ابن رشد: انفقوا على أن من وصي قبل الوقوف بعرفة فقد أفسد حجه، وكذا من وطئ من المعتمرين قبل أن يظوف ويسعى، وحسبوا في فساد حج باوطئ بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي حمره لعقنه وبعد رمي حمره قبل ظوف لإفصاه يدي هو الواجب. قال الموفق: أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه خلاف قال ابن منذر: أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع. والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر: أن رجلا سألهم فقال: لي وقع بامرأتي ونحن محرمان، فقال: فسدت حجك مضيق أنت وأهلك مع أساس، فافضوا ما بقصود وحل إذا حيوا، فإذا كان في العام المقبل فاحجج أنت وامرأتك، وأهدب هديا فإن لم تحدا فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم، وكذا قال ابن عباس وعبد الله بن عمرو، ومعه هم في عقرهم محاقا. وقال أبو حنيفة: إن جامع قبل الوقوف فسد حجه، وإن جامع بعده ففسد؛ لقول النبي ﷺ: **حج حرام** ولما: أن قول الصحابة الذين رويوا قولهم مضيق، وإذا شئت هدا فيه حب على جماع بعده، روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وضاوس ومجاهد ومالك والشافعي وأبي ثور، وقال الثوري وإسحاق: عليه بدنه، فإن لم يجد فشاة، وقال أصحاب الرأي: إن جامع قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة، وإن جامع بعد الوقوف فعليه بدنة وحجه صحيح.

سئلوا ساء تجهول "عن رجل أصاب" أي جامع أهله وهو محرم أي بالحج كما في السجح مقربة وكذا حكمه بعمرة، وليس في السجح هندية بقط بالحج كنه مراد لتسياق، فقالوا أي الثلاثة: "يعدان" بضم الفاء ويأدان المعجمة أي بمضيان بوجههما أي بقصدتهما "حتى بنفسيا" أي سمأ "حجهما" يريدون أن عليهما المضى في الحج الفاسد حتى يما على حسب ما كان يمان الحج صحيح. قال ابن رشد: ومما يخص الحج الفاسد عند الجمهور دون سائر العبادات أنه بمضى فيه الفسده ولا يقصعه وعليه دم، وشذ قوم فقالوا: هو كسائر العبادات، وعمدة جمهور ظاهر قوله تعالى: **وَلَا تَمْنُوا الْفِتْنَةَ** (سورة محمد ١٩٦) فجمهور عموما والمحالون حصصوا قياسا على غيرها من عبادات، بد وردت عليها الفسادات. وقال القاري في "شرح النقاية": أفسد حجه بالجماع ومضى في حجه بالجماع المضحاة على ذلك. "ثم عليهما الحج من قابل" كذا في السجح الهندية، وفي المصرية "حج قابل" والمعنى واحد أي يجب عليهما قضاء حج في عام أو قضاء عن هدا الفاسد، وهو جماع، وأهذي أي يجب عليه مع القضاء هذي أيضا، وفي "النداء" فساد الحج يتعلق به أحكام: منها وحوب الشاة عند، وقال الشافعي: وجوب بدنه، ولما: ما روي عن ابن عباس: أنه قال: بدنة في الحج في موضعين: أحدهما: بد ضاف لثوبه حسا ورجع إلى أهله ومعه، والثاني: بد جامع بعد الوقوف، وروينا عن جماعة من الصحابة =

عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالُوا: يَنْفُذَانِ لِرُجُومِهِمَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَالْهَدْيُ. قَالَ: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: وَإِذَا أَهْلًا بِالْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرَّقَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

٨٥٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

= أهم قالوا: وعيهما هدي. واسم هدي وإن كان يقع على العم والقر والإبل لكن الشاة أدنى، والأدنى متيقن، فحمله على العم أول على أنها رويها عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن أهدي فقال: أدبه شاه

وقال علي الخ: يعني وقع في أثر علي رضي الله عنه، وهي أهما "إذا أهلا" أي أحرمنا "بالحج" للقضاء "من عام قابل" أي السنة الآتية "تفرقا" وجوبا أو استحبابا قولان للعماء "حتى يقضيا حجهما" أي يتماه؛ لئلا يتذكرا ما وقع منهما أولا، والشهوة قد تفيح بالتذكر، والمسألة خلافية بين العماء، وحكى العيني في "الساية" عن "المحيط" و"المبسوط" والإسبيحاني: يستحب الافتراق عند خوف المعاودة، وقال أيضا: ولو كان واجبا لوجب به دم كسائر الواجبات في الحج، وأجاب عن استدلالهم بإجماع الصحابة بأنه إما يكون حجة إذا انقضى العصر، ولم يوجد أحلاف، وقد روي عن الحسن وعطاء مثل قولنا، وهما قد أدركا عصر الصحابة، فيكون أحلافا معتبرا فلا يعقد الإجماع، وحمل اقاري في "شرح النفاية" قوله على الاستحباب، وقال في "شرح اللباب": لا يجب الافتراق في القضاء إلا إذا حاضرا المحامعة ثانيا، فيستحب حينئذ أن يفترقا عند الإحرام. وقيل: موضع الواقعة، وأما ما في 'الجامع الصغير' ليست الفرقة بشيء أي أمر ضروري. وقال قاضي حان: ليس بواجب. وقال الربيعي على الكفر: ولما: أن الافتراق ليس سلك في الأداء فكذا في القضاء؛ لأن القضاء يحكي الأداء؛ ولأن الجامع بينهما - وهو الكاح - قائم، فلا معنى لافتراق قبل الإحرام؛ لإباحة الوقاع ولا بعده؛ لأهما بتذكرا ما لحقهما من المشقة العظيمة بسبب لذة يسيرة، فيردان دما وتحررا فلا معنى للافتراق، ألا ترى أنه لا يؤمران بفارقتها في انقراض حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذكرا ما كان بينهما حالة الطهر والفطر، والافتراق المقول عن الصحابة محمول على البدن والاستحباب لا على الختم والإختاب، ونحن نقول به إذا حيف ذلك. وفي 'المحلى' أن الإمام أنا حيفة لم يقل بالفارقة، وهو المروي عن الحسن ومجاهد وعطاء: أهما لا يتفرقا، وما روي عن الصحابة من التفريق محمول على البدن، وروي أبو داود في المراسيل عن يزيد بن عيم: أن رجلا جامع امرأته وهما محرمان، فسأل الرجل النبي ﷺ. فقال: "افصبا حكما وأهدبا هديا" فلم يذكر التفريق في المرفوع.

يقول: لأصحابه "ما ترون في رجل وقع بامرأته" أي واقعها "وهو محرم" بالحج أو العمرة؟ ولعل سؤاله كان لاختيار أصحابه وتدريبهم ونسيهم على المسائل، "فلم يقل له القوم شيئا" أي سكتوا عن الجواب، وسكوتهم إما لأنه لم يكن عندهم علم بذلك، أو آثروا تعظيمه والمصلحة في بده، وصرف الأمر إليه. "فقال سعيد بن المسيب" =

مَا تَرَوْنَ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ الْقَوْمُ شَيْئًا، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَبَعَثَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَى عَامٍ قَابِلٍ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَيْسَ قَدْ بَوَّجَهُمَا فَتَبَيَّنَ حَجَّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَهُ، فَإِذَا فَرَعَا رَجَعَا فَإِنْ أَدْرَكَهُمَا حَجٌّ قَابِلٌ فَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ وَالْهَدْيُ، وَيَهْلَانِ مَنْ حَيْثُ أَهْلًا بِحَجَّهِمَا الَّذِي أَفْسَدَهُ، وَيَتَفَرَّقَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

= حكاية لما وقع من هذه الحادثة قبل ذلك: إن رجلا وقع بامرأته وهو محرم 'ساحح' كما يدل عليه جواب سعيد، 'فبعث قاصدا' إلى مدينة 'مكة' يسأل عن ذلك الأمر 'عن عمائها' 'فقل بعض الناس' من علماء المدينة: 'يفرق' ساء المحجور، 'بينهما' من وقت حجاج 'بن عام قائل' قال الساجي: قول بعض الناس: 'يفرق بينهما إلى عام قائل' حكاية سعيد بن المسيب عن سبيل الإنكار له، وحدثت أن 'افتراقهما' إما يكون من حيث يجرمان بالحج ولا فائدة في أن يفرق بينهما قبل أن يخلا من الحجة التي أفسدها لأن وصنهما في هذا العام لا يفسد عليهما حجا، ولا يوجب عليهما هديا، ولا فائدة في أن يفرق بينهما بعد الإحلال منه، وقبل الإحرام حج القضاء؛ لأنهما إنما يكونان حلالين فلا معنى للتفريق بينهما.

فقال سعيد بن المسيب: ردا على ما حكى عن بعض الناس، 'سعدا' ضم القاء أي 'يُقصيا' بوجههما باللام في أوله في اسح مصرية، و'ماوحد' في الهذلي أي 'تقصدهما' 'فبينما حجتهما' 'لدي' 'أفسدها' 'لوجوب' 'ثم' 'فإذا فرعا' من الإتمام 'رجعا' قال الساجي: 'يُحتمل' أن يريد بذلك 'إباحة' ومعنى ذلك أنه يجوز لهما أن يرجعا إلى مآزلهما، ويحتمل أن يريد بذلك الوجوب، ومعنى ذلك أن يرجعا إلى موضع يجب عليهما فيه الإحرام قنت: وهذا مبني على تعيين موضع الإحرام في القضاء، فمن قال: 'بتعين' الإحرام من موضع إحرام الأداء لا بد أن يحمل الرجوع على الوجوب؛ ليمكن الإحرام من ذلك الموضع، وتقدم المذاهب في ذلك في جامع العمرة. "فإن أدركهما حج قابل" أي عاشا إلى زمان الحج من السنة لانه 'فبعثهما' 'حج' قال الساجي: يريد والله أعلم - أنهما يستأنفان الإحرام، ولا يجوز لهما البقاء على إحرام الأول، خلافا من فاه الحج؛ فإن له أن يبقى على إحرامه الأول وسته حجه عليه؛ لأنه إحرام صحيح، والذي أفسد حجه لا يجوز له أن يتم قضاء عليه؛ لأنه إحرام فاسد. 'واهدي' قال الساجي: يقتضي أن أهدي لا يكون إلا في العام المقبل. 'ويهلان' أي يجرمان في القضاء "من حيث أهلا" أي من الموضع الذي أحرموا أولا في الأداء. 'حجتهما' 'لدي' 'أفسدها' 'والسنة' 'حلافة' تقدمت في جامع العمرة، ولأن أي شية عن عصاء، عن بن عباس: يجرمان من مكان الذي أحدث فيه، كذا في 'الحج'. 'ويتفرقان' في القضاء 'حتى' 'يقضيا' أي ينما 'حجتهما' كما تقدم قريبا مسبوفا.

قَالَ مَالِكٌ: وَيُهْدِيَانِ جَمِيعًا نَدْنَةً بَدْنَةً.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ فِي الْحَجِّ مَا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَيَرْمِي الْجَمْرَةَ:

ويهديان: أي الرجل والمرأة، "جميعاً" أي كلاهما، "ندنة بدنة" بال تكرار؛ لإفادة أن على كل واحد منهما ندنة عليحدة، وهذا عند الإمام مالك إذا طأعته، ففي "المدونة": إن أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت أو عدداً من نساء، فليس عليه في جماعه إياهن إلا كفارة واحدة دم واحد، وإن هو أكرههن فعليه الكفارة عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كنهن كفارة واحدة، وإن كان لم يكرههن ولكنهن طأعنه فعليه عن كل واحدة الكفارة وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن. ولا فرق عند الحنفية في جماع المضاعفة والمكرهة في إفساد أحج أو وجوب أحراء. قال في "هدية". ومن جامع ناسياً كان كمن جامع متعمداً، وقال الشافعي جماع أساسي غير مقصد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة، هو يقول: الخطر بعدم هذه العوارض، فلم يقع الفعل حايبة، ولذا: أن الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الإحرام ارتفاقاً مخصوصاً، وهذا لا بعدم هذه العوارض. وفي "شرح الساب" لا فرق في المجمع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالإثم وعدمه بين العامد والناسي والطائع والمكره والحج والعمرة والرجل والمرأة. وقد عرفت فيما سبق أن الواجب عند الحنفية في صورة الإفساد شاق، وفيما بعد الوقوف إندي لا فساد فيه بدنة

رجل وقع بامرأته أي جامعها في الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة وبين أن يرمي الجمرة، وأنت حير بأنه إذا كان الجماع قبل الدفع من عرفة فيكون قبل رمي بالأول، كنه ذكر الرمي أيضاً استطراداً؛ لأن التصريق عندهم في الفساد وعدمه باعتبار التحلل الأول، وعند الحنفية باعتبار الوقوف بعرفة فإنه يجب عليه إتمام هذا الذي أفسده ويجب 'أهدي' أيضاً 'وَحَجَّ قَبْلَ' قصء لما أفسده. قال الساجي: المصيب لأهله لا يخلو أن يكون أصابها قبل الوقوف بعرفة أو بعد ذلك، فإن كان أصابها قبل الوقوف بعرفة فلا خلاف في فساد حجها وأنه يجب عليهما أهدي وحج قائل، وقوله: "بما بينه وبين أن يدفع من عرفة" نص على ما كان قبل وقوفه بعرفة، ونص بعد ذلك على ما كان بعد رمي الجمرة، ولم ينص على من وطئ بعد الوقوف وقبل الرمي، وقد روى القاضي أبو محمد عنه في ذلك روايتين: إحداهما: وهي اشتهورة أنه قد أفسد حجه وهما قال الشافعي. والثانية: أنه لا يفسد حجه، وهما قال أبو حنيفة، هذا إذا كان وصوه يوم الحر قبل غروب الشمس، فإن كان بعد غروب الشمس من يوم اسحر، فقد روى أصحابنا عن مالك فيمن وطئ الغد من يوم الحر قبل أن يرمي ويبيض به يفسد حجه، وليس بمنزلة من وطئ يوم السحر وعليه عمرة وهدي لو طئه وهدي آخر لما أخر من رمي جمرة العقبة، ووجه ذلك: أن التحلل قد حصل بالقضاء وقت الرمي وحروجه. قال: فإن كانت إصابته مصدر مضاف إلى فاعله. "أهله" بالنصب مفعول المصدر "بعد رمي الجمرة" قال الساجي: الوطئ بعد الرمي لا يخلو أن يكون قبل الإفاضة أو بعدها، فإن كان قبل الإفاضة فلا يخبر أن يكون يوم المحر أو بعده، فإن كان يوم المحر =

إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَحَجٌّ قَابِلٌ، قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ إِصَابَتُهُ أَهْلَهُ تَعَدَّ رَمْيَ الْجَمْرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ وَيُهْدِيَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ: قَالَ فَالِك: وَالَّذِي يُفْسِدُ الْحَجَّ

= فقد اختلف فيه قول مالك، والمشهور عنه أنه لا يفسد حجه، وإن غصبي لم يحسن: وهو صحيح، وقد قال أيضاً: يفسد قل الإفاضة، وإن قال أبو حنيفة وشافعي، وإن وصي بعد الإفاضة وقتل رمي فلا يجوز أن يكون ذلك يوم لحر أو بعده، فإن كان يوم الحر فقد اختلف أصحابنا فيه، فقال من قال من قاله وإن كانه وأصنع: لا يفسد وليس عليه إلا هدي، وقد ثبت وإن ذهب يفسد حجه، فإن كان وضوءه بعد يوم الحر فقد روى ابن حبيب عن أصنع: لا شيء عليه. قلت: ما حكى من مذهب أبي حنيفة وشافعي ليس بصحيح، نعم، قال به بعض السلف كما تقدم في أول الباب من "المعني" والخروج، وعدم من هذا كنه أن مسألة الباب هي وضوء من أصابها يوم سحر بعد رمي قل صوف الإفاضة، فإن عند أبي حنيفة يجرى بالعمرة من أجل ويأتي بأفعالها ويهدي حياته على صوف الإفاضة، وليس عليه حج فإن، لأن حجه لأول ما يفسد: يوفى الوصى بعد تحلل الأول، وهذا على المشهور من مذهب الإمام مالك، وصححه أبو حنيفة كما تقدم قريباً، فإن لماجي: فإذا قلنا: لا يفسد حجه فإنه يرمي عمرة وهدي. وقال أبو حنيفة وشافعي لا يجب عليه عمرة، وسبيل على صحته ما يقوله: أن عليه أن يأتي بصوف الإفاضة في بيت ما يدخل عليه نفس الوصى، وذلك لا يكون إلا بالعمرة، لأن الطواف لا يكون في الإحرام إلا حج أو عمرة، وقد فسد به لا حج عليه فمرمه عمرة

قال مالك في تفصيل ما يفسد الحج والعمرة من الخسار ودواعيه ونحوه يفسد حج أو عمرة من خمار، حتى يجب عليه في ذلك هدي في الحج أو عمرة هكذا في أكثر نسخ منصره وأهله، فإن لماجي في الحج أو العمرة جتمعت معيين أحدهما: أن الإفساد وجد في أحدهما فوجب ذلك هدي وانقضاء، فاحتج بما ذكر الإفساد عن ذكر انقضاء. وإناي: أنه يريد يجب عليه ذلك هدي في حج أو عمرة الذي هو انقضاء عما أفسده منهما قلت: وهذا التوجيه يخص بمسك الإمام مالك، إذ يجب عليه هدي في انقضاء كما تقدم قريباً، وفي بعض النسخ المنصرية محبة مع حج أو عمرة يفسد مع ذلك في وهو لا يحتاج إلى واحد. انقضاء الختانين أي ختان الرجل وحقاض المرأة فهو تعسف فإن صاحب المعنى. موضوع مع قضية متدة وانقضاء ختانين حره، وإن لم يكن ماء دافق يعني أن انقضاء ختانين وهو يرمي لإصلاح كما تقدم في أبواب غسل يفسد الحج وإن لم يتحقق لإبراء: لأن كل حكم يتعلق بالوطء فإنه يعنى انقضاء ختانين من إفساد الوطء ووجوب غسل الختانين والحد والمهر وغير ذلك، ولا خلاف بين ذلك في العمدة، وكذلك لا خلاف بين أنكم في مخرج عنهم أن الدبر في ذلك في حكم القتل، نعم اختلفوا في الوصى بالنهيمة كما تقدم، فإن مالك. ويوجب ذلك أن هدي مع إفساد حج أو العمرة "أيضاً ماء دافق" بدون الخمار، إذا كان خروجاً من مباشرة لمجسد، وفي حكمه أيضاً الإبرال بإدامة النظر وإدامة الفكر عند ماكية كحرمه رزقي، وعند حنيفة لا يفسد شيء من لدواعي، =

أَوْ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءٌ دَافِقٌ، قَالَ: وَيُوجِبُ ذَلِكَ أَيْضًا الْمَاءَ الدَّافِقُ، إِذَا كَانَ مِنْ مُبَاشَرَةٍ، فَأَمَّا رَجُلٌ ذَكَرَ شَيْئًا حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ دَافِقٌ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَبَلَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ مَاءٌ دَافِقٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ إِلَّا الْهَدْيُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي يُصَيِّهَا زَوْجُهَا، وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِرَارًا فِي الْحَجِّ.....

وهو قول أبي حنيفة والشافعي

واقفه شاة

= نعم يفسده الاستمعاء عند مالكية، وأما هدي فتجب البدنة في الإبرال واشاة بدونه عند الإمام أحمد، وتجب الشاة عند الحنفية والشافعية سواء أنزل أو لم ينزل، وعند المالكية هو في حكم إجماع في الهدي أيضاً.
فأما رجل ذكر شيئاً بدون الاستدانة على ما هو المشهور عند مالكية، وعليه حمه الرزقاني، لكن قال الناجي: طاهره الاستدانة كما سألني في كلامه، 'حتى خرج منه ماء دافق' أي وقع الإبرال بالتذكر، 'فلا أرى عليه شيئاً' أي فساداً، ولكن يستحب به هدي الأهري، وخرج غيره النحوي، قاله الرزقاني. قلت: لكن قوله: "لا أرى عليه شيئاً" طاهره يعني الهدي مصفاً. **ولو أن رجلاً قتل** تشديد الموحدة من التفعيل، "امرأته ولم يكن من ذلك أي من أجل اتفيل ماء دافق" أي لم يقع الإبرال، وقيد بذلك لأن القصة مع الإبرال مفسدة عنده، ففي 'البدوة' قال مالك: إن هو من أو قتل أو باشر فأبرل فعليه الحج قائلاً وقد أفسد حجه. 'لم يكن عليه في القبلة بدون الإبرال إلا هدي' قال الناجي: لأن القصة مموعة حرمة الإحرام، فإذا لم تقص إلى الإبرال لم يجب بها إلا الهدي وإنما وجب الهدي، لأنه أدخل على بسكه بقصا مما أتاه من الاستمتاع، وقد روى ابن المنذر عن مالك: أن هديه بدنة، ووجه ذلك: أنه هدي يجب بالاستمتاع فكان بدنة كهدي الاستمتاع.

المرأة التي يصيها أي جامعها زوجها وهي محرمة أي بضاها في حالة الإحرام 'مراراً' أي عدة مرات سواء كان 'في الحج أو العمرة' وكذلك حكم الرجل بدو صي امرأة مرت أو ساء في الحج أو العمرة، 'وهي له في ذلك مطاوعة' قيد بذلك لأن هدي المنكره لا يجب عليها عند مالك، بل يتحملها عنها الروح كما تقدم قريباً 'إلا الهدي' الواحد 'وحج قابل' قضاء، إن أصابها في الحج، وإن كان أصابها في العمرة فإنما عليها قضاء العمرة حتى أفسدت فوراً بعد إتمام المفسدة 'والهدي' الواحد. قال الناجي: وهذا كما قال: إن المرأة التي يصيها الزوج وهي محرمة مراراً فإنه ليس عليها إلا حج قابل وهدي، يجب ذلك عليها بأول وطء، وأما الثاني وما بعده؛ فإنه لا يجب به هدي ولا حج ولا عمرة سواء كفر عن الوطء الأول قبل الوطء الثاني أو لم يكفر حتى وطئ. وقال أبو حنيفة: إن كفر عن الوطء الأول فعليه كفارة ثانية عن الوطء الثاني، وإلا فلا، وللشافعي قولان: أحدهما مثل قولنا. والثاني: يجب عليه بكل وطء كفارة سواء كفر عن الأول أو لم يكفر. وعند الحنفية: فهو جامع مراراً =

هَدْيُ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ

٨٥٧ - مَالِثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ:

= قبل لوقوف معرفة في مجلس واحد مع امرأه واحد أو سيرة، فعليه دم واحد، وإن خُصِفَ مجلس مع واحدة أو سيرة يرميه لكل مجلس دم على حدة عند الشبحين وقال محمد: عليه دم واحد في تعدد المجلس أيضاً ما لم يكفر عن الأول، ولو جامع في مجلس آخر وبوى به رفص يفسد فعليه دم واحد في قومه جميعاً مع أن يلة الرفص ناطقة؛ لأنه لا يخرج منه إلا بالأعمال، ولو جامع بعد لوقوف معرفة فم يفسد حجه وعيه بدنة سواء جامع مرة أو مراراً، إن اتعد المجلس، وإن اختلف ولم يقصد لثنائي رفص الإحرام، فبدنة للأول وشاة لثنائي في قومه. وقال محمد: إن دبح للأول بدنة فيجب لثنائي شاه وإلا فلا. كذا في العنية وشرح الباب وغيرهما

هدي من فاته الحج قال من رشد. أما فساد بقوات الوقوف فاعلماء أجمعوا على أنه لا يخرج من إحرامه إلا بالطواف بالنسيء والنسعى بين الصفا والمروة، يعني أنه يحل ولا بد من عمره، وأنه عليه حج قائل، وحتفوا هل عليه هدي أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والثوري وأبو ثور: عليه هدي. وقال أبو حنيفة: لا هدي عليه. وفي الهداية من فاته الوقوف بعرفة حتى صبح الفجر من يوم النحر، فقد فاته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي الحج من قائل ولا دم عليه، لقوله **من فاته الحج فله حج فله حج فله حج فله حج فله حج** من **من فاته الحج فله حج فله حج فله حج فله حج** من فاته الحج فله حج فله حج فله حج فله حج، ولأن الإحرام بعد ما انعقد صحيحاً لا صريح بخروج عنه إلا بأداء أحد نسكين، وهما عمر عن الحج، فتعين عليه العمرة ولا دم عليه؛ لأن التحلل وقع بأفعال العمرة فكأن في حق فاته الحج صبرة لدم في حق المحصر، فلا يجمع بينهما. وفي "شرح اللباب" قال الحسن بن زياد: عليه الدم، وأشار في "شرح لكر" إلى استحباب إدم لفاتت عبدنا، ثم أصحابنا حنفوا فيما سجل به فاته الحج أنه يرمه ذبح بإحرام الحج أو بإحرام العمرة، فقال أبو حنيفة ومحمد: بإحرام الحج، وقال أبو يوسف: بإحرام العمرة، وينقلب إحرامه عمرة، وقالوا: لا ينقلب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بإحرام الحج والحديث الذي استدلل به صاحب "الهداية": أخرجه الدارقطني وابن عدي من حديث ابن عمر، وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس، كذا في "الندرية"، وضعف الأول بـ "رحمة من مصعب"، وقد قال الآجري: سألت أبا داود عنه، فأثنى عليه خيراً، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في اللسان، وضعف أيضاً بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو من رواة النس الأربعة، وضعفه جماعة لكن روى عنه رائدة وابن جريح وشعبة والثوري ووكيعة وغيرهم، =

أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ خَرَجَ حَاجًّا،

= وقال العجلي: كان فقيها صاحب سنة صدوقا جائر الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب، إنما يكره عليه كثرة الخصاء، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل في حديثه بعض انفال ليل الحديث عندهم، وكان الثوري يقول: فقهاؤنا من أبي يلى وابن شرملة. وقال ابن حزيمة: ليس بالحافظ وإن كان فقيها عالما، كذا في "تهذيب" الحافظ. وضعف الثاني يبيح بن عيسى الهشبي. قال صاحب "التقيح": روى له مسلم. قلت: روى له البخاري في "الأدب المفرد" ومسلم في "صحيحه" وأصحاب السنن غير السائي. قال ابن الهمام: إن العرض من خصوص هذا المتن الاستدلال على نفي لزوم الدم، فإن ما سواه من الأحكام المذكورة لا يعلم فيها خلاف، ووجهه: أنه شرع في بيان حكم الفوات وكان المذكور جميع ماله من الحكم وإلا نافي الحكمة، وليس من المذكور لزوم الدم، فلو كان من حكمه لذكره، وما استدل به الشافعي محمول على الدب. وفي "الساية" ولنا: الحديث الذي رواه الدار قطني المذكور آنفا، وهذا دليل على أن الدم غير واجب؛ لأن موضع الحاجة إلى البيان واللائق بمصنعه البيان عند الحاجة، فإذا لم يبين علم أنه ليس بواجب، وروي عن الأسود أنه قال: سمعت عمر رضي الله عنه من فاته الحج يحل بعمره ولا دم عليه، وعنه الحج من قبل، ثم لقيت ريد بن ثابت بعد ذلك ثلاثين سنة فقال مثل ذلك، وعن عثمان مثله، قلت: وأثر الأسود أخرجه محمد في موطنه مختصرا.

يسار: بتحتية ومهمة حقيمة، أن أبا أيوب الأنصاري الصحابي المشهور، "خرج حاجا" أي يريد الحج، "حق إذا كان بالبارية" سأل فألف فرأي معجزة فتحتية فها، عين قريب الصفراء، قاله الرزقاني. وفي "المعجم" بتحقيق الباء عين ثرة على طريق الأحد من مكة إلى المدينة، قرب الصفراء: وهي إلى المدينة أقرب وإليها مضافة رحبة واسعة فيها عصاة ومروح سلك فيها النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى بدر، وفي "مسند الشافعي" بدله "البادية" بالوحدة والدار، "من طريق مكة أضل رواحته" جمع راحلة "وإنه قدم" مكة أو مئ، 'على عمر بن الخطاب يوم النحر' قال الناجي: إما لأنه شغل بظلمها وهو يقدر أن يدرك الحج، فتتابع ذلك منه، حتى بقي من المدة ما قدر فيه أنه يدرك الحج فيه، فأخلعه تقديره، وإما لأنه عجز عن الوصول إلى الحج؛ لعدم رواحته التي كان يتوصل بها، فلم يحكمه الوصول إلا بعد الفوات. 'فذكر ذلك له' يختمل أنه ذكر له ما جرى من إضلال الراححة، وأن ذلك سبب فوات حجه، أو أخرجه بفوات الحج خاصة؛ لأن حكمه يتعلق به دون سببه، كذا في "المنتقى". 'فقال عمر بن الخطاب: اصنع ما' هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية "كما يصنع المعتمر". قلت: وفيه تأييد لمن قال: إن هذه العمرة التي يتحلل بها العائت ليست بعمرة حقيقة، بل صورتها، وأوضح منه ما ورد في أكثر النسخ المصرية "اصنع كما يصنع المعتمر"، وهكذا بلفظ التشبيه في رواية الشافعي في "الأم"، وهكذا ذكره الربيعي في "نصب الراية" برواية "الموطأ". وقال الشافعي في "الأم": فيه دلالة على عمر أنه يعمل عمل معتمر. =

حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ النَّازِيَةِ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ أَضَلَّ رَوَاجِلَهُ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ، فَإِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ قَابِلًا، فَاحْجُجْ، وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

٨٥٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ

= لا أن إحرامه عمرة. وقال الناجي: يريد أنه يأتي بعمره كمنة بطوافها وسعيها سينها يتحلل بها. ولذلك قال مالك: إن فاته الحج يتحلل بعمره يستألف لها طوافا وسعيًا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو يوسف: يقبض إحرامه عمرة، فيكون بطوافه وسعيه متحللاً من العمرة لا من الحج، والدليل على ما يقوله: أن إحرامه بالحج لو يقبض عمرة لكان قد انقضى عما وقع عليه، وانقضى مفسوخ بلا خلاف بيننا وبينه، ودليلنا من جهة القياس: أن من انعقد إحرامه بسبب ما يقبض به غيره كما هو أحرم بعمره ثم قد حلت 'أي من إحرامك بالحج، "إِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ قَابِلًا" أي إن عشت إلى رمي الحج من السنة الآتية 'فاحجج' أي عيبك بقضاء الحج عما فات، وهو دليل من أوجب قضاء الفائت، "وأهد ما استيسر من الهدي" وسأني لكلامه على مصادقه قريباً في الترجمة الثانية، وهو دليل من أوجب الهدي على الفائت وهم الأئمة الثلاثة، ومن لم يقل بوجوبه كالحقبة وهو رواية عن أحمد حمله على البدل، كما تقدم مسوطاً، واستدل به مالكية على أن الهدي يجب أن يكون في سنة القضاء، وتقدم المذاهب في ذلك.

حجاء يوم النحر وأخرجه البخاري في "التاريخ" من طريق موسى بن علفة عن سليمان بن يسار عن هبار بن الأسود أنه حدثه: أنه فاته الحج فقال له عمر: طف بالبيت وبين الصفا والمروة. وهكذا أخرجه البيهقي من هذا الوجه، وهو في "الموطأ" عن نافع أن هبار بن الأسود حج من الشام، وهكذا أخرجه سعيد بن أبي عروبة في "كتاب المسامحة" عن أيوب عن نافع فذكره موطولاً، هكذا في "الإصابة"، وليس لفظ 'حج من الشام' في نسخ "الموطأ" بأيدينا، نعم تقدم في كلام "المنعي" رواية الأثرم "وعمر بن الخطاب يسحر هديه" ولفظ محمد في "موطئه" يسحر بدنه. قال الناجي: يريد أنه جاء منى واستعفى عن ذكره لمعرفة السامع أن عمر بن الخطاب لا يسحر هديه يوم النحر إلا بمعنى. "فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا العدة" ولفظ محمد "أخطأنا في العدة" بكسر العين وتشديد الدال أي في تعداد التاريخ والأيام. "كما ترى" سواء المجهول أي بطل "أن هذا اليوم" الذي وصلنا فيه، 'يوم عرفة' أي يوم الوقوف بعرفة، فلعلهم وردوا منى متوجهين إلى عرفة يوم النحر، فلما وجدوا عمر بن الخطاب وجميع الحاج على علموا أنهم أخطؤوا العدة وفاتهم الوقوف، "فقال عمر" من أخطأ: اذهب إلى مكة" قال الناجي: هذا يقتضي أن عمر قد علم أن إحرامه كان من الحل. قلت: وذلك لما تقدم في أول الباب من وجوب الخروج إلى الحل لمن أحرم من مكة عند مالك، وذلك لما أن الجمع بين الحل والحرم شرط الإحرام عند مالك، وأحد قولي الشافعي =

وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَدْيَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ كُنَّا نُرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ، وَانْحَرُوا هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ قَصِّرُوا وَارْجِعُوا، فَإِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، ثُمَّ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَابِلًا وَيَقْرُنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَيُهْدِي هَدْيَيْنِ هَدْيًا لِقَرَانِهِ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَهَدْيًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْحَجِّ.

= خلافاً لأبي حنيفة وأحمد 'فطف' أنت ومن معك' أمرهم بالقصف ولا بد من استعني معه وإن لم يذكره؛ لما علم أنه من توابعه، كذا في 'مستقى'. وخرجوا هدياً إن كان معكم 'يريد' إن كان معكم من ساق هدياً معه، ثم احتقروا أو قصروا 'يريد' أن عليهم أن يحلوا ولا يكون ذلك إلا خلاف أو تقصير، وظاهر الأثرين أنه يجب عليه التحلل ولا يجوز له البقاء على إحرامه، وفي شرح مسند 'وم' أن ثنائياً 'يحلل' بأفعال العمره وبقي عمرهما إلى قابل فحج بذلك الإحرام م يصح حجه. 'وارجعوا' إلى الأوطان، والأمر ليس على جهة الإلزام والوجوب، وإنما هو على جهة 'باحة الرجوع' أو على ما علم من حاشته أنه لا يمكنهم إلا الرجوع إلى أهليهم، وأهم ما أمروا بغير ذلك لشق عليهم، وأياماً كان فالرجوع وغيره في الأمر سواء.

فاحجوا قضاء لما فات، 'وأهدوا' على الإيجاب أو السلب، 'فمن' يجد هدي 'فصيام' ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع'. قال الناجي: وهذا حكم كل من وجب عليه هدي بمره إحرامه م حده، أما هدي الإحرام وفدية الأذى فليس بالإلزام، بل هو محرم به وبغير غيره. **ومن قرن الحج والعمره** 'أي أحرم' أولاً بالقران، 'ثم فاته الحج فعليه أن يحج قابلًا' أي في السنة التالية في القضاء، 'ويقرن' يصح إتمامه من قصر وفي لغة بكسرهما من صرب. 'بين الحج والعمره' يعني يقضي الحج الذي فاته على صفته. قال الناجي: وهذا كما قال 'إن من قرن الحج والعمره ففاته فعليه أن يحج قابلًا قضاء على صفته من القران، ولا تسقط عنه العمره في القضاء بالعمره التي حل لها؛ لأن تلك ليست بالعمره التي قرنها مع حجه. قال ابن رشد: اختلفوا فيما فاته الحج وكان قارباً هل يقضي حجه مفرداً أو مقروناً بعمره؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنه يقضي قارباً، لأنه إنما يقضي مثل الذي عليه. وقال أبو حنيفة: ليس عليه إلا الإفراد؛ لأنه قد طاف لعمرته فليس يقضي إلا ما فات. 'ويهدي' في حجة القضاء 'هدين، هدياً لقرانه الحج مع العمره' في سنة القضاء، 'وهدياً' ثانياً لما فاته من الحج' في العام الماضي. قال الناجي: يريد أنه يهدي في حجة القضاء هدين، هدياً للقران في ذلك العام، وهدياً للقوات في العام الحالى.

هَدْيُ مَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ

٨٥٩ - مالك عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِمَنَى قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَ بَدَنَةً.

٨٦٠ - مالك عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ مَسْوُولِي ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ يَغْتَمِرُ وَيُهْدِي.

٨٦١ - مالك أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هدي من أصاب الحج يعني إذا جامع أهله قبل صواف الإفاسة فما كان حكمه؟ وما يجب عنه من الهدي؟
وفصل المصنف بين هدي أصاب وبين هدي عمره إذ أصاب أهله "صَابَ لِمَوْتٍ" لأن الموات كان شبه مائتة سابق باعتبار أن في كل منهما كان الحج معدوما إما بفساد أو بالقبول، وفي هذا الباب تم حجه ووجوب هدي نوع من الفساد **أنه سئل** ساء مخبوء عن رجل وقع في جامع وأنهه وهو على قبل أن يفيض أي قبل أن يصوف صواف الإفاسة سواء رمي الخمره أم لا عند الحنفية، وهو مقيد عند الشافعي وأحمد بما بعد التحلل الأول؛ لأن الخمار قبل التحلل الأول مفسد عندهما؛ فإن ساء عندهما التحلل، وعند حنفية الموقوف قال الشافعي ويقضي على مذهب مالك أن يكون بعد الرمي حمرة العقبة أو بعد يوم النحر وقبل الإفاسة، أما إن أصابها قبل يوم النحر فقد تقدم أن المشهور من مذهب مالك أن حجه مفسد، قلت: وذلك؛ لأن الحج لا يفسد عند مالك في ثلاث صور: وهي وقوف حجاج قبل الرمي، وقبل الإفاسة أو وقوعه بعد أحدهما في يوم النحر. فأمره أي بصحة الحج و"أن يحرر بدنة" وبه قالت الحنفية خلافاً لشافعية ومالكية، فإن الواجب عندهم إذ ذاك شاة قال الشافعي: البدنة أرفع الهدي، لأن الهدي قد يكون بقرة ويكون شاة، وأرفع ذلك البدنة وحضه ههنا بائدة لعظم ما أتى به. **أنه الحج** أي ابن عباس "قال لذي يصيب أهله قبل أن يفيض" قال الشافعي: يحتمل ما قلناه قبل هذا أن يكون قبل الرمي أو بعده على التفسير الذي تقدم ذكره. قلت: وتقدمت أيضاً مسألت الأئمة في ذلك يعتمر ويهدي. قال الشافعي: هو قول مالك، وهو المشهور عن ابن عباس، وذلك أنه لما أدخل النقص على صوافه للإفاسة كما أصابه من الوطء كان عليه أن يقضيه بطواف ساه بإحرامه من ذلك النقص، ولا يصلح أن يكون الطواف في إحرام إلا في حج أو عمرة. **أنه سمع ربعة** الرأي، "يقول في ذلك" أي فيما يصيب أهله قبل أن يفيض، "مثل قول عكرمة عن ابن عباس" من أنه يعتمر ويهدي.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْإِفَاضَةَ، حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَرَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ،

وذلك: أي وجوب الهدى مع العمرة، "أحب ما سمعت إلي" بإضافة "إي" إلى ضمير المتكلم، "في ذلك" فقد احتار رواية عكرمة على رواية عطاء بن أبي رباح مع أنه من أجل السامع في المسائل والثقة والأمانة.

رجل نسي: ضواف "الإفاضة حتى خرج من مكة ورجع إلى بلاده، فقال: 'أرى إن لم يكن أصاب النساء' أي جامعها ولو امرأة واحدة مرة أو مرارا، فليرجع" وجوبا حلالا إلا من نساء وصيد وكره انصبت، قاله الرقابي، وهذا عند المالكية. "فيقص" أي يطفئ ضواف الإفاضة لا حتى بعد ذلك؛ لأنه قد حصل معنى "وإن كان أصاب النساء" بعد الرجوع "فليرجع" أيضا؛ لأن ضواف الإفاضة ركن بالإجماع وقد بقي على دمه فخرج حلالا من مجموعات الإحرام إلا النساء والصيد؛ لأن النواقيح حيث له التمتع الأول، ولا يحدد إحراما؛ لأنه على إحرامه الأول فيما بقي عليه ولا يبيح رجوعه؛ لأن نسيه قد انقصب. فيقص أي فيصف ضواف الإفاضة قال الرقابي: ومحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فحجبه عن ضواف الإفاضة النسي، كما قاله الإمام نفسه في "المدونة" ولا دم عليه؛ لأن تطوعات الحج أخرى عن وإحرامه. ثم يعتزم ما تقدم من إيجاب العمرة عند مالك ومن وافقه على من وصى قبل الإفاضة. "ويهد" أي يجب عليه الهدى حيازة الوفاء على طواف الإفاضة. ولا يسعى" أي ولا يجوز، "له أن يشتري هديه" الذي وجب عليه، "من مكة" أي من الحرم، "ويحرمها" أي مكة، وذلك لما تقدم في محله أنه لا بد من الجمع بين الحل والحرم في الهدى عند مالك، "وكنه" وفي نسخ المصرية دون الضمير بلفظ "ويكس"، "إن لم يكن ساقه" أي الهدى، "معه من حيث اعتزم" أي من حيث أحرم بالعمرة وهو الحل لما تقدم في محله أن محل إحرام العمرة الحل، "فليشتريه" أي الهدى، "مكة" أي الحرم، "ثم ليحرمه" أي الهدى إلى الحل ليجمع في الهدى بين الحل والحرم، "فيسقه" أي الهدى، "معه أي من الحل، "إلى مكة" خاصة؛ لأن موضع نحره مكة لا غير، "ثم يحرمها" قال الناجي: يريد أنه لا يصلح الهدى إلا أن يجمع بين الحل والحرم، وذلك أن يشتري في الحل فيساق إلى الحرم، أو يشتري في الحرم فيخرج إلى الحل، ثم يعود إلى موضع النحر في الحرم فيحرم، وإنما الذي يجمع من ذلك أن يشتري مكة، ثم يحرمها قبل أن يخرجها إلى الحل، فإن لم يكن معه هدى ساقه من الحل فليشتريه مكة أو حيث أمكه من الحل أو الحرم، لأنه ليس من شرط صحة شرائه الاحتصاص بأحد الأمرين، فإن اشتراه في الحرم مكة أو غيرها فليحرمه إلى الحل؛ ليجمع فيه بين الحل والحرم؛ لأن المسحر في الحرم، فإذا اشتراه في الحل لأحرأ إدخاله إلى المسحر في الحرم وحصل مكة بالذكر، لأن ما أهدى في العمرة لا يحرم حتى ولا يسحر إلا بمكة. قلت: وهذا كنه على مسلك المالكية، وأما عند الأئمة الثلاثة الناقية فليس من شرط الهدى الجمع بين الحل والحرم، بل إن اشتراه مكة ونحره بها أحرمها كما تقدم.

فقال: أرى إن لم يكن أصاب النساء فليزج فليفيض، وإن كان أصاب النساء فليزج فليفيض، ثم ليغتمز وليهد، ولا ينبغي له أن يشتري هديه من مكة، وينحره بها ولكنه إن لم يكن ساقه معه من حيث اعتمر فليشتره بمكة، ثم ليخرجه إلى الحل، فليسقه منه إلى مكة ثم ينحره بها.

ما استيسر من الهدى

٨٦٢ - مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبي بن أبي طالب كان يقول:

«وما استيسر من الهدى» شاة.

(١٩٥)

ما استيسر من الهدى. أي ما ورد في تفسير هذا الموضع، فإنه ورد في كلامه تعالى غير مرة، فقد قال عن اسمه، «فمن حج بأفقه» أي نحر ما نسيس من الهدى، وقال حل شاة، «والأخص» فم نسيس من الهدى» (سنة ١٩٥) قال العبي قد حسم العلماء لما نسيس من هدي فتاب صائفة شاة، وهي دنت عن عبي، «اس عس»، روى عنهم مالك في مسنده وأحمد، وقال في جميع مسنده، «حج بقوله تعالى: هدي» مع ٥٠ (سنة ٩٥)، قال، «وإذا حكمه في هدي شاة، وقد سمعته هدي» «روى عن صوس عن س عس» ما عسسي أن ما استيسر في حق العبي شاة، وفي حق غيره غرة، وفي حق صغير شاة «عن س عس» و«س عس» وعائشة أنه من الإبل والنقر حاصة، وكانهم ذهبوا إلى دنت من أجل قوله تعالى: «الأن جعلته لكم من سع» شاة (مع ٣٠) فذهبوا إلى أن الهدى ما وقع عليها اسم لد، ويرده قوله تعالى: «فوجد من قبل من قبل من قبل» بل قوله: «هدى» مع كفه» (سنة ٩٥) وقد حكم المسلمون في لصي شاة، فوقع عليها اسم هدي، وقوله تعالى: «هدى» نسيس من الهدى» (سنة ١٩٥) حسم أن يسير به إلى قل أحاس الهدى وهو الشاة، أو إلى أقل صفات كل حسم وهو ما روي عن ابن عمر: ابدية دون لدنة والنقر دون النقر، فهذا أحده أفضل من الشاة، ولا خلاف عدم في دنت، وإنما محل خلاف أن الواحد للإبل والنقر هل يجرح شاة؟ فعند ابن عمر يمنع، إما خرمًا وإما كراهة، وعند غيره نعم. فت وسباني عن إمامه نصريح أن أحب لأقرب عمده: أن ما استيسر من الهدى الشاة، قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الباقية.

كان يقول. إن المراد ما يسير في قوله عن اسمه ما استيسر أي يسير، من هدي بين ما، شاة خير لمتدا.

٨٦٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يُنْهَايَنَّ سُبُلَ مَا لَا تَنْتَهُوا الصَّيْدَ وَنَتْنَهُ حَرْبَةً وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِدُنُوكَ وَيَالِ أُمُورِهِمْ فَمِمَّا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ شَاةٌ، وَقَدْ سَمَّاها اللَّهُ هَدْيًا،

كان يقول: إن مراد في ما استيسر من هدي شاة، موافق لعياض في تفسيره قال السيوطي: أخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم من طريق إبراهيم بن علقمة عن ابن مسعود في قوله تعالى ﴿يُنْهَايَنَّ سُبُلَ مَا لَا تَنْتَهُوا الصَّيْدَ﴾ (سورة ١٦٥) يقول: إن أهل الرحل يرحل من حرة لأثر مفصلاً، وفيه ما يستيسر من هدي شاة. قال إبراهيم، فذكرت هذا الحديث سعيد بن حبيب. فقال: هكذا قال ابن عباس في حديث كنه. وأخرج وكيع وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق والرياني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس: فما استيسر من الهدى، قال: ما يجد قد يستيسر على الرحل الحرور والحرور. وأخرج من طريق ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال عليه هدي إن كان مؤسراً فمن ليل وإلا فمن البقر وإلا فمن النعم. وأخرج وكيع وابن أبي شبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق هشام بن عمار عن عائشة تقول: ما استيسر من هدي شاة، وسياقي عن ابن عمر ما يخالف ذلك، وإن الشاة لا تكفي.

قال مالك وذلك أي كون مراد ما استيسر شاة، أحب ما سمعت إلى من لأقوال محتقة في ذلك المذكورة في كلام العبي وغيره، وهذا نص عن الإمام مالك في أن أحب الأقوال في ذلك عنده قول من فسره بالشاة، فما قال الموافق في المعنى، إن مراد به عند مالك بدنة لا يصح النقل كما تقدم في باب التمتع. لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه استسأ الإمام مالك عن معتز بن عوف عن اسمه، وحاصل الاستدلال: أن الله تبارك وأوجب في الصيد المثل، ومعناه بدنة أن كثير من يصبوا لا يمتثل بقدره أو حرور، بل يكون أقصر منهما ويكون مماثلاً للشاة، فأنوحيه في احتملة الشاة وسماء لله تعالى هدياً، فعلم منه أن الهدى يتناول الشاة أيضاً، وأنشأ لا خلاف بين العلماء في أن الحكمين قد يحكمان في الصيد بالشاة أيضاً، وسمى الله عن اسمه ما يحكمان به هدياً، فعلم منه أيضاً أن الشاة داخلة في مسمى الهدى. وإذا كنت أن الهدى يتناول الشاة أيضاً، ومعناه أنها يسر قيمه من البقر والحرور عباساً، فعلم منه أن مصداق ما استيسر هو الشاة، وأصل هذا الاستدلال عن ابن عباس، فقد قال الخافض في الفتح: قد احتج بسنن ابن عباس، فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبد الله بن عمر الطي، قالوا: شاة، قال: فإن الله تعالى يقول: ﴿هَذَا رِجَالٌ كَعْدٌ﴾

وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا، وكيف يشك أحد في ذلك، وكل شيء لا يبلغ أن يحكم فيه بغير أو بقرّة، فالحكم فيه شاة، وما لا يبلغ أن يحكم فيه بشاة، فهو كفارة من صيام أو إطعام مساكين.

٨٦٤ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة أو بقرّة.

٨٦٥ - عن عبد الله بن أبي بكر، أن مولاة لعمره بنت عبد الرحمن يقال لها: رقية، أخبرته أنها خرجت مع عمره بنت عبد الرحمن إلى مكة قالت:

كان يقول، مراد بقوله على ما استيسر أي يسر. من هدي بدنة أو بقرة هكدي في جميع أسح القرية من المتون والشروح، وفي جميع أسح الهدى من المتون والمصنفات شاة أو بقرّة، وفي بعض موطأ قوله: شاة أو بقرّة، ومحمد: بغير أو بقرّة، وبقرية روية خاصة عن بن أبي نسيه عن بن عمر: هدي من بقرة ولاس. وما روى نصراني في مسند شامي من إسناد صحيح عن بن عمر أنه كان يقول: لا أعلم الهدى إلا من الإبل والبقرة، وكان لا يجر في الحج إلا من الإبل والبقرة. فإن لم يجد من ذلك شيئا وفي يسير الوصول: عن بن عمر أنه سئل عما استيسر من هدي، فقال: بدنة أو بقرّة أو سبع شاة، وأن الهدى شاة أحب إلي من أن أضوم أو أشرك في حرور، أخرجه مالك إلى قوله: بقرّة، وأخرج باقيه زرير وعصاهر عندي أن ما في أسح هدية حريف من الناس؛ لأنهم جميع أسح القرية وموقفه عامة ما روي عن بن عمر، كما تقدم من "المحلى". وأخرج محمد في موضعه أثر عبي: ما استيسر من الهدى شاة، ثم أثار ابن عمر هدي بقرة أو بقرّة، ثم قال: ونقول عبي بأحد. وهذا بقدر على أن قول ابن عمر غير قول علي وهذا حصه لأحد.

قالت رقية فحدثت عمره مكة يوم ثرويه أي ثامن ذي حجة، أو ثامن معها في هدي البقر، وظاهر سياق أنها كانت متمتع. "فصارت ناسيت وسعت بين صفاء ومروءة عمرها ثم دحيت صفه المسجد قال الرزقاني: صفه اصناد مفردة صفف كـ عرفة وعرف. قال ابن حبان: مؤخر المسجد، وقيل: سقائف المسجد ففقات عمره: أمعت مقصا؟ بكسر الميم وفتح القاف والصاد المتددة. قال الجوهري: انقص: المقراض، وهما مقصا فقلت: لا، فقالت: فالتسمية أي أصبه أي فالتسمية حتى حثت به إليها فأحدث به عمره، يعني هدي، هو من صبيعه لعائش، وصصفه صاحب الحمى صبغة التكميم. من فروج أي صفائر رأسها في صفه المسجد إرادة لستر وتدرة بالتقصير والإحرام من مسجد ناحج، قاله الرزقاني. وقال صاحب "المحلى": لعبها كانت لها عذر =

فَدَخَلَتْ عَمْرَةَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَأَنَا مَعَهَا، فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ دَخَلَتْ صُفَّةَ الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ: أَمَعَكَ مِقْصَصَانِ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَتْ: فَالْتَمِسِيهِ لِي فَالْتَمَسْتُهُ، حَتَّى جِئْتُ بِهِ فَأَخَذْتُ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ ذَبَحَتْ شَاةً.
بركة المنكح

جَامِعُ الْهَدْيِ

٨٦٦ - مالك عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ جَاءَ

= في ذلك من وقوع القمل أو غيره. وعنى هذا فهي كانت حاجة وأحدث من شعرها قبل أوامه، والأوجه الأول؛ هو عامة من حمل الأثر لا سيما الإمامان: مالك ومحمد كما سيأتي من كلامهما - حملوه على العمرة. فلما كان يوم البحر دحت شاة' راد في رواية ابن القاسم "للموصأ": قال مالك: أراها كانت معتمرة. ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة بل تأخذ عني، ويحتمل أن الإمام مالكا أراد بذلك العمرة المفردة أو عمرة التمتع، وهو الظاهر، وعنى هذا فيكون المعنى أنها دخلت مكة بعمرة وحثت منها في أشهر الحج، فوجب تقصير شعرها للعمرة، والهدي للتمتع. وذكر محمد هذا الأثر في "موطئه" في باب المعتمر والمعمرة ما تحب عبيهما من التقصير والهدي، ثم قال بعد الأثر المذكور: قال محمد: وهذا يأخذ للمعتمر والمعمرة يعني أن يقصر من شعره إذا طاف وسعى، فإذا كان يوم البحر دبح ما استيسر من الهدي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. وهذا أيضا يدل على أنها كانت متمتعة؛ لأن العمرة المفردة لا دبح فيها. قال أبو عمر: أدخل مالك هذا ههنا شاهداً على أن ما استيسر من الهدي شاة؛ لأن عمرة كانت متمتعة والمتمتع له تأخير الدبح إلى يوم البحر. وقال الباجي: إدخال مالك هذا الحديث في هذا الباب دليل على أنه حمل ذلك على أنها كانت متمتعة، فاحتج باحترائها بالشاة عن تمتعها عني أن اشاة مرادة بقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ شَرَىٰ بَعْدَ إِحْرَامِهِ﴾ (سورة ١٩٦) إلخ.

مقَصَصَانِ: مقرص، في 'القاموس' أقص الشعر والظفر: قطع منهما بالنقص أي المقرص، وهما مقصصان.

أن رجلاً إلخ: لم يسم. جاء إلى عبد الله بن عمر' بمكة، "وقد ضرر رأسه" ففتح الصاد المعجمة وإفاء الحقيفة، كذا ضبطه الزرقاني. وفي 'التعليق المجدد': روي بالتشديد والتخفيف أي جعله صفائر كل ضفيرة على حدة. وقال الباجي: قد ضرر رأسه وهو نوع من التلبيد. قلت: يشكل على التشديد لفظ محمد ثائر الرأس. 'فقال: يا أبا عبد الرحمن' كنية ابن عمر، وفي السج الهندية ههنا وفيما يأتي بدون الألف عني 'أنا' في الحديث "إني قدمت بمكة محرماً، 'عمرة مفردة'. ولفظ محمد في "موطئه" عن صدقة بن يسار قال: سمعت عبد الله بن عمر ودخلنا عنده قبل يوم التروية يومين أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه، فدخل عنده رجل من أهل اليمن ثائر الرأس. =

إلى عبد الله بن عمر وقد ضفر رأسه، فقال: يا أبا عبد الرحمن! إني قدمت بعمره مفردة، فقال له عبد الله بن عمر: لو كنت معث أو سألتني لأمرتك أن تقرن: فقال اليماني: قد كان ذلك، فقال عبد الله بن عمر: خذ ما تطاير من رأسك وأهد، فقالت طان وتفرق

= فصل في أن عبد الرحمن بن صفر رأسه حرم عمه بعد أن قال له عبد الله بن عمر: لو كنت معث حين حرمت بعمره مفردة، أو سألني قبل لإخراجه، وأمرتك أن تقرن بضمه، وكسرهما أي لأمرتك أن تقرن، لأنه أفضل من الجمع والإفراد، هو مصدر من سألني لكن لا أثر له كان مخالفاً محذراً منك من توحيد الإفراد، وهو ما قاله البرقي أني لأعسست بوجه ذلك أن يقال مثل الجمع وأنت خير بأن هذا التوجيه ياباه سياق الأثر.

لأمرتك أن تقرن: يدل على أن من فصل، كما في أنه حينئذ **قد كان ذلك** يريد أنه قد فات أمره فربما يقول على لإدفع ضمه لضمه، وذلك في أمره بن عمر يعني، غير التقصير، وهو يذكر ضمه فاهم، ومن ذلك على أنه فهم من يماني أنه قد كان أكمل صوف ونسعى، فم يبق لأن شبر عبه بأفضل ما يره في هذه الحال أي قد فات وجهه، كذا في نسعى، وبه حرم البرقي ردق، قد كان ذلك الذي أحرمت من الجمع فإن له عند ذلك معصية قد وصى بني ثعلبة أني حلف وسعيت بعمره وحالفهم شبحاً في المصطفى بد برهه بقوله بر آية تفتق شد قن خ ويشكل عنه لأمر بأحد ما نصير من لشعر، وفسر لشبح هذه حملة بقوله بغير آية يوشن شدة الزمات رتوج 'فصل عبد الله بن عمر' حد ما صدر أي رقع وصر، 'من شعر' است أي فقد قال الماحي - حد ما من شعر عن التقصير، وهذا لا يصح عند مالك في التقصير، ولا يخرجه إلا لأحد من جميع شعر، بل لا يخرى من صغر التقصير ولا يخرجه إلا خلاف، ولكنه عنه قد أمره بفصل ما حصد منه، ثم حينئذ أحد ما من شعره على مستط، أو على ما يقفه التقصير، وأما أن حمل على طاهره فعده جور التقصير أحد بعض الشعر، وعند مالك غير يخرى قلت: ولا يسكن على حقيقة إد تقصير ربع رأس يخرى عندهم، وهذا لأنه عمر في شهر حج، والمصدر أنه يريد حج من عامة عمره هدي سنة فقلت مرة من أهل العراق كتاب موجوده أد ذلك وعط محمد، فقلت له امره في است أو ما هدته فصيح فيكون فتحته حقيقة أو كسر الدال وسد لئلا، يا أبا عبد الرحمن بالألف ويدوي سبختان قال الماحي: يحمل قوها أحد أمر، أحدهما أن سألته عن هدي من أي قتل ذلك في الحصة، الثاني: أن سألته عن هدي ذلك نرحل حصه في مثل يسار وحاله فقال: هديه أي يدي تصوق عبه سم هدي، أحمل الهدي أولاً وثاناً رجاء أن أحد الأفضل فيما يصير في كلامه صرح بالأدنى كما سألني فقال بن عمر، هو م أحد إلا أن أدع شده كان أحب إلى من أن أضوه فصرح جواباً شدة في مثل ذلك من م أحد غير ذلك، =

امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: وَمَا هَدْيُهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: هَدْيُهُ، فَقَالَتْ لَهُ: وَمَا هَدْيُهُ؟
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أَنْ أُذْبَحَ شاةً، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ.
٨٦٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: ^{الذي يذبح} الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ إِذَا حَلَّتْ
لَمْ تَمْتَشِطْ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ لَمْ تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا
شَيْئًا، حَتَّى تَنْحَرَ هَدْيَهَا.

٨٦٨ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ وَامْرَأَتُهُ فِي بَدَنَةِ وَاحِدَةٍ،

= وأنه أحب إليه من صوم، وأحب هدي، وإن كان قطعه لقط لاسحب فظايره الوجوب؛ للاتفاق على أنه لا يجوز الانتقال إلى الصوم إلا بعد عدم ما جرى من الهدي، كذا في "استقنى". قال الرقابي: وهذا لا يخالف قوله أولاً ما استيسر من الهدي بدنة أو بقرة، إما لأنه رجع عنه، أو لأنه قيد بعدم الوجود، فمن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل له. قال أبو عمر: هذا أصح من روايه من روى عن ابن عمر: الصيام أحب إلي من الشاة؛ لأن المعروف من مذهب ابن عمر تحصيل بركة الدماء في حج على سائر الأعمال. قلت: لكن الروايات التي تقدمت عن ابن عمر صريحة في حصار ما استيسر في البدنة أو بقرة وعدم احتراء الشاة، فرواية من روى عنه: الصيام أحب إلي من الشاة مؤيدة بشك روايات، وأيضاً مشهور من مذهبه عدم عامة بقلة المذهب: أن ما استيسر من الهدي بدنة أو بقرة، نعم ما تقدم فيمن أحضر بعدوا من قوله: "وأهدى شاة" يؤيد أثر الباب في الاحتراء بالشاة.

المرأة المحرمة. حج أو عمرة إذا حلت من إحرامها، لم تمتشط أي لم تسرح شعرها، حتى تأخذ من قرون رأسها لتحل بذلك. قال الناحي: يقتضي استيعاب ذلك بالتقصير دون الاقتصار على التقصير من بعضه دون بعض، وهو لو أحب عند مانت. أي الاستيعاب بالتقصير وأحب عند إمام مانت، لكن ظاهر لفظ "من" يقتضي الاقتصار على البعض، وأما عند الحنفية: فو قص شاربه أو خيته أو غسل رأسه بالخطمي قبل احق لزومه موجب الحاية عند الإمام خلافاً لصاحبيه، والمرجع الأول، كما في "شرح المصاب"، وفيه أيضاً أن هذا الاختلاف في الحاج والمعتزم لا يخل به قبل الخلق شيء، مما مر اتفاقاً. وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها أي من شعر رأسها شيئاً، حتى تنحر هديها بقوه عر اسمه: لا تحنط، فهو مكمل حتى شيع الهدي محنطه (سنة ١٩٦٠) وهذا حجة من قال: إن سائق الهدي لا يحل حتى ينحر هديه، والمنسأة خلافية تقدمت في أفراد الحج والقرآن.

لا يشترك الرجل وامرأته إلخ: قال الناحي: إنما حص الرجل وامرأته تابع من ذلك؛ لأن الرجل يجوز له أن يشرك امرأته في الأصحية وإن لم ينحر له أن يشرك أجنبية؛ فلما نص على أنه لا يجوز له أن يشرك امرأته في الهدي، كان فيه تسيه على أن امتناع ذلك في الأحسية أولى. لهد كل واحدة منهما بدنة بدنة بالتسكير =

لِيَهْدِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةً. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ يَهْدِي يَنْحَرُهُ فِي حَجٍّ...

- في السح المصرية وبدوها في هديه، وإذا لم يجز الاشتراك في البدنة وهي كبر ما يكون من هدي فهي غيرها أو بالمع. قال الرزقاني: وبه قال مالك، وأحار الأكثر الاشتراك في هدي، وسط الكلام على ذلك من رشد في 'البدية' وجعل هذا رواية ابن القاسم، وحكي عن مالك أيضاً يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب. وأخرج البخاري في 'صحيحه' عن أبي حمزة قال: سألت ابن عباس عن نعمة فأمرني به وسألت عن هدي، فقال: فيها حرور أو بقرة أو شاة في دم. قال لحافه قوله: 'شاة' كسر الشين المعجمة وسكون اراء أي مشاركة في دم حيث يخرئ الشيء أو حذ عن جماعة، وهذا موافق لما روي مسلم عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهدي بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشرك في ليل ونفتر كل سبعة ما في بدنة، وهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان هدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كان كلهم متفرقين بذلك، أو كان بعضهم يريد التفرد وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكون كلهم متفرقين بهدي، وعن رفر مثله بزيادة: أن تكون أسانهم واحد، وعن داود وبعض المالكية: يجوز في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك: لا يجوز مطلقاً، وقد روي عن ابن عمر: أنه كان لا يرى الشريك، ثم رجع عن ذلك ما بعثه أسنة.

وسئل ساء المجهول، 'مالك' عن بعث ساء المجهول ويصح ساء المجهول أيضاً والأول أوجه. 'معه هدي يسحره في حج وهو' أي المبعوث معه، 'مهل' بضم الميم أي محرم بها، 'هل يسحره إذا حل' من العمرة 'أم يؤخره حتى يسحره في الحج؟' أي يوم النحر وسائر أيام منى. ويحل هو 'أي' المبعوث معه. 'من عمرته' قل حرم، ونيس في السح الهدي 'ويحل هو من عمرته' ولا يصح في ذلك، فإنه مفهوم أيضاً بدون ذكره 'فقد' مالك. 'هل يؤخره حتى يسحره في الحج؟' لأنه أحله بذلك العهد، 'ويحل هو' أي المبعوث معه 'من عمرته' قل حرم؛ لأنه لا يتطاع به عمرته. قال الناجي: قوله: 'ليسحره في حج' يقتضي أن بعثه في الحج تأثير بجمع من حرم في غيره، ولا يعلق بهدي بسبب إحرام له، وإنما تعينه بالوجه الذي أمر أن يذبحه عليه، فمن بعث معه هدي ليسحره في حج فإنه بعث به معه؛ مثلاً يسحره قبل أيام منى، فإذا أحله على ذلك فعليه الوفاء بما عاهد عليه، وأتمه فعنه، وهل يختص ذلك حج الذي أرسل معه أو نحر الناس، قال القاضي أبو الوليد: لا أثر فيه بقاء، وإنما يتعلق ذلك حج الناس فعلى الحامل لهدي أن يقف به بعرفة ويسحره مع الناس يوم النحر متى حج هو أو حج، وبذلك قال مالك في هذه المسألة: لا يسحره إلا في الحج ولم يعلقه بحجه. قلت: وهدي يتفقد بالمكان وهو حرم عند خفية ولا يتفقد بالزمان، ففي 'البدائع': ويجوز ذبح الهدايا في أي موضع شاء من الحرم ولا يختص منى، ومن الناس من قال لا حرم إلا منى، والصحيح قوساً لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: من نحر مكة كتب له أجر حرم، وعن ابن عمر أنه قال: الحرم كله محرر. وقد ذكرنا أن المراد من قوله عروحل: **فإنه محن** أي **سبب** **محرمة** (حج ٣٣) حرم، ويجوز ذبح الهدايا قبل أيام النحر، والحيلة فيه أن دم النحر والكفارة وهدي التطوع يجوز قبل أيام النحر، ولا يجوز دم النعمة والقران والأضحية.

وَهُوَ مُهْلٌ بِعُمْرَةٍ، هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَّ أَمْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: بَلْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ، وَيُحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ هَدْيُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **وَهَدْيَا نَاحِ الْكَعْبَةِ** فَأَمَّا مَا عُدِلَ بِهِ الْهَدْيُ مِنَ الصَّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِغَيْرِ مَكَّةَ، حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ.

٨٦٩ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَخَرَجَ مَعَهُ.....
بحرما بالجمع

والذي يحكم ساء المحجور، "عنه الهدى" أي وجب عليه الهدى، "في قتل الصيد" أي بسبب حراله، "أو يوجب عنه هدى" بالتكثير في السحاح المصرية وتعريف في الهدية والأوجه الأول. "في غير ذلك أي بسبب آخر غير الصيد، فإن هديه لا يكون أي لا يجوز دحه، "إلا بمكة" أو متى كما سيأتي تفصيله "كما قال الله تعالى: **هَدْيَا نَاحِ الْكَعْبَةِ** قال إساحي: إن بدل الصيد ثلاثة أشياء. هدي أو إصعام أو صيام، فأما الهدى فلا يحره إلا بمكة وهل يحره أن يحره متى؟ ظاهر قوله ههنا مع ذلك، ويقضي احتصاصه بمكة، وكذلك يقتضيه استدلاله بالآية، غير أن حكم هذا الهدى حكم غيره من الهدايا إن ساقه وهو معتمر أو خلال نحره بمكة، ولو ساقه في حج فوقف له في عرفة لم يحره أن يحره إلا متى في أيام منى، قاله أشهب وابن القاسم عن مالك. "فأما ما عدل" ساء المحجور، "له الهدى" الضمير إلى الموصول، "من الصيام أو الصدقة" ولفظ "من" بيان للموصول، "فإن ذلك يكون أي يجوز" تعير مكة، حيث أحب صاحبه أن يفعله فعنه. قال الناجي: إن له أن يأتي بالصيام والإطعام حيث شاء من البلاد مكة أو غيرها، فأما الصيام: فلا تأثير للبلاد والمواضع والأرمان فيه، ولذلك من أظفر رمضان بمكة وفي الصيف حار له أن يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد، ولا خلاف في ذلك يعرفه، وأما الإطعام فقد قال مالك في "الموطأ" وغيره: إن ذلك يكون تعير مكة حيث شاء صاحبه، ولم يذكر صفة الإحراج تعير مكة، وقد اتفق أصحابنا على جواز الإحراج تعير مكة، وإن احتتموا في كيفية الإحراج، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يجوز أن يفرق الطعام إلا في الحرم.

فخرج معه. أي خرج أبو أسماء مع ابن جعفر، وقد خرجا مع أمير المؤمنين عثمان بن عفان كما سيأتي في آخر الحديث "من المدينة فمروا" أي هما مع من معهما، "على حسين بن عبي" س أي طالب الهاشمي أبو عبد الله المدني =

مِنَ الْمَدِينَةِ، فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسَّقْيَا، فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ حَتَّى إِذَا خَافَ الْمَوْتَ خَرَجَ، وَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَدَمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِرَأْسِهِ فَحُلِقَ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسَّقْيَا، فَنَحَرَ عَنْهُ بَعِيزًا. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَكَانَ حُسَيْنٌ خَرَجَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ.

= سبط رسول الله ﷺ ورجلته من الدنيا وأحد مسندي شت أهل حبه وهو "أي الإمام حسين مريض بالسقي" قال لناحي: وقد روى سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد أنه قال: مرض حسين بأعرج فتحامل فيه سبع أسبب اشتد به المرض فمضى عثمان وبقي هو بالسقي، فأقام عليه عبد الله بن جعفر عذوبة في المعالجة، ويرجو أن يقوي علي التوجه معه. "حتى إذا خاف" عبد الله بن جعفر، "الموت" وفي المصرية. "الموت" وهم مصدران تعني: أي خاف أن يموت. "الحج" إن أقام بعد ذلك. "أخرج" بن الحج، "وبعث" فأصدر. "بن علي" بن أبي طالب وأسماء بنت عميس "نصه العين" المهمة مضعرا وهي بركة علي يومئذ وكنت فيه تحت أي بكر وفقه تحت جعفر وهي أم عبد الله بن جعفر، "أومأ بالمدنية" بشكل عليه ما سألني في آخر الحديث برويه الأثرم من كتاب علي معهم، وأرسل إليها؛ ليحرقها حارة ولم يرسل إليهما قبل ذلك ما رجا من صحبه وفقره علي. يكمل سكة "فقدما عنه" بالسقي وهذا نص في أن عليا لم يكن معه إذا ذلك، وما سيأتي من رويته لأثرم في آخر الحديث صاهره أنه كان معه "ثم" بن حسيناً أشار إلى رأسه يشكو وجع رأسه، أو نادى بشعره أو هوام في رأسه. "فأمر علي" بن أبي طالب "رأسه" فحلقت ساء المحجور لأمره. "كعب" بن عجرة حلق رأسه إذا نادى هوام رأسه. ثم ناسك عنه بالسقي وهذا نص في أن اسحر كان بعد الحلق، "فنحر عنه بعيزا" وهذا تفسير للسك، وقد قال عمر بن الخطاب: "فمن كان منك مريضا فانه من السقي" (الحدود ١٥٠) وقد ورد حديث كعب بن عجرة تفسير ذلك، وسيأتي في فدية من حلق قبل أن يسحر، والأثر دليل جوار سكت كبر مما وجب، فإن نوحا بد شده.

وكان حسين حرج من المدينة بن الحج، مع عثمان بن عفان "أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين، في سفره ذلك إلى مكة، والأثر يدل على أن عليا لم يكن حرج كل سكن عليه ما قال الموقر وروى الأثرم وأبو إسحاق الخورجاني في كتابيهما عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: كتب مع عثمان وعلي وحسين بن علي حجاجا، فاشتكى حسين بن علي بالسقياء، فأومأ بيده إلى رأسه فحلقه علي، ونحر عنه حرورا بالسقياء، وهذا لفظ رواية الأثرم وتلجمع مساح، واحتمل التعدد لا يجمع

الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ

٨٧٠ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ،
لحج

الوقوف بعرفة والمزدلفة: أما الوقوف بعرفة فقد أجمعت الأمة على أنه ركن لا يتم الحج إلا به، وحكى لإجماع على ذلك غير واحد من شراح الحديث ونقله المذهب، منهم الموفق وابن رشد وميثاق العلماء وغيرهم، لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما قاله الرازي: نقل عن الحسن أن الوقوف بعرفة واجب، إلا أنه إن فات ذلك قام الوقوف بجميع أحرمة مقامه، وسائر الفقهاء أنكروا ذلك، واتفقوا على أن الحج لا يحصل إلا بالوقوف بعرفة، وأما الوقوف بمزدلفة فمختلف فيه أيضاً عند الأئمة، وهما مسائلتان، ظاننا اشتبهت إحداهما بالأخرى على نقله المذهب، إحداهما: الوقوف بها بعد صبح الفجر من صبيحة يوم النحر. والثانية: المبيت بها ليلة النحر، وربما أصبقت شراح الحديث والفقهاء إحداهما على الأخرى. قال الموفق: للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة وجمع وأشعر أحرار، والمبيت بها واجب، من تركه فعليه دم، وهذا قول عطاء والرهري وقتادة والثوري والشافعي وأبي ثور وإسحاق وأصحاب الرأي وقال علقمة وإسحقي والشعبي: من فاته جمع فاته الحج؛ لقوله تعالى: ﴿وَذُكِّرْ بِهِ﴾ عند أشعر نحر ٥٥ (١٩٨) وقول النبي ﷺ: من صلى صلاة هذه وقف معها حتى تدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك - فقد تم حجه وساقول النبي ﷺ: حج عرفة فمن حجه قبل سنة جمع فقد تم حجه، يعني من جاء بعرفة، وما احتجوا به من الآية وأخر فاسطوق فيهما ليس بركن في الحج إجماعاً؛ فإنه لو بات تجمع ولم يذكر الله تعالى ولا يشهد الصلاة فيها صح حجه؛ ولأن المبيت ليس من ضرورة ذكر الله لها، فتعين حجه على مجرد الإيجاب أو القضية أو الاستصحاب، ومن بات بمزدلفة لم يخر له الدفع قبل نصف الليل، فإن دفع بعده فلا شيء عليه، وهذا قال الشافعي. وقال مالك: إن مر بها ولم يرل فعليه دم، فإن يرل لا دم عليه متى ما دفع، ولما: أن النبي ﷺ بات بها، وقال: خذوا عني مناسككم، وإنما أبيح الدفع بعد نصف الليل، بما ورد من الرخصة فيه، فروي عن ابن عباس: كنت فيمن قدم أبيي ﷺ صعبة أهله، وعن أسماء: أنها نزلت ليلة جمع، الحديث.

عرفة: سبأني وجه التسمية لها في الحديث الآتي، "كلها موقف" يعني أن الوقوف بأي جزء منها آت بسنة إبراهيم، ومذكر لعريضة الوقوف، ولا يختص بعضها هذا الحكم دون بعض؛ لكلا يتضابق الناس موضع وقوف النبي ﷺ، وقد قال عمر بن الخطاب: يا أيها الذين آمنوا! لا تقتلوا أنفسكم ولا تهلكتوا أنفسكم على هذا المكان، فإن عرفة كلها موقف، فهذا في الجوار، وإن كنا نستحب الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه تركا بالنبي ﷺ. "وارتفعوا" أيها الواقفون بها، 'عن بطن عرفة' نصم العين المهملة وفتح الراء ونون، وفي لغة: بصمتين، موضع بين منى وعرفات، وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة، والعلمين الكبيرين جهة منى، قاله الزرقاني. وفي 'الدائع' لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة؛ لأنه ﷺ هي عن ذلك، وأحبر أنه وادي الشيطان، قال الباقي: قوله: "ارتفعوا عن بطن عرفة" =

وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَّتَيْهِ، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحْسَرٍ.

يُحْتَمَلُ مَعْنِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ عَرَّةٌ مِنْ جَمَلَةٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ عَرَفَةٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اسْتِنَاءً مِمَّا عَمَّمَهُ بِقَوْلِهِ: 'عَرَفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ'، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَرَفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرَفَةٍ، عَنِ حَسَبِ مَا قَالَ ابْنُ أَبِي رَيْرٍ بَعْدَ هَذَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا اتِّبَاعُ مَنْ أَنَّهُ يَمْدُ عَرَفَةٍ مِنْ غَيْرِ جَهَةِ عَرَفَةٍ، وَاقْتَصَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِفُ يَخْتَصُّ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْ هَذَا الْاسْمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ احْتِاجٌ إِلَى اسْتِنَائِهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَرَّةٌ يَبْسُتُ مِنَ عَرَفَةٍ، وَلَا يَنْشَأُ مِنْهَا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ **يَعْنِي** مَعْنَى قَصَرِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى عَرَفَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: 'ارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عَرَةٍ' مَعَ قُرْبِهِ مِنَ عَرَفَةٍ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي 'أَمْوَالِهِ': بَطْنُ عَرْنِهِ وَادِي عَرَفَةٍ، يُقَالُ: إِنَّ حَانِظَ مَسْجِدِ عَرَفَةِ انْقَسَبَ عَنْ حُدُودِهِ، بَوَّ سَقَطَ مَا سَقَطَ، وَلَا فِيهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ حَبِيبٍ: أَنَّ عَرَفَةَ فِي الْحِلِّ وَعَرْنَةٌ فِي الْحَرَمِ، وَبَطْنُ عَرَةٍ الَّذِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِرْتِفَاعِ عَنْهُ بَطْنُ الْوَادِي الَّذِي فِيهِ مَسْجِدُ عَرَفَةٍ، وَقَالَ ابْنُ رِشْدٍ: رَوَى عَنْ أَبِي **يَعْنِي** مِنْ طَرَفٍ: عَرَفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرْنَةٍ، وَاحْتَفَتِ الْعِمَاءُ فِيمَنْ وَقَفَ بِعَرْنَةٍ، فَقِيلَ: حُجَّةُ نَامٍ وَعَبْدُهُ دَمٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا حُجَّةَ لَهُ، وَعَمْدَةٌ مِنْ أَبْطَلِ الْحُجَجِ: النَّهْيُ الْوَاردُ عَنْ ذَلِكَ، وَعَمْدَةٌ مِنْ مَنْ يَبْطِنُ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْمَوْقِفَ بِكُلِّ عَرَفَةٍ جَائِزٌ إِلَّا مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ يَأْتِ هَذَا أَحَدٌ مِنْ وَجْهِ تَرْجَمَهُ بِهِ الْحُجَّةُ.

والمردلة الح قال انقاري: هي على ما في "القاموس": موضع بين عرفات ومي؛ لأنه يتقرب فيها إلى الله تعالى، أو لاقتراب الناس إلى مي بعد الإفاضة، أو غيء الناس إليها في رلف من اميل، أو لأنها أرض مستوية مكسوة، وهذا أقرب، قال انقاري: لكن ما قبله للمقام أسب: وقال اراري: في التسمية بها أقوا، أحدها: أنهم يقربون فيها من مي، والاردلاف القرب. والثاني: أن الناس يجتمعون فيها، والاردلاف الاجتماع. والثالث: أنهم يردفون إلى الله أي يتقربون باقوف، وذكر الطحاوي: أن للمردلة ثلاثة أسماء: مردلة ومشعر الحريم وجمع، والأصح كما قال الكرمالي: إن المشعر فيها، لا عيها، إلا أنه يطلق عليها محار، ومه قوله تعالى: **وذكر** الله **مشعر** ح ٥٥ (القرة ١٩٨)، لأنه أريد به المردلة جميعها، لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل، وسيأتي الكلام على المشعر قريبا في تفسير الآية. "كلها موقف" وكلها من الحريم، "وارتفعوا عن بطن محسر" كسر السين المشددة بين مي ومزدلفة، سمي بذلك؛ لأن قيل أبرهة كلّ فيه وأعياء محسر أصحابه بعبه، وأوقعهم في محسرات، وإضافته لسياك كـ 'شجر إراك'. قاله الرقائي، وبذلك حرم النووي قال ابن حجر في شرحه: حرم به الحب الطري وشيحه ابن حبيب، لكن نظر فيه الفاسي بقول ابن الأثير: إن الفيل لم يدخل الحرم، وقيل: لأنه يحسر سالكيه ويتعبهم، وتسميه أهل مكة وادي النار، قيل: لأن رجلا اصطاد فيه فزلت نار فأحرقت، وقيل: لأن بعض الأنبياء **عليه السلام** رأى اثنين على فاحشة فدعا عليهما فزلت نار فأحرقتهما، وفي "الساب": المزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر، وحد المزدلفة بين ما زمي عرفة وقرن محسر وليس المأرمان ولا وادي محسر من المزدلفة، وفي "الدر المختار" إنه موقف البصاري، وفي "الغنية": هو مسيل بين مردلة ومي، ليس في واحد منهما.

٨٧١ **مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اعْلَمُوا أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، وَأَنَّ الْمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.**
قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.....
 (القرة: ١٩٧)

= قال الأزرقي: هو خمسمائة دراع وحس وأربعون دراعا، كذا في "الحر" وغيره، وفي 'عاية السروجي': أنه من مئ في الصحيح، ويدل عليه خبر "الصحيحين" عن ابن عباس، وما في 'البدائع' إلا أنه من مزدلفة، وهذا قال: لو وقف به أجره مع الكراهة، قال ابن اتمام: ظاهر كلام القدوري والهداية وغيرهما: أن المكائيل أي عرنة ومحسر ليسا مكان وقوف، سواء قضا: إلهما من عرفة والمزدلفة أو لا، وهكذا ظاهر الحديث الذي قدمنا تحريجه، وكذا عبارة الأصل من كلام محمد، ووقع في 'البدائع': أما مكانه أي الوقوف بمزدلفة فجزء من أجزاء مزدلفة، إلا أنه لا يسعي أن يبرل في وادي محسر، وروى الحديث ثم قال: ولو وقف به أجره مع الكراهة، وذكر مثل هذا في بطن عرنة، إلا أنه لم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة، كما صرح به في وادي محسر، ولا يخفى أن الكلام فيهما واحد، وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب، بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الإجزاء، وأما الذي يقتضيه النص إن لم يكن جماع على عدم إجزاء الوقوف بالمكائيل: هو أن عرنة ووادي محسر إن كانا من مسمى عرفة والمشعر الحرام يجرئ الوقوف بهما، ويكون مكروها؛ لأن القاطع أطلق الوقوف بمسماهما مطلقا، وخبر الواحد معه في بعضه، وإريادة عليه خبر الواحد لا تجوز، فيشت الركن بالوقوف في مسماهما مطلقا، والوجوب في كونه في غير مكائيل مستثنيين وإن لم يكونا من مسماهما لا يجرئ أصلا، وهو ظاهر، والاستثناء مقطوع.

اعلموا أن عرفة إلح: سميت بذلك: لأنها وصفت لإبراهيم عليه السلام فلما أبصرها عرفها، أو لأن حبريل عليه السلام حين كان يسور به في المشاعر أراه إياها. فقال: قد عرفت، أو لأن آدم عليه السلام هبط من الجنة بأرض الهند وحواء بجدة، فالتقيا ثمة فتعارفا، أو لأن الناس يتعارفون بها، أو لأن إبراهيم عليه السلام عرف حقيقة رؤياه في ذبح ولده ثمة، أو لأن الخلق يعترفون فيها بدوهم، ولأن فيها جبلا، والخيال هي الأعراف، وكل عال فهو عرف، كذا في "العيني" و"تهذيب اللغات" لسووي. "كنها موقف إلا بطن عرنة" باليون على ما أكثر السح وهو الصواب، فما وقع في كثير من النسخ المصرية والهدية بلفظ "بطن عرفة" بالغاء ليس بصحيح، والمصنف عقب المرفوع بالوقوف إشارة إلى استمرار العمل بذلك، "وأن المزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر" قال الباجي: هذا أظهر في أحد التأويلين: وهو أن تكون عرنة من عرفة ومحسر من المزدلفة، ولذا استثاهما، وقد يجوز أن يكون استثناء من غير الحسن، والأول أظهر.

قال مالك: أراد تفسير قوله عر اسم الآتي، وذكره في هذا الباب؛ لأن الجزء الثالث وهو الجدال في الحج بهذا التفسير يتعلق بالوقوف بعرفة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا حَجَّ أَشْهُرٌ مَعْنُوماتٍ مِّنْ مَّرْصٍ فِيهِ الْحَجُّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (القرة: ١٩٧) هذه الجمل الثلاثة في محل حزم جواب "من" إن كانت شرطية، =

عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَقَرَحَ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ، فَكَانُوا يَتَحَادِلُونَ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصُوبٌ، وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصُوبٌ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَسْكَاهُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَارِعُكَ فِي الْأَمْرِ وَاذْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ** ﴿٢٢٧﴾ فَهَذَا الْجِدَالُ فِي الْحَجِّ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

= الإحار بانتفاء الخلاف في الحج، وحدث أن فريش كانت تحالف سائر عرب فقف بالمشعر حرم، فارتفع الخلاف بأن يقفوا أيضاً بعرفات. وحدث أن فريشاً ومن دس ديهمه كما سيأتي، كتب يقف في الحج عند مشعر الحرام بفتح الهمزة، وه جاء ثوران، وقيل بكسرهما، وقال بعضهم به كثيراً في كلام العرب، وذكر القمعي وغيره أنه لم يقر به أحد، وذكر هدي أن أن اسمك فر بكسر. قال نزع مشاعر خج معاملة لظاهره لحوس، والواحد مشعر. وقال فرري. مشعر الهمزة، وأصحه من قولك: شعرت بأشيء إذا غمته، وبب شعري ما فعل فلان، أي ليت علمي بعه وأحاط به، فسمى الله تعالى ذلك الموضع بالمشعر حرم؛ لأنه معتم من معام الحج، بالمزدلفة بقرح بقاء وراي مفتوحين وجاء مهملة على ما صطله الرزقالي، وقال النووي في التمهيد: نصه القاف وفتح اراي، حل معروف بالمزدلفة، يقف الخجاج عنه بدعاء بعد الصبح يوم لحر.

وكانت العرب الحج: غير فريش وأحمس، وغيرهم من العجم يقفون بعرفة على أصل شرع إبراهيم على سبيل عليهم الصلاة والسلام. فكانوا أي حمس وغيرهم يتحدلون أي يتخاصمون فيما بينهم، يقول هؤلاء أي أحمس: نحن أصوب؛ لأننا من حمس، فلا خرج من حرم، ويقول هؤلاء أي غير أحمس: نحن أصوب؛ لأننا تبعنا شريعة إبراهيم على سبيل وعلينهم الصلاة والسلام. فقال لله تعالى رداً على كل من جادل في أمر الدين، ويدخل فيه الخذل في الحج أيضاً: لكل أمة بدول أواد في أومه في بعض السج وفي أكثرها ناواو، والصواب الأول؛ لأن أواد ليست في التبريل، "جعلنا مسكاً بفتح السين وكسرهما فراءتان سعتان، أي لكل أمة من الأمم الحالية والماضية حجة شريعة خاصة ودينا مخصوصاً هم ناسكوه" أي عابدوه وعاملون به، فلا يمارعك في الأمر أي أمر الدين، والمعنى: أن عليهم اتعاك وترك مخالفتك، فقد استقر الأمر الآن على شريعتك؛ لأنه ناسك لكل ما عداه، فكأنه تعالى هي كل أمة بقيت منها بقية أن تستمر على تلك العادة، وتزعم أنها تتحول إلى اتباع الرسول، فذلك قال: واذع إلى ربك أي ديه، ثم عنه بقوه. بث على هدى مستقيم وهذا على أحد التقاسيم في الآية، وفيها أقوال أخر منها كتب لتعاسير. فهذا جدل في الحج فيما يرى نصه البون أي بطن، قال الساجي: وأما الخذل: فذهب مالك إلى أنه الخذل في الموقف يوم عرفة، وه قال ربيعة، وقال ابن عمر وابن عباس: الخذل مرأ، راد ابن عباس أن ثماري صاحب حتى تعصه، وقال أنقاسه بن محمد: هو قول بعضهم: الحج اليوم، وقول بعضهم: الحج عدا، وإنما ذهب مالك إلى تخصيص الاحتلاف بهذا المعنى خاصة دون غيره =

وُقُوفُ الرَّجُلِ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ، وَوُقُوفُهُ عَلَى دَابَّتِهِ

قال يحيى: وسئل مالك هل يقف أحد بعرفة أو بالمزدلفة أو يرمي الجمار أو يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر؟ فقال: كل أمر تصنعه الحائض.....

من واحد حدث أنه حمل فوفه عن ١٥٠ لا حدث في حج ٥ (سنة ١٥٠) على سبع من احدث في أمر الحج حصة، ولا يمنع حمل لأية على العموم، إلا أن بدر الدين على تحقيق وقد سمعت ذلك تفسير من أهل العلم بحمل تفسير لأية كنه، فإن كل ما حكى مالك في تفسيره مقبول على سبب، كما تقدم مفصلاً، ويحتمل تفسير آخر اثنتان حصة، فبه ما يمكن تعقُّبُه من حديث جعفر مسك ٥ (حج ٦٧) لا حدث في الحج معروفا عند المنسقين، عرِّد إلى أهل العلم، وما ذكره الإمام مالك من تفسير فيه تخصيص لأية على بعض مواردها، فإن سأل: لا يمنع حمل لأية على عمومها، فيكون يرفث إجماع وكان مسح من الكلام، والمسوق: كل معصية، وحدث كل مرء ممنوع منه، فهذا كنه وإن كان ممنوع في غير حج، إلا أنه يؤكد أمره في الحج.

وقوف الرجل إلخ. ذكر المصنف في مسألتين. الأولى: حكم الطهارة في وقوف بعرفة، والثانية: حكم الوقوف كذا، وتقدم كلام على الثانية في صياحه يوم بعرفة، ثم الأولى فقد قال الموفق: لا يشترط الوقوف طهارة ولا سائر ولا استقبال ولا بنية، ولا علم في ذلك خلاف، فإن ابن سدر جمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن الوقوف بعرفة غير طاهر بترك للحج. ولا شيء عليه، وفي قول أبي **يحيى** تعذبه: فعلى ما يقع حاج من صف يست، دليل على أن الوقوف بعرفة على غير صهارة حائز، ووقفت عائشة لما حائضا بأمر أبي **يحيى**، ويستحب أن يكون صهرا، قال أحمد يستحب له أن يشهد مناسك كنها على وضوء، وكان عطاء يقول: لا يقضي شيئا من المناسك إلا على وضوء.

وسئل ساء المحمولى "مالك هل يقف أحد، كذا في المسح هدية، وفي مصرية، هل يقف الرجل، "عرفة أو بالمزدلفة أو يرمي جمار يوم النحر وغيره، "أو يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر بالطهارة من الحدث الأصغر أو الأكبر؟ فقال الإمام في حوزة مسدداً بالغيس، "كل أمر موصوف، "تصنعه الحائض" صفة له، من أمر خج" بيان لقوله: كل أمر، والخمسة مسدداً، حذره "فأرجل تصنعه وهو غير صاهر ولو أو حاية، فإن الخائض محدثة حدثاً أكبر، فإذا جاز لها أن تفعل سائر المناسك غير الصوف، دل ذلك على أن الحدث والحج يقع به؛ فإن أحدث دون حلا من خائض، وحج مسدود، ثم لا يكون عنه شيء في ذلك" من القضاء والحجرات، "ولكن الفصل" أي المستحب "أن يكون الرجل في ذلك المذكور في أسوأ كنه طاهر" متوصيا، ولا يسعى به أن يعتمد ذلك، أي عدم الطهارة في هذه الأماكن: ترك الاستحباب، وقد التيح في المسوى بعد قول الإمام مالك: هذا قلت، وعنه أهل العلم، وقال صاحب "يحيى" وبه قال الثلاثة السابقة.

مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ فَالرَّجُلُ يَصْنَعُهُ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ، ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَالْفَضْلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ طَاهِرًا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِلرَّاكِبِ أَيْنَزَلُ أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا؟ فَقَالَ: بَلْ يَقِفُ رَاكِبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ أَوْ بِدَابَّتِهِ عِلَّةٌ، فَإِنَّهُ أَعْدَرُ بِالْعُدْرِ.

عذر من عذره

وُقُوفٌ مَنِ فَاتَهُ الْحَجُّ

٨٧٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ.

وعليه الجمهور

للراكب "أبهر" عن المراكب "أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا" أيهما أفضل؟ "فقال مالك: 'من يقف رَاكِبًا' أَمَّا عِلَّةُ الْعُدْرِ، فَإِنَّ الْأَعْدَارَ تَسْقُطُ الْوَاحِدَاتِ، فَكَيْفَ بِالْمُتَوَكِّلِينَ؟" "إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ" أي بالراكب، "أَوْ بِدَابَّتِهِ عُدْرٌ" وفي نسخة "مُصْرِبَةٌ": عِلَّةٌ، بَدَلُ عُدْرٍ، وَالْمُؤَدَّى وَاحِدٌ، "فَاللَّهُ أَعْدَرُ بِالْعُدْرِ" أي أحسن بقول العذر، فإن الأعداد تسقط الواحدات، فكيف بالمتوَكِّلِينَ؟

وقوف من فاته الحج وليس لفظ "عرفة" في النسخ الهندية، والمعنى أي وقوف عرفة يكون سببا لقوت الحج، وعنه من الآثار الواردة في الباب هو الوقوف الذي لا يكون في ليلة سحر، وذلك لما تقدم في باب الوقوف عرفة أن وقت الوقوف المفروض عند مالكة: هو من غروب الشمس بينة سحر إلى طلوع الفجر منها، وتقدمت إلهام في ذلك، وبوت شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في "المصطفى": باب من لم يقف عرفة حتى طبع الفجر يوم السحر فقد فاته الحج. **من لم يقف عرفة**: "من" بعض "ليلة المرءة" وهي بينة السحر "قل أن يطبع الفجر فقد فاته الحج" ولو وقف قبل ذلك من السحر عند الإمام مالك، "ومن وقف عرفة من ليلة المرءة" ولو ساعة، "من قبل أن يطبع الفجر" وإن لم يقف في السحر قبل ذلك أصلا فقد أدرك الحج. قال الساجي: هذا يقتضي معنيين: أحدهما: أنه يريد أن هذا آخر ما يدرك به الوقوف، وإن كان يجوز الوقوف قبله ويختار به. والثاني: أن يقصد تعيين زمان الوقوف، فيكون معناه: إن لم يقف ليلة المرءة عرفة فلا وقوف له، وقد فاته الحج وإن كان قد وقف قبل ذلك؛ لأن ما قبل ذلك ليس بزمان لفرص الوقوف، وهذا هو الأظهر في اللفظ؛ لتعيقه الحكم على الليلة. قلت: وعلى الثاني حمده الإمام مالك، وعلى الأول حمده الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة.

٨٧٣ - مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج، ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج.

عنه الجمهور

قال مالك في العبد يعتق في الموقف بعرفة: فإن ذلك لا يحزى عنه من حجة الإسلام.

الله، ص ٢٤

ولم يقف بعرفة الحج في نيل عبد مالك، ومع في نيل عبد جمهور فقد فاته حج فله تحلل بفعل عمرة عبد مالك، ويتحلل فعنها وحوا عبد جمهور. ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة حصة عبد مالك، ولو من ليلة المزدلفة عبد جمهور، قيل أن يصح فحجر فقد أدرك حج. قال في فقهي كلامه أيضا أنه لا يكفي الوقوف هناك، وبنيته ذهب مالك، وذهب الأكثرون إلى أنه إذا وقف في حرم من رول يوم عرفة إلى صبح فجر فجر فقد أدرك الحج، وحده جمع من أصحاب وفي المدينة صحيحا مرفوعا من سيدنا محمد، ووقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه.

يعتق الحج: ساء جمهور، في موقف بعرفة ويحل محرما كما يدل عليه لسانه، فإن ذلك في حجه بإحرام عرف لا حزى عنه في لا يكفي من حجة الإسلام؛ لأن حرمه قد نزل، حب عليه إمامه، وبقي عليه حجة الإسلام، وبذلك فالتحقيق، لأن يكون هذا العبد المعتق محرما، لأن المحرم بعد أن يعتق، ثم يقف بعرفة من تلك السنة قبل أن يصبح فجر من يوم سحر، فإن فعل ذلك أحرا عنه يعني إن لم يكن أحرم بالحج وفي حالا حتى اعتق، فأدرك أن يحرم بالحج ويقف بعرفة قبل صبح فجر من بيته سحر، فإن حجه بحرله عن فرضه، لأن حرمه اعتقد بيه فرضه، كذا في المستفي ونسأله إجماعا، ولو لم حرم بعد اعتق أيضا، حتى ضيع نصيبه المضارح أو خاصي سحر "فحجر" فقد فاته حج من تلك السنة وبقي عليه حجة الإسلام، وكان مسرلة من فاته الحج، إذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل صبح فجر من بيته المزدلفة قبل الرقبي فبتحل بفعل عمرة، قلت: وإن خصصه فإنه محرمة بعد، فكيف تحلل منه؟ بل أن يقال: إن المعنى إن لم حرم حتى الفجر من أحرم بعده، فحينئذ يصح كلام الرقبي، والنسبة عدي في فاته حجة الإسلام عنه، كما تبقى على الصلوات، قال الساجي: يريد أنه إن لم حرم بعد علقه حتى طلع فجر من بيته المحر فقد فاته الحج، فلا يجوز أن لا يحرم بعد ذلك أو حرم، فإن لم حرم ولا شيء عليه سوى حجة الإسلام في مستقبل، ويحتمل أن يريد هذا بقوله: "كان مسرلة من فاته الوقوف بعرفة" على تأويل أنه لما رأى أنه قد فاته الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج، وهو أصواب، لأن لم حرم به بد طلع فجر من يوم سحر، وكان في وقت يعلم أنه إن أحرم طلع عليه الفجر قبل الوصول إلى عرفة؛ لأنه دخل في حج شيق أنه لا يسأله "ويكون على بعد المذكور الذي اعتق بعرفة ولم يحرم، أو أحرم بعد طلوع فجر حجة الإسلام بنفسها" أي يؤديها على الفور أو التراخي.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحْرَمَ، فَيُحْرَمُ بَعْدَ أَنْ يُعْتَقَ، ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَجْزَأُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُحْرَمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ، إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ، وَيَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ يَقْضِيهَا.

تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

٨٧٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ أَهْلَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مَنًى، حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنًى، وَيَرْمُوا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ.

٨٧٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ مَوْلَاةً

= قال ساجي: يريد أنه إذا فاتته وقوف عرفة، إما لأنه لم يحرم، أو لأنه أحرم قبل العتق، أو أحرم بعد عتق فمما يمكنه الوقوف بعرفة، فإن حجة الإسلام باقية عليه، لا تقضيها عنه ولا يسقط وجوبها شيئا مما تقدم.

كان يقدم إلخ: نساء المتاعل من التقدمة، "أهله" مانصب مفعول، وامرد النساء، "وصبيانهم من مزدلفة إلى منى" تناه بمعنه **﴿﴾** ورفقا بهم؛ لحوف الرحمة، "حتى يصليوا الصبح بمنى" وهذا يقتضي أن تقدم كال قبل الصبح، وإن ذلك كان مقدرا ما يأتي من صلاة الصبح، وقدم فريبا عن رواية سحاري. فمعهم من يقدم منى صلاة الفجر، ومعهم من يقدم بعد ذلك، "ويرموا قبل أن يأتي الناس" إلى منى. قال الساجي، لما كان يتعرض الذي هو فرض الميت بمزدلفة، قد وجد منهم ولم يبق إلا نفسه الوقوف مع الإمام، فحرص لهم في ذلك بصعقتهم، فنت: ومن قال بوجوب الوقوف قال بسقوط ذلك عنهم؛ بعدد، كسقوط أوداع عن إحائض.

أن مولاة إلخ: التائب في جميع السح الهديّة والمضريه، ولم يذكرها أهل الرحا في المنهات، قال سراجي: م سسم، لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عبد السنائي بلفظ "أن موى" بالتذكير فهو عبد الله كما في "الصحيحين". "لأسماء ست أبي بكر الصديق أحبره" أي عطاء، "قالت: حسا" من المزدلفة، "مع أسماء ست أبي بكر" الصديق، "منى بالصرف، "نعس" فتحتين، هو الضمة أحر الليل احنض بصوء الصباح، كما في "الجمع". قال الباجي: تختمل أن تريد به قبل صلوة الفجر، ويختمل أن تريد بعد صلوة الفجر وهو لأصهر، ولذلك روي عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله **﴿﴾** يصلي الصبح بعلس فت: يؤيد الأول ما تقدم فريبا عن سحاري: =

حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ،

= وبه قال أبو حنيفة، وقال شافعي: إن من رمى بعد نصف الليل أحراً. قال الموفق، ورمى هذه الحمرة وقتان، وقت فصيلة، ووقت إجرأ، أما وقت الفصيلة: فعند طلوع الشمس. قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها صبحي ذلك اليوم، وقال حابر: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الحمرة صبحي يوم النحر وحده، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس، أخرجه مسلم، وقال ابن عباس: قدما على رسول الله ﷺ أعينمة بني عبد مطلب، الحديث، وفيه: لا يرمي حمرته حتى تصبح الشمس، روى أحمد وابن ماجه، والرمي بعد صبح الشمس بخري بالإجماع وكان أولى. وأما وقت الحوار: فإنه نصف الليل من ليلة النحر، وسبب قال عصاء وابن أبي شيبي وعكرمة بن خالد والشافعي، وعن أحمد، يخرى بعد لفجر قبل صبح الشمس، وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق وابن المنذر، وقال مجاهد وأتوري والشافعي: لا يرميها إلا بعد صبح الشمس؛ ما روي من الحديث، ولما: ما روى أبو داود عن عائشة: أن النبي ﷺ أمر أن سمعة ليلة النحر، فرمت قبل الفجر، ثم مضت فأفاقت، وروى: أنه أمرها أن تعجل الإفاسة وتوافي مكة بعد صلاة الصبح، واحتج به أحمد، وقد ذكرنا في حديث أسماء: أنها رمت ثم رجعت، فصبت الصبح، وذكرنا أن النبي ﷺ أدب لمصعب، والأحبار متقدمة محمولة على الاستحباب، وإن أحر الرمي من آخر النهار حار. قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغرب، فقد رماها في وقتها، وإن لم يكن ذلك مستحبا لها، وروى ابن عباس قال: كان النبي ﷺ سأل يوم النحر عني، قال رجل: رميم بعد ما أمسيت؟ فقال: لا حرج، رواه البخاري، فإن أحرها إلى الليل لم يرمها حتى ترول الشمس من العبد، وهذا قال أبو حنيفة وإسحاق، وقال الشافعي ومحمد وأبو يوسف وابن المنذر: يرمي ليلاً؛ لقول النبي ﷺ: **أرم ولا حرج**، ولما: أن ابن عمر قال: من فاتته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يره حتى ترول الشمس من العبد، وقول النبي ﷺ: **هم: ولا حرج** بما كان في النهار؛ لأنه سأل في يوم النحر، ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس، وقال مالك: يرمي ليلاً وعليه دم، ومرة قال: لا دم عليه. وفي شرح الباب: "أول وقت حوار الرمي يدخل بطبوع الفجر الثاني من يوم النحر، فلا يجوز قبله، وهذا وقت الحوار مع الإساءة، وأخر وقت الأداء طلوع الفجر الثاني من عده، والوقت المسنون من طبوع الشمس يمتد إلى الزوال، ووقت الحوار بلا كراهة من الزوال إلى الغروب، وقبل: مع الكراهة، ووقت الكراهة مع الحوار من الغروب إلى صبح الفجر الثاني من العبد، فلو أحره إلى الليل كره إلا في حق النساء والصغساء، ولا يرميه شيء من الكفارة، ولو أحره إلى العبد يرميه الدم والقضاء، ويقوت وقت القضاء غروب الشمس من اليوم الرابع. ثم قال بعد ذكر الأيام الناقية: ولو لم يرم في الليل من ليالي أيامها الناقية رماه في هار الأيام الآتية على التأنيف قضاء اتفاقاً، وعليه الكفارة أي الدم عند الإمام، ولا شيء عليه عدهما، ولو أحر رمي الأيام كلها إلى الرابع مثلاً قضاء فيها في الرابع اتفاقاً، وعليه إجرأ عند الإمام، وإن لم يقص حتى عرت الشمس من اليوم الرابع فات وقت القضاء وسقط الرمي؛ لذهاب وقته، وعليه دم واحد اتفاقاً.

= وفي "البدائع": ثم يوم سحر فؤاد فقه بعد صبح فجره، فور مسح بعد صبح سمس قبل الزوال.
 وهذا عندنا، وفيه إضافة، إذ يصف بينه سحر دحل وقت زمني، وفيه سفلان سحر لا نحو قبل صبح
 الشمس، وتصحيح قولنا، ما روي عن أبي سبيح **رحمته** أنه قدم صبحه فيه، وفيه لا يرمي حمرة حتى يكمل
 مصححين، ففي عن زمني قبل صبح، وروى أن سبيح **رحمته** كان يصبغ فحده جسمه في عهد مصعب، وكان يقول
 فيه: لا ترموا حمرة العفة حتى يكمل مصححين، فإن قيل قد روي به قال: لا ترموا حمرة العفة حتى يصبغ
 الشمس وهذا حجة سفيان، فلو كان ذلك لعمول على ما كان الوقت مستحب، يوفيق بين زمني سحر
 لا يمكن، وفيه يقول: وأما حمرة فاحسبها، كذا قال في حقيقته، إن وقت زمني يوم سحر فقه، في غروب
 الشمس، وفيه أبو يوسف، يحد بين وقت زمني، وقد رتب الشمس وقت وقت وكمل، فيما بعده قضاء،
 ووجه قول أبي يوسف، إن أوقات معددة لا يعرف، لا يوفيق، ويوفيق ورد زمني في يوم سحر قبل الزوال،
 فلا يكمل ما بعده وقت له ذلك، ولأبي حنيفة الاختيار بين الأيام، وهو أن في سائر الأيام ما بعد الزوال، في
 غروب وقت زمني، فكذلك في هذا اليوم، لأنه بعد غروب سائر الأيام في سائر زمني لا في انتهائه، فكذلك مثله في
 ليلته، فإن لم يرم حتى غروب الشمس فزمني قبل صبح فجر من يوم الثاني آخره، ولا شيء عليه في قول
 أصحابنا، وسأفهم قولنا في قولنا، إن وقت سمس فقه وقت زمني وعينه فقه، وفي قولنا لا يحول، إلا
 في حر أيام السمرقند، وتصحيح قولنا، أنه **رحمته** قد مر، أن ما قبله من زمني حتى صبح فجر من
 بعد زمني، وعينه قد مضى في قولنا في حقيقته، وفي قولنا في يوسف، وعينه فقه، وما سدر به
 صاحبنا، يندفع، وكذا صاحب الهدية، وعندهما من قوله **رحمته** لا يرمي، إلا مصححين، أخرجنا صحابوي سنده
 عن ابن عباس أن سبيح **رحمته** كان يأمر ساءد فقه صبحه جمع أن فقهه مع قول فجر سواد، ولا يرمو
 حمرة، إلا مصححين، وتصحيح حر عنه أن رسول الله **رحمته** عنه في الليل وفيه، لا يرمو حمرا حتى يصبغ،
 وقده ما سدر به ساجي من قوله عن **رحمته** ذكره في كماله فقهه، وما سدر به من سدر من قول
 ماثل ما سدر به رسول الله **رحمته**، حتى لأحد أن زمني قبل صبح فجر، مع أنه قد روي حديث أسماء وفيه
 زمني على أكثر ما قاله سافعي يروي عن حرف (إجماع)، نحصل حجب في سنة وحدث، أن زمني
 دليل ثم يظوف بزيارة سمس، ثم جزم حجة أخرى ويرجع إلى غروب، ويقف في قبل صبح فجر، ثم يفعل
 عليه لأفعال، وهو كان قد حازر ما مر من أفسد حجة باجماع أن فقه من قبل، وحديث أنه سمة سمس فيه
 دلالة على أنه **رحمته** عنهما ذلك وفقه غيبه، ولا أنه **رحمته** أمرها أن زمني يلا، ويكمل هذا لا يترك مرفوع ومراد
 مرفوع ما فقه من قوله **رحمته** لا يرمي، إلا مصححين، وحكي حديثي عن غيره: أن حديثه سمة رحمة
 حاصه ها، وحمل سبيح في سمس فقه في حديث أنه سمة فقه قبل فجر على ما قبل صلاة فجر.

وَمَنْ رَمَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ النَّحْرُ.

٨٧٨ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُنْذِرِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَرَى أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ بِالْمُزْدَلِفَةِ تَأْمُرُ الَّذِي يُصَلِّي لَهَا وَلِأَصْحَابِهَا الصُّبْحَ، يُصَلِّي لَهُمُ الصُّبْحَ حِينَ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ تَرْكَبُ فَتَسِيرُ إِلَى مَنَى وَلَا تَقِفُ.

فقد حل له النحر: قال اساجي: عندما يقتضي تقديم الرمي على نحر، وإن اسحر إنما يحل له بعد الفجر، وقوله: "فقد حل" يقتضي معين، أحدهما: يريد به الحيوان، فيكون معنى ذلك: قد حل وقت دحه، ويحتمل أن يريد بذلك: أنه قد أصبح به إباحة غاربه من الكراهية، سائبة من اتقدم على ما هو مرتب عليه، وذلك أن الرمي مقدم على الدح وهو المحفوظ من فعل النبي ﷺ، والأصل في ذلك ما روى أسد: أن رسول الله ﷺ رمى جمره العقة، ثم انصرف إلى البدن فحجها، قلت: ومع ذلك فتقدم الرمي على الذبح ليس على الوجوب عند الجمهور، قال ابن رشد: أجمعوا على أن من حر قل أن يرمي فلا شيء عليه؛ لأنه مخصوص عليه، إلا ما روي عن ابن عباس أنه كان يقول: من قدم من حجه شيئاً أو أخره فليهرق دماً، قلت: وهو مقيد عندا الحقيقة بالمفرد، فإن الذبح ما لم يكن واحداً عليه لا يجب الترتيب بينه وبين الأمور الثلاثة، من الأساك الأربعة في يوم النحر.

أما كانت ترى: أم أبيها "أسماء بنت أبي بكر" الصديق، "المزدلفة تأمر" إمامها، "الذي يصلي لها ولأصحابها" أي يؤم لها ومن معها، "الصبح" بالنصب منقول بقوله: "يصلي". قال الساجي: يريد أنها كانت اتخذت إماماً يصلي لها؛ إذ لا يجوز لها أن تؤم من أحد رجالاً ولا نساء، وكان يشق عليها الهوص إلى الموقف، إما لضعفها أو لما كان أصابها من العمى، فاتخذت من كان يكون معها من يصلي بهم، فتدرك بذلك فصل الجماعة. 'يصلي لهم الصبح' بيان للمأمور به، أي تأمره أن يصلي، "حين يطلع الفجر" أي في أول طلوعه، وهذا هو السعة في هذه الصلاة، "ثم ترك" بعد الصلاة، "فتسير إلى منى ولا تقف" بالمزدلفة بعد الصلاة. قال الساجي: تريد أنها كانت تقدم صلاة الصبح أول طلوع الفجر، وهذه السعة من وقف بالمزدلفة؛ يتمكنوا من الوقوف والدعاء، ولا يصيق وقت الوقوف عما يريدونه من طول الدعاء والتضرع، إلا أنها كانت تقدم الصلاة لمنى آخر، وهو أن يمكنها التقدم إلى منى، ويمكنها الرمي في حنوة قبل تنصايق وتراحه. قلت: ويشكل على هذا الأثر ما تقدم عن الساجي برواية عبد الله بن موسى أسماء: أنها كانت ترتحل حين غاب القمر، فترمي الجمرتين ثم تصلي الصبح في منى، وبمكس الحجاج باختلاف الأحوال، يعني كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة، ومنها إلى منى، وسمي دفعاً لازدحامهم حين انصرفوا، فيدفع بعضهم بعضاً.

السيرة في الدفعة

٨٧٩ - مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: سئل أسامة بن زيد وأنا جالس معه:

سئل الخ أسامة بن زيد عن حادثة من شرب خيل كني، حب رسول الله ﷺ ومولاه، وابن حبه زيد بن حارثة، واحتضن زيد من الصحابة بأنه عني به يصرح في كنية باسم أحد من صحابه مولاه، وأنا جالس معه هكذا أخرج أبو داود وسحاري وغيرهما، ونسبوا من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه، سئل أسامة بن زيد وأنا شاهد، أو قال. سألت أسامة بن زيد، ولم يتعرض شراح سحاري عن تسمية أسائل، كيف كان رسول الله ﷺ سير فيه هشام صحابه بأمر حج وحفظ منه به ﷺ، حتى يدعو إلى حفظ صفة مشبه وإسارعه حيث أسرع وإبصاره حيث أوضح، ومباراه ومما في حقه في حقه له دغ، فيه التسمية بذلك، وقد ورد في أحاديث كثيرة، وهو يفتح ويو وحر كسرهما، ودغ فيه ناس، علم أنه لا يفتح له بعد هذا، وفيه أخرى، ولا اجتماع له آخر مثله، وسبه أنه بل **رد** **ح** **ض** **له** **نفس** **له** **س** **له** **في** **وسط** **أيه** **التسريع**، وعرف أنه لوداع، كذا في الجمع، حين دفع قال اساحي يجوز أن يرد له دفع من عرفة، وجوز أن يرد الدفع من المردفة، إلا أن اختصاص أسامة بوقف الدفع من عرفة هو المشهور، لأنه كان رديف حي **في** حين دفع من عرفة، وأما حين دفع من المردفة فإنه أردف لفصل من عرس، ولا يمنع أن يكون أسامة شاهد ذلك فأحضر عن الأمرين، على أنه قد روي عن أسامة لإخبار عن الدفع من عرفة حاشيه، فب: هذا هو المعنى ما قد أحفظ: ردد في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره عن مالك في 'الموطأ': حين دفع من عرفة.

قال الررقالي: معناه في رواية ابن وصاح عن يحيى، وإلا فروية أنه ليس فيها ذلك، كأكثر روية 'الموطأ' وإن كان المعنى عليها. 'فقال' أسامة: 'كان يسير عني' قال يحيى: فخرجت بعد المهمة وفتح الله الحرة فاف، هو السير الذي بين الإطعام والإسراع. وقال في 'منار': هو سير سهل في سرعة، وقد قرر سير سريع. وقبل: المشي الذي يتحرك به عني الدقة، وفي 'الغائق': 'العق'. 'الحق' 'مسح'. 'نصب' 'عق' على مصدر مؤكد من لفظ انفعال، كذا في 'الفتح'. 'إفاد وجد' **فرجة** هكذا في جميع نسخ الهدية من تنوير و'الشروح'، وفي 'الفتح' المصرية: فحوة، قال الررقالي: يفتح الغاء وسكون الخيم فواء مفتوحة. أي مكنا متسعا، كذا روى عن لقاسم وابن وهب والقعبي والتميمي وصائفة، وروى يحيى وأبو مصعب وحسن بن كثر وسعيد بن عقير وجماعة فرجة، بضم الغاء وفتحها وسكون الراء، قال من عند سير وغيره، هو معنى فحوة **رد** كذا روي عن يحيى بن نطق 'الفرجة' فتصافر جميع النسخ المصرية من المتن والشروح على لفظ 'فحوة' مسعرة. 'نص' 'فتح' 'لور' وتشدده انصاف المهمة، فعلن ماص وقاعه لني **في**، أي أسرع، وفي 'كتاب الاحتفال': 'النص' 'انصبص' في السير: أن تسار الدابة أو المغير سيرا شديدا حتى يستخرج أقصى ما عده، ونص كل شيء منهاده، وقد أبو عبد: لنص

كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ فَقَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَرْجَةَ نَصَّ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ.

٨٨٠ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحَرِّكُ رَاغِلَتَهُ فِي بَطْنِ مُحَسَّرٍ قَدَرِ

رَمِيَةِ بَحْرٍ.

= أصله منتهى الأشياء وعابثها ومنع أقصاها. وفن من نصل تعجل الدفع من عرفة - والله أعلم - إنما هو لتسويق الوقت؛ لأنهم إما يدفعون من عرفة إلى اردفة عند سقوط الشمس، وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أميال، وعيبتهم أن يجمعوا بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وتنت سبتها، فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة، وقال المصري: الصواب في السير في الإفاضة جميعاً ما صححت به الآثار، إلا في وادي محسر؛ فإنه يوضع صحبة الحديث بذلك، فهو أوضع أحد في موضع العنق أو العكس لا يرميه شيء؛ إلا جماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئاً طريق الصواب، كذا في "العين".

والنص فوق العنق أرفع منه في السرعة، قال النووي: هما نوعان من إسراع السير، وفي العنق نوع من الرفق، قال الحافظ: كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن، وأبو عروة من طريق أسد بن عياض، كلاهما عن هشام: أن التفسير من كلامه، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه البخاري في الإلهاد فقط؛ فإذا وجد فجوة نص، والنص فوق العنق، وكذا أدرجه سفيان فيما أخرجه السائي وعبد الرحيم بن سليمان ووکیع فيما أخرجه ابن حزيمة عنهم عن هشام، وقد رواه إسحاق بن رهويه في "مسنده" عن وکیع فقط، وجعل التفسير من كلام وکیع، وقد رواه بن حزيمة من طريق سفيان فقط، وجعل التفسير من كلام سفيان، وسفيان ووکیع إنما أحداً التفسير المذكور عن هشام، فرجع التفسير إليه، وقد رواه أكثر رواة "الموطأ" عن مالك فلم يذكروا التفسير، وكذلك رواه الطيالسي عن حماد بن سمية، ومسلم عن حماد بن زيد، كلاهما عن هشام، وقد روى الحديث المذكور عن هشام عشرة أنص كما ينصه البرقاني تبعاً لشرح البخاري.

كان يحرك الحج ساء الفاعل من التحريك، أي تخريكاً رائداً يسرع، "راجلته في بطن محسر" نصب الميم وكسر السين المشددة، تقدم سب تسميته بذلك، "قدر رمية" هكذا في جميع النسخ الهندية، وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، وورد في بعض الهندية بعدها "حجر". ونقط محمد: كقدر رمية حجر قال محمد في "موطئه" بعد ذلك: هذا كله واسع، إن شئت حركت وإن شئت سرت على هيئت، نعم أن النبي ﷺ قال في السيرين جميعاً: **عسك** بالفتح، حين أفاض من عرفة وحين أفاض من المزدلفة، يعني أنه ليس على الوحوب، وتقدم نحو ذلك قريباً عن المصري: أنه لو وضع أحد في موضع العنق أو العكس لا يرميه شيء؛ إلا جماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئاً طريق الصواب، وقال الشيخ في "المسوى": عليه أهل العلم، في "هندية" إذا مع بطن محسر أسرع إن كان ماشياً، وحرك دابته =

مَا جَاءَ فِي النَّحْرِ فِي الْحَجِّ

٨٨١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمَنَى: هَذَا الْمُنْحَرُ، وَكُلُّ مَنَى مَنْحَرٌ، وَقَالَ فِي الْعُمْرَةِ: هَذَا الْمُنْحَرُ يَعْنِي الْمَرْوَةَ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ وَطُرُقُهَا مَنْحَرٌ.

= إن كان راكبا قدر رمية حجر، ومنه في الأنوار. كس و سرحسي: ويمشي على هبته في لصريق، هكذا قال رسول الله ﷺ أنها من سرحسي في جوف حنبل، ولا في بضع لأن عسكته بأسكته. وروى جابر بن عبد الله أن كان يمشي على راحلته في لطريق على هبته، حتى إذا كان في بضع أو في موضع راحلته وجعل يقول:

إليك تعدو قلقا وضيئها
مخالفا دين النصارى دينها
معترضا في بطنها حنينها
قد ذهب الشحم الذي يزينها

فرغم بعض الناس أن الإيصاع في هذا الموضع ستة، ولما يقول به، وتأويله أن راحلته كنت في هذا الموضع، فعنهم، فاعتقت كما هو عادة أدوب، لا أن يكون قصده الإيصاع، وعامة كتب خليفه على الأول، فهي 'شرح الساب': فإذا بلغ بطن محسر أسرح قدر رمية حجر إن كان ماشيا، وحرك دنته أي بالإسراع إن كان ركبا، وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة، فقد روى أحمد عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ 'وضع في بطن محسر، وفي الموضع': أن ابن عمر كان يحرث راحلته في محسر قدر رمية حجر، وبه جزم في الدر مختار وغيره.

قال إلخ وهو نازل إذا ذك 'معى' بالناء في جميع السحج المصرية، وبالإلام بدل ساء في الهندية، ولأوجه الأول، 'هذا' أي الموضع الذي نحرته فيه، 'المحسر' الأفضل، أو محسري، 'وكل منى منى' يعني في كسر السحج الهندية: وكل منى منى، بل فيها: قال منى: هذا المحسر، فيكون إشارة إلى جميع منى، لا إلى موضع خاص منها، ونقص في داود برواية جعفر عن أبيه عن جابر قال: قال النبي ﷺ 'حب حب منى كحب محسر' روى في روضة: فاحره في حاكم وهو أمر بإباحة لا بإحباب ولا بد، قال ابن التين محسر أي عند حمرة لأولى بني مسعود.

وقال في العمرة إلخ إشارة إلى المروة، 'هذا المحسر' الأفضل، يعني بقصد الإشارة، 'المروة' مفقود 'يعني قال الناجي' حصص العمرة هذا القول؛ لأنه لا يتعلق بها ولا هديتها معنى، فأشار إلى المروة، وقال: 'هذا المحسر' على سبيل التخصيص ما قلت: هذا أيضا منى على مسلك المانكية، فعندهم إذا اتفقت الشروص ثلاثة فمحل للحجر حينئذ وجوبا مكة، ولا يجزئ بمنى ولا غيرها 'وكل فجاج مكة' كسر الفاء وجميع، جمع فتح ففتح الله وهو لطريق الواسع بين الحسين، 'وطرقها' جمع طريق، 'محسر' يجوز اسحر فيها. قال أبو عبد الله: يريد كل ما قرب بيوت مكة من فجاجها وطرقها محسر، وكل ما تباعد فليس محسر، قال الناجي: يعني أن المروة وإن احتضت بقصبة ذلك، فإن سائر طرقها ومواضعها حرم المحر فيها، فكل ما لا يفتح حوله منى؛ عدم صفه من الصفات الثلاثة التي ذكرناها، فإنه لا يسحر إلا مكة؛ لأنه لا محسر لهندي غير منى ومكة، ثم لمحر مكة.

٨٨٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخُمْسِ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا تُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَكُنْ

= مكة نفسها وما يلي بيوتها من مازن الناس، قاله مالك. وأما عند الجمهور: فتحصيص مي ومكة لهما باعتبار البدن، وأما الخواص: ففيه الحرم كله سواء، حتى حكى على ذلك الإجماع أيضاً غير واحد من نقلة المذاهب، وقد عرفت أن حكاية الإجماع ليس بوجيه، مع خلاف مالك في ذلك، قال الخصاص في 'أحكام القرآن' في قوله تعالى: **﴿ثُمَّ مَحَبٍ إِلَى ثَلَاثِ عَشْرَةٍ﴾** (مح ٣٣) المراد ناسيت ههما الحرم كله؛ إذ معنوم أنما لا تدبج عند البيت ولا في المسجد، وقد عني أن الحرم كله، فعبر عنه بذكر البيت؛ إذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت، وهو كقوله تعالى في حراء الضبيد **﴿هَذَا رَجْعُ كَعْبَةَ﴾** (كعبه ٩٥) ولا خلاف أن المراد الحرم كله، وقد روي عن جابر مرفوعاً: مي كله محرر، وكل **فخرج مكة محرر**، وتقدم في شرح آية الصيد تحت قوله تعالى **﴿هَذَا رَجْعُ كَعْبَةَ﴾** أن مالكا لا يميز من نحر هديه في الحرم إلا أن يحرمه بمكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أجزأه، وفي الدر المختار: ويتعين الحرم لا مي بكل، قال ابن عابدين: قوله: "لا مي" أي بل يس؛ لما في "المبسوط" من أن المسة في الهدايا أيام الحرم مي، وفي غير أيام الحرم فمكة، هي الأولى، "شرح النصاب".

تقول خرجنا إلخ واحتنف في عددهم، 'مع رسول الله ﷺ' من المدينة ستة عشر من الهجرة، 'الخمس ليال بقين' قال القسطلاني: يقتضي أن تكون فالثمة بعد انقضاء الشهر، ولو قانته قبله لكانت: إن بقي إلخ "من ذي القعدة" بفتح اقفاء وكسرها، سمي بذلك؛ لأنهم كانوا يقعدون فيه عن القتال، ومثل التاريخ الذي وقع في حديث عمره وقع في حديث ابن عباس أيضاً، وأخرجه البخاري بقصص: اطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما نزل جمل وأدهن وسس إدره ورداه، فأصبح بذي الحليفة ركب راحته، حتى استوى على البداء أهل هو وأصحابه، ودلت خمس بقين من ذي القعدة الحديث. وفي 'المواهب' برواية المسائي عن جابر قال: خرج رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذي القعدة، وخرجنا معه، الحديث.

ولا نرى إلخ: بضم النون أي لا نطش على ما صطبه أكثر الشراح، قال العيني: حملة في محل الصب على الحال، 'إلا أنه الحج'، هكذا في 'الصحيحين' وغيرهما من رواية الأسود عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا الحج، وللبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: مهين بالحج، ولمسلم عن القاسم عنها: لا تذكر إلا الحج، وله أيضاً: ملين بالحج، ويشكل على هذه الروايات ما تقدم في إفراد الحج عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ فمما من أهل بالحج، فحمل الررفائي وغيره من شراح الحديث الروايات الأولى على أول الأمر؛ إذ خرجوا من المدينة لا يرون إلا الحج؛ لما كانوا يعمدون من ترك الاعتماد في أشهر الحج، والروايات المتضمنة لأنواع الحج على آخر الأمر؛ إذ بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج، -

مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ:

= وجمع بينهما القاري، بأن قوها: لا تذكر إلا الحج، أي ما كان قصد لأصلي من هدي سفر لا الحج بأحد أنواعه من القران والتمتع وإفراد، فما من فرد، وما من قرن، وما من تمتع. فعلى هذا يكون الاستثناء باعتبار الأنواع الأخر من سفر الجهاد وغيره، وقال ابن القيم: فبالله العجب! أنص امتنع أنه حرج غير الحج، بل حرج للحج متمتعاً، كما أن المعتسل للحج إذا بدأ فوضاً، لا يمتنع أن يقول: حرج عمن الحدة، وأحب عنه الشيخ في 'إسدل' عن تقرير انقضاء الككوهي، أي أنها إما أضافته إلى نفسها بحار، كما أضافته في قوها بعد ذلك: فلما قدما تصوفاً، ومن المعلوم أنها كانت حائضاً عند ذلك، وإما نسبت فعل الجماعة إليها، فتد: وامرأ بقوله: كما أضافته، بعد ذلك، ما في أبي داود من رواية الأسود، وقد أخرجها اسخاري أيضاً سقط: خرجاً مع رسول الله ﷺ ولا يرى، لأنه الحج، فلما قدما تصوفاً بالبيت، أخذت وفيه أيضاً قالت: فحصدت فم أضف بالبيت، قال الحافظ: قوله تصوفاً، أي غيرها؛ لقوها بعد: فم أضف، فبه تين به أن قوها، تصوفاً، من العام الذي أريد به الخاص. فلما دوناً أي قرباً، 'من مكة' وكان ذلك سرور كما جاء عن عائشة، وقن أيضاً بعد وصوله مكة حين فرغوا من صوافهم بالبيت وسبعهم، كما في رويه حار، قال اسرقبي: ويختل كما قال عياض وغيره: إنه قاله مرتين في الموصعي، وأن العزيمة كانت آخراً لما أمرهم بفتح الحج إلى العمرة.

'أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي' بإسكان الدال وحقه الياء، أو بكسر لأول وتشد الثاني لعنان، اسم من يهدي إلى الحرم من الأعمام. قال الساجي: وإنما حصهم بذلك؛ لأن من كان معه هدي قد قدده أو شعره فحكمه أن لا يحل حتى يحرره لقوله تعالى. ٥٥ لا تحلفوا حلفاً حتى يبلغ بهن منحة (الفرق ١٩٦) فمن كان معه هدي بقي على إحرامه، وأردف الحج على عمرته، ويحتمل أن يكون من لم يكن معه هدي هو الذي أحرم بالعمرة، فذلك أمر أن يحل من عمرته، ومن كان معه هدي أحرم حج، فذلك م يحل من حجه حتى أتته، وبؤيده حديث عروة عن عائشة المتقدم، وهو قوها: أما من أهل عمره وحل، وأما من أهل نحر أو جمع الحج والعمرة فم يحل حتى كان يوم النحر، قلت: وهذا الاحتمال بعيد، فإنه م يبق على هذا الاحتمال أحد من فسح حج إلى العمرة، وقد تصافرت الروايات على ذلك، وأما حديث عروة الذي أيد به هذا الاحتمال، فتد معناه في إفراد الحج.

أن يحل إلح: يفتح أوله وكسر ثابته أي يصير حلالاً، وهذا هو فسح الحج إلى العمرة، قال النووي في شرح مسلم: احتلف العلماء في هذا المصح هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم باق لهم وغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الطاهر: ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيحور لكل من أحرم نحر وليس معه هدي أن يقب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف وخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة؛ ليحالفوا ما كانت عليه إجماعية من تحريم العمرة في أشهر الحج، ومما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر عند مسلم: كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فسح الحج إلى العمرة، وأما الذي في حديث سراقه: ألعاماً هذا أم لا بد؟ فقال: لا بد، فمعناه حوار العمرة في أشهر الحج.

فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقِيرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: أَتَيْتُكَ عَمْرَهُ وَاللَّهُ، بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

٨٨٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلِلْ أَنتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ.

فدحل إلخ نصه المذكور وكسر الحاء مسبب لمفعول، "عينا يوم اسحر" بالنصب على الضميمة، أي في يوم النحر، 'بلحم بقر، فقت' ما هذا' استدلال هدي على أنه ﷺ لم يستأدهن، فقد ترحم عليه البخاري في "صحيحه": باب دبح ارحل اسقر عن سائه من غير أمرهن، قال الحافظ وغيره من شراحه: أما قوله: "من غير أمرهن" فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم، ولو كان دحه بعينها لم يحتج إلى الاستفهام، لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال، فيحوز أن يكون عندها بذلك تقدم بأن يكون استأدهن في ذلك، لكن لما أدخل اللحم عليها احتتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه، وأن يكون غير ذلك، فاستفهمت عنه بذلك. "فقالوا حر" هكذا في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عبد البخاري، وشيخين من رواية سيمان بن دلال عن يحيى: دبح قال اساجي: يختمل أنه استوى ذلك عند الراوي للحديث، عمر عن الدكاة بأي المقطع أمكه، فعر عنها مرة بالدبح ومرة بالنحر 'رسول الله ﷺ عن أزواجه' استدلال ذلك على حوار الاشتراك في الهدايا، والمسألة خلافية.

قال يحيى بن سعيد: وليس في السبع الهدية: ابن سعيد، والأوجه وجوده؛ لئلا ينتسب براوي 'الموطأ'، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وفي آخره: قال يحيى: فذكرته للقاسم. قال الحافظ: هو ابن سعيد الأنصاري بالإسناد المذكور. فذكرت 'هذا الحديث' للقاسم بن محمد" ابن أبي بكر الصديق، "فقال" القاسم "أتيتك" عمرة "والله بالحديث على وجهه" يعني ساقته لك سياقاً تاماً، لم تختصر منه شيئاً ولا غيرته بتأويل ولا غيره، وفيه تصديق لعمرة وإخبار لضبطها، كذا في "العيني".

ما شأن إلخ: أمر وحال، 'الناس حلوا ولم تحلل' بفتح أوله وكسر ثالثه، 'أنت من عمرتك؟' هذا نص في أنه عليه السلام لم يكن مفرداً، ولذا قال الشيخ في "البدل": هذا يدل على أن طوافه ﷺ حين قدم مكة كان طواف العمرة، حسبما قالت الحنفية، فإن الإحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون أفعال العمرة غير داخلة في الحج، فقد ثبت بتقريره ﷺ وعدم إنكاره أن الذي ضاف وسعى كان من أفعال العمرة غير داخلة في الحج، ولما كان هذا النمط محالاً لعامة المالكية والشافعية أولوه بوجوده. "فقال: إني سدت" بفتح اللام والموحدة الثقيلة من التليد، =

الْعَمَلُ فِي النَّحْرِ

٨٨٤ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيِهِ بِيَدِهِ وَنَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضُهُ.

٨٨٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً.....
لأنه اسم ما يهدى

= وهو جعل شيء فيه من نحو عاسول أو صمغ؛ ليجتمع الشعر ولا يدخل فيه فعل 'رُسي' وتقدم الكلام على التبيد في الطيب في الحج، 'وقدت' تشديد اللام من التقيد، 'هدي' أي جعلت ولادة في عقبه، فلا أحسن منج الهزمة وكسر الحاء ورفع أي من إحرامه، "حتى أحر" أهدي، قال الخافض: استدل به على أن من ساق هدي لا يتحل من عمل لعمره حتى يحل بالحج ويبرغ منه؛ لأنه جعل العنة في بدنه على إحرامه كونه أهدي، وكذا وقع في حديث جابر عند البخاري: وأحر أنه لا يحل حتى يحرم أهدي، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وفقهما.

العمل في النحر. من الفرق بين الترحميين أن مقصود الأولى مجرد ثبات لحر وأنه من مسست الحج، سواء كان واجبا أو مندوبا، ومقصود هذه الترجمة بيان الأحوال، فهل يجوز أن يحرم غيره أو يحل لغيره نفسه؟ كما في الحديث الأول، وأيضا يحرم؟ كما في الحديث الثاني، وكيف يحرم؟ ومتى يحرم؟.

نحر بعض هديه: وهو ثلاث وستون بدنة كما في حديث جابر الطويل، عدد عمره لشريف، وهذا ما عليه عامة شراح الحديث وأهل التاريخ، "بيده" الشريفة، وليس في السبع المصرية: 'بيده'، لكنه مراد لقوله: 'وحر غيره'، وهو علي بن أبي طالب، "بعضه" أي ما بقي من المائة، وهو سبع وثلاثون بدنة، ففي 'مسند' وغيره عن جابر في حديثه الطويل: ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى المحرم، فحرم ثلاثا وستين بيده، ثم أعطى عبدا فحرم ما عبر، وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" بطرق، ثم قال: هكذا قال أكثر الرواة هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: أن رسول الله ﷺ نحر من تلك البدن المائة ثلاثا وستين ونحر عني بقبتها، إلا سعيان بن عبيدة؛ فإنه روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ: نحر رسول الله ﷺ ستا وستين، ونحر عني أربع وثلاثين.

من نذر بدنة إلخ: من نذر باسم البدنة، "فإنه يقلدها نعلين" أي يجعلهما في عقبها علامة يهدي، 'ويشعرها' في سامها كما يشعر أهدي، 'ثم يحرمها عند البيت أو متى يوم النحر' كما هو حكم أهديا، 'يس ها' أي لحرها 'محل دون ذلك'؛ لأنه لما عبرها بدنة عدم أنها هدي فتجعل في حكمه، 'ومن نذر جرورا' من الإل 'أي من نذر بلفظ الخزور، "أو النحر" أي نذر بلفظ: علي دبح بقر "فليحرمها حيث شاء" أي في مكان شاء، لا تخصيص بدت مكة ومعنى، قال الناجي: وهذا يحتمل معيين، أحدهما: أن يكون نذر جرورا، فإن إطلاق هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع، ونذر أهدي يتعلق بموضع مخصوص، والثاني: أن من نذر سوق حرور معين إلى موضع من المواضع فإن نذر سوقه باطل، ويحرمه حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوقه إليها؛ لقرها، وقر أيضا: =

فَإِنَّهُ يُقْلِدُهَا نَعْلَيْنِ وَيُشَعِّرُهَا، ثُمَّ يَنْحَرُهَا عِنْدَ الْبَيْتِ أَوْ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ،

= قوله: 'من بدر بدنة' يقتضي أن لفظ 'الدنة' لا يطلق إلا على الهدى، وفي عرف الاستعمال: أن البدنة من الإبل ما أهدي، ولذلك قال: إن من بدر بدنة فحكمه أن يقلدها، ومن بدر جزورا، ففرق بينهما في اللفظ؛ لما اختلفا في المعنى، وصار عنده اسم البدنة مختصا بأهدي، واسم الحرور مختصا بما ليس بأهدي.

والدبر للإبل عنى صريخ، أحدهما: أن يدبرها باسم البدنة، أو يدبرها باسم الحرور، فإن بدرها باسم البدنة فإن ذلك يكون على ثلاثة أوجه: أحدها: أن لا يوي هديا ولا غيره. والثاني: أن يوي أهدي. والثالث: أن ينوي غير أهدي، فإن لم يوس شيئا فالأصهر عندي أن لها حكمه الهدى، وهو الأطهر من قول ابن عمر؛ لأنه لم يشترط في البدنة النية ولا غيرها، ولأن لفظ البدنة مختص بأهدي، فوجب أن يحمل عليه. وإن بوى أهدي فهو أبين في وجوب حكمه الهدى، فإن بوى غير ذلك فهو على ما بوى. ومن بدره باسم الحرور، وهو لفظ مختص بغير الهدى، ولا يطلق من جهة عرف الشرع عنى أهدي، فمن بدره عنى هذا اللفظ فهو عمل يتقرب به إلى الله عز وجل على وجه الصدقة. وأثر الساب أخرجه محمد في "موطنه" ثم قال: قال محمد: هو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه: أنهم رخصوا في نحر البدنة حيث شاء، وقال بعضهم: أهدي ممكة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿هَذِهِ نَجْمَةٌ﴾ (البقرة: ٩٥) ولم يقل ذلك في البدنة، فالبدنة حيث شاء، إلا أن يوي الحرم، فلا ينحرها إلا فيه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم الحنفي ومالك بن أنس. قال الخصاص "في أحكام القرآن": اختلف أصحابنا فيما قال: "لله على بدنة" هل يجوز له نحرها بغير مكة؟ فقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز له ذلك، وقال أبو يوسف: لا يجوز له نحره إلا بمكة، وم يختلفوا فيما بدر هديا أن عليه دعه بمكة، وإن من قال: "لله عنى حرور" أنه يدعه حيث شاء، وروي عن ابن عمر أنه قال: من بدر حرورا نحرها حيث شاء، وإذا نذر بدنة نحرها بمكة، وكذا روي عن الحسن وعطاء وعبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد بن المسيب، وروي عن الحسن أيضا وسعيد بن المسيب قالوا: إذا جعل على نفسه هديا بمكة، وإذا قال: بدنة فحيث بوى، وذهب أبو حنيفة إلى أن البدنة بمكة الحرور، ولا يقتضي إهدائها إلى موضع، فكان بمكة الحرور والشاة ونحوها، وأما الهدى يقتضي إهدائه إلى موضع، وقال تعالى: ﴿هَذِهِ نَجْمَةٌ﴾ (البقرة: ٩٥) فجعل أنواع الكعبة من صفة الهدى، ويحتج لأبي يوسف بقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَجْمَةٌ﴾ (البقرة: ٩٥) من شعائر الله كما في حديثه (بخ: ٣٦) فكان اسم البدنة مفيدا؛ لكونها قرية كالأهدي؛ إذ كان اسم الهدى يقتضي كونه قرية محمولا لله تعالى، فلما لم ينحر أهدي إلا بمكة كان كذلك حكم البدنة قال أبو بكر الخصاص: وهذا لا يبره من قبل أنه ليس كل ما كان دعه قرية فهو مختص بالحرم؛ لأن الأصحية قرية، وهي حائرة في سائر الأماكن، فوصفه للبدن بأنها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم. وفي 'شرح الباب' بعد ما ذكر الاختلاف في ذلك بين أئمتنا: والحاصل كما في "النخبة": أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا، وفي الحرور والبقر لا يختص به اتفاقا، وفي البدن لا يختص به عندهما، خلافا لأبي يوسف وزهر.

لَيْسَ لَهَا مَجْلٌ دُونَ ذَلِكَ، وَمَنْ نَذَرَ جَزْوَراً مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ، فَلْيَنْحَرْهَا حَيْثُ شَاءَ.
 ٨٨٦ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ ^{وهو الفضل} كَانَ يَنْحَرُ بُدْنَهُ قِيَامًا.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْحَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ كُلُّهُ يَوْمَ النَّحْرِ، الذَّبْحُ وَلِبْسُ الثِّيَابِ وَإِلْقَاءُ التَّفَثِ وَالْحِلَاقِ، لَا يَكُونُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ يُفَعَّلُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ.

كان ينحر بدنه بضم فسكون، جمع بدنة مفتحة، "قيامًا" حار، سوح وفوعها من المكرة مع نأحرها عنها، تخصيص المكرة بالإضافة، وفي الأثر استصحاب النحر قيامًا، وبه قال جمهور، منهم الأئمة الأربعة كما تقدم فيما يجوز من الهدى.

حتى ينحر هديه إلح لقوله عز اسمه: **وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْحَرَ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ** (سورة ١٩٦) قال الموفق: وفي يوم النحر أربعة أشياء: الرمي ثم النحر ثم الحلق ثم الطواف، وألست ترتبها هكذا، فإن النبي **ﷺ** رتبها كذلك، وصفه جابر في حج النبي **ﷺ**، وروى أنس: أن النبي **ﷺ** رمى ثم نحر ثم حلق. رواه أبو داود. قلت: واحتلف فيما أحل الترتيب لسيان وغيره، 'ولا يسعى' أي لا يجوز "لأحد أن ينحر قبل الفجر يوم النحر" قال الناحي: وجه ذلك أن كل نسك وحر فإنه لا يكون شيء من ذلك بالليل وإنما هو كله بالنهار، وقد استدلل مالك على ذلك بقوله تعالى: **وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْحَرَ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ** (سورة ٢٨)، وقال بن رشد في حمة المسائل المختلفة في الهدى: أما متى ينحر؟ فإن مالكا قال: إن دبح هدي التمتع أو التطوع قبل يوم النحر لم ينحره، وجوزه أبو حنيفة في التطوع، وقال الشافعي: يجوز في كليهما قبل يوم النحر. "وإنما العمل كله" أي كل ما يعمل 'يوم النحر' ثم مرس بعض العمل بطريق المثال: "الدبح" لهدى، "ولبس الثياب" بضم اللام مصدر لس بكسر الموحدة، "وإلقاء التفث" كقص الشارب وقدم الأظفار، وسيأتي الكلام على تفسيره قريبا، "والحلاق" بكسر الحاء مصدر حلق، "لا يكون شيئا" بالرفع في السح المصرية وبالنصب في الهدية، 'من ذلك' العمل المذكور بعض أمثله قبل يوم النحر؛ لأن بعض هذه الأشياء مرتب على العض، فإن الحلاق مرتب على الدبح، ولبس الثياب وإلقاء التفث مرتبان على الحلاق، والدبح مرتب على رمي جمرة العقبة، وفي "شرح اللباب": أول وقت صحة الحلق في الحج صوغ حجر يوم النحر، ووقت جواره بلا حابر أي بلا كفارة بعد رمي جمرة العقبة؛ لأنه قبله موجب لدم عند أبي حنيفة، وآخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر، ولا آخر له في حق التحلل.

ما جاء في الحلاق

٨٨٧ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ،

ما جاء في الحلاق بكسر الحاء مصدر حلق، وثوب البحاري في "صحيحه": باب الحلق والتقصير عند الإحلال، واكتفى المصنف على الأول فقط مع أن المراد كلاهما؛ لفصحه على التقصير. قال الحافظ: أفهم البحاري هذه الترجمة أن الحلق سكت؛ لقوله عند الإحلال، وليس هو نفس التحلل، وكأنه استدل على ذلك بدعائه ^١ لفاعله، والدعاء يشعر بالثواب، والثواب لا يكون إلا على العادة لا على المباحات، وكذلك تفصيله الحلق على التقصير يشعر بذلك؛ لأن المباحات لا تفاصيل، والقول بأن الحلق سكت قول الجمهور، إلا رواية مضعفة عن الشافعي: أنه استراحة محطور، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بذلك، لكن حكيت أيضاً عن عطاء وأبي يوسف، وهي رواية عن أحمد وبعض المالكية. وقال العيني: قال شيخنا زين الدين في "شرح الترمذي": إنه سكت، قاله النووي، وهو القول الصحيح للشافعي، وفيه حمسة أوجه: أحدها: أنه ركن لا يصح الحج والعمرة إلا به. والثاني: واجب. والثالث: مستحب. والرابع: استراحة محطور. والخامس: ركن في الحج، واجب في العمرة. وصحح النووي في "مناسكه" أنه سكت، وأنه ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجزئ بدم، وبسط الباجي الكلام على هذا الباب في ستة أبواب.

اللهم ارحم المحلقين قال الحافظ: استدل بذلك على مشروعية حلق جميع الرأس؛ لأنه الذي تقتضيه الصيغة، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد، واستحبه الكوفيون والشافعي، ونجى البعض عندهم، واختلفوا فيه فعن الحنفية الربع إلا أبا يوسف فقال: الصف، وقال الشافعي: أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة، والتقصير كالحلق، فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه، ويستحب أن لا يقص عن قدر الأكمل، وإن اقتصر على دوغاً أجزأ، هذا للشافعية، وهو مرتب عند غيره على الحلق، وهذا كله في حق الرجال. وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع، وفيه حديث لاس عباس عند أبي داود بلفظ: ليس على النساء حلق، وإما على النساء التقصير، وللترمذي من حديث علي: هي رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها، وقال جمهور الشافعية: لو حلقت أجزأها ويكرهه، وقال القاضي أبو الطيب وحسين: لا يجوز. "قالوا" أي الصحابة، قال الحافظ: لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد، "والمقصرين يا رسول الله" قال الحافظ: الواو معطوفة على شيء محدود، تقديره: قل: والمقصرين، أو قل: وارحم المقصرين، وهو يسمى العطف التلقيني، زاد العيني: كما في قوله تعالى: ﴿يَا حَبِيبَتُنَا هَـذَا هِيَ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ عَلَيْهَا سَكِرَةً لِّأَعْيُنِنَا﴾ (البقرة: ١٧٤) وتعقبه القاري بأنه ليس من باب التلقين، "قال: اللهم ارحم المحلقين" تسميها على أنه ﷺ لم يكتف على المحلقين =

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ.

= أولاً لعدم الالتفات إلى المقصرين، بل دعاهم قصد، وكرر الدعاء هم خاصة؛ لإظهار فصيلة التحقيق، 'قَالُوا. والمقصرين يا رسول الله' أكدوا الاستدعاء رحمة لمقصرين، قل انقاري. هل هو قول المحققين أو المقصرين أو قوما جميعاً، احتمالات ثلاث، أظهرها: بعض الكل من النوعين، "قل: ومقصرين" قال الخافض: في قوله **﴿١٠﴾** 'والمقصرين' إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه. وأخذت أخرجهم إسحاري برواية عند الله بن يوسف عن مالك مثل سياق "الموطأ". قل الخافض: كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية "الموطأ" بإعادة ذلك ثلاث مرات، به عنده ابن عبد البر في 'التقصي' وأعقبه في 'التمهيد"، بل قل فيه: 'هم لم يجتنبوا في ذلك، وقد راجعت أصل سماعي من "موطأ" يحيى بن بكير" فوجدته كما قال في 'التقصي'. وأعمه أن دعاءه **﴿١١﴾** نأت في موضعين عمرة الخديبية وحجة الوداع، قال الخافض: وهو المتعين؛ لتظاهر الروايات بذلك في موضعين كما قدمناه، إلا أن السبب في الموضعين مختلف، فأندي في الخديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن ذلك، فحاشهم النبي **﴿١٢﴾** وصالح قريشاً على أن يرجع من انعام المقل، والقصة مشهورة، فلما أمرهم النبي **﴿١٣﴾** بالإحلال توقفوا، فأشارت أم سمية أن جل هو **﴿١٤﴾** قتلهم، ففعل، فتنعوه، فحلق بعضهم وقصر بعضهم، وكان من نادر إلى الخلق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير، وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس عند ابن ماجة وغيره. فعنه: أنهم قالوا: يا رسول الله! ما بال المحققين، صهرت هم بالرحمة؟ قال: **﴿١٥﴾** لهم **﴿١٦﴾** قلنا: والظاهر أنهم قصرُوا أولاً، ثم لما رأوا أن النبي **﴿١٧﴾** حرصهم على الخلق حقيق. ففي 'العمى' روى أبو يعنى عن أبي سعيد الخدري: حلق يوم الخديبية النبي **﴿١٨﴾** وأصحابه إلا عثمان وأبو قتادة، فظاهره: أنهم حلقوا كنهم غيرهما، وأما السبب في تكرير الدعاء للمحققين في حجة الوداع فكان ابن الأثير في "النهاية": أكثر من حج مع النبي **﴿١٩﴾** لم يسبق أهدي، فلما أمرهم أن يفسحوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها شق عليهم، ثم لما لم يكن هم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الخلق، فعنه أكثرهم، فرجح النبي **﴿٢٠﴾** فعل من حلق؛ لكونه أبين في امتثال الأمر. قال الخافض: وفيما قاله نظر وإن ناعه عليه غير واحد؛ لأن ائتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويجزئ في الحج إذا كان ما بين السككين متقارباً، وقد كان ذلك في حقه كدنت، فالأولى ما قاله الخطابي وغيره. إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزين به، وكان الخلق فيه قتيلاً، وربما كانوا يرويه من الشهرة ومن ري الأعاجم، فلذلك كرهوا الخلق واقتصروا على التقصير. والأوجه عندي ما قاله ابن الأثير ومن ناعه: فإن ائتمتع وإن كان المستحب في حقه التقصير، لكن عارضة ههنا توقفهم في الإحلال، حتى راجعوا في ذلك النبي **﴿٢١﴾**. وقالوا: سطلق إلى منى وذكر أحداً يقطر، فكان الخلق في حقه أبين للامتنان كفعلهم في الخديبية، وما حكى الخافض عن الخطابي وتبعه عن ذلك الررقابي وغيره يأتي عنه كلام الخطابي في "المعاني".

٨٨٨ - **مالت** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ لَيْلاً وَهُوَ مُعْتَمِرٌ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَبِينُ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَيُؤَخِّرُ الْحِلَاقَ حَتَّى يُصْبِحَ. قَالَ: وَلَكِنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَطُوفُ بِهِ حَتَّى يَخْلُقَ رَأْسَهُ،
أي القاسم

يدخل مكة إلخ: ولعله كان اتساعاً لمعناه في عمرة الجعرانة، قال النووي: يستحب دخول مكة نهاراً لا ليلاً، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر وعطاء والسجعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر. والثاني: هما سواء، لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصبّاع والعبدي من أصحابنا، وبه قال طاووس والثوري، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار، وفي 'اللباب': لا بأس بدخولها ليلاً ونهاراً، ولكن دخولها نهاراً أفضل، وفي 'فتاوى قاضي خان': يستحب أن يدخنها نهاراً. 'فيطوف بالبيت' ويسعى 'بين الصفا والمروة' أطلق عليه الصوفاء تغليفاً أو باعتبار اللغة، 'ويؤخر الحلاق' بالكسر، أي حلق الرأس 'حتى يصبح' غاية للتأخير، ولا حرج عليه في تأخيرها إذا شغله عنه مانع، وأصح لم يحد في الليل من يخففه، قاله أبو عمر. وقال القاري في 'شرح الباب': يختص بحق المعتمر بالمكان عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف ورفر، وأما الرماح في حق المعتمر فلا يتوقت بالإجماع، وقال أيضاً: إن كان الفراع من السعي متمتعاً لم يسق الهدى، أو مفرداً بعمرة، فعليه أن يخلق ويحل إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه، بل له اختيار في بقاءه.

قال إلخ: عبد الرحمن 'ولكنه' أي أباه القاسم "لا يعود إلى البيت" بعد الفراع من طواف العمرة، 'فيطوف به' مرة أخرى تصوعاً، حتى يخلق رأسه" قال الساجي: يريد أنه كان لا يطوف بالبيت حتى يتحلل من عمرته بالحلاق؛ لأن من سنة المعتمر أن لا يطوف بالبيت متمتعاً حتى يكمل عمرته ويتحلل منها بالحلاق، وقد قال مالك فيمن طاف وسعى لعمرته ليلاً، فأحر الحلاق حتى يصبح: لا يتحلل بطواف ولا يدخل البيت، ولا يقرنه حتى يخلق، وقال محمد في 'موضئه' بعد أثر الباب: لا يعجبنا له أن يعود في الطواف حتى يخلق أو يقصر كما فعل القاسم. وفي 'التعليق الممجد': أي لا يسربنا ولا يستحب عندنا، وذلك ليقع التوالي بين طواف العمرة والخلق من غير فصل بينهما، وإن كان ذلك أيضاً جائزاً. وذكر الشيخ في 'المسوى' بعد أثر الباب: عليه أهل العلم أن السنة ذلك. وترجم البخاري في 'صحيحه': باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة، وأورد فيه حديث ابن عباس قال: قدم النبي ﷺ مكة، فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها، حتى رجع من عرفة قال الحافظ: وهو ظاهر فيما ترجم له، وهذا لا يدل على أن الحاج مع من الطواف قبل الوقوف، فعليه ﷺ ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التحميف على أمته، وببحر ذلك جرم العبي والقسطلاني "قال" عبد الرحمن 'ورما دخل' أبوه 'المسجد' في آخر الليل "فأوتر فيه" أي صلى الوتر 'ولا يقرب البيت': لئلا يوهم أن للعمرة طوافين.

قَالَ: وَرَبِّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَوْثَرَ فِيهِ وَلَا يَقْرَبُ الْبَيْتَ.

قَالَ مَالِكٌ: التَّفْتُ: حَلَقُ الشَّعْرِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْحِلَاقَ فِي الْحَجِّ: هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَحْلُقَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَالْحِلَاقُ بِمَنْى أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: ..

حلاق الشعر الح بكسر الحاء مصدر، وفي بعض النسخ: إحلاق، 'ولبس الثياب' بضم اللام مصدر أيضاً، 'وما يتبع ذلك' من قصص الأظفار والاعتسال بالخطمي والأشنان ونحو ذلك، وفي "المختل": اختلف أهل اللغة في التفت، فقبل هو الوسخ، وقيل: هو إزالته، وكلام الإمام مالك هذا يشير إلى الثاني، وقوله سابقاً: 'لقاء التفت' يفهم منه المعنى الأول. **سئل الح** بساء المجهول، "مالك" الإمام "عن" حكمه "رجل نسي الحلاق" نسي بيس في النسخ الهيدية: نسي، لكنه مراد، 'في الحج، هل له رخصة في أن يحلق بمكة؟ قال مالك: ذلك واسع' أي جاز، 'والحلاق نسي أحب إلي' قال إمامي: موضع الحلاق في الحج مكي، وفي العمرة مكة، وإنما يتعلق بمدين موصفين على أنه المشروع على الاستحباب، وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل المصروف للإفاضة: لا يطوف، وليرجع إلى مكي فيحلق ثم يفيض، قال: فإن لم يفعل وحلق بمكة، أجزأ عنه، وقد روى ابن القاسم فيمن حلق في أحد أيام مكي: لا أرى عليه شيئاً إذا حلق في أيام مكي. وفي "شرح السالك": يختص حق الحاج بالرمال والمكان عند أي حبيقة، ولا يختص بواحد منهما عند أي يوسف عني ما في "الهداية" و"شرح الجامع" وغيرهما، وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف: أن الحلق يختص بالرمال دون المكان، وعند محمد يتوقت بالمكان، وعند رفر يتعين بالرمال لا المكان، فالرمال أيام السحر الثلاثة ولياليها، والمكان الحرم، والتخصيص في التوقيت لتضمين بالدم لا للتحليل، فلو حلق أو قصر في غير ما توقفت به لزمه الدم، ولكن يحصل به التحلل في أي مكان ورمال أتى به بعد دخول وقته، أي أوان تحلله.

لا اختلاف فيه الح بالمدينة المنورة "أن أحداً لا يحلق رأسه، ولا يأخذ من شعره" من الإبط والشوارب والعانة وغيرها، "حتى يحر هدياً إن كان معه" وقد تقدم قريباً أن ذلك على السية، فإن عكسه فلا شيء عليه في المشهور من مذهب مالك، وهو كذلك عند أي حبيقة في حق المرد، وأما القارن والمتنوع فالترتيب بين الدخج والحلق واجب عنده يجب الدم بتركه، وأنت حير بأن قول مالك في "الموطأ" يؤيد الثاني، وهذا ما من ابن الماحشون إلى وجوب الدم، "ولا يحل" بفتح المثناة التحتية وكسر الحاء المهملة 'من شيء حرم عليه' بالإحرام 'حتى يحل من إحرامه' نسي يوم المحر، ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال: **وَلَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ** **بِهِ نَتَى مُحَرَّمَةً** والمراد بالسلاخ: النحر في محله، فقد قال عز اسمه في جزاء الصيد: **وَلَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ** ومعناه منحوراً بها، فإنه لو مات بها أهدي قبل أن يدبح لما أجزأ عن جزاء الصيد.

أَنْ أَحَدًا لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَلَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحِلَّ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: **وَلَا تَحْقِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ** ﴿١٩٦﴾

(البقرة: ١٩٦)

التَّقصِيرُ

- ٨٨٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهِ وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا حَتَّى يَحُجَّ. قَالَ **مالك**: وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ.
- ٨٩٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَقَ.....

التقصير : قد عرفت في مبدأ الباب السابق أن الحلق والتقصير سيان في التحلل، ولا فرق بينهما، إلا أن الحلق أفضل، فمقصود المصنف بهذه الترجمة بيان الشعور المتفرقة من قص الشارب وأطراف اللحية، وبيان الأحكام المتفرقة من باب الحلق كالسيار وغيره، وغيره بلفظ التقصير تنبيها على اختلاف العرض من الترجمتين، ولما أن أكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير.

وهو يريد الحج إلح: في هذه السعة، "لم يأخذ من رأسه" أي لا يخلقه ولا يقصره، "ولا من لحيته" أي من أطرافها "شيئاً" من الشعور "حتى يحج" طلباً لتوفير ما يأخذ من ذلك في حجه عند الحلاق، ولذا استسحبوا للمعتمر أن لا يحلق إذا كان يقرب الحج؛ ليوفر شعره للحلاق في الحج، وطلباً لمزيد الشعث المطلوب في الحج، فقد قال النبي ﷺ: **خَاجَ شَعَثَ بَصْرَ، وَلِذَا قَالَ عُمَرُ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! مَا شَأْنُ النَّاسِ يَأْتُونَ شَعَثًا وَأَنْتُمْ مَدَهْنُونَ؟** قَالَ **مالك**: وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ" قال **الناجي**: يريد أنه لا يجب على الناس الترام مثل هذا على وجه الوجوب، ويحتمل أن يريد أنه ليس عليهم على وجه الدب والاستحباب؛ لأنه لم يرو ما يؤيده عند **مالك**، ولما فيه من طول الشعث، وتقدم الامتناع من الأخذ من الشعر قل الإحرام مدة طويلة. قلت: والظاهر عندي الأول، فإنه سيأتي في آخر الباب تحت أثر سالم ما قد روي في "المجموعة" عن **مالك** من قوله: أما شعر رأسه فأحب إلي أن يعفى ويوفر للشعث، وكذا يأتي عن **القاري** من الحنفية: أن المستحب إبقاء شعر الرأس تثقيلاً لميزان الأجر.

كان إذا حلق: رأسه "في حج أو عمرة" وتحلل من الإحرام "أخذ من لحيته وشاربه" أي قصر من أطرافهما أيضاً لطلبهما؛ لتركه الأخذ منهما من أول شوال كما تقدم، لا لأنه من تمام التحلل، قال صاحب "المحلى": راد أبو داود: كان يقبض بيده على لحيته ويأخذ من طرفها مما يخرج من قبضته، قال **الربيع**: وكان **مالك** يقول: =

فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ.

٨٩١ - **مات** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: إِنِّي أَقْضْتُ وَأَفَاضْتُ مَعِيَ أَهْلِي، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ،

= ليس على أحد، لأحد من لحيته وشاربه، وإنما السك في الرأس وفي اللب. ويستحب بعد الخلق أحد الشارب وقص الضفر، وقد اريبعي يستحب له إذا حلق رأسه أن يقص صمغه وشواربه، ولا يأخذ من لحيته شيئاً لأنه مثله، ولو فعله لا يجب عليه شيء، قال القاري وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية عما يريد على القصص، فلا يكون أحدها مثله بل حلقها مثله، نعم، يصح أنه لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا اتفاقاً، وفيه أن كان حلق متقصراً فلا بد من قصص التقصير بعد فرج الإحرام، ففي 'البدائع': ليس على الحاج إذا حلق أن يأخذ من لحيته شيء، فإن هذا ليس بشيء، لأن الواجب حلق الرأس بأكمله، ولأن حلق اللحية من باب المثلة، ولأن ذلك تشبيه بالتقصير، فانصهر أن من أنكر ذلك من الحفصة أنكر كونه من باب التحلل أو حلق اللحية، وإلا فما كان من باب قصص التقصير مدبوب برأسه، وإذا قل شيئا الدهلوي في 'المسوى' بعد أثر الباب: وعليه أهل العلم أن ذلك حسن، وذكر شيخنا بكوهي في 'مناصكه': يستحب بعد الخلق أحد من شواربه وتقبيه أصفاره. وفي 'الغنية' يستحب قص أصفاره وشاربه واستحداذه بعد حلق رأسه، عليه نسروحي. وفي محمد بعد أثر باب ليس هذا واجباً، من شاء فعله ومن شاء لم يفعله. وفي هامشه: أي ليس أخذ اللحية والشارب واجباً بل مستنون أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناصكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر رضي الله عنه اتفاقاً.

أي أقصبت الحج طفت طواف الإفاضة. وأفاضت معي أهلي وهكذا في جميع السج الهدية غير 'المقصي' وهو صاهر، أي طافت معي زوجتي طواف الإفاضة، وفي نسخة 'المقصي' وأقصت معي أهلي، وهكذا في أكثر السج المصرية، وهو أيضاً صاهر، يتعديه بالنساء، وفي بعض السج المصرية: أقصت معي أهلي، بدون النساء، وهو لا يصح إلا على المعنى النعوي من الإفاضة بمعنى الإساءة، ثم عدلت إلى شعب 'بكسر' شين منعمة الصريق في الخيل، ومسيل الماء في بطن أرض، أو ما الفرج بين الخنيتين، فذهبت لأدبر من أهلي' يريد أن أحاطها، فقالت: إلي ما أقصر من شعري بعد قصه الدار أي إلى لاد، قال لاجي: معناه أدبر منها، ومعناه الخماع؛ لما لم تكن قصرت بعد، وهذا يقتضي أن من صاف لإفاضة ولم يحلق، فإنه لا جامع أهله، لأنه قد بقي عليه شيء من التحلل؛ لأن الحلاق من التحلل في الحج، ولا يشكل عليه أن التحلل لأصغر يحصل عند ماكة بمجرد رمي يوم النحر، ولا يتوقف على الحلاق كما تقدم في عسل الحرة؛ لأن الخماع يتوقف على التحلل الأكبر، وهو لا يحصل إلا بعد تمام السك، وفي 'شرح السالك': حكم الحلق التحلل، فباح به جميع ما حظر بالإحرام إلا الخماع ودواعيه، =

فَذَهَبْتُ لِأَدْتُو مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أَقْصِرْ مِنْ شَعْرِي بَعْدُ، فَأَخَذْتُ مِنْ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِي، ثُمَّ وَقَعْتُ بِهَا، فَصَحَّحَكَ الْقَاسِمُ وَقَالَ: مُرَّهَا فَلْنَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا بِالْجَلَمَيْنِ. ^{بالمقارص}
 قَالَ مَالِكٌ: أَسْتَحَبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُهْرَقَ دَمًا، وَذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: ^{بالمقارص}
 مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا فَلْيَهْرِقْ دَمًا.

٨٩٢ - **ما** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ يُقَالُ لَهُ: الْمُجَبَّرُ،

= فإنه يتوقف حبه على طواف الإفاضة إن وجد الطواف بعد الحلق، وإن طاف قبل الحلق لم يخل النساء. فأحدث من شعرها بأساني' جمع سن، وهذا حائر عند الخفية أيضاً، إذا قصر مقدر الربع الواجب، قال القاري: هو أزال الشعر بالورة أو الشف بيده أو أسانه، يعني في التقصير بفعله أو بفعل غيره أجراً، ثم وقعت بها' أي بكتفها، 'فصحح القاسم' من محمد تعجباً لما أحمره به عن نفسه من الحرص على الجماع والتسب به، وإقامته القص بأسانه لشيء من شعرها مقام التقصير حرصاً على نوع ما أراد، كذا في 'المتقى'، 'فقال: مرها فتأخذ من شعرها باخمين' بفتح الخيم واللام وبالميم، بلفظ تسمية الخيم بفتحيتين: المقارص، يقال فيه: الخلم والخلمان، كما يقال: المقراض والمقراضان والقلم والقلمان، ويجوز أن يجعل الخيمان والقلمان اسماً واحداً على فعال كالمقراض، وتعمل المون حرف إعراب، ويجوز أن يبقيا على ما هما في إعراب المثني، فيقال: شريت اخمين والقممين، قاله المصباح، وفي 'المجمع': الخلم: الذي يخر به الشعر والصوف، والخلمان شفراته.

أستحب في مثل الحج قال الرهافي: قوله. 'في مثل هذا' أي في بقائه الإفاضة على الحلق أن يهرق دمًا ولا يحب. 'ودنت' أي وجهه استجاب اهدي أو يجابه "أن عبد الله بن عباس قال: كما رواه الإمام مالك بنفسه، كما سيأتي في ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً نرواية أبوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: 'من نسي أو ترك من نسكه شيئاً فیهرق دمًا' ووجه الاستدلال: أنها تركت الحلاق في محله، قال الناجي: وإذا كان عليه أن يهريق دمًا في نسيانه مع عذر النسيان فبأن يكون عليه في العمد أولى.

أنه الحج ابن عمر 'نقي رجلاً من أهله' أي من أقاربه، وأهل الرجل: من يجمعه ويباهم نسب أو دين أو ما يجري محارمهما، قاله الرابع، وهو ابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر بن الخطاب، وهو الذي 'يقال به: بهجر' نجيم وموحدة ثقبية مفتوحة بورن محمد. "قد أقاص" أي طاف طواف الإفاضة، ولم يحن ولم يقصر، جهل أن ذلك كان يلزمه، فأمره عمه "عبد الله بن عمر أن يرجع" ظاهر السياق أنه أمره بالرجوع إلى مكي، وإلا لقال: فأمره أن يحن فيفيض، "فيحن أو يقصر، ثم يرجع إلى البيت فيفيض" ليأتي بالترتيب المصوب بالكمال، والترتيب بين الحلق والإفاضة مندوب عند المالكية، كما صرح به الدردير، وكذا عبد الشافعي وأحمد صرح به الموفق، =

قَدْ أَفَاضَ وَلَمْ يَحْلِقْ وَلَمْ يَقْصِرْ، جَهْلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ يَرْجِعَ فَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصِرَ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ فَيُفِيضَ.

٨٩٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ دَعَا بِالْجَلْمَيْنِ، فَقَصَّ شَارِبَهُ وَأَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ وَقَبْلَ أَنْ يُهْلَ مُحْرَمًا.

التلبيد

٨٩٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ ضَفَرَ فَلْيَحْلِقْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ.

= وكذا عند الحنفية، صرح به القاري في 'شرح السب' إذ قال: إن الترتيب بين صواف اربارة وبين ارمي والحلق فسه، وليس بواجب، حتى لو صاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، إلا أنه خالف السفة. وقال محمد بعد أثر اساب: وهذا باحد، وفي هامشه: أمره بالرجوع إلى متى واحلق أو القصص هناك ثم الصواف أمر بدت مراعاة لترتيب المسؤل، وإلا فيجوز احلق والقصص في غير متى في حرم مطلق، والصواف فنهما بعده ولا شيء عليه. لكنه مكروه.

دعا بالجلمين بفتح الجيم مفتحة 'قص شاربه وأحد من أصراف حينه نعا سطيف وقت الاعتسال للإحرام، "قل أن يركب" دانه "وقبل أن يهل" بالنسبة 'محرمًا'، فلا يظون ذلك للإحرام، قال اساحي: وقد روي عن اس عمر: أنه كان يوفّر شعر رأسه ولحيته إذا أراد الحج من احر رمضان، فيحتمل أن يكون سالم بن عبد الله رأى في ذلك خلاف رأيه، ويحتمل أن يكون ساء بما كان يفعل ذلك في العمرة، وكان اس عمر يفعل ذلك في الحج، وحكمهما عندهم مختلف، قلت: والظاهر أن لا خلاف بينهما إلا في الأحد من المحبة فقط، أما شعر الرأس فليس في أثر سالم أحده، وليس فيما تقدم من أثر اس عمر ترك اشارب، وقد روي في مجموعة عن مالك في الذي يريد أن يحرم: لا بأس أن يقص شاربه ويقلع أصفارده ويتوزع عند ما يريد أن يحرم. وأما شعر رأسه فأحب إلى أن يعفى ويؤخر للشعث.

قال وقد أخرجہ البخاري في باب التلبيد من كتاب المناس بروية في يمان عن شعيب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: "من صفر" ففتح المعجمة ونقاء محقة ومتقلا، كذا في 'الفتح'، أي جعل رأسه صفائر، كل صغيرة عبيحدة، قال العبي: بالصاد المعجمة والفاء الحقة والثقية، نسخ الشعر عرصا، ومنه الصغيرة. وفي 'المجمع': صفر لشعر: إدخال بعضه في بعض، ولفظ المسح المصرية: من صفر رأسه، وليس في الهندية لفظ 'رأسه' "فليحلق ولا تشبهوا" قال الخافض: حكى اس بظا أنه فتح أوله، والأصل: لا تشبهوا، فحدث إحدى التائين، قال: ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة، والأول أصهر، وعلى الأول اقتصر العبي. =

٨٩٥ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ أَوْ ضَفَرَ أَوْ لَبَّدَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِلَاقُ.

= وقال ابن عبد البر: روي بضم التاء وفتحها وهو الصحيح، أي لا تشبهوا، ومعنى الصم: لا تشبهوا عينا، فتعملوا ما لا يشبه التسيّد الذي سبّه فاعله الخلق. "بالتليد" راد الحارثي في حديثه: وكان ابن عمر يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ مسداً، واختلف المعنوي لشرح الأحاديث في مراد عمر - حتى ناقص بعضهم بعضاً في المعنى، فاحتجوا أن يورد كلامهم تماماً، فقال الرزقاني: "من صفر فيحلق" وجوا فإن قصر لم يخره، وعليه الخلق، "ولا تشبهوا الصفر" بالتسيّد؛ لأنه أشد منه، فيجوز التقصير عند عمر لمن لبّد دون من صفر. وقال الحافظ: أما قول عمر - فحمله ابن بطال على أن المراد: أن من أراد الإحرام فصر شعره ليمسه من الشعث، لم يخر له أن يقصر؛ لأنه فعل ما يشبه التسيّد الذي أوجب الشارع فيه الخلق، وكان عمر يرى أن من لبّد رأسه في الإحرام تعين عليه الخلق والشعث، ولا يخرئه التقصير، فشبه من صفر رأسه بمن لبّد، فلذلك أمر من صفر أن يخلق، ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالخلق عند الإحرام، حتى لا يحتاج إلى التليد ولا إلى التصغير، أي من أراد أن يضفر أو يلبّد فليخلق، فهو أولى من أن يضفر أو يلبّد، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأحكام من سائر النواحي كما هي السنة، ولما فهم ابن عمر عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التسيّد أولى، فأخبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعله، وقال العيني: كان مذهب عمر أن من لبّد رأسه تعين عليه الخلق في الشعث ولا يخرئه التقصير، فشبه من صفر رأسه بمن لبّد، فلذلك أمر من صفر أن يخلق وقوله: "لا تشبهوا" أصله: لا تشبهوا، أي لا تضفروا كالمليدين فإنه مكروه في غير الإحرام، مندوب فيه.

مسألة **عقص رأسه** بوى شعره وأدخل أطرافه في أصوله، قال الناجي: العقص: أن يعقص شعره في ففاه إذا كان داخلاً؛ فلا يتشعث "أو صفر" ضبطه صاحب 'المحلى' بتشديد الماء، وقد تقدم الوجهان، "أو لبّد" بتشديد الموحدة "فقد وجب عليه الحلاق" ولا يخرئه التقصير، وإلى هذا ذهب الجمهور، منهم مالك والثوري وأحمد والشافعي في القديم، وقال في الحديث كالحفية: لا يتعين إلا إن بدره أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره، قال الرزقاني وتبعه صاحب "التعليق الممجد": وأما عند الحنفية فقال محمد بعد أثر الباب: وهذا يأخذ، من صفر فليخلق، وذكر الشيخ في "المسوى" على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة، في "الهدية": لو تعدد الخلق لعارض تعين التقصير، أو التقصير لعارض تعين الخلق، كأن لبّده بصمغ فلا يعمل فيه المقراض، ومتى نقض تآثر بعض شعره، وذلك لا يجوز للمحرم قبل الخلق، وفي "الدر المختار": ومتى تعدد أحدهما لعارض تعين الآخر، فلو لبّد بصمغ بحيث تعدد التقصير تعين الخلق، قال ابن عابدين. وكذا لو كان معقوصاً أو مصفوراً كما عزي إلى "المبسوط"، ووجهه: أنه إذا نقضه تآثر بعض الشعر، فيكون حياً على إحرامه، لكن قد يقال: إن هذا التآثر غير حياً؛ لأنه في وقت جواز إزالة الشعر خلق أو غيره ولو تنمّاه أو من غيره، فنقي ما في "المبسوط" مشكلاً، تأمل.

الصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ وَتَقْصِيرُ الصَّلَاةِ وَتَعْجِيلُ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

٨٩٦ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ، فَأَعْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَأَلْتُ بِلَالَاً حِينَ خَرَجَ، مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

دخل الكعبة عام فتح مكة، كما وقع مبينا عند البخاري في كتاب الجهاد "وأسامه بن زيد" من حارثة، حبه وابن حبه "وبلال بن رباح" بفتح راء مهملة وحقه موحدة، مؤدب. أحد السابقين الأولين، "وعثمان بن طلحة" بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب قريسي الحنفي بفتح الحاء المهملة وحيه سبة إلى حجارة الكعبة، وهي خدمتها وتقياء بأمرها، "فأعلقها" بضمعه لإفراد في جميع السج، وهكذا لفظ محمد، أي أعلق عثمان الكعبة عليه. زاد في رواية حساد بن عطية عن نافع عن عبد الله بن عوف عن من داخل، وبسبه واسمائي من طريق ابن عوف عن نافع فأحاف عنده عثمان ثاب، وحكى الحافظ عن "الموطأ" بلفظ: فأعلقها عليه، قال: وانضمير عثمان وبلال، ونقص البخاري برواية ساء عن أبيه. فأعلقوا عندهم قال الحافظ: اجمع بينهما بأن عثمان هو مباشر لذلك؛ لأنه من وظيفته، ونعل بلالا ساعده في ذلك، ورواية اجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضي به. ومكث' بفتح نكاف وضمها "فيها" أي الكعبة. زاد يونس: هارا صوبلا، وفي رواية فليح: رمانا بدل "هارا"، وبسله من رواية بن عوف عن نافع: فمكث فيها مبيا.

قال عبد الله إلح وفي البخاري برواية ساء: فلما فتحوا كبت أول من وُج. فلقبت بلالا فسألته، قال الحافظ: وفي رواية فليح: ثم خرج، فالتفت الناس المدحون فسلمتهم، وفي رواية أيوب: كبت رجلا شابا قويا، فبادرت الناس لمدحهم، وفي رواية حويرية: كبت أول الناس إلح على أثره، فسألت بلالا، ولبخاري برواية ساء: فلما فتحوا كبت أول من وُج فلقبت بلالا فسألته حين خرج، ونقص البخاري برواية معاهد عن ابن عمر: فأقيمت وإنبي قد خرج وأحد بلالا قائما بين الناس، قال الحافظ: المصراعين، وحمه نكرمي أخير على حقيقة تشبيه، وقال: أراد بالناس الثاني الذي لم تفتح فريش حين سبت الكعبة بأعشار ما كان، أو كان إجماع الروي بذلك بعد أن ففتح ابن الزبير، وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط كعبة، وفيه بعد: ما صنع رسول الله ﷺ. هكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن ماث في الصلاة بين أسوري قال الحافظ: وفي رواية حويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع، فسألت بلالا بن صلي؟ احضروا أول السؤال، وننت في رواية ساء عند البخاري في الحج: هل صلى فيه؟ قال: نعم، وكذا في رواية معاهد عن أبي مبيكة عن ابن عمر: ففقت. أصبى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، فظهر أنه استنبت أولا هل صلى أو لا؟ ثم سأل عن موضع صلاته في البيت. =

فَقَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

= "فقال: جعل عموداً بالافراد عن يساره وعمودين بالشية عن يمينه هكذا في جميع السح الهندية وسحة الساحي والتقصي، والمعنى: بالافراد إلى اليسار والشية إلى اليمين، وكذا في رواية محمد، ووقع في أكثر السح المصرية وسحة "التوير" والرقابي عكسه، يعني بالافراد إلى اليمين والشية إلى اليسار، وقال الرقابي: هكذا رواه يحيى الأندلسي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وبشر بن عمر، وقال ابن القاسم والقعبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما عكس الأول إلح مختصراً، والظاهر عدي أن الصواب في رواية يحيى هو ما في نسخ هندية، لا تماقها عليه، وموافقة الساحي والتقصي وغيرهما من السح المصرية، وهكذا حكى الأبي في "الكمال" عن "الموطأ"، وما ذكر الرقابي من اختلاف السح بعله أحده من كلام الحافظ، لكن الحافظ لم يذكر رواية يحيى البشني، ويحتمل أن يكون ليحيى البشني أيضاً روايتان كما للشافعي وغيره "وثلاثة أعمدة وراءه" واتفقت السح كلها على ذلك، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ: عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم قال البخاري: وقال إسماعيل: حدثني مالك وقال: عمودين عن يمينه.

سنة أعمدة قال القاري: خلاف اليوم فإنه حينئذ على ثلاثة أعمدة، وهو كذلك إلى زماننا هذا على ثلاثة أعمدة، وتقدم في كلام الحافظ أن في قوله: "يومئذ"، إشعاراً بأنه تعبر عن هيئته الأولى، وقد أخرج البخاري في الحج برواية سام عن أبيه بلفظ: بين العمودين البمايين، قال الحافظ: ووقع في رواية فليح في المعاري: بين ديك العمودين المقدمين، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين، صلى بين العمودين من السطر المقدم، وجعل الباب حنف ظهره، وكل هذا إحصار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير، فأما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع، أخرجه البخاري في باب "الصلاة في الكعبة" فقال: إن بينه وبين الحدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع، وحرم يرفع هذه الريادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن مهدي، والدار قطني في "الغرائب" من طريقه، وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه، ولفظه: وصلى بينه وبين القبة ثلاثة أذرع، وكذا أخرجهما أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع، وهذا فيه الحرم بثلاثة أذرع، لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ: نحو من ثلاثة أذرع، وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة، وفي "كتاب مكة" للأزرقي والمالكهني من وجه آخر: أن معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله ﷺ فقال: اجعل بينك وبين الحدار ذراعين أو ثلاثة، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتساع في ذلك أن يجعل بينه وبين الحدار ثلاثة أذرع، فإنه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء، وتقع ركبته أو يده ووجهه إن كان أقل من ثلاثة. "ثم صلى" قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من رواة "الموطأ" وراد ابن القاسم في روايته: =

٨٩٧ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ

= وجعل بينه وبين الحدار نحو ثلاثة أذرع، ولاس مهدي واس وهب واس عفير: ثلاثة أذرع، ولم يقولوا نحو ذلك، ولم يذكر في الحديث مقدار ما صلى. وقد أخرج الحارثي في باب قوله تعالى: **فَصَلِّ لِرَبِّكَ نَكْعَةً** (مسند) (المر: ١٢٥٠) برواية معاهد عن ابن عمر بلفظ: فسألت بلالاً: أ صلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، ركعتين بين السارين المتين على يساره إذا دخلت، ثم أخرج قصي في وجه الكعبة ركعتين، قال الخافض: قوله. "نعم، ركعتين" أي صلى ركعتين، وقد استشكل الإسماعيلي وغيره هذا، مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره أنه قال: سببت أن أسأله: كم صلى؟ قال: فدل على أنه أخرجه بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة، ولم يخرج بالكمية، وسي هو أن يسأله، والحوار عن ذلك أن يقال: يَحْتَمِلُ أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية: "ركعتين" على القدر المتحقق له، وذلك أن بلالاً أثبت له أنه صلى، ولم يقل أن النبي ﷺ فعل في النهار بأقل من ركعتين، فكانت الركعتان متحققا وقوعهما؛ لما عرف بالاستقراء من عادته، فعلى هذا فقوله: "ركعتين" من كلام ابن عمر، لا من كلام بلال، وقد وجدت ما يؤيد هذا، ويشكل على الحديث ما أخرجه مسلم والمصنف وغيرهما برواية ابن عباس عن أسامة: دخل رسول الله ﷺ الكعبة، فمسح في بواحيها ولم يصل، الحديث. وهكذا أخرجه أحمد في "مسند"، وقد أخرج أيضاً بطرق برواية أبي جعفر عن أسامة، ورواية أبي الشعثاء عن ابن عمر عن أسامة: أنه صلى فيها، فتعددت الروايات عنه في كلا المعنى. وقال الربيعي لحديث ابن عمر عن أسامة في إثبات الصلاة: هذا سند صحيح، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" وترجم الحارثي في "صحيحه": باب من كبر في بواحي الكعبة، قال الخافض: أورد فيه حديث ابن عباس. أنه كبر في البيت ولم يصل، وصححه المصنف واحتج به، مع كونه يرى تقدم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه، ولا معارضة في ذلك باعتباره الترجمة؛ لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال، وبلال أثبت الصلاة وبهاها ابن عباس، فاحتج المصنف بريادة ابن عباس، وقد يقدم إثبات بلال على نفي غيره لأمرين، أحدهما: أن ابن عباس لم يكن معه يومئذ، وإنما أسد نفيه تارة لأسامة وتارة لأبيه الفضل، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها، فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة، فإنه كان معه كما تقدم في أول الحديث، وقد تقدم قريباً أن ابن عباس روى عن أسامة نفي الصلاة فيها عند مسهم، ووقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره، فتعارضتا الرواية في ذلك عنه، فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره نافي، ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات، واختلف على من نفي.

وقال النووي وغيره: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعوا، فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية، والنبي ﷺ في ناحية، ثم صلى النبي ﷺ فأراه بلال لقرنه ولم يره أسامة؛ لبعده واشتغاله، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة، مع احتمال أن يحجبه بعض الأعمدة، ففأها عملاً بظنه. =

إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ: أَنْ لَا تُخَالِفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ وَأَنَا مَعَهُ، فَصَاحَ بِهِ...
أي ناداه

= وقال المحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة عاب عنه بعد دخوله للحاجة، فلم يشهد صلاته، قال القرطبي: يمكن حمل الإثبات على التطوع، والمهي على العرض، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك. وثالثها ما قال المهذب شارح البخاري: يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين، صلى في إحداها ولم يصل في الأخرى، وقال ابن حبان: الأشبه عندي في الجمع: أن يجعل الحبران في وقتين، فيقال: ما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال، وجعل نفي ابن عباس في حجته؛ لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة، وابن عمر أنثنها وأسنده إلى بلال وأسامة أيضاً، فإذا حمل الخير على ما وصفاه بطل التعارض، وهذا جمع حسن، لكن تعقبه اسوي بأنه لا خلاف في أنه رضي الله عنه دخل يوم الفتح لا في حجة الوداع، قال العيني: روى الدار قطني من حديث ابن عباس قال: دخل رسول الله ﷺ البيت، فصلى بين السارين ركعتين، ثم دخل مرة أخرى، فقام يدعو، ثم خرج ولم يصل، فهذا الوجه أولى في الجمع أن يحمل حديث بلال على عروة الفتح، وحديث أسامة على حجة الوداع، وفي "المراقبة": قال الرركشي: ينبغي دخوله مرات، مرة يصلي فيه أربعاً، ومرة يصلي ركعتين، ومرة يدعو؛ لاختلاف الروايات في ذلك، وحملها المحققون على دخوله مرات.

في شيء إلخ: في أحكامه، وللقعني: كتب إليه أن يأتم به في الحج، وكان ذلك حين أرسله إلى قتال ابن الربيع، وجعله والياً على مكة وأميراً على الحجاج، كما في "البحاري" عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سالم: أن الحجاج عام رل باس الربيع سأل ابن عمر كيف يصعب؟ قال الناحي: قول عد الملك للحجاج: "لا تخالف ابن عمر في أمر الحج إقرار بدينه وعلمه، وأنه القدوة في زمانه الذي يجب أن يقتدي به أهل وقته. "قال" سالم: 'فلما كان يوم عرفة' قال صاحب "المخلى": وكان ابن الربيع لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة، فوقف بعرفة قبل الطواف. "جاء" أي الحجاج، وليس في السجح اهتدية صميم المفعول، "عند الله بن عمر" مسارعة إلى الخير ومعونة له 'حين زالت الشمس' والتهجير حين زالت الشمس هو السنة في ذلك اليوم "وأنا معه" أي مع ابن عمر والجملة حالية، وهكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك.

فصاح به إلخ: ناداه "عند سرادقه" قال العيني: السرادق بصم السين، قال الكرماني: وتعه غيره أنه هو الخيمة وليس كذلك، وإنما السرادق هو الذي يحيط بالخيمة، وله باب يدخل منه إلى الخيمة، ولا يعمل هذا غالباً إلا للسلطان والملوك الكبار، وبالفارسية يسمى: سراپرده "أين هذا" أي الحجاج ينادي للصياح، قال صاحب "المخلى": وفيه تحقير له، "فحرح عليه" أي على ابن عمر "الحجاج وعليه مدحفة" بكسر الميم وسكون اللام: ملاءة يلتحف بها، وقال الحافظ: إزار كبير، "معصرة" أي مصبوعة بالعصر، قال الطحاوي: فيه حجة لمن أجاز المعصر للبحر، وتعقه ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقي المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره =

عِنْدَ سُرَادِقِهِ: أَيِنْ هَذَا؟ فَخَرَجَ عَلَيْهِ الْحَجَّاجُ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! فَقَالَ: الرَّوَّاحُ إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ، فَقَالَ أَهْذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَيَّ مَاءً، ثُمَّ أَخْرُجْ، فَنَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ،

« حتى يتقي المعصر، وإنما مائه به من عمر لعنه بأنه لا يجع فيه النهي، ولعنه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج، وما نظر فيه الخافض بأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار من عمر، فيسب بوجهه؛ لما تقدم في كلام من السير، وما حرم به الخافض نفسه في السكوت على تأخير الحجاج بأنه إنما أطاع لذلك فراراً من الفتنة، فقال 'الحجاج' لما لث' أي ما جاء بك في هذه الساعة؟ 'يا أبا عبد الرحمن' كية من عمر، 'فقال' من عمر 'الرواح' بالنصب أي عجل، أو رج، أو على الإعراء، 'إن كنت تريد السنة' قال الخافض: وفي رواية من وهب: 'إن كنت تريد أن تصيب السنة. قال من عند البر: هذا الحديث يدخل عندهم في المسند' لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ، إذ أطلقت ما لم تصف إلى صاحبها، كسنة لعمرين، قال الخافض: وهي مسألة خلاف عبد أهل الحديث والأصول، وجمهورهم على ما قال من عند البر، وهي صريقة البخاري ومسننه، ويقويه قول سالم لأن شهاب قد قال له: 'أفعل ذلك رسول الله ﷺ؟' فقال: 'وهل يشعرون في ذلك إلا سنته. فقال' الحجاج "أهذه الساعة" همزة الاستفهام، أي هل تريد وقت الفاحرة، وهذا ثوب البخاري على حديث سابق: 'باب التهجير بالرواح يوم عرفة، فقال' من عمر: 'نعم' وقد ورد أيضاً من حديث من عمر عدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة، حتى أتى عرفة برل سمرة، حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً، فجمع بين الظهر والمعصر، ثم حطت الناس، ثم راح فوقف، أخرجهم أحمد وأبو داود، وصاحبه: أنه توجه من منى حين صلى الصبح، لكن في حديث جابر الطويل عند مسنده: 'إن توجهه ﷺ' معها كان بعد طلوع الشمس، كذا في 'الفتح'.

قال فاطري إلح بفتح الهمزة وكسر الراء المنعجمة أي أمهني، وفي بعض روايات البخاري كما صطه الخافض وغيره: 'ألف وصل وصم الطاء أي انتظري، "حتى أفيض علي" تشديد ياء التكميم 'ماء' أي أغتسل، ولفظ البخاري: حتى أفيض على رأسي ماء، قال العيني: حتى أغتسل؛ لأن إفاضة الماء على الرأس إنما يكون عالماً في الغسل، وأصله: حتى أن أفيض، وقال من التين: صوابه أفض؛ لأنه جواب الأمر، 'ثم أخرج' بالنصب، عطف على 'أفيض'. 'فرل عبد الله' من عمر من مركوبه، قال العيني: وهذا يدل على أنه كان راكباً، 'حتى خرج الحجاج' من مغتسله، قال من بطان: في هذا حديث الغسل سوقوف بعرفة؛ لقول الحجاج لعبد الله: 'أنظري، فانتظري، وأهل العلم يستحبونه؟ قال الخافض: ويغتمل أن يكون من عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتسله عن ضرورة، نعم، روى مالك في 'الموطأ' عن نافع أن من عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة، قلت: قد تقدم أثر من عمر في الغسل للإهلال، وتقدم هناك أن الجمهور استحبوا هذا الغسل. فسار بيبي' أي بين سالم 'وبين أي' أي عبد الله من عمر، والظاهر أنهم كانوا على رواحلهم، "فقلت له" أي الحجاج.

فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ الْيَوْمَ فَأَقْصِرْ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَحَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَيْمَا يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: صَدَقَ.

الصَّلَاةُ بِمِنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَالْجُمُعَةُ بِمِنَى وَعَرْفَةَ

٨٩٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ

ان تصيب السنة أي اتباع رسول الله ﷺ "اليوم" أي في يوم عرفة "فأقصر الخطبة" بوصل الهزمة مع ضم الصاد، وقطعها مع كسر الصاد هكذا ضبطه الرقائي، وبالأول فقط ضبطه عامة شراح البحاري، وبوب عليه البحاري: باب قصر الخطبة بعرفة. قال الحافظ: قيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار، أخرجه في الجمعة، قلت: ولمطه كما في "جمع الفوائد" برواية مسلم وأبي داود عن عمار رفعه: **صلى صلاة يوم عرفة قصر حصة منه من فتيه، وقصر حصة من فتيه، وحصة من فتيه** صلاة، وفيه أيضاً عن جابر بن سمرة: كانت صلاة النبي ﷺ قصرًا وحطته قصرًا، يقرأ آيات من القرآن، يذكر الناس، وفي رواية: كان ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هي كلمات يسيرات. قال الحافظ وتبعه الرقائي: قال ابن التين: أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة، وقال المديون والمعارية: يخطب، وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى: أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأهم أخذوه من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة، فقليل له: فعرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة؟ فقال: إنما تدك لتعليم. "وعجل الصلاة" ولفظ البحاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك: عجل الوقوف، قال ابن عبد البر: كذا رواه القعني وأشهد، وهو عندي غلط؛ لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا: وعجل الصلاة، قال: ورواية القعني ها وجه؛ لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة، "فجعل" أي الحجاج كما في المصرية "ينظر إلى عبد الله بن عمر كيما يسمع ذلك" أي الذي قال سالم للحجاج 'مه' أي من ابن عمر، فلما رأى ذلك أي نظر الحجاج، وفي بعض السح المصرية: فلما سمع ذلك، أي كلامي "عبد الله"، فاعل رأى وفهم منه أن عمر أنه ينبغي التصديق والتثبت، "قال: صدق" سالم في أن السنة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة.

كان يصلي الظهر الح: يوم التروية ثامن ذي الحجة، "والصبح" من العدة تاسع ذي الحجة، "عنى" اتباعاً بفعله ﷺ كما رواه هو وغيره، فقد روى أحمد عن ابن عمر: أنه كان يحب إذا استطاع أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: فلما كان يوم التروية توجهوا -

وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمَنَى، ثُمَّ يَغْدُو إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا:

= إن متى فاهبوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلّى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر إجماعاً، وروى أبو داود والترمذي وأحمد وإسحاق عن أبي عبد الله ع قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر يوم التروية، والفجر يوم عرفة بمى، وأحمد من حديثه: صلى النبي ﷺ على خمس صلوات، وغير ذلك من الروايات في الباب.

ثم بعدو إجماعاً معجمة أي كان ابن عمر يذهب وقت العدو إذا طلعت الشمس من مئى إلى عرفة، قال إسحاق: وهو السنة، وقد روى ابن المبارك عن مالك يغدو الإمام والناس إذا طلعت الشمس إلى عرفة، إلا من كان ضعيفاً أو يدايته علة، فلا بأس أن يغدو قبل طلوع الشمس، وذلك كونه تلاقداً بفعل النبي ﷺ قال ابن حبيب: ومن غدا من مئى إلى عرفة قبل طلوع الشمس، فلا يحاور بطل محسر حتى تطلع الشمس على ثبير، ومعنى ذلك أن ما قبل بطل محسر في حكم مئى، فلا يكون عادياً إلى عرفة إلا غروجه من مئى إلى بطن محسر بعد طلوع الشمس. وقال محمد بعد أثر الباب: هكذا السنة، فإن عجل أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة. وفي 'التعليق الممجد': وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته، ومنهم من قال: إنه سنة مؤكدة، قلت: وهكذا في فروع الأئمة الأربعة، ففي 'المنعي': المستحب أن يدفع إلى الموقف من مئى إذا طلعت الشمس يوم عرفة، وفي 'مناست النوى' فإذا طلعت الشمس يوم عرفة على ثبير - وهو جبل معروف هناك - ساروا من مئى إلى عرفة، وقال الدردير: بدب سيره منها لعرفة بعد الطلوع للشمس، وقال القاري: فإذا أصبح على صبي الفجر بها لوقتها المختار، وهو رمان الإسفار، وفي 'فتاوى قاضي خان': بعلى، فكأنه قاسه على فجر مزدلفة، والأكثر على الأول فهو الأفضل. ثم يمكن هيئة إلى أن تطلع الشمس وتشرق على ثبير، فإذا صنعت توجه إلى عرفات. قلت: وفي حديث ابن عمر: غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة، الحديث، أخرجه أحمد وأبو داود: وقال الخافظ: ظاهره أنه توجه من مئى حين صلى الصبح، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم: إن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس.

لا اختلاف فيه عندنا: بالمدينة المنورة، أن الإمام لا يحجر بالقراءة" هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية: بالقرآن، "في الظهر يوم عرفة"؛ لأن الظهر سرية وهي طهر ولا تأثير للحظبة في ذلك، ومعنى ذلك ما تقدم في الباب السابق تحت قول سالم: "فاقصر الحظبة" من قول مالك: كل صلاة يحط بها يحجر فيها بالقراءة، فقيل له: لعرفة يخطب فيها ولا يحجر بالقراءة؟ فقال: إنما تلك لتعليم، فنه مالك بهذا القول على السر بالطهر؛ لئلا يشبه الأمر بأصله المذكور، قال ابن رشد: أجمعوا أن القراءة في هذه الصلاة سر. "وأه يحط بالناس يوم عرفة" ذكر في الحواشي: بعد الصلاة، وقالت الأئمة الثلاثة الباقية: قبل الصلاة، وظاهر سياق الحواشي أن لفظ 'بعد الصلاة'، من كلام المتن، لكنني لم أجده في أحد من النسخ الهندية ولا المصرية، وهكذا حكى غير واحد =

أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ، وَلَكِنَّهَا قُصِرَتْ مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ.
قَالَ مَالِكٌ فِي إِمَامِ الْحَاجِّ: إِذَا وَافَقَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ،

= من أهل الفقه مذهب الإمام مالك: أن الخطبة بعد الصلاة، لكن ما تقدم قريباً في بيان الخطب منصوص المالكية بأبي عن ذلك، فقد سق عن الساجي: أن المؤذن لا يؤذن إلا بعد الخطبة، وعن ابن حبيب: يؤذن لها إذا جلس بين الخطبتين، وعن "العتبية": يؤذن والإمام يخطب، وعن "المدونة": إذا فرغ من خطبته أذن المؤذن، فإذا فرغ من أدائه صلى بالناس. 'وأن الصلاة يوم عرفة إنما هي ظهراً' راد في السجح المصرية: "وإن وافقت الجمعة فإنما هي ظهراً" أي ليست بجمعة، وإن كانت يوم جمعة وإن اتصلت خطبة وإن كانت تقصر وتصلّي ركعتين، وذلك للإجماع عني أن حجة ❦ كانت يوم الجمعة، وصلى الظهر، ففي مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة: ثم أذن بلال، ثم قام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً، ولعل عرض المصنف بذلك الرد على ما قيل: إن صلاته ❦ بعرفة كانت جمعة، كما مال إليه ابن حزم في "المحلى" قال العيني في "السياسة": زعم ابن حزم أنه ❦ صلى الجمعة بعرفات، قال: ولا خلاف أنه ❦ خطب وصلى ركعتين، وهذه صفة صلاة الجمعة، قال: وما روى أحد أنه ما جهر فيها، والقاطع بذلك كادب عني الله وعلى رسوله، ولو صح أنه ما جهر لم يكن لهم به تعلق؛ لأنه ليس بمرص ولحا بعضهم إلى دعوى الإجماع عني ذلك، وهذا مكان يتبين فيه الكذب على مدعيه، قال العيني: هذا رجل قد سل لسانه على الأئمة الأحلاء، وكلامه متناقض لا يلتفت إليه، حتى أوجب الجمعة على العمد والمسافر، ويجوز إقامتها في البداوي والقفار باستدلالات باطلة 'ولكنها قصرت من أجل السفر' هذا نص عن الإمام مالك أن القصر بعرفة لأجل السفر، والمشهور بين أهل العلم من مذهب مالك: أن القصر عنده لأجل النسيك، فقد قال الحافظ تحت ترجمة البحاري "باب الصلاة بمنى": لم يذكر المصنف حكم المسألة؛ لقوة الخلاف فيها، وخص مني بالذكر؛ لأنها محل الذي وقع فيها ذلك قديماً، واختلف السلف في المقيم بمنى هل يقصر أو يتم؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسيك، واختار الثاني مالك، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى لا يتمون، ولا قائل بذلك، وقال بعض المالكية: لو لم يحز لأهل مكة القصر بمنى لقال لهم النبي ❦ : أقموا، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، فدل على أهم قصرها للنسيك. وهكذا حكى غير واحد من نقلة المذاهب مذهب الإمام مالك: أن القصر عنده للنسيك، والظاهر عندي أن القصر عنده أيضاً للسفر، كما هو نص "الموطأ" إلا أن هذا السفر مخصوص ومستثنى من تحديد المسافة؛ لعامة الأسفار.

وافق يوم الجمعة إلح. بضم اليوم "يوم عرفة" بعرفة "أو يوم النحر" بمنى بصب اليوم في كلا الموضعين، "أو بعض أيام التشريق" التي بعد أيام النحر بمنى أيضاً، ولفظ "بعض" منصوب أيضاً عطفاً على "يوم عرفة" "إنه لا يجمع" =

أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: إِنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ.

صَلَاةُ الْمَزْدَلِفَةِ

٨٩٩ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

= بالتثقيل أي لا يصلي الجمعة في شيء من تلك الأيام هذه المواضع، قال الرزقاني، لأنه خلاف السنة، وأنه لا جمعة على مسافر، والأوجه منه ما فسره الساجي كلام المصنف إذ قال: لأن عرفة ليست بموضع تجمع؛ لأن التجميع لا يكون إلا بموضع استيطان وإقامة، وعرفة ليست بدار قرار ولا بدار استيطان ولا إقامة، فلا تجمع فيها، وبُعضاً فإنه ليس فيها قرية، وهي شرط في صحة الجمعة، وأما منى فإنها وإن كانت قرية مكية فليست بدار استيطان ولا إقامة، ولا لها أهل يستوطنونها، وإنما يسكنها أيام منى خاصة، وما كان هذه المأثرة فلا يجوز أن يجمع فيها، ولو سكنت واستوطنت لكان حكمها حكم سائر البلاد في التجميع. وفي 'المدينة' من مات: لا جمعة في أيام منى كلها منى ولا يوم لتروية منى ولا يوم عرفة بعرفة. قال ابن رشد: اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى، فقال مات: لا تعب بعرفة ولا منى أيام الحج، لا لأهل مكة ولا لغيرهم، إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة، وقال الشافعي مثل ذلك، إلا أنه يشترط في وجوب الجمعة أن يكون هناك من أهل عرفة أربعون رجلاً على مذهبه في اشتراط هذا العدد في الجمعة، وقال أبو حنيفة، إذا كان أمير حجاج ممن لا يقصر لصلاة منى ولا بعرفة، صلى بهم فيها الجمعة إذا صادفها، وقال أحمد: إذا كان وافي مكة يجمع، وبه قال أبو ثور. وفي 'الهدية' يجوز منى إن كان الأمير أمير الحجاز، أو كان الخليفة مسافراً عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا جمعة منى، لأنها من القرى حتى لا يعيد بها، وهما: أنها تتمصر في أيام الموسم، وعدم التعبد للتحفيف، ولا جمعة بعرفات في قومه جميعاً، لأنها فضاء، ومنى أبيية، والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز، لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير.

صلاة المزدلفة قال الموفق: السنة لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء، لا خلاف في هذا، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم لا خلاف بينهم: أن السنة أن يجمع الحجاج بين المغرب والعشاء، والأصل في ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما، روى حذر بن عمر وأسماء وأبو أيوب وغيرهم، وأحاديثهم صحاح، وإن فاته مع الإمام صلى الله عليه وسلم وحده، معناه: أنه يجمع مفرداً كما يجمع مع الإمام، ولا خلاف في هذا؛ لأن الثانية منهما تصلى في وقتها، بخلاف العصر مع الظهر، وكذلك إن فرق بينهما لم يطل الجمع، والسنة التعجيل بالصلاتين وأن يصلي قبل حط الرحال، والسنة أن لا يتطوع بينهما، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، فإن صلى المغرب قبل أن يأتي مزدلفة ولم يجمع، خالف السنة وصحت صلاته، وبه قال عطاء وعروة والقاسم بن محمد وسعيد بن جبير ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف وابن المنذر، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يجزئ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُرْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

٩٠٠ - مَاتَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ فَتَوَضَّأَ

صلى الحج في حجة الوداع 'المغرب والعشاء المردلفة جميعاً' أي جمع بينهما جمع تأخير، كما دل عليه الروايات الأخرى، منها التي تليها، وإن لم يكن لفظ حديث الباب بصاً في ذلك، ولذا قال اللاحق: 'يحتمل من جهة اللفظ أنه صلى كل واحدة منهما بالمردلفة، وإن كان صلى كل واحدة منهما مفردة، ويحتمل أن يكون جمع بينهما وهو الأصهر. قلت: ويؤيد هذا الثاني لفظ البحاري برواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند: جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء جمع، كل واحدة منهما بإقامة، ولم يسح بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما.

دفع الحج رجع 'رسول الله ﷺ' من وقوف 'عرفة' بعد الغروب، 'حتى إذا كان بالشعب' بكسر المعجمة وسكون العين المهملة - الطريق بين الحليين، واللام ههنا للعهد، بيّنه محمد بن حرملة عن موسى بن عقبة في 'البحاري' بسقط: فلما بلغ رسول الله ﷺ الشعب الأيسر الذي دون المردلفة، أراح، فبين أنه قرب المردلفة، 'نزل فبال' قال اللاحق: ليس النزول بالشعب سنة؛ لأنه ليس من حسن العادات، قال ابن حبيب: لم ينزل النبي ﷺ بين عرفات وجمع، إلا ليهريق الماء، قلت: وكان ابن عمر كثير الاتباع لرسول الله ﷺ، فيقتدي في ذلك أيضاً، "فتوضاً" قال الحافظ في "الفتح": الماء الذي توضأ به النبي ﷺ لينتد، كان من ماء زمزم، كما رواه عبد الله بن أحمد في 'روايد مسند أبيه' بإسناد حسن من حديث علي، وفيه رد على من مع استعماله لغير الشرب. قال ابن حجر في 'شرح إيساك': كذا قيل، وإنما يتم إن لو ثبت أنه كان معه غيره، وإلا فيحتمل أن وضوءه به لتعينه.

وفي 'الدر المختار': يكره الاستحشاء بماء زمزم لا الاعتسال، وفيه أيضاً: يرفع الحدث بماء مطلق وماء زمزم بلا كراهة، وعن أحمد: يكرهه، قال ابن عابدين: استميد من الأول أن نفى الكراهة خاص في رفع الحدث، خلافاً للحث "فلم يسبغ الوضوء" احتج في المراد بذلك على أقوال، أوجهها: أنه حقه، كما في رواية محمد بن حرملة، فتوضاً وضوءاً خفيفاً، وقيل: معناه توضاً مرة مرة، أو حقه استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عادته، وقيل: المراد اللغوي، وتعقب، قال الحافظ: وأعرب ابن عبد البر في معنى قوله: "فلم يسبغ الوضوء" أي استنحى به، وأضيق عليه اسم الوضوء المعوي؛ لأنه من الوضوء وهي النظافة، ومعنى الإسباغ الإكمال، أي م يكمل وضوءه فيتوضاً للصلاة، قال: وقيل: إنه توضاً وضوءاً خفيفاً، ولكن الأصول تدفع هذا؛ لأنه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين، وليس ذلك في رواية مالك، ثم قال: وقيل: إن معنى قوله: لم يسبغ الوضوء أي م يتوضاً في جميع الأعضاء بن اقتصر على بعضها، واستضعفه، وحكى ابن بطال: أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابه سبق بن عبد البر إلى ما اختاره أولاً، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة أي رواية محمد بن حرملة.

فَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ، فَارْكَبْ،

الصلاة إلح. بالنصب على الإعراء أو تقدير. أتذكر أو يريد، ويؤيد ذلك ما في رواية لمحاري: أتصلي يا رسول الله، أو تحذف صل، ويحور الرفع على تقدير: حانت الصلاة، كما في 'الصح'. يا رسول الله، فقال: الصلاة بالرفع متندا، وحرره 'أمامك' بفتح الهمزة والنصب على الظرفية، أي موضع هذه الصلاة قدامك، وهو المزدلفة، فهو من ذكر الحال وإرادة المحل، ويؤيد ذلك ما في رواية لمحاري: **مضى** أو التقدير: وقت الصلاة قدامك، فيه حذف مصاف؛ إذ الصلاة نفسها لا توجد قبل إنجازها، وإذ وجدت لا تكون أمامه، قال الناحي: قوله: 'الصلاة أمامك' يقتضي أن ذلك ليس بوقت الصلاة، أو أن ذلك ليس بموضع الصلاة، أو أن الأمرين جميعا قد اتفقا ههنا. 'فما جاء المزدلفة بز' عن المقصود "توضعا" قال الرزقاني: جاء رمره، "فأسع الوضوء" يختص تحديد الوضوء أو حدث طرا، 'ثم أقيمت الصلاة' ولم يذكر فيه النداء، وبهذا استدل من ذهب إلى عدم النداء في الأولى

'فصلي المغرب' قال الحافظ: لم يبدأ بشيء قبل الصلاة قال الناحي: يريد - والله أعلم - تعجيل صلاة المغرب عند الوصول، أو قبل أن يُعدَّ كل إنسان مكان برؤله، فلما صلى المغرب تسع الوقت بعشاء، فذهب كل إنسان إلى تعيين مكان بروه وبإحاطة بعيره به، "ثم أراح كل إنسان بعيره في مسره" قال الحافظ: وبسبب مسره من وجه آخر عن كريب: أنهم لم يريدوا بين الصلوات على الإباحة، ولفظه: فأقام المغرب ثم أراح الناس، ولم يحوا حتى أقام العشاء، فصبروا ثم حلوا، وكأنهم صنعوا ذلك رفقا بالندوب، أو لأنهم من تشويشهم هذا، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلوتين، ولا يقطع ذلك الجمع. "ثم أقيمت العشاء فصلاها" بالناس، قال الموفق: السنة لتعجيل الصلوتين، وأن يصلي قبل حظ الرحا؛ حديث أسامة، وفي بعض صرغه: أن النبي ﷺ أقام المغرب ثم أراح الناس في مسره، ولم يحوا حتى أقام العشاء الأخرى، فصلى ثم حوا، رواه مسلم. 'وَمِ يَصِلُ بَيْنَهُمَا شَيْئاً' أي لم يتصل بينهما، قال الموفق: السنة أن لا يتطوع بينهما، قال ابن المنذر: ولا أعينهم يحتفلون في ذلك، وقد روي عن ابن مسعود أنه تطوع بينهما، ورواه عن النبي ﷺ. ولما حديث أسامة وحديث ابن عمر، وحديثهما أصح. قلت: المراد بحديث أسامة حديث الباب، وحديث ابن عمر أخرجه لمحاري في 'باب من جمع بينهما' ولم يتطوع، بلفظ: جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء جمع كل واحدة منهما بإقامته، ولم يسمح بينهما ولا عني أثر كل واحدة منهما، قال الحافظ: يستفاد منه أنه ترك التفل عقب المغرب وعقب العشاء، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتصل بينهما، خلاف العشاء، فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتصل عقبها، لكنه تفل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء: تؤخر سنة العشاءين عنهما، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بينهما؛ لأنهم اتفقوا على أن السنة أجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، ومن تفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. وأما عند الحنفية فيكره التطوع بينهما، كما صرح به القاري في "شرح السالك"، وأما بعدهما فيكره في الجمع معرفة لا المزدلفة، قال القاري: ولا يتطوع بينهما، بل يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما.

فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَتَاكَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرُهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

٩٠١ - **مالت** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

٩٠٢ - **مالت** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا جمع بينهما جمع تاحير، قال الحافظ. وللطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدي بن عبد الإسماعيل: صلى جمع المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، وفيه رد على قول ابن حرم: إن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة؛ لأن حاربا وإن كان صعبا، فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدي عن ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضا، فيقوى كل واحد منهما بالآخر. قلت: وورد ذكر الإقامة في حديث أبي أيوب هذا بطريق آخر، ذكرها الزيلعي في "نصب الراية".

كان يصلي المغرب إلخ: اتعالتني **إلخ**. وعقب المصنف المرفوع بانقوف إشارة إلى بقاء العمل به بعده **إلخ**. ولم يرد في الأثر المذكور ذكر الأذان والإقامة، واحتلت الروايات عن ابن عمر في ذلك، حتى قال ابن حرم على ما حكاه عنه العيني: وأشد الإصرار في ذلك عن ابن عمر، فإنه روي عنه من عنده الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة، وروي عنه أيضا بإقامة واحدة، وروي عنه موقوفا بأذان واحد وإقامة واحدة، وروي عنه مستندا بإقامتين، وروي عنه مستندا بأذان واحد وإقامة واحدة. قلت: والحوار عن الحقيقة: أنهم أخذوا بعمل ابن مسعود أيضا، ولذا قالوا: إذا تشاعل شيء أعاد الإقامة فقط؛ حديث ابن مسعود كما في "الهداية" وغيره، فهم عملوا على الحديثين معا، ثم قال الحافظ: واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم: أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهو قول الشافعي في القلتة، ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون وابن حرم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بعرفة، وقال الشافعي في الحديث والثوري وهو رواية عن أحمد: يجمع بينهما بإقامتين فقط، وهو ظاهر حديث أسامة المصبي قريبا، وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي وغيره، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتحيز فيه الإنسان وهو المشهور عن أحمد، وفي "الهداية": يصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وقال زهير: بأذان وإقامتين، اعتبارا بالجمع بعرفة، =

صلاة منى

قَالَ مَالِكٌ فِي أَهْلِ مَكَّةَ: إِنَّهُمْ يُصَلُّونَ بِمِنًى

= وما رواية جابر: أن بني جمع بينهما أدن وإقامة واحدة، ولأن العشاء في وقته فلا يترد بالإقامة إعلاماً، بخلاف العصر بعرفة؛ لأنه مقدم على وقته، فأرد لها زيادة لإعلام، قال شرح "الهدية" وأصحاب "المحريح" رواية جابر هذه أخرجها ابن أبي شيبة، حدثنا ابن أبي حاتم عن جعفر بن محمد عن جابر، أن رسول الله صلى المغرب والعشاء جمع، بأذان واحد وإقامة لم يسبح بينهما، قالوا: وهو مثل غريب؛ لأن المعروف في حديث جابر عند مسلم وغيره: أنه صلاهما بأدائين وإفتمتين، وفي "صحيح مسلم" عن سعيد بن جبير: أقصا مع ابن عمر فلما بلغا جمعا، صلى بنا المغرب ثلاثا وعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف قال ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله في هذا المكان، وأخرج أبو شبيب بسنده عن بن عباس: أن النبي صلى المغرب والعشاء جمع بإقامة واحدة، وأخرج أبو داود عن أنس بن سبيع عن أنه قال: أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة، فلم يكن يمر من تكبير والتهليل حتى أتينا مزدلفة، فأدأ وإقام، أو أمر إسناداً فأدأ وإقام، فصلى المغرب ثلاث ركعت ثم التفت إلي، فقال: الصلاة فصلى بنا العشاء ركعتين، ثم دعا بعشائه، قال: وأخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي عن ابن عمر قال: فقبل لاس عمر في ذلك، فقد صليت مع رسول الله هكذا، قاله ابن الهمام، وأخرج أبو داود أيضاً عن عبد الله بن ماث قال: صلب مع ابن عمر المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين، فقال له مالك بن أنس: ما هذه الصلاة؟ قال: صليتهما مع رسول الله في هذا المكان بإقامة واحدة.

صلاة منى هكذا ترحم البخاري في صحيحه، وإيراد: الصلاة لها أنام لتشريق، فلا يشكك ما تقدم قربا من الصلاة لها يوم النزوية، وأيضاً المقصود بها حكم الصلاة منى من "القصر وإتمام"، قال الحافظ لم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة خلاف فيها، وخص منى بالذكر؛ لأنها محل الذي وقع فيها ذلك فديماً، واختلف السلف في المقيم منى هل يقصر أو يتم؟ ساء على أن يقصر لها يسفر أو ليس، وختار شاذي ماث بن آخر ما تقدم من كلامه تحب قول مالك: إن الصلاة يوم عرفة إنما هي صفر. ولكنها قصرت من أجل السفر، وخاصة أن صلاة منى وعرفة والمزدلفة وغيرها تقصر يسفر عند الأئمة الثلاثة والجمهور، فيحتص القصر بالسفر الشرعي عندهم، ومن لا يكون مسافراً شرعياً لا يقصر بل يتم أربع ركعات، والقصر لأجل السبت على ما هو المشهور عن الإمام مالك، وهكذا حكى مذهبه غير واحد من قبة المذاهب، لكن القصور عند الإمام مالك للسك بشرط السفر، لكن لا يسفر شرعياً، بل مصطنع سفر، ولأجل ذلك سمى عبده أهل منى والمزدلفة وعرفة في مواضعهم، ويقصرون في غير مواضعهم.

قال مالك في أهل مكة وكذا في غيرها من مواضع السك كالمزدلفة والمخصب: أنهم يصومون منى إذا حجوا ركعتين ركعتين أي يقصرون الصلاة الرباعية حتى يصرفوا بعد أداء السبت إلى مكة فيتمون بها، وكذلك يتمون بها =

إِذَا حَجَّوْا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَنْصَرِفُوا إِلَى مَكَّةَ.

هذا عند مالك

٩٠٣ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ

= إذا دخلوها لطواف الإفاضة، قال الناحي: يريد أنهم إذا حجوا اقتضى ذلك نوعاً إلى عرفة ورجوعاً إلى مكة، ولو كان مثله سفرهم عرفة لما قصرُوا الصلاة، واحتسب في هذا السفر بالذهاب والرجوع؛ لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرماً بالحج فلا بد له من الرجوع إلى مكة تحكماً بالإحرام الذي دخل فيه، لأنه لا يصح أن يتم عمه الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة، وأما سائر الأسفار فإن بوى فيه المسير واعتني به لا يلزمه الرجوع، وله أن يقيم في منتهى سفره أو ينقص منه إلى موضع سواه، فأحرم مالك أن النواحي على أهل مكة إذا خرجوا للحج أن يصلوا ركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة، وذلك يقتضي أن يصلوا بها ركعتين في أسدأ والعودة، ويصون كذلك بعرفة والمزدعة وغيرها، ثم ذكر المصنف الاستدلال على ذلك بالمرفوع والموقوف من الرواية والآثار.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ عَدَّ النَّبِيَّ: لَمْ يَخْلَفْ فِي إِسْرَائِهِ فِي "الموطأ" وهو مسند صحيح من حديث بن عمر وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم. كذا في "التنوير"، والتقصي صلى الصلاة الرباعية على وغيره، كما رآه في رواية لمسلم عن سام عن أبيه ركعتين قصرهما. "وأن أبا بكر صلاها" في زمان خلافة "عمر بن الخطاب" صلاها على ركعتين، وأن عثمان رضي الله عنه من عقاب "صلاها على ركعتين"، وفائدة ذكر الحنفاء الراشدين الثلاثة مع قيام الحاجة بالفعل السوي وحده: أن هذا الحكم لم يسخ، بل استمر إلى زمان طويل؛ إذ لو سسخ ما فعله الحنفاء الراشدون واحداً بعد واحد، ولم يذكر عباداً لأن ابن عمر رضي الله عنهم لم يصل حنفة بعد في السفر، وأخرج "الطحاوي" بسنده إلى عبد الرحمن بن يزيد قال: خرجنا مع عبي بن صفير، فوصلنا ركعتين بين الحضر والقنطرة، فهذا وإن لم يدل على الصلاة على ركعتين، لكنه حجة على القصر في السفر مصقفاً. شمر قال أحمد: شمر الشيء نصفه وحرؤه، ومنه حديث الإسراء "فوضع شطرها" أي نصفها. "إمارته" بكسر الهمزة أي خلافة، وفي "مسند" برواية حفص بن غاصم عن ابن عمر رضي الله عنهم "ثلاثي سنين" أو قال: "ست سنين". قال العيني في "كتاب الصلاة": هي ست سنين أو ثلاث سنين على خلاف فيه، واقتصر في الحج على ست سنين، وفي "الدرية" برواية ابن أبي شبة عن عمران بن حصير "سبع سنين". وقال الرقابي بعد ما فسر الشطر بالصف: تنى من رواية "الموطأ" أن الصحيح ست سنين؛ لأن خلافة كانت ثلثي عشرة سنة، وفيه أن الشطر قد يطلق على العصف أيضاً كما تقدم في كلام المحدث، لكن عامة شراح الحديث ذكروا ست سنين، وذكر الطبري في "تاريخه" في سنة تسع وعشرين حج بالناس في هذه السنة عثمان رضي الله عنه قصر بني فسطاط فكان أول فسطاط صبره عثمان على، وأتم الصلاة بها وعرفة. "ثم أتمها بعد ذلك"، كذا في النسخ الهدية، وليس في النسخ المصرية لعمد الإشارة فقط "بعد" على ذلك مني على الضم، واختلفوا في سبب إتمام عثمان على أقوال كثيرة. قال الرقابي: أتمها؛ لأن القصر والإتمام جائزان للمسافر ورأى عثمان ترجيح طرف الإتمام؛ لأن فيه زيادة مشقة، وهكذا بين سبه غير واحد من شراح الحديث، =

بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّاهَا بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

= وهذا المعنى يتمشى على قول من رأى القصر جائزاً، وأما من ذهب إلى وجوبه فلا يصح عنده هذا معنى ويأتي عنه أيضاً ما في الصحيحين عن الزهري قلت لعمري: ما بال عائشة رضي الله عنها تنهت، قال: سأوت كما تأول عثمان، فإن الأمرين إذا كانا جائزين فأبي حنيفة إلى التأويل، هل يرى أحد تأويل بصومه أو يفصره في السفر، وهل ترى لأحد تأويل لاحتباره لإفراد أو التمتع أو الغرائب شيء، أو تأويل بعجده أو تأخيره في سفر عن منى، أو تأويل بعسفه الأرحل أو مسحه الخف بأمر، فما نأخذ إذاً أنه أحد الصلوات كبروا عنه إلى أن يحتاج إلى تأويل، فهذا أصح دليل لا سيما نظائرهم في الإكثار على من أتم أن القصر كان معروفاً عندهم بلا تكبر، وتكبروا على من حلف ذلك، واحتسبوا في تأويل عائشة أيضاً، كما احتسبوا في تأويل عثمان، أما الأقاليل التي حكيت في تأويل عثمان فمنها: ما قيل: إنه كان يراها جائزين وأكره عليه من يرى القصر واحداً، ومنها: ما قال الزهري عنى ما روى الطحاوي وغيره: إنما صلى أربعاً؛ لأن الأعراب كانوا كثيرين في ذلك العام، فأنحى أن يحرمهم بأن الصلاة أربع، وتعقب ما قال الطحاوي: الأعراب كانوا أحكام الصلاة أهل في زمن الشارع، فلم يتم بهم ثلث اعبة، ولم يكن عثمان يخاف عليهم ما لم يخف الشارع؛ لأنه لم يروى رحيمة، ورد بأنه تحقق وقوع ذلك في زمن عثمان ولم يتحقق في زمنه رضي الله عنه، فقد روى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد عن عوف عن أبيه عن عثمان: أنه أتم منى، ثم حطب، فقال: إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبه، ولكنه حدث لعدم من ساس فحلفت أن يستوي، وعن بن جريح أن أعرابياً ناداه منى، يا أمير المؤمنين ما رلت أصليها منذ رأيتك عم أو رَكَعَتَيْنِ. قال الخافض: وهذه صفة بقوي بعضها بعضاً. ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام، وليس بمعارض لنوجه الذي احتتره بن يقويه إ.ح. قلت: وسيأتي مختار الخافض قريباً، وتعقب الشيخ في الكوكب ندري هذا التوجيه بأنه يرد بذلك فساد صلاة كل من حنقه من أهل هذه اللاحية؛ لأنهم صنعوا حنقه فرقصهم وهو متصوع في شفعته نكث، قلت. ويمكن أن يقال: لعل عثمان رأى صحة صلاة المفترض حلف المتمتع كمنسكته الشافعي. ومنها: ما قال ابن حزم. إن عثمان كان أمير المؤمنين فحيث كان في بلد فهو عمه وإلام تأخير في حكمه لإتمام كما له تأثير في إقامة الجمعة إذ أمر يقوم أنه يجمع بهم الجمعة، وفيه أنهم كانوا أمراء المؤمنين ومع ذلك لم يتموا للصلاة، لا سيما الشارع ﷺ كان أولى بذلك ومنها: ما روى معمر عن الزهري: أنه أتم الصلاة؛ لأنه أجمع لإقامة بعد الحج، روى الطحاوي وغيره، وهذا مختار الطحاوي وقوله، وتعقب بأن الإقامة ممكنة على المهاجرين حرام؛ لحديث العلاء بن الحضرمي عند البخاري وغيره قال: قال رسول الله ﷺ لا يصح من بعد صلاة من ورد بأنه أجاره جماعة بعد فتح، كما أقر به الخافض، فحملوا هذا القول على الزمن الذي كانت هجرة واحدة، واتفق الجميع على أن الهجرة كانت قبل الفتح واجبة، ثم لما ورد قوله ﷺ لا هجرة بعد فتح لا تنق واجبة من مكة. ومنها: ما روى يونس عن الزهري لما اتحد عثمان الأموال بالظائف، وأراد أن يقبضها صلى أربعاً =

صَلَاها بِمِنًى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ عُثْمَانَ صَلَاها بِمِنًى رَكَعَتَيْنِ، شَطَرَ إِمَارَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ.
 ٩٠٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ
 فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَكَعَتَيْنِ بِمِنًى، وَلَمْ يَلْغُفَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا.
 يسكون الغاء أي مسافرون

= ومنها. ما روى معبرة عن إبراهيم قال: صلى أربعة؛ لأنه كان أخذها وطبا، وقال السهقي: ذلك مدحون؛ لأنه
 لو كان إتمامه لهذا المعنى لما خفي ذلك على سائر الصحابة، ولما أنكروا عليه ترك السنة. ومنها: ما قيل: لأنه
 استجد له أرضاً بمعى. ومنها: ما قيل: إنه كان يسبق الناس إلى مكة، وتعقبهما الحافظ بأهمل هـ بيفلا، وتعقب
 الأول منهما العبي بأنهم يقل أحد: إن المسافر إذا مر بما يمكنه من الأرض ولم يكن له فيها أهل أن يحكمه حكم
 المقيم. ومنها: ما قيل: إنه أتم؛ لأن أهله كانوا معه بمكة، ورد بأن الشارع لا؛ كان يسافر بزوجاته وكن معه
 بمكة ومع ذلك كان يقصر. ومنها: ما احتاره الحافظ أن سبب الإتمام أنه كان يرى القصر محتصاً من كان
 شاحصاً سائراً، وأما من أقام بمكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيه. ومنها: ما روى عبد الله بن الحارث بن
 أبي دباب عن أبيه وقد عمل الحارث لعمر بن الخطاب قال: صلى بنا عثمان أربعة، فلما سمع أقبل على الناس.
 فقال: إني تأملت بمكة، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: من دخل مكة فليس من أهلها، وعمره من
 الذين إلى رواية ابن شحير أن عثمان صلى بمعى أربعة فأكروا عليه، فقال: يا أيها الناس! إني لما قدمت تأملت بها
 وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من دخل مكة فليس من أهلها، فليس من أهلها.

لما قدم مكة في أيام إمارته، "صلى بهم" إماماً؛ لكونه خليفة ولا يوم الرجل في سلطانه، "ركعتين" قال الناجي:
 وكذلك يفعل الإمام إذا أورد بلداً من عملة أقام بهم الصلاة فإن كان بنية إتمام أتم الصلاة، وإن كان سية السفر
 قصرها، فظاهر السياق يقتضي أنه ورد حاجاً إلح. "ثم انصرف" من الصلاة بالسلام، "فقال" بعد السلام كما هو
 سنة المسافرين: "يا أهل مكة! أتموا صلاتكم فإن قوم سفر" بفتح فسكون، جمع سافر، كـ ركب وراكب. "ثم
 صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمعى" إذا ورد بها، "ولم يبلغنا أنه قال هم" أي لأهل مكة 'شيئاً'، فدل على أن
 سببهم حينئذ القصر، واستدل الإمام مالك بذلك على أن أهل مكة يقصرون بمعى، ويشكل عليه أن عمر إذا لم
 يقل لهم شيئاً وقصروا لذلك فدخل فيه أهل منى أيضاً، وهم يتمون عند مالكية، فالظاهر: أن عمر لو ثبت أنه
 لم يقل لهم شيئاً اكتفى بقوله: في مكة، كما قالوا ذلك في حديث عمران بن حصير وغيره، قال الحافظ: اختلف
 السلف في المقيم بمعى، هل يقصر أو يتم؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك، واحتار الثاني مالك، وتعقبه
 الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يتمون ولا قائل بذلك.

٩٠٥ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى لِلنَّاسِ بِمَكَّةَ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ، ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ رَكَعَتَيْنِ بِمِنَى، وَلَمْ يُلْغِنَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ أَرَكَعَتَانِ أَمْ أَرْبَعٌ؟ وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحَاجِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَيْصِلِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِعَرَفَةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَمْ رَكَعَتَيْنِ؟ وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ بِمِنَى فِي إِقَامَتِهِمْ بِهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يُصَلِّي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَمِنَى مَا أَقَامُوا بِهِمَا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ، قَالَ: وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَيْضًا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ وَأَيَّامَ مِنَى،

صلى لدى مكة في زمان إمارته، ركعتين بدعية، "فقد صرف قال يا أهل مكة! أتموا صلاتكم فإن قوم سفر، ثم صلى عمر ركعتين بمينى، ولم يبعث به قال هم منك، هذ تقوية وتأييد للأثر المذكور فكل بطريق آخر، وله طريق ثالث، أخرجه مالك عن الزهري عن ساء عن أبيه، كما تقدم في "صلاة المسافرين إذا كان إماماً، وأخرجه البيهقي بسند مالك عن الزهري مفصلاً، ثم ذكر له مناعة سند مالك عن زيد بن أسلم، وأخرجه أيضاً برواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم.

وسئل ساء المشهور، مالك عن أهل مكة، كيف صلاتهم بأربعة 'عرفة'، وكذا بمينى وغيرهما من مشاهد النسك، "أركعتان قصرًا هي "أربع ركعات؟ سان للسؤال، "وكيف" أحكمه "أمير الحاج إن كان من أهل مكة" أي لا يكون مسافر، "أبصلي الظهر والعصر" أي صلاة بأربعة "عرفة أربع ركعات إتماماً، "أم ركعتين قصرًا؟" وكيف صلاة أهل مكة" أي المقيمين بها في إقامتهم، "مى" أي رمي وكذلك يوم التروية؟ راد في السجح الهدية بعد ذلك في إقامتهم بها، وفي بعض النسخية: كيف صلاة أهل مكة في إقامتهم بمينى، فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة ومينى ما أقاموا أي مدة إقامتهم، "هما ركعتين ركعتين" لكل رابعة، "يقصرون الصلاة" في هذه المواضع، حتى يرجعوا إلى مكة؛ ما تقدم أن سب قصر عند الإمام مالك هو السك على ما هو المشهور، والسفر مطلقاً، كما احتربه، ولا فرق في هذين الأمرين بين القريب والبعد، قال، "وكذلك أمير الحاج" أي إذا كان من أهل مكة قصر للصلاة "الرابعة بعرفة" ومينى "أيام منى"، ولا فرق في ذلك بين الأمير وغيره؛ فإن مدار القصر والإتمام على السفر، واستوى فيه الأمير وغيره.

قال مالك: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمِنَى مُقِيمًا بِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِمِنَى، قَالَ: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِعَرَفَةَ مُقِيمًا بِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِهَا أَيْضًا.

صَلَاةُ الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ وَمِنَى

قال مالك: مَنْ قَدِمَ مَكَّةَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَأَهْلٌ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِنَى فَيَقْصُرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ عَلَى مُقَامٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ لَيَالٍ.

تَكْبِيرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

٩٠٦ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

وإن كان أحد الحج قال الناحي: يقتضي أن ذلك قليل غير معلوم عنده؛ لأن منى ليست دار استيطان إلا أنه إن اتفق ذلك فإن المقيم بها يتم الصلاة مقيماً بها، وإن لم يكن من أهلها فالمدار على الإقامة، فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، قال مالك: وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقيماً بها، وكذلك إن كان أحد ساكناً بالمزدلفة أو المحصب مقيماً بها، فإن ذلك يتم الصلاة بها أيضاً، وذلك لما تقدم من مسلك الإمام مالك: أن أهل هذه المواضع مخصوص بذلك احكم أنهم يتمون في مواضعهم، ويقصرون إذا خرجوا من مواضعهم للنسك، بخلاف الجمهور، فإن امدار عندهم على مدة القصر لا مطلق السفر.

من قدم مكة الحج. "فأهل بالحج" أي أحرم به بعد القدوم، وكذلك من أحرم بالحج قبل ذلك فدخل مكة لهلال ذي الحجة، فالمدار على القدوم في ذلك لا على الإحرام بعد الدخول، فإنه يتم الصلاة في قيامه بمكة حتى يخرج من مكة إلى منى، ويقصر بالنصب، بعد الخروح، "وذلك" أي سب الإتمام "أنه قد أجمع" أي عزم "على مقام" أي على إقامته بمكة أكثر من أربع ليالٍ؛ لأنه إذا دخل مكة لهلال ذي الحجة فإنه يقيم بها أكثر من سبعة أيام؛ لأنه يخرج منها إلى منى في اليوم الثامن يوم التروية، فصار مقيماً بها، وكذلك لو ورد مكة وبينه وبين الخروح إلى منى أربعة أيام، فإنه يتم أيضاً؛ لأن مدار الإقامة عند الإمام مالك والشافعي على قيام أربعة أيام، ويقرب منه قول أحمد؛ إذ المدار عنده على مدة إحدى وعشرين صلاة، وأما عند الحنفية فالمدار على قيام خمسة عشر يوماً، فمن دخل لهلال ذي الحجة، أو قبل ذلك بأيام فلا يتم الصلاة حتى يكون بينه وبين الخروح إلى منى مقدار خمسة عشر يوماً أو أكثر، وتقدم البسط في محله من أبواب السفر.

خَرَجَ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئًا، فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ الثَّانِيَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حِينَ زَاعَتِ الشَّمْسُ، فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ حَتَّى يَتَّصِلَ التَّكْبِيرُ وَيَبْلُغَ الْبَيْتَ،
 فيعرف الناس أن عمر قد خرج يرمي.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ دُبُرُ الصَّلَوَاتِ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ
 فرضا أو تطوعا

الغد من يوم النحر أي في الحادي عشر من ذي الحجة، 'حين ارتفع النهار شيئاً' قليلاً، 'فكبر' عمر 'فكبر' الناس بتكبيره؛ لأنه الأمير المحب فأحبوا اتباعه في ذلك أيضاً، 'ثم خرج الثانية من يومه ذلك' أي خرج مرة ثانية في هذا اليوم 'بعد ارتفاع النهار، هكذا في السجح المصرية، وفي الهندية: 'حين ارتفع النهار' أي كثيراً، 'فكبر' فكبر الناس أيضاً 'بتكبيره'، 'ثم خرج' راد في السجح المصرية 'الثالثة' أي مرة ثالثة في هذا اليوم 'حين راعت' برأي وعين معجمتين، 'الشمس' أي زالت، 'فكبر' فكبر الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير أي يتصل صوت بعضهم بصوت بعض آخر، ويصح اتصال الأصوات البيت أي الكعبة، 'فيعرف الناس'، وفي السجح المصرية: 'فيعلم' ساء المجهول "أن عمر قد خرج يرمي" الحمرات، قال شيخ مشايخ الدهلوي في "المسوى": وعليه أهل العلم، وقال الساجي: خروج عمر في الأوقات المذكورة لتكبير على معنى تذكير الناس ونسيهم على ذكر الله تعالى؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **هَذَا يَوْمٌ لَا يَمُوتُ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا حَتَّى يَذْكُرَ اللَّهَ**، وحاف أن يعلب على الناس في أكثر أوقاته التشاغل والعملة عن ذكر الله، فكان يخرج يعلب بالتكبير مذكراً للناس بذلك، وقد قال مالك: إن عمر كان إذا كرمي بعد الروال حسر الناس الأمتعة لرمي الحمار، فيحتمل أن يكون عمر يقصد ذلك ليتأهب الناس لرمي الحمار إذا كان رميها قبل الصلاة وقبل الأذان لها، ولعله كان يريد في الإعلان به عند الروال حتى يتصل التكبير إلى مكة، فيعلم الناس أن عمر قد خرج لرمي الحمار، فيتذكرون حينئذ ذكر الله تعالى، ويغتمون الدعاء حين دعاء الناس بمن رجاء أن تنالهم بركته.

الامر عندما إلخ في المدية المورة، "أن لتكبير" المقيد بوقت مخصوص "في أيام التشريق" يكون "دبر الصلوات" بضميتين وتسكين ساء تخفيف، قاله الزرقاني، أي عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات، سواء صلى جماعة أو منفردة، لا أثر نافلة، "وأول ذلك" أي أول وقت هذا التكبير وهو مبتدأ، حره "تكبير الإمام" "والناس معه" أي يكبر الإمام ويكبر انفتقدون أيضاً معه، وليس المعنى: أن تكبيرهم يتوقف على تكبير الإمام إلخ، وكذلك عند الحنفية، ففي "الدر المختار" يأتي المؤتم به وجوباً وإن تركه إمامه؛ لأدائه بعد الصلاة، "دبر صلاة الظهر من يوم النحر" بلا خلاف عند المالكية، وفيه خلاف لأهل العلم، "وأخر ذلك" أي وقت انتهاء هذا التكبير، "تكبير الإمام والناس معه دبر صلاة الصبح" =

وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبْرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَآخِرُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبْرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّكْبِيرَ. قَالَ: وَالتَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ وَحْدَهُ بِمَنْى أَوْ بِالْأَفَاقِ كُلِّهَا وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامِ الْحَاجِّ وَبِالنَّاسِ بِمَنْى؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَجَعُوا وَانْقَضَى الْإِحْرَامُ ائْتَمُّوا بِهِمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَهُمْ فِي الْحِلِّ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِهِمْ، إِلَّا فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

= على المعتمد عند المالكية، خلافاً لاس بشير القائل إن صهر هذا اليوم، 'من آخر أيام التشريق' أي اليوم الرابع من يوم النحر، فيكون التكبير أثر خمس عشرة فريضة، "ثم يقصع التكبير" قال الناحي: ومعنى ذلك أن هذه مدة صلاة الناس بمعنى؛ لأن صلاة الفجر يوم النحر إنما تصلى بالمردقة، وصلاة الظهر في آخر أيام التشريق لا تصلى بمعى، وإنما يرمى الحاج الحمار ثم يفر، فيصلى الظهر بالخصب، أو حيث أدركته الصلاة في طريقه إلخ، ومن لم يقل بذلك استند بأن لا تخصبص لذلك بمعى، ولذا لا يختص به المحرم، بل يأتي به المحل أيضاً.

والتكبير في أيام التشريق يكون "على الرجال والنساء" جميعاً، خلافاً من حصه بالرجال لما تقدم في بيان المذهب، وفي 'البحاري' كان النساء يكررن حلف أناس بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليأتي التشريق مع الرجال في المسجد، "من كان" مصلياً "في جماعة أو" صلى "وحده"، وكذلك من صلى "بمعى أو بالأفاق كلها" لا تخصبص في ذلك لأهل معى، "واجب" حبر للمتدأ وهو قوله: التكبير، وهو نص في أن تكبير التشريق واجب عند مالك، وأوله الرزقاني بالمندوب المتأكد، 'وإنما يأتُم الناس' غير الحاج أي يقتدون 'في ذلك' أي في التكبير "بإمام الحاج وبالناس" الحاجاج الذين يقيمون حيث "بمعى" وهذا دليل لما احتاره الإمام مالك ومن وافقه: أن تكبير التشريق من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق، "وانقصى الإحرام" أي صاروا محلين "ائتموا هم" أي اقتدوا بالمحليين بمعى أنهم صاروا سواء لا فرق إداك بين الفريقين، وهو المراد بقوله: "حتى يكونوا مثله في الحل"، فيسعى أن يكون تكبير المحققين مقتصرًا على زمان قيام الناس بمعى، "فأما من لم يكن حاجاً" من أهل الأفاق كلهم "فإنه لا يأتُم هم" أي لا يقتدي بالحجاج والمقيمين بمعى، "إلا في تكبير أيام التشريق" لا في غيره من الأقوال والأفعال، والظاهر عندي أن العرض منه إشارة إلى ما هو المختار عند الإمام مالك: أن التلبية تختص بالمحرم.

الأيام المعدودات: الواردة في قوله عز اسمه: ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ مِمَّنْ مَحَلٌّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِلَهَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة ٢٠٣) المراد منها أيام التشريق، قال الراري في "التفسير الكبير": إن الله عز اسمه وتعالى ذكر في ماسك الحج -

"الأيام المعدودات" كما ههنا، وقال في سورة الحج: "فمدد يدي إلى السماء فمدد بها" (الحج ٢٨) فمدد يدي إلى السماء فمدد بها: أي "الأيام المعدودات" هي العشر الأولى من ذي الحجة آخرها يوم النحر، والمعدودات ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهي أيام التشريق، واحتج على ذلك بأن "الأيام" عطف جمع فيكون أقيمت ثلاثة، ثم قال بعده: "فمدد يدي إلى السماء فمدد بها" وأجبت الأمة على أن هذا الحكم إنما ثبت في أيام منى، فعلم أن "الأيام المعدودات" هي أيام التشريق، وفي تفسير الخليلي قوله: أيام معلومات أي عشر ذي الحجة، أو يوم عرفة، أو يوم النحر إلى آخر أيام التشريق أقوال، قال صاحب الحمل: قوله: "إلى آخر أيام التشريق" رجع بقول من، واحتج في الأيام المعلومات، فالذي عليه أكثر المفسرين وهو اختيار الشافعي وأبي حنيفة: أنها عشر ذي الحجة، وقال صاحب الحارث: أيام معدودات يعني أيام التشريق، وهي أيام منى ورمي الحمار، سميت معدودات بقتلها، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، أولها اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، وهو قول ابن عمر وابن عباس وأبي الحسن وعطاء ومجاهد وقتادة وهو مذهب الشافعي، وقال النووي في "الأنعام": الأيام المعدودات هي أيام التشريق وهي أيام منى ورمي الحمار، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروي عن ابن عباس: المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، والمعدودات: أيام التشريق، وعن علي بن أبي حمزة: المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، وقال عطاء عن ابن عباس: المعلومات: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن كعب: هما شيء واحد وهي أيام التشريق، قال النعماني: اختلف السلف في الأيام المعلومات والمعدودات، فالمعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر عند أبي حنيفة، رواه عنه الكرخي وهو قول الحسن وقتادة، وروي عن علي بن عمر: أن المعلومات هي ثلاثة أيام النحر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال الشافعي: من الأيام المعلومات: النحر، وروي عن علي بن عمر ويوم النحر ويومان بعده، وبه قال مالك، قال الطحاوي: وبإليه أذهب. وقال الجصاص في "أحكام القرآن": روى سفيان وشعبة عن بكير عن عبد الرحمن بن بصر مرفوعا: "فمدد يدي إلى السماء فمدد بها" ولا خلاف بين أهل العلم أن المعدودات أيام التشريق، وقد روي ذلك عن علي بن عمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم إلا شيء رواه ابن أبي ليلى عن المنهال عن زر عن علي قال: المعدودات: يوم النحر ويومان بعده وادبح في أيها شئت، وقد قيل: هذا وهم، والصحيح عن علي أنه قال ذلك في "المعلومات"، وظاهر الآية يعني ذلك أيضاً؛ لأنه تعالى قال: "فمدد يدي إلى السماء فمدد بها" وذلك لا يتعلق بالنحر، وإنما يتعلق برمي الحمار ففعل في أيام التشريق، وأما المعلومات فروي عن علي وابن عمر: أن المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، وادبح في أيها شئت، قال سعيد بن جبير عن ابن عباس: المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وقد روى ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق، =

صَلَاةُ الْمَعْرَسِ وَالْمُحَصَّبِ

٩٠٧ - مَالِثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= والمعدودات: يوم البحر وثلاثة أيام بعده التشريق، وروى عبد الله بن موسى عن عمارة بن دكوان عن مجاهد عن ابن عباس قال: المعدودات: أيام العشر، والمعلومات: أيام البحر، فقوله: 'المعدودات أيام العشر' لا شك في أنه خطأ، ولم يقل به أحد، وهو خلاف الكتاب، قال تعالى: ﴿مَنْ عَجَلْ فِي مَنْزِلِهِ فَلَا يَحْتَسِبْ﴾ (النفر: ٢٠٣) وليس في العشر حكم يتعمق يومين دون الثلاث، وقد روي عن ابن عباس بإسناد صحيح أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول الجمهور من التابعين، منهم الحسن ومجاهد وعطاء والصحاك وآخرون، وقد روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وذكر الطحاوي عن شيبه أحمد بن أبي عمران عن بشر بن الوليد قال: كتب أبو العباس الطوسي إلى أبي يوسف يسأله عن الأيام المعلومات فأمنى عليّ أبو يوسف جواب كتابه: اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، فروي عن علي بن عمر: أنها أيام البحر، وإلى ذلك أذهب؛ لأنه قال: ﴿عَلَى مَا رَفَعَهُ مِنْ هِمَّةٍ الْأُنْعَامُ﴾ (الحج: ٢٨) وذكر شيخنا أبو الحسن الكرخي عن أحمد القاري عن محمد بن أبي حنيفة: أن المعلومات: العشر، وعن محمد: أنها أيام البحر الثلاثة، يوم الأضحى ويومان بعده، قال أبو بكر: فحصل من رواية أحمد القاري عن محمد ورواية بشر بن الوليد عن أبي يوسف: أن المعلومات يوم البحر ويومان بعده، ولم تختلف عن أبي حنيفة: أن المعلومات أيام العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول ابن عباس المشهور، وقوله تعالى: ﴿عَلَى مَا رَفَعَهُ مِنْ هِمَّةٍ الْأُنْعَامُ﴾ (الحج: ٢٨) لا دلالة فيه على أن المراد أيام البحر؛ لاحتماله أن يريد لما رققهم من هيمة الأنعام، كقوله: ﴿هَذَا كَيْدُكَ﴾ (البقرة: ١٨٥) والمعنى: لما هداكم، وأيضاً يَحْتَمَلُ أن يريد لها أيام العشر؛ لأن فيها يوم البحر وفيه الذبح، ويكون تكرار السنين عليه أياماً. وأجاب عنه المزي، فقال: إن قيل: لو كانت المعلومات العشر لكان البحر في جميعها، فلما لم يجر البحر في جميعها بطل أن تكون المعلومات، يقال له: قال الله عز وجل: ﴿مَنْ عَجَلْ فِي مَنْزِلِهِ فَلَا يَحْتَسِبْ﴾ (النفر: ٢٠٣) وحمل الأمر فيها نورا؟ وليس القمر في جميعها، وإنما هو في واحدتها أبيضل أن يكون القمر فيهن نورا كما قال الله عز وجل؟

صلاة المَعْرَسِ وَالْمُحَصَّبِ المَعْرَس: بصم الميم وفتح العين والراء المشددة، موضع النزول، قال أبو زيد: عرس القوم بالمزل إذا نزلوا به أي وقت كان من ليل أو نهار، وقال الخليل والأصمعي: التعريس: البروز آخر الليل، والمراد ههنا معرس النبي ﷺ، وهو على ستة أميال من المدينة على طريق مكة، وهو أسفل من ذي الحليفة، وأقرب إلى المدينة، كذا في "المحلى". والمحصب: بصم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين المفتوحتين، وكان متسع بين مكة ومنى، سمي به لاحتماع الحصى فيه غمل السيل؛ فإنه موضع منهط. قال صاحب المطالع: =

أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِدِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ الْمُعْرَسَ إِذَا قَفَلَ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ،

= هو أقرب إلى مي، قال. وهو الأبطح والبطحاء وحيف بني كنانة، والمغصب أيضاً موضع الخمار من مي. ولكن ليس هو المراد بالمغصب ههنا، قال النووي في "تقديمه": قول صاحب المطالع: 'به أقرب إلى مي' ليس بصحيح، وقال أصحابنا في كتب المذهب. حد المغصب ما بين الحدين إلى مقابر، وليست مقبرة منه، وفي "شرح اللباب" المغصب: وهو الأبطح، ويسمى الخضاء والبطحاء والحيف، قيل: هو إلى مي أقرب، وليس بصحيح، والمعتمد أنه بقاء مكة، وحده على لصحيح ما بين الحمل الذي عند مقابر مكة، والحمل الذي يقابله مصعداً إلى جهة الأعلى في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى مي مرتفعاً عن بطن الوادي، وليس مقبرة من المغصب.

أناخ **الح** بون وحاء معجمة، أي برك راحلته، "البطحاء" بالمد، ذكر في 'منهجي' الأبطح: مسيل واسع، فيها دفاق الحصى، والجمع الأباطيح، وكذا البطحاء، وفي "جامع لئقار الأصح والبطحاء والصاح: الرمل المسسط على وجه الأرض، قاله العيني. "التي بدى الحليفة" احتراز عن البطحاء التي بين مكة ومي، 'فصلى بها' أي حين رجع من حجته، كما سبأني، "قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك" تأسياً بالنبي ﷺ.

أن يجاوز المعرس المذكور وهو بطحاء دى الحليفة. "إذا قفل" بقاء فقاء مفتوحين، رجع من أحج أو العمرة، 'حتى يصلي فيه' تأسياً بالنبي ﷺ، قال الناحي: ولما صلى فيه النبي ﷺ استنحت الصلاة فيه تركاً لموضع صلاته، مع أنه روي أن النبي ﷺ أمر بذلك. رواه عبد الله بن عمر عنه ﷺ أنه يودي وهو في معرس دى الحليفة بطن الوادي، قيل له: إنك ببطحاء مراكمة، وقال أيضاً: وحصى بالقول؛ لأنه روي أن النبي ﷺ إنما أناخ في قفوله، 'وإن مر به' أي بالمعرس "في غير وقت صلاة فليقم" به "حتى تفل الصلاة" أي زال وقت الكراهة ثم يصلي ما بدا له "أي ما يسر له، قال الناحي: وليس لما يصلي فيه حد، يعني في الكثرة والفتنة، وأقل ذلك ما شرع من السافلة وهو ركعتان، فهذا حد في الفتنة، وأما الكثرة فلا حد لها. قال القاضي: والبرون بالبطحاء بدى الحليفة في رجوع الحاج، ليس من مناسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تركاً بآثار النبي ﷺ. ولأنها بطحاء مراكمة، واستحب مالك الزول به والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي، وإن كان في غير وقت الصلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة، قال: وقيل: إنما برل به ﷺ. ثلثاً يفتح الناس أهاليهم ليلاً، كما هي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، قاله النووي، وفي "شرح اللباب" إذا توجه إلى الزيارة أكثر في المسير من الصلاة والتسليم، ويتبع ما في طريقه من المساجد المسبوبة إليه ﷺ. وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بما لديه، كما بينا في "الدرة المضية". "لأنه بلعي" وتقدم قريباً وصله، "أن رسول الله ﷺ عرس به" تشديد الراء، أي برل به؛ ليستريح، وصلى كما مر قريباً، "وأن عبد الله بن عمر أناخ به" أي برك راحلته تأسياً به ﷺ. وكان شديد التأسي برسول الله ﷺ.

وَأَنَّ مَرَّ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَلْيُقِمَّ حَتَّى تَحِلَّ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِهِ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ^{نَحْب} أَنَاخَ بِهِ.

٩٠٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

الْبَيْتُوتَةُ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى

٩٠٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ:

كان يصلي الظهر إلخ ويهجع هجعة ويذكر ذلك عن النبي ﷺ، كذا رواه "البحاري" برواية عبيد الله عن نافع. 'بالمحصب'، وفي "مسلم" برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ، وَفِيهِ بَرَاوِيَةٌ جَوَابِيَّةٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحَصُّبَ سَنَةً، وَكَانَ يَصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ الْفَرِّ بِالْحَصْبَةِ، قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَلَفَاءُ بَعْدَهُ. "ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْوُدَاعِ اتِّسَاعًا لِمَعْنَى" وفي "المحلى على الموطأ": قَالَ فِي "الهِدَايَةِ": وَيَنْزِلُ بِالْحَصْبِ سَاعَةً، وَفِي 'فَتْحِ الْقَدِيرِ': وَيَصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَيَهْجَعُ هَجْعَةً ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ إلخ، فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ النُّزُولَ سَاعَةً مُحْصَلُ أَصْلِ السَّنَةِ وَالْكَمَالِ مَا ذَكَرَهُ "الْكَمَالُ".

البيتوتة بمكة ليالي منى: بَنَصَب "ليالي" عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، قَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَبِيتُ أَحَدٌ لَيَالِي مَنَى فِي غَيْرِ مَنَى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَيْتَ بِهِ وَاجِبَ عَدِّ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا، وَسُةَ عَدِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَاسْتَدَلَّ لَعْدَمِ وَجُوبِهِ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْعَبَّاسِ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى؛ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ فِإِذْ لَهُ، إِذْ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا رَحَصَ فِي تَرْكِهَا. وَفِيهِ نَظَرٌ: فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ أَنْ يَخْصُ مِنْ شَاءَ مَا شَاءَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: السَّنَةُ أَنْ يَبِيتَ النَّاسُ بِمَنَى لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إِلَّا مَنْ أَرْخَصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَإِنَّهُ أَرْخَصَ الْعَبَّاسَ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ، وَرَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ، وَاحْتَلَفُوا فِي مَنْ بَاتَ لَيْلَةً مَنَى بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ تَرْخِيصٍ، فَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ دَمٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ بَاتَ لَيْلَةً أَطْعَمَ عَنْهَا مَسْكِينًا، وَإِنْ بَاتَ لَيَالِي كُلِّهَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَهْرِيْقَ دَمًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ يَأْتِي مَنَى وَيُرْمِي الْجِمَارَ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، كَذَا فِي "الْمَحَلَّى" عَنْ "الْعَمِينِ"، وَقَالَ مُحَمَّدٌ بَعْدَ أَثَرِ الْبَابِ: وَهَذَا نَأْخُذُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَ الْحَاجِّ أَنْ يَبِيتَ إِلَّا بِمَنَى لَيَالِي الْحَجِّ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَلَا كُفْرَةٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقْهَائِنَا، وَفِي "الهِدَايَةِ" يَكْرَهُ أَنْ لَا يَبِيتَ بِمَنَى لَيَالِي الرَّمْيِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ بَاتَ بِمَنَى وَعُمَرُ ﷺ كَانَ يُؤَدِّبُ عَلَى تَرْكِ الْمَقَامِ بِهَا، وَلَوْ بَاتَ فِي غَيْرِهَا مُتَعَمِّدًا لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ عِنْدَنَا، -

وَعَمُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَبْعَثُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ الْعَقْبَةِ.

٩١٠ - **ملك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لَيْلَى مِنْى مِنْ وَرَاءِ الْعَقْبَةِ.

= خلافاً لشافعي؛ لأنه وجب؛ ليسهل عليه الترمي في أيامه، فلو يكن من أفعال الحج، فتركه لا يوجب دماً، قال ابن القيم: قوله: 'لأنه وجب' أي ثبت إذ هو سنة عندما يتركه الإساءة على ما يفيد لفظ 'الكافي' حيث استدلل باستئذان العباس من أهل سقاية. قال: ولو كان واحداً رخص في تركها لأجل السقاية، فعلم أنه سنة، وتبعه صاحب 'النهاية'، واستدل به ابن الحوري للشافعي على الوجوب، وقال: بولاه أنه واجب ما احتج إلى إذن، وليس بشيء، إذ مخالفة السنة عندهم كان محاسناً خصوصاً إذا قصد إليها الأفراد عن جميع الناس مع الرسول **ﷺ** فاستأذن لإسقاط الإساءة الكثيرة بسبب عدم موافقته **ﷺ** مع موافقته، فإنه أقطع منه حال عدم الموافقة بل هو حفاء لما فيه من إظهار المخالفة المستلزمة لسوء الأدب، وفي 'المحلى' لاس حرم من لم يبت ليالي منى فقد أساء، ولا شيء عليه إلا الرعاء، وأهل سقاية العباس فلا تكرههم المبيت في غير منى، بل للرعاء أن يرموا يوماً، ويدعوا يوماً، وأهل السقاية مأذون هم من أهل السقاية، وبات **ﷺ** منى، ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فرضاً؛ لأن العرض أمره **ﷺ** فقط، فإن قيل: إدمه لرعاء، وترخيصه لهم ودمه بعباس دليل على أن غيره مخالفهم. قلنا: لا، وإنما يكون هذا لو تقدم منه **ﷺ** أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمر، وأما إذا لم يتقدم منه أمر، فحينئذ يدرى أن هؤلاء مأذون هم، وبسبب غيرهم مأمورا بذلك، ولا مهيأ، فهم على الإباحة، وروينا عن عمر لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام منى، وصح حديثه، وعن ابن عباس مثل هذا، وعن ابن عمر أنه كره المبيت بغير منى أيام منى، ولم يجعل واحداً منهم في ذلك مذبة أصلاً.

وعموا: أي قالوا وذكروا "أن عمر بن الخطاب كان" في ليالي منى "يبعث رجالاً" إلى الذين خرجوا من حد منى "يدخلون" بصم أوله "الناس الخارجين" من وراء العقبة "يعني يبعثهم إلى من خرج من منى؛ لبيت مكة أو دونه من وراء العقبة، كي يدخلوهم منى، قال الرزقالي: لأن العقبة ليست من منى، بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي تابع النبي **ﷺ** الأنصار عندها، قال الموفق: حد منى ما بين جمره العقبة ووادي محسر، كذلك قال عطاء والشافعي، وليس محسر والعقبة من منى.

لا يبيتن إلخ: يقول الثقبلة "أحد من الحاج ليالي منى" وهي الليالي الثلاثة بعد ليلة الحرام منى، وليبيتان لمن تعجل، "من وراء العقبة" استدلل بذلك من قال: إن العقبة من منى ليهيه من ورائها، وتقدم الخواص عنه قريباً في كلام ابن حجر في "شرح مناسك النووي".

٩١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتُوتَةِ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى: لَا يَبْتَئَنَّ أَحَدًا إِلَّا بِمَنَى.

رَمَى الْجِمَارِ

٩١٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا حَتَّى يَمْلَأَ الْقَائِمُ.

٩١٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ..

أَنَّهُ قَالَ **إِلخ:** "في" مسألة "البیتوتة بمكة" وغيرها "ليالي منى" الثلاثة أو الشتين، 'لا يبتئن أحد إلا بمنى' لا حارجا منها، على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية.

رمي الجمار: هكذا بَوَّب الحارثي، قال القسطلاني: واحدها جمرة، وهي في الأصل: النار المتقدمة والحصاة، وواحد جمرات امساسك، وهي المرادة ههنا، وهي ثلاث: الحمرة الأولى والوسطى والعقبة، يرمى بالجمار، قاله 'انقاموس'، وقال القرافي من المالكية: الجمار اسم للحصى لا للمكان، والحمرة اسم للحصاة، وبما سمي الموضع حمرة باسم ما جاوره، وهو اجتماع الحصى فيه، وقال الخافط: الحمرة اسم لمجتمع الحصى، سميت بذلك؛ لاجتماع الناس بها، يقال: تجمروا فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إن العرب تسمى الحصى الصغار جمارا، سميت تسمية اشيء باسم لارمه، وقيل: لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصىه جمر بين يديه أي أسرع، فسميت بذلك. وفي "شرح الساب" اعلم أن رمي الجمار واجب، وإن تركه فعليه دم فلو ترك رمي يوم كنه أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها في يوم الحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، فعليه دم، وإن ترك الأقل كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة، إلا أن يسلع ذلك دما فينقص منه، ولو ترك الأيام كلها فعليه دم واحد. **كان يقف:** بعد الرمي 'عند الجمرتين الأوليين' ويس في السح الهديفة لفظ "الأولين" لكنه مراد، وأراد بهما إحداهما، الحمرة الأولى التي تلي مسجد منى، وهي التي يقال لها: الحمرة الدنيا، والثانية: الحمرة الوسطى، "وقوفا طويلا" للذكر والدعاء، 'حتى يمل' بفتح ايم "القائم" لصور القيام، وكان ذلك اتباعا لفعله ﷺ. كما سيأتي في الأثر الآتي، قال الباجي: ويستحب طول اقيام عندهما للذكر والدعاء، قلت: وسيأتي في الأثر الآتي مقدار القيام عن ابن عمر رضي الله عنه.

عند الجمرتين الأوليين: المذكورتين قبل ذلك "وقوفا طويلا" مقدار ما يقرأ سورة البقرة، كما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء عن ابن عمر. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل: أيقوم الرجل عند الجمرتين إذا رمى؟ =

وُقُوفًا طَوِيلًا، يُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيُسَبِّحُهُ، وَيَحْمَدُهُ، وَيَدْعُو اللَّهَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ

قدر سورة النقرة

وهكذا السنة

جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ.

عليه إجماع الأئمة الأربعة

- قال: إي لعمرى شديد، ويصلي القيام أيضاً، قيل: فإن نسي توجه في قيامه؟ قال: بن القصة، فيرميها في بطن الوادي. والأصل في هذا ما روت عائشة - قالت: أقام رسول الله - من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى مي، فمكث بها ليالي أيام التشريق. يرمي الحجرة إذا زالت الشمس، كل حجرة سبع حصيات، يكرر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام ويتصرح، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها، روى أبو داود، قال الموفق: إن ترك الوقوف عندها والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه، وسئل قال الشافعي وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور، ولا تعلم فيه محالاً إلا الثوري، قال: يضعه شيئاً، وإن أراق دم أحب إلي؛ لأن النبي - فعله، فيكون سكا.

كرر الله عروجل في هذا الوقوف اطويل الذي بعد الرمي بسبع حصيات، كما هو صاهر اسباق، وإليه مال اساحي. إذا قال نبي عند الله أن وقوفه عند الحمرتين إنما هو حتكير ونسيح والدعاء، وقال القاري في شرح الساب: "فيقف بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة، مستقبل القلعة، فيحمد الله ويكرر ويهتد ويسبح ويصني على النبي - ويدعو، ويسبحه ويحمده ويدعو الله عروجل، قال الموفق: روى أبو داود عن ابن عمر: كان يدعو بدعائه الذي دعا به بعرفة، ويريد: وأصلح وأنتم لما ماسسكنا، وقال ابن اسندر: كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي: اللهم اجعنه حجا مبرورا، ودسا مغفورا، "ولا يقف عند حجرة العقبة" بعد الرمي، ولقط الحارثي فيما رواه عن سالم: أن عبد الله بن عمر كان يرمي الجمرتين يدباً بسبع حصيات، يكرر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القصة قياما طويلا، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي حجرة الكبرى، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القصة قياما طويلا، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي حجرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف، ويقول: هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل.

قال الخافظ: قال ابن قدامة: لا تعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا محالاً إلا ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار، فقال ابن اسندر: لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين عند الحجرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك، ورده ابن اسير بأن الرفع لو كان ههنا سنة ثالثة ما حفي على أهل المدينة، وعمل - عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه، وأنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، والراوي عنه ابن شهاب عام المدينة ثم الشام في زمانه، فمن علماء المدينة، إن لم يكنوا هؤلاء؟ وفي المحلى: قال ابن المنذر: لا أعلم أحدا أنكر ذلك غير مالك، فإن ابن القاسم حكى عنه أنه لم يكن يعرف رفع اليدين هناك، قال: واتباع السنة أفضل، وقيل: يرفع، حكاه ابن التين وابن الحاجب.

٩١٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رَمَى الْجِمَارِ كُلِّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: الْحَصَى الَّتِي يُرْمَى بِهَا الْجِمَارُ مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ.

عند رمي الجمار: تلفظ الأفراد في السجح المصرية على إرادة الحس، وبلغت "رمي الجمار" أي بصيغة الجمع في اسجح اهنديّة، وأيضاً اقتصر على هذا السياق في جميع السجح المصرية من المتون والشروح، وزاد في السجح الهنديّة 'مع رفع اليدين' بلفظ "يكبر مع رفع اليدين عند رمي الجمار" والظاهر عندي: أنه سهو من الناسج، كان في الأصل المقول عنه توضيحاً من انحشي في بير السطور على قوله: يكبر، فسحبه بعض الكاتنين في أصل الكتاب، ويؤيد ذلك أنه لو كان هذا اللفظ في الكتاب لم يسكره مالك، ولا أقل من أن يؤوله الشراح المالكية، ومسالك الأئمة في ذلك ما في فروعههم قال النووي في "مناسكه": السنة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض إبطه ولا يرفع المرأة. وبه جزم في 'شرح الساج' إذ قال: يستحب الرمي باليمى وحدها، ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه. وفي 'أهداية': يقف عند الحمرتين ويرفع يديه. قال العيني: يعني عند الوقوف في الحمرتين. وفي 'النيابيع': يرفع يديه عقيب كل حصاة، ويكبر ويهمل، وقيل: يقول عند كل حصاة يرميها بيمينه: بسم الله والله أكبر، ثم يرفع يديه ويقول: اللهم اجعله حجاً مبروراً. "كنما رمى بحصاة" أي كبر، قال الباجي: وذلك أنه إذا كان التكبير مشروعاً عند الرمي فإنه يتكرر عند كل رمية، وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير فإنه يتكرر بتكرار محله، كالاتقال من ركن إلى ركن في الصلاة. وقد قال مالك: يكبر مع كل حصاة، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يكبر مع كل حصاة.

يرمي بها الجمار: في سائر الأيام، "مثل حصى الخذف" بالخاء والذال المعجمتين، أصله: الرمي بطر في الإهام واسبابة، ثم أطلق ههنا على الحصى الصغار مجازاً، قال الأبي: الخذف: الرمي بالأصابع، يريد أن كل حصاة كانت مثل الحصاة التي يجعلها الإنسان على أصبعيه ويرمي بها، قالوا: وهي في قدر حة الباقلي. قال المجد: الخذف كالضرب رميك بحصاة أو بواة أو نحوهما، تأخذ بين سائتيك تخذف به أو بمخدفة من حشب، وفي "المرقاة" هو قدر اساقلاء أو السواة أو الأئمة، وكذا قال ابن حجر في "شرح المنهاج"، وقد ورد النهي عن الخذف، ففي 'الحجاري' وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال: هي النبي ﷺ عن الخذف، وقال: به لا نفس حصاة ولا سكا' اعدو. وبه ينفى 'عيب ويكسر الس'، واحتلفوا في الجمع بينهما، فقيل: إن رمي الجمار مخصوص من النهي، وقيل: إن الرمي لا ينهي بكيفية الخذف، قال النووي في "مناسكه": ذكر بعض أصحابنا أنه يستحب أن يكون كيفية الرمي كرمي الخادف، ويضع الحصاة على بطن أصبع ويرميها برأس السبابة، وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور أصحابنا، ولا تراها مختارة، وقد ثبت في الصحيح: هي رسول الله ﷺ عن الخذف، فالمراد به الإيضاح وريادة البيان بحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف، وإن كان بعض أصحابنا قد قال باستحباب ذلك، =

قَالَ مَالِكٌ: وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أَعْجَبُ إِلَيَّ.

٩١٥ - **ماثل** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ ..

= لكنه غلط، واصواب. أنه لا يستحب كون الرمي على هيئة احدى. فقد ثبت حديث عبد الله بن معقل في السهمي عن احدى، وبه حرم ابن حجر في شرح المنهاج. إذ قال: يكره هيئة احدى للسهمي الصحيح عليها الشامل للجمع وغيره، ووافق السوي وغيره بن همام في 'الفتح' إذ قال تحت قول 'أخذه'، وكيفية الرمي أن يصنع الحفاضة على ظهر إمامه اليماني ويستعين باليسرة. قال: وهذا تفسير جمل كلاً من يسيرون قبلهما. أحدهما: أن يصنع ظرف إمامه اليماني على وسط الساقة ويضع الحفاضة على ظهر الإمام، كأنه عاقد سبعين فيرميها. والآخر: أن يخلق ساقه ويضعها على مفصل إمامه، كأنه عاقد عشرة، وهذا في التمكن من الرمي به مع الرحمة والوهجة عسر، وقبل يأخذها بطرفي يده وسدسه وهذا هو الأصل؛ لأنه أيسر وأخف، ولم يقدّر دليل على أو ثبوت تلك الكيفية سوى قوله **في حقه** **و لا** **يحب** **أن** **يكون** **كيفية** **الرمي** **المطلوبة** **كيفية** **الحدف**، وإنما هو تعيين صراط مقدار الحفاضة، إذ مقدار ما يحذف به كان معمولاً به، وأما ما ورد في رواية لمسلم من قوله: "ويشير بيده كما يحذف الإنسان فليس يستمر صلب كونه لرمي بصورة احدى؛ لحوار كونه يؤكد كونه المصوب حصي حدف، كأنه قال: حدف حصي احدى الذي هو هكذا، ليستبر أنه لا يجوز في كونه حصي احدى، وهذا لأنه لا يغفل في خصوص وضع الحفاضة في اليد على هذه الهيئة وحده فربه، والظاهر أنه لا يتعلق به عرض شرعي، بل مجرد صغر الحفاضة. وهو أمكن أن يقال: فيه إشارة إلى كونه لرمي حدف عارضه كونه وضعاً غير متمكن، واليوم يوم رحمة يوجب نفي غير التمكن، وعدم مما سبق أن مخرج عبد الحفاضة في كيفية الرمي أن يكون بطرفي إمامه وساقه، وبه حرم القاري معاً لصاحب 'السيات'، ورجحه صاحب 'العبية'، وعدم أيضاً أن يخرج عبد لتأنيبه أن لا يكون صديق احدى

وأكثر من ذلك أي من حصي الخدف، فنبذنا أعجب إلي بشكل عظيم ما تقدم من الرويات الكثيرة في رمية الأكر من حصي الخدف، فكيف أعجب الإمام مالث أكر من ذلك، لا سيما وقد ورد النهي عن الأكر في حديث ابن عباس المذكور قبل ذلك، إذ قال فيه **بأنه** بأمثال هذا: **من رمى به** . ولذا تعجب ابن مدر من قول مالث، كما حكاه صاحب 'المرفأ' و 'مخلى'، وأجاب بقري عن الإمام مالث وأحد إذ قال: ولا وجه لتعجبك لأن مالكاً رجح الأكر من جملة حصي الخدف على أصغره، وإمراد بالعبء ما زاد على قدر حصي الخدف، فتأمل؛ فإنه موضع البرل. **من غربت له الشمس** أي غربت عليه، أو معناه من صهره غروبها من أوسط أيام التشريق، وهو الثاني من أيام التشريق، والثالث من أيام النحر، وهو مخي وم يتعجل، فلا يعرف بعد الغروب؛ فإنه كان له أن يتعجل قبل الغروب، قال تعالى: **ومن يعجل في أمسه** . **من رمى الحمار الثلاثة** من بعد أي في الثالث من أيام التشريق. =

مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بَعْنَى، فَلَا يَنْفِرَنَّ حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ مِنَ الْعَدِ.

٩١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشَوْا ذَاهِبِينَ وَرَاجِعِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

عبر راكبين

= قال الحرقى: فإن أحب أن يتعجل في يومين حرج قبل غروب الشمس، فإن غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من عند بعد الروا قال الموفق: فإن غربت قبل خروجه من مي لم يرم، سواء كان ارتحل أو كان مقيما في ممره لم يخرج له الخروج، وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وصاوس ومجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: أنه أن يرم ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث، لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجار له الممر، وما قوله تعالى: **فَمَنْ حَجَّ فِي رَجْعِهِ لَمْ يَسْتَوِ يَمْشِ عَلَى رِجْلَيْهِ سَهْوًا** واليوم اسم لسهار فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين، قال ابن المنذر: وثبت عن عمر أنه قال: من أدركه المساء في اليوم الثاني فبقه إلى العدة.

أن الناس. أي الصحابة **كانوا** إذا رموا الجمار مشوا على أقدامهم غير راكبين "ذاهبين" إلى الرمي "وراجعين" عن الرمي، قال الساجي: يريد في أيام التشريق، وأما رمي حمرة العقبة فإن الراكب يأتي على راحلته فيرميها راكبا، وأول من ركب قال الساجي: لعنه يريد من الأئمة ومن يقيم لناس أمر الحج، "معاوية بن أبي سفيان" قال الساجي: ولعنه أيضا ركب لعذر، وقال الرزقاني: لعده بالسم، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، أن ابن عمر كان يمشي إلى الجمار مقلا ومندرا، وروى أبو داود عن ابن عمر: أنه كان يرمي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم البحر ماشيا، داهيا وراجعا، ويحرم أن يركب **كان يفعل ذلك**، ولاس أبي شيبة: أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وفي "الخطب على المؤذن" قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشيا. وفي "الخطب على المحاري" قال ابن المنذر: ثبت أن النبي **رمى الحمرة يوم البحر راكبا**، وقال ابن حزم: يرميها كنه راكبا، ويرد قوله ما رواه الترمذي مصححا عن ابن عمر: أنه كان إذا رمى الجمار مشى إليها داهيا وراجعا ويحرم أن يركب **يفعل ذلك**، وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين معا، واحتلوا في الأفضل من ذلك، وفي الدر المختار: جاز الرمي كنه راكبا، ولكنه في الأوليين ماشيا أفضل لا في الأخيرة أي العقبة؛ لأنه يصرف، والراكب أقدر عليه، وأطلق أفضلية المشي في "التهذيب"، ورجحه الكمال وغيره، قال ابن عابدس: والتفصيل قول أبي يوسف، وله حكاية مشهورة ذكرها الصحطاوي وغيره، وهو مختار كثير من المشايخ، كصاحب الهداية وغيره، وأما قولهما فذكر في "البحر" أن لأفضل الركوب في الكل على ما في "الحاية"، والمشى في الكل على ما في "التهذيب"، وقال: فتحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال. قوله: "ورجحه الكمال" أي بأن أدائها ماشيا أقرب إلى التواضع واحتشوع وخصوصا في هذا الزمان؛ فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالرحمة، ورميه **راكبا** إما هو لظهور فعله ليقندي به، كصوابه راكبا.

٩١٧ - **مات** أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ: مَنْ أَتَيْنَ كَانَ الْقَاسِمُ يُرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ فَقَالَ: مَنْ حَيْثُ تَيَسَّرَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يُرْمَى عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَرِيضِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَيَتَحَرَّى الْمَرِيضُ.....

من أين: أي من أي موضع كان أبو القاسم بن محمد بن أبي بكر يرمي حمرة العقبة؟ فقال: من حيث تيسر ذكر في 'المحلى' أي من العقبة من أسفلها وأعلاها وأوسطها كل ذلك واسع، لكن السنة عند الجمهور كونه من بطن الوادي. وقال الرزقالي: من حيث يسر أي من بطن الوادي. بمعنى أنه ميعين محلا منها يرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها؛ لما صح أن النبي ﷺ رماها من بطن الوادي، وفي 'الصحيحين' عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمى عبد الله يعني ابن مسعود حمرة العقبة من بطن الوادي، ففسد: يا أن عبد الرحمن! إن أناسا يرمونها من فوقها، فقال: والذي لا إله غيره، هذا مقدم يعني نزلت عليه سورة انفجر، وفي 'الهداية'. لو رماها من فوق العقبة أجزأه؛ لأن ما حوفا موضع السك، والأفضل أن يكون من بطن الوادي؛ لما روينا، قال الشعبي في 'النسابة': أي يرمي حمرة من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر بن مسعود، وهو رماها من فوق العقبة أجزأه؛ لأن بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة، ألا ترى أن عبد الرحمن بن يزيد قال: إن الناس يرمونها من فوقها، وأرد الناس صحبه، تدعي، وعمر رماها من أعلاها براحم الخ مختصرا، وفي 'شرح السالك': إذا أتى مني تخاور إلى حمرة العقبة ويقف في بطن الوادي أي من أسفلها، حيث يرمي موقع الحصاة، ويجعل مني عن يمينه، والكعبة عن يساره، وينقل حمرة، ثم يرميها بسبع حصيات، وهو رمى من فوق العقبة حار وكره؛ لأنه خلاف السنة إلا من عذر، ثم قال في رمي أيام الشريق: ويبدأ بالحمرة الأولى ويصعد إليها حتى يكون ما عن يساره أقل مما عن يمينه أي عن شاحصه، وينقل نفسه، ويجعل بينه وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر، لا أقل، فيرميها بيمينه سبع حصيات، ثم يأتي حمرة توسطى فيصعد عليها كما صنع في الأولى، ثم يأتي حمرة القصوى، فيرميها من بطن الوادي لا من أعلاه، كما مر في اليوم الأول.

وسئل: ساء الجمهور، الإمام "مات هل يرمي ساء الخهل أيضا، عن الصبي والمريض؟ فقال: نعم" يرمي عنهما إن لم يمكن حملهما، فإن أمكن حملا ورميا أنفسهما، كما قدمه الدردير إذ قال: حمل مريض مصبق للرمي، ورمي نفسه وجوبا، قال الدسوقي: وحاصله: أن المريض والصبي إذا كان كل منهما إضافة أي قدرة على أن يرمي بنفسه فإنه يرمي نفسه وجوبا، إذا وجد حاملا يحمله للحمرة، وبه جزم الإمام في 'المدونة'، ويتحرى المريض حين يرمي 'ساء الجمهور' عنه أي عن المريض أي يتحرى وقت رمي الثالث، "فيكثر المريض في هذا الوقت، وهو في مرته" وبه جزم في 'المدونة' كما تقدم، ويهريق دما وجوبا؛ لأنه لم يرم نفسه وإنما رمي عنه، وهذا حكم المريض، وأما الصبي فلا دم على وليه بالنية، قال الدسوقي: واحاصل: أن الصغير الذي لا يحسن الرمي =

حِينَ يُرْمَى عَنْهُ، فَيَكْبَرُ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ وَيَهْرِيْقُ دَمًا، فَإِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَمَى الَّذِي رُمِيَ عَنْهُ وَأَهْدَى. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى عَلَى الَّذِي يُرْمَى الْجِمَارَ أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ إِعَادَةً، وَلَكِنْ لَا يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ.

٩١٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

= واهمون يرمي عنهما من أحجهما، فإن لم يرم عنهما وليهما إلى أن دخل الليل فالدم واجب على من أحجهما، وإن رمى عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه، فرمي الولي كرميه، بخلاف رمي النائب عن العاجز فإن فيه الدم، ولو رمى عنه في وقت الرمي وهو وقت الأداء إلا أن يصح قبل الغروب، ويرمي عن نفسه بعد أن رمى عنه بائه، فإنه يسقط عنه الدم، 'فإن صح المريض في أيام التشريق رمى' بباء الفاعل أي رمى بنفسه 'الذي رمى' بياء مجهول 'عه' أي يقضي الذي رمى عنه النائب، 'وأهدى' راد في السخ المصرية بعد ذلك 'وجوبا' أي لا يسقط عنه الدم الذي وجب لموت الوقت، كما تقدم عن 'المدونة'، وفي 'شرح اللباب': الخامس (من الشرائط) أن يرمي بنفسه، فلا تحور النيابة عند القدرة وتجاوز عند العذر، فلو رمى عن مريض لا يستطيع الرمي، بأمره، أو معمي عليه ولو بعير أمره، أو صبي غير مميز، أو مخنون جار، والأفضل أن توضع الحصى في أكفهم فيرموها، راد في الغيبة؛ ولا يعاد إن زال العذر في الوقت، ولا فدية عنهم وإن لم يرموا، إلا المريض وهكذا حكى القاري عن 'الغاية' وعن 'الحاوي' عن 'المتقى' عن محمد: إذا كان المريض بحيث يصلي جالسا رمى عنه ولا شيء عليه.

يرمي الجمار إلخ: معى "أو يسعى بين الصفا والمروة". بمكة "وهو غير متوض" أي يؤدي هذه الماسك محدثا 'إعادة'؛ لأن الطهارة ليست شرط صحة فيها، "ولكن لا يتعمد ذلك" لتعويت الدب والاستحباب في ذلك، وفي "المحلى": فيكره الرمي والسعي محدثا، فإن فعل أحراه، وروى ابن أبي شيبة عن نافع: ما رأيت ابن عمر أراد أن يرمي الجمار إلا اعتسل، وعن مجاهد: كانوا يعتسلون لذلك، وفي "شرح اللباب": لو رمى نحسا جار مع الكراهة، وندب غسلها، أي يستحب أن يغسل للحصاة مطلقا.

الأيام الثلاثة إلخ: التي بعد يوم النحر لعير المتعجل، واليومين بعد النحر للمتعجل. 'حتى تزول الشمس' حجة ما يرمي به الحاج سبعون حصاة، سعة منها يرمي يوم النحر، وتقدم الكلام على وقتها، وسائرهما في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس، كل يوم إحدى وعشرين حصاة لثلاث جمرات. قال العيني: رمى أيام التشريق محله بعد زوال الشمس، قد اتفق عليه الأئمة، وحالف أبو حنيفة في اليوم الثالث منها، فقال: يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحسانا، وقال: إن رمى في اليوم الأول والثاني قبل الزوال أعاد، وفي الثالث يجزيه. وقال عطاء وطاوس: =

= يجوز في الثلاثة قبل الروال، وفي 'أهداية': إن قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الروال بعد طلوع الفجر حار عد أي حيفة وهذا استحسان، وقالوا: لا يجوز اعتساراً لسنائر الأيام، وإنما المنعوت في رحضة حجر، فإذا لم يترخص التحق بها، ومذهب مروى عن ابن عباس، ولأنه لما ظهر أثر التحصيف في هذا اليوم في حق ترك فلان يظهر في جواره في الأوقات كلها أولى، خلاف اليوم الأول والثاني، حيث لا يجوز فيهما إلا بعد الروال في المشهور من الرواية؛ لأنه لا يجوز له تركه فيهما ففيه على الأصل. قال المعنى في 'السياسة' قوله: 'مروى عن ابن عباس' رواه البيهقي عنه: إذا افتتح النهار من يوم سمر فقد حل الرمي والتصيد، والاعتداح بالخيم لا ارتفاع، وفعل المعنى ^{١٢} معمول على الأصل بدلالة حور لغير حكم لاية، وقيل سمر على اسم ثاني والثالث ضعيف؛ لأنه لا يجوز ترك الرمي فيهما أصلاً، وقوله: 'في المشهور من الرواية'، ثم قد استشهد بغيره عما ذكره حاكم في 'المستقى' قال: كان أبو حيفة يقول: الأفضل أن يرمي في اليوم الثاني والثالث بعد الروال فإن رمى فيه حار، وفي 'شرح أسانيد' وقت رمي أجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام أجمار بعد الروال، فلا يجوز فيه في المشهور في عند الجمهور، كصاحب 'أهداية' والكافي و'البدائع' وغيرهما، وقيل: يجوز الرمي فيهما قبل الروال، ما روي عن أبي حيفة: أن الأفضل أن يرمي فيهما بعد الروال، فإن رمى فيه حار، فحسب المروى من فعله ^{١٣} على اختيار الأفضل، كما ذكره صاحب 'المستقى' و'البدائع' وغيرهما، وهو خلاف ظاهر الرواية.

وفي المسألة رواية أخرى: أن اليوم الثاني من أيام التشريق كأيوم أول منى، لكن لو أراد أن يسفر في هذا اليوم له أن يرمي قبل الروال، ولا يجوز من لا يريد سفر، كذا روى الخمس عن أبي حيفة، ذكر صاحب 'العمدة' هو خلاف ظاهر الرواية وخلاف النص من فعله ^{١٤} وفعل صحاحه بعده قال في 'البدائع': هذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف، قال في 'الفتح': لا يجوز فيهما قبل الروال اتفاقاً، قال ابن عابد: تصحيح لا يجوز فيهما إلا بعد الروال مطلقاً. والخاص: أن في اليوم الثاني والثالث من أيام أجمار وقت أجمار من الروال لا قبله، ثم من انزول إلى العروب من هذا اليوم وقت مسنون، وبعد العروب من كل يوم إلى صبح الفجر من بعد وقت مكروه لغير معذور، فهو رمي في الليلة اللاحقة لليوم الماضي لا شيء عليه سوى الإساءة، وإذا طلع الفجر من بعد في كل يوم من هذين اليومين فانت وقت لأداء عند الإمام، فحسب عليه القضاء مع إجماعه عند ابن عروب حر أيام التشريق، ولا حرج عند صاحب الإمام، بل يبقى وقت قضاء في آخر أيام التشريق، وفي 'العمدة': لو لم يرم في الليل رماه في النهار ولو قبل الروال، قضاء عنده، وعليه الكفارة متأخراً، وأداء عندهما ولا شيء عليه. قال القاري: والخاص: أن الرمي مؤقت عند أبي حيفة، وعندهم ليس بمؤقت، فإدأ آخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب القضاء مع الدم، وعندهما يجب القضاء لا غير؛ لأن أيام كنهها وقتها، وفعل أيضاً: لو أخر أيام الرمي كنهها إلى الرابع مثلاً قضاها كنهها فيه اتفاقاً، وعليه إجماعه، وإن لم يقصص حتى غربت شمس من أيوم =

الرَّخْصَةُ فِي رَمِي الْجِمَارِ

٩١٩ - **مَنْتَ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الْبَدَّاحِ بْنَ عَاصِمٍ بْنَ عَدِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَا أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدَا لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ.

الآخر

= الرابع فات وقت القضاء وعليه دم واحد اتفاقاً، هذا بيان رمي ايومين الثاني والثالث من أيام النحر، أما اليوم الرابع فقد عرفت في كلام صاحب "أهدية"، وتوضيحه كما في 'شرح الساب': أن وقته من الصبح إلى الغروب وليس ينعه ما بعده من الليل، خلاف ما قبله من الأيام، إلا أن ما قبل الروال وقت مكروه، وما بعده مسون، وفي 'الدائع'. مستحب، ولم يذكر الكراهة فيه، هذا عند الإمام، وأما عندهما: فلا يحور قبل الروال في اليوم الرابع، اعتباراً بما قبله، ويعروب الشمس من هذا اليوم يموت وقت الأداء والقضاء اتفاقاً.

أرخص إلخ. أي حوّر وأباح "لرعاء الإبل" بكسر الراء والمد، جمع راع، "في البيتوتة" مصدر رات، 'خارجين عن مي' هكذا في جميع السج المصرية وليست في أهدية هذه الريدة، والمعنى: أباح هم ترك البيتوتة بمعنى ليالي أيام الشريق؛ لأهم مشغولون برعي الإبل وحفظها، فلو أخذوا بالمقام واميت معنى لضاغت أمواهم، قاله الخطابي، كذا في 'المحلى'. وقال الناجي. قوله: 'أرخص' يقتضي أن هناك مع حص هذا منه؛ لأن لفظ الرخصة لا تستعمل إلا فيما يخص من محظور للعدر، وذلك أن لرعاء عدرا في الكون مع الظهر الذي لا بد من مراعاته والرعي به؛ لبحاجة إلى الظهر في الانصراف إلى بعيد البلاد، وقال تعالى: **هـ خَمَلٌ تُفَادِحُهُ إِلَى سِدْرٍ كُؤُومٍ بِهِ لَا سَبَّ كُؤُوسٍ** (الحج ٧) فأببح لهم ذلك لهذا المعنى، وتقدم اختلافهم في البيتوتة معنى، هل هو واجب أو سة؟ لكنهم اتفقوا على سقوطه لرعاء، واحتلوا في أنه يختص بالسقوط هم وبالسفاة، أو بعم أهل الأعدار كلها، وترجم البخاري في "صحيحه": "باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيره بمكة بياي من" قال الحافظ: مقصوده بـ "العمير" من كان له عدر من مرض أو شغل كالخطايين والرعاء، ووجوب المبيت قول الجمهور، وفي قول لشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سة، ووجوب الدم تركه مي على هذا الخلاف، ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل، وهل يختص الإبل بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعترة في هذا الحكم؟ فقيل: يختص الحكم بالعباس وهو حمود، وقيل: يدخل معه آله، وقيل: قومه وهم سو هاشم، وقيل: كل من احتاج إلى السقاية فنه ذلك، ثم قيل أيضاً: يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لأجلها، ومنهم من عممه، وهو الصحيح في الموضعين، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معاه من الأكل وغيره؟ محل احتمال.

٩٢٠ - **مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ:**

= وجرم الشافعية بإحراق من له مال يخاف صياحه، أو أمر يخاف فوته، أو مريض يتعاهده بأهل السقاية، كما جرم الجمهور بإحراق الرعاء خاصة، وهو قول أحمد، واختاره ابن المنذر أعني الاحتصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل، والمعروف عن أحمد احتصاص العباس بذلك، وعليه اقتصر صاحب 'المعنى'، وقال المالكية: يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء. 'يرمون يوم الحجر' حمرة العقبة، قال الساجي: أحرر أن رميهم يوم الحجر لا يتعلق به رخصة، ولا يعبر عن وقته، ولا أضاعه بن عبيد، "ثم يرمون بعد أو من بعد العدة ليومين" هكذا في جميع السبع هندية من المتون والشروح، وعليه بنى كلامه شيخنا في 'المصطفى' وصاحب 'المحلى'، وفي جميع السبع المصرية بالواو، وعليه بنى الشراح المصرية من الرزقاني والساجي، ويؤيد الأول رواية محمد في 'موطنه' بلفظ 'أو'، وكذا في 'مسند أحمد' و'استدرك للحاكم' وسجحه الخطابي على أبي داود المصرية، ويؤيد الثاني ما في أكثر السبع المصرية والهندية من المتون والشروح لأبي داود، والأوجه عدي رواية ودراية الأول، احتفوا في تفسير هذا الكلام ومصادق هذين اليومين ويوم الرمي لهما، فقال الساجي: يريد أنه يرمي لليومين: العدة ومن بعد العدة، فذكر الأيام التي يرميها، وهي العدة من يوم الحجر وبعد العدة، وهما أول أيام التشريق وثانيهما، ولم يذكر وقت الرمي، وبما يرمي هما في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال، ولذا جمع بينهما في اللفظ، فقال: ليومين، وقد فسر ذلك مالك. وقال الرزقاني: ظاهره أنهم يرمون لهما في يوم الحجر، وليس غرارا، كما بيده الإمام بعد. وفي 'المحلى': "ثم يرمون الغد" من يوم الحجر وهو اليوم الحادي عشر إن شاء، وذلك هو العزيمة. "أو من بعد العدة ليومين" بذلك اليوم واليوم الماضي إن لم يرم من العدة من يوم الحجر، فقله: 'يومين' متعلق بقوله: أو من بعد العدة، وهذا المعنى على مذهب مالك والشافعي وغيره ممن لم يخور تقلد الرمي على يومه؛ لأنه لا قضاء حتى يجب، وإلا فظاهر الحديث أنهم باختيار إن شأؤوا رموا يوم النحر لذلك اليوم وما بعده، وإن شأؤوا أحروا، فرموا يوم النحر الأول ليومين، وبه قال بعضهم، وللنسائي: أنه رخص للرعاء في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا بين رمي يومين بعد يوم النحر فيرموه في أحدهما. قلت: وسجو هذا ذكره الترمذي، ولفظه: 'رخص رسول الله ﷺ لرعاء الإبل في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم النحر، فيرموه في أحدهما'، وهكذا لفظ ابن ماجه، وهكذا في رواية لأحمد، فهذه الروايات كلها مؤيدة لتجيز في أي اليومين شاء رمي ليومين، وإلى ذلك ذهب بعضهم كما حكاه الخطابي؛ إذ قال: قال بعضهم: هم بالخيار، إن شأؤوا قدموا وإن شأؤوا أحروا، لكن الجمهور لم يقولوا بجمع التقديم، فأولوا الحديث إلى جمع التأخير، كما سيأتي في تفسير الإمام مالك. قال الطيبي: أي رخص لهم أن لا يبيتوا معي، وأن يرموا يوم العيد جرة العقبة فقط، ثم لا يرموا في الغد، بل يرموا بعد الغد رمي اليومين القضاء والأداء، ولم يخور الشافعي ومالك أن يقدموا الرمي في الغد، قال القاري في "المراقبة": وهو كذلك عند أئمتنا، أي عدم جواز التقديم. "ثم يرمون يوم النحر" بفتح النون وإسكان الفاء، أي الانصراف من مي. =

أَنَّهُ أَرْخَصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ يَقُولُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ الْحَدِيثِ
 فِي عَهْدِهِ ۞

= قال الباجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد أنهم يرمون ليومين: يرمون للأول، ثم يرمون يوم النفر. وهو يوم رميهم؛ لأنه يوم النفر الأول، فيكون قوله: "ثم يرمون يوم النفر" تفسيراً لأحد اليومين اللذين يرمي هما، واستعنى عن ذكر الأول بقوله: يرمون ليومين، ثم بين اليوم الثاني مهمما، فعلم بذلك اليوم الأول، وعلى هذا يكون 'يوم النفر' المذكور في الحديث يوم النفر الأول من أراد أن يتعجل، ويكون فائدة قوله: "ثم يرمون ليوم النفر" أنه لا يجوز أن يرمي للثاني حتى يكمل رمي اليوم الأول، والوجه الثاني: أن استأنف بقوله: "ثم يرمون يوم النفر" لمن لم يرد التعجيل، فالمراد بقوله: "يوم النفر الثاني" وهو الثالث من أيام التشريق، وعلى هذا فسر مالك الحديث، قلت: وعلى هذا فسر الحديث عامة شراحه. قال الطيبي: أراد بيوم النفر ههنا النفر الكبير. وبه جزم الشيخ في 'البدل' ومولانا عبد الحي في 'التعليق الممجد' وغيرهما في غيرها.

أَنَّهُ أَرْخَصَ: ساء المجهول، 'الرعاء أن يرموا بالليل' الآية لما فاقم من الرمي بالنهار 'يقول' عطاء: ثبتت هذه الرخصة في الزمان الأول" قال الباجي: يقتضي إطلاقه في رمي النبي ۞؛ لأنه أول رماه هذه الشريعة، فعلى هذا هو مرسل، ويحتمل أن يريد به أول رمي أدركه عطاء فيكون موقوفا متصلا، وفي "الحلى" في الزمان الأول أي عهده، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس: أنه ۞ رخص للرعاء أن يرموا ليلا، ورواه الدارقطني وزاد "أو أية ساعة شاءوا من ههنا"، وبه قال الجمهور: أنه يجوز الرمي بالليل، وفي "الهداية" إن أخره إلى الليل رماه ولا شيء عليه؛ حديث الرعاء، قال الحافظ في 'الدراية': الزار من حديث ابن عمر بلفظ: رخص لرعاء الإبل أن يرموا بالليل.

وتفسير الحديث: أي حديث عاصم بن عدي المذكور، "الذي أَرخَصَ" بقاء الفاعل 'فيه رسول الله ۞' لرعاء الإبل خاصة، أو رعاء غيرها أيضاً، مختلف فيه، حتى عند المالكية أيضاً كما تقدم. "في رمي الجمار" هكذا في جميع النسخ الهندية، وفي جميع النسخ المصرية: في تأخير رمي الجمار. "فيما نرى" بضم النون، أي نطق في تفسير قوله ۞، "والله أعلم" بمراد رسوله، "أنهم" أي الرعاء "يرمون يوم النحر" جمرة العقبة كسائر الناس، ثم ينصرفون لرعيهم فيغيثون عن منى في أول أيام التشريق، وهو اليوم الذي يلي يوم النحر، "فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد" أي من غد هذا اليوم الذي يلي يوم النحر، وهو اليوم الثالث من أيام النحر، واليوم الثاني من أيام التشريق. "وذلك يوم النفر الأول" "يرمون" بالقاء في السخ المصرية، وبدوها في الهندية، أي يرمون في هذا اليوم "لليوم الذي مضى" أي لليوم الحادي عشر، "ثم يرمون ليومهم ذلك" أي لليوم الثاني عشر، والترتيب بين رمي اليومين واجب عند الجمهور، قال الموفق: إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده، أو أخر الرمي كله إلى آخر أيام التشريق ترك السنة، ولا شيء عليه، إلا أنه يقدم بالية رمي اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث، وبذلك قال الشافعي وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: إن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثاً إلى العد رماها، وعليه بكل حصاة نصف صاع، وإن ترك أربعاً رماها وعليه دم، ولنا: أن أيام التشريق وقت للرمي، فإذا أخره من أول وقته إلى آخره لم يلزمه شيء. =

الَّذِي أَرَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ - فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
أَنَّهُمْ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ الَّذِي يَبْيُ يَوْمَ النَّحْرِ رَمَوْا مِنَ الْعَدِ،

= قال القاضي. ولا يكون رميه في اليوم الثاني قضاء، لأنه وقت واحد، والحكم في رمي حمرة العقبة يدأجرها كالحكم في رمي أيام التشريق، وإنما قلنا: يرميه الترتيب سيئة؛ لأنها عبادات يجب الترتيب فيها يدأجرها في أيامها، فوجب ترتيبها بمجموعة، كالصلوات المجموعتين والمواثبات، وفي الهداية: من ترك رمي الجمار في الأيام كتبها فعليه دم، والترك إنما يتحقق بعروب الشمس من أحر أيام الرمي. وما دمت الأيام باقية بالإعادة ممكنة فبرميتها على التأليف، قال العيني في النهاية: أي على الترتيب، وبه قال الشافعي في قول، وفي قول: يسقط رمي كل يوم بمصى؛ لأنه فات عن وقته. "لأنه" دليل ما احتاره الإمام في تفسير الحديث من أنه لا يرمون في اليوم الأول، بل يرمون في الثاني لليومين، قضاء للمصا وأداء للحاصر. وإن كان ظاهر الحديث أنه مختارون في أي يومين شاءوا جمعوا رمي يومين جمع تقدم أو تأخير، فالباعث للمصنف على أنه حمل الحديث على جمع التأخير فقط لا جمع التقدم.

"لا يقضي" سواء الفاعل "أحد شيئاً" مما يجب عليه قضاؤه "حتى يجب عليه، فإذا وجب عليه الأداء 'ومضى' وقته ولم يؤد فيه "كان القضاء بعد ذلك"، قال الخطابي: قد اختلف الناس في تعيين اليوم الذي يرمي فيه، فكان مالك يقول: يرمون يوم النحر، وإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من العد، وذلك يوم سحر الأول يرمون ليوم الذي مضى ويرمون ليومهم ذلك، وذلك أنه لا يقضي أحد شيئاً حتى يجب عليه، وقال الشافعي نحواً من قول مالك، وفي "المرقاة": قال الطيبي: رخصه أنه لا يبيت حتى وأن يرموا يوم العيد حمرة العقبة ثم لا يرموا في العد، بل يرموا بعد العد رمي اليومين القضاء والأداء، وبه يجوز الشافعي ومالك أن يقدموا الرمي في العد، قال القاري: وهو كذلك عند أئمتنا، أي م يجوزوا التقدم، قال القاري في "شرح اللباب": لو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي الآتية لكل من الأيام الماضية، ولا شيء عليه سوى الإساءة إن لم يكن بعد، ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غيرها أي من أيامها المقسة لم يصح؛ لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقلة، فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام النحر ليلة الثالث، ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث. فإن بدا لهم النحر بعد رمي يومين الذي رمى لهما في الثاني "فقد فرغوا" ويجوز هم النحر؛ لأنهم دخلوا في قوله عز اسمه: **فَمَنْ تَعَلَّى فِي سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِهِمْ** (سفره ٢٠٣). "وإن أقاموا" حتى "إلى العد" أي إلى اليوم الثالث عشر 'رموا مع الناس يوم النحر الآخر' بكسر الحاء "وفروا" أي بصرفوا بعد ذلك؛ لأنهم دخلوا في **سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِهِمْ** (سفره ٢٠٣)، وحاصل تفسير الإمام مالك: أن الرعاء يرمون يوم النحر كسائر الناس، ثم يجمعون لرمي أول أيام التشريق بالثاني منها، فيرمون في الثاني ليومين، ثم إن شاءوا كفروا عملاً بالتعجيل، وإن شاءوا أقاموا حتى إلى الثالث عشر فيرمونه كسائر الناس عملاً بالتأخير.

وَذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، يَرْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى ثُمَّ يَرْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَحَدٌ شَيْئًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمَضَى كَانَ الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُمُ النَّفَرُ فَقَدْ فَرَّغُوا، وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ وَنَفَرُوا.

٩٢١ - **مالك** عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ابْنَةَ أَخٍ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ نَفِسَتْ بِالْمُزْدَلِفَةِ، فَتَحَلَّفَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ، حَتَّى أَتَتَا مِنًى بَعْدَ أَنْ غَرَبَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجَمْرَةَ حِينَ أَتَتَا وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِمَا شَيْئًا. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ نَسِيَ جَمْرَةً مِنَ الْجِمَارِ فِي بَعْضِ أَيَّامٍ مِنْهُ حَتَّى يُمِسيَ،

نفس. بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما، لعتان، والصم أشهر، أي ولدت، وأما عني حاضت فضم النون فقط عن جماعة، وعن الأصمعي: الوجهان "بالمزدلفة فتحلفت هي" أي النساء، 'وصفية' قال الساجي: الأغلب أن مقام صفة مع ابنة أخيها كان بعدم عد الله بن عمر، والذي لا ريب فيه أنه علم بذلك بعد محبتهم، وقد سئل عن حكمهما فلم يكر المقام على صفة مع ابنة أخيها، وإن كان العذر مختصة بابنة أخيها دونهما، ولا يبعد أن يكون مثل هذا مباحاً من حيف عليه الصباغ وهلاك في الاعتقاد مثل هذه الحال أن يقيم مع من يخاف عليه الهلاك بانفراده وترجى نجاته وصلاحي حاله بالمقام معه. "حتى أتتا منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر" يعني بعد ما فات وقت الجوار لرمي هذا اليوم "فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجمرة العقبة حين أتتا" منى. وذلك لأن الليلة اللاحقة وقت القضاء لرمي البحر عند الجمهور، كما سيأتي قريباً، قال الساجي: يريد أنهما أدركا وقت قضاء الرمي وإن لم يدركا وقت أداء الرمي، فأمرهما بقضاء الرمي، "ولم ير" ابن عمر "عليهما شيئاً" قال الساجي: يقتضي أنه لم ير عليهما دماً ولا غيره، وقد قال مالك في "المسوط". "وأما أنا فأرى على كل من كان في مثل حال صفة يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس الدم، ووجه ذلك أن من فاتته الأداء لرمه الرمي والهدي كالذي يمرض فلا يقدر على الرمي في وقت الأداء، قلت: هذا هو الظاهر من مذهب الإمام مالك؛ فإن الرمي بالليل قضاء عده، وأما عند الحنفية فلا شيء عليهما في ذلك؛ لأن الليل وإن كانت وقت إساءة لكل لا دم مع الإساءة أيضاً، فضلاً أن لا إساءة في حق المعنور.

وسئل مالك إلخ: راد في النسخ المصرية قبل ذلك. قال يحيى، "عمن سبي" رمي "جمرة" كاملة 'من الحمار' الثلاثة "في بعض أيام منى" أي أيام التشريق "حتى يمسي" سواء غربت الشمس أو لا، "قال: ليرم أية ساعة ذكر" سواء ذكر 'من ليل أو نهار'، احتراز عن قول من قال: لا يقصيه ليلاً؛ لأنه من عادة النهار، كما تقدم في بيان وقت الرمي. =

قَالَ: لَيَزِمُ آيَةَ سَاعَةِ ذَكَرٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، كَمَا يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِذَا نَسِيَهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا صَدَرَ وَهُوَ بِمَكَّةَ أَوْ بَعْدَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ.

أي طاف طواف الصدر

الإفاضة

٩٢٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ،

= قال الباجي: هذا كما قال ابن من سبي حمرة من الخمار في بعض أيام التشريق حتى يموت وقت الأداء مميت الشمس من يوم تلك الحمرة فإنه يقصها ما دام وقت القضاء، "كما يصلي الصلاة إذا نسيها ثم ذكرها ليلاً أو نهاراً" ولا تخصيص في قضاء الصلاة بالليل أو النهار إجماعاً، فإن كان ذلك أي ذكره الحمرة المسبية "بعد ما صدر" أي رجع من منى، "وهو" الحملة الحالية "مكة أو" تذكر "بعد ما يخرج منها" أي من مكة أيضاً، "فعليه الهدى" أي واجب، كما في السجح المصرية، قال الباجي: من سبي حمرة كاملة، فذكرها في يومه بعد أن رمى غيرها، فإنه يرميها ويعيد ما بعدها ولا شيء عليه، وإن ذكرها في وقت القضاء، فإنه يرميها ويرمي ما بعدها مما يدرك وقت أدائه، وإن ذكرها بعد وقت القضاء، فلا رمي عليه وعيه الدم، فإن ذكرها في وقت أداء الحمرة المنسية، فلا خلاف أن الدم لا ينج عليه، وإن ذكرها بعد موت وقت القضاء، فلا خلاف أن الدم عليه، وإن ذكرها في وقت فصائها، فهي وجوب الدم عليه روايتان، ومذهب الحنفية في ذلك كما في "شرح الباب": لو ترك رمي يوم كنه أي سبع حصيات في اليوم الأول وإحدى وعشرين في بقية الأيام، أو أكثره، كأربع حصيات فما فوقها يوم النحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، أو أخره إلى يوم آخر، فعليه دم؛ لتركه أو تأخير، وإن أخره إلى الليل الآتي فلا شيء عليه اتفاقاً، وإن لم يرم حتى أصبح رماها من العد، وعيه دم عند أبي حنيفة؛ للتأخير، لا عندهما، وإن لم يرم حتى مضت أيام الرمي بعروب الشمس من آخر أيام التشريق، فعليه دم بالاتفاق؛ لتركه الرمي، وإن ترك الأقل كثلاثة فما دوماً في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دوماً فيما بعده، فعليه لكل حصاة صدقة، إلا أن يبلغ ذلك دماً فيقص منه. والترتيب بين الخمار واجب عند البعض كالسرحسي، والأكثر على أنها ستة، كما صرح به صاحب "الدائع" والكرماي و"المعيط" وغيرهم، قال ابن الهمام: والذي يقوي عندي استنائه، كذا في "شرح الباب"، وفي "العبية" ستة عدد الأكثر وهو المختار، وقيل: شرط كما قاله الثلاثة، أي الأئمة الثلاثة.

خطب الناس بعرفة يوم عرفة، قال الباجي: حطته ليست بصلاة، وإنما هي لتعليم الحاج، وبذلك قال "وعندهم أمر الحج"، قلت: تعليمه أمر الحج لا يباي حطة الصلاة، فإن من آداها أيضاً تعليم أمور الحج الباقية فيها، فالظاهر هو ذلك، وعلمهم في حطته أمر الحج أي ما يستقلونه من أحكامه كالمبيت بمزدلفة، وجمع الصلاتين ها، =

وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَى الْحَاجِّ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّبًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٩٢٣ - **ما** عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ وَحَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ وَتَحَرَّ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

= والوقوف بها، والدفع منها، ورمي العقبة، ثم الدبح، ثم الخلاق، ثم طواف الإفاضة، وغير ذلك من الأحكام. "وقال لهم فيما قال" أي في حجة ما عندهم: "إد جئتم مني" صيغة الحر، "فمن رمى الجمرة" أي حمر العقبة، "فقد حل له" كل ما حرم على الحاج لأجل الإحرام، وهذا مستدل بالإمام مالك في مسألة حلاية تقدمت في أوّل الحج: أن التحلل الأصغر يحصل برمي العقبة، وليس الرمي بمحل عند الحنفية، بل يحصل التحلل بالخلق على المشهور، وهما قولان للشافعي وأحمد، ومختار فروعهما: أنه يحصل بالائتن، من الرمي واحق والإفاضة، فمن قال: يحصل التحلل بالخلق قيد الأثر بذلك وهو الصحيح؛ لما سيأتي من زيادة الحق أو التقصير في الأثر الآتي، فهو دليل على أن هذا الأثر مختصر. "إلا النساء والطيب" احتلوا فيما يستثنى من التحلل الأصغر ويتوقف على التحلل الأكبر، والجمهور على أنه النساء فقط، واستثنى في أثر الباب شيئين: النساء والطيب، ثم أكدهما بقوله "لا يمس أحد نساء ولا طيباً" لأنه من دواعي الجماع، "حتى يطوف بالبيت" طواف الإفاضة. وقال ابن العربي في "العارضة": هذا مسألة مشككة قديماً، اختلف السلف فيها على أربعة أقوال، الأول: أن من رمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء والطيب، الثاني: راد مالك: والصيد؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَنْتَهَ صَيْدًا﴾ (البقرة ٩٥) وهذا حرام بعد. الثالث: قال عطاء: إلا النساء والصيد؛ لأن الطيب حل بفعله **﴿٩٦﴾**، ففي النساء والصيد على تحريره. الرابع: النساء خاصة، وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة **﴿٩٧﴾**، وهو الصحيح، وبه قال ابن عباس وطاوس وعلقمة. **وخلق الخ:** وفي المصرية: ثم حق، "أو قصر ونحر هدياً إن كان معه" قال الساجي: قدم الخلاق في اللفظ على النحر، والحر مقدم في الرتبة، غير أن الواو لا تقتضي رتبة. "فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت" قال الزرقاني: أعاده لزيادة "ثم حق" الخ، ولم يدخل ذلك فيما قبله؛ لأنه سمعه من شيخه كذلك وهم يحافظون على تأدية ما سمعوه، لا سيما مالك، قلت: والظاهر عدي أن المصنف أشار بذكر الأثر السابق بدون الزيادة إلى أن مدار الحل على الرمي فقط، كما هو مختار المصنف، فالزيادة في هذا الأثر ليست بمدار التحلل، بل ذكرها تبعاً، قال الساجي: فأعلمنا أن إضافة النحر والخلاق إلى الرمي لا يبيح النساء ولا الطيب، وإنما يبيح ذلك طواف الإفاضة؛ لأنه نهاية التحلل من الإحرام.

دُخُولُ الْحَائِضِ مَكَّةَ

٩٢٤ - **ماث** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ.....

عام حجة الوداع **الح** تقدم شرح هذا الكلام في باب أفراد الحج، فأهلبنا بعمره قال العلامة الرقابي: أدخلناها على الحج بعد أن أهلبنا به ابتداءً، وهو إحصاء عن حادٍ وحارٍ من كان مشهاً في الإهلال بعمره، لا عن فعل جميع الناس، فلا يباي قولها المتقدم: فما من أهل بعمره، وما من أهل بالحج، وما من أهل نَحَج وعمره. وما أعاده ليس بوجه؛ لأن عائشة ه تكلمت عن أهل حج ابتداءً، وأروايات الواردة في هذا الباب منصرفة على أنها كانت معتمرة ابتداءً، وما شكت إلى النبي ﷺ أنها لم تطف، أمرها برفض عمرتها، وما قيل: بها أهلت بالحج أولاً ثم فسختها إلى العمرة كسائر الناس، ثم رفضت العمرة، لا يساعد حديث، فالأوجه في الجمع ما قال الباجي: فوها: "فأهلبنا بعمره" يحتفل أن تريد بذلك أرواح النبي ﷺ. ويحتمل أن تريد من كان معها، أو ضائعه أشارت إليهم. ولا يصح أن تريد جماعة أصحاب النبي ﷺ؛ لأنها قد ذكرت أن منهم من أهل بعمره، ومنهم من جمع بين العمرة والحج. فقت: ولا بشكل أيضاً ما روي عنها: "لا يرى إلا أنه الحج" كما تقدم في البحر في الحج، وقد اختلفت الروايات فيما أحرمت به عائشة اختلافاً كثيراً، وتفرع عليه اختلاف العلماء في إحرامها عما كانت، قال الشيخ ابن القيم في "أهدي": قد تنازع العلماء في قصة عائشة، هل كانت متمتعة أو مفردة؟ فإذا كانت متمتعة فهل رفضت عمرتها وانتقلت إلى الأفراد؟ أو أدخلت عليها الحج وصارت قارئة؟ وهل العمرة التي أنت ها من التعميم كانت واجبة أم لا؟ واختلف الفقهاء في مسألة مسببة على قصة عائشة، وهي أن المرأة إذا أحرمت بالعمرة فحاضت، ولم يمكنها الطواف قبل التعريف، فهل ترفض الإحرام بالعمرة وتقل بالحج مفردة؟ أو لدخل الحج على العمرة وتصير قارئة؟ فقال باقول الأول فقهاء الكوفة، منهم أبو حنيفة وأصحابه **هـ**. والثاني فقهاء الحجاز منهم الشافعي ومالك **هـ** وهو مذهب أهل الحديث كالإمام أحمد وأتباعه.

قال رسول الله ﷺ **الح** لما دنونا من مكة، أو بعد فراعهم من الطواف والسعي، أو كلا الموضوعين، من كان معه هدي، فيهل "أي ليحرم بالحج مع العمرة" ولا يخل من عمرته، قال الباجي: هذا يَحْتَمِل وجهين، أحدهما: أن يكون رسول الله ﷺ قال ذلك عند الإهلال بالإحرام والدخول فيه، فقال: من كان معه هدي فلا عليه أن يقرن إن شاء ذلك؛ ليبين جوار القرآن، ويكون معنى: "من كان معه هدي" أحد وجهين: أحدهما: من كان معه الآن وهو يريد أن يقلده ويشعره فيبقده ويشعره، إذ أحرم نَحْتَهُ؛ لأن ذلك وقت وجوبه عليه.

حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطْفِئِ النَّبِيَّ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

= والثاني: من وجد ثمة وأمكه، ويكون فائدة ذلك الحصص على الحج من ذلك العام، والمعنى الثاني: أن يكون السجدة أمر ذلك بعد الإحرام بالعمرة وبعد تقديد الهدى وإشعاره على أن يحرم على في حجتهم، وأن يحل من عمرته عند وصوله إلى مكة ثم يبقى حلالاً، فأمرهم النبي ﷺ أن يردفوا الحج على العمرة ويعودوا قاربين، ومعنى ذلك: المنع من التحلل مع بقاء الهدى، وذلك بموجب لقوله تعالى: ٦٠٥ هـ ٥٠٠ هـ (سفره ١٩٦) وقوله: في حديث حفصة المتقدمة: إني لندت رأسي وقلدت هديي، الحديث، ومقتضى ذلك أن النبي ﷺ قال ذلك في وقت يمكن فيه إرداف الحج على العمرة، قلت: وتقدم وقت الإرداف في أول القرآن، وما ذكر الساجي من الاحتمالات ممكن في قوله ﷺ سرف، لكن لا يصح شيء منها في قوله الذي قال عند المروة بعد فراغهم من الصواف والسعي، فلا يصح فيه إلا معهم عن استحلال لهدى، "ثم لا يخل" من إحرامه "حتى يخل" بالخاء المهملة فيهما منهما أي من إحرام الحج والعمرة 'جميعاً' وقال الررقاني: فيه دلالة على أن السب في بقاء من ساق الهدى على إحرامه أنه أدخل الحج على العمرة لا مجرد سوق الهدى، كما بقوله أبو حنيفة وأحمد وجماعة، متمسكين برواية عقيل عن البرهري في صحيحين قال ﷺ: من حج فليحج حجة واحدة، وهي ظاهرة في الدلالة لئلا يذهبوا عن معنى قوله ﷺ: من حج فليحج حجة واحدة، وهي ظاهرة في الدلالة لئلا يذهبوا عن معنى قوله ﷺ: من حج فليحج حجة واحدة.

قالت إلخ عائشة 'افقدت مكة' أي دخلتها مع النبي ﷺ صبيحة الأحد رابع ذي الحجة، "وأنا حائض" حجة اسمية وقعت حالا، وكان بدءا حبسها سرف كما صح عنها، وذلك يوم السبت لثلاث حنول من ذي الحجة، قال ابن القيم في "الهدى": "ما موضع حبسها فهو سرف بلا ريب، وموضع ظهرها قد اختلف فيه، "فلم أطف بالبيت" بريادة ماء احارة على البيت في السج المصرية، وفي الهدية بدوها، ولم تصف به؛ لأن الطهارة شرط بطواف أو واجب، ولأن الطواف في المسجد، والخائض بموجب عن الدخول فيه ولا بين الصفا والمروة؛ لأن شرطه تقدم الصواف، كما تقدم مفصلاً في "باب ما تفعل خائض في الحج"، قال الطيبي: قوله: "ولا بين الصفا" عطف على اسمي فيه، على تقدير ولم أسمع، نحو: علمتها تساءل ماءً بارداً، ونحو: أن يفدر: "وأم أطف" على البخاري لما في الحديث: وصاف بين الصفا والمروة سعة أشواط، وإنما ذهب إلى التقدير دون الاستحباب؛ لئلا يلزم استعمال اللفظ الواحد حقيقة ومحاراً في حالة واحدة، أي لأن حقيقة الطواف الشرعي لم توجد؛ لأنها الصواف بالبيت، وأجيب أيضاً بأنه سمي السعي طوافاً على حقيقته لعمرة، فالطواف لغة المشي، قاله الررقاني. "فشكوت ذلك" أي امتناعي عن الطواف والسعي 'إلى رسول الله ﷺ' لما دخل عليها وهي نكبي، فقال: ما بك؟ فقلت: لا أصبي، كما في روايات عنها، كنت بذلك عن الخيص وهي من لطيف الكليات، واحتفت الروايات في موضع شكواها ووقته.

فَقَالَ: الْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتِشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، ...

فقال انقصي الخ نصح القاف وكسر الصاد المعجمة، "رأسك" أي حني صغر شعره، "وامتصبي" أي سرحيه بالمشط، قال الخطابي: استشكل بعض أهل علم أمرها بقص رأسها ثم لا تمتشط، وكان الشافعي يتأوه على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدحل عنها الخ، فتصير قارة، قال: وهذا لا يشاكل القصة، وقيل: إن مذهبها أن المعتمر إذا دحل مكة استباح ما يستبيحه الخاج إذ رمى الخمرة، قال: وهذا لا بعلم وجهه، وقيل: كانت مضطرة إلى ذلك، قال: ويحتمل أن يكون بقص رأسها كان لأهل العمل تنهل بالخ، لا سيما إن كانت مسدة فتحتاج إلى بقص الصغر، وأما الامتشاط فعمل الخمره به تسريحه شعره بأصبعها برفق، حتى لا يسقط منه شيء، ثم تصفره، كما كان قاله الحافظ في "الفتح". "وأهلي" أي أحرمي الخ، ودعي أي تركي "عمرة"، قال البرزقاني: ظاهره أنه أمرها أن تجعل عمرتها حجا، وهذا قالت. يرجع الناس حج وعمرة، وأرجع حج، فأعمرها من التعميم، واستشكل إذا: العمرة لا ترفص كالخج، وقال مسد: ليس العمل على هذا الحديث قديما ولا حديثا، قال ابن عبد البر: ليس العمل عليه في رقص العمرة وجعلها حجا، خلافاً جعل حج عمرة فيه وقع لتصحاحه، واختلف في جواره من بعدهم. قت: ومأخض ما أفاده هذه الأحكام، فإن ظاهره ليس أن تجعل العمرة حجا، بل نصح: أن ترفص العمرة وتحدد إحراما للحج، كما هو نص قوله **حج**. ولم يأمرها النبي **أن** تجعلها حجا، وقال ابن القيم: أما قوله: **مستحب** فهذا مما أعصى على الناس، وهم فيه أربعة مسالك، أحدها: أنه دليل على رقص العمرة كما قالت الخفية. المسلك الثاني: أنه دليل على أنه يجوز سمحاً أن تمتشط رأسه، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على معه من ذلك، ولا تحريمه، وهذا قول ابن حزم وغيره.

المسلك الثالث: تعييل هذه النقطة وردها بأن عبوة الفرد لها وحائف لها سائر الرواق، وقد روى حديثها طائفة من
والقاسم والأسود وغيرهم، وإن يذكر أحد منهم هذه النقطة كما تقدم مسنوعة المسند الرابع أن قوله: نحن
بعد أي دعيتها نأخذها لا نخرجي منها، وليس المراد تركها، قالوا: ويدل عليه وجهان، أحدهما: قوله: سمعت
منه في حديث محمد بن عيسى، الثاني: قوله: نحن في حديثنا، وهذا أولى من جملة على رفضها، لسلامته من
التناقض. وسباني فرياً أنه قال للمسند الثالث: إنه أضعف مسائل، وعنه مما سبق أن مسائل الأئمة الأربعة
دائرة في المسلكين: الأول والرابع، وبه جزم الموفق، وقال أبو حيفة: ترفض العمرة وتقبل الحج، واحتج بما روي
عن عبوة عن عائشة: أهلينا عمرة، الحديث متفق عليه. وهذا يدل على أنها رفضت العمرة وأحرمت حج من
وجوه ثلاثة، أحدها: قوله: هي حديث، والثاني قوله: مستضيء، والثالث: قوله: هو حديث محمد بن

قال **إلح** عائشة، ففعلت يسكون اللام على صيغة التثنية، أي ما أمره الله **١٢** من انقضاء والامتشاط وترك العمرة، 'فما قضيا الحج' أي أتمماه بعد ما طهرت عائشة، وشكت إلى النبي **١٣** إلى أرجع نخوة ونطقون نخوة وعمرة. "أرسلني رسول الله **١٤** ليلة المطحاء، وهي ليلة الرجوع رابع عشرة ذي الحجة مع" أحي =

فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ ..

= 'عبد الرحمن بن أبي بكر' الصديق، وفيه: أن عمرتها هذه كانت بأمره ﷺ "من التنعيم" ولأبي داود عنه ﷺ قال: "حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عنه، وأحمد بن حنبل، وفي "البحاري": أمر أن يردف أخته ويعمرها من الشيعيم، وله في رواية: فادهي مع أخت بن شيعيم، وكلها صريح في أن ذلك كان بأمره ﷺ، وما في رواية أحمد أنه ﷺ قال: حميها حنبل حتى ... حج من حرم، فوالله ما قال: فتخرجها إلى الحرة ولا إلى التنعيم، فهو ضعيف، كذا في "المحلى". "إلى التنعيم" تقدم الكلام على صسطه، وعلى أفضل بقاع الحل لمريد الإحرام، في آخر ما جاء في العمرة، واختلف في موضع إحرام عائشة، وروى الأزرقي عن ابن حريج: رأيت عطاء يصف الموضع الذي أحرمت منه عائشة، فأشار إلى موضع الذي وراء الأكمة وهو المسجد الحرام، ونقل العاكهي عن ابن حريج وغيره: أن ثم مسجدين، يرعى أهل مكة أن الحرة الأولى من الحرم، وهو الذي أحرمت منه عائشة، وقيل: هو المسجد الأبعد عن الأكمة الحمراء، ورححه المحب الطبري، وقال العاكهي: لا أعلم ذلك إلا أبي سمعت ابن أبي عمير يذكر عن أشياحه أن الأول هو الصحيح عندهم. "فاعتمرت" ولفظ البخاري برواية القاسم عن عائشة: حتى قربا من منى، فنزلوا المحصب، فدعا عبد الرحمن، فقال: حج - أخت حرم، فليس بعدد ... من ... حج ... فأتينا في جوف الليل، فقال: ورجعنا، فقلت: نعم، فنادى بالرجيل، الحديث. "فقال ﷺ" هذه" أي العمرة، وفي رواية: هذا أي الاعتمار، والسبع الهدية على الأولى والمصرية على الثانية، "مكان عمرتك" بالرفع على الخيرية وبالنصب على الطرية، والعامل محذوف وهو الخبر، أي كائنة أو بمجولة مكائها، قال عياض: والرفع أوجه عندي، إذ لم يرد به الطرف، إما أراد عوض عمرتك، فمن قال: كانت قارة قال: مكان عمرتك التي أردت أن تأتي بها مفردة، وحسب فتكون عمرتها من التنعيم تطوعا لا عن فرض، ومن قال: كانت مفردة، قال: مكان عمرتك التي فسحت الحج إليها، ولم تتمكني من الإتيان بها للحيض. وقال السهيلي: الوجه النص على الطرف؛ لأن العمرة ليست بمكان لعمرة أخرى، لكن إن جعلت "مكان" بمعنى عوض، أو بدل محاربا، حار الرفع أيضاً، كذا في "الشرح"، فطاف الذين أهلوا بالعمرة" وحدها "باليث" عند ورودهم مكة، وسعوا أيضاً "بين الصفا والمروة" للعمرة "ثم حلوا منها" أي خرجوا من العمرة بالخلق أو القصر. ثم أحرموا بالحج من مكة "ثم طافوا طوافا آخر" للإفاضة، ووقع لبعض رواة البخاري: طوافا واحدا، والصواب: الأول، قاله عياض، كذا في "الفتح". "بعد أن رجعوا من منى" يوم النحر؛ "لحجهم" أي لركن الحج، وقد سقط عنهم صواف القدوم إجماعا، كما تقدم البسط في ذلك في إهلال أهل مكة؛ لأن المكي لا طواف عليه للقدوم، إلا ما حكى عن الإمام أحمد: أن المتمتع يطوف يوم النحر أولا للمقدوم ثم بطواف آخر للحج؛ لحديث الباب.

وَبَيَّنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ ثُمَّ خَلُّوا مِنْهَا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَسَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

أهلوا بالحج الحج مفرداً أو جمعاً، أحج والعمرة أي قاربوا، فأبما طافوا صوافاً واحداً قال البررقاني: لأن القارن يكفيه صواف واحد وسعي واحد؛ لأن فعل العمرة تدرج في أفعال الحج، وإن هذا ذهب ماثب والشافعي وأحمد والجمهور، وقال الحنيفة: لا بد بقارن من صوافين وسعين؛ لأن قرن هو جمع بين العبادتين فلا يتحقق إلا بالقيام بأفعال كل منهما، والصواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتدحلا؛ إذ لا تداحل في العبادات. قُت: وهكذا ذكر حديث الباب مستنده غير واحد من الشراح المتبعين للأئمة الثلاثة، وبيت شعري: كيف تمسكوا حديث متروك اصهر إجماعاً ولا خلاف ولا ريب لأحد أن ظاهره مؤول، فإنه **لم** يكتب على صواف واحد عند أحد من أهل العلم؛ لأنه **صاف** نائب أول ما قدم مكة، قال الحافظ في التذكرة: حديث أنه **لما** دخل مكة ابتداءً بالمسجد، متفق عليه، من حديث عائشة أن النبي **أول** شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توساً ثم طاف بالبيت، ونسلم في حديث جابر: أن النبي **لما** قدم مكة دخل المسجد فسلم الحجر، ثم مضى، وعن ابن عمر عند انسائي وابن حبان وأحمد بن حنبل **لما** قدم رسول الله **مكة** طاف بالبيت سبعة، ثم خرج بن الصنف، الحديث. قال الحافظ في التذكرة: هو صحيح عن ابن عمر، وهذا قول طوافه **حين** قدم مكة، ثم بقي فيها أربعة أيام، واحتنف هن صاف في هذه الأيام **ثم** خرج بن مكي وعرفه وأبى بناسك، ورجع يوم البحر لصفاء الإفاصة، وهذا صواف نصاً جماعياً. قال الحافظ في التذكرة: حديث أن النبي **لما** حقق أفاض إلى مكة وطاف بالبيت، ثم عاد إلى مكي، مسلم عن ابن عمر، قال: أفاض النبي **يوم** الحجر، ثم رجع فضلى لظهر مكي، وله من حديث جابر الفضيل. ثم ركب أفاض إلى نبت، فضلى مكة لظهر، ولأبي داود من حديث عائشة مثله، وأخرجه ابن حبان وأحاكم. ثم أفاض النبي **مكي** إلى آخر أيام التشريق، واحتنف هن كان **يطوف** كل يوم من أيام مكي أم لا؟ أنكره ابن القيم في هدي، واحتنفوا في هن ودع مرة أو مرتين؟ إذا ثبت ذلك فقد عرفت أن حديث ابن عمر، وحننفوا في نأونه على قول تقدم ذكر بعضه تحت حديث ابن عمر في الإحصار، وقال النسائي على السخاري: صدر الحديث أنهم **لم** يقتصروا من الصوافين البدين صافهما السابقون على أحدهما، إما الأول وإما الثاني، وليس الأمر كذلك، بل هم أيضاً صافوا الطوافين الأول والثاني جميعاً، وحدث مما لا خلاف فيه، وقد جاء صريحاً عن ابن عمر، ففي مسلم عنه: **بدأ** رسول الله **فأهل** بالعمرة ثم أهل بالحج، بن أن قال: وصاف رسول الله **حين** قدم مكة، بن أن قال: وحر هديه يوم الحجر، وأفاض وطاف بالبيت، وفعل مثل ما فعل رسول الله **من** هدى إجماع. ثم ذكر عن عائشة أنها أحررت مثل ذلك، وأخرج الحديث البخاري نصاً في باب سوق بدين فالمراد أنهم طافوا لركن صوافاً واحداً، واستاقون صافوا لركن صوافين. قُت: وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عند الثقاتين بوحدة الطواف بقارن، =

مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

٩٢٥ - **م** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ. فَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ،

- وقال الباجي: قوها: أما الذين أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً، تريد - والله أعلم - أحد وجهين: إما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورود، وطواف واحد للإفاضة إن كانوا قروا قبل دخول مكة، وإن كانوا أوردوا فلم يطوفوا غير طواف واحد، وهو طواف الإفاضة، ويحتمل أن يريد بذلك: أنهم سعوا هما سعيًا واحدًا والسعي يسمى طوافًا. والوجه الثاني: أن طوافهم كان على صفة واحدة، لم يرد القارن فيه على طواف المفرد، وذلك أن القارن لم يفرد العمرة بطواف وسعي، بل طاف هما كما طاف المفرد للحج، وهذا نص في صحة ما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن حكم القارن في ذلك حكم المفرد، ثم قال: وهؤلاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يحلو أن يكونوا أهلًا بها جميعاً أو أوردوا الحج على العمرة، إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك، فإن كانوا ممن أهل بها، فقد طافوا، هما طواف الورد وسعوا بأثره، ثم طافوا لهما بعد ذلك طواف الإفاضة ولم يسعوا بعده، وأما من أورد الحج على العمرة فإن كان أورد قبل الوصول إلى مكة فحكمه حكم من أهل بها، وتقدم حكمه، وأما من أورد بعد الوصول إلى مكة وقبل التمسك بالطواف، فإنه لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من مي؛ لأنه محرم بالحج من مكة، ومن أحرم بالحج من مكة فليس عليه طواف ورود، فهذا المردف لما أحرم بالحج من مكة، لا تأثير لما تقدم من عمرته في ورود ولا في غير ذلك من الأفعال غير وجوب الدم للقران.

قدم مكة الحج في حجة الوداع وكنت ممن أهل بعمرة كما ورد في الروايات، "وأنا حائض" جملة حالية، فلم أطف بالبيت؛ لأنها صلاة، ولأن الحائض ممنوع من دخول المسجد أو البيت فيه، "ولا بين الصفا والمروة" شوقه على سبق الطواف، وإن لم تكن الطهارة شرطاً في صحته، كما تقدم السبق في ذلك في باب ما يفعل الحائض في الحج، فشكوت ذلك أي الامتناع عن الطواف والسعي إلى رسول الله ﷺ وفي رواية عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عن مسلم: فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما بك؟ فقلت: والله لو ددت أني لم أكن حرجت العام، قال: ما بك؟ فقلت: نعم، قال: هذا شيء، كسبه الله على من سب الله، الحديث. فقال: **دعي عمرك، أهني حجك**. وأفعلي ما يفعل الحاج من الوقوف بعرفة، وجمع، ورمي الحمار وغير ذلك، قال الباجي: تريد أن طواف العمرة مع منه حبسها، فشكيت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأمرها أن تفعل ما يفعل الحاج، ولا يكون ذلك إلا أن يردف الحج على العمرة، فتفعل أفعال الحج كلها من الوقوف بعرفة، والبيت بالمزدلفة، والوقوف بها ورمي الحمار والحجر وغير ذلك. "غير" إنك "لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة" قال ابن عبد البر في "التقصي": هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: -

فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تُهَلُّ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ تَدْخُلُ مَكَّةَ مُوَافِيَةً لِلْحَجِّ وَهِيَ حَائِضٌ،

= 'ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري. وسائر رواة 'الموطأ' إنما يقولون: خير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري، ولا يدكروا "ولا بين الصفا والمروة". وترجمه البخاري في "صحيحه". باب تقضي الحائض المساكات كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وصوء بين الصفا والمروة قال الحافظ: حرم ما حكمه الأول لتصريح الأحبار التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد نسابة النسابة مورد لاستفهام للاحسان. وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة: 'ولا بين الصفا والمروة' قال ابن عبد البر: ما يفهم أحد عن مالك إلا جئني من جئني التميمي البسبوري. قال الحافظ: فإن كان جئني حفظه فلا يدل على اشتراط الوصوء بسعي؛ لأن سعي يتوقف على تقدم الطواف، فإذا كان الصوف تمتعاً امتنع لذلك، لا لأشراط الظهارة له، وقال ابن بطال: كان البخاري فهم أن قوله ﷺ لعائشة: فعلي ما يفعل الحجاء لا يفهم إلا أن هذا هو السعي، وإذا سعى على غير وصوء. قال الحافظ: وهو توجيه جيد لا يحالف التوجيه الذي قدمته 'حتى تطهري' قال ابن رزقي: يسكون الطاء وصمه اهاء، كذا فيما وقعت عليه من الأصول، فإله بعض الشراح، وقال الحافظ: فتح البناء والطاء المهملة واهاء المشددين، على حذف إحدى الساكنين، أصبه: تطهري، وبؤيده رواية مسلم بنقطة: حتى تغتسل بالح.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الْحَاجَّةِ رَوَى فِي السَّحاح هَدْيُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: الْحَائِضُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَا سَأَلَنِي مِنْ قَوْلِهِ: وَهِيَ حَائِضٌ، "التي هل" أي حرم "العمره" أي من البيوت، كما يدل عليه قوله: "ثم تدخل مكة موافية للحج" أي مظلة عليه ومشرفة، يقال: أوفى على ثبة كذا، أي شاربها وأطل غيبها، وهي حائض لا تسطيع الطواف بالبيت طواف العمره، لأجل حبستها، لفقد شرطه وهو الظهارة عند الثائنين له، ولمنع الدخول في المسجد عند الآخرين على الاختلاف الماصي في محله، "إنها" بكسر الهمزة وإدخال حثيث الفوات" سحح بانتصار يظهر لأفعال العمره بعده، "أهت بالحج" أي أحرمت به وأهدت أي حب عنها أهدي أيضاً، كما أهدي النبي ﷺ عن عائشة بقره، كما في روايات مسلم، إلا أن ذلك أهدي عندهم هدي الغران، وعند الحنفية هدي الرقص، "وكانت" أي صارت بنت امرأة قارية أمثل من قرن حج والعمره، إهداء، قال الساجي: يريد أنها في أحكامها مثل التي قرئت الحج والعمره، إلا أن نبي أحرمت لهما من ميثاقهما يرميها صواف الورود، وهذه التي أردفت الحج بمكة لا يرميها ذلك؛ لأنها أحرمت ما حرم من حرم، ولا يرميها سحح صواف الورود، والمعتزم لا يرميها ذلك أيضاً، وإنما يطوف عند الورود صواف العمره. وأحرأ عنها صواف واحد عند الأئمة الثلاثة كما هو وصيفة القارن، بخلاف الحنفية، والمرأة الحائض إذا كانت قد طافت بالبيت وصلت راد في السحاح هدية: "قبل أن تحبس" =

لَا تَسْتَطِيعُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ: إِنَّهَا إِذَا خَشِيتِ الْفَوَاتَ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَأَهْدَتْ، وَكَانَتْ
مِثْلَ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَأَجْزَأُ عَنْهَا طَوَافٌ وَاحِدٌ. وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ
قَدْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَصَلَتْ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، فَإِنَّهَا تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ
بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ، وَتَرْمِي الْجِمَارَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُفِيضُ حَتَّى تَطْهَرُ مِنْ حَيْضَتِهَا.

إِفاضة الحائض

٩٢٦ - **ماثل** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ
صَفِيَّةَ بِنْتَ حُثَيٍّ حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= أي فرغت عن ركعتي الطواف قبل الحيض، ثم حاضت بعد ذلك قبل أن تسعى. 'فإنها تسعى بين الصفا والمروة'
في حالة الحيض؛ إذ هي ليست بمسحوعة عن الدحول في المسعى حاة الحيض، ولا الطهارة شرط في السعي عند
أحد، إلا ما روي عن الحسن البصري، وهو رواية عن أحمد غير معولة عليه، كما تقدم عن "المعنى" في باب ما
تفعل الحائض في الحج، وتقدم فيه أيضاً ما في ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنها إذا طافت ثم حاضت
قبل أن تسعى فتسعى، وعن الحسن مثله بإسناد صحيح، قال الحافظ: فعليه يفرق بين الحائض والمحدث. وتقف بعرفة
والمزدلفة وترمي الجمار؛ لأنها لأن الطهارة ليست بشرط ولا واجب هذه الأمور. "غير أنها لا تفيض" أي لا تطوف
بالبیت طواف الإفاضة 'حتى تطهر من حیضتها'؛ لقوله ﷺ **معنى ما يفعل حج غير مكمل لا يصح** بسبب

إفاضة الحائض يحتمل أن يكون المراد بالإفاضة معناه البعوي وهو الدفعة، قال الرابع: قوله تعالى: **فَصَلِّ**
منه فاب (القرة ١٩٨) أي دفعته منها بكثرة، تشبيهاً بقبض الماء، وعلى هذا فمعناها: حكم دفعة الحائض، وهو
أنها إن طافت طواف الإفاضة بخور لها أن تدفع من مكة وإلا لا، ويحتمل أن يكون المراد بالإفاضة معناه المصطلح أي
طواف الإفاضة، فمعناها: حكم طواف الإفاضة للحائض، وهو أنه واجب، لا يسقط عن الحائض ولا عن غيرها،
وأما ما كان فالحائض بخور لها الخروج من مكة إن فرغت عن طواف الإفاضة، ولا يجب عليها التوقف لطواف الوداع
عند الأئمة الأربعة، سواء قبل بوجوبه أو سببه على الاختلاف بينهم في ذلك كما تقدم في أول وداع البيت.

حاصت الحج بعد أن أفاضت يوم النحر، كما في رواية البخاري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: حججت مع
النبي ﷺ. فأفاضنا يوم النحر فحاصت صفة، الحديث. ثم قال البخاري: ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن
عائشة: أفاضت صفة يوم النحر، قال الحافظ: غرضه هذا أن أبا سلمة لم يفرد عن عائشة بذلك، وإنما لم يحرم
به؛ لأن بعضهم أورده بالمعنى. ثم ذكر تحريج هذه الروايات من "الصحيحين" وكان بدء حيضها ليلة النفر =

فَقَالَ: أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟ فَقِيلَ: قَدْ أَفَاضَتْ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا.

٩٢٧ - **مسألة** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ثَنِي حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُجَيٍّ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا تَحْبُسُنَا،

= كما في لبحاري برواية لأسود عن عائشة قالت: حاضت صفية بنة نضر، فقالت: ما أراي إلا حاسنكم، الحديث 'قد كرت' بضم ناء بعد عي أي قلت عائشة: ذكرت ذلك رسول الله ﷺ. وفي رواية أبي سلمة: فقلت: يا رسول الله! إنها حائض، وعص سحاري من رواية مالك بسند الباب. فذكر ذلك، قال الحافظ: كذا في هذه الرواية بضم الدال على نساء للمجهول، 'ذلك' أي كوها حائضة لرسول الله ﷺ. ما اعتقدت أو خوفت أن تكون حبستها ثم معها بعض أفعال الحج، فأردت أن نعمم عدم ذلك، وكانت كثيرة نحث ورسول عمدا لا تعممه، أو عنه أجرى ذكر صفية على ما في حديث هشام الأبي أن النبي ﷺ ذكرها فأحترته عائشة لها قد حاضت، أو لعن النبي ﷺ قد سأل عن ذلك من حاضها، فأحترته عائشة حبسها، قاله اساحي، 'فقال: أحاسننا؟' همرة لاستفهام، أي ما عنتا من السفر في الوقت الذي أردنا، 'هي' أي صفية، ضامه إليها ثم نصف بإفاضة، وهو لا يسافر تاركاً لها ولا تسافر هي، وقد بقي عليها صوف لإفاضة، 'فقبل' إنها قد أفاضت وانتقل على ما سيأتي في الحديث الآتي نسائه، "فقال ﷺ: فلا" حبس "إذا" بالتوسيع، أي حبسها، قال الباجي: قوله ﷺ: 'أحاسننا هي؟' يقتضي أن الحبس يمنع بعض أفعال الحج ويوجب بقاء عبه، إن أن ظهر من حبسها، فمكثها فعل ذلك، وإن كان ليس في الوقت تعيين ذلك الفعل، إلا أنه يمكن أنه قد عبه قبل ذلك، وعدم من أحتره ذلك من سبه أن الذي يمنع منه الحبس من أفعال الحج انطواف حاضه، ولذلك قالت له: 'قد أفاضت، فقد'. فلا إذا يريد أنها إن كانت قد أفاضت فإنها لا تنهي ولا تحبس من يكون معها، فانقتضى أن الشخص يحبس المرأة إذا لم تكن أفاضت، ويحس من معها ممن يرمه أمرها، ولذلك حبس الكري معها، كما سيأتي ذكره.

قد حاصت الحج بضم حاء، كما تقدم في الحديث الماضي، 'فقال رسول الله ﷺ: لعننا خمساً' من خروج من مكة إلى مكة، قال الكرماني: 'لعن' ههنا ليس بترجي، بل للاستفهام أو لعن، أو ما شاكبه، أي كانوا هم، فإنه انرفاني، 'ألم تكن طافت' يوم البحر صواف لإفاضة معك' حبس عائشة ومن معها من أمهات المؤمنين، 'ألميت' أي الكعبة، وللفظ مسلم: 'ألم تكن أفاضت؟' فمضى إلى أي أفاضت معه، وعص سحاري برواية عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك بهذا السند. فقلنا: بلى. قال الحافظ: ساء ومن معهن من أحتره، ونعمه يعني وقال: كذا قال بعضهم، وليس بصحيح؛ لأن فيه تعليق الإثبات على الرجال، وقال الكرماني: 'أي ساء' والأوجه أي الحاضرون، وفيهم الرجال والنساء. 'قال: فأحرج' هكذا في نسخ الموطأ' المصرية واحدة. وهو لأوجه لصدور السياق.

أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ بِالْبَيْتِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَأَخْرُجُنَّ.

٩٢٨ - **ما ت** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ تَخَافُ أَنْ يَحِضْنَ، قَدِمَتْهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فَأَفْضَنَ، فَإِنْ يَحِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْهُنَّ، تَنْفِرُ بِهِنَّ وَهُنَّ حَيْضٌ، إِذَا كُنَّ قَدْ أَفْضَنَ.

٩٢٩ - **ما ت** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ صَفِيَةَ بِنْتَ حُيٍّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا حَاسَتْ،

تخاف أن يحض الحج قبل طواف الإفاسة، وذلك بأن فرت أيام حيضهن نَحَسُ العادة. "قدمتهن يوم النحر" من التقديم أي أرستهن قبل جميع الرفقاء وقبل نفسها إلى مكة؛ ليمرعن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج؛ فلا يرم التوقف في الرجوع إلى المدينة، إن جاءهن حيض قبل الصواف، "أفصن" من الإفاسة أي طعن طواف الزيارة الذي هو أحد الأركان قبل سائر الناس. "فإن حصن" بصيغة الماضي أو المضارع سحنتان "بعد ذلك" أي بعد فراعهن من طواف الركن، "لم تنتظرهن" أي لم تنتظر فراعهن من الحيض، ولا طوافهن للوداع. "تنفر هن" هكذا في جميع النسخ المصدية وبعض المصرية، وفي أكثرها بريادة الفاء في أوله بلفظ: فتنفر هن، وعلى الأول استئناف، وفسره في "التعليق الممجّد" بقوله: "بل تنفر" بكسر الفاء من النفر، أي ترجع وتساقر هن إلى المدينة المنورة بعد فراعهن من بقية الأعمال، من البيت حتى ورمي الحمار وغير ذلك، وذلك؛ لأن ما بقي من الأعمال لا ينبغي الحيض غير طواف الوداع، فإنه ماف له، لكنه ساقط عن الحائض كما تقدم. "وهن الواو حالية" حيض "بصم الحاء وتشديد المشاة التحتية المفتوحة، جمع حائض، "إذا كن قد أفصن" أي طعن طواف الإفاسة، فلا تنتظر طواف الوداع؛ لقوله ﷺ: فلا بد في قصة صفية، وفي رواية: فلا بد، عقب المرفوع بالموقوف للإشارة إلى بقاء العمل به.

ذكر الحج أم المؤمنين "صفية بنت حني" يحتمل أن يكون المراد بالذكر إرادة الوقاع، كما في رواية للبحاري عن أبي سمية عن عائشة: وحاضت صفية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله ﷺ! إنها حائض، الحديث ويحتمل كما قال به الناجي: لعنه سأل عن ذلك من حائها؛ إذ حفي عنه من أمرها، وإليه يظهر ميل شيخنا في "المصنف"، "ف قيل له" الظاهر أن القائنة عائشة رضى الله عنها. كما في رواية أبي سلمة وغيره. "إنها قد حاضت، فقال رسول الله ﷺ: لعنها حاستنا" أي مانعنا عن السفر، "فقالوا" أي السوءة والمحارم كما تقدم قريبا، "يا رسول الله! إنها قد طافت" وفي النسخ المصدية: إنها قد كات طافت، أي فرغت عن طواف الإفاسة يوم النحر، -

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ طَافَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَإِذَا. قَالَ مَالِكُ: قَالَ هِشَامٌ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَنَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلِمَ يُقَدِّمُ النَّاسُ نِسَاءَهُمْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُنَّ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَقُولُونَ: لِأَصْبَحَ بِمَنْى أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ آلَافٍ امْرَأَةً حَائِضٍ كُلُّهُنَّ قَدْ أَفَاضَتْ.

٩٣٠ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ بِنْتَ مِلْحَانَ اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَاضَتْ، أَوْ وَلَدَتْ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَذِنَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَتْ.

= ولمط أبي داود برواية الفعفي عن مالك بهذا السند: فقالوا: يا رسول الله! إنها قد أفاضت، "فقال رسول الله ﷺ: فلا" حس "إذا"، وقد ورد في قصة صعبة: عفري حلقي، ما أراد سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب حبانها الذي هو وقت الرحيل، بل ولو أخذ الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإرادة المذكورة.

ونحن نذكر ذلك إلخ الواو الحالية وهو مفقود هشام، والمعنى: نحن نتكلم وسحث في هذا الحكم، وهذه المسألة أي المرأة هل لها أن تنتظر لطواف الوداع أم لا؟ ومقولة عائشة رضي الله عنها: ما سيأتي من قولها: 'فلم يقدم' من التقديم "الناس" بالرفع فاعله "نساءهم" بالنصب مفعوله 'إن كان ذلك' أي التقديم "لا يفعهن". قال الناجي: قول عائشة رضي الله عنها: إن تقدمت الإفاسة لا يفعهن، فإنها لا بد أن يقيم على صواف الوداع، فقالت: ولو لم يستحب الرجوع إلى بلادهن تقدم الطواف، لا تنفق الناس على تقديم النساء من مبي يوم البحر تطواف الإفاسة، ولكانوا يقتصرون على تأخير الطواف؛ لأن في تقدم طوافهن يوم البحر تكلفاً ومشقة، مع ما يدر من سترهن ويثقل من حملهن، لكن لما علم الناس أن من حاضت مهن كان لها أن ترجع إلى بيدها وإن لم تقدم على طواف الصدر لأجل الحيض، تكلموا تلك المشقة، وكانت أحف عليهم من البقاء معهم إذا حصص. "ولو كان الذي يقولون" من وجوب طواف الوداع على الحائض أيضاً "لأصبح بمنى" أو بمكة "أكثر من ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد أفاضت" قال الرقائي: أي لو كان طواف الوداع واجباً لأصبح بمنى هذا العدد ينتظرون الظهر حتى يطفن لوداع، لكنه لم يكن ذلك، فدل أنه ليس بواجب.

وحاضت إلخ: ليس في السجح الهندية لفظ "وقد" والأوجه وجوده، "أو ولدت" أي بعست شئ من الروي على سياق "موطأ يحيى" وعلى هذا السياق فالراجح: حيضها، كما يدل عليه ما سيأتي من المتابعات، ويخالفه سياق "موطأ محمد" ولفظه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سليم قالت: استفتيت رسول الله ﷺ فيمن حاضت =

قَالَ مَالِكٌ: وَالْمَرْأَةُ الَّتِي تَحِيضُ بِمَنَى تُقِيمُ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، لَا بُدَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَفَاضَتْ فَحَاضَتْ بَعْدَ الْإِافَاضَةِ، فَلْتَنْصَرِفْ إِلَى بَلَدِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنَا فِي ذَلِكَ رُحْصَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْحَائِضِ. قَالَ: وَإِنْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ بِمَنَى قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ، فَإِنْ كَرِهَتْهَا تَحْبُسُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مَا يَحْبُسُ النِّسَاءَ الدَّمُ.

في نسخة: استمرها

= أو ولدت بعد ما أفاضت يوم البحر، فاذن لها رسول الله ﷺ. فخرجت، وعلى هذا السياق فلفظة "أو" لتتويع، أي ليعم السؤال كلا الوعين، "بعد ما أفاضت" أي طافت طواف الإفاضة، 'يوم البحر' وقد استفتت فيما يحوزها من الخروح أو يلزمها من المقام، حتى يكون آخر عهدها الطواف بالبيت، 'فاذن لها رسول الله ﷺ' أن تخرج، "فخرجت" إلى المدينة بلا طواف وداع، وأخرج اسحاري في "صحيحه" من رواية أيوب عن عكرمة: أن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة صافت ثم حاضت، قال هم: تمر، قالوا: لا تأخذ بقولك وتدع قول ريد، قال: إذا قدمته المدينة فسلوا، فقدموا المدينة فسالوا، فكان فيما سألوا أم سليم، فذكرت حديث صفية، رواه خالد وقتادة.

والمرأة إلح راد في السح الهندية بعد ذلك لفظ "التي" وليست الريادة في المصرية. 'تحبس مئى' يعني قبل طواف الإفاضة، 'تقيم' أي لا ترجع إلى بلدها، "حتى تطوف بالبيت" للإفاضة "لا بد لها" أي لا فراق ولا محالة لها "من ذلك"؛ لأن النبي ﷺ قال لصفية: أحاسنتا هي؛ ولأنه ركن للحج إجماعاً "وإن كانت قد أفاضت" أي طافت للإفاضة قبل الحيض، 'فحاضت بعد الإفاضة، فلتنصرف إلى بلدها' إن شاءت؛ لسقوط طواف الوداع عنها، وبذلك قالت الحنفية، ففي "موطأ محمد" بعد ما أخرج حديث أم سيب وعمرها: قال محمد: وهذا بأحد، إنما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم البحر طواف الزيارة، أو ولدت قبل ذلك، فلا تمرن حتى تطوف طواف الزيارة، وإن كانت قد طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت، فلا بأس بأن تمر قبل أن تطوف طواف الصدر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. "فإنه" الصمير للشأن 'قد بلغنا في ذلك' الأمر "رحصة" فاعل 'بلغ'، "من رسول الله ﷺ للحائض" في حديث صفية ما أدن به أم سيب، قال الناجي: وسمي ذلك رحصة على عرف الفقهاء فيما أتيح لضرورة من حملة ممنوعة، فلما ورد الأمر في الحاج والمعتمر أن يكون آخر عهدهما الطواف بالبيت، واستثنى من ذلك الحائض، سمي رخصة.

قال إلح مالك: "وإن حاضت المرأة مئى" أو ولدت "قبل أن تفيض" أي قبل طواف الإفاضة "فإن كرهها" بالمشاة التحتية في جميع السح المصرية وعنه بنى شرحه الناجي وغيره، وهو الأوجه عندي، وفي أكثر النسخ الهندية بالموحدة، وكتب بين سطور الكتاب في نسخة هندية قديمة: الكر. بارتشتن، فمعناه على هذا التفسير: إن رجع لها الدم مرة أخرى، ويؤيده هذه النسخة ما في نسخة أخرى مكتوبة بدل هذه النقط: فإن استمر لها الدم، ومعنى الكلام على هاتين النسختين: أن المستحاضة تحبس أكثر أيام الحيض إن لم تطف طواف الإفاضة، لكن الأوجه عندي السح =

٩٣١ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَفَشٍ..

أن عمر **الح** مقطوع، أسدده الشافعي عن مالك عن أبي الربيع عن جابر: أن عمر، ثم هو موقوف، ورفعته البيهقي وابن عدي، ورواية الثقات الإثبات من قوله كماله، كذا في 'على'. 'فقصي في الصنع' نصب البناء عفة قيس، وسكوها عفة ثيم، وهي أنثى، وقيل: يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضعة بهاء وذكر صعان، واجمع صاعين. ويجمع مصموه البناء على صاع، وساكنها على أصبع، قاله الررقاني، وفي 'لغات الصراح': ضبع كفتار هنذار، وهكذا فسره في 'النصفي' - 'كفتار'. وفي 'المحيط': كفتار مفتوح كاف وسكون فاء اسم فارسي وعربي صبع وحل وحفار وقشاح، وكينته: أم عامرة وأم حنور، وبسرياني بدنا، وتركي دهنتو، وهندي: بزرگ وچرخ وزرخ وهنذار، حيوان كبير كالذئب. والمشهور على ألسنة المشايخ في ترجمته: بجو، وبه فسره صاحب 'لغات النعات' وعرب صاحب 'المحيط' نحو - 'ربرب'، وظاهر كلام الدميري أن الربرب دويبة غير معروفة كالسور، =

وَفِي الْغَزَالِ بَعْزٌ، وَفِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْبُرْبُوعِ بَحْفَرَةٌ.

= ظهرت مرة بعدد، وفي "اللغات القصية": الصع - صم الماء - بجو كفتار، وهكذا في "كريم اللغات"، وقال الدميري: الصع معروفة، ولا تقل صعة؛ لأن الذكر صعان، ومن عجيب أمرها أنها كالأرنب تكون ستة ذكرا وستة أنثى، فتلقح في حال الدكورة، وتلد في حال الأنوثة، وهي مولعة سس القنور؛ لكثرة شهوتها للحوم بني آدم، ومنى رأت إسانا ثامنا حنرت تحت رأسه، وأخذت تخفه فتقته وتشرت دمه، يحل أكله عند الشافعي وأحمد، ويكره عند مالك، ويحرم عند أبي حنيفة والثوري وفي حاشية "الكوكب الدرّي": يحل أكله عند الشافعي وأحمد، وذهب الجمهور إلى التحريم؛ لتحريم كل ذي ناب من السباع. 'نكش' قال الدميري: هو فحل الصان في أي س كان، وقيل: بدا أنثى، وقيل: بدا أربع، والجمع أكش وكشاش. وفي "أعشى". هو فحل الصان في أي س كان، والأنثى بعجة، وواجب الصع عند الجمهور بعجة لا كش.

قال الموفق: والمتلف من الصيد قسمان: أحدهما: ما قصت فيه الصحابة، فيجب فيه ما قصت، وبه قال عطاء والشافعي وإسحاق، وقال مالك: يستأنف الحكم فيه، والذي يلعبا قضاؤهم في الصع كش، قضى به عمر وعلي وجابر وابن عباس، وفيه عن جابر: أن النبي ﷺ جعل في الصع يصيدها المحرم كشًا، رواه أبو داود وابن ماجه، قال أحمد: حكم رسول الله ﷺ في الصع بكش، وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور وابن سيرين، وقال الأوراعي: إن كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها وهو القياس، إلا أن اتباع السنة والآثار أولى. وفي "الهدية": الحراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع، فيقومه دوا عدل، ثم هو محرم في الغداء، إن شاء اشترى به هديا إن بعته، أو اشترى طعاما وتصدق به، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: تحب في الصيد الطير فيما له بغير، ففي الطير شاة، وفي الصع شاة؛ لأن الصحابة أوجوا الطير من حيث الحلقة، وقال ابن القيم: صاع صيد. وفيه منه، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق الواقع في الآية هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد، أو لكونه مرادا بالإجماع، أو لما فيه من التعميم، وفي ضده التحصيل، والمراد بما روي التقدير به دون إيجاب المعين. "وفي الغزال" قال الدميري: هو ولد الضبية إن أن يقوي ويطلع قرباء، وفي "مختار الصحاح" هو الشادن حين يتحرك، وقال المجد: الغزال كسحاب، الشادن حين يتحرك ويمشي، أو من حين يولد إلى أن يبلغ أشد الإحصار. 'بعز' هو الأنثى من المعر والجمع أعز وعزور، قاله الدميري، وفي "مختار الصحاح": العنز الماعرة وهي الأنثى من المعر. "وفي الأرنب" بفتح الهمزة وسكون راء مهمة وفتح بون، معرب أربا لفظ سرياني ويقال له في الهندية: خرغوش. كذا في "المحيط الأعظم". وقال الدميري: هو واحدة الأرانب، حيوان يشبه العقاق قصير البيدين طويل الرجليين، اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى، وتكون عاما ذكرا وعاما أنثى فسيحان الله القادر على كل شيء - يحل أكله عند العلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرها أكلها. =

٩٣٢ - **ما ت** عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُرَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجَرْتُ أَنَا وَصَاحِبِي فِي فَرَسَيْنِ إِلَى ثُعْرَةٍ ثَنِيَّةٍ.....

= 'العاق' بفتح العين نهمة والنون، أنثى المعرقل كما هو حوله، قاله الرقابي، قال النوفلي، في الأربس عناق، قضى به عمر، وبه قال الشعبي، وقال ابن عباس: فيه حمل، وقال عطاء: فيه شاة، وقضاء عمر في النون، والعاق: الأنثى من ولد المعر في أول سنة، والذكر: حدي، وحرم النوي في 'ماسكة' في الأربس عناق، قال ابن حجر فسر في 'الروضة'، عناق أنثى معر من حين تولد حتى ترعى، وذلك مقدر بأربعة أشهر، لكن في 'المحموع' وغيره عن أهل اللغة إصلاق ذلك عليها ما لم تسكمل سنة، وأصاهر أنه لا مسافة بينهما؛ لأن ما قاله الشيخان بيان لأقل ما جرى عن الأربس، وإن أوهمت العبارة عند عدم تأمينا حلاله، فحرة حيم مفتوحة وفاء ساكنة، الأنتى من ولد الصان، وقيل: منه ومن المعر جميعا، وقيل: من المعر فقط، قاله الرقابي، وقال الدميري: يفتح الحيم ما نعت أربعة أشهر من أولاد المعر وفصلت عن أمها، ويقدر لها البيوع إذا قتله الحرم، وبه حرم النوي في 'ماسكة'، قال ابن حجر: فسر في 'الروضة': 'حفرة أنثى المعر تفصل عن أمها، فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر، ثم قال: يجب أن يراد بالحفرة ههنا ما دون العاق، فإن الأربس حير من البيوع وهو طاهر، بناء على ما فسر به في 'الروضة' العاق والحفرة: إذ مقتضاه على ما قرره إذ تأمينا أحدهما، فمن اعترضه بأنه يقتضي أن الواحد في البيوع غير حفرة؛ لأنها تقتضي التفسير المذكور أي في 'الروضة' بما تكون بعد سن العاق، وذلك يخالف الدليل والسقوف، فقد عمل عما ذكرته، وقول ابن عجيل: 'يجب في البيوع الصغير القيمة' مردود بما ثبت في محله، من أنه يجب في الصغير صغير فيجب ههنا حدي على حسب حسمه

إني أجريت الحج قال الرقابي: لم يسم، 'فرسين' راد في النسخ مصرية بعد ذلك؛ بسنق، وليس هذه في الهدية، وراد الرقابي: ويرمي، وعلى هذا إحصاء الظني كان بالرمي، وما سيأتي في آخر الأثر من كلام الناجي يدل على أنه كان يعدو الفرس، وكلاهما محتملان. 'بئ ثعرة' صمثة وشاة وسكان المعجمة أعنى، قاله الرقابي، وفي 'مختار الصحاح' 'لثعرة، اللثمة، ثنية' بفتح المثناة وكسر النون، الطريق الضيق بين الجبلين، فأصا صيا أي قتلناه، 'وخن محرمان' أي أصاها في حالة الإحرام، 'فما دا ترى' قال الناجي: يخطر أن يكون مستقبلا، ويحتمل أن يكون طلب الحكم عليه إذا اعتقد أن الواحد يصح حكمه في ذلك، 'فقال عمر لرجل إن حسمه' قال محمد بن أبي بكر في 'مختار الصحاح': 'الحب والخاب والخبة: الساجبة، 'تعال' بفتح اللام فعل أمر من تعالى تعاليا ارتفع، وأصه: أن الرجل العالي كان يباذي السافل، ثم استعمل معنى هدم مطلقا، سواء كان موضع المدعو أعلى أو أسفل أو مساويا، فهو في الأصل معنى حاص ثم استعمل معنى عام، قاله الرقابي، قال الناجي: استدعاء عمر - عليه السلام - الرجل الذي إلى حسمه امتثال لقوله تعالى: **فاحكم به عدل** وهو مذهب مالك أنه لا يجوز أن يحكم فيه أقل من رجلين، قلت: وبه قال الجمهور كما تقدم مفصلا في تفسير الآية. 'حتى أحكم أنا وأنت' راد الحاكم =

فَأَصْبَنَّا ظَنِيًّا وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ لِرَجُلٍ إِلَى جَنَبِهِ: تَعَالَ.....

= ترى شاة تكفيه؟ قال: نعم، "قال: فحكمنا عليه بعمر" أي أشى المعر، 'فول الرجل' أي أدبر "وهو يقول" ابو و حانية، 'هذا أمير المؤمنين لم يستطع' وفي النسخ المصرية: لا يستطيع، أي لا يقدر على "أن يحكم" في مسألة 'طبي' نفسه استقلالا حتى دعا" أي صب رجلا آخر يحكم معه" وفي رواية الحاكم: فقال. إن أمير المؤمنين م يحسن أن يعتيك حتى سأل الرجل، الحديث. فض أنه إنما استدعى من يحكم معه: لعجزه عن الحكم في قصيته مفردا، حتى يعبه عليها الرجل الذي استدعاه للحكم، 'فسمع عمر' قول الرجل 'أي اعتراضه على عمر'، 'فدعاه فسأله: هل تقرأ سورة المائدة' حصنها بالسؤال عنها لما كان الحكم فيها دون غيرها من السور، وهو قوله تعالى: **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** "قال: لا، قال: فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي؟" سأله عنه لما أنه كان مشهورا بالعدالة والعلم والأمانة، وأن كل من عرف عبه عرف عدلته، قاله الناجي، "فقال: لا، فقال عمر" لو أخبرني" ألك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضربا، قال ذلك إعلاما له بأنه عذره جهده بالسورة التي فيها شأن هذه الحكومة، ويحتمل أنه كان يوحه ضربا ما أظهر من مخالفة التبريل إن كان فهم الحكم، أو لإعراضه عن تفهم القرآن والتدبر فيه، إن كان أعرض عن النظر في الآية والتفهم لها قبل ذلك، إذ كان من العرب الذين لا يخفى عليهم معاهها مع الاهتال به، قاله الناجي. قال الرزقالي: "ثم قال" عمر "وجه استدعائي الرجل الآخر إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه" **عَمِيدُ فِي آخِرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ** "رجلان **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا**" (المائدة ٩٥) تقدم تفسيره مفصلا، وذكر ذلك إعلاما له بالمعنى الذي أوجب عليه مشاركة عبد الرحمن بن عوف، ثم أعينه باسمه؛ لأن السائل إن سمع بذكر عبد الرحمن قبل ذلك فقد عرف عدلته، وإن لم يسمع به قبل ذلك، فإنه في أيسر وقت يسأل فيحذر بعدلته وإمامته واشتهار علمه، ولذا قال: "وهذا" الرجل الذي تحمي عبد الرحمن بن عوف" أحد العشرة المشرة بالحق. قال الناجي: وجب عمر **عَمِيدُ** عليهما الحراء وإن كانا لم يباشرا قتل الصيد، وإنما قنتته حيلهما، لكن لما كانت حيلهما محمولة باختيارهما كانت بمرلة ما لو رميا سهما أو حجرا فقتلاه به، وقد روى ابن الموار عن مالك فيمن قاد دابة أو ساقها أو ركها: أنها ما أصابت في ليل أو نهار، فعليه حراؤه، وكذلك لو ضربها فصررت صيدا فقتلته، وما أصابت يدها أو رجلها من غير قياد ولا سياق ولا ركوب، فلا شيء عليه. قلت: وكذلك عبد الحفية، ففي "القية" وبقتله في الإحرام أو الحرم ولو تسبها أو سهوا أو عودا يلزم حراؤه، ثم قال: وكذا لو ركب دابة أو ساقها أو قاده فقتل صيدا بوقشها أو عصها أو دبها أو روثها أو بوها، ضمنه، ولو انقست بنفسها فأتلقت صيدا لم يضمن. وقال الموفق: كلما يضمن به الآدمي يضمن به الصيد من مباشرة أو سبب، وما جنت عليه دابته يدها أو فمها من الصيد، فالصمان على راكمها أو قائدها أو سائقها، وما جنت برجلها فلا ضمان عليه؛ لأنه لا يمكن حفظ رجليها. وقال القاضي: يضمن السائق جميع حياتها؛ لأن يده عليها ويشاهد رجليها. وقال ابن عقيل: لا ضمان عليه في الرجل؛ لأن النبي **ﷺ** قال: **رَجُلٌ حَرٌّ**، وإن انقست فأتلقت صيدا لم يضمنه؛ لأنه لا يد له عليها، وقال النبي **ﷺ** **مَحْمَدٌ حَرٌّ**.

حَتَّى أَحْكَمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بَعْزٍ. فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْكَمَ فِي ظَنِّي حَتَّى دَعَا رَجُلًا يَحْكُمُ مَعَهُ، فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِي؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **هَ حَكَمَ** دُوا عَدُو مَكَّةَ هَدْبًا بَالِغَ الْكُفَّةِ ه وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

٩٣٣ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْبَقَرَةِ مِنَ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ وَفِي الشَّاةِ مِنَ الظَّبْيِ شَاةٌ.

٩٣٤ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي حِمَامٍ مَكَّةَ إِذَا قُتِلَ شَاةٌ.

في البقرة من الوحش قال الدميري: هذا النوع أربعة أصناف: أُنْهَاءُ، وَالْأَمْلُ، وَالْبَحْمُورُ، وَالْأَيْتِلُ، وَكُنْهَاءُ تَشْرَبُ الْمَاءَ فِي أَصِيفٍ إِذَا وَجَدَتْهُ، وَإِذَا عَدِمَتْهُ صَرَّتْ عَمَةً، وَقَعَتْ بِاسْتِشْقَاءِ الرِّيحِ، وَيَحِلُّ أَكْلُهَا جَمِيعَ أَنْوَاعِهَا بِالْإِجْمَاعِ. "بقرة" وقد حكى ابن عباس وأبو عبيدة في بقرة الوحش وحماره بقرة. "وفي الشاة من الظباء شاة" من البهائم تماثلها في الجثة عندهم، والقيمة عند الحنفية.

يقول في حمام **الح** والحمام عند العرب دوات الأطواق، نحو المواخت والقماري وساق حر - وهو ذكر القمرى - والقطا والوارشين وأشياء ديك، الواحد حمامة يقع على الذكر والأنثى، وانهاء بالأفراد لا لتأنيث، وعند العامة: أنها الدواجن فقط، كذا في 'مختار الصحاح'، وهكذا حكاه الدميري عن جوهري، ورواد: المراد بالطوق حمرة أو احصرة أو السوداء، المحيط بعق الحمامة، ونقل الأزهري عن الشافعي: أن الحمام كل ما عب وهدر، وإن تفرقت أسماؤه، والعب بالعين المهمة شدة حرع الماء من غير تنفس قال ابن سيده: يقال في الصائر: عب، ولا يقال: شرب، ويحل أكله بالإجماع بجميع أنواعه. "مكة" حاصة أو جميع الحرم، قولان للمالكية، "إذا قتل" ببناء مجهول "شاة" بالرفع مبتدأ مؤخر بقوله: "في حمام مكة"، قد الناحي: يريد أن حمام مكة مخصوص بذلك لتأكيد حرمة، وهذا يجمع أن يكون في البربوع شاة؛ لأن ذلك كان يقتضي أن يكون في كل حمامة شاة إذا اعتبر القدر؛ =

= لأن الحمام أكبر من البربوع وأعظم حقة وأكثر لحماً، وإذا ودى في البربوع شاة فأنا يجب ذلك في كل حمام أوى، ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة أو الحرم غير الإطعام والصيام، ولم يجب في ذلك هدي، فأنا لا يجب في البربوع أوى. وقال أيضاً في موضع آخر: إن الواجب مثل الصيد في السعامة بدنة، وفي الفيل بدنة، وفي بقرة الوحش وحمار الوحش بقرة، وفي الصبع شاة، وفي النطي شاة وليس فيما دونه من الصغير هدي، هذا حكم الصيد كله إلا حمام مكة، فقد قال مالك: فيه شاة، وبه قال عمر وابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وقتادة، وقال أبو حنيفة: ليس فيها إلا قيمتها، وبه قال الشعبي، والذليل على صحة ما قاله مالك: إنه إجماع الصحابة حكمه به عمر وأبو نعيم في المواسم، ولم يذكر ذلك أحد ولا حاله، فثبت أنه إجماع، ودليلاً من جهة المعنى: أن الشاة في الحمامة ليست من جهة الصورة، ولكن على وجه التعليق؛ حرمة مكة، فألحقت بما له مثل من النعم في الهدي، وأقله شاة، وأما حمام الحل فحكمه حكم سائر الطيور يصمن، وبه قال قتادة، وقال الشافعي: في حمام الحل شاة، وبه قال عطاء، والذليل على ما نقوله: إن هذا مما لا مثل له من النعم، ولا له حرمة الاحتصاص بالبيت أو بالحرم، فثبت فيه شاة كالعصفور، وإذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في حمام الحرم. فقد قال مالك: فيه شاة، وبه قال ابن الماجشون وأصعب، وقال ابن القاسم: فيه حكومة، وجه قول مالك: إن هذا حمام متحرم بالحرم، فكانت فيه شاة كحمام مكة، وجه قول ابن القاسم: أن هذا حمام لا يختص بالبيت كحمام الحل، ثم قماري الحرم وبتمامه عند أصعب بمرئته حمام الحرم، وقال ابن الماجشون: إن هذا الحكم يختص بالحمام دون غيره. وأما عند الحنفية فقد عرفت مراراً أن العبرة عندهم للقيمة حالها لمحمد، إذا أوجب الطير فيما له بطير، كالأئمة الثلاثة، ومع ذلك فقد أوجب محمد أيضاً في الحمام القيمة، وفي الهداية: وما ليس له بطير عند محمد يجب فيه القيمة، مثل العصفور والحمام وأشاههما، وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما أي أبي حنيفة وأبي يوسف، والشافعي: يوجب في الحمامة شاة، ويثبت المشابهة بينهما من حيث إن كل واحد منهما يعب ويهدر، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق هو مثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ كونه معهوداً في الشرع، قال ابن المصنف: قوله: مثل صورة ومعنى، وهو المشارك في النوع، وهو غير مراد ههنا بالإجماع، فقي أن يرد المثل معنى وهو القيمة؛ لأن المعهود في الشرع في إطلاق لفظ المثل أن يرد المشارك في النوع أو القيمة، قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَسَنَ عَيْتَكُمْ فَعَسَىٰ عَنْهُ شَرٌّ مِنْ عَسَىٰ سَخِيمٌ﴾ (الفره: ١٩٤) والمراد الأعم منهما، أعني المماثل في النوع إذا كان المتشبه متبناً، والقيمة إذا كان قيمياً، ساء معنى أنه مشترك معوي، والحيوانات من القيميات شرعاً إهدار المماثلة الكائنة في تمام الصورة فيها تعبيراً للاختلاف الباصي بين أبناء نوع واحد، فما طئت إذا انتمى المشاركة في النوع أيضاً، فم يبق إلا مشاكسة في بعض الصورة، كطول العنق والرجلين في السعامة مع البدنة ونحو ذلك في غيره، فإذا حكم الشارع بانتفاء اعتبار المماثلة مع المشاكسة في تمام الصورة، =

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَفِي بَيْتِهِ فِرَاحٌ مِنْ حِمَامٍ مَكَّةَ، فَيُعَلَّقُ عَلَيْهَا فَتَمُوتُ، قَالَ: أَرَى بِأَنْ يَفْدِيَ ذَلِكَ عَنْ كُلِّ فِرَاحٍ بِشَاةٍ.
قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ فِي النَّعَامَةِ إِذَا قَتَنَهَا الْمُحْرَمُ بَدَنَةً.

= ولم يصمى انتلف بما شاركه في تمام نوعه، بل بالنقل المعوي بعد عدمها وكون المشاككة في بعض اهية انتفاء الاعتبار أظهر، ثم قال: ويجعل حكم الصحابة بأسطر على أنه كان باعتبار تقدير الشاة، أي بيان أن مالبة مقتول كمالية الشاة الوسط، لا على معنى أنه لا يجري غيره. ووجب في 'الدائع' عن إيجاب صحابة لطير بأن المسألة مختلفة بين الصحابة، وروي عن ابن عباس مثل مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، فلا يفتح بقول البعض على بعض. فثبت: ويشكل على موحى يقتل حمام شاة مجرد مشاهدة العبد: أن في الخرداد مشاهدة لعشره من حجارة احبوان، الفرس والغيل وغيره. وأسند واعقر وأسرو وحمل والنعامة وحية

من أهل مكة مثلاً بحرم الحاج والعمرة، فإن ساجي إنما حصى حرم بدنه لأن إحرامه كان سبب تعيينه، فهو سافر عن بيته في غير حرمه وعن عبها بابه فهلك، فوجب عليه مثل ذلك. وفي بيته فراح' الفرح وبد انتائر والأشئ فرحه، وجمع لغة أفرح وأفرح، وجمع الكثرة فراح، كذا في 'مختار الصحاح'. 'من حمام مكة فيعلق' فتح اللام وكسرها لغة فنية، قاله 'لرر فاني، وفي مختار الصحاح': 'أعلق أساب فهو معق وعلقه لغة، رؤيته متروكة، وعلق الأبواب شدد للكثرة. 'عليها، فتموت' تعيينه عن بيته مدة، فحدث الفراح في مثنها، 'فقال' ماذك 'أرى بأن يفدي' أي يؤدي أحرار، ولقط 'يفدي' تصارت عليه جميع أسبح نصرية والهدية، وفي هامش الهدية على سبيل السحرة بدنه: يفدي، ذلك لرجل الذي نسب لموقها عن كل فرح بشاة' وذلك لما تقدم قريباً أن النسب في قتل الصيد بصره المشارة. ولا يشته ذلك لما تقدم من قول مالك فيما أحره وعده صيد لا بأس أن يفعه عند أهله؛ لأن المقصود هها كونه سبب لقبها، وفي 'شرح المصاب': 'لو أعلق بحرم بابه وفي لبيت صبور محبوسة، وخرج إن مني مثلاً، فماتت الطيور عصتنا، فعليه أحرار؛ لأنه سبب في موقها.

ولم أزل أسمع قال الناحي: يريد إن ذلك شائع فسمع، تكرر حكم الأئمة وفتوى العلماء بذلك، أن في النعامة' النعامة من 'نظير يذكر ويؤث، والنعامة اسم حسن مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة، كذا في 'مختار الصحاح'، قال الدميري: وتجمع النعامة على نعامات، ويقال لها: أم ايض وأم الثلاثين، قال الأخاض: والفرس يسمونها شتر مرغ وجل أكله بالإجماع إذا قتنها المحرم أو أحرار في الحرم بدنه' سم أم، قال الدميري: إن الصحابة قضوا فيه إذا قتنه المحرم أو في الحرم بدنه، روي ذلك عن عثمان وعمر بن الخطاب ورويد بن ثابت ومعاوية، رواه الشافعي والبيهقي، ثم قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث، وهو قول الأكثر من لقيت، وإنما قلنا في النعامة: بدنة بالقياس، لا بهذا، وهكذا في 'المحلى'.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى أَنْ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عَشْرٌ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ، كَمَا يَكُونُ فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ غُرَّةً، عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَقِيَمَةُ الْغُرَّةِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ عَشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ التُّسُورِ أَوْ الْعِقْبَانِ أَوْ الْبُرَاةِ أَوْ الرَّخَمِ، فَإِنَّهُ صَيْدٌ يُودَى كَمَا يُودَى الصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ.

قَالَ مَالِكٌ أَرَى أَعْتَقْدُ أَنَّ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عَشْرٌ بَصْمِ الْمُهْمَةِ وَسَكُونِ الْمُهْمَةِ "ثَمَنِ الْبَدَنَةِ" قَالَ السَّاحِي: وَدَلِيلُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ فِيهَا حَرَاءٌ مِنَ الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ عَشْرِ الْبَدَنَةِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ عَمَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ هَا فِي الْعَمَلِ، وَإِنَّمَا حَرَاؤُهَا عَشْرُ قِيَمَةِ الْبَدَنَةِ الَّتِي هِيَ حَرَاءُ النَّعَامَةِ، وَبَيْنَ مَالِكٍ سَبَبُ اخْتِيَارِهِ لِدَلِيلِهِ، مِنْ أَنَّ مَا قَالَهُ قِيَاسٌ عَلَى دِيَةِ الْحَبِيرِ، فَقَالَ: "كَمَا يَكُونُ فِي حَبِيرٍ الْخَيْرُ" أَيْ مَا دَمَ فِي النَّصْلِ، كَذَا فِي اخْتِيارِ الصَّحَاحِ، وَقَالَ الدِّمِيرِيُّ: هُوَ مَا يُوَحَّدُ فِي بَطْنِ الْمُهْمَةِ بَعْدَ دَحْجِهَا، الْخُرَّةُ اخْتِرَارٌ عَنْ حَبِيرِ الْأُمَةِ إِذْ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ، "غُرَّةٌ" بِصَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَةُ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ الْمُهْمَةُ، أَصْلُ الْغُرَّةِ بِيَاضٌ فِي الْوَجْهِ، ثُمَّ عَمِلَ بِهَا عَمَلُ الْخُسْمِ كُلِّهِ كَمَا قَالُوا: أَعْتَقَ رَقْمَةً أَعْدُو وَلِيدَةً أَيْ أُمَةً، بَيَانُ غُرَّةٍ. وَذَلِكَ الْمَقْدَارُ "عَشْرٌ" بِالصَّمِّ "دِيَةِ أُمِّهِ" لِأَنَّ خَمْسِمِائَةَ، قَالَ السَّاحِي: بَيْنَ مَالِكٍ ذَلِكَ أَنَّ مَا قَالَهُ فَيَاسًا عَلَى دِيَةِ الْخَيْرِ غُرَّةٌ قِيَمَتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَهِيَ عَشْرُ دِيَةِ خُرَّةٍ؛ لِأَنَّ دِيَتَهَا خَمْسِمِائَةُ دِينَارٍ.

السُّورُ جمع سُرٍّ طائرٌ معروف، وفي "مختار الصحاح" السُّرُّ يفتح السُّود صائراً، وجمع القلة أسُرٌّ والكثير سُورٌ، ويقال: السُّرُّ لا يحب له، وإِنَّمَا لَهُ ضَرْفٌ كَضَرْفِ الدَّحَاجَةِ وَالْعَرَابِ، رَأَى الدِّمِيرِيُّ: كَيْفَتُهُ أَبُو الْأُرْدُ وَأَبُو الْأَصْفَغِ وَأَبُو مَالِكٍ وَأَبُو السَّهَالِ وَأَبُو جَبِيٍّ، وَالْأَشْيُ يَقَالُ هَذَا: أَمْ قَشْعَمٌ، وَسَمِيَّ سِرَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَسِرُّ الشَّيْءَ وَيَسْتَعْمِلُهُ، وَهُوَ عَرِيفُ الطَّيْرِ، وَيَقُولُ فِي صَبَاحِهِ: أَسْ أَدَمُ! عَشْ مَا شَسْتِ، فَإِنْ لَمَوْتَ مَلَاقِبَتْ، كَذَا قَالَهُ حَسَنُ بْنُ عَمِيٍّ، وَيَقَالُ: إِنَّهُ مِنْ أَصُولِ طَيْرٍ عَمْرٍاءَ وَأَنَّهُ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَهُوَ دُوٌّ مَسْرٍ وَلَيْسَ بِيَدِي مَحَلِّبٍ، وَإِنَّمَا لَهُ أَضْغَارٌ حِدَادٌ كَالْمَحَالِبِ، وَهُوَ حَادٍ اسْتَصْرَ، يَرَى خَيْفَةً مِنْ أَرْبَعِ مِائَةِ فَرَسَجٍ، وَكَذَلِكَ حَامِئَةٌ فِي السَّهَابِ، كَمَا إِذَا شَمَّ الصَّيْبُ مَاتَ لَوْقَتُهُ، وَهُوَ أَشَدُّ الصَّيْرِ صَبْرًا، حَتَّى إِنَّهُ يَطِيرُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ أَشَدِّ الطَّيْرِ حَرًّا عَلَى فِرَاقِ الْهَلَةِ، فَإِذَا فَارَقَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ مَاتَ حَرًّا وَكَمَدًا، وَحُكْمُهُ: أَنْ يَجْرِمَ أَكْبَهُ، لِاسْتِحْضَانِهِ وَأَكْبَهُ خَيْفٌ. وَفِي "المحيط الأعظم": يَفْتَحُ نَوًى وَسَكُونٌ بَيْنَ مَهْمَةٍ وَرَاءَ مَهْمَةٍ اسْمُ كَرْمَسٍ، وَقَالَ أَيْضًا: كَرْمَسٌ اسْمُ فَارِسِيٍّ، يَقَالُ لَهُ بِاللُّزْكِيَّةِ: فَحْرٌ، وَبَاهِدِيَّةٍ: كَرْمَسٌ، وَهَكَذَا فَسَرَدَ فِي "اللبغات الفظية" - "كَرْمَسٌ" وَفِي "كَرْمَسُ اللَّعَاتِ" - "كَرْمَسٌ" أَوْ الْعُقَابُ بِمَوْحَدَةٍ، جَمْعُ عُقَابٍ، طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ الدِّمِيرِيُّ: الْعُقَابُ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ أَعْقَابٌ، وَكَثِيرٌ عُقَابٌ، وَعُقَابِيٌّ جَمْعُ الْخَمْعِ، وَكَيْفَتُهُ أَبُو الْأَشْثِمِ وَأَبُو الْحَجَّاحِ وَأَبُو حَسَّانٍ وَأَبُو الدَّهْرِ وَأَبُو الْهَيْثَمِ، وَالْأَشْيُ أَمْ الْخَوَارِ وَأَمْ الطُّسَةُ وَأَمْ بُوَحٍ وَأَمْ الْهَيْثَمِ، وَهِيَ مَوْشَى اللَّفْصِ، وَقِيلَ: الْعُقَابُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأَشْيِ، وَيَقَالُ: إِنَّ الْعُقَابَ إِذَا صَاحَتْ تَقُولُ: فِي الْمَعْدِ عَنْ النَّاسِ رَاحَةً، وَفِي "المحيط الأعظم": الْعُقَابُ: بِصَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ يَقَالُ لَهُ بِاللُّزْكِيَّةِ: فَرَاقُوشٌ. -

قال مالك: **وَكُلُّ شَيْءٍ قُدِّي، فَمِ صِغَارِهِ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي كِبَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ دِيَةِ الْحُرِّ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ سَوَاءٌ.**

= وناشدية: عقاب وكمه، وفسره في "كريم المعاني" و"تغاب اصراح" بـ "مده"، أو "الرافة" جمع باركة "قصاصة" وقاض، ضرب من صقور قال الدمعي "فصح معناه: باري، محتمة بقاء والثانية: بار، والثالثة: باري، تشديد الباء، وهو مذكور لا اختلاف فيه، ويقطع مشتق من البرون وهو برت، وكتبته نو لأنعت ونو لهبول ونو لاجو، وهو من أشد حيوانات كبرا، وفي "الدر المختار"، لا يلحق ذو ناب يقبض به أو يحب يقبض محبته من سبع أو طير، ولا الخشرات ولا النسلع ولا الثعب؛ لأنهما نانا، ولا اليربوع والرحمة.

"أو الرحمة" جمع رحمة فمحتن، كما قاله الشامي، طائر أفع يشبه السر في الحقيقة، كذا في "تخار الصحاح". راد الدميري: الرحمة بالتحريك كسبب له حمر وأه رسة وأه عجيبة، وتسمى بالألوق، وهاء في الرحمة للحبس، ومن ضاع هذا الطائر أنه لا يرضى من حبس إلا بالوحش. ولا من لأماكن إلا بأعدها من أماكن أعدائه، ولا من المصايد إلا بصحورها، ويدل على ضرب العرب مثل بالامتناع بقبضه، فيقولون: أغر من يقبض الألوق، وحكمها: تحريم الأكل، وصياحها: سحان ربي الأعلى وفي "الحيض الأعظم" الرحمة صمونه ويقال ففتحها، فحاء معجمة وميم، يقال له بالفارسية: مرار خوار وناشدية: وثقت وبقيت فإنه أي كل واحد ما ذكر "صيد أي ممنوع النفس في حق حرمه وحرمه، بؤى أي بؤى. وحج الخراء" كما يودى الصيد أي بؤى حبس الصيد بأنواعه بالنظر أو القيمة، بدقته حرمه أو حلال في حرمه، قال ساجي يريد أنه وإن كان يأكل الخيف فإنه لا يجري مجرى الخدعة والعربان في أساحه حرمه فتنه، وإن كان منه ما سأس ويقصد، فإنه لا يجري مجرى الأسى، ولا يجري إلا مجرى الوحشي الذي يجب على الحرم الخراء بقتله، فما كان منه به مثل من العجم، جبريل منه أو الإصغاء، وما لم يكن له مثل جبريل الإصغاء والقبض. وقال ساجي في "المسند" أما الصيور، فأحماهم وكل ما عب في الماء يجب فيه شاة. وما كان أكبر من أحماهم أو متنها، فأصبح أنه له حكمها، وما كان أصغر، ففيه القيمة، وكذلك ما لا مثل له من الصيور، جرد، فيه قيمة. قال ساجي: حرمه فتنه، وما كان أكبر من أحماهم وجوب الشاة فيه ضعيف، ويعتمد ما روجه في "المجموع" كإرفعي من وجوب القيمة، وأما عند الحنفية فالواجب في الصيد القيمة مطلقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. نعم، محمد وأحمد انصير فيما له نظير، لكن قوله في الصيور مثل قوله من وجوب القيمة، كما تقدم قريبا في بيان أحماهم، وفي القيمة: قال محمد: الخراء بغير الصيد في حقة فيما به بغير، وما لا يصير به كأحماهم وسائر الصيور، فحرمه فتنه، كما قاله.

وكل شيء قُدِّي سواء المجنون أي كل صيد يجري بؤى فمى صغاره يجب مثل ما يكون واحدا في كباره، فهي ولد العامة بدنة، وولد الخمار الوحشي غرة، وولد قطي شاة، وثلاثة مما يجري في بصحة، ثم بين المصنف بغير ذلك فقال: "وإنما مثل" فمحتن صفة "دلت مثل فمحتن دية الحر الصغير والكبير، فهما أي الصغير والكبير في مسألة الدية بمرة واحدة سواء" أي يساوي دية الصغير دية الكبير.

فَدْيَةُ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنَ الْجَرَادِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ

٩٣٥ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحَرَّمٌ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَطْعِمَ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

وعليه العنقاء

٩٣٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ لَتَمْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

في نسخة: لكعب

فدية من أصاب الجراد يعني أن المحرم وكذا الحلال في الحرم إذا أصاب شيئاً من الجراد ما لا يجب عليه من الجراء؟ والجراد: بالفتح يقال له بالفارسية: منج. قال الحافظ: بفتح الحيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة، والذكر والأشئ سواء كالخمامة. قالوا: سمي بذلك؛ لأنه يجرأ الأرض أي يأكل ما عليها.

إني أصبت جرادات الجراد جمع جرادة، وتقدم أن الجراد يقع على الذكر والأشئ، "سوطي" أي قتلتها به "وأنا محرم" لماذا ترى عني؟ "فقال له عمر: أطعم قبضة" بفتح القاف والضم لعة أي حفصة "من طعام" قال الرقائي: وهو مذهب مالك في "المدونة" وغيرها أن في الجراد قيمة، وفي الواحد قبضة أي حفصة. وقال الباجي: قول عمر: "أطعم قبضة" يريد أنها أحف عليك من غير ذلك وهي تحري عن الجراد، وكذلك يقول مالك. وفي "شرح الباب" لو قتل جرادة في الإحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام ولو قليلاً؛ ما ورد عن بعض الصحابة: ثمرة خمر من جرادة. وفي مسود السرحسي "فيه القيمة، ولو قتلها مملوك في إحرامه إن صام يوماً واحدة جرادة فقد راد على قدر الواجب وهو أكمل الأداء، إلا أن الصوم لما لم يتخير لا يجوز أقل من يوم، وإن شاء جمعها حتى تصير عن جرادات تقوم بنصف صاع من ر فيصوم يوماً فيكون جزاء وفاقا، ولو وطئ جرادة عامداً أو جاهلاً فعليه الجراء إذا تلف منه شيء إلا أن يكون كثيراً قد سد الطريق، فلا يصمن، ولو شوى جرادة فأكله بعد ما صمه فلا شيء عليه للأكل أي إذا صمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم، بخلاف الصيد.

رجلاً جاء إلى عمر: فسأله عن "حكمه" جرادة قتلها ذلك الرجل "وهو محرم" الواو حالية 'فقال عمر لكعب' الأحرار 'تعال' أي هلم "حتى نحكم" عملاً بقوله تعالى: ﴿حُكِّمُوهُ دُونَ عَذْلِ مَنكُمْ﴾ (النساء: ٩٥) 'فقال كعب: درهم' جراء جرادة، 'فقال عمر' لكعب إنكاراً على كعب "إنيك لتجد الدراهم" الكثيرة حتى توجب درهماً على جرادة، ثم حكم عمر عليه السلام بما هو أخف مما حكم كعب، فقال: "لثمرة واحدة" خير من جرادة" مثل من أمثال العرب المشهورة. قال الساجي: قوله. "لكعب إنكاراً عليه" لتساعه بالدراهم وإيجائها في غير موضعها فعل من كثرت دراهمه =

فِدْيَةُ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ

٩٣٧ - **مَاتَ** عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ الْجَزَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.....

= وهات عليه، واحكم في حراء الصيد يُصَادُ يجب أن يتحرى ويحتهد فيما يحكم به، ويترك لتسريح والحكم ماكثر من اواح كما يترك حكمه بأول منه. ثم قال عمر: "ثمرة خير من حرمة" يريد أنها خيرى عنها. لأنه أفضل منها ويُفَعُّ لأكلمها من الحرادة وأكثر ثما من أراد بيعها. وفيه أن الحكيم إذا احتجما به يوم فون واحد منهما، ويجب أن يستأنف لحكمه وعمل كما رجع إلى فون عمر أو فعل عمر. استدعى غير كعب لحكمه معه.

كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدَانِ، أَحَدُهُمَا بِالْعَمْرَةِ، فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فَتَدَخَّلَ صَاحِبُهُ فِي عَمَلِ عَمْرِهِ، رَادًّا فِي السَّحَابِ الْمِصْرِيَّةِ فِي رَأْسِهِ وَيَسَّسَ هَذَا فِي السَّحَابِ الْمِصْرِيَّةِ، وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسُفٍ عَنْ مَاتٍ عَبْدِ الْحَارِثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: **عَنْ د - هـ مَاتٍ** قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ الْفَرَضِيُّ: هَذَا مَوْسٍ عَنْ تَحْقِيقِ الْعَنْبَةِ بَنِي يَتَرْتَبِعُ عَلَيْهَا حُكْمُ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ بِالْمَشَقَّةِ الَّتِي نَالَتْهُ خَفَّفَ عَنْهُ.

فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ سَاحِي. وَالأمر وإن كان يقضي الوجوب أو الذب ولا تكون لإساحة أمره، فقد يتضمن أن يكون شيء لله في ذلك، وإراد الأفضل له فقد هي الإنسان عن أدى نفسه، وتحمل مشقة الخارجة عن عادة اليهودية التي لا يصيغها الإنسان عانا في العبادات، ويدل كرهه من خولاء ست نويت أن لا تها المس، وقد قال ﷺ **سَمِعْتُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ** أَنَّ حَقَّ رَأْسِهِ أَنْ يَرِيْلَ شَعْرَهُ نَعَمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْسَى أَوْ مَقْصُصٌ أَوْ بَوْرَةٌ، قَالَ الرُّرْقَالِيُّ نَعْمَ سَاحِي. وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: لَا يَعْلَمُ حَالًا فِي إِحْقَاقِ الْإِرَاةِ بِالْحَقِّ مَوْسَى أَوْ مَقْصُصٌ أَوْ بَوْرَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ. وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ" يَنْ لَقَوْلُهُ نَعْلَى: **فَعِدْيَةُ مَنْ** (نفسه ١٩٦)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ فِي حِمَّةِ امَسَائِلِ الْمُسْتَبْطَلَةِ مِنْ حَدِيثٍ: وَمِنْهَا أَنَّ الصُّومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَقَالَ ابْنُ حَرِيرٍ يَسُدُّهُ إِلَى الْخُسْفَى فِي قَوْلِهِ: **فَعِدْيَةُ مَنْ** صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ سَدَقَةٍ، قَالَ: إِذَا كَانَ نَاغِرًا أَدَّى مِنْ رَأْسِهِ حَقَّ وَاقْتَدَى بِأَيِّ هَذِهِ امَثَلَاةِ شَيْءٍ، وَصِيَامٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسْكِينٍ، لَكِنْ مَسْكِينٌ مَكُوكِيْنٌ مَكُوكَا مِنْ قَرٍّ وَمَكُوكَا مِنْ بَرٍّ وَلَسَلَكُ شِدَّةً. وَقَالَ قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ وَعَكْرَمَةَ فِي قَوْلِهِ: **فَعِدْيَةُ مَنْ** صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ قَالَ: بِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي 'نَفْسِيرِهِ': وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ مِنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيرٍ وَعَنْقَمَةُ وَابْنُ عَكْرَمَةَ قَوْلَانِ عَرَبِيَانِ فِيهِمَا نَصْرٌ: لِأَنَّهُ تَبَتَّ امَسَةُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ **فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ**، لَا عَشْرَةَ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ فِي 'الاسْتِدْكَارِ' رَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَعَكْرَمَةَ وَبَافِعِ صَوْمِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، قَالَ: وَهُوَ سَابِعُهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ

أَوْ أَطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّتَيْنِ مُدَّتَيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ انْسُلُكُ بِشَاةٍ أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ.

أو أطعم بيان لقوله تعالى: ٥٥ . صدقة (سفره ١٩٦) "سنة مساكين" ويدخل فيهم الفقراء أيضاً، 'مدين مدين بالتكرير؛ لإفادة عموم التشية، "لكل إنسان" منهم، وفيه عدة مباحث، الأول: في اختلاف الروايات في هذا البضع، ففي السحاري رواية لمجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أو تصدق بقرق بين ستة. قال الخافظ: فتح الماء وبراء، وقد تسكر مكيال معروف بالندبة وهو ستة عشر رطلا، ووقع في رواية أحمد وغيره: والقرق: ثلاثة أصع. ومسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى. أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين. وفي رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة عن السحاري: أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. قال الخافظ: ولطبراني عن أبي الوليد شيخ السحاري فيه: لكل مسكين نصف صاع تمر. ولأحمد عن بهر عن شعبة: نصف صاع طعام. وشعر بن عمر عن شعبة: نصف صاع حنطة. ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضي أنه نصف صاع ربيب؛ فإنه قال: يطعم فرقاً من ربيب بين ستة مساكين. قال ابن حزم: لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات؛ لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد. قال الخافظ: وانحطوط عن شعبة أنه قال: في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعله من تصرف الرواة، وأما الربيب فلم أراه إلا في رواية الحكم، وقد أخرجها أبو داود، وفي إسناده ابن إسحاق وهو حجة في المعاري لا في الأحكام إذاً، حاله، وانحطوط رواية التمر فقد وقع الحرم لها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم، ولم يختلف فيه على أبي قلابة. والثاني: أن الإطعام لستة مساكين، وترجم السحاري في "صحيحه" باب قوله تعالى: ٥٥ . صدقة وهي إصعام ستة مساكين. قال الخافظ: يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مهمة فسرهما السنة، وهذا قال جمهور العلماء. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال: الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين، وروى الطبري عن عكرمة وافع نخوه. قال ابن عبد البر: لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار. وفي 'العبي' إن الإطعام لستة مساكين ولا يغزى أقل من ستة، وهو قول الجمهور، وحكي عن أبي حنيفة أنه يجوز أن يدفع إلى مسكين واحد، والثالث: أن الواجب في الإطعام لكل مسكين نصف صاع من أي شيء كان المخرج في الكفارة قمحا أو شعيراً أو تمر أو هو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور وداود، وحكي عن الثوري وأبي حنيفة تخصيص ذلك بالقمح، وأن الواجب من الشعير والتمر صاع لكل مسكين. وحكى ابن عبد البر عن أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك والشافعي. وفي "الدائع" أن الصدقة المقدرة للمسكين في الشرع لا تنقص عن نصف صاع، كصدقة الفطر وكفارة البمين والفطر والظهار "أو اسك" بوصل همزة وصل السين، "شاة" أي تقرب بدخها. قال الخافظ: قوله: اسك بشاة، ووقع في رواية الكشميهني: شاة بغير موحدة. والأول: تقديره تقرب بشاة، ولذلك عداه بالياء، والثاني: تقديره ادبح شاة، "والسك" يطلق على العادة وعلى الدبح المخصوص، 'أي ذلك' المذكور من الأنواع الثلاثة، 'فعلت' بالخطاب، "أجراً عنك" في التكفير، صرح بذلك بعد التعبير بلفظ =

٩٣٩ - **مالك** عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِسُوقِ الْبُرْمِ بِالْكُوفَةِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْفُخُ تَحْتَ قِدْرِ لِأَصْحَابِي وَقَدْ امْتَلَأَ رَأْسِي وَلِحْيَتِي قَمَلًا فَأَخَذَ بِجَبْهَتِي، ثُمَّ قَالَ: اخْلِقْ هَذَا الشَّعْرَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلمَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَسْئَلُ بِهِ. قَالَ **مَالِكٌ** فِي **فِدْيَةِ الْأَذَى**: إِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَفْتَدِي

حاجي رسول الله ﷺ 'وأنا أنفخ تحت قدر لأصحابي' وفي رواية: قدر لي، وفي رواية: تحت برمة لي، فيبين أن القدر برمة ولا تنافي بين إصافته له تارة، ولأصحابه أخرى كما هو ظاهر. "وقد امتلأ رأسي ولحيّتي قملًا" زاد أحمد: حتى حاجي وشاربي. وفي رواية أبي قلابة: قملت حتى طست أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أسفها إلى أعلاها، "فأخذ جبهتي" لعنه أخذه على سبيل التأنيس، "ثم قال: اخلق هذا الشعر" أي شعر الرأس؛ فإن الوارد في الروايات: **حسن** ست. "وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين" ثم ذكر وجه الاختصار على الأمرين، ووارد في الآية التحجير بين الثلاثة، فقال: 'وقد كان رسول الله ﷺ علم' أي بإحضاري إياه كما في رواية عبد الله بن معقل عبد البخاري: 'تحد شاة؟ فقلت: لا، الحديث. "أنه ليس عندي ما أسئلك به" فلم يأمرني به فلا يخالف الروايات الواردة بالتحجير بين الثلاث؛ لأن ذلك عند وجود الشاة، فلما أحرقها أنها ليست عنده خيره بين الصيام والإطعام، قاله الرقاعي. وفي كلام الحفاظ: وهذا يجمع بين مختلف ما ورد في التحجير.

قال مالك في فدية الأذى. المذكورة في الآية، "إن الأمر فيه" أي الحكم في هذه المسألة، "أن أحدا لا يفتدي حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية" قال الحاجي: ومعنى ذلك أن الفدية إنما هي عن إماطة الأذى، فمن لم يخطه لم تحب عليه فدية ولا وجد سبب وجوبها، فلا يحزى عنه كما لا يحزى إخراج الهدي قبل تجاوز الميقات بالإحرام ولا الكفارة في الصوم قبل فساد. وقال في "المحلى": "نه قالت الأئمة الثلاثة الناقية. "وإن الكفارة إنما تكون بعد وجوبها على صاحبها" قال الحاجي: وذلك يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد كفارة اليمين ففاس فدية الأذى عليها في المنع. والثاني: أن يريد أن فدية الأذى كفارة فلا يجوز إخراجها قبل وجوبها، فنه بذلك على أن هذا حكم جميع الكفارات، وأن الفدية من جملة الكفارات فلا يجوز إخراجها حتى تحب، فهذا مطرد على رواية منع إخراج كفارة اليمين قبل الحنث، وأما على رواية إجارة ذلك في كفارة اليمين فالفرق بينهما أن كفارة الفدية لم يوجد سببها، وكفارة اليمين قد وجد سببها وهو اليمين، فوارن فدية الأذى من اليمين أن يكفر قبل يمينه؛ فإنه لا يحزى قول واحد. قلت: وأداء كفارة اليمين قبل الحنث مختلف فيه بين الأئمة بخلاف قبل اليمين فهو إجماعي. 'وأنه يصع' أي يؤدي "فديته حيث ما شاء" أي في أي موضع شاء من الحل أو الحرم كما سيصرح به، =

حَتَّى يَفْعَلَ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَإِنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَى صَاحِبِهَا،
وَأَنَّهُ يَضَعُ فِدْيَتَهُ حَيْثُ مَا شَاءَ التُّسُكُ أَوْ الصِّيَامَ أَوْ الصَّدَقَةَ بِمَكَّةَ أَوْ بغيرِهَا مِنْ
الْبِلَادِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْلُحُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَتَتَفَّ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا، وَلَا يَحْلِقَهُ وَلَا يُقَصِّرَهُ
حَتَّى يَحِلَّ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهُ أَدَى فِي رَأْسِهِ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ
أَنْ يُقَدِّمَ أَظْفَارَهُ وَلَا يَقْتُلَ قَمَلَةً وَلَا يَطْرَحَهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا مِنْ جِلْدِهِ وَلَا
مِنْ ثَوْبِهِ، فَإِنْ طَرَحَهَا الْمُحْرَمُ مِنْ جِلْدِهِ أَوْ مِنْ ثَوْبِهِ فَلْيُطْعِمْ حُقْنَةً مِنْ طَعَامٍ. قَالَ
مَالِكٌ: مَنْ تَتَفَّ شَعْرًا مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ إِبْطِهِ أَوْ طَلَى جَسَدَهُ بِنُورَةٍ أَوْ يَحْلِقُ عَنْ شَجَةٍ

= 'التسك أو الصيام أو الصدقة' بيان لفدية، وصرح بالثلاثة لاختلاف الأئمة في الاشتين الأخيرين، 'مكة أو غيرها من البلاد' زيادة إيصاح لقوله: "حيث ما شاء". وتقدم الكلام على ذلك في آخر الحديث الأول.

لا يصلح للمحرم أي يحرم عليه من الصلاح، صد الفساد وهو حرام، "أن يتف من شعره" سواء كان في رأسه أو جسده عند الجمهور، "شيئاً ولو واحداً، "ولا يحلقه" بموسى أو بورة أو غيرها، "ولا يقصره" تفرص وغيره، والمعنى: لا يريبه كنه ولا حره أصلاً. "حتى يحل" أي يستمر عدم إحوار إلى أن يحل من إحرامه سواء كان للحج أو العمرة، "إلا أن يصيبه أدى في رأسه" أو في جسده فيحور له أن يحلق، وعلى هذا "فعليه فدية" واجبة بعد الحلق "كما أمره الله تعالى" بقوله: "فمن كان منكم من أذى من رأسه (نقد ١٩٦) "ولا يصلح له" أي لا يجوز أن "يقدم أظفاره" قال الحرقي: ولا يقطع ظفراً إلا أن يكسر. قال الموفق: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلع أظفاره إلا من عذر؛ لأن قطع الأظفار إزالة جزء يترفع به، محرم كإزالة الشعر؛ فإن الكسر فيه إزالته من غير فدية تلممه. "ولا يقتل قملة" واحدة، وأولى ما راد، وفي بعض النسخ قمله بالإضافة على إرادة الحس وتقدم أيضاً أنه لا يجوز قتلها عند مالك والحنفية، واحتلت الرواية في ذلك عن أحمد أنه لا يتف من المحرم ولا يقتل القمل. وقال النووي في "المناسك": له أن يحكي القمل من بدنه وثيابه ولا كراهة في ذلك، وله قتله ولا شيء عليه. "ولا يطرحها" أي القملة، "من رأسه إلى الأرض ولا من جلده" أي من جسده، "ولا من ثوبه" الذي لسه، "فإن طرحتها المحرم من جلده" ولو من الرأس، "أو من ثوبه فليطعم" من الإطعام، "حقة" بالصم، "من طعام" أي ملء يد واحدة كما قاله في المدونة وإن كانت لعة ملء اليدين، قاله الرقاي.

من نتف شعراً ولو واحدة عند مالك "من أنفه أو من إبطه" قال الساجي: يريد أن يسير ذلك وكثيره إذا قصد إليه سواء تحب بذلك كنه الفدية؛ لأنه من إمطة الأذى ومما جرت العادة بالتنظيف بإزالته وإزالة مثله، =

فِي رَأْسِهِ لِضَرُورَةٍ أَوْ يَخْلُقُ قَفَاهُ لِمَوْضِعِ الْمَحَاجِمِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، إِنْ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَخْلُقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِمِ.

= وأما ما لا يقصد إلى تنفه وإنما يقصد إلى غير ذلك مثل: أن يريد نزع محاص يابس من أنفه فتتقطع معه شعرات، فهي 'المسوط' عن مالك لا شيء عليه. وفي 'شرح السائب' إذا حلق رأسه كنه أو ربعه فصاعدا فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة، هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب. وذكر الطحاوي في "مختصره" أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب إدم ما لم يحلق أكثر رأسه، وهو حلق لحيته أو ربعها فعليه دم، وفي أقل من الربع صدقة، وإن أحد من شاربه أي بعصه أو حنقه كنه عليه صدقة، وهو حلق ابرقة كلها فعليه دم، ولو بعصها فعليه صدقة، وهو حلق الإصبع أو أحدهما فعليه دم، وفي أقل من إصبع صدقة، ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو المخذ فعليه دم، كما أحاربه صاحب "الهداية" وكثير من المشايخ. وقيل: صدقة لما في 'المسوط': متى حلق عضو مقصودا بالخلق فعليه دم، وإن حلق ما ليس بمقصود فصدقة، وما في "المسوط" أصح، وإن حلق أقل ما ذكر من كل عضو فصدقة، ولا يقوم الربع من هذه الأعضاء مقام لكل، وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة إنما هو في حالة الاحتار بأن ارتكب الخطر بعير عذر، أما في حاة الاضطراب بأن ارتكبه عذر كمرص وعنة فهو محير بين الضياء والصدقة والدم. "أو طلى" من المخرد في السح الهدية، وأطلى من المرید في السح المضربة، وكلاهما معنى، قال صاحب مختار 'الصحيح': صلاه بالدهن وغيره من باب رمى وأطلى به على افتعل. "جسده بورة" قسم النون ححر بكسر، ثم عنت على حلاط تصاف إليه من ربيع وغيره يستعمل لإزالة الشعر، قاله الرزقاني. "أو يحلق" الشعور "عن شجة" كانت في رأسه لضرورة" كالتداوي وغيره، "أو يحلق قفاه" أي مؤخر الرأس، 'موضع المحاجم' جمع محجمة بكسر الميم وهي فارورة الحمامة ويقال لها: المحجمة أيضا بكسر الميم، وإنما ذكرها بالجمع لاختلاف عادات الناس، فإن العرب يجتحمون على الرأس والعرس بين الكثرين والأحرار على غيرهما، وفي "الهداية" إن حلق موضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: عليه صدقة؛ لأنه إنما يخلق لأجل الحمامة وهي ليست من المخطورات. "وهو محرم" في هذه الأحوال كلها سواء فعل هذه الأمور المذكورة ناسيا أو جاهلا إن من "هكذا في أكثر السح بريادة لفظ 'من' فـ"أن" بتشديد النون و"من" اسمه وليس في بعض السح لفظ "من" فـ"إن" يسكون النون شرطية، "فعل شيئا من ذلك" المذكور قبل ذلك "فعليه الفدية في ذلك كنه" وتقدم في الحديث الأول أن السهو والعمد والخطأ والجهل كلها سواء عند الجمهور في وجوب الفدية. "ولا يسمي له أن يحلق موضع المحاجم" قال الساجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أنه لا يسمي أن يحلق ذلك للاحتجام إلا لضرورة؛ لأن إماسة الأذى لا تفعل وإن فدى إلا لضرورة. الثاني: أن حلق الشعر في الخمسة محظور على المحرم وأن هذا من جملة، فأحير أن حكمه حكم سائر شعر الجسد.

قال مالك: مَنْ جَهِلَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ افْتَدَى.

مَا يَفْعَلُ مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكَه شَيْئاً

٩٤٠ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكَه شَيْئاً أَوْ تَرَكَه فَلْيَهْرِقْ دَمًا، قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي أَقَالَ: تَرَكَ أَوْ نَسِيَ. قَالَ مَالِكُ: مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ هَدْيًا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نُسْكَاً فَهُوَ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُ النُّسْكِ.

من جهل قال الررقابي: وفي نسخة: نسي. "فحلق رأسه قبل أن يرمي الجمرة افتدى"؛ لأنه حلق قبل أن يتحلل من شيء من إحرامه، فأول التحلل رمي جمرة العقبة، قاله الناحي. وقال الررقابي: لأنه ألقى انتفت قبل التحلل وقد أمر كتب بالفدية في الحلق قبل محله لضرورته، فكيف بإحماهل والناحي. قست: وذلك؛ لأن الترتيب بين الحلق والرمي واجب عند المالكية أيضاً. قال الدردير: اعلم أنه يفعل يوم النحر أربعة أمور: مرتبة رمي العقبة فالنحر فالحلق فالإفاضة، فتقدم الرمي على الحلق والإفاضة واجب، وما عداه مندوب. وسيأتي مداهب الأئمة في ترتيب هذه الأفعال في أول حديث جامع الحج.

ما يفعل من نسي الحج. اعلم أن أفعال الحج عند الأئمة الأربعة مركبة من ثلاثة أشياء: الأركان والواجبات والنسك. والمقصود كما يظهر من ملاحظة الأثر الوارد فيه: بيان من نسي أو ترك شيئاً من الواجبات كما سيأتي بيانه.

قال من نسي الحج: أو قال 'تركه' شك من الراوي على الظاهر كما يدل عليه قول أيوب الآتي، 'فليهرق دماً' وهذا قال الجمهور كما سيأتي مفصلاً، "قال أيوب: لا أدري أقال" سعيد شبحي، وليس في النسخ المصرية جملة الاستمهام، "ترك أم نسي" يعني أن لفظة "أو" في الأثر ليست لتشويح، بل لنسب من الراوي، وفيما حكى صاحب "الجمع الفوائد" من رواية مالك فيها زيادة مما بعد الفرائض، وسيأتيها عن ابن عباس: من نسي شيئاً من نسكه أو تركه مما بعد الفرائض فليهرق دماً. وذكر صاحب "الهداية" برواية ابن مسعود: من قدم نسكاً على نسك فعليه دم، وتعقب عليه شراحه فقالوا: كونه برواية ابن عباس أعرف.

ما كان من ذلك: أي الدم المذكور في أثر ابن عباس "هدياً فلا يكون" دنع، "إلا نمكة" أو منى كما تقدم في محله، 'وما كان من ذلك نسكاً فهو يكون حيث أحب صاحب النسك' قال الناحي: يريد أن ما لم يرم بشيء من ذلك من الهدى على ما تقدم تفسيره قبل هذا، فلا يكون إلا نمكة؛ لأن الهدايا لا تكون إلا نمكة، قال تعالى: هَذَا بِعِصْمَةِ اللَّهِ (مائدة: ٩٥)، فلا يجوز أن يحر هدياً إلا منى أو نمكة، ويريد بقوله: النسك ههنا فدية الأدي؛ =

جَامِعُ الْفِدْيَةِ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَوْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ أَوْ يَمَسَّ طَبِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِيَسَارَةَ مِئَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةُ.

= لأنه الذي لصاحبه أن يدعه حيث شاء إذا لم يثبت له حكم الهدى، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَغُلَّتْ عَلَيْهِ أَسْوَاقُهُ فَلْيُفِدْ بِشَيْءٍ مِنْ بَشَرٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة ١٩٦). واسم السك يصح أن يقع على فدية الأذى وعلى الهدى وعلى كل واحد من أعمال الحج والعمرة، ويقع على حمة الحج والعمرة، لكن المراد في هذا الموضع إراقة الدم على وجه الفدية. قلت: إن دماء الحج عند المالكية ثلاثة أنواع، وهي مقسمة على نوعين: الهدى والسك وهو دم الفدية، ويختص الأول بمنى أو بمكة، ولا يختص الثاني بموضع، وأما عند الحنابلة فكل هدى أو إصعام فهو لمساكين الحرم إلا من أصابه أذى من رأسه، فتحور في الموضع الذي حلق فيه، وفي رواية: محل الجميع الحرم، وبه قالت الشافعية والحنفية.

التي لا يسعى. أي لا يحور "له أن يلبسها وهو محرم أو" أراد أن "يقصر شعره" وهو محرم، "أو يمس طيبا من غير ضرورة" داعية إلى هذه الأمور، بل يريد أن يفعلها، "لبسار مئة الفدية عليه" أي يسهل له مشقة الفدية لعناه. قال مالك: "لا ينبغي" أي لا يحور، "لأحد أن يفعل ذلك" أي ما ذكر من الأمور، "وإنما أرحص" بناء المجهول، "فيه" أي فيما ذكر من لبس الثياب وقطع الشعر "للضرورة" قال الباجي: يعني من أراد أن يأتي شيئا من محظورات الإحرام من غير ضرورة، ويعتدي واستسهل الفدية لفقتها أو لكثرة ماله؛ فإنه لا يحور له ذلك من غير ضرورة وهو آثم، وإنما يحور له ذلك بشرط الضرورة والأذى الذي ليس بعتاد. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَغُلَّتْ عَلَيْهِ أَسْوَاقُهُ فَلْيُفِدْ بِشَيْءٍ مِنْ بَشَرٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة ١٩٦). وكذلك قال النبي ﷺ لكعب بن عجرة وقد رأى كثرة ما به من القمل: **يُؤْذِنُ هَامِتٌ** فلما قال: نعم، قال له: **حَسْبُ رَأْسِكَ**. وأمره بالفدية فعلق بإباحة ذلك بالتأدي بالهوام وعلى من فعل ذلك الفدية، متدأ قدم عليه حرمه. قال الباجي: الطاهر أنه أراد به وإن كان الخلق والناس والتطيط من المعاني المخطورة لغير ضرورة؛ فإن الفدية تجب على من فعل ذلك، ولا يخرج بالخطر والإثم عن وجوب الفدية، ويحتمل أن يريد به وإنما أريح له فعل شيء من ذلك للضرورة، وأوجب عليه مع ذلك الفدية؛ ليظهر تغليظ المعصية، فكيف بمن فعله لغير ضرورة إلخ. وقد تقدم قريبا تحت حديث كعب بن عجرة: أن العامد والساهي والمعدور وغيره سواء عند الجمهور في وجوب الفدية، وإن اختلفوا في التحجير وتحتم الدم.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصَّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ التَّسْلُكِ أَصَابِحُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا التَّسْلُكُ؟ وَكَمْ الطَّعَامُ؟ وَبَأَيِّ مَدٍّ هُوَ؟ وَكَمْ الصَّيَامُ؟ وَهَلْ يُؤَخَّرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي الْكَفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَابِحُهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا، وَأَمَّا التَّسْلُكُ فَشَاةٌ، وَأَمَّا الصَّيَامُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعَمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّانَ بِالْمُدِّ الْأَوَّلِ مَدُّ النَّبِيِّ ﷺ. ^{رواه قبل الثلاثة السابقة} ^{دون ما يشاء} ^{مر في أحد الركعات}

وسئل مالك: 'عن' أحكام 'الفدية' المذكورة في الآية، 'من الصيام أو الصدقة أو التسك' بيان لفدية، ثم تبين الأحكام التي سئل عنها وهي عديدة، أحدها: "أصاحبه" أي العادي "ناخير في ذلك" أي مختار في أي الثلاثة شاء يفتدي، أو يتعين عليه شيء من ذلك؟ وثانيها: "ما التسك" الوارد في الآية؟ وثالثها: 'كم طعام' أي ما مقداره؟ ورابعها: "بأي مد هو" أي الطعام بأي مد يؤدي؟ فإن الأمداد كانت مختلفة بالمدية المنورة، وحامسها 'كم الصيام'؟ وسادسها: 'هل يؤخر شيئاً من ذلك' أي نوعاً من أنواع الفدية، 'أم يفعله' أي الفداء، 'في فوره' ذلك' المحصور أي وجوب الفدية على الفور أو التراخي؟ "قال مالك" في جواب هذه المسائل على غير ترتيب ابنه: 'كل شيء' أي حكمه ورد "في كتاب الله" تعالى، "في" بيان الكفارات كذا أو كذا أي بقظة 'أو' "فصاحبه مخير في ذلك" أي في أدائه، "أي ذلك أحب أن يفعل" مفعول "أحب"، وفي النسخ المصرية: 'أي شيء أحب أن يفعل ذلك'. "فعل" خبر لقوله: أي شيء. وهذا جواب للمسألة الأولى، وقد روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وعكرمة: ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار. كما تقدم في آخر الحديث الأول في باب فدية: من حلق قس أن ينحر، 'وأما التسك' أي المراد بالتسك، "فشاة" جواب للمسألة الثانية، وتقدم أيضاً تحت حديث كعب بن عجرة مفصلاً، وقد قال الحافظ: قال عياض ومن تبعه نعا لأبي عمر: كل من ذكر التسك في هذا الحديث مفسراً وإنما ذكروا شاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، 'وأما الصيام فثلاثة أيام' جواب للمسألة الخامسة، وتقدم أيضاً في حديث كعب من أن ذلك إجماع خلافاً لما قيل: من عشرة أيام، 'وأما الطعام' جواب للمسألة الثالثة، 'فيطعم ستة مساكين' كما قال به الجمهور منهم الأئمة الأربعة "لكل مسكين مدان" متداً وحر، وفي نسخة: مدين مفعول 'يطعم'، والمسألة خلافية تقدمت في حديث كعب بن عجرة مفصلاً 'المد الأول' جواب للمسألة الرابعة، 'مد النبي ﷺ' بدل من 'المد الأول' تقدم الكلام عليه مفصلاً في أبواب صدقة الفطر، ولم يذكر المصنف جواب المسألة السادسة، ولم أجد لها في المندوبة، ولا الدردير، ووجوها على التراخي عندنا الحنفية، صرح بذلك القاري في "شرح الباب".

قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ شَيْئًا فَأَصَابَ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يُرِدْهُ فَقَتَلَهُ إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَدِيَهُ، وَكَذَلِكَ الْحَلَالُ يَرْمِي فِي الْحَرَمِ شَيْئًا فَيُصِيبُ صَيْدًا لَمْ يُرِدْهُ فَيَقْتُلُهُ إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَدِيَهُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ سَوَاءٍ. قَالَ مَالِكٌ: فِي الْقَوْمِ يُصِيبُونَ الصَّيْدَ جَمِيعًا وَهُمْ مُحْرَمُونَ، أَوْ فِي الْحَرَمِ،

وسمعت بعض أهل العلم "يقول: إذا رمى المحرم شيئاً غير الصيد، "فأصاب الرمي" شيئاً من الصيد لم يرده" أي الصيد يعني لم يقصد المحرم الصيد، بل أصابه بدون قصد، "فقتله" أي الصيد، "إن" بالكسر مقول القول، 'عليه' أي على المحرم، "أن يفديه" من المحرد، في النسخ المصرية، ويفتديه من الاعتال في النسخ الهندية والمعنى واحد، وسبب وجوب الجزاء ما سيصرح المصنف من أن العمد والخطأ في ذلك أي في وجوب الجزاء، بمنزلة سواء؛ لأنه إتلاف، والإتلاف مضمون في العمد والخطأ، لكن العمد آثم بخلاف المخطئ، وإليه ذهب الجمهور سلفاً وخلفاً، وفيه خلاف البعض. قال ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء، وحالف فيه أهل الطاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية متمسكين بقوله تعالى: **فَتَعَذَّبْنَا** (النساء: ٩٥) وقال ابن شهاب: يجب الجزاء على العمد بالآية وعلى المخطئ بالسنة كما تقدم في محله، وكذلك الحلال يرمي في الحرم شيئاً غير الصيد، "فيصيب الرمي"، "صيداً لم يرده" الرامي، "فيعتله إن عليه أن يفديه" من المحرد في المصرية، والمريد في الهندية من الاقتداء، ووجه ذلك ما تقدم في مبدأ أمر الصيد في الحرم. أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم، وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا، إلا شيتين: أحدهما: القمل مختلف في قتله في الإحرام، ومباح في الحرم بلا خلاف. والثاني: صيد البحر مباح في الإحرام. ولا يحل صيده من آبار الحرم وعيونه، وكرهه جابر بن عبد الله، وعن أحمد رواية أخرى: أنه مباح، قاله الموفق. "لأن العمد والخطأ في ذلك" أي في وجوب الجزاء "بمنزلة سواء"، دليل للمسائلتين.

وهم محرمون. أي اجتمع المحرمون في قتل صيد واحد، "أو في الحرم" أي القوم يصيبون الصيد في الحرم وهم حلال، "قال" مالك: "أرى أن على كل إنسان منهم جزاء" أي كاملاً، وفي النسخ المصرية جزاءه والمعنى واحد أي جزاء كامل في كلتا المسألتين، يعني على كل إنسان منهم جزاء كامل كما لو انفرد بقتله؛ لأن حكم ذلك حكم الكفارة، والكفارة لا تتبع، وبذلك قالت الحنفية في الحرم دون الحرم، والمسألة خلافية تقدمت في أبواب الصيد. "إن" بالكسر والسكون استئناف، "حكم" ببناء المجهول، "عليهم بالهدي فعلى كل إنسان منهم هدي" كامل، "وإن كان حكمهم بالصيام كان على كل إنسان منهم الصيام" بدل ذلك أو إطعام فعلى كل واحد منهم إطعام، وكأنه تركه اكتفاءً، والمقصود أن لا تفريق في أنواع الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم، =

قَالَ: أَرَى أَنْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِالْهَدْيِ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ، وَإِنْ كَانَ حُكْمٌ عَلَيْهِمْ بِالصِّيَامِ كَانَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الصِّيَامُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ حَطًّا، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ عِتْقَ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَمَى صَيْدًا أَوْ صَادَهُ بَعْدَ رَمِيهِ الْجُمُرَةِ، وَحَلَّاقٍ رَأْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفِضْ، إِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حَسَّ فَاصْطَادُ ۖ وَمَنْ لَمْ يَفِضْ فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مَسُّ النَّسَاءِ وَالطَّيِّبِ﴾.

(المائدة: ٢)

= وصرح بذلك؛ لما أن بعضهم فرقوا فقالوا: إِنْ كَانَ صَوْماً صَامَ كُلِّ وَاحِدٍ صَوْماً تَاماً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَجَزَاءً وَاحِدٌ، فَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ أَنْ لَا تَفْرِيقُ فِي الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ يَبِينُ الْمُصَنِّفُ مَنِ اخْتَارَهُ بِالْقِيَاسِ فَقَالَ: "وَمِثْلُ ذَلِكَ" أَيُّ مِثَالِ جَزَاءِ الصَّيْدِ، "الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ حَطًّا، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ" أَيُّ قَتْلِ احْطَا، "عِتْقَ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ".

مَنْ رَمَى صَيْدًا. هَكَذَا فِي جَمِيعِ السَّحَابِ الْهُدْيَةِ وَالْمُضَرَّةِ، وَذَكَرَ فِي بَعْضِ السَّحَابِ عَلَى الْخَاشِيَةِ بِطَرِيقِ السَّحَابِ بَدَلَهُ طَبِيبًا، "أَوْ صَادَهُ" لَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَخْتَصُّ بِالْاصْطِيَادِ بِالرَّمِي، وَالثَّانِي لَتَعْمِيمِ بَأْيِ بَوَاقِ كَانِ، وَالْأَوَّلُ: أَنَّ مَقْصُودَ الْأَوَّلِ التَّعَرُّضَ بِالصَّيْدِ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ، وَعَرَضَ الثَّانِي الْقَتْلَ بِالْاصْطِيَادِ، فَقَدْ قَالَ الدَّرَدِيرُ: الْجَزَاءُ فِي تَعَرُّضِ الصَّيْدِ لَتَلْفِهِ كَتَفِ رِيْشِهِ نَحِثٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الطَّيْرَانِ، وَلَمْ تَعْمِ سَلَامَتُهُ، وَجَرَحَهُ جَرَحًا لَا يَبْعُدُ مَقَاتِلَتَهُ، وَعَابَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ. "بَعْدَ رَمِيهِ الْجُمُرَةِ" الْعَقَبَةُ، وَبَعْدَ "حَلَّاقٍ رَأْسَهُ" غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَفِضْ "أَيُّ مَنْ يَطْفِئُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، "إِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ 'الصَّيْدِ' الَّذِي رَمَاهُ أَوْ صَادَهُ؛ لِأَنَّ حَوَارِ الصَّيْدِ مَعْنَى عَلَى التَّحْلِيلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ۙ حَسْبُكُمْ وَاصْطَادُ ۚ﴾ (سورة ٢) وَتُتِ حَيْثُ بَانَ "مَنْ لَمْ يَفِضْ" أَيُّ مَنْ يَطْفِئُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، "فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ" مِنْ مُمَوَّعَاتِ الْإِحْرَامِ "مَسُّ لَطِيبٍ" عَلَى طَرِيقِ الْكَرَاهَةِ عَدَ الْمَالِكِيَّةِ حَاصَةً، وَبَقِيَ عَلَيْهِ حَرَمَةُ النِّسَاءِ تَحْرِيمًا إِجْمَاعًا، فَهَمْ يَتَحَقَّقُ لَهُ الْحُلُّ الْأَكْبَرُ، وَكَانَ حَوَارِ الصَّيْدِ فِي الْآيَةِ مُعْلَقًا عَلَى الْحُلِّ، فَهَمْ يَتَحَقَّقُ حَوَارُهُ، فَإِنْ صَادَ أَوْ تَعَرَّضَ لِلصَّيْدِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ عَلَى الْحَرَامِ، وَهَذَا كُنْهِ عَلَى مَسَلِكِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالْحَمْدُ عَلَى حَلِيَةِ الصَّيْدِ وَالطَّيِّبِ بِالتَّحْلِيلِ الْأَصْعَرِ، وَهُوَ مُرَادُ عِدْهِمُ بِالْآيَةِ، لِرَوَايَاتِ وَرَدَتْ بِقَوْلِهِ **حَسْبُكُمْ** إِذَا حَسْبُكُمْ فَقَدْ حَسْبُكُمْ كُلُّ شَيْءٍ لَا نَسَبَ. وَتَقْدَمُ الْمَسْطُ فِي ذَلِكَ فِي مَبْدَأِ بَابِ الْإِفَاضَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ فِي الْحَرَمِ شَيْءٌ، وَلَمْ يَتْلَعْنَا أَنْ أَحَدًا حَكَمَ عَلَيْهِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَبُنِيَ مَا صَنَعَ.

فيما قطع من الشجر إلخ بياد لـ "ما"، "في الحرم شيء" لا حراء ولا غيره سوى الحرم، فيتوب إلى الله عز اسمه. "وإن يلعنا أن أحدا" من السلف، "حكم عليه" أي على القاطع، "فيه" أي في شجر الحرم، "شيء" وبني ما صنع. قال الناجي: ذكر فيه مسألتين: إحداهما: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء. والثانية قوله: "شئ ما صنع" فنص على المنع من ذلك، وتتعلق بذلك مسألة ثالثة، وهي تبيين الشجر الممنوع قطعه، وتغييره من غيره، فأما المسألة الأولى في أنه لا يجب به شيء فهو مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: يجب عليه الحراء. وقال الموفق: يجب في إتلاف الشجر والحشيش الصمان، وإن قال الشافعي وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن ابن عباس وعطاء، وقال مالك وأبو ثور ودود وإسحاق: لا يصم؛ لأن المحرم لا يصمه في الحل، فلا يصم في الحرم كالررع. وقال ابن المنذر: لا أحد دليلًا لأوجب به في شجر الحرم فرصا من كتاب ولا سنة ولا إجماع، وأقول: كما قال مالك، يستعمر الله تعالى. ولنا: ما روى أبو هيثمة قال: رأيت عمر بن الخطاب أمر بشجرة كان في المسجد يصير بأهل الطواف، فقطع وفدا. قال: وذكر المقررة رواه حنبل في المسالك، وعن ابن عباس أنه قال: في الدوحة بقرة وفي الحلة شاة. والدوحة: الشجرة الكبيرة، والحلة: الصغيرة. وعن عطاء نحوه، ولأنه ممنوع من إتلافه حرمة الحرم، فكان مضمونا كالصيد ويحلف المحرم؛ فإنه لا يمنع من تقطع شجر الحل ولا ررع الحرم، إذا ثبت هذا فإنه يضمن الشجرة الكبيرة بالمقررة، والصغيرة بالشاة، والحشيش بقيمته، والعصص بما يقص، وهذا قال الشافعي. وقال أصحاب الرأي: يضمن الكل بقيمته؛ لأنه لا مقدّر فيه فأشبه الحشيش، ولما قول ابن عباس وعطاء: ولأنه أحد نوعي ما يحرم إتلافه، فكان فيه ما يضمن بمقدّر كالصيد. وفي "الهداية": إن قطع حشيش الحرم، أو شجرة ليست بممبوكة - وهو مما لا يسته الناس - فعليه قيمته إلا ما جف؛ لأن حرمتها تثبت بسبب الحرم، وقال **لا يحسب حلالا ولا يعصده شاة**، ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل؛ لأن حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الإحرام، فكان من ضمان المحال والصوم يصلح حراء الأفعال لا ضمان المحال، ويتصدق بقيمته على الفقراء. قال الناجي: وأما المسألة الثانية: في المنع من قطع شجر الحرم، فهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة، والأصل في ذلك: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **لا يحسب حلالا ولا يعصده شاة**. وأما المسألة الثالثة فقال الناجي: أما تبيين ما يستباح قطعه من شجر الحرم أو تغييرها مما هو ممنوع، فإن الممنوع منه ما هو من شجر البادية مما لا يحدث عالما، وحررت العادة بأن يست من غير عمل آدمي كالطلح والسر والسعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر أنواع الحشيش، والأصل في ذلك ما روي عنه ﷺ أنه قال: **لا يحسب حلالا ولا يعصده شاة** فقال العباس. إلا الأذخر يا رسول الله! فإنه لصاعتنا وقبورنا فقال ﷺ: **لا لأذخر** قال الناجي: وأما عندي مثله، ولم أر فيه نصا لأصحابنا غير أن الحاجة إليه عامة؛ لأنه لم يرل يؤخذ -

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَجْهَلُ أَوْ يَنْسَى صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَوْ يَمْرُضُ فِيهَا، فَلَا يَصُومُهَا حَتَّى يَقْدَمَ بَلَدَهُ. قَالَ: لِيُهِدَ إِنْ وَجَدَ هَدْيًا، وَإِلَّا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ وَسَبْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

ويقل إلى البلاد على سبيل التداوي، ولم يكره أحد فصيح أنه مدح، وهذا فيما يست نفسه، وأما ما عرس منه واتخذ لعمل، ومنكه لعمل فعدي جور أحده وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي: لا يجوز، ووجه لإباحة عدي أنه مبررة ما يأمن من توحش، فإن الحرم لا يمنع منه، وأما ما حرت العادة بأنه يمتك ويعرس ويعمل كالسجل والرماد والجور وما أشبهها فإنه غير ممنوع قطعه، وكذا ما كان يحد من سفور سواء است نفسه أو يصنع آدمي، لأنه على نفسه، ويجزى ذلك محرمي الخوان ما كان نفسه التأنيس؛ فإنه لا يمنع من اصطياذه في الحرم وإن توحش.

الذي يجهل أو ينسى قال الناحي: من مالئ على حكم من جهل أو نسي صيام ثلاثة أيام في الحج، ويحتمل قوله: 'أو جهل' وجهين أحدهما: أن يكون جهل الحكم. والثاني: أن يكون معنى جهل فعل ما لا يجوز، فيكون جهل ههنا معنى تعمد، فإن قلنا: إن جهل بمعنى تعمد فقد استوعب حكم العامد والناسي، وإن قلنا: جهل بمعنى أنه يعلم الحكم؛ فإنه ترك ذكر العامد، وإن كان حكمه حكم أساسي ومحطى؛ عطاماً فعله وتعتيضا حكمه، والأفضل أن نعمل لفظ جهل على الوجهين لاحتمالهما. 'صيام ثلاثة أيام في الحج' على ما تقدم في أبواب التمتع من أن صيام التمتع لدي م يجد أهدي ثلاثة في الحج، وسعة إذا رجع، قاله الناحي. قلت: والتخصيص بالتمتع، بل هذا حكم الدماء الواحة في الحج غير فدية لأدى وجراء الصيد كما سيأتي في كلام لدردير، نعم، يدخل فيه صيام التمتع أيضاً. 'أو يمرض فيها' أي في هذه الأيام الثلاثة، نص على المرض؛ ليستوعب أقسام التاركين بذكر السبب والعمد لغير عذر والعمد للعذر العال، 'فلا يصومها' هذه الوجوه المتقدمة "حتى يقدم" بفتح الدال "بده" عادما أهدي، 'قال' مألث: ليهد إن وجد هدنيا وإلا فيصومه ثلاثة أيام في أهله' بعد الرجوع 'وسعة بعد ذلك' قال الناحي ومعنى ذلك: الفصل بين الثلاثة والسعة، وقال أصعب: إن ذلك شرط في صحتها، ويدل قول مالك على أن المرتب قد سقط وجوه، وقال أبو حنيفة: لا يصوم بعد عرفة ويستقر أهدي في دمته، قلت: ما حكى عن أبي حنيفة كدلت هو مذهبه، صرح بذلك في المروء، قال صاحب "أهدية"، إن فاته الصوم حتى أتى يوم لحره إلا الدم، وقال الشافعي: يصوم بعد هذه الأيام؛ لأنه صوم مؤقت فيقصي كصوم رمضان، ولما: انتهى المشهور عن الصوم في هذه الأيام، فيتقيد به النص أو يدخله النقص، فلا يتأدى به ما وجب كاملاً، ولا يؤدي بعدها؛ لأن الصوم بد، والإبدال لا نصب إلا شرعاً، والنص حصه بوقت الحج، وجوار الدم على الأصل، وعن عمر أنه أمر في مثله بدخ الشاة.

جَامِعُ الْحَجِّ

٩٤١ - **مانث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ بِمِنَى، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ،

وقف رسول الله في حجة الوداع أي على ناقته، كما في رواية صالح بن عبد السحاري، ويونس بن عبد مسلم بلفظ: **عنى راحته**، ولذا ترجم عليه السحاري باب القنبا على الدابة، واعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مانث أنه كان على دابة، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل، ثم قال الإسماعيلي: فإن كنت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله 'جلس' عني أنه ركبها وجلس عليها، قال الخافظ: وهذا هو المنع؛ نرواية صالح بن كيسان بلفظ: "وقف عني راحته" وهي بمعنى 'جلس'. وقال النووي: هذا دليل خوار القعود على الراحة للحاجة، ثم قال الإسماعيلي: إن صالح بن كيسان تفرد بقوله: 'وقف عني راحته'. قال الخافظ: وليس كذلك، فقد ذكر ذلك أيضاً يونس بن عبد مسلم، ومعمّر بن أحمد، واليسائي كلاهما عن الرهري، وقد أشار إليه السحاري بقوله: تابعه معمّر، أي في قوله: وقف عني راحته.

"للناس عني" قال الناجي: يحتمل أنه وقف ليعلن الناس دينهم، ويخبرهم عن مسائلهم، فقد علم أنه وقت سؤال يسأله في ذلك الوقت السائل عما فات من حجه، وعما أدرك، وعما قدم وأخر، ويسأله قوم عن المستقبل. ولم يعين في الحديث اليوم، ولم يعين في أكثر الروايات النكال أيضاً، ووقع في رواية ابن جريح عن الرهري عبد السحاري بلفظ: يعطى يوم البحر، وفي رواية: وقف عند الحمرة، قال عياض: جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد، وأن معنى حطب: أي علم الناس، لا أنها من حطب الخج المشروعة، قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين: أحدهما على راحته عند الحمرة، ولم يقل في هذا: حطب، وإنما فيه وقف وسئل. والثاني: يوم البحر بعد صلاة الظهر، وذلك وقت الحطة المشروعة من حطب الخج، يعلم الإمام الناس ما بقي عليهم من مسائلهم، قال النووي: هذا الاحتمال الثاني هو الصواب.

والناس يسألونه وفي رواية: فجعلوا يسألونه، وأخرى: فطفق الناس يسألونه، وتقدم عن مسلم: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع عني للناس يسألونه. "فجاءه رجل" قال الخافظ: لم أقف عني اسمه بعد البحث الشديد، ولا عني اسم أحد ممن سأل في هذه القصة، وكانوا جماعة. "فقال: يا رسول الله! إني لم أشعر" بضم العين أي أفتل، يقال: شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له، وعلى هذا فيكون مؤدى الاعتذار السياف، وذكره الناجي احتمالاً، فقال: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد به نسيت فقدمت الخلاق، وهو الأصح، وقد وقع التحيط في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو أن الشعور بمعنى العنة، وعني هذا فأنعني: لم أعنه المسألة قبل ذلك، ويؤيده لفظ يونس بن عبد مسلم: "لم أشعر أن الرمي قبل البحر فحرت قبل أن أرمي"، وأوضح منه لفظ ابن جريح: "كنت أحسب -

فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ،

= أن كذا قبل كذا، وإلى الاحتمالين معاً أشار البخاري في 'صحيحه' إذ ترجمه على الحديث: "باب إذا رمى بعد ما أمسى ناسياً أو جاهلاً" قال العيني: فإن قلت: قيد الترجمة بكونه ناسياً أو جاهلاً وليس في الحديث ذلك، قلت: جاء فيه 'ولم أشعر'، وعنده الشعور أعم من أن يكون ناسياً أو جاهلاً، وباحتمالين معاً فسرهما البخاري.

"فحلقت شعر رأسي قبل أن أحرك" وفي رواية: قبل أن أدبح، ونفاء سببة جعل الخلق ممسكاً عن عدم الشعور باعتدال، "فقال رسول الله ﷺ: أخر" هكذا في السبع المنصوية وهو لأوجه، وفي السبع هدية: دبح، وجعله الزرقاني رواية، فقال: وفي رواية: ادبح أي الال "ولا حرج" عليه، أي لا صيق عليك، ثم هو يبي للإثم والقضية معاً عند من قال بعدم القدية في هذه الأمور، وبقي للإثم فقط عند القائمين بوجوب الدم، أم الأول فقد قال عباس: ليس في الحديث أمر بالإعادة، وإنما هو بإحاطة ما فعل، لأنه سئل عن أمر فرغ منه، فأنشأ: أفعل ذلك مني شئت، وبقي الخرج بين رفع القدية عن العائد والساهي، وفي رفع الإثم عن الساهي، وأما الثاني فقد قال لباجي: يعتمد أن يريد: لا إثم عليك؛ لأن الخرج الإثم، ومعظم سؤال السائل إنما كان عن ذلك؛ خوفاً من أن يكون قد إثم، فأعلمه النبي ﷺ أن لا حرج؛ إذ لم يقصد المحاكمة، وإنما أتى ذلك عن غير عدم ولا قصد مع حقة الأمر. "ثم جاءه رجل آخر، فقال: يا رسول الله! لم أشعر" أي ما عرفت تقدم بعض الناس وأحيزها، فيكون جاهلاً لقرب وجوب الحج، أو فعلت ما ذكرت من غير شعور؛ لكثرة الاشتغال، فيكون محظناً، كذا في 'الترغمة'. "فنحرت" أهدي "قبل أن أرمي" الحمرة، "فقال رسول الله ﷺ: أرم الال "ولا حرج" أي لا إثم أو لا قدية أيضاً، وفي رواية ابن حريش عن الزهري عند البخاري: فقام إليه رجل فقال: كنت أحسب أن كذا قبل كذا، ثم قام آخر فقال: كنت أحسب أن كذا قبل كذا، حلفت قبل أن أحرك، نحرت قبل أن أرمي، وأشاهد ذلك، فقال النبي ﷺ: فاعلموا أن كل من فعل ذلك منكم، فما سئل يومئذ عن شيء، إلا قال: فعل ولا حرج، وفي رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم: قال حمر: فقصت إلى بيت قبل أن أرمي، قال: لا حرج. وفي رواية معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي أيضاً، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء: الخلق قبل الدبح، والخلق قبل الرمي، والنحر قبل الرمي، والإفاضة قبل الرمي، والأوليان في حديث ابن عباس أيضاً، وعند الدار قطني من حديث ابن عباس أيضاً السؤال عن الخلق قبل الرمي، وكذا في حديث حابر وأبي سعيد عند الطحاوي، وفي حديث علي بن أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الخلق، وفي حديث حابر الذي عنقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الدبح، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي ذؤود السؤال عن السعي قبل الصواف، قاله الخافظ.

فقال رسول الله ﷺ: **ارْمِ وَلَا حَرَجَ، قَالَ: فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....**

قال الحج عبد الله بن عمرو "فما سئل" ببناء المحجور رسول الله ﷺ راد في رواية. يومئذ، عن شيء قدم ولا آخر. ساء المحجور من التفعيل فيهما، 'إلا قال' في جوابه: "افعل" الآن ما بقي 'ولا حرج' عبث، وفي رواية يونس عبد مسلم وصاح عبد أحمد: فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما يسى امرء أو جهل من تقدم بعض الأمور على بعض أو أشباهها، إلا قال: افعلوا ذلك ولا حرج، كذا في "الفتح". قال الناجي. لا يقتضي هذا إباحة ذلك؛ لأنه بما سأل عمن فعل ذلك جهلاً، وقد تيسر الترتيب في الحج، فكان ذلك هو المشروع، ولا يقتضي ذلك رفع الحرج في تقدم شيء ولا تأخير غير المسألتين المخصوص عليهما؛ لأننا لا ندري عن أي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم، وجوابه بما كان عن سائر المسائل، فلا يدخل فيه غيره، كما لا يدخل في قوله: آخر ولا حرج، إرم ولا حرج، غير ذلك مما لم يسأل عنه. وكذا قال ابن التيم: إن هذا الحديث لا يقتضي دفع الحرج في غير المسألتين المخصوص عليهما، يعني المذكورتين في رواية مالك؛ لأنه حرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره. وتعلقه الحافظ فقال: كأنه عمل عن قوله في نفية الحديث: فما سئل عن شيء قدم ولا آخر، وكأنه حمل ما أهم فيه على ما ذكر، لكن قوته في رواية ابن حريج: 'وأشبه ذلك' يرد عليه، وتقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة، إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة.

ثم قال الحافظ: واحتنفوا في حوار تقدم بعضها على بعض، فأجمعوا على الإجراء في ذلك كله، كما قاله ابن قدامة في "المعني"، إلا أنهم احتنفوا في وجوب الدم في بعض المواضع. وقال القرطبي: روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والسجعي وأصحاب الرأي، وفي سنده ابن السجعي وأصحاب الرأي بطر؛ فإهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سبأني، قال: وذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث إلى الحوار وعدم وجوب الدم، وقال ابن دقيق العيد: مع مالك وأبو حنيفة تقدم الخلق على الرمي والدبح؛ لأنه حيثى يكون أحق قبل وجود التحليل، وشافعي قول مثله، وقد بني القولان له على أن أحق سكت أو استباحة محطور، فإن قلنا: إنه سكت، حار تقديمه على الرمي وغيره؛ لأنه يكون من أسباب التحلل، وإن قلنا: إنه استباحة محطور، فلا. قال: وفي هذا الساء بطر؛ لأنه لا يبرم من كون الشيء سكتاً أن يكون من أسباب التحلل؛ لأن السكت ما يثاب عليه، وهذا مالك يرى أن أحق سكت، ويرى أن لا يقدم على الرمي مع ذلك، وقال الأوزاعي: إن أقاص قبل الرمي أهراق دماً، وقال عياض: اختلف عن مالك في تقدم الطواف على الرمي، روى ابن عبد الحكم عن مالك. أنه يحب عليه إعادة الطواف؛ فإن توجه إلى بيته فلا إعادة وجب عليه دم، قال ابن بطال: هذا يخالف حديث ابن عباس وكأنه لم يسله. قال الحافظ: وكذا في رواية ابن أبي حمصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو، وكأن مالكاً لم يحفظ ذلك عن الزهري، وأما عند الحنفية فقال ابن عابدين: إن الطواف لا يحب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يحب ترتيب الثلاثة: =

= الرمي ثم المدح ثم الخلق، لكن المفرد لا يدح عليه. فيجب عليه الترتيب بين الرمي والخلق فقط، وفي الهداية: من آخر لخلق حتى مضت نام لخر فعليه دم عبد أبي حنيفة، وكذا إذا أخرج طواف الزيارة، وقال: لا شيء عليه في الوحيين، وكذا خلاف (أي بين أبي حنيفة وصاحبه) في تأخير الرمي وفي تقديم سبث على سبث، كالخلق قبل الرمي، وآخر المقارب قبل الرمي، وأحق قبل المدح، هذا. أن ما فات مستدرك بالقضاء، ولا يجب مع القضاء شيء آخر، وله: حديث ابن مسعود أنه قال: من قدم سبك على سبث فعليه دم، فإن شراح الهداية: قوله: 'ابن مسعود' هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: ابن عباس، وهو أصح، قال الحافظ في 'الدرية': م 'أخذه عن ابن مسعود' وما هو عن ابن عباس، وكذا هو في بعض النسخ، وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق معاذ عن ابن عباس، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه عنه. قلت: وتقدم في الموطأ أيضاً في ما يفعل من سبي من نسكه شيئاً، وتكلم الكلام على طرفه، وأنه معمول عند الكل من الأئمة الأربعة في ترك الواجبات، واستدل صاحب الهداية أيضاً على وجوب هذا الترتيب بقوله: **«... نسك في يوم هذا...»** من نه مدح. قال الحافظ في 'الدرية': م 'أخذه، لكن أخرج الخمس عن أس: أن النبي **«...»** أتى من فاتي الحمرة فرماها، ثم أتى مرة على فجر، ثم قال للحلاق: **«...»** وأشار إلى حاسه الأيمن ثم الأيسر، ويمكن أن يستدل عليه بما في 'البحاري' من حديث المسور بن مخرمة ومروان في قصة الخديبة، فلما فرغ من قصة كتاب قال رسول الله **«... لأصحابه: يومه...»** وما في 'البحاري' أيضاً من حديث المسور أن رسول الله **«...»** خرج قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك، وما تقدم في 'جامع الهدى' أن ابن عمر كان يقول: امرأة محرمة إذا أحبت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها، وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تسحر هديها. ثم حديث الباب حجة للمرجح من مسند الإمامين الشافعي وأحمد، ومخالف في بعض بصور مسند الإمامين مالك وأبي حنيفة، واعتذر عن ذلك اتساعهما بوجود، منها: ما تقدم في كلام الناجي من أنه لا يقتضي إباحة ذلك؛ لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جهلاً، وقد بين الترتيب في الحج فكان ذلك هو المشروع، ومنها: ما تقدم أيضاً في كلام الناجي من أنه لا يقتضي ذلك رفع الإخراج في تقديم شيء ولا تأخير غير المسائل المخصوص عليهما؛ لأن لا بدري عن أي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم، وحواله بما كان عن سؤال لسائل، فلا يدخل فيه غيره، وبه جزم ابن التبريد قال: إن هذا الحديث لا يقتضي رفع الإخراج في غير المسائل المخصوص عليهما، يعني المذكورتين في رواية مالك؛ لأنه خرج جواباً لسؤال ولا يدخل فيه غيره، وعلقه الحافظ إذ قال: وكأنه عقل عن قوله في بقية الحديث: فما سئل عن شيء قدم ولا أخر، وكأنه حمل ما فهم فيه عن ما ذكر، لكن قوله في رواية ابن جريح: 'وأستاذك' يرد عليه، ومنها: أنها عمومها مخالف لأية الشريعة، فقد اجمع السجعي ومن تبعه في منع تقديم الخلق على غيره، لقوله تعالى: **«... ولا تحسدوا...»** (البقرة: ١٩٦) =

٩٤٢ - **مالك** عَنْ **نَافِعٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ** : أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وقد ورد الحديث مختصراً ومفصلاً بطرق عن عدة صحابة ذكرها العيني، "كان إذا قفل" نقاف فعاء على رية رجع ومعه، والقول الرجوع. "من غزو أو حج أو عمرة" طاهره اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاث، وليس الحكم كديث عند الجمهور، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة، كسنة الرحم وطلب العلم؛ لما يشمل الجميع من اسم الطاعة، وقيل: تنعدي أيضاً إلى المساج؛ لأن المسافر فيه لا ثواب له، فلا يتمتع عليه فعل ما يحصل به الثواب، وقيل: يشرع في سفر المعصية أيضاً؛ لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره، وهذا التعليل متعقب؛ لأن الذي حصه سفر الطاعة لا يمنع من سفر في مباح ولا في معصية من الإكثار من ذكر الله، وإما الرابع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص، فذهب قوم إلى الاختصاص؛ لكونها عبادات مخصوصة شرح لها ذكر مخصوص فنحنص به، كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة، وإما اقتصر الصحابي على الثلاث؛ لاختصار سفر النبي ﷺ فيها، ولذا ترجم البخاري عليه في أبواب الدعوات: "أبواب الدعاء إذا أراد سفرًا أو رجع"، عني أنه تعرض لما ذكر عليه الصاهر، فترجم في أواخر أبواب العمرة: "ما يقول إذا رجع من الغزو أو الحج أو العمرة"، كذا في "الفتح".

وقال العيني: طاهره الاختصاص هذه الثلاثة، وليس كديث عند الجمهور، بل يقول ذلك في كل سفر، لكن قبله الشافعية بسفر الطاعة، كسنة الرحم وطلب العلم وغير ذلك، وقيل: يشرع في سفر المعصية أيضاً؛ لأن مرتكب المعصية أحوج إلى تحصيل الثواب. 'يكرر' الله عز وجل 'على كل شرف' بالشين المعجمة والراء المهملة المفتوحين آخره فاء، هو المكان العالي 'من الأرض' ثلاث تكثيرات 'أي يكرر التكثير ويستمر منه المريد، ووقع عند مسلم في رواية علي بن عبد الله الأرمي عن ابن عمر في أوله من الريادة: كان إذا استوى على غيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً، ثم قال: **سبحان ذي سبح** . هذا فذكر الحديث إلى أن قال، وإذا رجع فاقص: **سبحان ذي سبح** . الحديث. 'ثم يقول: لا إله إلا الله' بالرفع على الخبرية بـ "لا"، أو على الدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر، أو من اسم لا باعتبار محله، "وحده" حال أي مفرد، "لا شريك له" عقلاً؛ لاستحالته، ونقله **بِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ** (الشعره ١٦٣) **وَبِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ** (الب، ٢٢) في آيات آخر، وهو تأكيد لوحدة؛ لأن المتصف بها "لا شريك له" له الملك 'ضم الميم، السلطان والقدرة وأصناف المخلوقات و"له الحمد" قال الناجي: الألف واللام في كل واحد منهما للحسن، فجعل حسن الله وهو جميعه لله تعالى؛ لأنه لا منبأ لأحد على الحقيقة إلا له، وجعل جميع الحمد لله عز وجل؛ فإن أحداً لا يستحق الحمد على الحقيقة سواه، وإما يحمد غيره لما أمر الله أن يحمد، راد في رواية للطبراني: **يحيى ويمت وهو حي لا يموت بيده حياة وهو على كل شيء قدير** . إعلام أنه هو القدير على ما كان يعدهم به من نصر عبده، وإظهاره على الدين كله، وإذكار لهم بما أحرمهم به من عظيم قدرته تعالى، وأنه لا يغلب من يصبره، ولا يصبر من حاربه. "أثوب" بالرفع خبر متداً محذوف أي نحن أثوب، جمع أثب بورن راجع، =

أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آتِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. ^{من إظهار دينه} ٩٤٣ - ^{جماعات الكفار} مَاتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحْفَتِهَا، فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= ومعناه أي راحعون إلى الله، وليس المراد الإحراق محض الرجوع؛ فإنه تحصيل حاصل، بل الرجوع في حاة محبوسة، وهي تلسهم بالعادة المحبوسة والانصاف بالأوصاف المذكورة، كذا في "الفتح" وقال العيني: فيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، وفي "المعالي" عن أبي ريد: أب يلوب إيانا، وقال غيره: أب يبيب إيانا، وفسره عامة الشراح كالقاري والساجي وغيرهما بالرجوع إلى الوطن فقط، "تائبون" من التوبة، وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا إلى ما هو محمود شرعا، وفيه إشارة إلى التقصير في العادة، فيكون في حق كل رجل بحسب مرتبته، كما أشير إليه في قوله ﷺ: ^{من إظهار دينه} ... وأخرج البخاري وغيره بطرق عن عائشة مرفوعا: ^{من إظهار دينه} ... قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: ^{من إظهار دينه} ... أو قاله ^{من إظهار دينه} ... نواصعا أو تعيما لأمنته، أو المراد الأمة، وقد نستعمل التوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة. "عابدون" أي لمعبودنا خاصة دون من سواه. "ساجدون" أي لمقصودنا، وفي رواية "الترمذي": سائحون - بدل ساجدون - جمع سائح، من ساج أماء يسبح إذا جرى على وجه الأرض، أي سائرون لمطلوبها ودائرون لمحبوبها، كذا في "المرقاة". "لربنا حامدون" كلها مرفوع بتقدير 'نحن'، و"لربنا" إما خاص بقوله: "ساجدون" أو عام لسائر الصفات على سبيل التارخ، كذا في "العيني". "صدق الله وعده" أي في ما وعد به من إظهار دينه، في قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَعَانِهِ كَذِبٌ﴾ (الفتح: ٣٠) وقوله عز اسمه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيُخْزِيَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (سور ٥٥) وهذا في سفر العرو، ومما سئله لسفر الحج أو العمرة قوله تعالى: ﴿لَيُخْزِيَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الفتح: ٢٧) "ونصر عبده" يريد نفسه القبيسة، "وهزم الأحزاب" وحده" أي من غير فعل أحد من الآدميين.

وهي في محفرتها بكسر الميم، كما جزم به الجوهري وغيره، وحكي في "المشارك" الكسر والفتح بلا ترجيح. قال ابن عبد البر في "التمهيد": هي شبه بالهودج، وقيل: الحقة لا عطاء عليها، وفي "البدل" عن "القاموس": بالكسر مركب للنساء كالهودج، إلا أنها لا تقب. "فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ"، وتقدم ما في مسلم وغيره، فقال: ^{من إظهار دينه} ... فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: ^{من إظهار دينه} ... قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا اللقاء =

فَأَخَذَتْ بِضَيْعِي صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ! وَلَكِ أَجْرٌ.
 ٩٤٤ - مَاتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَلَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ: أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا رَأَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَذْخَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْيَظُ

= كان ليلا فلم يعرفوه . . . ويحتمل هارا لكنهم لم يروه . قبل ذلك لعدم هجرتهم، فأسلموا في بلدانهم
 وم يهاجروا قبل ذلك، كذا في النووي. قال الساجي: فقد كانت فيمن آمن به ولم تره ولم تعرف عينه فذلك
 أحبرت به، 'فأحدث مصغي صبي' بفتح الصاد المعجمة وسكون الواو، وفتح العين المهملة، مثني باطبا
 الساعد، وفي 'المحلى' عن 'النهاية': سكون الراء وسط العصد، وقيل: هو ما تحت الإبط باطل الساعد 'كان
 معها'، وفي 'أبي داود'. فمرت امرأة، فأحدث عصد صبي فأحرقته من محبتها، وهو بكسر الراء أي دعرت
 خوفا أن يموت المصطفى، ويتعذر عليها سؤاها، ويحتمل أن المراد بالمرغ ههنا الاستعانة والالتجاء، أي استعانت
 به، أو بادرت، أو قصده . قاله الزرقاني 'فقالت: أهدا حج'؟ فاعل الطرف، لاعتماده على المرأة، كذا في
 'المحلى'، ويغور أن يكون متدا مؤخر، أو 'هدا' حرم مقدم. 'يا رسول الله' سؤال عن حكم الصبي، هل تصح
 منه هذه العادة؟ وبما أرادت به الحج المشروع، فـ 'قال' في الخواب. "نعم" ! وراذ 'ولت أحر' ترعيا لها، قال
 عباس: والأحر لها فيما تتكلمه من أمره في ذلك وتعبه وتحيه ما جنب شرم.

ما رني ساء المجهول، 'الشيطان يوما' أي في يوم، 'هو فيه صغر' الخلة صفة "يوما" أي أدل وأحقر، مأخوذ من
 الصغار، بفتح الصاد المهملة، وهو اهوان والذل، كما حرم به عامة شراح الحديث القاري والزرقي وصاحب
 'المحلى' وغيرهم، وقال الساجي: يحتمل وجهين: أن يريد الصغار والحري والذل، ويحتمل أن يريد به تصاؤله وصغر
 جسمه وإن ذلك يصبه عند برول الملائكة وإعصاب بروها له، 'ولا أذخر' بسكون الراء وفتح الحاء والراء
 مهملات، اسم تفصيل من الذخر وهو الطرد والإبعاد، والمنع: أي أهد من أهد، ومنه قوله تعالى: **مَنْ كُنْ**
حَبِيبٌ ذُوْهُ (صافات ٨، ٩) وقوله تعالى: **أَذْخَرُ حِمْيَرًا مَّبْعُوثًا** (سجدة ٣١) **مَدِينَةً مَّدْحُورَةً** (الأعراف ١٨)
 وقال الطيبي: الذخر الدفع بعف وإهانة، "ولا أحقر" أي أدل وأهون عند نفسه؛ لأنه عند الناس حقير أبدا، قاله
 الزرقاني. وقال الساجي: يحتمل الوجهين المتقدمين في أصغر "ولا أعيط"، أي أشد عيظا محيطا بكده وهو أشد
 الحق "مه"، أي من الشيطان نفسه "في يوم عرفة"، وفي 'المصابيح': يوم عرفة، قال شارحه: نصب ظرفا
 لـ "أصغر" أو لـ "أعيط" أي الشيطان في عرفة بعد مرادها منه في سائر الأيام، وتكرار المسقيات للمبالغة في المقام،
 قاله القاري. "وما ذلك" أي وليس ما ذكر له "إلا لما رأى" بساء الفاعل من الماضي وفي "المشكاة" رواية "الموطأ"
 'إلا لما يرى' أي لأجل ما يعلم، قاله القاري، ويحتمل عين الرؤية، كما يأتي. "من تزل الرحمة" على الخاص
 والعام بحسب المراتب 'وتجاوز الله' عز وجل "عن الذنوب العظام"، قال القاري: فيه إيماء إلى عفوان الكبائر، =

مَنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لَمَّا رَأَى مِنْ تَنْزِيلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ، قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ.

٩٤٥ - **مسند** عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ**.....

= وقال الررقائي: أي يرى الملائكة المارين بها على الوقوف بعرفة وهو لعمري الله لا يحب ذلك، وليس المراد أنه يرى الرحمة نفسها، ولعمري رأى الملائكة تسط أحبتها بالدعاء للحاج، ويحتمل أنه سمع الملائكة تقول: عفر هؤلاء، أو نحو ذلك، فعلم أنهم نزلوا بالرحمة ورؤيته الملائكة للعبيد لا للإكرام، قاله أبو عبد الله السوي. "إلا ما رأي"، سواء أجهول، وفي نسخة: إلا ما رأي، سواء الفاعل "يوم بدر"، قال الطيبي: أي ما رأي الشيطان في يوم أسوأ حالا منه في ما عدا يوم بدر، وهو أول عزوة وقع فيها القتال وكانت في ثاية الهجرة. "قيل: وما رأي"، سواء المعنوم أي قالت الصحابة وما رأي الشيطان "يوم بدر" حتى صار لأجله أسوأ حالا "يا رسول الله" قال: أما "بالتحفيف" إنه قد رأى جبريل يزع الأبياء والرأي لمهمة، معين مهمة، أي يصف الملائكة، قال القاري: أصله يورع أي يكفهم فيحس أولهم على آخرهم، ومنه الوارع، وهو الذي يتقدم الصف فيصلحه، ويقده في أخيش ويؤخره، ومنه قوله تعالى: **يَوْمَ يَرَى السُّعُودُ سَحَابًا مَسْمُومًا** (النمل ١٧) قاله الطيبي أي يرتهم ويسويهم ويكفهم عن الانتشار ويصفهم للحرب. وفي "المحلى" عن "القاموس": الوارع: الزاجر، ومن يدبر أمور أخيش ويرد من شد مهم، وقال الررقائي، قيل: معناه يكفهم، قال ابن حبيب: وليس كذلك: إذ لو رأى ذلك لأحبه، ولكنه رآه يعيهم ليقال والمعني يسمى وارعا.

افصل الدعاء مبتدأ وحده 'دعاء يوم عرفة'، الإضافة معنى 'ي'، قال الناجي: أي أعظمه ثوابا وأقربه إجابة، ويحتمل أن يريد به اليوم، ويحتمل أن يريد الحاج خاصة، قاله الررقائي، "وأفضل ما قلت أنا والسيون من قلبي"، ولفظ حديث علي: **كَمْ دُعَاءٍ مَسْمُومٍ لَا يَسْمَعُهُ اللَّهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ**، راد في حديث أي هريرة: **كَمْ دُعَاءٍ مَسْمُومٍ لَا يَسْمَعُهُ اللَّهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ**، وكذا في حديث علي عليه السلام، لكن ليس فيه "نجي ويميت"، قال ابن عبد البر: يريد أنه أكثر ثوابا، ويحتمل أن يريد أفضل ما دعا به، والأول أشهر؛ لأنه أورده في تفصيل الأدكار بعضها على بعض، هكذا حكاه الررقائي عن ابن عبد البر، وهكذا هو لفظ الناجي ورا، ويحتمل أن يخص هذا الدعاء بأنه أفضل ما دعا به هو والسيون قلبه، يعني أن الأشياء **يَسْمَعُهَا** يدعو بأفضل الدعاء ويهدون إليه فإذا كان أفضل دعائهم فهو أفضل الدعاء، وحكى الررقائي عن ابن عبد البر: فيه تفصيل الدعاء بعضها على بعض وأن ذلك أفضل الذكر؛ لأنها كلمة الإسلام والتقوى، وإليه ذهب جماعة.

وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

٩٤٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْتُلُوهُ.

دخل مكة في رمضان سنة "عام الفتح" أي فتح مكة، وقد حرج إليها لعاشر رمضان، كما تقدم بيانا في باب صلاة الضحى. "وعلى رأسه المِغْفَر" بكسر ميم وسكون عيْن معجمة وفتح فاء آخره راء، قال صاحب "المحكم": ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة، وقال في "التمهيد": ما عطي الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، قاله الرزقاني، وقال الحافظ: زرد يسع من الدروع على قدر الرأس، وقيل: هو زهر البيضة، قاله في "المحكم"، وفي "المشارك": هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس، مثل القلنسوة. "فلما نزعه" أي قلع المِغْفَر وأزاله عن رأسه، "جاءه رجل" قال الحافظ: لم أقف على اسمه إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله، وقد حرم الماكهي في "شرح العمدة" بأن الذي جاء بذلك هو أبو بررة الأسلمي، وكأنه لما رجع عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء محمرا نقصته، ويوشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في "المعازي" فقال: اقتله، بصيغة الإفراد، على أنه اختلف في اسم قاتله، وقال العيني: قوله: جاءه رجل، هو أبو بررة الأسلمي، بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الراء، واسمه بصلة بن عبيد، وحزم به الكرماني والماكهي في "شرح العمدة"، ونسبه الزرقاني وقال: كذا ذكره ابن طاهر وغيره، وقيل: اسمه سعيد بن حريث، "فقال" له ﷺ "يا رسول الله! ابن خطل" متدا، وخبره "متعلق بأستار الكعبة" وهو بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين، كان اسمه عبد العري، فلما أسلم سماه النبي ﷺ عبد الله، ومن قال: اسمه هلال، التبس عليه بأخ له سمي بذلك، تبين ذلك الكلبي في النسب، وقيل: هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل: غالب بن عبد الله بن خطل، واسم خطل: عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب، كذا في "الفتح"، وهو أحد من أهدر دمه يوم الفتح، وقال: لا نؤمهم في حل ولا حرم، وكانوا جماعة، "متعلق بأستار الكعبة" وكان تعلقه بها استحارة بها، وذكر الواقدي أنه خرج إلى الخندمة؛ ليقاتل على فرس وبه قاة، فلما رأى حيل الله والقتال دخله رعب حتى ما يستمسك من الرعدة، فرجع حتى انتهى إلى الكعبة، فرل عن فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت أستارها، فأحد رجل من بني كعب سلاحه وفرسه، فاستوى عليه وأحبر النبي ﷺ بذلك. "فقال رسول الله ﷺ: اقتلوه" راد الوليد بن مسلم عن مالك: فقتل، أخرجه ابن عائد وصححه ابن حبان، قاله الحافظ، وذلك لما تقدم أنه كان ممن أهدر دمه.

قَالَ مَالِكُ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال مالك في سب كون المعفر على رأسه، ووردت في جميع السجح الهدية من التتول واشروح بعد ذلك قال ابن شهَاب، وليست هذه الريادة في شيء من سبج المضربة من التتول واشروح، والصواب حذفها؛ فإن الكلام الذي رواه البخاري برواية يحيى بن قرعة عن مالك بن نفعه دون ابن شهَاب، وهكذا حكى غير واحد من الشراح هذا الكلام من مالك لا عن ابن شهَاب 'ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ' أي يوم فتح مكة 'محرمًا' إذ لم يرو أحد أنه خلل يومئذ من إحرامه، وقيل: يحتفل أن يكون محرمًا، لأنه ليس المعفر لمصرورة، أو أنه من خواصه. قاله العيني، وقال اساجي: دخوله مكة وعلى رأسه المعفر يقتضي أحد الأمرين: إما أن يكون غير محرم وهو الأصهر؛ لأنه لم يرو أحد أنه خلل من إحرامه، وقد روي عنه أنه قال: 'أحب من سجد من فاعلى هذا أن دخول مكة على غير إحرام خاص بالنبي ﷺ، ولذا قال مالك: 'لم يكن النبي ﷺ يومئذ محرمًا وقد كان يحتفل أن يكون عصى رأسه لأدى اضطره إلى ذلك، واحتدى نو ثنت أنه دخل مكة محرمًا، ودخول مكة على ثلاثة أصرب، الصرب الأول: أن يريد دخولها لتسب في حج أو عمرة، فهذا لا يجوز أن يدخلها إلا محرمًا، فإن تجاوز الميقات غير محرم فعليه دم، والصرب الثاني: أن يدخلها غير مرید لتسب ويد يدخلها حاجة تتكرر، كاختطاب وأصحاب العواكه، هؤلاء يجوز لهم دخولها غير محرمين؛ لأن الضرورة كانت تلحقهم بالإحرام متى احتاجوا إلى دخولها لتكرر ذلك. والصرب الثالث: أن يدخلها لحاجته وهي مما لا تتكرر، فهذا لا يجوز له أن يدخلها إلا محرمًا؛ لأنه لا صرر عليه في إحرامه، وإن دخلها غير محرم فهل عليه دم أو لا؟ الطاهر من المذهب أنه لا شيء عليه وقد أساء، وفي 'الهدية': الآفاقي إذا انتهى إليها أي الموافقت على قصد دخول مكة، عليه أن يجرم، قصد الحج أو العمرة أو به بقصد، عندما؛ لقوله ﷺ لا حرم أحد منكم إلا محرمًا، ومن كان داخل الميقات له أن يدخل مكة بغير إحرام حاجته، والله أعلم" هكذا في جميع السجح الهدية والمضربة، وورد في السجح الهدية على ذلك رقم النسحة، والظاهر أن الإمام مالكا -رحمه الله- جرم بما سبق، وراده لتترك لا لتزدد، وفي رواية 'بخاري' عن يحيى بن قرعة عن مالك بن النقدمة، قال مالك: 'ولم يكن النبي ﷺ فيما يرى والله أعلم، يومئذ محرمًا' قال العيني: قوله، "فيما يرى" على صيغة المجهول أي بطن، قال الزرقاني: وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جرمًا عند الدار قطي بإسقاط "فيما يرى والله أعلم"، وصرح جابر بما حرمه مالك أو ضه فقال: بغير إحرام، كما في "مسلم" وغيره، ودخولها بلا إحرام من الخصائص النبوية عند الجمهور، وحالف ابن شهَاب فأحار ذلك لغيره، قال أبو عمر: لا أعلم من تابعه على ذلك إلا الحسن البصري وروى عن الشافعي، والمشهور عنه أنها لا تدخل إلا بإحرام؛ فإن دخلها أساء ولا شيء عليه عنده وعند مالك وجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه حجة أو عمرة. فنت: ولفظ حديث جابر عند مسلم: "دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام"، وقال محمد في 'موطنه' بعد حديث الباب: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير محرم، ولذلك دخل وعلى رأسه المعفر، =

- ٩٤٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِقَدِيدٍ جَاءَهُ خَبْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ فَرَجَعَ فَدَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ.
- ٩٤٨ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدَّيْلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: عَدَلَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، ..

= وقد بعنا أنه حين أحرم من حين قال: هذا بعدد - - - - - يعني يوم الفتح، فكذلك الأمر عندنا، من دخل مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيهل بعمرة أو حجة؛ لدخوله مكة بغير إحرامه، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، وسيأتي بعد الأثر الآتي شيء من ذلك.

أقبل أي توجه "من مكة" المكرمة يريد المدينة المنورة، "حتى إذا كان بقديد" بضم القاف مصعرا، قرية جامعة بين الحرمين. قال الحموي: تصغير القد أو القدد، اسم موضع قرب مكة. "جاءه خبر" مانع عن السفر إلى المدينة "من المدينة"، قال الساجي: وذلك الخبر الذي ورد عليه يقتضي أن يكون اقتضى رجوعه إلى مكة؛ لامتناع وصوله إلى المدينة، ويحتمل أن يكون اقتضى رجوعه إلى مكة ليخرج إلى المدينة على غير الصفة التي كان خرج عليها، أو ليستصحب ما لم يكن استصحابه، أو ليفده ما لم يكن يقدمه، قلت: والأول هو المتعين لما في "الزرقاني": "جاءه خبر من المدينة باقنة"، كما في رواية عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع "فرجع" عن الطريق "فدخل مكة بغير إحرام" وهو المقصود بالأثر قلت: واستدل بأثر الباب من أناح دخول مكة بغير إحرام، كما فعله الساجي وغيره، ولا يلزم ذلك الحنفية، قال صاحب "المحلى على الموطأ": وتأويله عند الحنفية: إن قديدا واقع بين الميقات ومكة، ويخبر دخولا عندهم بغير محرم من هو داخل المواقيت، قال محمد في "موطنه" بعد أثر الباب: وهذا يأخذ، من كان في المواقيت أو دوها إلى مكة ليس بيه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقتت، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، وأما من كان حلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بيه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بالإحرام، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، وفي "التعليق الممجد": وبه قال الجمهور، قلت: وبه حزم الزرقاني وغيره.

عدل **إني** بشد الياء أي رجع إلى جاني "عبد الله بن عمر" بن الخطاب "وأنا نازل تحت سرحة" هكذا في النسخ المصرية، وهو بفتح السين والحاء المهملتين بينهما راء مهملة ساكنة: شجرة طويلة لها شعب، وفي "المجمع": شجرة ضخمة، وفي السج المهدية: تحت شجرة، والأوجه الأول، "بطريق مكة" قال الساجي: وإنما عدل إليه عبد الله بن عمر لما كان عنده من العلم ليحتج إن كان ذلك أنزله، أو أنزله الظل فيعنه بما عنده في ذلك اغتناما للأحر وحرصا على تعليم العلم، ولعل ابن عمر قد قصد مع ذلك الترك بالوصول إليها وذكر الله عندها؛ لما كان عنده من علم قصدها إن كانت السرحة متعبة عنده، أو لظنه أنها تلك؛ لعدم مثلها في تلك الجهة، أو لعله رجا أن يكون عند عمر الأنصاري علم بعينها، "فقال: ما" السبب الذي "أنزلت"، أفاد والذي المرحوم في ما حكى =

فَقَالَ: مَا أُنْزِلُكَ تَحْتَ هَذِهِ السَّرْحَةِ؟ فَقُلْتُ: أَرَدْتُ ظِلَّهَا، فَقَالَ هَلْ غَيْرُ ذَلِكَ؟
 فَقُلْتُ: لَا، مَا أُنْزِلُكَ إِلَّا ذَلِكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
هي بالفتح الشجرة العظيمة

= عن شيوخه في تقرير 'السائي': سأله لطفه أن يروله ههنا المهمه أن المذكور في الرواية هو ههنا المحل ولم يكن كذلك، "تحت هذه السرحة" تطافرت السرح ههنا بلفظ السرحة، فقلت: أردت ظلها أي برزت ههنا لأسنريح بضبطها، فقال هل غير ذلك؟ سبب 'غير' أي هل أردت غير ذلك؟ كذا في 'المحلى'، وأعرب في السرح برفع أي هل أترك غير ذلك؟ فقلت: لا أردت غيرها وما 'سرحي' تحتها 'إلا ذلك'، وسأل ذلك احتجاً لما عند عمران في ذلك، فلما قال: "أردت ظلها" استفهمه إن كان افترق بذلك عرض آخر من تركها، أو معرفة شيء مما يرحى عندها؛ فإنه يجتمع فيه الأمران من قصد ذلك ونواه. فقال عبد الله بن عمر: "قال رسول الله ﷺ: إذا كنت بصيغة الخطاب 'بين الأحشيش'، بالجمعتين، قال المحدث: هما حلال مكة أبو قيس والأحمر وحلال منى، وفي 'الجمع': الأحشب كل حبل حش عبط، وقال ابن وهب: أراد هما الحشيش اللذين تحت العقبة على فوق المسجد، والأحاشب: الحمال، وقال إسماعيل: الأحاشب يقال: إنها اسم حلال مكة ومنى خاصة، وقال الحموي: الأحاشب - بالشين المعجمة والباء الموحدة - ولأحشب من الحمال الحشيش والعليظ، ويقال: هو الذي لا يرتقى فيه، وأحشب: العليظ الحشش من كل شيء، والأحشاش تشبة الأحشب، وهما حلالان يضاهيان تارة إلى مكة وتارة إلى منى، وهما واحد، أحدهما أبو قيس والآخر قبيعان، ويقال: بل هما أبو قيس والحبل الأحمر المشرف ههنا، ويسميان الحشمان أيضاً على، وفي السرح الهدية: 'من منى'، وتقدم ما قال ابن وهب: إنها تحت العقبة على. 'ووضع' بناء معجمة في جميع السرح الهدية والمصرية غير 'المتقى'، ففيها بالحاء المهملة ولم يخصصه، وخصصه أنزرقاني بالمعجمة، وفسره بـ "أشار"، وبدلت فسرته الساحي وغيره من شراح 'الموطأ'، ووسطه في بين سطور 'السائي' بناء مهملة، وفسره بـ "صرب" ورمى بيده، قال الساجي: يريد أشار، ولعله أراد السعد عن الموضع الذي كان به، حين أشار نحو المشرق، قال النووي: أحسب أن من عمر ضل عمران يعنه النواصي الذي فيه امرؤة؛ ولذلك ما كرر عليه السؤال. "فإن هناك وأداي يقال له: السرر"، قال الحموي. بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو من السرة التي تقطعها القابلة، والمقضوع سر، والماقي سرة، والسرر موضع الذي سر فيه الأشياء، وهو على أربعة أميال من مكة، وفي بعض الحديث أنه بالمزمن من منى، كانت فيه دوحة، وكان عبد الصمد بن عبي أحمد عليه مسجداً. "له سرحة" كذا في السرح الهدية، وفي السرح المصرية: "له شجرة سر" سواء المجهول "تحتها" أي تحت هذه الشجرة "سبعون سياً" أي ولدوا تحتها فقطع سرهم بالضم - وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي، كما في 'النهاية' و"الجمع" وغيرهما. وقال مالك: بشروا تحتها بما يسرهم، قال ابن حبيب: فهو من السرور، أي تبشروا تحتها واحداً بعد واحد، فسرّوا بذلك قلت: لكن عامة أهل اللغة وشراح الحديث على الأول.

إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخَشَبَيْنِ مِنْ مَنَى - وَتَفَخَّ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ: السَّرَرُ، بِهِ سَرَحَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا.

٩٤٩ - **مات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

عمر بن الخطاب "مر" ساء الفاعل من المرور، "بامرأة محدومة" أصابها داء الخدام يقطع اللحم ويسقطه، "وهي تطوف ناسيت" الظاهر للتطوع؛ فإن الطواف الواجب لا يجمع منه، "فقال لها: يا أمة الله! لا تؤذي الناس" يريح الخدام، "لو جلست" بكسر ناء الخطاب، "في بيتك" كان حيرا لث، ولفظة "لو" لئنمي، فلا جواب لها، وحيه كان امتثالا لقوله **﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلْ لِنَفْسِهِ عَذَابًا مُّهِينًا﴾** رواه البخاري من حديث أبي هريرة **ع**، ولما كان مع الطائفتين بأسرها مشكلا، أمرها بالعودة في بيتها. **فجلست، فمر بها رجل" لم يسم، "بعد ذلك" أي بعد هي عمر برمان 'فقال لها: إن لديّ كان هناك' عن الطواف "قد مات فاحرجي"، لطواف، قال الرقابي: لعله جاهل أو رجل سوء أو يكون محترا لها، فانه أبو عبد الملك، "فقالت: ما كنت لأطيعه حيا وأعصيه ميتا؛ لأنه إنما أمر بخق. قال الناجي: قوله للمحدومة: 'يا أمة الله! لا تؤذي الناس' على سبيل الرفق بها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عرض عليها بالرفق ما هو أرفق بها فأطاعته، وقوها: ما كنت لأطيعه إلخ. تريد أنها إنما أصاعته؛ لأنه أمرها بالحق، ودلت بوجوب عيها امتثال ما أمر به في كل وقت في حياته وبعد موته.**

قال أبو عمر: فيه أنه يحال بين المحدثين ومخالطة الناس؛ لما فيه من الأذى وهو لا يجوز، وإذا مع أكل الثوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى القيع في العهد السوي فما ضُت بالخدا؟ وهو عند بعض الناس يعدي وعند جميعهم يؤدي، وألان عمر **رضي الله عنه** للمرأة القول بعد أن أحرها أنها تؤدي؛ لأنه لم يتقدم إليها ورحمها لللاء الذي بها، وقد عرف منه أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يؤدي، وكان يخالس معقياً الدوسي ويؤاكنه ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه، وكان على بيت ماله، ولعنه عنه من عقلها ودينها أنها تكفي بإشارته فلم يحتاج إلى هبها، ألم تر إلى أنه لم تخصي فراسته فيها فأطاعته حياً وميتاً، قلت: وما حكى عن عمر أنه كان يخالس معقياً يخالفه ما قال الحافظ: أخرج أصبغ من طريق معمر عن الزهري أن عمر قال لمعقيب: احلّس مي قيد رمح، ومن طريق حارثة بن زيد كان عمر يقول نحوه، وهما أثران مقطعان، ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر جنوسه قيد رمح كان لمصالح دعته من الأذى ورعاية الناس وغير ذلك، وإلا فالعروف من مذهب عمر أن الأمر بالاحتساب عن المحدثين مسوَّح، فقد قال الحافظ تحت حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً: **في من عهدكم** كما **خرج من رأسه**، قال عياض: احتلفت الآثار في المحدثين فجاء عن حارث أن النبي **ﷺ** أكل مع محدوم وقال: **قد ساء له** **سوءه**، قال: فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن الأمر باحتسابه مسوَّح، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية، قال: **والصحيح الذي عليه الأكثر** ويتعين المصير إليه أن لا يسح، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باحتسابه، =

مَرَّ بِامْرَأَةٍ مَجْدُومَةٍ وَهِيَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ! لَا تُؤْذِي النَّاسَ، لَوْ جَلَسْتَ فِي بَيْتِكَ، فَجَلَسَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ نَهَاكَ قَدْ مَاتَ فَأَخْرِجِي، فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأُطِيعَهُ حَيًّا وَأَعْصِيَهُ مَيِّتًا.

٩٥٠ - **مَاتَ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ الْمُتَنَزِّمُ.

= وإقرار منه على الاستحباب والاحتياط، والأكل معه على بيان الخوار، هكذا اقتصر بقاصي ومن تبعه على حكاية هذين لقولين، وحكي غيره قولاً ثالثاً وهو الترحيح، وقد سلكه فريقان، أحدهما سلك ترحيح الأحبار الدالة على بني العدوى وتزييف لأحبار الدالة على عكس ذلك، والفريق الثاني سلكوا في الترحيح عكس هذا المسلك، فرووا حديث: لا عدوى، والأحاديث الدالة على الاحتياط أكثر، والخواب: أن طريق الجمع أولى، وفي طريق الجمع مسائل أخرى، أحدها: بني العدوى حمة وحمل الأمر بالفرار من عدوهم على رعاية حاصر العدوم، فإنه إذا رأى الصحيح البدن السليم تعظم مضيقته وترداد حسره ثابتهما: حمل الخطأ بالنسي والإسكات على حالتين مختلفتين، فحيث جاء: "لا عدوى" كان المحاط بذلك من قوي يقينه وصح بوكله، وحديث الفرار كان للمحاطب به من ضعف يقينه، ولم يتمكن من ثمة التوكل، فلا يكون به قوة دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد الباب.

ما بين الركن والباب أي الحجر الأسود ومقامه، هكذا في "الحصى" و"مقصي"، وفي جميع نسخ هندية والمصرية: ما بين الركن والباب، وهو وزن كان صحيحاً في نفسه، لكنه ليس في هذه الرواية، ولعلهم كيف أطفوا على ذلك مع تصريح الشراح أن الواقع في رواية عبيد الله بن جبير عن أبيه: ما بين الركن والمقام، ومن الأصول المعروفة عند المحدثين لا يجوز تصحيح الكتاب بعد نوت الغلط عن المصنف، قال الشيخ في "الحصى": كذا في رواية عبيد الله بن جبير عن أبيه. ما بين ركن ومقام، وفي رواية الأخرين عنه وعن غيره: ما بين الركن والباب، وهو الضوابط، وعندهم هل نعلم أنه يفتقد في الدعاء في موضع منكره ويترجم بين الركن والباب، وعليه بنى السيوطي شرحه، ثم قال: قال ابن عبد البر: كذا في رواية عبيد الله بن جبير عن أبيه، وفي رواية ابن وضاح: ما بين الركن والباب، وهو الضوابط، والأول خطأ من نابع عنه، وبنى لدحي والبرقاني شرحيهما على الركن والباب، ثم قال البرقاني: هكذا روى ابن وضاح عن جبير وهو الضوابط، وفي رواية ابن عبيد الله: ما بين الركن والمقام، وهو خطأ من نابع عنه، ورواية في "المواصط" وغيره: "والباب"، وروى عن ابن عباس مرفوعاً: **من دعا الله عند من ذي حاجة أو ذي كربة أو ذي عم فرج عنه**، قاله ابن عبد البر. "المتنزه" قال الحموي: نالهم ثم انسكروا وناء فوقها نقصتان مفتوحة، ويقال له: ادعني واستعود، سمي بذلك لالتزامه بالدعاء والتعود، وهو ما بين الحجر الأسود والباب.

٩٥١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَأَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَهُ: أَيْنَ تَرِيدُ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ الْحَجَّ، فَقَالَ: هَلْ تَزَعَكَ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَاسْتَأْنَفَ الْعَمَلَ، قَالَ الرَّجُلُ: فَخَرَجْتُ حَتَّى قَدِمْتُ مَكَّةَ ثُمَّ مَكَّثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِالنَّاسِ مُنْقَصِينَ عَلَى رَجُلٍ فَضَاعَطْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ فَإِذَا الشَّيْخُ الَّذِي وَجَدْتُ بِالرَّبَذَةِ يَعْنِي أَبَا ذَرٍّ، فَلَمَّا رَأَى عَرَفَنِي، فَقَالَ: هُوَ الَّذِي حَدَّثْتُكَ.

أي محركا في سبعة: قال أي استأنف العمل

الرحلا لم يسم، ولا بعد أن يكون مالك من ريد الهمداني الكوفي. كما في الروايات الآتية، "مر" بياء الفاعل من مرور "عني أي در العناري" الصحابي المشهور، "بالرذة" بالراء والموحدة المفتوحتين، كما تقدم في باب "ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد"، وكان عثمان رضي الله عنه أرسله بالردة لرهادته، وأن أبا ذر سألته أي الرجل المذكور "أين تريد؟ فقال الرجل: أردت الحج، فقال أبو ذر: هل برئت؟" بزي معجمة وعين مهملة أي أخرجت من بيتك، قال المحدث: برعه عن مكانه: قلعه، وقال تعالى: **لَا يَدْخُلُهَا** (أعراف ١٠٨) أي أخرجها، "غيره" أي غير الحج، أي هل حملك على سرك هذا غيره من قصد نخارة أو كحاح أو غير ذلك من الأعراض، ولعل الحارثي في الأدب لمجرد "كما سيأتي: أما معه بيع ولا نخارة، فها لا". قال الرجل: "لا" قصد لي غيره، "قال أبو ذر: فاستأنف العمل" كذا في السحاحية وفي المصرية: فانتف العمل، قال المحدث: الاستئناف والانتفاء الانتداء، وفي "الجمع": انتف العمل استأنفه فإن ما تقدم عفرتك، قال الماحي: وذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا سائر دينه فصار كيوم ولدته أمه لا ذنب له؛ لأن ما أتى به من العمل قد كفر سائر دينه فصار كيوم ولدته أمه لا ذنب له.

فخرجت من الربرة، "حتى قدمت مكة ثم مكثت" بصيغة المتكلم من صم الكاف وفتحها أي أقمت "ما شاء الله" أن أمكث، قال الماحي: يستعمل ذلك في المدة الطويلة. "ثم إذا أنا بالناس" قال المحدث: "إذا" تكون للمعاينة، فتحتص بالحمل الاسمية، ولا تحتاج إلى الخواب، ولا تقع في الانتداء، ومعناها: الحال، كخرجت فإذا الأسد بالباب، قال تعالى: **هَؤُلَاءِ هِيَ صَفْوَةُ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ** (ص ٢٠) قال الأحفش: حرف، وقال المحدث: طرف مكان، وقال الزجاج: طرف زمان. "منقصين بالون وانقاف أي مردحين حتى يقصف بعضهم بعضا من القصف، وهو الكسر والدفع الشديد فرض ارحام كذا في "الجمع" على رجل لا أدري قل الرؤية من هو؟ قال: فضاغطت بصاد وعين معجمتين وطاء مهمة، ساء المتكلم أي راحت وصايقت "عليه الناس"؛ لأن أراه، يريد أنه صايق الناس حتى وصل إلى اسطر إليه، فإذا أنا بالشيخ" وفي السحاحية: فإذا الشيخ "الذي وجدت بالردة يعني أنا در، قال الرجل: فما رأيي؟" الشيخ المذكور عرفني فقال: هو الذي حدثتك، ولا شك فيه تذكير له بما جرى وثبات على قوله. =

٩٥٢ - مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ، فَقَالَ: أَوْ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَحَدٌ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَحْتَشُّ الرَّجُلُ لِدَائِيَّتِهِ مِنَ الْحَرَمِ؟ فَقَالَ لَا.

قطع كند حشيش ر

حَجُّ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ ذِي مُحَرَّم

قَالَ مَالِكٌ

= قال ابن عبد البر: هذا لا يجوز أن يكون مثله رأياً، وبما يدرى بالتوفيق من الحي . قلت: وقد ورد الرفع نصاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة ففي "جامع المسانيد": أبو حنيفة عن محمد بن مالك همداني عن أبيه قال: خرجنا نريد الحج، فرأيت ثانياً در سرمد، فسمما عليه فرد السلام ثم قال: من أين أهل القوم؟ قنا: من الفج العميق، قال: فأين تومون؟ قنا: نيت نغنيو. قال: الله لدي لا إله إلا هو ما أنحصركم غيره؟ قنا نعم، قال: فإن رسول الله ﷺ قال: **من حج حجاجاً أحسن، فصلى بسكته فليستألف العملاء فإن الله تعالى قد عذله** .
نعمه من دسه، ثم ذكر صاحب المسانيد تخريجه عن عدة المسانيد.

عن الاستثناء الحج وهو أن يشترط أن ينحس حيث أصابه مانع من المرض وغيره. "فقال" الرهري. "أو يصنع" يفتح الواو واهمزة للاستسقاء، ويكون الكلام في مثال ذلك عصفاً على محدود، ومفاده الاستسقاء الإنكاري. "ذلك" أي الاشتراط "أحد" كأن السقف لم يفعلوه، وأنكر ذلك أي الاشتراط، وبه قال مالك وأبو حنيفة، خلافاً للشافعي إذ قال به في الحمله، وأحمد إذ قال به مطلقاً، كما تقدم انسط في ذلك في أبواب الإحصار وكان ابن عمر يكر الاشتراط في الحج، ويقول: ليس حنككم سنة رسول الله ﷺ، كما أخرجه الشيخان وغيرهما.

وسئل ساء المجهول، الإمام "مالك، هل يحتش" قال الناحي: الاحتشاش جمع الحشيش "الرجل" لدائته من أرض الحرم، فقال "مالك: لا" يجوز، قال الناحي: وهذا كما قال: أن لا يحتش أحد في الحرم لدائته ولا لغير ذلك إلا الإدحر الذي أناحه السي . ومن حشش في الحرم فلا حراء عليه، ولا بأس أن يرعى الإبل في الحرم والفرق به وبين الاحتشاش أن الاحتشاش تناول قطع الحشيش، وإرسال سهاقه ليرعى من تناول لذلك، وهذا لا يمكن الاحتراز منه، ولو منع منه لامتنع السفر في الحرم والبقاء فيه؛ فتعذر الامتناع منه والتحرر، وتقدم البحث في ذلك في الأبحاث العشرة في أشجار الحرم وحشيشه قبيل "جامع الحج".

حج المرأة الحج أي هل يجب عليها الحج إذا لم تكن ها محرم؟ وفي حكمه الزوج، وهل يجوز لها أن تحج بغير ذي محرم؟ وفي المسألة خلاف شهير، قال ابن رشد: احتلفوا هل من شرط وجوب حج على المرأة أن يكون معها روح أو محرم منها، فقال مالك والشافعي: ليس من شرط الوجوب ذلك، وأخرج المرأة إلى الحج إذا وجدت رفقة مأمونة، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: وجود ذي محرم ومطاعته ها شرط في الوجوب، وسبب الخلاف =

فِي الصَّرُورَةِ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَمْ تُحَجَّ قَطُّ: إِنَّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذُو مُحَرَّمٍ يَخْرُجُ مَعَهَا أَوْ كَانَ لَهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ لِتَخْرُجَ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

- معارضة الأمر بإحج للنهي عن سفر المرأة، فقد ثبت عنه عليه السلام من حديث الحذري وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم النهي عن سفر المرأة إلا مع ذي محرم، فمن علت عموم الأمر قال: تسافر للحج وإن لم يكن معها ذو محرم، ومن حصص العموم هذا الحديث أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة قال: لا تسافر إلا مع ذي محرم. **الضرورة** بفتح الصاد وضم الراء المهملة، وإسكان الواو وفتح الراء، من الضر: وهو الحس والمنع، والمراد من لم يتزوج، كما سيصرح به المصنف، وقد ورد هذا اللفظ في حديث مرفوع عن ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود بلفظ: **لا ضرورة ولا تسافر**، واحتسبوا في تفسيره على أقوال، قال في "المجمع": هو التقل وترك الكاح أي لا يسعى لأحد أن يقول: لا أتزوج؛ لأنه ليس من حق المؤمنين، وهو فعل الرهان، وهو أيضاً من لم يحج قط، من الضر، وهو الحس والمنع، وقيل: أراد من قتل في الحرم قتل، ولا يقبل قوله: إني ضرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم، كان الرجل في الحامية إذا أحدث حدثاً فلجأ إلى الكعبة لم يهج، فكان إذا لقيه ولي الدم في الحرم قيل له: هو ضرورة فلا تمحه، وقال الطيبي: أي لا يسعى أن يكون أحد لم يحج في الإسلام وهو تشديد، وفي "لسان العرب": قال اللحياني: رجل ضرورة، لا يقال إلا باهاء، وقال ابن الحجي: رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست باهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بيع العاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث العاية والمسألة، كذا في "الذيل". "من النساء التي لم تحج قط" صفة كاشفة لـ "الضرورة" أو احتراز عن تفاسيره الأخرى. قال الررقاني: يسمى من لم يتزوج ضرورة أيضاً؛ لأنه صر الماء في ظهره وتبطل على مذهب الرهبانية، ومنه قول النابغة.

لو أنها عرضت لأشمط راهب عبد الإله ضرورة متلبدا

'أما إن لم يكن'، وفي السج المصرية "إن لم تكن" بصيغة التأنيث "ها ذو محرم"، واحتلموا في مصداق المحرم ههنا، قال القاري. المراد بالمحرم: من حرم عليه نكاحها على التأنيث بسب قراءة أو رصاع أو مضاهرة بشرط أن يكون مكلفاً ليس بمجوسي ولا غير مأمون. 'يخرج' أي المحرم ومن في حكمه "معها"، والحملة صفة لـ "ذي محرم"، "أو كان لها" أي للمرأة محرم، "ولم يستطع أن يخرج معها" مانع قائم به من الأعداء، وكذا إن لم يرص أن يخرج معها "أما لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في الحج" بقوله تعالى: **فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ حَجُّ النَّبِيِّ** (آل عمران ٩٧)، فدخل فيه النساء، ومن شرط المحرم قال: لم يتحقق في حقها العزم بعد، و"تخرج في جماعة النساء"، وقد تقدم في أول الباب بيان مسائل الأئمة في ذلك، واختلافهم في جوار الخروج لحج الفريضة بعد اتفاقهم على أنه لا يجوز لها أن تخرج لحج التطوع.

صِيَامُ الْمَتَمَتَعِ

٩٥٣ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ:

صيام المنيع اعلم أنه لا أن المنيع وفي معناه المقر بحد عليه هدي. فإن ما يجد فضيلة عشرة أيام، قال تعالى: (الفرق ١٩٦) قال الموفق: لا يصوم من أهل علم خلاف في أن منيع بد. ما يجد اهتدي ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، ذلك عشرة كامنة، وتعتبر القدرة في موضعه فبني عدمه في موضعه حار له الاستئذان في صيام وإن كان قادراً عليه في سده؛ لأن وجوبه موثق، وما كان وجوبه موقفاً اعتمدت القدرة عليه في موضعه، كالماء في الطهارة إذا عدمه في مكانه انتقل إلى سرب وحذف أهل علم ههنا في فرد الحج وبما مراد بالرجوع، أما لأول: فقد تقدم في ما جاء في منيع أن المراد وقت الحج؛ لاستحالة كونه أعانه صرفاً، واحتجوا في المراد بوقته، قال الموفق: وكل واحد من صوم ثلاثة وسبعة وقت. وقت حواري ووقت سحابة، أما وقت الثلاثة فوقت الاختيار هنا أن يصومها ما بين إحرامه الحج ويوم عرفه ويكون حرثاً، قال صاوس: يصوم ثلاثة أيام أحرها يوم عرفه، وروى ذلك عن عطاء وشعبي ومجاهد وأحمد بن حنبل وسعيد بن جابر وعندهما وعمر بن دينار وأصحاب الرأي، وروى بن عمر وعائشة أن يصومهن من بين إهلاله الحج ويوم عرفه، وظاهر هذا أن يجعل أحرها يوم شروء، وهو قول الشافعي، لأن صوم يوم عرفة عرفة غير مسحوب، وكذلك ذكر القاضي في 'أحرار' والنصوص عن أحمد بن حنبل وقض عليه من قول حنبل أنه يكون حرها يوم عرفه، وهو قول من سبوا من علماء، وبما أحسنه صوم يوم عرفة ههنا؛ موضع الخلاف، وهذا القول يستحب به تقديم الإحرام بالحج قبل يوم شروءه يصومها في الحج. وبما صام منها شيئاً قبل إحرامه الحج حار، نص عليه، وأما وقت حوار صومها فإذا أحره بالعمرة، وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد بن حنبل من عمرة، وفي حديث والشافعي: لا حوار إلا بعد لإحرام الحج، ويروى ذلك عن بن عمر، وهو قول إسحاق وسنن؛ بقوله عن ابن عمر: (١٩٦) من حج، سبعة أيام، ولأنه صامه حب فله حر ثمنه على وقت وجوبه، كسائر الصيام بواجب، ولأن ما قبله وقت لا حوار فيه المدن، ولا حوار المدن كقول لإحرام بالعمرة، وقال الثوري والأوراعي: يصومهن من أول اعتبار إلى يوم عرفة، وبما أن إحرام العمرة أحد إحرامي المنيع فحار تصوم بعده كإحرام الحج، وأما قوله تعالى: (١٩٦) من حج، فقبل. معناه في شهر الحج، ولا بد من صيامه، بد كان الحج فعلاً لا يصام فيها، بما يصام في وقتها أو في أشهرها، فيه في قوله تعالى: (١٩٧) من حج، سبعة أيام، أم الثاني فقد قال الموفق: أما السبعة ففيه نص وقد روي حنبل ووقت حوار، فأمر وقت الاختيار فإذا رجع إلى أهله، ما روى ابن عمر: أن النبي قال: من حج سبعة أيام في حج سبعة أيام في حج سبعة أيام في حج سبعة أيام، متفق عليه، وأما وقت حوار فقد نصي إليه الشافعي، قال الأثر: مثل أحمد هل يصوم في الصبر أو لمكة؟ =

أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: الصَّيَّامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا مَا بَيْنَ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ صَامَ أَيَّامَ مِنِّي.

٩٥٤ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ .

= قال. كيف شاء وهذا قال أبو حنيفة ومالك، وعن عطاء ومجاهد: يصومها في اصريق، وهو قول إسحاق، وقال ابن اسد: يصومها إذا رجع إلى أهله؛ للبحر، ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي، وقيل عنه كقولنا وكقول إسحاق، ولنا: أن كل صوم لزمه وجار في وطنه جار قتل ذلك كسائر الفروض، وأما الآية فإن الله تبارك وتعالى حوّر له تأخير الصيام الواجب، فلا يجمع ذلك الإجراء فيه كتأخير صوم رمضان في السفر **الصيام** الذي أوحاه الله عز وجل "من تمتع بالعمرة إلى الحج من لم يجد هدياً" لقوله عز اسمه:

٥ (السفر ١٩٦) فهذا الصيام يجب أن يصام ما بين أن يهل بالحج أي يحرم به إلى يوم عرفة، ولا يجوز صيامها قبل إحرام الحج، وبذلك قال مالك والشافعي خلافاً للحنفية وأحمد، إذ أباحوا صيامها قبل إحرام الحج بعد إحرام العمرة، كما تقدم قريباً في بيان المذهب، فإن لم يصم أحد" إلى يوم عرفة أصام أيام مني" الثلاثة التي تلي يوم البحر. قال الناجي: وهي أيام التشريق الثلاثة تلي يوم البحر، وهذا يقتضي صحة الصوم من وقت يحرم بالحج وأن ذلك مبدأ، إما لأنه وقت الأداء وما بعد ذلك من أيام مني وقت القضاء، وإما لأن في تقديم الصيام قبل يوم البحر إبراء لندمة ذلك مأمور به، وإما أن صيام أيام مني مموع، يباح الصوم فيها للضرورة من من يصم قبل ذلك، ليكون صومه في حجه، وما بعد أيام مني فيس محلاً لهذا الصوم على وجه الأداء، وقد قال أصحاب الشافعي: إن صيام أيام مني إنما هو على وجه القضاء، والأظهر من المذهب أنه على وجه الأداء وإن كان الصوم قبل ذلك أفضل. قست: وبه أحد مالك والأوراعي والشافعي وأحمد وإسحاق، ورححه النووي في "الروضة". وقال أبو حنيفة والشافعي في الحديدي: لا يصوم. قال الرركشي: وإليه رجع أحمد، قال محمد: أحرم مالك عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ هي عن صيام أيام مني، قال: وهذا بأحد لا يعني أن يصام أيام التشريق؛ لمعه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قضا، قال الطحاوي بعد أن أخرج حديث النبي عن ستة عشر صحابياً: فنما ثبت بهذه الأحاديث فيه عن صيام أيام التشريق وكان فيه عن ذلك مني، والحجاج يقيمون بها، ومنهم المتمتعون، ومنهم القارئون، ومن يستش منهم متمتعاً ولا قارباً، دخل المتمتعون والقارئون في ذلك، كذا في "المحلى".

في ذلك أي فيمن لم يجد الهدى من المتمتع مثل قول عائشة . . . المذكور قبل ذلك، ذكره المصنف تأييد وتقوية لمحتاره، وقد أخرج البخاري في "صحيحه" هذين الأثرين مجتمعاً، فروى بسنده إلى الزهري عن عروة عن عائشة، وعن سام عن ابن عمر قالوا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصم إلا لمن لم يجد الهدى. قال الحافظ: =

كِتَابُ الْجِهَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّرْغِيبُ فِي الْجِهَادِ

٩٥٥ - **مَات** عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَفُتُّ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ.

٩٥٦ - **مَات** عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَكْفُلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ حَالٌ مِنَ الْمُسْكِنِ فِي حَادٍ

= هو من رواية الزهري عن مسدد فهو موصول. وقال صحابي بن عمر وعائشة: أحده من عموم قوله تعالى: وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّهُ لَأَنفُسِكُمْ مُحَارِبٌ فِي حَرْبِكُمْ لَأَنْقُصَنَّكُمْ أَزْوَاجَهُمْ وَلَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْفُسُهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ إِلَى اللَّهِ فَأَجْرُهُمْ أَتَوَفَّى سَائِرُ الْأَنْفُسِ الَّتِي أُقْتِلَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ أَجْرُهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُجَاهِدُونَ. فمدخل فيه أيام التشريق.

القائم الدائم الخ يريد أن حال مجاهد في سبيل الله في آخره ونحوه مثل آخر هذا؛ لأن جميع صرف المجاهد وأكله ونومه وغفلته بمثل ثوابه ثواب الذي يقرن بين الصلاة والصوم.

تكفل الله الخ. الكفالة: لصمان، وإذا أضاف الكفالة إلى امرأة في هذا العمل؛ لأنه أولى كفيل على سبيل لتعطيه شأن الجهاد والتصحيح ثواب مجاهد، وقوله: "لا يخرج من بيته إلا لجهاد في سبيله"، يريد أن يكون حروجه في جهاده حائضا لله تعالى. لا سببه صب عيمة ولا عصبه. لأهل وعشيرته، ولا حب ظهور ولا سمعة، ولا شيء من المعاني غير الجهاد في سبيل الله. يكون كمنه الله هي لعب، وإذا كانت بيته وعقده الجهاد فلا ينقص آخره ولا ينقص عقده ما كان من عسمة، بل هي رزق ساقه الله إليه وأجره وأجر كامل، وإنما يكره أن يكون سبب حروجه وعقده ومقصده في قتله عيمة أو صهار سحدة. **وتصديق كلمته الخ** يحمل أن يريد به الأمر بالقتل في سبيل الله وما وعد الله عليه من ثواب، وحمل أن يريد به شهادته وأن تصديقه هما يشب في نفسه عدوة من كذبهما، وأحرص على قتله ومجاهدته، وقوله: "أن يدحه الحية أو يردده إلى مسكه الذي حرج منه" يريد - والله أعلم - أن يدخله الجنة إن أصيب بموت أو قتل؛ لأنه ليس في اللفظ ما يختص بالقتل دون غيره.

أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ.
 ٩٥٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الْحَيْلُ ثَلَاثَةٌ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ**، فَأَمَّا
 الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا
 أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قُطِعَتْ
 طِيلُهَا ذَلِكَ فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا
 مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ، فَهِيَ لَهُ أَجْرٌ...
مفعول تكمل
أي عدت عاليًا من الأرض بحواضرها جمع روث

يدخله الجنة - يعتمل وجهين أحدهما: أن يدخله الجنة بأثر قتله، ويكون هذا تخصيصاً للشهداء، كما خصوا بأنهم
«مرفحين بما نالوا من فضله» (عمران ١٧٠) والثاني: أن يدخله الله الجنة بعد العتق، ويكون فائدة تخصيصه
 أن ذلك يكون كفارة لجميع خطايه وإن كثرت إلا ما حصه الدليل، وأنه لا موارنة بين ما اكتسب من الخطايا
 وبين ثواب ما حرج له من الجهاد فله يرجع، ويؤيد هذا التأويل حديث أبي قتادة رضي الله عنه في الذي سأل النبي ﷺ
 أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ صَابِرًا مَحْتَسِبًا مَقْتُلًا غَيْرَ مَدِينٍ أَيْكُفَّرَ اللَّهُ عَمِّي حَتَايَايَ؟ فَقَالَ **«نَعَمْ»**، ثُمَّ قَالَ لَهُ بَعْدَ أَنْ رَدَّ عَلَيْهِ:
إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ.

الحيل ثلاثة إلخ يريد أن اتحادها وربطها في العال بكون لأحد هذه الثلاث الأحوال، إما مجرد الأجر، وهو لمن
 ربطها في سبيل الله، وإما لستر، وهو لمن ربطها ليكتسب عليها، وإما للورر، وهو لمن ربطها على الوجه الممنوع
 منه وارتباط الحيل وربطها هو اقتناؤها، وأصله من الربط بالحبل والمفود، ولما كانت الحيل لا تستبد من ذلك
 وكان كل من اقتنى فرسا ربطه، وكثر ذلك من استعمالها حتى سماوا اقتناءها واتحادها ربطا، فمعنى ربطها في
 سبيل الله: إعدادها هذا الوجه واتحادها بسسه، وهو من وجود الر يثبت عليه صاحبه في حال مقامه دون
 استعماله في الجهاد وعزو العدو؛ لأنه من باب الإيقاق في سبيل الله والإعداد له والإرهاق على العدو، فإذا غزا
 به كان له أجر الجهاد والعرو وأجر الاتحاد والرباط. **طيلها**: بكسر الطاء المهملة وفتح التحتية: الحبل الذي تربط
 به الدابة ويطول لترعى، ويقال: الطول بالواو أيضا. (المحلى)

ولم يرد إلخ: أي وإحال أنه لم يرد صاحبها سقيها، وإذا حصل ذلك له حيث لم يقصد فعند قصده أولى. (المحلى)

[illegible]

(الترتيب: ٧، ٨)

٩٥٨ - **م** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنْزِلًا؟ رَجُلٌ آخِذٌ بِعُنَانِ فَرَسِهِ**

نعم وبالعنف أي استعلاء عن الناس وكفا عن السؤال تجمع نتائجها، وحق رفاها الركاة، وحق ظهورها حمل مقطوع العزة والحاج، فصره عملاً مستدلين به بإختار ركاة في الخيل، وتأولوه إجماعاً بأن المراد باحق في رفاها الإحسان إليها، والقيام لعلها، والشعقة عليها في الركوب. **وبناء** يكسر الين ويد أي معادة لهم. (الحنى وكذا في النهاية) **وسئل النبي** ^ص 'عن الحمر' يريد - والله أعلم - أن السائل له ما يعلم أن كان حكم الحمر حكم الخيل فيما ذكر من أنها لرجل أحر ولرجل ستر وعلى رجل ورر، أو يكون محالاً حكم الخيل في ذلك؛ لأنها لا تتحد عدلاً للجهاد ولا تربط فيه، وهي مما حرت العادة أن يساويها ولا يفتخر باقتنائها، ولا هي مما يتكسب بركوبها، وأن يكسب بالحمل عليها كالإبل والبعال "فقال" ^ص لم يرس عني فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة العادة" يريد - والله أعلم - أنه لم يرس عليه فيها من التفسير والتفسير ما يزل في الخيل؛ لأنها غير مشاركة لها في ذلك، ولكنها داخلة تحت قوله تعالى: **فمن سار منها سراً أو علاناً فليس عليه جهاد** والحمر وإن لم تبلغ مبلغ الخيل في الجهاد فقد يعمل عليها راحلته من لم يستطع اقتناء الخيل، ويحمل عليها راده وسلاحه، ويتكسب عليها صنفاء الناس، وأما هي فيشتريها ويستعين بها أهل الشرك والعبي على عرو الإسلام فيوررون بها، فهذا مستفاد من عموم الآية؛ لأن اقتنائها لا يغلو أن يكون من عمل الخير، أو من عمل الشر، وقد أحرر تعالى من عمل شيئاً مهما فله يراه، وهذا يدل على وجوب التعلق به لغة وشرعاً، وقوله ^ص 'الآية الجامعة' يريد العامة، وقوله: "العادة" يريد القليلة المثل في هذا الحكم، يقال: كلمة فادة وفدة أي شادة.

الإحرام الح وقد علم أنهم يريدون ذلك على سبيل التيسير لهم على الإصغاء إليه والإقبال على ما يحزنه والتفرغ لهم، ويغتمل أن يريد بقوله "أحير الناس مرلة" أكثرهم ثواباً في الآخرة وأرفعهم درجة. وقوله "رحل أحد بعان فرسه يجاهد في سبيل الله" يريد - والله أعلم - أنه مواظب على ذلك، ووصفه بأنه أحد بعان فرسه يجاهد في سبيل الله بمعنى أنه لا يخو في الأعباء من ذلك راكلاً له أو قائداً هذا معظم أمره ومقصوده من تصرفه، فوصف بذلك جميع أحواله وإن لم يكن أحداً بعان فرسه في كثير منها.

يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَتَزِلًا بَعْدَهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي غَنِيمَتِهِ يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ وَيَعْبُدُ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا.

٩٥٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عُبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ

ألا أخبركم إلخ وصف رسول الله ﷺ أفضل الممارين ووص عليها ورعب فيها من قوي عبيها، وأحر بعد ذلك بفصل من قصر عن هذه الممرلة وضعف عنها، وليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على أن يكون أحدًا يعال مرسه فيه، ففي الناس الضعيف والكبير ودو العاهة والفقير، ووصف ﷺ هذا المعتزل في أنه في عيمة بلفظ التصغير إشارة - والله أعلم - إلى قلة المال، وقد يكون عثرته ضعفا عن الجهاد، وقد روي عنه ﷺ أنه قال في عرافة: **بِأَفْوَاهِهِمْ حَتَّى لَا يَسْمَعُوا مِنْهُ وَلَا يَخَافُوا مِنْهُ وَلَا يَحْشَوْنَ مِنْهُ** ويحتمل أن تكون له قوة على الجهاد ولكنه يؤمر مع العلى عنه بالانقراض والاعتزال؛ لما يرى أن ذلك أرفق به وأوفق له في دينه، فهذا أقام الصلاة وآتى الزكاة وعند الله تعالى فمرلته بعد ممرلة الجهاد من أفضل الممارين؛ لأدائه الفرائض، وإحلاصه لله العباد، وبعده عن الرياء والسمعة إذا حمي موضعه ولم يكن ذلك شهرة له، ولأنه لا يؤدي أحدًا ولا يذكره، ولا تنبع درجته درجة الجهاد، لأن مجاهد يذب عن المسلمين ويجاهد الكافرين حتى يدخلهم في الدين، يتعدى فصله إلى غيره ويكثر الانتفاع به، وهذا المعتزل لا يتعدى نفسه إلى غير. ولو أن رجلا رأى أن الانقراض أسلم لدينه وأعدس لحاله، ورأى أن نفسه أطوع له في الصلاة والزكاة فأقبل عليها هذا المعنى لكان ذلك - والله أعلم - الخط له، فمن الناس من يجد نفسه أطوع له في الصلاة، ومنهم من يجدها أطوع له في الجهاد، ومنهم من يجدها أطوع له في غير ذلك من أبواب البر، وإنما ذلك بحسب ما يفتح على الإنسان ويقسم له.

بايعنا رسول الله ﷺ أصل البيع في كلام العرب: المعاوضة في الأموال، ثم سميت معاودة النبي ﷺ ومعاودة المسلمين مبايعة بمعنى أنه عاوضهم بما ضمن لهم من الثواب عوضا عما أحد عليهم من العمل، قال الله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ شَاسٍ﴾** إلى قوله **﴿يَخُوفُ الْعَصَةِ﴾** (سورة ١١١) **على السمع والطاعة**: السمع ههنا يرجع إلى معنى الطاعة، ولعله أن يكون أصله الإصغاء إلى قوله والتمهم له، يريد أن الذي شرط عينا السمع والطاعة لأوامره ونواهي على كل حال في حال اليسر وحال العسر، ويحتمل أن يريد به يسر المال وعسره، والتمسك من جيد الراحلة وواهر الراد والاقتصار على أقل ما يمكن منهما. "والمشط والمكره" يريد وقت النشاط إلى امتثال أوامره ووقت الكراهية لذلك، ولعله أن يريد بـ"المشط" وجود السيل إلى ذلك والتفرع له وطيب الوقت وضعف العدو، ويريد بـ"المكره" تعذر السيل وشغل المانع وشدة اهواء ناخر والرد وصعوبة السفر وقوة العدو.

فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ تَقُولَ أَوْ تَقُومَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

٩٦٠ - **ماث** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَذْكُرُ لَهُ جُمُوعًا مِنَ الرُّومِ وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَمَّا بَعْدُ! فَإِنَّهُ مَهْمَا يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ مُنْزِلٍ شَدِيدٍ يَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَهُ فَرَجًا، وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **هـ** **أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا** **وَصَابِرُوا وَرَاضُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ عَنكُمْ تَفْخَحُونَ هـ** (ال عمران: ٢٠٠)

وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ هـ قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك شرطاً على الأنصار أن لا يمارعوا فيه أهله وهم قريش، ويحتمل أن يكون هذا مما أحد على جميع الناس أن لا يمارعوا ولاية الأمر فيهم وإن كان فيهم من يصلح لذلك إذا كان قد صار لعيره. قال الحافظ السيوطي: هو الصحيح، ويؤيده ما رآه أحمد: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ كَيْفٍ إِذَا كَانَ قَدْ صَارَ لَعِيرَهُ**. قال الحافظ السيوطي: هو الصحيح، ويؤيده ما رآه أحمد: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ كَيْفٍ إِذَا كَانَ قَدْ صَارَ لَعِيرَهُ** في الأمر حقاً، ولابن حبان زيادة: **هـ** **كَيْفٍ مَثَلٌ وَصَبْرٌ صَبْرٌ** ولسحابي زيادة: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ كَيْفٍ إِذَا كَانَ قَدْ صَارَ لَعِيرَهُ** إلا أن تروا كفراً بواحاً أي ظاهراً. (المحلى)

كتب أبو عبيدة هـ يستشير فيما يفعله لما فجع المسلمين من جموع الروم، ويعينه ما يتقي منهم ويخاف من ضعف مسمي الثغور عنهم، فكتب إليه عمر بما ذكر في الحديث يريد أن عاقبة المؤمنين إلى الفرج.

من منزل شدة: بإضافة المنزل - برنة المفعول - إلى الشدة من قيل إضافة الصفة إلى الموصوف، وفي نسخة: شدة بالرفع، وقوله: "من منزل" بزة اسم الفاعل محرور منون ووجهه طاهر. (المحلى)

لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ: يعني المذكور في قوله تعالى: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ كَيْفٍ إِذَا كَانَ قَدْ صَارَ لَعِيرَهُ** مع **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ كَيْفٍ إِذَا كَانَ قَدْ صَارَ لَعِيرَهُ** (شرح ٦٠٥) كرره؛ ليدل على أن العسر المعروف معه يسر. قوله تعالى: **هـ** **أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا** أي على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد، "وصابروا" أي غالبوا أعداء الله بالصبر على شدائد الحروب. "وراضوا" أهدانكم وخبولكم في الثغور مترصدين للغزو، وأنفسكم على الطاعة. (المحلى) قال الباجي: قوله: "لَنْ يَغْلِبَ العسر" قيل: إن وجه ذلك أنه لما عرف العسر اقتضى استعراق الحس فكان عسر الأول هو الثاني، ولما كان اليسر منكراً كان الأول منه غير الثاني، فهذا يقتضي أن اليسر عند الظفر بالمراد والأجر، فالعسر لا يغلب هذين اليسرين؛ لأنه لا بد للمؤمن أن يحصل أحدهما.

النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ

٩٦١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ

٩٦٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ لِكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ قَتَلُوا ابْنَ أَبِي الْحُقَيْقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ، قَالَ: فَكَانَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: بَرَحْتُ بِنَا امْرَأَةً ابْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ بِالصِّيَاحِ، فَأَرْفَعُ عَلَيْهَا السَّيْفَ ثُمَّ أَذْكُرُ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْفُفُ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَسْتَرَحْنَا مِنْهَا.

٩٦٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ امْرَأَةً.....
كذا أرسل أكثر الرواة

يسافر بالقرآن أي المصحف أو ما فيه قرآن، فيكره ذلك عند أبي حنيفة والشافعي رحمهما، ويحرم عند مالك رحمه الله. **قال مالك رحمه الله** قال ابن عبد البر: كذا قاله أكثر الرواة، ورواه ابن وهب فقال في آخره: "حشية أن ياله العدو" في سياق الحديث، وكذا رواه ابن ماجه من طريق ابن مهدي عن مالك: "مخافة أن ياله العدو" في نفس الحديث، وعند مسلم والنسائي تلك الريادة من غير طريق مالك، لقطه: "فإني لا أمه العدو"، فظهر تعميل النهي عن إشارة، فهذا فرق الحنفية بين العسكر الكبير والصغير، فيجوزون في الأول؛ لأن الغالب فيه الأمن خلاف الثاني. (المحلى)

برحت ما يريد أظهرت أمرنا بصياحتها فكان يجمع قتلها إذا رفع عليها السيف ما يذكر من هي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان، ولولا ما يذكره من ذلك النهي لقتلها فاستراحوا منها، وهذا يدل على التعلق بالعموم؛ لأنه أجرى نهْي رسول الله ﷺ على عمومته في سائر الحالات. **بعض مغازيه** **الح**. أي غزوة فتح مكة كما في "أوسط الطبراني" من حديث ابن عمر، والحديث مخرج في الصحيحين والسنن إلا "سنن ابن ماجه" و"مسند أحمد" و"صحيح ابن حبان" و"مستدرک الحاكم"، وفي بعض رواياتهم رأى امرأة مقتولة فقال: ما كنت هذه بقدر فممن فسد. وهذا الحديث أجمع العلماء على عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهم عن القتال. **قصه** هم عن الكف، =

مَقْتُولَةً فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

٩٦٤ - **ما لث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعَثَ جِيُوشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمْشِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ، فَزَعَمُوا أَنَّ يَزِيدَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: **إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ** وَإِمَّا أَنْ تُنْزَلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَتَيْتَ بِنَازِلٍ....

- وفي استنباطهم مفعلة بالاسترفاق أو عداء، وحكى حارمي قولاً لبعض العلماء حوار ذلك على صاهر حديث الصعب بن جثامة عبد الأئمة الستة: سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من سائهم ودراريهم، قال: **هم مهيمة**. وأشار أبو داود إلى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي، كذا في 'فتح الباري' وغيره من شروح 'صحيح البخاري'. قد لناحي: قوله: 'رأى في بعض معاربه امرأة مقتولة فأكر ذلك' يتضمن أن يكون ﷺ علم من حال تلك امرأة أهله تقاض، ويحتمل أن يكون حمل أمرها على المعهود من حال النساء في بعدهن عن القتال والمعة، وقد روى رباح بن ربيع قال: كما مع رسول الله ﷺ في عروة رأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلاً فقال: انظر على ما اجتمع هؤلاء، فجاء فقال امرأة مقتولة، فقال: ما ذلك؟ فقال: نساء، قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلاً، فقال خالد: لا تقتل امرأة ولا عسيماً، فهذا يقتضي أن الملع من قتل النساء والفتيات أنهم لا يقانون وفيهم معنى آخر فمن الأمور التي يستعان بها على العدو ويتجمع بها دون محاربة مهيمة، فأما إن قاتلوا فلهن يقتلن؛ لأن العنة التي صنعت من قتلهن عدم القتال مهيمة، فإذا وجد مهيمة وجدت علة إبادة قتلهن؛ لأن الحاجة داعية إلى دفع مضرتهن وإزالة معهن الموحود في أرجاء، والله أعلم.

فخرج يمشي إلخ يحتمل أنه خرج معه على سبيل الترحل والتشييع فيكون ذلك سنة في تشييع الخارج إلى العرو والحج وسبل البر، وأصاف مشبه إلى يزيد بن أبي سفيان بما لأنه احتضن عماشاته والقرب منه والمكاملة له، وإما لأنه كان خروجهم بسببه، فقال: "خرج مع يزيد يشيعة" معنى أنه قصد خروجهم تشييعه وإن لم يخرجوا معاً.

إما أن تركب إلخ: على معنى الإكرام لأبي بكر والتواضع له لديه وفضله وحلافته؛ لئلا تكون حاله في الركوب أرفع من حاله في المشي، وقول أبي بكر الصديق ﷺ: "ما أتت سارل وما أنا براكب، إلي احتسنت حظاي هذه في سبيل الله" يريد أن قصده بالمشي في تشييعهم ووصيتهم حسنة في سبيل الله تعالى فلهذا أراد الرفق به والتقوية له؛ لما يلقاه من نصب العدو وتعب السفر ولقاء العدو ومقاومته، وأبو بكر ﷺ لا يبقى شيئاً من ذلك فلم يحتاج من التقوي ما يحتاج إليه يزيد، وقوله ﷺ: "إني ستجد أقواماً رعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فدمعهم وما رعموا أنهم حبسوا أنفسهم له" يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس، وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن المعاونة لأهل منهم برأي أو مال أو حرب أو إحصار غير هؤلاء لا يقتلون سواء كانوا في صوامع أو ديار أو غيرهن؛ لأن هؤلاء قد اعتزلوا العريقين وعقوا عن معاونة أحدهما.

وَمَا أَنَا بِرَاكِبٍ، إِنِّي احْتَسَبْتُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ فَذَرَهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا لَهُ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا عَنْ أَوْسَاطِ رُؤُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ فَاضْرِبْ مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ، وَإِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخْرِبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لَأْكُلَهُ،

فحصوا الخ بالماء وتخفيف الحاء المهملة بعدها مهملة، أي حلقوا رؤوسهم وتركوها مثل أفاحيص القطة، وأفصوص القطة هو موضعها الذي تختم فيه وتبيض. قال في المنصبي: "وخواي یافت قومه را که سترده اند میان سرهای خود پس زن آن را که سترده اند از روی بشیر یعنی بخوش که طلق سر در آن عمر خصلت بخوش بود".

ولا تقطعن الخ به أخذ مالت والأوراعي أنه لا يحل قطع الشجر المثمر وتخريقها في بلاد المشركين، قال: وإنما أمر النبي ﷺ بقطع الحبل؛ لأنه كان مقابل القوم فأمر بقطعها؛ لينسج المكا، كذا ذكره الخطابي، ويحل عند أي حيلة قطع الشجر وإفساد الررع، قال الشافعي في "الأم": يقطع الحبل ويحرق كل ما لا روح فيه، ولعل أمر أبي بكر أن يكفوا عن أن يقطعوا شجرا مثمرا إنما هو لأنه سمع النبي ﷺ يخبر أن بلاد الشام يفتح على المسلمين، فلما كان مساحا أن يقطع ويترك احتار الترك نظرا للمسلمين؛ لما أن تخريب ذلك وتخريقه لا يحل. قال الحاجي: هذا على صريين: أما ما كان البلاد مما يرجي أن يظهر عليه المسلمون فإنه لا يقطع شجره المثمر، ولا يخرب عامره؛ لما يرجي من استيلاء الإسلام عليه وانتفاعهم به، وما كان حيث لا يرجي مقام المسلمين به؛ لعدوه وتوعده في بلاد الكفر فإنه يخرب عامره ويقطع شجره المثمر وغيره؛ لأن في ذلك إضعافهم وتوهيبا وإتلافا؛ لما يتقوون به.

ولا تحرقن: من الإفعال والتفعيل، كره أحمد تخريب العامر إلا من حاجة إلى ذلك. **ولا تعقرن:** أي لا تدخن، قال الإمام أبو يوسف: أكره أن يعقر؛ لأن هذا مثله. قال الحاجي: وهذا أيضا على صريين: أحدهما: أن يكون الإبل والغنم فيستطيع المسلمون أن يخرجوها ويتمولوها فلا تعقر إلا الحاجة، ويحتمل أن يريد بالعقر الذبح والحر، فيقول: لا يسرع بذبحها وتخريبها إلا لحاجتهم إلى أكليها، فأما على وجه السرف والإفساد أو على وجه التمول والإخراج للبيع إلى بلاد المسلمين فلا، ويحتمل أن يراد بالعقر الحرس لما شرد منها بالعقر الذي يجبس ما يذو وشرد، ولا ينبع مبلغ القتل فيقول: ما شرد عبيكم فلا يمكنكم ركوبه واستعماله فلا ترموه ولا تعقروه على الوجه المذكور إلا لحاجتكم إلى أكليه فأحسوه بالعقر. والصرب الثاني من الإبل والغنم ما يعجز المسلمون عن إخراجها فإنه يقتل أو يعقر؛ لأن في ترك ذلك تقوية العدو، فعلى هذا يحتمل قول أبي بكر رضي الله عنه على ما يمكن إخراجها، وحمله ابن وهب على عمومها فقال: لا يجوز قتل شيء من الحيوان إلا لما كنته، وأما دوابهم وحيلهم وبعالهم وحميرهم فإنها تعقر إذا عجز عن إخراجها والانتفاع بها، لم يختلف في ذلك أصحابنا غير ابن وهب، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يجوز عقرها.

وَلَا تَحْرِقَنَّ نَحْلًا، وَلَا تُغْرِقَهُ وَلَا تُغْلِلْ، وَلَا تَجْبِنَ.

٩٦٥ - **مسند** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ مِنْ عُمَّالِهِ: أَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ: اغْدُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُقَاتِلُونَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَلَا امْرَأَةً. وَقُلْ ذَلِكَ لِجُيُوشِكُمْ وَسَرَايَاكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

من كلام عمر بن عبد العزيز

مَا جَاءَ فِي الْوَفَاءِ بِالْأَمَانِ

٩٦٦ - **مسند** عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ كَانَ بَعَثَهُ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يَطْلُبُونَ الْعِلَجَ حَتَّى إِذَا أَسْنَدَ فِي الْجَبَلِ وَامْتَنَعَ، ...

ولا تحرق نحلا يريد دباب النحل لا يغرق بالنار ولا يعرق في ماء، واحتلف قوم مالك فيما لا يفدر على إحراجه من ذلك فروى ابن حبيب عن مالك يعرق ويعرق، وروى عن مالك أنه كره ذلك، ووجه الرواية الأولى أنه لا طريق إلى إتلافها إلا بذلك، وإتلافها مأمور به؛ لأنها مما يقوى به العدو فإذا لم يكن إتلافها إلا بالنار توصل إليه بها كالغارين من العدو، ووجه الرواية الثانية ما روي عن نسي أنه قال: **وكتب منه من لا بأس به** من سجن فأحرقه حتى لا يهرب منه فأحرق منه ما أحرق منه من **ألمه** سجن، وهذا ما لم تدع إلى ذلك حاجة أكل، فإن احتاج إلى ذلك ولم يمكنه دفعها إلا بتحريقها أو تعريقها فعل من ذلك بالتوصل به.

ولا تغلل إلخ العلول: أن يأخذ من العيمة بعض العامين ما لم تنصه المقاسمة والخير: الخرع والفرار عن لا يجوز الفرار عنه. **سرية** يفتح السين وكسر الراء وتشديد التحتية، قطعة من الخيش تنسج أقطارها أربع مائة تمتع إلى العدو، كذا في "النهاية". وقال الناجي: السرية من يدخل در الحرب مستحفا، والخيش: من يدخل معلنا وليس لعددهما حد. **اعدوا** بالذال المهملة، أي سيروا في العدو، وفي نسخة بالراء المعجمة. (محلى)

ولا تقتلوا يقال: مثلث بالقتيل إذا جددت أنفه وأذنه ومدكبره، أو شيئا من أطرافه.

يطلبون العليج: يريد يفر أمامهم فيشعونه. "حتى إذا أسند في الجبل" يريد صار في سنده وامتنع فيه ممن طلبه، قال له: مطرس، وهذه لفظة فارسية، تقول الفرس: مطرس أي لا تخف، فإذا أدركه قتله، فأبكر عمر قتله بعد أن آمن؛ لأنه نقض ما عقد به من التأمين وقد أمر الله تعالى بأن يوفى بالعهد فقال: **هـ** **شها نديس منو آؤوفه** **سغف ديه** (سنة ١) وقال عز وجل: **هـ** **وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ** (سجل ٩١) "العليج" بالكسر هو رجل من كفار العجم. "مطرس" قال الحافظ: الظاهر أن الراوي أفهم المشاة فصارت تشبه الطاء، وهو بالنسبة الفارسي ترجمة "لا تخف" كما فسره.

قَالَ رَجُلٌ: مَطْرَسٌ يَقُولُ: لَا تَخَفْ فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَتْلُهُ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَعْلَمُ مَكَانَ وَاحِدٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْأَمَانِ أَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ يُتَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْحَيُوشِ أَنْ لَا يَقْتُلُوا أَحَدًا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِالْأَمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا خَرَّ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَطَّ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ.

الْعَمَلُ فِيْمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٩٦٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: إِذَا بَلَغْتَ وَادِيَ الْقُرَى فَشَأْنُكَ بِهِ.

والذي نفسي بيده إلخ. يحتمل أن يكون عمر رضي الله عنه رأى قتل المسلم بالمستأمن، وقد قال به أبو يوسف، ومع ماله مالك وأبو حنيفة والشافعي، ولذلك قال مالك: "ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه، وليس عليه العمل" يريد أن من قتل من المسلمين مستأماً فإنه لا يقتل به. وسئل مالك إلخ. هذا كما قال: إن الإشارة بمسرة الكلام والكتابة؛ لأنها إيهام بالأمان فيجب أن يتقدم إلى الحيوش أن لا يقتلوا من أشاروا إليه بالأمان، والإشارة بالأمان على صريخ، أحدهما: أن يشير إلى مجتمع بالأمان، فهذا يكون أما يذهب حيث شاء، والثاني: أن يؤمس أسيراً بعد أن يأسره، فهذا لا يجوز له ولا لعيره قتله حتى يبلغ الإمام فيرى فيه رايه؛ لأنه أمه بعد أن ثبت فيه حكم النظر للإمام ما حتر قوم. باحذاء المعجمة والعوقية أي ما نقص، قال أبو يوسف: لو أن رجلاً أشار إلى رجل بالأمان ولم يتكلم بذلك؛ فإن الفقهاء اختلفوا فيه، وأحسن ما سمعت في ذلك أنه أمان.

إذا أعطى شيئاً إلخ. يريد أخرج في سبيل الله بقة أو فرساً أو سلاحاً، "يقول لصاحبه" يريد الذي يدفع إليه ذلك إذا بلغت وادي القرى" يريد أن هذا هاية في سفره، ومقتضى عزوه في رجوعه عارياً من الشام "فشأنك به" يعني هو ذلك قوله: "إذا بلغت وادي القرى" موضع قريب جبر فتحه النبي ﷺ، والمقصود المسافرة للجهاد، وذكر الموضع على سبيل المثال، والله أعلم.

فشأنك: منصوب بإضمار فعل، ويجوز رفعه أي أكرم شأنك بالشيء المعطى، وأما قبل الارتحال فراجع به إن شاء.

٩٦٨ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الْغَزْوِ فَلَبَّغَ بِهِ رَأْسَ مَغْزَاتِهِ فَهُوَ لَهُ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ أُوْحِبَ عَلَى نَفْسِهِ الْغَزْوُ فَتَجَهَّزَ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مَنَعَهُ أَبَوَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: لَا يُكَابِرُهُمَا وَلَكِنْ يُؤَخَّرُ ذَلِكَ إِلَى عَامٍ آخَرَ، فَأَمَّا الْجَهَّازُ

جامعها

معناه **الح** المعنى موضع العزو. وقد يكون عزو نفسه. كذا في النهاية، يعني إذا تبع الرجل بالعصبة رأس العزو والعصبة له وإلا فهي على حصر الرجوع. وفي أحد ماث وجماعة من أهل العلم، وقال صاوي ومجاهد: إذا رفع عن مالك شيء يخرج به في سبيل الله فاصنع به ما شئت وضعه عند أهلك، قال محمد: فإن أبو حبيسه وغيره من فقهاءنا؛ إذا رفعه إليه صاحبه فهو له.

وسئل مالك **الح** هذا كما قال. إن من أوجب على نفسه العزو سدر أو نفسه فتجهز به ثم معه منه أبواه فليس له أن يكابرهما في ذلك العام، وليؤخر عزوه إلى العام المقبل، وقد سأل جاهد عن صريين أحدهما: أن لا يتعين على المكلف العزو واجهاد لقيام غيره به فهذا يرميه ساعة أبويه في المنع منه مؤمن كان أو كافرا، قاله سحنون، والأصل في ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ واستشاره في الجهاد، فقال: "يا رسول الله! قال. **فمنه** **فحده**، ومن جهة المعنى أن ساعة أبويه من فروع الأعيان، وجاهد من فروع كفاية، وفروع الأعيان أكد. وانصرت الثاني. أن يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين من وجهين أحدهما: أن يوجب ذلك على نفسه سدر أو قسم. والثاني: أن يجب ذلك عليه بأصل شرع ويعين عليه نفقة تعدو وضعف المسلمين عنه، فأما إن أوجب ذلك على نفسه فليسمع منه مع أبويه، وإن كان يجب ذلك عنه بأصل شرع لا يمتنع منه منع أبويه، وانفرد بينهما أن حق أبويه قد وجب عليه فليس له أن يسقطه سدر يلزمه نفسه، وليس كذلك ما ثبت بأصل الشرع؛ فإنه يجب بالوجه الذي وجب به حق أبويه فإذا كان أكد من حق أبويه لا يمكن لهما منع منه.

فأما الجهاد **الح** يريد أن هذا الأفضل به؛ لأنه ما قد نوى به حر وسبه معزو، فاستحب له أن لا يرجع عن ذلك، فإن أمسكه كذلك فمات قبل العزو به فإنه ميراث سواء أمسكه عنده أو جعله على يد غيره؛ لأنه كصدقة سدرها ولم ينفدها، فإن أشهد بمقادها فهو على صريين، أحدهما. أن يشهد بإفادها: إن مات فهذا تكون من الثلث، والثاني: أن يشهد بإفادها على كل حال فهذا تكون من رأس المال، وقوله "فإن حثني أن يفسد باعه وأمسك" ثم حتى يشتري به ما يصلحه للعزو" يريد أن يكون جهاده ذلك مما يفسد ويتغير كالأرواد والأصعمة وغير ذلك مما يسرع إليه لفساد، فإنه يبيعه ويمسك ثمه، لأن الشئ يقوم مقامه، فإن كان عيا يعم أنه بقدر على مثل ذلك، أو أفضل منه إذا تبسر عزوه لا يمكن له التصرف فيه إذا اعتقد أن يعوض منه مثله، أو أفضل منه.

فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَرْفَعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ، فَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفْسُدَ بَاعُهُ وَأَمْسَكَ ثَمَنُهُ حَتَّى يَشْتَرِيَ بِهِ مَا يُصْلِحُهُ لِلْغَزْوِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا يَجِدُ مِثْلَ جَهَازِهِ إِذَا خَرَجَ فَلْيَصْنَعْ بِجَهَازِهِ مَا شَاءَ.

جامع النفل في الغزو

٩٦٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ، فَعَنَمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً وَكَانَ سُهُمَائِهِمْ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقْلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

٩٧٠ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ فِي الْغَزْوِ إِذَا اقْتَسَمُوا غَنَائِمَهُمْ يَغْدِلُونَ الْبَعِيرَ بَعْشَرِ شِيَاهِ.

وكان سهامهم الخ يريد منع سهامهم الواقعة لهم من العيمة اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا، شك في ذلك الراوي، ويحتمل وجهين: أحدهما: أنه شك هل سهامهم كانت اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا. والثاني: أنه شك هل كانت سهامهم أحد عشر وبقوا بعيرا رائدا على ذلك وسعت بالفاصلة اثني عشر بعيرا غير أنه يعود من جهة هذا العدد إلى معنى واحد. وقوله: "وتقفلوا بعد ذلك "بعيرا بعيرا" يريد أعطوه رائدا على ما وجب لهم، ويحتمل أن يكون جميع ما حصل لهم اثني عشر بعيرا من جهة اللفظ غير أن قوله: "عنموا إبلًا كثيرة" يدل على أن سهام كل واحد منهم كانت هذا العدد، والفاصلة في كلام العرب عطية التطوع والريادة في العطاء الواجب، وهذا يقتضي أن النفل في الخمس، وذلك أنه قد سوى بينهم في النفل فقلوا بعيرا، فلو كان النفل من الأربعة الأحماس التي لهم لما كان في ذلك فائدة؛ لأن ذلك كان لهم لو لم يفلوه، وقسمت بينهم الأربعة الأحماس، ولو كان ذلك لكان هذا الفعل لا فائدة فيه، ولكان هذا اللفظ من حملة المعنى، وما أحجمنا على أنه **لا** يفعل ما لا فائدة فيه ثبت أنه قسم عليهم الأربعة الأحماس ثم نفهم بعد ذلك من غيرها بعيرا بعيرا، ولا سهم يمكن أن يشار إليه بقولهم غير الخمس، وهذا مذهب مالك أن النفل لا يكون إلا من الخمس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي **رحمهما**.

بعشر شياه: وفي "الحجاري": أنه عدل عشرا من العنم بعير حين قسم غنائم حين. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَجِيرِ فِي الْعَزْوِ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ شَهِدَ الْقِتَالَ وَكَانَ مَعَ النَّاسِ عِنْدَ الْقِتَالِ وَكَانَ حُرًّا فَلَهُ سَهْمُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَا سَهْمَ لَهُ، وَأَرَى أَنْ لَا يُقْسَمَ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ مِنَ الْأَحْرَارِ.

مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ وَجِدَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ، فزَعَمُوا أَنَّهُمْ تُجَارٌ وَأَنَّ الْبَحْرَ لَفَظُهُمْ وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ مَرَاكِبُهُمْ تَكْسَرَتْ أَوْ عَطِشُوا فَتَزَلُّوا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ: أَرَى ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَرَى فِيهِمْ رَأْيَهُ وَلَا أَرَى لِمَنْ أَخَذَهُمْ فِيهِمْ خُمْسًا.

ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا وَجَدُوا

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ الْح يعني لا سهم لأجير إلا أن يقاتل، وهو قول الثوري، وهذا إذا استوخر لخدمة، وهو قول الأكثر، وقال أحمد وإسحاق: لا سهم له، وأما إذا استوخر ليقاتل فقال المالكية والحنفية: لا يسهم، وقال أحمد: لو استأجر الإمام قوما على العزو م يسهم هم سوى الأحرار، وقال الشافعي: هذا في حق من م يجب عليه الجهاد، وأما أحر النالع المسلم فتعين عليه الجهاد فيسهم ولا يستحق الأحرار. **من الأحرار** فلا يسهم لعدد، وبه قال الثلاثة المالكية والجمهور، ولا للحر إذا م يحضر القتال، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: يسهم من بعثه الإمام رسولاً في حاجته وأمره بالمقام بدليل أنه **أُسهم** لعثمان وطلحة بدر ولم يشهداها (الحسين شرح موطأ)

قَالَ مَالِكُ الْح وهذا كما قال. إن العدو إذا وجد ساحل المسلمين قد ربوا دون إدن أحد من المسلمين أو لفظهم اسحر فادعوا أنهم أبوا للتحارة فإن لم يعلم صدق فوشم فهد فيء، ولو علم صدقهم لم يعرض هم، ووجب تركهم على ما نزلوا عليه، أو يردون إلى مأنهم.

أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ قال عياض: جمعوا على جوار أكل صعدا حريين ما داموا في الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويخور بإذن الإمام وبغير إذنه، وقال الترمذي: لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام، =

مَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْمَقَاسِمُ قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَرَى الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْعَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ كَمَا يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ الْمَقَاسِمَ وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ أَضَرَّ ذَلِكَ بِالْحَيُوشِ، فَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَكَلَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَدَّخِرَ أَحَدٌ

= وروى البخاري عن ابن عمر - كما نصيب في معاربا العسل والعب فأكله ولا برفعه. وقال اساجي - هذا كما قال مالك: لا أرى بأسا، وقد تقدم من قولنا: إن ما يتبع به في أرض العدو مما عدهم على صريين: مباح غير ممنوع وقد تقدم القول فيه. والثاني: أصله الملك ولكنه أئبح الانتفاع به للعداء والقوة، وذلك كل مطعوم من أموال الروم وحده المسلمون في بلادهم، فإن من وحده أكله في دار الحرب ويعلمه دوانه، ولا يحتاج في استباحته إلى قسم ولا إذن الإمام، وإنما يكون الأحده له أحق لحاجته منه، وما فصل منه عنه أعطاه من احتاج إليه من لعاريين، فإن لم يجد محتاجا إليه دفعه إلى صاحب المعام، والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر أنه قال: كما نصيب في معاربا في معاربا العسل والعب فأكله ولا برفعه وأما الحيوان المباح أكله كالإبل والبقر والعم فهما في ذلك منزلة الطعام عند مالك، وقال الشافعي: لا يدح شيء من ذلك إلا لضرورة إذا عدموا الطعام، والدليل على ما نقوله: إن حاجة إلى أكلها والافتيات لها أشد من الحاجة إلى العسل والعب، فإذا جار أكل العسل والعب فإن جور الافتيات للحوم العسل والفر أولى وأحرى، والله أعلم.

وَأَنَا أَرَى الْح وبه قال جمهور. إنه لا بأس بدح البقر والعنم قبل أن يقع المقاسم، وكذلك يحل علف وحطب ودهن وثياب وسلاح به حاجة، وشرط الأوراعي في ذلك إذن الإمام. (الحلي)

بِمَا أَكَلَ الْح يريد أن الذي أئبح له من ذلك أكله على وجه حرمة العادة بأكله، وأما دح الحيوان أو إتلافه أو دح الكثير منه الذي يكفي يسيره ويخرج به عن حد الافتيات المباح إلى حد الإفساد والانتهاك والتدبير فإن ذلك ممنوع، إلا أن يريد إفساده إذا لم يقدروا على العدو إذا لم يصيقوا انتقاله. وقوله: "ولا أرى أن يدحر أحد من ذلك شيئا يرجع به إلى أهله" يريد ما له من ذلك بالقيمة، وإنما له أن يأكل منه حتى يصرفه، فإن فضل منه شيء تصدق به إلا أن يكون التافه اليسير، كالقديد والكعك مما يقل ثمنه، وأما ما أخذ من ذلك للقوة والاستعداد كالفرس والسلاح والثوب يتبع به حتى يقضي عزوه، فهذا احتلف أصحابنا فيه، فقال ابن القاسم: له أن يأخذ ذلك من احتاج إليه بغير إذن الإمام ويتبع به حتى يقضي عروه، وروى عبيد بن ريار واس وهب: ليس له أن يأخذ شيئا من ذلك ولا يتبع به، وجه ما قاله ابن القاسم: إن هذا مما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به، فحار أن يتبع به من أحده دون قسمته كالطعام، ووجه الرواية الثانية: أن هذا مما ينتفع به مع بقاء عينه وله قيمة، فلم يكن لأحد من العامين الأفراد به، كالذهب والفضة والورق والحلي والوظائف. (الناجي)

مَنْ ذَلِكَ شَيْئًا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يُصِيبُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيَتَزَوَّدُ فَيَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءًا، أَيْضَلُحُ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ فَيَأْكُلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْدِمَ بِلَادَهُ فَيَنْتَفِعَ بِثَمَنِهِ؟ قَالَ مَالِكٌ: إِنْ بَاعَهُ وَهُوَ فِي الْعَزْوِ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَجْعَلَ ثَمَنَهُ فِي غَنَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ بَلَغَ بِهِ بِلَدَهُ فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَافَهًُا.

قليلًا

ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو

٩٧١ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَتَى وَأَنْ فَرَسًا لَهُ عَارًا، فَأَصَابَهُمَا الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ غَنِمَهُمَا الْمُسْلِمُونَ فَرَدَّاهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُصِيبَهُمَا الْمَقَاسِمُ.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَا يُصِيبُ الْعَدُوَّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِيهِ الْمَقَاسِمُ

إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَافَهًُا أَي قَلِيلًا كَمَا جَاءَ وَالْخَرُوحُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَفِي نَوَاحِيهِ وَثَوْرِي. يَرُدُّ مَا أَحَدٌ مِنْهُ إِنْ لَمَّا وَهُوَ أَحَدٌ قَوِيٌّ شَدِيدٌ **عَارًا** يَعْنِي لَهَا مَهْمَةٌ عَلَى بَرٍّ أَوْ فِي الْقُبُورِ وَدَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ، وَمِنْ رَجُلٍ عَارٍ إِذَا كَانَ صَانِعًا صَالًا. قَالَ إِمَامُ الْحَارِثِيِّ **عَارًا** مُشْتَقٌّ مِنْ عَيْرٍ وَهُوَ حِمْلٌ بَوَاحِشٍ، أَي هَرَبَ (الْحَبَشِيِّ) **فَرَدَّاهُ** عَلَى بَحْرُونَ، ثُمَّ عَمِدَ فَرَدَّ عَلَيْهِ حَالِدُ بْنُ أَرْوَيْدَ عَدُوًّا حَيًّا. وَمِنْ الْقُرْسِ وَاحْتَفَافٍ فِيهِ، فَرَدَّ عَلَى اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَدَّ عَلَيْهِ فِي رَمْسٍ رَمْسًا. قَالَ عَصَى حَفَافٌ هُوَ مُصَحَّحٌ (الْحَبَشِيِّ)

قَالَ مَالِكٌ **إِنْ** وَهَذَا كَمَا قَالَ. إِنْ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ مَقَاسِمٍ فِيهِ يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ. يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْعَمَلَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَتَّى وَقَعَتْ فِيهِ مَقَاسِمٌ فِيهِ لَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَمَعْنَى يَرُدُّ هَهُمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ دُونَ ذَلِكَ إِنْ أَحَدُ أَهْلِ مَشْرِئٍ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ تَقْهَرٍ نَهَبَهُ نَهَبًا. وَهَكَذَا كُنْ مَا تَمَكُّوهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَصْحَحُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَمْسُكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَصْحَحُ إِسْلَامُهُ عَلَيْهِ أَوْ إِخْلَاكُهُ لَهُ بِصَحْتِهِ. وَقَالَ شَدِيدٌ: لَا يَصْحَحُ مَسْكَهُ لَشَيْءٍ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَمَلَّكَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ، وَرَدَّ إِنْ صَاحِبَهُ، وَكَذَلِكَ مَا أَصَابَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ غَنِمَهُ مَسْلُومٌ فَلَا غَنَمَ بَدَتْ حَتَّى قَسَمَ فَإِنْ صَاحِبَهُ أَحَقُّ بِهِ، يَرُدُّ إِلَيْهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَيُعْطَى مِنْ صَارَ إِلَيْهِ فِي قِسْمِهِ فِيمَتَهُ مِنْ بَيْتِ مَالٍ، وَالذَّيْلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ: إِنْ أَتَقَهَرَ وَالْعَسَاةُ حَتَّى يَمْلِكَ هَا الْمُسْلِمَ عَلَى مَشْرِئٍ، فَحَدَّثَ أَنَّ يَمْلِكُ عَلَى مَشْرِئٍ عَلَى مَسْمُومٍ كَاسِعٍ وَنُصَحَ. (الْحَبَشِيِّ)

فَهُوَ رَدٌّ عَلَى أَهْلِهِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدٍ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ حَازَ الْمُشْرِكُونَ غُلَامَهُ ثُمَّ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ: صَاحِبُهُ أَوْلَى بِهِ بِغَيْرِ ثَمَنِ وَلَا قِيمَةٍ وَلَا غُرْمٍ مَا لَمْ تُصَبِّهِ الْمَقَاسِمُ، فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَكُونَ الْغُلَامُ لِسَيِّدِهِ بِالْثَمَنِ إِنْ شَاءَ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي أُمٍّ وَلَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَازَهَا الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ فَقُسِمَتْ فِي الْمَقَاسِمِ، ثُمَّ عَرَفَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ الْقَسَمِ: إِنَّهَا لَا تُسْتَرَقُّ، وَأَرَى أَنْ يَفْتَدِيَهَا الْإِمَامُ لِسَيِّدِهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَى سَيِّدِهَا أَنْ يَفْتَدِيَهَا وَلَا يَدْعُهَا،

صاحبه أولى به الخ يريد أن له أن يأخذه ولا يدفع فيه قيمة وهو ما يساوي يوم أحده له، ولا لما إن كان وقع فيه تنايع بين المشركين قبل أن يعيم، ولا يعرف نسب ذلك من أفق عييه، ولا يكلف نفسه، ووجه ذلك: أن العيمة لا يستقر ملك العائنين عليها بنفس العيمة، وإنما استقر بالقسمة، وبه قال القاضي أبو الحسن، وهو مذهب أبي حنيفة، ومنك صاحبه يتقرر عليه حال العيمة فكان له أحده غير ثمن، وأما ما بعد القسمة فلا خلاف في تقرر من العائنين عليها، فلو يكن لصاحب ذلك أحده إلا بالثمن كالشفعة

في أم ولد وهذا كما قال: إن أم ابنة قد نبت ولاؤها لسيدها ولم يكمل عتقها؛ لأن سيدها قد بقي له فيها الاستمتاع، وأكثر أحكام الرق من انتزاع المال والخجر وغير ذلك، فإذا عمتها المشركون ثم صارت بأيدي المسلمين بالعيمة، فإن عدم ذلك قبل القسمة فهي لسيدها، وإن لم يعيم بذلك حتى نصيبها المقاسم، فإن مالكا قال: يفتديها الإمام لصاحبها، وقال ابن القاسم وغيره من أصحابنا: يفتديها لنفسه صاحبها، وجه قول مالك: أن الإمام يفتديها له، إنما ذلك لأن صاحبها يغير على اقتكاكها، وليس سبب ذلك من جهته ولا من جهتها، وإنما ألزمه الإمام ذلك بما فعل من لقسمة وليس هذا بمرئاة الأمة، لأن له تركها وهذا ليس له إسلامها وتركها. وجه الرواية الثانية: أن لصاحبها فيها بقية ملك، فلو لمه أن يفتدي ذلك المملوك منها؛ لأن القسمة شهة ملك، وإذا كان منها ما يصح ملكه حار أن يصحح شهة ملكه، فإذا لم يصح الانتفاع بها إلا سيدها أجز عن أن يفتدي تلك الممثلة منها؛ لأن غيره لا ينتفع بها ولا يجوز له تسيبها؛ لأنه لا يملك إحاطة ما يملك منها لغيره.

فإن لم يفعل الخ فإن لم يفتد الإمام "فبني سيدها أن يفتديها" يريد أن الإمام إن ترك الواجب عليه من ذلك أو رأى فيه غير ما راه مالك فإن عني سيدها أن يفتديها على كل حال، وماذا يفتديها؟ احتج أصحابنا في ذلك، فروى ابن القاسم عن مالك أن عني أن يفتديها شتمها الذي أحده به كان أكثر من القيمة أو أقل، وحكى ابن الوار عن أشهب والمغيرة إن عني سيدها الأقل من القيمة والثلث، وجه قول مالك: إن ما افتدي من ذلك لحق القسمة =

وَلَا أَرَى لِلَّذِي صَارَتْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْقَهَا وَلَا يَسْتَحِلَّ فَرْحَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهَا يُكَلِّفُ أَنْ يَفْتَدِيَهَا إِذَا جَرَحَتْ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ أُمَّ وَلَدِهِ يُسْتَرْقُ وَيُسْتَحِلَّ فَرْجُهَا. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّحْلِ يَخْرُجُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ فِي الْمُقَادَاةِ أَوْ فِي تِجَارَةِ فَيْشْتَرِي الْحُرَّ أَوْ الْعَبْدَ أَوْ يُوهِبَانِ لَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الْحُرُّ فَإِنَّ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَلَا يُسْتَرْقُ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّحْلُ أَعْطَى فِيهِ شَيْئًا مُكَافَاةً فَهُوَ دَيْنٌ عَلَى الْحُرِّ بِمَنْزِلَةِ مَا اشْتَرَى بِهِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنَّ سَيِّدَهُ الْأَوَّلَ خَيْرٌ فِيهِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَدْفَعُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ ثَمَنَهُ فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَسَمَهُ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَسَيِّدُهُ الْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّحْلُ أَعْطَى فِيهِ شَيْئًا مُكَافَاةً فَيَكُونُ مَا أَعْطَى فِيهِ غُرْمًا عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَدِيَهُ.

= وإنما يقتدى بالشمس كالأمه، ووجه القول الذي أنه جاز على فتدنيها، فمرمته بقيمة إن كانت أقل من الشمس، وليس ذلك بمنزلة الأمة فإنه محبَّر بين فتدنيها من كنهه، فمثلت ربه من الذي انقسمت به، والله أعلم.

له أن يسترقها إلخ يريد لأن فيها منك سيدها، ولا تصح بربته في رفق، ويد ثم حل بقائي سرقاتها لمحل به وصورها، وبما به على سيده عوض ما يملكه سيدها منها فبما به يتقرر ذلك وما ينمير كان عنه قيمة رفقها؛ لأن رفقها مشعولة بما بقي سيدها فيها من ميثاق، ولأنه لم يملك بغيره فميتها، فإن كان عبداً أحد ذلك منه، وإن كان فقيراً اتبع في دمنه، وإن كان ميثاقاً حل حقه. **فهذا بمرله ذلك** يعني وقوعها في سهم رحل من اسمين بعد ما أصاب مسجون من كقدر كرحلها في وجوب عقوبة على سيد

في المقاداة قال الماحي: الخروج إلى أرض العدو على ثلاثة أضرب جهاد، ومقاداة، وشجاعة، فأما دخول أرض الحرب في الجهاد فقد تقدم ذكره وقصده، وأما دخولها للمقاداة ودخولها للشجاعة فقد سبق. من ركب البحر إلى بلاد الروم في طلب بدية فهي حرجه، وهي عن شجاعة إلى أرض السودان؛ لأن أحكام الكفر الحربي هناك عليه. **فيشتري الحر** أما شراء الحر فإنه لا يصح، إلا أن لا يعلم أنه حر واشتراه، ثم تبين له ذلك، وعنده سمي اعداء شراء، وأصل في ذلك أن عداء مسلمين وحبيصهم من أيدي المشركين واجب لأمر، رواه أنس عن مائث قال: ولو لم يقدروا أن يقتلوه لم يبيعوا ولا يملكون فثبت عليهم، وأصل في ذلك ما روي عن سي **إلا** أنه قال: **أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكروا العاني.**

مَا جَاءَ فِي السَّلْبِ فِي النَّفْلِ

٩٧٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ فَلَمَّا التَّقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَاسْتَدْرْتُ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ فَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكُهُ الْمَوْتَ فَأَرْسَلَنِي، قَالَ: فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَمَرُ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، إلى النبي ﷺ

السلب: يفتحون، في الأصل ما يسب، أطلق على ما كان عني القليل من السلاح والثوب، والدابة ليست بداحلة في السلب. (أعلى) **عمر بن كثير** بضم العين، كما هو رواية الأكثر عن يحيى، ورواه عبد الله بفتح العين وهما أحوان، وباضم أحل وأشهر. (أعلى) **جولة**: بفتح الجيم أي حركة فيها احتلاط وتقدم وتأخر، عبر بذلك احترازا عن لفظ الهزيمة، وكان في هذا اليوم يكسب النبي ﷺ بعنه نحو الكفار ويقور.

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

ريح الموت: أي كادت أموت من شدة تلك الصدمة. **ما بال الناس**: أي انهموا، قال عمر: أمر الله باهزامهم، فإهم لما أعجزوا بكثرة قوتهم واعتمدوا على قوتهم فحارهم الله تعالى باهزامهم بأمر تكويبي، ثم إن الناس رجعوا بعد اهزامهم بصوت العباس بن عبد المطلب، فإن رسول الله ﷺ جعل يقول للعباس عليه السلام - وكان العباس عليه السلام رجلا صنيحا - نادى: يا معشر الأنصار! يا أصحاب السمرة! فجعل العباس ينادي: يا أصحاب السمرة، ففي رواية "مسند": قال العباس: فوالله لكان عصفتهم حين سمعوا صوتي عطفاة البقر على أولادها، يقولون: يا لبيك! يا لبيك! فترجعوا على رسول الله ﷺ. حتى إذا اجتمع عنده مائة استقبوا الناس فاقتنوا، فنظر إلى قتالهم فقال: الآن حمي الوطيس، ثم تناول حصيات من الأرض، ثم قال: شأنت الوجوه، فرمى بها في وجوه المشركين فما كان إنسان منهم إلا وقد امتلأ عيائه من تلك القصة التراب، فولى المشركون الأدبار، وجلس رسول الله ﷺ لما وضعت الحرب أوزارها وهرع من قتال المشركين، "فقال: من قتل قتيلا له عليه بية فيه سله، قال" أبو قتادة: فمقت ثم قلت: من يشهد لي بأبي قنت قتيلا؟ "ثم جلست، ثم قال" رسول الله ﷺ ذلك، أي الكلام المذكور المرة الثانية: "من قتل قتيلا له عليه بية فله سله، قال" أبو قتادة: "فمقت" تابيا "ثم قلت: من يشهد لي؟ ثم جلست؛ =

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: فَقُمْتُ ثُمَّ قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ قَالَ: فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَأَعْطَانِيهِ، فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ ^{أَبُو بَكْرٍ} لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتِلُهُ فِي الْإِسْلَامِ.

- لأنه لم يشهد لي أحد، ثم قال "رسول الله ﷺ" أدت أي الكلام المذكورة مرة "الثالثة، فقامت" ثالثاً، "فقال رسول الله ﷺ: ما لك يا أبا قتادة؟ فاققصص عليه القصة" أي قصة قتل الرجل، "فقال رجل من القوم من أهل مكة من قريش ولم أقف على تسميته، وذكر الواقدي: أن اسمه أسود بن حراعي وفيه بصر؛ لأن الرواية الصحيحة أن الذي أحده قرشي، قاله الحافظ في 'الفتح الباري'. "صدق يا رسول الله! أي أبو قتادة" وسبب ديت القتل عندي، فأرصة" من باب الإفعال أي أرض أبا قتادة، "مه"، أي من السلب بأن تعوضه شيئاً عن ذلك السلب. (بدل المحمود)

لا هاء الله إذا قال الخطابي: هكذا يرويه "إدا" بالألف في أوله، وإنما هو كلامهم "لا هاء الله إذا" أي بلفظ اسم الإشارة، والهاء بدل من الواو، فكأنه قال: لا والله! لا يكون إذا، قال المازني: لا هاء الله إذا، خطأ، وإنما هو: لا ها الله د، أي دايمي، وكذا قال أبو زيد، وكذا في "النهاية" قال: ولك في ألف "ها" مذهباً، أحدهما: ثبت ألفها؛ لأن الذي بعدها مدغم مثل دنة. والثاني: أن تحذفها، لالتقاء الساكنين، وفي "القاموس": يقال: ها الله، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف "ها" وحذفها. في "المصنف": گفت ابو بكر رضي الله عنه بخدا قصد كنه تخفرت رضي الله عنه بوسه شير از شيران خدائے تعالی که جنگ میکند از جانب خدائے تعالی و رسول او، پس بدبتر آنچه که حق اوست، پس فرمود آ تخفرت رضي الله عنه راست گفت ابو بكر رضي الله عنه پس بده آن سلب ابو قتاده را، والله أعلم. **محرفاً** بفتح الميم والراء على المشهور، وروي بفتح الميم وكسر الراء على المشهور، وروي بفتح الميم وكسر الراء: هو الحائط من النحل، مشتق من الحرف بمعنى موهو حيدون.

تأثله أي تملكته وجمعه في الإسلام، قال في "بداية المجتهد": وأما تفيل الإمام من العيبة لم شاء، أعني أن يريده على نصيبه، فإن العلماء اتفقوا على جوار ذلك، واحتلموا من أي شيء يكون النفل وفي مقداره، -

٩٧٣ - **مالك** عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت رجلاً يسأل

= وهل يجوز الوعد به قبل الحرب؟ وهل يجب السلب للقاتل أم ليس يجب إلا أن يفعله له الإمام؟ فهذه أربعة مسائل، هي قواعد هذا الفصل، أما المسألة الأولى: فإن قوماً قالوا: النفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين، وبه قال مالك، وقال قوم: بل النفل إنما يكون من خمس الخمس وهو حظ للإمام فقط، وهو الذي اختاره الشافعي، وقال قوم: بل النفل من حصة العيمة، وبه قال أحمد وأبو عبيد، ومن هؤلاء من أجاز تبديل جميع العيمة، والسبب في اختلافهم هو هل بين الآيتين الواردة في المعام تعارض أم هما على التحجير، أعني قوله تعالى: ﴿لَكُمْ حَقُّ حَقِّهِ مِنَ شَيْءٍ﴾ (الأعراف ٤١) وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ حَقُّ حَقِّهِ مِنَ شَيْءٍ﴾ (الأعراف ٤١) فمن رأى أن قوله تعالى: ﴿لَكُمْ حَقُّ حَقِّهِ مِنَ شَيْءٍ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ حَقُّ حَقِّهِ مِنَ شَيْءٍ﴾ قال: لا نفل إلا من الخمس أو من خمس الخمس، ومن رأى أن الآيتين لا معارضة بينهما وأنها على التحجير، أعني أن للإمام أن يفل من رأس العيمة من شاء، وله أن لا يفل بأن يعطي جميع أرباع العيمة لمعتبين قال جوار النفل من رأس العيمة.

وأما المسألة الثانية: وهي ما مقدار ما للإمام أن يفل من ذلك عند الدين أجازوا النفل من رأس العيمة، فإن قوماً قالوا: لا يجوز أن يفل أكثر من الثلث أو الربع على حديث حبيب بن مسleme، وقال قوم: إن نفل الإمام السرية جميع ما غنم حار، مصير، إلى أن آية الأنفال غير مسوغة، بل محكمة وأنها على عمومها غير محصورة، ومن رأى أنها محصورة بهذا الأثر قال: لا يجوز أن يفل أكثر من الثلث أو الربع. وأما المسألة الثالثة: وهي هل يجوز الوعد بالتبديل قبل الحرب أم لا يجوز ذلك، فإنهم اختلفوا فيه، فكره ذلك مالك وأجاز جماعة، وجه قوله: أن يعرفوا إنما يقصد به وجه الله العظيم ولتكون كلمة الله هي العليا، وإذا وعد الإمام بالنفل قبل الحرب حيف أن يسفث العروة دماءهم في حق غير الله، ووجه قول الجماعة ظاهر حديث حبيب بن مسleme: أن النبي ﷺ كان يفل في العزو في الداء الربع، وفي القبول الثلث. وأما المسألة الرابعة: وهل هي يجب سلب المقتول للقاتل أو لا يجب إلا أن يفعله الإمام، فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال مالك: لا يستحق القاتل سلب المقتول إلا أن يفعله له الإمام على وجه الاجتهاد، وذلك بعد الحرب، وبه قال أبو حنيفة والثوري.

وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وجماعة من السلف: هو واجب للقاتل، قال ذلك الإمام أو لم يفعله، ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط في ذلك شرطاً، ومهم من قال: لا يكون له السلب إلا إذا قتله مقلداً غير مدبر، وبه قال الشافعي، ومهم من قال: إنما يكون السلب للقاتل إذا كان القتل قبل معصية الحرب أو بعدها، وأما إن قتله في حين المعصية فليس له سلب، وبه قال الأوزاعي، وقال قوم: إن استكثر الإمام السلب جاز أن يحسمه، وسبب اختلافهم: هو احتمال قوله ﷺ: يوم حين بعد ما برد القتال: من قتل قتلاً فيه سبه، أن يكون ذلك منه ﷺ على جهة النفل أو على جهة الاستحقاق للقاتل، ومالك قوي عده أنه على جهة النفل من قبل أنه لم يثبت عنده أنه ﷺ قال ذلك ولا قضى به إلا أيام حين، ولمعارضة آية الغنيمة له إن حمل ذلك على الاستحقاق، =

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفَرَسُ مِنَ النَّفْلِ وَالسَّبُّ مِنَ النَّفْلِ، قَالَ: ثُمَّ عَادَ لِمَسْأَلَتِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: الْأَنْفَالُ الَّتِي

أعني قوله تعالى: ﴿...﴾ فإنه لما نص في الآية عدم أن أربعة أحصاها واجبة للعائين، كما أنه لما نص على الثلث للأمة في توارث عمه أن الثلثين للأب، قال أبو عمر: وهذا القول محطوط عنه في حين وفي بدر، وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: كما لا تحبس السب على عهد رسول الله ﷺ. وخرج أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي وحالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ قصى بالسلب للقتل، وخرج ابن أبي شيبة عن أنس بن مالك أن البراء بن عازب حمل على مرزبان يوم البصرة، فضعه صخرة على فربوس سرحه، فلع سله ثلاثين ألفا، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لأي طنحة: إيا كما لا تحبس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيرا ولا أراني إلا حمسة، قال ابن سيرين: فحدثني أنس بن مالك أنه أول سلب خمس في الإسلام، وهذا تمسك من فرق بين السلب القليل والكثير، واحتجوا في السلب الواحد ما هو؟ فقال قوم: به جميع ما وجد على المقتول، واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة، انتهى ملخصا. ومخلص ما في 'الشرح لسير الكبير': أن المراد بلفظ الأنفال في عبارة لفقهاء ما يخص الإمام به بعض العائين فذلك الفعل يسمى تنفيلًا، وذلك المأل يسمى نفلا، ولا خلاف أن التنفيل جائز قبل الإصانة لتحريض على القتال، فإنه مأمور بتحريض: بقوله تعالى: ﴿...﴾. **باب في حرم السلب من حصة** (الأنفال: ٦٥) عهد الخطاب رسول الله ﷺ. ولكل من قام مقامه، فإن الشجعان قلما يتحاربون بأنفسهم. إذا لم يخصوا شيء من الفصاح، فإذا حصه الإمام بذلك فذلك يعريهم على المحاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في حيلة العدو، ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الإمام عبدًا، وعلى قول الشافعي: من قتل مشركًا على وجه المناررة وهو مقل غير مدير استحق سله وإن لم يسبق التنفيل من الإمام؛ لأن قول رسول الله ﷺ: من قتل مشركًا فله نصيب من الفصاح، ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرح لبيان السلب، كقوله: من قتل مشركًا فله نصيب من الفصاح. ولكنا نقول: لو أن قال رسول الله ﷺ: هذه الكفمة بالمدينة بين يدي أصحابه ولم يقل أنه قال هذا إلا بعد تحقق الحاجة إلى التحريض، فإن مالك بن أنس قال: لم يلعبها أن النبي ﷺ قال في شيء من معاربه: من قتل مشركًا فله نصيب من الفصاح، وذلك بعد ما أكرم المسلمون ووقعت الحاجة إلى تحريضهم؛ ليكروا، كما قال الله تعالى: ﴿...﴾. **باب في حرم السلب من حصة** (التوبة: ٢٥) وذكر محمد ابن إبراهيم التيمي أنه قال: ذلك يوم بدر وحين أفضأ، وقد كانت الحاجة إلى التحريض يوم بدر معلومة، فعرنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع، وأيد ما قلنا ما ذكرنا ما ذكره عند الله بن شقيق قال: كان النبي ﷺ محاصرًا وادي القرى فأناه رجل، فقال: ما تقول في العائم؟ فقال: الله عن سهمه لا يرفع، قال: فالعيمة يعنها الرجل، قال: من قتل مشركًا فله نصيب من الفصاح، من أحببت سهمه.

قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ؟ قَالَ الْقَاسِمُ: فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَذَرُونَ مَا مَثَلُ هَذَا؟ مَثَلُ صَبِيغٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنَ الْعَدُوِّ، أَيْكُونُ لَهُ سَلْبُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ الْجَهْدِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ إِلَّا يَوْمَ حُنَيْنٍ.

- فهذا دليل ظاهر على أن القاتل لا يستحق السب بدون التفتيل، وعلى هذا القول اتفق أهل العراق والحجاز. وقال أبو حنيفة: لا يغل بعد إحرار العيمة، وهذا مذهب أهل العراق والحجاز، وأهل الشام يجوزون التفتيل بعد الإحرار، ومن قال به الأوراعي، وما قسا دليل على فساد قوفهم؛ لأن التفتيل لشحريض على القتال وذلك قبل الإصابة لا بعدها؛ ولأن التفتيل لإثبات الاحتصاص ابتداء، لا لإبطال حق ثالث للعائين، أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابها، وفي التفتيل بعد الإصابة إبطال الحق، ثم استدلل بخديث الخمس في الرمام: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: رماماً من شعر من المعتم، فقال: «سبي منه من». وخديث مجاهد أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ: بكى من شعر أحده من المعتم، فقال: «هب لي هذه!» فقال: «سبي منه من»، وخديث أبي الأشعث الصنعاني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه رمام من شعر، الحديث. ثم قال: لو جار التفتيل بعد الإصابة لما حرمه رسول الله ﷺ ذلك مع صدق حاجته، ثم قال: والذي روي أن النبي ﷺ غل بعد الإحرار فإنما يحمل على أنه أعطى ذلك من الخمس باعتباره من المساكين، أو أعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس، أو من الصفي الذي كان له، أو أعطى ذلك مما أفاء الله تعالى عليه لا بإخفاف الحبل والركاب، فقد كان الأمر فيها مقوصاً إلى رسول الله ﷺ. كما قال الله تعالى: «فَلْيُؤْتِكُم مِّنْهُ رِزْقًا» (الأعراف ١). وذكر عن الخالد بن الوليد وعوف بن مالك أنهما كانا لا يحسمان الأسلاب، وعن حبيب بن مسلمة ومكحول: أن السلب مغنم وفيه الخمس، وهكذا روي عن ابن عباس رضي الله عنه. وإنما لأحد بقول هؤلاء؛ لقوله تعالى: «وَمَا يَغْنَمُ إِلَّا مِمَّا يَغْنَمُ» من سبيهم، والسلب من الغنمة، وتأويل ما نقل عن خالد وعوف رضي الله عنه إذا تقدم التفتيل من الإمام بقوله: «من سبي فتنا منه سهم»، وعندنا في هذا المواضع لا يحسم السلب، وأما بدون التفتيل يحسم، والله أعلم.

مثل صيغ: بضم الصاد المهملة وبالعين المعجمة مصعر، كان رجل من أهل العراق قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فصره عمر حتى أدمى رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين! حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي. (المحلى مختصراً)

ما جاء في إعطاء النفل من الخمس

٩٧٤ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُعْطَوْنَ النَّفْلَ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّفْلِ، هَلْ يَكُونُ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ؟ قَالَ: ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَوْقُوفٌ إِلَّا اجْتِهَادُ السُّلْطَانِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ نَفَلَ فِي بَعْضِهَا يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ وَفِيمَا بَعْدَهُ.

القسم للنخيل في العزرو

٩٧٥ - قال مالك: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَقُولُ: لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ.

يعطون النفل من الخمس من العبيمة، كذا فسره الخطابي قال الحافظ: طاهره اتفاق الصحابة على ذلك، وقال ابن عبد البر: إن أراد الإمام أن يتنفل بعض الخيوش معنى فيه، فذلك من الخمس لا من رأس العبيمة، بشرط أن لا يريد على الثلث، وهذا الشرط قال الجمهور، وقال الشافعي: لا يتحدد بل راجع إلى ما يراه الإمام. (المحلى) قال في "المسير الكبير": وصورة هذا التفصيل أن يقول: من قتل قتيلًا فيه سبعة، ومن أسر أسيرًا فهو له، كما أمر به رسول الله ﷺ المادي حين نادى يوم بدر ويوم حنين، أو يعث سرية فيقول: لكم الثلث مما تصيبون بعد الخمس، أو يطلق هذه الكلمة، فعند الإصلاص هم ثلث المصاب قبل أن يخمس، يختصون به وهم شركاء الخيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس، وعند التمهيل هذه الريادة بخمس ما أصابوا ثم يكون لهم الثلث مما بقي، يختصون به وهم شركاء الخيش فيما بقي. **أحسن ما سمعت**: يعني أن الفعل يعطى من خمس الخمس، لا من أصل العبيمة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أصح أقواله الثلاثة. (المحلى) **وللرجل سهم** احتلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق للمقاتل، فهو إما أن يكون راجلاً وإما أن يكون فارساً، فإن كان راجلاً فيه سهم واحد بالاتفاق، وإن كان فارساً فيه ولفرسه سهمان عند أبي حنيفة وروى، وعند أبي يوسف ومحمد له ثلاثة أسهم: =

قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ بِأَفْرَاسٍ كَثِيرَةٍ،

= سهم له وسهمان لفرسه، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق، وبه قال ابن عباس وعطاء بن رباح وسيرين وعمر بن عبد العزيز والأوراعي والثوري وأبو عبيد وابن جرير وأحرون، ولم يقل بقول أبي حنيفة ورواه أحد، إلا ما حكى ديث عن علي وعمر وأبي موسى قال الخافظ في الفتح: والثابت عن علي وعمر كجمهور واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمر وأمثلة الواردة في هذا المعنى، وأما الإمام أبو حنيفة فاستدل بحديث مجمع بن جارية الآتي، وسيأتي شرحه بعد هذا، وأما الخواب من حديث ابن عمر: أنه لم يبين فيه أنه تلك القسمة متى وقعت، هل وقعت قبل حير أو بعدها؟ فلما احتمل أن يكون قبل حير لا يكون فيه حجة؛ لأنه محتمل السح، ومحتمل أن يكون قسمة العيمة في ذلك الوقت معوضا إلى رأي رسول الله ﷺ يقسمها كيف يشاء ويعطيها من يشاء، ويحتمل أن يكون أعطي السهم الواحد نفيلًا فلا حجة فيه، وقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" بموصفين أولهما في الجهاد في "باب سهام الفرس" ولفظه: أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا، ثم أخرج في 'المعاري' عن ابن عمر قال: فسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمًا، فزاد في الثاني لفظ 'يوم خيبر'، والخواب عنه: أن معنى قوله: "للفرس سهمين" أي للفرس مع صاحبه سهمين: لأنه قابل له للراجل، أو يقال: إن كثيرا ما يحذف في كتابة العربية الألف، فقوله: "للفرس سهمين" كان أصله: للفراس سهمين، فحذف الألف منه؛ لأنه يستدل بالمقابلة بأن المراد الفارس لا الفرس.

ثم لما فهمه من الراوي أن المراد بالفرس الفارس دون الفرس، ففسره إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، وإن لم يكن له فرس فله سهم، وأورد البخاري هذا التفسير عن نافع في "المعاري" في الصحيح، فمما فهم نافع هذا المعنى فرواه بالمعنى في محل آخر، كما رواه في الجهاد، فقال: جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا، وكما رواه أبو داود وابن ماجه: أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، ولفظ ابن ماجه: يوم خيبر للفراس ثلاثة أسهم، للفرس سهمان وللراجل سهم، فهذه كلها روايات بالمعنى على ما فهمه الراوي، وكذلك لفظ "مستم" أنه قسم في النمل للفرس سهمين وللراجل سهمًا، وكذلك لفظ "الترمذي"، وأما لفظ "أبي داود": أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهمًا له وسهمين لفرسه، وكذلك لفظ "ابن ماجه": أسهم يوم خيبر للفراس ثلاثة أسهم: للفرس سهمان وللراجل سهم، فهذان الروايتان رواهما الراوي عن ما فهمه، وفهمه ليس بحجة، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه": حدثنا أبو أسامة وابن عمر قال: حدثنا عبيد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ جعل للفراس سهمين وللراجل سهمًا، فهذا هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ "الفرس"، فرواها ابن أبي شيبة بلفظ "الفارس"، فهذا يؤيد ما قدما من التأويل الثاني.

ثم أخرجه عن نعيم بن حماد حدثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه أسهم للفراس سهمين وللراجل سهمًا، ثم أخرجه عن يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل، للفراس سهمين وللراجل سهم، ثم أخرجه =

فَهَلْ يُقَسَّمُ لَهَا كُلُّهَا؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ بِذَلِكَ، وَلَا أَرَى أَنْ يُقَسَّمَ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ
الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى الْبَرَادِيزِينَ وَالْهُجُنَ إِلَّا مِنَ الْخَيْلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ فِي كِتَابِهِ: **وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِمَنْ كَتَبَهَا** ^(١) **وَقَالَ:** **وَعَدُوا لَهُمْ مَا**
اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِجَالٍ لُحُوتٍ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ^(٢) **فَأَنَا أَرَى الْبَرَادِيزِينَ**
وَالْهُجُنَ مِنَ الْخَيْلِ إِذَا أَجَازَهَا الْوَالِي، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: ^(٣) **وَسُئِلَ عَنْ**
الْبَرَادِيزِينَ، هَلْ فِيهَا مِنْ صَدَقَةٍ؟ فَقَالَ: ^(٤) **وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ.**

= عن حجاج بن مهthal حدثنا حماد بن سلمة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قسم
للفارس سهمين وللراجل سهماً. قال الريعي: قلت: ورواه الدارقطني في أوّل كتابه "المؤتلف والمختلف": حدثنا
عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي ومحمد بن عيسى بن أبي ربيعة قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الحارث حدثنا يونس
ابن بكير عن عبد الرحمن بن أمية عن نافع عن ابن عمر. أن النبي ﷺ كان يقسم للفارس سهمين وللراجل
سهماً، وأنت تعلم أن ما وقع في هذه الروايات الصحاح من لفظ الفارس، فالمراد الفارس مع فرسه هما سهماً،
فوقع الاختلاف بين أصحاب عبيد الله بن عمر، فرواه أبو أسامة عبد الحارثي في الجهاد، ورائدة عبد الحارثي
أيضاً في "المعاري"، وسليم بن أحمد عن مسلم والترمذي، وعبيد الله بن عمر عن مسلم بلفظ الفرس، ورواه
أبو أسامة وابن عمر وابن المبارك وابن وهب وحماد بن سلمة كلهم عن ابن أبي شيبة بلفظ الفارس، ثم قال:
وتابعه ابن أبي مريم وحالد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عمر العمري بأشعث في الفارس أو الفرس، فلا يسعي
أن يحمل ما وقع عند ابن أبي شيبة من الرواة العدول والثقات على الوهم، بل يجب أن يحمل على ما يصح به
معنى الفارس والفرس يعني قوله: "للفارس" أي أعطى له ولفرسه سهمين، وكذلك معنى "الفرس" أي أعطى
الفرس ولصاحبه سهمين وأعطى الراجل سهماً، والله أعلم.

وَلَا أَرَى إلخ وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وقال الأوزاعي: يسهم لفرسين ولا يسهم أكثر من
ذلك. **البراديين والهجن** البراديين جمع برذون: الفرس التركي، والهجن: بضم الهاء والجيم، جمع هجن، وهو ما
أحد أبويه غيره. (المحلى)

والخيل والبغال إلخ قال ابن بطال في وجه الاستدلال بالآية: إن الله تعالى من عباده بأنواع الراكب،
ومقتضاه الاستيعاب، ولما لم يذكر البراديين مفرداً علم عدم خروجها من تلك الأنواع، واسم الخيل يقع على
البراديين، بخلاف البغال والحمير. (المحلى)

ما جاء في الغلول

٩٧٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعْرَانَةَ سَأَلَهُ النَّاسُ حَتَّى دَنَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَتَشَبَّكَتْ بِرِدَائِهِ حَتَّى نَزَعَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي، أَتَخَافُونَ أَنْ لَا أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمْرِ تِهَامَةَ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا جَبَانًا وَلَا كَذَابًا، ...**

يعني الموجود عدي

حين صدر من حنين يريد حيث أصاب هوارن فأظفره الله بهم وعم أمواهم ودراريهم، فصدر 'يريد الجعرانة' وهي طريقة إلى مكة، ولعله أراد أن يعتزرها، وحين يقرب من الجعرانة، 'فسأله الناس' قسم تلك العنائم وضابقوه في طريقه؛ لإلحاحهم عليه بالمسألة حتى أحوه إلى سمرة، فدنت ناقته منها فعلق رداءه - وهو الثوب الذي يليقه على ظهره - فزعه عن ظهره. والله أعلم.

ردوا علي رداي يريد ثوبه الذي انتزعت السمرة منه، "أتخافون أن لا أقسم ببيكم ما أفاء الله عليكم؟" يريد الإنكار لكثرة سؤاهاهم إياه؛ لأن ذلك سؤال من يخاف أن يجمع حقه، وأما من كان له حق في العيمة يتيقن أنه سيعطاه ويستوفيه، فلا يجب أن يسأل، ومن لم يكن له حق في العيمة فيستعني عن الإلحاح؛ لما عزم من حال النبي ﷺ. وأنه سيعطي من له سهم سهمه، ويعطي من لا سهم له من الخمس على قدر ما يستحقه، وتلك قسمة أخرى في الخمس تتناول من له حق في الغنيمة ومن لا حق له فيها.

لقسمته بكم: قسمه ﷺ على سبيل الإنكار عليهم؛ لفعلهم وكثرة إلحاحهم عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله أنه لا يمنعه حتى أنهم قد اعتقدوا فيه المبع، وهذا مما لا يفعله فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والأنصار، وإنما يفعله قوم من المولفة قلوبهم أو ممن قرب إسلامه، ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه، ولا عرف أن على النبي ﷺ من أحكام الشريعة تفريقه أربعة أحماس من العيمة على الغامضين ورد الخمس عليهم وعنى غيرهم من المؤمنين، فأقسم ﷺ لو كان ما أفاء الله عليهم في الكثرة مثل سمر تهامة نعمًا لما منعه ذلك من أن يقسمه بينهم.

ثم لا تجدوني إلخ: يحتمل أن تكون ههنا "ثم" بمعنى الواو، فيكون تقديره: إني أقسم عليكم ما أفاء الله عليكم. ولا تجدوني بخيلاً بشيء من ذلك، ولا تجدوني جباناً ولا كذاباً، ويحتمل أن تكون "ثم" على بابها في الترتيب وأهملة، فيكون معنى ذلك: إني أقسم عليكم جميع ما أفاء الله عليكم، ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلاً بما يكون لي منعه وصرفه إلى سواكم ولا كذاباً ولا جباناً، وخص هذه الصفات بسفيها عن نفسه. قال بعض المفسرين: =

فَلَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي النَّاسِ، فَقَالَ: **أَدُّوا الْخَائِطَ وَالْمِخِيطَ؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، قَالَ ثُمَّ تَنَاوَلَ مِنَ الْأَرْضِ وَبَرَةً مِنْ بَعِيرٍ أَوْ شَاةٍ ثُمَّ قَالَ: **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلُ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ**.

٩٧٧ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ

= لأن وجود أصدادها من احوود واصدق والشجاعة من صفات الإمام. ففي عن نفسه الفاضل أبي لا يصح أن تكون في الإمام ولا يصح أن يكون إماما من كات فيه هذه الصفات، وعنى هذا ما قاله عمر. إن صفات الإمام أكثر من هذه الصفات وهي إحدى عشرة صفة، فقد كان حب عني هذا أن سمي عن نفسه أصداد جميعها، قال القاصي أبو لويد: ولأصهر عدي أن يكون إماما من عن نفسه هذه ثلاث خصال، لأنها مختصة بالخانة التي كان عليها؛ لأنهم كانوا سألوه ما أفاء الله من العالمة والمان، فأقسم أنه يقسم جميعها بينهم ولا يحدوه خيلا ولا كدنا فيما بعده من قسمتها 'ولا حبا' بضم ن يريد به عن عده يصهر في الله عنه، وأعم مثل هذه العبيمة وأكثر منها، ويحتمل أن يريد حبا عن سائرين، وإن قسمه شيء عنهم لا ينعى عن حسن وضعف عن منعه، وإنما يفعله طاعة لله تعالى في أمره وتفضلا على أمته.

ادوا الخائط والمخيط الخائط هو واحد الخيوط، وروي بدله: الخياط، بكسر الخاء قل في النهاية: الخياط والخيط والمخيط بالكسر الإبرة (الحصى والنهاية) **سار** بالفتح العيب والعار، وقيل: هو العيب لدي فيه عار. (النهاية) يريد أن الغلول شين وعار في الدنيا، وبار وعداب في الآخرة. قال أبو الوليد الساجي قوله "فإن الغلول عار وبار وشار عني أهله يوم القيامة" لغول: سرقه من معن، فمن حان منه شيئا فقد غل، وأما الشار فهو معنى العيب والعار. قال أبو عبيدة: شار: عيب وعر. وتشد لنقصامي.

ونحن رعية وهم رعاة ولو لا رعيهم شنع الشنار

فأمر أن يأداء القليل والكثير من المعن، فمن أحد منه شيئا غير حقه فهو عليه يوم القيامة عار وبار وشار. **والخمس مردود** أي حق الخمس الذي هو حقه عبيكم يعني في مصابحكم من شد ثغر وأعداد كراع سلاح وحوه. (حصى) **ال ريد الخ** قال ابن عبد البر: كذا في رواية جني، وهو غلط، والصور إثبات بواسطة بين محمد ويريد وهو أن أي عمرة، كما ذكره القسبي وابن قدامة وأخرون واسمه عند الرحمن. (الحلي)

قَالَ: تُؤْفَى رَجُلٌ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّهُمْ ذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَزَعَمَ زَيْدٌ أَنَّهُ قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَرَزَعَمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ غُلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

يوم حنين كذا في رواية يحيى، وهو وهم، وإنما هو يوم حير كما لسائر الرواة، قال الماحي: ويدل عليه قوله: حررات من حرر اليهود، ولم يكن يوم حنين يهود حتى يؤحد حررهم، والقصة مشهورة، وإنما كان ذلك إذا فتحت حير. **وإنهم ذكروه** أي وفاته لمسي. لكي يصلي عليه رجاء بركة صلاته ودعائه. وقوله "صلوا على صاحبكم" امتناعاً مما قصده، فذكر ذلك له من الصلاة عليه، وقد علم من حانه أنه لا يتمتع من الصلاة إلا على من لا يرصى حانه، وأنه قد علم أنه أحدث حدث يمنع من الصلاة عليه، إما حره بدنت عند من يشهد بذلك عليه أو بوحى يوحى إليه، وهذه سنة في امتناع الأئمة وأهل الفضل من الصلاة على أهل الكائز عني وجه الردع والرجز عن مثل فعلهم، وأمر غيره بالصلاة عليه دليل على أن هم حكم الإيمان لا يخرجون عنه ما أحدثوه من معصية، وقد روى ابن سحون عن أبيه عن معن عن مالك أنه قال: لا بأس أن يصلي على من عل، وذلك يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن يريد به أن يصلي عليه غير الإمام. والثاني: أن الإمام يحير إن شاء صلى وإن شاء ترك، وأن ما فعل النبي ﷺ من الامتناع من الصلاة على من عل لم يكن عني وجه المانع من الصلاة عليه، وإنما كان ذلك؛ لأنه رأى ذلك في ذلك الوقت أفضل، وأن من رأى الصلاة في وقت تكون الصلاة أفضل أن يصلي، وقد قال ﷺ في الصلاة على أسافين:

فتغيرت وجوه الناس يَحْتَمِلُ أن يريد به وجوه المؤمنين؛ لامتناعهم من الصلاة على من هو من حملتهم، ولا يعملون له دسا مفرد به، فحافوا أن يكون ما منع من الصلاة عليه أمر بشمهم فيهلكون بذلك، ويَحْتَمِلُ أن يريد به قسبة وضائفة تغيرت وجوههم؛ ما يحصيه من أمره، ولما حافوا أن يكون ذلك لمعنى شائع فيهم.

إن صاحبكم قد غل عني وجه التبيين للمعنى الذي معه من الصلاة عليه، وفي ذلك رجحان عن الغلول وإذهاب لما في نفس من لم يعلم وأمان له من امتناعهم من أن يصلي عليه، ولما سمع المسلمون ذلك فتحوا، متناعاً؛ لينصروا، هل يجدوا مما عل فيه فيردوه إلى العائمه، ولعله قد فعل ذلك أولياؤه، فوجدوا حررات من حرر يهود، يَحْتَمِلُ أنهم عرفوا أنها من العائمه؛ لأنهم انفصلوا عن عائمه اليهود خبير، ولم يكن عنده مثل هذا من المتناع، لا سيما في ذلك الموضع الذي لا يَحْتَمِلُ فيه الحرر لريبة ولا بيع، فعلموا بذلك أنها عل من العائمه، ويَحْتَمِلُ أن يكون عرف ذلك من راحا من دور اليهود فض أن قد أداها، فلما وحدها في متناعه بعد موته عرفها ووصفها بذلك على معنى الإعلام بخسها وقلة الانتفاع بها، كما أحرر بقيمتها؛ ليعلم تنفاعة بقيمتها، وأن أحد هذا المقدار على نفاهته على هذا الوجه من حملة الكائز التي تمنع من صلاة النبي ﷺ وصلاة الأئمة وأهل الفضل عني من فعل ذلك، ورضيه واستأثر به على جماعة المسلمين. والله أعلم.

قَالَ: فَفَتَحْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خُرُزَاتٍ مِنْ خَرَزٍ يَهُودٍ مَا يَسَاوِينَ دِرْهَمَيْنِ.

٩٧٨ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ الْكِنَابِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى النَّاسَ فِي قَبَائِلِهِمْ يَدْعُو لَهُمْ، وَأَنَّهُ تَرَكَ قَبِيلَةَ مِنَ الْقَبَائِلِ، قَالَ: وَإِنَّ الْقَبِيلَةَ وَجَدُوا فِي بَرْدَعَةٍ رَحِلٍ مِنْهُمْ عِقْدَ جَزَعٍ غُلُولًا، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ عَلَيْهِمْ كَمَا يُكَبَّرُ عَلَى الْمَيِّتِ.

٩٧٩ - **ماث** عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَيْثِ سَالِمٍ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَنْينَ فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا إِلَّا الْأَمْوَالَ الْمَتَاعَ وَالثِّيَابَ، قَالَ: فَأَهْدَى رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمٌ، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَادِي الْقُرَى بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحْطُ رَحِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ،

خُرُزَاتٍ الحرر بفتح الحاء المعجمة والراء المهملة قبل المعجمة، التي يطم من الخواهر، واجمع حررت **بردعة** قال الناجي: البردعة الفراش سطى، وفي القاموس بردعة حسن الذي يبقى تحت الرحل وقد يقط. **عقد جزع** اخرج بالفتح ويكسر: الحرر اليماني الصبي، وفيه سواد وبياض، يشبه به الأعين. **كما بكر على المات** قال الناجي: يحتمل أن ذلك رجزهم، إشارة أن حكمهم حكم موسى الذين لا يسمعون المواعظ ولا يتمثلون الأوامر ولا يخشون الوهي، ويحتمل أن ذلك بشره بآتهم بمسرة موسى الذين انقطع عملهم وأنهم لا يقضى لهم بتوبة. (المحلى)

عام حنين كذا قال عبد الله بن يحيى عن أبيه، ولأن وصاح حنين وهو الصواب، وكذا رواه عن القاسم والشافعي والجماعة. قال الدار قطني: وهم ثور بن زيد في هذا حديث، لأن أب هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ وأنه قدم المدينة بعد حروجه ﷺ إلى حنين، وقد أدرك النبي ﷺ وقد فتح الله عليه حنين. (المحلى)

إلا الأموال الاستثناء مقطوع. إذ مراد بنال ههنا أموالهم والعقار والأرض والمحبيل. (المحلى) **سهم عائر** بالعين والراء المهملتين أي لا يدري من رمى به، والثمرة العائرة هي الساقطة لا يعرف لها ماث. (المحلى) قال في "القاموس": عار الفرس والكلب يعير: ذهب كأنه منفلت.

فَقَالَ النَّاسُ: هَنِئًا لَهُ الْجَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلَّا! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَ يَوْمَ حَنْزِ ^{وَيْسَعِ} لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ ^{وَيْسَعِ} أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ.

٩٨٠ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا ظَهَرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا أُلْقِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ، وَلَا فَشَا الزُّنَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ، وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بغيرِ الْحَقِّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ، وَلَا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ.

الشُّهداءُ في سَبِيلِ اللَّهِ

٩٨١ - **ما** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلَ ثُمَّ أُحْيَا
فَأُقْتَلَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا: أَشْهَدُ بِاللَّهِ.

الشملة هي الفتح قطيفة يشتمل به. (مه) **يود حبي** كذا ليحيى، والصواب حير كما رواه الجماعة. والله أعلم بالصواب. **شراك أو سراكا** في النهاية: هو أحد سبور العزل التي تكون على وجهها، يعني قليل وكثير غول موجب آتش است. (المعنى)

انه قال موقوف في الموطأ، رفعه الطبراني وغيره عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ خمس حسن، قيل: يا رسول الله! وما خمس حسن؟ قال: فذكرها غير أنه لم يذكر فيه الجملة الأولى، وذكر عوضه، لا معناه. لا حسن عليه منبر (المحلى) قال الناجي: يحتمل أن يكون هذا عما بلغه من الكتب المتقدمة وصحح ذلك عنها التجربة. والذي نفسي بيده قسمه ﷺ على معنى التحقيق والتأكيد لا على معنى استفاضة التصديق؛ لأنه قد علم صدقه من غير محبر، فقال: "لوددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل". بمعنى أن يجاهد في سبيل الله ويقاتل فيه، دون أن يكون الحمية ولا يظهر مكافأة ولا لاستحلال أمر من أمور الدنيا فيقتل في ذلك.

٩٨٢ - **مالك** عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **يُضْحِكُ اللَّهُ** يوم القيامة إلى رحلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة، يُقاتل هذا في سبيل الله فيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فيُقاتِلُ فيُستشهد.

٩٨٣ - **مالك** عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: والذي نفسي بيده لا يُكَلِّمُ أَحَدٌ في سبيل الله والله أعلمُ بمن يُكَلِّمُ في سبيله إلا جاء يوم القيامة وجرحه يُثَعِّبُ دَمًا، اللُّونُ لَوْنُ الدَّمِ والريخُ ريحُ المِسْكِ.

٩٨٤ - **مالك** عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب كان يقول: **اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَتْلِي** بيد رجلٍ صلى لك سحرة واحدة يُحَاجِنِي بها عندك يوم القيامة.

بصحك الله الخ ابن رجب عدي بصحك به 'إلى' انضمامه معنى الاستسار والإفان من فوهته. صحكته في فلاة. قد استظفت إليه منه جهت إليه وجهه صبح وأب عنه رضى، قال ساحي: هو تنقي ما تنوب والإفان والإفان أو تصحكت ملائكة وجره حته أو حمه عرشه. ما من سحار من صحكته على معنى رحمه وهو قرب وتأويله على معنى الرضا أقرب. (المحلى)

يتوب الله على القاتل جمل أنه كان كافر فبوت من كفره بالإيمان فاستغفر عنه جمع ما فعله في حال كفره من قتل نفسه وعمره، وقد قال الله تعالى: **وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا كُنَّا نَنْهَاهُ عَنْهَا** (النساء: ٣٠) وقال تعالى: **وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا كُنَّا نَنْهَاهُ عَنْهَا** (النساء: ٣٠) وقال تعالى: **وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا كُنَّا نَنْهَاهُ عَنْهَا** (النساء: ٣٠) فإن كانت الآية بالإيمان استغفر الله عنه وعمره، فإذا قال بعد ذلك فاستشهد دخل الجنة مع أبي قحافة. **لا يكلم أحد** أي لا جرح، والكلوم الإخراج، ثم قال **الله** والله أعلم بمن يكلم في سبيله على معنى أن هذا حكم من على صاهر أن من كان يقاتل في حيز المسلمين أنه من يقاتل في سبيله ويكلم في سبيله؛ لأنه قد يكون في حيز المسلمين ويقاتل حميد ويقاتل يرمى مكبه. يقاتل معكم ولا يكون لأحد من هؤلاء هذه القضية حتى يقاتل في سبيل الله فتكلم الله هي عباد فتكلم على هذا الوجه، فحينئذ يكون من جيء يوم القيامة وجرحه يثعب دما يريد والله أعلم أن لون ذلك الدم ورجه ريح المسك، وهذا دليل على فضيلته وعلو درجته وما له عند الله من الثواب الجزيل.

يثعب دما أي يجري، كذا في النهاية. قال في قدوس: يعب ماء ودم كذا 'مع' فحرفه فانتعب وماء تعب أي سائل. (مه) **اللهم لا تجعل قتي** وقد استحب دعؤه حتى كان قتله بيد أبي هريرة المحوسي. (محبى)

٩٨٥ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ أَيْكَفَرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ الرَّجُلُ نَادَاهُ أَوْ أَمَرَهُ فَنُودِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ قُتِلْتَ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ.

صابراً محتسباً إلخ يريد صابراً على ألم الجراح وكرهية الموت، ومحتسباً لدنث عند الله تعالى، 'مقبلاً' على الموت وقتال العدو، 'غير مدبر' يريد غير فار ولا مسحوف، ودنث أعظم لأجر أ يكون ذلك كله مما يكفر الله به عني ما اكتسب من خطاياي؟ 'فقال رسول الله ﷺ: نعم'، يريد أن القتال على هذا الوجه يكفر خطاياهم. **فلما أدبر الرجل** يريد ونى عنه راجعاً ومستوعباً لحوائج عما سأل عنه، 'ناداه' رسول الله ﷺ: 'أو أمر به فودى به' على وجه الشك من الراوي، فسأله عما قال أن يعيده عليه مباحة في تفهم سؤال السائل وتحقيقاً لسؤاله، ودنث أنه لما استوعب كلامه أولاً ثم حاوله عنه يحتمل أن يكون ذكر بعد ذلك من سؤاله لفضاء يحاول عنه، فأراد أن يتحقق ذلك إذ أمره بإعادة السؤال، ويحتمل أن يكون ذكر دنث اللفظ كله غير أنه بان به بعد أن حاوله أن سؤاله يحتمل وجهها غير ما حمى عليه من المعنى، وإن كان المعنى الذي حمى سائعاً فيه والأظهر منه، فأمره بإعادة السؤال؛ ليتحقق احتمال ما اعتقد احتمالاً له، وذلك بأن يريد في سؤاله إذا أعاده شيئاً يؤكد عنده ما ظهر إليه من احتمال أو يبعيه عنه، وقوله: "فأعاد عليه" سؤاله يحتمل أن يريد أنه أعاده عليه مثله مطابقاً لعمده، ويحتمل أن يكون أعاد عليه السؤال وإن كان قد راد أو نقص غير أن الأول أظهر منه. والله أعلم.

نعم إلا الدين استثناء منقطع، ويحور أن يكون متصلاً أي الذي لا يسيء أدائه. قال التورشنقي: أرادها الدين ما يتعلق بدمته من حقوق المسلمين، وقيل: الدائن أحق بالوعيد من الخالي والعاصب والسارق، وكذلك قاله النووي، قيل: هذا في شهيد البر، وأما شهيد الحر فيعمر له جميع ادبواب كلها والدين، رواه ابن ماجه عن أمامة مرفوعاً ثم إنه قالوا: إن الدين الذي يحس عن الخنة حتى يقع القصاص هو الذي صرف ما استدانه في حق واجب لداته وم يترك وفاء لا يحس عن الخنة إن شاء الله شهيداً أو غيره. (المحلى مختصراً) قال الناجي: قوله ﷺ: 'إلا الدين' كذلك قال لي جبريل "يريد إلا الدين فإنه من الخطايا التي لا يكفرها القتل في سبيل الله، وقد قال بعض العلماء: إنما ذلك؛ لأنها من حقوق آدميين، وحقوق آدميين لا تكفرها الحسرات، وهذا وجه محتمل، وقد كان في أول الإسلام يمنع النبي ﷺ من الصلاة على من مات وعليه دين لم يترك له قضاء، وظاهر ذلك أنه لئلا يتسرع الناس في أكل أموال أساس غير حاجة ولا رفق في إيفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك ولا يترك له قضاء، -

٩٨٦ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَشُهَدَاءِ أَحَدٍ: هَؤُلَاءِ أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا بِإِخْوَانِهِمْ أَسْلَمْنَا كَمَا أَسْلَمُوا وَجَاهَدْنَا كَمَا جَاهَدُوا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلَى، وَلَكِنْ

- فيذهب بأموال الناس بعير حاجة ولا رفق في إيفاق ثم لما فتح الله عليه قال: **من لا يقاتل في سبيل الله ولا يقاتل في سبيل الله ولا يقاتل في سبيل الله ولا يقاتل في سبيل الله** قال لهذا السائل: "إلا الدين" إذ كان يمتنع من الصلاة على من ترك ديناً لا أداه له فيكون على عمومته، ويحتمل أن يكون قاله بعد ذلك، ويكون معنى قوله: "إلا الدين" أن أحذه يريد إتلاف أموال الناس وبأحده من غير وجهه ويمتعه في سرف أو معصية، فهذا حكمه باق في المنع، وما ثبت أن أحداً من الأئمة قضى دين من مات وعليه دين من بيت مال المسلمين بعد النبي ﷺ. فيحتمل هذا الحكم احتص بالنبي ﷺ. بين تلك قوله **من لا يقاتل في سبيل الله ولا يقاتل في سبيل الله ولا يقاتل في سبيل الله ولا يقاتل في سبيل الله** وهذا لا يكون لأحد بعده ﷺ.

هؤلاء اشهد عليهم يحتمل أمرين، أحدهما: أن يشهد على ظاهر أمورهم من الإيمان وإقام العبادات والجهاد في سبيل الله تعالى واستدامة ذلك إلى أن فتنوا في محاربة عدوهم، وأن غيرهم ممن بقي بعده لا يشهد على استدامتهم لذلك إلى موته؛ لأنه لا يعلم بما يحدثون بعده، ويحتمل أيضاً أن يكون شهد على ضاهره بما رآه وعلى باطنهم بما أعلم به وأوحى إليه؛ لأنه لو كان فيمن قتل منهم منافق لم يتمتع هذه الشهادة ولم يحجه من النار قتله بين يدي النبي ﷺ كما لم يتمتع بذلك قرمان حيث أعظم النبي ﷺ بباطنه، وأنه من أهل النار مع عبائه وانتفاع المسلمين بجهاده واجتهاده؛ لأن ذلك لا يقع إلا مع الإيمان واسية السائلة أن يكون جهاده لتكون كلمة الله هي العباد، فعلى هذا لم يشهد لمن بقى بعده؛ لأنه لا يعلم باستدامتهم للطاهر الصالح ولم يطلع عند موته على أنهم حتموا عملهم بما يرضي الله تعالى، وقوله: **لم يسمع أنه قاتل ذلك لمن قتل في غير أحد ولا قاله لمن مات في ربه غير مقتول** فلو كان هذا الحكم يثبت من استصحب لظاهر العمل الصالح إلى أن مات في حياة النبي ﷺ لقال: من مات في حياتي فأنا أشهد هم. ولم يخص بذلك أهل أحد فقال: **هؤلاء أنا شهيد عليهم**، فدل تخصيصهم على أنهم قد احتصوا بأمر، وظاهره يحتمل أنه أوحى إليه بباطنهم ونقل الله تعالى لعملهم، والله أعلم. **اسمنا كما أسلموا** **إخ** على وجه الإشفاق لما رأى من تخصيصهم حكمه كان يرجو أن يكون حظه منه وإهرا، وأن يكون حظ جميع من شركه فيه من الصحابة ثابته، فقال: **إن عملنا كعملهم في الإيمان الذي هو الأصل والجهاد الذي هو آخر عملهم**، فهل نكون شهداء لنا كما أنت شهيد لهم؟ فقال: **بلى**، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي، قال قوم: إن الخطأ وإن كان متوجهاً إلى أبي بكر فإن المراد به غيره ممن لم يعلم ﷺ بحال حاله وعمه وما يموت عليه، وأما أبو بكر فقد أعلم أنه من أهل الجنة والنبي ﷺ شهيد لهم بذلك؛ لظاهر عمله الصالح، -

لا أدري ما تُحدثون بعدي، قال: فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ بَكَى ثُمَّ قَالَ: أَئِنَّا لَكَائِنُونَ بَعْدَكَ؟
 ٩٨٧ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا وَقَبْرٌ يُحْفَرُ
 بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 بِئْسَ مَا قُلْتَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لا مثل للقتل في سبيل الله ما على الأرض بُقعة هي**
أحب إليّ أن يكون قبري بها منها ثلاث مرّات يعنّي المدينة.
 قاله ثلاث مرّات

= ولما قد أوحى إليه وأعلم من رضوان الله تعالى، ولكنه لما سأل أبو بكر واعترض بلفظ عام ولم يخص نفسه
 بالسؤال عن حاله كان الجواب عاما، وقد يبين تخصيصه بأنه ليس ممن يحدث بعد النبي ﷺ شيئا مما يحبط عمله مما
 تقدم وتأخر عن هذا الحال من تفضيل النبي ﷺ له وإخباره بما له عند الله من الخير وجزيل الثواب وكرمه المآب.
 قال القاضي أبو الوليد -: ويحتمل عندي وجها آخر وهو أن يكون النبي ﷺ قال: هؤلاء أنا شهيد عليهم بما
 شاهدت من عملهم في الجهاد الذي أدى إلى قتلهم في سبيل الله، ولذلك لم يقل: إنه شهيد لمن حضر ذلك اليوم
 وقاتل وسلم من القتل كعلي وطلحة وأبي طلحة وغيرهم ممن أبى ذلك اليوم ومن هو أفصل من كثير ممن قتل
 ذلك اليوم؛ لكنه حصص هذا الحكم بمشاهد النبي ﷺ جهاده إلى أن قتل، ويكون على هذا معنى قوله لأبي بكر:
 "بلى ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي" لم يرد به الحدث المضاد للشيعة، وإنما أراد به جميع الأعمال الموافقة
 للشيعة والمخالفة لها، فيكون معنى ذلك: أن ما تعملونه بعدي لا أشاهد فلا أشهد لكم به، وإن علمت أن منكم
 من يموت على ما يرضي الله من الأعمال الصالحة إلا أنها لم تعين لي، فيقال لي: إنه يجاهد في موطن كذا، وأن
 الواحد منكم يقتل زيدا أو يقتله عمرو كما شاهدت من حال هؤلاء، فلذلك لا أكون شهيدا لكم بنفس الأعمال
 وتفصيلها كما أشهد على تفصيل هؤلاء، وإن شهدت لبعضكم بحملة العمل بالوحي وإعلام الله، فعلى هذا يكون
 قوله: "ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي" متوجها إلى جميع الصحابة من أبي بكر وغيره. (منه)

ثم بكى: وهذا السكاء من الصديق لكمال المحبة حيث بكى تأسفا على مفارقه ﷺ فقط لا خوفا مما يحدثه الناس
 يعني كنا نرجو أن نموت قبلك فلا نذوق طعم مفارقتك. والله أعلم. **لا مثل للقتل إلخ:** أي ليس الموت في المدينة
 مثل القتل في سبيل الله بل هو أفضل. وقوله: "ما على الأرض إلخ" دليل على الأفضلية، هكذا فسر الطبري، فعلم
 منه أن الموت والدفن فيها أفضل من الشهادة، قال جدي الشيخ الأجل الدهلوي: وقد يختلق أن الظاهر على هذا
 التقدير أن يقال: ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة، ويحتمل أن يكون معناه نعم ليس الموت بالمدينة مثل
 القتل في سبيل الله بل القتل أفضل، ولكن إن لم يرق الشهادة فالموت بالمدينة أفضل من الموت في سائر البلاد، =

مَا تَكُونُ فِيهِ الشَّهَادَةُ

٩٨٨ - **ماث** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ وَوَفَاءَةً بِلَدِّ رَسُولِكَ.

٩٨٩ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: كَرَّمَ الْمُؤْمِنِ تَقْوَاهُ، وَدَيَّيْهُ حَسْبُهُ، وَمُرُوءَتُهُ خُلُقُهُ، وَالْجُرْأَةُ وَالْحُبْنُ غَرَائِزُ يَضَعُهَا اللَّهُ حَيْثُ شَاءَ، فَالْحَبَانُ يَفِرُّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَالْحَرِيُّ يُقَاتِلُ عَمَّا لَا يَتُوبُ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، وَالْقَتْلُ حَتْفٌ ^{شره في الدين} مِنَ الْحَتُوفِ، وَالشَّهيدُ مَنْ احْتَسَبَ نَفْسَهُ عَلَى اللَّهِ.

الْعَمَلُ فِي غُسْلِ الشَّهَادَةِ

٩٩٠ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَسَلَ وَكَفَّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَانَ شَهِيدًا يَرْحَمُهُ اللَّهُ.

- وهذا احتمال لفظي، ولا شك أن المعنى الأول أبلغ وأدخل في قصبة المدينة. قال هذا العدد: ويشهد كما قاله الشيخ وإيراد الإمام هذا الحديث في أبواب فضائل الجهاد، ولو كان المعنى كما فسره الطيبي كان يسعى إيراد في أبواب فضائل المدينة في آخر الكتاب. (المحلى) والله أعلم.

[illegible]

٩٩١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: الشُّهَدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُغَسَّلُونَ وَلَا يُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَإِنَّهُمْ يُدْفَنُونَ فِي الثِّيَابِ الَّتِي قُتِلُوا فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَتِلْكَ السُّنَّةُ فِيمَنْ قُتِلَ فِي الْمُعْتَرِكِ فَلَمْ يُدْرَكَ حَتَّى مَاتَ، قَالَ: وَأَمَّا مَنْ حُمِلَ مِنْهُمْ فَعَاشَ مَا شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ بَعْمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

في نسخة: عمل

ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله

٩٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَحْمِلُ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفٍ بَعِيرٍ، يَحْمِلُ الرَّجُلُ إِلَى الشَّامِ عَلَى بَعِيرٍ وَيَحْمِلُ الرَّجُلَيْنِ

لا يغسلون الخ. أما ترك الغسل والدفن في الثياب التي عليه عند القتل فقد أجمعوا عليه، وأما الصلاة فقد اختلف فيه، فقالت الأئمة الثلاثة والجمهور: لا يصلى على الشهيد، وقال الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-: يصلى عليه، وبه يقول إسحاق والمزني، وهو رواية عن أحمد، وثبت الأولون حديث جابر عند الشيخين أنه **رحمه الله** أمر بدفن شهداء أحد بدمائهم ولم يصل عليهم، واستدل الحنفية بأخبار جاءت بعضها في صلاته **رحمه الله** على حمرة **رحمه الله** خصوصاً وبعضها في صلاته على سائر الشهداء عموماً، منها ما رواه إسماعيل بن عمار عن جابر فقد رسول الله **رحمه الله** حمرة حين فاء الناس من القتال، فقال رجل: رأته عند تلك الشجرات، فحما النبي **رحمه الله** نحوه فرآه ورأى ما مثل به بكى، فقام رجل من الأنصار فرمى عليه ثوب ثم حيء بأخمرة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمرة فصلى عليهم ثم يرفعون وترك حمرة حتى صلى على الشهداء كلهم. قال الخافض: صحيح الإسناد إلا أن في سنده مفصل بن صدقة، أما حماد الجمحي وهو وإن ضعفه ابن معين والسنائي فقد كان عطاء بن مسلم يوفقه، وكان أحمد بن محمد بن شيبة يثني عليه، وروى أبو داود في مراسيمه عن عطاء أنه **رحمه الله** صلى على قتلى أحد، وأيضاً روى الشيخان عن عقبة بن عامر أنه **رحمه الله** حرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاة على الميت ثم انصرف، وقد بسطه الشارح فيبسط ثمه. (مه)

أربعين ألف بعير لكثرة من كان يخمنه من يريد السفر فلا يقدر على راحلة يركبها ويعجز عن السفر مع حاجته إليه، أما لكونه من أهل الألفاق فيعجز عن الرجوع إلى أفقه ووطنه وأهله وولده، أو لغير ذلك من الوجوه التي لا يحصى عددها كثرة مما يضطر الإنسان إلى السفر من أجلها، فكان يحمل من كانت هذه حاله من أهل الحاجة، وعله أن يكون كان يحمل من يسعى في أمور المسلمين من يتعذر عليه راحلة لسفره ذلك، فكان عمر بن الخطاب يتحد من الإبل ما يحمل عليه من مال الله تعالى ويحمله ها الحمى. وقوله: "يحمل الرجل إلى الشام على بعير ويحمل الرجلين إلى العراق على بعير" قال الداودي: إنما ذلك ليسر أهل العراق. وقال غيره: إنما كان ذلك =

إِلَى الْعِرَاقِ عَلَى بَعِيرٍ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالَ: احْمِلْنِي وَسُحَيْمًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَلَسْتَ ذَلِكَ اللَّهُ أَسْحَمُ زَقٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الترغيب في الجهاد

٩٩٣ - مَاتَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَهَبَ إِلَى قُبَاءٍ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَيُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَلَسَتْ تَقْلِي فِي رَأْسِهِ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ،

= كثرة العدو بالشام وحاجة الناس إلى العرو في تلك الجهة للجهاد. قال القاضي: ويحتمل عندي أن يكون فعل ذلك؛ لأن طريق العراق كانت أسهل وأعمر، وكان طريق الشام من المدينة أوعر وأشق وأحصى من أساس، فكان من انقطع به فيها يتعذر عليه موضع مقام أو من يعبر على بلاع.

احملي وسحيمًا: على وجه التورية والتحليل؛ ليريه أن له رفيقا يسمى سحيمًا فيدفع إليه البعير فيأخذه اعراقي ويمرود بركوبه، وكان عمر **سحيمًا** أنعيا يصيب بصره فلا يكاد يخطئه، فسق إلى طه أن سحيمًا الذي ذكر هو الزق فاشده الله ليخبره بالحق، فيعلم عمر صدق طه، فقال له الرجل: نعم، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: **قد أتى منس مفسى فكم من رأسه تسحب من كذا في مني منه ده عس**، يريد **أعده** من يلقي في روعه الشيء ويلهم إليه حتى كأنه يخبر به فلا يحطى طه. **سحيمًا:** بصره السمين والهاء المهملة مضمرة، وسحيم معنى أسود أراد به الزق؛ لأنه أسود، وقال بعضهم: وهم من قال: إنه اسم رجل. والله أعلم.

أم حرام: هي أخت أم سليم حنيفة بنت مالك، قال الترمذي: قال الحافظ: هذا طاهره أمها كانت حينئذ روح عبادة، وتقدم في رواية أبي طوالة عن أنس قال: فتزوجت عبادة بن الصامت، ومن طريق محمد بن يحيى فتزوجها عبادة فخرج بها إلى العرو، وفي رواية مسلم: فتزوج بها عبادة بعد، وجه الجمع: أن المراد بقوله: تحت عبادة لإخبار عما آل إليه الحال بعد ذلك.

تقلي في رأسه: احتنف هل كان فيه فمل لا يؤديه أو لم يكن أصلا، وإنما كانت تقلي من نحو العار، ولا يلزم منه أن يكون في رأسه قملا بل سب فلي الرأس أراحته **سحيمًا**. فإن القلي سب للإراحة وأنه كان يدخل عبيها ويمكها منه؛ لأنها ذات محرم منه؛ لأنها حالة بأية أو جده عند المطلب من بني النجار، وقيل: كانت إحدى حالاته من الرصاعة، قال ابن عبد البر: فأياها كان فهي حرام له **سحيمًا**. وحكى النووي الاتفاق على ذلك، (المحلى)

قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرْتَكِبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ، يَشْكُ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يُضْحِكُكَ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ، قَالَ: فَرَكِبْتُ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ فَصُرِعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتُ.

٩٩٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ عَنْ سَرِيَّةٍ تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ،

ثَبَج مثله فموحدة مفتوحة وجمية أي وسطه ومعطمة. **ملوكا على الأسيرة**. يبدان بأهم يرتكبون هذا الأمر العظيم مع وفور نشاطهم وتمكيبهم من مناهم، وقيل: هو صفة هم لسعة حاهم وكثرة عددهم. قال ابن عبد البر: أراد - والله أعلم - أنه رأى العرة في البحر من أمته ملوكا على الأسيرة في الجنة. قال عياض: هذا محتمل، ويحتمل أيضا أن يكون محرا عن حاضه في العرو ومن سعة أحواله وقوة أمره وكثرة عددهم كأهم ملوك على الأسيرة. **في زمان معاوية**. أي في خلافته وأمارته، وقيل: كان في خلافة عثمان ستة سبع وعشرين حين غزا معاوية الروم في البحر مع جماعة فيه عباد بن الصامت روح أم حرام، وعيه أكثر العماء وأهل السير، وجعل الباجي وعياض الأول أظهر، وفي البحاري: فخرجت مع روحها عباد بن الصامت غازيا أول ما ركب المسمون البحر مع معاوية، فلما انصرفوا من عروته قافلين فترى انشاء فقرت إليها دابة تركها فصرعتها فماتت، وهذا يؤيد أن المراد رمن معاوية زمان عروته لا خلافته. **لو لا أن أشق إلخ**: وفي البحاري: لو لا أن رجلا من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتحفظوا على ولا أحد من أحبهم عليه ما حقت من سرية. و يدي نفسي بيده يودد أي قبل في سبيل الله.

٩٩٦ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْحِجَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَأْكُلُ تَمْرَاتٍ فِي يَدِهِ، فَقَالَ: إِنِّي لَحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا.....
عمرو بن حجاج

أنداد مقاتلي نصبة المجهور، والمقاتل جمع مقتل يعني أن الرماح والسهم دحمت في الموضع التي إذا أصابها الحراقة قتلت، ومن تمة الحديث كما في الاستيعاب قال أبي س كعب فم أروح حتى مات ورجعت إلى أبي فأحترته.

ورجل من الأنصار هو عمير بن حمام رضي الله عنه أخاه ابن الحموح، أحد بني سلمة، قيل: إنه أول قتيل في الإسلام، وفي حديث أنس: أنه قال يوم بدر: والله ما سمع ما سمع ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من نصديقه به ذكر أهل السير أن ذلك الرجل هو عمير بن حمام الأنصاري السلمي ما سمع ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من نصديقه به ونشئه لما قاله علي أن صرح تمرات في يده كان يأكلها، ورأى أن اشتغاله بأكلها عن لمادة إلى الشهادة المؤدية =

إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهُنَّ، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ فَحَمَلَ بِسَيْفِهِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

٩٩٧ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: الْغَزْوُ غَزَوَانِ، فَغَزَوْ تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ وَيُيَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ وَيُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ وَيُجْتَنَّبُ فِيهِ الْفَسَادُ فَذَلِكَ الْغَزْوُ خَيْرٌ كُلُّهُ، وَغَزَوْ لَا تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ وَلَا يُيَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ وَلَا يُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ وَلَا يُجْتَنَّبُ فِيهِ الْفَسَادُ فَذَلِكَ الْغَزْوُ لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ كَفَافًا.

ما جاء في الخيل والمساقة بينهما

٩٩٨ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

- إلى الحجة حرص على الدنيا واشتغال بيسير مناعها، وقد ذكر أهل السير أن هذا كان يوم بدر، وقد كان مع النبي ﷺ جماعة أصحابه وهم ثلاث مائة وبضعة عشر، فيحتمل أن يكون حمل عمير هذا مع جماعة الناس، ويحتمل أن يكون انفرد بالحمل على جماعة من المشركين، وهذا جائز أن يحمل الرجل وحده على الكنية. **وياسر فيه الشريك** أي يوحد باليسر والسهولة من المعاملة ولا يعنف من الرفيق نفعا بالمعونة وكفاية للمؤونة، كذا في الحاشية المطبوعة عن المحلى. قوله "تنفق فيه الكريمة" يريد كرائم الأموال، ويحتمل أن يريد به حلال المال، ويحتمل أن يريد به كثيره إذا أراد بالشفقة الشفقة على نفسه، ويحتمل أن يريد بالكريمة أفضل المتاع مثل الخيل والسلاح. (المحلى) **لا يرجع صاحبه كفاف** أي ثوابا، وقيل: رأسا برأس، وهو مأخوذ من كفاف الشيء وهو خياره، أو من كفاف الرق أي لم يرجع خراء وثواب يعيه يوم القيامة، أو لم يعد من الغزو رأسا برأس بحيث لا أجر ولا ورر؛ لأنه لم يعر الله وأفسد في الأرض، يقال: دعني كفافا أي تكف عني وأكف عنت. (المحلى)

الخيول معقود الخ روى الترمذي عن عروة البارقي قال قال رسول الله ﷺ: **الخيول معقود** أي معقود على نواصيها. فقد بين سبب الخير وهو الجهاد الذي فيه خير الدنيا والآخرة: والنواصي: جمع ناصية وهي الشعر المسترسل في مقدمه الرأس، وذكر النواصي؛ لكونها أشرف الأعضاء، وفي العرف يسبب الخير إليها، ويحتمل أنه كنى بالنواصي عن الذوات، قاله الخطابي قال الترمذي: قال أحمد بن حنبل: وفقه هذا الحديث أن الجهاد مع كل إمام إلى يوم القيامة. (الترمذي والمحلى)

٩٩٩ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْتَةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ مِمَّنْ سَابَقَ بِهَا.

١٠٠٠ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَيْسَ بِرِهَانِ الْخَيْلِ نَاسٌ إِذَا دَخَلَ فِيهَا مُحَلِّلٌ، فَإِنْ سَبَقَ أَخَذَ السَّبْقَ، وَإِنْ سُبِقَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

١٠٠١ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى وَهُوَ يَمْسَحُ وَجْهَ فَرَسِهِ بِرِدَائِهِ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي عُوتِبْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْخَيْلِ.

١٠٠٢ - مالك عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرِ أَتَاهَا لَيْلًا، وَكَانَ إِذَا أَتَى قَوْمًا بَلِيلٍ لَمْ يُغْرِزْ حَتَّى يُصْبِحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ

من الإغارة

قد اضممرت الإضمار وكذا التصمير هو أن نعلف الفرس حتى يسم ثم يقبل عنقه فقدر لقوت وتدخل بيتا يحل فيه تعرق ويجف عرقها فيحف حمها وتقوى على خزي، قال جوهري: هو أن يعلف حتى يسم ثم يرد إلى القوت. (المحلى) **من الحفياء** يفتح الحاء المهملة وسكون الهاء وفتح الحية وياند على الأشهر والقصير، وفي القاموس: ويقال تنقده ابناء على الهاء، وثنية الوداع موضع عند المدينة، نسحاري عن موسى بن عمة أن ما بين الحفياء والثنية ستة أميال أو سبعة. (المحلى)

ليس برهان الخيل ناس أي ليس باشتراط المال في المسابقة كراهة، وتفصيل المقام أن شرط العوض في المسابقة إن كان من أحد الحائزين يجوز عند جمهور خلاف مالك، ولو كان من الحائزين فيحرم وفاء؛ لأن كلا منهما متردد بين أن يعمر أو يعمر وهي صورة القمار المحرم إلا أن يدخل المتسابقان فيها محلا يعمر به سبق، ولا يعمر إن لم يسبق فلا ناس في تلك الصورة، فاشتات بحل العقد عن معنى القمار بسبب عدم الاشتراط، فإن سبقهما المحل أحد العوضين جاء معا أو أحدهما قبل الآخر، ولو سبقا وجاء معا أو لم يسبق أحد فلا شيء لأحد، وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر ففوض هذا لنفسه وعوض للآخر للمحلل ومن معه؛ لأحدهما سبقا، وإن توسطتهما أو سبقا وجاء مرتين أو سبقا أحدهما وجاء مع متأخر فعوض المتأخر لتسابق لسبقه ضما، كذا ذكره النووي في المهاج، وفي الدر المختار: أن المحل إذا سبقهما أحد منهما السبق، وإن تأخر عنهما فلا شيء عليه، وإن توسطتهما أخذ السابق سبقة من صاحبه.

يَهُودُ. مَسَاحِيهِمْ وَمَكَاتِلَهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ. ١٠٠٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَتَّفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَى مَنْ يُدْعَى مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ! وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ.

إِحْرَازُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَرْضَهُ

سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ إِمَامٍ قَبْلَ الْجِزْيَةِ مِنْ قَوْمٍ فَكَانُوا يُعْطُونَهَا، أَرَأَيْتَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَتَكُونُ لَهُ أَرْضُهُ أَوْ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ وَيَكُونُ مَالُهُ لَهُمْ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ يَخْتَلِفُ، ..

هذا خير. قيل. هالت خير وثوب، وقيل. معه هذا الب فيما يعنفه خير لك من غيره من الأبواب؛ لكثرة عيمه وثوابه، وكل ما يدعى أن ياه أفضل من غيره. ذكره النووي وسقه بدت اساحي. (اعلى)
ما على من يدعى: أي ليس بضرورة واحتياج على من دعي من باب واحد من تلك الأبواب إن لم يدع من سائر الأبواب؛ لخصوص المقصد فيها. (اعلى) **من هذه الأبواب إلخ** ظاهره أنه ليس عليه ضرورة في أن يدعى من غيرها، وإن الدعاء من واحد منها يكفي في الشهادة في خير وسعة الثواب، لكنه مع ما في الدعاء من هذه الأبواب من الخير العظم هو يدعى أحد من جميعها؛ لأن ذلك أكثر من الخير وأوسع من إيعام الله تعالى على من أطاعه؟ فقال ﷺ: نعم وأرجو أن تكون منهم ومن دعي من هذه الأبواب كلها لا يمكن أن يقال له. إن دخولك من هذا الباب أفضل من دخولك على غيره من أبواب الجنة.

أَمَّا أَهْلُ الصَّلْحِ فَإِنْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعُنُوتِ الَّذِينَ
أَعْزَلُوا عَنْهُ فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَإِنْ أَرْضُهُ وَمَالُهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُنُوتِ قَدْ غَلَبُوا
عَلَى بِلَادِهِمْ وَصَارَتْ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا أَهْلُ الصَّلْحِ فَإِنَّهُمْ قَدْ مَنَعُوا أَمْوَالَهُمْ
وَأَنْفُسَهُمْ حَتَّى صَالَحُوا عَلَيْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا صَالَحُوا عَلَيْهِ.

الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنفاذ...

عِدَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ

١٠٠٤ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ
أَنَّ عَمْرًا بْنَ الْجُمُوحِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّينِ ثُمَّ السَّامِيِّينَ كَانَا قَدْ حَفَرَ السَّيْلُ
قَبْرَهُمَا، وَكَانَ قَبْرُهُمَا مِمَّا يَلِي السَّيْلَ، وَكَانَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَهُمَا مِمَّنْ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ
أُحُدٍ، فَحُفِرَ عَنْهُمَا لِلتَّغْيِيرِ مِنْ مَكَانِهِمَا، فَوُجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا كَأَنَّهُمَا مَاتَا بِالْأَمْسِ، وَكَانَ
أَحَدُهُمَا قَدْ جُرِّحَ، فَوُضِعَ يَدُهُ عَلَى جُرْحِهِ، فَدُفِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ.....

من أسلم ح فماله له قول جماعة الفقهاء، فأما أهل تصحح فهم قوم من الكفار، هموا بالادهم وقتلوا عنها حتى
صالحوا على شيء أعصوه من أموالهم أو حريه أو صرية ترموها، فما صاحوا على لقائه بأيديهم من أموالهم فهو
ما صبح أرضا كان أو غيره، وأما العوة فهي اعدة فكل ما صار بمسلمين على وجه علة من أرض أو عين
دون اختيار من علب عنه من الكفار فهو أرض عوة سواء دخلنا لدار عليهم علة أو أخذوا عنها بحافة مسلمين.
حفر السيل في رجم يدل على أنهما دفن في قبر واحد، وذلك أنه لما اشتد على المسلمين حفر القبور يوم أُحُدٍ
كثرة القتلى وكان قد بيع منهم النعب والصب فعلى هذا يجوز مثل هذا ضرورة، قال مالك: ولا فاسدة أن
يدفن كل واحد منهم في قبر **فدفن رجم كذا** لغيره لم يترك على ذلك لاستعجال دفنه وركب التردد والتوقف
على بيين أعضائه، ويحتمل أن يكون قد تعدد ذلك. **فمص يد ح** يقتضي أنه قد نقب رطوبة أعضائه
وليها، ولو شفت ودهست رصوتها لما أمكن إزاله يده من مكانه إلا كسر شيء من أعضائه.

عَنْ جُرْجِهِ ثُمَّ أُرْسِلَتْ فَرَجَعَتْ كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ بَيْنَ أَحَدٍ وَبَيْنَ يَوْمٍ حُفِرَ عَنْهُمَا سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يُدْفَنَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مِنْ ضَرُورَةٍ، وَيُجْعَلُ الْأَكْبَرُ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ.

١٠٠٥ - مالت عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ مَالٌ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ أَوْ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنَا، فَجَاءَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَحَفَنَ لَهُ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ.

وكان بين أحد الخ ويعارض منه ما في البحاري عن جابر: كان أبوه أو من قتل ودفن معه آخر في قبر ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فأخرجته بعد سنة أشهر فإذا هو كيبوم وصعته هبة غير أدبه، ففيه أنه أخرج أباه من قبر واحد قرب المحورة أو أن أسبل عرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد، قال العيني: الوجه أن يقال: المقبور عن أسب صعصة بلاع فلا يرد ما روي عن جابر، وأجاب أس عبد الله بتعدد القصة. (المحلى)

لا بأس يدل على أن ذلك لا يفعل إلا من ضرورة. **مال من البحر** يريد من مال الله وما يقبل إلى بيت مالهم من الخربة التي على إحماسه وحراج الأرض وعشور الدمة. **وأي أو عِدَّة** الوأي مصدر وأى كـ "وعى" أي وعد وصمان. (قاموس) وفي الجمع: كان لي عده وأي أي وعد، وقيل: الوأي التعريض بالعدة من غير تصريح، وقيل: هو العدة المضمومة، قال اساحي: واستدعى أبو بكر من كان له عند رسول الله ﷺ عِدَّةٌ ليهي بعده ويحجر عده؛ إذ هو الخليفة والقاضي عنه ما وعده، وقد جاء جابر فيحتمل أن يكون جابر ثبت ذلك عده بشهادة عدلين، ويحتمل أن يكون أبو بكر قبل قوله في ذلك لما رآه أهلاً لذلك.

فحفن له ثلاث حفنات الحفنة ملاء الكفين من الطعام وغيره، في هذا الحديث إيجاز، بيته الرواية المسندة عن البحاري عن جابر أنه قال النبي ﷺ: **مَنْ جَاءَ مَالَهُ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَجَاءَ مَالَهُ مِنَ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُصَّ النَّبِيُّ ﷺ**، فلما جاء مال البحر أمر أبو بكر فنادى من كان له على رسول الله ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دِينَ فَيَأْتِنَا بَعْطِيهِ، فقست: إن النبي ﷺ قال في كذا وكذا، فحتى لي حتى بعددتها فإذا هي خمس مائة، وقال: حذ مثيها. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النَّذُورِ

مَا يَحِبُّ مِنَ النَّذُورِ فِي الْمَشْيِ

١٠٠٦ - **مَات** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي قَدْ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **اقْضِهِ عَنْهَا**.

١٠٠٧ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ جَدَّتِهَا أَنَّهَا كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْيًا إِلَى مَسْجِدِ قُبَاءٍ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ. فَأَفْتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنَتَهَا أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

١٠٠٨ - **مَات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَمِيَّةٍ قَالَ: قُلْتُ لِرَجُلٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ:

اقضه عنها أي استحساناً لا وجوباً خلافاً لمصاهرة نعتها بظاهر الأمر فتبين سوء كان حال أو بدل، وأصحابنا حصوه بالعبادات فامة دون ائدية المحضه فهو ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد، أخرجه سنائي في سنة بكرى ووجهه عن ابن عمر، أخرجه عبد الرزق في مصنفه، ورفقه بين ما يرد أوصى متوفى بإبقاء الدر يجب على الورثة ذلك من ثلث ماله، وإن لم يوص لا يجب عليه، فهو توفى نزعاً فامرحو من سعة فصل لله أن يكون مقبولاً. **فأفتى عبد الله الخ** في الأثر انعقاد بدر نامسي بن مسجد فداء ووجه وجور نيابة عنه، وم ياخذ مالك ولا غيره هذين الحكمين، قال صاحب الرسالة: من بدر مشياً إلى مديته أو بيت المقدس تأمها راكم إن بوى الصلاة وإلا فلا شيء عليه، وأما غير هذه المساجد فلا يأتيها ماشياً ولا راكم ويصن موضعها، قال ابووي: هذ مذهبنا ومذهب العلماء كافة واستثنى بعضهم، كذا في الحاشية المطبوعة قلت: قوله: **كَمْ تَمْشِي عَنْهَا** لأن لأصل أن الإيمان إن فداء مرعب فيه ولا خلاف في أنه قرينة عن قرب منه وهو مذهب ابن عباس عن نيت، وم ياخذ بقوله "في المشي" الأئمة الأربعة، وإذا قال مالك: لا يمشي أحد عن أحد **حديث السن** قال الناجي: يريد أنه لم يكن فقه الحديث لحداثه سنة، وقال ابن حبيب عن مالك: كان عبد الله يومئذ قد سمع الختم وعقد أن لفظة الأبرام إذا عري عن لفظة الدر لا يجب عليه شيء

مَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيَّ نَذْرٌ مَشْيٍ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ: هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ هَذَا الْجِرْوَ لِجِرْوٍ قِتَاءٍ فِي يَدِهِ وَتَقُولَ: عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ ثُمَّ مَكْتُتٌ حَتَّى عَقَلْتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَّ عَلَيْكَ مَشْيًا، فَجِئْتُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: عَلَيْكَ مَشْيٌ فَمَشَيْتُ.
قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

ما جاء في من نذر مشياً إلى بيت الله

١٠٠٩ - مَاتَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أُذَيْنَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَرَجْتُ مَعَ حَدَّةٍ لِي عِنْدَهَا مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَعْضِ الطَّرِيقِ عَجَزْتُ، فَأَرْسَلْتُ مَوْلَى لَهَا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: مُرَّهَا فَلْتَرْكَبْ...
بالدال المعجمة مصعراً

ما على الرجل الحج يريد أنه لا شيء عليه في قوله علي مشي إلى بيت الله، ولا يلزمه به حج ولا غير ذلك مما يتعلق به اسدراً حتى يتفصّل اسدراً، فيقول علي نذر مشي إلى بيت الله، وحقق أن يحصّ لأنه واحد إذ عرى من لفظ النذر لم يجب عليه به شيء.

هل لك أن أعطيك الحج على معنى الإنكار لقوله وأحمل به على تعالي مشي إلى بيت الله إن ما يرجع عن قوله ذلك، واعتقد أنه يعتزم به أحد حرو القاء لعبر سب ومثل هذا ما يجب أن لا يفعل، وقد حمل لإسناد لا سيما من لا علم عنده اللجاج على اتزام ما يشق عليه، وربما يمكنه إوفاء به. **هذا الحرو** بكسر الخاء وسكون الراء صغار القاء **وهذا الأمر عبدنا** قال محمد: وهذا تأخذ من جعل عليه مشي إلى بيت الله يلزمه المشي - جعله نذراً أو غير نذر، وهو قول أبي حنيفة، كما في الخاشية قلت: قوله. يلزمه المشي أي مع حج أو غيره سواء أطلق لفظ اسدراً أو لم يصدق، وسواء قال: علي مشي إلى بيت الله أو إلى كعبة أو إلى مكة أو مكة، وسواء قال ذلك في مكة أو خارجها، فيلزم في هذه الصور أحد السكّين ما شب فصار فيه محاراً بما يحققه عرفه مثل ما لو قال: علي حجة أو عمرة، خلاف ما إذا قال: علي الذهاب إلى مكة أو الذهاب بعدد علي سفر إلى مكة أو الركوب إليها أو المسير إليها فلا يلزمه فيها شيء، لعدم تعارف إيجاب سكّين به.

ثُمَّ لَتَمَشْ مِنْ حَيْثُ عَجَزْتَ. قَالَ مَالِكٌ: وَنَرَى مَعَ ذَلِكَ عَلَيْهَا الْهَدْيَ. مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَا يَقُولَانِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ^{إِنْ قَدَّرْتَ مَسْعَى} ١٠١٠ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ مَشِيًّا فَأَصَابَتْهُ خَاصِرَةٌ، فَرَكِبْتُ حَتَّى أَتَيْتُ مَكَّةَ، فَسَأَلْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرَهُ، فَقَالُوا: عَلَيْكَ هَدْيٌ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ سَأَلْتُ عُلَمَاءَهَا، فَأَمَرُونِي أَنْ أَمْشِيَ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ حَيْثُ عَجَزْتُ، فَمَشَيْتُ. قَالَ مَالِكٌ: فَلَا أَمُرُ عِنْدَنَا فِي مَنْ يَقُولُ: عَلِيٌّ مَشِيٌّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ رَكِبَ ثُمَّ عَادَ فَمَشَى مِنْ حَيْثُ عَجَزَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ فَيَمْشِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَرْكَبَ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ.

ثم ليمش الح ما روى عبد الله بن رافع عن من غلبه أن يركب من المشي إلى مكة، قال: يمسي إذا نجي ركب، وقد كان عما قاله مشي من ركب مراكب من المشي وحر بدنه من محمد وأحب هذا من هذا يقول ما روى عن علي بن أبي طالب أحسن منعه عن حكم المشي إذا غلبه عن المشي به قال: من نذر أن يحج ماشيا ثم عجز فركب ويهدي هديا، فهذا واحد. كان الهدي مكرما منسي، وهو قول أبي حنيفة في من دبر عهد مشي عند القدرة، والقاس أن لا يخرج من عهدة النذر إذا ركب من حب عليه بد قدر مشي كما هو بدر نصوص من بعد وضع سبع. لكن ثبت ذلك عند أبي حنيفة فوجب حمل ما، وهو ما أخرجه أبو داود أن أحب عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت فأمرها رسول الله ﷺ أن تتركب وتهدي هديا، وفي رواية أخرى له: **فتركب وتهدي بدنة**، إلا أنه عملناه بإطلاق الهدي من عند بدنه فبدره.

فالأمر عندما قال ساجي. وهذا كما هو في من نذر المشي إلى بيت الله عن تركه مكة، به في عجز في بعض طريقه عن مشي أنه يركب ولا يجمع ذلك من ساجي على ما هو في بدنه ولأداء ما سجد له لأنه لا يأمن مشي ذلك في السفر الثاني وما بعده، وإنما من حكم المشي أن يكون في سفر واحد، فإن فرقه بعير عذر فقد روى لا يخرجه ذلك، وإن فرقه بعير عن مسي لا يصف عنه ولا خير من حليل، إذا جهل ما يطلع بركمان مشي في سفره، شيئا على وجه شغل أو سأس ذلك. فإن كان صمم به فبدره مشي ما استطاع، فإذا عجز ركب حتى يستريح ثم يمشي ويحصى ما وضع تركب ما يعود مرة أخرى ويمشي ما ركب وخرجه ذلك، وعليه دم، تفريق المشي.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنْ نَوَى أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ - يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةَ وَتَعَبَ نَفْسِهِ - فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَيْمَشْ عَلَى رِجْلَيْهِ وَلْيُهْدِ هَدِيَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى شَيْئًا فَلْيَحْجُجْ وَلْيَرْكَبْ، وَلْيَحْجُجْ بِذَلِكَ الرَّجُلِ مَعَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْجُجَ مَعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِنُذُورٍ مُسَمَّاةٍ شَيْئًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنْ لَا يُكَلِّمَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ بِكَذَا وَكَذَا نَذْرًا لَشَيْءٍ وَلَا يَقْوَى عَلَيْهِ، وَلَوْ تَكَلَّفَ ذَلِكَ كُلَّ غَامٍ لَعَرَفَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ عُمُرُهُ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ نَذْرٌ وَاحِدٌ أَوْ نُذُورٌ مُسَمَّاءٌ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَعْلَمُهُ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ، فَلْيَمَشْ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ، وَلْيَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْخَيْرِ.

العمل في المشي إلى الكعبة

مَالِكٌ إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ.....

وسئل مالك قال الحاجي: وحدث أنه من قال لأخيه: أنا أحملك إلى بيت الله يريد مكة ونوى أن يحمله على رقبته لسماعة في المشقة على نفسه فإنه ليس عليه حملة على عنقه ولا عليه أن يحمله؛ لأنه لم يقصد ذلك، وإنما حملة على عنقه كقوله أنا أحمل هدايا العود وهدى الحجر وهذه الصلصة، وعليه أن يحج ماشيا؛ لأن قوله: أنا أحملك يريد على عنقه يتضمن المشي؛ لأن من حمل ثقلا إما يحمله ماشيا فلزمه المشي إلى مكة لما كان قرية ولم يرم حملة على عنقه؛ لأنه لا قرية فيه، وأسدرا إما يتعق بالقرب دون غيرها.

فقال مالك وهذا كما قال: إن من التزم من النذور في المشي إلى مكة ما لا يستطيع عمره لأدائه مثل أن يسد ألف حجة أو يخلف بها فحدث فيه بترمه ما التزمه من ذلك، ولا يخرج منه شيء إلا الوفاء به، ولو قدر عليه واتسع عمره له غير أنه قد علم جري العادة أن ذلك لا يكون فيبرمه أن يأتي منه مما اتسع له عمره ويستعمر الله من التزمه ما لا يستطيع عليه ويتقرب إليه بما تمكنه من أعمال النذر. **الحسن** قال الحاجي: يقتضي أنها يمين تلزم ويحدث فيها بالتحالفة فيجب باحث فيها ما التزمه من حج أو عمرة أو مهمما لم يختلف في ذلك أصحابنا، وقوله: في الرجل يخلف بالمشي إلى بيت الله أو المرأة إلى آخر المسألة يقتضي أن حكمهما في ذلك واحد، وإن المرأة يبرمها ذلك =

فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: نَذَرْنَا أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَجْلِسَ وَيَصُومَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَرُوءَةٌ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَجْلِسْ وَلْيَتِمَّ صِيَامُهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ بِكَفَّارَةٍ، وَقَدْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتِمَّ مَا كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ وَيَتْرَكَ مَا كَانَ لِلَّهِ مَعْصِيَةً.

١٠١٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ ابْنِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَنْحَرِي ابْنَكَ وَكَفَّري عَنْ يَمِينِكَ، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَكَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: **﴿الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ سَائِهِمْ﴾** ^{بعضهم يذرعصيت است} ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ مِنْ الْكَفَّارَةِ مَا قَدْ رَأَيْتَ.

١٠١٣ - **مالك** عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الصَّدِّيقِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ:

ويترك ما إلخ. وفي كلامه إشارة إلى أن ترك التكلم وبطائره معصية، قال في شرح المهذب: يكره الصمات إلى الليل للصوم أو غيره من غير حاجة، قال ابن الهمام: ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم (المحلى مختصراً) **وكفري عن يمينك:** الكفارة المعروفة في القرآن، والمراد بها القدية بدليل ما رواه ابن أبي شيبة عن الحكم عن ابن عباس في رجل نذر أن يبحر أبداً، فقال: يهدي بدنة أو كسفاً، وبه قال أبو حنيفة: لو نذر ذبح أسه فعليه شاة؛ لقصة الخليل عليه السلام وهو قول مالك وأحمد في رواية، وألغاه أبو يوسف والشافعي كندره بقتله، ولو نذر ذبح نفسه لم يلزم شيء عند الثلاثة، وعن أحمد روايتان كما في نذر ذبح الإنسان، وأوجب محمد الشاة، ولو نذر ذبح أبيه أو جده أو أمه لغا إجماعاً؛ لأنهم ليسوا من كسبه. (المحلى)

الذين يظاهرون: عرصه إثبات أن لا تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة؛ فإن الطهارة أمر قبيح عرفاً وشرعاً ثم جعل فيه الكفارة فكذلك نذر المعصية وإن كان مموعاً شرعاً يلزم فيه كفارة اليمين.

أَنْ يَنْذِرَ الرَّجُلُ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الشَّامِ أَوْ إِلَى مِصْرَ أَوْ إِلَى الرَّبَذَةِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ بِطَاعَةٍ إِنْ كَلَّمَ فَلَانًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِنْ هُوَ كَلَّمَهُ أَوْ حَنَثَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ طَاعَةٌ وَإِنَّمَا يُؤْفَى لِلَّهِ بِمَا لَهُ فِيهِ طَاعَةٌ.

اللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ

١٠١٤ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَغْوُ الْيَمِينِ قَوْلُ الْإِنْسَانِ: لَا وَاللَّهِ وَبِلى وَاللَّهِ.
في الماضي أو الحال

لغو فيه طاعة ولا قرينة فيه، فالندر به لغو لا عبرة به، وهو المروي عن ابن عمر وغيره من الصحابة وهو قول لشافعي وأحمد وغيرهما فلا يعقد اسدرا كساح ولا معصية، وأخبر مذهب الإمام أبي حنيفة كما في كتب الفقه: أن من نذر مصفا أو معلقا بشرط يريد به كساح قدم عائني فوجد مما هو طاعة مقصودة بنفسها ومن حسنها وأحب فعله الوفاء، فخرج النذر بالوصوء؛ لأنه غير مقصود، وكذا المريض؛ لأنه ليس من حسنه وأحب، وأما المعصية فهي مانعة للإعفاء إذا كان حراما بعينه، فهو نذر صوم يوم العيد يعقد ووحد الوفاء بصوم يوم غيره، ولو صام خرج عن العهدة.

اللغو في اليمين احتجوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى: **لَا وَاللَّهِ** (سورة ٢٢٥) على أقوال، الأول: أن تخلف على شيء وأنت عصبان، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن اسد وابن أبي حاتم والبيهقي. الثاني: هو الخلف على المعصية، أخرجه وكيع وعبد الرزاق. الثالث: أن تحرم ما أحل الله لك. الرابع: أن تخلف على شيء ثم تنسى. الخامس: وهو مختار أصحابنا هو أن تخلف على شيء ظانا أنه صادق وهو في الواقع كاذب فلا مؤاحدة فيه ولا كفارة ولا إثم، وهو المروي عن إبراهيم، أخرجه عبد بن حميد، وعن ابن عباس، أخرجه ابن جرير وابن اسد عن عائشة. السادس: هو كلام الرجل في بيته وفي المراح وأهله لا والله وبلى والله من غير قصد يمين، أخرجه وكيع وشافعي. قال في الدائع: وأما يمين اللغو فقد اختلف في تفسيرها، قال أصحابنا: هي اليمين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال على أنظر أن المحبر به كما أخبر وهو خلافه في الشيء أو في الإنثاء، نحو قوله: والله ما كلمت ربدا وفي طه أنه لم يكلمه ثم تبين خلافه، وقال الشافعي: يمين اللغو هي اليمين التي لا يقصدها خالف وهو ما يخبر عن أسس الناس في كلامهم =

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا أَنَّ اللَّغْوَ حَلْفُ الْإِنْسَانِ عَلَى الشَّيْءِ يَسْتَتِقِنُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ثُمَّ يُوجَدُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ اللَّغْوُ، قَالَ مَالِكٌ: وَعَقْدُ الْيَمِينِ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَبِيعَ ثَوْبَهُ بَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ ثُمَّ يَبِيعُهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَحْلِفَ لِيَضْرِبَنَّ غُلَامَهُ ثُمَّ لَا يَضْرِبُهُ وَنَحْوُ هَذَا، فَهَذَا الَّذِي يُكْفَرُ صَاحِبُهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيْسَ فِي اللَّغْوِ كُفَّارَةٌ، ..

= من غير قصد اليمين من قومه: لا والله وبس والله، سواء كان في ماضي أو حال أو مستقبل، وأما عبدا فلا لغو في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل يمين مقصودة، وفيه الكفارة إذا حث، قصد اليمين أو لم يقصد، وإنما اللغو في الحال والماضي فقط، وما ذكر محمد بن أبي حنيفة أن يلعن ما يجري بين الناس من قومه: لا والله وبس والله فذلك محمول عبدا على الماضي أو الحال وعنده ذلك لغو، فيرجع حاصل الخلاف بينا وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الخالف في المستقبل، عبدا ليس يلعن وفيها كفارة، وعنده لغو لا كفارة فيها، وسأفعله تعالى، لا والله حلف يمين مقصودة، وفيه الكفارة، وإذا حلف على شيء لم يقصد، لا والله وبس والله حلف يمين مقصودة، وهرق بينهما بأمر واحدة وفيها فيجب أن تكون يمين اللغو غير يمين المقصودة حقيقة، واليمين في المستقبل يمين مقصودة سواء وحده الغرض أو لا؛ ولأن اللغو في لغة اسم للشيء الذي لا حقيقة له، وذلك فيما قلنا وهو الخلف بما لا حقيقة له بل على ظن من أحلف، وبين أن المراد من قول عائشة: لا والله وبس والله، في الحال والماضي ولا في المستقبل، والله أعلم.

أحسن ما سمعت إلخ مترجم كوكبة اختيار الإمام شافعي رحمه الله تعالى في قوله: "أحسن ما سمعت" من قول الإمام أحمد بن حنبل، وهو يرى أنه حق فاستأن له بعد أنه غير ذلك، فهذا لدينا لغو، وروى محمد بن أنس أحمدا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة في اللغو قالت: هو كل شيء يصل به الرجل كلامه ولا يريد بمسح خوته: لا والله وبس والله، وما لا يقصد عليه قلبه، قال: وبه أحد، ومن يلعن أيضا الرجل يحلف على شيء يرى أنه على ما حلف عليه، فيكون على غير ذلك، فهذا أيضا من اللغو وهو قول أبي حنيفة، (المصنف وأحمد).

وعقد اليمين إلخ قال صاحب: وعقد اليمين التي تكفر أن يحلف بيمين ثم لا يفعل، أو يحلف لا يفعل ثم يفعل، فهذان اليمينان إما يتناولان المستقبل؛ وذلك أن الأيمان على صريحتين: يمين على مستقبل، ويمين على ماض، وأما اليمين على مستقبل فلا بدحيتها في قول مالك لغو ولا عمو، وإما بدحيتها سر، فلا تخب كفارة، أو الخب فتجب فيه الكفارة. وقوله: "فهذا الذي يكفر صاحبه" يريد أن اليمين على المستقبل أي التي تدحيتها الكفارة تحلها أو لترفع مائتها، وأما لغو اليمين فلا كفارة فيها؛ لأنها على مذهب مالك متعفة بالماضي، ووجه ذلك أنها ليست بيمين تعقد ليفعل أو ليعترك، وإنما هو يمين تصديق قوله وتأكيده ما أحبر به، فلا يفي لها بعد التلفظ بها حكاه.

قال مالك: وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم، ويحلف على الكذب وهو يعلم؛ ليؤذي به أحداً أو ليعتذر به إلى مُعتذر إليه أو ليقطع به مالا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة.

ما لا يجب فيه الكفارة من اليمين

١٠١٥ - مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: مَنْ قال: وَالله، ثُمَّ قال: إِنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْثُ.

قال مالك: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الثَّيْبِ أَنَّهَا لِصَاحِبِهَا مَا لَمْ يَقْطَعْ كَلَامَهُ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نَسَقًا يَتَّبِعُ بَعْضُهُ نَعْضًا قَبْلَ أَنْ يَسْكُتَ، فَإِذَا سَكَتَ وَقَطَعَ كَلَامَهُ فَلَا ثَنِيَاءَ لَهُ،

فهذا أعظم الحرج ليس فيه إلا اتوبة والاستعفار، مترجم كويد مذنب شافعي ورغوس وجوب كفارة است، وقول أبي حنيفة ورغوس مثل قول مالك است (مقصي) قال اساحي: قوله. 'وأما الذي يحلف على الشيء' إلى قوله: 'فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة' فإن هذه يمين أيضاً ليست من حسن ما يتعلق به الكفارة؛ لأنها تمين على ماضٍ، ويمين الماضي على نوعين، لا تحب شيء منها كفارة، أحدهما: أن يحلف على شيء أنه قد كان كذا أو ما كان كذا وهو يعتقد صحة ما حلف عليه فيكون الأمر على خلاف ما حلف عليه، فهذه نعو اليمين عند مالك، ولا كفارة عليه ولا إثم. والثاني: أن يحلف على ذلك ولا يعتقد أن الأمر على ما حلف عليه فهذه اليمين لغموس، سميت بذلك لأنها عمست صاحبها في إثمها، ولا كفارة لها، وإنما قال: إنها أعظم من أن تكون فيها كفارة؛ لأنها تعقدت على الإثم، والتي تكفر لم تعقد على إثمها، وإنما انعقدت على الحوارج، وإنما تحب عليه الكفارة باحث.

لم يجب قال محمد: وهذا لأحد، إذا قال: إِنْ شَاءَ اللهُ ووصلها بيمينه فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة، وأمراد ما يوصل ما لا يعد في اعرف مفصلاً كالاعصال بسكوت أو كلام حتى لا يصير قطعه شغس أو سعال أو نحو ذلك، وحذر به عما إذا قال ذلك مفصلاً فإنه بعد الفراغ رجوع عن اليمين ولا يصح ذلك.

ما سمعت في الثيبا يقتضي أنه قد سمع غير ذلك، وهو ما روي عن الحسن وطاوس أن للحالف الاستثناء ما لم يقم من محسه، وما روي عن ابن عباس أنه كان يرى له الاستثناء متى ما ذكر، وبأول قول الله: **وَلَا يَحْفَىٰ عَلَيْهِ** (كهف ٢٤) وهذا قول شيوخنا إنه لا يثبت عن ابن عباس؛ فإن ابن عباس من أهل النسيان ولا يحفى عنه أنه ليس من علة العرب أن يذكر الإنسان لفظاً ثم يظهر الاستثناء منه بعد عام.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ثُمَّ يَحْتَسِبُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ
كَفَّارَةٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الشِّرْكِ وَالْكَفْرِ وَلَيْسَتْ غَفِيرَةٌ
لِللَّهِ، وَلَا يَعُدُّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَبُشِّرَ مَا صَنَعَ.

مَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ

١٠١٦ - **ما** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ. قال مالك: مَنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا إِنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، قَالَ مالك: فَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَهُوَ حَلْفُ الْإِنْسَانِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ يُرَدَّدُ فِيهِ الْأَيْمَانُ يَمِينًا بَعْدَ يَمِينٍ،

ليس عليه كفارة. وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وأحمد: إذا قال: هو يهودي أو كافر إن فعل كذا فحش، يلزمه الكفارة قياساً على تحريم المساح، فإنه يمين بأنه التحريم، ووجه الإخفاق: أنه لما جعل الشرط وهو فعل كذا علماً على كفره ومعتقد حرمة كفره، فقد اعتقد أن الشرط واجب الامتناع، فكأنه قال: حرمت على نفسي فعل كذا، ثم أنه لو قال ذلك الشيء قد فعله قال: إن فعلت كذا فهو كافر، وهو عالم أنه قد فعله، فهو يمين العموس لا كفارة فيها إلا التوبة، وهل يكفر حتى تكون التوبة توبة من الكفر؟ قيل: لا، وقيل نعم. كذا في الحاشية عن المحلى. وقال صاحب الهداية: لو قال: إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر يكون يمينا، فإذا فعله لزمه كفارة يمين قياساً على تحريم المباح فإنه يمين بالنصر. فافهم.

[illegible]

كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَنْقُصُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، يَحْلِفُ بِذَلِكَ مَرَارًا ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَكَفَّارَةُ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ مِثْلًا فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الطَّعَامَ وَلَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ، فَكَانَ هَذَا فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ الطَّلَاقُ إِنْ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَذْنْتُ لَكَ إِلَى الْمَسْجِدِ، يَكُونُ ذَلِكَ نَسَقًا مُتَابِعًا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ حَنَثَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ حَنْثٌ، إِنَّمَا الْحَنْثُ فِي ذَلِكَ حَنْثٌ وَاحِدٌ، قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نَذْرِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَيْهَا بَغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَسَدِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِزَوْجِهَا فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ.

يحلف بذلك مرارا قال صاحب الرحمة في اختلاف الأمة: لو كرر اليمين على شيء واحد أو أشياء وحت قال أبو حبيبة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه: إن عليه نكل يمين كفارة إلا أن مالكا اعتبر بإرادة التأكيد، فقال: إن أراد التأكيد فعليه كفارة واحدة، وإن أراد الاستنشاف فكل يمين كفارة، وعن أحمد رواية أخرى: عليه كفارة في الجميع. وقال الشافعي: إن كانت على شيء واحد وبوي بما راد على الأول التأكيد فهو على ما بوي، ويبرمه كفارة واحدة، وإن أراد بالتكرير الاستنشاف فهما يمينان، وفي الكفارة قولان، أحدهما: كفارة، والثاني: كفارتان، وإن كانت على أشياء محتمة فكل منها كفارة. وفي 'أندلس المختار' عن خلاصة ويتعدد الكفارة تعدد اليمين، والمجلس والمجلس سواء. (المحلى) **فإن حلف رجل** قال الباجي. وهذا كما قال: إن من حلف يميناً واحدة تضمنت أشياء فإنها يمين واحدة بخلاف **في** حينها بالاستثناء استثناء واحد، وفي حينها بالكفارة كفارة واحدة، ويبحث بفعل الامتناع من إيعاض ذلك الفعل. وهذا إذا حلف على الشيء، فهو حلف على الإيجاب فإنه لا يبر إلا بفعل ذلك كله؛ لأنه قد تحلف على الإتيان بجميعه.

الأمر عندنا إلح قال الباجي: وهذا كما قال: إن نذر ذات الروح لا رده فناء، فإن كان ذلك نذر روحها فهو على ضربين: ضرب يتعلق بالمال، وضرب يتعلق بالحسد، فأما ما يتعلق بالمال فلا يجوز أن يقتصر به على الثلث فما دونه أو يزيد على ذلك، فإن اقتضرت على الثلث فما دونه فلا اعتراض فيه لروح، ولا تخور له الريادة على ذلك كالموصي، فإن رادت في ذلك على الثلث كان للروح إرد خلافاً لأبي حبيبة والشافعي.

الْعَمَلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ

١٠١٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَوَكَّهَهَا ثُمَّ حَثَّ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَمَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَلَمْ يُوَكَّهَهَا فَحَثَّ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

١٠١٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَهُمْ إِذَا أُعْطُوا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أُعْطُوا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِالْكِسْوَةِ أَنَّهُ إِنْ كَسَا الرَّجُلَ كِسَاهُمْ ثَوْبًا ثَوْبًا، وَإِنْ كَسَا النِّسَاءَ كِسَاهُنَّ ثَوْبَيْنِ ثَوْبَيْنِ دِرْعًا وَجِمَارًا وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يُجْزِئُ كُلًّا فِي صَلَاتِهِ.

١٠١٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ وَكَانَ يَغْتِقُ الْمِرَارَ إِذَا وَكَّذَ الْيَمِينَ.

إذا لم يوكذ

أو كسوة عشرة مساكين مذهب ابن عمر إلى أن كلمة "أو" في الآية للتقسيم، والجمهور على أنه للتخيير كما في فدية الحلق في الإحرام. (المحلى) **مد من حنطة** وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد، وإليه ذهب مالك والشافعي، وقال أحمد: يطعم لكل مسكين مدا من بر أو نصف صاع من غيره من التمر والشعير، وقال أبو حنيفة: صاعا من شعير أو تمر أو نصفه من بر. (المحلى) **بالمُدِّ الْأَصْغَرِ** يعني مد النبي **ص** وهو رطل وثلاث بالعدادي وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربع أسباع درهم وربع كما مر في آخر الركعة. (المحلى)

ما يجزئ كلاً في صلاته فالكسوة عبدة تقدير لكل ما يؤدي الصلاة، وهو قول أحمد وقال به الشافعي أولاً ثم رجع، وقال: هي ثوب واحد لكل من قميص أو سراويل أو مقنعة أو إزار يصلح لكبير أو صغير لصحة إطلاق الكسوة عليه، وقال أبو حنيفة: هو ثوب يستر عامة بدنه فلا يجوز السراويل والإزار ونحوهما، وهو قول الشعبي. (المحلى)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثُ.

١٠٢٣ - **مسئ** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَبِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ **رضي الله عنها** أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقُولُ: مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَحْنُثُ، قَالَ: يَجْعَلُ ثُلُثَ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَذَلِكَ لِلَّذِي جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ أَبِي لُبَابَةَ **رضي الله عنه**.

في **ريتاج الكعبة**: ارتح محرقة، والرتاح - كـ "كتاب" -: الباب العظيم وهو الباب المعنق ورتج الباب علقه، كذا في القاموس، والمراد في هذا الحديث نفس الكعبة، لأنه أراد أن ماله هدي إلى الكعبة لا إلى بابها، وأما ذكر الباب تعظيماً. (المحلى) **يكفره ما يكفر اليمين**: وه أحد الشافعي، قال محمد: وأحب إلينا أن يفي بما جعل على نفسه ويتصدق بذلك ويمسك ما يقوته فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسكه. (اعلى)

يجعل ثلث ماله إلح وعند أبي حنيفة يتصدق بجميع ما يهلك مما تحب فيه الركاة، فإن إنجابه يتصرف إلى ما أوجب الله تعالى فيه الصدقة؛ لقوله تعالى: **أَخَذَ مِنْ أَثَرِهِمْ مَسَدَةً** (النور: ١٠٣). وحديث أبي لُبَابَةَ ليس فيه تصريح بأسدر، قيل: يحتمل اسدر، ويحتمل الاستشارة غير أنه أورده بصيغة الجرم، ويحتمل الاستفهام بخذف أداته، كذا قاله ابن حجر في فتح الباري. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

التَّسْمِيَةُ عَلَى الدَّبِيحَةِ

١٠٢٤ - **مَاتَ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَأْتُونَنَا بِلُحْمَانٍ وَلَا نَدْرِي هَلْ سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُّوْهَا.
قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

١٠٢٥ - **مَاتَ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ أَمَرَ غُلَامًا لَهُ أَنْ يَذْبَحَ ذَبِيحَةً، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهَا قَالَ لَهُ: سَمَّ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ: سَمَّ اللَّهَ وَيَحْكُ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ سَمَّيْتُ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا.

إِنَّهُ قَالَ مَرْسَلٌ، وَوَصَّه الْحَارِثِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ **سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا** أَخ **قَالَ** الْخُصْبِيُّ: هَذَا الْخَوَابُ مِنَ الْأَسْنَوَاتِ أَحْكَمُ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لَا تَهْتَمُّ بِذَلِكَ وَلَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَدِي بِهِمْكُمْ لِأَنَّ نَ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَيَّ حِينَ الْأَكْلِ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا بَاحِدٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا كَانَ لَدَيْ يَأْتِيَهَا مَسْمُومًا أَوْ كِتَابًا، فَإِنْ أَتَى بِذَلِكَ مُحْضًى وَذَكَرَ أَنَّ مَسْمُومًا دَحَهُ أَوْ رَحَلًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَصْطَفِي وَمَا يُوَكِّلُ أَيُّ لَمْ يَصْطَفِ ذَلِكَ كَافِرٌ بِقَوْلِهِ، وَلَمْ يُوَكِّلِ الْمَدْبُوحَ مَحْرُودَ قُوَّةٍ، فَإِنْ قَوْلُ الْكَافِرِ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي بَابِ التَّذْيِيقَاتِ وَاحِلٌ وَحَرَمُهُ (يَحْيَى)
وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ مَا رَوَى فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي هَذَا حَدِيثٍ أَنَّ مَدْحِينَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ مَا يَصْحَحُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا مِثْلَ هَذَا، وَمَا يَصْغُرُ بَعْدَ إِيجَابِهِمْ شَرَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِمَّنْ بَكَثَرُ مِنْهُمْ السَّيَّانِ مِثْلَ هَذَا أَوْ الْعَقْدَةِ عَنْهُ لَمَّا لَمْ تَجْرَ لَهُمْ بِهِ عَادَةٌ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يَكَادُ ذَابِحٌ يَتْرَكَ ذَلِكَ.

لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا هَذَا قَوْلُهُ لِلْعِلَامِ: سَمَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ مَا خَافَ أَنْ يَعْمَلَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ وَيَسْأَلُهُ، وَلَمْ يَقْعَ بِأَحْضَارِ الْعِلَامِ لَهُ بَأَنَّهُ قَدْ سَمَّى اللَّهَ وَارْتَدَّ عَنْهُ يَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْهُ، فَمَا يَسْمَعُهُ الْعِلَامُ التَّسْمِيَةَ وَتَقْتَصِرُ عَلَى إِحْبَارِهِ بِذَلِكَ وَقَاتِ =

ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة

١٠٢٦ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ كَانَ يَرْغَى لِقْحَةً لَهُ بِأَحَدٍ، فَأَصَابَهَا الْمَوْتُ فَذَكَّاهَا بِشَطَاظٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ فَكُلُوهَا.

ساقية ذات لب
جاءت مقدماته

أمر بإحالة

١٠٢٧ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْغَى غَنَمًا لَهَا يَسْلَعُ فَأَصِيبَتْ شاةٌ مِنْهَا فَأَذَرَ كَتْفَهَا فَذَكَّاهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا فَكُلُوهَا.

الجارية

أي جاءت مقدمات الموت

١٠٢٨ - **مات** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبْحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنْ هَدَّيْنَاهُ فَأَتَاهُ مِنْهُمْ﴾.

(المائدة: ٥١)

= موضع التسمية بإكمال الذبح أقسم أن لا يأكل الديبحة، وفي المدونة قال مالك في تفسير هذا الحديث: لا أرى ذلك على الناس إذا أخرج الذابح أنه قد سمى.

فذكَّاه **بشطاظ** أي دحها به، والشطاظ كـ 'كتاب' بالفتح: حشمة محددة الطرف تدخل في عروقي الخواقيص لتجمع بينهما عند حملهما على العير، كذا في 'النهاية والقاموس'، وفسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كما في 'السويع' **يسلع** بفتح السين حل معروف بالمدنية على الحالب العربي.

ذبح نصارى العرب يعني من دحل في ذلك لذين بعد سحبه وخريقه ولم يختب المذبح وهو مقتصر من عرب في بني نعل. وقال السوي في 'تهذيب الأسماء واللغات': نصارى العرب هماء وبو نعل، وهماء قبيلة من قضاة، ثم أن حل ديبحة أهل الكتاب إذا لم تسمع منهم التسمية بغير الله مجمع عليه؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ لَيْسَ أَنَّهُ نَحْنُ حِينَ نَحْمُ﴾ (سورة هـ) قال ابن عباس: صاعدهم ذابحهم، واحتفظوا إذا ذكروا اسم المسيح عبيها، فقال الشافعي وأبو حنيفة: لا حل، قال في الدر المختار: يجوز ذبح الكتابي إلا إذا سمع منه عبد الذبح ذكر المسيح، وفي الهداية يجوز ترويح أهل الكتابيات، والأولى أن لا يفعل ولا يأكل ديبحتهم إلا لضرورة، وبه يشير قول ابن عباس: ﴿مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنْ هَدَّيْنَاهُ فَأَتَاهُ مِنْهُمْ﴾ (سورة هـ) الآية يعني ديبحتهم. وإن حلت لكن لا يجوز موالأهم. (مختصر)

- ١٠٢٩ - **ما لك** أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول: ما فرى الأوداج فكله.
- ١٠٣٠ - **ما لك** عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ما ذبح به إذا بضع فلا بأس به إذا اضطررت إليه.

مَا يُكْرَهُ مِنَ الذَّبِيحَةِ فِي الذَّكَاءِ

- ١٠٣١ - **ما لك** عن يحيى بن سعيد، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت فتحرّك بعضها، فأمره أن يأكلها ثم سأل زيد بن ثابت، فقال: إن الميتة لتتحرك ونهاه عن أكلها.
- وسئل مالك عن شاة تردت فتكسرت فأدركها صاحبها، فذبحها فسأل الدم منها ولم تتحرّك، فقال مالك: إن كان ذبحها ونفسها يجري وهي تطرف فليأكلها.

ما فرى الأوداج أي قطعها، وهي ما أحاط بالعنق من عروق التي يقطعها بدمج، واحده دج بالتحريك وهي أربعة: الحنقوم والبريء والودجان، وقطع الأكثر منها جرى عند أي حيفة.

إذا بضع بفتح الصاد المعجمة أي ندي دمج إذا شق الخد وأجري دمه من حرق أو حشة محددة فلا بأس، وإن أحد الأئمة غير أنه لا يجوز بالأس والصبر عند استعصي مضيق، وعند أي حيفة إذا كانا مروعين جرى وكل يكره، وعن مالك روايات أشهرها حوارها بعضهم دون أس كيف كان. (المحلى مختصراً)

فحرك بعضها الخ قال محمد، إذا تحرك تحركاً أكبر الرأى فيه وأطلق أنها حية أكلت، وأما إذا كان تحركاً شبيهاً بالاحتلاج وأكبر الرأى وأطلق في ذلك أنها ميتة لم تؤكل. (المحلى)

وهي تطرف أي تحرك أطرافها أيديها وأرجلها وعيها فأكنها، ومذهب حنيفة أنه لو دعت مريضة فتحرّك أو حرق الدم حلت وإلا لا إن لم يدر حياته عند الدمج، وإن علم حياته حل مضيقاً، وإن لم يتحرّك ولم يخرج الدم، كذا في "الكنز" وغيره. (المحلى)

ذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِ الذَّيْبَةِ

١٠٣٢ - **عن** نافع، **عن** عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا نُحِرَتْ النَّاقَةُ فَذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَاتِهَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ ذُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

١٠٣٣ - **عن** يزيد بن عبد الله بن قسيط اللثبي، **عن** سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ذَكَاةُ مَا فِي الْبَطْنِ فِي ذَكَاةِ أُمِّهِ إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ.

بطن الذبيحة

فدكاه ما في بطنها الخ، وه أحد مالك والشافعي وأحمد ومحمد والجمهور، فقالوا: إن ذكاة الحين ذكاة أمه، غير أن الشافعي لم يقل بالترقية بين ما إذا أشعر وبين ما لم يشعر، بل قال: إن ذكاة أمه معينة عن ذكاته مصفاة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز حتى يخرج حيا فيذكي. (المحلى)

دكاه ما في البطن قال في "الدائع": وعلى هذا يخرج الحين إذا حرح بعد ذبح أمه إن حرح حيا فذكي بخل، وإن مات قبل الذبح لا يؤكل إلا لحلاف، وإن حرح ميتا فإن لم يكن كامل الخلق لا يؤكل أيضا في فوهة حمعاء؛ لأنه بمعنى المصعة، وإن كان كامل الخلق حنط فيه، قال أبو حنيفة: لا يؤكل، وهو قول زفر وأحمد بن رباح، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا بأس بأكله، واحتجوا بحديث: ... فيقتضي أنه يندكي بدكاة أمه؛ ولأنه نزع لأمه حقيقة وحكما، والحكم في النزع ثلث بعدة الأصل، ولأن حبيفة قوله تعالى: ...

... (سورة ٣) والحين ميتة؛ لأنه لا حياة فيه وأبينة ما لا حياة فيه فيدخل تحت النص، وأما الحديث فقد روي بصحبة الذكاة الثانية، معناه كذكاة أمه؛ إذ التشبيه قد يكون بذكر حرف التشبيه وقد يكون بحذف حرف التشبيه، كما في قوله تعالى: ... (سورة ٨٨) وهذا حجة عبيكم؛ لأن تشبيه ذكاة الحين بذكاة أمه يقتضي استنواهما في الافتقار إلى الذكاة، وروية ارفع تخمّل تشبيهه أيضا وتختمّل الكفاة كما قالوا، فلا تكون حجة مع الاحتمال مع أنه من أحوار الأحاد ورد فيما نعلم به اللوى فهو كان ثابثا لاشتهر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيْدِ

تَرَاكَ أَكْبَىٰ مَا قَتَلَ الْمَغْرَابُ وَالْأَحْمَرُ

١٠٣٤ - **مسك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: رَمَيْتُ طَائِرَيْنِ بِحَجَرٍ وَأَنَا بِالْجُرْفِ فَأَصَبْتُهُمَا فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَدَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُدْكِيهِ بِقُدُومٍ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْكِيَهُ فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا.

١٠٣٥ - مات أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَكْرَهُ مَا قَتَلَ الْمُعْرَاضُ وَالْبُدُوقَةُ.
١٠٣٦ - مات أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقْتَلَ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُقْتَلُ
بِهِ الصَّيِّدُ مِنَ الرَّمْيِ وَأَشْبَاهِهِ.

[illegible]

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ إِذَا خَزَقَ، وَبَلَغَ الْمَقَاتِلَ أَنْ يُؤْكَلَ، قَالَ
 اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَا يَأْكُلُ النَّاسُ آمَنُوا تَتَبِعُوا كُفْرًا شَيْءٌ مِنْ نَفْسِكَ كَمَا تَتَّبِعُونَ
 وَمِنْ أَحْكَمِهِ قَالَ: فَكُلُّ شَيْءٍ يَنَالُهُ الْإِنْسَانُ بِرَمْحِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ سِلَاحِهِ فَأَنْفَذَهُ
 وَبَلَغَ مَقَاتِلَهُ فَهُوَ صَيْدٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا أَصَابَ
 الرَّجُلُ الصَّيْدَ فَأَعَانَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ مَاءٍ أَوْ كَلْبٍ غَيْرِ مُعَلِّمٍ لَمْ يُؤْكَلْ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ سَهْمُ الرَّامِي قَدْ قَتَلَهُ أَوْ بَلَغَ مَقَاتِلَ الصَّيْدِ حَتَّى لَا يَشُكَّ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ هُوَ قَتَلَهُ وَأَنَّهُ
 لَا يَكُونُ لِلصَّيْدِ حَيَاةٌ بَعْدَهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الصَّيْدِ وَإِنْ غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ
 إِذَا وَجَدْتَ بِهِ أَثَرًا مِنْ كَلْبِكَ أَوْ كَانَ بِهِ سَهْمُكَ مَا لَمْ يَتَّ بِإِذَا بَاتَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهُ.

ما جاء في صيد المَعَمَّات

١٠٣٧ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ: كُلْ مَا أُمْسَكَ عَلَيْكَ إِنْ قَتَلَ.....

إذا حرق بالخاء والراء المعجمتين أي جرح، اتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا اصطاد بالمعصاة فقتل الصيد وحده حل، وإن قتلته بعرضه لم يخل، ما روى البخاري عن عدي بن حاتم سأله عن صيد المعراض، فقال: . . .
(المحلى) فإنه يكبره أكله. روى البخاري عن عدي بن حاتم مرفوعاً: . . .
 عليه السلام حدثني محمد بن عبد الله بن يحيى قال سمعت ابن عباس يقول في حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 علي أنه إذا وجد ميتة بعد ما غاب عنه وليس فيه أثر غير أثر سهمه يخل، وهو أحد أقوال الشافعي، وقال أبو حنيفة:
 إنه يخل مادام الرمي في طلبه، وإن قعد من ضربه ثم وجده ميتا حرم؛ لاحتمال موته بسبب آخر. (المحلي) وقال
 الساجي: وهذا يحتاج إلى تقسيم وتقصيل، وذلك أن الكلب أو السهم إذا أفقد مقاتل الصيد بمشاهدة الصائد ثم
 تخامل الصيد وغاب عنه فقد كملت ذكاته، فلا يؤثر في ذلك معيه عنه ولا ميته، قال القاسبي أبو الحسن: وهذا
 الذي أراد مالك، وإن لم يقدره السهم ولا اكبت مقتاتنه حتى غاب عنه ثم وجده ميتا، فقال القاصي: إذا كان محمداً
 في الطلب حتى وجده عني هذه الحالة فإنه يجوز أكله، وإن تشاعل عنه ثم وجده ميتا فإنه لا يجوز أكله.

وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ

١٠٣٨ - **مَنْ** أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَإِنْ أَكَلَ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ.

١٠٣٩ - **مَنْ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ، فَقَالَ سَعْدٌ: كُلُّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا نَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ.

١٠٤٠ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالصَّقَرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعَلِّمًا يَفْقَهُ كَمَا تَفْقَهُ الْكِلَابُ الْمُعَلِّمَةُ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا قَتَلَتْ مِمَّا صَادَتْ إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى إِرْسَالِهَا. قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَتَخَصَّصُ الصَّيْدَ مِنْ مَخَالِبِ الْبَازِي أَوْ مِنْ فِي الْكَلْبِ ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهِ فَيَمُوتُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ وَهُوَ فِي مَخَالِبِ الْبَازِي أَوْ فِي الْكَلْبِ فَتَرَكَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَبْحِهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ الْبَازِي أَوْ الْكَلْبُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ أَيْضاً الَّذِي يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَنَالُهُ وَهُوَ حَيٌّ فَيَفْرِطُ فِي ذَبْحِهِ حَتَّى يَمُوتَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

[illegible]

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أُرْسِلَ كَلْبَ الْمَجُوسِيِّ الضَّارِي فَصَادَ أَوْ قَتَلَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْلَمًا فَأَكَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ حَلَالٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّهُ الْمُسْلِمُ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِشَفْرَةِ الْمَجُوسِيِّ أَوْ يَرْمِي بِقَوْسِهِ أَوْ نَبْلِهِ فَيَقْتُلُ بِهَا فَصَيْدُهُ ذَلِكَ وَذَيْبُ حَتُّهُ حَلَالٌ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أُرْسِلَ الْمَجُوسِيُّ كَلْبَ الْمُسْلِمِ الضَّارِي عَلَى صَيْدٍ فَأَخَذَهُ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ يُذَكَّى، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ قَوْسِ الْمُسْلِمِ وَنَبْلِهِ يَأْخُذُهَا الْمَجُوسِيُّ فَيَرْمِي بِهَا الصَّيْدَ فَيَقْتُلُهُ وَبِمَنْزِلَةِ شَفْرَةِ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِهَا الْمَجُوسِيُّ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ

١٠٤١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَمَّا لَفْظُهُ الْبَحْرُ، فَتَنَاهَا عَنْ أَكْلِهِ ذَلِكَ، قَالَ نَافِعٌ: ثُمَّ انْقَلَبَ عَبْدُ اللَّهِ فَدَعَا بِالْمُصْحَفِ فَقَرَأَ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَصَعَامُهُ﴾. قَالَ نَافِعٌ: فَأُرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.....
(المائدة: ٩٦)

كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ الضَّارِي. صَرِي كَرَصِي "صرا وصرارة وصريرا وصرارة: لهج، والكلب الضاري الذي لهج بالصيد. (الخبثي، وقاموس) قال الساجي: لأن كلب المجوسي لما كان معلما فإنه لا فرق بينه وبين كلب المسلم؛ لأنه آلة للصيد كالسهم والرمح، ولا يرعى فيها صعة مالكه ولا صعة معلمه، وإنما يرعى صعة المرسل في نفسه، فالكلب كالسهم والرمح، فإذا أرسل المسلم كلب المجوسي وهو معمم فقد أرسل كلنا يحور الاصطياد به، والمرسل لما كان مسلما حار اصطياده فلم يؤثر في ذلك المجوسي؛ لأنه ليس المرسل ولا بخارج، وإنما يعتبر في الصيد صعة المرسل والخارج خاصة، وذلك كالذبح يرعى فيه صعة الذبح وصعة آلة الذبح دون صعة مالكها.

فَلَا يَحِلُّ إِنْ: به قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور (الخبثي) وهذا كما قال: إن المجوسي إذا أرسل كلب المسلم عبي صيد فقتله فإنه لا يحل أكله وإن كان الكلب معلما؛ لأن الكلب وإن كملت شروط الصيد فيه فإن مرسته من تعتبر صغاته في الصيد وقد عذمت شروطه؛ لأن من لا يحور دكانه لا يحور صيده. **عَمَّا لَفْظُهُ الْبَحْرُ:** أي رماه البحر على الساحل من "أكلت التمرة ولقطت النواة" أي رميتها فإطلاق اللفظ على الملفوظ.

إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ.

١٠٤٢ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعْدِ الْحَارِثِيِّ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْحَيْتَانِ يَقْتُلُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا أَوْ يَمُوتُ صَرْدًا، فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، قَالَ سَعْدٌ: ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَبْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٠٤٣ - **مات** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرَيَانِ يَمَّا لَفَظَ الْبَحْرُ بِأَسًا.

١٠٤٤ - **مات** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْجَارِ قَدِمُوا عَلَى مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَسَأَلُوا عَمَّا لَفَظَ الْبَحْرُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ بَأْسٌ، وَقَالَ: اذْهَبُوا إِلَى

أنه لا بأس بأكله. قال محمد: ويقول ابن عمر الآخر بأحد لا بأس بما لفظه البحر وما حسر عنه الماء، وبما يكره من ذلك الصافي وهو قول أبي حنيفة. قال الساجي: هي عن أكل ما لفظه البحر، ودلت على صريحي: أحدهما: أن يلفظ حيا، والثاني: أن يلفظه ميتا، فأما ما لفظه حيا فإن مذهب مالك جوار أكله، وكذلك ما لفظه ميتا سواء مات بسبب أو غير سبب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة: لا تؤكل ميتته إما مات بسبب مثل: أن يؤخذ فيموت أو يموت من شدة حر أو برد أو تقفنه سمكة أخرى أو يصب عنه ماء فيموت، أو يلفظه البحر حيا فيموت فأما إن مات حتف أمه أو لفظه البحر ميتا فإنه لا يؤكل إلخ؛ لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن جابر مرفوعا: ما ألقى البحر أو حزر عنه فكنوا وما مات فيه وطما فلا تأكلوه.

أو **خوب صردا** يفتح الصاد، أي بردا، قال محمد: إذا ماتت حيتان من حر أو برد أو قتل بعضها بعضا فلا بأس بأكلها، فإذا ماتت ميتة بنفسها وطفت فهذا يكره من السمك. واستدل لذلك بخديث جابر: **مات** عن سليمان بن يسير عن جابر عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تأكلوا ما ألقى البحر ولا ما حزر عنه فكنوا وما مات فيه وطما فلا تأكلوه. الحديث ضعيف لا يحتج به عند عدم المعارضة كيف وهو معارض بالأحاديث، وفي "الحارثي" قال أبو بكر الصديق: الطاي حلال، والطاي: هو الذي يموت في البحر بلا سبب، وبه أحد مالك والشافعي وأحمد أنه يباح الطاي. (المحلى) قلت: قال العيني: بأن يحيى بن سليم أخرجه له الشيخان وهو ثقة ورواه الرفع، وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعا بلفظ: **مات** عن سليمان بن يسير عن جابر عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تأكلوا ما ألقى البحر ولا ما حزر عنه فكنوا وما مات فيه وطما فلا تأكلوه. وفي "رواية الطحاوي" في "أحكام القرآن".

ما حزر عنه البحر فكنوا وما ألقى فكل، وما وجدته طافيا فوق الماء فلا تأكل.

زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَاسْأَلُوهُمَا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ اتَّوْنِي فَأَخْبِرُونِي مَاذَا يَقُولَانِ، فَأَتَوُهُمَا فَسْأَلُوهُمَا، فَقَالَا: لَا بَأْسَ بِهِ، فَأَتَوْا مَرْوَانَ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ مَرْوَانُ: قَدْ قُلْتُ لَكُمْ.
قَالَ مَالِكُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْحَيْتَانِ يَصِيدُهَا الْمُجُوسِيُّ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْبَحْرِ: هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مَيْتُهُ. قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا أُكِلَ ذَلِكَ مَيْتًا فَلَا يَضُرُّهُ مِنْ صَادِهِ.

تحريم كل ذي ناب من السباع

١٠٤٥ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ.
١٠٤٦ - مَاتَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ.

ما يكره من أكل الدواب

مَالِكُ إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْخَيْلِ وَالْبُغَالِ وَالْحَمِيرِ أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ؛

ذي ناب من السباع هو الذي يفترس بأنيابه ويعدو كالأسد والدب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم.

إن أحسن إلح استند مالك على اسم من أكل خيول الخيل والبغال والحمير بالاية، وذلك من وجهين. أحدهما: أن لا يلام كمي معنى احصر، وذلك أنه أحر تعالى أنه إنما حققها لمركوب والبرية، وقصد بذلك الامتنان عليها وإظهار إحسانه إليها، فدل ذلك على أنه جميع ما أباحه لنا منها ولو كانت فيها منفعة غيرها لذكرها بين إباحته وإيسار أو ليظهر إباحة ذلك إليها فإن إباحته تعالى أنه حققها هذا المعنى دليل على أنه جميع التصرف إباحته، والوجه الثاني: أنه ذكر الخيل والبغال والحمير، فأحر تعالى أنه حققها لمركوب والبرية، وذكر الأنعام فأحر أنه حققها لمركب منها وتأكل، فلما عدل في الخيل والبغال والحمير عن ذكر الأكل دل ذلك على أنه لم يخلقها لذلك وإلا صفت فائدة التحصيل بذكره، إذ ثبت ذلك فالخيل عند مالك مكروهة وليست بمحترمة ولا مباحة على الإطلاق، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: هي مباحة، وبه قال أبو يوسف وعبد الله بن أحمد بن حنبل.

لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ ﴿وَلَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ فَخْرًا ۖ وَأَكْبَرُ﴾ (الحمل: ٨) وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْأَنْعَامِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ فَخْرًا ۖ وَأَكْبَرُ﴾ (عام: ٧٩) عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ۖ قَالَ مَالِكُ: (الحج: ٣٦) وَسَمِعْتُ أَنَّ الْبَائِسَ هُوَ الْفَقِيرُ وَأَنَّ الْمُعْتَرَّ هُوَ الزَّائِرُ. قَالَ مَالِكُ: فَذَكَرَ اللَّهُ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةَ وَذَكَرَ الْأَنْعَامَ لِلرُّكُوبِ وَالْأَكْلِ. قَالَ مَالِكُ: وَالْقَانِعُ هُوَ الْفَقِيرُ أَيْضًا.

مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمُتَّةِ

١٠٤٧ - **مَاتَ** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ كَانَ أُعْطَاهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ رُوحِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَفَلَا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: **إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا.**

وَصَعِبَ الْقَذِيعُ وَالْمَعْبَرُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنِ وَالْمِقَاتِ: الْقَاعُ: السَّائِلُ، وَالْمَعْتَرُ: الَّذِي يَتَعَرَّضُ وَلَا يَسْتَأْذِنُ، وَقِيلَ: بَعْكَسُهُ. قَالَ الزَّحَّاجُ: الْقَاعُ الَّذِي يَقَعُ عَمَّا أَغْصَاهُ، يَعْنِي الْأَوَّلُ هُوَ مِنَ الْقَبُوعِ وَهُوَ الدَّيَّةُ بِمِثَالَةٍ، وَعَنْ هَذَا فَهُوَ مِنْ فَتَحٍ يَفْتَحُ، وَعَلَى الثَّانِي مِنَ الْقَاعَةِ وَهُوَ الرِّصَاءُ بِالنَّقِيلِ مِنْ 'عَمِ يَعْمُ'. (أَخْلَى)

فَدَكَرَ اللَّهُ الْخ يَعْنِي أَنَّ أَمَامَ مَقَامٍ مُنَادٍ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا مَسْعَةُ الْأَكْلِ لَكَانَ أُخْرَى بَأَنَّ يَذْكُرُ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْأَمْتَانِ فِي آيَةِ الْعَالِ بِتَتَمُّعٍ لَهُ لَا إِحْرَارَهُ الْمَنَافِعِ فَحَظُّوا مَا أَلْفَوْا وَعَرَفُوا وَإِلَّا فَقَدْ يَتَمَتَّعُ بِالْحَيْلِ فِي غَيْرِ أَرْكَوْبٍ وَالرِّبَةِ وَغَيْرِ الْأَكْلِ تَقَافًا، كَيْفَ وَقَدْ رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَسْمَاءَ خَرَجًا فَرَسًا عَنْ عَهْدِهِ فَأَكْسَاهُ وَعَنْ بَالْمَدِينَةِ، وَفِي 'سَحَارِي' عَنْ حَابِرٍ هِيَ الَّتِي يَوْمَ حَبِيرٍ عَنْ لُحُومِ أَحْمَرَ وَرَحَصٍ فِي لُحُومِ حَبِيلٍ، وَهُوَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، وَهُوَ يَعْنِي عِنْدَ الْحَفِيَّةِ، أَنِّي فِي أَكْلِ لُحُومِ الْحَبِيلِ، كَمَا فِي "الْعَمَادِيَّةِ" وَغَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ يَكْرَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ.

حَرَمٌ: رَوَى بِفَتْحِ الْحَاءِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَبِضْمِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ.

١٠٤٨ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَغْلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ.

١٠٤٩ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ اللَّيْثِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِحُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ.

ما جاء في من يضطر إلى أكل الميتة

مَالِكُ إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَّى يَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ مِنْهَا، فَإِنْ وَجَدَ عَنْهَا غَنَى طَرَحَهَا وَسُئِلَ مَالِكُ عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَيَّاكُلُ مِنْهَا وَهُوَ يَجِدُ ثَمَرَ الْقَوْمِ أَوْ زَرْعًا أَوْ غَنَمًا بِمَكَانِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ:

الإهاب الإهاب: الخلد مضيقاً، أو ما لم يدبغ، كذا في "القاموس".

حتى يشبع ويتزود وهو أحد قولَي الشافعي، والآخر: لا يجوز أن يتناول منه إلا قدر ما يمسك ريقه، وهو قول أبي حنيفة. قال الساجي. يريد إن اضطر إلى أكلها واستاحتها بذلك فإنه لا يقتصر على ما يرد ريقه منها، بل يشبع منها الشبع التام ويتزود؛ لأنها مباحة له، كما ينتفع من الطعام المباح في حال وجود الطعام لما كان مباحاً له، فقال ابن حبيب: إنما يأكل منها ما يقيم ريقه ثم لا يأكل بعد ذلك حتى يصير من الضرورة إلى حالة الأولى. وانه قال عبد العزيز بن الماجشون وانه، ووجه ذلك أن الإباحة إنما تثبت لحفظ النفس، ودلت بوجوده فيما دون الشبع فما زال لا يتناول لحفظ النفس فكان ممنوعاً عنه.

قال مالك قال الساجي: وهذا كما قال: إن من اضطر إلى أكل الميتة فوجدها ووجد ما لا يمكن الوصول إليه فلا يخلو أن يكون مما لا قطع فيه كالتمر المنعق والزرع القائه ونحوه، أو يكون مما فيه القطع إذا أخذ على وجه السرقة كالمال في الحرر، فإن كان مما لا قطع فيه فقد قال مالك من رواية محمد عنه: إن حفي ذلك فليأخذه منه، وأما إن وجد ثمرًا أو زرعًا أو غنماً لقوم فض أن يصدقوه ولا يعدوه سارقاً فليأكل من ذلك أحب إلي من الميتة فشرط في المسألة الأولى أن يخفي له ذلك وشرط في القسم الآخر أن يصدقوه.

إِنْ ظَنَّ أَنَّ أَهْلَ ذَلِكَ الثَّمَرِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ الْغَنَمِ يُصَدِّقُونَهُ بِضُرُورَتِهِ حَتَّى لَا يُعَدُّ سَارِقًا
فَتَقْطَعَ يَدُهُ رَأَيْتُ أَنَّ يَأْكُلَ مِنْ أَيِّ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا،
وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَإِنْ هُوَ خَشِيَ أَنْ لَا يُصَدِّقُوهُ وَأَنْ يُعَدُّهُ سَارِقًا
بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ خَيْرٌ لَهُ عِنْدِي، وَلَهُ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
سَعَةٌ مَعَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ يَعْدُوَ عَادٍ مِمَّنْ لَمْ يُضْطَرْ إِلَى الْمَيْتَةِ يُرِيدُ اسْتِجَارَةَ أَخْذِ أَمْوَالِ
النَّاسِ وَزُرُوعِهِمْ وَثِمَارِهِمْ بِذَلِكَ بِدُونِ اضْطِرَارٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعَقِيقَةِ

مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ

١٠٥٠ - **مَلَكَ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ:
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: لَا أَحَبُّ الْعُقُوقِ - وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْأِسْمَ -
وَقَالَ: مَنْ وَلِدَ لَهُ وَلَدًا فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ.

العقيقة قال الشامي: يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بربة شعره فضة أو ذهبا، ثم يعق عند الخلق عقيقة إباحة على ما في "الجامع المحوي" أو تطوعا على ما في "شرح الطحاوي" وهي شاة تصلح للأضحية تدبح للذكر والأنثى. **عن العقيقة**: العقيقة: الدبيحة التي تدبح عن المولود، وأصل العق: الشق والقطع، وقيل للدبيحة: عقيقة؛ لأنها تشق حلقها، ويقال للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه: عقيقة؛ لأنها تخلق وتقطع عنه يوم أسبوعه. (المحلى)

لا أحب العقوق. فإن أصله مخالفة أحد الوالدين بما يؤديهما. "وكأنه إنما كره الاسم" لا مسماه، هذه جملة معترضة من الراوي يعني أنه كره الاسم، وأحب أن يسمي بأحسن أسمائه كالسيكة والدبيحة حريا على عادته في تغيير الاسم القبيح، قال الثوري: هو كلام غير سديد؛ لأنه **ﷺ** ذكر العقيقة في عدة أحاديث ولو كان يكره الاسم أعدل عنه إلى غيره، وإنما الوجه فيه أن يقال: يحتمل أن يكون السائل طن أن اشتراك العقيقة مع العقوق في هذا الحديث مما يوهن أمرها، فأعجم أن الأمر بخلاف ذلك يعني أن الذي كرهه الله من هذا الباب هو العقوق لا العقيقة، ويحتمل أن يكون العقوق في هذا الحديث مستعارا للوالد، كما هو حقيقة في حق الولد، وذلك أن المولود إذا لم يعرف حق أبويه صار عاقا، كذلك جعل إباء الوالد عن أداء حق المولود عقوقا على الاتساع، فقال: لا يحب الله العقوق أي ترك ذلك من الوالد مع قدرته عليه يشبه إصاعة المولود حق أبويه، ولا يحب الله ذلك. وقال الطيبي: يحتمل أن يكون لفظ ما سأل عنه "ولد لي مولود أحب أن أعق عنه، فما تقول؟" فكره النبي ﷺ تلمظه بـ "أعق"؛ لأنه لفظ مشترك بين العقيقة والعقوق، وقد تقدر في علم الفصاحة الاحترار عن لفظ مشترك أحدهما مكروه، فتكون الكراهة راجعة إلى ما تنفط به لا إلى نفس العقيقة. (المحلى)

- ١٠٥١ - **مسألة** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: وَزَّيْنَةُ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَزَيْنَبَ وَأُمِّ كُلثُومٍ فَتَصَدَّقَتْ بِزَيْنَةِ ذَلِكَ فِضَّةً.
- ١٠٥٢ - **مسألة** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: وَزَّيْنَةُ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ فَتَصَدَّقَتْ بِزَيْنَتِهِ فِضَّةً.

الْعَمَلُ فِي الْعَقِيقَةِ

- ١٠٥٣ - **مسألة** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعُقُّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةً عَنِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ. أي أمره بالعقيقة
- ١٠٥٤ - **مسألة** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ الْعَقِيقَةَ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ.
- ١٠٥٥ - **مسألة** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ عَقَّ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.
- ١٠٥٦ - **مسألة** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَعُقُّ عَنْ بَنِيهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِشَاةٍ شَاةً.
- قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَقِيقَةِ أَنْ مَنْ عَقَّ فَإِنَّمَا يَعُقُّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةً الذُّكُورِ

من عَقَّ إِبْرَاهِيمَ الترمذي عَقَّ السَّيِّدَ عَنْ الْحَسَنِ بِشَاةٍ، وقال الشافعي وأحمد: يعق عن الغلام بشاتين وعن الحارثية بشاة؛ لما روى أبو داود والترمذي عن أبي بكر الكعبية مرفوعاً: من عَقَّ عَنْ غُلَامٍ غُلَامًا وَغُلَامًا مِثْلَهُ مِنْ طَرِيقٍ: مِثْلَهُ أَيُّ مِثْلَهُ سَا وَحَمَلًا، ولترمذي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ بَشَاتَيْنِ مِثْلَتَيْنِ وَلِحَارِثَةِ شَاةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ صَاحِبُ "سِرِّ السَّعَادَةِ": رَوَايَةُ شَاةٍ وَاحِدَةٍ صَحِيحَةٌ، لَكِنْ حَدِيثُ: مَنْ عَقَّ عَنْ غُلَامٍ غُلَامًا وَغُلَامًا مِثْلَهُ مِنْ طَرِيقٍ: مِثْلَهُ أَقْوَى وَأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. قَالَ الْمُحَلِّي: بِحُصُولِ أَصْلِ السَّيِّدَةِ فِي عَقِيقَةِ الْوَلَدِ بِشَاةٍ وَكَمَالِ السَّيِّدَةِ شَاتَانِ. (المحلي)

وَالْإِنَاثَ وَلَيْسَتْ الْعَقِيقَةُ بِوَاجِبَةٍ وَلَكِنَّهَا يُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ بِهَا، وَهِيَ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا، فَمَنْ عَقَّ عَنْ وَلَدِهِ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ النَّسْكِ وَالضَّحَايَا، لَا يَجُوزُ فِيهَا عَوْرَاءٌ وَلَا عَجَفَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ وَلَا مَرِيضَةٌ، وَلَا يُبَاعُ مِنْ لَحْمِهَا شَيْءٌ وَلَا جِلْدُهَا، وَتَكْسَرُ عَظَامُهَا، وَيَأْكُلُ أَهْلُهَا مِنْ لَحْمِهَا، وَيَتَصَدَّقُونَ مِنْهَا وَلَا يُمْسُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا.

وليس العقيدة نواحدة وبه قال الشافعي وأحمد في المشهور عنه، وعنه: أنها واحدة، قال محمد في "الموطأ": أما العقيدة فمنها ما كانت في الجاهلية وقد فُتحت في أول الإسلام ثم نسخ الأضحى كل دبح كان قبله، ونسخ شهر رمضان كل صوم كان قبله، ونسخ غسل الحنطة كل غسل كان قبله، وسقط الركاة كل صدقة كان قبلها كذلك بلعنا، وقال محمد في "الأنار": أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: كانت العقيدة في الجاهلية، فلما جاء الإسلام رخصت، قال: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة، ويشهد لذلك ما أخرجه ابن المبارك والدارقطني والبيهقي وابن عدي عن علي مرفوعاً: **سَحَّ الْأَضْحَى سَحًّا وَنَسَخَ اللَّهُ مَا كَانَ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ** يعني من الجاهلية وغيره، كيف وإن مشروعية الأضحية في الأولى من الهجرة وعقيدة الحسين في السنة الثالثة أو الرابعة، وحديث أم كرر في عام الحديبية سادس الهجرة والعقيدة عن إبراهيم كان تاسع الهجرة. (الحلى)

وتكسر عظامها: وعند الشافعي يستحب أن لا يكسر.

ولا تمس الصبي شيئاً من دمها؛ لأنه من فعل أهل الجاهلية، ولكن روى أبو داود عن طريق همام عن قتادة عن الحسن بن سمره مرفوعاً: أن داود بن عيسى سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: وكان قتادة إذا سنن الدم كيف يصنع؟ قال: إذا دعت العقيقة أخذت منها صوفه واستقبلت به أوداجها ثم تصنع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الحط ثم يعسل رأسه بعد ويخلق، قال أبو داود: ويرى وهم من همام ولا يؤخذ بها، أو إنما هو يسمى، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دعفل وأشعث عن الحسن. قال الخطابي: وكيف يأمر بتنحس رأس وقد أمرهم بإماطة الأذى إلياس عنه. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الضَّحَايَا

مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الضَّحَايَا

١٠٥٧ - **ما** عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: مَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ، وَقَالَ أَرْبَعًا، - وَكَانَ الْبَرَاءُ ابْنُ عَازِبٍ يُشِيرُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: يَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : الْعُرْجَاءُ الَّتِي ظَلَعُهَا، وَالْعَوْرَاءُ الَّتِي عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي مَرَضُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى.

١٠٥٨ - **ما** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَّقِي مِنَ الضَّحَايَا وَالْبَدَنَ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ وَالَّتِي نَقَصَ مِنْ خَلْقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيْ.

ما تنقى أي يختب، قال الناجي: دل هذا على أن لصحايا صفات يتقى بعضها ولو لم يعلم أنه يتقى منها شيء لسانه: هل يتقى من صحايا شيء أم لا؟ **فأشار بيده**. في رواية: أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ، وهو يشير بأصبعه، يقول: لا يجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر **العرجاء** الخفتح العين وسكون الراء، "التي ظلعها" بفتح الطاء وسكون اللام أي أعرجها، والعوراء: التي دهست إحدى عينيها [أو أكثرها] ويحق به العمياء بدلالة النص، "التي عورها" الظاهر هو كان له مانع حقير لا يمنع الأنصار لا بأس به، "المريضة التي مرضها" أي التي تبيث أثر المرض عليها وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي: المراد به العرجاء، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص بنعموه، والعجفاء: بفتح العين، مؤنث أعجف، بمعنى الضعيفة، "التي لا تنقى" بضم التاء وكسر القاف: التي لا تبقى لها، وهو بكسر الهمزة وسكون القاف وقيل: الشحم، قال محمد: وهذا بأحد، فأما العرجاء فإذا أمشت على رجلها فهي تجرئ وإن كانت لا تمشي لا تجرئ، وأما العوراء فإن كان بقي من البصر أكثر من نصف البصر أحرأت وإن ذهب النصف فصاعدا لم تجرئ، وأما المريضة التي فسدت لمرصها والعجفاء التي لا تنقى فإنها لا تجرئان، **والبدن** بضم الباء وسكون الدال، جمع بدنة محركة بمعنى الإبل والقر عديا، فهو تخصيص بعد تعميم. **لم تسن** بضم التاء وكسر السين وفتح المشددة أي يتقى التي لم تكن مسنة هي الشية، عند مالك: من امر ما أوى سنة ودخل في الثانية =

النَّهْيُ عَنْ ذَبْحِ الضَّحِيَّةِ قَبْلَ انْصِرَافِ الْإِمَامِ

١٠٥٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا بُرْدَةَ بْنَ نَبَارٍ ذَبَحَ ضَحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى، فَرَعَمَ ^{بمصر} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَعُودَ بِضَحِيَّةٍ أُخْرَى، فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: لَا أَجِدُ إِلَّا جَذَعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا جَذَعًا فَادْبَحْ.

محول على الخصوصية

١٠٦٠ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ: أَنَّ عُوَيْمَرَ بْنَ أَشْقَرَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ يَوْمَ الْأَضْحَى، وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَعُودَ بِضَحِيَّةٍ أُخْرَى.

= ومن البقر ما دخل في الرابعة، ومن الإبل اس ست سنين، وعد الحفية والحابلة: من الغن اس حول، ومن البقر اس حولين، ومن الإبل اس خمس سنين، ومذهب الشافعية: التي من الغن ما استكمل سنتين، ومن البقر والإبل كما هو عند الحنفية. واتفقت الأئمة الأربعة على أنه يحرق الذئع من الضأ في الأضحية، والذئع عند الشافعي: ما دخل في الثانية وهو الأشهر عند أهل اللغة، وقيل: ما تم له ستة أشهر وهو قول الحنفية والحابلة، وعد مالك: هو اس ستة، وقيل: اس ثمانية أشهر، وقيل: اس عشرة. وفي "الهداية" عن الزعفراني: أنه ما تم له سبعة أشهر. وقيل: ستة أو سبعة، حكاه الترمذي عن وكيع.

إلا جذعا والذئع من أكمل السنة وهو قول الجمهور، وقيل: دوها، ثم اختلف في تقديره، فقيل: اس ستة أشهر، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة، وحكى الترمذي عن وكيع: أنه اس ستة أشهر أو سبعة أشهر، وقال في "البدائع": ذكر القدوري أن الفقهاء قالوا: الذئع من الغن اس ستة أشهر.

وأنه ذكر ذلك إلخ الظاهر أنه معروف والضمير أن يعود إلى عويمر، أي عويمر ذكر دحه قبل الصلاة لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فأمره أن يدبح أخرى، وذهب انقاري إلى أنه مجهول والضمير للشأن فأمره أن يعود، قال شارح المسند: في الحديث أن الأضحية إما تدبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء دبح أو لم يدبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها لكن بعدها أحب وإن أحرزوا صلاة العيد لعدر إلى العد جار أن يضحي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه لمراعاة إما هي ليوم المحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة.

ما يُسْتَحَبُّ مِنَ الضَّحَايَا

١٠٦١ - **ما** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ضَحَّى مَرَّةً بِالْمَدِينَةِ، قَالَ نَافِعٌ: فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُ كَبْشًا فَحِيلًا أَقْرَنَ ثُمَّ أَذْبَحَهُ يَوْمَ الْأَضْحَى ^{أراد أن يضحي} فِي مُصَلَّى النَّاسِ، قَالَ نَافِعٌ: فَفَعَلْتُ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ حِينَ ذُبَحَ الْكَبْشُ، وَكَانَ مَرِيضًا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَيْسَ حِلَاقُ الرَّأْسِ بِوَاجِبٍ عَلَيَّ مِنْ ضَحْيٍ وَقَدْ فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ ^{ابن عمر} ^{بكسر أوله أي حلق شعر الرأس}.

ادخار لحوم الضحايا

١٠٦٢ - **ما** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: كُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَتَزَوَّدُوا وَادَّخِرُوا.

١٠٦٣ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ

كسبا **فحلا** **افرن** يعني كوسفند ترشخ دار، مترجم گوید، كوسفند تر بهتر است، نذایت ما، گرچه خصی هم باشد و ذبح در مصلى بهتر است. برائے اظهار شعار دین **وقد فعله** عبد الله بن عمر، الظاهر أن حلقه وقع اتفاقا، والأظهر أن يقاس به صدر التماس بقول رسول الله ﷺ من ذبح ضحية فليأكلها من يومها ومن بعد ذلك من يومها (رواه مسلم).

بعد ثلاثة ايام أي من يوم دحها أو من يوم السحر، والظاهر هو الأول، قوله عياض (الحصى)

كلوا **اح** قال ابن العربي: لما كان أراد إراقة دمه لله أدن في أكبتها، وقد كان القرابين لا تؤكل في سائر لشرائع، فمن خصائص هذه الأمة أكل قرابينها. قال محمد: وهذا بأحد لا بأس أن يأكل لرجل من أصحابه ويدخر ويتصدق، وما أحب له أن يتصدق بأقل من الثلث وأن يتصدق بأقل منه جارا. (الحصى)

زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: دَفِيَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادَّخِرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَنْتَفِعُونَ بِضَحَايَاهُمْ وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، وَيَتَّخِذُونَ مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا ذَلِكَ أَوْ كَمَا قَالَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَهَيْتَ عَنْ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّفَافَةِ الَّتِي دَفْتُ عَلَيْكُمْ حَضْرَةَ الْأَضْحَى فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا، يَعْنِي بِـ"الدَّفَافَةِ" قَوْمًا مَسَاكِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ.

١٠٦٤ - م ١٠٦٤ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَقَدِمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ لَحْمًا، فَقَالَ: انظُرُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي، فَقَالُوا: هُوَ مِنْهَا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا قَالُوا: إِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَعْدَكَ أَمْرٌ، فَخَرَجَ أَبُو سَعِيدٍ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِبَازِ فَانْتَبِذُوا، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ،

وَيَجْمَلُونَ بفتح الباء وسكون الجيم وكسر الميم، أي يديسون الشحم ويتفعول به بالادهاا، قيل: ومنه جميل الوجه يريدون به الحسن والبصارة كأنه دهن. (اعني) من أجل الدفافة بالدار المهملة وتشديد القاء: قوم يسيرون سيراً سبياً، وفي "القاموس": الدف اللين من سير الإبل أو مشي حفيف، يعني إنما حرمت لأجل أن تواسوهم وتصدقوا عليهم. من لحوم الاضاحي يعني احتيط كنيزا زكاة بائنا زكوة قربانها (مصفي)

وهيكم عن الانتاد يعني في أواني مخصوصة: وهي الختم والبقير والدماء والمنرف، "فانتدوا" في الظروف كلها، قالوا: إن سبب النهي أنه يشتد فيها السيد، فرما يصير مسكراً وكانوا قريب العهد من تحريم الخمر، فرما بشرى ما اشتد، فلما تقرر تحريم الخمر رخص في الانتاد في الظروف كلها، وبه أخذ أهل العلم، وذهب مالك وأحمد إلى أن تحريم الانتاد في هذه الظروف نافية لا يسح، والرحضة في قوله: "وانتدوا" مخصوص بما عدا المذكور. (المحلى)

وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا، يَعْنِي لَا تَقُولُوا سُوءًا.

الشركة في الضحايا

١٠٦٥ - مَاتَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ قَالَ: بَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدُيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

١٠٦٦ - مَاتَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ عِظَاءَ بْنِ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ قَالَ: كُنَّا بُضْحَى بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدُ، فَصَارَتْ مُبَاهَاةً. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَأَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقْرَةِ وَالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ أَنَّ الرَّجُلَ يَنْحَرُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْبَدَنَةَ وَيَذْبَحُ الْبَقْرَةَ وَالشَّاةَ الْوَاحِدَةَ هُوَ يَمْلِكُهَا وَيَذْبَحُهَا عَنْهُمْ وَيَسْرُكُهَا فِيهَا.....

فزوروها الخ قيل: الإذن لمخصص بالرحل لما روي أنه قال: نحن زوارات القصور، وقيل: إن هذا الحديث قبل الترحص فلما رخص عمت الترحصه هما، وعموم لإباحة قاله مالك وشافعي. وهو لصحيح من مذهب أبي حنيفة، كما في سائر المحررات، وعن أحمد وروسان (المحلى) **هجرا** يعني على ما اعتياده في طاهية البدنة الخ فيه دليل على أنه يجوز الاشتراك في بقرة وسبعة تسعة فما دونهم وهو قول الجمهور، خلافا لماث، ثم به يصح الاشتراك بينهما عند الشافعي وأحمد ولو كان بعض شركاء يريد لحم دول البقرة خلافا لأبي حنيفة، وقال إسحاق: يجوز الاشتراك بعشرة حديث من أبي عبد الله أنه قال: خير سبعة عن عشرة والبقرة عن سبعة، وبه قال إسحاق، وقال الجمهور: إنه منسوخ. (المحلى)

كما يصح الخ فيه دليل على أنه لا يشترط جرح عن رجل وعن أهل بيته كقولهم، وروى عن أبي هريرة وابن عمر. أنهما كانا يفعلان ذلك. وأخبره مالك وشافعي وأحمد وإسحاق، وكرهه ثوري وأبو حنيفة، قال محمد: كان الرجل يكون محبا فيدبح الشاة الواحدة يصححها عن نفسه فأكل ويطعم أهله، فأما شاة واحدة تدبح عن اثنين أو ثلاثة أصحبه فهدية لا تحب، ولا يجوز منه إلا عن الواحد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وكان القياس أن لا يجوز البقرة أو البعير إلا عن فرد؛ لأن لإرفقة واحده وهي البقرة لا أن تركها القياس لحديث جابر ولا نص في الشاة فبقيت على أصل القياس. (المحلى)

فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْبَدَنَةَ أَوْ الْبَقَرَةَ أَوْ الشَّاةَ يَشْتَرِكُونَ فِيهَا فِي النَّسْكِ وَالضَّحَايَا فَيُخْرِجُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ حِصَّةً مِنْ ثَمَنِهَا وَيَكُونُ لَهُ حِصَّتُهُ مِنْ لَحْمِهَا فَإِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ، وَإِنَّمَا سَمِعْنَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَكُ فِي النَّسْكِ وَإِنَّمَا يَكُونُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ.

١٠٦٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا بَدَنَةً وَاحِدَةً أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَذْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ.

الضَّحِيَّةُ عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ

١٠٦٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: الْأَصْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى، مَالِكٌ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

١٠٦٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُضْحِي عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ، قَالَ مَالِكٌ: الضَّحِيَّةُ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ قَوِيَ عَلَى ثَمَنِهَا ^{وبه قال الجمهور} _{وقال أبو حنيفة يلزم منه} أَنْ يَتْرُكَهَا.

الأصحى يومان **الح** يريد أن يوم الأصحى أول يوم الذبح ثم اليومان بعده، وأن اليوم الرابع ليس من أيام الذبح، وهذا قال مالك وسفيان الثوري وأبو حنيفة، وقال الشافعي: أيام الذبح أربعة، يوم البحر وثلاثة أيام التشريق بعده، وقد استدل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** **سورة البقرة** الآية ٢٨ (الحج ٢٨) قال: والأيام المعلومات يوم البحر ويومان بعده، والأيام المعدودات ثلاثة بعد يوم البحر فيوم البحر معلوم غير معدود واليومان بعده معلومان معدودان، والرابع معدود غير معلوم، وقد مر البحث في كتاب الحج فتذكر. **في بطن المرأة** يريد أنه ليس له حكم الحي حتى يستهل صارحاً بعد الولادة.

وليس بواجبة قال الجاهلي: هذه العارة يستعملها أصحابها فيما تأكد استحبابه، قال القاضي أبو محمد: أطلق بعض أصحابنا عليها أمها واجدة، وإنما يريدون بذلك أنها سنة مؤكدة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هي واجبة على من مئذ صاباً من أهل الإقامة دون المسافر والمقيم الذي لا يملك النصاب، وذلك مائتا درهم بعد المنزل والخدام.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كتاب اضاء		ما جاء في ليلة القدر	٨٠
جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان	٣	كتاب الاعتكاف	
من أجمع الصيام قبل الفجر	٨	ذكر الاعتكاف	٨٨
ما جاء في تعجيل الفطر	١٠	ما لا يجوز الاعتكاف لانه	٩٧
ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً	١١	خروج المعتكف إلى العيد	٩٩
ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم	١٧	قضاء الاعتكاف	١٠٠
ما جاء في التشديد في القبلة للصائم	٢١	الكح في الاعتكاف	١٠٦
ما جاء في الصيام في السفر	٢٣		١٠٨
ما يفعل من قدم من سفر أو أراده في رمضان	٢٨	ما تحب فيه الركاة	١٠٩
كفارة من أفطر في رمضان	٣٠	الركاة في العين من لذهب والورق	١١٤
حجامة الصائم	٣٧	الركاة في المعدد	١٢٦
صيام يوم عاشوراء	٤٠	ركاة الركرك	١٣١
صيام يوم افطر والأصحى والدهر	٤٢	ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر	١٣٤
النهي عن الوصال في الصيام	٤٣	زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها	١٣٨
صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	٤٥	زكاة الميراث	١٤١
ما يفعل المريض في صيامه	٤٦	الركاة في الدين	١٤٣
النذر في الصيام والصيام عن الميت	٤٨	ركاة العروص	١٤٩
ما جاء في قضاء رمضان والكفارات	٥١	ما جاء في الكسر	١٥٦
قضاء التصوع	٥٩	صدقة نماشية	١٥٧
فدية من أفطر في رمضان	٦٤	ما جاء في صدقة الفقر	١٦٤
جامع قضاء لصيام	٦٨	صدقة الحنساء	١٧٥
صيام اليوم الذي يشك فيه	٦٨	ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة	١٨١
جامع اصيام	٧٠	العمل في صدقة عامين إذا اجتمعتا	١٨٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
النهي عن التضيق على الناس في الصدقة ...	١٨٨	إفراد الحج	٢٩٠
أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها	١٩٠	القران في الحج	٢٩٦
ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها ..	١٩٤	قطع التلبية	٣٠٠
زكاة ما يحرص من ثمار النخيل والأعناب ..	١٩٦	إهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم	٣٠٤
زكاة الحبوب والزيتون	٢٠٢	ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى	٣٠٨
ما لا زكاة فيه من الثمار	٢١٠	ما تفعل الحائض في الحج	٣١٢
ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول	٢١٧	العمرة في أشهر الحج	٣١٣
ما جاء في صدقة الرقيق والنخيل والعسل	٢١٩	قطع التلبية في العمرة	٣١٦
جزية أهل الكتاب	٢٢٤	ما جاء في التمتع	٣١٧
عشور أهل الذمة	٢٣٢	ما لا يجب فيه التمتع	٣٢٣
اشترى الصدقة والعود فيها	٢٣٤	جامع ما جاء في العمرة	٣٢٥
من تحب عليه زكاة الفطر	٢٣٧	نكاح المحرم	٣٣٢
مكيلة زكاة الفطر	٢٤١	حجامة المحرم	٣٣٦
وقت إرسال زكاة الفطر	٢٤٧	ما يجوز للمحرم أكله من الصيد	٣٣٨
من لا تحب عليه زكاة الفطر	٢٤٩	ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد	٣٤٨
كتاب الحج		أمر الصيد في الحرم	٣٥٤
الفصل للإهلال	٢٥١	الحكم في الصيد	٣٥٦
غسل المحرم	٢٥٣	ما يقتل المحرم من الدواب	٣٦٢
ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام ...	٢٥٨	ما يجوز للمحرم أن يفعله	٣٦٦
لبس الثياب المصبغة في الإحرام	٢٦١	الحج عمن يحج عنه	٣٧٠
لبس المحرم المنطقة	٢٦٣	ما جاء فيمن أحصر بعدو	٣٧٢
تخمير المحرم وجهه	٢٦٤	ما جاء فيمن أحصر بغير عدو	٣٧٨
ما جاء في الطيب في الحج	٢٦٧	ما جاء في بناء الكعبة	٣٨٦
مواقيت الإهلال	٢٧٦	الرمل في الطواف	٣٨٩
التلبية والعمل في الإهلال	٢٧٩	الاستلام في الطواف	٣٩٣
رفع الصوت بالإهلال	٢٨٧	تقبيل الركن الأسود في الاستلام	٣٩٥

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ركعتا الطواف	٣٩٧	الصلاة في البيت وتقصير الصلاة وتعجيل	٤٩٢
الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف	٤٠١	الصلاة بمنى يوم التروية، والجمعة	٤٩٧
وداع البيت	٤٠٣	صلاة المزدلفة	٥٠٠
جامع الطواف	٤٠٦	صلاة منى	٥٠٤
البداء بالصفاء في السعي	٤١٠	صلاة المقيم بمكة ومنى	٥٠٩
جامع السعي	٤١٢	تكبير أيام التشريق	٥٠٩
صيام يوم عرفة	٤٢٠	صلاة المعرس والمحصب	٥١٣
ما جاء في صيام أيام منى	٤٢٣	البيتوتة بمكة ليالي منى	٥١٥
ما يجوز من الهدى	٤٢٥	رمي الحمار	٥١٧
العمل في الهدى حين يساق	٤٢٩	الرخصة في رمي الحمار	٥٢٥
العمل في الهدى إذا عطب أو ضل	٤٣٧	الإفاضة	٥٣٠
هدى المحرم إذا أصاب أهله	٤٤٠	دخول الحائض مكة	٥٣٢
هدى من فاته الحج	٤٤٦	إفاضة الحائض	٥٣٩
هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض	٤٥٠	فدية ما أصيب من الطير والوحش	٥٤٤
ما استيسر من الهدى	٤٥٢	فدية من أصاب شيئا من الحراد وهو محرم	٥٥٣
جامع الهدى	٤٥٥	فدية من حلق قبل أن ينحر	٥٥٤
الوقوف بعرفة والمزدلفة	٤٦١	ما يفعل من نسي من نسكه شيئا	٥٦٠
وقوف الرجل وهو غير طاهر، ووقوفه	٤٦٦	جامع الفدية	٥٦١
وقوف من فاته الحج	٤٦٧	جامع الحج	٥٦٧
تقدم النساء والصبيان	٤٦٩	حج المرأة بغير ذي محرم	٥٨٤
السير في الدفعة	٤٧٤	صيام المتمتع	٥٨٦
ما جاء في النحر في الحج	٤٧٦	كتاب الجهاد	
العمل في النحر	٤٨٠	الترغيب في الجهاد	٥٨٨
ما جاء في الحلاق	٤٨٣	التهني عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو	٥٩٣
التقصير	٤٨٧	التهني عن قتل النساء والولدان في الغزو	٥٩٣
التلييد	٤٩٠	ما جاء في الوفاء بالأمان	٥٩٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
العمل فيمن أعطى شيئا في سبيل الله	٥٩٧	جامع الأيمان	٦٤٤
جامع النفل في الغزو	٥٩٩	كتاب الزكاة	
ما لا يجب فيه الخمس	٦٠٠	التسمية على الذبيحة	٦٤٦
ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس	٦٠٠	ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة ..	٦٤٧
ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو	٦٠٢	ما يكره من الذبيحة في الزكاة	٦٤٨
ما جاء في السلب في النفل	٦٠٥	زكاة ما في بطن الذبيحة	٦٤٩
ما جاء في إعطاء النفل من الخمس	٦١٠	كتاب الصيد	
القسم للخيل في الغزو	٦١٠	ترك أكل ما قتل المعراض والمحرم	٦٥٠
ما جاء في الغلول	٦١٣	ما جاء في صيد الملعقات	٦٥١
الشهداء في سبيل الله	٦١٧	ما جاء في صيد البحر	٦٥٣
ما تكون فيه الشهادة	٦٢٢	تحريم كل ذي ناب من السباع	٦٥٥
العمل في غسل الشهداء	٦٢٢	ما يكره من أكل الدواب	٦٥٥
ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله ...	٦٢٣	ما جاء في جلود الميتة	٦٥٦
الترغيب في الجهاد	٦٢٤	ما جاء في من يضطر إلى أكل الميتة	٦٥٧
ما جاء في الخيل والمسايفة بينهما	٦٢٧	كتاب العقيدة	
إحراز من أسلم من أهل الذمة أرضه	٦٢٩	ما جاء في العقيدة	٦٥٩
الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنفاذ	٦٣٠	العمل في العقيدة	٦٦٠
كتاب النذور		كتاب الضحايا	
ما يجب من النذور في المشي	٦٣٢	ما ينهى عنه من الضحايا	٦٦٢
ما جاء في من نذر مشيا إلى بيت الله	٦٣٣	النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف	٦٦٣
العمل في المشي إلى الكعبة	٦٣٥	ما يستحب من الضحايا	٦٦٤
ما لا يجوز من النذور في معصية الله	٦٣٦	ادخار لحوم الضحايا	٦٦٤
اللغو في اليمين	٦٣٨	الشركة في الضحايا	٦٦٦
ما لا يجب فيه الكفارة من اليمين	٦٤٠	الضحية عما في بطن المرأة	٦٦٧
ما تحب فيه الكفارة من الأيمان	٦٤١		
العمل في كفارة الأيمان	٦٤٣		

مكتبة البشائر

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المرفقة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
هداية الحكمة	المعلقات السبع
هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)	
متن الكافي مع مختصر الشافعي	

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة / كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
التسهيل الضروري	شرح الجامي

ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البضاوي	التيبان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
القطبي	أصول الشاشي
نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (الإيضاح، الفتوى)
شرح نخبة الفكر	رياض الصالحين (مجلدة غير ملونة)

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
 Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah
 Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)